الجزء الأول

١

بسم الله الرحمن الرحیم الحمد لله رب العالمین الرحمن الرحیم مالک یوم الدین ایاک نعبد وایاک نستعین اهدنا الصراط المستقیم صراط الذین
انعمت علیهم غیر المغضوب علیهم ولا الضالین وصلی الله علی الامین محمد واله المیامین الذین بینوا الدین واوضحوا الحق المبین بالادلة الموصلة الی
الیقین صلی الله علیه وعلیهم اجمعین اما بعد فیقول العبد المسکین احمد بن زین الدین الاحسائی ان جناب المحترم المحمود المعظم المسدد الموفق
الملا مشهدی بن المبرور المحل الملا حسین علی الشفیعی رفع الله قدره وشانه ونماه فی درجات المعالی والتوفیق مکانته ومکانه قد
التمس منی ادام الله توفیقه وجعل املاده لکل ما قربه الیه من احواله الداریه رفیقه ان اشرح الرسالة المسماة بالعرشیة للعالم
الجلیل الفاضل والحکیم النبیل الملا محمد بن ابراهیم الشیرازی المعروف بملا صدرا التی وضعها فی بیان النشأة الاخری مع ما انا علیه
من الاشتغال بکثرة الاعراض وملازمة الامراض مضافا الی قلة البضاعة وکثرة الاضاعة فاسعفته مرة بعد اخری فلم یعفنی من ذلک
وحیث لا یمکنی رده ما اکره اجبته علی حسب ما یسهل علی من المقدور اذ لا یسقط المیسور بالمعسور والی الله ترجع الامور قال القم

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله وان اتاه الدهر بالخطب الفادح ومحدث الجلیل واشهد ان لا اله الا الله لیس معه اکبر غیره وان محمدا عبده ورسوله صلی الله علیه
واله وسلم **اما بعد** فیقول الفقیر الی الله الغنی محمد بن محمد بن شریف المازندرانی ان الشیخ الفاضل الکامل الجلیل والعالم العامل النبیل
اعلی الله مقامه ورفع قدره قضی فی الایام التی کنا باصبهان ان ابذل الوسع فی العلوم العقلیة والنقلیة الا انه لکثرة وکتب الکتابة بما یجوز فی
لا تعتمد علی هذه الاعتقادات وهلک الا من اخذ بما ورد عن الائمة الهداة علیهم السلام والعترة الطاهرة واذا اردت ان تنظر فی بعض کتب القوم
فانظر فی کتبی فانها محجة الله علیهم کشرح الزیارة وشرح المشاعر وشرح العرشیة وانا سمعت بعض اهل العرفان کتب علی شرح المشاعر نقضا کثیرا
وردا شنیعا واخبرک انهم ینقضون کلامی بما یسمونه من کلام من اکثرهم علی الضلالة وکلامی اخذته عن الائمة علیهم الصلوة والسلام وقد قال
امیر المؤمنین ع من ذهب من ذهب الاخبار من الایمان کدرته ومن اخذ بعضهم بعض ذهب الیه الایمان صافیه تجری بامر الله لا نفاد لها ولا انقطاع
اتخذوا اعلمت هکذا فی نفسک فاعلم ان الله سبحانه قدر اردت خیرا ولا تلتفت الا ما سواه فانها حق اخذتها من اهل البیت علیهم السلام
واجازونیها واعلم ان الفاضل کلامی الذی تسمع فان الرجل یاتی عندی وفی نفسه شیئا یتوهم حقا فاذا کلمته تبین ان کل ما عنده باطل وکذلک
کل ما فی کتبی فان اکثر ما یرد علیها رد علی جعفر بن محمد ع وهی من اهل البیت والسالک ومثلک قوم لم یتفق لهم الا الان لعدم البضاعة والاستطاعة
ولمطالبة استعارة کتاب من کتبه ومطالعة مع ان الاوضاع اختلفت علی الامور الاشارة الیه وان الواردات اوردها علینا بالاراء
ورود مثلها عند الائمة الاخری علیهم السلام ... المحفوظ وان الدهر ... الجنة والارواح ...
بحیث ... من انوار الحکمة واسرار النقل ... یرون التحقیق فی الامور الربانیة والتدبر
فی الایات ... من کتب ... تمت بهم الاهوا ... وتوارثوا ذلک

کن الاما

بسم الله الرحمن الرحیم الحمد لله الذی جعلنا ممن شرح صدره للاسلام فهو علی نور من ربه واوجدنا من عباده
الذین اتاهم رحمة من عنده وعلمهم من لدنه وهداهم الی صراط الله الحق بالیقین وجعل لهم لسان صدق فی الاقربین
اقول کلامه هذا مقتبس من ایات القرآن واشار بقوله ممن شرح صدره للاسلام الی ان ما یجری فیه من الابحاث من تحقیقاته من
مبادی من البراهین القطعیة الناشئة من العلوم اللدنیة التی هی ثمرات الرحمة العندیة اقتبسه مما قال القم المختصر فی قوله تو و جل

من الا با اقد اجتمعوا علی الوقیعة افتر قوا الی الجماعة قد ولّوا امرهم وامر دینهم فقد نبذوا الکتاب جملة وتناسوا حفظه من یعلم فیهم بالشکر وارشاد
والفضل کانهم ائمة الکتاب ولیس الکتاب امامهم لم یبق عندهم من الحق الا اسمه ولم یعرفوا من الکتاب الا خطه وزبره فاستدرجهم الله تعالی من حیث
لا یعلمون حتی ترا الدواعی العقیده ودالوا بالجور قد اتوا الله بالافتراء والجحود واستغنوا بالجهل عن العلم لم یبعد لکم بهم من انوار الشبهات وسائرها
ولم یرتق ظلمهم من هذه البیانات المظلمة ودیاجیر مصابیح الجهل بانوار الرایات ثم الایات فاعدموا العلم وفقده واستر ذلوا العرفان واهل
وانفردوا من الحکمة واهلین وسموا معاندین فعرفت من رسوم ابناء الزمان صفاء وطویت من انوارهم کشحا واسکت لسانی عن مخاطبتهم و
وانیت عن مرافقتهم ومرافستهم وسلکت طریق معاداتهم ومعاندتهم وخلصت عن انکارهم واقرارهم واستوی عندی اعزازهم واذلالهم
فتوجهت تلقاء وجه ربی مسبب الاسباب وتوجهت نفوسا جبلیا الی مسهل الامور الصعاب ... فی تقسیم الاعوام والاسابیع
والایام فی حین استرقاقی فی تلک الاختلافات والواردات فشهور القیام لمواعظ الناس بالمعارف ... طلع من افقها شموس الفضل
والانوار والاسرار وغیرها وساعتان من ایام الخمیس لتفسیر القرآن ... وساعات من سائر ایام الاسبوع القدر لی
بامور ... قبل الظهر وساعات لمهمات الخلق بعده وبواقی الاوقات غیر زمان الطاقة والراحة موقوفة الی اللوامع ولمعات وما یتعلق بها
مع ابتلائی بانواع الامراض الجسمانیة اللازمة اکثر ها والعارضة اقلها وفی هذه المدة المتمادیة لم یوجد فی البلد ولم یسع خارج البلد کتاب من کتب الشیخ
الاجل الا الجزء الاول من شرح العرشیة بعد الزمان بسنة واحدة مغلوطة فبذلت الی جهدی امتثالا لامره العالی واجابة لالتماس الطالبین
ورایت الله وان اعلق علیه ما یکون کالشرح الواضح لمغلقه والمقید لمطلقه والمتمم لفوائده والمهذب لقواعده منتفعا به المبتدی ویستمد منه المتوسط
والمنتهی ... الارباب ... بین الالباب والکون ... الاحوال ... اوفی بمحبة
وعلامة ... **قوله** کلام هذا اقتباس فی الانعام فمن یرد الله ان یهدیه یشرح صدره للاسلام روی انه لما نزلت هذه الایة
سئل رسول الله صلی عن شرح الصدر ما هو فقال نور یقذفه الله فی قلب المؤمن فینشرح صدره وینفسح قالوا فهل لذلک امارة یعرف بها فقال نعم الانابة
الی دار الخلود والتجافی عن دار الغرور والاستعداد للموت قبل نزول الموت وفی الزمر افمن شرح الله صدره للاسلام فهو علی نور من ربه الفهمی
نزلت فی امیر المؤمنین ع وفی الکهف فوجدا عبدا من عبادنا اتیناه رحمة من عندنا ای الوحی والنبوة وعلمناه من لدنا علما من علم
قال کان عنده علم لم یکتب لموسی فی الالواح وکان موسی یظن ان جمیع الاشیاء التی یحتاج الیها فی نبوته وان جمیع العلم کتبت له فی الالواح والایات
الهدایة الی الصراط الحمید ... فی الحج وهدوا الی صراط الحمید ... هذه الایة قال ذاک حمزة وجعفر وعبیدة وسلمان وابو ذر والمقداد بن
الاسود وعمار هدوا الی امیر المؤمنین ع وفی الشعراء واجعل لی لسان صدق فی الاخرین من القمی قال امیر المؤمنین ع لسان الصدق للمرء یجعله
الله فی الناس خیر من المال یاکله ویورثه **قوله** الی ان ما یجری فیه من الابحاث اقول وجه الاشارة ان حقیقة
... ذی وجود الیقین ... بحقیقة الوجود ... العلم اذ هو الانکشاف والظهور والنور فحقیقة العالم ورتبته وشانه علی الاجسام ولا جواهره
اوائله ولما کان الشیء لا ینبعث الا من ... فلا ینبعث العلم الذی هو النور الا من علم هو نور فوقه ولما لم یکن الیقین بشیء الا من قبل
برهانه ... وکان برهانا مقتضیا ... العلة ... البرهان الداخلی المتصل ... الذی
بنور العقد والمنتهی الیه ... الموجود الذی ... هو الذی اراده المات فی التمهید ... الی ... ثبت

من عبادنا ما آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما وانما ادعى ذلك لانه يرى ان ما اداه نظره اليه حق لا شك
فيه لان ذلك النظر كان من الكشف لسبب التدبر في الآفاق وفي الانفس والعلم الناشئ من ذلك هو العلم اللدني
واقول ان الكشف على قسمين قسم يكشف للناظر عن حقيقته ما يتدبر فيه وينظر وليس له لحاظ غير ذلك فاذا انقطع عما
سوى تدبر الآية ظهر له بعض ما فيها من الآيات والعنوانات

[illegible] من الانبياء او الاوصياء في الاول وهو واضح وفي الثاني يجعل من عباده ظرفا [illegible] من المنصوب او من شيعة محمد وآله او كون ذلك **قوله** ثمرات الرحمة العندية جعل الاولى من ثمرات العندي وتوابعه لكثرة الشبه بالنسبة الى اصولها وافعالها غير معلوم من مبادئه الا [illegible] وهو واضح الصدور تحقيقاته عن البراهين اليقينية ولا الا بالاشارة وان لكثرت الا الاقتباس من آيات القرآن لان امكان اقتباس تلك النتيجة والتولد منها غير اقتباس [illegible] منها فلعلت تلك الاشارة الا باعتبار اقتباس الشارح له واقتباسه انما باعتبار [illegible] دليل حكمته اخذه عن اهل البيت عليهم السلام واجازة جعفر بن محمد عليهما السلام [illegible] الا ان الحامل منه [illegible] واما باعتبار الامر الاصطلاحي بان العندية على درجة من اللدن فلا شك فيه الا ان [illegible] وهو مشتق [illegible] واما باعتبار رقم الآية المتقدمة [illegible] الا [illegible] وعن الائمة المهدي [illegible] فافهم فانه ظاهر [illegible] في هذا المطلب [illegible] المناسب بشأنهم عليهم السلام واما باعتبار [illegible] تلك الآية [illegible] الا ذواق في الدلالات الذاتية كما هو محكي في وضع الالفاظ وفيه ان [illegible] في مقابل اللغة والعرف على غير الظاهر واللدن اخص من العند فانه حيث يتبادر منه الحضور دون العند وقال الجوهري في الصحاح ولدن الموضع الذي هو اول الغاية وفي الاثيرية لان ظرف مكان بمنزلة عند الا انه اقرب مكانا من عند واخص منه فان عند يقع على المكان وغيره تقول لي عند فلان مال في ذمته ولا يقال ذلك في لدن وفي مجمع البحرين اللدن اقرب من عند تقول عندي مال لما غاب عنك ولا تقول لدي الا لما يليك وقال بعض الائمة وعند اعم تصرفا من لدى لان عند يستعمل في الاقرب والبعيد [illegible] وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد ولازم جميع ما ذكر [illegible] ان العلم اللدني اقرب الى الله من العلم العندي وكل ما هو اقرب الى الله فهو الاصل والثمر لا الفرع [illegible] واما باعتبار اللب وهو ان الظهور بالنسبة اليه [illegible] يكشف الغيبة سواء كانت غيبة الملك وعدم ظهوره فتحجب النور [illegible] او غيبة الذات الواجبة لانه غيب الغيوب ولا الغيب ومن هذه الجهة كان منقطع الاشارة ولو خفية ولا يمكن المعرفة [illegible] الا على طريق العنوان والعلامة فلكثرة حجبه يكون الرحمة التي هي الحقيقة المحمدية والمشية الاطلاقية منه بمنزلة الظاهر من الغيب والبارز من المستتر والمظهر من الكامن واللدن في درجة تلك الرحمة العامة [illegible] اذ كلاهما في مقام الشهود والظهور فالعلم الناشئ من مقام لدن المضاف لضمير الغيب [illegible] الصرف من [illegible] والفائض منه **قوله** بسبب التدبر في الآفاق وفي الانفس اشارة الى الرؤية الحاصلة من الارادة والتبين الاستبصاري اقتباسا من قوله تعالى سنريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق [illegible] اولم يكف بربك انه على كل شيء شهيد اذ [illegible] حقيقة المربوبية ولا شيء من الاشياء الا ان له [illegible] بالنسبة [illegible] شيء من الاشياء [illegible] وذلك لسريان الربوبية الحقيقية والحقيقة الاطلاقية في كل شيء سريان الحقيقة [illegible] في تعينات عالم العين وسريان [illegible] في المشتقات الصورية [illegible] عالم المفهوم ومحصل التقييد المذكور الاحتراز من العلم الحاصل من التدبر في المقدمات الخطابية والاقيسة المنطقية والبراهين الفلسفية ونحوها ما ليس منشؤه الكشف [illegible] والذي [illegible] الامر [illegible] والكشف [illegible] وراء طور العقل فالكشف غير مناف لتعلق التدبر والتفكر وان كان [illegible] حاصل [illegible] الكشف [illegible] **قوله** ان الكشف على قسمين [illegible] الكشف على القسم الثاني حقيقة [illegible] بجميع اقسامه الثلاثة فانه لازم المدعى [illegible] وان كان طورا وراء طور العقل حقيقة الا انه راجع عند التفتيش الى جهة

لان كل

لان كل شيء خلقه الله تعالى من تقدير الله جعله دليلا ومدلولا عليه

٢

من تلك الجهات الثلاث لان الآفاق والانفس وحقائق الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر **قوله** ظهر له بعض ما فيها من الآيات الكائنة او الآفاقية والانفسية من الآيات جمع الآية وهي العلامة وعوالم الامكان والممكنات كلها سمات وعلامات لذات الحق وصفاته واسمائه والآيات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه هم الائمة عليهم السلام كما انهم هم العلامات [illegible] وعلامات وبالنجم هم يهتدون النجم رسول الله صلى الله عليه وآله والعلامات هم الائمة عليهم السلام وسئل الصادق عليه السلام عن قوله تعالى وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون قال الآيات هم الائمة والنذر هم الانبياء [illegible] بالادلة القاطعة ان هذه الآيات في الآفاق والانفس [illegible] هو [illegible] والعنوانات جمع العنوان بضم العين وقد تكسر وعنوان كل شيء ما يستدل به عليه ومنه عنوان المكتوب والاستدلال انما كان [illegible] فالاسم عنوان المسمى واللفظ عنوان المعنى والمعنى عنوان الحقيقة العينية [illegible] من العنوان [illegible] انما هو عالم القدر كما نبه عليه بقوله لان كل شيء خلقه الله تعالى في عالم التقدير [illegible] الملك [illegible] الملكوت [illegible] وعالم اسمائه تعالى وصفاته [illegible] ذلك الاستدلال [illegible] بعد معرفة الله وبك عرفتك وانت دللتني عليك ولولا انت [illegible] وقول سيد الشهداء كيف يستدل عليك بما هو في وجوده مفتقر اليك ايكون لغيرك من الظهور ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك متى غبت حتى تحتاج الى دليل يدل عليك ومتى بعدت حتى تكون الآثار هي التي توصل اليك عميت عين لا تراك [illegible] التوحيد [illegible] الاشياء [illegible] الكشف [illegible] حيث جعله الله تعالى دليلا عليه [illegible] ان الله قد دل الناس على ربوبيته بالادلة [illegible] وقول الرضا عليه السلام قد علم اولو الالباب ان الاستدلال على ما هناك لا يكون الا بما ههنا [illegible] العالم [illegible] الظاهر والباطن [illegible] عنوان الباطن ومظهره [illegible] والباطن [illegible] الظاهر [illegible] العالم [illegible] العوالم [illegible] البيان [illegible] [illegible] جعل [illegible] محمد [illegible] ما شاء الله [illegible] محمد [illegible] العالم [illegible] الملك او الملكوت [illegible] الكشف [illegible] الكشف [illegible] الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ان ربك هو اعلم بمن ضل عن سبيله [illegible] الكشف [illegible] وهو اعلم بالمهتدين [illegible]

٤

[illegible]

٣

[illegible]

فاذا تفكر في الآية متدبرا لها غير ملتفت الى ما يعلم قبل ولا الى قواعد عنده ولا الى ما انست به نفسه من المسائل فانه ينفتح له بلطفه افضاله واحل [illegible] واقباله
وما حصل له من الآيات والدلالات فلا شك في صحته وقطعيته وذلك العلم اللدني قال سبحانه وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من
الموقنين وقال [illegible] في الحديث القدسي من اخلص لله العبودية اربعين صباحا انفجرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه الحديث وهذا هو الذي يصح فيه قوله تعالى
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان الله لمع المحسنين وضم يكشف الناظر عن حقيقة خصوص مقصوده فان القطع في النظر يعني الآفاق وفي الانفس
يحصل بتصحيح معاندته ومكابرته للحق او للغير حصل له شبهة قوية وعبارات متينة وتدقيقات خفية نعوذ بالله لا يكاد يتخلص منها ويردها او يعرف وجه بطلانها
الا صاحب الكشف الاولي والآفاق
والانفس وان كانتا يتحلقا
بالجلاء ولا [illegible] الا انه سبحانه
لما اجرى حكمته على

عن الارضين حتى رايتهن وما تحتهن ومن السموات حتى رايتهن وما فيهن من الملائكة وحملة العرش فهذا الكشف اراءة ملكوتية والملكوت ثابت لكل شيء من
الاشياء العلوية والسفلية فهو باطنها كما ان الملك ظاهرها وملكوت كل شيء [illegible] بيده ملكوت كل شيء ما يرجع الشيء اليه وهو ما يقوم به وذلك الشيء من عالم
الارواح والملائكة [illegible] ثم قال انظر [illegible] القوة [illegible] السموات فراى ما فيهما ورأى العرش وما فوقه ورأى ما في الارض وما تحتها وفي سؤال جابر بن يزيد
عن هذه الآية قال ارفع راسك قال فرفعته فوجدت السقف متفرقا ورمق ناظري [illegible] ثم رأيت نورا حار عنه بصري فقال كذا رأى ابراهيم ملكوت
السموات والارض وانظر الى الارض ثم ارفع راسك فلما رفعته رأيت السقف كما كان ثم اخذ بيدي واخرجني من الدار والبسني [illegible] وقال غمض عينيك
ساعة ثم قال انت في الظلمات التي رأى ذو القرنين ففتحت عيني فلم ار شيئا ثم خطا خطا فقال انت على راس عين الحياة للخضر ثم خرجنا من ذلك
العالم حتى تجاوزنا خمسة فقال هذه ملكوت الارض ثم قال غمض عينيك واخذ بيدي فاذا انا بالدار التي كنا فيها وخلع عني ما كان البسنيه فقلت جعلت فداك
كم ذهب من اليوم فقال ثلث ساعات [illegible] هذا الحديث الشريف ان لك تمييز الكشف عن غيره ومعيار ذلك اراءة بواطن الاشياء كما
هي عليها والكواشف عن قابلية تلك الاراءة التي هي من دار الغرور والاستعداد للموت قبل نزول الموت بترك الدنيا والحرص والغرور والنفاق
والوسوسة والعجب والحسد والرياء والجمود والعناد والعداوة والفقر وامثال ذلك مما يكون الاشياء [illegible] الواقع [illegible] والوقائع وتعليم
الاشارة الى ما نحن فيه قول مولانا الصادق ع في تلك الآية قال ع لما رأى ابراهيم ع ملكوت السماوات والارض رأى رجلا يزني فدعا عليه فمات ثم رأى
اخر فدعا عليهم فماتوا فاوحى الله اليه يا ابراهيم ان دعوتك مستجابة فلا تدع على عبادي فاني لو شئت ان اميتهم بدعائك ما خلقتهم اني خلقت خلقي على ثلاثة اصناف
صنف يعبدني لا يشرك بي شيئا فاثيبه وصنف يعبد غيري فليس يفوتني وصنف يعبد غيري فاخرج من صلبه من يعبدني **قوله** لنهدينهم سبلنا وان الله لمع
المحسنين حقيقة هداية طالب الكشف الى طرق السبل اليه والوصول الى [illegible] الحكمة من قلبه على لسانه باخلاص العبودية له [illegible] الصادق ع بعدل
الكلية قال ع [illegible] وذلك [illegible] ترك الراحة وحب الوحدة وطريقة الافتقار الى الله [illegible] قال النبي ص اعبد الله
كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك [illegible] العبد [illegible] العين والباء والدال [illegible] سوى الله والدال دنوه من الله بلا كيف ولا
حجاب [illegible] تلك الآية انها لآل محمد ولاشياعهم وفي الحديث من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم **قوله** والآفاق والانفس وان كانتا
لم يتعلقا بالجلاء [illegible] المقام بحيث يكشف به تميز الحق من الكشف عن باطل وكلام المعاند الذي [illegible] الشبهات [illegible] غيره [illegible] على ذلك الآيات
والاخبار في هذا الباب اولا والاشارة الى [illegible] الاسرار [illegible] وما خلقنا السماء والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا واما في آل عمران و
يتفكرون في خلق السموات والارض ربنا ما خلقت هذا باطلا قال الصادق ع افضل العبادة ادمان التفكر في الله وفي قدرته [illegible] امير المؤمنين ع [illegible]
نبه بالتفكر قلبك وجاف عن الليل جنبك واتق الله ربك وفي المؤمنين افحسبتم انما خلقناكم عبثا وانكم الينا لا ترجعون عن الصادق ع ان الله تبارك
وتعالى لم يخلق خلقه عبثا ولم يتركهم سدى بل خلقهم لاظهار قدرته وليكلفهم طاعته فيستوجبوا بذلك رضوانه وما خلقهم ليجلب منهم منفعة ولا ليدفع بهم مضرة
بل خلقهم لينفعهم ويوصلهم الى نعيم الابد [illegible] انه قيل له خلقنا للفناء فقال [illegible] خلقنا للبقاء وكيف وجنة لا تبيد ونار لا تخمد ولكن انما نتحول من دار الى دار [illegible]
ونبلوكم بالشر والخير فتنة والينا ترجعون عن الصادق ع ان امير المؤمنين ع مرض فعاده اخوانه فقالوا كيف نجدك يا امير المؤمنين قال بشر قالوا ما هذا
كلام مثلك قال ان الله تعالى يقول ونبلوكم بالشر والخير فتنة فالخير الصحة والغنى والشر المرض والفقر [illegible] ليبلوكم ايكم احسن عملا قال الصادق ع
ليس يعني اكثر عملا ولكن اصوبكم عملا وانما الاصابة خشية الله والنية الصادقة ثم قال الابقاء على العمل حتى يخلص اشد من العمل الا وان العمل الخالص [illegible]

[illegible]

الاختبار والامتحان ليميز الخبيث من الطيب فقال تع ان الساعة آتية اكاد اخفيها لتجزى كل نفس بما تسعى ولان الخبيث
يشابه الطيب قال تع ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة وقال تع ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة فشبه كلا منهما بالشجرة وكذا في انه
فاحتمل السيل زبدا رابيا ومما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية او متاع زبد مثله كذلك يضرب الله الحق والباطل
وذلك لما بين الضدين من كمال المعاكسة حتى انه يعرف الشيء

٥

[illegible] قال الله تعالى ما من قبض ولا بسط الا ولله فيه مشيئة وقضاء وابتلاء وقال [illegible] ليس شيء فيه قبض او بسط مما امر الله به او نهى عنه
الا وفيه لله [illegible] ابتلاء وقضاء [illegible] ليميز الله الخبيث من الطيب [illegible] ويجعل الخبيث بعضه على بعض فيركمه جميعا [illegible]
[illegible] في حديث ان الله سبحانه [illegible] المؤمن [illegible] الكافر [illegible]
[illegible] الطيب [illegible] المنافق والمعاند
والمنافق [illegible] وما كان الله ليطلعكم على الغيب [illegible] ونفاق [illegible] آتية [illegible]
اخفيها [illegible] يتعلق باخفيها [illegible]
[illegible] ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة [illegible] الشجرة [illegible]
[illegible] ويضرب الله الامثال للناس لعلهم يتذكرون [illegible] بالموت
[illegible] فقال رسول الله [illegible] امير المؤمنين ع [illegible]
والائمة [illegible] وان المؤمن ليولد فتورق ورقة فيها وان المؤمن ليموت فتسقط ورقة
منها [illegible] كشجرة خبيثة [illegible] الشجرة [illegible] من فوق الارض ما لها من قرار [illegible]
[illegible] فسالت اودية بقدرها [illegible] رابيا [illegible]
[illegible] ابتغاء حلية او متاع [illegible]
كالذهب والفضة والحديد والنحاس ابتغاء حلية [illegible] او متاع [illegible]
[illegible] الزبد فيذهب جفاء [illegible] واما ما ينفع الناس [illegible]
في الارض [illegible] كذلك يضرب الله الامثال [illegible] قال امير المؤمنين [illegible] فاما الزبد
فيذهب جفاء [illegible] واما ما ينفع الناس فيمكث [illegible]
[illegible] الزبد [illegible]
[illegible] سورة الانبياء ان الذين
سبقت لهم منا الحسنى اولئك عنها مبعدون [illegible] الملائكة وعيسى ابن مريم [illegible]
[illegible] الحق والباطل [illegible]
الا [illegible] الآفاق والانفس [illegible] الخيرات [illegible]
[illegible] الآفاق والانفس والآفاق والانفس
[illegible]
[illegible]
[illegible] الدليل والبرهان [illegible]

حتى ان يعرف ويطلع عليه بعد ان نقلت بعلم من المجاهدة وفتح باب الحكمة وقد يقال ان الشبهة اذا وردت نفسه بالبرهان وقوته فقد يكون من تراكم الخيالات الباطلة وتقاطع
الشبهات المختلفة وقد يكون من تزيين العبارة والاسلوب كما قيل لقد وقد يكون بغير ذلك فهذا اذا تميز الشبهة من البرهان قلت بالكشف الصحيح كما وصفنا وقيل
[illegible]

وذلك بالتوسل بمحكم كتابه واوحى نبيه والهم اوليائه واهل بيته من فاذا اختلفت الادلة فعليهم الترافع الى محكم الكتاب والسنة لمن شهد لنا ابا الصدق

فهو الصادق ومن لم يشهد الله فاولئك هم الكاذبون والمقتحم في كل كتبه ورسائله بدعى المرتبة الاولى ولهذا قال هنا جعلنا ممن شرح صدره للاسلام

فهو على نور من ربه وكون المرء على نور من ربه انما يعلم اذا كان سالكا طريقة محمد واهل بيته بحيث لا يقول الا ما قالوا ويتجنب عن كل من سواهم فان

الذين هداهم الله الى صراط الله الحق باليقين هم محمد واهل بيته الصديقين منهم اجمعين ومن شيعهم في اقوالهم واعمالهم واهتدى بهداهم واستغنى بنورهم

لانهم هم الذين احيوا دين الله منهم وليس منهم مميت الدين

لعلك الا وقد انزله الله فيه وقال ابو جعفر ان الله تبارك وتعالى لم يدع شيئا يحتاج اليه الا انزله في كتابه وبينه لرسوله وجعل لكل شيء حدا

عليه دليلا يدل عليه وجعل على من تعدى ذلك الحد حدا وسئل ابو الحسن موسى اكل شيء في كتاب الله وسنة نبيه ... بل كل شيء في كتاب الله وسنة نبيه

الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة في هذا الباب وفي الصحيح قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نورا فما وافق كتاب الله فخذوه

وما خالف كتاب الله فدعوه ومن قول ابي جعفر ... وكل ... فقيها الا ان الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الاخرة المتمسك بسنة النبي

وقال امير المؤمنين ... قال رسول الله لا قول الا بعمل ولا قول ولا عمل الا بنية ولا قول وعمل ونية الا باصابة السنة الى غير ذلك من الاخبار فكل من تلك

الاربعة لو اختلفوا ... منهم الصواب واصابته اي فهو من الاوهام ... الا ... الكتاب والسنة

[illegible]

فيما يفوز درجة ... مقام علمه دون الاخر ... ولا يفرق ... علم دون علم ومن ... قوله

من ... دون ... فاضبط تلك الاسرار ... عن الاغيار **قوله** وليس منهم مميت الدين اي

لم يكن ... بهذا الاسم ... السنة ...

[illegible]

... المعارف والاحكام

والطغوة ... مع عدم تصديقه بالائمة ومراتبهم لانهم عليهم السلام هم المرجوعون ... الاحرار

والاخيار ... المكنونات ... من الائمة الاثنى عشر والسبط الاعلام

منهم ... حكمة الله ورسوله ... الرسل سيما المرسلين ... العارفين ... الطرفين

[illegible]

بكم ... مراتب الوجود ...

[illegible]

بسم الله

ولا اهل التلوين الذين اخذوا ذات الشمال في مسالك الاقوال والاعمال وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا في عبادته بكسر التربيب ... حيث جعل ممن شرح

صدره للاسلام مقدما على الايجاد ... الذين اتاهم رحمة من عنده ... الذين جعل الله لهم لسان صدق في الاخرين فهم محمد وآله عليهم وشيعتهم المتبعون

لهم في كل ما اراد الله منهم ... لا شك فيه ولا شبهة تعتريه قال **والصلوة على خير خلقه من انزل عليه الكتاب واشرف من اوتى**

الحكمة وفصل الخطاب محمد وآله الفائزين من ميراث النبوة والحكمة بالحظ الاوفى والقدح المعلى عليهم السلام ولعن الله اعداهم من الحق الاعلى اقول ان

المصنف ليس له التفات الى ... مما تدل على براعة استهلال كما ... كثير من العلماء ... قوله فيما تقدم وهداهم الى صراط

[illegible]

... **قوله** على الترتيب الطبقي لان مقامات ... الاسلام ...

والملكوت **قوله** لا شبهة تعتريه لا شك فيه ... **قوله** براعة الاستهلال ...

[illegible]

[illegible]

بضم الميم وسكون العين وفتح اللام والتسفيح بالسين المهملة والفاء والحاء المهملة على وزن تفعيل كالمنيح بالنون والحاء المهملة والوغد بالواو والغين
المعجمة والدال المهملة ... الاستقسام بالازلام طلب معرفة ما قسم لهم بالاقداح ... ثلثة اقداح مكتوب
على احدها امرني ربي وعلى الآخر نهاني ربي وعلى الثالث غفل فان خرج الآمر مضوا على ذلك وان خرج الناهي تجنبوا عنه وان خرج الغفل اجالوها ثانيا ...
الاخبار ... في رسالة ... للشيخ ... ثم قال ... على بن
ابراهيم في تفسيره وكانت قريش تستقسم بالازلام في طلب الارزاق وكانوا يتفالون بها في اسفارهم وابتداء امورهم وهي سهام مكتوب على بعضها
امرني ربي وعلى بعضها نهاني ربي وبعضها لم يكتب عليه شيء ...

[illegible]

العمل بذلك حرام انتهى اقول الموجود في اللغة تقديم بعض السهام وتاخير بعض فيجعلون الترتيب هو الثالث والمسبل هو السادس والحلس هو الرابع
والنافس هو الخامس كما في القاموس وغيره وفي القاموس ايضا المعلى كمعظم بضم الميم وفتح العين ثم اللام المشددة المفتوحة واعلم ان انما اطلت
في ذكر القداح المعلى مع عدم فائدة تتعلق منه مما نحن بصدده لاتفاق بعض ... عنه ... فاستطردت ذكره ...
به لو وقف عليه ولكثرة ما يذكر المعلى مثالا لبعض ... وقوله ... الدعا من الحق الاعلى ...
اراد ... دعاء الله سبحانه اعباده باوامره ونواهيه وما ندب اليه ... احب ... انما هو ... اي تاسيس و تشييد

8

[illegible]

قوله اي تاسيس

[illegible]

وتنا عليهم بالسنة فرائضه وغرائبه ولو انلوه هذا الوجه اعلى الوجوه واشبهها وهو طرف او لبابه انتهى ومنه قيل ان الالواح التي نزلت فيها
التورية لسبعة الصحف موسى منها سبعة وحق اثنتين والذي اعرف ان هذا الوجه مما في اللوحين المخلصين عن بني اسرائيل ومنها ان الدعاء
لسدة لا املك منها شيئا وعلى السبيل القيام على عمله بما فيه بقائه والى هذا المخ
يل بسائر الاعمال انهم كلهم لان تبع اعمال العبيد ومحاسبه
اشار من الزيارة الجامعة المختومة لشيء ... في قوله انا سابلكم واملكم فيما املكم التفويض وعليكم التفويض يعني تفويض العبيد العالمين على
المالهم الصحيحة وطريق التصحيح ما دلوا عليه عبيدهم

[illegible]

من الاقتداء بهم بان يوفقوا جميع اعمالهم لله سبحانه مخلصين له وحده لا شريك له على طبق ما امرهم ثم لبس الاقتداء بهم والتمسك بحبلهم واخلاص
الولاية لهم والبراءة من اعدائهم وقدام ابن ... عبيدهم عن ... فاذا عملت العبيد اعمالهم على هذا النحو بحيث وجعلت ابي
قبلها الله سبحانه منهم هذا ... الى ساداتهم ... وعلى ساداتهم ثم تعويضهم عن اعمالهم حيث كان خلق العبيد لهم فضلا من الله ومنا عليهم
9 وتكونوا اتم نعمته عليهم ان يعوض العبيد عن امتثال امره بما فيه بقائهم وصلاح دنياهم واخرتهم وتفويض ايصال ذلك الى ساداتهم على
حسب ما ادبهم من تاويل قوله هذا عطاؤنا فامنن او امسك بغير حساب ومنها ان الدعاء لهم من الحق الاعلى هو الصلوة عليهم قال الله تعم

[illegible]

قال فيقول العبد الذليل المحتاج الى عفو ربه الجليل محمد الشريف الملقب لصدر الدين جعل الله قلبه مستويا بنور المعرفة واليقين هذه رسالة ذكرت فيها طائفة من المسائل الربوبية والمعالم القدسية التي اثار الله بها قلبي من عالم الرحمة والنور وعلم بكون وصلت اليه ايدي افكار الجمهور ولم يوجد شيء من هذه الجواهر الزواهر في خزانة احد من الفلاسفة المشهورين والحكماء المتأخرين حيث لم يؤتوا من هذه الحكمة شيئا ولم ينالوا من هذا النور الا قليلا وفيها اذ لم يأتوا البيوت من ابوابها ... من شراب المعرفة ... هذه فوائد مقتبسة من مشكاة النبوة والولاية مستخرجة من ينابيع الكتاب والسنة من غير ان تكتسب من مزاولة الباحثين او مزاولة صحبة المعلمين **اقول قوله**

اذكر فيها طائفة من المسائل الربوبية ...

[illegible]

ذات الاربعة

ذات الاربعة وان لم يمنع اتصافها بالوجود ... بخلاف الذات الواجبية ...

[illegible]

وحاصل جميع كمالات الرجال وصفاتهم وفيه ان الكل في هذا الافعال سواء والفروع المترتبة عليها في الامر عنده القائل لا يترتب عليه بهذا الشيء الا ان يكون
معناه ان ذات الواجب بسيط الحقيقة من جميع الوجوه بالاتفاق والعقل والكشف والنقل المتواتر كتابا وسنة وكل بسيط الحقيقة من جميع الوجوه فهو جميع
كل الاشياء والا لكان ذاته متحصل القوام من هوية امر ولا هوية امر ولو في العقل ونوع من الاعتبار وهذا تركيب وكذا بيانه حقه تعالى عنه علوا كبيرا والحق من ذلك انا اذا
قلت الانسان مسلوب عنه الفرس او الفرسية فليس هو من حيث هو انسان لا فرس والا لزم تحققه تحقق ذلك السلب اذ ليس سلبا محضا بل سلب نحو
من الوجود فلكل مصداق للايجاب وسلب محمول عنه لا يكون الا مركبا فان لك ان تحوز في الذهن صورته وصورة ذلك المحمول مواطاة او اشتقاقا
فتقايس بينهما وتسلب احدهما عن الاخر فما به الشيء هو هو غير ما به يصدق عليه انه ليس هو فاذا قلت زيد ليس بكاتب فلا يكون صورة زيد بما هي صورة زيد
ليس بكاتب والا لكان زيد من حيث هو زيد عدما محضا بل لا بد ان يكون موضوع هذه القضية مركبا من صورة زيد وامر اخر به يكون مسلوبا عنه الكتابة
من قوة استعداد فان العقل المطلق لا يكون هو بعينه من حيث هو بالفعل عدم شيء اخر الا ان يكون فيه تركيب ما فهو وقوة ولو في العقل كيب سيدا له
مهية ووجود وامكان ووجوب وواجب الوجود لما كان مجرد الوجود القائم بذاته من غير شائبة كثرة اصلا فلا يسلب عنه شيء من الاشياء فهو تمام كل شيء
وكماله ولا يلزم من القول بان بسيط الحقيقة كل الاشياء مع القول بانه ليس بشيء من الاشياء مع ان الاشياء على قسمين وجودات الاشياء ومهياتها الاعتبارية
العدمية وحدودها الاعتبارية وانما السلبية كلوازم محض والسلوب والجسم وكون من الاعدام ونحوها لما افترع من مبدأ الوجودات الحقيقية المسلوب
عنه ليس الا قصورات الاشياء لا الاشياء لانه تعالى تمامها وتمام الشيء احق به واوكد من نفسه كما اشير اليه وقوله وما رميت اذ رميت ولكن الله
رمى وقوله ما من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم ولا ادنى من ذلك ولا اكثر الا هو معهم فهو رابع الثلثة وخامس الاربعة وسادس
الخمسة وهكذا لانه بوحدانيته كل الاشياء وليس هو شيئا من الاشياء لان وحدته ليست عددية من جنس وحدات الموجودات حتى يحصل من تكررها العدد
بل وحدة حقيقية لا مكافي لها في الوجود ولهذا كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة لاستلزامه التعدد والتحديد والتركيب من الايجاب والسلب
ولو قالوا ثالث اثنين لم يكونوا كفارا واشير اليه قوله هو معكم اينما كنتم فان هذه المعية ليست ممازجة ولا مداخلة ولا حلولا ولا اتحادا ولا معية
في الرتبة ولا في درجة الوجود ولا في الزمان ولا في الوضع ولا في الكل ويتصور منا جوهرا او عرضا او وجودا ومهية تعالى عن جميع ذلك علوا كبيرا لانه واحد
توحيده ظاهر في باطنه وباطن في ظاهره وداخل في الاشياء لا بالممازجة وخارج عن الاشياء لا بالمزايلة فهو الاول والاخر والظاهر والباطن
كلمة واحدة هذا غاية ما يمكن ان يقال في تلك الفقرة والجمع بين نقيضها ولا مزيد عليه وفيه انه تعالى كما لا يقع القدرة بسبب كما لا يقع القدرة
باثبات كل له لانه كما يقع القدرة بسبب نقص وقصور يقع القدرة بسبب كل وجود اذ الكلام في الجانبين بالنسبة الى الكثرة وجود واشياء وقصور الى
لا نقص له لولم تعتبر ان الاثبات والسلب فيه تعالى نفسه لا يقوم من جهة الاتصاف والايجاب وعدم مراده جميع ذلك ينبغي في فروقات
واجبة ما هي ذات واجبة واثبات شيء له او سلبه عنه وجود الا ان له الحكم او عدمه وفي الذات كذلك لا يمكن ما خارج او حس لو واقع او دهن
او اشارة او فرض او نحوه وكل من ان ذاته المقدسة الا غير التحديد في الذات الواجبية من حيث هي ذات واجبة وهي ان سلب كل الكمالات
الوجودية عنه يقع وتتحقق التركيب واثبات الشيئين وجهتين فيه جهة فيه انه هو وجهة فيه انه ليس هناك كما رسم فكذا في القول بانه كل الاشياء
اثنان وجهتان جهة فيه انه هو وجهة فيه انه كل الاشياء وجهة انه هو غير جهة انه كل الاشياء بالبديهة ولذا لا يتم الاول الا بالنظر الا الاستدلال كما
بخلاف الثاني ولو قيل باشتمال الجهتين هنا قيل هناك والا فلا والفرق تحكم هو واضح لا ستر فيه وتوضيحه ما يزيد من ذلك ويبهم خفي منه المسئلة

فلا يمكن

كما يمكن لعرد ... اوا وعن بحث البيان والاثبات واما ان يكون معناه شيئا اخر فهو فرع البيان فيحتاج فيه اذ لا يبقى بعد تلك الاحتمالات شيء يكون
تلك الفقرة عليه الا القول بوحدة الوجود وهو لا يتصور الا بوحدة واجب الوجود بالحكم او وحدة الكل وجود او المهية بلا واجب او وحدة القول بالواجب
والكل او الوحدة بالبديهية وهذا القدر يكفي في البطلان هذا الاحتمال مع ما اشرنا الى بطلانه سابقا ولما جئنا على هذا الامر فرع كثيرة توحيد الذات وجب
حقيقية انها او لو تعددت وجب تلك التعدد والاثبات الامر لا يتم الامر الا بقوة وجوده ما جاء ومن كونه كل الاشياء وحقيقية صفاته تعالى لا العينية
الزائدة ولا المباينة من الوحدة في العين الوجودي والتعدد في الا تنزاع ولا تعددت وتعدد وما يتعدد الجهة او حيثية في الذات واثبات
علمه بالاشياء قبل ايجادها اذ العلم انما في الذات بجواهري واكده وتوحيد الصفات او لو تغايرت في الحقيقة وجب الذات من الفرق و
واجب الله وتوحيد الافعال او لو تعددت في الوجود تعددت الصفات ليتحقق كل صفة فعلا وحال تعدد الصفات او زيادتها قد عرفته ومسئلة
الجبر والتفويض او بين الامرين لا يتصور الا بذلك القول والا فيها قواعد حتى يقع محل التكلم والمبدأ بالتمام من احسن ومسئلة العدل واثبات
اول ما خلق الله وبطلان مذهب بر الكثرة الوجدانية من جميع الديانات والقربات والايجادات والايجادات فاذا بطل هذا انهدم البناء
ثم لما كان التوجيه متفقا على البحث في الافهام كلام الاخر وعليه كلام وهو كلام الملك العلام مع جهة انه كلام الملك العلام فيجعل النزاع بينهما لفظيا
وان لم يرض به الشارح وحيث كان بيننا مما يحتمل كتابا حسبان ورضا عند الشيخ ره وذكر ما عنده صورة على فقرات النزاع بينهما معنوي ولا يقع
جمع والتوفيق الى هذا النزاع في لفظية النزاع كما على الباب الاستاذ الاخوند ملا علي النوري ره اعلى الله مقامه او معنوية كما هو صريح كلام الشيخ الاوحد اعلى الله مقامه
ان الغرض عند ما هو عليه الاختلاف في طريق الحكمة والقواعد والاصطلاح والعقول السداد وكون ذلك وذلك باني الامور بين امرين بين الوجود والمهية
التي هو حد اقترانهما الوجود والذي هو الامر في الجعل الوجود فالوجود موجود بنفسه اما الذاته وبذاته كما في واجب الوجود واما بذاته لا لذاته كما في
مطلق الوجود لان له وجود والا يلزم الدور او تقدم الشيء على نفسه او التسلسل او نحو ذلك من المحالات الذاتية واما المهية فهي من حدوده الا فراغية
كانتقاد بالنسبة الاختلاف مجاز او امرا لا حقيقة ولوازمها الغير المتأخرة عنه في الوجود لذا الاتصاف لها به في العين ولا وجود له عليها من غير
مقيدة عن الاستعمال وجميع له الا بتبع الموجود ووجود الموجود بمركب جميع الكل الشيء والشيء الذي الشيء من غير تأثير وتأثير من يكون نسبة الوجود اليها على اقرب
من اللاية لا على الحقيقة وامر بين الامرين وهو الوجود المطلق المنبسط والنور المحيط والرحمة الواسعة التي هي الحقيقة المحمدية والمشية الكلية والولاية المطلقة
التي خلقت الاشياء بها وخلقت هي بنفسها بجعل البسيط في مقتضيات بسيطة ما ... اليها وجعل الظرف مستقر او الباخية للملابسة ان حال كونها قائمة بنفسها
لا بسببها واعتبار الواجب لا قيام حلول ولا قيام صدور كما اشرت اليه في توجيه المسئلة اذ تلك القواعد الوجودية كلها على تسع واحد ويسبون
من كاس واحد وعلم اساس الحكمة الفؤادية وعالم الحقيقة النورانية في الجمع بين هذا الاعتقاد وشبهاتها بين ذلك وهي الوجودات المقيدة او وجودات سماء
او ارض او انسان او بسيط او مركب في الاضافة الفظية اللغوية والصوفية لا يتعدد الا بالاضافة انما ضيف هو اليه كما رايت في الاشعة فان الوجه
وجه الاشياء مثلا من حيث الاضافة اللغوية او الاشراقية النورانية الا الا ان الجمع ادم حيث اضافه يكون التقييد داخلا والقيد خارجا فهو حجاب
المهية العدمية التي وجدت اثر الوجود ولها الانانية الذهنية على فرس الحكاية والعكس المرادة واذا كانت كذلك فهي منبع الشرور اذ الشرور ليست الا الاعدام
بما هي اعدام لا الوجود بما هو وجود ولذا لم يتك احد من المتكلمين والحكماء الموجدين في ان الوجود خير محض وممحض خير فلا محيط جميع الشرور الشرعية
هو تعبد الى غيرها بل الى الوجود الوجود المذكور من حيث هو مضاف مع قطع النظر عن اضافته ولا كونه معروض حده ونهايته وتقييده فهو ايجاب

ذلك الامر البين الرشد فصارت الوجودات المقيدة كلها شبهات بين ذلك فمن ترك الشبهات ومال الى الثابت الوجه الحق والسعادات فقد نجى فالحق في تفسيره الان لا موجود الا هو لا على نفيه الا بوجوده الا بالابد كان [illegible] شريك البارى ممتنع ونحوه من القضايا الايجابية المنعقدة في جانب الممتنعات الذاتية وكون الله موجود والواجب موجود بخلاف الا انه نفس امكان انتزاع عدم وحدة الشىء وعدم امكان انفكاك الشيئين لان الاعدام لا تمايز بينها من اعدام مطلق فضلا عن الاعدام السببية والممتنعات المعروضة والوجود الصرف لا يعرض له ولا يعتريه ويكون ذلك بديهيا يكمل بدليل الحكمة الموافقة للبداهة والعقل والنقل الا وقته الا رتبة الموجودية وجميع الادلة الا انه ذاتية والاعتبارية اذا اوقف وذلك في السلب ليس يحكم الاشياء مفارق بالنسبة الى المقابل النور والشبهات واما بالنسبة الى امر بين الرشد فبسيط الحقيقة كلها الاوفق جهة وحيثية الا انه فعلوا اول منظره فالنور الواجب الوجود الالهي اول ما يرى اول منظره وهو نور اشرق من صبح الازل فلاح [illegible] ولذا لا يعلم الا به [illegible] لم يكن تلك الحقيقة البسيطة والنور الالهي بعينه وكلما يمكن للعقل من جهته لا خارجة عن فرض فهو العام وهو الوجود المطلق بما هو وجود والمنزه ان يتحقق بامكان موجود الا كنه ذاته فلا يجوز فيه الكلام ونفى الموجود [illegible] الموجود لا يتعلق بوجوده الذى هو نور محمد صلى الله عليه وسلم فنوره من راس ونقول انما الذات الواجبة لا وجه لها اعتبار لا يقع الا [illegible] ولم يتعد احد منهم لا يظهر زندقته وهو يرشد وانما لها وجود كما هو اى وبيان الدليل [illegible] عن القصد مع احتياجه الى ذكر كثير من القواعد وفرض كثير من الاشكالات وحلها اوفى تجلبها الى الرجوع فيه الى محمد واله عليهم السلام تقليد غير معتبر والرجوع الى الكشف غير معتبر ما لم يوجد من مشكاة النبوة والولاية فالرجوع الى العقل [illegible] استلزام عدم تناهى الوجودات الا الواجب او عدم انتهائها عليه تسلسلا او دورا او نحو ذلك [illegible] واحد منها الف كلام كيف والمقام مؤثر ما لا يكفى في معرفة الواجب تعالى والوصول الى الحقيقة ولو يعتبران [illegible] ومشيته امر صعب [illegible] لعد بيانات ارباب النبوة واشارات الكتاب فضلا عن العقل المنتهى الى استدلاله الا المشية والعقل الاول الا انه [illegible] فلا يتم الا بالنبوة الى الله الذى هو الواجب اولا والاول خلاف الكتاب والسنة مع ان الكتاب والسنة والراسخين في علمهما وتاويلهما لا يثبت ولا يعتبر الا بعد اثبات الواجب الحق المرسل له الى الخلق فلو كان كذلك ولو ان ازل الخطاب اظهار القدرة وحكمة على علمه ووجوده والا لزم الى الخلق واظهار معجزته [illegible] العجائب وتوفيات الوسائل برابانه ونحو ذلك لم يقع لمن له قابلية الاقتناع فانا نقيد وجوده علته ما واحتمل المقارنة الاتفاقية كاف في دفع الاستدلال [illegible] وان كان المنتهى بحده الى ما هو عليه غاية معرفته وسير [illegible] ولا يحيط به اذ لا يعقل السلسلة وكونها الى ان الكلام [illegible] ذلك من الاشكال [illegible] ليس فيه محله وان كان له كثير من الاطلاع والجمع بين البراهين والجملة لا بد من وجوده ثم وان كان فعل الاول منتهى سلسلة الوجودات وقيامها بذاته جزء مسند المؤثرة لانه فعله وخلق شيئان لشئون وشعب لشعب واين هو من الواجب الوجود الذى لا يكون له ما يتعلق الشئون والشعب باتفاق الكل ومعرفة مخلوقة المشية والوجود المطلق والمنفعل الموجود فيه او يستلزم نفى وجوده او عينه حدوده كالرابعة اذا جاء احد اليه لم يجده شيئا ووجد فعل الاول ومشيئته القائمة بنفسه لان شريك البارى والممتنعات الذاتية لا يمكن الاشارة اليه بل لا وجود له اصلا الا الوهمى شيئية امكانه وامره هو ممكن من الممكنات ومع ذلك صح القول بامتناع شريك البارى وعدم وجوده اصلا الا ترى ان الماء اسم للمشروب والخبز اسم للماكول والثوب اسم للملبوس والنار اسم للمحرق واللفظ اسم للبيع والحيوان الذى بحقيقته المعين من الذات الغير خارج حقيقة اللفظ الذى هو اسمه وعنوانه وعلامته واية دالة على الغير ان يعلم من اللفظ نفسه لا انه شىء يعلم من اللفظ نفسه وان كان لا يمكن الاشياء الا فهم من اللفظ فهو يمسك باللفظ وما يلى منه انه يمسك السموات والارض وكل من شاء الا ان اللفظ [illegible] وان كان منظره فاذن صار بسيط الحقيقة كل الاشياء الوجودية وكل الوجود المطلق الذى هو فعله ومظهره ولذا قد صدر الوجود في اول الهيات الاسفار ان الاستدلال بوجود المطلق

على الوجود

على الوجود الواجب استدلال بشيء واستدلال على الوجود بالوجود ومطابق لقوله تعالى اولم يكف بربك انه على كل شيء شهيد وفي الدعاء يا من دل على ذاته بذاته وبك عرفتك وانت دللتني عليك ولولا انت لم ادر ما انت وحديث الله بالله ولم اعبد ربا لم اره والبرهان من الظهور بالبين لكن في الحقيقة ان قرنة اولى مما كذب الفؤاد ما راى ونحو ذلك مما لا يحصى من الكتاب والسنة والتعبير بالعنوة لبسيط الحقيقة كل الاشياء مقام اخر وهو انه قد يقال الاشياء الكمالية يكون الوحدة عين الكثرة وان الاشياء الكمالية كلها في بسيط الحقيقة بحيث انه فصارت كل الاشياء من جهة الجهة وتوضيح ذلك مطابق لما بنائه هاهنا من السنخية كما هو التحقيق حال ان الله تعالى جميع ذوات عطلتين [illegible] لان يحيى جسده ان ومعنى في سائر مواقفنا **قوله** ومعطى الشيء ليس فاقدا له وذلك ان الحق انه ليس فاقدا له فعله وفعله الا ان وجدانه فذاته بعين ما هو عين معطى الشيء الا انه فقد ولوا ريبا ان ذاته واحد مع الالف جعل من منه حقيقة الا انفصال الا التوليد وهو مستحيل العقل والنقل فان كان مكونا معطى الشيء فاقدا الا انه لم يعط المهيات واوجدها فكانت المهيات والاعيان الثابتة موجودة وثابتة فيه لذاته وبذاته فهو لا انه فقد ما كان المهيات من التعينات والا فرقت الاحديات والشرور الظاهرات وانه منزه عن النقائص والاعدام والشرور والمهيات وراء ما ذكر على البلايا من العقل والنقل وان كان معناه انه قهما على المهيات او جمل عن ذاته بذاته الى عالم الاعيان فلم يستوف الا ان بدا انه لم يكن موجودا ثم جعل الذات المحدد العين او لم يكن نسبة ايجادها واما الى الذات لتوهم كونه فاقدا لما قد اوجده فان الشيء كيف يكون معطيه وموجده واذا لم يكن معطيها فيلزم ان يكون تلك المهيات موجودة وثابتة بنفسها بلا جعل ولا اختراع من المجعول وما هذا شأنها واجب الوجود والثبوت او مرجح وجوده وثبوتها عدمه لغيره بلا مرجح وكلاهما محال وباطل الاتفاق والعقل والنقل فيصان ثبوتها في الذات بذاته اذ لم تكن للذات فلم توجد عنها ولعيب بالكمال او النقصان لها فلم تخلت عنها ورتبت وراءها يلزم من هذا القول من الحلول والمقارنة وكثرة الجهات في الذات وغير ذلك من المفاسد وان كان معناه انه نعم على الوجودات وانما صفاتها المهيات سواء قيل بجعل المهيات منه ثم جعلها مستقلا ملتبسة كجعل وجوداتها وان كان هذا القول باطلا بالامور شتى بل العدور والتسلسل وتقدم الشيء على نفسه وخلق المعرض واجتماع النقيضين ونحو ذلك من المحالات لا دال ان لا يكون الشيء معنى من باب ثبوت الشيء للشيء وهو فرع ثبوت المثبت له بهذا الثبوت او بثبوت اخر وهلم جرا او الى انه من باب ثبوت الشيء بنية فانه حيث جعلها الا شيئية او بجعلها لا مستقلا من تبعا لوجوداتها يمتحن من ان الشيء كما عرفت ان معطى تلك الوجودات من معطى وجود وواحد اليه ولو فرض غيره واسباطها فالوجود المطلق والمشية المنبسطة والرحمة الواسعة ان كان واحدا اليه في مرتبة ذاته كان فاته بذاته مركبا من شيئين احدهما الوجود الذى هو معطى بالكسر وثانيهما الوجود الذى للمعطى بالفتح وان كان واجدا له بما فعله فهو غير ما فرضه مع فساده في نفسه اذ الواجب لا يجد جهة من جهات الممكن في مرتبة ذاته والا فالذات بذاته ملفقة من الواجب والممكن وهو كما ترى وان كان معناه وجوده نفسه واحد وجود نفسه لا واحد الوجودات الا بمثابة حتى يلزم ما ذكرنا فيه ان تنزل الى عطاء معطى الشيء ونفسه محال بالبديهة باتفاق الكل وان كان معناه وما عبر ما روينا بالسير والتعظيم اى واجب الوجود وانه موجود بنفسه ونفسه وبذاته ولذاته لا يحتاج الكل لا دوت من عدم حقه كالاثبات والسلب فيه حقيقته بما هو هو في ذاته الا ما يكون الوجود الذى لا فائدة فيه ومبنى ان الممكنات لا يخرج وجودها حرق صحيح ولم يكن بالواجب الوجود فهذا فيما اتفق عليه الخواص والعوام وليس امرا فكريا يدل عليه فيعقله ان يترتب عليه الفروع الكثيرة من المطالب الوقائية ويجعل مبنى للامهات المسائل المعظمة وان كان معناه معنى على سائر فقراته من السنخية وبسيط الحقيقة كل الاشياء وحدة الوجود والشيء ذلك فيرد عليه ما على الكل واحد مع عدم الافادة فيما نسبه الى الاستدلال به عليه وان كان معناه اى الذى يظهر منه ثم يدل على

ما هو في نفسه عليه لان العالم عنده كالفعل فعل نقش يعمل بيان كلمة وهو نقش من الكون اصل الكون في العالم شيئ الا وله في الله اعلى وكل ما له عنده نوع حاو لما
تحويه فيه مقولات او كل موجود الا صورة موجودة في جوهر العالم صورة وشيء لذات الموجد واخرى لصفاته فما له الا رسم وآية لاستوائه على العرش
ولكنه لعدد اسمائه وكيفية لرضاه وغضبه وقوة لقيامه بذاته ويداه مبسوطتان ووجه لكونه مالك الملك واضافة لربوبيته وان العقل لا يباده ولا
تنفعل الاجابة من ساده وعلى هذا القياس اجناس المقولات وانواعها وافرادها فما من شيء في جزئية تفاصيل العالم الا وله في الحضرة الالهية صورة
ت... كله ولولاه ما ظهر ولكن يجب ان يتصور ويعتقد ما هنالك على وجه اعلى واشرف لئلا ينافي احدية ذاته البسيطة فقد ان الكل مسلم ولكن
لا نقول انه قائم بذاته لعدم اجتماع هذا الوجدان مع فرض ان الحقيقة الا واحدة الوحدانية القائم باجتماع النقيضين والجمع بين النفي والاثبات بجهة
واحدة وراء المقاصد التي ... ولم يلزم من كلام ... ولا اثر وان كان معناه ان معطي الوجود واجد الوجود فيعلم من وجود
... من الاشياء الموجودة ثم ومعطي العلم ... او مطلق العلم للان ... او الكل شيئ لقاعدة وان من شيء الا يسبح بحمده ... له
واجد العلم ومعطي الحيوة واجد الحيوة ومعطي القدرة واجد القدرة وهكذا فلازمه ... ان معطي العدم والجهل والممات والعجز هذا
واجده ... في مواضع من كتبه من الاسفار الاربعة وغيرها ان الذات الواحدة البسيطة الواجبية ... فالصفات لكن اذا كانت
الصفات متخالفة لا متعاندة ... هذا التوجيه انما ... في المعاني العقلية وهو غير جائز باتفاق اهل النظر والا فهو
كاشف عن عدم كون تلك المقدمة عقلية يقينية ... تقليدية وانما يستلزم لعدم استقلال تلك النقائص من الجهل والعدم والموت وردائم
البرهم لمنافاته الكمالات المذكورة وانما هو حب لعين تلك الاضداد ممتنعات الوجود كشريك الباري والعدم والشر ونحو ذلك الا مكان
الوجود وهو خلاف رأيه وخلاف اتفاق الكل وانما ... كون تلك المنافيات ... لان الوجود ... واثبات الوجود بلا جعل وتاثير وهو
يستلزم تعدد الواجب وانما ... لكون تلك الاعدام من اللوازم الاعتراضية ... المجعولة الا تبعا لبعض ... فيلزم وجود شيء في
النبوة ذات الواجب الوجود بذاته لذاته ... انه لولا هو ... الذات ... ما ظهرت وان كان معناه غير ما ذكر حيث
لم يرجع الا ... المذكورة ففرع التقرير حتى نتكلم فيه ... القول بان معطي الشيء ليس فاقده ... ان الله ... ان يجري الامور
الا باسبابها فمنتهى المسببات والاسباب اليه ثم ... من كل سبب الى سببه ومن سببه الى سببه وهكذا الى ... الاول ... والوجود
الافضل وهو المشيئة والحقيقة المحمدية القائمة بنفسها ونقول ان الوجودات ... انتهت الى هذه الحقيقة الكلية ... الواحدة التي
هذه الحقيقة ليست عين الذات الواجبية كما يقوله الصوفية بل فعل الواجب ولما كان كل فعل لا بد ان يقوم بالفاعل ويستند اليه وكان
... الثابت بدليل الحكمة والعقل والنقل ان هذه الحقيقة النورية قائمة بنفسها غير مستندة الا ... لم يلزم ... الممكن لا الواجب
الممكن توهم ان معطي هذا الوجود المطلق لا وجود له اذ الوجود ان ... ولكل اثنين لا بد بينهما من برزخ لا يبغيان ... ثالثة
ولكل ... منها برزخان ... وهكذا ... الامور المترتبة الغير المتناهية والتسلسل ان جاز ... لم يجز ...
والا يلزم تساوي الزائد والناقص بعد تطبيق آخر احدى السلسلتين ... السلسلة الاخرى وعدم ... التقابلين وغير ذلك
من المفاسد مع ان ... الاثنينية بين وجود الواجب وفعله الا ... وموجب للتحديد والحلول والتركيب ... واحد منهما ... فازال
التوهم بالنسبة الى هذا ... بان معطي الوجود غير فاقد للوجود وعدم فقدانه ... للوجود الواجبي لا يستلزم ... وانما ... مستقلة ثابتة ...

فارجع الى ... وجود

فارجع الى وجود ... العالم ... الاول ... من باب عنوان الاسم الحسنى وان الامور كلها يكون باسم الله الرحمن الرحيم وانه ...
العظام ... الامر ... وان الله ... وتعين ... يدل عليه هذه الاسماء وكلها ... الا مع اللفظ او في اللفظ ...
قرب والقرب ... بدون المماسة والمقارنة والحلول والمحاكمة ... والكلية ... المعنى الا المعنى
الذي في كلام الامام وان كان المعنى ... في هذا الباب ... السابقة ... الى جميعها ... من وجه الوحدة الحقة
وعدم ... او المثل ... بعض الوجوه ... فلا يمكن معرفة الذات الواجبية الا بصفة الكاشفة ... الاسم
الاعظم ... بهذا المعنى ... وجود ... من جهة القيام بالذات والشمول والانبساط ومعطي الوجود غير فاقده ولا مرتبة ... ذلك
... ان نقول الاستدلال ... المقصد ... ثم من الخلق الى الحق ... الآن ثم يصير الاستدلال من الحق الى الخلق الاول من الخلق
الاول الى الاشياء المخلوقة ... سلسلة ... او ... على زاوية متساوية بالنسبة الى الطرفين او ... السلسلة على الدور ... الوجود
... الحق ... الى الخلق من الخلق الى الآن ... اللازم ... من الاولية السلوك والاثبات لانه بالحق ... الشيخ ... وآخره
ومقدم على ... في ... والنزول لانه اوله ... وان كان الظاهر ... الا ... هو الاول والآخر والظاهر
والباطن وهو بكل شيء عليم ... الا وهو ... والا ... في قوله ... الحكمة ... الصلوة ... الحقيقة
والكتب قوله وان قيل ... ان صفات الله تعالى عين ذاته ... ولا ... من انتزاع الصفات الكمالية على اختلافها من ذات
واجبة بسيطة وان الموجود بالحقيقة ... هو الذات الواجبية وما بقي من الموجودات ... الوجود المطلق والصادر الاول من الموارد تلك
الذات ... وان ... العلم ... الذات ... العلم حضور المعلوم للعالم والمكشوف لديه والجسم ...
لنفسه ... وان الوحدة الشخصية للاجسام عين الكثرة بجهة واحدة وان اصحاب النار من الكفار ... خالدون مخلدون
فيها ... العذاب ... الوحدة في الكثرة والكثرة في الوحدة بجهة واحدة وان الوجود مشترك ... بين
مراتب ... بان يكون ما به الاشتراك فيه عين ما به الامتياز بجهة واحدة وان المشية ... ان شاء فعل وان
... لم يفعل ... ولم يكن ان يقع لم ... لم يفعل وهذا غير مناف للشرطية لان صدق الشرطية لا يستلزم صدق الطرفين ولا وقوعها
... العالم على ... الايجاب ... بدون ... وان الاعيان ... المهيات ثابتة في الذات الواجبية ... وجعليته من
جعل وتاثير وان ما بين الذات والصفات برزخ وراء البرازخ التي بين الصفات ... وما بين صفاته تعالى والافعال برازخ
غير البرازخ التي في ... لعدم ... السلسلة بالسببية والمسببية وان الواحد لا يكون
... ان ... الا واحد ... الكثير وان العقل والعاقل والمعقول والحس والحاس والمحسوس واحدة بجهة واحدة وان خلق عالم الملك
والملكوت لا يمكن الا بتوسط العقول العشرة وارباب الانواع العقلية وان ... وكذا وهكذا من المسائل التي ... تفصيلها
... ولولا رعاية تقديم الجمع على الطرح واشارات بعض العبارات ... تلك التاويلات ... الطرح لا يكون نسبة الكفر
والزندقة الا ... باعتبار تلك الكلمات الغير ... المنافية او ... الفرق ... في النسبة وفي مخالفة ضرورة
الكتاب والسنة وهذا غير ممكن ... الا ... في هذا الباب فيتاول كلام الشارح ... وهذا المذهب عند اهل البيت كفر

والمراد بالمسائل الربوبية التي يبحث فيها عن بيان صفات الربوبية واعلم ان الربوبية تطلق على شيئين احدهما الربوبية اذ لا مربوب
وهذه هي ذات الله القدسية عز وجل ولا يجوز الكلام عند اهل البيت عم فيها لاحد من الخلق لا ملك مقرب ولا نبي مرسل اسمع قول
الصادق عم كما رواه الشيخ في المصباح في دعاء يوم الاربعاء قال عم اللهم تاهت ابصار الملائكة وعلم النبيين وعقول الانس والجن وفهم خيرتك من
خلقك القائم بحجتك والذاب عن حرمك والناصح لعبادك والصابر على الاذى والتكذيب في جنبك والمبلغ رسالاتك الدعاء
فاذا كانت سبحانه ١٣

على الكفر في الباطن والموضوع لا الكفر الشرعي المرتب عليه الاحكام الشرعية واللوازم التعبدية او على انه لو كان ظاهر تلك الكلمات مذهبا للشيخ
ومعتقدا له لا يلزم الحكم بالتكفير من هذه الجهة لانه ليس متعلقا بالكفر والاعتراف بالكيفية والجهل بالكيفية لا ينافي [illegible]
لانه ثابت لدى كل حال وليس بقبيح القول بالتجسم وجواز صدور القبيح منه تعالى وبقاء المخلوق مع فناء الخالق كالباني والبناء ومذهب التصوب
وغير ذلك من الشنايع الكثيرة ومع ذلك لم يعتبروا الكفرة وهو واضح الا على من لا عقل له او لا دين له ومع ذلك كيف يجوز نسبة الكفر والزندقة
والتكفير الى مؤلف شرح هذه الكتب من اجلاء اولياء الله الموحدين ونسبة الكفر اليهم نسبة الكفر الى محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين عم معاذ الله
عياذا بالله والامان من خلق هذا الزمان وهم رعاع همج [illegible] صنعا فقولوا [illegible] كثيرا **قوله** الربوبية اذ لا مربوب
الربوبية من صفات الله الاضافية والفعلية كما هو ظاهر من معناه لغة وعرفا وكشفا والصفات الاضافية كلها غير ذاته البسيطة اذ الذات بسيطة
والبسيط لا يكون فيه الاضافة فصدق الربوبية في الاخبار بلا مربوب [illegible] جميع صفاته [illegible] حقيقية او اضافية عين ذاته [illegible]
فدا شرت الى [illegible] تلك الفقرات الثلثة **قوله** ولا يجوز الكلام ليس المراد النهي الشرعي لان الاصل البراءة عنه الا ان يثبت بالقاطع
دون الظني [illegible] من عدم امكان معرفة الذات والتكلم فيها الا بالكلام [illegible] الا بالنسبة الى الكاشفة ومظهره
وعدم امكان ثبوت الذات ووجودها [illegible] ذات منفكة عن صفة الكاشفة [illegible] والان الكلام فيه [illegible] اهل الكلام
وجرى الكلام [illegible] بجميع الانبياء والمرسلين والاولياء والعالمين والعلماء والفلاسفة [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] العبارة والرواية الكلام اللفظي والكلام النفسي
في [illegible] **قوله** [illegible] ان كل ما ميزتموه باوهامكم في ادق معانيكم فهو مصنوع مثلكم مردود اليكم
[illegible]
[illegible] كيف ومعرفة [illegible] الذهن [illegible] الكشف [illegible] في مراته ذهنه والمرآة
[illegible]
[illegible] ذات الواجب [illegible]
معرفة الكنه [illegible] وجميع المعارف معرفة بالوجه [illegible]
الكاشفة [illegible] ان عدم اعتبار جميع ما هو غير الذات [illegible]
في الذات الواجبة [illegible] عين الذات الواجبة [illegible] حقيقتها [illegible] وليس غير ذلك
معرفة الذات والاكتناه بها [illegible] كلمات المصنف [illegible] ما ذكرناه وانه [illegible]
وهذا واضح **قوله** بالاشتراك المعنوي [illegible] كلام المصنف [illegible]
الرد عليه ومواضع الرد [illegible] الاول ان حقيقة الوجود لا يمكن ان يعرف [illegible] والقول الشارح ولا
بالحد والدليل [illegible] لا يمكن ان يكتسب [illegible] في الذهن للزوم الانقلاب المستحيل ولا
بالكشف [illegible] حقيقة الوجود لا يمكن ان يعرف [illegible] وهذا واضح

لا يمكن

فاذا كان سبحانه ذات ابصار الملائكة ان تدركه وعلم النبيين ان يحيط به وعقول الانس والجن ان يميزه وفهم رسوله اللذان يكتنهه فكيف يكتنهه
المقصر ولا تتوهم من قوله انه لا يكتنهه احد ولا يدل على ذلك فان تميز بالصفات الكاشفة هو الاكتناه وهو يدعي معرفة حقيقة الوجود وانها حقيقة
واحدة لتعرف الوجود هو الحق تعالى والموجودات الحادثة انما لحقها النقائص من مراتب تنزلاتها وتلك النقائص [illegible] لها من مراتب تنزلاتها
لنسبة الحدوث ولفظ الوجود صادق على [illegible] الوجود وعليها بالاشتراك المعنوي وقوله انما [illegible] بالسنخ وامثال هذه العظايم الدالة على
الاشتراك وسيجيء كثيرا منها

١٤

[illegible] حقيقة الوجود واحدة ليس ان حقيقة الوجود [illegible] والبسيطة [illegible] وهو الحقيقة الواجبة
من حقيقة واحدة ذات مراتب متفاوتة بالشدة والضعف [illegible]
[illegible] الوجود المنبسط [illegible] والحق المخلوق به [illegible] مراتب محمد وآله [illegible]
[illegible]
[illegible] الا ان [illegible] مراتب محمد
والائمة المقام الذي [illegible] عالم الملك والشهادة [illegible]
النقائص والقصورات لحقيقة الوجود بسبب مراتب تنزلاتها [illegible]
تلك الحقيقة [illegible] الاخير [illegible]
[illegible] الاطلاق [illegible] القيودات [illegible] الاطلاق كيف
[illegible] الاطلاق والتقييد [illegible] المطلق [illegible] العام [illegible] الافراد [illegible]
[illegible]
[illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] الوجود المطلق البسيط [illegible] والمراتب في الجبروت والملكوت [illegible]
[illegible]
[illegible] مراتب الوجود المطلق [illegible] لزم الدور [illegible]
[illegible] حقيقة الوجود المطلق من حيث انه واحد بالوحدة الاطلاقية لزم
[illegible] مراتب الوجود [illegible]
[illegible] الوجود واحدة [illegible]
الوحدة [illegible] الرابع ان الوجود [illegible]
[illegible] حقيقة الاعتبارية الذهنية او الوجود العام
[illegible] الانسان [illegible]
[illegible] الاشتراك [illegible]
بالوجود المطلق [illegible] الاشتراك المعنوي على الحقيقة والمجاز [illegible]
[illegible] الاشتراك [illegible] المذكورة على الحقيقة والمجاز [illegible]
على الاشتراك اللفظي [illegible] المقدم على المقدم [illegible] مقدم على ذلك [illegible]
حقيقة الامر [illegible] الاصول [illegible] الاصول [illegible] اصول الفقه لكن المراد من الوجود الذي

واذا سمعت شيئا مما نقول به من الصفات والاوصاف والاسماء فلا نعني بها الا القسم الثاني مما نطلق عليه الربوبية ولا نريد القسم الاول فانا نعوذ بالله ان نتكلم فيه وبيننا الى الله نتهى ذلك وقاسهما الربوبية اذ مربوب ونعني بها الفعل بجميع اقسامه من المشية والارادة والابداع ونحوها والمقامات والعلامات التي لا تعطيل لها في كل مكان وهو المسمى بالعنوان اي الاية والدليل ومع هذا انقطعها بما نكلم به محمد واله الطيبون ع و العالم القدسية القول فيها كالقول في المسائل الربوبية وقوله التي ناديها قلبي من عالم الرحمة والنور يريد به وما يحصله المؤمن من انوار العمل الصالح الى العمل المقبول لانه من صبغ الرحمة اي من هيئة

جعلا مشتركا معنويا هو حقيقة الوجود العيني الاصيل وان كان اطلاق الاشتراك المعنوي على مثل هذه الحقيقة الكلية البسيطة الى رتبة الاصالة الوجود العيني على ضرب من الاشتراك الاشراقي النوري الانبساطي لا الاشتراك المفهومي ونحوه ومن هذه الحقيقة اذا كانت قدرا مشتركا معنويا بين الواجب تعالى والوجودات الممكنة يلزم اشتراك الواجب والممكن في معنى مشترك وتميز كل منهما بفصل وهو الفارق في الواجب والامر الفارق في الممكن وهو تركيب في الواجب او بعرض كاشتراك زيد وعمرو في الانسانية واعتبار تميزهما بالعوارض المصنفة او المشخصة فيلزم التركيب في الواجب الوجود العين لاتصافه بالعرض اما بالذات كما يقتضي تشييد ذلك في الستة قد وجب الوجود ببرهان التمانع وغيره فلو كان الوجود مشتركا بين الواجب والممكن فلا يتصور الا بان يكون الاشتراك في مجرد اسم الوجود ولفظه لا الاشتراك اللفظي الذي زعمه الاشاعرة من كون الوجود العام عين الماهيات او زايدا محققا بها الا عاما او هو المنع الوارد في التوحيد امر لا يعلمه والدال الاثور ولا والده ولا جده ولا عينه فقلد في الاثور الذي لم يرث الا ما خلفه مورثه ولم يقلد الا ما بنوه رحمة في قلوبهم الا ان يعين الله الحق لا يكره من هو محروم من ذوي كلماته وكتبه من مجاوزتها حيث جعل الماهيات التي هي النقايض نابعة للوجودات وجعل الوجودات مختلفة بالمراتب لا بالافراد حتى يمتنع الامتناع فعلية او صنفية او شخصية وصونه على تلك المراتب بالتشكيك الخاصي بالشدة والضعف والكمال والنقص وجعل ما به الاشتراك وما به الامتياز فيها واحدا بجهة واحدة لكن هذه الوحدة انما تكون على وجه خاص لا يعرفه الا من انار الحق الله قلبه من عالم الرحمة والنور وحل جميع ذلك ان الكل يستمد من فعل الواجب وهو المشية والاسم الاعظم ونور محمد وعلي فان كان المصنف قائلا به كما يومي اليه كثير من كلماته في جميع كتبه فذاك والا فلا براءة لا دفع لها في القدر المذكور هنا وما قبله كفاية عن القوم حال سائر العظائم وحيا دفعها لا **قوله**
ونبرأ الى الله من ذلك ان قلت ان البراءة انما هو لعدم امكان التكلم فيه لعدم امكان الاحاطة به لاحد من نبي او ولي او لعدم بلوغ الادلة رتبة وان امكن ولم يقع او وقع لاحد كمحمد وعلي ع اما الاول فقول رب الارباب التكلم في الذات لما جهل ربي منزه عن نفس عدم صحة التكلم والاكتناه والاحاطة والاكتناه لم او انقلاب الممكن واجبا لم يدعه احد في تصوير الاكتناه وعالم ليعرابا ولم يقول دون الاكتناه [illegible] او بنية فلا حقيقة للواجب لم الا تعالى عن الادراك والاكتناه واما الثاني فعدم ادراك احد اياه لم لا ينافي ادراك آخر له لا باي ادراكه او يعني له [illegible] في عالم الذهن والفؤاد حتى يرد ان كل ما هو موجود في الخارج او ما جاء او مكنا جوهرا او عرضا لو جاز ان يدرك ادراك احد وعقله لزم ان ينقلب الخارج ذهنا وهو انقلاب الماهية وانقلاب الماهية محال بالبديهة لانه مستلزم للجمع بين النفي والاثبات وهو قطر الاستاذ على بابان ادراكه لم ولو كان في المقام وراء سبعين الف حجب بعد عدم الاعتبار بالحجب والاسباب انما يكمن بما هو لايق ذاته من الفراقة والبينونة والتنزه عن جميع ذوات الممكنات وصفاتها وافعالها ونحو ذلك من الصفات التي وصف بها نفسه لم قلت ان اردت من الاحاطة والاكتناه لم تنزيه بالصفات اللائقة له كان قوله مع توحيده تنزيه عن خلقه وحكم التمييز بينونة صفة لا بينونة عزلة انه رب خالق غير مربوب ومخلوق فذاك التوحيد والحق وان اردت من الاكتناه ما كان نحو التشبيه ونحوها فقد عرفت سخافتها لما توجيهنا المتقدم **قوله** الفعل بجميع اقسامه سواء كان الافعال الحسنة في قول الامام ع من الامضاء الذي هو القضاء والقضاء الذي هو التقدير والتقدير الذي هو الارادة التي هي المشية والمشية التي هي العلم الذي هو عين ذاته المقدسة التي اتفق الكل على انه لا اسم له ولا رسم له ولا وصف له الا الحكم في الاحاطة بذاته لم لا كنها

ولا وهما

امر حدود الايمان وامتثال اوامر الله واجتناب نواهيه وهو المحبة المعبر عنها بالصورة لان المحبة هي صورة الاجابة والانكار فان حين قال تعالى الست بربك ومحمد نبيك وعلي وذريته الطيبون اولياءك وائمتك صور على هيئة الولاية وهي المراد من الصبغ في الوجه كما ذكره جعفر بن محمد ع في قوله ان الله خلق المؤمن من نوره وصبغهم في رحمته الحديث وهو صورة الاجابة بالاقوال المرضية والافعال الزكية والاعمال الصالحة وان انكر ذلك صور على هيئة العداوة وهي الصبغ في الغضب

ولا وجها لانه غيب الغيوب بالاتفاق وكل ما هو غيب الغيوب فهو منقطع الاشارة و لو وقف اذ لو جاز لما كان فيما تكلم وغيب الغيوب اذ ما هو منقطع الاشارة ومحجوب عنه ولو بعرض العقل فهو اغيب منه او الافعال الشنيعة في غيرها او غيرها او غير ذلك **قوله** لا تعطيل لها في كل مكان على ما في الحق الواجب عز اسمه سلم ابا كرم يلي بكل مكان ولم يكن فيه مكان طرفة عين ابدا ان لا يسع الله مكان كل منها هو ولم فيها كل **قوله** تريد به حتى ان المصدر ذلك الكلام منه زيادة فتعفو عنه ما ذكره واما القصد فيعيد من بذاته ارادته وارادته فذلك **قوله** من صبغ الرحمة فافرة اي بالصبغ في صبغ في الرحمة التي مطلقا مفعول محمد م او بيغ الامام لم اشارة الى ان الرحمة عبارة عن الحقيقة المحمدية المنبسطة ونور محمد وعلي وبين نور العلي وبينهما السلطان احدهما الارادة المسببة عن تلك الرحمة المطلقة التي عبارة عن المشية والثانية التقدير المسبب عن الارادة الواقع في عالم الهندسة الايجادية التي مقام التلوين بالالوان والصبغ بالانصباغات ونور المؤمن بعده كان من صبغ الولاية اذا اريد منها الولاية الكلية التي فوق النبوة وباطنها وهو نور الذي خلقه الله قبل كل شيء مخلوق به وجعله في ما بعده وان اريد منها الولاية التي في مقام الامام المفترق الطاعة فنور العمل المؤمن من هيئتها وظلها بعرض نور العمل الذي للانبياء او بطوله او لو نور له كلامه لم يعم الانبياء ومولانا محمد وآله لان نور علمهم عليهم السلام الفهم ناش من هيئة الرحمة وصبغ الولاية ونحو هذا الانصباغ واتى في هذه الاعراض اللازمة للمؤمن او عرض جاز الزوال وانتسابه والمكروهة هو مولتها وعلى الاول لمانع النور الحاصل لمحمد وآله من العالم المعرفة انما العقل لوجبه الله لا بد من تركيب وقبول مادة لانصباغ كما في الصبغ الظاهر نحو هذه النشأة الحسية وهذا النور من المركب وقابلية المادة الاستعدادية تنتهي بالآخرة والوسائط والحجب الى ما بالذات وهو النور الاصل القائم بذاته او كانه في فروع الشجرة لان الوانها حدود وما التي لم تكن كلها حزة لاصولها وان حصلت منها فالبدن والعفاوة صبغ الروح المتعلق به وظله وهيئته ولبنه حدود طولا وعرضا وعمقا ولا عفا انه اليه حدود ونهايات فيلزم ان يكون الاعلى المتعلق بما دونه حدود واطراف ولهذه الالهية حيث نور هو حقيقة المؤمن انه انصاله لاوامر الله واجتناب عن نواهيه وهذه حقيقة العلانية في نشأة الملك والشهادة واما هذه الحقيقة في نشأة الملكوت فجابته بلى في قوله تعالى في مرحلة التكوين والتكليف في الذر الاول الست بربك ومحمد نبيك وعلي واولاده الطيبون ائمتك والقرآن كتابك والكعبة قبلتك **قوله** وهو المحبة المعبر عنها بالصورة لم يعلم محل التعبير في كلام المصنف في غير هذا الموضع وهو بعيد في انه اذ الماهية عنده مقابل الوجود وتابع له في الجعل والوجود الخارجي من التبعية الذي عرفته في الصورة يعني ما به الشيء بالعقل التصور مقابل الهيولى التي هي المادة والقوة واحد كالاسد والليث والغضنفر الا ان الهيولى اصطلاح اليونانيين والمادة اصطلاح الاشراقيين والقوة اصطلاح المتكلمين الذين هم فرق تحت الاماميه المتشرعة والاشاعرة الذين زعموا انهم اهل السنة والجماعة او كلامه زكاة كلام الخلق او كلام الامام في الاخبار ولم يعلم فائدة التقييد الا اذا كان على ان الماهية لها معنيان اعم وهو ما به الشيء هو هو اعم من ان يكون في الوجود كما اذا قيل ماهية الواجب تعالى انيته وماهية الوجود العيني الحقيقة اذ في الماهية لا تأتي بهذه الالف ان هو الوالي الثاني واخص وهو المقول في جواب ما هو ولما كان الشيء شيئا بالصورة يمكن كونها ما بالفعل والكمال لذلك الشيء فالماهية التي يعبر عنها بالصورة هو المعنى الاول لا الثاني الذي لا وجود له الا بالوجود فكيف عن ان يقع كالا لموجود بما هو موجود **قوله** وهي الصبغ في الغضب نشأة زكاة في رده المصنف في قوله بطل الشيء ليس فائدة بعطى على ان معطي الشيء لا بد ان يكون فاقده فالصبغ الحاصل من الغضب يستدعي ان الغضب لا صبغ له ولازمه ان نور العمل الناشئ من الرحمة كونه صبغا وهيئتها يقتضي ان الرحمة لا صبغ لها في تحول

15

الغضب وصبغه نوع غموض لو جعل الغضب في عرض الرحمة لاني لو ماء وكذا في حصول صبغ الرحمة من الرحمة والودق اثبات بالادلة وعدم التشريح

ره ان المشية نور محمد وعلي هو اول ما خلق الله ولا يتقدم عليه الا البسيط والمطلق وذلك البسيط والمطلق له اشد ب طرفه والطاق وهذا الى الى

جنس لها المشية واسم الاعظم وتقييدا از داود بعدا وخفاء وكلما انتقل قيود وخفي حيا به انتقل بعده وخفا به ونزاده وقرب وظهوره وجهة سلطنة وعظمة

في الاربع كمسبعة من انقضاء الجزء القابلة بنا بجزئه الفاعلة واذا وضع في صعود لكن بحيث حال نزول لكن خفاء في كل من كسر الاربع الاربع التي

اثنان منها داخلان قابليان وهما الهيولي والصورة واثنان منها خارجيان فاعليان وهما الفاعل والغاية وفي كل ما يتحقق فيه الحركة الجوهرية والعرضية

في عالم الملك والملكوت او في عالم الامضاء والقضاء والقدر وهذا التوت المذكور ان العود لا يتصور الا بالنزول والنزول اليهم لا يتم

الا بالصعود وهلم جرا الطريق الدور المستلزم للقسم في الحركة الرجوعية الدورية تعودون كما بدء والتعبير الرحمة وصبغه والغضب وصبغه في ما يتعين

الرحليين وهما رحمة التشريع والتكوين ظاهر وحقيقة الرحمة في كل شيء لما ثبت بالادلة ان له وجهين يرجع بالحقيقة الى وجهي الرب وحقيقة

السخط والغضب فيه راجعة الى وجه النفس وسر ذلك ان الممكن له جهة افتقار كوجهة الى الفاعل الموجد وجهة بها فاتيا من جميع الاحوال ذاتية

اللوازم لملزوماتها او ذاتية المقومات بالجزئية او العينية لما يتقوم منها لان حقيقة الممكن بما هو ممكن ليست الا الافتقار والاحتياج الى الموجد

الوجودية الممكنات المعدومة في نشأة من النشأتين او العدم عنها في الممكنات الموجودة وجهة البقاء الموجدة بالنسبة اليه وجهات الغضب والسخط

والبعد من الحق ومنع نور الوجود ونزول الماهية الثانية وجهات الرحمة والقرب عائدة الى الجهة الاولى وهي التي الى الرب فجهة الرحمة سابقة على

جهة الغضب وانما ما سبقت رحمته غضبه حيث سادة الى الثانية ما بين الرتبتين المذكورتين فادفعه عن قلوب المرتابين بالنسبة

الى المرتبة الثالثة وهي مقام الجبروت او الارادة في العقول الى عشرة عدد الاجسام العشرة التي افلاك تسعة والقمر العشرة والنفس

العشرة المتعلقة بها او اربعة عشر او ثمن عشر او سبعة عدد مراتب محمد وآله او سبعة عدد ايام خلقة السماء والارض في الجزاء او ستة عدد تلك

الايام وعدد الاسابيع التي هذا وما بين ان من لهو يوم السبت او ازيد او اقل او مع جعلها غير متناهية حسب باب الانواع الحسية المتكثرة

في افرادها واشخاصها منها لها الجواهر عقلية مفارقة عن القوة الاستعدادية والحركة المركبة من القوة والفعل التدريجية الوجود في عالم الاكوان

والارادة اذ التعين الاستهلاكي في نور الوجود والمد الشيعي في نور الرحمة التفصيلية جهة سخط وغضب وبعد رتبتها وهذا الفهم في هو صعود

او نزول الا ان الحركة فيها هي الرتبة وكلية الجادية لا زمانية وهي شبه جهة الفعل فيها غالبة لكل الحكم زوجي الثوب وجهة القبول مستهلكة لكن ساره

والشقاوة والثانية عكس الاولى ما وقلناه ومحل ظهورها اول حال الارادة ونسبتها الى المشية القائمة بنفسها ولما طرفان اسفلها منتهى الى عالم

التقدير والهندسة الايجادية واعلاها منتهى الى المشية لانها تقيدها وتخفضها كما فيها والى المشية فلشدة نورانيتها وقوة اشراقها وكثرة اضافتها

لا بد ان يتحقق بالطرفين فيها وان كانت دائرة تامة محيطة والسعة مطلقة منبسطة غير قائمة بشيء آخر ولو طرفه الاعلى فيكون طرفيها الاسفل العقل

الاول وهو عقل محمد صلى الله عليه وآله او عقل الانسان الذي هو اشرف الموجودات العلوية والسفلية او عقل الفلك الاطلس وفيها جهات كثيرة

والملكات غير متناهية واما طرفها الاعلى وان كانت لا نهاية من الله ثم اعلى طرفها الاحق الا ان الابعض الاعتبارات الموهومة فلا غضب

ولا سخط ولا نقد ولا تعين هناك وان كانت منتهى خط الاشارة الوقتية لانها مظهر اول اصل النعوت منقطعة الاشارة عن كونه

في نفحت به ابواب الرحمة والغضب وصبغها واصلها وفرعها وسمت صورية الارتباط والاستناد وكيفية الظهور وجهة الصدور في البين

16

وهو صورة الافكار والاقوال الرفيعة والافعال الفيضية والاعمال العظيمة وما يحمله من نور الاعتقادات الصحيحة

التي اتت بها الشريعة المحمدية لانه من النور الذي خلق منه المؤمن اعني المادة المنيرة بنور الامتثال المفصح بصحيح

الاعمال والمرابطة الوجود اعني مادة المؤمن فالنور الذي لبشريته في الحقيقة هو ما كان من نور المادة اعني النور الوجودي

الذي هو شعاع من نور النبوة ومن نور الصورة اعني الماهية المهيمنة التي هي من هيئة الولاية

بدون ان يمنا القول بان السخط والغضب مثلا لو لم يكن في الذات الواجبة او في فعلها المطلق المنبسط لما ظهر او نزل ذلك وبدون ان يبق التوفيق

والافعال وجميع ذلك من نورية الفيض العقول وبارزة في الجزء وهذه البشارة لعقدت عن رتبة الاشارة قفاوت قدرها **قوله** الرقيقة القمع

ودفع الرجز واما رقيل الحب وقد الضحى الى نور جوهره صدر الايمان في حرم اليه فهو شرحه والوقت صدر النفاق وصدر الشقاق والكفر

الجر **قوله** وما يكون من نور الاعتقاد عطف على ما يعقل المؤمن من نور العمل واشارة الى خير التي والباطن في الوعاء المقسم رفيه نظر الادب الذي

ذكره بان ايمان المؤمن ليس يمر والاقرار باللسان والعمل بالاركان هو الاعتقاد بالجنان من حيث هو لا باعتبار اول درجة الامتياز من الكفر

والشرك وحقن الدم وحفظ المال بل باعتبار النور الذي يحصل من امر الاول بسبب القربية اليه وهو في عالم القدس الحق الالهي

المقبول الذي قبله مادته واستعداده في الذر حين قال الست بربك ومدبر امرك في تكليفك وارشادك اليك الى القوة والقوم

والجاهر وهكذا اما جاب بقبول تحمل جميع ما يتحقق في الذي اول باعتبار الباطن واللب وقابلية حين اجاب بلسان الحقيقة والفؤاد

والاعتقادات بالمعارف الحقة وتقديرها وارکانها ولو احقها ولوازمها لما يعتقده شيء من الدين بكشفه ورياضته التي يحصل له بدوامه

الاذكار والرياضة والاقتباس من اهل الشيخ الحيوانة والسكوت والعزلة لكل ما ينافي خلوتهم ولو القراءة فاتحة الكتاب واتيان

اوراد الصلوة وعبادة المريض وتغسيل الميت وتكفينه ودفنه والاغتسال عن الجنابة وغير ذلك من الاعمال الشرعية لان المقصود عند شيخ ذلك

الرياضي انها من منافيات الذكر والورود والصمت ومقامات التوجه الى الباطن وذلك لان الغرض من خلقة الجن والانس هو معرفة

الحق والتوجه اليه وان فائدة بعث الانبياء ووضع الشرائع والنواميس الالهية ليست الا الفرق عن الظاهر الى الباطن والتوجه بعد العرض

وتلك القاعدة ان حصر بهذا ذكر وصمت وخلوة وسهر وجوع وغير ذلك من اللطائف والقبان لما وضع صدر المراد مقتضى هذا الكتاب

بابا وسبيلا فيما في الكتب الالهامية التي اتت بها الشريعة المحمدية فلنعد الى نور الاعتقادات نور وحقيقة الايمان والمؤمن من تولد من

هذين النورين ونور العمل راجع الى الصور في قوله وجعلهم في رحمة كما وقف سره ونور الاعتقاد المتصف بالعمل الملازم له يدل ان يكون

الانفكاك بينهما في الآيات اشار اليه عليه السلام في قوله خلق الله من نوره لان من نور الامر وهو نور الحقيقة المحمدية لانه صلى الله عليه وآله

وعلى جميع الاولى نور واحد تشعب كل الفوه من القوة تحت مقام الارادة واول عالم القدر والهندسة الايجادية الى نور الائمة عليهم

وفاطمة ثم الى انوار الانبياء والاولياء الذين منهم نور المؤمنين والموالين لمحمد وآله فبتمام الاضافة اللفظية التي على هذا الاضافة

الاشراقية الى الانوار يضاف كذلك ليكون التقدير خلق الله من شعاع نور النبوة التي تحت الولاية والنواة ليكون النور المضاف

الى النبوة هو نور النفس الولائية التي بالمنها وميزان نورية هذا النور هو الاعتقاد والشرع الصحيح الاعمال فلو وقع الاكتساب على هذا

الميزان فهو نوره ولو وقع بغير ذلك فمن احد من الاحكام فهو ظلام لا نور وان اوجب وحدته فهو منهم ما جعل عنهم هباء واهل الحق الانام

على ما رسخ عمونه ويفتخرون به ويحسبون انهم يحسنون صنعا في مقالاتهم واعمالهم وتأليفاتهم ولا يعجبك قولهم راه الحب وقيل يوم

بلغ السرائر ان القاير شيء تلك المقالات بالقول اللفظي والقول النفسي والاعتقاد الى الله الكفار وشديد العداوة لمحمد وآله حيث لم يثبت

لهم ولدوام المقر بما قالوا ايه طه ما هو اعد وانجب على الرواية واظهر صورة انكاره وكشف بينة عداوته **قوله** والمراد به الوجود اعلم

ان الوجود هو الاشرف الجعل والوجود بازائه الصورة الجسمية في عالم الملك والملكوت والفصل النوع المركب منه ومن الجنس وتغاير

ولو اكتسب من غير نور النبوة وهبة الولاية بان اعتقد غير ما دلوا عليه وقال غير ما قالوا وعمل غير ما امروا به واجتنب غير ما نهوا عنه كان مظلما ومن
الناس من يعجبك قوله في الحيوة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو الد الخصام وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا هذا هو الذي يريد بما بين
به الله قلب عبده المؤمن واما ما يريد المصنف نحو ما حصل بالكشف والرياضات وقد بينا لك فيما سبق حال اهل الكشف فانهم لا يكونون كلهم
مصيبين لما ذكرنا فلهذا ترى بعضهم يخالفون ويقع بينهم مباينة البعد كما بين السماء والارض لانهم لم يكونوا طالبين من طريق واحد ودليل واحد حتى
لو اختلفت افهامهم فقد اذا فهم رجعوا الى ذلك الطريق الواحد فيتولف بينهم ويجمعهم بل كانت ادلتهم ومطالبهم

[illegible]

والقاسم

مختلفة كما ان افهامهم مختلفة فيقع بينهم التباين والاختلاف ولا يزالون مختلفين **وقوله** ولم يكن وملت اليه
ابدا فكان الجمهور يحتج فان اكثر ما ذكره لم يتنبه له اكثرهم له ولكنه لا يلزم من ذلك كونه صحيحا ويستقف على كثير
مما اقول والحمد لله صحته قولي اذا وزنته بميزان اهل الحق ٢ **وقوله** ولم يوجد شيء اه بل وقد وجدنا في مرابط
كثير منهم كتبا مثل معنى ان كل شيء في ذات الحق معنى اشرف فان معطي الشيء ليس فاقداله في ذاته في ذاته

[illegible]

وهذا موجود في كلام كثير من الحكماء مثل ابي نصر الفارابي فانه قال واجب الوجود مبدأ كل فيض وهو ظاهر على ذاته بذاته فهو الكل من حيث لا كثرة فيه فهو
من حيث هو ظاهر ينال الكل من ذاته فعلمه بالكل بعد ذاته وعلمه بذاته ويتحد الكل بالنسبة الى ذاته فهو الكل في وحدة انتهى وهذا اعلى من الجواهر
الزواهر حتى به وبامثاله على ضالين سبقوه اليها حتى ليثبت تلك الضلالة وامثالها الى نفسه مع ان ابا النصر من جملة ائمته ومع هذا يزعم انه
الله مذهب ائمتنا وامامنا امير المؤمنين عم قال انتهى المخلوق الى مثله والجاه الطلب الى شكله ولم يقل انتهى المخلوق الى خالقه

تلك الاودية الا سلك الشاة والمعدن والكل في سنخ واحد وبهواه باراء الوجودات الامكانية بسبب الموجد الواجب والجميع في ذلك المبدء
الاعلى سواء ولولا بلطفه وعنايته الايجادية لم يمكن ان يكون قطرة فضلا عن الاودية في الابحر كذلك ليقرب الله الاشياء الى حالها
الظاهر الا الله فهم ان يكون الاحوال ابدا الاشياء التي خلقت بالمشية عادتها وتشبهها حاله بالنسبة الى نفس تلك المشية
القائمة بنفسها وبالنسبة الى الذات الواجبية على حد سواء اذ لا فرق ولا قرب ولا معرفة الا بالاسم الذي يعبر به وكون الذات
الواجبية مجهول الكنه والوجه وغيب الغيوب ولا رسم لها ولا وصف لها ولا اسم لها ولا حد لها ولا برهان عليها ولا اين لها ولا كيف لها
وبهذا التفاوت بين الكل فهو الكون في الكون لا انه وكل لا انه شبيه وتشبيه واشارة ووزنه واما ان الذات الواجبية سفلى الاشارة
فكل من قال الواجب فهو مع ان شيئا فرق وكل شيء لو حفظ كله لا انه وجهه فهذا اراد من قوله هو الكل في وحدة بكون الكل في تعليقه كما في قوة
جسمها او ظرفية لا الظرفية الحسية لان الظرف مخصوص في الزمان والمكان في الملك والملكوت والمكان والزمان انما يثبتان للجسم
والله سبحانه ليس بجسم بالاتفاق الا على المعنى الذي ذهب الهشام ونازعه ابن ابي الخطاب وان كان من خواص اسرار الامام وهو الحق مع الهشام بلا اشارة
التي في كلام الامام عم في الخبر المذكور في الكافي وغيره من الظرفية التي في سؤال الجاثليق امير المؤمنين عم اخبرني عن الله عز وجل يحمل العرش
ام العرش يحمله فقال امير المؤمنين عم الله حامل العرش والسموات والارض وما فيهما وما بينهما وذلك قول الله ان الله يمسك السموات
والارض ان تزولا ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده آه ولا شك ان كلام الامام مع الجاثليق كلام في الله ولو لم يجز الكلام
فيه من احد لم يجز من الامام عم اذ ليس الله فهم بحيث يعلمه الامام كنها او وجها ولا يعلمه غيره ولو جاز فيه عليه السلام جاز من غيره ايضا ولا اقل
كلام الا العقول الاول والاسم الاعظم فكلام الامام سواء الامام ايضا الينا فهم لعدم التكلم في الذات مماثل كثيرة اراد الشارح
ما هو الصحيح منها وبانه تعالى بانه انه والله فيما بعد حسب اقتضاء المقام وفعل الشارح ره ليفهم لم يرض بالبراءة وسوء النسبة الا مثل المعنى
بعد ان عانه بالقطع بان الاسرار والمعارف لا يمكن ان يتحقق بالالفاظ ما لم ترد ولو كانت الفاظ الكتاب والسنة لم يوجد ولا حظ
ظواهرها الوحشية والغريبة فغفلتهم عن مثل المقام بمقصود المناقشة على ظواهر ولا تهافت ارادوا فغفلته والاعتداء به ومثل هذه المناقشة
وحقها يرد على اكثر من كلمات الشارح ره مع جميعها كما اوردوا عليه ونسبوه الى الكفر والزندقة وعده من الغلاة فقد لهم الله وحشرهم
معهم حيث لم يفهموا الكلمة من كلامه في كتاب من كتبه ورسالة من رسائله مع ذلك قالوا فيه ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وجاءوا شيئا ادا
قوله من جملة ائمته لم يرد ان الفضة ان لم يؤمن بولاية محمد وامامة علي واولاده عم عياذا بالله من هذه النسبة كلا بل هو حقيقة انه لم يتمسك
بكلام الامام عم في كل موضع بيانه في تلك الموارد الصحة واستشهد بكلام مثل الفارابي وكل من احب شيئا فهو محشور معه **قوله**
الا مثل المشهور اراد المقصود من السنخية السابقة والاضافة الاخالقة من قبيل الاربك المنتهى ويعني انتهاء المخلوق الى الخالق انتهاء المخلوق
المشابه له في خلقه الاشياء بالمشية وخلقها بذاتها في الخالق ولا شيء بعده ينتهي الخلق اليه الا انه ظاهر باسم الكاشف وهو الفاعل
والعجيب ان الشارح قد بالغ في التنزيه حتى لم يرض بمجوز في كلام القوم لكن يبرز الفقه في عالم احالته لجميع من اهل الصورة والبغي عن سوء النسبة
ولم يتلق في اوائل عمره الشريف من الله الان من الله الابد وليس بأول فارورة كسرت في الاسلام نسبة الجنون والافتراء والسوء الى ابائه
الا محمد واله عم ومثل هذه النسبة لم يكن وعاد في بعد من ادم الى الخاتم لم يبق الا من تلبس بلباس العلم والفضل والدرس **قوله** على مراده بسبيح آه

نجم زاده

والجاه الطلب مانعه وموجه في انه حيث لم يؤتوا من الحكمة شيئا على مراده النبي صلعم واما على فصله وفقدا ولوا اشيئا وجرموا شيئا قوله وطلبا لو
من هذا النور الاظلال وفيئا هو يريد به الفهم تأول الظل وفيئا ويريد بالظل والفيء عكس النور اي الظلمة والظل يستعمل بمعنى نور النور وبمعناه الاستعمال
الاول وبناء في نفس المراد انه جرى عليهم القدس بالامر والفيء هو الظل والظل يختص الاول الى ما قبل الزوال والفيء يختص بما بعد الزوال لانه من فاء بمعنى
رجع وهو ما وجد بعد عدمه او ما زاد بعد نقصه

يعني مراده انهم لم يؤتوا شيئا من تلك الحكمة وانما ما رانه بما قلبه وهو غير صحيح لانه في الكشف والرياضة ما لم يوزن بميزان الحق عليهم السلام
فلا يصح ما الافق رشدا على مقصوده من انهم لم يؤتوا منها في كتبهم باعتبار انهم لم ياتوا البيوت من ابوابها فليس بصحيح لعموم حيث عموم النكرة
في سياق النفي اذ لو اوتوا شيئا والفهم تستعمله ودروا شيئا فاذا صح الاسباب بجزئه على معتقدهم بطل السلب الكلي او عدم الفهم باعتبار الواقع
وتسليم المعنى البعض باعتبار وقعه الى اعتقاده او مراده مثل الفارابي وهو يريد مختلف يجوز مخالفة له اوتوا النور والعلم **قوله** يريد بالظل
والفيء آه يريد ان الفهم قال ظلا وفيئا وهما اما مترادفان وهو قول او متغايران كما هو في العرف واللغة وعلى التقديرين الظل يعني الظلمة بهذا
الاستعارة فيها الله وعرفا دلالته والمراد بالظل نور انعكس النقيض كالشمس وعكس البعيد او كعكس نور المرآة بعد كماء كالنرد من الماء
في الانية واول الجدار انه او على انارة قلبه وما هو مشابه النور هو الظلمة في الفلاسفة والملا اشاره اليه ان الظل يختص بما قبل الزوال لانه ظل
فيه على الاستقامة وان تناقض والفيء بما بعده لانه قد رجع بعد ان ذهب وفي يا بزه ولو مرة او مرتين في السنة وكل وكان ان يكون مرضه
مساويا للشيء الكا او الفيء عند ميل الشمس بعد او بموافقة لبعضه او زاد بعد نقصه وذلك لان اصل الفيء الرجوع ومنه قيل للظل الذي بعد الزوال
فيء لرجوعه من جانب المغرب الى المشرق ومن رد بالكلام عليه الشمس فراش عشو في وظل وما لم يكن عليه الشمس فهو ظل والظل يعني الفيء وهو نور النور لا
الذي هو برزخ بين نور نهار الشمس وظلمة الليل وهو الظل المحسوس الذي كالبرزخ بينهما من نور النور في عالم الانوار كانوار العقول المفارقة من
نور المشية وهو احد من اهل البيت عليهم السلام ان الله آخى بين الارواح في الاظلة قبل ان يخلق الاجسام بالفي عام فلو قام قائمنا اهل البيت عم ورث
الاخ الذي آخى بينهما في الاظلة ولم يورث الاخ في الولادة وفي الحديث ان الله خلق الخلق فخلق ما احب خلقه من طينة من الجنة وخلق من ابغض
ما ابغض وكان ما ابغض ان خلقه من طينة من النار ثم بعثهم في الظلال والحديث قلت ما الظلال قال الم تر الى ظلك في الشمس شيء وليس بشيء
والحديث سئل عم كيف كنتم حيث كنتم في الاظلة قال مفضل كنا عند ربنا في ظلمة خضراء نسبح نور اخضر والحديث لا يرغب عن مشتبهتم
يعني الا من تم الامر سبق عليه في علم الله الشقاء واهل الخلق تحت الاظلة وحديث اثبات الفاعل ازلي كما يكون الظل كيمسكه وهو شيء
الاشياء في الظلمة واطلاق الظل على المشية المنبسطة تأويل قوله الم تر الى ربك كيف مد الظل باعتبار شيء بها كما يب الا ملكان يحذف
الواجب الذي لا يسبق اليه شيء امكان وان لم يوف حقها بل يليها الا باس به وهو مرا والمضمنة فيه من الكون في الظل لا انه من يتخذ ظل
هو المشية فلا تغفل **قوله** عم تأويل قوله تم وجعلنا آه هذه الاية في سورة السبأ وظاهرها وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها بالتوسعة
على اهلها قرى ظاهرة ام بعده الله على بريد والقرى قال يحنه قرى ظاهرة متواصلة يظهر بعضها لبعض وقدرنا فيها السير بحيث يقيل القادر في قرية
ويبيت في اخرى سيروا فيها على ارادة القول ليالي واياما آمنين من شيئتم ليلا ونهارا آمنين فقالوا ربنا آه قال الباقر عم في هذه الاية يرفينا عرب الله
الاشعر لله من القرى التي بارك الله فيها ان جعلنا بينهم وبين شيعتهم القرى التي باركنا فيها ظاهرة والقرى الظاهرة الرسل والنقلة
عنا الى شيعتنا وفقهاء شيعتنا وقوله تم سبحانه وقدرنا فيها السير والسير مثل العلم سيروا فيها ليالي واياما مثل لما يسير من العلم في الليالي والايام
عنا اليهم في الحلال والحرام والفرايض والاحكام آمنين فيها اذا اخذوا عن معدنها الذي امروا ان يأخذوا منه آمنين من الشك والضلال
والنقلة من الحرام الى الحلال وعن السجاد عم انه قال بالقران الى جعبته تم على آيات في هذا المعنى من القران قبلوا منهم فلا تكن هم اولم التسع الماتية سيروا
فيها ليالي واياما آمنين فان آمنين من الزيغ وعن القائم عم في هذه الاية قال نحن والله القرى التي بارك الله فيها وانتم القرى الظاهرة

18

قوله ادلم باتوا البيوت اى المعرفة اذا هل المعرفة جزانها م من الوابها اى من حيث الهمم او من حيث علموا او من الوسايط وعل العقل تاويل قوله ثم جعلنا بينهم وبين القرى التى باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالى واياما امنين قوله موضوا من شراب المعرفة لسرابها الذى يحسبه الظمان ما اى حرموا من ورودها فيها او

لورودهم منها

[illegible]

19

حياة من حيث ورودها باد الفهم واهل الفهم وهو الباطل كان ذلك ما لها لهم من ورودها من حيث امروا به وهدوا اليه من اخذها من اهلها وهو الحق وما احق المقام بهذا لو كان يعلم بهدى الله سبحانه قوله بل هم في لبس فيشبه أن في اللبس جمع ما البس لم يسمع جمعه على فو البس طالب الثار النار المطلوبة كما اراده المقام لكن الخطب سهل لان المراد معروف وليس الاشكال فى اللفظ وانما الاشكال فى الفوائد

ذكرتها ليكون تبصرة للسلاك الناظرين وتذكرة للاخوان المؤمنين وان كانت شنيعة للجهال والجدليين وعظا لاعدا الوداد الحكمة والعقل واوليا ظلمات الشياطين المطرودين ولكن اعتصمت بوجه الله العظيم واوليائه من شر عداوة المعاندين واحتجبت

[illegible]

19

ويلزم منه الرد لمحكم الكتاب المبين والا كان ما ذكره فيها باطلا لمنافيه لما عليه كافة المسلمين والذي جاء فيهم عليه رسول الله صلعم ولئن من استقام على ذلك منهم بالجنة **قوله** وغيظا للاعداء فيه انه انما الغيظ من لم يقلد على ترتيبه وصدقه بالادلة القاطعة واما من لم يظهر عليه بطلانه بالادلة القطعية الفرقانية فانه لا غيظ به لانه في الحقيقة ليس نور الحكمة واليقين

والهنود والمجوس بتحريم ونشأوا المعاندة الخبيثة مذهبا فكلام مثل المقدم كلام مثل كلام الهنود والمشرك في انكار النبوة والتوحيد وكلام مثل المخالفين في جعل بعض رابع الخلفاء وانكاره اولاده واولاده واوصيائه وكلام في الامور اللفظية يحتج بمنع كونه عرفه ولغته وادبه وكلام في الامور المنطقية والمسائل الظنية او القطعية يحتج بمنع صغراه وكبراه كلا وحاشا من كلام يتعلق بكتب الاعتقادات الدينية حسما ادرك به العقل والكشف ونور البصيرة والفؤاد وما في الاعتقاد واحد فما يتعلق بالكيف لا بالكم وكونه يرد ويبطل من قبل الالفاظ انه يتفق صاحبها من موجبها الصورية الداخلة في القوى القاسية الاوهام المقاسية والمحاكم في ذلك والحاكم عليه نور الايمان وباطن الكتاب لا قشره وما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن جعله الله نورا لمن قلبه نور. فالاولى ان يكون رده والتشنيع على المقدم على ما يتوهم من ظواهر كلماته كما يتبادر في العقول المتقدمة من الشوق والاحتمالات واوحى وجه الغرض فيها ويجعل قفاياه بالنسبة الى المقدم قفايا وحقية بانه ان كان كذا فباطل وكونه غلط وان كان كذا فصحيح وايمان وصواب والقلب والفؤاد عند الله لان التوجيه مقدم على البحث في كلام يحتمل معنى الحق المحض وهو دائم لا ريب فيه من اراد ما سلكه رشوره **قوله** واما من ظهر بطلانه بالادلة القطعية فيه انه كيف لو اتضح جميع محتملاته فيما يتوهم منه كما هو اوليس كيف بالاتفاق ويتورع المقدم في جميع المواضع والا فتلك المحتملات انه يحكم في زمان كافة المسلمين بالملة عند المقدم الفهم لانه ليلوم جملة الملاحدة وان لم يكن مسلما لان تلك الاوهام البدوية لا تخفى باهل الاسلام بل يستسهل الجاهل كل انسان ولو كان في الملاحدة والبراهمة والسوفسطائية المنكرين للبديهيات كما لا يخفى على كل ذي شعور وجميع ذلك نقضا وطاردا على كلمات الشارح في كتبه بلا فرق بل اولها فان فوقت امر الكلمات الواردة من الوحش الاعلى المقدم المعاند والشرك يتعد يقم منع قطع النظر عن ان التصديق فرع التصور وهو متوقف على حق الخواص من العلماء فضلا عن العوام كالانعام فهو رحم الشق فيها رحمهما الله سواء والا فتلك الصالحة في الرد والانكار لا بين من مثل الشارح ولو فرض اجازة الامام واذنه في تلك التكفير في الرد والشهوران المامور معذور لم يلزم منه قدح المقدم وما هو في الواقع ونفس الامر ما لم يخرج الامام عم ولم يامر به لانه ورد على ظاهر الكلمات ولو بشتى الاحتمالات واني له باني فواده مع ان جميع تلك المنافيات فيما اورده على ظاهر كلماته وعباراته الفهم لانه ما من مطلب من مطالبه وكلمة من كلماته الا وقد جمع بين النقيضين ودل على النفي والاثبات كما جمع الله الفهم في جميع ما في ذاته وصفاته وافعاله وخلق جميع الاشياء على هذا التلك الا ترى عالم الكون في انحصار جميع ما فيه في الاكوان الاربعة الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وعالم الابداع الشعار جميع طرقه في الاربعين الامرين لا الجبر ولا التفويض ولكنها متناقضة والاشتغال بامر طريق التحقيق وذكر معايبه دون الطرف الآخر ودون الحد الوسط بينهما نوع عن الرؤية وعدول عن القاعدة فتوضيحه يطلب من مطالبه فيقيس عليه البواقي وهو انه قال بسيط الحقيقة كل الاشياء وليس بشيء من الاشياء وان لم يكن في عامة الاذكر هذا القول لوضوح ان الله لم ليس بكون شجرا وحيوانا وانسانا وارضا وماء وهواء ونارا وفلكا وكوكبا وهكذا باتفاق الكل في الوضائية والسوفسطائية وجميع المذاهب الا من يدخل في انكار احد من الاحكام من قوله بسيط الحقيقة كل الاشياء فيتبع من قوله بعده بلا فصل وليس بشيء من الاشياء او مدعيا انه ليلا ان كل لانه لم اما بسيط الحقيقة او لا اولا وثانيا بالضرورة وعلى الثاني اما مركب الحقيقة اولا والاول ثابت بالبديهة ان قلت لا هو بسيط الحقيقة ولا مركب الحقيقة ولا الاشياء التي يمكن الاشارة اليه والحكم عليه بشيء وبه على شيء لانه غيب الغيوب لا يدخل تحت الفرض والاشارة فهو الا لتعيين الله ولو كان في من

قوله الطم

٢٠

وانما اراه المقدم كذلك وليس كذلك مثل ما ذكر في اول المشاعر من ان العقل الكلي وما فوقه كل الاشياء وهذا الكلام عندي من نور الحكمة واليقين لان العقل عنده لبسيط الحقيقة ولبسيط الحقيقة كل الاشياء لعين ما قرر في المشاعر وقد بينا هناك بطلان كلامه وادلته ويأتي في محل آخر من الشرح عند ذكره هذه المسألة الشريفة واقول هنا كلمة ليستدل بها كل عارف طالب للحق وهي كيف يكون العقل لبسيط الحقيقة وهو محدث والمحدث لا يكون الا مركبا وقد قرر الحكماء ان كل ممكن زوج تركيبي وكيف لا يكون محدثا وفوقه عنده في قوله العقل وما فوقه كل الاشياء وان محالة العقل غيره فانه فيجب ان يكون له في الجهتين جهة من نحو علته وجهة من نحو معلوليته او نفسه وذا انعى بالمركب الا ما هو كذلك

فرد الطم ونبيا او الفهم لم لا ينكره من لا ينكره احد من اكابر الناس حتى عابد الاوثان وان قلت انه لم مركب الحقيقة او بعض ائمتهم وهو اسم الاعظم مركب الحقيقة قلت يلزم بسيط الحقيقة الذي اولا لا يعقل التركيب الا من اجزاء وملك الاجزاء بالطالب اليها المتقدمة عليها ولهذا ان ينتهي في سلسلة العلل الى البسيط فمركب لبسيط بذاته الحقيقة راجعا الى الانتهاء الوجود الا انه الموجود بالبسيط لا تركيب فيه لشيء وعلى الدور والتسلسل وغيره ذلك من الادلة القطعية القرآنية التي عليها الاجماع كافة المسلمين من كافة الملل ربها العلماء الاولياء منهم كافة حتى ان الشارح رحمه الله بلا شك والاشبه فاذا اثبت القول لوجود بسيط الحقيقة في البين نقول لا يخلو اما في طريقة البداهة والضرورة انه كل الاشياء او ليس بشيء من الاشياء او لا ثالث فاذا بطل الاول كيف الاحتمالات الثلاثة او فرض سابقا فتعين الثاني وهو انه ليس بشيء من الاشياء وهو شيء كما في المقدم به بعده بلا فصل وقد صحة في وجه الجهة لانه لو لم يخرج بذكر ان لبسيط الحقيقة كل الاشياء لم يتوهم عليه ايراده وقدح بالضرورة من احد كيف والاشياء التي في العبارة ليست الا الممكنات او الملائكة وكيف يصير الواجب الوجود او يصير ايها بالاستحالة او الانقلاب او اشتغاله او حركته او نحو ذلك من الاسماء التي اشرنا الى بعضها فاعرفوا شيئا في ذكرها في مطوي الايام وغيره وكذا جميع الفقرات التي عليها ادعى ان الشارح رحمه الله لم يمنع ولقد جادل في اظهار معايب احد طرفي النقيضين من كلمات المقدم من المتطرفات انه ليس فيه الا دفع انوار الحق وعفلته التي منها ما يتوهم من ظواهرها الا القدح في الفهم الله مقامه ولقد حقق في الفهم باجبا او قصده عشر العالم الجليل الفاخر والحكيم المتوغل الماهر وشرح في شرح رسالته مع ما به من الاشتغال بكثرة الاغراض وعداوته التي هي من اهل ذلك بينها امرناه في هذا الشرح وان كنت اجابنا العلة وضيق الوقت من غير فكر في سالفه هذا الشرح ولاحقه ومراجعة كلماته واسلوبه على الجمع بين الرايين والاطلاع في البين لعلا نتغير كجماعة من المريدين في الطرفين بالخروج عن حده وحق الادب بالنسبة اليهما على ما رأيت بهما ما كثر من المجالس المنعقدة في سالف الزمان وبقيت على هذه الاصابة الى الآن انه لا يقدر على فهم كلمات المقدم والورود عليها الا من فهم كلمات الشارح رحمه الله ولا يقدر على فهم كلمات الشارح الا من قدر على فهم كلمات المقدم ولكن بامداد نور النبي في التطبيق لعنايته تباين مشربهما وتنافي كلامهما رحمهما الله لم والاخذ باحدهما دون الآخر من طلبهما لابد لهما معاوضة حدث هذا النوع من مريدي الطرفين كرات ومرات والشيخ قدس سره كالمقدم ولو بكثرة ووارده وغيره الطرو وجه كمل فاسلك على هذا المنوال ولا تزل فذلك بعد توكيد ما في جميع الامور التي في البين والآخر بينك وبين نفسك او بين نفسك وبين ربك **قوله** لان العقل عنده لبسيط الحقيقة آه انا الكبرى اي ان كل بسيط الحقيقة فهو كل الاشياء فقد مر بيانها بالنسبة الى الوجود الكامل من بسيط الحقيقة وهو الواجب الوجود فلا حاجة الى انه لم آه كل الاشياء وليس بشيء من الاشياء ولا ثالث في طريقة الحق الدائر بين النفي والاثبات بالبديهة لا سبيل الى الثاني والا يلزم كونه مركبا ومنقلبا من الوجوب الى الامكان الذاتي والاستلزام سلب الكمالات الوجودية عنه لم الجهتين جهة من جانبه لم الف بانه هو وقبة فيلزم كونه ليس كذا والا نعني بالمركب الا هذا وهذا النوع للمركب معنى عام وشامل لجميع اقسام المركبات من الاجسام كالمواليد الثلاثة المركبة من الاسطقسات الاربعة العنصرية والمركبات من الاشياء المختلفة الخارجية وان لم يكن جزء هذا المركب جسما كالعناصر الاربعة والافلاك التسعة والكواكب السيارة السبعة والثوابت لتركب كل واحد منها من الهيولى والصورة الجسمية الجوهرية التي لكل واحدة منها جزء الجسم المطلق والمركبات من المفاهيم الذهنية المنطقية كالانسان المركب من الجنس القريب وهو الحيوان والفصل القريب وهو الناطق ونحو ذلك والمركبات من الماهية والوجود والفرق بين هذا القسم من المركب والثلاثة التي قبله انه لم يكن الكل في عالم العقول المقدسة التي هي ارباب الانواع الجوهرية كالمثل

كالارض العقلي والشجر العقلي والجو العقلي والتراب العقلي والماء العقلي والهواء العقلي والنار العقلية وفلك القمر العقليين والكرسي العقلي
بمراتبه التي للكل واحد منها حجب السبعة التي للثريا والكلك من الكواكب المنزلة الموجودة المحسوسة الشهادة وكنها الوحدية الحدية والذاتية الحقيقية
رتب فلك ومقوم مفارق عن الهيولى الصورة وتوابعها فيها قوة وما بالقوة غير التصور العقلية والكلية ولانهاية انتزاعية من نور وجود
الأعلى سبيل الاستهلاك والتمحض العقلي لا لشعل العقلانية انتزاع الماهيات التبعية عن وجوداتها العينية بل عن نحو من الاستهلاك والتحليل
الذي يقع فيه سلب الجنس وما بالقوة والماهية ان الشيئية انما يكون بالفعلية وانما كان المبدع الاول للمركب الاقوم من الكل لانه يشمل العالم الاول
الذي هو الوجود المطلق والمشية والاسم الاعظم والروح الواسعة والحقيقة المحمدية ونور محمد وعلاء النفس الرحمانية والحق المخلوق به لانه
نفس مخلوق بالحق بالفعل الاول من الحق والامر كما قوله الا له الخلق والامر لان الكثرة الملاقات الخلق فينا له مدة ومادة زمانيته وملكوتيته
في النشأتين الملك والملكوت وجها لما القدر والقضاء السبع للاسماء والامر اكثر الملاقات عالم الصنع والابداع والاختراع كما ذكر
المراد من المشية الاطلاقية التي هي الذكر الاتم واسم الله الاعظم بيان الشمول ان الوجود المطلق من حيث ملاحظة تعيين الاطلاق وان
خارج كافة الحدود والتقييدات والتعينات الا انه لا افق يشتمل على القبضة الامكان الذاتية وعلى الجهتين الجهة الى الرب والجهة الى
النفس بخلاف الوجود الواجب الغيب المجهول المطلق لانه لا اسم له ولا رسم له ولا وصف له ولا حد له ولا نعت فيه ولا جهة
يعتبر بالتي انه التكلم في الذات وهو غير صحيح لانا نقول عدم الفهم ان كان لمنع النهي الشرعي فهو لا يمنع جواز العقل الذي هو الامر
في كل ما لك في جوازه واستلزامه منع الامتناع الذاتي لا يكاد به التحديد وتعدد الجهة والاشارة في الذات الغيبية ففيه اولا ان
امتناع التكلم في الذات الواجبة لكم في الذات بامتناع التكلم كما في شريك الباري ممتنع والدور باطل واجتماع النقيضين والاثبات محال لان
تلك القضايا صادقة في نفس الامر مع امتناع موضوع يحكم عليه بالامتناع ورود ذوات قيل يكذب تلك القضايا الحقيقية مع قيام الضرورة
على عدم كونها من قبيل ايجاب الاقوال والثلثة زوج والاربعة فرد ان الحكم بانه تعالى منقطع الاشارة وممتنع التكلم والاحاطة ليس كتلك
والجواب الجواب فانه الامر ان القضايا فيه ما هي سالبة سواء رجع الاول كما مثلنا الاوانه تعالى لا شريك له والدائرة والمعدوم
موجود كتب او الى الامر الوجودي في عالم المشية المطلقة او نحو ذلك بخلاف الحقيقية او القضايا في جانب الواجب او صفاته تعالى
فانها موجبة لاشتراك الوجود الكوني والعدم الكوني في امتناع الاشارة والاخبار عنه وبه والخروج عن فرض العارفين وقع متعلق الاحاطة
والادراك كيف ما كان او وجدانا وثانيا ان التكلم في الذات بالعنوان والاسم والمظهر لنفي المبين لا قدح فيه وثالثا ان كونه تعالى كل الاشياء
واصلها بالحقيقة تعالى مجهول الكنه والوجود من حيث العنوان والغاية الا من حيث العنوان والاسم الذي يدعى به اذ العارف لا يكتفي مع العنوان
سواء كان في جانب الوجود البحت او في جانب العدم البحت وكيف يجتمع كونه تعالى مع كل شيء وقبل كل شيء وبعد كل شيء وفوق كل شيء وتحت كل شيء
واول كل شيء وآخر كل شيء وظاهر كل شيء وباطن كل شيء والشاهد على كل شيء والغيب كل شيء ممكن فذلك مع كونه تعالى هو وكون الاشياء بحيث
يتفاوت الجهة كونه هو عن كونه هو ضرورة الا هو ومنع ذلك من مرموزة قوله بسيط الحقيقة كل الاشياء فلهذا السبب صار تعالى منقطع الاشارة
وممتنع التكلم وصار معرفته محجوبة في العجز عن معرفته كما نطق به لسان جهة المناجاة لا الى ان السلبية في كونه بسيط الحقيقة ليس بشيء من الاشياء
ليس باطلا ولكنه باطل من قبل القضايا الكاذبة والغلط من صادق وصدق السلب كما اعترف به المتكلم ليفهم وان كان سلب التقصيرات

والنقصانات

والنقصانات يستلزم التعدد والجهة في ذات الله تعالى بيين ما هي برهان كون بسيط الحقيقة كل الاشياء لانا نقول اولا ان منع السلب فيه يرجع الى
انه تعالى ليس بالقضاء والا انقض به مما الا شريك له ولكونه تعالى ليس بالقضاء صدق وانما كونه تعالى ليس الا كذا فكذب وباطل وثانيا ان الجهتين فيه تعالى كلتاهما
واحدة في الحقيقة في الجمع انتزاع سلب النقائص عن ذات واحدة بسيطة بما هي ذات واحدة وكونه من اللوازم الخارجية من حيثية الذات الموجودة
بالوجود الصرف وهذا ليس بالعجب بل هذا انتزاع صفاته تعالى من مختلفة مفهوما من شرعا وعقلا وكشفا عن ذات واحدة بسيطة لعدم الدليل على استحالة فاذا
كان حيثية العلم والسمع والبصر والحيوة ونحوها من الصفات الثبوتية المتناقضة مقارنة لما هي القدرة والعجز والعلم والجهل والحياة والموت والقوة
والضعف ايجابا فيه تعالى واحدة كجهة واحدة فاشتهر الجهة في الصفات السلبية اولى وعدم منافاة الكثرة في المفهوم والانتزاع للوحدة في الشيء
منه ليقع التعدد في عالم العقول الاثير والامكان والاطراف الفارقية في عالم الممكنات كثير الموارد جلاءها فهو في عالم الوجوب فلا يأتي اولا
ثم ان اعتبار اختلاف العلوم والجهة تخالف نفس الذات الواجبة بطريق العينية وان امتنع الفرض او التركيبية والجزئية او الحلول الموجب بالمفهوم في نفس الامر
فيها مما هو يستلزم الاختلاف في الصفات اختلاف الجهة ولو وجدا في صفاته الذات احديها بما انه تعالى عالم والآخر بما انه حي وهو
وفائدة في النحو الاول الاتم واتم بحال الاتم هو من اداة رجع من قوله ولا شيء بمركب الا ما هو كذلك لاشتراك تلك الاقسام المتقدمة من
المركبات من النفس المذكور للاحتراز من التراكيب الخارجي من تلك الاقسام مما يعرف الصغرى ويعين ان العقول بسيط الحقيقة فلان العقل مرادف العلم والنور
والوجود مرادف فاعرف ثانيا من قبلها ويعرف ليعرف زوجه اذا العالم انكشاف وظهور والنور ليظهر انكشاف والوجود الظهور وكشف اذ بالوجود يظهر كل
شيء ولولم يكن وجود العالم لكن شيء واخبار عنه بشيء وبعدم شيء ولذا كان الوجود من الانوار العاشقات كله ويقابله ويدخل الظلمة وهو العدم
المقيد او المطلق كشريك الباري ونحوه من الاعدام والمحالات وبإزاء هذا المفهوم العام الذي هو السدي هو عام للاشراق في جانب الفي عام
اشراق انسب من نور انه الاشراق وفائدة في جانب التعين وهو نور محمد وآله عليه وعليهم والفيض الاول والمشية المطلقة الواسعة الدائرة الاحاطية
المحيطة الى رتبة الباريه بما هو مطلق غير مقيد وهو العقل الكلي الالهي الظهور لكل الماهيات الطبيعية وان كانت من شوائلها وما به الاشتغال
العيني وحده له فرق وهو الواجب الوجود الغيب المنقطع الاشارة الظاهرية لانه تعالى علة ومعلول بالامكان الذاتي الاصل الذي لا يشتغله امكان
ولذا كان هذا الامكان ام الامكانات الغير المتناهية في اعلاها ومنبعها كمنبع الانهار والابحر وهو الفيض بسيط الحقيقة الا انه بسيط
ثان لا حتى الاطلاق لشوب الامكان والواجب تعالى شأنه بسيط اول احدى لا شوب فيه اصلا ولو وجها وفرضا ومع هذا الشوب كونه كل الاشياء
وكون الواجب كل الاشياء ومع الاشياء اينما كانت واحد لقيام هذا العقل الكلي والنور المحمدي بذاته بدون ان يقوم بغيره قيام صدور
وظلا فقيامه قيام حلول وقيام الاشياء به يكون قيام صدور في البعض وقيام حلول ولو بتوسط في البعض الآخر ثم هذا العقل الكلي الاشراقي
بالحركة الايجادية والبركة الاشتغالية يتمثل العقول عشرة بإزاء الاجسام العشرة عند الحكماء المشائين والعقول كثيرة مفارقة متشعبة الشعاع
كل منها وهي واقعة في الطول عاليا وفي العرض آخر اما الانوار الملكوتية التي يزداد استهلاكها في عالم الملك والشهادة هذا المحسوس
فان كان الكلام في ثبوت العقول اولا ووجود مدخلية فالمعروف اي البراهين العقلية كالامكان الاشرف وغيره قائمة على وجود
ووجود تلك العقول القادمة المتكثرة حسب تكثر الانواع الطبيعية والقدح في تلك البراهين لقواعد المتكلمين ومن لا يدرك الشك والتقليد
والتخمين غير معقول اذ لا يرجع القدح الا الى ما يتخيله ويزعمه ولا منافرة بينه او بين الحكمة لا يعلم سبيل على انه يعلم وان كان الكلام

ثم ان العقل موجود واجب انه بسيط فان الحكماء لكنه لكل الهما واحاطة بالنسبة الى السافلة وسنحوه وان لم يكن بمثابة الكلية ولا الاحاطة التي بما فوقه
لكنه حادث وكل حادث مخلوق وكل مخلوق مركب ولا يجوز وصف الله تعالى بالصفات الخلق ورد الامر الى سائر مثل ان المشية صدر من الله وقام به
قيام صدور وان المشية مع رفق كونها بسيطة الحقيقة او العقول القادرة كذلك خلقت الاشياء بها كما قال الباقر عليه السلام من زعم ان الله قد زال
من شئ الى شئ فقد وصفه بصفة مخلوق وان الله لا يستقر بشئ فيعجزه وقال الصادق عليه السلام رضاه وسخطه ولكن ليس ذلك على ما يوجد من المخلوقين
وذلك انه الرضا حال يدخل عليه فينقله من حال الى حال لان المخلوق اجوف معتمل مركب للاشياء فيه مدخل وخالقنا لا مدخل للاشياء
فيه لانه واحد واحدي الذات واحدي المعنى فقد ان الحادث وما به القديم على اف [illegible] بالنسبة الى نوع مثلا الزمان
كما لا والوهم بالنسبة الى ادم لان الحادث الزماني هو المسبوق بعدمه السابق زمانا بحيث لا يجتمع السابق والمسبوق في زمان واحد وذاتي كالفلك
والعناصر والكواكب او لو جاز السبق الزماني فيه لزم وجود زمان قبلها كزمان الوالد قبل الولد ومن المحسوس ان الزمان مقدار الحركة لا بد لها
لكونها من الاعراض كالزمان من موضوع وجسم فيرد لما تعينه ما هو الان فننقل الكلام في ذلك الزمان السابق وما لا بد منه فيه فانه حادث
بالزمان على النحو المذكور او لا فان كان الاول فننقل الكلام في ما قبل الزمان بالزمان وهو تسلسل والتعاقب منه وان كان جائز العدم
ويأتي براهينها انشاء الله عليه ورد واقعا بحيث لا ينافي الصعاد وفي السموات والارض على احوال الحركة الجوهرية ولزوم انتهاء الحركة لو فلكية
الى غايتها الاخيرة التي هي التشبه بالكامل المطلق او الغفورة الى الكامل الاضافي وهو الرب المعطي لكل واحد من تلك الانواع المتحركة بالحركة الجوهرية
والموضعية الوضعية وكونها العدم تابع من صونات كاتي القابض على الاطلاق الا ان ذلك القسم الثاني من القول بحدوث الافلاك والليل
والنهار حدوثا زمانيا يستلزم المحالات من الاستحالة والانقلاب والكون والفساد والخرق والالتيام وتحديد الجهة قبل الفلك وكون ذلك في جميع
جهات الافلاك وكونها بالبراهين التي ليس ههنا محل بيانها وما يستلزم المحال بالذات فهو محال وشبه المتكلمين والحكماء الطبيعيين الذين لم ينالوا
من الحكمة الايمانية وصنوه الموقف الاجمالية شئيا من هذا الباب يعرف ردها اهلها كما لا يخفى على من له ادنى تدبر وبصيرة فثبت الحدوث الذاتي
فيما ذكر والحدوث الذاتي لا ينافي القدم الزماني اذ التنافي انما كانت بين الحدوث والقدم الزمانيين وكذا بين الحدوث الذاتي والقدم
الذاتي والقدم الذاتي مخصوص بذات واجب الوجود تعالى شأنه فقط والحادث الذاتي اما بمعنى المسبوق بالدهر والذي المسبوق بالدهر
والقول الواقعة في عالم الجبروت ام المسبوق بالغير وهذا المعنى المنتهى الى ما بعدم الذاتي لان الليس الذاتي في كل ممكن مسبوق بالليس
الذاتي او المسبوق بالغير وهذا المعنى المنتهى الى الواجب او المشية القائمة بنفسها لكون العقل متقدما الخ حتى لا ينكره من قال بالعقول
واما ان الحادث لا يكون الا مركبا فان اريد من المركب فيه ما هو مركب من الاجسام او من الاشياء الى رحمه او من الجنس والفصل فكلية
الكبرى ممنوعة لمكان العقول وهي محدثة بالحدوث الذاتي وانتفت فيه تلك التركيبات والجزئية والمهملة لا ينتج بالضرورة وان اريد
من المركب ما المهية والوجود فمنع كلية الكبرى ايضا لمكان العقول بناء على استهلاك المهية فيها بسبب نور الوجود وكون المشية بالخلقة كما مر
او لمكان المشية والوجود المطلق اذ لا مهية بمعنى القول بالجواب ما هو منها والا لم يكن مطلق بل مقيدا لا ان المهية حدود الوجود وقعياته
المقيدة وان اريد من المركب ما اراده رحمه الله من كونه ذا وجهين فنشر هذا التركيب غير منفرد عن بساطة الحقيقة وكونها كل الاشياء لرجوع هذا التركيب الى
الافتقار الموقف فيه الى الله فهو واسم وعنوان لانه ليس بواجب الوجود تعالى شأنه لكن الوجهان على النحو المذكور الذي مر نقل الكلام

فمن حيث

قوله ولكن اعتمدت لوجه الله القديم يريد به انه احتجب عن شر ملاوة المعاندين ويحضي لوجه الله القديم او بذاته
القديمة هذه في فهمهم اذا الملقى او وجه الله يريدون به ذات الله وبالقديم المعنى المعروف الذي هو ازل الازال
ونحن اذا قلنا وجه الله فنريد به واحدا من امور احدها الوجه هو المقامات وهي من الذات كالقائم من زيد وكالشعلة

فمن حيث هو هو مركب من الوجهين المذكورين او بسيط والاول باطل للزوم التسلسل الممتنع وعدم انتهاء المركب الى مفرداته وهو بسيطة
فيعين الثاني وهو انه بسيط الحقيقة فثبت المقصود والكبرى بعلها وثبت بكله من بياننا المذكور انفا وسابقا الى ان الوجه الذي هو الرب الى اسم
الاباهو والذي هو النقص كالمكسور والانكسار والشق والانشقاق لانا نقول ان الامر بالعكس والا يلزم الدور المحال غاية الامر انه يظهر سبوحيته على الخلق
ثم والقائم بقوة عليه يسلب لكن النقص بالواجب واسمائه العظمى فعلى الاول وارد ولا يدفع والواجب لنقص وهو اصل المشية الوجهي انها
فعل ومحدثة ومخلوقة لانها الابالنسبة كالمكسور والانكسار فيلزم التركب في الواجب وهو باطل مقدم فتلك لجميع قسامه ولو من جهة انه غيب من جهة
نفسه بما هو هو وظاهر من جهة فعله واسمه ولهذه العلامة نقطع الاشارة ويمتنع التكلم والاحاطة وهو مع كون بسيط الحقيقة كل الاشياء
مع جهة انه ليس بشئ من الاشياء لجهة واحدة بسيطة في تحقيقنا المذكورة فهو حال قول الحكماء ان كل ممكن زوج تركيبي مع انه لا جميزه في قولهم لوا
خالف الدليل فلا تغفل ولا ادري ما الفرق بين العقل والشرع بعد ما قالوا ان العالم عالم الاسباب وبان مراتب حقيقة محمد واله اربعة
كما كان العرش وبين اليه بيان وجوه الوجه في نفسه ثم ارادة الذات من الوجه باعتبار تلك الوجوه ومع قطع النظر عنها وان كان اعتبارها
لا يمكن الا في ذهنها اذ عدم اعتبار الشئ غير اعتبار عدمه لا عيب فيها ولا قدح بعد بها مع ان تلك الوجوه الاتية منه قد مندرج في ما
اشرنا اليه في مراتب البسيط والمركب وان مهما وان تفاوت اللسان وطرق البيان وعلى عهدة ذلك في المعاني المنافية بتا بيدالهم
تم شانه وان كان الظاهر من الحقيقة ان كلام كل واحد منهما مخالف لكلام الاخر في مثل السائرين كلاهما بحيث يمكن ان يدعى ان كل واحد منهما
لا يرضى بان يأول كلامه الى كلام الاخر وكلام الاخر الى كلامه او كلاهما الى كلام السيد الشيخ ره والامام ره اذ عدم الرضا بالتاويل لعقلاء
كل منهما مقام الاخر لا ينافي صحة تلك المقامين او للواحد الى اسرار الامام ره بعد دونه ره وكيف يتيسر بغيره ادراك كلمات واحد
منهما فضلا عن الجمع بينهما من عند نفسه او من مطالعة تلك الكلمات والتدبر فيها ما لم يعرابها ما واهلها الا شعف اليه الجوع واباسه والسر
وكرما اذا صعب عليه بالغاية فان الشعف الماشي تلك الاسرار اصعب بمراتب في مراتب وان شئت ان تتحقق بعبر الاشتغال
من علم اهل السنة من عند نفسه ومن قبل الالفاظ فقد ادركت كلمته منه وهو ان معطي الشئ واحده وكلمته منه وهو ان الذات لا يتكلم فيها فلا حظ
فقلك ما ذا يجد من هذين الكلامين ودام فتركت فيها اليوم القيمة حيث لقمهم بينها اليوم غير بالتخمة انس في الخفاء بابا حب
اليوم ولهذا قيل الاس وبعد الغد وبعد الغد ولهذا ال الى اذا هداه الله ويقذف نوره في قلبه قوله احدها الوجه هو المقامات يريد ان معنى
لفظ الوجه في كلام المعصوم كل ما التلق من قبل ويبقى وجه ربك وكل شئ هالك الا وجهه عنده غير ما هو عندنا وهو ذات الله عند
وعند ذات الله عنده وهو شيئه الاول المقامات ماخوذ من الدعاء المشهور في رجب للحجة القائم عجل الله فرجه اللهم اني اسئلك بمعاني جميع ما يدعوك
به ولاة امرك المأمونون على سرك المستبشرون بامرك الواصفون لقدرتك المعلنون لعظمتك اسئلك بما نطق فيهم من مشيتك
فجعلتهم معادن لكلماتك واركانا لتوحيدك واياتك ومقاماتك التي لا تعطيل لها في كل مكان يعرفك بها من عرفك لا فرق
بينك وبينها الا انهم عبادك وخلقك الدعاء وهو اسم الفاعل ومشاله والمسمى بالعنوان مثل ان الانسانية وصف عنواني للانسان
ولا يمكن لاحد ان يعرف الانسان الا بالانسانية والانسانية الانسان لا يفرق مع الانسان ولذا كان الحكم في كل الانسان انه
اولياء وبه بيانا ذات الانسانية قد غاب وظهرت بوصف الانسانية فهو اية الله العليا فمن عرفه فقد عرف الله لانه وصف الله

المرتبة التي من الثالث وهو اسم الفاعل ومثال الذات الفاعلة وثانيها الوجه هو الفعل وهو وجه الفاعل الى المفعول ووجه المفعول من الفاعل وثالثها الوجه هو المفعول الاول الذي هو مواد الاشياء

الاعلى الذي وصف به نفسه ومن دون الوصف عرف الموصوف بل ما هو موصوف وبوصفه لا بذاته فالمقامات من الذات الواجبة المقدسة فهي غنى عن اطلاق العبارة لعدم وقوعها الا على العنوان والآية كالقائم بالنسبة الى زيد فانه اسم الفاعل لا اسم الفاعل القيام لا الذات زيد والا لكان زيد ابدا قائما فهو اسم لحدث القيام من حيث هو محدث القيام الاطلاق وان شئت فطبقه مع كلمات المصنف ففي شذرة انه خلق الاشياء منكم وما في حجر القلم خلق الله المشية بنفسها ثم خلق الاشياء بالمشية ليكون الباء في بنفسها سببية النفس فالمشية عبارة عن العلم الذي به الشيئية في ذوات العالم من فعليات المشية ومشية كانت الارادة والعلم عبارة عن العنوان المذكور ومثاله القائم والحديدة المحماة بالنار وكل شيء ثم هو صفة وعنوانه وآيته ودليله كاشفه وان كان لم يصح اشارة وذلك الى الذات لان الذات لو جازت الاشارة اليها ولو بلفظ وعبارة لصارت ذا جهتين جهة لنفسه وجهة لشيء لفظا او معنى او فعلا او صفة اي شيء لابد من ثبوته لجدودها في الذات بل هي ذات والتعبير والاشارة الى الذات من حيث هي ذات وان شئت ان تستسهل عليك هذا النوع فلاحظ مقالات المعصوم وهمك الاعتبار وجمالك الذهني عن تجريد الذات شيئا ولو وجودا فغير جايز لك التعبير والتصوير بعنوانها وهو مراد المصنف في كثير من مواضع كتبه ومن جملتها قوله بان الوجه الحق هو الله تعالى والوجود المطلق فلا يتحقق الا اوله الا وشرائه الا ثالث غيب الغيوب ولا اسم له ولا رسم له ولا وصف له اذ الغيب والقطع بالاشارة مترادفان لانه لو جازت الاشارة ولو لفظا ووهما واحتمالا لم يكن غيبا او لم يكن غيب الغيوب اذ فرض والحصر قابل للاشارة الا العنوان الغيب منه فلم يكن غيب الغيوب والمراد المصنف من الكل متفقون على انه تعالى غيب الغيوب وغيب الغيوب مرادف للمجهول المطلق والذات البحتة ومنقطع الاشارة وغيرها من الامور التي لا تقع الا على عنوان الذات بما هو عنوانها فاذن كان نفس الشيخ في كلمته الذي هو اعلى مراتب الشيخ ما ادرك به وجود ذلك الشيء ولا يعلم الشيخ الا نفس الشيخ وليس فوق نفسه شيء وقع متعلق الادراك فلو كان فوق نفسه شيء يدرك نفسه لم يكن وجهه شيئا ما يخبر ففوق ذلك الشيخ فلم يكن له او ان فات شيخه لنفسه راجع الا غيره وهي ذلك الشيخ او هو شيء سلسلة الافتقارات والاحتياجات وبه انقطع مدار ترابي السلسلة بدليل الدور والتسلسل وانها لزوم تحيزه فاذا كان الوجود المطلق فعلا لزم فاعله والفاعل منه اعلاه وهو بعينه نفسه الاعلى الابنية نفسه التي اشارنا اليها من ان كل مخلوق زوجان وجهة الى الرب ووجهة الى النفس وجهة النفس التي الا انها عن حقيقتها التي ذلك الشيخ اي ذاته هو المسمى بالآية والعنوان المذكور فالعنوان هو الفاعل والوجود المطلق فعل من الفعل في الرتبة الثانية الوقت ان كل فعل شيء لابد له من فاعل ومفعول ومعنى الافعال كلمات وظلت له مفعولان وبعضها الاخر كما بناه وخبر بالتشديد ثم ثلاثة مفاعيل وان شئت التوضيح فقف في شرح هذه الغايات وان شئت الاياد وغيره بالخصوص عن هذه الفقرة من الان الى الان والعلم الالان والتفاصيل ثبتت الا ان هذا الكتاب لا يطيق ويحتمل في تطبيق الوجوه المحتملة بالجملة المتقدمة من الفاعل والمفاعيل الثلثة فلعلها في الوفق بين المذاهب الثلثة وهي مذهب الصوفية يجعل الوجود المطلق المذكور هو الذات الواجبة وجعل الممكنات اطوارها واعتبارات الحق له لانه جامع بهذا وغيره ومذهب المتكلم كما يأتي بان الواجب هو الطرف الاعلى الغيب للوجود المطلق الذي جعله فعلا القائم بالفاعل الذي هو الواجب قيام صدور ومذهب الشارح الذي جعل هذا الطرف الاعلى الذي في كل مكان بلا تعطيل مقاماته وآيته وان كانت عبارة الاول منطبقة على جميع تلك الاراء الثلثة بناء على طريقة الشيخ فتنبه فليكن بذلك **قوله** وهو وجه الفاعل اه انما ذكر الوجه بناء على ان المقصود ارادة الفعل من الوجه لان الوجه لما يطلق على الفعل المطلق على الفاعل الذي هو المقامات حيث جعل اول الوجوه

والمبداء به على الترتيب المذكور من المقامات اي الى الاعلى منه آية واول آية وكل آية لابد لها من ذي الآية ليكون الآية آية وانا الفعل الا بل الى الاول والاعلى من الاشارة الى الذات وكل ما يقبل الاشارة فهو ممكن ومركب وذلك التركيب لابد ان ينتهي الى ما هو اعلى والبساطة وهكذا هو تسلسل مدة فلابد ان يرجع الى الاسم والعنوان ليثبت التوحيد اعني الخالي القول البحت بلا شائبة تركيب ومقارنة وتعدد جهة وكذلك فتعين الثاني وهو الذي يقتضيه اللغة والعرف لظهوره في وجه الاول ان يكون صدور الفعل عن الفاعل المقامات الفاعل واقتران المفعول فالفاعل هو المقامات زوجه واحده او فرض لوجها آخر من جهة ملاحظته بنفسه مع قطع النظر عن جهاته الافعلة فلا بأس فاية الامر لزوم تعدد الجهة التي اليها بالحقيقة فرضية في الآية دون عين الذات البحتة الغيبية لحاله التعدد فيه ثم وفي تلك يمكن كعد الآية وعنوانا للذات من وجه فالجهة الواحدة كافية فيها وان الفعل فلابد فيه من تعدد الجهة وجهة من الفاعل ووجهة الى نفسه وهو انما واحد وهو الوجه الذي الى النفس او اثنان او لهما وجه الى الفاعل ووجه الى الرب وهو غيره وجهة من الفاعل او اقيس بانه من الفاعل من حيث انه من الفاعل نظرا الى الباب الذي يجب الى الفاعل والوجوب الذي يجب الى الفعل او بالباب الفاعل يجب الفعل فاذا جاز تعدد الوجه في الفعل ففي المفعول الاول وما تحته الطريق اولى ان قلت ظاهر العبارة وجه الفاعل الى الفعل ووجه الفعل الى الفاعل او الى الفاعل الى المفعول لانه بوجوده اما اولا ومفعول ثان وما بعده والمفعول الاول الذي ذكره هو ثان الوجوه قلت ان اللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول موصوله والمعنى الذي فعل والذي فعل ليس الا فعله وفعله يصدق عليه انه فعل الفاعل وما فعله الفاعل ليس الا المفعول او المفاعيل ثمة في التعاريف الايجادية واصلها هو المفعول المطلق المعرى عن التقييد بقيود اسائر المفاعيل والمبرى عن قيد الوحدة والتعدد والا طلاق والتقييد وهنالك لان الفعل هو الوجود المطلق لا التقييد الا الاطلاق ليعم المقامات والمفعول الاول وما تحته وان كان يكم في الحقيقة لانه ليس خلقه تتم امره الذي قال الا له الخلق والامر وقال ومن آياته ان تقوم السماء والارض بامره وفي الدعاء كل شيء سواك قام بامرك وهذا الامر الذي اريد من الفعل كما يراد به المشية في خلق الله المشية بنفسها يمكن ان يراد منه الحقيقة المحمدية بان الفعل عالم الامر الذي قام كل شيء من الممكنات به قياما صدوريا وما النور المحمدي من عالم الامر الذي قام به كل شيء من الممكنات قياما تحققيا وبعبارة اخرى قياما ركنيا وهو المادة الاولى بالفعل الاول ونور الانوار وشرفها الاطلاق في ارادة الفعل والمشية وارادة اول صادر عنه وهو الحقيقة المحمدية الطلاق الرتبة الكلية والفرق بين الثلثة ان الاول وهو المقامات عنوان الذات البسيطة البحتة التي ليس له وجه غير ما به ولا مهية غير وجوده ولا صفة غير ذاته ولا ذات غير صفته لا في نفس الامر ولا في الخارج ولا في الذهن ولا في الذهني الذي هو عكس الخارج ولا في الامكان ولا في الوقت والاعتبار ولا شيء من الجهة التي يوهم ويتصور وعنوان مجهول النعت ومنقطع الاشارة والمجهول المطلق والواجب الحق واللاتعين والمنقطع الوجدان والذات الساذجة وكونها من العبارات التي لا تقع الا على ما هو انه التي لا تعطيل لها في كل مكان وان اوجبت العبارة والوقوع البيان لتطبيقها اية لعدم المكان وفي نفي يقع عليه اسم التعطيل وكيف يتصور التعطيل ومقاماته لا تعطيل لها في كل مكان وفقد الخلق هو العبد الراجع الا اليها كما يرجع ضمير الغائب والمتكلم الا هو وضمير لفظ هو الغائب من جهة الدلالة على الغيب بانه هو ولا كانت وآيته لا هو هو فلا هو الا هو وهو الا به وهذا هو مراد المصنف من الوجود الحق ولا يصح ان يقع عليه الوجود المطلق بمعنى الغير المقيد على شرط وصفة وحال وتعين ونحو ذلك لا الاطلاق والا شرط العاري عليه رعاية بالاشتراك

كلما حقق من استعدّه وهو النور الذي تنورت منه الانوار وهو نور محمد ص و رابعها الوجه هو العقل الكلي وهو الباب اي باب الله الى خلقه وباب اعمالهم اليه تعم

السوى وانه اشتاو ان كان مقدوث كلنه ومطلقا لا بشرط اشراقه الا انه اول صادر عنه سبقه واذا كان اول صادر عنه فهو التعين الاول لا التعين الذي ذكر الا ان المحدود المقيد بوجوده ومشيته الاشراقية من وجود ملائه عبارة عن الرحمة الكلية والمشية المطلقة التي سبقها وهي الارادة والابداع والصنع والحقيقة المحمدية ذكرناه وهذا الشيء لا يتم الا واحد المخرفة قول الرقام المشية والارادة والابداع ونحو اسماء معناها واحد فاطلاق التعين فيه بانكر الامقابلة المرتبة الاولى والمسميات بالا تعين وهذا الشيء لا ينكره القوم حيث اطلق عليها في كتبه بانه النفس الرحماني والحق المخلوق به هو الابداع والصنع والحقيقة المحمدية ذكرناه وذلك في مثال الحقيقة المحمدية مثلا ان لها اطلاقين اذ قد يراد منها المقامات التي عرفت انها اسم الفاعل كالقائم الذي هو اسم فاعل القيام والفاعل في الحقيقة مركب من فعل متقوم بفاعله تقوم صدور من اثر فعله وهو القيام الذي هو الحدوث لمجموع الفعل لا اثر من القائم كالحديدة المحماة بالنار فانه لا فرق بين النار في تاثيرها وبين الحديدة المحماة بها لانها اذا اثرت فتاثيرها انما هو تاثير النار جعلت النار فعلها في الحديدة والحديدة محل فعلها وهذا الفعل احداثه النار بلا فعل غيره وهذه المرتبة اول التعينات واعلاها وهو المثل الاعلى فلعلّ هذه الشبهة التي ربما توجهها احد بان المقامات الذات واذا لم يكن عبارة عن الحقيقة المحمدية ونور الانوار يلزم منه تجزي الذات البسيطة البحتة الحاصل ان الحقيقة المحمدية في ترتب الوجود لحسبه المرتبة الكتاب انزل رتبة بمرتبتين وهما رتبة المقامات ومرتبة الفعل ولو جازت الاثرية بالنسبة الى المقام لم يجز بالنسبة الى الفعل لانه عبارة عن المشية ليست ذات الله ام صفاته العينية فحقائق الحقيقة المحمدية تمتاز اذ كل صفة متاخرة عن الذات وكل فعل متاخر عن الصفة فان الفاعل بالصفة يفعل لا بالذات والا فالفعل متابعه دائما وليس كذلك كشفا وعقلا ونقلا وجه الاندفاع ظاهر مما مر لان الكلمة الواحدة تنقسم على سبعين محملا الاترى ان الرقام جعل الارادة مساوقة للمشية وجعلها العالم مسببة عن المشية فالمشية عن العلم نحو قوله المتقدم فذلك بمجامع الكلام وقد يراد بانه لا اعلى رتبة من الحقيقة المحمدية ص ومحمد واله بعد الذات الواجبية وان جاز اطلاق تلك الحقيقة وارادة انها اثر المشية الكونية واول صادر من مشية الله كما اراده رحمه من الوجه الثالث قوله وهو النور الذي تنورت منه الانوار وهذا النور مخلوق منه الى مخلوق لما انتهت الاشياء المخلوق به وقد اشار الى ان المخلوق الاول والثاني [illegible] انتهائه الا خالقه وما منه وموجوده من المخلوق حاشر شاكل سفايف امير المؤمنين ع في قوله انتهى المخلوق الى مثله والجاه الطلب الى شكله فتنورت الانوار بتلك الحقيقة وقامت الاشياء بها فينبغي ان مواد الاشياء كلها من حصص شعاعهم وان قيامها بها قيام صدور لا ذاتها فهي بمنزلة المداد والف من الكاتب كما تقدم فيما تقدم وحركة يد الكاتب فعله والانوار في العبارة اما انوار اركان العرش الاربعة او الكيفيات الاربع في الرحمة الكلية او الحس الحيواني والنفس والعقل والعقل المقيد او نحو ذلك من طرق الاربعة او اقل الى اثنتين او ازيد كانوار الائمة الاثنا عشر والمؤمنين وانوار الموجودات المحبوبة بالاضافة وبهذا الى سبعين الف حجاب او نحو ذلك الى ان ينتهي موضع المناسب قوله العقل الكلي وهو ما يعبر بتلك الحقيقة وراسطتها محل الفعل قال امير المؤمنين ع نحن شأن الملأ الاعلى والقرآن بينهما اشار فاكثر عنها فيما المعرفة في هذا الخبر بمنزلة كيفية ظهور الاسباب وترتب المسببات عليها والقول الكامل في العقل الكلي ما كان مطروح الهويات والتعينات والكلية في محمد واله وعقل الكل ص باب الله الى خلقه وباب اعمالهم اليه والعقل في كل شيء وجه من نوره الى نور الانوار والعقول العشرة او ارباب الانواع العقلية لم يقل احد بانتهائها الا الى الله تعالى من حيث العرض والالتفات الى الكثرة الدرجة والشدة بل لمن كان

الاطلاقات

الاطلاقات المحمدية كيف ولو جاز استناده الكل الا الاعلى واحد من افراده لزم انتهاء الا النور المطلق المحيط العام بعموم الاثر فلزم ان يكون حالّ سلسلة واحدة من السلاسل الوجود وهي مع جميعها علمي واحد فلا يكون شيء من الانواع المختلفة بل لا يكون الاضاف والاشخاص اليه وهو كما ترى فوقت لزوم انتهاء العقول الكلية مقابل العقل الرب لتلك التقييدات الا نور الانوار بعينه ان يكون وجهه وان اريد بالعقل الكلي العقل المدرك للكليات وهو لا يكون الا مجردة عن المواد وكالات الكلي والنوع الكلي وهذا من الانواع البسيطة وجميعها حاشا لمقنه هذا العقل في المجرد الذاتي من الامور الجزئية المجردة اليها من مدركات العقل الكلي ولكنه كالعقل الوجه عليه باعتبار ان ادراك العقل لا يكون الا باتصاله بالمبادي العالية فهو وجه منه وجوه مبدء متوراثا وان اريد منه عقل المؤمن وهو ما عبد به الرحمن واكتسب به الجنان فهو وجه لصحة اطلاق النور عليه الحلاق في قوله اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله فقط في نوره الذي خلق منه العقل وهذا العقل الكلي الذي يكون مع سائر الانبياء بعض وجوهه يسددهم عن السهو والخطأ والنسيان وهو بكليته عند محمد واله الطاهرين منذ نزل عنهم من السعد ولم يصعد عنهم ابدا ولم ينزل قبلهم قط الا بوجه من وجوهه وهو نور يلقيه القدر وهو النور الا بعض من انوار العرش وهو ركنه الايمن الاعلى والاسفل الايمن هو الاصفر فالعقل الكلي والقلم والقلب وروح القدس بهذا الاعتبار واحد وعليه قوله ص اول ما خلق الله العقل او العقل وهو الفؤاد والوجه والحقيقة لكل بحسبه اذ في عقل محمد واله باب الحقيقة المحمدية محل المشية وهو بيتها لعدد تعلق نار المشية بالمرتبة وجه السراج والمصباح وهو هذا العقل فتلك الحقيقة ح بالك اشرف من العقل وليجمع بين الطريقين ان موارد العقل الكلي عند الشارح رحمه كثيرة وعند القوم عالم الجبروت بان رب لكل نوع عقل كالافراد وذلك النوع بالكلي الاشراقي او رب الارباب بمنتهى في سلسلة الطول الا العقل الكلي كعقل محمد وعقله هو فوق كل العقول في العقل الكلي الذي للفلك الاطلس وفلك البروج وان كان الافلاك والكواكب وجميع ما في السموات والارض وما بينهما مستويا بالذات الجسم الصغير وهو الانسان المركب الجامع لجميع الذرات من جميع المثبات السماوية والارضية بدلالة الاخبار والآيات الا فاقية وذلك ملائكة عقلية والملك الاكبر هو الذي يسمى بالعقل الكلي وهو روح القدس وروح من امر الله والمؤمنين امر الله قال الله تعالى فاعقل ثم قال له ادبر فادبر بابه تنزل الصورة الاشباح والنفس وهذا العقل الكلي هو القلم الكاتب باذن الله في اللوح المسمى بالنفس الكلية ولا يكون تمام البيان هنا الا بالخروج عما كنا بصدده ولا فائدة مهمة الا مجرد الاشارة الا ان الوجه الذي ذكرها الشارح رحمه مرتبته الا شرف فالاشرف وان الاشياء متفاوتة الرتب متعددة الاوقات والامكنة لكل رتبة منها مبدا الملك والكل ملك وبجانب من وجوه والملك الاعلى المعظم وجوهه لا تتناهى وجميع الوجوه سواء رجع الى وجه الحق بالنسبة الى الوجه الاعلى او العكس او غير ذلك يمتنع اثبات واحد منها للذات لقدمها في جميعها فلا يقع الذات الا الاضافة والنسبة وذات وجوه وتراكيب وانقلابات وربما قالوا المقامات بخلاف انه الذات وعلاماتها وغيرها فلا يكون معرفتها الا به ولا يكون نفي الفرق بوجه الا انه مهمل ح ان المقامات ايضا لا يكون اثباتها لوجه لما عرفنا لا يكون الاشارة اليها بالذات ولا فلا يمنع نفي الفرق في الدعاء لا نقول نفي الفرق لا يمنعه الا ان الذات لا يكون الاشارة والتعبير فيهما بشيء والا فالفرق ظاهر فيحقق الفرق بين الذات والمقامات بين معناه الا اثبات المقامات الذات والمقامات نوره مقام الرابع وهو ان الذات لم يكن حاجة اليها لعدم المقامات اذ لا فرق بينها الا انه في الحقيقة اثبات المقامات وهو هنا وجه مقام نامع التمامات فما بهو وهو كن فلم يخرج عن احاطة الحقيقة المحمدية بشيء وهو مقام الولاية الكلية التي هي بعينها اكرم الله وقال الذين آمنوا فافتح عينك ناجمع اذن فكل من العينين عينان ولكل انسان له اربعة اعين والمقامات في بعض الالفاظ يقع رابع المقامات كما ان مراتب المعرفة ايضا مقدار بها المتنزهين عن العمل بالتقليد والظن والشك والوهم ايضا

وخامسها الوجه زمام الله المنيع الذي لا يطاول ولا يحاول وهو الولاية اعني ولاية محمد وآله المعصومين

اربعة في جميع النظر وثمانية دقيقة ... [illegible]

بظواهر الكتاب والسنة وتلك الاربعة ... [illegible]

حقيقة ... [illegible]

الواجبة وعليه جميع آيات الكتاب والسنة وآيات الآفاق والانفس ... [illegible]

[illegible]

ولا ديار ولا غير الا الوجود الواحد البحت البسيط ... [illegible]

[illegible]

نقصا وعلوا ... [illegible]

الواجبة ... [illegible]

[illegible]

قوله ... [illegible]

فلا مقام

وسادسها الوجه قد اطلق على الذات مجازا كما يريده المتهم وغيره وزيد بالقدم اذا لم نرد الوجه السادس

٢٥

فالا مقام ... [illegible]

[illegible]

الذر والملكوت ... عالم الملك والشهادة ... [illegible]

[illegible]

قوله مجاز ... [illegible]

[illegible]

قوله ... [illegible]

هو القدم الامكاني فان لم ترد به ما بلغ ستة اشهر فصاعدا كان المراد به الدهري وهو السبق العقلي
والنفسي اي الجبروتي والملكوتي او السرمدي وهو وقت للوجه الاول والثاني واما الثالث فقد الحقه
بالجبروت اي بوقت او رابع واكثر ما نطلقه على الثاني لارتباطه به والكتاب والسنة ناطقان
بهذا الاطلاق

مثلا واللام يفيد قولنا الله عالم فهو اسم للذات المستجمعة للصفات الكمالية باسرها المنزهة عن النقائص برمتها فهو علم لهذا المفهوم الجامع المحو
في ذات القيوم بذاته انتهى كلامه رفع مقامه لمطابقته لما ذكرناه من القواعد من انه ليس علما للذات الواجبة لظهور انه موصوف الا ان الفيح
هو القدم الامكاني لا الوجوبية لان الواجب منقطع الاشارة ومنزه عن التعبير عنه بالقدم ذكره لما سوف واول الاسمائيات واعلاها
هو المقامات والمسمى بالوجه اي اذ لا يعرف منه الامر لا بتمام التعيين الاولي مقابل الرتبة المسماة باللاتعين ولو اراد بالقدم ان
القديم صفة الوجه لا الذات وان الوجه الاول هو اول الوجوه الستة وهو مقام لو الوقوف فلا مخالفة بينهما ولو اراد اسرار ان القلم من جميع
تلك الوجوه المتقدمة لا الاسمائية فهو لجواز الراجح بل يفيد الاعم الماخوذ من الوجوب بجزء من الاعم الى من الجواز فتفتح التام الى الاسفل الممكنات
ذوات التعلقات التي ليس لها فيها الوجود والعدم بالنظر الى ذواتها مرجحات بحيث مرة فيها بعضها دهري وفيها بعضها سرمدي والقدم الزماني باصطلاح الفقهاء
والقوم مرجحا اصطلاح التامة اليه في التاويل الا عند شهر شمل الدهري والسرمدي جميعا واما الناسوت وهو عالم الملك والشهادة فلم يجر
ذكر من الستة في بيان الوجوه مراده بل يرتفع المقام اليه في القدم وبه جعل وجه الله لوجهين الاول ان جميع ما فيها من الافلاك والعناصر وما فيهما
لا حكم لها الا ما قبلته يوم لست والعهد والميثاق وذلك العالم بالنسبة الى ما هنالك ليس وجه الله بل وجه الادبار وهو جهة النفس لان الدنيا وكل
او المفاعيل التي لا تاثير لها وفيها الا تحركه الوضع فلا ذكر له من وجه والثاني ان هذا العالم بجميع ما فيه حادث زمانا باعتبار كل الجوهرية
او الاشخاص حادثة حسا واتفاقا والانواع ليست الا الاشخاص فلا يفيد قدم النوع مع حدوث الشخص وان ترادت سلسلتها وتعاقبت
ازلا وابدا الا عند الطبائعية وعلته انه شهد التغير والحركة بالخروج من القوة الى الفعل تدريجا جواهرها واعراضها فاذا كان هذا العالم
متغيرا وكل متغير حادث فنسبة التغير الى المتغير مفقودة به وهو الزمان وهو غير قار الذات لا يمكن اجتماع جزئية الوجه بالبديهة الحسية فاحضر
التفكر فيه هذا العالم الى اشرة الى باطنه الملكوتية او لم يحط بالحقائق الاستعدادية عليهما يحصل بالنسبة اليه اضافة معنوية بها يكمل نسبة
اليه نسبة المتغير الى الثابت وهو الدهر لانه وان كان برزخا بين الثابت والمتغير الا انه لعلوه بالنسبة اليه كالثابت واذا انتقل بفكره
ودخل في الجبروت الذي اعلى واسبق منه رتبة من جهة الثبوت اضافة اشراقية بها يحصل النسبة بينهما نسبة الثابت الى الثابت وهو السرمد
ومع ارادته السبق العقلي الجبروتي من الدهري ايضا كيف بالنسبة الى ما تحت الدهر المماس [illegible] السرمد الذي اكثر اطلاقه واشرف استعمالاته بلونه في
المقامات والفيض الوجهي الاولين والاخر من الملاقات الدهرية انما يكون بالنسبة الى النفس التي اية الملكوت الاسفلية في النزول والاعلى في الصعود
ولهذا ذكر او السرمدي للكلية او التقسيمية او ليفيد ان السرمدي اعلى من الدهري والقديم بالسرمدي ارفع واتم منه بالدهري فالنسبة بين الزمان والدهر
والسرمد اي الزمان النسبة الغير القارة الذي لكل شيء وجود وبقاء امر ممتد بين مبدأ الحركة ومنتهاها متكمم مختلف بالسرعة والبطوء وعند ما هو المتحرك
والمكان والحركة او اعتبار الى اعلاه لصغيره بين الدهر بالنسبة والدهر اذا ارتقى بخطوة الصغير سرمدا فالسرمد بالنسبة وهو رتبة الى الازل الاسم
غير ان الواجب بعنوانه وانه في جانب الازل والابد كذلك في جانب المستقبل وهذه لعين وجوه الارتباطات بينهما **قوله** والكتاب
والسنة ناطقان اه اي لا يخفى على الفاضل المقامات والفيض والنور والعقل والامام والقديم والدهر والسرمد والمكتوب والجبروت وكونها
من مواد اراده الشيخ من تلك الوجوه الستة بعض الكتاب والسنة بناء على جعل اللام فيهما للجنس لما هو الاعرف المتبادر بالاطلاق حقيقة
في الاصول بمذاق القوم او بجميع آيات الكتاب وكلمات السنة في الاحكام والموضوعات والاصول والفروع بناء على استغراقه في العموم الا مستغرقة

يكثر اطلاقه

كثيرا او الكلمة منها تنصرف على سبعين محملة بالحروف او حروف الابجد عدد كب ولا الفية ذكر ما فيها الا الحروف عن العقد وفيها ذكرناه شاذ و
وكفاية وبيانه ان المتصحح للمواضع التي تليق بها لتوقيف الشيء ومع ذلك الالتباس بالاشارة الا بنفس ذلك وان فتح ابواب الكنز فكل من يتلقى بتلك
الوجوه وذكرنا ما قدمه الحجة عليه السلام في مقاماته التي لا تعطيل لها في كل مكان وقد نقل ابن ابي كميل وقال عليه السلام كشف سبحات الجلال من غير اشارة وقد مر وا
الله بالله وقال نور يشرق من صبح الازل اي وقد جعل الجبل نورا اشرق من صبح الازل فلاحت شبه المشية لصبح الازل والصبح نور الشمس ونور شمس الازل با
بالاضافة البيانية وقد تقدم الحديث القدسي كنت كنزا مخفيا فاحببت ان اعرف فخلقت الخلق لكي اعرف كنز ممنوعا سواه منكم فلا يعرف الا بانية
وخلقه واثاره وقد قدمه الحجة في دعاء السمات والكلمة التي خرجت العمى الاكبر والكلمة هي المشية وكلمة كن والمراد اما المشية الامكانية او الكونية
او كلاهما والعمى الاكبر على الاول هو الامكان الاصل الذي محل الوجود الراجح الاطلاقي ومتعلقه الذي وقته السرمد وعلى الثاني الممكنات التي وقتها
الدهر وعلى الثالث هو العمى الاكبر منهما سواء كان حقيقيا كالامكان او اضافيا كالممكنات والانزجار الفعال والقابلية حديث ارتقاء
اول المبدع باسم المعروف فاول ما اختاره لنفسه العلي العظيم وسئل عن الاسم ما هو قال هو صفة لموصوف وقد تقدم خلق الله المشية بنفسها ثم
خلق الاشياء بالمشية وفي الحديث [illegible] الاشياء بظلمها وفي جعلنا من الماء كل شيء حي وهو نور الانوار والمادة الاولى التي بمنزلة المداد وفي الفعل
وقد علم انها صاحب الازلية الاولية امر والاثر والاية الله وعالمه عالم احببت ان اعرف وقد علم ومكن توحيده نفي الصفات عنه لشهادة كل صفة
انها غير الموصوف وخطبة وقد تقدم انزل من السماء ماء فسالت اودية بقدرها فاحتمل السيل زبدا رابيا الاية وقد اشار الحجة وقد علم اولو الالباب ان
ما هنالك لا يعلم الا بما هنا وقد تقدم وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته وقد علم انا النقطة تحت الباء والسر المستتر والسر المجلل
بالسر ومع المجلل والمقنع واحد وقد تقدم الله نور السماوات والارض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة الى قوله يكاد
زيتها ان يخرج من الكون قبل التكوين اشده في بيان مقام المشية والمصباح العقل الكلي المتكون من تعلق المشية بالحقيقة المحمدية ولون الفعل
من تعلق النار بالدهن ووقت الفعل السرمد ووقت العقل البرزخ بين السرمد والدهر ليكون وجهه في السرمد وقفاه في الدهر ونسبة المشية
الى السرمد نسبة الفلك الاطلس الذي هو محدد الجهات والامكنة الى الزمان فان لا يمكن بعده خلاء ولا ملاء ان جميع الوقت كله
وان يوجد لكل واحد حيث وجد الاخر وقد ورد في الخبر انه لم يسأل عن علم المشية قد قال هي الذكر الاول فهل تعلم ما الارادة
قد قال هي العزيمة على ما يشاء قال تعلم ما القدر قال لا قال هي الهندسة ووضع الحدود من البقاء والفناء قال ثم خلقكم ثم رزقكم
ثم يميتكم ثم يحييكم وهذه الانوار الاربعة احدي من الوجوه واركانه وقد تقدم وما امرنا الا واحدة كلمح بالبصر وقد تقدم ثم جعلنا الشمس عليه دليلا
والاحاديث الدالة على تعدد العوالم والاربعين والف الف عالم والف الف ادم وكون في اخر العوالم وادوار الاربعين ورجب جملها على ما
الا وجه الستة التي لا يخفى عليها شيء في الامكان والممكنات ومراتب التنزلات والتطورات كما اشار اليه امير المؤمنين عليه السلام لقد دورتم
دورات وكورتم كورات وقد علم ان الله لم يرسل رسلا الا من الاصلاب الى الارحام وسلككم من الارحام
الى الدنيا وسلككم سيتحولون من الدنيا الى الاخرة هذا الخبر ينطبق على جميع العوالم من اجناسها وانواعها واصنافها التي يمكن اندراجها تحت
عدد من الاعداد بل ولا تناهي الفيض وان للانسان مرتبة كثيرة تكلا نظرا الى دوام الفيوضات وعدم تناهيها سواء حمل الثلاثة في هذا الخبر على
العوالم الثلاثة وهي عالم الوجود والذات للازل الاعلى تعالى شانه وعالم الرجحان كالمشية والابداع والارادة وعالم الجواز وهو الوجودات

وادا انهما في مقامها انهما كل فيما يحتجق به فالقديم الزماني ماله سنة اشهر فصاعدا كما قال عز وجل حتى
عاد كالعرجون القديم والقديم الدهري ما قبل الزمان وتسميه بعضهم بالقدم بالنظر الى فرضه قبل
الزمان حتى قال ان القول بالحدوث الذاتي قول بقدم شيء غير الله تعالى لانهم ان جميع الحوادث
في الزمان

المدودة المقيدة العلمية من وجودها بالوجود المشروط بشرط وشروط بانها وبشرط لا بشرط فلكيا بها المعرفية من الدرة مما العقل الكلي كما روى اول ما خلق الله
العقل الى الدرة وهو من الثرى وعلى كون ذلك ولو رسمت الفرشة فكونه عدد الحكمة التي هي تقسيم العوالم الى خمسة اولها الازل ثم هو الثرى اليه
بالعنوان لان حيث انه عنوانه والثاني عالم السرمد وهو عالم الامكان الراجح والثالث عالم الجبروت وهو عالم المعاني المجردة عن المادة والمدة
والمدة من ارباب الانواع والرابع عالم الملكوت وهو عالم الصورة المجردة عن المادة والمدة الزمانيتين والخامس عالم الملك اوله محدد
الجهات واخره الارض ... وذلك من الاخبار ... الكتاب الذي لا رطب ولا يابس الا فيه اذ من عباره ان لكل كلمة من كلمات القرآن من اوله الى
اخره على اشياء ... على الكل من الاشياء ... المقام مقام الاشارة اليه ولو قيس ان كلمة ...
لا تعيش عليه البراق ... ارادة العموم من الفاظ الكتاب ... على الدلالة الذاتية في وضع الالفاظ وعلى وضعها للمعنى العام العرفانية
اذ ما من شيء من الاشياء الاول ... الوجود ... فكل شيء ... والكتاب والسنة في المقال بهذه الدعوى على رؤوس الاشهاد الا
من على قلوبهم اقفالها ... انه لا يعلم ... ان الله والراسخون في العلم **قوله** ماله ستة اشهر فصاعدا اعلم ان التقدم في القدم والحدوث
وان معانا الذاتية والزمانية والاضافية على النمط السابق في هذا الموضع ... ان ياتي بها على النحو ... بعبارة المتقدم
بالقدم ان الشهر المركب من السنة ولواحقها والمؤلف من الاسابيع المنعقدة من الايام المنقسمة الى الساعات واجزائها الى العاشرة
وازيد ... ولا يليق بها ذكر ... ولعلك ... انه لا يكفي ... ولو ... جزء
اذ ... القرآن السنة ... ما في سورة الاعراف ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش
... وهو الذي خلق السموات والارض في ستة ايام وكان عرشه على الماء ... العالم ... علم ... واراد وقدر وقضى وامضى
فامضى ما قضى وقضى ما قدر وقدر ما اراد فبعلمه كانت المشية وبمشيته كانت الارادة ... وبارادته كان التقدير وبتقديره كان القضاء وبقضائه
كان الامضاء والعلم متقدم المشية والمشية ثانية والارادة ثالثة والتقدير واقع على القضاء بالامضاء فلله تبارك وتعالى البداء فيما علم
متى شاء وفيما اراد لتقدير الاشياء فاذا وقع القضاء بالامضاء فلا بداء فالعلم في المعلوم قبل كونه والمشية في المنشأ قبل عينه والارادة في المراد قبل
قيامه والتقدير لهذه المعلومات قبل تفصيلها وتوصيلها عيانا ووقتا والقضاء بالامضاء هو المبرم من المفعولات ذوات الاجسام المدركات
بالحواس من ذوي لون وريح ووزن وكيل وما دب ودرج من انس وجن وطير وسباع وغير ذلك مما يدرك بالحواس فلله تبارك وتعالى فيه البداء
مما لا عين له فاذا وقع العين المفهوم المدرك فلا بداء والله يفعل ما يشاء فبالعلم علم الاشياء قبل كونها وبالمشية عرف صفاتها وحدودها
وانشأها قبل اظهارها وبالارادة ميز انفسها في الوانها وصفاتها وبالتقدير قدر اقواتها وعرف اولها واخرها وبالقضاء ابان للناس اماكنها
ودلهم عليها وبالامضاء شرح عللها وابان امرها وذلك تقدير العزيز العليم ... من الحديث الشريف المشتمل على ... الكل
الوفاية ... اسرار المكارم ... لا يليق ... والاخبار وكلام اهل الاسرار ... العوالم ... العقول ... عالم المفارقات
العقلية المجردة عن المادة العنصرية والصورة النفسية والمثالية والمدة الزمانية في الاكوان الجوهرية الاربعة ... والسكون والاجتماع
والافتراق ... وعالم النفوس ... والكتاب وعالم الطبايع ... المتداخلة بالكيفيات الاربعة ... فوقانية
... وعالم ... الذي في الهواء الذي ... جبل ... الجزئية الوجودية

لمزدزه

والقدم السرمدي مذهب كثير من فان السرمد عندهم وقت للذات البحتة وهو ما بين الازل والابد اي
الدوام والامتداد بينهما تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ولذا قالوا بقدم المشية والارادة واجماع اهل
البيت عليهم السلام على حدوثهما وهو مذهبهم ومذهب من اخذ عنهم واقتدى بهم

لصورة مادة ... مخلوق من خلق الله تعالى كالذرة في الصعود وعالم المثل وهو الصورة القائمة في هواء البرازخ المختلفة من برزخ بين الملكوت
والملك ... الدهر ... الزمان ... الاجسام ... المواد ... المولدات ... المواد ... عالم الاجسام المركبة
من المواد العنصرية والصور المثالية ... من الطبايع الاربعة الحرارة واليبوسة والرطوبة والبرودة والاثنان ... النفس
... الا في ... السماء والارض ... العدد والاسبعين ...
المعلوم ان ... من الاعداد ... الجنس القريب ... الجنس العالي الذي هو الجوهر
... المقامات ... الموصوف بها ...
... الاشهر ... عدد السبعة ... لا يكون شيء في الارض ولا في السماء الا بهذه الخصال
السبع بمشية وارادة وقدر وقضاء واذن وكتاب واجل فمن زعم انه يقدر على نقض واحدة فقد كفر وقال ابو الحسن موسى بن جعفر لا يكون
شيء في السموات ولا في الارض الا بسبع بقضاء وقدر وارادة ومشية وكتاب واجل واذن فمن زعم غير هذا فقد كذب على الله تعالى اورد على
... ان ... الكيان ... الكيفية عالم النار ... عالم الهواء ... الحيوانات وبني ادم الذين
هم اشرف الخلق ... عالم الماء الذي هو فوق الارض ... الحيوانات البرية ... وعالم
التراب وهو الارض ... ومنها ... المعادن وعالم الجسم وعالم النفس وعالم الروح وذلك لان الكيان ...
... الكون ... الكيفية ... الحرارة والرطوبة والبرودة واليبوسة ... ومنها الصورة
في عالم الخلق في الدنيا وعالم الخلق في الاخرة وعالم الرزق في الاخرة وعالم الموت في الدنيا وعالم الموت في الاخرة وهو الهلاك
الاكبر ... وعالم الحيوة في الدنيا وعالم الحيوة في الاخرة ... ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية لان اركان
العرش اربعة في النزول واربعة في الصعود والكيفيات الاربعة ... كذلك ... في حفظ الايام ومن جملتها
عدد السبعة ... ومنها عالم محدد الجهات وعالم فلك الثوابت وعالم الافلاك السبعة ... وعالم القلوب وعالم النفوس
وعالم العقول وعالم العلوم وعالم الاوهام وعالم الوجودات الثانية وعالم الكمالات وعالم الافكار وعالم الحيوة والثانية مقابل الوجودات
... العقول والارواح والنفوس ومن جملتها عدد العشرة ... وعالم الاجسام الى غير ذلك من
... افلا تعقل **قوله** فان السرمد عندهم وقت ... ان كان المقصود ... الكلام
... على ... بهذه العبارة ... الاسم ... ولا نعت ولا خبر
عن ... المجهول ... كيف ... السرمد كيف وصفاته الاضافية لا تتعلق بذاته
... الوقت الذي ... الزمان ... الحركة ... الذي
... الذي هو المتوسط بين المبدء والمنتهى وان كان ... الزمان والحركة الى
... الاستمرار التدريجي ... الازل والابد ... الاخبار والادعية
على ... **قوله** واجماع اهل البيت ... الواحد منهم عليهم السلام كاف

والمراد من الاعتصام هو الاحتجاب هذا هو المعروف عند الناس واما عند الخواص فالاعتصام الحقيقي هو الاعتصام بذمام الله المنيع الذي لا يطاول ولا
يحاول والذمام عهد الله الذي اخذه واكده على خلقه وهو ولاية الله الحق سبحانه اعني ولاية محمد وعلي والائمة الطيبين ص وهي معرفة الله سبحانه
وتوحيده وعدله ونبوة محمد ونبيه ومعرفته من الله وولاية اهل بيته الطاهرين واما منهم ومعرفتهم من الله سبحانه ومن رسوله ونبوة جميع الانبياء
ومعرفتهم ولو اجمالا من الله ومن رسوله ومن آل رسوله والايمان بجميع ذلك وبكتب الله سبحانه التي انزلها على رسله مما اوحى الى انبيائه و
واوليائه وباليوم الآخر وبجميع ما اتى به محمد ص من احوال الموت والقبر والبرزخ واحوال قيام القائم عجل الله فرجه وسهل مخرجه وبما

[illegible]

بالاعتماد والتوكل على الله وعلى ولاية محمد وآله او التوكل على خصوص الولاية كما انفع من اصحاب الفرق الذين لا يعرفون [illegible]
ولا يحملون الا الفرق والتعدد الى [illegible] المستقيم بحيث لا [illegible] الريب [illegible] له اثر ذلك ويكون به محفوظا من كل ما
يكره ما دام معتصما بالذكر وان قصر في اكثر التكاليف فالم يكن [illegible] واما الاعتصام [illegible] للتوظع مع اتيانه بالمنافيات
فلا يكاد ينفع

قوله [illegible]

[illegible]

ثم لوازم ذلك حصل له نوع وقاية في الجملة بالنسبة ما اعتاد به نفسه فاذا توقي بين الخلق ان يطلعوا على عوراته ستر عوراته او اكثرها عن عامة
الناس واما الخواص فيظهر لهم عوراته منكشفة على نحو ما اشار اليه المتنبي في شعر حيث يقول : ثوب الرياء يشف عما تحته : فاذا التحفت به
فانك عار ... [illegible]

[illegible]

٢٨

٢٩

وهذه المسائل المرسومة من هذه الرسالة الموسومة بالحكمة العرشية بعضها يندرج في الايمان بالله وبعضها مندرج في العلم باليوم الآخر
وهذان العلمان المشار اليهما في كثير من آيات القرآن بالايمان بالله واليوم الآخر هما اشرف العلوم الحقيقية بها يصير الانسان
من حزب ملائكة الله المقربين وبانكارهما وجحودهما يقع في ضلال مبين ويخرج من ربقة المؤمنين ويحجب عن جمال رب العالمين
ويحشر مع الشياطين كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون

اقول ... [illegible]

[illegible]

وذلك تناول لحسن قول امير المؤمنين وانما تدركه القلوب بحقائق الايمان فلذا عبّر عنه بالايمان ومن معرفة اليوم الآخر لامدارك بالحواس النفسانية
والعلم صورة العلوم وانما كانا اشرف العلوم لان العلم ضمان قسم يطلب لذاته وقسم يطلب لغيره والذي يطلب لذاته هو الغاية فيكون لا شك
اشرف من الذي انما يطلب بالعرض اي لغيره والذي يطلب لغيره فلا يكون لا يطلب لغيره فيكون اشرفية اضافية فمعرفة الله وتوحيده واحد في الحقيقة
اذ لا يثبت احدهما بدون الآخر هذا في طريقة اهل العلم الذين يتكلمون على الحقيقة ويتكثر مفاهيمها وهي مفاهيم باحد في تفاصيل مدلولات
مفاهيم الالفاظ على حسب افهامهم القاصرة وافكارهم الحاسرة وهي اقوى طريق للشيطان الى اغواء الانسان واما المعرفة الصحيحة فمعرفته
والتنزيه عن اللاثية والمرائية والحسية والوهمية وانزه القوى الشيئية فان لم يكن له اندار غيره ويلزم نفي كل شيء الا هو وهو كان ولا
انتزاع لقول الصوفيين القائلين باسقاط الاضافات ان شاء وان يمتاز ا بحيث لو كان البرزخ الموهوم عليهما بالوهم النفي الاري واجابة على
ما هو عليه على ما في الواقع فلابد في التوحيد من نفي الوحدة لئلا يلزم الولادة والكثرة والتركيب وتعدد الجهة واما البينونة بالصفة فهي لمعة لا صول
جميع التراكيب والجهات وحاشيته موادكل الاشتراكات والبرازخ الا الصفة والاسم لكيفية معرفة توحيده وتجريده تمييزه ومنع تمييزه المباينة عليه
وبين خلقه بالوصف والعلامة والاسم والعنوان وعليه يترتب البينونات الصفاتية لا امكان جامع بينهما غيرنا بالقضية الثالثة والمعرفة لعدم
امكان القصور الجامع بين الخالق والمخلوق والرب والمربوب والقادر والمقدور والقوي والضعيف وهكذا هذا ما اقتضيه مذاق التحقيق الطلبة
الشريفة المشتملة على انها اثبت الى مرائية لا يلوح مذاق التحقيق انما يعلم من القيامة بعد ان لم يرسله فقد عرفه ومنزه لا انا
نقول ان الخبر النقاد والبصير الوقاد يعرف جميع معارف من المبدأ الى المعاد وما اشتمل عليه من كلمة واحدة من مقامات فنقول في معرفة ما هو المقصود
بهاوليس هذا انتصابه الابريز المقام الثالثة حذرا الانصراف الفين اجبنا اوحتي التبعين حسبا وان شئت ان ارشدك لا لعض
مواضع لبعض كتب المشرقية باشاره فعليك بالآيات الاسفار بالمبين عباراته واشد البراهين واشرفها هو الذي لا يكون الوسط فيه البرهان
غيره بالحقيقة فيكون الطريق الى المقصود هو عين المقصود وواجب الوجود احديته مهيته ولا شريك له ووجوب الوجود البارئ معنى حقيقة الوجود
وذاته تعالى هو الموجود البحت ولا شريك له في الالهية وانه بسيط الحقيقة من كل جهة ليس مؤلف الذات من اجزائه وجودية عينية او ذهنية
كالمادة والصورة الخارجية والذهنية والاجزاء الحدية والاجزاء المقدارية فهو تمام الاشياء واليه ترجع الامور كلها وذاته
مبدء سلسلة الوجودات وواهب لكل الخيرات والكمالات وصفاته الحقيقية كلها حقيقة واحدة لا تزيد على ذاته تعالى وان تغايرت مفهوماتها
والالفاظ الدالة عليها مترادفة فكذا صفاته الاضافية وان كانت زائدة على ذاته متغايرة بحسب المفهوم الكلي وذاته تعالى بحيث
ينشأ منه هذه الصفات وينبعث هذه الاضافات وقد مر في مباحث الصفات ان المراد بكون صفاته تعالى عين ذاته انه ما هو وان زائد حيث
وجوده هو بعينه لا يغاير الصفات والنعوت والمفهومات مفهوم الذات مفهوم الوجود والهوية لا اشارة اليه ولا اسم ولا رسم لان هذه
كلها طبائع كلية والذات هوية شخصية صرفة لا حد لها ولا نعت لها المرتبة الاحدية وغيب الغيوب وباعتبار هذه المدلولات يوجد بعين
الذات تعالى لها المرتبة الالهية والواحدية فيها ثبت الكثرة كما ثبت ان في هذه المرتبة يتميز الصفة عن الذات ويتميز الصفات بعضها عن بعض
فيتميز العلم من القدرة وهي عن الارادة فيتكثر الصفات وبتكثرها يتكثر الاسماء ويتكثر مظاهرها واول ما اوجد الله هو عالم العقول
القادسة جوهر بسيط كلي ومع بساطته هو جميع العقول كما ان فلك الافلاك عند بعض عبارة عن مجموع الافلاك والنور هو الوجود
لانه يلزم منه الظهور وله مراتب ان للوجود المطلق حاشيتين احديهما واجب الوجود وهو الغاية في الشرف لانه غير متناهية الاثار
الشدة والكمال وغير المتناهي القوة في العقول والاخرى الهيولى الاولى وهي التي ينتهي الخسة لانه غير متناهية القصور عن الكمال وغير متناهية
الامكان والقوة فيه الا القصور ولا ينزل الوجود اليها ما لم يقع له المرور على جميع الاوساط المترتبة وكذا لم يرتفع الوجود في الانتهاء
الى النور الى الله تعالى ما لم يقع له المرور على جميع الحدود المتوسطة بينها وبين الله تعالى على الترتيب الصعودي فاذا تقررت هذه المقدمة
بالبرهان ظهر وتبين انه كما يمكن اثبات الموجودات المتوسطة التي هذه الامكان الاشرف يمكن اثبات كثير منها التي هذه الاخرى لنا

الشيء

عن وظل هي توحيده اذ ليس
المراد بالتوحيد تفرده في تميزه
عن غيره اذ ليس معه غيره

٢٩

بحيث لا يعرف الا بانه من ذلك الغير وانما توحيده انه هو وليس لغيره الابعد الموقنة توحيده ولو حيله معرفته وكذلك معرفة علله الا معرفة
نبوة انبيائه وولاية اوليائه ومعرفتهم صلى الله عليهم اجمعين وفيما رواه ابن شاذان في مناقبه عن امير المؤمنين عم الى ان قال عن رسول الله صلعم
عن الله عز وجل الى ان قال نعم وان لم يشهد ان لا اله الا انا وحدي او شهد بذلك ولم يشهد ان محمدا عبدي ورسولي او شهد بذلك ولم يشهد
ان علي بن ابي طالب خليفتي او شهد بذلك ولم يشهد ان الائمة من ولده حججي فقد جحد نعمتي وصغر عظمتي وكفر باياتي وكتبي ورسلي ان
قصدني حجبته وان سألني
حرمته
٣٠
ان شيئها في مدة الامكان الاخس المدعى ذلك من عباراته التي محو ما فعلوا الشيء من كتبه او العكس وللكل ولابد هو هو ليهاها فاستبقوا الخيرات
اينما تكونوا **قوله** وكذلك معرفة عدله آه نظم السياق ان مع الوحدة تم ليس مجرد انه واحد متفرد متميز عن غيره من المعرفة والعدل والنبوة
من التصديق به تم لا يتم الا بالاذعان بما ذكرو يناسبه استشهاد بقول امير المؤمنين عم ثم ان من صدق بالجميع ولم يشهد ان الائمة من ولد علي حجج الله
على خلقه لم يقبل منه شيء من القصد والسؤال والنداء والدعاء وارجاء الكلم على القسم بالانكار وانك كما للعادة العميا المتمكنين من ان
كان الكفار اولا على الله الذين قالوا انتكثر الصفات حتى لقائه بدون ان يتكلم وحدة الحقيقة البسيطة الا احدية الا ان هذا النحو لبعيد عن جلالته
الشم حيث اتفق عليه كافة اهل الايمان ولم يكن شيئا يحتاج الى البيان اوثيق ربه المراد على توحيد المقام وتركيزه وحده ومن قوله الا ان
اذ ليس معه غيره بحيث لا يعرف آه وقوله الا فراد في هذا الحديث اشارة الا ان معرفته تم هي معرفة تقاماته آه في ناول السياق الى
وجهين وان يعد ارادة بعضهما عند المراد الاول الا من لم يشهد لو احد من التوحيد ومعرفته تم وعدله تم ونبوة انبيائه الماضين
وولاية اوليائه السابقين ونبوة محمد وولاية علي واولاده المعصومين عم وبالايمان باليوم الآخر ولم يشهد بالتوحيد اذ كل الامن آية
سابقة وعنوانه وحكمه ودليله ومن لم يعرف الدليل لم يعرف المدلول اذ ما يمكنه ان يدرك ويدل تحت الادراك انما هو
الدليل والعلامة والاسم دون المدلول ودون العلامة والمسمى وعدم ادراك ما يدرك كاشف عن عدم معرفة ما لا يمكنه الا بغير
تحت الادراك الا بالدليل والعنوان فلاحظ صورتك من المرآة حيث لا يمكن لك ادراكها الا بما في المرآة فاذا احتجب عنك المرآة
والصورة التي فيها كيف ادركت صورتك والمقوم في الثانية بالبرهان والعيان انه لا يمكن لك ادراك صورتك الا بصورتك
التي في المرآة الثانية ان قوله اذ ليس معه غيره وان ناسب مذهب القوم بوحدة الحقيقة الواجبية وجعل الممكنات كلا على ما ترتبها من
اطوار تلك الحقيقة الواحدة البسيطة وشئونها غير ان يشير بوحدة تلك الحقيقة البسيطة او مذهب الصوفية بوحدة الذات وانفعال الاضافات
الا ان تقييده بالحيثية المذكورة تولى مع المقام بانه يتكلم في الذات اياته عن غير ما من صفاته تم اومن فعله الاول اومن سائر الافعال
والمظاهر وقوله وانما توحيده انه هو آه ان التصور والتصديق فيه واحد لان توحيده تصديق بوحدانيته لصورة هذه القضية
الله واحد ومن الجمليات المركبة المحمول منها صادق شايع لا وساوس بهذا المحمول فيه من جهة التصور وجعل الموضوع وهو الله ووحيه وجعل المحمول
وهو احد ووجهه والخامس جعل الرابط بثبوت الوحدة لله تم بعين ما في زيد واحد والعقل واحد واثبات اثنين وجهتين في ذات الله
تم جائز فلا عن اثبات جهة اشياء فيها اول مع الله واحد والا ذعان الا انه موجود ووجد لكن القضية المنعقدة منه من الهليات
البسيطة ومحل التصور فيها اذ فيها كان الاثنان العقل فمن هذا الفهم لا يكون في احق الواجب عم الاستدعاء التصديق للتصور
او استدعائه التصديق سواء كان في الهليات المركبة او في الهليات البسيطة بدون التصور والنسبة واستحالته تحقق النسبة والتصور بدون
المنتسبين قال امر توحيد الا انه موجود وان امر انه موجود الا انه هو هو تصوره هو هو اذ اجاز بحيث صار التصديق والتصور
فيه واحد الاستحالة تعدد الجهة فيه تم وتصوره لما كان محالا الا باتفاق العقل والنقل والحس كان التصديق به الفهمي الا فلا يمكن ان
يعرف الذات الا بغير انها وآياتها وتعدد الجهة في الآية والعلامة غير صعب والآية هي المنتهى ولا ينتهي الى الذات بحيث الكلام
فيه ويتطرق التركيب وتعدد الجهة الى الها تعالى عنه علوا كبيرا فافهم فقضية توحيده معرفته الا نفية معرفة توحيده وبهذه الجهة

وان ناداني لم اسمع نداءه وان دعاني لم استجب دعاءه وان رجاني خيبته وذلك جزاؤه مني وما انا بظلام للعبيد الحديث اشارة
اي في هذا الحديث اشارة الى معرفته فهي معرفة مقاماته وعلاماته ومعاينه اي معاني افعاله وغير ذلك مما اشرنا اليه اذ من لم
يعرف الآية والدليل لم يعرف المدلول لان المدرك هو الآية والدليل فمن لم يعرف ما يدرك لم يعرف ما لا يدرك قال امير المؤمنين في نهج الاعراف
الذين لم يعرف الله الا بسبيل معرفتنا وقال امير المؤمنين وجوده اثباته ودليله آياته [illegible] وجدانه لكل من سواه انما هو اثباته باياته

جعل التوحيد اول الاصول لكنه دون التصديق بوجوده مع ان توحيد كل شيء لا يتم الا بعد وجوده وان قاعدة السلوك العلمي ان يثبت
وجوده ثم اولا ببرهان الدور والتسلسل وكون ذلك ثم يثبت ببرهان التمانع وكونه انه واحد لا متعدد و بعد اثبات وحدته الذاتية يشرع
في اثبات وحدة الصفات وتنبيهها ثم وحدة الفعل وهكذا وكذلك علاه ارعاه تنبيهه توحيد الفعل لان العدل من صفات الفعلية وسر
توحيده ان الجبر والتفويض لا يتصور الا بوجوه الامور الثلثة وهو ترك [illegible] اثر محال
برتبة فقط من مرتبتين ومراتب الثلثة معرفة عدله تم الامر بين امرين الجبر والتفويض والقول البين لا يتم الا بالتوحيد والوحدة المطلقة
وذلك معرفة انبيائه لا يتم الا بالتوحيد بان النبي من آدم الى الخاتم واحد وهو محمد والوسائط حجة الله الى الخاتم واحد وهو علي
فلا حجة للغير الا بقول كنت نبيا وآدم بين الماء والطين فتح لغائم ان يقول كنت وليا وآدم بين الماء والطين وفي هذه الرتبة
محمد علي [illegible] الا بقول كنت شقيا وآدم بين الماء والطين وتحقيق هذا الدعا يحتاج الى طول الكلام والخروج عن القصد والمقام
ومع الاشارة الى سريان الوحدة والتوحيد في جميع المكون لنسبة نبوة الانبياء وولايات الاولياء وشقاوة الاشقياء الى نبوة
محمد وولاية علي وشقاوة عمر نسبة التقييد الى الاطلاق ولنسبة الاوصاف الى الموصوف او المطلق والموضوع متحد مع المقيد والوصف
[illegible] الاشارة الى الوحدة الى الاثار وفي الاشارة الى ان معرفة مقاماته آلائه لو لم يكن معرفة الواحدانية بمعرفة صفات
هو وحينئذ ورسالته بان يتفارقا ثبوتا واثباتا ووجودا ومعرفة كما هو في اللفظ والمعنى الذهني لكان التوسل بمعرفة الاحدية
كافية الاقرار بالنسبة الى هذا القدر والتعظيم والحمد والسؤال والجزاء بازائه والظلم للعبيد بالنسبة اليه كما هو متحقق
جميع الموجودات المختلفة الذوات والمركبة الجهات والحيثيات لكونها تقييدية والحيثيات التقييدية مكثرة للموضوع المحيث بها واذ نفاه عدت
التوحيد النفي والعقل والعيان ثبت انحصار معرفته في معرفة مقاماته وما عطف عليه عطفا تفسيريا او عطفا غيريا اشارة الى اركان
الاربعة ومراتب محمد وآل محمد الكبرى قوله وغير ذلك بهذا الاعتبار اشارة الى المرتبة الرابعة والى امام المفترض الطاعة بانه
تجرأت عبرت من جعل المراتب تلك الشهادة الاربعة في قول امير المؤمنين اولا [illegible] العلم الاعلامه الذي لا يعلمه الا الله ولا يكملون
بخ منه والثانية العلم الكوني وان لنا العلم التكويني والرابعة العلم المشار اليه والمقامات وعلى الحجة وهو مقام قوله لم تكن فيها حجة
وهو لكن وهو هو ولكن نحن والمعاني لكونوا عليهم السلام قدرته وحكمه ويده ولسانه وجنبه وقلبه وامره ونحو ذلك كما في الحديث المأثور
للجابر يا جابر عليك بالبيان والمعاني قال فقلت وما البيان والمعاني قال فقال اما البيان فهو ان تعرف الحق سبحانه ليس كمثله شيء
فتعبده ولا تشرك به شيئا واما المعاني فنحن معانيه ونحن جنبه ويده ولسانه وامره وحكمه وعلمه وحقه اذا شئنا شاء الله ويريد الله
ما نريد فهي المعاني والمجاز الشريف والثالثة البيوت والابواب التي امر ان يؤتى منها فهم في مقام المقامات والعلامات ليس لهم شبه
الا مشية الله وهو في مقام المعاني شبههم اركان مشية فهم في مقام الابواب شبههم وجه مشية و في مقام الامام المفترض الطاعة
وفي الرابعة العامة شبههم نابعة لمشية فهم فيوالاول لا تجدون لهم شبه ولا وجود او في الثانية مشية فهم مقومة في الصنع شبههم
بنحو ان شبههم في الصنع محل المشية مشية وعلاقة كما في قوله وما رميت اذ رميت وما تشاؤون الا ان يشاء الله وقاتلوهم
يعذبهم الله بايديكم وقولهم لا جبر ولا تفويض بل امر بين امرين ومن الثالثة شبههم منه مشية وفي الرابعة لهم المشية التابعة

اوالاوليا

فاما الايمان باليوم الآخر فمن لم يؤمن بالله اي لوجوده ولوجيده وعدله وتفرده بملكه ولوجل سلطانه الذي سقط الاشياء دون بلوغ امده
ولا يبلغ احد ما اشار به من ذلك اقصى نعت الناعتين ولا تنكشف آثار ذلك الدالة عليه لاكثر الخلق المكلفين الا يوم القيمة وقد وعد سبحانه
ببيان كل وصف به نفسه وصفاته وافعاله وما يتعلق بذلك وما يرتبط به في مثل قوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت بلى
وعدا عليه حقا ولكن اكثر الناس لا يعلمون ليبين لهم الذي يختلفون فيه وليعلم الذين كفروا انهم كانوا كاذبين فكان مستلزما للبيان بادعى اليه
المستلزم لحاق بذاته وحكمته ولا ريب ان هذين العلمين اشرف من سائر العلوم الشرعية سواء علمت الاشرفية بالغرض بين المطلوب

اوالاوليا اشارة الى مقام الغيب والثانية الى الوجود المطلق الذي هو الفعل الاول والثالثة الى الجبروت والرابعة الى الملكوت
الى غير ذلك من طرق البيان التي ينبغي ان يذكر في شرح هذا الموضع والمقام بمجرد الاشارة **قوله** نحن الاعراف او في الاعراف وبينهما
حجاب وعلى الاعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم الآية اي بين الفريقين يوم القيمة فضرب بينهما بسور او بين الجنة والنار ليمنع وصول احدهما الى الآخر وعلى
الاعراف اي على اعاليه رجال الموحدين العارفين المؤمنين يعرفون كلا من اهل الجنة والنار بعلامتهم التي اعلمهم الله بها لانهم من المتوسمين اهل الفراسة
عن امير المؤمنين نحن نوقف يوم القيمة بين الجنة والنار فمن ينصرنا عرفناه بسيماه فادخلناه الجنة ومن ابغضنا عرفناه بسيماه فادخلناه النار وقال امير المؤمنين
في هذه الآية نحن على الاعراف نعرف انصارنا بسيماهم ونحن الاعراف الذين لا يعرف الله عز وجل الا بسبيل معرفتنا ونحن الاعراف يوقفنا الله عز وجل يوم القيمة
على الصراط فلا يدخل الجنة الا من عرفنا وعرفناه ولا يدخل النار الا من انكرنا وانكرناه وفسرهم الرجال بالائمة من آل محمد والاعراف صراط بين الجنة
والنار فمن شفع له الائمة منا من المؤمنين المذنبين نجا ومن لم يشفعوا له هوى وقيل اولئك الرجال الائمة يعرفون من يدخل النار
ومن يدخل الجنة كما تعرفون في قبائلكم الرجل منكم يعرف من فيها من صالح او طالح والاخبار في هذا المعنى كثيرة وزاد في بعضها لانهم عرفاء العباد عرفهم الله
اياهم عند اخذ المواثيق عليهم بالطاعة فوصفهم في كتابه فقال وعلى الاعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم وهم الشهداء على الناس والنبيون
شهداؤهم باخذهم لهم مواثيق العباد بالطاعة وقوله عز وجل لكل امة يعني بها امام زمانه ويعرف الائمة اولياءهم واعداءهم بسيماهم وهو قوله تعالى
وعلى الاعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم فيعطوا اولياءهم كتابهم بيمينهم فيمروا الى الجنة بلا حساب ويعطوا اعداءهم كتابهم بشمالهم
فيمروا الى النار بلا حساب وسئل الباقر عن اصحاب الاعراف فقال انهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم فقصرت بهم الاعمال وانهم لكما
قال الله عز وجل الى غير ذلك من الاخبار فالوجه في اطلاق لفظ الاعراف على الائمة ان الاعراف ان كان اشتقاقها من المعرفة فالانبياء
والاوصياء هم العارفون والمعروفون وان كان من العرف يعني المكان العالي المرتفع فهم الذين من فرط معرفتهم وشدة بصيرتهم كانهم في
مكان عال مرتفع ينظرون الى سائر الناس في درجاتهم ودركاتهم ويميزون السعداء من الاشقياء بمعرفة منهم بهم وتحقق تلك الاخبار ان الاعراف
زيادة المعرفة وحقيقة المعرفة فيهم ومنهم واليهم وبهم ولهم فهم الاعراف الذين لم يعرف الله الا بسبيل معرفتهم لا بمجرد ان سبيل معرفة العباد لا بد ان يكون
بسبيل معرفتهم بل ان معرفة الله سبحانه في الواقع معرفتهم بمراتبهم الى مقام اعلى من مقاماتهم ونهايته عليا من حالاتهم مع الله او معرفة معرفتهم كما في
فقرة بنا عرف الله او عبد الله صورا وسلوكا او نزولا بان الذات لا يعلم ان يعرف الا بالآية والعلامات على ما مر مرارا **قوله** وجوده اثباته
ودليله آياته جعل الشيء وجوده وجدان احد اياه ثم انما يجد بعلاماته وآياته وهو وان كان على اختلاف الحيز الا انه لا بد من معرفته
لما ذكر البرهان على امتناع التعطيل في الذات واثبات شيء من وجوده وكونه لا يلزم منه معنيان احدهما ما يرجع الى ما ذكر وثانيهما ان وجوده ثم اثباته
واثباته معناه وجدانه بناء على ان الثبوت والثبوت اعم من الوجود كما يقوله المعتزلة القائلون بثبوت المعدوم وبانه مقابل النفي ولا واسطة
بينهما وان الواسطة بين الوجود والعدم او الثبوت ليس اعم من الوجود وانما هو مرادفه كما هو التحقيق بل المراد به الثبوت في الجملة ولو في
كونه الاعتبار او ان وجوده التصور والاثبات التصديق وكل تصديق كما عرف مشروط بتصور اثنة فيستدل بها في الذات وصفاته
في الذات او الواجبة ما هو والمراد بالصدر من الامام ما هو الصدر ركيب محل كلامه على ما يلي في اعتبار الجهة ولا يستحيل فيه تعدد ما وهو ليس الا في
المقامات العقل او ان وجده يعني ظهوره وظهوره مناف للكونه في الغيوب واذا كان منافيا له كان ظهوره اثباته لا وجوده الغرف

لذاته والمطلوب لغيره ام بكون
الشرفية العلوم بالشرفية موضوعاتها
لانهما اشرف العلوم الحقيقية
على الاعتبارين لان العلوم التي
هي اشرف الانسان من حزب ملائكة
الله المقربين مثل المراقبة اي علم
اليقين والتقوى الموسومة
بتهذيب الاخلاق وتعديل
احوال النفس بل رؤى التحقيق
التلقي عن الملاق علم في حياة
الشريعة في تفسير قول النبي
طلب العلم واجب على كل مسلم
وقول امير المؤمنين اطلبوا
العلم ولو بالصين قال الصادق
والمراد به علم الاخلاق اي
العلم باخلاق الله وآداب
الروحانيين وكذلك علم
الشرعية وهو العلم بالاحكام
الشرعية الفرعية للعمل بأوامر
الله واجتناب نواهيه
وما طلب

٣١

من العلوم لهذين العلمين فان القائم بهذه العلوم كما امر من اقرانه بالعمل بما علم البصير من حزب مـلائكة الله المقربين وهم ملائكة الحجب اعني الكروبيين

وهم حقائق الانبياء والمرسلين كما رواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر عن الصادق وقد عن الكروبيين فقال ع قوم من شيعتنا من الخلق الاول

جعلهم الله خلف العرش لو قسم نور واحد منهم على اهل الارض لكفاهم ولما سأل موسى ما سأل امر رجلا من الكروبيين فتجلى للجبل فجعله دكا **قوله**

وبانكارها وجحودها يقع في ضلال مبين يريد به ان يجحد هذه العلوم لا سيما الاسرار فهي الحركة يعني بانكارها عن معرفتها اي من بعد ما تبين

له الهدى لان الانكار لا يكون الا بعد المعرفة قال تعالى امر لم يعرفوا رسولهم فهم له منكرون وقال تعالى يعرفون نعمت الله ثم ينكرونها وكذلك الجحود

[illegible]

اقول انه يريد ان في قلبي جواهر من العلم واهر الى آخر ما ذكر ... ان يبيت انها لبيت من نحو ما ذكرها واتماه من مشكوة النبوة والولاية فلا

موقف لطالب النجاة والنور لو وجد فيها ما يخالف ما اخذه ... الشرع في عرض هذه الجواهر على ما يخالف اذهان الطالبين وافكار المريدين

من جنب الفطرة فان الحق اذا ورد محرد اعن الدليل وكانت الفطرة باقية لم يتغير قبلته واما اذا تغيرت كانت للشخص لمبعثان طبيعة الفطرة وهي صورة

الحق وطبيعة الطبع الذي ... والاولى تقبل الحق بغير دليل لموافقته لها والثانية تنكره فاذا اقام الدليل المحكم ... لكل شبهة فان كانت الطبيعة

لم تبلغ حد الملكة بل هي في سلطان الحال ... قبول الحق لبقاء مقتضى الفطرة اي لم يستول الطبع على جهات النور من القلب ولو بتكرار الدليل

[illegible]

ولقد كانت اسوء حالا من الاعمال السيئة واشد ضلالة ولهذا الحد تعليم الجاهل وتعلمه اقرب واسهل من تعليم العالم وتعلمه وهذا اجاد فيما
نحن بصدده فان قلت هذا او رد وحققت قلت انا رضى بهذا في حقي ولكني غرضي به في حق امير المؤمنين ع واهل بيته الطاهرين صلى الله
عليه واهل بيته لاني لم اقل لشيء من نفسي لم يكن عنهم فاذا اعترضت على قولي فيهم كنت معترضا عليهم ولذلك كثير ممن يدعي والشاهد على الجميع
استشهاد المستدل فاذا وجدته يستشهد بكلام زيد وعمرو او بكلام امير المؤمنين ع واله او بكلام زيد وعمرو ويأوله الى كلام امير المؤمنين ع
فهو ممن يأخذ من زيد وعمرو واذا وجدته يستشهد بكلام امير المؤمنين ع واله او بكلام زيد وعمرو ويأوله الى كلام امير المؤمنين ع فهو

فهو ممن يأخذ عن امير المؤمنين ع ومن يأخذ عنهم لا يرد الاعتراض في حقه خصوصا اذا كان ممن يعرف موادهم من تعليمهم ويعرف موارد حقه فافهم

بالغ الامام او الافق الباحث عن الاصول الحقة انما هو انه موجود وشيء ونحو ذلك من المرادفات لاسم الاحد والموجود الخصوصيات كالبدن المعروض للفحص
والمرض في الطب والجسم الطبيعي المعروض للحركة والسكون في العلم الطبيعي ونحو ذلك وتوهم مثبت حيوان ان زيدا موجود او واحد او عادل او بر او امام
او كان من اهل الجنة ويوم الاخرة ونحو ذلك من مظاهر الرحمة العامة والنقمة القهارية ليس جزء في تلك المحمولات لزيد باعتبار انه حيوان او مؤمن او كافر
انسان او حيوان او [illegible] او جوهر او كذا وكذا انما لا يعرف الا العرفية في زيد بل لانه موجود وشيء لوجوده ووحدته وعدل ونبوة وامامة وبهذا المعنى
[illegible] الله وفعله وعالم الارادة وليس فيه خصوصية [illegible] واجمال [illegible] وان كان ولابد فعلى نحو
اولا [illegible] الا اولياء الله واصحاب الاسرار قوله [illegible] الشقي [illegible] عن القلم وعبارته في الباب [illegible] قال ع العلم [illegible]
حال [illegible] ومنتهى [illegible] رفيع ولذلك قال النبي ص طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة [illegible] التفكر واليقين وقال [illegible] ولو بالصين
ولو باليقين وهو معرفة النفس وفيه معرفة الرب وقال النبي ص [illegible] بالله من علم لا ينفع وهو العلم الذي لا [illegible] بالاخلاق [illegible]
التفكر قال [illegible] التفكر [illegible] قال الله [illegible] واحد [illegible] على اليقين [illegible]
[illegible] الاشجار [illegible] الايمان [illegible] الحقيقة [illegible]
[illegible] اليقين قال [illegible] رسول الله [illegible] اليقين [illegible]
ان عيسى بن مريم كان يمشي على الماء وقال لو ازداد يقينه لمشى على الهواء [illegible] الانبياء [illegible]
حقيقة اليقين [illegible] بزيادة اليقين على [illegible] قوة اليقين وضعفه [illegible]
[illegible] والقوة [illegible] والاستقامة على امر الله [illegible] العدم والوجود والزيادة والنقص
والمدح والذم والعز والذل [illegible] الاسباب [illegible]
[illegible] اموال الدنيا [illegible] العبد [illegible] رزق [illegible]
[illegible] الرزق [illegible] قال الله [illegible] والله اعلم بما يكتمون [illegible] الاخلاق [illegible]
[illegible] الروايات [illegible] علم الطريقة [illegible]
[illegible] قوله وهم حقائق الانبياء
والمرسلين [illegible] الملائكة [illegible]
[illegible] الملائكة [illegible]
[illegible] الانبياء [illegible] الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون [illegible] والسموات [illegible]
[illegible] الكروبيين [illegible] الملائكة [illegible]
[illegible] قوله وقد سئل عن الكروبيين [illegible] رب
ارني انظر اليك [illegible] فانظر اليك [illegible] لن تراني [illegible]
الى الجبل فان استقر مكانه [illegible]

[illegible]

لاني لم اقل لشيء من نفسي لم يكن عنهم فاذا اعترضت على قولي فيهم كنت معترضا عليهم ولذلك كثير ممن يدعي والشاهد على الجميع استشهاد المستدل
فاذا وجدته يستشهد بكلام زيد وعمرو او بكلام امير المؤمنين ع ويأوله الى كلام زيد وعمرو فهو ممن يأخذ من زيد وعمرو واذا وجدته يستشهد بكلام امير المؤمنين ع
او بكلام زيد وعمرو ويأوله الى كلام امير المؤمنين ع فهو ممن يأخذ عن امير المؤمنين ع ومن يأخذ عنهم لا يرد الاعتراض في حقه خصوصا اذا كان ممن
يعرف موادهم من تعليمهم ويعرف موارد حقه فافهم قال المشرق الاول في العلم بالله وصفاته واسمائه واياته وفيه قواعد قاعدة
لدنية في تقسيم واثبات اول الوجود ان الموجود اما حقيقة الوجود او غيرها ونعني بحقيقة الوجود ما لا يشوبه شيء
غير الوجود من عموم او خصوص او حد ونهاية او ماهية او نقص او عدم وهو المسمى بواجب الوجود فنقول لو لم تكن حقيقة الوجود موجودة لم يكن شيء من الاشياء موجودا لكن اللازم باطل بديهة فكذا الملزوم

[illegible] ان الكروبيين قوم من شيعتنا من الخلق الاول جعلهم الله خلف العرش لو قسم نور
واحد منهم على اهل الارض لكفاهم ثم قال ع ان موسى لما سأل ربه ما سأل امر واحدا من الكروبيين فتجلى للجبل [illegible] الاخبار ان الله [illegible]
من اياته [illegible] لانه اية الكبرى [illegible] رؤية الله [illegible] مولانا امير المؤمنين ع
لم تره العيون بمشاهدة الابصار ولكن رأته القلوب بحقائق الايمان لا يعرف بالقياس ولا يدرك بالحواس ولا يشبه بالناس موصوف بالايات
معروف بالعلامات وقال ع لم اعبد ربا لم اره قوله [illegible] ان الكلام [illegible] القابلية [illegible]
[illegible] لوازم الوجود المجعول [illegible] الشقاوة والسعادة [illegible]
من الكلمات [illegible] وهو مخلوق باختياره [illegible] الاسباب [illegible] التوفيق [illegible]

٣٣

[illegible] بالاسباب [illegible] قوله وان كان سبحانه هو الموجد لسائر [illegible] والاختيار
[illegible] قال الله عز وجل انا الله لا
اله الا انا خالق الخير والشر [illegible] كيف [illegible]
[illegible] قوله ان النكتة البيضاء التي في القلب [illegible] الملك والشيطان كما قال [illegible] من قلب
الا وله اذنان على احدهما ملك مرشد وعلى الاخرى شيطان مفتن [illegible] الملك [illegible]
[illegible] قوله وهو لا يفيد العلم [illegible]
[illegible] العلوم [illegible] الا بالمنطق [illegible]
لا يبحث الا عن احوال التصور والتصديق وكيفية الاكتساب بالدليل والبرهان [illegible] الحقائق والاسرار [illegible]
[illegible] الاستدلالات المنطقية [illegible] على الرسوم والاصطلاحات والقواعد الجعلية [illegible]
[illegible] القواعد [illegible] العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء [illegible] العبودية لله
[illegible] في الافاق والانفس كما اراه ابراهيم ع [illegible] قوله وانه اخطأ الاحيث [illegible]
[illegible] قوله ولكني غير راض [illegible] امير المؤمنين ع
[illegible]
[illegible] ومحمد بن مسلم ويونس بن عبد الرحمن [illegible] الائمة ع [illegible]
[illegible]
[illegible] الائمة [illegible]
[illegible] عليهم السلام [illegible]
[illegible] القابلية والاستعداد [illegible]
[illegible] الائمة [illegible]

اقول اما قال المشرق لان المشرق هو جهة بدء النور والاشراق الشريف بذلك الى ادبيب اشرف منا سيس اثبات معرفة
الله من قلوب المريدين كما هو مدعاه والمراد بالعلم بالله معرفته هي معرفة الذات ومعرفة الصفات بانها غير الذات
ومعرفة الاسماء بالذات المتصفة ببعض الصفات ومعرفة الآيات بانها هي الامثال التي ضربها في خلقه لخلقه
كما قال تعالى وتلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون

لما عندهم في الواقع ونفس الامر الا وما شترك وغير مفر بعد تسليم تفاوت المراتب وقلب الكلام عليه هذه الشعر بالشعر والمشكاة بالمشكاة ممكن وجايز
ولعل احدا ان يقول اخذ معارفنا من مشكاة النبوة والولاية ان اخذ الاولى ان لم يكن لم يكن فيه الغي والاستشهاد جا قال لا يمن ثم لولا يكفي
والاستشهاد بكلام الله وكلام الائمة الا لما رأيته امثال المطالب بكلها النوم من المعارف مما انكار جميع العلماء الكاملين بين من ادن ادم الى الخاتم
من بدو عالم الملك والشهادة الى الوافه بوجوه ازيد من الالف سنة او دلالة واما كلام العرفاء مما تلك او لكونه للكل او البلوى الا ان يكر
لكلام المذكور احد من مؤالف ومخالف الشيخ الشهيد اعلى الله مقامه كما رآه وذاقه في عهده وبعد قرون الان الى الابد واولئك صلايته وجر
انكت الكاظمين والتقي النقي الملا فاة بينه وبين السيد الاستاد الآقا سيد محمد الطباطبائي المجتهد اعلى الله مقامه وبين السيد ان امر فيه على كور
لعامة ان يعلم شيئا لم يعلمه النبي الا ثم فاحاطه فبادر السيد قبل ان يتفق وشرع في البرهان على ما قاله الشيخ بان الادلة المعروفة اربعة
وقد خلت الكتاب والسنة والاجماع عنه قطعا وتيقنا واسد لاوليك العقل او الكشف فقال الشيخ والا لزم الاستغناء فرده السيد ودعا
الى وجه لما وقع بالسنة الاوهام ان الشيخ قال بتفضيل الائمة على النبي ... لما نقل القطع بان الشيخ اخذ من الائمة ونقل منهم عليهم السلام
من المعارف والاسرار بالرؤيا والموفق الى المعرفة بالرؤيا لحقائق العلماء الكاملين بالعلم والدين من المعرفة بالرمز والجفر ولو كان لا
الامام فالسكوت عن انه اوطالا ان يكون اظهاره من باب ان المامور معذور وان لم ينقطع الكلام بلفظ **قوله** بازلة الاظلام الى
وغيرها من القواعد المسلمة الاتفاقية ان ظاهر الكتاب والسنة اذا خالف برهان العقل القطعي الذي عند العقلاء وجب تاويله الى موجبه
مع ان كثيرا من تلك الكلمات لتشوف على سبعين محملا ويتجاوز البطون منها عن حد الالف وانه اذا لم يخالفه يبقى على ظاهره والموفق الى الثابت
الواقع ان شمل العقل لا يعرفه الكتاب والسنة الا لحكم ظاهر ما هو غير ما وقيل يكون ولته وان كان الظاهر من ... العقول والذراك الظلم
مسلم عند الموفقين لكن الانظار والبصائر مختلفة بحسب اختلافات الاستعدادات والاستفاضات فلاحظ ورود القرآن والاخبار بالرؤية
فان نفوذ ما كذب الفؤاد ما رأى ولقد رآه نزلة والهشام يرى منه غير ما يراه البزنطي وسلمان يرى ما لا يراه ابوذر وابوذر يرى ما لا يراه
سلمان اذ هاكوان بينهما برزخ لا يبغيان والموفق ان كلا منهما ... الامام واسراره ولذا لو علم احدهما ما في قلب الآخر
لقتله او كفره ولكن لم يقع الشناء لعدم العلم واما ان المحو وكذلك ما يرقبه الامام معذور لانه لا يكلم الناس الا على
قدر عقولهم ووفاء الاستعدادات والادعية فقدع احد لا على قدر الادراك واقتضاء المعرفة ولو كتب الاجازة الامام مثل السلام مقلده
عند الامام في الواقع على ما هو عليه عنده العدم تناهي مقامات المعرفة ووقوع احد المقدسين في قول الآخر وكثرة في نفس الامر عنده فكل
نشأت بازاء قدر المعرفة الشركة فالمقدسين غير القدوح سواء كان لك ربع بالنسبة الى المتقدم او العكس او ثلاث بالنسبة اليها وان
توضيح بمثال فلاحظ قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ... يد الله ... او يقول ان الائمة وعليا يد الله وعلي الله
ووجه الله والمعنى يثبت اليد لله ويحول الظاهر الآية من غير تاويل بان الكل منتزع عن الاشياء فانما من الوجه متفاوتة بالشدة والضعف للرائي
اتخاذ ما به الاشتراك وما به الامتياز كجهة واحدة لبعضها حسية ولبعضها ملكوتية ولبعضها عقلانية ولبعضها اعلى من الثلاثة تتلبس بكسوة
العلائق في النزول الى العضو المحسوس في البدن فعلا وينزع اللباس في الصعود الى ما لا يصدق فيه العضو والجارحة كيد القبض والقابض و البسط
والباسط والمبلغ وكذلك فليعذر كثرة اسم وعلامة في تدريج المادة حتى فيه الاخذ بالغايات وترك المبادي وكذا الله عالم و

دموجود

دموجود وقادر ومتكلم وسميع وبصير وهكذا حتى تنفق الكفو المطلق تلك الالفاظ ويرتفع الاحد في المشتقات من قام به المبدء وذات ما له
المبدء فوا لو ان الذات لا يعتبر في المشتق لا برسم العموم ولا برسم الخصوص اذ لو اعتبر مفهوم الشيء في مفهوم الناطق مثلا لكان العرض العام داخلا
في الفصل ولو اعتبر ما صدق عليه المشتق فيه انقلبت مادة الامكان الى الضرورية فذكر الشيء في تفسير المشتق بيان لما يرجع اليه الضمير الذي
يذكر فيه وبالجملة اذا كان بسيط الحقيقة كل الاشياء على الوجه الصحيح او كان لكون لدعوى لكن الشيخ كيف يتوهم في الغلط لكنه يتجوز او تادوا او على
وفق الآية والحديث الا ان القاعدة ليس اولها من اخذها من الكتاب والسنة مثلا الحركة الجوهرية اصل من الاصول العرفانية التي لا يتم مسئلة المعاد
واثبات يوم الآخرة الا بها وحدها او مع النظام سائر الاصول والمبادي العرفانية ومن لم يؤخذ الا من قوله تعالى ... وترى
الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب وان كانت الآية غالبة محلها على اساس القيمة ويؤيد ذلك الاتفاق على عدم انحصار المعنى في واحد
في ظاهر وحيثية الكلام امام وكونه ثم استخرج منه قاعدة اثبات الهيولى والجسم المركب منهما ومن الصورة وان حقيقتها من الاستعداد ومحدوث
فلهان بل لو ان من الآيات الموقنة في الزمان المرجو والشغل الممتد الغير القار صورة بعد صورة او ورث به الصور وبتماثلها في
في الجسم البسيط لكن ان فيه صورة باقية على حد واحد وليست كذلك بل هو صور متتالية على خلف الاقتصار الا يمكن متفاصلة متماورة في حركة
ترتب الزمان والسائر في غير المنفصل واخص الحس حيث لا تمييز بين الامثال ... فهم القاعدة المذكورة من تلك الآية وحرف
الآية الى تلك القاعدة كلاهما ممكن وليس احدهما اولى من الآخر لمن ابن يعلم التعقلين وتاويل كلام الله ورسوله والائمة الى القاعدة
العرفانية وهو مراد احد منهم بمذاق واحد ليس الا كلا وحاشا ولو فرض تلقيه من الامام كما عرف **قوله** انما قد شرف في صيغة التفضيل
او ما التي بالكلام لان المشرق هو جهة بدء النور الذي تنورت منه الانوار والاشراق الذي للشمس والقمر والكواكب يشير بذلك الى
الاطلاق الماتي العلم بالله وصفاته واسمائه وآياته كنور رسول الله ... النبوة والعلم بالمعاد والشهادة الانوار كاشراق امير المؤمنين
في الولاية ... قرأت آية رب المشرقين ... في الرواية عن الصادق ع قال ان المشرقين رسول الله وامير المؤمنين صلوات الله
عليهما ومطابقا لاشراق نور الوجه المقدم على هويات الاشياء ومهيات الاحدية الظاهر والباطن وكون الفؤاد المجرد الذي هو العرش
الفؤادات والهيولى المجسمة التي هي البلع الاجاج وقلوب القلب الذي هو عرش الرحمن والعقل الذي يكتسب الجنان وفي تغيير اشراف نام
تاسيس اثبات معرفة الله بالله او بالآفاق او بالفؤاد او بالنفس التي علامة الآفرق في قلوب الفاسقين ونفوس المريدين كما هو وما بينا
مدعاه اي مراده لانه من الادعاء وان لم يكن مطابقا للواقع ولم يورث الا التكلام والاظلام والمراد اي مراده او مرادي
واثبات في النسب جبانه الا انه خلاف سياق الشرح وكذا المراد به منه ذكر تحتاج ... الا التفسير والاول انما تم بالنسبة الى الكون المعنى
بالعلم بالله معرفة وهي معرفة الذات لا يمكن معرفة كنهها او وجدانها مناعه عند الكل انا الكمه فقم وقد قال رسول الله ص ما عرفناك
حق معرفتك اي كنه معرفتك انا الوجه فلان وجه الشيء ليس بذلك الشيء الا بوجه انه وجه وغيره انه وانه من يبلغ انه لا شك في وجود
موجود فان كان وجدناه فذاك وان استلزم ... ولما كانت عبارة الآية وانما قوله معرفة الصفات فان كان معطوفا
على معرفة الذات فيه انه لم يؤخذ في العلم بالله الا على العلم بانه بالغ الا عن العلم بالله وما عطف عليه في كلام المقدمة والبحث عنه
لان له ... وقاعدة عليه تايه بعده وان كان معطوفا على العلم بانه فذلك المتبعة الا غيره الا على التقدير معرفتها بانها غير الذات

مع ان ما يتناوله المقام بعد اثبات الواجب وما يتعلق به ان الصفات عين الذات لا غيرها وان كان شان كل صفة من حيث هي ان تكون غير الموصوف
كما في خطبة نهج البلاغة كمال الاخلاص له نفي الصفات عنه لشهادة كل صفة انها غير الموصوف وشهادة كل موصوف انه غير الصفة فمن وصف الله سبحانه
فقد قرنه ومن قرنه فقد ثناه ومن ثناه فقد جزأه ومن جزأه فقد جهله ومن اشار اليه فقد حده ومن حده فقد عده ومن قال فيم
فقد ضمنه ومن قال علام فقد اخلى منه كائن لا عن حدث موجود لا عن عدم مع كل شيء لا بمقارنة وغير كل شيء لا بمزايلة انما اوردنا الخطبة
الى كفاية لانها منهاج جميع المعارف والاسرار وتنطق سورة الاخلاص انه يأتي بعد البحث عن الصفات قاعدة في الاسماء وقد بينا بعض
عبارته قال الشيخ لله الاسماء الحسنى فادعوه بها الاية اعلم ان عالم الاسماء الالهية عالم عظيم العظمة فيه جميع الحقائق متعلقة وهي مفاتيح الغيب ومناط
علمه التفصيلي بجميع الموجودات انما اوردنا فائدة وليس فيها تفسيرها بانها هي الذات الواجبة المتصفة ببعض الصفات وانما هو مذكور في الشواهد الربوبية وغيره
في مقام بيان عرف العرفاء والصوفية في الفرق بين الاسم والصفة وان كان له محل وجه يتعرض فيه لمقالات الشان ساعدنا التوفيق
وذكرنا وفي الاوسع والمحوطة وساير مؤلفاتنا وسوف الايات ما قال الكتاب سنريهم اياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه
الحق وفي الشعر وفي كل شيء له اية تدل على انه واحد لا نحصرهم تفسيرها بانها هي الاشعار التي فرعها في خلقه لخلقه كان فيها في الفلوات
وتلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون الذين يتدبرون الاشيا على ما هي عليه القرآن ان محمدا هو في الحشر وتلك
الاشعار نضربها للناس لعلهم يتفكرون وفي ثم المشرق الاول قاعدة جميع قاعدة وهي الاساس لما عليها والمراد دينا سبحانه من الطابع
والشعر اربعة منطقية لان القاعدة في اصطلاح العلماء ان كانت نقلية او عقلية والوفا والحق ان كانت قواعده
وكشفية هو الامر الكلي المعهود او الاشراقي المنطبق على الجزئيات او النوريات مثال العقليين الوجود المطلق بسيط الحقيقة وكل
بسيط الحقيقة كل الاشياء فينتج ان الوجود المطلق كل الاشياء على طريق الاتحاد في المعنى والمفهوم واللازم في العين والحقيقة وفروعه كثيرة
منها اثبات علمه تعالى بالاشياء قبل ايجادها فقال في هذه المدينة اشارة في التوصيف الا انها ليست من المفاهيم والاصطلاحات
والتعبديات والنقليات اي لم يكن ماخوذة من سماع ونقل ولا نقل كتابا وسنة ولغة وعرفا ولا عقل استدلالا كما للعلماء
الرسمية والفقه والاصول والكلام المبني على الظنون الجدلية والمنطق المقصور على التصورات والتصديقات الذهنية والحكمة المشائية
والاشراقية المبنية على الاستدلالات العقلية والاصول الفاسدة الفانية المهنية وكونها انما هي منقشة في نار الفواد ونور الكشف
لا بالبطون بل الصحيح المستفاد من الانس بباطن الكتاب والسنة والتدبر في الايات الافاقية من افق خط الاستواء الصورية ومعناه
اما الافق الحقيقي كذلك فقد تكرر ذكر الافق في الكتاب والسنة وهو لغة الفاء والعين الناحية والجمع آفاق ومنه آفاق السماء
لنواحيها ومنه ما ورد في شعر العباس بمدح النبي صلى الله عليه وآله وانت لما ولدت اشرقت الارض وضاءت بنورك الافق وضاءت
لغة في اضاءت والافق من الناس على ما ورد في الحديث مائة الف او يزيدون وفي النجم وهو بالافق الاعلى رسول الله صلى الله عليه وآله بالافق الاعلى
وفي كورت ولقد رآه اي رسول الله صلى الله عليه وآله اياه بالافق المبين بمطلع الشمس من المشرق وهي مثل بالافق المبين قال قاع بين يدي
العرش فيه انهار نطرة فيه من القدحان عدد النجوم ولولا ما فيه الطول ولوم الخروج في البحث عن محله لذكرنا ههنا نبذة من اسرار
الافق الصوري والمعنوي لكن الاشارة كالتصريح عنه وهي كافية لاهل الاشارة والانفسية كذلك بتمام حديث الكميل في توفيقا

الرابع

بنا اربعة
وفي قوله فقد تقدم في الابتداء وتمهيد المقدمة مما اشرنا اليه من حال الكشف المدعى وانه هناك عزيزا وهنا نقول ما توقف عليه من دعوى كشف
بالولاية وتعيينه للحق وذلك ان فيه الحق وهو ما يشهد له الكتاب والسنة بالصدق عند التحري والزائغ وفيه الباطل وهو ما يكذبه
وان يشهد له كمال مرتبة الدين والشبيه والاشباه وان صور الحق والباطل متشابهان فان الحديث الطيب والخبيث مثل كلمة
خبيثة كشجرة خبيثة وكلمة طيبة كشجرة طيبة والحكم الحق هو السلوك طريقة محمد واهل بيته عليهم السلام ولكن يرجع الى الطاهرين عليهم السلام لا الى الحكماء اذا الحكم
الشيخ والمولد تبين من كلامه في تبيانه قوله في تقسيم كمرتين وتنوين اشارة الى ان تقسيم الموجود والوجود اما حقيقة الوجود وغير حقيقة
الوجود ليس على تقسيم المفهوم وهو القيود التي لغير المقسم ليحصل القسم بل قيد اليه قسم وان صح هذه الاعتبارات او اعتبار الكليات الخمس
او الثلث وهي النوع والجنس والفصل مفهوم الوجود الذهني الاشتراكي الذي هو المعقولات الثانية اذ الوجود العام الذهني جنس وجعله الاضافة
الى الماهيات فصول والمجموع المركب منها نوع وان لم يوضع له اسم خاص مثل نوع الانسان المركب من الحيوان والناطق او عرضي عام بالنسبة الى الماهيات
الموجودة كالسماء والارض والماء وحقائقها المعينة التي هي نهاية الذهني بوجود كذا وكذا على تقدير ان لا يوجد الاجسام من العلل الخارجية فيستشهد
بالوجود على الوجود ويرون ان ما به الاشتراك والامتياز فيه واحد لا يعين واحدة فمثل هذا الوجود الحقيقي ليس لوجود ذهني فليس الكلي ولا فرد ولا خاص
والمطلق والمقيد فلا يكون القوة بالحد ولا بالرسم ولا بالصورة مساوية له ولا فيه اشارة الحد والبرهان ولا تقسيم العبارة والبيان اذ لا يمكن
ما ذكرنا حقه فلا يجري فيه التقسيم لما مر من المقسم به من الكلام فقد اشار الى جميع ذلك في ضمن التنوين واستعمل في هذا التركيب منونا ملقب
من ان يكون بمرة واحدة من غير تكرير وان ورد مثنى ما في الثناء وقد عنى بالسماع والعبارة اعداد او مساوي لما ان المضاف اليه
بقدر الكفي عنه بالمذكور بعد ذلك او لا يرد ان الاسم لا بد له من الاستقلال من احد امور ثلثة وهي اللام والتنوين والاضافة والكل منتف ههنا
لكون ما اضيف اليه موجودا لفظا لان لفظ تقسيم واثباته مثل ان معنى التقسيم لقرينة لتوقف العطف على تقسيم معناه ان لفظا اول الوجود
الواقع فيه والاشارة لوقوع استعمالنا وحدة المضاف اليه وتعدد المضاف بعد وقوع المقسم فيكون مفهوم لفظا اول الوجود على الوجود
وحقيقة التي لا يتقدمها شيء في وجود او عدم لا الاول الذي بازائه الثاني وكونه من الزمان والملائكة والقبور والبرزخ والذات والمكان الا بعد
ذلك هو محل التقسيم الوقانية الامر الذي اشير اليها اختفاء معرفته بالاولياء الموحدين او المعلوم الذي لا يعبر بعبارة كان الواقع على الوجود
واجب وممكن وجوهر وعرض ولا يكون وجود الممكن من وجود الواجب او عدم الواجب لا شيء ولا العكس بل لا بد منهما وشبه هذا التقسيم على
الذي جاء الامام فيه عند احد ولا الشك فيه على راي الفقهاء وغيره ممن يقول بوجود الواجب لان اول الوجود حقيقة الوجود الثبتية كما في قول
الفقهاء الذي يدين بسلب هو قائل بوجوب خلاف الاشياء اربع لقول الثاني لما ثبات شيء واثنين كيفية الثبتية لما في الحديث الشريف
الذي في جميع المعارف والاسرار وحقيقة الوجود عنده من عند العقل وجميع الوفاء الموحدين في الحق الامر والواقع ما عنا ما قوله على الشيء بين
غيرانه وجود حق بسيط لا يمكن فيه تقسيم وتجزية ولا اطلاق عموم وتركيب وتعدد جهة وكون ذلك مما يوجب فرد من جزء اب فهو والقوافة
فاذا لم يكن هو محل التقسيم والتجزية عند احد وانما مورد القسمة المفهومية الوجودية او الاثبات الماهية الوقانية ما هو المعروف بينا كلام من الموجد
بالوجود الذي عنوانه الموضوع في الحكمة المتعالية حالة عن الوجود الا اطلاق الا في العين الا الا اطلاق الا الاثر لم يشبه تقسيم الكلي الى جزئ
الافراد وهو ان كلمة على كونه مرجع لما ان الخالق منه واجب الوجود بذاته ولذاته والمنسوب منسلا بالكمالات اذ الكل ليس الا الوجود

جاء هو الوجود وثبوت الوجود للوجود غير معقول لبطلان اجتماع المثلين والضرورة قاضية باتحاد الوجود وما به التحقق والشرور بحكم الوجود الا ان
النقص نزل لحق الوجود الا ان النقص شيئان احدهما وجوب الحكم الموجود الثانية ماهية اما النقص في وجوده فلانه وان كان بذاته موجودا ولكن
ان يمتنع الماهية النقيضية لكنه ليس لذاته موجودا الا بجاعل الحيثية التعليلية والماهية لعدم اما النقص في ماهيته فلانها ليست من حيث
نفسها الا موجودة والا لواجب الوجود لا معدومة والا لكانت من قسم الممتنع الوجود بالذات كشريك الباري والدور والتسلسل
والمقولة والتداخل وجمع النقيضين ونحوها من المستحيلات الذاتية فاذا ثبت ان الماهية من حيث هي ليست الا هي فيمتنع ان تكون مجعولة
لا الشيئين معا فكان النقص ثابتا لها من جهتين احدهما احتياجها الى الوجود والاخرى افتقارها الى العلة والفاعل بتوسط الوجود هو الحال
النقص في الممكن واما اثبات ان النقص ليس ثابتا النقص بالوجود لان الوجود الناقص المحمول بالذات في الممكنات ليس الا امر انتزاعي
الوجود المطلق الانتزاعي حتى يرد عليه مفسدة ثبوت الوجود للوجود من نفس ذلك الوجود باعتبار ان له مراتب الالوهية والوجود
الهيولاني وعالم الملك والشهادة الذي وجوده عين فعليته وفعليته عين كونها قوة الاشياء ان قلت اثبت ان انتساب الوجود
لا يستلزم محالا من اجتماع المثلين ونحوه لكن الوجود المطلق عين الوجود الصرف الواجبي البحت البسيط ومنتهى اليه والاول قول العرفاء
ولم يعترف به الفقهاء لانه عنده من الفعل والقادر الاول والثاني يستلزم اجتماع المثلين او وقوع الوجود المطلق في الاطلاق
قلت في الوجود الواجبي بالنسبة الى ذلك الوجود المطلق الذي جعل فلا عيب فيه ومنقطع الاشارة اليه والاخبار عنه بشيء وبعض بشيء
فلم يلزم الانقسام حتى يرد المحذور من اجتماع المثلين ونحوه ولا خروج المطلق عن الاطلاق ولب لمة الحقيقة ان قلت فرضه فعلا اولا
ومكانا والامكان الاخص الاول الراجح كيف يجتمع مع الاطلاق ولب لمة الحقيقة قلت ان الامكان كالوجوب والامتناع من جميع ما
النقض بعض الاعتبارات الموجودة والا فللامكان امكان وللامكان امكان وهكذا فيلزم التسلسل المحال قلت ان التسلسل وقع
ترتبه على وجود الامكان لترتب عليه باعتبار كان لانه من لوازم مهيته ولازم المهية لا يفرق في كلا الوجودين قلت ان التسلسل
الذهني ينقطع بانقطاع الاعتبار كلانا من الاعداد ولا عيب فيه وانما العيب التسلسل الترتبي في الوجود العيني وهو محال لعدم الانقطاع
في الافق الذي هو الوجود الاصلي الخارجي واما حال المستغفد او نحو سابقا كونه متحدة بالوجود وهو مبين الاشتراك وكون نسبة الوجود واحدا تشتمل
البياض من بعض الجهات لا على الحقيقة وكون تعين الوجود ليس كما ينبغي الوجود للموجود بل كما ينبغي الكل للشيء والشيء للشيء من غير
تغير وتجزئه وكجمع النهاية الذي النهاية لذي النهاية كالنقطة للخط والخط للسطح والسطح للجسم والمراد من تلك النهايات العدمية
مراتب في مراتب اذ لا يمكن تحقق المهية والقصور من حيث هو هو الا في ضرب من التحقق العقلي التحليلي القطعي النظري كما في هذا الشأن
لا يعتبر في حقه التفرق ان قلت ان الباقي ليس الا الوجود الصرف وهذا عين مذهب الصوفية في اثبات الوحدة المحضة الصرفة
البسيطة الواجبية واسقاط الكثرات والاضافات قلت الوجود الواجبي ما لا ثبوت فيه بوجه والمستبيع القول في جواب ما هو كما
هو المراد منها اذا اطلقت سيما بمقابلة الوجود لما لم يكن وجودا كان شيئا غير الوجود وغير الوجود اما عدم بحت كشريك الباري
ونحوه او غير بحت واذ كان الاول لا يخبر عنه ولا به ولا يمكن الاشارة اليه بوجه من الوجوه ولا يعقل بعنوان ذاته وعلامة تجب
به ان المهية من القسم الثاني واذا كان شأن القسم الثاني كون في حقها الاشارة بعنوان الشيئية التحليلية واذا جازت الاشارة

الجهات تخلو من العقول وان كان هذا التعبير الذي غير منفك عن شمول الوجود المطلق لها وجب ان يتحقق ثبوت التحقق وضعفا للممكن بها
انها حاكمة من توارد مراتبه المتفاوتة بالشدة والضعف لا العرض المفارق من اللازم لا كلازم الوجود الخارجي كحرارة النار او الذهني
كالكلية للانسان او لازم المهية كزوجية الاربعة وفردية الثلاثة ولا كلزوم موجود لموجود من لزوم الجزء الثالث في الوجود وعدم الملزوم
او كلا لعدم صحة العروض والعروض ما شرط ذلك الشيء الذي وجوده وحدة والتحاده مع الوجود والوجوب من الاشتراك الا على نحو التبع اذ العروض
انما يبتني على العرض السببية بالنسبة اما موضوعه وهذا السر الوجودي في صدق اطلاق الوجود بلفظه ومعناه على الوجود الواجب كالنفس على كل
ثبوت الممكن الثبوت فتفاوت الوجود والمهية العدمية من باب الاشتراك المعنوي القول لها هو السابق من الاطلاق لفظه والمتفق
عليه بين جميع علماء الاصول والعربية وتكون اطلاق لفظ الوجود على الواجب والممكن كاطلاق لفظ الباقي او النور او كذلك على الباقي
الوكالة وبقاء الثوب المعمول من القطن والتراب والادون منه بقاء او الوفاق ما ان يكون وحدة صبغة الوجود المطلق ولكن وحدته
ليست كوحدة الكليات الطبيعية ووحدة الاشخاص الجزئية وكل صبغة لها وحدة كوحدة الوجود المطلق فيجوز ان يكون المتقدم عليه الجوارح
المتأخرة عنه بل يكون الوجود المطلق بذاته متقدما ومتأخرا وسابقا ولاحقا ومن لوازم هذا الاصل الكلي الوفاق ان ليس ذلك الاشتراك
عدة وعند الوفاء الواصلين الا انه يكون حقيقة واحدة ووحدة خارجة عن جميع الوحدات الثنائية المهيات بل وحدة كمونية من باب الانبساط
والسريان على هياكل المهيات سريانا مجهول الغور لكونها امرا شخصيا متشخصا بذاته ومشخصا لما يوجد بعد من ذوات المهيات التي عبارة عن الكليات الطبيعية
وحدة ذوات المشاهدة في عالم الجبروت الذي فيه مستهلك استهلاكا تاما من الاستهلاك والعدمية الاشراقية الثابتة لها من حيث هي هي في علم الحضرات
العوالم الوجودية من جهة المدار الوحدة الحقة ولازم هذه الوحدة الوجودية وحدة حقة الحكم لكل واحد من تلك المهيات العدمية الاعتبارية الا من جهة
مرتبة من مراتب الوجود ودرجة من درجاته الا ان بعض افراده تام من جهات الوجود المطلق الذي كنه بالنسبة لا الا انه النوع والا ان بالنسبة
الا الى ان الجنس لما وجب انتفاء ولا بعض مراتبها التي يقع به حقيقة واجب الوجود من جهة المرتبة وموقع الاشارة الوجهية او الوضعية لانه لم اصل ابدا
وهو عالم الشهادة ومركبها الذي الا ان بعض منه ان يكون الواجب الوجود قبل كل شيء هذا الوجود المطلق ومن كونه ان له ان الاصل الا على كل شيء نزل
نفسه كمال على السطح او انزل بعينه الا ان التحت ولا انه مد الظل وقام هو به قيام صدور او حلول كظل الشخص ان قلت فكيف يتصور معنى
قبليته تعالى قلت هذا التقدم ليس من قبيل التقدم بالزمان والمكان والطبع والرتبة والذات والعلة وكونها من اقسامه المشهورة عند العقل يحكم بنحو
من التقدم الذي لا اسم له ولا رسم له ولا وصف ولا كنه ولا كذا الا ان اقرب العبارات في بيان هذه القبلية انها تقدم بالحق وحق الحق او تقدم بالحق
او تقدم في كمال وجوده واجب الوجود وان امتنع التشبيه ولو تصورا فرضيا لكونه مجهولا مطلقا من جميع الوجوه وغير شبيه ولا بديل ان يقول قبليته حقه وتميز الحق
بوجه فيلزم عليه الالزام بالبرهان والبيان او العقل والعلاج حتى يقول به وذلك لان بعض افراده المحسوسة الشاهدة في الخارج ممكن الوجود الا الامكان
اما امكان في نفي المهية من حيث هي هي او امكان في وجودها الاصيل الحقيقي فان كان الاول فقد علمت ان المهية من حيث هي ليست الا هي من حيث
هي لا تقتضي الوجود ولا العدم من حيث ذات عنده لا ذاتها ولا سبب ضرورة الوجود او ضرورة العدم بالنسبة الى ذاتها من حيث هي هي وجب ان
تكون الوجود والعدم لها في المهيات الموجودة او العدم في المهيات المعدومة من غير نفسها فيلزم الترجيح بلا مرجح ولا ينسد به باب اثبات الصانع
وبطلان الترجيح بلا مرجح بديهي لا يختلف فيه احد حتى الاشاعرة القائلين بجواز الترجيح بلا مرجح وان لم يشعروا باستلزام الترجيح بلا مرجح وان كان الثاني

للكثرة والعكس بوجه من الوجوه فلان البرهان على استحالة اجتماع المتقابلين من جهة واحدة اقام على ما ذاقه من المباينة دون الوجودات
العينية الاصلية وغير ذلك من القواعد الموقانية التي لا يسترئب فيها احد لو تدبر فيها حق التدبر هو الجواهر الزواهر التي لا يمكن ان يوصف فوائده
من الكثر ما لم يصدقها او لم يعرفها لقصور الواقع بين هذه الحالات الثلثة وبين وجود ما في خزانة العقل والقلب والفؤاد وانما المعنوي يعرفها
من له العلم اللدني من الانبياء والاولياء والائمة صلوات الله عليهم الطاهرين ومن دونهم ممن له قابلية من مشكاة ولايتهم لبعض الفيوضات النورانية الكتب
والسنة الساعدة بما بالمنها ظاهر وهذا العكس فيهم وبينهم او بالاخذ منهم في النوم واليقظة والمراقبة بلا فطر والسلة ولهم عليهم السلام لسان وبيان
مع الحق لجواني وغيره الا من هم من الوجودات المشوبة بالمادة والاستعداد والممزوجة بالطبيعة في جميع الكرات والماديات التابعة للكمال بالامكان الاختلاف
والتخلف فيها بحركة فلا يقبل انهم وبانهم الا بقدر ما ودعائهما واذا كان لكل واحد منهم بيع وملا يليق وهم اشكال متخالفان متشاكل في وعائه
فالحكم لله العلي الكبير لان في جنبة احدهما لا يتغلب الطبيعة اقوى ولا الطبيعة يا ايها من يرتفع الملائكة بالمرة فلا بد من ان يبقى الحركة بين الوق المتغير بالعدل الاقوى
والثواب لكن على قدر وسعه واقتضاء مادته ولينته والباطنة بالغداة كذلك اسا حول النشأة الاخرى بين يدي الحق الواحد القهار واما على ما بينا
بيبين الوفا وبناء هذا الباب فهو ان المستفاد المقتبس من مذهب سادات الهداة ومو الينا القادة عليهم السلام ان محل التقسيم العام فيه يمكن لجهوا الامر
ما وقع المورد المحلى باللام لا العهد وان اتفقاه قرينة سبقه لعدم كونه مرتبا حيث جعله هو الوجود الحالي بالحدوث الذاتي على التفصيل الذي
ذكرنا سابقا الحدوث منه عن عالم الزمان والحركات المادية الزمانية والتجددات الملكوتية الذي احدثه الله المعروف بالله بمعناه
والجنة العطاء الذي ... في اقسام وجه الله لا من جهة حال عن الفعل اشارة الا انه هو النهاية التي ينتهي المخلوق اليها الا انه ينتهي الى شيء
آخر هو الله تعالى او من فاعل الفعل كما هو الكم بعد ملاحظة الاستثناء والتوصيف والتفسير المذكور او من مفعوله ويمكن ان يكون الفعل عبارة
عن الوجه الاول من الوجوه الستة المتقدمة وجه الله بقرينة الباء السببية واخراجهم محل القسمة جنبة الالهية او في منه كما لا يخفى على المتتبع
ما تقدم في الدلالة ان يكون الفعل يعني المصدر تفسيرا للاحداث ليكون للمسن خبر صفة لمصدر محذوف سواء جعل الشيء المنفي مادة او غيرها
وهذا الاختلاف فيه عنده ولهذا من يقول كونه انه هذا التقسيم وهو ينافي نفي التنزيه عنده وعند المتقدم من يقول قوله فيه الا على الالزام والجدال بحمل الوجه
الفاسدة المترتبة عليها وبعد ولونه غير هذا المحل وهو ينافي السياق الا على التطبيق مع المحل وهو دقيق يحتاج الى نوع بسط في غير القصد
مع كثرة الاخوان وبعد اوجه الاغراض وقلة البضاعة وكثرة الاضافة التي ذكره عذره بهاء الديباجة وما ورد ذلك موجبا لترك سلوك مسلك
مسلك شرح كلامه من سنه على سلكه اث رجون تلك المشوبة والمعقولة من جهة او غير ذلك وكذا لم يذكر المدارك التي يوجد
منها مذهب ذات الموالي عليهم السلام من اجماع وان لم يفهم منه اثر المعارف الربانية حيث اذا جعل المحمول ففقد ثم الظاهرية اذ لا سبيل
لمن لا يعلم بعلم او كتاب او سنة متواترة لفظا او معنى او اجماع محقق او ضعيف من احاد الاستفادة منه رمزا الا ان المتقدم من يكون عنده
وغيره لعله فهم المذهب خلافه بعد اتفاق الفريقين على ان منهم والخاصة اقوالهم وافعالهم والاسوة باحوالهم الشريفة لعدم منافاة
الوفاق الخلاف لما هو الواقع الثابت بعد وكذا لم يتعرض للتدافع في كلامه بساره بناه على ما فهمنا منه من كون تقسيم بكثرة واحدة من غير تنوين
لدلالته على ان مورد القسمة هو اول الوجود اي الواجب الوجود ثم ثانيه ودلالته وغيرها فمن ان مورد القسمة هو الوجود الحق المطلق
المنبسط ولا محيص على كلامه بان اول الوجود غير واجب الوجود الغيب وهو والموجود المقيد واحد لان الاطلاق معناه ان لا يشذ منه فرد

ومرتبة من

ومرتبة من الوجود فالموجود وهو اول الوجود ولا اول له ولا اخر له ولا اخر وان الوجود والموجود او غيره لا سبيل الى الثاني اذ لا يعقل الا العدم ولا شيء
البحت وهو ليس بشيء اصلا فضلا عن ان يقع اول الوجود المطلق ولا اول له الا الاول تشمل الوجود المطلق العام والا لم يكن مطلقا هذا في جانب اول
اول الوجود الذي يكون مقسما باعطاء الكسرة بلا تنوين اما الموجود المطلق الذي جعل مورد القسمة صريح العبارة واما دفع التدافع في جانب
العكس فهو ان الوجود الذي لا يسبقه شيء من الملاق او نقيضه اعدم او خصوص منه هو الوجود الواجب الذي هو اصل لكل الوجودات ومنبع لكل الخيرات
والكمالات والوجود المطلق وما زاله ومحالة عن عينه وظاهر به من جهة هو لقاعدة وحده الفاعل وفعله وكون الفاعل اصلا والموجودات المقيدة
من شئونات هذا المطلق وكل فرع يدور حول الاصل ومن تعاريفه ونحو كونه ومنه التقسيم في التواليف المحو والاشتقاق فهو المقسم بهذا المعنى لا الموجود
المطلق لانه لكونه فعله كانه فرده وتقسيم الوجود الى الكلي والوجود الاخر غير معقول المعبر ذلك من طرق الحق وعلى ما ينا سبه سياق الشرح فلا تدافع بحال الا في الخبر
اما ما عندنا من ان المخلوق لا ينتهي الا الا الى شبهه لا الى خالقه فظاهر حدوث الوجود وجواز وقوعه محل القسمة التي تجزئته الكل الا جزائه الاشبه
منها بتقسيم الكل الى جزئياته لعدم استحالة التركيب تعدده والجهة في الامكان والفعل واما ما عند القوم واتباعهم واشباههم من لزوم انتهاء المخلوق
الى الخالق وانتهاء سلسلة الوجودات الحادثة بالزمان او بالذات الى وجود واجب قائم بذاته ولذاته دفعا للدور والتسلسل ونحو ذلك فلانه قائل
بعينه تفسيرا وجعل حقيقة الوجود البحت الواجبي من قسم الموجود بما هو موجود فيلزم ان محل التقسيم لا يكون الا حادثا لانه يمكنه ادراك تمييزه وتعلم به
سواء كان اشارة اليها والتمييز بدون الحدوث غير معقول والا فلم يقل احد بانه يمكنه اذ لا اكتناه ولا يجوز فيه حقيقة فهم علم ولو اجمالا فان معرفة كنه
كنهه او بجهاتها لا يمكن لاحد من الانبياء والائمة والاولياء الا بالعجز عن معرفته كما قال السيد السجاد في المناجاة الرفيعة عجزت الالسن عن بلوغ ثنائك
كما لا يليق بجلالك وعجزت العقول عن ادراك كنه جمالك وانحسرت الابصار دون النظر الى سبحات وجهك ولم تجعل للخلق طريقا الى معرفتك
الا بالعجز عن معرفتك اه كيف واذا كان على الخلق كلهم غير محمد وآل محمد عاجزا عن ادراك كنه اضعف خلق الله كنملة حيث عجز سليمان بن داود
عن معرفة ما انت الكرام ابوك داود وقال سليمان بن داود وقالت فلم يزيد حروف اسمك حروف اسم ابيك داود وقال سليمان ما لا بد اعلم
وتعجب من جوابها ان داود داو من جرح لم يندمل وانت سليمان وداود فيرجى لا ادراك كنه امثالي العجز مع ان واجب الوجود بلا تزيد الا احاطة وانه الكل شيء محيط
لا محيط والمكنة الوجود على ما الى الحقيقة فيه ومن الكناهة تناقض وجمع بين النفي والاثبات وما حققه من المعارف وحقائق الماهيات
والوجودات والوجود المقيد واول الوجود المطلق واول الوجود لا يستلزم الاحاطة والاكتناه ولا يدل عليها اصلا لا مطابقة ولا تضمنا وجوده دائما
ولا التزاما بينا او غير بين لكل الوجدان والمراجعة الا عقلاء وادراك ولا يسترئب احد فيه وفي ان مقدار معرفة الاولياء لا يمكن ان
يكون على حد معرفة الامام ولا معرفة الامام على حد معرفة خاتم النبوة والولاية الكلية فاين الاكتناه مع عدم مناسبة لفهم الكلام في مورد
القسمة وجهين الوجوه وعدم تمامية ان من ادرك فردا من افراد الحقيقة الواحدة العادلة فقد ادرك ذلك الفرد من حيث هو هو لا الكل بما هو
الا الكلي العارض عليه وعلى غيره وغيره والتكثير بعوارض مادية ومشخصات استعدادية مع قطع النظر عن عوارض ربما لا يحقق لم
لا اقتضاه كلامه قدس سره ورايناه كثيرا من كون الوجود بما انه متفاوتا بالشدة والضعف والكمال والنقص ومشتق بذاته لا بالعوارض
الا حقه والا يدور اذ لا يحصل التشتت في غير الكلي كالسواد والبياض والوضع والجهة وكونها الكلي ولا يمكن تشتت الكلي الا بنوع من الوجود
الحق الاصيل فلو عكس وارد الدور بعلم فوارق فقد ادرك حرف تلك الحقيقة اما اولا فلان الفردية والكلية لا يمكن ان يتصور الا

ف البهائم كزيد والانسان والحيوان والنباتي والكون لانه الوجود او نفس المراتب في الوجودات السفلى لمراتبها اولا لان الوجود لا يوجد
والا يلزم الدور او التسلسل وانما موجوديته الوجود بنفس الوجود بذاته وان لم يكن لذاته الا في الوجود الواجب الحق بخلاف البحث وهم الوجود انما
الوجود اجتماع المثلين وهو ايضا ضرورة وان تباينهما حتى تباينهما بالحقيقة لا يلزم ان يجمعهما جامع لان زيدا وعمرا وان تباينا فرديا لكنهما يشتركان
في جامع الانسانية او الحيوانية او الجسمية او الجوهرية او نحو ذلك ولو سلم الوجود والشيئية واما النحو والفرق بين مراتب الوجود المتفاوتة
بذاتها فلا يلزم اشتراكهما في الكلي المفاد حقيقتهما الا ان يكون الفردية بجامع الرتبة واما ثانيا فلان فردا من افراد الحقيقة الواحدة ان كان
المراد من حقيقة الوجود الواجب الحق [illegible] الماني من ادرك الواجب الذي هو صرف حقيقة الوجود فقد ادرك الواجب الذي هو صرف
حقيقة الوجود وهذا مشترك من ادرك الحقيقة الواحدة الكلية فقد ادرك الحقيقة الواحدة الكلية ومن ادرك الانسان فقد ادرك الانسان
وهذا امر بديهي لا طائل تحته فضلا عن ان يفيد ما رامه وان كان المراد انه من ادرك فردا من افراد حقيقة الوجود الذي جعل كليا ومورد
القسمة العارضة كوجود الانسان الحي او الملكوتية او الجبروتية فقد ادرك صرف تلك الحقيقة الكلية فلا نسلم ادراكه من ان يكون مع قطع
النظر عن عوارض رتبة وجوده كما هو مراد من الجهة وتغيرها به [illegible] معناه الماني من ادرك وجود الانسان من حيث هو وجود فقد
ادرك نفس حقيقة الوجود الكلي وهو كما قيل من قبيل ادراك الحقيقة بالحقيقة لكونه الجهة تشترك وابحاث ما ليس بل الاهي مع
النظر اليها وان كان اعتبار الشيء بها او عدم اعتبار ههنا على اعتبار عدمه بالضرورة فيه ان ادراك الفرد مع العوارض لا يستلزم
ادراك الكلي العارض عليه وعلى غيره الا بشرط ان احدهما ان يكون العام ذاتيا لكلي في وثانيهما ان يكون الخاص متصورا بالكنه وكلاهما ممنوع
في صورة النزاع لما لا يجوز ادراكه وجها لا يستلزم ادراك الكنه فقلنا هي كلية كذلك الا ان [illegible] مراده هنا اثبات الاكتناه ان الادراك
اجمالا بان ادراك فرد الوجود او رتبة متفق عليه والكلام ادراك فرد الحقيقة يستلزم بداهة ادراك حقيقة الكلية لوجه ولو في ضمن الفرد
او ادراك نفسها ان لا خطأ الا بشرط تلك الخصوصية الفردية وذلك لا يطابق القسمة وحكمها وادراكه نفي مع سلم ولو وجها والا فان
اراد ما ذكر فقد عرفت حاله وان اراد ان ادراك الحقيقة شيئا ادراكها مع الجزئية والفردية فكم فيه ان الفارق
موجود لعدم اجتماع الفرق مع الادراك والاكتناه وان اراد ان ادراك فرد من الوجود المطلق يستلزم ادراك حقيقة ذلك الكلي لا صل
الكلي ما به الاشتراك وما به الامتياز في باب الوجود بجهة واحدة كما اتفقوا عليه من سره وصرح به في غير موضع من الحكمة فيه انه كما صرح به
الف بان الوجود لا يمكن ادراكه والصورة بالحد ولا بالرسم ولا بالصورة مساوية لما ذا لصور الشيء وادراكه عبارة عن حصول معناه وانتقاله
من حد العين الى حد الذهن وهذا يجري في غير الوجود واما في الوجود فلا يمكن ذلك الا بالاشراك [illegible] وعلم العيان دون اشارة الحد والبرهان
والتفهيم العبارة والبيان ووجه دفع لان ادراك الوجود مقيدا مع قطع النظر عن التقييد والقيد او مطلق يستلزم القلب [illegible] و ذهنيا
ولو في ذي اثر غير ذي اثر والانقلاب مستحيل لانه اجتماع بين النفي والاثبات والجمع بين النفي والاثبات من المحالات الاولية لا يقال
الاشتراك والامتياز والوحدة والكثرة ايضا من المتقابلين بالنفي والاثبات والمتقابلان اجتماعهما ان كان من جهتين فلا نسلم ان
كانت التقييد من جهة لان الجهات التقييدية بكثرة الموضوع البحث بها لا التعليلية وان كان من جهة واحدة فلا فرق به في البعض
كمراتب الوجود والنكارة في ايضا في حكم لانا نقول ان التقابل من صفات الماهية التي هي مغاير الوجود هو الموضوع لا قسامه الاربعة المشهورة

لامرو

كما هو مما دل عليه العقل والوجدان من الحس والعيان دون الوجود الذي لا يخلو شخص ابسط منه اينما وقع فلا يجوز فيها الحيثية واعتبار التركيب
في الوجود بل القول بتفاوت مراتبه يستلزم ان له وجهين وجها الى الرب ووجها الى النفس فيتركب في الاعتبار الا في الحق المجرد لكن ما نقول القائل
الكل [illegible] مع وحدة الذات الموصوفة بها وعليه فتحقق حصر الوجودات مع الوجود الاصل الذي هو مبدأ بها حيث جمع نور سريانه
جميع الاشياء بحقائقها التي يكون واحدة على حدة وما ورد في المتواترات كتابا وسنة في قوله هو الاول والاخر والظاهر والباطن وذاته
في الاشياء الا بما رجعه وخارج عنها لا بالمزايلة وتوحيده ظاهره في باطنه وباطنه في ظاهره وهكذا مما لا يسع فذكرنا مع واشكل ما نقلنا لمحل
المناسب وقد قلت لك مكررا ان ما نشأ في هذا الشرح على الاصلاح ودفع رده والشرح على المقدم جلاء بيان في كثير من المواضع ومع البيان
في بعض الا ارد على الاراء الشرح الا اجابه في باب الموقف واسرار ما اخرنا ارجعنا الكلام لا الا مر والا رجعنا المادة وانما اخذناه في دفع الردود
المتوجهة الى الشرح او عدم فهمه مراد المصنف فانا انتبهنا من ذات بالمبادرات انا توهم عدم الحاجة ونسبة ايضا الا وجد وفيه النفس الا اذا قلم انقلم
فيما قلمت فيه تقدم او تقدير واصلاح الا بالتدليل والبرهان فان تم فذاك والا فالنسبة وجب ان يكون ما قلمته الذي تدور الرهان عليه
[illegible] ما سنا ونعتقد لا مع دلالة وعاو تكرار المدعى واتاه ما هو السلوك السبيل الا يوصل الى سلك ومن ثم ناو بالجملة ليس حدود شمول التقسيم
لاجل اكتناه حقيقة الوجود وانه يمكنه من الاعراض او وجوده او غيره من غيب عرف كنه بحده يصح الاشارة اليه في الوهم والعقل ولا يمكن
الاخبار الذي منه بشيء ويحكم عليه به وما جاءت انه كيف يمكن ان يكون مورد القسمة المعنوية والمصداقية الخارجية الا بالذاتية الغيرية
والجواب ان القسمة على الشيء فقد واراد علم في الذي انما يعقل انه لتعرف ان ما به تقسيما لا غيره لما هو في الكون والوقت والعقول [illegible] ان
العين في عالم الافئدة [illegible] والاية وانقلاب الفؤاد وحتى يحفظ دائرة وجود المادات الحق الغيب المحض [illegible] بالضرورة لان الانقلاب
الا امكان الشائع الى الوجوب العرف اجتماع بين النفي والاثبات وما لم يحصل الانقلاب لا يمكن الموقف والاخبار والاشارة لكنه ما هو
واقع ولا وجه اذ العرف لا يقبل تعدد الجهة والتركيب منها والا لزم الخلف وهو الانقلاب الوجود الصرف الى الامكان البحت وهو الجمع
بين النفي والاثبات وهو محال بالضرورة فاتضح منه ان الذات اذا لم يقبل الاشارة ولا الحكم من الاحكام حتى يحمل نفسه عليه بهو هو فعدم قبولها للقسمة
اولى فاذا كان لا يجعل محل التقسيم هو الوجود الحادث لا غيره ونسبة الحدوث اليه نسبة اللوازم الغير المجعولة الى الملزوم لا ان الحادث شيء يعرض
ان يدخل بعضه تحت الجعل والا لنقل الكلام في حدوث الحدوث ويلزم التسلسل ووجه ان الوجوب المذكور انه ممكنة وكل ممكنة يقبل اعتبار التركيب وتعدد
الجهة وهو محل التقسيم او مورده ويمكن ان يرد بان من التعليل هذا الشيخ ما هو ظاهر موهم اعترافه بالوفاق وان نافاه التوليفات على المقصد
الا ان يحمل كلما على ما حمله التكلم في الذات تو هم ان الوجود الحادث هو محل التقسيم لا غيره لانه ممكنة ان [illegible] شانه ان يدخل تحت الادراك و
والاشارة بوجه العنوان الموجود من وتحت الاكتناه ولكنه الحقيقة [illegible] فان من ادرك فردا من الحقيقة ادركها وجها او كما ادرك في الحقيقة
رحمه الله فكونه هو محل التقسيم لا غيره على الكلام عليه الا ان الشرح لا قرره بما عدته الله بعد وهو ينافي الوفاق بينهما وادعاء الوفاق
اما الاول فلان الله وحده لا نكرا المنظم التقسير خارجا عن القسمة عند [illegible] والمحق الثاني واحلال في مورد القسمة عند المصنف ويمكن الجمع بان
الشرح جعل الاولين احداث نام تعلق القسمة ولو فرقا اليهما كالمعقول الذي هو الاشياء كلها متعلق من اشعته وهو النور الذي تنورت
منه الانوار وهو نور كل [illegible] لان القسمة الى الصور لما منه [illegible] فيه المعقول ما صورة كلية مطابقة في العين فانما يعتبر فيه فقط الا في الاولين

وبها العقول والنفوس والمقامات والقمر بمحض عموم الوجود المطلق العام مورد القسمة بان يعم هذا المفهوم الذي لا يشذ منه شيء متحقق في عالم العين والخارج
كما ذكرناه سوابقنا بما لا مزيد عليه ان يقسم باشتماله على الوجود الواجب بذاته ولذاته والوجود الممكن الموجود بذاته لا لذاته والمهية الموجودة لا بذاتها
ولا لذاتها بل بالوجود لا ان الحقيقة بوجوده ثبتت لانه يقول بوجود تساوق الشيئية مع ... لانه عدم اسلمان وفي الحد والرسم في عالم الذهن
والعبارة ولو تعليقا لان غير الوجود لا يمكن ان يقع جزءا او رسما اذ لا يمكن الا اشارة ولو فرضا وجاء هو ما لا غير الوجود في الممتنعات المعدومة
والممتنعات الذاتية كشريك الباري الا بمطلق الوجود ولو وجودا فرضيا ولذا لا يقع الحكم بالامتناع على شريك الباري مع سلب مطلق الوجود رأسا
مع ان هذا السلب من غير الوجود ممتنع وبهذا الامر النهائية فلو ملكي واردا انفع ان بالوجود يتحقق لكل شيء حيث ان الملك شيء هذا الحال جزءا او
رسما بالنسبة الى غير الوجود واما حالها بالنسبة الى الوجود فلان الوجود لا يقع الا مساما الوجود في الحد نفسه او شرح لنفسه بل لانه اجتماع المثلين
وتوقف الشيء على نفسه واثبات الوجود للوجود فتقرر الكلام في ثبوته رفيعا ... بتشكيك موجود في الخارج عن الذهن والاعتبار العقلي
ومن المحالات الاولية ولا يوجد ثالث يقع بجزء او حد او رسم او تعريف او شرح للوجود لنفسه بالبديهية ثبت ان الوجود من حيث هو وجود في عالم
ذهن ولو في الوجود الذهني التي الوهم فان لم يقبل الوجود بما هو وجود في حد ورسم وتجزئة في عالم الذهني والوهم الموهوم والاشارة
الوهمية فضلا عن الخارج والعين او ما دونه قطعية بديهية ان قلت فما معنى تقسيم الوجود الى حقيقة الوجود وغيرها قلت معناه ما دل عليه براهين الكشف
والشهود لان العقول قطعيات النقل اجماعا وكتابا وسنة متواترة من تعدد الاسباب والعوالم الوجودية وان بها الذاتية الا انه يكون الامور على اسبابها
المتفاوتة بالشدة والضعف وهذا الشيء لا يكشف فيه الشيء واحد من اهل العلم وذو شعور ووجدانا انما ... وجودا انه موافق لما في حملها المتضح
هو الوجود المطلق فلانه انما يتصور وجه لولا تغير والمذكور مع شرط حمل المراد على النحو الذي او معنى انه لا اشارة حسا والغيب لا يتصور له
اثبات وجود لنفسه فضلا عن ان يكون محل التقسيم والمركب والا فاحد القسمين هو حقيقة الوجود والوجود الواجب وهو ليس يكون قسما للوجود
المطلق وحدة المقسم يستلزم تعدد ثم قسمه فيلزم ان يكون وجود الواجب لغاية عادتنا وهو يكون لان ما دونه يتبع للمحدث وهو خلف فرض او
دور او تسلسل او القول بالمحدث ولا القول بالنقص ولا الشيء ولا احد من اتباع اهل العلم والعقل في الطبقات الدعوى المذكورة على مذهب من المتقدمين
الا ان يتفرع عليه حدوث عن رتبة المذكورة ولعيب في العقل القائم بذاته والمقامات والوجودات الاعلى والماهية العليا للوجود المطلق اذ ليس وراء
عبادان قرية وهو المراد وان لم يقسم تقسيره المذكور ونحوه وبهذا القدر كاف هنا لما يانا تقسيم شيء على الطالب في مستأنف الكلام
فيه ما آتيك من كونه انه كريم اذ بافتقار اليقين ان المقسم والقسم لو كانا حقيقيين في العموم المحسوس لعدم جميع ما نسخ جانب المبول
الكون عليه فيا يانه وان كذب احدهما الآخر ومن جملة كذبانه للمقسم ومن يحذو حذوه انهم يشيرون اليه ان الوجود الواجب او الوجود
المطلق في لزوم الاشياء بحسب الدرجات ولحوق العوارض على النحو المذكور قبلها الا كالخشب والطين ونحو ذلك مما يقبل التكثر والتشكلات
والهيئات فان القسمين وهما الصوف والمشوب متحققان فيه حذو النعل بالنعل فهو هو ذو الهيولى الثانية القابلة للهيولى التي
احدهما في الجسم المطلق المركب منهما على القول بوجودهما كما هو التحقيق وان تعلقا المنفي الطبيعي وكثير من تقدمه وهي الصورة الجسمية الا انه
الابهامية القوة المرهفة التي ماخذ جنس المنطقي الابهام اذ الوسائط التقصية بينها وبين الحنس العقلي الارضي تتجاوز عدا الالف الا انها
اليقين لا يثبت لانها انما يكون بعد العقلانيات الجسم المطلق منهما والكلام قبل التأليف والثانية لم يكن ما احد بالحق الطبيعي بحيث

نفى الهيولى

نفى الهيولى الاولى ما اثبت جميع ما لها وتاول على ما هو ومام لغاية مع الصورة في حالتي الانفصال والانقسام او الوحدة والتعدد ونحو ذلك
للجسم التعليمي المختلف الكمية الى رتبة الابعاد الثلث نعم لو فرضت النوعيتان لكان على النحو المطلع في الصورة النوعية كنوع الفلك الاعلى وسيل
وزحل والنار الى الارض الكليات المتنوعة في فرد ونوع الانسان والفرس والجوز واللوز الكليات المتكثرة الافراد وعلى الكلية بالابهام والقوة
والهيولى الاولى ما هو ثابت للصور والفعلية في الصورة الجسمية الجوهرية بعين ارادة الاولى تلك الهيولى وكانت العبارة على طبق ما كان في الخارج
واصطلاح القوم والدرس سهل بعد وضوح كون مقصود مجرد تمثيل مورد القسمة واقسامه بالخشب وسلب اللفظ بينهما فلو جعلنا الامر بالعكس
عنو الخشب حقيقة الوجود باقتضاء التقسيم والاشارة والتكلم تخفي في المثل غاية الامران اسم الموا وعدم الشيء الممتنع واسم ما يتعلق
به غير الامور ادا اوقف فيه في علم التوحيد منه بانه ما لا افراد والاجزاء التي تلحقها العوارض الغريبة كتوليد الآلات التي اركوه الآلة
كالباب والسرير والقسم والاناء والمعمول منه كان مرجعها وتقاسيمها الثانية من مادة قابلية الخشب من بعينها تلك الحقيقة الخشبية الى تلك
الهيولى والصورة النوعيتان ان النسوقتان بانواع الباب والسرير ونحو ذلك واما المصنوع تقاسيم تلك الحقيقة انه لفظها او العنصر
ما جعلا الافراد الخشب عوارض مراتب منزلتها الى مراتب الشيء فتغاير حقيقتها او الافراد بالمشخصات كما كيفا ومقدارا وكما
كان الاولى التمثيل بهذا المعنى ظاهر عبارتهم ولم يمثل بما ذكرناه ما يكون اقرب الى المشبه والمشبه به في ما لا يكون كالنفس ومراتبها من
الوجودية ما يقصد الا الافتراضية وهي ان العبارة العرفية الكاشفة عن مقاصدهم عاجز عنها وجمي من هنا الى الدقيقة وابن هوى
جميع عالم الجبروت والملكوت والملك فضلا عن الخشب البابا الذي احسن مراتب عنو الارض بعد الهيولى الاولى التي شبهها
عليه لا تحصلها الا ان يريد بها مجرد ان لكل شيء اية لكل شيء ومنه الخشب والتشبيه من بعض الجهات اذ لا يجب فيه تساوي المشبه والمشبه به
في جميع الوجوه الوصفية فضلا عن الذاتية ونحو ذلك لا ملامة الا انه خلاف فرضه من الابرام على الالفاظ والقوم بان كان الانكار لا بد
ان يكون بالقدح في البرهان واجزاء الدليل نقضا ومعارضة ونحو ذلك على آداب المناظرة لا بالتمثيل الذي لا يقع الا الاستدلال به على شيء
في العلوم الحكمية واللغوية سيما اذ الا يطابق المثل شيء من التوهمات الواهية ولا يذكر عليه برهان من عقل او نقل فاذا قالوا اقبل ان
الخشب مادة لكل شيء اقول لك ان المادة بلسان الاشراقيين هي القوة بلسان المتكلمين وهم في تحقق الاشاعرة والمعتزلة و
والامامية والهيولى بلسان اليونانيين وهي منقسمة الى اولى وثانية بالمعنى الاعم الى غير النهاية والجميع عندهم تتعلق بالجسم الطبيعي الذي
احد اقسام الجوهر الكثيف والصامت المتنوعة اجناسها العالية في ستة مختلفة ومعروفة بالمهية بيع القول في جواب وجميع موجودات
هذه المهية او صادقها او واضعا تمتنع الوجود والتحقق في الوجود بما هو وجود منهم كان او مقيدا لها او محت لك بشره بالبراهين البدائية
فاذا امتنع جميع هذه الاشياء التي من جملتها المادة المذكورة في الوجود الذي الاصيل في الجعل الوجود حيث انه بذاته ليس كوجود لا لاوفي
لان كلا منها عنوان المهية الكلية وقد درب ان الوجود موجود وبذاته ومتشخص بنفسه ولو كان تحت الجوهر الذي هو ما تحت
سنخ جنس الانواع لكان مفتقرا الى ما يحمله وجودا كالعقل وما يجري مجراه من ساير المعلولات فلم يكن الوجود وجودا حقا في حق مقوله
الوجود والوجود الغني الواجب او ما كان المادة اذا اطلقت في حقه تم فعلى من اخرجنا اصلا عليه نفع الوجود والامر الوجود كما ان
مادة الخلقة في الانسان الركنية العناصر ونحوه ما منه خلقه والمداد في الكتابة مادة تشكلات الحروف والكلمة والكلام موجودة

من والمصدر مادة وجود المشتقات والواحد مادة وجود الاعداد ومنفكات عنها مفارقة لها بالماوانشاء العدد بتكرار الواحد والقلم والمداد بالنقطة
وكذا الامر فيما يشاكلها مما لا يرى وقسمه بالشكل الا مجرد صورة التجزء والتشبه لعدم اسكان التغير والتوضيح بغير تلك المحسوسات والممكنات المركبة
فالنفع لظهور شيء محقق والمراد ان الامر في اطلاق المادة في حضرة الموجود بما هو موجود بمجرد قلنا الامكان في جنب الاعلى الالزام به لاعتقاده
وان الصورة الموهومة من العبد من حيث خلقه ولهذا قال بعضهم او كلهم انا الله بلا انا فيه ان الانانية من العبد ومن الثابت يلحق بها الانسان
الانطا ان الحقيقة خارجة عن حقيقة الله المردودة لكن النفيس توهمه ان الاحتمالات العقلية التي لا يمكن ان يخرج عنها علم عالم وقول
قائل في هذا الباب الذي راس رئيس المعارف كلها يجب ليتعدد ارجاع جميعها اليها منه الاول ما اقتفاه قواعدهم التي اوضحنا شرعا مظنها
وهو ان العقل الاول او ملكوت النفس او جسم او الكتب والعبد في المثنى بقول بطلان الاستعداد ومن لم يوطلبان القائل بناء على ان الكل
احياء ما لقوى مسميون ان الله بلا انا والثاني عكسه يعني هو اي الله انا بلا هو واما مقولهما بالكلية من ارباب التوحيد والمليين من
اهل التجريد انما رجعيتهم عند العقل والاخذ بمجرد الاستدلال الى رتبة العشق والكشف وهداية الشرع انا موجب قواعده اليه اقرب من
الاول ولكن بالتاليف والتركيب في جميع مراتب الوجود حتى العقل والمقامات التي تشعر الذات الفاعلة لان العقل وجه الفاعل على ما مر
وثانيها والثالث انا وهو يعني ان الله موجود في الخارج والعبد ايضا موجود في الخارج ولا يتعلق وجود احدهما بوجود الاخر الا ان العبد
موجد مخلوق وصادر من الله الموجد بوجود خاص به بلا واسطة ومع الوسائط الطولية وجميع هذه الفرق الثلاثة في الاحتمالات الثلاثة
متفقون على ان حيثية الله من حيث هو هو وحيثية العبد من حيث هو هو ليستا واحدة بان يكون الكل المنعقد في الله الله والعبد عبد
والكل المنعقد في الله عبد والعبد الله سواء كان كونه او كيانه في عالم المفهوم والمعنى واحدا بجهة واحدة في عالم العين والحقيقة لانه سفسطة
لا اقول ان القول بها السوفسطائية المنكرون للبديهيات المتعلقة بكل واحد من تلك الاقوال والاحتمالات فاستبقوا الخيرات منها لانا الثالث
فعليه الكتاب والسنة واجماع جميع اهل العقول وكافة الملل العقل الدال على ان المحدث ولو ذا ثبات المكن الموجد لا بد له من انتهائه في الا
محدث واجب موجود دفعا للدور والتسلسل وهي جامع المحالات الا انه في النظرة الاولى وساوا الرحلة الى الشريعة البيضاء والطريقة المثلى في
والسهولة الوسطى لان وجود الواجب ووجود الممكن لو كانا اثنين يلزم العزلة حالا والولادة وتكثر الجهة وتعدد كل منهما في المفهوم
والعين بما به الاشتراك في اصل الوجود وما به امتياز كل منهما عن الاخر بل يزداد فيهم كالوجوب والعوارض في الواجب والامكان
والحدوث في الممكن على حدة ولزوم التركيب في تعدد واجب الوجود لذاته لان معلوم بيان برهان التمانع الذي لا يوجد عندهم في
استحالة تعدد الواجب الوجود وغيره هو اشتراكهما في اصل الوجود وتمايز كل منهما عن الاخر بامر غير الوجودين والا فلا اشتراك ولا تمايز
حصول نقص وذلك القدر المشترك بنفسه ما به الامتياز مع عدم امر زائد ما شيئا الفصل المشترك والوسط هو ما بينهما وهذه العلة موجودة
بين الوجودين المفروض تكثرهما على حد سواء بلا تفاوت بينهما لقدر رعوته في عالم الصورة والمعنى فلو لم يتم هذا البرهان العقلي البديهي
التام بمبنى ان استحالة الجمع بين النفي والاثبات ورفع النقيضين في استحالة تكثر وجود الواجب ووجود الممكن لم يمكن اثبات وحدة
ذات واجب الوجود بشيء من البراهين العقلية والنقلية اما الاول فلانحصار برهان توحيد الذات في برهان التمانع كما المبنى ا
عليه والا فما قرابه حتى يقع به التكلم او يكون نقضا لمحل الكلام مع انه لا يرد عليه شيء من الشبه المنسوبة لابن كمونة في طريقة اعادة الوجود

لان معرفة الشي

الموقف السادس

لان معرفة الشيء لا يتكرر والاكتساب لا يستلزم القلوب المهيمنة في طريقة احالة المهيات وان لم يعقل الا مع انها تصورا بعد ما عرفت حقيقة
وحقيقة الوجود المنزهة اعرض لوجود انتهائها بالوحي الاتماما بالذات فيبطل محل وجوب الوجود فيه على فرضها بين الواجبين وجعلها متمايزين
بنفس ذاتيهما على ما هو حسين شبهة المشهورة ولا غيرها من الشبه الاخر فانه اوجب الاستحضار لجريه في المقام وان لم يسلم فيه لانه باب اثبات
التوحيد المذكور بالبرهان العقلي واما الثاني فلان الاجماع مع انه لم يعتبر في المعارف اولم يجب العصمة بناء انهم لم يعتبر به الا لولوع الفرع
والاحكام التعبدية اذا ظهر فيما هو مدركه لما ثبت في الاصول من ان الاجماع بعد معرفة شيء من العلوم من المجمعين لا منع له لان الحجة لو لم
لا غير وبعد عدم معرفته بعينه لا يمكن حجيته من حيث هو هو الا باعتبار مدركه العقلي او الشكوك العقلية والنقلية والمدرك اما العقل وقد عرفت
حاله وانتفاقه الا اذا سلم مادة النقض واما الكتاب والسنة فانما بتهافتهم الا ذعان بالتوحيد فلو عكس دار مع ان الكتاب والسنة
ورد اليها من على ظاهر القسمين لا نعرف لا بعدد ويلغو قل هو الله احد ولم يلد وان التوحيد في الجملة خارج عن محل النزاع وان غايته ما يستفاد
منها بمن ان الوحدة ليست الا ما هو في الجملة وعليه بناء التكاليف العامة لا غير كيف والتكليف بازيد منه تكليف بما فوق الوسع كما لا يخفى
ثم اذا فرض ثبوت العصمة والادعاء بمعجزة او كرامة او كونه تم اخذ التوحيد ونحوه منه تعبدا محضا وتقليدا صرفا الكن السكوت الا
انه في الشفاهية العامة واما من الشفاهية الخاصة فهو مخصوص بالخواص من اوليائه والمتلقين من احبائه وبعد الاختصاص كيف يفهم العاقل
الكتاب والسنة بهم الا بالعوام الا بقدر الاجمال تعبدا للعبارة وتقليدا للفظ والكتابة والانصاف ان حصول كل في صورة النزاع يسلم
بان الشك بالاجماع وضرورة مذهب اهل البيت وضرورة الدين سواء كان عن الشيء او غيره انما هو عنده في القسم الاعظم من اهل السنة
الا القدر الاجمالي الذي يشترك فيه قاطبة المكلفين من الخواص والعوام الا في القسمين الاوليين ولذا لم يحكم عليهم بتكفير فانهما والحكم
عليها بلوازم التكفير في فروع الاحكام ولا يسوغ عليهم نسبة اليهما ولو في عالم التمييز والتصور لان القدر الاجمالي متفق عليه بين الاقسام
الثلاثة ومجمع عليه في جميع الفرق من الكل بعد الاتفاق التي البقين بالاتفاق في الجملة بدون تطبيق تفصيلا على ذلك المجمل والعارف القول
او القاصر انما يعجز عن التطبيق وادراك الفرق ان الكل هؤلاء الخواص فسقان لكن وجه الكفارة في القدر الاجمالي لان الاجمال موجودة
فيه لغة ايضا فالكفارة بالنسبة اليه الكفارة لعين ما هو عليه بعينه وفيه وجه الكفارة لهم في تطبيقهم مع فرق عجزه عن التطبيق وادراك
اقوالهم ومعاصيهم فيه واما الاول وهو القول انا الله بلا انا فهو على مذهبين الاول قول الصوفيين السوفسطيين لا الكليين من مشايخهم
والثاني قول المتصوفة والاتباع الكلين الذين سبقوه ومن يحذو حذوهم من الاحقين اما قول الصوفي فهو ان الوجود المطلق
الخارج عن العالم الا بتفرقة عالم المعنى والصورة مظهر حقه الا طلق بالقبيل الاشارة الوهمية في المتعينات الذاتية ووجود الله عز وجل
وهذا ايضا ينقسم في مذاهب شتى ثم الاقسمين احدهما ما هو شبيه بالسفسطة وهو انه هو ولا هو الا هو من كون التطورات واضافات و
واعتبارات وتجليات كما في معراج منهم التوحيد اسقاط الاضافات وبطابقة البراهين الاربع في سورة التوحيد وكثير من الماثورات
التي يطول الكلام بذكرها والا فان الوجود بما هو وجود عين وجود الله تعالى والخلائق وكافة الممكنات الموارد الا اعتبارية وتعيناته
العددية كالثوب الملون بطابقة لهم كثير من الايات والاخبار التي هذه الاشارة اليها عرفته وفي الاول انه سفسطة الا ان الا فاعل
ومفاهيمها دائرة عليهم فان رجع الى القول الحق فذاك والا فعلى الثاني في البطلان وجهالة يلزم منه ان يكون وجود زيد الله زيد

ولازم من الواجب الوجود فقد تشكلت بالمشكلات وهي بالحقيقة عدمية او اعتبارية وفرضية وهمية لانه تركب في الذات الواجبية من جهتين او من
جهات غير متناهية حسب لا تناهي التعينات العارضة للوجود الواجب وان كانت تلك الجهات عدمية اعتبارية غير متناهية غير منافية لبساطته
عند صاحب القول لا سيما اذا قال بتوالي السبعة ذلك الوجود وان ساوى حقيقة في مراتب تلك الاطوار والتجليات ولازم التركيب الافتقار
والنقص. الواجب ممكنا واما قول المقدم ومن وافقه فهو ان تلك الحقيقة الوجودية التي جعل القوية حقيقة ذات واجب الوجود عندهم هو الاولى
وفيه الاقدس وعنده ذات الوجود الغيب الذي لا اسم له ولا رسم له ولا اشارة اليه فالقائل انا الله بلا انا ان كان موقنا بطلان هذا
سيما الاول منهما فصدور القول منهم واقتفاء متابعيهم اياه ولا شك فيه كما علمت من ايضاحنا الا ان وجه بطلانه قد عرفته وان كان
من التعين فتوجيهه ان الانانية اما باعتبار رحمية العبد او وجوده فان كان الثاني فقد علمت ان الوجود بما هو وجود بسيط لا جزء له وشي من الشيخ
لا يقبل الانانية والاشارة الى الانانية والتعين من حيث هو هو الا ان الوجود ليس الا لقدم من كونه فيه على جعل لفظ الله على الذات المقدسة
او اشار اليها لكن المقدم لم يقبل بكونه علما للذات بل بمفهوم المستجمع لجميع الكمالات فلاحظ ما اثبتناه على الشواهد كشف عنه من سيما وكذا لم يقبل
بالاشارة اليها فتلك الانانية وغير ما في حج الالوهية الى المفهوم الكلي المنوي الوجود الى العقل الاول والى الملا عليه الافقاء ملوة
ذلك اللفظ بحسب وضع اللغة والعرف المقدار معناه وحقيقته في الجبروت من انزل اطوار المادة الملكوتية والزمانية وقد تحققنا الامر
في التوابع وان كان الاول فالمهية متحدة مع الوجود بنحو من الاتحاد الذي تقدم توضيحه من الامثلة الكثيرة فليست المهية من حيث هي هي
الا امرا اعتباريا انتزاعيا عدميا لا وجود لها الا الاتحاد والنور الشعشعي فالانانية من حيث المهية منفية في البين كانتفائها من حيث الوجود
واذا اشتغلت بالنسبة اليها في عالم الملك والشهادة فالاشتغال بالنسبة الى الموجودات الملكوتية اولها واذا اشتغلت بالنسبة الى الملكوت المشتمل
على الهيولي الجسمانية في الجبروت اولها واذا اشتغلت بالنسبة الى العقول الواقعة في عالم الجبروت فاشتغالها الى الوجود المطلق والصادر
الاول الذي لا مهية له اصلا اولها فالقائل انا الله او انا الحق حق وملا ان ان نظر الى الصحيح صدور هذا القول ممن قال لي مع الله حالات
لي فيها هو وهو فيها انا او الصحيح فيه حقه بالنسبة الى القائلين بهم عليهم السلام في مقام من مقامات التي اشتغلوا الا نفي في الانانية
السلبية والعجز وان كان نافيا في جميع الاحوال فالبرهان على السلب ان العوالم الوجودية باجمعها كالذات الواجبية في كونها
مجهولة مطلقة من جميع الوجوه كنهها كانت او وجها فلم يبق الوحدة فيها الا على نحو الكثرة ولم يبق الكثرة فيها الا على نحو الوحدة والنحو
ان فيها واحدة من جميع الجهات فلا تناقض في البين لان التناقض في وجود الاثنين والاثنوة مسلوبة في عين الاثبات وثابتة في عين
السلب بعين ما بعليه فقوة واحدة في الاشياء الا بالمعارضة خارج عن الاشياء الا بالمزايلة وغيرها من الفقرات الى فوزه لا يفيد ولا يكفي
فان تلك الفقرة وكذا ما فيها وان اثبت الدخول وتحقق الاشياء وجودات كانت او مهيات لكن نفت المعارضة كجميع اقسامها
التي اشرنا الى بعد منها فيما مضى والحروج والاشياء لكن نفت المزايلة ومن نفيهما لا يتصور الا الوحدة الصرفة بسلب الاشياء
راسا والكثرة الصرفة بسلبه راسا والثالثة انسوه مما لا من الاول اذ فيه سلب الكثرة التي لا يمكن تصويرها وفرضها الا بانتها نهاية لا نحو
التي سيد بها سلب الكل اي سلب كل من الوحدة والكثرة جميعا واثباتها اثنين او ثلثة بان يكون وجود واجب ووجود ممكن وشيئية مهية
يستلزم النوع وحلول كون واحد من الاخر وجوديا في الدخول في الفقرة والوجودية نفسه والنوع التسلسل يستلزم التساوي وترتب الامور

الغيرالمتناهية

الغير المتناهية فان لكل اثنين ثم ثلثة فيها البرزخ المتخلل بينهما ولو موهوما ولكل ثلثة خمسة اثنان منها برزخان احدهما البرزخ بين الواحد والاثنين
وثانيهما الفصل المشترك بين الاثنين والثالث ولكل خمسة تسعة وهكذا الى غير النهاية وكذا الكثرة والنوع يستلزم انقلاب المهية وذلك لان
لكل اثنين بما هما اثنان يستلزم اشتراكهما في امر ما او تباينا بالكلية فان كان الحال ما حال واجب الوجود وامتنع الاتفاق بينهما وانتهائهما الا بحيث
جامع بينهما وامتيازهما باحدهما اذ لولا المايز لم يكن اثنوة وتعدد بالضرورة فلا القول بالوحدة الصرفة ممكن التحقق ولا القول بالكثرة الصرفة
ممكن التصور والوقوع ولا القول بهما من المفاسد الكثيرة المترتبة على كل منها فهو في الشيخ صغيرا او كبيرا او مهية او وجودا الا كواجب الوجود
فهو ما كونه مجهولا مكتوم فاذا صارت صعب في عالم الوجودية والداخل تحت حكم الاشارة على هذا السؤال لم يبق انانية في البين اصلا فاذا
لم يبق انانية يدور الكلام مع التعبير والتصوير بين اثبات نفسه وانانية فقط او اثبات الله وسلب الانانية راسا ولا شك ان الثاني
او لهما واثبات الثلثة يستلزم اخذ جزء الوضع وعلاوة انتظم في الاشياء كلها انها من جانب الوجودات التي اقيم البرهان على احاطتها
ووحدتها وجب لها توافق وانها من جانب المهيات المتحدة معها فلان الانانية الملحوظة بالنسبة اليها ليست الا نفسها ونفسها ليست الا
العدم والعدمية والتعينات والتغاير كذا كون او جعله او ذرة اما حيث يكون الذات متحدة فيه فلو فرضنا انه يطلب الكل فكان ولم يكن عنه
ملكا الى طرفة عين وان كانو يستلزم التركيب والتركب ولو من جهتين في صفتين يستلزم الافتقار الى الاجزاء والانقلاب ممتنعة الواجب
الى الممكن اولانه فلو ولانه فلو عين سلب الانانية في عين اثباتها وصارت الجهات الاثبات والسلب واحدة ولازم هذا البيان الجهل
البسيط المحكم والعجز البحت والفقر الحقيقي في جانب الاشياء كلها واتم الفقر فهو الله فقادت السنة الجميع بمقالة انا الله بلا انا وانا الو
ومن المؤثرة مقامه ان خير الامور اوسطها فلذا وسطناه فيمكن تقريره على كون احدهما ما به يصير النزاع بين الاثم والمقدم معنويا راجعا الى
جزء واحد مورد للنفي والاثبات بجهة واحدة كما هو الامر في مطلق النزاع في مطلق العلوم والعادات وثانيهما ما به يصير النزاع لفظيا راجعا
الى شيئين يصدق كل منها فيهما للاخر فيما راه او يقع محل الاثبات منهما غير محل سلب الاخر والعكس وان لم يقع التصديق اصلا اما الاول
فهو ان الذات الواجبية ان امتنع تعلق الادراك والاشارة الوهمية بها وتحققها موقفا الشهودية بالوصول اليها في جميع الوجوه الاقياسية
والموهومة لعزت ابصار الملائكة ان تدركه وعلم النبيين ان يحيط به وعقول الانس والجن ان يميزه وفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكتنهه فذلك
من لوازمه ونتائجه ان ضمير هو لا مرجع له الا عنوانه وعلامته ودليله ومقاماته واياته ولفظ الله وجميع الاسماء الظاهرة في صفاته وكمالاته
وجميع الخطابات في اياك نعبد وجميع الاشارات اياتيه عبارة ولفظا واثرا ومعلوما واية حقيقة وعينية صادقة في ان عالم من العوالم وظرف
من الظروف ولكن بلا اتصال راسه وان فهم الموجودات والمهيات اتحاديا به ان يرد على الوجوب الاشياء والشيء المؤلف والامر المركب والعين
المزدوج المفرد المتميز النوع والتعاريف الدائرة حول هذا النحو ان لم يمتنع وقوعها تعلق الادراك والاشارة بها جاز ولو وجبا
يلزم تركب الذات الواجبية والنقل بها من الوجوب الذاتي الى الامكان الذاتي ولو جاز هذا الانقلاب جاز انقلاب الممكن بالذات الى الواجب
بالذات والممتنع بالذات كشريك الباري والدور والتسلسل وكونها والانقلاب الممتنع بالذات الى الواجب بالذات والعكس والكل باطل بالضرورة
ويستلزم الجمع بين النفي والاثبات من طرق عديدة والنظام كلها بديهية فلذا المقدم انها الملازمة فلان التركب المكمم ممنوع في تعين
الاول التركب من المهية والوجود وهو متحقق في عالم العقول وفي العقل الاول ويترتب عليه بحسب تنزل مراتب الوجود تركيبات آخر ان

موجودان في عالم الملكوت والملك وهما المركب من الهيولى والصورة وهو المركب من الجنس والفصل الذهنيين الموجودين في ذلك البرزخ بين عالمين
في الثاني في المرتبة الجبروتية وجميع هذه الصور الثلث منطوية في الهوية الموجودة من حيث الهوية حيث من اقتضائها في الوجود من حيث هو وجود لما وقف
من المرتبة الثالثة ما هو محفوف بالوجود بما هو موجود وهو المركب من جهتين احديهما الجهة التي بها هو هو مادة عالية واعلى وما ينتهي هو اليه والالوهية
جنسه بما هو وجه الى المقصود وعلة معلولها واثره وان امتنع القول بالايجاب وابا الامور الالهية عليها وتفاوت مراتب الموجودات انما
وتنزله المراتب في رتبة في قول بعض المحققين في وحدة الوجود وكثرة الموجود كثرة اعتبارية او بالنظر الى الكثرة والى فائدة وقد ورث عالم
وهذا الكثرة الاعتبارية التي في فيه الحكماء العقل الاول لتقييم قالوا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فيكون
الوجه الصادر الاول عقلا او غيره ذا جهتين جهة من كونه علته وجهة من كونه معلوله وجهة وجوبه بالغير وجهة من صدوره الذاتية الفرق انه غير الواجب
بالذات وجهة من امكانه وجهة من اقباله الى اثره واشراقه الى جهة بما يتمثل البرزخ والفصول المشتركة بينه وبين ما فوقه وبين ما تحته وبهذا
من جهات التي لا يتعلق بالمهيات اصلا بل مختصة بالوجود اذا عرفت هذا فاعلم ان الذات الواجبة لو جازت الاشارة اليها ولو بلزوم انتهاء سلسلة
الموجودات اليها وقيام العقل الاول الذي هو الوجود المنبسط الاشراق بها قيام صدور يلزم ان يكون الذات مركبة من جهتين جهة انها بها انما
وجدت من حيث هو هو وجهة فيها انها مصدر ذلك العقل ومتعلقة الاصدار ومتوجهة الايجاب الايلاد وبعبارة اولى الذات من حيث هي ... ويشخص
ومن حيث انها مصدر منها الوجود والافيض بالمركب الاجزاء والتركيب ينافي بساطة الذات ووجوب وجودها الذاتي كما لا يخفى فان قيل هذا الوجود تركب
الواجب تعالى من الوجود المطلق والوجود المقيد من حيث انه وجود لطريق ادا وهذا الوجود على القول بتفاوت مراتبه الطولية بالشدة والضعف له
رجحان وجوه التركيب وجهه على النفي الا ان يقال ان اثبات بالبرهان المتقدم انما هو بساطته بمعنى انتفاء تلك الاقسام الثلثة الاولى
فيه لعدم تركبه من الجنس والفصل والمادة والصورة ومن الوجود والمهية لانتفاء القسم الثاني من التركيب فيشهاده انه بسيط ووجود
الواجب تعالى الغير بسيط لا شك فيه عدم ثبات حقيقة البساطة ومعناها فيهما البساطة في الوجود الواجب اقرب واتم لا يتاتى ان
التركيب المستحيل في حق واجب الوجود انما هو التركيب الفوامل المستدعي الافتقار ولم الموجودة وتاثير ابتلائه مع الاجزاء الا في الحقيقي كلا لا التركيب
في اللوازم الخارجة والعوارض اللاحقة وتلك الجهات في الذات من جهة اللوازم الخارجة عن حقيقة الذات البسيطة لانا نقول لو الحق
التركيب في النموات المهيات لم يخرج الحاق المعنى والحكم كافة على ان الحكم مركب من المهية والوجود لان المهية خارجة على اصالة الوجود
من عوارضه اللاحقة كما ان الوجود على اصالة المهيات عند القائلين بها من عوارضها اللاحقة لما لا يتاتى حيث يجب الحاق التركيب في الملزوم
عارضة لكن الملازمة في الوجود الواجب من مطلق الوجود الذي يجب له والا لم يكن التركيب فيه معقولا بالا انه ممكن لا واجب تم
والفرق ان الوجود لو لم يكن في ذاته ما يمنع عروض المهية والتعين لم يكن قبوله قيد التعين العدمي والضافة لعين المهية العارضة له
بخلاف الوجود الواجب لو فرض دلالة البرهان على كونه منتهى سلسلة الوجود الى شيء لا يمتنع مع قبوله الجهة للمنافقة الواقعية بينهما فيقع
الجهات لطفا خارجة عنه لانا نقول يجب انه الختم والانتهاء لكنه تم من حيث هو هو ومن حيث انه مصدر ذلك الوجود المطلق والمجعول
بالاضافة في الخارج بل الا الحكم على هو هو والحكم على هو بانه مصدر ذلك الوجود فيلزم في الواجب شيئان والجهات لا يتاتى اي حيثية
فرضت منها خارجة لاحقة وعارضة لاحقة بدون ان ينافي بساطة الذات لما عرفت قلت يجب لكون البرزخ قد تمثل بينهما

قطعا ازلا ولا

قطعيا ازلا ولا يمكن القول بالصادر والمصدر وتمثل البرزخ يستدعي طالبيته ومقارنته ويستدعي تحيز الذات وتركيبها بما به يفترق
عن الطرق الاخر الملاقي للبرزخ واما الثانية وهو ان يجعل النزاع بينهما لفظيا فلا يكون احدهما او مركلام المقدم الكلام في الثاني والاخر
ذلك اما الاول فلان الذات اذا كانت غيب الغيوب ومجهولا مطلقا ويمتنع الاشارة عنده المقدم كما ذكرناه سابقا فلا يمكن انتهاء
الوجودات الا الامعنا ما نسوائيه وعنوانه ومعنى دلالة البراهين لزوم الانتهاء الى الذات وهو مخصوص بالمقامات والعلامات
واللفظ غيب الغيوب معنيان احدهما يمنع الانتهاء وهو ان الغيوب انتهت اليه وهو لا ينتهي الى شيء اخر وهذا لا يتصور الا في التعات
لا في الذات والالزم تعدد الجهة وانتهاء الذات الالهية وذلك لجهة الغير يستدعي الجهة ما به دوران التي اجاب او التداب التثبات
الذات او الانقلاب المستحيل والترجيح بلا مرجح ولهذا ونا بينهما ان الجميع الاحتجاب لما قلنا سابقا انه مع فلقه والايلاد بالي منع
خلق احتجب والاول هو المراد قطعي ودون الثانية لان الاحتجاب لا يمكن ان يتصور الا بالاستداد او بنزاع حجاب ملحق النقطة
المميزة بالالف الموجودة بها وان لم يكن لنقطة الالف والامتداد ولكنه حقيقته وما فيه لسبب طمة ولو وهما او بالاختفاء واللواء
كالمتشكل في هيئة الامر وبيع لفظه فيلزم انه يسكن ومما انه لم يسكن ... فلا يقع هذا الا على الحرفية الفتح الذي ارادناه فيما مر
وفي سائر مواقعه من اللوايح والمطوط والاسرار وغيرها وان لم يجيء اسماع الناظرين الامور تحت التي تعتبها لمهيا واما الثالثة فهو ان
الذاتي الذي هو الشرع الباطل مذهب المقدم وصحة المغشم وهو الوجود الحادث هنا وذكر ذلك ليس الا لزوم انتهاء تركب الذات
الواجبة من جهتين او جعلت مقسما وقابلة للاشارة والتكلم وتمييزه وما ينتهي اليه الموجودات او ما يقوم بها قيام صدور كما عرفت
فلو فرض انتفاء بساطتها على ما عرفت ان التركيب تعدد الجهة فيها مع جعلها مورد القسمة والتكلم والتمييز والاشارة الواجبية
ولهذا الا ذهن بذلك بلا كلام من غير كلام ومناقشة على المقدم وتعزيره عليه في القول بالآية والعلامة بلا ذكر الآية وذكر العلامة وهو انما
على هو ذكر ذلك فما لا يحتمل وهذا القول يمكن التصور لان الموجودات والوجودات تحكم الحق والبراهين التي منها قاعدة امكان
الاشرف متفاوتة مختلفة ومنتهية بحكم البراهين التي منها الدور والتسلسل الى الوجود الاخر البسيط للذات البحت بالمحيط الواجب
الحكم والوجود الجبروتي والوجود الملكوتي وانزل منه وجود اوكيفية النزول امثلتها الحكمية الماخوذ منها بعض الوجوه كثيرة ومنها
العالم من جملتها استداد الشعاع وانبساطه الشعور الخارج من القوة الباصرة الى الصف الهواء والسماء كلها بالمجرد وهو اقرب لان الخروج
من تلك القوة اذا فتحت العين لازم لها وانبساطه على كل قابلية انوعها ومرتبة قابليتها وهذا من لوازم شدة نورانيتها وحيث قدر ما اماعد
يقع بتلك التركيب النوري القهري تقسيم الممتد المنبسط منها الى اقسام عديدة منها العرفية عدد الثلثة الطبيعي في رتبة نور برتبة
نور العقل الاول والمفارقات الواقعة في عالم الجبروت وضعف نورانيته بمنزلة نور الوجود الذي للافلاك والكواكب والعناصر
والمركبات منها ومتوسط بينهما بمنزلة نور الموجودات الواقعة في عالم البرزخ بين ذينك العالمين نزولا وصعودا في الملكوت
الاسفل والاعلى ومطلق النور في تلك الانوار الثلثة بمنزلة مطلق الوجود والوجود المطلق الذي هو الصادر الاول لا ان الحق
كالمتعيات الانكورية او ان ايجاد الحق على طريق الارادة والاختيار الذي يا بدي افكار اهل الكلام لم يرد عليه المفاسد والمحالات
التي لا يمكن الا التفصي عنها ولا يكون ذلك خروجا عن طريقة من قال به بالاولياء الموحدين والوفاء والمتكلمين كما يعلم من اشاراتنا المتقدمة

فهو كما في الآيتين فاذا عرفت ان مرتبة الوحدة الواجبة منتهى البساطة ومراتبه وجوده منتهى الغرائب بحيث ان الوجوه والكمالات الجهتين
اللاحقة للذات على تقدير الاشارة اليها والتكلم فيها وجعلها انتهاء وتوسيط البرازخ بينها وبين فعلها واثرها [illegible]
ذلك وجوه لا جهتها الا جهتها من الازمنة لما كان آخر الازوم الخافي وهو كونها في المعقول الوهمي [illegible] منها او كونها بحيث يترتب
تلك الوجوه عليها تشبه على مقام من مقامات الكلام من حيث ملاحظة جهة العليا وعليه بناء الديانات ومعارف الانبياء والاوصياء
والاولياء ومقاماتهم والله اولا يعتبر بعد الذات الواجبة ارتفعت ثاني الحقيقة المحمدية لا مقاما ولا اسما لانها لا تعين لها في الصفات
ولهذا الاطلاق لا يفيد الكلام فيها الا ما هو الكلام في الذات وتعيين الجزئية عن الموصوف وعن المسمى [illegible] تلك الحقيقة المحمدية
والعلوية لطرق الغيبة [illegible] منها مرتبة [illegible] الشيئية ومرتبتين في الارادة ومراتب فيما بعدها وتلك الحقيقة المحمدية لجميع مراتبها
عبد وفقير لا معبود وغني من جميع الوجوه بحيث يكون هو والذات الواجبة كلفظين مترادفين على حقيقة واحدة لانها لا يمكن ان يدرك
ولو بلغت ما بلغت والذات لا يمكن ان يدرك ولو تلك الحقيقة فيتبع من الثقل الثاني ان الذات عن الحقيقة المحمدية وعليه عقول العقلاء
وانكار العلماء وكذا والمباني ايات الكتاب والفاظ السنة فهو مثل شانه مرجع ظاهر الغيبة لكونه هو الله احد وبما هو ولا اله الا هو
والاسماء الظاهر الغيبة كالله احد والكتابات في كل ايات نعبد ونستعين والمقصود في الديانات والطاعات والقربات بعدم
اعتبار الوسائط الطولية واسقاط الاضافات في عين الاسباب والوسائط والاحتجاج والضرورة [illegible] على هذا الملك
لا يخرجنا الجميع مطبقين عليه فعلى هذا يرجع النزاع بينها الى الموضع بان المقسم [illegible] يقول بان تكثر الجهة الوضعية للذات الواجبة
لا يوجب تكثرها ولا يورث القدح في [illegible] اولم يجب [illegible] على امتناع انتزاع الجهات الخارجية عن الذات الواحدة
البسيطة والتسليم [illegible] بلزوم الجهات الاعتبارية لها وعلى امتناع الاشارة الموهومة الى الذات في نفس العنوان وهو الصادر
الاول والوجود المطلق الذي اثره [illegible] عالم العين كما ان شريك الباري عنوان الممتنع العرفي وعالم
الذهن فيعمل الاحكام والاشارة الى المعنون في ضمن العنوان بما هو معنون بالعنوان لا بالمعنون من حيث هو ولا بالعنوان بما هو
عنوان ومن هذه الجهة يقع الحكم على الباري بانه معبود واجب الوجود بالذات وعلى شريكه بانه منفي ممتنع الوجود بالذات [illegible]
يقول بامراته التكثر والتركيب في الذات والقدح [illegible] وهذا مجرد ادعاء فان قام البرهان العقلي على المنفي الذي لا يدافعه
تقويره بصورة التعبير والبيان وان كان البيان لا يومي الى الحقيقة الواحدية الامر له [illegible] هذا المقام [illegible] فالبرهان على ان
الجمع بين معرفة الشيء الذي لا عنوان له كالممتنع لا بالعنوان [illegible] الغيبة والوجود العرفي ولا الذهني في العدم العرفي الذي لا يمكن
ان يشار اليه وبين [illegible] الادراك والتمييز جمع بين النفي والاثبات بجهة واحدة [illegible] على تلك العقول
فذلك [illegible] جميع الايات والاخبار والاجماعات والعقول والاشارات الى المقامات والايمة وان لم [illegible]
كما [illegible] ليس الا غاية تنزيه للذات الواجبة وهذا الذي هو موجود ومتفق في المقسم ومقالاته
فالصواب ارجاعها الى واحد [illegible] الارجاع ومن لم يرض بالارجاع فهو بالمبارزة [illegible] طرفيها الذي
او [illegible] بالا مزيد عليه وان شئت [illegible] كلمات [illegible] فالمصنف نفسك واسمع قول امامهم ومتقدمهم في الفن وان كان [illegible]

بزيد الخوافر

بزيد الخوافر من الشك لقول الامام الهمام والائمة عليهم السلام حيث [illegible] ولكن لم يعلموا الا ما [illegible] والا [illegible]
والقالوا اكثر ما قال به بقرينة [illegible] الدين مع ان الاعلام لا تغيره الفتوحات المكية لظهورها او المنسوبة [illegible] القطب الذي
فيه كونه الباب المحرم من [illegible] الشياطين والاوهام [illegible] الطيب الشيرازي اشارة الى [illegible] عدم صدور تلك
الاغلاط منه والعهدة على الناقل او اسناد عدم وجود كتاب الفتوحات هذا الشارح [illegible] الكتاب او كون ذلك
في الباب الثامن واحدى وثمانين في معرفة منزل [illegible] واقامة الواحد مقام [illegible] الحقيقة المحمدية صلى الله عليه واله
حال [illegible] منها او [illegible] منها او كونه من اصحاب مقامات السلوك : صلوة العروس [illegible] :
[illegible] : [illegible] : توضيح [illegible] في بيان [illegible] الاول الحضرة من الغيب
والشهادة [illegible] العوالم الكلية [illegible] الحضرة [illegible] الغيب المطلق وعالمها عالم الاعيان الثابتة
في الحضرة العلمية وفي مقابلها حضرة الشهادة المطلقة وعالمها عالم الملك وحضرة الغيب المضاف وهي تنقسم الى ما يكون اقرب
الى الغيب المطلق وعالمها عالم الارواح الجبروتية والعقول القادسة وما يكون اقرب الى الشهادة المطلقة [illegible] النفوس المجردة وعالمها
عالم [illegible] والخامسة الحضرة الجامعة للاربعة المذكورة وعالمها عالم الانسان الجامع لجميع العوالم وما فيها فالملك مظهر الملكوت وهو
مظهر الجبروت وهو مظهر عالم الاعيان الثابتة وهو مظهر الاسماء الالهية والحضرة الواحدية وهي مظهر الاحدية وحضرة الحقيقة المحمدية قطب
الاقطاب وصورة الاسم الجامع وصاحب الاسم الاعظم والربوبية المطلقة والصفات الالهية جميعا والاشتمال على جهتي الالهية
والعبودية [illegible] الازلية [illegible] على ذاته بذاته [illegible] الصلوة [illegible] اول
خشوع الجوارح وخضوع البدن [illegible] وتكبيره [illegible] ذكر الله باللسان وتحميده وتمجيده [illegible]
والا [illegible] الحواس [illegible] احوال الآخرة والملكوت والتشبه بالمقدسين المسبحين من عباد الله المخلصين [illegible] الاستغراق
ومرتبة [illegible] الهوية [illegible] العبودية [illegible] الجامعة [illegible] صلوة [illegible]
وان [illegible] صلوة العصر [illegible]
[illegible] الافعال ثم الصفات كذلك ثم [illegible] الذاتية [illegible] المطلق [illegible]
[illegible] وقت العصر والشهود [illegible] الزوال هو وقت استواء النور المحمدي على عرش
الرحمن وصلوة [illegible] خط الاستواء [illegible] محيط الدائرة العظمى [illegible] الزوال والصعود [illegible] قوس الصعود
والصلوة الوسطى [illegible] الشمس عند الزوال لها
حلقة [illegible] دون العرش [illegible] يوم القيمة وصلوة العصر [illegible]
التي [illegible] هذه الصلوة الى يوم القيمة واختارها لهذه الامة [illegible] الوسطى
التي [illegible] الصورة والمعنى [illegible] النقيضين بجهة واحدة [illegible] كثير من الاخبار
والآيات [illegible] الوحدة الحقة [illegible] توحيده [illegible] تدل على [illegible]

بالمنة بدون احتمال الدور والتسلسل فقد تبين ان الكل مردود الى ظهره وعلمه وهو بالمنة في ايجاده وتيسيره الا ملتبس ذلك التوقف ويجوز الا الدور ولا دور
هنا اذ الدور يستلزم التقدم في هذه الطريقة والتسلسل يستلزم الدور وليس تسلسلا محالا لان التسلسل فرع السلسلة والسلسلة مع الوحدة متناقضان
فاذا عرفت الحق ظهر ما غاب فقط والخلق بالعلم لم يظهر ابدا ويمكن ان تقول بالعكس بان الخلق ظهر ما غاب فقط والحق بالعلم لم يظهر اصلا فاذا
حرت الى الفاتحة رجعت الى الخاتمة واذا جئت الى الخاتمة عدت الى الفاتحة وهذا امر عجيب وليس بعجيب لان الا عجب وليس بعجيب ولهذا
دور وتسلسل فقضية العقل الوسطى بالقيام على امر العدل والاستقامة العقلي والجامعية الكبرى فقضية تجب لا الكبر ولا الكفو ولا الند ولا الضد ولا الشريك
ولا الشبه لما ان الوحدة الصرفة [illegible] الانداد وجامع الاضداد فلا فرح يجعل نظرا الى ما فيها العبد وهو الفقر [illegible] العبد الذي هو الوقت
الذي يفترق فيه الامور لما يفتقر الثوب ويجوز الارواح ما شاء الله ثم الشيخ الماتن لاستخراج مطلوب يراد فقط فخذ هذا ذات عبد الاسم مطلق
او مطلق من العباد الكاملين او غيرهم [illegible] جميع الخلق السماوي والارضي وما بينهما وما في باطنهما وبالمعنى بباطنهما الا الكل من مظاهر نور المعرفة وسطوع الرقة
في حال عبودية اولا وكلمته في النسبية [illegible] قول القائل فيه [illegible] حسنها كما قال القوم العبودية جوهرة كنهها الربوبية قال النبي صلعم اعبد الله كانك
تراه فان لم تكن تراه فانه يراك وحروف العبد ثلثة العين والباء والدال فالعين علمه بالله والباء بونه عن سوى الله والدال دنوه
من الله ثم بلا كيف ولا حجاب الجزو لهذه التوصيف [illegible] لا شريك ربوبية تقسيمها المتقدمين [illegible] الربوبية اولا مربوب والربوبية او
مربوب بوجه من الوجوه الستة السابقة لا لطلاق وجه الله فان الفناء فاعل عين الفناء والفناء الا الذي يحقق والاثر لا يمكن ان يجهر عنه
[illegible] وعليه وبه عليه لما هو القاعدة الكشفية والعقلية مطلق حرف الا فقرا [illegible] او وجودا [illegible] او عدما [illegible]
وهذا الكلام المرموز المقنع بالستر [illegible] على جميع طرق التشريعيات والتكوينيات والابداعيات والعنوانات [illegible]
الاشارة [illegible] [illegible] ان كنت بصيرا [illegible] على جميع العوالم الوجودية فقط [illegible] ان المرتبة [illegible]
[illegible] وجودها او وجود ما او ما بذلك وباطن وجود ما الى الوجه الاصل [illegible] واذا ذكرنا لفظ الباطن لان ان [illegible]
من السفل الى العلو والسفل من العال [illegible] لا يمكن ان [illegible] ويتصور الامر الباطن الى الظاهر والتطهر [illegible] من الظاهر الى الباطن
[illegible] بالباطن البطن وهكذا الى بطن البطون وغيب الغيوب فاذا دفع الامور [illegible] غيبا والعيب [illegible] من الفناء المطلق
فالفرع والتابع اولا فقارت العوالم كلها غيبا محققا واذا صارت غيبا محققا كانت [illegible] والظهور [illegible] النور والوجود دائرة
الوجود على الوحدة والوحدة [illegible] فضلا عن الوجوه والا يلزم التناقض والانقلاب المستحيل [illegible] الا ذات حق مطلق
لا حق ثاني [illegible] في مرتبة العقل [illegible] وما بعده من مطلق بسيط لا تشوبها عبودية والكثرة [illegible]
وجوه صفة او اسم الهي للطلب الكون الذي هو احد الاكوان او نهر البقاء بالحق وهو امر اخر لا يعرفه الا اهل الفقر والفناء الذي لا يجامع
الكون والبقاء بدون ان [illegible] لفظ الانعام من [illegible] الذي عند الظاهريين لان الانعام [illegible] بالغريزة [illegible]
فلا حظ [illegible] الفاتحة [illegible] الى [illegible] الى المعنى [illegible] الوجود الى المعنى [illegible] طريق الوحدة فلا
تقابل [illegible] الذات ان ذات العبد وذات الحق [illegible] مصطلح [illegible] المعاني وتلك الاسرار حال [illegible] الحضور والرؤية كان
العبد [illegible] العبد [illegible] او كان لفظ العبد اسم مكان وكان [illegible] العبد او هو

دوجه العبو

وجه العبودية في العبادة او سرها او بالوجوه السابقة او وجها حاصلا من العبودية وهو وجه الحق او ذات الحق فعلم سر الروح من حضرة المعاني
من قبل طلب الجذب الى المجذوب اذ لم يشرح الصورة الا لاتباعه لا رتبة الانعام وتلاقي الذات مع الذات او التقابل على معنى المناسب
للقول الى الوحدة الفانية التي هي الوصول في مقامات الواصلين بان يكون للطرق مقابلة ذات وجهك في ذات وجهك في المرآة او
على التجلي الذاتي الخاص للعبد الخاص او العام حين ملاحظة الشهود والحضور وانه بمنزلة مرآة يرى فيه صورته او صورة الموجودات كلها وليس
وجه المرآة وجود ما يتراءى فيها اصلا فان الحق لا يمكن ان يرى مع علمه انه ما رأى صورته الا فيه كالمرآة في انك اذا رأيت الصور فيها
لا تراها مع علمك انك ما رأيت الصور او صورتك الا فيها فابرز الله ذلك مثالا نصبه لتجليه الذاتي ليعلم المتجلي له انه ما رآه وما ثم
مثال اقرب ولا اشبه بالرؤية من التجلي الذاتي من هذا الشيء واجتهد نفسك عند ما ترى الصورة في المرآة ان ترى جرم المرآة لا تراه ابدا البتة
حتى ان بعض من ادرك مثل هذا في صورة المرايا ذهب الى ان الصورة المرئية حائلة بين بصر الرائي وبين المرآة وفيها عجيبة قد خلقنا
لم نجزه للناظرين وذلك ان ما يظهر فيها وترائي من الصور ليست هي بعينها الاشخاص الخارجية كما ذهب اليه الرياضيون القائلون بخروج
الشعاع ولا هي صورة منطبعة فيها كما اشار به الطبيعيون ولا هي من موجودات عالم المثال كما زعمه الاشراقيون ولا هي في الصورة المرئية في عالم
الخيال كما ذهب اليه البعض فان كلا من هذه معدومة بوجوه ليس هنا محل ذكرها بل كل وجوه كلامه بما هي حكاية وتلك القضية لا يعرفها الا ذو الحقيقة
لا الا على ولا الاحوال اذ لم يكشف سر معضلات المعارف الصعبة التي منها كلما اشتمل عليه تم بالاشياء الى المشيئة والعلم التابع الحادث
المدان بانفه محلا فان فهمت ما اشرنا اليه ارفقته لمبين الحق حيث ان تلك الصورة ثابتة منفية موجودة معدومة معلومة مجهولة ولهذا
فقد سعدت ارفقت الغاية التي ليس فوقها غاية في حق العبد والخلق فلا تطمع ولا تتعب نفسك في ان القصور ترتيبا اذ ليس وراء
عبادان قرية وقد القيتك بتلك الرحبات للوصول الى مدرك الكمال الاعظم او المطلوب في حضرة الوصال فارق فيها نفسك اوكد نبه
وتلك انتهى كلامه رفع مقامه وان كان الشارح لا يرضى بذاك حيث تكلم من الدين والموقف بالذات ونقلها بالذات وقال
بايرات او اثر حضرة العبودية او بشرط الاية رفع الشهود والشوقية بالفهم او وجه الحب الحقيقي ارفات الحق البحت الواجب بطريق
العينية والفناء او الغيرية والمرايا بريد بالعبودية الذي الحقيقية عين العبودية في الحقيقة العرف التي هي الصورة في ما بالفقر
والتحقق التحقق بالاتحاد وهي المدفوعة الاعتبارية والهيئة الموهومة بالوهم اللاشتر او المرآة وتلحظ العبودية في الاعتبار من الربوبية
في العرف الذي فسره او لفظ العرف في الموضعين صفة العبودية والربوبية فلو في المعنى الذي ذكرناه وجب تأنيثه او تذكير صفته
لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف في امور منها التذكرة والتأنيث والتوصيف بالعرف المشار اليه في عبارة القائل
اشارة الى ان ما حصل من الافتقار وحضرة العبودية لا يمكن ان يحصل الامر من اضافة العبودية والربوبية فمفعول يريد الموصول وهو
الذي عبارة عن المادة الوجودية المطلع عليها من القوة والاستعداد بهوا المعقول وهذا المعنى الانسان يحكم على الوجه الذي اوجده
او الكامل الذي هو عين الكمال للحق المطلق بالوصل وجدها او حظها او مرآته والعبد المجذوب قال عبد الكريم الجيلي في كتاب الانسان
الكامل بعد كلام طويل الاسم الله الذي لا يتصور له في غير الانسان الكامل لان الاسم عين المسمى عقلا ونقلا وما العبد الذات
الا محمد وعلى الذين كانا من نور واحد حال ذاته عن ذاته ثم وصفه عن صفته وفعله عن فعله واثره عن اثره في فاستدارة الى المعنى

لفظا او في موارد القدا وفي اشارة الى اسرار منها ان عدد وجوه هو عدد دائم علاكسر وجذر اذا ضرب في عدد الواو المحذوفة
في كلمة كن والمشار بها الى عدد ايام خلقة السماء والارض لقوله مقام الالاثة واذا انتمت لنصف دائرة الواو المطابقة للطبيعة
في العدد للعبير ايام واذا قطعت بالقطر من الى مدار الانسان في العينين تساوي ربع هو في العدد وكذا كذا وهكذا ومنها دوران رأس
الوجود الحقي والخلقي على مدار قطب الانسان الذي له مع ما هو فيها هو وهو فيها هو هو في عالم المثل وانه بعد فالدائرة التي اشار
القاهر والممثل بالكره بهار الدائرة البهار الاستدارة او الاشارة فانه مظهر الرتبة الجامعة الالهية فنزل الامر الالهي من الهوة الاحدية
ثم الواحدية الى المرتبة العقلية ثم اللوحية ثم الطبيعة الكلية ثم الهيولى الجسمية ثم العرش ثم الكرسي والسماوات السبع ثم مدارج المراتب الكلية
الامرية الى ان ينتهي الى الانسان منصبغا باحكام جميع ما مر عليه انه واحد من غير تعدد زمان كذلك اذا انتهى اليه والتبع باحكام
الغالبة عليه يبلغ منه السلوك فاسعونا يرجع الى الهوة العلية فان كان المنتهي اليه من الكمل فانه لنا يكون قد اتم دائرته وصارت آخريته
عين اوليته وان كان من السائرين الذين فطوا العقل المنازل والباقين في اسفل السافلين فيكون قد قطع نصف الدائرة او اكثر فالامر كله
منه ابتداؤه واليه انتهاؤه واليه يرجع الامر كله كما ابتدأه فيجلى الحق بحكمه كل يوم والحقه وانه هو في شان فتقول فيه ما شئت ان شئت قلت
بمثل تلك المقالة او ان الدائرة حق لانه كل يوم ما غاب قط كما في تحفة فتوحات الدقائق للسيد الشهداء ٣٠١ الكون يعزل من الظهور
ما ليس لك فيه عين الادراك لتوقف الا في كل شيء ذاتيك كما يرانه في كل شيء وكيف تخفى وانت الظاهر كيف تغيب وانت الرقيب
الحاضر الدفا ورده ان خير الحق اما الظهور او عدم فعلى الاول لا يكون غير الظهور اذ الشيء لا يتغير الى نفسه وكذا الشيء لا يجتمع مع المثل ولو في
المثلان فقد ما يجتمع ما فرض ظهورا غير كونه ظهورا وعلى الثاني لا يكون غير العدم الا الوجود لمناقضته بينهما مع ان العدم ليس شيئا والا عدم
لا تمايز بينهما فلم يكن في الوجود الظهور الا الحق ليس الاول يلزم على هذه الطريقة قدح وشك لان جميع جهات القدح يرجع الى الترتب
والتعدد الجهة وهو فرع التعدد ولنفسه وعلى فرض الوحدة المذكورة لا غير من الجهة او كونها يجعل مادة القدح والنقض وجودها الحق الى الحق
محيطها الفوق الذي اخفى من النقطة التي هي ذلك المحيط لان الحق غاب ما ظهر قط وان كانت الدائرة انما للشخص المستدير فان وجودها
مركزها والنقطة المتوهم فيها ونسبة الخلق الى الحق الظاهر اخفى والطف من نسبة تلك النقطة الى المحيط ومركز ما هو ليقع الخلق منقطع الاشارة
لا يخبر عنه وبه انه لا ينتهي امر وحده الى الظاهر البحت الصرف وان شئت قلت الدائرة خلق لقبولها الاشارة والتميز وعدم قبول الاشارة
والاكتناه ولو وجدها فهو حق لا خلق وجودها حق لانه منقطع الاشارة وممتنع الادراك والتميز وغيب الغيوب كما ان المنع عرف
النقطة والغيب فيه من الامر من الحرف الى الحرف لا يمكن ان يحصل شيء كعظم العدم الى العدم وهم في الحرف الى ذي الحرف تركيب فلابد
في الوجود من تميز واحد هو الشيء وجوده فلا حظ صورة الدائرة فانها وان كانت حاصلة من النقطة لوجود وما يدار بها الكل الدائرة الواقعة
لا النقطة فيها ودائرة الوجود واقعة في جميع الاحوال وحالها ومستقبلها وما فيها فيها واحدة فان لو حظت صورتها في وحدها ما لا شيء
معها الا انها مع قيامها بنفسها كانت عن النقطة لا فيها فالدائرة حق خلق لا نسب لها وتعدد جهاتها وحدوثها وان لم يقع تحديدها
لعدم الاشارة الا بمجردها الا بها نفسها وان لوحظت انها كانت نقاط متتالية لا متناهيات فيها سطحا موهوم اعتبار الى
اشارة اليها الا بتلك النقاط ولا جهة الشيء صحيح بل لا متناهي بين النقاط فهو حق وهو خلق بجهة واحدة او فهو الى احدها حق

والاخر

والاخر خلق من حيث الدائرة وجودها او فهو الى الانسان الكامل حق وهو خلق الى غيرها لما لحظه لحظا او الغير عنده الحق او عابده اليها كالمشكك
مقلوا المحمول بحق على الاطلاق لواحد بها بعين اللحم والاخر بعين اللال وان شئت الرحمة او التعب قلت الامر فيه بالابهام وكلاهما اشرت
اليه في البيان او الابهام من طرفي الزوائي وهو توقف لكن الحق وخلق على الاخر كحقيقة وحدتها وكثيرة واحدة عند تعدد ووجهها فالامر المتعلق بالان
او الامر سبب الانسان او الالوف متعلق بقوله ومن زائد المذكور اودوا ان بعين انه مخلوق للعبودية على صورة العبودية وهو دافع من اجلها بيه اسم
لونه البشرية وبعين انه على صورة الرحمن لا شاكلة بنفسه الملكية على صورة الرحمة العامة لانها الحقيقة المحمدية سواء الذات المستوية على عرش تلك
الحقيقة لان الله خلق آدم على صورته وحمله على شاكلته في الكمالات التي هي رتبة الاسم الجامع قال الله تعالى والله هو الولي بحق هو هو كاللوية والمنزلة
بالقرب الى الانسان الكامل هو الذي قام به الولاية الايجادية وان شاء قام الاولى بموضوعاتها وتوقف في الاشياء كلها كما قال الله تعالى فيه
الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون لان الشيء لا يخاف ولا يحزن من نفسه ولا غيره يخاف منه وانما يخاف منه وحده لانه هو
يستحيل الخوف والحزن وامثال ذلك من اسباب الثواب والعقاب ونحو ذلك على الله لان الله هو الولي الحميد دون غيره تولية كل شيء بسلطانه
وحكمه هو حكم الربوبية بجميع اسمائه الموت لطيف يخفى يكون نارا روحين عقاب ولو شيئ وكثرة جهة وهو على كل شيء قدير لطيف بستقيم
ولانه غيره عليه فرجع الغاية بالقصد سائر الوصف لا هو الولي لانه الذي يقع فيه اعتبار جهات التوقفات الايجادية والانتزاع وجعلها النفس
وعلى غيره اظهر او ذاته الحق مقصور الصورة خلقية في مقام جمعية عالمية وجمع الجمع في جميع العوالم بخلاف ما لا غيره اصلا ولا اشارة اليه اولى ما لا يكن
الاشارة اليه الا الكلي فوق التصوير بصورته والانفصال الاشارة ودخيلها تناقض واضح او حق لا يبين الغيب اليه دائما العدم من غير تبه لتعلق بها الا
او الاتحاد او نحو ذلك من سائر حتى لا لا غير تحميد فقال هو مشتق سبحانه انشرا حبه الهية مدون ان يكون فيه تجانس يوجد فيه والعكس من ذات امر
صفة او وجه او اثر او نحو ذلك فهي كل حال في عالم الصورة والمعنى وكل لقد برزت تلك التقديرات الثلاثة وكونه انه كل مقام من الفناء او ثبوتا انها
الوحدة والكثرة وحيث هو الولي او الاسم الجامع لوصفي النقص بالنسبة الى نفسه وهاد من جهة الذي على الاطلاع والكل بالنسبة الى ما
وانها خلقه مقامه والسالك فيع في ارض كونه اخيرة اللوازم الحسية ونقص لسان وجود ومن انتزاع الجهات والاسماء والصفات الالهية
بنور شمس الشهادة من تعلق الادراك والتمييز والاشارة ومنه ذكر الشمس اشارات منها ان الشعاع هو النور للعالم الا الشمس والحادث بالمواجهة والانعكاس
من ارض جامعة الانسان الولي فهو السماء والارض وما بينهما وبالمشهد هو النور والنور لا الحق المعقول بحسبها الحسية كالعقل بالنسبة الى الانسان في
والعكس في المرآة الحسية لانه بالنسبة الى الملكوت او الجبروت المقدسة الايجادية وما يلي بالمشهد وهو عالم الانوار العقلية وهذا الا المحيط الاعلى
تلك الدائرة الثانية لنو سماء نزولا وصعودا وانه هذا الممتنع المؤثر قلت ابيات لمقام او للولي الكامل الذي احتجب الا القصد نسبتها الا النفي ولم
يعرف مدعه سبحان حاله في الملكة في الدارين لم ار فيها سواه فارجوا فضله او فاخشاه لان الرجاء والخشية منتفيان بدار الهيبة وعالم
القابلية ولا غير هناك عالم الحقيقة فما وان على الله والحقيقة لان قال من هذه القصيدة بتلك السبيكة وهي قوله ابياتا منها واني
رب للانام وسيد بالتنوير لا الاضافة انما بعده جميع الورى الاسم وذا انا مساءه ان كان الورى بمعنى السعد فلى كونه الى او الكونية واعلاه
وحماية دائم لعدم الحاق فاوراه وما سواه في عالم الجبروت العقلي فعلاه عن ما فوقه وصاحب الرتبة بمعنى الفوقية وان كان الورى ماخوذا
من التوارد والاستتار فكذلك لان الكل اهل الستر وان كان من خلق وحجاب فكذلك لانهم لم يحققوا بالظهور وان كان يبلغ الحق فالملائكة

على النحو الظاهر للامر لموافق اللا الخلق والامر واقع لانه مخلوق بلا مادة ومدة وان كان يبلغ الخلق الاعم من الامر كما ورد كثيرا في القرآن اول ما خلق الله
نوري او العقل الاول وهكذا افراده ملاحظة عين الوحدة في مرتبة الملائكة والى وقع مدة في الحقيقة بعد مقام محمد وعلي والائمة عليهم السلام الان يريد
لسان الحقيقة ان الكرم تحت وحدتها ادب لمتها فالذات وان غيب الغيوب ومن المعلوم ان الاسم غير المسمى ولا يكون في الحسن الا
بالاسم والاسم الاعظم هو الان في اول الامر وضع في الملك والملكوت في مرتبة فقط وقلبه ملك سبحاني في الغيب المطلق والجبروت متى
نشأ في مقام دحض وصورا الله بلا انا وهو انا ما هو لما يطلبه الرد الا الشريعة البكر المتقدم على القطبية الرابع بما وقف وانا على معرفة
فالظاهر الدهور الاوساط ولست قشر انه الظاهر او الا لم الا هو الا انه وغير انه والعكس لما او عليه البرهان المتكاثر والنقل المتواتر ولانه غاية
تنزيه الذات بخلاف الدهور الاوساط وقال الشيخ في الكتاب المذكور معنى القوة المحمدية القربية في النفس وان اونا في الذات ان ما يطلب
ولا يطلب الا على الكسر خلق بالنفس وعالم الربوبية الى الكلية وان لما الماء الذي هو نابع ولكن يذوب الثلج في حكمه وهو في حكم
الماء والامر واقع وقد مر حكم الماء وسيلان الاودية بقدرها ولا يصح السيلان الا بقوة منبعه وتحركه الا بادها ورجع ماء اصل النبع الى النبع
وتنزلاته لا لازم مراتبه في سيلانه اللازم والملزوم والتابع والمتبوع واحدا من غير حلول واتحاد وتعدد جهات واقعية وفرضية في نفس النبع
وواقعية فقط في التابع والمنتشر وهذا الفهم من اجواء الزرد ابرا له الذي ان زاليها كبار الائمة في التوحيد وعلم العرفان واذا حققت كتب
المقدس سره وهذا الكتاب المستخرج من الالواح في خزينة الفواد والمستنتج من اللوح الشعشعي شعاع عرش الرحمن وغيره من الشواهد وبعد المعاد
واسرار الايات ومفاتيح الغيب والاسفار الاربعة والواردات القلبية وغير ذلك وجدت ان النسبة بين قوله وقول هؤلاء الاكابر
في باب معرفة نسبة الفطرة لا الى ما لا يدركه الا عن عبارة تفصيل جلوه واسند الا انه يبادر على ما صوت انه صادرة من منبع الكشف
والفواد والشعور منابع محمد وآله حيث سعى على طريق البرهان بطريق الاشكال الاربعة المنطقية الفقهية في ملك سلطنة المقدمات البادرة
الزام المخالف والموالف لقوة البيان والتفويض والتوثيق لظهور السند الا ان الكلام الغير الواصلين الى نور الحقيقة الانقلاع
في طلب من مطالبه لا يمكن ان يقع الا في البرهان الذي اقام عليه انما عقلا او كرامة يقع عقلا او نقلا وهذا لا يمكن الا بترك السابق
بحذف عبارات هؤلاء الموحدين حيث لا يمكن المحجوبين معرفة معدوه وعلى سعدهما ومعقدها من بعده وبها لا اجتماعها مع كل ما فيه
ولذا لا يجوز لاحد ان يتوهم من ترديد اتناقي البيانات السابقة واللاحقة في تلك المقامات انها صادرة من الشك والاحتمال
كلا وحاشا اين الشك الا لمن لا لك ونور المعرفة لا يقبل الشك ولولا الخروج عن اسلوب الشرح والتبيين لسلكنا في جميع تلك
مسالك التناقضات لمخوا ... لكلام الله وكلام محمد وآله ولا شك ان تكون المستقلا منها ان تلك العبارات عدم التناهي
الذات والا فاستفادة من قول عدم امكان التناهي كنهها ووجها او ما وذلك لان الوجود من حيث هو وجود من حيث وجود علم
فالهية حقيقة واحدة بسيطة مرتبة البراهين على ابطالها ودعوى بطلانها متفاوتة بطريق التشكيك الخاص او الاخص وقد مر
ما ذكر من كتبه غير مرة ان تلك الحقيقة البسيطة هو الواجب لا غير لانه غيب محض منقطع الاشارة فمن اين يلزم منه التكلم
في الذات وجعلها ذات وجوه وكيف يجتمع اعتبار الوجه والوجوه في الذات مع القول بسلبها وكذا كلمات سائر الاكابر
في فن العرفان الا ان الصوفية جاعلين تلك الحقيقة الواحدة البسيطة عين الذات لا افعله عبارة انهم اول على مطلوبهم الوحدة

القوة

القوة فوق اسقاط الاضافات او وجهة الاعتبارات من عبارات المتصوفة العرفية القول بتفاوت مراتب الوجودات بالشدة
والضعف والكمال والنقص وجه الادلة ان الصوفية يقول بالوهم في الوجود وهو يقول بالوهم فيه او بالوهم في الوجود والغيب الغيب وقد شرح الجلال
فوق ذلك فلا نعيد لكنه يخرج في كثير من عبارات شيخنا كما هو منه انه مذهب الصوفية شرح ما قال في الواردات الوجود اول الاوائل المفطورية
واسبق الاشياء الفطرية زائدة في التصور على المهية لا على ما هو صرف الانية وهو الوجود الحق والقيوم المطلق الذي هو هو بلا هو الا هو
فالاول نعرفها هذا ومن الموجودات متقدس عن كل تركيب وتغير اذ ليس لعرف الشيخ الا الانية معيرا شيئا الجامع ان ليس وهيئة افق
من ان يظهر وليس لجماله حجاب الا النور ولا الذات له نقاب الا الظهور المعين ذلك من كلامه في اخلاص الوحدة لا كون الخلق منه بالسنخ
على ما فلكنا معقده في الاول اذ من جملة اسراره ان الواجب الوجود الغيب وجود صرف حق واخر الوجود وهو الوجود وزعلان المهية من حيث
هي هي وهو قول شبلنا قدس فيه والا فما نوا به بخلاف قول الصوفية فانه نفا على الاثنين ومنها الحقيقة والاعتبارات الموهومة او بالحقيقة
وحدها باسقاط احد الاعتبارات كلها انه عين الوحدة ولا شئ قبلها في جميع الكتب والالواح ان الوجود حقيقة واحدة من فقدانها
الوجود وبذاته ولذاته وشوبها المكن بالامكان الوجودي في حدود شئه الذاته وفقره الى الغني المعنى والامكان المهيتي فلم يرجع الى
قول الصوفية ولم يعلم من الشارح ما ولا من احد سوى قدسه اذ لا يتصور صدع الحق على معنى هذه العبارة الا ان الوجود حقايق متعددة والمفهوم
فالمراد انه ذو وجوه ومجاليه كذلك كما اوضحناه في بيان اقسام المركب اوان الوجود امر اعتباري تابع للمهية والتعين وقد
البطلان على بالا يبلغ عشرها البطلان في الاسفار وغيرها او ان الوجود الواجب ليس من قابل ومن جاعل الذات او الوجود او من
الوجوه الموهومة والوجود او ليس موجودا في الخارج ولفظ الامر وهو قال ابو القول بان احد فقط منهما وان الممكن لا وجود له وهو لفظ
من قال باسقاط الاضافات وان الممكن ليس الا الشوب والاعتبار الموهوم لانه مشوب بجهته وتكون هو طريقة او اسقاط الطرفين
لا الطرفين لان عالمهم يقول بالاسقاط عن معرفة وانهم يقول بالاسقاط الاعلى بصيرة او ان الممكن والواجب وقع كل منهما في طرف
الاخر على اللزوم والتلازم وجهة ربط بينهما في لا يكون احدهما وما من الاخر بوجوب او امكان او كذا او كذا او هكذا او هكذا فتبين
في ينكلم فيه او بها في نفيه تعدد ما له وتميزه عن محل الاثبات وبين في انه وغيره كلها ما او اختفى في حل الاشكالات في هذا الباب
وبيان ان الواجب الوجود ذات قائم موجود بذاته ولذاته من غير ان يكون الكشافة وتميزه والحكم متقدمه الذاته الا بالبينة وفعله
واما الموجودات الا شيئية فنسبة واضافاته وشئونه واعتباراته والموجودات المشوبة بالنقائص هي اللوازم المشرفة عنها فاذن لم يكن
لاحقة لذاته ولا موجودة لذاتها ان كان مرجع هذا التغير الوجودات ولا بذاتها الفهم ان كان المهيات الى الملاق النقص منوعنها
لا في الوجودات الا على التشكيك بانه مراتب الطول الذي لا تميزه فيها ما به الاشتراك على ما به الامتياز وذلك لان وانها منزهة عن ذلك
وعن تلك النقائص وانما لحقها لا لتلك الحقيقة الواجبة عن الضعف مراتب التنزل الا لازم لتلك الوجودات المنسوبة اليها تلك
الحقيقة المطلقة بتجلي النور الالهي النشاء من الوهم والخيال والاعاقة والاشكال الباطن على عنوان المحجوبين في عين كل مرتبة والظاهر
لا فقدة العارفين في عين بالمشية فشرح هذا الشيخ لا ينبغي فيه الملاق التعظيم واشارته على النحو المطلع او الفاسد الذين يحملوا الادمام
لما لا يقول لانه عبارة اخرى عن لزوم الواجب والممكن في الوجود وبناء العالم على الاسباب . الا ان الواجب الوجود لا يوصف ولا يتكلم

فيه الا بانية وهو انه لانه موجود الفلك به الوجودات المعروضة بالمهيات الفائز لا وجود بوجود وهذا ما عنده في وحدة حقيقة الوجود وتقسيمه
الى العرف والمطلق والمشوب والشوب وانا على ما هو الحق من ان الوجود الواجب يمتنع الاكتناه والاشارة ولازمه ان يكون محل التقسيم
هو الوجود المطلق من حيث انه جزء الواجب الوجود فيما لو روده على العنوان والمقامات العنوان بعينه والامكان الذاتي من جميع
الامكانات والجهات فنتيجة ان اتحاد هذه الحقيقة الوجودية ليس واقعيا لان الواجب لم يوجد في صدر القسمة وشمول تلك الحقيقة لزم
تركيبه من جهة انه موجود من جهة انه مصدر منتزع وتمام به او المنتهى اليه ولزم اعلائه عن جميع مراتب حقيقة الوجود المطلق لانه انما يتكلم وجها
حيث وجهين منتزعين لا بعد لوازم ملازمة برزخ وفصل مشترك لانه بان يكون واجب وغير واجب او شانه او لازم او منتزعة او اعتبارية
او كون ذلك اولا على الاول لزم التوحيد بحثه وعلى الثاني لا يخرج الا هو وحده ولم يوجد عنه فعل او لازم او شان او امر انتزاعي ولو فرض
الاشارة الوهمية بالوهم الادق من العقول والاثر فلا قسمة للموجود الى حقيقة الوجود وغيرها فالتقسيم شرك والقلب والتسوية
لسلب البرازخ والفصول المشتركة رأسا حتى في الاعتبارات التي قال بها العرفاء كوجود السلاب وما ذلك الا التكلم في الذات اوادخالها
راس السلسلة واما العنوانات والمقامات فلا بأس فيها انه لا يلزم ولا يعقل فيه اشتراك حقيقة وانما هو بما فيه صدق الاسم اي العنوان والاشارة
او صدق اسم الوجود كالمشترك اللفظي لا من جهة العرفان وحقيقة العينية لان الوجود سواء كان في الواجب وهو ظاهر او في الممكن
لو ورد محل القسمة لزم في طريقة الاعتبار ولو موهوما ان يوجد في البين جامع وما به الامتياز لا بد ان يكون هو الوجود لا غيره عند ما
اوعد منا اذ لا يمكن ان يحصل به وجود او تشخص وجود فلما لم يوجد وجود وكذا في المائزات والمشتركات وجعل الشيء الواحد بما هو
واحد جامعا ومائزا جمع بين النقيض والاثبات بجهة واحدة وهو سفسطة او من تلك الجهة الوحدانية بارادة جهتها الاصطلاح
كما في توريثه لا من جهة اللغة الاعم من المصطلح في العرف العام بالنسبة الى مفهوم الوجود الذهني العام البديهي التصور اذ لا شك
في اشتراكه المعنوي عند الجميع حتى الاشعري القائل بزيادته على المهيات زيادة مختلفة اذ لم يرع العوام في اصول الفقه ولا يدركون الموازين
المنطقية في عوارض الاحوال وتفاسير الالفاظ فان لفظ الوجود لم يوضع عند احد من اهل المفاهيم لذات وعين خارجية وانما
وضع لمعنى عارض لها اي المصدر الذي يكون بودن او ما في المصدر وهو حاصل الكون في الاعيان كما هو المتبادر منه في العرف وهذا
لا ينكره المتكلم وانما مقصوده ما بازاء هذا المفهوم من الحقيقة العينية وفرض الشارع انه لا يمكن ان يوجد حقيقة مشتركة غير هذا المفهوم
المصدري والا يلزم انقلاب الذهني خارجيا وهو باطل بالضرورة كانقلاب الخارج ذهنيا عند المحقق وكذا يلزم المحذور المتقدم الترتبي
بدون ان يشتبه القول بان الوجود خارجي مع جهة لذاته بوجود نفسه لا بوجود زائد اذ لو فرض ذلك في الوجود الذي افترق المتقدم
بذهنية مفهوم ملازم لجهة شمول هذا القول في الوحدة والوجوب والامكان والامتناع وكون امثال الامور المكررة الشيخ وقد تقدم
وغيره من الحكماء باعتناع وجودها في العين اذ الامكان مثلا لو جاز وجوده في الخارج لزم ان يكون ممكنا اذ ليس واجب الوجود
ولا ممتنع الوجود بالذات بالضرورة والاتفاق فاذن ينقل الكلام في امكانه لان الممكن لا يعقل بلا امكان والامكان والعروض
انه انما هو موجود في الخارج ممكن وله امكان فيلزم التسلسل وبهذا الوجه اثبتوا اعتبارية تلك الامور المكررة نوعها في اشخاصها
والوجود المتقدم صفة ذهنية بالاتفاق والظاهر بان هذا الكلام فيما ذكر بحسب وجودها الذهني بان التسلسل الاعتباري ينقطع

بالقطع

بالقطع الاعتبار وهذا الكلام في الجانبين اعني استحالة التسلسل في الخارج وجوازه في الذهن يجري في الوجود بعينه ودفع التسلسل في الوجود
بانه موجود بذاته لا بوجود زائد لان صيغة المشتق لمفهوم الوجود لا تفيد اعتبار ذات مغايرة في الفلسفيات في الامكان المطلق ووحدة الواحد حيث
هو واحد وحدوث الحادث بما هو حادث اي حيث الحدوث ونحوها من المفهوم مثلا مختلفي بهذا الامكان لا بامكان زائد ولم يقولوا
فيها في ما لم قالوا بذلك فيها والتسوية في الوجود مع ان الكلام في الجميع واحد في جميع جهات القول تعديلا ونقضا وحلا وجميع اساس المتقدم واعده
ومعارفه في الحقيقة يرجع الى مسألة اشتراك حقيقة الوجود سنخ وليس فيها والذي يرد فيما يعطيه انه كما قاله بعض الصوفية القائلين بوحدة الوجود
من ان الوجود عند العوام والظاهريين هو الكون في الاعيان اي كون الشيء فيها الا نفس كونه العيني واما عند ما معاشر القائلين بوحدة الوجود واما
في العين فالوجود ما به الكون في الاعيان اعني كلا منه ربح مقاصدنا لان الوجود احق الاشياء بالتحقق اذ غيره به يكون متحققا وكائنا في الاعيان
او في الاذهان فهو الذي به ينال كل ذي حق حقيقته فكيف يكون اعتباريا كما يتوهمه المحجوبون عن شهوده ولان المهية يمتنع تعلق الجعل بها الا تبعا
للوجود كما او ضحت ذلك فيما مضى وسر انه ليس كوجودها لا وجود ولا يتوجه ان القياس بمهية فلا يفيد او في كلام العوام من طريقة التوحيد حيث
وضع اللغة ومتفاهم العرف ومتداول اهل المفاهيم واما ما به الكون الذي قال بانه انما وضع لمعنى لا الذات في الاعيان فهو الوجود الخارجي
من قبيل نسبة الوجود العام كما يتاخر المصدر فاما كالكان في والوجود والبقاء الوجود خارج لان الوجود خارج وان اخذ من حيث انه موجود
وما هو وجود فالوجود ما به الكون كما راسه هذا المعنى وان اخذ من حيث انه في وجود فانما هو ما به الكون في الاعيان لو اسطة الوجود فتفطن
الوجود اوما بان يكون ما به الكون لعدم احتياجه الى غيره الوجود في كونه ما به الكون لانه موجود بذاته وان لم يكن لذاته الا الوجود الوقف
الواجب وهو حقيقة بالتسوية او الاضافة المادة التي مرادف الهيولى او القوة الجسمية لما هو فوق عالم الجسم والجسمانية من عالم
الملك والملكوت من محرم به سابقا في موضوع ان انما الوجود فالذوق الذائق وان تفاوتت الذائقة اذ المراد بما يكون من الوجود
العيني فاذن بتلك المادة التي اصول الكائنات وغيرها الموجودات مع تحقق بذواتها متلبسة بالمهيات الجسمية في الجواهر الا في الاعالي العالية
لا في الاعالي او النوعية بالنسبة الى الانواع المتشخصة المتشتتة الاصناف او التشخصية في الاشخاص التي يمتنع تشخصها بهيئة من هيئات الجواهر
لان المهيات ليست الا كليات ويستحيل حصول التشخص من ضم الكلي الى الكلي لان الكلام بانه في تشخص ذلك الكلي بدون امكان علاج ذلك
الا بانضمام التشخص الى الكل بالوجود المتشخص بذاته اما بذاته ولذاته كالعرف الواجب او بذاته لا لذاته كسائر الوجودات العينية وما هو
النحو من الوجود العيني محقق الكون في الاعيان ونفس الامر محرك الوجودات الذهنية والوصفية لا صالته في جميع العوالم والاوعية واعتبار كونه
كلي جميع والاعتبار كل شيء والاشارة المطلق جميع الاعدام والممتنعات بالذات فيه وبه وهو اعلى النحو الذي جاء التحقيق من التسمية
لمن فتح عينيه جامعا بين الوحدة في الوحدة وفي الكثرة وعين الكثرة في الوحدة ولكون نفس الامر اعم من فرض الفارض واعتبار المعتبر
واما من غمض عينيه ولكل امام قال اي محيط الغيب وعبد الكريم واشباههما عنده ما اهل الظاهر والتقليد والتوقيف عند الحقيقة فانه
يرى ان الوجود العيني شيء موجود بنفسه الا انه في عالم الحيات الذهني متصور شيئا غير ذلك الشيء العيني لانه لا يمكن الخارج الا صيغة الا بهم
الكلي الا بوجه حكاية وحكاية عنه غير الحاكي عنه وان حكت عنه حكاية الحكي عن الحاكي في المرآة لانه لا يفهم بالقول فان الفهم مخصوص بالذهن
والقول متعلق بالعين وخارج الذهن وبينهما منافاة عرفية ومنافقة بديهية ولكن يمنع من القول في باب التعبير والبيان تجافيه

من الاساطين واسوة بوضع الكتاب والسنة ومقصود الشارع واضح وهو ان الشيعة وجب ان يكون شيعة الامام لا المأموم فقلنا بعمق
علم موتيه واية انه لو انكر الامام ما قال الامام فقال لا اشار المقدم وجرح فقال وعدمه ودليل على عدم اصابة من عدم اصابة الجمع ووجب ان المتابعين للائمة
عليهم السلام من العامة العمياء حيث ابصارهم عن الشك بهم التقدير في اقوالهم لكن المؤمنين بهم كيف يجوز لهم الانحراف عن الشك بهم الى
جانب معاندهم وهذا انتم لو لم يدع المقدم انه لا يقول الا ما قال الامام فان جعلا متنازعين في الكلام فيهما سواء في الادعاء وطرق القدح والجرح
وقول لما قال امير المؤمنين مذهب من ذهب الى ان الماهيات كذا به تفرع تعقلها في تحقق وذهب من ذهب الى ان الماهيات مجعولة تجري
بامر الله لا تعقلها بذاتها او الا فان ان يريد احدهما ما لا يريده الآخر ليكون النفي والاثبات راجعين الى شيئين لا الى شيء واحد او يرجعا الى
واحد لم يعلم كل من الوجهين من اثبات راسا وقد جميع العقلاء من الحكماء الذين يقول قدس سره في قولهم ان كل ممكن زوج تركيبي
من الوجهين في الوجود البسيط من المهية والوجود في الوجودات المقيدة والمقدم ممن يقول من تلك الآراء بزكية وموجب بياناته وقواعده ورد
من هذا القول المسلم المتفق عليه انه لا يكون ممكن او زوجية ملكه وتركيبه الا بان يكون له اعتبار من ماهية وهو الوجه الذي يلي الرب سبحانه
المادة والوجود وهذا على انه المجعول بالذات واعتبار من نفسه وهو الوجه الذي يلي النفس من الصورة فيرجع ما بالفعل الذي يلي وجود نازل
في مراتب سلسلة الوجودات الطولية وهو المهية من حيث هي نسبتها بالصورة او لانه عالم العقول وان استهلكت في شيئيتها التي الجبلة
نور الوجود وعالم المادة الملكوتية البرزخية وعالم المادة الزمانية الجسمية التي تظهر بالضعف وجود تام من الفلك الاطلس الى العناصر و
والمركبات منها كالمستهلك في عالم المفارقات عن المادة رأسا بقوة وجود تام والملكوت برزخ بين العالمين ووسائط الحادث
الزمانية والتغير بالقديم الزماني والثابت المنزه الكلي ثبوتا وهو العاقل الاول والوجود المطلق الذي هو الوجود الواجبي ومراتب
ما لا كثرة فلا مادة فيه ما بالقوة والاستعداد ولا صورة على وجه لما انه عالم الجبروت والعقول لكلا مادة ولا صورة ولا مهية الا في
في العاقل الاول فعلا عن وجود مادة الوجود الواجب البحت البسيط المجهول المطلق للاختصاص اثنين منها بعالم الاجسام الكثيفة واللطيفة
وثلثة منها بعالم الجبروت بخلاف الوجود فانه من الامور العامة في جانب المفهوم والاب المهية في جانب العين وهذا طريقة المقدم ومن
كبذوه وحدوه وموجب البراهين القلوبية العقلية والكشفية على ما عده من القطع الذي لا يقع مركب فيه دعوى تطابق العقل والشرع
التابع له لما لا يكون نكار بهذه المسألة واوهن منها في اصول الفقه باتفاق الاصوليين والفقهاء حيث المسبوق فيها على التطابق بحيث
يجب به عرف جميع الآيات والاخبار اليه والصورة عبارة عن ما به الفعلية والهيئة الوجودية في الجسم المركب منها ومن الهيولى
وهو والصورة في الجنس المركب منها النوع المتصل فارق والوجه في المهية المركب منها الملكي كالسابق والاتفاق من كاس واحد
او من حقيقة وجود بين الفصل والوجود في الشيء الذي او مما يرده ان يتحقق لكل شيء من الاثار من جوهريته والوجودية لا تمييز
في الوجه الجنس المتحقق بذاته لان غير الوجود كلا اعتبار له من المهية من حيث هي او عدم خالص ولكل منها الا شيء له فعلا عن ان يتحقق
تشبيه غيره وهو واضح لامرية فيه والمادة عبارة عن ما به القوة والابهام في الجسم وهو والماهية التي حقيقة كلية انتزاعية من الوجود
والجنس المبهم القاصر الذات في ضمن النوع المركب منه ومن الفصل لسوتان من كاس واحد كالمرادفة بازاء تلك الثلثة او من حقيقة
كانه من حقيقة النوع في مرحلة الشيء الجزئية والاجناس عالية او متوسطة او سافلة قريبة في جوهرا او عرضي ان الفصل الا اعتبارية

التعليقة

التعليقة الانتزاعية الابهامية الجنسية لا يمكن ان يتقوم ويتحصل لا بنفسها الا بما حقيقتها من التحصل بما هي هي والا فالكلي واجب التحصل والوجود
ولا بالي على التمام والا في صورة او فصل او وجود ولا مادة او جنس او مهية حق ولا شيء من الاشياء الوجودية والعدمية الا بالفصول الاخيرة
المأخوذة من الصورة الخارجية التي فعليتها بعين تشخصها ووجودها العيني لما ان الجنس ماخذه المادة الخارجية التي تحملها عين لا تحصلها
وابهامها الذاتي المادة للمهية من حيث هي وكذلك الفصول النوعية المتحصلة بسبب الفصول الى الاجناس كما من الانقسام الخاص
التي القطع النظر الى التقوم الا بالمشخصات المهيات التي لا يمكن لكليتها ان يتشخص الا بوجود ذاتها العينية المتشخصة بذواتها المتحققة بانفسها
والمراد بعدم تقومها ان الاجناس بدون الفصول او مثبت سره من انها في نوعها المركب او فيه ذاتها ومهيتها قبل ملاحظة الفصل قطع النظر
عنه وان كان عدم الاعتبار غير اعتبار العدم في ماهية ابهامية شيوع المبهمات من جميع الوجوه والكليات من حيث هي مع قطع النظر عن
جميع الانحاء وجودها الخارجية والذهنية الوصفية والتحليلية وحقيقة ذاتها انها غير متعينة تعينا وجوديا وتحققا ثبوتيا بدون المميز الفصلي
والتشخص فاذا فرض ان حقيقة الالهيات المادية اي المركب من المادة والصورة في حقيقة الوجود والعرف البسيط الواجب قبل تنزلها الى
رتبة العقول فيها انه لا شيئية لها غير الشيئية التعلقية التي ما علمها ملاحظتها من حيث هي حتى تنزل لان لنفس حقيقتها كحقيقة الهيولى ليست
الا ملاحظتها من حيث هي هي وهي من لشيئية ثابت لذلك الشيء مع قطع النظر عن جميع ما هو خارج عن ذلك الشيء وجودا او تقوما
وتعقلا او جاعلا فان تنزل لا يمكن ان يعتبر ولو فرض الا بعد ملاحظة وجود ما والكلام في نفس الشيء من حيث هو هو وانه له بحيثية
وجوده الذاتي العينية والاخرته ولنفس الوجود بما هو هو سابق لبسيط المبهم ولا فيه ابهام حتى يلزم اشتراك الامر الابهامي الشايع بين
الواجب والالهيات وكونه وجامع لكل منها لا بعدم من رتبة الفصل المحصل او يا بقيانها على عدمها ومرتبتها ولكن بالقاطع الحاكم عنها وملبسها
وانها مرتب لازمها عليها وهو فرع تحققها وتعددها او مهيتها انه لا ذات لها فالمهية الا ماخوذة من حيث هي هي في ضمن النوع المركب
فلا يمكن للقبلية بمحل الا القبلية الوهمية الانتزاعية التحليلية لا رتبة بنحيتها للفصل المشتق به النوع المركب بحقيقتها نوعيا وهذا السبق
نفي لما اقول ان الفصل لا وجود ومقدم على الجنس الذي قوام ذاته الابهام وهكذا جميع الفصول لئلا يلزم الشيء لو تركب الجنس من الجنس والفصل
في ابن يلزم المارقة المدفاة ولا حمل لو فرض ذلك الشيوع الماخوذ فيه ان كان للترقي وله الاية كانت تلك الحقيقة مارقة عن الواجب
والمارقة والمفارقة الملوثية والمعاكسة وكونه من اي كون من اي تركب فرض بالضرورة حق الواجب الوجود لو فرض لب الحقيقة فيهما تناقض
والانقلاب مستحيل وخلف فرض واشبه بان هذا الالزام منه عليه قدس سره الشباب لبابه برقواعده الوجودية للكون لبسيط الحقيقة كل الاشياء
ولكن الكمالات الوجودية موجودة فيه الذات بنحو اشرف واقوى بعنوان القسمة الموجود المطلق بما هو موجود الا ان يجعله كالجنس
لا فقه التقسيم وجود العقل في القسم وفي القيد الا القسم وجودا او وجوبا او جهة او مهيتها او كونه وان فالقسمة كانياب اقوال ومن
الكواذب وليس كذلك عندهم لا اقوم ما قال به وما وجهنا مراد المقسم به والامر سهل لاتفاقهما كاتفاق الكل على بطلان المعارضة ونفيها لما
في حديث القاهر واحد من الاشتراك بالمعارضة بان معارضة خير ولو وجهة في نية معه والعكس وهو معارضة من شيء من الاشياء فعل الشارع
المورد لا يقع ان يحق انها من اللوازم والجهات الخارجية او لا يكمن تميزها في لابا فانه تقدم اولا ابهامها الذاتية والحزوم لا يعقل الا تميزها فيه
وغيره تقدم منها وان كان ولا بد فيكون الواجب متكثرا على المعارضة او مملا للغير على الرابعة ومرهقه في العقول في ثمره ذلك الحديث

ولعله ذو من التنزل وتعلق الغفران بالغيض وجوب ساوجبه او امكان ادكرما اذ به يجعل المنزه المعز تنبيلا بالمتبع والوحده بجاهر وحده فكان لها
اسرار عاسر لا ضعفه والبقعه الواجبيه حالة التركب غير حالة الا وسطايع من حالة البلغة او حالة الافتقار والتعلق غير حالة الانفعصت
والغيبيه بالضروره الاولية وكان للواجب الوجود الذي هو مطلقا على جعل الوجودات والماهيات لما زم ذاته او كلها على المعارضه ولكون البسيط
البقعه كل الاشياء او كلها على جعلها مورد القسمه ومشتركا معنويا حالة او رفيعا لحالة الا وسط التي كانت من حيث هو هو لانه
قد عرا القول اللفعه والعقبه او اعده من ذاته نعم شيء من الاشياء التي لا يكمل حينه بالاتفاق سوا ومنه من كره الكلام جزئيا زايد
للاثنين ما كونه عينه بزيادة المشتمل ام التراقا فهو بالمادية بين سره ام غيره ذلك من الاضافات الموهومه الاعتبارية لما يقول العرض
فانهار ذلك الحالة اللاحقه حالة اخرى فيها الا وسطا بالبداهه فنتج هذه المقدمات الالزامية عليه بين سره قوا عده ان واجب الوجود بلا
مثلث الاثات وكل مختلف الحالات احباسرية لم مكلنا جوهرا او عرضا او موجودا او ماهيه او ارضيا لكل من الاشياء حالي ذاتا او زمانيا
او مكانيا معقولا ونقلا والاتفاق من العقلاء كافه وما ذلك الا لكثافه الذات والتكلم فيها والعلاج ما ذكرته سابقا من ان الذات الوفيه
فيجب للاشارة اليه بعنوان الوجود المطلق الذي معه الاول وان البرهان لم يقم على امتناع انتزاع اللوازم والجهات الاعتبارية من
الذات وفادحيتها ذهب لمنها فيرجع النزاع الى الموضوع او الى واحد وهو سود فيه الذات لكونها غيبا منقطع الاشارات كلها بالعلامات ثم ان
هذه الحقيقه الالهيه المسمات المذكوره حالتها لما انكشفت لا تفقها بالسنخيه اياه ولهذا عبر عنهم عن ان يدركه احد منهم او فرق من
هذا النوع المذكور من الالكار رساقا جعل للملائكة العقلية والملك الاعظم الذي هو روح محمد وعلي والعبارات الاول بنات الزوف
وجعلوا له من عباده جزءا فقالوا الملائكة بنات الله سماه جزءا لان الولد جزء والغيه من الولد التي في هذه الاية في قوله قريش
ان الملائكة هم بنات الله وسره ان الملائكة ومنهم جبرئيل والروح منزه دون عند الله ويا فذون منه احكام الخلق ولوازم الموهوم
ومن الموهوم ان الملائكة لسوا ذوات وجود الا بوجوده منه وانهم لم يكونوا عينه بالاتفاق وكانوا منفعلين عنه فتم يكم فقوا ارتق
وغيرهم لم يبق الا انهم متولدون منه فتم مشاثرون لفاعليه والتاثر اثر وجب مع انهم هم بواسطه بينه وبين الخلق لطريق الولاد
منهم والوالده انثى والوالد لم يكن موجودا عن الله الفاعل حاث وعلامات كيف ان الخلق صاروا الحيث ولد ام
لا اب له او الذات كنع روح الله ومنات يطلق على مماته والتذكير باعتبار النسب اليه الملف عنه ففي تعدد العقات
اشارة الى هذا النوع الكار الخاص فقد جعل لم يشعر لغوه وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا التعريض انهم قالوا الجن بنات الله كما
قالوا الملائكة بنات الله اثنتين فالنبي بالتي لاستار منه الذات استار الغيبيه او كن استار اكتسابه بالاول فيلزم
من انتاج تلك المقدمات التي رتبها على قوله وقول اتباعه واشياعه احتياجه الى الماهيه او الجنس المشترك فيها الا انه تقديم شانه
واثباته بحكم التقسيم وبحكم كل شيء فيه وبحكم تنزل الوجود منه وبحكم قبول وجوده فهو ان يخترع منه جهات الاعتبارية او الوجودية و
وبحكم التقسيم الوجودات ارتباط الحقائق بالوحده وبحكم كذا وكذا ان يخص من لا يقوم حقيقة الا بها او بالمهيه الا بهامية ان بعض
الغير المتعينه من حيث هو ولا يكفي مجرد القول باراده المهيه على ما بالشيء هو فيه ثم التصحيح بالمعنه وجوده وعراقته لعدم اجتماعها
المحل مع جعله مورد القسمه ونحو ذلك وكذا يلزم على قوله ان الوجود المطلق المقول اثارت الذي محل التقسيم او الوجود المنبسط الذي

التزايد

اشرنا في معنى المعدوم من تركيب المهيه والوجود لمنافاته مع اطلاق الاشراقية وانبساطه او الوجودات المقيدة لانتهاء حكم الكلي فرده وعدم
تفاوت حكم المبدء واحدة لونية مشابهة سيما اذا فرض بساطة التي مرت البراهين عليه من افراده ومراتبه والا يلزم التحكم والانقلاب
المستحيل او خلاف الفرض ونحو ذلك من المحالات بقوم منه عالم الوجود والامكان وجواز رجحان اولوية او الاكوان او نحو ذلك
من العوالم وتكثيره العيني او الذهني بدون المهيه فيبطل المقدمة المسلمة الكلية المتفق عليها بين الكل في المقدمة الوجودات المقيدة
وذوات الماهيات بحكم البرهان ومنه الوجود المطلق ووجود الواجب بحكم الالزام المقبول بشرط الاتفاق ان كل ممكن ماهية او وجودا مقيدا
او متكثر او ما فرض جزئيا بالمقامات والعنوان زوج تركيبي من المادة والصورة والجنس والفصل والمهية والوجود والوجهين على الاطلاق
وعلى النفس عند الجميع المشهور من المهية والوجود والجنس والفصل بالكل عند وقيقه وهو ان وجد وجودا او موجودا مطلقا او مقيدا لعدد
التركيب الكم وسلبه راسا عالم الوجود والايجاد خلاف دليل الحكمة والموعظة الحسنة ومجادلة العقل القطعي من ان الكلية والوجود ولات
منهم ولو فرض الواجب الوجود لا يمكن ان يتحقق ويكون ولو بنفسه وان لم يعقل الا بان يكون ذا جهتين ولو فرض بين جهته من زمانه مطلق
فيحتاج ترتب النظام بنفسه من ان يثبت المغايرة وجهته من نفسه وان لم ينفك فكل من جهتين عن الاولى كالكثر والانكسار المسرعين ا
الى المشية والفرقان الاطلاق فلا يتوهم ان الجهة العليا اما واجب الوجود فيلزم عليه ما لزم على المقدم واما ممكن وعلى الثاني اما بسيط او مركب
فان كان بسيطا يلزم انتقاض تلك الكلية الثابتة ببرهان الكشف والعقل والنقل وان كان مركبا فنقل الكلام الى طرفه الاعلى
ليبين الزوجات المذكورة وهو حتم او انتهاء الى البسيط وهكذا قول الرفاعي من ان الله تعم لم يخلق شيئا فردا اي بسيطا غير مركب بلا تجمع
بين ما به والمكونية جمع بين النفي والاثبات فلا يمكن ان يقبل احدهما الا الاخر اذ الفردية لا يعقل الا ان يكون قائما بذاته ودون غيره وعلى
الرفاعي عوان وان لم يخلق شيئا فردا قائما بنفسه دون غيره للذرارة ومن الدلالة على الفقه واثبات وجوده فالله هو فرد واحد لانه
موهبة الجزيل على شيئين احدهما ان المخلوق قسمان الاول انه مركب تركيبا ظهوريا من الملك والملكوت والاستعمال الكياني وجبروت
وعدم القيام بنفسه من هذا القسم ظ والثاني انه فرد بسيط لكنه ليس شيء بساطة الواجب من قيامه بذاته ولذاته بل قائم بالبسيط
الحق قيام صدور واختراع لان النوع الثاني المركب يقع منه نقض الجزئيين او احدهما ولا اعتبار في الاخر الدال على ان المشية مخلوقة
وبنفسها ودونها ان كلمة الباقي مستغنيه بالحدث الى اسبيه التقدم النفس عن كل شيء على جميع ما الكل الخلق من ذات اوصفه او فعل وهو
مقدم على التقدم الذاتي او لمنزلة الصفات او الذات او علامته ملزوم اقرب الى النفس فالمركب في المشية الى خلقت الاشياء بها
وما بينهما ان الله احد لا شريك له لا مرية فيه كما في سورة التوحيد وهو قول الصوفية المسقط للاضافات راسا اقرب في تمجيد الجزء الاول من
باب السالبة بانتفاء الموضوع وعدم ذكر غيره ثم سلبه عنه الوحدة او القيام بذاته وان قال ينفي من قبل النعم معارفته ان الواجب
وتكراره ذو وجوه ولا اثنينية لهم فقط والا يلزم الامكان على الوجوب وهو فاسد بجهات كثيرة من الانقلاب وغيره والاول
لا يعقل الا بالتقسيم والاشتراك بالقسمين والفوق بانه وجود كيف صرف بسيط لا يشوب منه قيامه بذاته ولذاته لا شريك غيره من مهيته عدمية
ابهاميه وغيره من جزء او حلول او جهة او امر ما بان اسم سر اشراقا وغيره ثبات وجود الممكن والوجود المطلق قلنا هذا حق لا نزاع فيه
ولكن كيف الاعتقاد بخاتميته بساطته وعراقته وخلوص وحدته الذاتية بحيث امتنع فرق جامع بينهما وهو لا يمكن ان يتصور الا تمييزه

بالصفات الكاشفة والمقابلات فتغايرتك معارضة او زبانه يلزم على ما ذكرت ان يكون الوجودان متغايرين جاز على التقسيم لابد ان
يكونا مشتركين بجامع اذ لولا المايز لم يكن واجب وممكن ولولا الجامع لم يكن تقسيم وارتباط واما ثانيا فلا يمكن ان يجمعهما حقيقة واحدة غير
اسم الوجود واذا جامع فلا مايز واذ على مايز لم يكن شيء من الاشياء الا الواجب والا الممكن وهو محال كيف وبها ان الواجب على خلاف
الى ان قسم التقسيم والتعدد الحادث بموجب براهين الكشف والعقل والنقل واتقان على ما قدمه بكمال المباينة اي التي وجب ان يكون هو على خلاف
المناسبة والتقسيم من غير المباينة واعتبار ما هو كالجنس والمهية ناسب القول والمباينة ومن الاشتراك في النوع وهو لازم القول بالوجودين وبها
الفرق والوجود المطلق الذي كان له والمحاكاة ومن لوازمه على طريقة عكس العاكس كالمرآة فقول الشيخ ونحو ذلك فيما هو اساس معارف العلم
في جميع كتبه والمضادة ومن لوازم القول بالبينونة بالصفة الوارد في الخبر كالوجوب والامكان والغنى والفقر والقوة والضعف ونحو
ذلك فيما هو اس الاس لان هذه النسب المذكورة وكونها سواء وعرفت باسم الانتهاء والتقوم والاصدار والاشراق لم تقع في التوحيد
الربوبية الوجودية اما متعلق لغيره بوجه من الوجوه واما غير متعلق بشيء اصلا والوجود المتعلق بالغير لابد من ان يكون ما يتقوم به وجود الغير
فان كان ذلك المقوم قائما بنفسه فهو المطلوب وان كان قائما بغيره فننقل الكلام الى ذلك المقوم الآخر وهكذا الى ان ينتهي او يدور او ينتهي
الى وجود قائم بذاته وهو الواجب جل ذكره فهو اصل الوجود وما سواه فرعه وهو النور القيوم وما سواه اشراقاته والمهيات اظلاله الله
نور السموات والارض او بالشئون والاعتبارات او الوجوه والشيئات كما قرر بعضهم بلا فصل فليعلم ان انه قائم بذاته والوجودات ذوات
المهيات شئونه واعتباراته ووجوهه وحيثياته الا انه الحق والا مراد بالشئون تلك الاضافات التي للمهيات الى الحق والاشراقات الا ان النسبة
وجب انها النسبة في اي عالم وقت لا يمكن ان يتصور الا بمنسوب ومنسوب اليه وتركب وتاليف وتمايز وتلاصق وتقارن و
وارتباط واضافة واعتبار وكثرة وامكان وحدوث ونحو ذلك فرجع الواجب الى هذا التعدد من غير الواجب وهو انقلاب او انسلاخ
فالنسبة اي كز فرض في النفي والعين [illegible] في الممكن وبالجملة في الواجب كما دل برهانه وقد اعانها الواقف في مقام الرضا
والقضاء عليه السلام كنهه تفريق بينه وبين خلقه الاول وهو المشية القائمة بنفسها واشار الى الامر الاخير رابعه
والتفريق مع التقسيم متناقضان لان التقسيم باي نحو كان يستلزم قدرا جامعا ومناسبة ومشابهة ونحو ذلك من النسب
اية نسبة كانت وكنه الواجب وغيرته كمال البينونة والتفريق والمباينة مع خلقه والتحديد واحداث الرتبة ما يحده ولو كان حد
الاطلاق كما في العقل وحد اللاتعين الظاهر بالفعل كما في المقامات لما سواه وهذا النفي لا يجتمع مع قبول الشبه من النسب ولا يعقل
تصويره الا بالآية الكبرى وصفة الكاشفة وعنوانه ومقاماته التي لا تعطيل لها في كل مكان يعرفه بها من عرفه الا ان كلا منهما بان
التركيب كما قبله يكون نفيا وظهوره بهو غير كالظهور كرسول ورسل تحديد لما سواه بحدوده يكون النفي ان الغيرية عين تحديد ما سواه
بالنفي الاعم من المهية والوجود المنسوب بالمهية والوجود المطلق الذي هو فعل اول والوجود الفاعل او بالغيورية لا يتصور الا تحديد
ما سواه او بالتحديد الذي لا يجوز سواه والا فهو شريك لا غيور لكن نكره لما في تفسير الحديث الى الرد على القوم وكل من يحذو حذوه
وكل العلماء غير الائمة المعصومين عليهم السلام يعني ان ما صرح به في كتبه من قول المناسبة التي لازم التقسيم والسنخية التي هي عنده اولى
والمحاكاة التي هي فرد من النوع والشباهة التي هي علة صدور الوجود لا المهية من الوجود والمحاكاة التي في عباراتهم كلها على الكون وهم او خيط

اوطلس

او كوس ادريا او كلان [illegible] والمضادة التي في قولهم بالبينونة بالصفة والمقابلة التي في كلام من ادعى من تقابل الذاتيين والمخالفة التي لازم قسمي
كل مقسم عرفية او عرفانية والمناسبة التي يشترطونها بين المؤثر والاثر ونحو بالتحقيق لان المخالف لا يقبل الشبه والجمع بين الشبه والمخالفة جمع
بين النفي والاثبات هذا على الصحيح في لفظ الغيور بالغين المعجمة مفتوحة او مضمومة وهو دائم ولو صحفت كلمة غيور بالعبور الملحق
سواء كانت من العبر بالكسر الحافظة ونحو الاصل الاعلى الذي عليها الا من لا يكاد يعبر ان [illegible] او من عبرت الدنانير تعبيرا استخبرها لمعرفة
اوزانها كما في الحديث فرق الله الملائكة [illegible] والموازين [illegible] في تعبير [illegible] ان استخبارها او من عبرته [illegible] عليه ونسبته اليه يعني تحديد الذات تحيا
لان التحديد ثابت وكائن لما سواه لا له وبالعبور فكذلك سواه كانت من الاعتبار او العبور او الاشتقاق انتقالا من مقاماته
فعله وخلقه او العكس وعلى النفي الاول كنهه تنزيه وحكم التمييز بينونة صفة اي تفريق بينه وبين خلقه صفة لكنه الذات موصوفة بصفة القائمة
لا ان كونه بائنا بالنسب او صفة كما نسبه له القوم ولو حتى انه بلا تقد بغاية المباينة مع الخلائق التي هي القيم صفة كالنفي الحقيقي
والغير المرهون فيها ونحو ذلك بلا معقولية قدر مشترك بينهما لان التفريق التام بينهما لا يمكن ان يجتمع مع القول بالجامع والقدر
المشترك في البين لاستلزام وجود الجامع مفاسد الوضعية والولادة والكثرة والتركيب وتعدد الجهة فالجهات والصفات المقابلية
الاشتراكية والوجودات من اللوازم الخارجية او الاطراف السرابية والجهة الغيرية او مالغيرية راجعة الى الذوات المحدودة المحدثة الا كاذبية
وعالم التقدير لان التحديد من الحد والتام منه ما هو المركب من الجنس القريب والفصل القريب كالحيوان الناطق للانسان المقهور والمادة
والصورة والالات في الغير وان كان حده التام وموقفه الكاشف هو وجوده العيني على اصالته في الوجود والجعل وعالم السوا وانما يطلق
في ذوات الحد الا في المفارقات النورية الا على الاستهلاك فضلا عن عالم الوجود الاثبات [illegible] والنفي البرهاني ثم يطلق التحديد
والحد على معناه الاعم وهو الانتهاء لان حد كل شيء هو جهة انتهائه ولو في فرض الاشارة الوهمية في [illegible] والحلاقة في الكثرة على الكل
بكون الذات بلا حد عند الكل ولو حد التعين الاول الذي هو عبارة عن الاطلاق والانبساط في الفعل والمشية والوجود المطلق وحد
اللاتعين المسمى بالمقامات ونحوه من انحاء الحدود وبالنفي الاعم من الحدود المتعارفة الاربعة المذكورة وغيرها كما عرفت الان وليس
بموقع لب التناقض وان كان حيا في بابها فاذا ذكرت تلك النسب اللفظ والنفي او العين فهو صدقه ونسابات واتيلافات واجبة
للخلق مشتوهة في خالق وان نسب في التعبير والبيان اليه فهو في جانب الاثبات كما لو قلت هو سبحانه موجود واجب الوجود ورب
وخالق وهكذا او في جانب السلب مثل ليس كجسم وجوهر وعرض ومركب ونحو ذلك فان الاثبات غير النفي بالبديهة للتناقض الجلي
ومن جملة النفي الذي يعني الغيرية حق الواجب اضافته المعنوية بانه ليس بكذا والا لزمه لحوق الحد فانه مطلق السلوب التي يندرج فيها
ما يقع تحت اسم الوجود والموجود بالنسبة الى الوجود الواجب الذي هو اثبات معنى ومعنى اثبات تحت حراقه القطعية الاشارة
اليه كلها فهو في التحديد للجسمية تحديد خاص اذ لولا النفي بالتشابه دائرة الجسم ونحوه لا استوى واذا استوى انتفى واذا انتفى
انتفى هو واللازم منه ان الجسمية وصف للخلق ولا يوصف سبحانه بشيء من ذلك اي مما يوصف به الخلق او الجسم نفيا واثباتا
اي لا نفي الجسم وغيره من صفاته السلبية ولا بالجسم لان توصيف الشيء واجبا او ممكنا بشيء من اثبات او سلب يوجب تحيث الموصوف
بحيثية من حيثيات ذلك الشيء وتحيثه بحيثية مذكورة جهة غير جهة شيئية ذلك الشيء وانه شيء لان نفس الشيء الذي ثابت في ذلك الشيء

وحيث هو ذلك الشيء مع قطع النظر عن جميع حيثيات ذلك الشيء واعتباراته الى السلب في كونه ليس بجسم ثم زيد لاثبات معرفة من هو ثابت
في الاولى ثالث والاوهام هذا الكلام منه لا وجهان الاول ان المعنى الا الواجب والممكن هو الوجود الثابت والثابت من ذلك القول الثابت
هو القول حتى اليه الاشارة الذهنية ليس الا والثاني النقض عليه قدس سره بان الشيء ذلك تحديدات لاثبات معرفة الامر التعيني لا مادي به
لان الامر الحق اجل شانا من ان يدخل تحت الاشارة الذهنية والوهمية وتحت الفوا والتحديد اذ هذه الوجوه لمن العموم نعم شانه
وهذا الثناء واجب الصفات السلبية عنه واردا لا قدس سره على انهم من الصفات الزائدة لا العينية الا على قدس سره بانه قد تمحل انتزاع
تلك الصفات وان كان يجعل ان تعدد المنتزع والانتزاع واجهات لا ينافي وحدة المنتزع عنه وبساطته وانما واجب الصفات الثبوتية ثبوت
الوجود ووجوب الوجود لنفسه فواردة لعدم امكان انفكاك هذا الثبوت عن الثبوت بلوث الاشارة والاكتناه والتمييز الا ان يوجه
بلوث غيرة من ارجاع قول المقسم وراية القول الشارح دون العكس او القائه على حاله من دون محذور كثرة او تطرق نسبة ثم اعلم ان
مثل التعليم الصحيح مع ان الشيئية ان الاسم والسمة لا الشيء ادون ايصدق عليه اسم الوجود لا نحو اشتراك اللفظ اللغوي لي دلزوم تعدد
الاوضاع ومن الفاظ الامور الاسماء المصدر ان يفيد يرد ان من امر المصدر من حيث انه حدث او من حيث هو اللغة الفارسية تلفظه الرابع
نورانيه واف م جوانية جزان او مبتدا محذوف والموصول جزءا او خبر بعد خبر اعد ما اشال الفاعل ومعناه اسم سمته وعلامته
لا واسطة لان الذات منقطع الاشارة غير ماخوذ في المشتق لا برسم العموم ولا برسم الخصوص والا يلزم مفاسد منها لزوم كون
العرض العام داخلا في الفصل اي الممكن في الواجب وانقلاب مادة الامكان الخاص ضرورية اي العكس ومنها لزوم التركيب
وتعدد الجهة والحلول والمقارنة والممازجة في الذات البحتة وعليه يحمل جميع المشتقات في الوجدان والوجوب وجميع الصفات الوجودية الموجد
والعالم والحي ونحوها من الصفات والاسماء في حق الواجب فعلى هذا الغرض قيام الشيء بنفسه كاف في صدق كل مشتق وجودا وغيره
من غير فرق بينها الا بمجرد الاعتبار العقلي العرفاني كالقائم بالنسبة الى ذات زيد القائم فلم يكن معناه شيء او ذات له او زيد له القيام
لان زيدا اذا كان بنحو من وصف القيام له فانما في القيام اوسط بنفسه وهذا المعنى لا تكلف فيه العرف واللغة ايضا فانه بالقائم
لم يفهم اسم الفاعل واضافة الاسم اليه لا ثبة اي اسم للفاعل لا مطلقا بل لفاعل القيام مع انه لو قيل قام زيد لكان زيد فاعلا
القيام المصدر لا انه فاعل قام لان قام اما ان يؤخذ من حيث المصدر الماخوذ فهو ليس الا فعل القيام واما يؤخذ من حيث نسبة
الى زيد بدخول النسبة فقط او دخول زيد ايضا فيه فيلزم منه دخول الاجنبي في ذات الشيء في نفس الشيء او دخول نفس الشيء
في نفس الشيء وكلاهما متهافت ومحال بالضرورة ومنشاء المعنى اعتبار الذات فهو اسم له لا الذات زيد والا لكان زيد
ابدا قائما سواء جعل من باب العينية او من باب الدخول والجزئية او من باب الحلول واللزوم ونحوها كما ترى ولهذا امثلة كثيرة في عوالم
الوجودية الا ان شان الفاعل اوطوا رابطة واقرب تناولا اذ جميع تلك العوالم منحوتة في الفعل وفاعله وجميع الافعال منحوتة
في قسمين وهما اللازم والمتعدي واللازم قبل المتعدي والبسط منه وما يحصل التعدية وان كان لو صل الى اللازم الصدارة كالف
الابداع والفعل والايجاد والاختراع ونحوها مما يتوقف عليه الا الابداع فلازم الفعل وساكنه فالمتعدي لا يمكن ان يتحقق الا بذلك الفعل
اللازم واول مفعول يحصل منه لا بد ان يكون نفس ذلك المصدر ليقع فعل ذلك الفاعل الاسمي بتلك التعدية واقعا على نفسه لان

لنفس الشيء

نفس الشيء او ما بذلك الشيء من غيره وهو الذي ستريه العلوم المتعارفة المفعول المطلق لا غير والمتشعب الما ما بنعت عنه سائر المفاعيل
فقام فعل لازم واللازم لازم اسم فاعله وفاعله ما هو فاعل جهته فعله وتاكيد فعله مفعوله الاول واولية مفعوله بتكرير فعله وتثبيته وتثبت
فعله غير مرة الحجة وتوضيحه لازم فيفعل هذا المفعول عن فعله وفعله قائم بنفسه لا لفاقه الكل على ان قام فعل لازم لا متعد واللازم
لازم اسم فاعله والفعل هو الابداع وهو خلق ساكن لا يدرك بالسكون كما قال الرضا عليه السلام انه غير متعد فدار الكل على النفس والحقيقة
المحمدية بالمعنى الاعم من جهة نوره المشهور منها الانوار ومن جهة سره وسر سره المتبرقع بالسر يشمل جميع تلك الانواع الثلثة والمقامات
بصيغة الجمع في الدعاء والحالات التي فيها هو هو وفيها هم مع هذه الحقيقة بهذا المعنى سواء الا على ارادة راس المقامات ليقع بالمعنى الابين
هذا النور المحمدي فلا تعطيل لها في كل مكان ولم يخل فيه مكان لمرفة عين وكاف الخطاب المضاف اليه اشارة الى عنوان الواجب
لا ذاته نحوه تكلمت تلك الانواع الثلثة بهذا البيان الوثر وتلائمت الايات والاخبار والاجماعات والفوز دينا ومذهبا حيث
يقولون ان الكل بمشية الله ومخلوق منه ومن الكل نور محمد وعلي فهو اول فالمعنى عن تلك المشية القائمة بنفسها كما قال الصادق خلق الله
المشية بنفسها ثم خلق الاشياء بالمشية والمسبة من العلم في قول العالم فبعلمه كانت المشية كما انا اذا شئنا شيئا سبق مشيتنا علمنا
بذلك الشيء فاذا دارت تلك الكرة على الدوران في كل فلك يعود كما بدء والعكس ويرجع الشيء الى اخر المعلوم منعقدا على
وحيث بحدوث العلم الازماني على العنوان الظاهر بالفعل الذي ليس الفاعل من طريق الوحدة وهو سر بنفسها في الخبر لقاعدة اشتمال المصدر
والمشتق المغايرة ذلك من الفتوحات المكية فكن متفطنا فنرجع الى المقاصد ومن فرقه ان اطلاق ما انتهى اليه البيان ينفتق في
فاتحة الرسوم بان شان الفاعل خبر مبتدا محذوف اي ولهذا هو شان الفاعل واسمه لا ذاته ابتداء هو قدم خبره او اخر خبره وهو ما
فيه ليكون البلغ ولهذه النكتة المذكورة شان الفاعل ليس الا انه مثلا وشانا لاهم بهذا المعنى اي اسم لمحدث القيام لا من حيث انه
ذات احدث القيام بل من حيث هو محدث للقيام الفعل كما عرفت من صحة كل مشتق بان مناط صدقه في الحقيقة هو نفس مبدا الاشتقاق
لا حكم الا على التجوز العرفية والعرفانية لمكان صحة السلب وعدم الاستباق في الذهن الا باسم والعنوان بلا عرف لقصور ذاته
وابانه الذات عن كل فرض واشارة فرضا او هو من المرابطة الاعتبارية الملحوظة في المشتق ومبدا اشتقاقه وهذا الرمز دال الشر
هو الذي في غناء الحجة في كلام عليه السلام عبد الله ذرية من علم الغيب الا الاشباح والسبط وسهل وغيرهم كما شعل لمجد منهم من ارتقى اسما
الحق بقوله وكلامه الفطر والنفي والقلب في دعاء شهر واحد من شهر الله الاغر شهر رجب لله الهيبة والعظمة اسالك بما نطق
فيهم من مشيتك فجعلتهم معادن لكلماتك واركانا لتوحيدك واياتك ومقاماتك التي لا تعطيل لها في كل مكان يعرفك
بها من عرفك لا فرق بينك وبينها الا انهم عبادك وخلقك فتقها ورتقها بيدك بدؤها منك وعودها اليك الدعاء وهو
المسمى بالعنوان في اصطلاحه اذ لا نعرف من الوجه الحق العرف الا المقامات والعنوانات والعلامات فهذه العلامات التي هي عنوان الواجب
ودليله التي لا فرق بينه وبينها الا العبودية وسر الولاية شان ذلك الحديدة المحماة في النار في فعلها فعل النار من عرفها فقد عرف النار وان
كانت في الحقيقة انما تحرق بفعلها الذي حار في الحديدة وليس في الحديدة شيء من التاثير كما قال المقامات من فعله وشيئة في الدليل عليه وهو
مع عنوانه ثم كمنع العنوان الذي لكل شيء كان شيئه الا انه لا ان لكن الاشيائية ومع العنوان لا ذاته والفرق بين الوجه العرف

٥٢

والعدم العرضي ان الحق البحث بالكلية عنوانه شيئا لان ثبوته فرع ثبوت اصله وثبوت اصله بعنوان ممتنع كما ليس ثبوته بخلاف عنوان
الواجب فافهم باليقين لا بالامور والاحوال وثانيها العقل المذكور في الحق الحقيقي الاول الا ان الرضا قد يعبر ان المشية والارادة و
الابداع معانيها واحد واسماؤها مختلفة وليس لنا علم بالمشية فرق لا فرق بين الارادة الاولى نعلم بالارادة وقال لا قائم من الربوبية علامات
وقال القاضي ان توهم ما اشبه ذلك اي اسمائك او اسمانا او عبارتنا شيء وحشك واحد لكن انا ذلك المحيي تنبير فلكل شيء ذلك الا
اول ووسط وآخر اسمعت ان اول الابداع غير العنوان وكونه ملاحظ بعد ذلك القول بعمران بلا فصل قوته وكان اول الابداع
وارادته ومشيته الحروف التي جعلها اصلا لكل شيء ودليلا على كل مدرك وفاصلا لكل مشكل وبتلك الحروف يعرف كل شيء من اسم حق
او باطل او فاعل او مفعول او معنى او غير معنى وعليها اجتمعت الامور كلها ولم يجعل للحروف في ابداعها معنى غير انفسها يتناهى ولا وجود لها لانها
مبدعة بالابداع الخبر وشرح اساس علم الحروف ونقائها واعالتها لكل شيء محله غير هذا الموضع وثالثها المفعول الاول الذي قال صلى الله عليه وآله
انا وعلي من نور واحد وقال نور اشرق من صبح الازل الى الحق المشية سواء في ذلك بين كونه مصدرا لكن اشرنا ليكون الاطلاق سر الاولية
او مفعولا به قبل ان يقيد ليكون العقل المتعدي واقعا عليه لكن وجهه لكن مفعولا مطلق للمرة او وجه من لا ب لمرتبة العقل وهو ضمير
الغير للتعظيم او بارادة الائمة واوليائهم الموحدين هو النور المحمدي او جوهر الحقيقة المحمدية والاثر المحمدي وسر الاثر المحمدي الاقدس نور الله الاكبر
اول ما نقض من العقل الذي عرف اسم فاعله من لوازم اوليته وكونه قبل كل شيء من الاشياء وذات الصفة والتعينات وسطوع
نوره ان الحقيقة وسائر الحق الله انفسنا منها لكل شيء من الاشياء الجبروتية والملكوتية والملكية فلكلها وعنوانا و مرتبتها الظاهر
الى الالات الشخص المنتهي الى النفاق والنور انما لان الكفران كبرا ومنبع الايمان وهو الا قبل الحق والكفر وهو الادبار
عنه انما النور في فلك الفوقان العقل وذلك الشعاع واما الكافر فمسود من ظلمة نفس وذلك الشعاع ممتزج بين متدرج بين مبدء الانقلاب
الى الايمان والكفر النشر بعليين وكيفية سير النور والظلمة في جميع الاشياء وتطبيقها على مراتب محمد وآله عليهم السلام على الاشراف والاشخاص
ليس هنا موقع بيانها والاشارة اليها الى ان يتبين حينها فالاول آية الله العليا وتحته خلق عقده كنت كنزا مخفيا فاحببت
ان اعرف وفقدوا والى شيء علماؤكم حال علم عن معرفة الله بالله لانه وصف الله الا على صفة الوصف لا الله لانه ليس الا الذي وصف بالاه لانه
نفسه فهو موضوع علم البيان التوحيد وعوارضه الذاتية هي المعاني التي في صدر دعاء الحجة عليه السلام اللهم اني اسئلك بمعاني جميع ما يدعوك به ولاة امرك
المأمونون على سرك الدعاء الى ان موضوعه ذات الله او كونه كما ذكره اهل الكلام لان ذات الله لا تدرك فكيف
يبحث عن عوارضها الذاتية مع انه تعالى لا عوارض له والصفات هي عين ذاته الا باعتبار او احكام عليهم السلام المقامات التي هي عنوانه فلا
تعطيل لها في كل مكان يعرفك بها من عرفك اولا وهي العادات المطلقة ولا اختلاف العادة وقد وقعت على العنوان ان كانت مما علم المعرفة والايمان ومما عنه ان معرفتها الا علم
في وصف المتقي به ومن دون الوصف المتقي الذي اختصاصه اشد من اختصاص اللازم بالملزوم والمقوم بذي المقوم ونفس الشيء
الذي كل الاشياء بذلك الشيء عرف الموصوف معنى ذلك والثالثة هو امر الله الذي به قامت الاشياء قيام صدور والوفق
بينه وبين الاول انه الوجود المطلق والاول هو الوجود الحق فهو اول تعين ولو كان الاطلاق لقابلية رتبة الازل المشية بلا تعين
وهو كحركة يد الكاتب للالف مثلا بالنسبة الى الكتابة فان هيئة الحروف تشابه هيئة الحركة المحدثة لها فهيئة الالف يكون هيئة حركة

يد كاتب الالف

٥٢

يد الكاتب للالف على هيئة الالف ويمتنع ان يكون بتلك الحركة حرف الباء لتغاير الهيئتين وتغاير الهيئتين كتغاير الحركتين فالمشية هي صادر من
الحركة وان كانت هي امر الله المفعول له وهو اول صادر من مشية الله واسمائه الذي خلق الله كل شيء منه والعقل الاول الكلي هو حدث و نور الانوار
والمادة الاولية التي خلق الله كل شيء منها شعاعها ومطلق بلا تقيد الا ان اطلاق العقل الذي هو اول صادر منه اكد دائما لا فقدان عينه
فيه وانه كالمشية التي ثانيه كالارادة وهو ما يكون ثانية العلم المسببة عنه والارادة ثالثة وحقيقة الامر الذي به قامت الاشياء فانه كالمحقق
ولتوهم ارقى ما ذكرناه كما لو اخذ من الكلام في العلل الاربع من ان الاثنين منها داخليان وهما المادة والصورة والاخران خارجان
وهما الفاعل والغاية وهو هنا التشبيه كالمداد بالنسبة الى صفحة الكتابة فان القوة المدادية موجودة في نوعي الكتابة وصورها كل نحو
من الاشياء كما هو شأن كل ما بالقوة بالنسبة الى ما بالفعل الا ترى الخشب القابل للصور المختلفة والاشكال السريرية وغيرها حيث ان مادة
ملوثة بها هي مطلقة لا بعينه وان كانت متشكلة بطالع ما من القبض بالنسبة الى الفعل الفاعل فيها بشاركه صورتها اذ لو كانت متعينة لزم المحال
وهو امتناع قبولها انشيئات شتى ولزم كونها صورة لا مادة ولزوم تركبها من مادة وصورة وهكذا الى ما لم يجعل المادة في الاولى تنتهي المواد
فاذا كانت جهة القبول في المداد مع صورته في الكتابة على نحو الاتحاد فافهم الذي لا يعرفه الا اهل الحق فان الكلام في حركة يد الكاتب مع الالف
او ما وان شئت فلكم تلك الانواع التي احب ان الجعل اربعة باضافة العقل الكلي اليه باضافة لوح النفس الكلية المتقيدة بزمام ولاية محمد وآله
او ثنية باضافة الطبيعة الجسمية او ازيد فاعلم ان الكلام قد يتصور في نفس الاشياء الواقعة وهو بين وقد لا يكون في نظم ترتب تلك الاشياء
وعلى الثاني فالقول في حصر الاقسام في ثلثة او اربعة راجع الى شعاع النور المحمدي صلى الله عليه وآله مع انها بحيث الثلثة وضعيفة بكثير من المراتب
الرتبة بان عنوان الواجب ليس واجبا لما هو شأن كل عنوان بالنسبة الى المعنون به فهو حادث بالذات وله امكان اقدم من جميع
الامكانات وشأن كل امكان من الامكانات امكان ظهور الاشياء ففي ذلك الامكان الامر امكان كل شيء وعليه كل نوع
لا تعطيل للمقامات فيه لكل مكان لا ان المقامات لكل مكان من الامكنة لا اقتراب الحضوري بطريق الظرفية او الممازجة او الحلول
او المقارنة او المقابلة او المشابهة او المماثلة او المعاكسة او المباينة او المفارقة او السنخية او كونهما من النسب التي بين ذوي الملاقاة بطلقة
وذو المادة الاولية في الخلق فاذن هو على المادة شأن كل علم وجود المعلوم وظهوره فيه فالاشياء كلها كائنة فيه نحو البطون والذاتية بقوة فانه
الذاتية وتجلية الظهور فللامور ظهور مقارنة ظهورا تاما بلا تقيد على كون يلحق بيان يكون شأنه كلية ولازم انتفاء المادة فيه كالعنوان
الذي دل على وجوده البرهان من الشهود وغيره راجع فهو غيب وهذا ظاهر وخطاب ولازم ما ذكره هذا الحقيقي الاول احداث
مادة لنشوء الاشياء تشعشعها في حقيقة الظهور بها للانفعال والفاعل وبها وتشكل الاشياء المستترة بنورها وشعاعها فلا حظ صيغة
اسم الفاعل لانه موضوع بوضع الكل لثلثة معان مترتبة بالتقدم والتأخر بحيث الرتبة مع كون الكثرة وحدة لا مطلق الوحدة
بل وحدة انبساطية والاطلاقية وسارية لسبيكة الاول هو شيء قائم او كاتب او جامع وهذا ان الثانية ما يكون في ذلك الغيب وهو
خطاب انت في الشهود والثاني والثالث الفاعل كقائم بل كاتب الى النطق والتكلم ولذا جعلوا في المشتقات الفعلية التي عددها
عدد العوالم المتلقى حيا ثمانية اسم الفاعل بناؤه وضعها على اضافة الحدث والاشتقاق الكاتب منها وتعقب بلقي المادة الطبيعية لذلك
الخطاب والشهود والجمع في صيغة اسم الفاعل على الوحدة الحقيقية وقاربت من هذه الجهة لسبيكة الحقيقة وكل الاشياء اتصلت به

كيفية خلق الاشياء كلها واستنادها الى المعاني الفاعل التام العقول التام بعينه فالاول ثابت والثالث منقلب والثاني ممتنع
الطرفين كالموت في البرزخ لكن انقلاب هذا المنقلب كالانقلاب في ثبات الجامعة لكونه وان كان سيارا بالنسبة الى الثالث لكنه
ثابت بالنسبة الى الرابع وهو الباب في جمع الجامعة والعقل الكلي فانه الانوار الجبروتية العقلية لكل شيء من الاشياء الواقعة في عالمي
الملكوت والملك من الافلاك والعناصر وما بينهما وما فيها فهو ما من تلك المادة الا وطالبة لنسبتها في محمد واله الى تلك الاشياء
نسبة القلب الى الدوائر المنتهية اليه ودائرة الهاء في اسم الجلالة التي تكرارها في مثابة سبعة عدد الائمة وحروف كلمة التوحيد لان الحاء
الثانية تكرار اللام الا وهي بخلاف الهاء فالانقلاب المعنى الذي لزم مرتبة اثر التقييد الاول لجميع المهية من حيث هي وان كانت لغاية
الاستهلاك للظهور الاول والسيار المحب انما هو الباب الذي يقابل الاول الثابت المعنى وهو الالف الكائنة في اول جميع الدوائر
الحروفية المشهورة اهو لمنه عدد السبب المطوي كاف بعد الكون الاول وحركة المشية التام الكروية في لكنه كون المعبر عنها بنون
نور الانوار وعين الارادة في تلك الدائرة والرموز الى ثبوت جميع الاشياء فيه بنحو خاص عرفانه فهذا القدر يكفيك في الاشارة الى معاني
الماء وفيه انه في حقائق العوالم الوجودية في العقل والفاعل دون ما انكشف منه ظهر الا هو ظهرا غير ظاهر الا في رتبة والانام لكي يظهر
من آل الظهور ونوع الله من نقطة من ثم هذا المظهر لقربه ظاهر ممتنع النظر اكر كذلك وهكذا الى ما خفيت المظهرية فبان كونه
اثباته عين سلبه كالظهور الاول والحجبية ونحو ما كلي مشكوا الا لسلطنة اذ لا تحقق المقام الا تلك الاشارة والترويح في ان هذه الانواع
الثلثة المتقدمة من الحق يمكن ان يكون محلا للتقسيم الى الفضيها والى ما ينبعث من نورها بانتخه وان لم تتحقق فيها القسم اصلا ما الوجه
الثالثة اولى لنسبته بالعقد والحكم من انها انما تبعها حقيقة النسبة بالجزء او بالرفع وعلامة ان التقسيم المذكور انما يكون باعتبار اطلاق
اسم الوجيد لا سنه العام ان التقسيم لكل من تلك الثلثة بحسب الاكب القدر المشترك كما يتبع في البعض والا يلزم الوحدة و
والولادة والنوة والنوم بخلاف نوع الجامع اذ لم يتصور منه الا الوحدة الحقة عين المباينة التامة بالعقدة ذا لطبعها الى الثلثة
بالتقسيم الى من القيودات التي لغير الى المعتنم فيصير بالغا لكل قيد التقسيم على ما هو المصطلح عليه في الوجود ومثلية الوجدان انفحت
تلك الثلثة عليك امثا ما الطريق الدور العقلي وهو ما يلزم من فرض وجوده عدمه لان التقسيم بالكون فرض انما الحقيقة وبعقل
في الحقيقة الكلية التي تصدق افرادها كالميزان بالنسبة الى الالف والقوس او اجزائها كالالات المركب من العناصر الاربعة
والمادة والصورة والهيئة والوحدة في حاق ذات هذه التقسيم الى القابلة المعنى للعقد بهذا لك زيد في التقسيم الى تلك الحقيقة
الى افرادها او اجزاءه واثباتها الى نسبته الى ذاته انها من حيث حقيقتها المعنى للعقد منها ذلك لا يتصور الا باعتبار المهية الجنسية وحصصها الى البعض
الابهامية لا المهية النوعية لانها وان كانت حصصا في الفهم الا انها متعقلة بالتحصيل الفعلي ومنهية الى الاندراج تحت الجنس
لا ميما انه لعدم امكان وجود النوع وان كان بسيطا بدون الجنس وان كان تحققها من الا ما لم يكن نوعا واما الجنس والمهية التي
لا حقيقة لها من حيث هي ما هي الا الابهام والا تحصل متحققان في المقامات والعقل والنور الا من الوحدانية فان الجنس لا يمكن الا تحصل
ويتقوم الا بالفصل من الفصول باي اسم سميته وجودا او غيره والفصل من حيث كونه سببا لحصول القسم لا يمكن ان يعتبر الا
بالجنس وهذا او نوقف من الدور التوقفي يلزم عدم وجود العنوان والعقل والنور الذي دلت البراهين المتقدمة على وجودها

وبه التمام

وبيانه انه من لوث جنس او مهية ونقصان وقصور وعدم ونحو ذلك وعدم حصول القسم يستلزم لعدم تحقق المقسم ولكن ما يلزم من فرض
وجوده عدمه فهو محال ومنه التحقيق اما العنوان فقد دل البرهان على لزومه ووجوب انتهاء الخلق واما العقل فالبرهان قائم على ان الفاعل
بدون العقل ليس فاعلا واما نور الانوار فالبرهان قائم على ان كل حادث مسبوق بمادة ومدة وبهذا الا ماء فان الكثرة تتفاوت
الانوار العقلية شدة وضعفا وقوة ونقصا فلو استندت ابتداء الى المقامات ثبت دوران الكل ولم يكن معلولات بل كانت فعلا اولا
ولو انتهت الى العقل والعقل الاول ثبت ورجع في جهة النورية وهو كما ترى وما ثلثه منها واثنان منها فقد دلت البراهين على
لزوم الحكمة والايتلاف بينهما واما اعتبار الجنس والمهية الكلية واخذ مورد القسمة وهو المقسم وقع لو اوردت تقسيمها الى تلك الحقيقة
لا من حيث معناه القدر المشترك بل من حيث النسبة فهو كذلك بدون محذور وقع وذلك كان تقول في مقام التقسيم اللفظي المحور
والوفاق الذي يطلق عليه اسم الوجود شبه اطلاق اسم العين على الباصرة والينبوع وساير المعاني المختلفة بالحقيقة والمشتركة في اسم
العين بنقسم الى ما يسمى في الاصطلاح او في اللفظ دون المعنى الجامع بالمقامات الوارد وغيره وعاء الحجة والى ما يسمى بالعقل كما في الكافي
في باب الارادة وانها من صفات الفعل فيتعلق الحق العلم ليس هو المشية الاترى انك تقول سيفعل كذا ان شاء الله ولا تقول
سيفعل كذا ان علم الله الخبر وقال ابو الحسن الارادة من الخلق الضمير وما يبدو لهم بعد ذلك من الفعل واما من الله فارادته احداثه لا غير
لانه لا يروي ولا يهم ولا يتفكر وهذه الصفات منفية عنه وهي من صفات الخلق فارادة الله هو الفعل لا غير ذلك يقول له كن فيكون
بلا لفظ ولا نطق بلسان ولا همة المجردة قال العلم المشية محدثة الاولى الارادة من صفات الفعل الخبر والى ما يسمى بالمعلول الاول المنحو
الى فعله والفعل المتأكد من مصدره وفي علائم الاول فالاول الى اخر المفاعيل ومثل ذلك ايضا في براهينه في المحسوس على ما قال
الرضا عليه السلام وقد علم في الباب الاستدلال على ما هناك لا يكون الا بما هنا فانه بالنسبة الى ذات زيد القائم لكونه هو احد معاني
الا على المحقق بسواء سمينه بالاول او هو الوجود الحق او المعلوم المجهول او الموجود المعقود او الازل الاول او الواجب الحق
او المجهول المطلق او مجهول النعت او عين الكافور او منقطع الاشارات او منقطع الوجدان او نحو ذلك من العبارات او الاشارات
التي لا تقع الا على معنى ما فيه الحق كالقائم بملاحظة القائمية لانه اي اسم الفاعل سواء كان بصيغة قائم او غيره مما يندرج تحت ميزان
فاعل فيتناول العام لجميع الافعال المعروفة بهذا الميزان اذا زيدت الالف بين ف وع صيغة باتفاق اهل الاشتقاق النحو
صيغت من فعل فرقا وان كان الفعل ماضيا او زمانيا او مستقبلا ابدا مشتقا من اسم الفاعل كما قرر عند علم البيان والمعاني
لا هل التوحيد الا تعالى واثر فعله على الافاقة البيانية اللغوية او البيانية او اللامية لا الا عند متعلقه ومقوله اي الذي هو القائم
المعبود وحركة الفاعل يخلع احداثه للقيام من فعل الشيء باثره القيام وحد فيها الحد الباينه وهو في حق زيد القائم كالمشية في
حق الله عز وجل باعتبار انها اول ما يتوجه اليه الغاية الازلية والوجود المكمل لعدم توقفه على شرط او صفة او محل او امر
مترتب والرحمة الكلية باعتبار انه مبدأ الكون وصفة الرحمن العامة التي استوى بها على عرشه والواسعة لكل شيء والشجرة الكلية
باعتبار كثرة ظهوراتها في مظاهرها وآثارها كما ان الشجرة الموصوفة تتكثر الى اصل وفرع وغصون وورق وثمر والنفس الرحمانية
باعتبار ان هذا الوجود تقومت به الوجودات الكونية تقوم صدور كما تقومت الحروف بحركة المتكلم بشفته ولسانه واسنانه ولهاته

والتعين الاول باعتبار انه اول صادر منه والالطاف المستديرة على انفسها باعتبار كونها علة محاكية لاستدارتها باعتبار كونها معلولة
لان العلة استدارتها فاعلية والمعلول استدارته استدارة مفعولية وحقيقة المحمدية كان لها الاضافات على النشأة المتقدمة وهو
والمثل الاعلى باراده المقامات التي هو اسم الفاعل منها لان مثل الاعلى هو الذي ليس كمثله شيء لكن المعلوم ان الله سبحانه خلق آيته الدالة
على غيره ولا يدل على الله ولو كان شيئا لدل عليه ولو دل على غيره لزم التشبيه وارتفع التوحيد وهذا هو التوحيد الخالص وهو
مقام القيام وهو اثر الفعل الذي هو حركة ايجادية وتعلقه الذي ما وقع عليه الفعل والمفعول المطلق الجزائي كما في الحقيقة
المحمدية المذكورة المسمى بالنور المحمدي الذي اول صادر من المشية وقائم بها الانوار قياما ركنيا كما تقومت الحروف بالصوت المتقدم
من حروف المتكلم الى الفضاء واول امر متعلق بعالم الخلق كما قال تعالى الا له الخلق والامر وان فتح الطلاق الامر على المشية باركه الجم واما الامر
نفوذ منه ومن آياته ان تقوم السماء والارض بامره وفي قول الفقه في الدعاء كل شيء سواك قائم بامرك فان اريد به المشية كان قيام
كل شيء به قياما صدوريا وان اريد به النور المحمدي كان قياما ركنيا هذا ما فعلناه في التقسيم واما العقل العقلي فمن يريد فيه بان يتصور الواقع
والنفس الامر حقيقة بسيطة واجبية او وجودية بما هو وجود ويرهان لب لهما قد مر من غير ان يتأتى فيها تفاوت مراتبها لان التفاوت
في حقيقة راجع الى البرازخ الموهومة المتخللة الواقعة في سلسلة طولها الاثبات فانه تبانيها بالصفة بحيث لا يمكن الا ان يجامع
مثل ان العقل والفقر متنافيان بالذات تباينا كلا فقوة منه وفقر على فقر كذلك اذ لو امكن وجود قدر مشترك لزم افتقار الجميع الا الواجب
بما هو واحد من غير ترتب وتوسط ولا لزم نفي الاختلاف في الوجودات وهو خلاف الحق وقواعد الامكان الا الاشرف وغيره وتفرق البرازخ والعقول
المشتركة والجهات الاعتبارية والوجوه العدمية الاشراقية ونحوها فقد ونزل عن حقيقة الوجود كنقطة الكرة وخط السطح وسطح الجسم
قبل الجهات السنة وكونها في العقل اعتبارا مع تلك الاطراف العدمية من غير ان ينافي جهاتها لهما وعدم الفصل فيمتنع ان لا يوفي تلك الحقيقة
من غير ان تقوم برهان على استحالته وتعيينها مع ساطعها ما عرف الوجوب الوجودي ما لا يعرف من الكثرة والتركيب وبجعله هو الواجب كما بان
يلزم الافتقار بوجوده لما دل البرهان عليه وعلى انتهاء سلسلة الموجودات اليه لا الى عنوانه فقط اذ العنوان انما وجد وجود بسيط قائم
بذاته ولذاته اولا فعلى الاول لا ينفع الا الواجب الوحيد الا ما هو صرف الوجود الموجود بذاته ولذاته وعلى الثاني يلزم نفي الوجود واثبات
فان جميع الممكنات حكم كلي واحد منه الافتقار الا ما يحصله وجودا الا افتقارا ماديا او تركيبا او حلوليا او نحو ذلك فاما هو في خواص
الممكنات لانه فرع الوجود والكلام في اصل الوجود عن افتقار قيدوديا اذا كان العنوان والمعنى مغاير الذات الواجبية لم يكن من
الممتنعات الذاتية بالاتفاق والعقل والبرهان ولا امرا خارجا عن الواجب والممكن والممتنع لان الحصر فيها عقلي لا رابع
الا ضرورة الوجود بالذات ولذاته او ضرورة العدم كذلك وهو جمع بين النفي والاثبات من قسم الممكن والامكان والامكان
سواء جعلت لمبتدئة نوعية كما هو الصحيح لا عتبارية الذهنية على ما مر برهان امتناع وجود ما يخرج من الشيء وغيره او لمبتدئة تشكيكية توجب
اشتمال سلسلة الممكنات والامكانات في حكم واحد وهو الفقر والحاجة من الضرورة الاولية ان الحاجة لا يمكن ان يسد ويسد بابها
بالحاجة فيلزم ما مر من انتفاء الموجودات راسا او افتقارها الى الواجب الوجود بذاته ولذاته ووجود الواجب بهذا المعنى المستلزم كذلك
والوحدة الاطلاقية والنسبة خلقية والاوجود بمعنى معروضية بالعلامات وموصوفية بالآيات مع قسمة الوجود المطلق البسيط اليه تعالى

واما الوجودات المشوبة بالنقائص التي الحلاق على الهيات الاثر في الاطلاق على اثر الوجود المنبسط وتنه شدة وضعفا وكمالا ونقصا باشباهها الا الذات التي هي
صرف الوجود الواجب لها او منه من صدر التقسيم وجعلها اثر تلك الوجودات المحدودة بالماهية والموجودة بنفسها او تلك الحقيقة البسيطة المطلقة
الا نسب الجنسية وجودات الاشياء الماهيات على حكاية الوجود من حيث وجوده او الوجودية بان الاطلاق صيغة مشتق الوجود وهو الموجود على الوجود
بما هو وجود اتما يكون ان التعبير ان مفهوم المشتق على ما اشرنا اليه سابقا وبيناه في اللوامع وشرح قوانين الاصول ما ثبت لسببه الا الاشتقاق كلم
الاعم من ثبوت الشيء لغيره او لما هو جزؤه او لنفسه فعلى الاول يكون ذلك الثبوت المطلق مناط القائم امر مباين مبدأ تلك الشيئية ومنه الثاني
يكون مناط القائم الكلي جزؤه ومنه الثالث يكون مناط القائم الشيء بنفسه وحمل الوجود على الوجود كذا الصفات الكمالية الحقيقية على الذات
الواجبية انما يكون بالاعتبار الثالث لان تصحيح الاطلاق في تلك المشتقات عن الكلمة الغريبة بالقائمة بها التي تدخ حقه او لما والذي كان
وبيانه بيان ان تلك القواعد الوحشية البرهانية من ابهر الزواهر التي لم توجد في زمانه من لم يقتبس من نور الحكمة الا ظلا وفيئا
ومن مشكوة النبوة الا قليلا وشيئا ونقول بان هذه الاعدام هو الذي في الماهيات والتعينات لانها من حيث هي ليست الا هي ولا يمكن ان
يحصل منها الا العدمية والاشراقية من نور الوجود والنقائص هو اتم الوجود اليم كونه الا الوجود متفاوت مراتبه الوجودية بالشدة
والضعف والكمال والنقص اذ لا شك انه ان للعقل الكل وجودا النفس من وجوده نور الانوار وله وجودا ان رتبته من وجود العقول الاول
وبهذا لو فاقا وتمثلا لم يكن هذه الوجودات المشوبة لذواتها بان يكون العدم او النقص عين الوجود بما هو وجود لصح للمتشككين وسد باب
اثبات الواجب الوجود وخلف الغرض والترجيح بلا مرجح وانقلاب الماهية المستحيل وكذا في الماهية بالذاتية او جزئية لتشريحها في ذلك على
ما مر او ترتب في حقيقة فالماهية لم تحقق اصلا لا بذاتها ولا لذاتها لانها ليست الا هي لا موجودة ولا معدومة وضعف الوجود
لم يحقها لذاتها ولذاتها لان النقص البحت هو النفي المطلق وان لحقها بذاتها كما علمت بسوى قولهم انما لحقتها الا بطريق العينية والجزئية
مع الحمل فلا يلزم ان يكون تلك النقائص على جعلها مرادفة للاعدام بالعطف التفسيري جلالة عوارض مراتب تنزلاتها في تلك
الحقيقة لا تنزل انفسها والا يلزم انتفاء الوجودات او بطلان الحمل فيما ذكرناه اذ الحقيقة حقيقة في اي مكان وقت لان الذاتي للشيء
لا يمكن ان يرتفع عن ذلك الشيء بجعل جاعل وتاثير موثر لعدم ثبوته له بجعل وتاثير مخرج يجوز زواله عنه بجعل جاعل وتاثير موثر واذا
امتنع زوال الذاتي فزوال الكل الشيء عن الشيء اولى بان يمتنع من التنزل ان المادة ليست برتبة الفعل والمظهر لم يكن في رتبة
الظهور والمخلوق لا يكون مكافئا للخالق والصفة ليست في رتبة الموصوف والعرض في رتبة الفاعل والنسبة في رتبة المنسوب وهكذا ولهذا
يشهد بان حقيقة الوجود او الوجودات المتفاوتة بالشدة والضعف بالتبع وهو نسبي كالماء ومن المعلوم ان المثل لا يكسب على الحقيقة
المثل من جميع الوجوه او اغلبها عن الاكثر اصلا اذ التمثيل والتشبيه لا يمكن ان يوفي ويتصور الا في الممكن واساس الواجب ومقاما الا يمكن
ان يقاس بالممكن فيكون المطابقة بطريق المماثلة والتشبيه في بعض الوجوه وهو ان السبب الصوري في كونه ثلجا ان اجزاء البخار المائية
بان ما يجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء ثم في الطبقة الزمهريرية التي ينقطع عنها تاثير شعاع الشمس يبقى باردة فاذا
بلغ البخار في صعوده الهواء الكائف لو اسلته البرد فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر القطر من حيز التكاثف والاكثار
فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب او لا فان وصل قبل اجتماعها نزل الثلج

ثم او ان وجد بعده منزل بروز الفيض الاول فالكسر والقصر والجزء الوحدة او اعرض للثلج المرئي لنا وعده على وجزءه الآخر الفيض لان الثلج
مركب حاصل من اجزاء المركب من اجزاء هوائية مازجها اجزاء صغار مائية منطفئة بالحرارة بحيث لا تتميز بالمشاهدة الحس لغاية الصغر
والدقة والماء البسيط فلم يحصل التشبيه من هذه الجهة الا بملاحظة مائية الثلج بدلالة ذوبه وانعقاده ثم يكون الثلج متحققا بعين الماء المنجمد
المنعقد والانعقاد جهة الامكان بتلك مقام نازل من الماء واعلى الماء جهة الوجوب فاذا زال الانعقاد لم يبق الا الماء وهذا
للصوفية الذين تقدمت مذاهبهم الفاسدة لانه كذلك عندهم الوجود الا ان الاكثر نبهاته عالم الوهم والخيال مع قطع النظر عن
العوارض الاعتبارية هو صرف الوجود الحق الواجب ومع النظر اليها نوع من الاعتبار هي الموجودات الامكانية فاذا انقطع اعتبار الامكان
لم يبق الا الواجب وهذا لم يعرف المقام ولم ينبه [illegible] ذلك التمثيل الذي [illegible] بعض الجهات غايته الامر الكلام واهل المذاهب
لا المناقشة في المثل والذي قال به [illegible] ان الوجود المطلق هو الواجب [illegible] وانه متفاوت [illegible] والحصول الاعتبارية [illegible]
الوجودية شدة وضعفا فان العوارض [illegible] بعين الوجود ولا جزئه [illegible] محمولا ومن البين ان كل خارج عن الشيء
محمول عليه فهو عرض وعارض باللزوم لكلا قسميه المتقدمين او بالعروض المفارق فكانت عارضة لمراتب الوجود بذاته وحدوث
المراتب لا يثبت الا التنزل واستفاضة [illegible] الذي قلنا [illegible] ترتب تلك الانواع الثلثة [illegible] انه كما يتعقل [illegible]
عدم النقل [illegible] ثم يرجع من اللم [illegible] الا ان [illegible] كالوجوب [illegible] ذلك [illegible]
له كذلك [illegible] من شاهدة التركيب في الموجودات الممكنة [illegible] التركيب الخارجي او الذهني او العقلي [illegible]
الشيء والاقل [illegible] النفس [illegible] الا ان كل مركب لا ينعقد الا بالاجزاء وذلك الجزء [illegible] ان كان مركبا وجب [illegible]
الى الاجزاء [illegible] الجزء البسيط [illegible] الاطلاق [illegible] رتبة اللاتعين التي سميت بالمقامات [illegible] الدور ان
[illegible] ان [illegible] من اللم [illegible] الآية [illegible] الاثر [illegible] اول [illegible] رتبة
وكذا [illegible] رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فلقت حقيقة نور الوجود المطلق بالاضافة [illegible]
عارض [illegible] العوارض النورية على الترتيب [illegible] الذي هو [illegible] تلك الحقيقة [illegible] المعروفة [illegible]
[illegible] الكبرى [illegible] الله [illegible] مدار اللم فان قلت ان الفهم لا يريد [illegible] الذي عرف [illegible] كلامه من
[illegible] اول [illegible] تلك المقامات [illegible]
والا فهو [illegible] البيان [illegible] البيان [illegible] الا [illegible] المنصوص [illegible] قلت لك ان
السؤال [illegible] عدم [illegible] قواعده واصوله [illegible] وعدم [illegible]
انا او لم افهم مراده وقد جاهدت [illegible] واخذت علومي ومعارفي عن الائمة عليهم السلام واجازتي فيها بلا واسطة [illegible]
ممن لم يأخذ الا من [illegible] ولم يعلم من [illegible] رتبة الوصول [illegible] الائمة عليهم السلام [illegible]
[illegible] والمذاهب من [illegible] اصطلاحاته [illegible] الكاشي [illegible] مراده [illegible] كلاوحاث وان اشتهر
المثل ان [illegible] ان كنت من اهل البصيرة [illegible] بدين الله وسنة نبيه [illegible] وآله الطاهرين

ولا [illegible] مشترك [illegible] الفيض باقية [illegible] المحتوم فاول ذلك [illegible]
[illegible] بالعقول وهو انه قال [illegible] الملا محسن [illegible] الكلمات المكنونة [illegible] المستورة [illegible] عن الخلق [illegible] بعض [illegible] كان وجود [illegible]
سبحانه [illegible] الا [illegible] انا هو بلا انا [illegible] انا [illegible] انا انا وقد عرفت [illegible] واحد منهما [illegible]
عليه [illegible] وحاصل ان وجوده [illegible] لو كان وجودا غيره [illegible] المخلوق [illegible] الخالق [illegible] الذات فانا الوجود وجوده [illegible]
[illegible] الاعتبارية [illegible] وجوده الذي هو الشيء بحقيقة الشيئية او الوجود [illegible] المنتهى [illegible] والوجوه العليا
[illegible] وجودا [illegible] وجودا [illegible] ومركب [illegible] الوسطى كان [illegible]
[illegible] مضاف [illegible] اضافته [illegible] هو اليه كان [illegible] وجوده من حيث هو وجود مع قطع النظر عن جميع ما هو غيره
[illegible] الاضافة [illegible] انه وجوده سبحانه [illegible] الوجود [illegible] بما واجب الوجود
سبحانه [illegible] الذي [illegible] انبياء [illegible] عليهم السلام وسيدهم خاتم [illegible] الا انه بالنسبة والاضافة اليه محدث
[illegible] الحدوث [illegible] الوجود المضاف [illegible] وجود [illegible] الا الوجود المطلق الذي [illegible] الوجود
البسيط المطلق [illegible] الاضافة [illegible] التغاير بين المضاف والمضاف اليه [illegible] الوجود الذاتي [illegible]
فلان الوجود المضاف [illegible] وجوده [illegible] وجود زيد [illegible] زيد [illegible] الحدوث
[illegible] المسبوق بالعدم الزماني بالنسبة الى وجوده [illegible] حادث [illegible] بالنسبة [illegible]
الملكوت وهو برزخ بين الحدوث والقدم و[illegible] وحادث [illegible] بالنسبة [illegible] الجبروت [illegible] بالنسبة الى
[illegible] الكون الاول والوجود المطلق وبالنسبة اليه [illegible] قدم زمانه بالنسبة الى ما تحت الذات من المقامات [illegible] الملكوت [illegible]
الملك [illegible] ان القديم الزماني [illegible] الحدوث الذاتي [illegible] المسبوق [illegible] الثبات والاتحاد
والوحدة [illegible] ان وجوده [illegible] جميع [illegible] الكثرة والتركيب والثبات والثبوتيات [illegible]
[illegible] من جميع الوجوه [illegible] هو القديم بالذات [illegible] مخصوص بذات واجب الوجود [illegible] والقدم الذاتي [illegible]
[illegible] واجب الوجود [illegible] الا انه [illegible] الانقلاب المستحيل
[illegible] عدم امكان [illegible] الواجب [illegible] الامكان [illegible] الا [illegible]
اليه [illegible] الا اذا انقلب [illegible] والانقلاب [illegible] الاشياء [illegible] الذات [illegible] يترتب
[illegible] الاول وهو الذات وكان الذات [illegible] عين حقيقة [illegible] عين وجوده
[illegible] من حيث هي [illegible] ان وجود [illegible] الوحدة [illegible] الواجب [illegible] الواجب
[illegible] الاشتراك [illegible] كذلك [illegible]
[illegible] العلم [illegible] النفس [illegible] ذوات المادة الزمانية والملكوتية [illegible] القوة [illegible]
ونور الانوار [illegible] العلم [illegible] الذي [illegible] القدر [illegible] الصدور والله [illegible]

في المركبات العنصرية ود ... وفي ... ات العنصرية وان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل لكن ... فيصدق لعدم استلزام صدق الشرطية صدق طرفيها
ولا صدق مقدمها ولا كذب طرفيها في البسائط الكروية وما فوقها والارادة المسببة عن المشية المسببة عن العلم في قول العالم لانها تأكد المشية وتخصيصها
لانها مفهوم مخصص لاحد طرفي المقدور بالوقوع كما ان المشية تأكد العلم وتخصيصه والعزيمة على ما ثبت في قول الرضا ع ليونس وغيره ان اردت
تنزيل تلك الصفات وترتيبها بنسبة السابق للاحق فهو عبارة عن التقدير والقضاء والامضاء من المبادي الستة لخلق السماء والارض وان اريد
الامور الكثيرة فاشتقاقات الحي السميع البصير الحكيم العلي العظيم البديع الرفيع الكريم الرازق المحيي الباعث الوارث الغني العزيز الجبار المتكبر المقتدر
القاهر المميت المتعالي المهلك القابض الغفار الماجد الجليل وهذا فانها بعينها صفاته سبحانه لان الصفات في كل شيء من الاشياء الا ظهر ان تكثر
وتعدد الآثار انتظمت في انه لو وقفت سلسلة من الصفات في طولها باعتبار رقايق الذاتية ومناسباتها الذاتية ووقفت سلسلة ا[illegible] ذلك
لزم انتهاء السلسلتين للامر واحد اشتقاقه لكون الانوار والصادر الاول لئلا يلزم التقييد في الملاق وساير الكمالات [illegible] الصفات بلا
اختلاف كذلك وان اوجب لزوم الاشتقاق المذكور ثبت الجهة لان كل لاحق منه در[illegible] لسابقه وبهذا يتحد الكل مع الكثرة ويتكثر مع الوحدة كيف
والصفة في مع الموصوف واذا اتحد الموصوف وهو حقيقة الوجود فانتم الصفة [illegible] الصفة من جهة [illegible] الا عين الوجود الذي [illegible]
والمعقول [illegible] لان عموم الوجود وسريان نوره ليس على حد [illegible] ان يتصور فيه شذوذ ذرة [illegible] الصفة على الموصوف والجهات في
[illegible] الموصوف في الذات [illegible] الصفة لان صفاته [illegible] لكن عين [illegible] الذات
واعتبارها بايجز وهو [illegible] الا انها بالنسبة الينا محدودة [illegible] الحدوث [illegible]
الثابتة الاشتراعية ووجودنا في الزمانية ورواد فيها المتقدمة وبالنسبة اليه تعالى قديمة كما تقدم لان جميع الصفات الخ مبادي جميع الاشياء في جميع
عوالم الواجب والممكن والجوهر والعرض والوجود والماهية مشهورة في حديث الرضا ع وحديث العقل القطعي بملاحظة اربعة وهي المشية والارادة
والتقدير والقضاء وهي [illegible] في جميع العوالم الوجودية لان الكل ان في كل عالم فاو [illegible] مقدر [illegible] ومنه الله سبحانه واحدة كما قال الله تعالى
في الكتاب وما تشاؤن الا ان يشاء الله وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وقاتلوهم يعذبهم الله بايديكم قال الرضا ع في حديث صحيح
الاخير لابراهيم بن هاشم يا يونس لا تقل بقول القدرية فان القدرية لم يقولوا بقول اهل الجنة ولا بقول اهل النار ولا بقول ابليس فان اهل الجنة
قالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وقال اهل النار ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوما ضالين وقال ابليس رب
بما اغويتني فقلت والله ما اقول بقولهم ولكن اقول لا يكون الا ما شاء الله واراد وقدر وقضى فقال يا يونس ليس هكذا لا يكون الا ما شاء الله
واراد وقدر وقضى [illegible] ما شئت [illegible] لانها بالنسبة الينا حادثة لما كان هو المفروض [illegible] كل حادث من [illegible]
والحدوث اللازم [illegible] وجود الممكن واستحالة انقلابه واجبا والامكان علة الافتقار الى المؤثر وكل مفتقر الى الغير حادث زمانيا او ذاتيا
لازم لوصفنا بالنحو المذكور لان المشية صفة ذاتية وهي قديمة فلا خوف من العينية او الغير فان الجمع بين حدوث الموصوف وقدم صفة جمع
بين النفي والاثبات بجهة واحدة ولا لزم المغالطة لان تلك الصفات التي واحدة بالذات متغايرة بالاعتبار بالنسبة اليه سبحانه قديمة
لاستلزام قدم الموصوف وحدوث وصفه لان صفاته تعالى لازمة لطريق الاشتراك والعرضية في الاعتبار لطريق العينية لذاته الخ من
الوجود والذات قديمة في القديمة ايضا بالضرورة اما العينية الصفات فهو مطلق الصفات ولو اضافية ببعض الجهات فظاهر واما

في اللزوم فلان اللازم يستحيل انفكاكه عن الملزوم وفي توحيد الصفات مع الذات وان كانت في انفسها متغايرة بتلك الكيفية اشارة
الى اسرار منها ان تعلق تلك الصفات الخ في اذا انقطع النظر عن جهات حدوث الزمانية تصير بعينها صفات الملكوتية واذا انقطع النظر عنها تصير
بعينها صفات الجبروتية واذا انقطع النظر عن التشخيص وعن التوحيد من الكل تصير نور الانوار واذا ارتفع عن حده يصير الفضول واذا اشتمل نكوة
يصير التفاوت بين وجود بين في الحقيقة الذوات المشتركة في الذات وفي الصفات المشتركة في الصفة واحدة في الكل والتفاوت في النسب
الاشتراكية وان كانت الاشتراكية وان كانت النسب والاضافات ايضا لا تتخ في الحقيقة من ان يكون ذاتا او صفة فصارت الكل وحدة ويجمع
مراد العارف بالله في جملة كلامه المتقدم وبتوحيد الكل بالنسبة الى ذاته فهو الكل في وحدة وهو المتخ الصحيح لوحدة الوجود من غير ان يلزم كونه مشتركا او شريكا
لان الشركة فرع الغير واذا لا غير فلا شركة ولا كثرة وهو المتخ لا اشتراكه مع شيء من غير ان يستلزم محذورا لان الوجود من حيث هو وجود في واحد بسيط
شيئي الحد عن النقطة الشرعية والعلم الشرعي واذا كان بسيطا شرعيا بموجب البراهين السابقة فاين شيء غيره حتى يحصل منه تركيب او حلول او
تقسيم او كون شيء في الوجودات الامكانية فضلا عن الوجود الواجب لاتي بها سابق في تقسيم الشيء ولا في الاتركيب في الماهيات الوجودات ولا القول بوحدة
واجب له لان الشيء في انما يلزم لو لم يقرب منه وتشتقه بذاته لان الكل يصير مع كثرة بلا وحدة وفي قرانه بلا رابطة وفرقه بلا وصله وفرقه بلا
علقة ان قلت انه جمع بين النقيضين قلت لا فيه الوحدة محض بعد طرف النقيض مع ان الوحدة المبحوث عنها هي بين الذات اوليتها الكبرى
وبين الصفة والاثر والامر والنهي وهي لا ينافي التعدد والكثرة بين الممكنات بانفسها وان احدهما في الاوزان وثانيا انه لا شيء الله ورسوله
وآله في حقيقتهم وصفاتهم وافعالهم وآثارهم واحوالهم واقوالهم والجواب بالجواب ولا يلتزم الجواب الا بالجواب وان قلت ان تحقق ذلك فهو
طور وراء طور العقل وورا طور العقل الجار ولان اقتح المنزل بعد البحث لان المحبون محبون وان شئت مثالا حسيا فجميع السماوات والارض وما فيها
وجميع الآفاق والانفس وان اشتهر في منخاه عالمك فانكر الاجمال وفي تلك الجهالة وتقييده مالك من حيث انها مضافة اليك فانك
لا تجد فيه الا روحا ينفخ فيه الراحة والحيوة الدائمة والنفحات الرحمانية فروح وريحان لانها كالروح للجسم والروح الذي هو حيوة قوة الروح
من امر ربنا وما يشير اليه الالة بانما امر النفس لما لقوا اليه من ذلك تختص بك فقط الروح ربك وحيوته وذلك الروح باعتبار الاضافة والتقييد
هو المحدث في الدال وان كان محدثا بالكسر الكل من حيث الاطلاق لان العارف يتحقق بالهمة والهمة مرتبة من مراتب روحك فالعكس لان الروح
والشيء النوري والهوائي فيك ليس امرا جابيا لك منك ذاتك وصفاتك او شيئا من علومك وادراكاتك كما يوجد انكار الظاهريين
من فعلك وصفتك عين ملك فلان ملك وادراكك في يوم واحد من الايام الزمانية يزيد وينقص ويموت ويحيى فلنا ذلك
والنفس انما فقد حوالك وصفتك يزيد وينقص ويموت ويحيى بلا فرق وبهذا تلوك الاجمال من حيث انها مضافة اليك منك بل
ومن رفعت النظر عن اختصاصها بك بالنحو المذكور اولا ترى جميع الاشياء في الجدار الذي يزعمونه جمادا بلا روح ولا حيوة ولا شعور
وادراك باساس الكشف والذوق من حيث الشهود والوصول والفناء اي كل شيء حيوته لا بالطريق الظاهرية والحلول بل بالطريق العينية لما ثبت
بحيث فيها وشهدت سريان تلك الحيوة في جميع الموجودات الخ انه لا يوجد جسم من الاجسام بسيطا كان او مركبا الا وله نفس وحيوة كما يشير
اليه آيات الكتاب كقوله ان من شيء الا يسبح بحمده ويسبح لله ويسبح الله وبهذا لان مصور الهيولى بالصورة لا بد وان يكون امرا عقليا او عقلي
لا العقل صورة في الهيولى الا بواسطة النفس لان الاجرام الفلكية سيانه متغيرة متحولة لصورها وطبايعها بالحركة الجوهرية والحركة

لانه فيه من ارباب سنن مكلمين واحد بريف نه ولفظ المقصر عن سنن الفلاسفة الاولى ارسطاطاليس في اثولوجيا عن اشارة افلاطون الشريف الالهي انه
قد ثبت ان هذا العالم مركب من هيولى وصورة وانما صور الهيولى الطبيعة بل انه شرف منه من هيولى وافضل وهي النفس العقلية وانما صارت النفس الصورة الهيولى بما فيها
من قوة العقل الشريف وانما صار العقل مقويا للنفس على الصور الهيولانية بقبول الآنية الاولى التي هي علة الانيات العقلية والنفسية والهيولانية
وساير الاشياء الطبيعية وانما صارت الاشياء حسنة بهية من اجل الفاعل الاول الذي ان ذلك الفعل انما هو بتوسط العقل والنفس والانية الاولى
التي هي التي تفيض على العقل الحيوة اولا ثم على النفس ثم على الاشياء الطبيعية وهو الباري الذي هو خير محض فاذا عرفته بعين الشهود والذوق علمت
كشفا ويقينا انها بعينها حيوة التي قامت بالحي الذي قام به العالم كله قيام تقوم في البعض وصدور في الاخر وهي الحيوة الالهية لان حياتك وحسك
وخيالك ونفسك وعقلك وقلبك وفوادك من حيث اضافتها اليك مع هويتك وحقارة من انك اذا الشيع لكن لم يقع عليه كلهم بالبعو
فالحيوة المنسوبة الى هذا العالم اقرب وادنى واكثر البابين يبعد كلا منها مقيدا الا حيوة كيف وحس لمعرك عين حس حيانك ووجهك الا انه
نازله وكذا حيوة المحيط مرحلة الصور والواهمة فيه مرحلة المعانية الجزئية المادية بالنسبة الى حيوة النفس وحيوة النفس بالنسبة الى حيوة العقل
وبهذا فلاحظ بواطنك على ترتيبه واذا كانت احوال بواطنك في النفسها بالنسبة اليك على تلك الانة والوحدة والعينية بلا تغاير
بينها الا انه بجهة الاضافة والتقييد والاقبار والمظهرية والمشارية وكون ذلك لطيف من بطن البطون ومن الغيوب فلو قطعت النظر
من جميع تلك الاضافات فالسقاية هذا النظر لم تجد الا هو ولو عكس لم تجد الا الهندية فانكدت الحقيقة وتكثرت المظاهر والاضافات
وان كذبته فقد كذبت وجدانك ومع ذلك حيوة الله حيوة الله وحياتك وكذلك ساير الصفات من ثانيها وجميعها الا ان خلائق
من الهيولى الاولى وهي بلا نهاية الا المحض الاولى وهي المرتبة القائمة بنفسها متفاوتون انتهاوا والثون اشارة الا ان الطرق تشور وجوده وعلم
وادراك فيها بحسب التفاوت وقابليتها انه بالعين ان حيث ملاحظة لا هو وهو منه مثل كلما ينها عليه بفرد من ان التفاوت القابلية بالبعض
الا هو من المظهرية حتى لا كثر جانب الهيولى والمعانية من يعلم المادون الانوار والعقول الاول لا ينافي وحدة الفيض واشاده نسبة المجمع لابق
ان الكلام فيها فيه تفاوت القابليات لانها غير مجعولة بل من لوازم مراتب الحقيقة وقوة سريانها وتنزلها ونفوذ نورها فتفاوت القابليات
انما نشأت من اسباب نور تلك الحقيقة وتفاوتها الا ان تفاوت تلك الحقيقة تابع لتفاوت القابلية كما هو المراد في عالم الشهادة ومن تفاوت
شعاع الشمس والنكس البالي ذلك لتفاوت المرى لان الكلام في امر الوجود والظهور لا مجرد الوجود والظهور فكان هو في تلك وكل منه
كيفية هذا التفاوت والنسبة فارجع الدعاء ومعنى ذلك ما كيفية سعة الصفات ومخوليتها وهو الذي ذكره داود عليه السلام واخذ معنا منه قول
امير المؤمنين عليه السلام لمعول لقول وكلمة منه على سبعين محلا من المنزل على سبعين الف حيث قال من لقي لمن شيء ما منع منه من الذاته او فعلا او مفعوله
الاول او عقلوا الكلا والمرتبة الشعوبية الاخرى الفروع التلاسق والتواضع في اللغة وله مراتب من اول جوارح البدن وهو السرقوا والقلم
والقربيع الفروع وحقيقته لا تبقور ولا يكون الا بان لا يبقى له جهة الاستقلال وهوية بيان من حقيقته الا بلزوم التعقيب في تلك المقدمة
النقلية وهو مجاز خلاف الاصل لانه وحيث اشتغر فيه الفروع وفي المقدمة العقلية والكشفية اذ لا اثر الا وهو مع اينما كان ودار معه حيثما
دار واذا كان فيه كل مكان ولم يكن فيه مكان خوفه عليه لم يبق اثر الا وهو خاضع له باقي الهوية واما اذا الهوية او باكمال الحقيقة
وتفاوتها بالاضافة والتقييد والنسبة الاعتبارية فان اعظم التواضع امر لكل شرف نفيس ومرتبة رفيعة ولو كان التواضع لغة الضعف فلمن

لنفي هو حقايق مافي حقيقة العوالم التواضع ما يكون لله وقد ابه وما سواه فكبر وامر التواضع من اجلال الله وهيبته وعظمته وليس لله تقوم
عبادة تقبلها من ما الا وبها التواضع ولا يؤدي في حقيقة التواضع الا المقربون في عباده المتصلون بوحدانيته الحق فلا اتفق الا
ما اشرنا اليه وكل شيء قائم به اذ القيام بالقائم بالشيء قائم بذلك الشيء قيام تمكن او حلول او تقوم او صدور او ظهور وبناء على ان الاسباب
او لاخير الا هو فكيف تقوم بغيره اثر او فعل او صفة او ذات لعدم سلب الكل الا ان تقوم به بناء على المتكلم القيام والقائم كما هو الاصل منه
كل مصدر ومشتق وعلى انه لا هو الا هو وملاك القيام على هذا النظام المتقدم بكون وجود ماوجده سبحانه وصفاتها صفاته كما ان التقوم الا هو
لكان منه ولد وعلى الاستقامة على هذا القرار وارتباطه توحيد في الحيوة ذكرنا في قوله سبحانه فاستقيموا اليه وقال فاستقم كما امرت
وذلك ويتر القيمة لمن يخاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فهو القائم والقيام كما ان الدعائم قيام السموات والارض وهو القيوم
من اسماء الله تعالى هو الذي يرجع اليه جميع الاسماء الصفات وجميع الثنية والوجه المطلق وهذه سنة فاشارة الى ثابتة بلا تغير وتبدل وتجدد
والقائم عليه السلام يشير به لهذا المقام كمن هو سمية وكنيته وبه يملأ الارض قسطا وعدلا فتحي كل فقير لان الفقر الى جنبه والحاجة الا الكلي
الا منه فقر منه من هو مستعارة لهوية الغني في الاشارة والانعطاف الحاجة بوجود الاستقلال او التولد والولادة واليه الاشارة فيه
كلمة الدعوة قوله تعالى والله الغني وانتم الفقراء وفي قوله الفقر فخري وبه افتخر على ساير الانبياء وذلك لان الفقر اذا تم فهو الله وغاية
الفقر بين فرح موهوم نوع منها من الوهم بداية الغني ونهاية الغني بداية الفقر فهما كالمدينة اليه بالنار ما عدا والفقر المسكنة من جهة الذلة
الا اذا جمعا افترق لان الفقير والمسكين كالجار والمجرور اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا ومن ذلك قوله احيني مسكينا وامتني
مسكينا واحشرني مع المساكين وذلك لان الفقر مأخوذ من كسر الفقار من شدة الحاجة وشدة حاجته وهذا طي مذ انتهى انوا الحاجة فيه
وبين الله سبحانه والفاء متحتم به وهويته وحي كل فقير مع غنيه كذلك وبهذا الى ان العلاقة الموفق والموفقه في احد الجانبين بالغنا
المطلق وفي الاخر بالفنا المحض ومن هو وكبر لان الذلة للذليل والعزة للعزيز وانتم وكيف محقق الذات غير جايز فلا ذلة للواجب
ولا قوة للممكن لاستحالة انقلاب الماهية فالممكن بذاته وصفته وفعله واثره ذلة محضة والذلة المحضة جامع ذلة محضة لا وجه لها ولا اشارة
اليها اصلا الامن قبيل العزة المحضة مع قطع النظر عن جهة ذلتها كالفقر الذي هو لازم الممكن بجميع ما فيه بالنسبة الى الغني في اذاتم الذل فهو العز
او فهو الله كما في قول علي الكبيرة رابع مراتب النفس وهي الملهمة الالهية ولها حسن نور وبقاء في فناء وتعمير في شقاء وعزة في ذل وفقر في غنا
وصبر في بلاء الدنيا ولا تحصى من اسراره التي منها ان البقاء والنعيم والعز والفقر والصبر وهذا امر الحق والايمان والتصديق والرضى
الى الالفة والسخاء من جنود العقل والمحبة والسعيين من الوهم هو العقل والصلوة وجميع العبادات اسماء للنور الانسانية كالنار وة ولو انه
والملائكة الروحانية بيدها منظم التوت والادراكات الكلية وان اضدادها من النور النفسانية وجنود الجهل كذلك لانها كالسواد
والبياض وقوة كل ضعيف لان الضعيف ذاته للضعيف فكلما ازداد قلة وكلما قل زاد وفي جميع احوال الاشتداد والاستقلال لا يهرب
عن الضعف والقوة وان الحق لقوة ما الا على الاضافة المظهرية الاشراقية العينية لكن الضعف لا يمكن الصدور ومحققه بدون القوة
واذا كان كذلك فنهاية الضعف بداية القوة ولا وجود له من حيث هو هو الا بالقوة والا فلا ضعف فيا هل او يقدر استقلالا وكونه
مغاير القوة وهو من الكلية النفسية والعقلية والقوابية ولا زما لكل حقيقة ماتق وتنزلا لاعتبار والاضافة والتقييد ومنزع لكل مظهر في

لان الموقوف المظلوم المستغيث ولا اشد من حالته الا ملكان والحالية ولا ابقى منه والفرع لازم ذاته كما اذا القي احد في النار فيتبرد واذا
احترق وفني صار نارا او اثر نورا فاذا تمت المطلوبية وبلغت الى الغاية يجعل الوصلي وفيه حقيقة الفائتة والملائية وهو اذ الا التوحيد الحقيقي
انتهى كلام من هاء معنى الاسمية فكان فان لم يكن فرقد بدا وهو ان وجود الا بعينه هو وجود بسيط وصفات حقيقية صفاته سبحانه الا بالتغاير
الاعتبار والاضافة الوحيدة الجز المختلفة بالعينية وقالا بوحدة الوجود الجمع بين العلما والعقلاء كافة على تكفير معتقدها الا في اعتقاده او
وحفظهم كلامه بشرط انكاره للنبوة راسا مطلقا او مخصوصة وللصلوة والصيام والحج ونحو ذلك مما هو ضروري في الدين وللمعاد والاحوال
الاخروية وعلى تقدير معتقدها والاذعان بايمانه وزهده وورعه ان اعتقد الاصول الحقة والحب الشرعية واشتغل بالاوامر واجتنب عن
النواهي الا انه فهم المنهج على رسمه من ظواهر الفاظ الكتاب والسنة بنوع الفهم وشدة الانس بمباحث الحكم او العبادات او الطاعات وفهم آخره
وآخر كونه وهكذا مع ترك الطريقة الغاية ومنتهى السلوك وان حصل نوع من التفاوت في الطرق المؤدي الى الغاية الامر انتهى الاصابة
والله منه الطرق لانه منتهى السير وغاية السلوك وهذا اسهل في القول بوحدة الوجود اذ الا يبرء احد منهم من صريح كلامهم انه لا يكون ان
يتم شيء من الاشياء الا بطريق الوحدة وطريق الوحدة اما بوحدة الماهية ووجود ما كونها من الاشخاص وهو ليس امرا وجوديا يستلزم القوم ولا
دنياويا يستلزم به اللزوم واما بوحدة وجود ووجود ووجود الا الوجود المطلق فكذلك واما بوحدة وجوب واجب وممكن بان الواجب
هو المنفي والموجود غيره كسراب بقيعة او هو الامكان والخلق وغيره كسراب بقيعة او نحو ذلك على ما مر في التقسيم فالقول بالوحدة لا يقتضي
عدم استحقاق الكفر والشرك من جهات اخر جنسية واضحة لا للحسن والمقصود والملاحدة لا يوجب شركا ومنفعة عند احد اما عند صاحب
القول فلانه لا غير عنده في طريق الوحدة الى آخرها مما يجري به الشرك ونحوه واما عند من يحكم على بطلانه التكفير فلعدم كون ما اختلفا
رأسه وعدم اصابة لما قصده لكونه ليس الا ما قصده وما قصده والا الممكن ما وحده وما لا الممكن ما وحده ولا يقع من الشرك والكفر في وحده
لا تعدد فيه حتى يستلزم الشرك وما قصده عند خصمه لا وحدة فيه حتى اوجب على تكفيره والحكم يلزم الشرك الاثنين مستلزمه لا القول بالوحدة
حتى يستلزم اللزوم لبطلان التكثر الاثنين في الماهية ووجودها بالضرورة وهذا الكل فضلا عن الثنائي الواجب والممكن وعين التكلم والاشارة
من احدهما دون الآخر وفي الآخر دون احدهما الا بحيث تشبيه يستلزم القائل بوحدتها التكفير سيما في نفي التكلم في الذات الواجبة
ونحو ذلك من جمع التعبير وتشبيه مورد التكفير وتحقيق موضوعه من القول بوحدة الوجود وتعدد الموجود الا بان الغير وجود زيد انه زيد كما
يعتقده الصوفية الثاني تعدد مراتب الوجود وتفاوتها شدة وضعفا مع بقاء الجمع بين اسقاط الاضافات وعين الفناء والمحو فيها قول
بوحدة الوجود والموجود لا على عين او لهما الا الكاذب وذو العينين فاتق حينئذ واجعل اثنك فانية فيك حتى لا يظهر لك الملك
لا ترى غيره لانه شيئا الا ذاتا ولا وجودا ولا موجودا وابدا الا كيفي بمقام من لا يرى شيئا من كل شيء وقبل كل شيء ومع كل شيء وبعد كل شيء الا
هو واول الالتماس في مرتبة العباد من الصلوة وكونها حيث لا ترى غير الوجه الا الله شيئا من الاشياء مفهوم السبولة اللهم الخ تم
تلك الصفوة التي قالها على ان الوجود من حيث هو وجود كما هو موضوع كتب الوحدة عام منبسط خارج عن حده وعمومه وشموله ذهنا
بحيث لا يمكن ان يشذ منه شيء ويدخل فيه استثناء وتخصيص والا فليس وجودا بل ماهية او مركبا من الماهية والوجود والاول خلف الفرض
وان شئت يوجب التسلسل والدور وكلاهما باطل بالضرورة فاذا ثبت عمومه وشموله فلا يمكن ان يتصور شيء لا يشمله الوجود حتى انقاء الشريك للباري

وكونه من

وكونه من الاعلام البحثة فان لم يبق من تحقق الوجود الا بمعنى الاعتبارات التي لا ينفك عن الوجود قضاء الوجود مع امر شخص بسيط او مرتبة
الغير وجود فعارت الوالم للعالم الوجود الوحدة انها الها او نبيا او صلوة او صوما او نحو ذلك من كل شيء دخل تحت اسم وعبارة وتوهم
ففي باب تكفير قائله نقول اولا ان هذه المسألة من المسائل العلمية والخلافية وليست مما يجب على المكلفين معرفتها والبحث عنها و
ليست من الضرورية في الدين او مذهب يجب يستلزم ذلك او فسقا فضلا عن التكفير والا لو لزمه الوحدة وثانيا ان تكفير احد احدا
في نوع من التعبير ولو صورة مفهومه وكل ما ثبت من القول بوحدة الوجود فقائله اعتقد تلك ويقول بان الواجب لا ينقلب ممكنا
والممكن لا ينقلب واجبا وان الواجب ليس حالا ومحلا لما يقوله الدهرية وان الممكن ليس حالا ومحلا لما لا يقول به احد لضرورة وجود
الغفوة الحاجة والقصور والنقصان وان الله حق والنبي حق وما جاء به حق والمبدأ حق والمعاد حق وهكذا فبما يستلزم التكفير سبحان
الله من اتباع الافهام في هذا الزمان حيث نسبوا الشارع اعلى الله مقامه ومن تبعه الى الفسق بل اعظم منه في معارفه ويهولاء الان
لم يكونوا احدا الا المغتم ولا غيره حيث سلبه عن احوال جمع كثير من العرفاء كالمقدم وغيره فاجاب بانهم يأخذوا المعارف من الائمة عليهم السلام
واخطؤا في الطريق لا انهم انكروا العقائد الاجمالية التي اتفق عليها المليون ومحمود في الطرق والكيفيات لا يوجب فسقا
فضلا عن ان يوجب الحكم بالتكفير باتفاق العلماء العقلاء كافة وان لم يشك ما او حمل في باب القول بوحدة الوجود
الا انه في المحمول الممكن وجود زيد وجود زيد او انه زيد او انه الله او زيدية زيد فقد لك نظرا الى المهيات مثل ان حركة الفلك
الملك او غيره موجبة من ابتداء خلقة الاصول القديمة وفناء الفلك وجود اشخص لا ترى اتفق الا ان كوجود ما هو الوجود الغير القار
على نعت الاتصال التدريجي فاذن الحركة شيء واحد شخصي وجزء الحركة حركة وجزء جزء الحركة حركة وجزء جزء جزء الحركة وهكذا او كذا الزمان
المنتزع من تلك الحركة زمان وجزء الزمان زمان وهكذا زمان وكذا الجسم التعليمي القابل للانقسام الى غير النهاية بعد ما ثبت بطلان تركبه من الاجزاء
التي لا تتجزى والخطوط الجوهرية والسطوح الجوهرية ببراهين عديدة لا يتطرق اليها شوب شبهة اذا انقسم الى الاجزاء يكون كل جزء
منها جسما واذا انقسم ذلك الجزء ولو بغاية العقول لكان كل قسم منه ايضا جسما وهكذا البطلان وجود الان والجزء الذي لا يتجزى وكذا البياض
والسواد من حيث ملاحظة جهة البياض والسواد مع قطع النظر عن محله واسبابه ووجوده الا شدة وضعفا ونحوهما فانه بياض او سواد وضعيفه
كذلك وما بين الطرفين وان كان غير متناه ايضا كذلك وهكذا من الامثلة والنظاير ما لا يحصى والوجود ليس اقل من تلك الاشياء
مع وحدته اذ هو وجود وكله وجود واوله وجود واوسطه وجود وآخره وجود وكذا النور سبحان الله من هذا الكلام يوجب استحقاق
قائله زنا او وعدها او لم يجب لكن يقدح سبحان الله من قائل بوحدة الوجود وان الله الشيخ ماذا فيه فيتفكر ويتدبر في ان العاقل
لا يرى غيره ولا نفسه ولا شيئا ما هو غير الوجود على النحو الذي بيناه بغاية البسط والوضوح ثم ان كان شيء آخر غير هذا القول كان حقيقته
في خلاف لوازمه ان لا نبي ولا صلوة ولا اسماء فهو كلف واكبر منه والكل لا لازمه والاشارة لتوهم مثله مثل المقدم وتلميذه الشيخ
ومع هذا المذكور من طرق الكل اعراضا عن المسألة والانكار على القوم ما ليس يرد فيه على ما انه حيث عرف جميع الجهة الجامعة
وذكرة العبادة والنظرية فيهم كلام امير المؤمنين عليه السلام ولم يعتد على مراده وظاهره الا المراد الملاحدة والدهريين البراهمة وطائفة
من الصوفية الذين لم يتدينوا بدين ولم يقولوا بكتاب ونبي وامام وصلوة وصوم ومعاد وغيرها مما عرف الله عليهم السلام وعد بهم

فذا بالنظر الى [illegible] من ان يفهم من كلام الشارح [illegible] الكلي [illegible] المعهود [illegible] في جميع كلماته بالنسبة
اليها [illegible] النظر [illegible] الذين من جملتهم [illegible] للاقوال الائمة عليهم السلام واخذ معارفهم [illegible] الحكماء [illegible]
بل يجوز فيه قول الشيخ قائم بذاته الواجبة والله يقول في سورة الروم ومن آياته ان تقوم السماء والارض بامره [illegible]
في الصفات لقيامهما [illegible] عدم [illegible] صدور او حلول [illegible] تلك الفقرة [illegible]
[illegible] سواء قائم بامره والمراد بالامر [illegible]
[illegible] قيام السماء والارض [illegible] المادة الزمانية والملكوتية [illegible] تقييد كل شيء بسواء
لعدم اطلاق السواء [illegible] العالمين المشتملين على المادة الجسمية هو الامر الاول [illegible] الكل [illegible]
[illegible] قيام الاشياء به [illegible] الذات [illegible] بالذات [illegible]
الا وما قيام كل شيء بالذات [illegible] التفصيل [illegible] السماء والارض [illegible]
التفصيل [illegible] قيام [illegible] بالذات قيام صدور [illegible] غلط لا انه موجب للحكم بالكفر والالحاد كيف ولو كان
صدور مثل هذا القول [illegible] جميع العلماء والفقهاء الاثني عشرية من الكليني والصدوق
والشيخ وعلم الهدى [illegible] والمحقق والعلامة والشهيدين والمحقق الطوسي والعلامة المجلسي [illegible]
ملحدين حيث انهم لم ينسبوا الا بالذات الواجبة [illegible] ولم يقولوا بانها [illegible] المخلوق [illegible] المخلوق
وسلسلة الوجودات [illegible]
المحققة به وحده [illegible] ان الذات الواجبة مجهول مطلق من جميع الوجوه والاشياء كلها مخلوقة بالمشية وخلق
الله المشية بنفسها والمشية هو الامر [illegible] الاول [illegible] العقل [illegible] المنسوب [illegible] الوجود
المطلق والمشية القائمة بنفسها [illegible] الاعلام [illegible]
من الاشياء بدون [illegible] الفاعل والعنوان قائم [illegible] الفاعل التام الواجب [illegible]
قائم بالله لا بذاته [illegible] ولازمه ان العقل الاول [illegible] قول الامام [illegible] بحيث لم يسبق اليه
[illegible] بان كل ما قام بالنور الاول لم يقم ابدا بالعقل [illegible] واحد [illegible] نور الانوار
[illegible] كل شيء قائم بالعقل [illegible] قائم بالله [illegible]
يلزم [illegible] الكلية [illegible] الوجود [illegible] نوره وشعاعه [illegible] القائم بالشيء قائم [illegible]
[illegible] الوجود المطلق [illegible] الكتابة والمكتوب
بها [illegible] الاول [illegible]
جهة نورية او شعاع نوره [illegible] الوجودات [illegible]
المقيد من المطلق وعدم حصول التقييد الا من الاطلاق [illegible] المطلق لكونه [illegible] بوصف الاطلاق [illegible] لا تقييد

وانما التقيد

وانما التقييد الاول اول التقييد هو اثره [illegible] وهو نور الانوار [illegible] وان خلى عن التقييد [illegible]
رتبة الفاعلية [illegible] الفاعل [illegible] الاول المذكور
واما الامر [illegible] الحقيقة المحمدية [illegible] جهة التقييد [illegible] الفاعل [illegible] التقييد [illegible]
لان ذاتها [illegible] عالم الجبروت والملكوت والملك [illegible] الارض [illegible]
فكل شيء [illegible] تلك الحقيقة النورية قائم [illegible] المادة
[illegible] تلك الحقيقة [illegible] الفاعل [illegible]
الفاعل لانه [illegible] الفاعل [illegible] العقل [illegible]
[illegible] العقل والمعلول [illegible] تلك الاشياء الاربعة [illegible] الفاعل [illegible]
قائم بالعقل قيام صدور [illegible] والمعلول قائم بالعقل قيام صدور [illegible] والمعلول
مستندا الى الذات [illegible] الفاعل والعقل [illegible] التعاقب والتبعيض والتوزيع [illegible]
[illegible] الذات [illegible] الفاعل الا الذات [illegible]
[illegible] التناقض [illegible] الحقيقة [illegible] الاول المذكور [illegible]
[illegible] الكتابة [illegible]
الكتابة [illegible] الحركة [illegible]
[illegible] الكتابة [illegible] العنوان واللام [illegible]
[illegible] تلك الالف لان الالف [illegible]
[illegible] الالف الظاهرة [illegible] المشية والعقل الاول [illegible]
[illegible] اللام الثانية [illegible] اللام [illegible] الالف الظاهرة [illegible]
[illegible] الاول [illegible] اللام [illegible]
[illegible] اللام [illegible] الدائرة [illegible] اللام [illegible]
[illegible] اللام الثانية [illegible] الصورة [illegible] الدائرة [illegible]
نور اللام الثانية [illegible] دائرة الوجود [illegible] هذه الرتبة يد الله وعين الله واذن الله [illegible]
[illegible] الله [illegible] هذه الرتبة [illegible] الله [illegible] نور
[illegible] عقل [illegible] نفس [illegible] طبع [illegible] لوازم الجسمية لان تلك الاربعة فوق عالم الافلاك والعناصر
والمركبات من العناصر [illegible] المحسوس هذا فوق عالم الملكوت الاسفل [illegible] فوق عالم الجبروت والمفارقات عن
المادة [illegible] الجسمية [illegible] الربانية [illegible]

وذلك لان الله سبحانه ابى الله ان يجري الامور الا باسبابها التي لا يقع تقسيمها في حصر اعداد كثيرة من تلك الثنتين او الاربعة الى الستة او السبعة
الى سبعين الف ومن جملتها انه اقام الاشياء بموادها لا لابتدائها ولا لغاياتها ولا بمباشرتها نفسها ولا بمبادئها وخلقها بالاسباب وسائط على ما يقول
الاشارة الكبرى الجامعة والصغرى الخاصة فما دلت عليه البراهين الكشفية والعقلية ولوائح الكتاب والسنة والدعائية
الاشياء بما قلناه ومن البراهين التي عليها ان الظل هو الفصل المشترك بين النور والظلمة ومن الشيء والاثنين كالمادة والجنس والهيئة
كما في قوله في سورة الفرقان الم تر الى ربك كيف مد الظل الآية ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس من ابتداء فان جعلت الشمس نور
الانوار يكون الظل وان لم يجز اطلاقه عليها الا بمعنى الا قبالها ما بينه وبين الضوء وان جعلت عبارة عن المشية فما بينها وبين العاقل وان جعلت
في مقام العقل الكلي فما بينه وبين نور الانوار على الاخر او انزل منه بدرجة فيتنزل قول الصادق ع ان الله خلق الارواح في الاظلة قبل
ان يخلق الاجساد بالفي عام فلو قام قائمنا اهل البيت ورث الاخ الذي آخى بينهما في الاظلة ولم يورث الاخ في الولادة وذلك لانه
ان اريد بالاظلة عالم الجبروت العقلية فهي اشباه وليست اشباحا مثل الظل اي في الحديث قلت وما الظلال قال الم تر الى ظلك في الشمس
شيء وليس بشيء ولما لا يعلم ان الموجبين الا ان تلك الجواهر المجردة عبرت عن عالمها بالاظلة والظلال لشبهها كما ذكرنا وينقلوا
منها الى ما اعلاها وتلك الاظلة على الوان اربعة منقدحة منها الحمرة كما في الحديث سئل كيف كنتم حيث كنتم في الاظلة قال يا
مفضل كنا عند ربنا في ظلة خضراء نسبحه نورا خضرا والظل كحكم المرآة يشتمل على اسرار كثيرة في باب المعارف والتنزيل لانه لا يحتمل
الا بطريق الولادة او الانتقاص او الازدياد ولا الممازجة والمفارقة ولا الحلول ولا الامر اعرض كل اقدر الظل ولا بان يحتاج في حدوثه الى
مادة ومدة في تكوينه المأثر او الاثر او نحو ذلك فليس ههنا محل بيانه في الاشياء كلها بالعموم الاستغراقي كما هو الاصل في جميع ما كان منه
بل لا بد ان يكون له مادة وصورة انتهى لتعلقين المتبوعين كما من الائمة وليصدق عليه ما قال عليه السلام من ان الاشياء بعموم لفظ كل شيء فانه
ان لابد انه من نقطة وجه الصدق انه لو صدر عن كل فعل فعل لما وصلت نوبة الوجود الى النور واذا لم يصل لم يكن فعل لان الفعل
الاثر واذا لم يكن فعل لم يكن فاعل لان الفاعل من غير فعل غير معقول ولو صدر عن كل نور نور لما وصلت نوبة الوجود الى العقل الكلي والعقول
الجبروتية فيلزم عليه ما ذكرناه ولو صدر عن كل عقل عقل لما وصلت نوبة الوجود الى الانفس والاجسام ولو صدر عن كل مقام تلك المقامات
غير ما هو مثله لكون ذلك المقام لم يتناه سلسلة الكثرات الى حد ينتهي اليه فيلزم مفاسد كثيرة منها التسلسل وتوقف كل كل على غير كل واشتاق
فلا بد من فاعل وفعل الفاعل عنه والفعل من اثر ولا اثر من شعاع سواد الاشياء كلها حصص من اشعة الاشرف فان ثبت ذلك ان يزيد الكثر
في الاسباب فيزداد الكثرة في المسببات ثم والكل منسوب الى الله تعالى على الحقيقة بدون تجوز [illegible] بل بدون اسباب ومسببات
في عين الاسباب والمسببات وكذلك نزلت في كل فقرة لم يجب ساير الفقرات لان القيام فيه قد جية التقسيم وغيره وهي راجعة
اليه او الى قربه يجعله الله سبحانه مجاري لمادة نورية او عقلية او نفسية او طبيعية بجبر فقره وحضوره ويتم نقصه وذلته ويقوى ضعفه ولعفه
لا الشيء لا يصل الى الفقير ركنا كالمقامات والعقول بمادة نورية جابرة بسبب صورة واصلة الى المحتاج كما في الملهوف لم يكن فقيرا
الى الوجود من اسباب الحوادث الشيء الذي عبارة عن الصورة قبل ذلك لان المادة فقط اي عالم [illegible] عن الصورة وما بالغ
كانت شريكة تأثير العلة المفارقة فيها في المادة ولا تلوث بلوث الصورة المندرجة في الصورة الارضية وكنا بينا ان الصورة الشخصية

تحتاج

من جهة الى المادة فلا يصح للطبيعة والصورة الكلية التي شريك العلة المفارقة ان لا تلوث فيها فلا يجوز ان يكون ذلك المدد جزء من الذات
القديمة اطلاق الذات والقدم اما بالنظر الى مذهب المتكلم حيث جعل اول الوجود عقلا او نفسا او بالنظر الى العنوان اما الثاني فلانهم لا يشتغلون بتقوم
فيه تركيبا او نحو ذلك وصدورا لان الفاعل لا يقوم به الفعل بل الفعل قائم بنفسه على ما عرفت واما الاول فلانه تعالى لا يمكن ان يكون شيء فيه
او يقع جزئه والا فالكل واجب الوجود بالذات وهو لا ترى الا ان جعل الوجود وان فرض بساطته وشخصيته محل التقسيم لا يمكن ان يتصور
الا بشرط الذات على مادة شايعة وجنس ابهامي قابلة للتشخص الى الجزء والصورة الالهية وهي المادة الاولى التي اختلفوا في وجودها و
عدمها في عالم الاجسام ثم جميع تلك المادة وصورتها الواجبية ايقع مادة ثانية ابهامية بالنسبة الى الظل الممدود والوجود المطلق المنبسط
وهكذا الى مرتبة الارض التي تحت الثرات حقيقيا الا تحت بعدها بل وجب ان لا يكون جزء من شيء وان يكون كالشيء من نوع التناسج ولو انه
العنوان وما صدر عنه اولا ولو كان ذلك المدد جزء من ذاته الواجبية لتجزء وتغير احواله وقد قال الباقر ع من زعم ان الله قد زال من شيء
الى شيء فقد وصفه صفة مخلوق وان الله لا يشبهه شيء فيغيره وقال الصادق ع انه واحد واحدي الذات واحدي المعنى من غير شيء
فيه ومقدار حد المعنى لان ذلك من صفة المخلوقين العاجزين المحتاجين وهذان الخبران المطابقان لصريح الكشف والعقل يفيدان ان
الذات انتهت اليها الاشياء او صدر عنها شيء او خلقت شيئا من الاشياء والا يلزم زوال رتبة الذات من حيث هي الى مرتبة
الى جهة الانتهاء او الصدور او الفاعلية او الخالقية او الرازقية او نحو ذلك فاحوال لازم جعلها صدر التقسيم فيا سبحان الله من التكلم فيه
من غير بصيرة كيف طبع الله على قلوبهم باعمالهم البدنية والقلبية في الاعتقادات الدينية ومعارفهم العلمية وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا
زادوا بها واعمالهم وطاعاتهم واعتقاداتهم وليس بعجب لوقوع الاعجب بنفس قلبهم حيث الفوا الاديان وحاجة الى الشوات وقلوا
الانبياء والائمة عليهم السلام وحكموا وهم الجهلة وفعلوا ما فعلوا وحسبوا انهم احسنوا اعتقادا وعلة طبع ذلك اثر طبع الله على قلوبهم
وران على قلوبهم ما كانوا يكسبون من المعاصي وان كان الله سبحانه هو الموجد له بالقابلية التي هي تتعلق خلق الله سبحانه باعدادات الرين
والطبع ومع هذا الطبع والرين فالبلية الكبرى انهم من جماهير الخلق من الهمج الرعاع يقولون هذا الذي فهمه الشارح هو الحق واليقين ليس
يجب الائمة الهدى ولم يعرفوا من الامام الا اسما فضلا عن حدا وحقيقة وكنها ولم يعتقدوه الا انه من ابناء نوعهم يشملهم اعظم بلية
حكمهم بتكفير هؤلاء الكبار بمجرد ملاحظة ظاهر الالفاظ من غير ان يتدبروا بان اهل التبادر وكونه في الالفاظ مع قصور معناها ولا قدرة
لهم من الذر الاول الى الدرك الاسفل ان يفهموا من تلك الالفاظ شيئا والا كالبسم الله وتجعل مريدهم الاضافة تلحقني
لكثرة مريدهم الذين هم في الحقيقة مرتدة لهم لا مريدين الاعلى الكتاب الطبع والرين من شركا الكلمة بالظلمة مقابل الضوء من
الضوء في مجرى ذلك الكبار حواشي في قولهم بان الحق ما قالوا الا ما قالوا من قولهم كما ترى غير موضع يعلم منه ان وجودات الاشياء
في جميع العوالم الوجودية وهي التي حقايقها الالهية في العلوم المتعارفة من ان حقيقة الاشياء مثلا هو الحيوان الناطق بالكيس والفضل القويين
لان الحقيقة في كل شيء هو وجوده وانما في ذلك الحد التام اقرب الى تلك الحقيقة من غيره فيسمى باسم الحد والقول الشارح بقاعدة
اقرب المجازات قديمة بالذات في الوجود الواجبي وبالسرمد والدهر والزمان في غيره الى الانواع المركبة العنصرية التي لا يتناهى
انتهاؤها بسواد الذات ومشاهدة في سلسلة العرض وهلم جرا الى الابد او انها الشيء الهيولوي الى الهيات اللاحقة لوجوداتها

٦١

مراتب التنزل الذي هو لازم قهر الوجود ورتبتها التي التقدم غير ركها والمراد بالتغير هو الحدوث وكونه من لوازم الممكن والعوارض اللازم
من وجودات الاشياء او صفاتها لان العرض معناه هو الشيء وهو موجود به كلا القسمين على الترتيب واللام الجارة يحتمل ان يكون للتعليل
او ظرف لغو متعلق بالتوقف والاضافة مجرور بها الاشياء اولا وفي طالبه قول الملا محسن مبتدا موقوف الخبر ان قوله ماخوذ من قول
الصوفية او ناش من قولهم وموضعه قبل الكلام الذي لفظه خزينة الكلمات المكنونة وهو قوله الصور وموادها لانها نسخة الآثار ان ذكره
ما لا يفوت ان والقبح فترك ما كه تنويه بتحقيق سر سر القدر اشتغال اشارة الى الارادة المسببة عنها التقدير والهندسة الايجادية
والاول لا المشية التي سر الارادة وبالمنا واصلها ان هذه الاعيان كمثل المهيات كما يقولون بالاعيان الثابتة الذات والوجودات
الناشئة على التشبيه القول الا الناشئ عن الذات لانها من الاوسط بان ليست امورا وموجودات مرضية على الحق القيوم سبحانه
لما ثبت من لب اللمة الوجود من حيث هو وجود متشخصة بذاته فلا هو غيره ولا جزءه ولا خارج عنه والا يلزم المحالات الكثيرة المتقدمة
بل هي لب صفرية اشراقية وشئون ذاتيه اشئم ذاتيه نفس الشيء كالانسانية للشيء وهو الانسان وقد مر ان ذاتي الشيء لا يمكن ان
يختلف ويتخلف ويجب ان يكون عين الثبوت لذلك الشيء فلا يمكن ان يتغير تلك الاعيان والشئون عن حقائقها والا يلزم انقلاب
المهية والحقيقة فانها حقائق ذاتيات لا كاللوازم كالطبيعة الانسانية والحيوانية وان كان ذاتيات الاشيا منكم فعلا من الحق سبحانه
لا تقبل الجعل والا فلو قطع النظر عن الجاعل او فرض عدم الجاعل وجعله جاز زواله عن ذاته اشتهف ولا التغير من حال وكيفية الا اوزر
والتبدل بمثله او ضده او خلافه والمزيد والنقصان فاكمه وكونه بل كلها فانها الحرفية الا الاستقلالية القاهرة الذوات المنسوبة الى الذات
والمرتبطة بها كوامر الرابط فهذه آثر ما ان المذكور علم ان الحق سبحانه لا يتعين في نفسه وذاته الواجبية شيئا قائما تحت اسم مهية او وجود او
مادة او صورة او جنس او فصل لشيء واجبا او ممكنا جوهرا او عرضا او كون ذلك اصلا في الذهن ولا في مرتبة عقلية ولا في الخارج ولا في الواقع
ولا في نفس الامر اذ لا شيء خارج عن وجود الحق سبحانه ولا ثبوته في فرضيته ذاته فتوحج ليوض فيه فلا تعيين ولا شيء يوصف فلان ولك الشيء بنائه على
جعله قيدا الشيء المعين او المعين له او لا صفة بنائه على جعله قيدا اصلا انما عدم تعينه من تلقاء ذاته صفة لنفسه فلان كل من الاطلاق نفي الصفات
نفس له صفة فقد قرنه ومن قرنه فقد ثناه والتثنية منافية لوحدة الذات وب لمنها واما عدم تعينه صفة لجزءه فلانه لا غير ولا خارج عنه غير الروابط
الاعتبارية والروابط لكنها لا وجود لها الا انه الاعتبار ونوع من الانتزاع او جعلا لانه لا فاعل الا هو والفاعل لا يكون الا لفعله ولا وجود
الا للمفعول فالعلم من غيران يوضح بينهما نسبتان هما الفاعل والفعل والالتزام الولادة وتكثر الجهة او حالا سواء كانت عبارة عن حال الشيء
خارج الممكن من انه صفة موجودة ولا موجودة ولا معدومة كحالية زيد في العالم مثلا ونقلنا المحقق من ان الحق بين الوجود والعدم
نقلا لا انه ثابت منها وعن الوجوه والجهات لا تستثنا عليه تم واذا كان لتم فاقدا لها فكيف يعين لغيره مع انه لا غير الا هو وحده او غيره ذلك
فايد غير تحت فرض واشارة والعلم يوضع له اسم حتى اسم شان او نسبة او اضافة مفهومية او اشراقية او كون ذلك لان امره الخطاب
بالكلية كونه واحدا كلمح بالبصر او هو اقرب فالله سبحانه الغني واحد لا الواحد لو صدر عنه الكثير لزم خروج ذلك الواحد عن كونه واحدا
فان حيثية صدور هذا عنه غير حيثية صدور ذاك عنه فتتحقق الجهتان ذات ذلك الواحد وهو كثرة ولكل كثرة لا بد لها من وحدة لا متناهية
تحقق المركب من دون البسيط والا يلزم التسلسل والدور وخلاف الفرض وغير ذلك من المحالات وانما قلنا بتغاير الحيثيتين لان ذلك الفرض لانه

لو كان

٦٢

لو اشتد ما لم يوجد الكثرة او لم يوجد تفاوت في تلك الاشياء الكثيرة فان منشأ التفاوت الذات الواحد فالمفروض وحدته من جميع
الوجوه اوذات الكثير فلا ذات له الا من جهة شتوه عن ذلك الواحد وانما شرك حقيقة ذلك الكثير من صدوره ورتبته الا رتبة ما هو دون ما هو حقيقة
قابلية هو ترتب لهويات ادنى وكثرة فهو عين صدور الواحد من الواحد ان قلت فرض الشيئين وهما المصدر والصادر وكيف يبقى الواحد على
وحدته لا انهما ان كانا على حد سواء فلا صادر ولا مصدر بل يكون كل واحد منهما بالذات ومع هذا ايضا لا يبقى واحد منهما على وحدته للزوم التميز
والفصل المشترك بينهما والا فلا تعدد اصلا وان كان الصادر انقص رتبة من المصدر والامر الواحد كما هو قاعدة الصدور فالقول لزم محال الخروج
خروج الصادر الاول عن كونه واحدا او انشاء انتقاص الكثرة في التثنية الاولى بان الذات الواحدة صدر عنه الكثير قلت لولا ان الحقيقة واحدة
والكثرة انما هو في الالقاب ودونا بيانا ان الذات الواجبية لا ذات لها حتى الفرض فيها وجود ذات ووجود فهو مطلق هو الوجود المنبسط من ذاته عين وصفه
كما ورد الثاني توحيده تميزه من خلقه وحكم التمييز بينونة صفة لا ونة وهذا اتحد قائم فوقه كمال الاخلاص نفي الصفات الذات موصوفة وصفة حادثة
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الاول هو الوجود المطلق بمعنى الاطلاق لا يمكن ان يتصور له وجود آخر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
الطلق [illegible]
[illegible]
[illegible]
حقيقة [illegible]
وزم قاعدة في امر الوحدة وعدم جواز صدور الكثير عن الواحد ولزوم انتهاء الوجودات الى الواجب [illegible]

امره الواحد ليس وحدته الطرق وحدة الكليات الطبيعية والمادة الابداعية والزمان والحركة والجسم الاقصى والسطح والخط والوحدة والعددية
ذكرنا مما يعرض من الوحدات اشياء ذوات الهيئات بل عبارة عن تابيره الذاتي المنسوب الى الذات تجعيها المتقدمين الى الوحدانية مع فعلها على النحو
المتقدم باضافة هذا الوجود الواحد العقل الاول فاعلا واضافة ظهور بتعوينية لانه البسيط بذاته افاضها على النور المحمدي الذي خلقت من شعاعه مواد
الممكنات التجزية من الجبروت القابلة لربنا ملكوت النفوس وتلك الطبايع الكاثرة به لانه الاصل والمظهرة اياها فلان الظاهر بلا مظهر ليس ظاهرا اي الكونه
متعددا بذاته لان الوحدة المذكورة لا يمكن ان يتصور الاصل التعدد كالحقيقة الجنسية المكتنفة لا بشرط التعدد كالمشروطة العامة او لوصفها كالوقتية
العامة او بانضمام احد الازمنة والاحوال كالمطلقة العامة او كونه ذلك مشوبا بالانواع الاشراقية المتفاوتة شدة وضعفا ولكن الا وفقا
مختلف الاحوال باقيا بما التي منها ما انه جوهر من الجواهر ليعين جوهرية ذلك الجوهر وعرضية الاعراض ليعين عرضية ذلك العرض والاجوهر ولا عرض
لما هو الامر فيه والفقه بان لا نهاية التي منها انه متقدم ومتاخر ولا متقدم ولا متاخر وقديم حادث ولا قديم ولا حادث وكلا وجزئية ولا كلا ولا جزئية
ومطلق ومقيد ولا اطلاق ولا غيب لان العلم غيب وهو هو شهادة ولا ظاهر فاهر وباطن ولا اطلاق وقريب وبعيد ولا اطلاق وداخل وخارج ولا اطلاق
وواجب وممكن ولا اطلاق ولذا انه لو كسب الحقيقة حقايقها الوجودية لا المباينة ولا يلزم الدور التوقف المعلول وساير المحاذير الذاتية الا اذا
حصلت الاعيان الثابتة الجزء المجهولة بالاضافة في الوجد بناء على اصالته ولا بالتبعية لماهية المباينة التابعة الاشراقية من وجوداتها الخبيثة لانها
التبعية بالمعقولة الاعتبارية في علم الازل الاول الذي لابد له من معلوم كالصورة في المراة بالاجعل وكونها او على كون جميع الاشياء في الذات
بحوافر ليستقيم الكل منها وجود الممكنات والمعلولات جميعها من الفاعل التام الواجب واستنادها اليه وكيفية تعلق الافاعيل السعدية في الكفاية
والسترة على الفاعل من خلق السموات والارض لان العقول لابد ان يقع على معقول واذا لم يكن المعقول في العين الثبوت لم يكن التعدد واذا
امتنع التعدد على معقول امتنع وكثرة الايجادية ووقع في الفاعل اثر اذا الوقوع ان لم يوجد الا بعد العقول من المؤثرة مقامه الا ويرجع العقل
في الكثير لابد له من ثبوت قبل القصد بل العقل المخاطب لكن لابد له العلم من مخاطب قبل العقل والموجود في ان المخاطب لم يوجد الا بعد العقل
اذ لا اقرب من العقل الا فاعله والفاعل لابد ان يكون قبل العقل والموجود بما يشاكل انه مستتر فيه الا ان ظهر الاستار بعد الف عام ويمحو
بلمن بالجنة والبطن بعد القيمة واقع بان المظهر ما هو المظهر والبارز ليس الا ما هو المستتر وانحصر القائم بالاعيان في الذات والمحسوسة
المدركات التي هي خاص دون العرف الاخص اولا السبق من العقول انتقاله من الفاعل انتهى كلامه رفع مقامه فقول قوله المنبسط على
الممكنات وان لم يكن كفرا لكنه غلط على مذهبه من تناقض لانه يقول بوحدة الوجود وحدة شخصية والانبساط ينافيه وان كانت اشراقية
وكذا قوله تتعدد مراتبه بالشدة والضعف لان الوحدة والتعدد متناقضان اذا اشتدت الجهة كما هو مذهبه ومذهب استاذه في الاسفار
وغيره وكذا قوله القدم الذاتي الواجبية قدما ذاتيا وقدم الوجود المطلق الذي فعله قدما زمانيا لانه يقول بوحدة الوجود اي وحدة واجب
الوجود لانه هو الوجود لا غير فينبغي على قاعدته هذه ان يقول المنبسط على القديمات الازليات اي الواجبات الوجود لان المنبسط
ان لم يكن وجودا لا يمتنع قوله بانه له الوجود من اثبات له امر غير الوجود وهو خلاف ما فرض فقل وان كان وجودا وقد علمت
ان الوجود عنده هو الواجب فكان الكل واجب الوجود القديم الازلي بذاته ولذاته فلا ينبغي ان يكون مراده الا ان المعتقد يلزم
تعدد القدماء ما يرد عليه ان البرهان انما يدل على امتناع تعدد القديم بالذات واما تعدد القدماء بالزمان كما في التجوهر للبسائط الفلكية

والعقوبة

والعقوبة وانواع المركبات او بالدهر كما في ملكوت السموات والارض او بالسرمد كما في جبروتهما او بالنسبة الى الذات كما في النور المحمدي والمشية فلا دليل
على امتناعه بعد اجتماع تلك القدماء مع الحدوث الذاتي لجميع ما سواه وقالت عن مقالة علماء المسلمين لان الاسلام لا يجتمع مع القول بقدم الممكنات
وسلب الاختيار والقدرة من الواجب تعالى عن ذلك ولان القران القائلين بالذات وحدة الوجود المطلق منها وغيرها من عوالم الممكنات ثم يورث
ولهم الاولاد وهو احكام الاولاد والمتولدين من طلب الذات الى بالنسبة الى الاولاد وما الغير المتناهية من لدن ادم الى انواس العالم ان قالوا الحدوثية
لا القدمية للمحرر ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه ولازمه نفي العالم ايضا لان الشيء الواحد بجميع واحد حالاته كذلك والوا حدثية ثابتة له ما دام هو هو
وان ثبت ثابت من حيث هو ثابت فلا يجوز عدمه وتغيره والا فلا يجوز ثبوته ووجوده في الاول وقد انكره الله تعالى في سورة الحديد وقال ان
امهاتهم الا اللائي ولدنهم وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لان الله هو العلي والعلي على قدر قيام
صغير ووسيط وعظيم او اربعة رابعها العلي الاعظم وتسخير جميع اول والقوة تحت العلي الثالث وقهر نوره فذهب به الابصار وكلت الالسن
وتاهت العقول المحتجبة وردها ما تحت الشيخ وفساده ولعدم بله ودرجة فيصف كلامه على تكذيب الحجاب المتكلم الكل منها من حيث
لا يكون فلا يتخلص منه الا من رحمه الله فان لم يجتنبها فلم ولو كان من العنيين فيان والقدا الكتب في بيان مرادهم وتوضيح مرادهم فمعنى ان
يرتدع مريدهم من الاعتقاد كم الغيبات من الاثنين **وقوله** ان الوجود المطلق بما هو موجود ليصير عين الوجود بناء على قاعدة الحكماء المشتق وحده
الاشتقاق او على حقيقة الحيثية اما حقيقة الوجود او غيرها مما يؤديه بما فاد وخرج به من الوجود الذي لم يشبه الحروف لانه بالواقعية رفع شيئية
غير الوجود لان الوجود مشوب غير مفتقر لان الشيء لا يشوب نفسه الا على الاقلب بعموم الموجود يشمل الاشياء الموجودة القابلة للاشارة
او من عموم خاص يشمل على جميع تلك الاشياء التي عددها ومن العموم نفسه والخصوص ومدة النهاية والمهية والنقص والعدم والخاصة لان الوجود
المشوب لو صح ان يكون واجب الوجود لكان جميع الوجودات المشوبة واجبات الوجود وهو القلاب مستحيل توضيحه ان علة حاجة الشيء الى الجاعل
فقر ذاته من حيث هي هي او افتقار حقيقته الى المظهر له وهذا الفقر او الافتقار حقيقة المشوب فالمشوب في الشيء دعاه الى الحاجة
الى الف على لو جعل الفاعل التام اليه مشوبا لساوى ساير المشوبات في الحاجة الى غير المشوب فجميع الممكنات المشوبة في حكم ممكن واحد
في الافتقار الى الغير الموجب ومن المعلوم بالبديهة ان الشيء ما لم يجب لم يوجد ومن المعلوم بالضرورة ان الممكن بنفسه او وجوده
لا يمكن ان يجب او يترجح بنفسه فاذن ثبت وجوب وجود الفاعل التام الغير المشوب وهو الذي اراده المتقدم هنا وساير المواضع
حيث يقول صرف الوجود وهو الذات الواجبة بسيط الحقيقة من جميع الوجوه والا فليس صرفا ولكن ما ليس بصرف فهو مشوب ولذا يكون الوجود
المطلق الذي فعله الاول مشوبا لا بالمشوب الذي في العقول الاول وساير المفاعيل من المشوب الجهة مثل انه وجد الفاعل الا المعقول ودوم المعقول
من الفاعل الا اذا جعلت لشيء من هذه الوجوه من الاعتبارات الخارجية الغير المنافية لبساطة حقيقة الوجود المطلق المتعين بالاطلاق
فالعقول ثابتة وكل بسيط الحقيقة فهو كل الاشياء قد مر في اول الكتاب بيان هذه الكلية وجها وتعديلا بما لا مزيد عليه ومع ذلك
نتكلم فيه بعض الكلام وجوابه تمام الاشياء واذا كان تمام الاشياء فليس بشيء من الاشياء لان كل شيء من الاشياء مشوب
والتمام واذا كان مشوبا فلابد من انتهائه الى ما لا شوب فيه والفاعل ما لا شوب فيه وصرف الشيء وبسيط الحقيقة مترادفة والمراد
انه حقيقة كل شيء هو وجوده وكماله وحده ولوازم فيه الاعدام والممتنعات اذ اوجب انتهائه الى شيء ما لا ينتهي الى اصل الذي

هو الوجود الصرف الذي حتى لو فرض التخلص عن هذه الامور لا يحتمل الا الاعدام المحضة اذ اثباته لكل ما يدخل تحت اسم الشيء ومرادفه يقتضي
ان يكون لكل الاشياء وسبب ذلك انه ليس بشيء من الاشياء اذ لو كان شيئا من الاشياء لم يكن كل الاشياء فهو لا يدخل تحت اسم شيء من الاشياء
الى شيء فرق فالعجب ممن اراده وما فهم ما فهم حقيقة الوجود فيما ذكر السبب قوله لما كان انه لم بسيط الحقيقة وبسيط الحقيقة كل الاشياء لا يكون له عموم
انتفى عمن هو كل شيء وليس بشيء من الاشياء او خصوص فيفيد التحديد لكل الواحد اعداد اسمه ومواردة او حد مركب من جنس وفصل او مادة
وصورة فاي حد اشتمل على ما هو شيء بسيط صرف لا سلب فيه عن شيء كما ذكره المصنف في برهانه على ان بسيط الحقيقة كل الاشياء في الشواهد
بقوله بعبارته انه يجب ان يكون الوجود قولا ايجابيا كل بسيط الحقيقة من جميع الوجوه فهو بوحدته كل الاشياء والا لكان ذاته متحصل
القوام من هوية امر ولا هوية امر ولو في العقل قولا تفصيليا او قلنا الانسان يسلب عنه الفرس او الفرسية فليس هو من حيث انه انسان او فرس
والا لزم من تعقله تعقل ذلك السلب اذ ليس سلبا محضا بل سلب نحو من الوجود فكل مصداق الايجاب والسلب محمول عنه لا يكون الا مركبا
الى آخره ما قاله في الشواهد لكن مراده من برهانه بيانه هنا القول ونفي حقيقة الوجود ما لا ثبوت غير الوجود من عموم او خصوص او نحو
رده عليه انه قائل بعموم في الوجود كالوجود المطلق والشيئية والمهية كالكليات الطبيعية وخصوص كذلك كالوجود المقيد وزيد وعمرو
تماما او ناقصا ونهاية صورية كالنقطة نهاية للخط مثلا والسطح المحدب للفلك الاطلس نهاية للاجسام مثلا ومعنوية كالواحد العددي
نهاية للعقود والكسور مثلا ومبدئية من حيث هو [illegible] اذ ليس شيء بعده [illegible] الا الاعدام المحضة مقابل الوجود الصرف [illegible]
الكمالات الوجودية وعدم مضاف او عنوان للمعدوم البحت والمجهول المطلق الممتنع بالذات وحكم قوله ما لا ثبوت غير الوجود [illegible]
وجود هذه الاشياء الثبوتية فاذا كان بسيط الحقيقة عنده كل الاشياء فاين الثبوتية وان صح لا فائدة عدم ثبوتها وان كان ولا بد فاما
ان يمنع هذا العلم او يوجب التركيب في الذات اما الاول فضرورة القياس من الشكل الثاني ان الوجود الواجب غير منسوب ووجود زيد
ولكن زيد منسوب ينتج ان الوجود الواجب غير وجود زيد وغير زيد لان غير المنسوب غير المنسوب والمدعى انه كل اسم كل الوجود
وكل الاشياء هف واما الثاني فان قوله شيء غير الوجود او شيء مع الاشياء او اعتقاده انه لم يثبت وجود في الخارج ولكن
الامر والواقع مثل ان الانسان او الفلك او الطبع او النفس او العقل او النور او الشيئية شيء من الاشياء ان يقع هو محمول الكلام
الاول واول الكلام جنس ابهامي حاك عن جنس شايع غير متعين تحته شيئان احدهما شيء يسلب عنه شيء من عموم
او خصوص او حد او نحو ذلك مما اشترطه في خلوص حقيقته لتم براءته عن المنسوبية به فاعلاه وثانيهما شيء لا يسلب عنه شيء
من الاشياء الغرض انه كل الاشياء ولو صح لعدم بانه ليس بشيء من الاشياء فاوضح نه الانتاج والتركيب وهذا اسلم عنده
بعين برهانه على ان بسيط الحقيقة كل الاشياء فالسوف [illegible] عليه الالتزام بانه حد تام مركب من الجنس القريب والفصل القريب
لا رسم تاما او ناقصا وكونه عليه لزوم انتهاء ما بالعرض الى ما بالذات كما اقول به في دفع الشبهة المنسوبة الى ابن كمونة المشهورة
اما على السلب فواضح لانه مركب من شيء ومن جهة انه لا ثبوت بشيء من عموم ونحوه على ما فسرنا العبارة به فما عرفته لا ما ان الشيء
العام الجنسي لو دان احدهما شيء يسلب عنه شيء كالوجودات المقيدة والوجودات المحدودة بحد خاص من الاشياء المتعددة
نه على ما هذا والآخر شيء لا يسلب عنه شيء لان منع لزوم التركيب في ذاته هو الفصل المقسم الجنسي يحصل به نوع مركب منهما

وان لم يوضع

وان لم يوضع لهذا الشيء اسم خاص كان اسم الالف الشيء وحصول الفرد او الانواع او الجنس وان استلزم الفصل وبعض الذي قال ولا [illegible]
بان تحت ذلك الجنس فصلا او بالاستثناء نحو شيء واحد ابهامي فصلين لكن مما [illegible] فانه تفسير لما صرح في العبارة ان قول المصنف
وراي واعتقاده انه لم يثبت فيلزم تركب الواجب الوجود وعلى انه تقدير السلب والاثبات الذي هما يعني عبارته وترك الجهات الواجبية
ثم نقطع ولو من جهتين لو حد تعدد الجهة واضح لا يحتاج الى بيان لان الشيء من حيث هو كالانسان من حيث هو انسان او كان عين ذلك الشيء
من حيث انه لا ثبوت بشيء من عموم ونحوه كالانسان من حيث انه لا فرس لزم من تعقله تعقل ذلك السلب اذ ليس سلبا محضا بل سلب نحو
من الوجود [illegible] كما ترى في ان الشيء هو هو غير ما به يصدق عليه انه ليس هو فاذا قلت زيد ليس بكاتب فلا يكون صورة زيد بما هي صورة
زيد ليس بكاتب والا لكان زيد من حيث هو زيد عدما بحتا ولا بد وان يكون موضوع هذه القضية مركبا من صورة زيد وامر آخر
به يكون مسلوبا عنه الكتابة من قوة او استعداد فان العقل المطلق لا يكون هو بعينه من حيث هو بالعقل عدم شيء آخر الا بان يكون فيه تركيب من
قوة وفعل ولو في ظرف العقل بحسب تحليله الى جنس وفصل او مهية ووجود او امكان ووجوب او جهة وجهة واما على الاثبات فلانه قد
قد اشتمل على جنس وهو شيء ما ابهامي في الذات وفصل محصل وهو الا يسلب عنه شيء من الاشياء الوجودية او المهياتية او نهاية تعلق على
السلب او السلب الى منتهى اليه شيء ليكون غاية الغايات في الصعود اليه بازاء مبدأ المبادي في النزول [illegible] وان نهاية انتهت
في قوله ما لا ثبوت بشيء من عموم ونهاية عمن انتهت اليه جميع الاشياء للوحدة الحقة وعدم شيء غيره [illegible] للقسم كما هو هو
برهانه الا انه قسيمين لزوم الانتهاء الى الوجود البحت وعدم ثبوته بالنهاية او انتفائها عنه لم تناقض اول مهية كذلك لا المهية على
ما به الثبوت هو هو كان ان مهية الواجب لم وجوده وانيته في معايرة للوجود في القول بجواب ما هو على ما ذكر من ارادته منها
حيثما الملتفت او معلوم لان المراد الزام المعلم في مقالته انه لم يوجد شيء غيره لم وجودا كان او مهية والا فلا مهية لشيء من الخلق الا
وهي انية مهية سببية اي لوجوده كما هو قضية العبارة او مهية الزاما على القائل بان جميع الاشياء في الذات [illegible] او القائل بالاعيان الثابتة
في الذات او المراد ان الشكل لا يقع الا على الاثبات الانية وهي الحق ومهيته فالانية هي التي انتهت اليها جميع الاشياء كما قلنا دون الذات الواجبية كما
قالوا ان الحق لا يستنبع قوله بان بسيط الحقيقة كل الاشياء الا بوحدة الوجود والموجود واسقاط الاضافات والاشارات وهو سفسطة [illegible]
ومنافقة بينت لان للحكم ان يقول اولا بالقلب بان بسيط الحقيقة ان لم يكن بوحدته كل الاشياء لكان ذاته مركبا من هوية امر
ولا هوية امر ولو في التحليل العقلي وان اجيب بتسليم وايجاب مقدمة التركيب في الجانبين لعدم امكان الشكل في الذات والاشارة
اليها الا باعتبار الانية والعنوان فالجواب ان الشكل في الذات ان كان عين التركيب او مستلزما له استلزاما بينا فالامر كذلك
وان كان الحكم بان التكثر والجهات انما يكمن في الانتزاع لا في المنتزع عنه ولا منافاة بين تعدد المنتزع ووحدة المنتزع عنه فالالزام المذكور
عين التحكم ونقض العادة لعدم دلالة العام على الخاص في بوجه ما لم يقم عليه دليل [illegible] من العقل اذ لا يتصور ازيد مما
ذكره في طريقة الحضور التي يتحمل تلك الوحدة والعلية الوجودية الا لزوم الامكان ومحاجته التركيب وانقلاب الواجب ممكنا
وما دار من الكشف والحكمة الذوقية لان الكشف يكشف [illegible] الاشارة [illegible] الوهم
[illegible] الكل [illegible] البطلان [illegible] بسيط الحقيقة انما كل الاشياء او ليس كل الاشياء بانهما معا او لا بها [illegible]

لامتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما بالضرورة الاولية الا ان يسلم الارتفاع بانتفاء الموضوع القابل لواحد من تلك الترديدات
في غير الالهية وهو الذات لان الالهية ممكنة وكل ممكن قابل للنسبة والتركيب ولوازم الوجود والدقيقة لكن كلا المقدم ايضا يحتمل القبل بان المهية
او المادة او الجنس فقد ثبت انه لا يمكن ان يتصور ويتحقق ويخبر عنه وبه ويشار اليه الا بالوجود في المهية والصورة في المادة والفصل في الجنس
واما الوجود او الصورة او الفصل فيمكن ان يتصور ويتحقق ويلوح ويخبر عنه وبه ويشار اليه بدون مهية او مادة او جنس لان الوجود
والصورة مبدأ الفعل والكمال والتعقل والتحقق بالاتفاق والعقل والكشف فلو استند ما بالفعل الا ما بالفعل الآخر وذلك الى ذلك وهكذا
لزم محاذير منها التسلسل فلا بد من ان ينتهي الى ما وجوده وتحققه وفعليته بذاته ولذاته وهو ليس الا واجب الوجود بذاته ولذاته فاذن
ذلك الشيء المفروض حينئذ ابى من ان يكون وجودا او شيئا منفكا عن الوجود ذات واثنينية لانه ليس ثم الا المهية من حيث
هي هي وقد عرفت انها ليست الا هي ولا تحقق لها الا بالوجود فكيف يجوز ان يجعل جنسا وكل جنس موجود في العقل والمعروض لا بد ان
يتقدم شيئية على العارض وهو مستحيل وعلى الاول لا يخلو اما ان يكون وجودا او امرا غير الوجود ولا سبيل الى الثاني لان التحصل
والفعلية مأخوذة في قوام كل فصل لانه هو الذي يحصل الجنس نوعا وغير الوجود لا تحصل اي لا وجود له في حد ذاته وما لا تحصل له كيف يحصل
غيره وهذا واضح ولا سبيل الى الاول لان حقيقة الوجود الى الوجود مستلزم للمحالات الذاتية من اجتماع المثلين والدور والتسلسل
وكون ذلك ولزوم الجنسية لكونه تقوم انتهى اليه جميع الاشياء الامكانية والاعلائية ليما تركيب وبين جعل الواجب الوجود نهاية الوجودات
وبين اعتبار الجنس والفصل فيه تناقض صريح لان النهاية معنى مالها البساطة والاعتبار المذكور تركيب والبساطة والتركيب متقابلان
ودريت الآن ومما يعني انه لم يثبت ان التركيب لازم القول بان الواجب الوجود هو الذي ينتهي اليه ممكن الوجود مهية او وجودا
لان الانتهاء المذكور ليس من قبيل اقسام الانتهاءات المتحققة في الممكنات وعالم الهويات بل يرجع انه لا يمكن ان يتصور ويشار اليه الا الاسم
والعنوان والصفة الكاشفة الخارجة عن حقيقة الذات فغاية ان لا يحصل التركيب في الالهية والامر الخارج شبه وقوع الصورة المرائية في
المرايا عن ذي الصورة فلا فرق في عدم الانتهاء والتركيب والاعتبارات والنسب فيها غير محذور فلا ايراد اصلا انما المراد هو كل شوب
من شوم وكثرة فمعناه غاية البساطة لان الاطلاق والعموم شوب وسعة وقابل الاشارة فاذا كان العموم في وجود شوبية في عطف
عليها وما دام ان الوحدة وكون بسيط الحقيقة كل الاشياء كيف يجتمع مع تلك النسبة فلان الوحدة معنى ما الوحدة الشخصية التمامية
لا يعقل له منع غير ذلك البساطة وان الصفة معنى ما انه تمام الاشياء بلا قصور وشوب او كامل في غاية الكمال اي من غير شوب
اذ الشوب سلم يبلغ رتبة غاية الكمال واما ان التشكيك في الذاتيات او اختلافا انه وجود في نفس الامر مستلزم لاعتبار الجنس والفصل فيه فالجواب
معارضا الا ما عرفت ان الوجود على ما قيم اعظمها الشيئية والذكر الاول وهو الوجود المطلق العام الذي لا شدة فيه ثاني فالوجود المطلق
ث على الكل ما يصدق عليه الوجود حتى وجود الواجب الهوية وعلامته والا لم يكن مكمل الحق فاذن لا القصور لوجوده الا كونه نهاية نظير ان
النقطة نهاية الخط في جليل من النظر وتوضيح الامر بحسب الاعتبار بانك اذا رأيت خطا لم تر الا خطا لا نقطة اصلا لانها خط ولانه
خارج من الهواء العنصري وكره ومع ذلك يصدق ان الخط لا يمكن ان يوجد بدون النقطة وبدون انتهائه اليها وان النقطة
موجودة فيه لكن بهذا النحو لا بانها شيء موجود في الخط او في الجسم الذي احد اقطاره والطول او في الهواء او غير ذلك بل بانها

نهاية الخط

المبحث التاسع

نهاية الخط فنقول قد ثبت انه يمتنع ان يكون انيته الواجب لا يمتنع ان يعتبر انيته الا بالواجب وانه لو لم يكن واجب الوجود اعلام لمن انيته
كما تشاء الانية الشركية ثم فلا يوصف ذاته من حيث هي هي بشيئية او ثبوت او وجود وما يقدر ده وبهاية وبانه منتزع ايجابات الوجودية او الصفات
الكمالية او كونها او انه ممكن بعض بيانا ما المتقدمة الى الذي حاجة وتم كلمات الفهمية لكفاية جعل الوجود المطلق العام المذكور فعلا الا خطا
واصلا لان اطلاقه على الشيء الذي هو كذلك لان ليس علوم تام جهة وصف الاطلاق والاشراقية وحده بحيث يكون الاطلاق كونه تعين له
جزء حد يشمل انيته الواجب ايضا لان الانية من جهة كونها انية ايضا سر وحده وان كانت علما الا مسقطة عن جميع انحاء الوجود والشيئية والا
لم يكن انيته وعلامة والذات الواجبية مشيرة من هذه الجهة ايضا فلا يمكن ان يخبر عنها وبها كالمجهول المطلق الا بانها هي ذلك الوجود العام او
حائط اعلى فانتهت الاشياء كلها اليه وليس وراء عبادان قرية ولذا ايضا ان يجعل النهايات عدمية او وجودية ايضا اما العدمية
فكم واما الوجودية فلان نسبة الى النقطة او الى الخط او الى السطح او ما هو مثله من الاطراف والنهايات عدمية او وجودية او كون ذلك يسبب الخط
في النقطة مثلا وبسبب الفصل الاول والوجود الممكنة وجود والواجب ومن هذه الجهة صارت الذات الواجبية غيب الغيوب والغيب غيب
ما كل شيء مع ان فيه شيء لان الشيء الا آخره طرف من الظروف غير الوجود حتى الاعدام المقيدة والمطلقة والوجود لا يخرج عن واجب الوجود
فهو لا طرف له وان ثبت فقول واجب الوجود هو الانتهاء الكامل لكل شيء وامر لكل شيء بيد انتهائه بين انتهاء
لما ان نهاية الانتهاء هو الواجب وانتهاء نقص نهاية الانتهاء الى ما هي من حيث هي هي وهذه المهية من حيث هي هي ايضا فقد مر مرارا
انها لا يتحقق الا بالوجود وليس بعد الانتهاء قرية الا العدم البحت الذي لا يتحقق هو ايضا الا بالوجود فدار رحى العوالم على دائرة الوجود
والدائرة لا يدري اين طرفاها اولها و وسطها وسطها آخرها او آخرها اولها و وسطها والنقطة مع انها لا يصح التمثيل بها والاستدلال بها على
ما هنالك الا بالنسبة الى بل الشيئية والصفة الاول الا بالنسبة الى ما فوقه لا يخطى انها الشيئية يتوقف عليه الدائرة ولا يمكن ان يشار
اليها ويخبر عنها الا بالدائرة والدائرة واحدة فمدار الكل على مدار الوحدة ومنتهى الوحدة ما يتبع حكم البساطة والبساطة والوحدة
سواء والوحدة الشامخة لا يمكن ان يرتسم الا في الوحدة المطلقة فالوحدة الشخصية كل الوحدة والوحدات ثم عالم الاشارة والتصور الذهني
لا ينفك عن بعض الاشارة والفرض عن اعتبار جنس وفصل ومادة وصورة في الذات الا ان الاشارة الاولى مع الكل كل ما رسمنا وان كانت
غير منفكة عن تلك الاشارة الاولى الا ان الاشارة الى النقطة في مظهر الخط وان لم يكن اشارة الى النقطة بالذات وبالاصالة الا ان الاشارة
اليها بالخط الذي هو انتهائه اشارة اليها بهذا النحو وهو ايضا مطردة في الوجود الواجب فانه ان مراد القوم قد يعدم شوب حقيقة
الوجود او الكون من السلب والايجاب او بالبساطة وكون بسيط الحقيقة كل الاشياء او بالوحدة الخالصة والتوحيد البحت وكون ذلك من العبارات
ما او هي الانتهاء وكره له فانه وادلته في جميع كتبه فيصل النزاع والوفاق والبحث في البين من هذه الجهة لكن بقية الكلام هنا انه
انه لا يمكن التشكيك في الذاتيات وان المطلق لا ينتهي الا الى المطلق بل فلان المطلق والخلق اولا انه وجود وظهور وهوية وتعين فانه ممكن
وكل ممكن مركب من الوجود والمهية لانه لا بد له من اعتبار وجه حاصل من مقابله وفاعله وهو جهة وجوده لانه الا صفة الجعل والوجود
كما تبين فيما تقدم ان ماله شيء ما فهو المحدث الا من شيء والا فسق الكلام في ذلك الشيء ويتسلسل او يدور ومن اعتبار نفسه
اي وجه في النفس وهو جهة مهية من حيث هي هي واثنية المنسوبة الى الانانية بانانيته التعين والحد الا المنسوبة الى الاله وهو الوجود

الصورة لا يبقى على الصور وهو الوجه من كيفية وجود المجردات من نفس مادته من حيث هي حرى مرآة من جميع الصور والشهوات ليلا يبقى فيلمح النظر
على كل المادة الجسمية في عالم الطبع واما شبيهها بالمادة الجسمية لانها كالصورة والمهية لا يكفي ما زعموا من اختفاء الهيولى والصورة بعالم الاجسام
والنفوس المتعلقة بها واختفاء المهية بعالم العقول في العقل الاول من سر شمولية الوجود المطلق والمشية ولكن ما يدخل تحت الاشارة الوضعية فلا
تعقد واحد مطلق المطلق واما الحق فهو بما انه هو هو ولكن ما هو هو فلا يعقل من الا من الغيب فلا مرجع اذ لو فرض له مرجع لكان شيئا هو ذاته
منافية للعينية المطلقة ووجوده هو بعينه يجيء ما بالشيء هو هو اولاته وعنوانه بلا مغايرة بين الوجود والمهية واذ لا مغايرة فلا ينافي المهية
لعدم التغاير اصلا لانه الذهني المتعارف ولانه الخارج كذلك ولانه نفس الامر والواقع ولا في مرتبة من مراتب الواقع لا وهما عقليا
متعدد وجهة وكونه ولا اعتبارا وجهيا باعتبار حيثية وكون ذلك اونقص ضعف على مغايرة بانه يكفي زيادة فيما هو كمال كما هو اللازم من جعل
افعال الله معللة بالاغراض في الخارجة ومن قال بحدوث العالم وقدم الذات او عدم بان العقد ما يفع الله بها في الآية والعقل بلا عيب واما الذات
فلا يقع الا باساس الوحدة وكلية لب لحمة الحقيقة ولكن ما لا يقع عليه فهذه الطريقة ليس الا تصورات الاشياء المسؤول الخ الا ان الوجود القائم
بذاته ولغاية الا يسلب عنه شيء من الاشياء لانه تمام كل شيء وتمام الشيء احق به واوكد له من نفسه بان يكون ثمة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم
هو رابعهم في الثلثة وخامس الاربعة ثالث اثنين وسادس خمسة ولا ادنى من ذلك ولا اكثر الا وهو معهم اينما كانوا فلم يقولوا ثالث ثلثة لانه
تركيب من ثلثة ولا ادنى وتكثره حصل بالعقود اخبار الا من ملكنا وان الكب على اقتفائه جميع الانبياء واولياء الله الموحدين حيث يكرهون بانه
الله موجود في السماء موجود والارض موجودة والانسان موجود وبهذا اليكون الله لقوم منهم احد الموجودات مثل ان الواحد من الثلثة احد الثلثة
الموجودين ولما ربما توهم من كونه تعم رابع الثلثة وسادس الخمسة انه ثم احد الاشياء الموجودة نفى جميع مراتب ما يتصور دخوله تحت العدد لوله تعم
ولا ادنى من ذلك ولا اكثر الا وهو معهم ولما كانت البراهين ناقية لجميع مراتب المعية مخارجة ومقارنة وحلولا او كونها من النسب الكلية لم يبق
للمعية مع معقول الا الوحدة الحقة شبيهة الشيء ولعله كالان الآن ان والوجود وجود ذو جامع الا الوحدة الحقة وحق الوحدة ثم قوله تعم
توحيده قاهرة من ظاهرة وباطنة ظاهرة او ولكن لو نظرنا على مذهب الحكم واتباعه واشياعهم من جعل الذات مبدء السلسلة وصدر التقسيم
فلا افاضة الذات وذلك الوجود الواحد المنبسط الذي يفيضها الاول على الكائنات في عوالم الجبروت والملك والملكوت بالصادر كما انها
يستلزم المحاذير ان كان مع انه على ما هو في نفسه فقد تم امر نفس ولان ما ثالث اذ ليس الموضوع كما لا يختص بواحد منهما على اصولهم فان
كان كما الآن فان كان بعد الازل كان المفيض فاقدا الكمال قبل الافاضة ثم ان كانت القبلية عبرا زمنية الجميع كما هو قول الحكماء من بين
فلا يراد وارد عليهم لا المقصد الذي يجعل الوجود المنبسط ازلا ثابتا غير خارج عن الذات اصلا على النحو الذي اوضحه وان كان متعينا
في الازل لم يلزم الفاقدية بلحاظ العبارة مع ان الكلام في ماهية ايضا لان حيثية الذات من حيث هي غير حيثية الافاضة والمفاض فاما الذات
واجدة نشأة على ان الاشياء كلها من الذات من حيث هي بحواقرار فاقدة لما ليس بار تبتها من النقائص والقصورات الا الكمالات الوجودية
فلا محذور في الافاضة الا ان ازلية من جميع الجهة ولكن يلزم محذور آخر وهو ما اشار اليه بقوله كانت الموجودات كلها من حيث هي الا فاني في التساعد
ويتها ونها الا فاضة القسارية الا في ما ينافيه اجزاء ما المشهور وعند الحكماء هي العقول والنفوس والهيولى والصورة والجسم المركب منها والاعم
منها الماهية الوجود والشهود وامرها المشهورة اجناسها العالية في المشهور التسع وهي مقولة الكم والكيف والوضع والاين ومتى والجدة

والافاضة

والافاضة وان يعقل وان يعقل اوالاعم من المهية والوجودات الثابتة للوجود القائم بنفسه لذاته ازلية وهو خلاف الاجماع الضرورة الا ان
يقال ان المراد من الازلية قدمها الذاتي فالملازمة ممنوعة لان المفاض والافاضة مسبوقان بذات المفيض وكل مسبوق بالغير حادث
بالحدوث ذلك الغير وان اراد قدمها الزمانية فبطلان التالي مم اذ لم يقم دليل على بطلانه لو لم يقم على صحته لان الفياض والشيء الخارج
كيف يجوز خلوه عن الفيض والاثر والفعل عنه وان اراد لزوم ازلية الحوادث المتجددة الجوهرية ايضا فهي تقدير وقوع مقدم الشرطية
ولزومه لا يوجد اجد ايضا يترتب الثالي عليه ايضا لكنه من باب ان كان للرحمن ولد الا انا اذا حملت الازلية على اقتضائها الكل اقتضاء
ميتا بحيث لا يكل احتجت لكم اكرا على اوساوا وادون يبطلان ترجيح المرجوح او المساوي كما حققناه في انوار الانوار اللامعة وهو ايضا
لا عيب فيه الا القول يلزم نفي المعاد لان ما ثبت ازليته ثبت ابديته وفيه ان المعاد لازم لكونه كما بدأكم تعودون كما بدأه وهكذا ما دام
المفيض على الاطلاق او على ان الازلية هو المنسوب الى الازل وحال الحادث المجرد اليهم كذلك لانه تعم في كل مكان ولم يخل عنه مكان طرفة
عين والآن كما كان وحال جميع الاشياء بالنسبة اليه تعم كذلك وان كان الثانية بان يكون تلك الافاضة نقصانا ومعه تعالى ان نقل
جهم الا انه نقص لوجود المتبع له ونقص الماهية نقص لوجود ما الثابتة المتشرفة بين عينه ونقص الامكان لانه نقص جنب الوجوب فان
كانت الافاضة في الازل ثابتة ونحو النقص لذاته تعم فلم يكن واجب الوجود صرف الوجود محض هذا وارد ان كان النقص جزء الوا
او مرجحا لتعينه كالوجود المقيد ولعلها لا يقول به احد كلا ما اذا جعل الفيض الاول فعل الواجب فان الفعل ناقص والنقص بالنسبة
الى الفاعل لكان اثر الفعل ومايترتب على الاثر المادة رجة لتحديد الوجود وتقييده ايضا المهية نقص والعدم كمال وكامل وهذا النقص امر
لازم في اقتضاء فاعلية الفاعل بدون ان يرجع اليه بوجه لعدم كونه او عينه جزء من اللوازم الخارجة عنه وان فرض ازليته متقدم الازل
الاول وان كانت بعد الازل اي الاول الذي هو الذات الواجبة والا فالازل وقت الفعل والمعلول الاول او متأخرا عنه فعلم
وواضح محل الكلام ساوي الوجودات الممكنة النقص بلا تفاوت فيها في شدة النورية وضعفها وظلمتها لان المفروض ان النقص
متأخر عن رتبة الازل والنقص المتأخر طبيعة منطبقة في افراده بالبداهة لا شك فيه وهو كما ترى خلاف الحس او يساوي الواجب الوجودات
الممكنة في وجوب الوجود وامكانه او يساوي الوجودات واجبة كانت او ممكنة في الامكان لان واجب الوجود بصريح كلماته
القائلة للافاضة فيما لا يزال والمحدود التعين متعين خاص متشخص بنوع اعتبار الاحوال الطارية بعد ذلك اونى الوجوب لان
الموقوف براءة الوجود من حيث هو من النقص لذاته كما يشير اليه تعليل الساتر بقوله لا تناهي الوجودات الا الذات الواجبة عند العقم و
انما لم يرد النقص براءة من المهية من حيث المعاني لا تنزل الوجودات تنقوتها بالكمال والنقص لذاتها ابدا والسلطنة الوجودي
وان اقتضى الى الوالسلطة في التفوت وانما لحقها النقص الوجودي بذاتها لان عوارض مراتب تنزلاتها لان العوارض سواء كان افاضتها
الى المراتب بيانية اولاجتماعية عبارة عن المهيات من حيث هي هي ولو فرضنا انها تكون بالوجود لا العكس لئلا يلزم الدور وخلف
الوضع وسائر المحاذير المتقدمة ثم يمكن ارادة المهية والنقص وان يكون العوارض عبارة عن الجهات الاعتبارية العارضة لمراتب
تنزل الوجود من المهيات يجعل كلمة من للتبيين بل ظرفا مستقرا حالا من الفاعل وهو النقص باعتبار المعنى الى النقائص الى ما لكونها من جملة
عوارضه فيكون الواجب الوجود لا كذلك كما لا يخفى على المتدبر فيما بيناه الا اذا جعل المساوات في جهة الاشتراك وكلها عدم النقص في

فى الحقيقة لذاتهما وان كانت جميعها منفية على المقدم من يعتقد حدود على ما اشرنا اليه اولو حظ ثم ما يدخر في الانظار فلم يكن بتغيير اثر كل
اول الوجود او الموجود المقسم محل ام لم يثبت فى البين ح واجب الوجود الا فالممكنات باسرها واجبات الوجود ولا فائدة الا فائدة
القول ولزوم المفاسد ولزوم امتياز كل منهما عن الاخر بامر لا فقد التقسيم وجود واجب الوجود ممكن ادنى وجود الاشتراك المذكور
لان الوجود الابد من المنفى بذاته واجب بالضرورة واما سببية او ممكنا ثم فرع على التقسيم فيقل على نحو الاستدلال المذكور دون الكشف
فنقول لو لم يكن حقيقة الوجود موجودة لم يكن شيء من الاشياء موجودا اما اذا كان المراد ان الواجب لو لم يكن موجودا لم يكن
شيء من الاشياء فلان المفتقر المحتاج لا بد من غنى محتاج اليه لانهما متضايفان والمتضايفان متكافئان في القوة والفعل واما
اذا اريد ان الوجود المطلق لو لم يوجد لم يكن شيء فلاستحالة تحقق المقيد بدون المطلق فالملازمة ثابتة لكن اللازم باطل بديهة
للفرق البين بين وجود شيء ما وعدم شيء من الاشياء او عدم شيء اخر او عدم ذلك الشيء ومنكر الفرق بين وجود شيء وعدمه مباحث
او معاند بالفعل بعد ما لم ينفع القول فان الضرب او الحرق او القتل اذا ساوى عدمه فيضرب او يحرق او يقتل من باب الوجوب
بوجوب عدم الضرب والحرق والقتل وكذا التوحيد عنده والنبوة والصلوة والصوم والحلال والحرام فكذا الملزوم واقول
لبطلان اللازم والملزوم على ما رواه فى الاقتصار بذكر الاستدلال بديهي لا شك فيه لاحد الا انه يرد عليه الشكل معلق وهو ان شرط
حجة الشكل سواء كان الطريق القياس او غيره ان يوصل بمعلومات مرتبة الى مجهول نظري لا متنع الاكتساب لو كان الكل معلوما لا استفادة
لو كان الكل مجهولا ولا بها ماك الوجدان وهذا الشكل اوصل الى ما هو اظهر وابده من معلوماته البديهية لان بسيط الحقيقة عنده
كل الاشياء والوجودات عنده لم يلحقها النفى لذاتها واحدة لان وحدة الوجود عنده اصوله وهو موجود معارفه وان قال بالتشكيك
فى الوجود فبول الامر الى انه لو لم يكن حقيقة الوجود موجودة وهو شيء واضح لا يحتاج الى بيان لكن الوجودات عنده قبل لحوق العوارض
اى مع قطع النظر عن لوازمها وقبلية ذاتية كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح ليست من عرف الوجود ارجاع الدعوى لكن بوجوب لا شرط
فى الوجود الواجب الا ان يراد بصرف الوجود خلوه من حيث هو عن لوث الماهية العارضة له وان لم يكن واجب الوجود سواء كان
وجودا ممكنا وهو الذكر الاول او وجودا مقيدا بما هو وجود وان لم ينفك عن قيد التعين الذي هو الماهية لاستحالة انفكاكها
فى ما ثبت الوجود الممكن لما تروجه بقانون ان الوجودات الممكنة لم يكن باقية على العوارض ابدا وان كانت موجودة لذاتها من جهة
الا جامعها فى نفسها وذلك ان التغير الاكثر المادى او تغير الوجود عن صفات الملون الماهية لاحق للمراتب النزلية وملوثية التغير
والنزل كيف يكون صرف الوجود نعم ان بنى الامر على مذهب الصوفية القائلين بوحدة الوجود ووحدته ... لا تشكيك فيه فهو بغير فى هر كلامه
فى اثبات الواجب بانه لو لم يكن الوجود موجودا مثل قولك لو لم يكن زيد موجودا لم يكن زيد موجودا او لا شيء غيره مع ان ذلك
كالسفسطة فى الوضوح كيف والعوارض الا لوازم بعد الصوفية المسماة بالا فافو والا عتبارات ان كانت اشياء فهى من الوجود اولا فتخ
لغم الوجود بالوجود فى طريق البحث والوحدة والا ان يكون العوارض الاعتبارية من الا شيئى فلم يلحق الوجودات فتخ ولا كذلك الا ب
النزل والاختلاف بالوجود بالشدة والضعف والكمال والنقص عند المقدم وذلك لان الوجودات الا ماهيته منسوبة ولكن مشوب
دار شوب العموم والانبساط لكن وبما يستدل على صرف الوجود بغير الواجب او العكس للصديقين بعد صرف الوجود الواجب هو الوجود

بغير في

من فوق لا يتم الا على اصل الصوفية لاستلزم مذهب الصوفية القائلين بان التوحيد اسقاط الاضافات والجمع والفرق لا يبقى الريب فيه الا بيان مراد
الشارح فى الرد على المقدم وهو ان كل استدلال على مطلب لا يكفيه من ثلثة اشياء الاول المطلوب النظرى والثانى المعلوم البديهى وهو الصغرى
والكبرى والثالث الا يجب المعلوم الى المجهول والا فلا استدلال اما اذا كان الكل نظريا فلانتفاء الابتداء واما اذا كان الكل بديهيا
فلانه تحصيل الحاصل ومطلوب المقدم انه لو لم يكن حقيقة الوجود موجودة لم يكن حقيقة الوجود موجودة او لا شيء غيره الا الوجود وهو واحد بسيط
شيئى لا ينفى فيه بذاته وانما هو صرف الوجود بذاته وهذا المطلوب ابده من كل ما استدل عليه لان الوجود عنده بسيط وصرف وعوارضه
لا يخ فى طريقة اهل التصوف الدائر بين النفى والاثبات من انه اما داخل فى الاشياء وما يطلق عليه اسم الشيء فليست الا الوجودات عنده وعند اهل
او داخل فى اللاشيئ فليست الا الممتنعات المحضة كشريك البارى واجتماع النقيضين والنزل كذلك والجواب باختيار كل من الشقين بانك
ان اردت او رادها اسم الشيء فلا شيء وان اردت او خالى عدد او الاشياء فليس بعجيب كيف وجميع العوالم الوجودية لم يبق الا
على اصل الجمع بين النفى والاثبات بجهة واحدة بلا تناقض قال اقول قوله اما بيان اللزوم فانى فيه اولا ان هذه الدعاوى المذكورة فى النفى
او سابقا عليه فى تقسيم الوجود وقوله باشتراكه معنى والسنخية وان بسيط الحقيقة كل الاشياء ومعطى الشيء ليس فاقداله وان الوجودات لذاتها
كلها صرف وبسيط لم يلحقها النفى والشوب لذاتها الى غير ذلك مع انها كلها دعاوى خالية عن البيان والبرهان وليست الا مجرد المطلوب
والعادة المذكورة الدليل اثبات وثانيا من قوله وجود يكون الدال فقد المطلوب ازدياد وزيادة الحجة على مفاهيمه لانه لا يرى فى
كل شيء شيئا الا هو مع انه تحقق فى عالم المواد بالاف الاف تغير فى نوعها وصورها كل نوع جزئيا نوعا وشخصيا قبل عالمها بارتباط وذلك
او ما دون من بحث ولم يصل اصل الى الامهات واسرارها فانه فلما ورثت فى اصل او فى ما تثبت بذكر الوجود وقول وانما وجود وجود
لكن ترجع التسمية فى الجمع برجوع حقيقة الماهية هذه الجهة الى الى ان كلمات لا تقبل ارجاعها الى كلمات فلا تتعلق عن هذا انا كل من وضع فكتبها او
فى هذا الكتاب او سائر الكتب وان رسائل او فى المنابر والمحافل ما نحو وجود وما حقيقته وتغيره فشيء يذكر لا القول بما حدس
العلماء الى اهل الوقف الا احد رجلين اما ما لحق به ما لا يعقل بالعقل ولا بتوجيه الوهم من قوله به ولا يفهم او من قوله بما صالت فى العين وحده
ولب الحقيقة ويرانه بذاته عن كل نقص وشوب او من قول الكل بانه مفهوم بديهى والبديهى لا يمكن ان يكتسب بعقل او وهم وانما المقوا
على بداهته ادلا منع لوجوده فى اللغة والوقف الا حصول وثبوت نعم ذهنا ومفهوما لا عينا وحقيقة لما تقدم من اصالته فى العين وجعل
ولكنه اى المقدم فى هذه بالوجه سمع لكن فى الا وامر ان هذا الكلام يدور على الالسن فهى لونه وجود ما لهم من كلامهم مراده
انه ما خرج عن طريقة البحث والمفهوم فهو يعنى من عنى بوجود غيره الى المقدم مع احتمال كونه تعبير الغير لكون الموصول جزء المفهوم
الذى جعلوا من الفاظهم ثم رجع عنه كما قرره اول الحكمة المتعالية وانه قد كنت شديد الذب عنهم فى اعتبارية الوجود وتاصل
الماهيات حتى ان هدانى ربى وانكشف بالكشف فى بيننا ان الامر بعكس ذلك وهو ان الوجودات هى الحقائق المتاصلة الواقعة فى العين
وان الماهيات المعبر عنها فى عرف طائفة من اهل الكشف واليقين بالاعيان الثابتة ما شمت رائحة الوجود ابدا وان مفهوم الوجود
العام وان كان امرا ذهنيا مصدريا انتزاعيا لكن افراده وطرو عاته امور عينية كما ان الشيء كذلك بالقياس الى افراده من الاشياء
المفروضة فنسبة مفهوم الوجود الى افراده كنسبة مفهوم الشيء الى افراده لكن الوجودات معان مجهولة الاسامي سواء اختلفت بالذات

اونا بمراتب الكمالية والنقص شرح اسمائها انها وجه كذا او وجود كذا او الوجود الذي لا سبب له ثم يلزم الجميع في الذهن الوجود العام البديهي والمباينة
معان معلومة الاسامي وعوام فيتوجه نعم يتوجه اهل التوحيد شيئا وليس في الحقيقة شيئا كسراب بقيعة الا الاية والمعنى الحقيقي الذي يوصف به
الحق تعالى بوجوده لا يدرك اصلا لم يولد العصمة او الائمة كما يقوله الفهم القاصر في وحدته واحالته على طبق ما ورد به الاخبار المتواترة حيث
سئل ابو جعفر عن التوحيد قال فقلت اتوهم شيئا فقال نعم غير معقول ولا محدود فما وقع وهمك عليه من شيء فهو خلافه لا يشبهه شيء ولا تدركه
الاوهام كيف تدركه الاوهام وهو خلاف ما يعقل وخلاف ما يتصور في الاوهام انما يتوهم شيء غير معقول ولا محدود وسئل ابو جعفر الثاني يجوز
ان يقال لله انه شيء قال نعم تخرجه من الحدين حد التعطيل وحد التشبيه وقال الصادق للزنديق حين سأله ما هو قال هو شيء بخلاف الاشياء ارجع
بقولي الى اثبات معنى وانه شيء بحقيقة الشيئية غير انه لا جسم ولا صورة ولا يحس ولا يجس الخبر ولذا صار التوحيد الذي اتى الله وعلامته غير
ممكن الا كشف بحد او رسم او بصورة مساوية او باشارة وبرهان الا بقلع المشاهدة وعين العيان لا بتعليم العبارة والبيان وهو
ره جعلوا مفهوم الشيء ثابت كما ان الحدوث والوجوب ونحو ذلك من المفاهيم الذهنية الاعتبارية من صفات الحادث ذكره ولم يلاحظ
شدة فيظهر عليه سره ان لكل امر غير الوجود بالوجود يكون موجودا وثابتا في الخارج لا بنفسه من حيث هو هو لعدم امكان الاشارة
اليه اذا انفك عن كافة الوجود راسا عن الوجود نحو الاشارة فهو اما بالوجود والثبوت في العين فلو عكس يلزم تقدم الشيء
على نفسه او الدور او التسلسل الى غير ذلك من المفاسد التي مرت سابقا فلا نعيد ولما استقر اعترافنا بان ما فهم من ان الوجود
ليس الا امرا اعتباريا وصفة ذهنية لموصوف ثابت في العين خلاف ما هم عليه وان اختصاص الفهم بنفسه وسلبه عن غيره مع …
الفوائد موجب الغرابة اجاب بقوله ولا تستغرب كلامي المذكور من ملاحظة انه كيف يكون كل الخلق بل اكثرهم او كثير منهم غافلين
ما لا يفهمون فانه اقول لك دفعا للاستغراب ان ليس كل الخلق كذلك بل اكثرهم الذين عقلوه وتكلموا بما فهموه اذ كثير منهم
المرء جعلوه منكرا او حكموا عليه بالكفر لقوله بالوجود ووحدته وعدمية المهيات كالنبي والصلوة والصيام والمعاد ونحوها
من ذوات الاسامي وبالاعيان الثابتة في الذات الواجبة بها او بغيرها من حيث هي هي وانكار جعلها جعل المهيات لما تقدم من كونه
عدوه مع ان حكم السياق جوده المؤول ليوفق مع وكثير قالوا هو معنى اعتباري كالمعلم الثاني الرئيس والشهروردي والمحقق
الطوسي في التجريد حيث قال وليس الوجود معنى به يحصل الماهية في العين بل الحصول وكثير قالوا هو المادة ومنهم من جعل المادة لا يريد ما هو
جزء الجسم الطبيعي من المادة بلغة الاشراقيين والهيولى بلغة اليونانيين والقوة بلغة المتكلمين ولا ان لفظ الوجود موضوع
لغة ومعنى وارد عليهما بل ان الحكماء الكبار المتقدمين الآخذين عن الانبياء من الاولياء والاوصياء عبروا عنها بالوجود باعتبار
معناه في اللغة الفارسية فقالوا ان الحكماء في التعبير بالمادة او بالوجود عنهما او العكس تبعا لتعبيرهم عليهم السلام وهو الارادة
آثار اهل الهدى اي محمد وآله وآثارهم في جميع خطاباتهم ومحاوراتهم ولا شك لان الرشد والهدى مخصوص بهذا اللفظ والمذاق
لا في ان الوجود لان الوجود من حيث الوجود ومعرفة الاشياء بالامكان من حيث الامكان فكلا انه ليس كل من سمع اسم الممكن وعرف
من حيث الامكان عرف كل شيء لان الامكان امر جنسي عام ولا يكفي معرفة الجنس العام في معرفة الاجناس التي تحته و
والانواع والاصناف والاشخاص فكذا من لم يعرف الا الوجود لم يعرف الا الامر المعلوم لكل احد واين الوجود من خصوصياته

لكنه لا يعرف

التي لا يقف احد على حده وهو كثيرا ما يتكلم في الوجود ونحو من شرع ان يقال ان التشخص الكلي انما يكون بنحو من الوجود ولكن لم يكن فيه مخالفة وستره
ولم يعرف منه ان ما وقع من الوجود بلفظ كون من الوجود وهو الذي قال به تبعه وما ذلك لكنه بالاجتهاد او لو فعلوا لظهر آثاره ولظهر تكراره
فان يصير الفطن بانه الملقى احد منهم ان كل الحكماء التابعين للانبياء في هذا اللفظ من الوجود المادة ويريدا ما اراد وهو ولا ان المتقدم والتابعيه وانصاره
فقط ان الالهية معقول لان المادة هي الاوراد وان عبدا وعبيد الشيخ اشهر من الحكماء الفهم الشيخ الاشراقي والملا جمع بين الفريقين الا ان الوجود فيها ما وجد
من معاندة وحسب فهمه منه فلان … ويدل عليه … ان غير حقيقة الماهية او وجود خاص مشوب بعدم او قصور الا انه ما ذكره والجميع مسلم
لكن بالاذن حصر … البديهية المعلومة لكل احد المفاهيم العامة البعيدة عن المطالب الا فيه غاية البعد لمفهوم لفظ
كل ملك فانه يشمل كل الممكنات وان يجوز افراده الغير المتناهية مع عدم تناهيه في نفسه لان القصور المعطوف على العدم بكلمة او ان كان
تزيدا في العبارة فبعيد ارتكابه عن رتبة المحصلين وان كان غيره فاما الماهية لان القيد المطلوب من الشيخ المقيد في الكلام فقد ذكرناه اما
حقيقة الوجود فقد جعله غيرها واما الوجود الذي هو غير البحت او قصور خاص مشوب بقصور اي خاص لا عام اذ لا منع فيه غير العدم البحت وكذا
القصور … خاص اما بالوجود يكون المخترب الوجود بالوجود وهو فهم المشائين واما بالماهية الثابتة الاشراقية فهو تقسيم الشيخ الى نفسه
او ملحقة الشيء بنفسه وان كان يعبر بها بهذا العنوان وهو خصوصية الوجود بالعدم … او عالم يكن شيء اصلا واما الوجود الثاني فمن حيث
الخصوص … وجوده فهو عين حقيقة الوجود لا غيرها واما الثاني من حيث الخصوص لا من حيث الوجود فهو عين المهية اذ لا ثالث واما كذا وكذا
ولهذا الجميع قول بالايجاب لنفسه واما المادة فهم جعلوها عبارة عن الهيولى التي جزء الجسم فالجميع عليه مدار وجعلوها كالماهية والجنس مجرد منع عادمي
لا بشرط الا انه … وجعلها بنفسه غير متحصل الا بالصورة الجسمية التي يتحقق وجعلوا الصورة كالا وما بالفصول
وهي متأخرة عن مادة … ومن الواجب الوجود ومقاماتها بكلمة كن … من يومها بين الطرفين في التقسيم
الا ان يدرج في المهية وهي شيئية عنده في الوجود المطلق الذي هو حقيقة الوجود الواجبة او يجعل القصور عبارة عن القصور الذاتي للممكن
وجودا او مهية وهو الاجمع من تلك الترديدات وبالجملة المادة عنده قدس سره مختص بالجسمانيات في الملك والملكوت لا المجردات والمادة المتوسطة
بلغة الحكماء الآخذين عن الانبياء … اطلاق القوى والصور الفائضة من الواهب الفياض الذي وجب تساوي نسبته الى
الجميع نسبوها الى المادة وقابليتها … ان القابلية غير مجعولة ولم يتفطنوا ان الشيء القابل لجميع انحاء الصور الغير المحصورة او لطلان
جنس الى العلة الفيضية على الاطلاق من الصور الجزئية التي الفوا على عدم حصرها والوجدانية الاثني المادة ولم يتنبهوا الا انها ان كانت
… كيف يمكن ان يكون منها الصورة … بالفعول المتصل مع ان السنخية ركن ركين اصولهم وان معظم الشيخ ليس فقد
… اصولهم ونفوا وجود ما فوق عالم الجسم والجسمانيات ولم يدروا ان القابلية ولفظ المادة اذا لم يوجد ولو بطريق الاشتراك عندهم في
عالم الجبروت كيف يكون وجود الملكوت والملك لان عالم الجبروت عندهم عالم العقول وارباب الانواع الفعلية والعقل المحض الحقيقي
لا الجسم والجسماني والنفوس والقديم في القدم لا الحادث الذي لم يكن له حدوث ونسبوا اختلاف الصور الجسمية الى القابلية ولم يتنبهوا
انها اما واحدة او متعددة فان كان الثاني ياتي الكلام في سبب التعدد والاختلاف فيتسلسل او ان استند الى اختلاف الصور او تتسلسل
وان كان الاول يلزم استناد الكثرة الى الوحدة وهو مناقض لما اتفقوا عليه من ان الواحد لا يجوز ان يستند اليه الا الواحد وهكذا

من سابب او الهيولى المادة نفسها فضلا عن سائر جهات ثم ان المادة امر نوراني قد تجددت في العوالم الوجودية منتهية الى مادة المواد وهو نور محمدي
وعلي عليهما السلام مضروبا بها والامر النوري انما يستند الى امر نوراني والامر النوراني هو اللائق لان يستند الى نور السموات والارض الذي مثل نوره
كمشكوة الاية الى آخرها فان المادة هي الوجود والوجود هو المادة بهذا المعنى والمراد بالاصل في الجعل والوجود والصورة تابعة ومختلفة بحسب
مقابلته الاسباب ومقارنة العلل فهي قبل ملاحظة انضمام الصورة اليها امر نوراني قابل لان يتصور صورة جنة وجنة خلق الله قبلها وامرها بها
من غير ان يتخلف احد منهما عن الامر واشير الى ذلك بقوله الخلق وقوله النفس اما الاول فالخشب وان كان قسيما من المادة الشانوية له
فانها قابلة ان يصير سريرا او قنفة وهي في نفسها مع كونها نفس السرير والقنفة لا هي لما ولا تخرج الا اذا صارت اياها باعتبارها واما الثانية فاختيارك
فلك قابل لان يكون منه خير سعادة او شر شقاوة وهي في نفسه لا سعادة فيه ولا شقاوة الا بعد صدور الخير والشر فيما منك باختيارك
واختيارك خلقه الله فيك قبل صورة الخير والشر فحاصله انها كيف يكمل القابلية والمادة ذات شيء غير مخلوقة الا بالنبيع الذي لا حكم له اصلا وهو الفقر
كما في القطع بان الانبياء والاولياء الحكماء لا يتكلمون في المعارف والاعتقادات الا بهذه الالسنة التي لا يرد عليها شبهة وقد مر ان تلك
الالسنة التي لا ينطبق على قواعد الدين اصلا ولا يمكن التطبيق بينهما بوجه لعدم امكان الجمع بين الضب والنون وان ثبت الاشارة
الى ما فيه من الاختلاف بين المسلمين واختلاص الشبهات والشكوك بذلك المذاق لا بهذا المذاق فاتضح ان العوالم الوجودية كلها حادثة
بلا قدم فيها فلم يلزم اشتراك الحادث الى القديم وان كل حادث مسبوق بمادة ومدة زمانية او دهرية او سرمدية لمن انتفى الكل عليه
في عالم العقول والعقل الاول الكلي المسبوقية بمادة المواد وهو حقيقة وجود ما في عالم الاجسام والنفوس المتعلقة بها فلو امر زمانية تغير
بالثابت والدهر العلوي اما القول ببرزخ بينهما ولم يتصور ان البرزخ الذي لم يقم عليه برهان الا برهان العجز له فان اعطاء هو على بان ثبت
والسفل وهو ما عداه لتميز وتقسيم بهذا الرابطة لا بد على هذا ان يكون ببرزخ آخر ويتمادى الكلام ويتسلسل او يدور وان الممكنات كلها
في حكم ممكن واحد في الاحتياج الى ما يبدعه من امكانها ولم يرد عدمها ليوجد او وجودها لمنه الممكنات المعدومة فلم يلزم تحقق قابلية غير
مجعولة او ثبوت لازم او معلوم غير مجعول الا بتبع لجعل الملزوم وذي المعلوم كما يقولون وان المخلوق لا ينتهي الا الى مخلوق مثله كما في كلام امير المؤمنين
فالكثير مستند الى الكثير وان وجب القول بالوحدة في راس السلسلة لان الواحد لا يجوز ان يصدر عنه الا الواحد كما يقولون ويعدون
في تصحيح الرابطة بين وان الواحد وجب ان يصدر عنه الكثير فلم يلزم ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والكثير لا يجوز ان يصدر
عنه الا الكثير بل وان التحقق اما الواحدات بلا كثير اصلا او الكثرات بلا وحدات اصلا وان المادة هي الامر او الوجود بهذا المعنى
المتقدم للمادة والصورة هي شيء سواء كانت في عالم الاجسام والنفوس او في عالم العقول وما فوقه وان الماهية هي الامر والوجود الذي اراده
هو الشيء فلم يلزم ان وجود حقه ذهنية في الخارج والعين يستند عن وجوده وجود وهكذا وهو تسلسل او دور او نحو ذلك من المفاسد
وان المراد كلما المادة مادة المواد وهو النور المحمدي فاقده من حيث نفسها لجميع ما يرد عليها من الصور والفعليات وان كانت
معها انها كانت فعلا من فاقديته واجب الوجود وتقدس فلم يلزم مفاسد الشرك الذاتي على جميع المخلوقات جواهرها واعراضها موادها
وصورها كبائرها وصغائرها وان الاشكال المتقدم يندفع باقي ركن واحد من شقوقه على هذه الطريقة المرضية بخلاف تلك
الطريقة الذرارية لان انه الوجود المنبسط كمال فيه حقه تتم ولا يتغير فقد ان هذا الكلام قبل الاضافة وتلك الاضافة

في الازل

في الازل ولا ابد فيه ازلية الموجودات كلها لان الازل كلها حادثة او تتعلق بثبوت الازل بالمتعلق لازم منه الحكمة والاعراف في الوجود ابطال التعطيل
بين العوالم والتكلم فيه والاشارة اليه بوت دوى الوجود والمكان واجابت او ملكية الحدوث واجبة في الدين والعقل وان التكلم
في ان مطلب من المطالب الاعتقادية وجب ان يكون كما تكلم به الامام ونطق به الكتاب على ما صرح كلام ائمة الهدى عليهم السلام مع الزنادقة وغيرهم
وسياق الكتاب العزيز الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه واسلوب الاخبار والخطب والادعية على ترك سائر وحدة الوجود والبسيط
الحقيقة فضلا عن ان يكون كلمة الاشياء او السنخية او اصالة الوجود واثبات العقول والعقول والمادة والمحسوس او الحركة الجوهرية او معطي الشيء
وجب ان يكون واجدا لا فاقدا او اشباه تلك المقالات التي كلها اصطلاحية ودائرة في السنة القوم في اطراف البلاد واقطار الارض في الازمن
لا قدرة لهم على انهم كلمة من كلمات العلماء ولفظ من الفاظ الاحاديث فليكن تلك الاصول الاختلافية من الجانبين وقد اتفقنا قواعدنا
وسبقت الى نا منه شيئا ما بذلك لئلا يستوحش احد منا في مستانف الكلام والكلام الان في الوجود وتقسيمه وقد عرفت انه عند الشارح
اعتباري محض مع ان ظاهر كلام امير المؤمنين انه اراد بالوجود هو الكون في الاعيان لا ما به يحصل الشيء في الخارج وهو المعنى المعروف
المشهور بين معظم الناس وذلك الظهور انه قد روي انه لما كان مسالة يوم الجمل وهو زمان مقاتلته عليه مع عائشة بالبصرة وسببت بها ان انها
كانت على جمل وامر باعجاز عسكر عائشة فقام اعرابي الى امير المؤمنين عليه السلام فقال يا امير المؤمنين تقول ان الله واحد قال فحمل الناس عليه وقالوا يا اعرابي اما ترى ما فيه امير المؤمنين
من تقسم القلب فقال امير المؤمنين دعوه فان الذي يريده الاعرابي هو الذي نريده من القوم ثم قال يا اعرابي ان القول في ان
الله واحد على اربعة اقسام فوجهان منها لا يجوزان على الله عز وجل ووجهان يثبتان فيه فاما اللذان لا يجوزان عليه فقول القائل واحد يقصد به باب
الاعداد فهذا ما لا يجوز عليه لان ما لا ثاني له لا يدخل في باب الاعداد اما ترى انه قد كفر من قال ثالث ثلاثة وقول القائل هو واحد من الناس
يريد به النوع من الجنس فهذا ما لا يجوز عليه لانه تشبيه وجل ربنا وتعالى عن ذلك واما الوجهان اللذان يثبتان فيه فقول القائل هو واحد ليس له في الاشياء شبه كذلك ربنا
وقول القائل انه عز وجل احدي المعنى يعني به انه لا ينقسم في وجود ولا عقل ولا وهم كذلك الله ربنا عز وجل انتهى الخ الاعرابي هو الحق وكيف
لا يكون غيره ونقسم القلب على النفي فوق البال لا يجد الا تشتغل بامور القتال والذي يريده الاعرابي هو صحة القول بان الله واحد
على المعنى الذي يليق بجناب كبريائه وعز شانه والذي يريده الامام من القوم هو القول بان الله واحد فيتعين ان من هذا الوجه وسر الوحدة
المطلوبة من القوم والداعية الى الدعوة والقتال اشار اليه بقوله لا يجوز عليه تقسم ان الحق انه ثالث ثلاثة او نوع من الجنس لا ابهام فيه
ما او في وسابقا من انه لا ينبغي ان يجعل قسيم احد الاشياء ووجودا من الوجود او احد القسمين التي بان يتصور في عالم التثنية شيء
هو احدي المعنى وشيء ليس هو احدي المعنى اي بان وجود واجب وممكن كما يقولون بجعل سلسلة الممكنات منتهية الى الذات البسيطة وقد
للدور والتسلسل بل يتصرفون بالنسبة الى الشيئين ثالثهما والثالثة رابعها والرابعة خامسها على ما مر في تفسير الآية الشريفة والمقامات
كما علمت وشرح هذا الحديث الشريف ليس هنا موضع الزيادة فيه فانظر اليه والمراد بيان مقدار الاستشهاد وهو انه من تقويته في وجود يعني في
الخارج لتوجيه ان ولا عقل يعني في التصور التعقلي ولا وهم يعني في الوهم والاعتبار وهو ظاهر في المدعى انه اراد بالوجود كون الشيء
في الخارج يعني الكون في الاعيان لانه ان حمل الوجود الذي لا ينقسم على انه تم وجود صرف بسيط لم ينبغ اعتبار شيء في جنبه بانه لم يعقل
صرف وهو بسيط بحت كما لا يخفى وهو المعروف في الوضع الوضع لكن هذا المعنى للوجود معروف لا يشاركه احد لان الوجود الصادر

هو حفظه فيه امر به من المقدور بالاتفاق والمعنى الذي يقول به الفقير معروف بين الناس بالاتفاق فينتج هذا الشكل انه غيره والمعنى المراد
من الحديث انه تعالى وجود صرف بسيط في الخارج لا يقبل الانقسام والتجزية وتعدد الجهة لا في الخارج ولا في الذهن ولا في الوهم واين هو من الاشياء
ما كونه معقولة جزئية او امرا اعتباريا وذات الممكنات الموجودة التي هي محل نزاع العلماء بين اصالتها او اصالة وجودها ثم ان الناس الذين اتفقوا فيه
على المعنى المعروف من غير ان يتوقفوا فيه باصالته في نفسه او معنى المادة في تفهيم حارتهم في متابعة بعضهم لبعض من غير تامل ولا تدبر فيما سمعوه وما هذا الا عجيب
بعد ان [illegible] المطالب الاعتقادية على الاستدلال عليها بالفاظ الكتاب والسنة لظواهرها الآثار من الحديث المذكور كثيرا لوجوه كثيرة
ليس شيء منها وافيا باثبات الوحدة اصطلاحا انه صريح [illegible] الموضع الاليق بشان الامام منها انه تعالى وجود بسيط غير منقسم وكل ما هو وجود
غير منقسم فهو [illegible] لانه علم بسيط [illegible] بسيط [illegible] لان شريك الوجود والعدم لا ينظر فيه الا الوهم الادق البسيط ومنها
ولانه على وحدة الوحيد لانه [illegible] عدم انه لا ينقسم في وجود ومنها ولانه على ان وجوده تعالى اعتباري [illegible] لان الذي لا قسمة
ولا يقبل من الوجود ولا من التعقل والتوهم ليس الا الامر الاعتباري [illegible] النوعية [illegible] لكونه اعتباريا [illegible] انه تعالى لا يوصف
الا بالآية ومنها ان ما يلاحظه من الوجود [illegible] في عداد المحسوسات الذاتية ومنها ولانه على جهل الاكثر [illegible] افادة ومعادا [illegible]
قال الله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون لان العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء واساس [illegible] لا يقاس [illegible] او اطلاع [illegible]
او اطلاع ولكن اكثرهم لا يعقلون بين الحق والباطل [illegible] ولكن اكثرهم يجهلون [illegible] الجهل [illegible]
[illegible] لم يقبلوا الحق [illegible] لا يعقلون [illegible] لا يبصرون ولا يسمعون كما قال
في الاعراف لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم اعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها اولئك كالانعام بل هم اضل
لانهم يعلمون [illegible] بخلاف البهائم اولئك هم الغافلون [illegible] قال امير المؤمنين ان الله
ركب في الملائكة عقلا بلا شهوة وركب في البهائم شهوة بلا عقل وركب في بني آدم كليهما فمن غلب عقله شهوته فهو خير من الملائكة
ومن غلب شهوته عقله فهو شر من البهائم وقال في الفرقان ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون ان هم الا كالانعام بل هم
[illegible] الانعام [illegible]
[illegible] لا ينقادون [illegible] الرحمن [illegible] الشيطان [illegible] مصداق الآية [illegible]
بالقرآن [illegible] بالوجود [illegible] الواجب والممكن واتفق جميع العلماء [illegible] بطلان هذا المذهب
[illegible] ان بهذا الوجود فهو الواجب ومجعول بالاصالة [illegible]
[illegible] القول [illegible] الوجود [illegible] واجب الوجود [illegible] طائفة منهم
[illegible] الحديث المذكور [illegible] انه تعالى وجود بسيط لا ينقسم [illegible] في الخارج
ولا في العقل ولا في الوهم ولا في الاشارة [illegible] الطائفة الاولى [illegible] بان الوجود المطلق [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الوجودات [illegible] امير المؤمنين [illegible] ان [illegible] وجود الواجب [illegible] المواد
لان الانقسام [illegible] الاسباب [illegible] الا [illegible]

الوجود الواجب

الوجود الواجب [illegible] لا تشار [illegible] الوجودات [illegible] المادة [illegible] وجوده في نفسه
[illegible] الوجوه لا ينقسم في عقل ولا وهم ولا اشارة [illegible] الاستلزام [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible] البصيرة [illegible] او لو تدبر فيما [illegible] انه تعالى ماهيته [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] الوجود [illegible] الموجود [illegible] بالاتفاق
[illegible] الوجود او العدم او الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] لانه [illegible] والنسبة [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] البحث [illegible] الحدوث
والامكان والتركيب [illegible] والامكان [illegible] الاجسام [illegible] الخارجية كالجسم
الفلكي المركب من الهيولى والصورة [illegible] جوهر [illegible] والفصول [illegible] الوجود والماهية كالعقل الاول
[illegible] الوجود المطلق [illegible] والآية [illegible]
[illegible] الارادة [illegible] الموجود [illegible]
[illegible] الاشارة [illegible] المتكلم [illegible] البصيرة [illegible]
[illegible] الغيوب [illegible] الوجودات
[illegible] الوجود المطلق [illegible] الاول [illegible] وجوده
[illegible] الواجب [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الواجب [illegible] المذكورة [illegible]
[illegible] التوحيد [illegible]
[illegible] المهية [illegible]
[illegible] المهية [illegible] النسبة [illegible]
[illegible] ماهية [illegible] هذا [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] المقول [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] بالاتفاق [illegible]
[illegible] امير المؤمنين [illegible]
[illegible]
[illegible] التصور [illegible] التصديق [illegible] التصور والتصديق [illegible]
[illegible] الدليل [illegible] والتصديق [illegible] والاثبات [illegible]

فقد لغا فخر ان اثباته هو وجوده لقاعدة العكس المستوي وهو انما لا يريد من هذا الاستشهاد الا دلالته على ان المقامات والعنوان والعلامات
ودليل الدلالة على ذاته ووجوده تقوم سواء اطلقت على اسم الذات اسم الوجود او اسم الماهية لان الدليل لو دل على وجوده الذي هو ذاته لكان
شاملا لما تقدم من ذلك على انا اكبر اوائل اسلمنا التسمية باسم الوجود والطلاقه عليه لان الاشكال ليس في اللفظ وانما هو في انه يلزم
تسلم ان ما يفهم منه من الحق عز وجل ان حق الذات الواجبة هو ما يفهم منه من الخلق بحيث وضع قاعدة وبنا ما لديه ما بابه تفسيرها وقال
في جميع كتبه ان حقيقة كل شيء هو وجوده واجبا او ممكنا والتزم بذلك القول ان الخالق والمخلوق من سنخ واحد ولم يدر ان اثبات السنخية
والمشابهة للخالق ليس محالا بل يرجع [illegible] الحقيقة واحدة ثم ان كان الوحدة نوعية وسنخية كما يقوله الصوفية لا تشكيكية
مستلزمة لتعدد مراتب الوجود وتباينها بالشدة والضعف التي اشد [illegible] البينونة لا بالذاتية فان لازم القول بالتشكيك [illegible] ان
لا فرق بينهما الا في حق والخلق في نفي الامر [illegible] الخارج عن الازمان [illegible] والادراكية الا ان الخالق منزه لكل شوب ونقص
وجهة واشارة ومن حق وغير المشوب منه بجهة [illegible] او جهة او فرض فيه الوجود المطلق المتقدم خلق وهذا القدر على ما مرجعه
لما بحث سره مرارا مع ان المعية ما اذا اخذت الجهة والتقيدية ذاته او جعلت لاحقة لها ذاته والشوب بهما او
وجودا او جهتيا لم يبق الخالص ولا المشوب الذي قيد فيه بالشوب لذاته لانه يكون عينه لما فقته وهي المقومة ولا جزئه لا اثبات
[illegible] واستحالة تركيبه ولا لازمه لان الفعل الاول واسطة بين الذات الواجبة وذوات الماهيات هذا ان الشوب المميز واما الشوب
الوجودي ففي تعدد الوجودات بذاتها وكون نازلها دون رتبة من عاليها فلانه انما في هذه الوجودات الا الوجود الواجب واما الشوب الجهتي
فلانه انما يقع ذاته [illegible] حقيقة انه لزم حقيقة نفي الوجودات او نفي الفعل الاول وان جعل الواجب الوجود منتهاه لان الشوائب
والجهات من الافراد الخارجة عن الذات او الغير القادحة نواب لمتناه وان كانت من اللواحق الذاتية واللوازم الفطرية لعدم البرهان
على استلزام اللحوق الذاتية شوب الذات او عدم دلالته تخفى العتم المشوب على وجوب لحوق الشوب لذاته بذاته والثاني لا يؤخذ
بالبيان ولا بما فرق بتعيين الطرق والا لاشتركت المواخذة والمناقشة عليها كلها كلام [illegible] جميع كثير من العلماء المشهورين
وان لم يأتوا الشيء [illegible] العقلاء او الجهلاء او تقبيح الفهم ولا سيما العالم الشهير بين العوام بجمع الفنون والفضول
ان يعرض لكلامه وقدحه هذا انه منه الاشارة اشارة المدا [illegible] محض على العلماء العارفين بحقايق الاشياء واسرار التوحيد
والعلوم التي [illegible] على الجاهلين ثم لان الجاهل اذا جهل الاسرار في سوء القبح فيها اجمل لكن مقصوده ان الكلام الفاسد
ان عرض على الجاهل بالمعارف والحقايق [illegible] باول النظر مع فرض كونه جاهلا بالاشياء لظهور ذلك الفساد وانا رجل تكلم
معهم معطوف على انا ما لحق فتكلم بالفاسد ومعانيهم [illegible] العرف العام وفيه رائحة [illegible] والعقلية نزاع اوائل الصوفية وهو
مواخذة عليه [illegible] لكانت الكلمة [illegible] والتبيين اي بالوجود ولكن لا يظهر به ما عنوه [illegible] به المادة الاولى وهو
النور المحمدي [illegible] او المطلقة في ذوات المادة ومن جهة انه اول باصالة الوجود ومجعوليته بالاصالة ووجوده منه العين او المعنى
العام وهو الوجود المطلق والمشية والذكر الاول او المبدع المصدر الذهني الصفتي الذي من المعقولات الهيئات البسيطة او
او النسبي [illegible] الهيئات المركبة التي يكون المحمول فيها ثبوت شيء بشيء او الوجود كما في الفلك موجود والفلك متحرك وذلك

لان كل كلمة

لان كل كلمة لها مع صاحبها مقام ولها مع سامعها مقامات على ما هو المعروف ان الكلمة منها تتوقف على سبعين محملا وقوله فلان غير
حقيقة الوجود لان الماهية من الهيئات فنقول عليه ان الكلام واحد من الوجود والماهية اطلاقات صحيحة لا يخلو عما اراده منها على احد منها وذلك انا
قد ذكرنا في سائر جميع كتبنا المطولة ورسائلنا المختصرة ان الوجود له معنيان باثبات وكذا الماهية لها معنيان تحو واحدة منهما على ثلاثة
فالوجود من معنيه على المناسبة الذاتية والعلاقة الذوقية فرقة يطلقان اي الوجود والماهية بارادة هذين اللفظين [illegible] على الموت
في صيغة التثنية في الخلق الاول الكلي النوراني الذي هو المادة والصورة النوعيتان ان حيث الانوار المشتركة [illegible] حقيقة
بين افراده ومختلف فيها بالمشخصات [illegible] العقول او الجنسيتان ان جعلت من باب صدق الكلي على افراده المختلفة بالحقيقة او النوعية باعتبار
تحصل الجنسية باعتبار ابهامها [illegible] نورانيته فاستقوا [illegible] فيعبر بالوجود المادة ويعبر بالماهية الصورة وفي الفؤاد في كلام الائمة
هو الوجود بمعنيه فمنها هو الوجود الذي يعرف الله به ومنه يعرف الله وهو اول ما خلق من فعل الله وهو المادة المطلقة والفعل عند فعل الله
هو الماهية الاولى التي هي قابليته فالخلق الاول هو الخلق المادة النوعية او الجنسية وهو مركب من مادة بسيطة ومن ماهية اولى هي الفعالة وقبوله للايجاد
لفعل الله كالخشب باعتبار تركيبه من مادة بسيطة وهي الحقيقة من العناصر وصورة نوعية وهي الهيئة الخشبية والسرير العظيم فيه [illegible] في العلوم
بالحس فيه ولا قبح [illegible] الثانية ومن يطلقان في الخلق الثاني اي الشيء بازاء ما يطلقه [illegible] من ان الهيولى الاولى المبهمة
المجردة من جميع الصور والهيئات والنسب والاضافات بلازمها الصورة الجسمية المطلقة [illegible] لزوم
دورها [illegible] ثم قبحها [illegible] الصور الشخصية المتدرجة في الانواع المركبات من العناصر
الا القبلية تعني الوجود زيد مثلا كونه اثر فعل الله الذي هو الوجود المطلق من جهة وجوده واثر نور الله العقل الاول من جهة [illegible] واثر صنع
من جهة ان صنعه اثر فعله او التقيدية هي واحدة [illegible] لا يلائم انه ليعدكم [illegible] يعرف به الله من حيث كونه اثر الفعل ونوره وصنعه
لان الشيء باعتبار انه [illegible] ربه وهو انه اية الله واثر فعله وباعتبار انه نفسه وهو هويته من حيث نفسه وهو الماهية الثانية
وعلى الاول الاثر يدل على المؤثر اذ الاثر صفة مؤثره من جهة التاثير ولذا قال امير المؤمنين عليه السلام من عرف نفسه فقد عرف ربه [illegible] احد
نفسه دليل ربه وايته لانه اثر فعله من حيث ذلك الوصف عرف الموصوف والنور يدل على المنير كنور السراج فانه نوره
بالسراج فليس للنور هوية الا ظهور المنير والصنع يدل على الصانع لان كمال الصانع من حيث هو صانع الصنع ومنه قول امير المؤمنين عليه
اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر [illegible] اسرار التوحيد بنور الله اي بنور التوحيد الذي هو الفؤاد وذلك لانه فعل الفلاق [illegible]
في صورة الذي خلق منه وذكر ان ضياء المعرفة يتجلى في الفؤاد وفي حديث اخر انه نور الله الذي هو الفؤاد [illegible] في ماهية زيد
انه هو وعلى الحيثية الاولى انها صنع الوجود ونفس الماهية من حيث هي هي وزيد بهذا اللحاظ وهذه الحيثية لا يعرف به الله اصلا
الا تبعا لوجوده لان الله سبحانه لا ماهية له حتى يعرف بهوية زيد وماهيته فانما ماهية الامور كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الارض
ما لها من قرار وقد اشار الى هذا المعنى تفسير قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله قال عليه السلام الظالم
يحوم حول نفسه والمقتصد يحوم حول قلبه والسابق يحوم حول ربه فالاول في هذا الحديث العام [illegible] فانه ناظرة الى نفسها
لا غيره والثاني العام [illegible] والثالث العام لفؤاده ووجوده فانه بمقتضاه ناظر الى ربه لا الى غيره فاذا قلنا الوجود او الماهية باطلاق

٧١ مغنية بالذكر لان العقلان وافقوهم فيه لم يوافقوهم في المعنى الاول الا على اعتبار شمولها الاجسام الزمانية والملكوتية لان المعنى الاول عند الكل عام لجميع
العوالم الوجودية حتى عالم العقل والنور المحمدي كما قدس سره لان الشيئية عنده بالعلية فالمهية من حيث هي هي عند ارباب الانواع العقلية
مستهلكة في الحقيقة المحمدية مختفية بالمرة والمادة التي جعلها الهيولى والقوة الفاعلة مترادفة مختفية [illegible] فيهما لان القوة من الحركة و
والتدريج والتغير [illegible] بيان الا اذا [illegible] الحركة الايجادية والخروج من القوة الى الفعل [illegible] الا الليس حركة [illegible] فيه ان [illegible] هذا الاعتبار ولا باس
به الا انها مادة نورية ان كانت ناسوتية ونارية ان كانت ادنى والا رسل كلية بنسخة واحدة ثم رايت نسخة اخرى فيها فاذا قلنا
الوجود او المهية بالمعنى الاول نريد به ما في الطلقة في المعنى الاول واذا قلنا الوجود او المهية اه وعلى هذا عدم تغيير الشرح في وجه الاختصاص [illegible]
نريد به ما نطلق في المعنى الثاني الذي يعطيه القسم وغيره نفس الجسم الاول المنعقد من الهيولى الاولى والصورة الجسمية المطلقة والمعنى الاول ربما
دان نفى الهيولى بين جواهر الحكمة لكنه قائل بالهيولى الثانية التي اولها نفس هذا الجسم كجسم التعليمي [illegible] المتكون من الوجود الاول والمهية الاولى في
اول واذا اخذ من هذا المتكون حصة من هذا المعنى الاول الذي ربما يطلق عليه الوجود الثاني وحصة من الصورة الشخصية تكون منها [illegible] الشخص
او النوع الاضافي او الجنس الاضافي [illegible] هذا الذي اخذ منه حصة [illegible] للشخص بالوجود الثاني والذي اخذ منه حصة الصورة بالمهية
الثانية والمتكون منهما بالمعنى الثالث فلا تغفل عن هذا المعنى واجعله بذكرك في كل موضع يرد عليك فهذا الاطلاق الثالث فيهما جار في
في المشتق انها المعنى الاول في قول الانوار انها المعنى اذا عرفت ذلك فقول المص قدس سره اما المهية من المهيات ما يريد بالمهية يريد بها المهية
من حيث هي هي مقابل الوجود وهذا المعنى هو المراد منها لكل الطلقات ثم تحقيق المهية على ما يكون بما الشيء شيئا وهو اعم من المهية من
حيث هي هي والوجود لما يقولون في الواجب الوجود ان مهيته انيته فصورة البرهان باعتبار هذا الشق ان [illegible] حقيقة الوجود هي المهية
لو قطع النظر عن وجودها مطلقا او في تجردها [illegible] فانه الموجودات لم يكن لنفسها بنفسها فضلا عن ان تكون موجودة لان ثبوت شيء مطلقا حتى
لنفس الشيء فرع على ثبوت ذلك الشيء الثابت وجوده سواء الموقف على ثبوت الثبت [illegible] السابقة الا [illegible] ما قاله
ولا اعتبار له فان اراد به ان شيئا ما [illegible] ليس بموجود [illegible] قدس سره [illegible] انها [illegible] ليست موجودة [illegible] الوجود
ولا عدمها الا في واجب الوجود [illegible] ولا معدومة والا في الممتنع بالذات [illegible] ليست لنفسها فضلا عن ان تكون موجودة [illegible]
ليست الا موجودة ولا معدومة وانما لها شيئية مفهومية بالوجود وهذه الشيئية غير الوجود وان كانت الشيئية والوجود [illegible]
هذه المهية من حيث هي لا تكون الا [illegible] وبها دان [illegible] الوجود [illegible] قطع النظر عن وجود ما وان كان [illegible] قطع النظر
وجود القطع النظر عن هذا الوجود القطع النظر الذي [illegible] وحاصله ان الاثبات الموجود ليس مهيته مردفة على الوجود اصلا والا فهو [illegible]
ومثله المجهول جعل الموجود ولا وجود [illegible] الا فهو واجب الوجود او المهية فاذن [illegible] من الوجود الذي [illegible] الاصل المهية
المشروطة ولوجعت المهية التي لا مخرج لها الا من حيث هي هي مقابل الوجود اصلا ولم [illegible] لها وجودها في الخارج وتحقق اصلا
الا الصفة الذهنية العدمية البديهية لزم الدور [illegible] وجعل [illegible] سابق ان المهية لا يلزم ان تكون متحققة موجودة
الا بالوجود فالوجود موصوف ومعروض والمهية صفة وعارضة له ورتبة كل موصوف مقدمة على رتبة صفته فلو عكس لزم ان تكون
المهية موصوفة ومعروضة والوجود صفة [illegible] اجتماع بين النفي والاثبات [illegible] ان يكون الوجود او المهية صفة وغير صفة

او موصوفا

٧٣ امرا موقوفا وغير موقوف ومتقدما ومؤخرا وغير مؤخر وان لم يكن شيئا فالعبارة فيها غلط ان كانت الاشياء بمعنى المفهوم [illegible]
والممتنع البحت وليس كذلك اوليس بغلط لانها من حيث نفسها ليست لنفسها فضلا عن ان تكون شيئية وجودية او شيئية مفهومية وليست هي
الفرض المشتقات [illegible] الباري [illegible] وكون ذلك لانها مع اتفاقهما الا انه لا يقع الحكم عليها بمطلق [illegible] من الامتناع والتشنيع
وقبول الاشارة وانها من باب [illegible] الا وما يكون ذلك ولكن القوم اختلط عليهم الامر في عالم الامر وجوده او في مسئلة المهية والوجود
والمادة والصورة او في مسئلة التوحيد ومعرفة الذات او في ذلك الا انه قد يفهم احد من لفظ او مطلب شيئا ويفهم آخر منه غيره [illegible]
في الحقيقة على امر واحد كعنب [illegible] الحكور ومثبت عليهم الثناج حيث لم يلتفق حق [illegible] خلقي بحق لم يكف على ذي [illegible] بوجدان [illegible]
ومن هو المصنف قدس سره [illegible] لانهم يريدون ان المهيات او الوجودات الا المهية من حيث هي هي لما عرفت من انها اطوار في رتبة تنزل الوجود
لانها عارضة للذات الواجبية الاعلى طريقة الصوفية او المهيات في الاعيان الثابتة التي ما شمت رائحة الوجود ابدا ان هي الا اسماء سميتموها
انتم وآباؤكم ما انزل الله بها من سلطان [illegible] على الوحدة [illegible] الوجود في المذكور او الاسماء الالهية لانها اشياء غير مجعولة لازمة للذات
ومتوقفة تحقق الذات الواجبية لا مجعولة في الازل [illegible] المعتزلة من انها ثابتة منفكة عن الوجود لبطلان القول بشيئية
المعدومات [illegible] بانها معان متكثرة معقولة في الوجود [illegible] الوجود واجبية غير مجعولة ومع ذلك يصدق عليها انها كتب [illegible]
ما شمت رائحة الوجود اصلا لما علمت من ان الوجود بالذات هو الوجود وانها ليست الا هي هي لا موجودة ولا معدومة وهذا معنى [illegible]
التي يحتاج بيانها الى لطف شديد [illegible] فاذا اشرق نور الوجود بان النور او الوجود في الاضافة [illegible] ان الوجود هو العلم والنور [illegible]
في [illegible] وعلم الله تعالى من الاشياء المرئية او الظاهرة او العالية لاستاره بغيره [illegible] ظاهر بذاته ومظهر لغيره وجود [illegible]
ذلك الغير كالضوء من الضوء والسراج من السراج او وصفه باشراق الشمس على اعيان الزجاجات فيه ظهرت للغير ولا يصفها
وتنويره شيئا [illegible] الظهور [illegible] الا اعتبارية انتزاعية ذهنية كالنور اذا اشرق على الالوان الثابتة في المكان المظلم
هذا مجرد تمثيل والا فالمهيات [illegible] اعدام وانما يدون ان يكبر يتحقق منها [illegible] وبعد لما لا استحالة تبدل الذاتيات [illegible] لا يلزم الانقلاب
[illegible] والا [illegible] انها ظهرت به وحده ولهذا القول الوفاق فالمهية انها من حيث هي هي ليست الا هي في الوجود موجودة
لا بنفسها اذ لا نفسية لها بدون الوجود راسا فنقول اذا كانت الوجودات كما هو المصرح به في كتبه قدس سره او المهيات العارضة لها في علمه الازلي
هو عينه بذاته ان ذاته التي هي عين علمه لا العلم التفصيلي الذي [illegible] لا كيف لا تظهر ثم لكن عدم ظهورها من حيث انها
في رتبة نفسها او عدم ظهورها في العين والخارج قبل الايجاد لا ينافي ظهورها في العلم لا من حيث هي هي باعتبار العلم وقد مران العلم والوجود
[illegible] ان القول بالمهية من حيث هي هي في رتبة الذات الواجبية التي هي عين علمه [illegible] لم يقل به احد حتى الصوفية القائلين بوحدة
الوجود في القائل بالاعيان الثابتة في الذات كعدم استلزام ثبوتها فيها محالا من حلول او تركيب او مقارنة او مشابهة كالصور المرئيات
في المرايا التي خلق الله تعالى [illegible] واشتغال [illegible] منها المارب لا ظلال في المهيات ليست الا [illegible] العدمية والتعينات الانتزاعية
وهي من حيث هي في الوجود المطلق الذي [illegible] في ذات الذي هي عين الوجود [illegible] والصوفية لا يقول الا في
بالاضافات والمهيات من الذات [illegible] الوجود الذي نور الله لكن المهية بنفسها ظلمة في ان عالم الكائنات من الانظر في خارج او في ذهن

او واقع او مرتبة من مراتب واقع او نفاذ اشارة و در فوق جاز تشرق الوجود من عليها نورا اى وجودا وظهورا ثم اذا اشرق عليه النور وظهرت
بنور الاشراق والوجود من تنزلت عن رتبتها لم يعقل انه تنزل المهية من حيث هى لما عرفت من عدم جواز انقلاب الذاتيات وتبدلها وانما تنزل
للوجود المهية اللازم رتبة تنزل له كما ان حيائه او الممتنع من تنزلت الذات الواجبة عن رتبتها التى كانت لها قبل اشراق نور الوجود على المهيات
فلكون الذات الواجبة قبل ايجادها اشرف بالفاف او بالفا منها بعد ايجادها او غير تكون راجعا الى المهيات كان التنزل نقيصة والعلو اشرف
من المقيد الا انه غير مقدور وغير مستلزم لمحذور كان او لم يكن فال الثانى فظ واما الاول فلان التعقيد ههنا حيث لا يزمانيه الا الذاتية
كتقدم ولكلية على الفاح والقبر والبعد فيه سواء وهى واحدة منها كليهما والايجادات اشراقات من باب اللوازم والملزوم عموم كما
كان واللازم لازم كذلك فاين النقاضر الا بالاعتبار الذى يعود جانبه الى الممكن من غير ان يقدح في باب جنة الواجب بوجه
ام بقيت بعد الايجاد في مثلها الواجب من الذات كمالة من جانبه فكون ذاته تم متلالا للاغيار ان كان التعقد منحوا في الاول لان الايجاد
الذى هو فيه الوجودات انما شئونه الذاتية وفي المهيات انها الظلال ام هى ذاته عطف على الاول الشقوق الترديدية القابلة الى المهيات
بعد اشراق النور عليها ملحق من انها تنزلت ام بقيت حالتها الذاتية ام صارت ايا ما و هذا مجرد اصطلاح كما يسند به اهل الصوفية القائلين بعينات
الاعيان فانه وجه والا فلم يقل احد بان الذات الواجبة عين المهية من حيث هى الا اثر ربما على ما هو مرسم قوله او لازم قوله كما عرفت
سابقا منحوما من ذاته فهو وجود لا مهية لان القائلين من اهل الحق ليس الا الوجود الحق بذلك الا من قال باصالة المهيات واعتبار الوجود كبعض اهل
والمجعول عندهم هو المهية دون الوجود وان الجاعل العلم ام النازل بالايجاد مثلها وشأنها دونه بها كما هو لازم السنخية ثم في الوجودات
دون المهيات لعدم مقارنتها بجد ما و قد عرفت ان حاق حقيقتها ثابتة لها دائما و ان السنخية انما هى بين البسيط الاوحد الحقيقية
الا ان الفعل بعد ما شرط كلة والفعل وجب ان يكون بينهما شركة الفاعل بل الفاعل من حيث هو فاعل عين الفعل بدون اشكال
ان الفرق له هوية مغايرة لهوية الفعل والمشتق عين المبدأ مطلقا بلا اثبات فيه عموما او خصوصا كما تقدم و هو الذى ليس كمثله شىء
ولا التفرد بالقرابة الاشتراكية وكن مدله الشدة الا على ان الفعل زوال الفاعل وظهوره فيه كذلك لعرب العبد الاشتراك للتناسب و لا اتم هذا ايضا
التفوض ذاتا لم تزل والانزال فيها واحدة ما ندرى بالفعل جود و اشاعة بفعل كما او فهم مع انهم يجعلون ان المهيات عين الوجود او غير
الوجود لا يمكن ان يخبر عنه به وليس بالاسم و دسلاك الاخبار والاشارة والاعتبار وجود والفرق بين الوجود وكذا لا يجعلونها
غير الوجود اذ لو كانت عين الوجود لكانت واجبة الوجود بذاته ولذاته او مثل الاول في مثل كلامه هذا او جميع الكلمات بل لا يمكن
تمييز شىء من الاشياء الا بطريقة النقيضين والامر بين الامرين وذلك انهم يريدون بالفؤاد ويريدون بالقلب ان الوجودات
بذاتها واجبة اى بلا حيثية تقييدية واجبة الوجود اما بذاته و لذاته وهو الواجب تع او بذاته لا لذاته و هو الوجودات المجعولة بلا جاعل
ولم يقولوا ان المهية بذاتها واجبة لما عرفت من انها ليست الا هى وانه لم يعقلها لنفسها فضلا عن ان تكون واجبة او موجودة بل هى
من جهة الوجود ومحل للحيثية التقييدية بتوجيهه التعليلية جميع الاقوال بالاعيان الثابتة فانها وان كانت عندهم
واجبة الا انها واجبة الثبوت لا واجبة الوجود فلم فرق بينهما لما عرفت ان قائلين بالوجود والمهية محتاجة اليه تقم بلا واسطة او بواسطة
و هذا مع كونها ممكنتين لا ان يجعل الله سبحانه تلك المهية الغير المجعول بنفسها وان كانت مجعولة بجعل الوجود و تبعية متحققة

بالجعل الغير

النوع العاشر

بالوجود الغير المجعول و هو المتحقق الا ان احدهما كالثوب والآخر كالصبغ بقوته فاذا ان بين الامرين الا ان نقول انه هو كذلك المذكور
لانه من الانقسام والقران مكن و هو ما هو كالاشباع وحيث التوازن بمحوريه الاتفاق مع بطلانه بالامر لا يستلزم امر الدور والتسلسل الاول
بامرها الا بعض المتكلمين وما من محل الذهن من ثم ذات العبد لاذوات التى ونقض الذاتين محمول على سر ملوة الصور والتسلسل فظاهر
انتفاء في الصورية كما هو صريح كلامه لان التشبيه بين الوجودات الممكنة و مهياتها والتشبيه بينها وبين وجود الواجب تم الطريق الانقسام او الطريق
المقارنة والمراد بخلاف كلام المتوهمين وجها الواجب والممكن ازمانا غير مجعول بل ازمانا غير مجعول واجب الثبوت والوجود والواجب لا يجوز
ان محال وانما الممكن لغير اقاربها والفرق بينهما من بعين البصيرة والانصاف في الجميع حتى يظهر لك صدق القول في كل جانب كما ان التسلسل
في الجانبين متراهقان والانصاف حاكم بحكم البعد وردد الكلام على حكم ظاهر الكتاب والسنة باختلاف كيفيات فيهما او كونه عند احدهما غيره
عند الآخر كما هو الواقع في دليل المحادثة التى هى احسن وجه التأمل بظهر جليان امر بين احدهما ارجاع كلماتهم الى كلمة واحدة والثانية بيان منجية الا
اما الاول فلا كان من التوهم مسافة المطلق والمتفق بين الكوان المطلوب النظرى المجهول سواء كان تصوريا او تصديقيا لابد ان يحصل
بمعلوم بديهى كذلك والا لزم انتفاء طرق الاكتساب والاستفادة بالمرة و هو خلاف الاتفاق والحس فاذن بهذا الملاك القوم لظ
لا يتوقف اليه بتة الريب والشك فجعل معلوماتهم ومسلماتهم منحوة في الشيئين و هما الوجود والمهية و نقول اتفقوا على ان الوجود بسيط لا يمكن
تصوره بحد او رسم او صورة مساوية له لكنه بديهى ان اشارة و تفهيم بيان وعبارة ولكن فيما معنى قد اقمنا البراهين عليه ربما منتهيا
في طرف التصور والتصديق النظرى الى الامر المعلوم البديهى من المبين عليه و على ان المهية من حيث هى لم تكن لنفسها فضلا عن ان تكون
موجودة او ثابتة او مجعولة تع هى كشريك البارى والممتنع البحت والعدم الصرف اذا ليس تصوير ما نحن جعلنا نوع نور الوجود و الالم يمكن
الوجود من الامور العامة في جانب المفهوم والانتزاع في جانب العين و هو مع كونه خلاف الفائم و خلاف البرهان والوجدان ايضا
ليس الاول الصورة الفاعل بالوجود البسيط الوجودية باسقاط الاضافات واما ثانيا فلان المهيات اصلا للفعل ولا تكون قابلة بل الا ا
الوحدانية او لم تكن المهية الا شيئا محضا حيث لا اثر لها بعد اقامة العين او الوهم حاكيا عنه بخلاف المهية الممكنة اذ لها كونه ثبوت وشيئية
تبعية اعتبارية وجهية كما بين ترة في محلها ان الكمن عند رجعها الفيض لا الا اضافة لان كل اضافى منزوج من شيئين و هو طرف منه جهتين والا
لم يعقل الاضافية فهو واذا صارت عندها صارت بسيطة بجانبه السالبة كما يقولون ان حقيقة الذات الواجبة التى هى الوجود البسيط لا غير على انهم
ولو بينانهم اذ لو وجد وجود و آخر غير الذات يلزم كذلك كل منهما كما لا يخفى و فروع لكل منها الى السالبة و الواقفة لانه لا لازم التعدد والامتزاج
او فروع لنفى الوجود الآخر من السالبة اذ بعد ما لم يكن مرتبة وجود الذات والا يلزم تعدد واجب الوجود بالذات بكون بسيطا اضافيا
والبسيط الاضافى مركب لا بسيط حقيقى لان الموقوف بعد طول البراهين المتعددة السالبة منهم واذا ثبت ان المهية كيف هى الممكن لغاية البساطة
او لو فرض التركيب فلا تركيب في الصور العقلية ان يرجع جميعها التركيب الى الوجود فقد علمت الآن انه بسيط منهم واما المهية فقد دريت
انها لم تكن لنفسها فضلا عن ان يثبت لها جزء او عارضية او معلولية او اضافة او نسبة و نحو ذلك حتى جهتية انها هى هى وانها ليست الا هى
حيث انه يجب ان يكون لا مجعولة لان الشىء الذى نهاية الانتهاء والبساطة جاز و فوقه تحت حصر لا مل من الجواعل لزم ان يكون زوج الذات
الواجبية الفم تحت الجعل و هو ظاهر البطلان خلاف الفائم بل اتفاق الكل فعلى تلك المقدمات البديهية ان الموجود في عالم الوجود

واحد وهو الوجود البسيط بساطة حقيقية لا اضافية ولو كان اضافة الى شرائطه كالعقول ولا اعتبارية ولو تركيبية من وجهين على الرب وتعالى نقص
او لاخير اصلا غيره او اثنان احدهما واجب الوجود بذاته ولذاته والآخر هو المهية واجب الثبوت لذاته وبذاته فان كان الثبوت والشيئية
ذكرها كما هو والذي والامر بهذا الغافل مترادفة كما هو الحق والمسلم عندهم فاثنان لكن منهما واجب الوجود بالذات والا مجعول بالذات او للذات
وان كان الثبوت اعم من الوجود كما يجوزه بعض المتكلمين من ان الحد بين الثبوت والنفي مقالات لانها بلا الوجود والعدم فان
جنسها متزه وحالا فالاول واجب الوجود بالذات والمهية واجب الثبوت كما هو صريح قولهم بالاعيان الثابتة في الذات او في الازل
الثابتة ليست الا المهيات اللامجعولة والثابتة بالا جعل فلازم هذا الاصل الكلي البديهي الذي من اراد المناقشة فيه فهو بعيد عن الفهم
ان جميع الممكنات اما واجب الوجود بالذات وهو فاحش او ممكن بواحد اعتبار [illegible] اذ لا يعقل [illegible] وذلك الوجود الذي يجب ان يكون ازليا
وابديا وتلك المهية التي يجب ان تكون ازلية وابدية باقتضاء الاشياء والبحث فيهما على [illegible] سواء [illegible] الا [illegible] على تقدير
شئ كان الا الشئ والممتنع البحت عندهم شيئية باسم الشئ ويسمى [illegible] ان يتصور وذلك الممكن الا نفس القران بين الواجب
بالذات والواجب الثبوت بالذات الازليين وهذا القران بين المهية والوجود [illegible] اما ان يكون واجب الوجود بذاته وهو محال
او ممتنع الوجود بذاته وهو [illegible] او ممكن وهو الحق [illegible] ثالث ولهذا [illegible] قد عرفت [illegible] حفظ تلك
الكلمة وسائر كلماتهم وجب ان يرجع الى هذين الكلمتين وكيفية الارجاع غير خفية بعد ملاحظة هذا الاصل [illegible] فقوة [illegible]
تقدمت [illegible] ليسهل عليك [illegible] الارجاع في جميع الكلمات التي ترى انها متخالفة [illegible] من مراتب تنزل الوجود وان كان
هذه اربع [illegible] الوجود [illegible] والمرتبة والنقص فلم يكن [illegible] عندهم [illegible] والمفرد [illegible] الكثرات [illegible] الوحدات الظلية [illegible]
لما عرفت من عدم خلو شئ من الوجود وحده او المهية وحدها بدون الواجب او منهما معا و عدم مجعولية واحد منهما [illegible]
الا هو المذكور المسلم برهانه والمنتج نتيجة عندهم وهذا [illegible] بعد تسليم البرهان والملزوم كيف [illegible] النتيجة واللوازم ان تلك المهية
انزل رتبة من ذلك الوجود [illegible] رتبة والقران بينهما [illegible] على ان النقص ذاتي للممكن [illegible]
او لازم القران [illegible] تنزل ذلك الوجود [illegible] تلك المهية الازلية او تنزل [illegible] الازليين [illegible]
والمفارقة [illegible] لفظ الجميع سواء كان [illegible] الوجودات او المهيات او العوارض او اللواحق او المراتب او التنزلات او [illegible]
او [illegible] ذلك [illegible] مترادفة [illegible] العوالم [illegible] اثنان
ازليان وثالث ممكن وهو القران وهذا الممكن [illegible] ازلي لا [illegible] الازليين لا ازلي [illegible] ثالث [illegible]
نفسهما [illegible] والقران بينهما [illegible] وهو النتيجة [illegible]
[illegible] الاول [illegible] موحد [illegible] هذا القول مسلم لان التوحيد والقران [illegible]
فان قلت بالتوحيد فقط لم يبق موحد وتوحيده [illegible] وان قلت بالقران فقط فقد عرفت انه [illegible]
سواء فرض القران بين مهية ممكنة ووجود [illegible] منهما الوجود الواجب [illegible] التوحيد [illegible]
[illegible] القران [illegible] والاسلام [illegible] الله القلب سليم من [illegible]

كثرة اوفريا

كثرة اوفريا اذا كانت موصوفة بالآيات وموصوفة بالعلامات [illegible] الالهية [illegible] هو الاصل [illegible] ليست الا الكثرة [illegible]
[illegible] وان كان [illegible] ان يكون الوجود والمهيات ممكنين وغير ذلك وان كان [illegible]
[illegible] الشرح [illegible] الا بقدر [illegible] الثالث [illegible] بالجعل [illegible] الشرح [illegible]
وهو انه [illegible] الكلمات المذكورة [illegible] المهية ليست [illegible] وكذلك الوجود [illegible]
[illegible] الشرح [illegible] ان المهية من حيث هي [illegible] ان يكون مجعولا كيف [illegible]
[illegible] وجود [illegible] ان الوجود من حيث هو وجود [illegible] ان يكون الوجود الواجب مجعولا لانه [illegible]
[illegible] الوجود والموجود [illegible] انقلاب [illegible] الا ان الوجود لا يرجع الا وجوده من حيث هو
المهية من حيث هي [illegible] اما ما قال [illegible] المهية [illegible] الوجود [illegible] المهية مهية موجودة
لبطلان الجعل التركيبي [illegible] المهية وكذا الوجود اذ لو كان كون الشئ [illegible] الجعل [illegible] ان لا يكون الشئ [illegible]
[illegible] ثبوت الشئ لنفسه بديهية [illegible] شريك الباري [illegible] الباري والا ان [illegible] الوجود [illegible] المهية
[illegible] ان المهية لا يقبل التأثير والتأثر [illegible] جميع [illegible] بالوجود [illegible]
[illegible] ان كان الوجود في الاعيان صفة للمهية [illegible] اما ان يكون موجودة بعده [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] موجودة مع الوجود [illegible] وجود آخر [illegible]
المقدم [illegible] لو كان [illegible] بالمهية [illegible] المهية الموجودة فيلزم وجودها قبل وجودها او بالمهية المعدومة فيلزم اجتماع
النقيضين او بالمهية المجردة عن الوجود والعدم فيلزم ارتفاع النقيضين او بانه كيف يجوز ان يكون [illegible] الوجود [illegible] مهية الوجود [illegible]
[illegible] الوجود لا يكون له وجود زائد وكذلك الكلام في وجوده [illegible]
[illegible] الموجود [illegible] اذا كان الوجود [illegible] المهية في الاعيان [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] في الاعيان وليس [illegible]
ان يكون [illegible] الشئ واذا كان كذا فهو قائم بالوجود فيكون [illegible] الاتحاد [illegible]
[illegible] ان المحل مقدم على [illegible] فيتقدم الوجود على الوجود وذلك ممتنع [illegible] تقدم الشئ [illegible] الوجود
على [illegible] قائم بالمحل [illegible] ان المحل موجود بالوجود [illegible]
القيام [illegible] ان [illegible] موجود [illegible] خارج [illegible]
[illegible] وذلك لان الاتصاف [illegible]
كلام [illegible] وجود موصوف وصفة ووجود [illegible] وان افترقت [illegible]
لان [illegible] الوجود والمهية [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] وهو المهية [illegible] الا الاتصاف [illegible] ووحده [illegible]

لا مجعولية فيه فان الصباغ مثلا اذا صبغ ثوبا فانه لا يجعل الثوب مجعولا بسيطا ولا الثوب ثوبا بالجعل المركب ولا الصبغ صبغا لكن يجعل
الثوب متصفا بالصبغ في الخارج لا ان يجعل الصفة موجودة في الخارج لان الاتصاف نسبة والنسبة محال ان يوجد في الخارج والا لصفة الوجود
اليها ايضا نسبة وهكذا فيدور او يتسلسل فاذا لم يكن اتصاف الثوب بالصبغ موجودا الا في الذهن مع انه عرف اتفاقا ان الامور في نفوس الهيئات
المركبة ازيد من الثلثة وهو وجود الجسم ثوبا او غيره وهيئة ووجود اللون سوادا او غيره وهيئة ووجود الرابط بينهما فمعنى وجود الجسم وهيئة او سائر
فليت الهيات فالهيئة انفسها مجعولة اذ لا يعقل الجعل مطلقا او الجعل بالاصالة بين الشيء ونفسه بل الهيئة لما بان يكون متصفا بالوجود وهو
ولا وجود انها في نفسها من حيث النظر الى المقام المنسية اليها وعروضها لما العم مجعولة ولا يلزم جواز ان يكون وجود الواجب ايضا مجعولا
لانه وجود في نفسه والفرض ان الوجود في نفسه قابل للمجعولية لما علمت بل الهيات لما كونها موجودة مجعولة اي لها مجعولية بجعل الوجود و
معناه ان الوجود من حيث تعيناتها التابعة لترتب طول سلسلة الوجود وحقوقياتها اللازمة لمرتبة رتبة الاثر عن المؤثر
مقيدة او مطلقة لما الاطلاق في المشية والعقل الذي انقلعت الهيات عنده مجعولة من حيث الوجود المنتزع عنه تلك الكونية والمهية
وذلك لان الامكان نفي العقود الحاجة لما النحو المعنى للانبعاث من الوجود والعدم بالنسبة الى الوجود لان الوجود ليس مهية
من حيث هي من حيث يقبل الوجود او العدم من الامور لان الوجود لو قبل الوجود لكان له وجود زائد فننقل الكلام اليه فيدور او يتقدم الشيء على نفسه
او ينتهي الى موجود بنفسه وان كان مجعول غيره لان الوجود بما انه لا يستلزم ان يكون موجودا لذاته ايضا الا الوجود الواجب فهو انما يتعلق بالوجود
لا من حيث هو وجود والا يلزم ما مر تعلق الامكان بالوجود الواجب وهو متعلق بالانقلاب بل من حيث التعين الاول في المشية والوجه
المطلق الذي فعله الاول والتعين الذي والمادة في سائر العوالم الوجودية المنشرة طولا الا الهيولى الاولى الجسمية التي فعليتها وكونها عين
لا فعليتها ولا كونها وجناته عالمنا هذا المعاد ما دام هذا ازلا وابدا الا يبقى ان التعين في الاول والتعين في الثاني ملاك الايجاد والامكان
المالا من علما ما هو المتبادر من تعليق الحكم على المقيد بالقيد ليعيد مجعولية المهية بالاصالة ثانيا ان ملاك ان الامكان والاحتياج انما يتعلق
بالوجود من حيث هو بالتعين ولزمه التضعيف للان ترادفا بارادة الوجود الضعيف لنفسه ونحو لا من حيث حقيقته والذات ليس المراد
منها الحقيقة العينية والذات المهية وان كان اكثر الاطلاق فيهما من جانب المرادف ان والمنع ما اشرنا اليه لورثة تعليل الوجود فانه واجب الوجود من جهة حيثية
لذا واجب الا الذات لا يتطرق اليه نقص الامكان ليس الا الوجود من حيث هو وجود بلا تعين فيه اصلا لعموم او اطلاق او جهة او شوب ما فالوجود من
حيث الوجود وجود ازلا بلا امكان وحدوث لا يلزم ان يكون ابدا الفيض والا فله حالتان باعتبارهما الا انقطاع وكلاهما حالتان الا ان يكون
ازلا فاذا فرض بالبرهان المذكور انه ازلي فابدي ايضا بجهة واحدة واذا اتحدت الجهة ثبت انه مبدأ وما ازليته بان انما الابدية والعكس
من الاستدلالات الموهومة والجهات الخارجة عن المعنون بعنوان الازل والابد لانه الشيء الذي لا قبل له ولا بعد له او المراد ان الوجود
موجود بذاته وثبوت الشيء لنفسه ثابت له ازلا وابدا … والجهة حيثية مثل ان الان … ان … ازلا وابدا من غير ان
يكون يمكن ان يدعى تحت عموما على العموم ولازمه ان يكون غير موجود ولا معدوم من حيث نفسها ازلا وابدا لان ذاتي الشيء لا يمكن
ان يتخلف عنه ويختلف وليست هي مرتبة بين الوجود والعدم فان الموضعها فقط لا نافيات لها فانه من عدم او عدمي لا يمكن ان يتعلق
جعلها بالنحو الوضعي لما وجد بل انما وجوداتها بالعرض ومعناه انها موجودة بتبعية الوجود لا بالذات فقع المرتبة انما باعتبارها الا الوجود وحيث انه

لا بل اشارة

75 لا يكن الا اشارة اليها الا بالوجود ولا ما الا العدم حيث انها سلب الوجود راسا او هو عدم بحت او عدم من زيادة النورية معناها جعل انها
ليست الا تنزلات الوجود ولا زم ان المشية والوجود المطلق الذي هو اول التجلي على ما ينبه … على ان المشية لما كانت بالتعليم الظاهرها
في الوجود المطلق … اول تعين هذا الوجود المطلق وهو الارادة التي هو حجاب النفس المشية وهو نور الانوار او مادة المواد او العقل الاول
الذي اول ما خلق الله بعض الاخبار لكان بعضا من دونه بعضا الماء وفي بعض نور محمد وعلى ثم ترتب سائر الموجودات الى المركبات العنصرية في قوس
النزول والصعود لكنها ازدادت الوجود ضعفا وتنقصا وتبت المهية ولكما ازداد قوة ضعفت كالمخروطين المتعاكسين ولهذا الاشياء تلك
المهية موجودة بها الشيئية بان لها وجود وانها موجودة لكل شيء بالوجود من ثبوت او شيئية وان لكل الثبوت والشيئية من المراد وفات الوجود
حيث سموها بالاعيان الثابتة لا الموجودة لتميز احدها باسم لتفاوت احكامها … الحيثيات … او نحن
يعلم ان المهيات بين الوجود والحقيقة الخارجة لان تنزلات الوجود وجود وان كانت … موضع كلامه المذكور في ان الوجود غير
مجعول والمهية ايضا غير مجعولة وما لا يكن مجعولية فهو ازلي والازلي يمتنع ان يكون محل الوجود فالامكان والحكم ان كان ولا بد لا بد من الا
بالقرآن حين هو بين الازليين ما القرآن قد اوضحت فساده في مقام شرح كلامه فبالله عليك انما اقدر انه متكلم وحده وبعوته غير
بكلام … تقع العظم من بعضهم في كلامهم لا والله الا ان … من غير النظر اليه … على جميع اجزائه فالامر …
… العيش وانسابه … ان المهية ما به الوجود متحدة معه … فليت
من حيث … قطع النظر وجود ما شيئا غير ان بقي ان الوجود الامكاني لازمه … وتعين وخصوصيته وشوب ما من العدم كيف
… لانه انزل من الوجود الواجب لازم الانزلية … والتعين والادونية رتبة منه فاين القرآن وهو فرع المتقاربين
واحدهما هو المهية غير موجود وان لم يكن معدوما ايضا كما اشار اليه بقوله … ثابتة واحد من الظروف الا رتبة
وهو نحو الذهني لا الذهن ولا الخارج ولا نفس الامر اضافة الذات الواجبية فاذا بطل احد طرفيه القرآن بطل القرآن فاين القرآن وهو
الاتصاف وقد بطل وبرهانه عليه حتى يتكلم ويرد فيه لان العدم كالعدم في انه لا يمكن ان يتحقق مقارنته الوجود او مقارنته معه وهو
وحاصل ذلك هو الفرق بين الوجود الواجب والوجود بان الواجب غير مشوب والممكن مشوب فمن ينكره ثم ان الذات الواجبة حيثيته
يمتنع التكلم فيها … الى انه لا اسم له ولا رسم له … ولا وصف ولا اشارة اليه ولا يمكن الخبر عنه
بشيء … ان يتحقق بانتهاء الاشياء اليها … وبالله عليك … وضعهم بالعدل عن
الباطل الى الحق … ما سمعت عن … كلامهم الذي … كلام الله المجيد مع ان جميعهم … والطلوا
اشتر تلك الآراء الباطلة واعرضوا عن … من ظواهر الالفاظ … وقالوا … الملا محسن الفيض …
في كتابه قرة العيون … العزيز الحميد … بطعه
… الا بنور الثقلين كتاب الله وعترته … والعمل بهما … ما اقتديت … الائمة
المعصومين لانهم صفوة الله من خلقه … على الفلاسفة فان الله … القرآن … يقول ان …
… العزيز … دين الله … المتكلمين … الاشاعرة والمعتزلة والامامية الكرامية … والكلم … الاخذ بظواهر الكتاب

والشرع وان خالف البرهان العقلي في الاشعري لانه اذا خالف في الاجزئين واساس التوحيد لا يمكن الاهتداء اليه الا بنور الكتاب والشرع وان لم
يعقل كنه عقل وبرهان لما خفي الا به ففيه تفلسف لان الفلسفة اساس الحكمة اليونانية والاستدلالات العقلية سواء طابق الشرع او خالفه والعدول
عن الشرع مطلقا فيه تصوف لان الصوفية لم يقولوا الا بوحدة الوجود اي وحدة الواجب الوجود لان الواجب هو الوجود ليس الا هو سعيه فيه
تعلق لان المتصوفة لم يعنوا الا لبس الصوف والتشبه بالصوفية فالتعلق اعم من التصوف او ما فيه لما لا يبقى مصادقة ليكون التصوف اعز
من الكبريت الاحمر بل فيه تقليد قرآن والسنة وحديث بنحو تابع ابي حنيفة عليهم السلام الفتن لكلامه رفع مقامه ثم ذكر فيه من هذا النتائج
في جميع من النظر والوجدان ودقيقه ما يوسع من العيوب لا فرق فيما كذلك فانه عليك لان الى هذه في مجاهدة ابي الحق اذ القطع من كل وجه الا
القسم ان يلف به ويجعل محكما كما في صورة من الدقائق اقامة البينة في الدعاوى الالهية من يدل ان شيء من القرآن لم كثيرة من كله اولا رب
ولا يلبس الا فيه او من احاديث النبي كل لان النبي عليه السلام هو كلام الله الناطق اولا ما سارتبة بدرجة او درجتين ادوم احاديث احاديث مجالاته
عليه على اجراء مطابق ما ذكره ثم على جميع ما ذكره لانهم لا يقولون الا عن النبي وهو القول الاعلى الله وانه معكم ايماتكم ولازم سوية كون شيخ
اشارته بنوره والفضل منقطع الوجه لا نقلا ويلف المتن السريع من الكتاب والسنة لا يرد ان الدالة الالهي بلغ من كلامه الفاسد
واعتقاده الكاسد ودرجة الزنادقة والملاحدة واليهود والمجوس لان مثل الفيض الذي يحق اسمه واثاره الا الابد وكان ملائكته اذا القلب
كلاما لهم هو باب المعارف ما يكون الكفر ما قربه للانشاء سلب العموم ثبات ان الجمهور جعل سطح لبعض الناظرين بعود الاثر رد الا بان الحمية كلامه
اث قوله ان البيان الاجمال الاشيء صدور المريدين وان ادعوا جمهور الامر ولا سبيع المقام لان الكلام يجوز الكلام ويعلم جزا
ولكن اذا اورده او ذكرته او ذكرت الايراد عليه على سبيل الاجمال والاختصار في سبقت له الحاشية الا رتبة من الله تم بالهداية
والدلالة والبيان ليظهر ما خفي على مريديهم كما ليظهر على مريديه ما خفي عليهم من ارادته لان العلم تقطعه كثرة ما يلون اذ جميع ابرادانه
يرجع الى كلمة واحدة وهي التكلم في الذات الواجبة واما البواقي فسهلة الارجاع غير خفية على العارف بالاساليب او عند الملائكة
التابع للاستاده ومن تبعه من الوفاء الا قدمين ومع ذلك ظن على يقين بان الفيض والتشاء لم يجدا عنده ما من الفائق نقلا
عن اعظم من الفيق وهذا النتاج مخفي على كثير من مريديه والاسهل لكثرة المنفيات على المريدين من جانبين كما هو لازم الارادة
العامة ثم اذا كان عندهم كما هنالك عليه في سعود كان عليه بيانه في بيانه فلم يظهر منه شيء بعد القدح ان المهية من حيث هي هي ليس الوجود
لا العين الذي هو محل الاوصاف كالات من ذات ولا انزاعية كالات ولا العين النابتي ولا العين الذي في حيثية الصفات الكمالية
للذات الواجبة لانها الطريق انتزاع الكمالات والكمال البحت على ما يكون من ملكه والمهية لتحقق الوجود كما هو غير موقف عند الحق عند
المتكلمين الذي منهم المحقق اللاهوتي التي الشريعة كيف يشاء النفس من الكمال لا العين الذي في سائر القضايا الحملية التي يكون
المحمول فيها عين الموضوع ومتحدا معه في الوجود ولا كون ذلك المحال الا كما اوضحت سره وان كان قوله وانما التغاير بالمفهوم ليفيد ان
الحيثية المذكورة من قبيل حيثية الصفات للذات وليس كذلك كما سمعت من قول الملاحس ان المهية عين الوجود وحقيقة في الخارج وان كانت
غيره بالاعتبار وهو المعقول الذي يكون ما من كافة الوجود اتحد مع هذا الشيء لانه كوجود والعلم فيصدق بالوجود الذي هو به موجودة
فانكر ما اشترط انه لو ثبت الوجود وما يوضع اثبات غيريته حيث يلزم من نفيه اثباته فالمقصد لا يتحقق حاله من انه اعاني التقسيم على الاعتبار

والله اعلم

وان لم يكن مصداق في العين او على المغايرة بالاعتبار امر على الحقيقة العينية او على الاعتبار بالحقيقة او على التقسيم الحقيقي والشيء الامري فان كان
بالتقسيم على الحقيقة والوحدة في العين بطل اي التقسيم الذي جعلا ان وحدة الحقيقة بر ما شانه التقسيم او جعل التقسيم بناء وو ثلثه في الرئيسية وسائل
الملائمة لان الشيء الواحد حقيقة اشتراك الوحدة او القسم لزم التناقض والجمع بين النفي والاثبات بجهة واحدة حقيقية لبساطته وان كلامه
ايضا انه لو لم يكن الوجود موجودا لم يكن الوجود موجودا اذ ان الوجود ان كان موجودا كان الوجود موجودا وان الوجود ان كان واحدا
وهكذا هو مع كونه منافيا للتقسيم متناف اوضح كونه مصادرة على المطلوب والنفي المدعى جعله برهانه ودليلا ومع كونه تقسيم الشيء الا نفسه وكل
نفسه جعله قسيما حقيقيا او اعتباريا وان كان على الاعتبار اي التغاير بالمفهوم كما هو كلام الفيض فكله عليه سقط دليله من عين الاعتبار
او ما عرض بغيره او العين بإرادة الخارج فسقط دليله باعتبار العين ويبقى الا الا اعتبار او العين بمعنى النفس فسقط دليله في عين الاعتبار
لما حدث من ان النفس الاعتبار الاتم من وجه والوجود لا يتأخر بنفسه حقيقة ولا اعتبارا او النوع سقط دليله من عين اعتبار بأن صار شيئا
او ما كان او من وجه العين التي في لفظ الاعتبار لان الاسم ما شيئان وهما ما في جوفها او طرفها ثنياه ولا اثر عنده الا الامر الواحد البسيط
وهو الوجود اذ هو عين الاعتبار والاستدلال الذين يتمسكون بالشيء في لزوم انتهاء السلسلة الى الواجب الوجود اذ لا سلسلة ولا اثنوة
عنده لانه اراد على الامور فوق الكلام حرف الوجود ولفظه ويريد به هذا الوجود العرفي اي الوجود الواجب او حرف الوجود المطلق
بالوجود وجود او يريد غيره بمعنى ارادة الوجود والثبوت او الوجود المجرد الذي اختاره في التقسيم على ما مر ولا غيرية عنده لان المهية
كما سمعت من الاشراقيين عليهم بانهم لا يرون في كل شيء الا الوجود اي الا الذات او الا الوجود المطلق من حيث الوجود وهو حق يرجع الكثير
فقد صار معلوما بين الترديدات فلا مناص ولا سبيل لكلامه ولا قبل التوجيه الا ان يريد بالوجود الذي بناه او بحثها الحق ما لم يعلم ارادة
المادة او الواحد من احد الاقوال الستة المشهورة بينهم او احد الاربعة فالمصدر بمعنى بودن او حاصل المصدر بمعنى هستي او العام المشترك
معناه اللغوي من حيثية العموم مع قطع النظر عن المصدرية وكم من فرق بينهما او من جملة ان الشيء الذهني في ثبوت الوجود المصدر للمهية
والوجود نفسه وهكذا غيره ارد على ما حققه جهة العموم اذ الاشتقاق بعد العام حتى يوجد شيئان فضلا عن لزوم الشيء او النسبي في المليات
المركبة وهو واضح او البسيطة لان زيد امر موجود قضية حملية وكل قضية حملية لا بد فيها من وجود نسبة بين محمولها وموضوعها او الرابطي
والنسبة بينهما ان الاخير وهو الرابط اعم يتكلم من المشتق الرابطية المعنى العرفية بالنسبة الى المعاني الاسمية التي اله ملاحظتها في المشتق
والمصدر بناء على عدم اعتبار الذات في المشتق برسم العموم او الخصوص لما مر في الفصل الاول بالنسبة الى الفاعل واسم الفاعل وكذا
وكذا من الشبهة فان المهيات قبل اي الوجودات او الاعراض اي مناط الوجود العرفي في الافكار المطلقة او غيرها من حيث الفقرية الغير
الواحدة الى الخ الخ وذلك واما والنظر الذي هو في المؤمن ذي الفراسة من نور الله فكل شيء واجبا او ممكنا فاعلا او فعلا جوهرا او عرضا
وكون ذلك ما يجعله اسم شيء حتى المشتق البحث كاسم شريك الباري وكونه ماهية فنسبته رتبة من التحقق والثبوت فان كان
التحقق والثبوت والوجود قويا كالواجب وآثاره وفعله ومعلوله الاول فالمهية في غاية الدقة والخفاء وان كان ضعيفا او متوسطا
بين القوة والضعف فتلك النسبة على هذا لكون الوجود الحكم الذي هو العقل الاول ذا مهية بين مهيات اعلاه وما فيه رتبة متحققة
بالاعلائية والاوسط وهو الملائكة والسفلة وهو من عالم النفس المسمى بالارادة التي اثره وهكذا الى هذا العالم المحسوس وهيولاه وهم

من قول الفيض عين الوجود بل كان الشيء من حيث ... عبادته المهية واعتبار رتبة الوجود او ما سمعت

لا يقولون بالمهية اصلا الوجود المطلق من حيث هو مطلق الكلي الذي هو غاية المواد ونور الانوار من عالم الجبروت اول ما هو الذي ذكرناه من تجلي
الفيض وانشاءه من القبض مما هو حاصل لنا ثم ذكر التقسيم المذكور يرجع الى الفرق بين الوجود الواجب المعروف بالآيات والموصوف بالعلامات
والوجود الممكن الذي فوق نور الانوار وضعف ان شئت ولا احد يذكره الا انهم لم يطلقوا المهيات على تلك العوالم بل لم يكن لشيء منها التي بالعقل فهو معنا
اصطلاح ولا مشاحة فيه وكذلك قوله الوجود الذي المنسوب لعدم او قصور ساقط بالمرة فان الوجود آخذ منهم من حيث الحقيقة ومعاني حيث
الذات بما هو وجود واحد الوجود لم يقولوا الا بانها مجعولة بالاصالة والمجعول كيف يكون واجب الوجود على النحو الذي ذهبا لكلام العيني
واستاذه من غير ان يرد شيء مما ذكرناه في شرح الكلام فالمراد في الحقيقة ان يكون المهيات وان غير حقيقة الوجود انما هي من المهيات والوجودات المشوبة
لعدم او قصور غير الوجود نعم لكن الغرض في الاعتبار على النحو الذي اوضحناه كيف لا وهي عنده ازلية غير مسلم في الشيخ من الحوادث الزمانية فهي
مسبوقيتها بالعدم الزماني من جميع الحوادث الزمانية والدهرية والسرمدية لان الكل مسبوق بالغير عنده والازل لا يسبقه شيء ابدية كيف
والجميع بوجودها غير مجعولة كيف والوجود مجعول بالاصالة والمهية مجعولة بالتبع على النحو الذي مر غير مرة بدون ان يرد عليه شيء وقدح
ما من القوادح من هو وانها انما متحققة بذاتها في الوجود او بالوجودات المهيات في مبلغ الوجود فهو ما عرفت مما ذكرنا غير هذا الذي ذكر
في هو بعض الافكار ردي احد معاني الاربعة المذكورة وحاصله ان لكل واحد من هذه الاربعة في مذهب العلماء نسبة وموجب البرهان
البديهي المتقدم من ان الواقع في ذهنية ثابتة للمهيات وللموجودات الذي اصلها هو النور العيني البسيط المتقادم مراتبه بالتشكيك الخاص
بل خاص الخاص التي عرفت سرها في التنزل وسلفه فيما تقدم فلا نعيد **وقوله** ولكن المهية غير الوجود فهي بالوجود موجودة فيه ان المهية
اذا كانت بعين الوجود في الحقيقة وخارج لا في الاعتبار كما عرفت من كلام داماد وحيث قال وان كانت غيره بالاعتبار وانها اذا
ثابتة غير مجعولة بالذات وان كانت مجعولة بالعرض من تبع الوجود فما معنى كونها موجودة بالوجود فمعناه كونها متحققة بالوجود ومتحدة معه
تابعة له في جميع الوجود للموجود من جميع الظل للشخص والشبح لذي الشبح من غير تأثير وتأثر وانما تكون موجودة بالوجود اذا لم تكن
شيئا كذلك لان المهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن كافة الوجودات ليست شيئا اصلا ثم كانت بالوجود شيئا اي متحققة متحققة
الوجود لا انها بالوجود صارت وراء الشيئية التقررية ولعل الوجود العقلي خرج يكون ثبوتها لها او ثبوتها من باب ثبوت الشيء للشيء ومقتضى
ان موجوديتها بالوجود انما بالذات او لم تكن شيئا فان كانت شيئا بنفسها شيئا لان الوجود بنفسها وكونها به موجودة ليس
من كونها موجودة الا ستواتها في الشيئية والتقرر ثم لو فان كانت شيئا فهو ليس الا الوجود لان الشيء والوجود مترادفان والشيء
كيف يكون منه موجودا للوجود ومغايرا والا يلزم الدور والتسلسل وسائر المفاسد وان لم تكن شيئا في حاق ذاتها فلا شيء واللاشيء كيف
يمكن ان ينقلب عن حقيقته الذاتية الا الشيء بوجود او تأثير مؤثر وجعل جاعل لاستحالة الانقلاب بداهة واذا لم تكن لا شيئا كانت شيئا
واذا كانت شيئا كانت الشيئية ذاتية لها في جميع الاحوال واذا كانت ذاتية كيف يمكن بالوجود موجودة لان ذاتي الشيء [illegible] الثبوت
لذلك الشيء من غير تسبب وتخلف وتبدل ولو سلم فالشيئية المكتسبة بالوجود انما هي الشيئية الثابتة لها من حيث هي او شيئية زائدة ما
والاول [illegible] لكونه تحصيل الحاصل والثاني مع عدم قولكم به يلزم الاستقرار [illegible] وغيره من المفاسد وجوابه [illegible] العم وداماده انه ذهب
ان الشيئية [illegible] الوجود ان المهية انما تكون شيئا بالوجود اذا لم تكن في ذاتها شيئا ثم كانت بالوجود شيئا والا فالشيئية ذاتية لها وحاصله

شيئيتها

٧٧ شيئيتها ذاتية وانها لكلما لا يمكن ان يعلل للمهية من حيث هي هي ان وجود عليها اللازم فيتبع وبه اشارت عن الازل الجبت وان من عليها الذي
فلا شيء وبها اشارت عن الاشياء فاستعلم حالها من العين بتفاوت الوجود انه البين على النحو الذي مر غير مرة واليه قد قدمنا كلاما كثيرا
في شأن هذا الوجود المذكور هو كاف في ترتيب جميع بيانه اولا ما ذكرنا من الماهية وبيع ذلك لقول اليهم في اثبات ما هو الحق في معناه وحقيقته
ان اردت رجعت الى الفطرة التي فطرت عليها ذاتك ووجدانك وقطعت النظر عن كل ما قالوا وما بين لك من الاعتقادات وما يلزمه
وتركت ما في قلبه الشيء اخفاه من البيانات والكلمات وجدت بالبديهة ان معنى كون الشيء موجودا انه هست ثم في مفهوم الوجود انه اول الاوائل
التصورية بداهة في الاشياء الفطرية لان حقيقة الوجودات العينية والوجود والمجعول بالاصالة لانه لا تحيط بحقيقته العقول والافكار ولا تدركه الابصار
والاعتبار لا يعلم كنهه الا الله ولا ينال بهذه البغية سرا وقيل عن حجب المحجوبين في عين ظاهريته وظهر لقلوب العارفين في عين باطنيته
وليس حال ما يطلق عليه النور الا اعتبار الا كحال الامواج على البحر الزخار وبيع او جدته الله سبحانه ليس انه خلقه بالوجود او خلق الوجود بعينه
لما يقولون من ان خلقه واحدثه ولم يكن قبل ذلك شيئا الآن كما كان او قيل لا يزال كما كان لا يمكن عين ما كان في الازل ولا فلا يزال
ولم يزل واحد بعينه واحدة وهو سلفه لانه لم يكن شيئا اصلا الا بادة وعدة سابقة لابد من ذلك والا فكيف صار كان كان فكل ما يمكن
ما كان وخلق الله صورته قبل ذلك لغير مادة الا ان شرف والملائكة انه تام عاجز بعد قبول المادة لوجوده الا ما فوق المادة لانه لا شيء
ولا يلزم التسلسل في الصور والمواد والايجاد بوجده يتبع اقتضى به كما به وقبوليته لظهوره وتغير بعض الايجاد باللغة والاحداث تغير بالمساوي
او لا خلق وبيان ان خلقه يتبع الاحتياج على نحو احتياج المواد السابقة الصور كالمستقضة بحق اللاحق والخروج عن السابق والقصد كما قال
سبحانه في مريم اولا يذكر الانسان انا خلقناه من قبل ولم يك شيئا وقد يذكر من الذكر الذي يراد به النكر وخلقناه من قبل اي قدرناه في العلم حيث
كان الله ولم يكن معه شيء من كان معدما عن الخلق قال لا مقدرا ولا مكونا وعنه عم قال لم يكن شيئا في كتاب ولا علم او ذكرا ولم يك
مذكورا لم يك شيئا في عالم الشهادة محسوسا او شيئا يعتد به كما هو من اليه توصيفه مذكورا انه الدهر لان الوجود الحق في الازل قبل الخلق كلا وجود
الا ان الاساسية وعين جميع وخلقه يتبع افرده والاختراع بالكسر الابتداع والاحداث ومنه الدعاء الحمد لله الذي اخترع الخلق بمشيته والمراد
مثلا زيد فانه لم يكن شيئا ثم تمشيه بالانشاء المواد والاستعدادات والاسباب وان كان بنحو آخر ثم اعدمه سبحانه من سواد حقيقته الا مادة
المواد والمسبوقية بالفعل الاول وفاعله والمدرك بالفتح هو الحيوان الناطق ثم هو بعد الانسان حدا تاما وحقيقة عند المنطقيين وا
والظاهريين والانفهوم بالحيوان خبر يتبع التقسيم الا موجود ومعدوم وكون الوجود والعدم بالنسبة اليه من الامور الخارجية عنه و
واللاحقة له لذاته من حيث هو هو لكونه عينه او جزءه لانه ح اما واجب الوجود بذاته او ممتنع الوجود كذلك فلم يجز التقسيم المذكور
وهو خلاف الحس والوجدان والعيان واذا عارضه نفسه خلو عن الوجود والعدم كان عبارة عن المهية من حيث هي هي وجميع معدودات
الاشياء حدا تاما مهيات من حيث هي هي لانها من معروضية الوجود وعدمه وبعينه فارغ عن العموم والخصوص جميع الكليات الطبيعية مهيات متحققة
بالوجود ذهنيا او عينيا ناشئة من انقطاع الوجود عنه الاطلاق وبعينه ولو عنه الذي كالبرزخ الموهوم مع حيزه في هذه كيف يمكن الابتداع
من الاحداث والاختراع والخلقة حقيقة كون شيء من الاشياء هو وجوده فيما فوق عالم المواد ولو وجوده فيما تحته ولما كانت تلك الحقيقة اقرب
من غيرها الى الحقيقة الفعلية او الماهية التي هي بالنسبة الى تلك الحقيقة الوجودية العينية المطلقة عليها الله والحقيقة لكونها اقرب المجازات

البتة وهذا كلام لا مرية فيه الا ان يدعى تغاير الاصطلاح والاتفاق الا ان النزاع لفظي وقد صرح بالتعميم في كتبه ونحقق معناه بما ذكرنا هذا ان يدعى قوله
وغير مرفوع لما ذكرنا ثبت الفرق بين الفصول وما يقرب منها على عبارته ان ما يذكر في التعاريف بازاء الفصول اكثرها لوازم وامارات
للفصول الحقيقية فمثل الحساس والناطق ليس فصلا من فصل الحيوان كونه ذا هوية دراكة متحركة لكن الاول ربما يقبل لعدم الاطلاع على ما هو
الفصل الحقيقي او لعدم وضع اسم له الاول فان اريد اللازم والعلامة فالمراد من الحساس نفس هذا المفهوم المنتزع من الانفعال الشعوري
او الاضافة الادراكية والازم تقوم الجوهر من الانفعال او الاضافة عن الفصل بالحقيقة بهذا الفعل والانفعال ويعلم انه لا يزيد على
نفي الوجود للمعدوم وكذا كل فصل اذا اخذ ما اخذ ومن هذا ان حقيقة التي يسمونها بالوجود قد عرف مما ذكرنا نظير الحيوان
الناطق ووجوده الذي هو حقيقة ذهنية توهم الا ان في زيد الوجود اربعة اشياء ثلثة منها عرض ورسم وواحد منها حقيقة وحد تام وقول
شارح وموصوف كاشف اما الثلثة فهي ماهيته من حيث هي هي وهو الحيوان الناطق بالجنس والفصل القريبين ووجوده الذهني وجوده
الذهني كاشف عن الرابع وهو وجوده العيني الاصيل المنشاء للآثار الخارجية وهو حقيقة وموصوفه وكاشفه لكن الحيوان الناطق اقرب اليها
كما ترى الكفاية سابقا ولهذا اتبع العقلاء الا اهل العرف العام من العلماء المنطقيين واهل الادب والحكماء الفلاسفة وغيرهم الى ترك
الاتيان بحيوان ناطق او بجسم حيوان ناطق حدا لا رسما تاما ان كان التعريف بالجنس القريب والفصل او ناقصا ان كان بالفصل
وحده او بها وبالجنس البعيد حقيقة لا اسمي ونحوه تام الا انه ناقص وهو التعريف بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد
جامع لجميع ذاتيات الانسان التي هي ماهيته لا وجوده لما تقدم من بساطته وعدم جواز تحديده ورسمه وتبيينه ببرهان او بيان مع
ان الاجماع ليس بحجة في نفسه ما لم يكشف عن مدرك سيما اجماع القوم القائلين باصالة الماهيات واما القائلون باصالة الوجود فانهم
وان قالوا بان مثل الحيوان الناطق حقيقة مثل الانسان وحده التام الا انهم ارادوا ما ذكرنا من انه اقرب المجازات الى حقيقة
او ما يتعلق باحوال الماهيات من حيث هي هي مع قطع النظر عن وجوده او ما فرزه القوم مماشاة معهم من غير تغيير عنوانهم وسياق
بيانهم فلو كان الوجود حقيقة الانسان وموجبا للانحصار لشخصية في نفسه لظهور ان الشخص لا يمكن ان يحمل على الكلي
الا الكلي ولو بتجاوز من الف تحقيق وهو اولى والصواب غير الحيوان الناطق بلا شك لعدم اباء ذاته من حيث هو هو عنه وعن
العدم بخلاف ما كان حدا تاما لك اصحة التالي اذ لا يلزم منه الا مخالفة مثل الاجماع المعلوم حاله ومخالفة غير مستند الى
البرهان اذا كان صحيح المأخذ فكيف اذا كان فاسدا لكن لما كان المطلق قبل الحق معدوما لعدم الصورة الشخصية الا بادية
النوعية او معه وما هو بالمرة لو فرض المطلق نفس الماهية لا وجودها العيني كان بعد الخلق غير معدوم بل هو موجود ان كان
المجعول هو الوجود والا فالماهية من حيث هي هي ليست الا هي دائما ازلا وابدا غير محل التأثير والتأثر والجعل والمجعولية
لا معدومة ولا موجودة من حيث هي هي فاذا كانت معدومة كانت عدمها لعدم العلة ومقتضاه انها اذا كانت موجودة
كان وجودها من العلة لا ان نفسها من حيث هي هي من العلة وجودا او عدما لانها بحيثية هي هي ثابتة لها في جميع الاحوال كل
وقت برهاني في غير موضع فيقال او جده بالخيار العاقل الى وجود مخلوقه الله عز وجل بعد العدم وهذا اتفاقي ثم مقالطة بعض
الوجود والعدم بحسب ظاهر النظر والا فالعدم لا شيئية له فضلا عن ان يقع من حيث هو مقدما وقبلا لان الاعدام المضافة

لا يمكن ان يقال

لا يمكن ان يقال البتة من حيث هي اعدام الاشياء للوجود واما الاعدام المطلقة فلا تمايز بينها اصلا ويرجع حقيقة الوجود العيني
وقد يقال هذا انه مظهر حقيقة وهي الوجود المشهود الذي اذا حصل الاربعة المقدرة والمصحح المصدر الى الخاص او نسبي او الى ابلي والكمال تمام الموجود
بعد تحقق الاشياء الخارجية مظاهر غير مرئية والتفهيم بجميع الوجوه الذي هو شاهد الخير للمذكور المعروف كونها باسمائها مخبرها المبتدأ بما نحن في الوجود
والشيئات ان له حقيقة في العين وانه لا يزيد على هذه الاربعة لانه اصل الوجود الحق الاشياء بالتحقق لان غيره به يكون متحققا وكائنا الاعيان او الاذهان
فهو الذي يقال له في حق حقيقته وهذه الاربعة بهيئات للوجود والماهيات تحت الوجود بما هو موجود وطوارئه المتحققة بتحققه فليف يكون له اعتبار
كما يقوله المحجوبون عن شهوده وينكشف للكاملين الثابتة الراكية من غير ملابس التلبيس الماهيات العينية والروح الوجود لما في الخارج فهو ما يحتاج في تحققه
على ذاته وكما لا شيء واحدا من هذه الاربعة ان لم يرد الحق ودادة لان تلك الاربعة من الماهيات وصفاتها والوجود الحق خارج من سنخ الماهيات
لكنها الا ان البيان والتفهيم والتصور والاشارة لا يمكن ان يتعلق الا بتلك الاربعة حيث لا يقدر احد على التصور غيرها ان الاربعة اذ ليس غيرها
الا ان يرتسم ما هي واحد منها وتكاثره كثيرة الآثار حسن العبارة اذا وقع على الشيء كالشيء لا يرى ذلك الشيء الا انه على وليس اذا لم يكن
العبارة الانه على لا يوجد ليس خارج الحس وان كان هذا السلب البتة راجعا الى عالم ادراكه وعلم عن المعاني الذات لكن من تحته بادها لكم
فهو مجهول الكم مراد الكيف بالتعيين الاعتبار والمبصرة بطريق الاضافة والمجهولية الا بحرمة الشعاع ولا بالا بالتطبيع ولا بالاضافة بين المدركة والمدرك لما كان لو
عدم القدرة على ما تمام الا بانه الذاتية في دخوله تحت الارادة والقصد والا لم يلزم القلب لخارج في ذهنا وهو معنى لا يعد مدركا واث
اذا عرفت كلامه ما كتبه ورسائله وجدتها كلها تدور على احد تلك الاربعة في عالم اللفظ والمفهوم والاشارة وعلى الوجود العيني الاصيل
عالم الشهود والعيب فيعرف منه ذلك الكلام بالاتفاق من اهل القضية او احد او كان على ما ذكره في اصالة الوجود فكونه حقيقة من اعتبارية الوجود والصورة
واصالة الماهيات والمواد وكون ذلك لان الاشياء انما توصف بانفرادها والشيئان منه الصادر الآخر يوصف من بين انها والشيء لا يدرك الا من خلق وشرح
غير موجود موصوف الشيء لعيده كالواجب بالذات الانسية والممتنع بالذات يعنوانه المكنة احد الموازين فان لم يوصف على المجهول المجهول فاما هو
عدم المقابلة والمتوازنة واذا قرن الوجود بعيده وهو العدم لان الشيء المعدوم ليس عدمه بالنسبة اليه امرا عينيا مقابلا له الا انه صفته فلو اعارت
الشيء موجودا لكان الوجود العيني صفته بحكم المقابلة فشيئية الشيء قبل ذلك الشيء مقدم على عدمه ووجوده في جميع الاحوال كيف وعدة
دليله ان الوجود او حقيقة الوجود لم يكن موجودا لم يكن شيء من الاشياء موجودا كما صرح به هنا وفي سائر المواضع والكتب ومعلوم ان كل شيء اذا
لم يوجد في خارج او ذهن او نفس الامر الا دفعة لم يكن شيء من الاشياء موجودا بالبداهة فقضية انه العلم لم يكن شيء من الاشياء موجودا لم يكن شيء
من الاشياء موجودا انما يكون الشيء وجودا او ذهنية او عدما موجودا بالوجود عند القوم انه متحقق بالوجود فالوجود متحقق بنفسه ولا يحتاج في التقرير
الى ما اذا كان موجودا او غير الوجود لا يخبر عنه ولا ان الشيء كان موجودا لا يحتاج في ذو وجوده بان يكون الوجود صفة عارضة الماهية له
اوجوان الوجود شيء يتحقق بالاشياء التي عبارة عن الماهيات بان يوثر الوجود فيها وتتأثر هي بما يرى كونها غير صالحة لذلك لما كثبت الوجود انها
فهو غير قائم بها لا قيام صدور ولا قيام ركن او تحقق او هو غير قائمة به كذلك فلا يمكن تصوير التحقق والقيام منه الاشياء الا في مواد كما
الا انه على صورها المتخصصة وصورها الحاصلة منها تعم الا انهم اطلقوا المادة على الصورة في عالم الاجسام وجعلوا المادة الا ان هو سارية
صرفة محلا للصورة الجسمية المتصلة بالعرض مع كونهما موجودين في الخارج فيقدر الامر بينهما على وجه غير دائر او ثبت تعاقبهما الا الهيولى الله

كانت الصورة الجسمية شريكة علة المفارقة في سلسلة الطول لان الصورة حاصلة في المادة والمادة لا تتحصل الا بها والاشياء الا
بالصورة وبالجزء كالبيضة والدجاجة ففي المادة امكان جميع الصور المختلفة وهي في نفسها فاقدة للصور كلها واذا اشتد الخروج عن
الاصطلاح المذكور باعتبار شرف ذلك فما فوق عالم الاجسام الزمانية والملكوتية من عالم العقول الفاعلة وما فوقها الى عالم العقل الاول
وفي الله ما يشبه القوة التدريجية واستعداد الخروج من القوة الى الفعل تدريجا ويسيرا يسيرا فلا باس به فيطلق الشيء على هذا الاعتبار [illegible]
ان يكون فاقدا الا واحدا والا لم يكن حصول شيء منه بل يحتاج فيه الى شيء آخر [illegible] وحكم الامكان في كل ماله امكان وجود الا
خلو [illegible] ولا امكان له امكان آخر [illegible] ومع كونه فاقدا لابد ان يكون واجدا [illegible] وكماله وهو الوجود بما هو وجود
الذي فوق عالم المادة والامكان الوجودي في العقول حاجة والالم يكن ان يوجد منه شيء فالواجدية انما يكون لكونه مادة الاشياء
او امكان حصول الاشياء والصور المتفقة سواء كانت للمنشية الى المادة الاولى الفاقدة التي قبلها لفقدانها المسبوق بامكانها الذاتي
لكن في اسقاط وجود الاشياء ليس بالامكان الاعتباري الذهني بل القوة النورية في حركة الايجادية فعلى هذا يكون النسبة بين المادة للاشياء والامكان
لها بالعموم والخصوص المطلق لان كل مادة الشيء له امكان وجود ولا كل امكان له مادة وجود ولا استقراره الشيء فكل مادة لابد ان يسبقه
امكانه الا اذا حملت المادة على امر كل الاشياء وهو الفاعل المطلق الذي ينتهي اليه الاشياء على فرض من التجوز الوجودي في اطلاق المادة بهذا
المعنى قبل الامكان فبينية نورية تحقق بنفسه ولنفسه لكنه خلاف الاصطلاح المشهور على مسبوقية المادة بالامكان الذي هو مناط افتقار الممكن الى الجاعل
ومسبوقية الامكان بوجوب الوجود المسبوق بغيره للقسم ليثبت به ان الوجود يكفي به الاشياء قائمة بقيام صدوري ان كانت وجودات
مبنية فاقدة الذوات كالعقول او بقيام حلولي ان كانت صفات والمواد والصور شائعة فيه تراب وقوله [illegible] صدر [illegible]
الذي كان لها العقل الاول [illegible] ثم بذكره الاول انما يعبر الملاق المادة فيه بالنسبة الى المعلول الاول وهو نور الانوار والحقيقة المحمدية
وذلك لان التعبير كان الوجود كون صدوري ونفس الفعل ليس صادرا من الفاعل بل قائم بنفسه فلا يصح اطلاق المادة على الفاعل
والفعل [illegible] اثر الفعل من حيث الاثر بل من حيث افاضته الاثر الى الفعل لان الثلثة على هذا الاعتبار متحدة في نفس الفعل مثل
لك مثالا كليا وجزئيا اما الكلي فجميع صور اشكال العقل والعاقل والمعقول والحس والحاس والمحسوس والمصدر والمشتق ومتعلق الفعل
الصادر في الاعتبار المتعدية واما الجزئي فاذا ضرب يدك رجلك فاليد ضارب الا ذات ضاربية لا تحقق الذات عموما وخصوصا
في المشتق لكثرة والملزوم ان يكون اليد ضاربا وانما [illegible] ضارب وكذا الرجل مضروب الا ذات مضروبية لذلك الوجه المذكور بل مضروب
والضرب فعل فاليد قبل فعل الضرب لا ضارب وغيره من الا [illegible] والرجل قبل الضرب مضروب ولا غيره واذا احدث الضرب
تحقق ضارب ومضروب فظهرت الضاربية والمضروبية لفعل الضرب فهذه الغايات واشرك المبادي في الذوات فاذا احدث
اسم ضارب واسم مضروب في فعل الضرب الحدث الثلثة في نفس فعل الضرب [illegible] وان تغاير [illegible] الا على الاعتبار المجازي للمتكثر
والوحدة [illegible] فاجعل الضارب مثالا للفاعل والضرب مثال الفعل والمضروب مثال المفعول الاول الاولين
في الفعل القائم بنفسه والثالث وهو المفعول [illegible] الاثرية [illegible] انه اثر الفعل [illegible] قيامه به قيام صدور لكونه محل
الفعل ومتعلقه واذا صار اثره [illegible] جعله مادة [illegible] سائر الانوار [illegible] ان كل مادة [illegible] مع الصور حاملة منها لكونها محلها وان كانت

في نفسها

في نفسها خالية من جميع ذواتها وصفاتها الا بما هي ما الذي منه ولا تعيّنها الصورية فالاشياء هي الصور المتعلقة العقلية والنفسية والجسمية
انما تتحقق بمواد ما المنتهية الى المادة النورية [illegible] اثر الفعل القائم بنفسه الا بوجود ما كان [illegible] لان ما يتعلق بالوجود انما هو تلك المادة
الاولى الا الاشياء وكذا [illegible] ان اراد [illegible] جعل ذلك الوجود الذي هو العقل الاول فانما هو موجود ابنفسه لكنه اخطأ في اطلاق [illegible] غيره
قيام صدور [illegible] كما انه قائم بنفسه قائم بنفسه [illegible] فانه الا غير الاول [illegible] لزم [illegible] عن العموم والاطلاق لكن الاطلاق [illegible]
[illegible] على [illegible] الشارع لصورة الاستثناء والسكوت [illegible] صدور العقل [illegible] التعبير [illegible] عن تلك المادة
ومطلق المواد بالوجود الموصوف الاصورة الخارج وهم جعلوا المادة والمهية والجنس من باب واحد في الابهام والا [illegible] والتابعية
المؤتلفة من الصورة بالوجود الحقيقي الاعتباري الشرعي وهم جعلوا الصورة والوجود والفصل من باب واحد في التحصل والمتبوعية [illegible]
والامر سهل لعدم النزاع الا في التعبير والاصطلاح الا في المعنى والحقيقة كما اوضحنا **قوله** في الوجود موجودة لا بنفسها يريد به ما ذكره
[illegible] نفسها [illegible] بوجوده من الوجود [illegible] لذات الوجود [illegible] نفسها فضلا عن ان تكون موجودة او ثابتة في العلم الكلي او
موجودة او كون ذلك [illegible] لا انها ثابتة في العلم الازلي لان الثبوت وجود علمي والموجود [illegible]
الثبوت الذي [illegible] للوجود والقول بان مجعولية المهيات في نفسها الا يتحقق ثبوتها في العلم الازلي لما عرفت من ان [illegible]
لما ثابتة لما في جميع احوال الازل والابد والسرمد والدهر والزمان لانها [illegible] ثابتة لما [illegible]
ولا يقبل الجعل ولا [illegible] من الوجود ولو كان ظرف علم الله والا وجوب الوجود الذاتي الا مجعول [illegible] كذلك وهو كما ترى
فاشرق عليها نور الوجود وصارت متحققة بتحققه [illegible] بالاعيان الثابتة في الذات الازلية [illegible] انها كالاواني
والزجاجات في المكان المظلم [illegible] اذا اشرق عليها نور سراج او شمس ظهرت ووجدت بعد النور تابعة لوجوده [illegible] القائل
الوجود في العين وتبعية المهية [illegible] لازم وذلك القول انها كانت قبل الاشراق ثابتة بلا وجود [illegible] بنفسها وانت
اذا اردت ان تعلم عدم تاثير الوجود في المهية وعدم تاثرها به [illegible] عالم التشبيه [illegible] ذلك النور المظهر للاواني
لانك وجدت لا تاثير له في [illegible] تلك الاواني التي كنايته عن المهيات اذ هي لا شيئية لها في نفسها فضلا عن ان تكون موجودة سواء كان
قبل اشراقه او بعده وهذا الذي [illegible] مرادهم في باب المهية ووجود [illegible] عباراتهم وقد سمعت ما تلي به [illegible] شيء [illegible] الثوب
والصبغ فان تشبيه المقام [illegible] لافادة ان المهية لا مجعولة اصلا والوجود [illegible] لا مجعول اصلا وانما المجعول [illegible] النفسية [illegible]
[illegible] في نفسها والوجود [illegible] الكلام من باب ثبوت الشيء للشيء وانما هو ثبوت الشيء [illegible] الافادة ان [illegible]
[illegible] مجعولة كون الوجود [illegible] وتعليله بان الامكان انما يتعلق بالوجود من حيث التعين والتخصص فان سميت
الاطلاق [illegible] وتخصصا [illegible] الفاعل [illegible] فوق العقل الاول وهو المشية والوجود المطلق [illegible] فسمه
بالتعين الاول [illegible] من التعينات ولو باسم اللاتعين وان سميت تلك [illegible] مهية [illegible] من الوجود فالمهية اصل [illegible]
الاعتبار لان المهية [illegible] الشيء [illegible] القول في جواب [illegible] وعلى ما قالوا لا تكون
المهيات شيئا بالوجود موجودة [illegible] ان الثوب شيء بالصبغ مصبوغ [illegible] متحققة بتحققه وعلى هذا [illegible]

معقولات ثانية عن معقولية من المعاني الجنسية ولفظ الحقيقة العينية وانما هو ان معنى العام الذهني الذي من المعقولات الثانية عرضي لانه من قبيل سائر
الاواني كما قاله في الشواهد الربوبية وغيره من ان الوجود بالقياس الى الماهية ليس كالاواني بالقياس الى موضوعاتها بل هما واحد في الاعيان
وكذا في الاذهان فلا قابلية ولا مقبولية والا يلزم المحذورات المشهورة من تقدم الشيء على نفسه وكون الوجود قبل الوجود وغير ذلك الا ان
للعقل ان يلاحظ الوجود بمعنى ماهية ووجود فاذا حلل العقل الوجود العيني او الذهني الى امرين فهما بالمادة والصورة اشبه منهما
بالموضوع والعرض الى آخر ما قاله واول ما قلنا في الشرح والحقيقة انما هي الماهية بنحو ما به الشيء صار شيئا لا المعنى الانتزاعي العدمي الحيث
بحيثية هي هي فانظر الى هذا النحو المذكور الذي بيناه غير مرة وتدبر فيه لكي يسهل عليك على التشعق والاضطراب في ظاهر كلامهم وصور
افتقارهم او فانظر الى [illegible] لا التشعق والجمع بين النقيضين من غير مهرب على ما يريده الشارح [illegible] بيان جميع مواضع [illegible]
وان اشرت الى لزوم التشعق على الكثير منها فيها معه الآن نتكلم في كلام العيني [illegible] والا وجوداتها ايضا مجعولة ان اراد منها ان
الوجود كله وجود واجب الوجود ووجود واجب الوجود غير مجعول بالاتفاق والعقل فهو مسلم ولا يختلف فيه احد لكنه ليس مما يحتاج الى
بيان وذكر لعدم [illegible] وجوب الوجود دخوله تحت جعل جاعل والامر [illegible] الوجود [illegible] هذا ظاهر وان اراد منها ان الوجودات
الذهنية الاعتبارية غير قابلة للمجعولية في العين والخارج فهو كما قلنا في لزوم الانقلاب المستحيل والجمع بين النفي والاثبات اذ كما ان
الوجود العيني لا ينقلب الى الذهني فكذا الوجود الذهني لا يمكن ان ينقلب الى الوجود العيني بنفسه او بجعل جاعل لعدم تاثير القدرة والجعل
في الممتنع بحيث غير مجعولية في الخارج كون غيرها [illegible] وان اراد ان الوجودات الممكنة في العين غير مجعولة فيرد ان الامكان
موجود فيها كما هو المعروف والامكان ملاك الافتقار الى الجاعل فكيف لا يقبل الجعل ولو انفتح باب ذلك [illegible] لانه باب اثبات
الصانع لفرض كفاية الامكان في الموجودية والمجعولية بنفسها من غير جاعل وهو انقلاب الممكن واجبا اذ لا نعني بالواجب الا ما لا يفتقر
الى الجعل والمجعولية ولزم الترجح بلا مرجح [illegible] لكن لعين الوجودات وخصوصياتها المحوج الى الجاعل على ما هو [illegible] كلام
[illegible] انه اما وجود او ماهية او غيرهما والكل باطل اما الاول فلانه صرح بان الوجودات غير مجعولة والفرض ان التعين والخصوصية
من احد الامرين [illegible] الوجود والماهية فلازمه بداهة ان ذلك التعين والخصوصية ايضا غير مجعول فانتفى الجعل في الثلثة جميعا وان قلت
ان التعين وخصوصية الوجودات انما تكون مجعولة اذا كان بتعين آخر وخصوصية اخرى قلنا ننقل الكلام في تعين التعين وخصوصية
الخصوصية فلا [illegible] ان يدور او يتسلسل وكلاهما باطلان واما الثالث فلانه لا واسطة بين الوجود والعدم في الواقع فلو جاز ذلك لزم ارتفاع
النقيضين وبطلانه كبطلان اجتماع النقيضين من البديهيات الاولية وان اراد ان الوجود موجود بلا جعل والماهية ايضا موجودة بلا
جعل والماهية ثم اعطى الجاعل تعينا وتشخصا عليهما فيكون مثل البحث من قبيل الثوب والصبغ والصبغ المجعول امرا زائدا عليهما ويترتب
عليه مفاسد ثبوت الشيء للشيء ومناقضة قولهم ان الماهية من حيث هي هي ليست الا هي ولا يكون معلولا للوجود وتشقيقه وان
اراد ان الممكن الموجود يشتمل الا وجوده وماهيته والمجعول هو الوجود المضاف اليها لكونه اصلا في المجعولية والموجودية وكونه منبعا
فيها لا ان الوجود بنفسه شيء غير مجعول والماهية بنفسها ايضا شيء غير مجعول ثم جاعل جعلهما [illegible] من حيث التعين والخصوصية فالماهية
الموجودة بالوجود انما هي مقارنة للوجود او في الوجود او خلوه عنه والاولان اثنان وثبوت [illegible] تلك المفاسد والثالث محال

من التعين

من التعين الذي اراد على المجموع ليس الوجود وغاية الامر لزوم الامر الاعتباري في اعتبار من الاعتبارات الذهنية وليس ذلك بالضرر على من جعل
الوجودات العينية والجهات الوجودية من لوازم ذات الواجبية وجعل الصفات الكمالية العينية مع تحقق الفناء في انفسها من الانتزاعيات في الكمال
التام الوجوبي كما قالوا انه ترتب طول سلسلة الوجودات المنتهية الى الذات [illegible] عنها فان لم يكن شيء منها مع جنبة بوجوه الوجود
الواجبي ورب انه لم يكن انتزاع الماهية مع ذهنيتها ايضا بالطريق الاولى وان اراد امر وحدة الوجود والموجود والتغاير بالاعتبار والاضافة
فهل هذا الا الصورة الفانية [illegible] من الصورة الفانية [illegible] ان الاعتبارات ليست الا الوجود او غير الوجود
[illegible] والوجود لا يمكن الا واحدا فاذا ال القول [illegible] اساس المجعولية [illegible] اذ لا هو الا هو
جف القلم وتم الرقم [illegible] هناك [illegible] لا ينافيه قوله ونحن نقول كما قالت ائمة الهداة عليهم السلام
ان الماهيات ثابتة في علم الله [illegible] والوجودات [illegible] لم تكن شيئا حتى مذكورا لها ثبوت في العلم الازلي كما هو [illegible] اذ لا ان
مع كونها [illegible] الوجودات [illegible] لم تكن شيئا [illegible] الآية المتقدمة وغيره [illegible] مع اشتراك [illegible] قبول الايجاد [illegible] الموجودة
اذ الوجود [illegible] كانت لا تجتمع مع الايجاد في تلك النشأة [illegible] الايجاد الموجود [illegible] المذكورة [illegible]
والدهر في الدهر والسرمد في السرمد [illegible] لكن ذكر [illegible] حيث هو سافل [illegible]
ان الصورة [illegible] من المادة [illegible] مذكورة في المادة [illegible] المادة والمادة مادة تلك الصور [illegible]
وانها [illegible] جميع [illegible] الصور [illegible] معلومة في العلم الازلي بطريق ارتسام صور الاشياء في ذاته وتقرر رسوم المدركات [illegible]
الممكنات في نفسه كما ذهب اليه المشاؤون ومنهم الشيخان [illegible] وبهمنيار وغيرهم ولا بمحض حضور تلك الاشياء الممكنة وجودها
عن وجود كما ذهب اليه الاشراقيون ومنهم الشيخ السهروردي صاحب حكمة الاشراق ولا بثبوت المعدومات كما ذهب اليه
المعتزلة ولا بقيام المثل والصور المجردة [illegible] كما ذهب اليه افلاطون ولا باتحاد العاقل والمعقول والعالم والمعلوم كما [illegible]
فرفوريوس ولا بالعلم الاجمالي على النحو الذي [illegible] وقرروه في كتبهم كما استراحت اليه قلوب المتاخرين ولا بان ذاته [illegible] في مرتبة ذاته
مظهر جميع صفاته واسمائه كلها [illegible] يرى بها وفيها صور جميع الممكنات من غير حلول ولا اتحاد بل بان [illegible] ذاته بمنزلة مرآة يرى
فيها صور الموجودات كلها وليس وجه المرآة وجود [illegible] كما ذهب اليه [illegible] او لانه الكل من حلول او اتحاد او ممازجة
او مشابهة او مماثلة او مقارنة او مباينة او مقابلة او محاكية او مضادة او مخالفة او كونها من [illegible] وحدوده الا
في علمه التفصيلي بالممكنات الذي هو بعد الذات في الكل على وجه [illegible] الكل قبل الايجاد في مرتبة الذات في المذهب الاخيران يرجع
[illegible] الذات [illegible] العدم استحالة اعتبار تلك النسب الخلقية فيها لانها خلق للذات والخلق ممكن وكل ممكن مركب
[illegible] فالمراد [illegible] اساس الوجود والايجاد واثبات علمه بالاشياء قبل الايجاد بانه الذات [illegible]
[illegible] الذات جميع مطالبه من السنخية وكون بسيط الحقيقة كل الاشياء وكون الاشياء كلها في الذات [illegible]
معلل الشيء واجده [illegible] جميع الصور وجميع الاشياء كلها في المادة والامكان مع انه ليس بشيء من الاشياء [illegible]
المعروف بالصفات [illegible] وحده سبحانه عن ان يكون معه شيء ولا شيء معه اذ لا شيء معه لا يعلم شيئا من الاشياء حتى ان معه شيئا

لعدم الشيء وعدم العلم لعدم المعلوم ليس عدم العلم لا بشرط الذات واستحالة الشيء غير موقوفه على مرتبة الذات كيف والذات بالاتفاق بسيطة
والبسيط كيف يجتمع مع فرض شيء من جهة او غيرها معه الا ان يجعل الذات مادة الاشياء او ملاكا جميع الاشياء او جب ابهامها غير متحصل الا بتحصيل
الاشياء او نحو ذلك مما لا يجوز هنا حتى لب طبقاتها واما ان الذات البسيطة ذات بسيطة والوجود الصرف وجود صرف والواجب الوجود واجب
الوجود والعلم الصرف البسيط علم صرف بسيط او نحو ذلك من العبائر الواردة على عنوان الذات او عليها فانها البديهيات من غير ان يثبت شيئا
غير نفسه فضلا عن ان يثبت به علم الله بالاشياء قبل ايجادها في مرتبة الذات بمجرد ذات الا ان يقف على بناسبا انها منه عدم اخلال
بجهات والانتزاعات خارجة لبساطة الذات المجهول المطلق الغيب البحت وعدم قيام البرهان على استحالته كما ذهب اليه المص لكان زمانا غير
وحكمته ازل الازال ان اريد الذات من الرب والا فالرب كل ما يربه وتتصاعد سلسلة الربوبية الى رب الارباب وهو الحقيقة المحمدية
لان الرب من الصفات الاضافية وجميع الصفات الاضافية غير الذات وخارجة عنها والعلم ذاته ولا معلوم اصلا او يجب بتنزل عن رتبة
الذات بناء على ان الذات البسيطة كل الكمالات او بناء منها الكمالات فالذات ليست فاقدة لكل من الكمالات في مرتبة الذات اذ لا كمال
الا وفيها موجود بنحو اقوى واتم والسميع ذاته ولا مسموع الا بان السمع راجع الى العلم بالمسموع لا انفعال الجارحة فيه لما يتوهم المتكلمون
لعجزهم عن اثبات السمع له تعالى باستلزام له الا انه لو كان كذلك لكفى العلم بعمومه لكل معلوم من المسموع مغايرة نحو جه له السمع
فلاحظ سمعك وعلمك بالمسموع اذ بينهما بعد المشرقين عن ان رجعت الجهتان فيه الى جهة واحدة هي علة الوقوف والبصر
ذاته بنحو خاص من العلم الا الابصار لا يوجد العلم بالمبصر وان لم يحصل من قبل الابصار كما قيل ولا مبصر فلاحظ العارك لانه ثابت لك
وان لم تكن مبصرا اصلا وعدم المبصر كوجوده سوا انما العارك من غير ان يكون وجود المبصر موجبا لزيادة قوة العارك في عدمه فادخافيه
موجبا لنقصانه والقدرة ذاته ولا مقدور الا انتفاء مفهوم القدرة وحقيقتها عدم المقدور اصلا فضلا عن عدمه في مرتبة الذات
والا فهو وجوب لا قدرة وهذا لا ينافي عدم صحة تغير القدرة لغيبة المقدور واللاصدور ونحوها المستلزم للفرق بجهة الامكانية
في ذاته نعم كما دار بين المتكلمين اولا يستقيم امرها الا بان يقف وجوب المقدور بالقدرة ووجوب القدرة الى المشية بالعلم
الذي هو عين ذاته وعين مقامات ذاته لا ينافي القدرة والعلم بل يوكده اذ لولا الوجوب بالاختيار فان تخلل
بينهما شيء لزم محذوران احدهما احتياج وقوع المقدور الى ما يوجبه وهو مستلزم للدور او التسلسل وثانيهما انه التخلل اما من المقدور
او القدرة فعلى الاول لقصوره الغرض لازم وعلى الثاني فالقدرة اما ذاته نعم فقدوا مثا الجهولية والتخلل فلم يمكن ان يوجد شيء او غير ذاته
فلق ومقدور وصفة محدثة لما انجر فكل ما فعله وتراى الامر ولا ينتهي الا بخبر او سهو كلي وان لم يتخلل بان يكفي الذات او القدرة في
وقوع المقدور يؤول الامر الى الوجوب ودخل القدرة ههنا فعل القدرة ذاتها لا يتم الا بجعل القدرة عبارة عن العناية الازلية
وعلمه هو نفس هذه العناية عبارة عن انكشاف ذاته بوجه ليفيض منه الخيرات على ذاته بذاته نعم لان القدرة بمعنى ان شاء
فعل وان شاء ترك لكنه شاء ففعل بعدم استلزام صدق الشرطية صدق طرفيها فهي عبارة عن المشية والمشية هو الفعل الا ان
ذاته الا بان كان الفاعل انما ليظهر فعله وظهور فعله على احداث الاشياء وابداعها وكان تمامه يبلغ وجد المعلوم اي العقل او المعلول
الاول ووقع العلم منه على المعلوم كما اتفقوا في مادة العقل المتعدد الى المعقول او العقل اللازم لغا على ونه الف النعقية اشارة

لانا قررنا

انا نا قررته الاحداث على المحدث بالكسر وان كان المحدث بصيغة اسم الفاعل عين الاحداث الذي هو فعله فالمحدث بالفتح
لا بد ان يتاخر رتبته عن الاحداث والمحدث بالكسر ان قلت احداث المحدث للمحدث اما مسبوق بالعلم به اولا والثاني مع استلزامه
الجهل بالمحدث مستلزم للمحذور كونه منه اضطرارا او اتفاقا او نسيانا او نحو ذلك الموقوف احداثه وغيره فيلزم التجهيل به
دون غيره ونحو ذلك وكذا والاول خلاف لكون العلم ذاته ولا معلوم قلت يجب ان الفاعل المختار اذا لم يعلم شيئا لم يمكنه احداثه
لكن القدر اللازم من العلم في الاحداث انما هو نفس العلم لا العلم بالمحدث سيما اذا كان العلم بالمحدث بعد تكوينه واحداثه
وعلمه به قبله واحدا على حد سواء ولزوم الجهل مندفع بانه فرع معلوم لم يتعلق عليه العلم واذ لا معلوم فلا جهل او فرع ان نقول لعلمه
بالمعلوم مع عدم المعلوم لان العلم يجب كونه مطابقا للمعلوم على ما هو عليه في نفس الامر وعدم المطابقة لعدم احد طرفيها
مع حصول العلم به جهل ولا منافاة بين نفي العلم بالمعلوم لعدمه واثباته بما هو به هو كما لا سبق والاضطرار وهو عبارة عن سلب العلم
كالنار بالنسبة الى الحرارة والاحراق منتف بالنسبة الى العقول الاول وساير المفاعيل لانه بالاختيار والمشية واما بالنسبة الى الفعل
والمشية فهو ظهور الفاعل لقيام الاشياء بها وقيامها بنفسها لا ان لها قياما بالفاعل وان لكل منها هوية مغايرة لهوية الآخر
حصة والسميع على المسموع والبصير على المبصر والقدرة على المقدور لان جميع ذلك من مراتب العلم كما في سؤال العالم عن علم الله وجوابه
بقوله علمت اراده والعلم مراتبه كلما حادث تابع وغرض الشارح من الاستدلال بقول الامام هو الرد على المص بان من يجد احدوثه
ومن يخالف مشربه في مقامات الاكابر والجهل واثبات علمه تعالى بالاشياء قبل ايجادها بان طريق من الطرق السبعة المتقدمة وغير ذلك
لانه وحده لا يثبت مدعا الا ان المص انما يقول به وليس عنده كلامه ثم ظاهر العبارة ان السميع والبصير عطف على العلم الى
احداث الاشياء وكان المعلوم وقع السمع منه على المسموع والبصر منه على المبصر هو الحق بالفقرات السابقة وهي كون العلم ذاته ولا معلوم
والسميع ذاته ولا مسموع والبصير ذاته ولا مبصر كما ان الاول انسب بوقوع القدرة على المقدور لا جماع اهل البيت وارباب
التوحيد على ان القدرة خلق وصفة محدثة في بعد العلم كما في قول العالم فعلى كانت المشية ومن الوجهين وحدة تلك الصفات
بنحو التزاوف ونحوه مع الذات او ترتبها بتقدم العلم والمعلوم على ما لحق والكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات ثم انه عز وجل
الكل الممكنات على وجه كلي لا انها خرجة الكلي واجزائها على ما اعلم ان الله كان وحده ولا شيء معه من هيئة من الماهيات اذ لعدم امكان
ماهيته لم يكن وجود ما لانه صفة وانتفاء الموصوف يستلزم انتفاء الصفة لمكان الاستحالة وجود العرض بلا موضوع واذ لم يكن ماهية
ولا وجود لم يكن ممكن اصلا وانتفاء الممكن يستلزم انتفاء الامكان الشيء ان جعل الامكان صفة الممكن للعلة المعروفة وان
جعل الامكان موصوف الممكن او مما برأسه كسائر الممكنات فالموقوف انتفائه واذا انتفى الجميع مع انه سبحانه ثم خلق الله
الامكان مخلوقا اما بنفسه او براسه او ضمنا للممكن والماهية المخلوقة واول الامكان الذي يسبقه امكان آخر شانه وحاق
حقيقته امكان جميع الممكنات جواهرها واعراضها وكلياتها وجزئياتها الى غير النهاية هذا غاية ما يمكن ان يفرغ من كلامهم والا
فوجود الكل الممكنات انما يبلغ جعل الممكن ممكنا او الامكان امكانا او اعطاء الامكان وجعله للممكن وخلقه فيه وجعله به ممكنا او جعل
الممكنات بالكلية ماهياتها اوجدها بان جعله وجودا تاما او جعله وجودا تاما وماهيتها تامة متغايرين او مثلا متصلين او ذا

او جعل المبادئ امثال الوجودات بتقابلها او العكس والكلام الآتي عن المسلم وتوضيح ذلك ليستدعي رسم مقدمة وهي ان الامكان بحكم الاستقراء
يطلق على معان عام او خاص او اخص واستقبالي واستعدادي وذلك لان لفظ الامكان في استعمال الجمهور من الناس يقع على
ضرورة سلب امتناع ذات الموضوع او سلب امتناع الشبه بين طرفي العقد والامتناع هو ضرورة انتفاء الموضوع ونفسه او ضرورة عدم الشبه
وبالجملة سلب ضرورة جانب المخالف بالقياس الى احد طرفي الامرين فصار بهذا الامكان بحسب استعمالهم سلب ضرورة الطرف المقابل
وانما يوصف بالشبه المتحققة على طريقة المجاز من باب وصف الشيء بحال متعلقه الغير الواقع في نفس الامر فعندهم ما ليس بممكن فهو ممتنع والممكن
واقع على الواجب وعلى ما ليس بواجب ولا ممتنع ولا يقع على الممتنع الذي يقع عليه الا ان هناك طبيعة جامعة لهما في نفس الامر [illegible] ليس
لان ما في نفس الامر اما الواجب او الامكان واما ذلك في تصور العقد واعتباره فهو ما جامع لهما هو نفس
الامر والواقع ليس الا احد الامرين لا طبيعة متحققة بجامع قطع النظر عن اعتبار العقد وقد ولذلك ليس هو مادة برأسه ثم النقل
من الوضع الاول بان اعتبر تارة في طرف الايجاب بحال الوضع الاول وتارة في طرف السلب اذ من شان الامتناع الدخول على كل
شيء وقع على الممتنع وعلى ما ليس بواجب ولا ممتنع وتخلى عن الواجب فصار الامكان مقابلا للضروري فرد من الجانبين [illegible]
على الايجاب فقابل ضرورة السلب وبحسبه وقع على السلب فقابل ضرورة الايجاب ولما لزم وقوع الامكان على ما ليس بواجب ولا ممتنع
في حالة جميعا وضعا [illegible] في جانب الايجاب والسلب جميعا وهو الامكان الحقيقي الخاص للضرورتين جميعا وهو اخص من المعنى
الاول فكان المعنى الاول امكانا عاما او عاميا والثاني خاصا او خاصيا بحسب الوجهين وصارت الاشياء بحسبه على ثلثة اقسام واجب
وممتنع وممكن ولما كانت بحسب المفهوم الاول قسمين واجبا وممكنا او ممتنعا وممكنا ثم قد يستعمل ويراد به ما يقابل جميع الضرورات ذاتية كانت
او وصفية او وقتية وهو احق باسم الامكان من المعنيين السابقين لان هذا المعنى من الممكن اقرب الى الحاق الوسط بين طرفي الايجاب والسلب
[illegible] في نسبة الطبيعة الموجودة [illegible] والضرورة بشرط المحمول وان كانت مقابلة بهذا الامكان بالاعتبار [illegible]
يشاركه في المادة لكنها توصف بتلك الضرورة من حيث الوجه بهذا الامكان من حيث الماهية واخصيته هذا المعنى من الذي قبله ليس الا
بحسب النقل والتعميم بحسب المجاز وحاصل الفرق بين الثلثة ان العام وهو الاول يتحقق بالواجب وصفاته في جانب الوجود او الممتنع
في المقيد بجانب العدم والممكن في [illegible] جانب وهو الخاص وهو الثاني يتحقق بالامكان الذاتية وان اجتمع مع القوابل الضرورية من اللوازم
الذاتية او الوصفية والاخص وهو الثالث يتحقق على كل الضروريات الذاتية او الوصفية او الوقتية كما في [illegible] الكاتب بالامكان
فالاول في الممتنع والواجب [illegible] وصفاته الذاتية وفي الامكان [illegible] المتحقق في العقل الاول والعقول الاول وكذا والثالث في
[illegible] الموجودة لوجوداتها ولوازم وجوداتها [illegible] شرط ان لا يتحقق فيها ضرورة من الضروريات المتقدمة
[illegible] الضرورة التي اقتضتها [illegible] الشيء [illegible] لم يوجد او لم يعدم [illegible] ان الواقع لا يخلو عن وجود وعدم الا على التعميم [illegible]
بعدم الاعتبار وقطع النظر فقد يطلق الامكان على معنى رابع وهو اخص من الاخص وهو ما بحسب حال الشيء من ايجاب او سلب [illegible]
في الاستقبال وهو الامكان الاستقبالي [illegible] يكون مما ينسب الى المادة [illegible] الامور اما موجودا او معدوما فالضرورة [illegible]
[illegible] احد الطرفين ولذلك اعتبره فرقة من المنطقيين لان الباقي على الامكان الصرف ليس الا المنسوب الى الاستقبال

في الامكان

من الحادثات التي يجب حالها ومن اشترط منهم ان يكون معدوما في الحال فقد غفل عن ان حسبانه ان جعله موجودا فقد اوجبه الى ضرورة
الوجودات مثله [illegible] فرض العدم الى [illegible] الضرورة العدم فان استقر بهذا فيستقر بهذا فرجح احدهما على الآخر ليس من مرجح وهذا
[illegible] والانكار [illegible] والتحقيق الفلسفي [illegible] ان الممكن في الاستقبال لا يتجرد عن احد الضرورتين الوجوب باعتبار
احد الطرفين والامتناع باعتبار مقابله من جهة ايجاب العلة [illegible] فان منع الامكان واحد [illegible]
للممكن [illegible] الصدق والكذب بلا تعيين في الامكان الاستقبالي فان الواقع في الماضي والحال [illegible] تعيين طرف وقوعه ولا وقوعه ويكون
الصادق والكاذب بحسب المطابقة وعدمها [illegible] واما الاستقبال فقد [illegible] تعيين احد طرفيه [illegible] كذلك في الواقع الا وهذا
[illegible] بحسب علومنا [illegible] الازال والآباد [illegible] الوجود فان علومهم [illegible]
[illegible] الوجود والعدم وهو لا ينفك عن ايجاب الوجود [illegible]
[illegible] والتحقيق [illegible] لان الممكن ممكن بذاته واجب بوجوب علته وممتنع بعدمها فالعلم من الممكن الا ان
[illegible] ان يعلم انه واقع او غير واقع وان علم وجود سببه كان واجبا لا ممكنا وان علم عدم سببه كان عدمه واجبا لا ممكنا
فاذن وجود الممكنات باعتبار السبب واجب ثم قد يطلق الامكان ويراد به الامكان الاستعدادي [illegible] المادة والاستعداد [illegible]
من الصور والاعراض وهو كيفية استعدادية من عوارض المادة يقبل التفاوت شدة وضعفا بحسب القرب من الحصول والبعد عنه لاجل
[illegible] الاكثر او الاقل [illegible] وهو ليس من المعاني العقلية الاعتبارية التي لا حصول لها في خارج العقل [illegible] من معاني الامكان
[illegible] بعض الاسباب والشرائط [illegible] حصول التمام ورفع الابهام
[illegible] الى المادة باستعداده [illegible] النقص الى التمام وهذا الامكان [illegible]
او [illegible] تلك الطبائع العقلية [illegible] يكون بالذات او بالغير او بالقياس الى الغير ثم العقل بعد التدبر [illegible]
بان الامكان لا يكون بالغير [illegible] وبالقياس الى الغير فقط من الاحتمالات التسعة [illegible] المتحققة منها [illegible]
[illegible] تلك الجهة [illegible] حاوية لجميع الطبائع [illegible] بحسب نفس الامر ومراتبها [illegible] الامكانية فانها
[illegible] حيث [illegible] بحسب مرتبتها [illegible]
[illegible] كان جميع السلوب صادقة [illegible] الا سلب نفسها [illegible] التصورية لا [illegible]
[illegible] مع الوجود [illegible] السلوب سلب ضرورة الوجود والعدم وكذا سلب [illegible]
الا ان صدق هذه السلوب على طريقة العقود السالبة [illegible] الا على طريقة ايجاب تلك السلوب [illegible] فرقان عظيم [illegible]
[illegible] دون الاول كيف ولو كان [illegible] حال الشيء بالقياس الى الوجود والعدم [illegible]
[illegible] ان يكون بحسب الواقع [illegible] مرتبة مقام [illegible] عقلية حاوية لان الماهية بحسب نفس مرتبتها [illegible] الثلثة عند العقل
وان سلم ثبوت [illegible] الثلثة لها بحسب نفس ذاتها فيكون نفسها [illegible] مع ذلك الشيء [illegible] وذلك الشيء فلا يكون
[illegible] حاوية [illegible] الشيء [illegible] من الاقسام الثلثة وكون بعض هذه الاقسام حاصلا في مرتبة ذات

موجود لما ان الواجب تقدم انما انه من خصوصيته لا باعتبار حصوله وجوده من مفهوم المقسم فان مجرد ذلك لا ينافي ان يكون الواجب بالذات
مثلا مصداق وجوب وجود بنفس مرتبة ذاته بذاته والا لما احتج بعد تحقيقها للكل في تمام الاستيناف بيان وبرهان على كون وجوب
وجوده عين ذاته من دون صفة عارضة لذاته او اعتبار آخر منتزع عن نفس ذاته فقد وفرق بين كون الذات مصدوقا عليها الصدق
مفهوم وكونها مصداق صدقه فلا تنافي بين هذا الكلام وبين كون الهيئة الامكانية لا ينفك عنها الامكان في اية مرتبة اخذت اذ في
ذلك فنقول اما الاول فلان الجعل فيه جعل مركب وهو جعل الشيء شيئا ولغيره اياه والاثر المترتب عليه هو معنى الهيئة المركبة الحملية
فيستدعي طرفين مجعولا ومجعولا اليه لا البسيطة فهو افاضة نفس الشيء متعلق بذاته مقدسا عن شوب تركيب من طي رجوع الاول الى الثاني
متعلقة بشيء واحد كنفس التعيين والصيرورة او الاتصاف او الاتصاف الاتصاف او شبه ذلك في بعض المراتب فقد اخطأ فان النسبة
كالصيرورة والاتصاف ادركها انما يتصور بين طرفيها على انها مرآة لملاحظتهما والة الملاحظة احدهما بالآخر لا على وجه يصير ملتفتا اليها
بالذات فقد خولها على الوجه المذكور متعلق الجعل لكونها على الشيئية لا على الاستقلال فاذا لوحظت على الاستقلال بالالتفات اليها
من حيث انها في حد ذاتها شيء من المهيات ذهنية او خارجية انقلب القول فيها هي في حد نفسها مفتقرة الى الجاعل لتستغني عنه في تلك
الحيثية ولعقد الهيات الفائقة فيها الا انه خلو قوامها فالجعل المركب لا يرجع الى البسيط للمنافقة بينهما وانما يكتفي تعلقه بالوجوبات
اللاحقة للوازم الذات عنها بحسب الواقع ولا يتصور تخلله بين الشيء ونفسه او بين الشيء وذاتياته كقولنا الانسان انسان والانسان حيوان
لان كون الشيء اياه او بعض ذاتياته ضروري والضروري مستغن عن الجاعل لست اقول حصول نفس الشيء او نفس مقوماته مستغن عن العلة
بالضرورة بل ان جعل الذاتيات وكذا لوازم المهيات تابع لجعل الذات وجودا وعدما فان كانت الذات مجعولة كانت ذاتياتها
ولوازمها مجعولة بنفس ذلك الجعل وان كانت الذات غير مجعولة كانت الذاتيات واللوازم ايضا غير مجعولة بلا جعل ثابت للذات
ولما ان الضرورة الازلية تدفع الحاجة الى العلة كذلك الضرورة الذاتية فالممكنية للممكن وكذا الامكان للامكان ضروري لا يحل جعل
ولذا كان الممكن ممكن والامكان امكان ضروريا اوليا كالدور دورا والشريك الباري شريك الباري والحق حق
فلو كانت الممكنية للممكن بجعل الجاعل لزم محذور ان لا يكون الممكن ممكنا مع قطع النظر عن جعل الجاعل وهو اجتماع النقيضين فالا على انه
جعل الممكن جعلا بسيطا والممكن بجزء الممكنية لا انه جعل الممكن ممكنا وبهذا الاصل الشريف يبطل الجعل التركيبي في الوجود والمهية بان جعل الوجود
وجودا والمهية مهية الا ان يقال بان قولنا انه عز وجل الممكن الممكنات لا يبعد ان يراد منه الجعل التركيبي المذكور وان احتمل التركيبي
القائل به فرع وحمل على الاكتفاء بجعل الممكن بالامكان العام لعين هذا النوع ما هو به هو بديل ان يتكلم عنه بعلامة الذي لا تحليل لها
في الممكن وهو مرتبة الامكان مرتبة وللممكن الخاص الى الممتنع الذاتية ايضا وهو ارفع الامكانات ثم جعل الممكن بالامكان العام
ممكنا بالامكان الخاص بجعله الاول او باثره الذي هو المفعول الاول لان العقل ما هو هو برزخ بين هذين الامكانين ثم جعل
الممكن بالامكان الخاص ممكنا بالامكان الاخص في الجبروت او في الملكوت لان الامكان الجبروتي برزخ بين هذا الامكان
وما فوقه ثم جعل الامكان الاخص امكانا استقباليا فيما لا يزال من الناسوت الا ان جعل امكان المستعد امكان المستعد له في
الهيولى العنصرية وهكذا على حد يكون الامكان الكلية امكان كل شيء من الاشياء سواء كانت كليات غير متناهية كالانسان

الظاهر والوهمي

الكلي والقوس الكلي والجسم الكلي وهكذا او جزئيات كذلك اذ لكل شيء في كل نشأة مدخول مخلوط الى منتهى الى حد لا يتجاوزه لان الكل
رجوعي دوري والدائرة لا نهاية لها كلها نهاية الدورات الفلكية وهو ان يرجع الى ما اشرنا اليه بعض الاشارة في كلامه فذلك
والا فالكلام آت فيه اليه سيما بعض ما مر من تلك الامكانات وقد احلناه او فطنك لان الكلام يجر الى الكلام وهو كلام و
المناسب واما الثالث فلان الامكان يستحيل ان يكون بالغير كما يجعل الجاعل لان قسمة الشيء الى الواجب والممكن والممتنع منقطعة حقيقية
اذ لكل مفهوم فهو في ذاته اما ضروري الوجود اولا واما ضروري العدم اولا فلو جاز الامكان للممكن بالغير فلا يخلو انه في حد ذاته من
حيث هو اما واجب الوجود او ممتنع الوجود او ممكن الوجود فان كان الاول يلزم انقلاب الشيء من الوجوب الذاتي او الامتناع
الذاتي الى الامكان وهو الانقلاب مع بالضرورة كما ان الجمع بينها وبين الامكان بالغير جمع بين النقيضين وان كان الثالث لزم
اجتماع الامكانين في الشيء الواحد احدهما بالغير والآخر بالذات ومتعلق احدهما غير متعلق الآخر فالجمع تناقض كما ان الامكان العام
المقيد بجانب الوجود المقيد بجانب العدم في جانب الوجود بالذات والامتناع بالذات يمتنع ان يجتمع مع ما بالغير وبعبارة اخرى الجمع
بين الوجوب بالذات والوجوب بالغير والامتناع بالذات والامتناع بالغير جمع بين النفي والاثبات وهو محال كما ان الجمع بين الواجب
بالذات والممتنع بالذات فوق الكل الممكنات يمنع جعل الامكان وكونه بالغير لا يستلزم في الامكان الذاتي مع ان جعله وجوده بالجاد
ومن المعلوم بالضرورة ان الامكان بسبب افتقار الممكن الى الجاعل ومقدم على وجوده بمراتب ثمة فلا امكان سابق وهو حتم مجهول كان
خارجيا او فرع الوجدان جعل اعتباريا فجاعل جميع عوالم الشيئية وما دخل تحت اسم وجود او شيئية منزه في الامكان كما هو موجب
البراهين السابقة فان كلا من الوجوب الذاتي والممتنع الذاتي منقطع الاشارة والمجهول المطلق حيث القلم عن التفسير والاصعب الفهم
في سائر المعاني المتقدمة اليه لان العام فرداه الواجب والممتنع بالذات اجنبيان عن الاشارة فضلا عن الامكان وامكانه عن
وجوديته وفرده الآخر هو الامكان الخاص في وجود او مهية او نسبة بينهما فقد عرفت حاله الآن مع انه صفة لا عينه والا يلزم من
تعقله تعقله ومن جملته ان يكون اوليا وليس كذلك بالبديهة ومن ان يكون صفة بلا موصوف لان كلا واحد من الوجود والمهية
للممكن بما هو هو لا يملك عن نفسه فضلا عن ان يملك الامكان سيما ان يكون من سوابقه بمراتب ومن دواعي افتقاره الى الجاعل
وحال بواقي معاني الامكان غير خفية لان الامكان بالقياس فرع الوجود ومتأخر عنه فلا يمكن ان يجعل على وجه لا يتأتى في الكلام فيه
والامكان الاستعدادي مع انه موجود كما عرفت وانه فرع الوجود كما لا يخفى مقيد عندنا بالضرورة ومخفوق ببعض العوالم الوجودية
والا يلزم تسلسل المواد فلا يمكن تصحيح هذا القسم او تصحيح كلامه الا ان يحمل على ما اشرنا اليه في الاول وفيه الاثنين واما الثالث
فلان المهيات من حيث هي ان كانت مصداقا لحمل الوجود عليها ولو بعد صدورها من الجاعل لكن ما موجودية المستغنية عن الجاعل يلزم
الانقلاب من الامكان الذاتي ولا ضرورة الوجود والعدم الى الوجوب الذاتي فان مناط وجوب الوجود بالذات هو كون نفس
حقيقة الواجب مصداقا لحمل الموجودية عليها ومناط الامكان الذاتي هو ان يكون نفس ذات الممكن من حيث هي كذلك ولا يحمل الفرق
بين حد الذاتي وحد الوجود بان الذاتي للشيء ما يصدق عليه بلا ملاحظة حيثية تعليلية او تقييدية والوجود يحتاج الى ملاحظة
صدور المهية عن الجاعل لان كون المهية صادرة او مجعولة او مرتبطة بالعلة او نحو ذلك اما ان يكون مأخوذا مع المهية فكونها ممكنا

منها بالوجود ولا فان لم يكن ما دام المحدود وهو الانقلاب عن الامكان الذاتي الى الوجوب الذاتي وان كان ماخوذا فيكون داخلا
في الماهية بالوجود ومصداق حمل الوجود فيكون اثر الجاعل المترتب عليه المجموع المسمى بالماهية وتلك الحيثية كاتصاف الماهية بالوجود او غيره
لا الماهية وحدها او تلك الحيثية كذلك وايضا لو كانت الماهية بحسب قوام ذاتها مفتقرة الى الجاعل لزم كون الجاعل مقوما في حد نفسه
فيتقدم عليها تقدم الذاتي على ذي الذاتي اي التقدم بالماهية فيلزم ان لا يمكن تصور الماهية مع قطع النظر عن الجاعل وارتباطها به وليس كذلك
بالضرورة والوجدان لان الماهيات طبايع كلية في ذاتها فلا تتعلق بغيرها الا اذا اوضح لها التعلق بحسب حيثية اخرى غير ماكيف والطبايع
الكلية التي هي الماهيات الممكنة تشخصها ليس بحسب ذاتها والا لم تكن كلية اي معروضة لمفهوم الكلي في العقل فتشخصها وجب ان يكون بامر
زائد عليها عارض لما هو من المعلوم ان الشي مالم يتشخص لم يوجد ونسبة تلك الطبيعة وجودا وعدما ونسبة جميع اشخاصها المعروضة الى
الجاعل نسبة واحدة فما لم يتخصص بواحد منها لم يصدر عن الجاعل فالمترتب على الجاعل المجعول اولا وبالذات ليس نفس الماهية الكلية
بل هي مع امر اخر من حيثية تعين او وجود او ما شئت فسمه لا التي تشخصها بمعنى الفاعل لا بامر ماخوذ معها على وجه من الوجوه لان الماهية
لما كانت معروضة للكلية بل من حيث هي مع قطع النظر عن الفاعل وغيره فهي من حيث ذاتها ان كانت متعينة موجودة لكانت
واجب الوجود بالذات وهو محال وان لم يكن كذلك فمن البين انه اذا لم يكن بحسب نفسه شيئا موجودا في الواقع الا بغيره فما كان هو اياه في نفسه
فورته انه لو فرض عين الوجود مثلا ما كان في حد ذاته ولا بغيره هو هو في نفسه الا موجودا ولو بالغير والتغير اما بانضمام ضميمة كالوجود واما
بكونه بحيث يكون مرتبطا بذاته الى الغير فعدم ان لم يكن كذلك بعد بينه ذاتيته والثاني هو الانقلاب الحقيقي وهو ممتنع بالذات والاول هو جعل الماهيات
من حيث هي هي غير معقول لان المجعول ان لم يزد على حقيقته نفسه من حيث هو هو فيلزم انه لم يتعلق به اصلا لم يتغير به شيئا لان الجعل التعلق على كونه متغيرا
الى الجاعل المجعول ايضا فيتوقف ما هو عليه في نفسه وان زاد شيئا من الوجود ونحوه فالمجعول ليس هو الامور الاعتبارية لان الوجود عند القائلين بانه الاثر
والمجعول بين الماهيات من الامور الاعتبارية فليس المؤثر والتاثير سلسلة المعلولات الا في مهيات تامة بدون اعتبار الوجود فيلزمهم كون
المجعولات وحقوقها ماسوى المجعول الاول لوازم الماهيات ولازم الماهية عندهم اعتباري محض ليس له تحقق اصلا واما الرابع فلانه لو جاز
تاثير الفاعل في الوجود وحده لكان لكل معلول الشي معلولا لجزء من العلل وكل لازم الشي علته لجميع الاشياء واللازم بحكم البطلان فكذا
الملزوم بيان الملازمة ان الوجود حقيقة واحدة فلكان جاعلا لجعل كل وجود لان حكم الامثال واحد فلازم ذلك حصول كل شي
مع لا يختص شي من الحوادث بشرط ولا بعلة ولا بجهة وحينئذ يلزم من ذلك دوام الفيض بدوام المفيض الجاعل لوجوب الدوام
وهو الفعل والقبول بل يلزم نفي كل شي من الاشياء الممكنة الا شي واحد فرض انه هو المجعول وحده لبطلان اجتماع المثلين والاشعر
بل يلزم نفي مجعول ما سوى الجاعل لان الفاعل اي الجاعل ليس امرا غير الوجود لان الامر الغير الوجود هو العدم البحت لا يصلح للجعل
والتاثير فيه بحكم ولاسيما البحت المجعول ايضا هو المفروض انه الوجود والشي لا يتقدم الى نفسه ولا يكون مجعول نفسه ولهذا البرهان قال
الفيض ان الماهيات في انفسها غير مجعولة والوجودات في انفسها ايضا ليست مجعولة فاذا لم يصح جعل الوجود بما هو هو والا يلزم مجعولية
جاعله ايضا وكذا لانه ايضا وجود اذ مقابله هو العدم لا تاثير فيه فلا شي كيف يكون منه غيره وجعل امكان الممكنات فظاهر لان جعله
كليا لا قبا حيا دعي الامكان الا امكان وجود او عدم او عدمها والاثر منه بما هو هو يقابل المجعولية والوجود والحادث فالمجعول

وفائدة

وفائدة نفقا من ان يقيد جعله كليا لا جنا بر شي آخر الا ان ما يؤول اسكان الممكنات يرجع جعل الوجودات الى ما ذكرناه سابقا في حل كلام الفيض
من ان الوجود الذي هو منشأ الموجودية ولو كانت مفهومية الاطلاق اصلا في الوجود والجعل الا ان مفهومية الاطلاق في الفعل الاول يوجب جعله في
عداد الجعول الفعول المجعول والمعلول واما المعلول الاول اثره ووجه جانفه الا سائر المفاعيل والمجعولات كما هو التحقيق المختار في التابع ومنه
يبتدي الامكان الكلي الا اعتباري واما الخامس فلان تفارق الوجود والمحكي يستلزم جواز جعل كل منهما وحده وقد عرفت بطلانه فيما سلف في التقسيم
مع انه يتوقف رتبته لو بر بوجه لاحد منهما واعتبار التغيير له فاذا الوجه الواقع وان لم يعقل بالنسبة الى الواحد منهما باعتبار الامكان والمعلول في نفسه
بل كلية ايضا وهو مرد لو ترا من الامر يشتمل الا اذا حمل على ما اشرنا اليه من الاشارة اليه وعلى ان تاخره الواقعي لانه متعقد بوجود وحده او مهية
او مهية وحدها لا ينافي تقدمه العقلي الا اشتراط واما السادس وهو ما اذا كانا متلاصقين فمنتقل الكلام في التلاصق بان علة الالصاق اما
نفسها او الجاعل لا سبيل الى الاول اذ لا يكون واحد منها الا حيثية نفسه وحده او وحدها وحاصله ان الجاعل في ايهما وحده الالصاق فيجعل كل واحد منهما او
احدهما سبب الالصاق مع فرض وحدانيته كل منهما مجردا عن شي ما وراءه يجمع بين النفي والاثبات ولا سبيل الى الثاني لان الالصاق وما يحصل به اما
مهية وحدها او وجود وحده او مؤلف من المهية والوجود ملتصقين لا سبيل الى الاول وليس لان المفروض فيه جعل مهية وحدها ومهية وحدها ووجود وحده
او جعل مهية وحدها ووجود وحده ووجود وحده والبطلان جعل الوحدانيات يستلزم بطلان جعل الثنائيات او الثلاثيات يعني التركيبات
المذكورة ولا سبيل الى الثالث لان سبب الالصاق اما نفسها او الجاعل وهكذا التسلسل الا ان ما وقت واما السابع فلان التلازم بينهما اما
لو اراد مطلقا او كلاهما غير جائز اما الاول فلان اللزوم ان رجع الى ان المجعول في المركب من المهية والوجود دون كل واحد من الجزئين
كالسكنجبين المركب من الخل والعسل بان جاعلهما جعله الجزئين بالذات هو المركب خارج الكيفية المتوسطة الحاصلة خارج الخل والعسل
يلزم ان لا يكون المهية وحدها والوجود وحده مجعولين بل ويلزم ان يكون المركب المجعول شيئا خارجا غير الوجود وغير المهية والا فالكلام عائد
اليه ايضا وهو باطل بالضرورة لبداهة انه لا تعقل بين الوجود وغير الوجود وخارج الوجود اما مهية خالية في حد نفسها عن شي ذاتها من حيث هي هي
او الوجود والعدم او عدم بحت والعدم البحت ينافي المجعولية فالخارج منها لا يكون الا مجعولية ان محصنت حتى مجعول هو معنى المركب فليجز ذلك
بين احد الامرين من المهية والوجود وبين الجاعل بالتمام لانه ليس لا مجعول اذ لو كان الجاعل مجعولا ايضا لدار او تسلسل او انتهى الى جاعل غير مجعول
مجعول اصلا وان رجع الى جعل الجزئين والمركب تبعا في العين يلزم عليه ما لزم في الصورة وان رجع الى جعل الجزئين بالاصالة وجعل المركب
بالتبع بان يكون اللزوم من لوازمها الذهنية الانتزاعية كما ان الامكان والوجوب والامتناع والوحدة ونحوها كل منهما نوعية في نفسي
نوعها اذا كان لضرورة خارجية ان يكون يتسلسل امرا وما يتولد منه في الوجود سلاسل متوالدة من الغير المتناهية من الامور الاعتبارية
وفيه ايضا ان جعل كل من الجزئين [illegible] من المصاحبة الاتفاقية كتلك الا انه اما حقيقة او اعتبارية فحقيقية ان كان الا [illegible] ما لقلنا كان
نام فقا واعتبار اللزوم فيه جمع بين الحقيقة الاتفاقية واللزوم وهو تناقض مع ان المهية في هذا الفرض جعلها الجاعل وحدها او الوجود
جعله وحده وحينئذ وحده خالية عن جميع ما هو غيره وحده وهي وحده ولا وحده تناقض ايضا وهو محال وان رجع الى ان في احد الامرين
من المهية والوجود او فيه كليهما قوة قبول لزوم الاخر جنبا كان اللزوم بينهما اذ ذهنيا اعتباريا لزم خلف الفرض لان المفروض جعل المهية
من حيث هي هي وجعل الوجود من حيث هو هو وما لان بحال كل واحد منهما او احدهما مركبا من المادة والصورة فلتعد الكلام وسوقه فيهما

اوفيه اعتماد على الامر المذكور من اللزوم بينهما وقد يعرف فيما يدور وراء ذلك وان يرجع الى تحقق المهية المجعولة بالوجود وتحقق الوجود المجعول بالمهية
والاتصاف بينهما بطريق العدد الذي كالنسبتين المتساويتين والاخوة والجوار ونحو ذلك مما يرجع الى ان اثر الجاعل في جميع مراتب الوجود يتعلق
عليها بسمته وتمام الممكنات وهو اللزوم المذكور من كون الوجود المجعول مع المهية وصيرورة المهية موجودة فلا غير لان مناط الاحتياج هو
انه لا يجوز فيه الامكان الا الاستعداد المتوقف على وجود المادة الخارجية الا بالماهية لكن الامكان الا هو حال الا محيد عنه الا الافتقار الى الجاعل
او غير الامكان سموه الوجوب الذاتي والامتناع الذاتي لما حدث من ان حصر المفهوم في الثلثة عقلي لا ثالث اولا رابع لان الا ان النقيض
المحقق بهذا النحو من التحقق الا منفصلتين حقيقيتين كل واحد منهما مركب من الشيء ونقيضه وكل قضية منفصلة تجمع ان اثنين الا احدى الاثنين
فانها تجمع من النقيض منفصلتان لا اكثر في الشيء ... اخذ لا يكون الا احد هذه الثلثة والاثنان منها هو الوجوب الذاتي
والامتناع الذاتي لا يعقل دخولهما تحت المجعولية فتعين الامكان له فاذا كان حاله كذلك اوجب صحة مع قطع النظر عن تاثير الغير فيه من جهة
هذه الثلثة المنفصلة الامكان ومن المعلوم انه ليس الا كيفية نسبة الوجود وكونه الى المهية وهي عدم اباء ذاتها عن الوجود والعدم و
ذلك ... بالنسبة الى ذواتها المهيات والفقر ومجرد الفقر الى الفاعل الحق المعنى في الوجودات فانه ... الى الجاعل التام في الامكان
بالمعنى المذكور في المهيات وفي الفقر والفقر في الوجودات الممكنة لا الحدوث وحده كما زعمه البعض ولا بكونه شطرا او دخلا فيه ... الافتقار
كما زعمه الاخرون ولا بكونه شرطا للعلة التي هي الامكان كما زعمه ثالث لان الحدوث كيفية نسبة الوجود المتاخرة عنها المتاخرة عن الوجود
المتاخر عن الايجاد المتاخر عن الحاجة المتاخرة عن الامكان فلو كان الحدوث هو علة الحاجة باحد الوجهين كان سابقا على نفسه بدرجات
وليس للعدد ان يعارض بمثله على ان علية الامكان من جهة انه كيفية نسبة الوجود لان الامكان حالة تتوقف نسبته مفهوم الوجود
الى المهية بحسب التحليل الى لحاظ العقل وليس مما يوجد في الواقع نسبة خارجية فانما يلزم تاخره عن مفهوم الوجود والمهية بحسب الحيثية
من لا حيث علية النسبة في طرف الوجود واما الحدوث فهو وصف الشيء بحسب ... الخارج بالفعل ولا يوصف به المهية ولا الوجود الا
حين الموجودية لا في نفسها ولا ريب في تاخره عن الجعل والايجاد فاذا ثبت ان الامكان كيفية النسبة ومتقدم على الحدوث بمراتب
حيث امكن فاحتاج فاوجب فوجب فاوجد فوجد فحدث فالمحتاج الى الجاعل واثره التابع له اولا ليس الا النسبة ويؤيده ان
الوجود ما ثبت كونه زائدا على المهيات الممكنة عندنا بالنسبة الى الوجود الذهني وعندهم مطلقا فنفي تلك المهية لا يمكن ان يعتبر مصداق
حمل الموجودية على ان المهية بالقياس الى الذاتيات ... ان سلب المهية ليس من الاقسام المشهورة للسلب وقد لزم مجعولية المهية في
نفسها وان سلب الشيء عن نفسه اذا كان وجوده عين نفسه وان كان محالا مطلقا لكن في المهيات الممكنة انما يستحيل مع اعتبار وجودها
فقط اذ يقع سلب المعدوم عن نفسه وربما تصدق السالبة بانتفاء موضوعها وذات الممكن لا يابى عن العدم فهو بحسب ذاته ليس
هو هو ... الاسماء الالهية ... هو هو لا هو الا هو فكيف يعتبر موجودا الا ... على نفسه فالمحتاج الى الجاعل اولا وبالذات هو كونه موجودا
لا نفس مهيته او وجوده او ما بينهما من اللزوم والاتصاف فيعتبر ان الممكن ما يكون له امكانان وقد لا يكون كما هو المأخوذ في
... اللزوم المذكور والكلام في الثالثة فان بعض الممكنات ما لا يأبى بمجرد ذاته ان يفيض من جود المبدأ الاعلى بلا شرط
خارج عن ذاته ولا هو مقوم ذاته فلا محالة يفيض من المبدأ الجواد بلا تراخ ومهلة ولا يسبق عدم زمانا واستعداد جسمانيا يقع ذاته

ومن الجاعل

ومن الجاعل المجعول والكون فهذا الممكن لا يكون له الا نحو واحد من الكون ولا محالة نوعه منحصر في شخصه اذ المعلولات المتفقة والمتخلفات
في نوع واحد انما تكون لاسباب خارجة عن مرتبة ذاته وقوام حقيقته فان مقتضى الذات او مقتضى لازم الذات واحد لا كان ادخالا يختلف
ولا يتخلف فلا سبب لتعدد التشخصات وتكثر المعلولات وهذا الاول هو الوجود واما الثانية فهي مما لا يكفي ذاته ومقومة الذاتية وقبول الوجود
من دون الاستعانة باسباب اتفاقية وشروط غير ذاتية فليس بذاته الا ذا قوة التحصل من غير ان يطلع القبول حصولا تاما من جهة الفياض
تلك الشروط والمعدات الا ما يقبل قوة وجوده وهو المسمى بالمادة ... لقبول الوجود ولكنه قرب المناسبة الى فاعله بعد ما كان بعيدا
المناسبة فلا محالة يتقدم اما امكانه الذاتي وامكاناته ... استعدادات الوقوع له مادة حاملة ذات تغير ووقت هو كمية تغيرها واشتغالها من حالة
الى حالة حتى انتهت المراحل بما بين القوة الانفعالية القابلة والقوة الفعلية الفاعلة فيحصل من اجتماعهما ويتولد من ازدواجهما نتيجة
من المواليد الوجودية كل وقت فهذا خامس اقسام الامكان فاذن ما يقال ان الامكان الذاتي ليس الا سلب ضرورة الوجود والعدم لانه كمال
المهية المعراة عن الوجود على الاطلاق من حيث هي كذلك في اي ظرف من الظروف وبحسب المهية في مرتبة ... نفسها وبالقياس الى العدم ذاتها
لا بحسب ما لها من وجود في الخارج فعلية الشيء وتحققه ووجوده في نفس الامر ... امكانه الذاتي بما علمت من انه بحسب مرتبة المهية
وما بحسب المهية لا يزول بعلة خارجة بخلاف امكانه الاستعدادي لكونه بالفعل من جهة او غير ذلك ... لكونه قوة وامكانا لشيء فان الشيء الا
كان بالقياس الى حصول الصورة الا انه بما له بالقوة لكن بالقياس الى نفسه وكونه ذا صورة متنوعة بالفعل فهو ناقص الا انه
تام التنوعية واما الامكان الذاتي فهو امر سلبي محض ليس فيه من جهة او من غير ... فهذا الامكان ... المجعولية لا يمكن الا ... الا جعل
المهية وجود وجود ما يعني المهية مصداق الحمل في الوجود لنفس المهية لكن لا ... النظر عن غيرها ... الذاتيات ولا يتم الكلام حيث ... اول
... العوارض غير الوجود من حيث انها صادرة مجعولة يعني ... الجاعل وهذه الحيثية خارجة عن المحكوم عليه معتبرة على نحو التوقيف
لا التقييد ... المهية ... لم يكن عليها شيء من الذاتيات او الوصفيات اصلا فاذا صدرت صدقت عليها الذاتيات لكن لا من
حيث هي صدرت بل على نحو التوقيت دون التوقيف وصدق الوجود عليها بملاحظة كونها صادرة عن سببه وحينئذ على وزان القضية
الحينية المطلقة ... سبق المهية على الوجود وسبقها على الذاتيات بقاعدة ان التضمن والالتزام بدون المطابقة
لا يتصور ولا يتحقق ولا يدل ... سبق الذاتيات على المهية وان كانا نوعين اخرين من اقسام السبق المشهورة ان الاول هو سبق المهية على
الوجود وسبق بالمهية والثاني منهما الثلثة وهو سبق ذاتيات المهية لما تقدم عليها بالمهية وتقدم بالطبع ... باعتبارين واوله هو سبق
المهية على الذاتية سبق بالعلية والاستتباع تحقيقي او تصوري واما جواز سلب المعدوم عن نفسه فهو لا يستلزم جواز سلب الممكن مطلقا
عن نفسه وعدم اعتبار الوجود لا يوجب اعتبار العدم وصدق الشيء على نفسه حين الوجود لا يوجب صدقه عليها بشرط الوجود كحمل الذاتيات
على الموضوع كما عرفت حاله ما دامت المجعولية والموجودية وحمل الوجود والذاتيات في الحقيقة الواجبية لنفس ذاته الا زلية من دون
توقيت وتوقيف وتقييد وحمل الوجود على المهية كما عرفت ... حمل الذاتيات من وجه ومباينة من وجه وما هذا شانه لا يعقل الجعل
... فيه الا بوجه الجعل المجعول باعتبار السبق والا فحاله فيه بالمعنى او موجود بالاحقية ... الاخيرين ...
المجعولات الثلثة وهي المهية والوجود والاتصاف بجعل واحد لعدم التنافي بين وحدته وتعدد مجعولاته وكون متعدد كما ... فقد ...

والكثرة المجهول فنقاع عدم البق باعتبار الوحدة المتعينة لشاور الشبهة بينهما من دون سبق ولحوق فبطل ان يكون اللزوم بتلبس الماهية بالوجود
النقابه وعدم البلاس انقاوان رجع الماهو متلازم الجنس والفصل بجعل الماهية جنسا والوجود فصلا او العكس بازاء ما ينتزع عنه الجنس
والفصل والمادة والصورة فتحقيق الحق فيه يستدعي بيان مراتب هذه الاربعة حتى ينكشف لك ان الحمل انما هو على المطلق والمجهول
الاول والثالث لا يمكن ان يكون على ذلك النحو وبيانه ان الماهية كالحيوان ان اخذت بشرط الاخرى بان يتصور معنا ما بشرط ان يكون
وحده بحيث يكون كل ما يقارنه زائدا عليه فيكون جزءا لذلك المجموع ومادة عقلية له متقدمة عليه في الوجودين ويمتنع حمله عليه لانتفاء
الحمل وهو الاتحاد في الوجودين وان اخذت لا بشرط شيء بان يتصور معنا ما مع تجويز كونه وحده وكونه لا وحده بان يقترن مع شيء
آخر فيحمل على المجموع وعلى نفسه وحده فان كانت الماهية المأخوذة كذلك متحصلة في ذاتها غير متحصلة باعتبار امور اليها فهي نوع
كالانواع الداخلة تحت جنس فهي في نفسها نوع او شخص واحد من نوع كهيئة عالم العقول وان لم يكن متحصلة في الواقع بنفسها بل يحتمل امرا
محتملا للمقولية على اشياء مختلفة الماهيات وحصلها ابهام بالقياس الى الصور النوعية المضافة اليها وانما يتحصل بما يضاف اليه
فيتحصل به ويصير بعينها احد تلك الاشياء فهو جنس والمضاف اليه الذي قومه وجعله احد تلك الاشياء فصل له واذا اخذ
بشرط لا كان مادة وجزءا الا انه غاية الامر ان يكون جزءا عقليا ولم يرضها بازائها جزء آخر عقلي هو الصورة المتحدة معها كما
في الاثار والمفرقة عنها بنسبة التحصل والابهام كالمادة والصورة الخارجيتين الممتنع فيهما حمل الكل لعدم حمل الجزء على الجزء الآخر
والكل كالعكس على ما مر تحريره فيما سبق واذا اخذ بشرط ان يكون مع الناطق متحصلا به كان نوعا وليس الا الاول واذا اخذ بشرط
ان يكون معه شيء وان لا يكون كان جنسا له وللاول محمولا عليه ولا يكون جزءا له الا بالجزئية عن الوحدة العمومية التي مناط صحة حمله
على كل واحد من افراد الاول ... على الفصل والنوع والعكس والتحاق للجنس والفصل جزء النوع باعتبار ان كلا منهما اخذ بشرط لا وهما
مادة وصورة وكلاهما خارجيين او عقليين ما اخذ الجنس والفصل لا لغي الجنس والفصل وباعتبار انه وقع جزءا من نحو وجوده
انه لابد للعقول ملاحظتها منه تحصيل صورة مطابقة للنوع الداخل تحت الجنس وبهذا الاعتبار مقدم على النوع في العقل بالطبع
لما يجب التاريخ فمتأخر عنه لانه ما لم يوجد الا انه مثلا لما ناريخ لم يعقل له شيء بعينه وغيره ونحو يحققه ويغيره بهو هو بالفعل
فتقوم الجنس بالفصل ليس بحسب التاريخ الا تاما بجانب الوجود والتحصيل انه الكون لا يمكن تقوم احدهما بالآخر وجودا بل بحسب تحليل العقل
الماهية النوعية الى جزئين ماديين عقليين وحكمه بعلية احدهما للآخر ضرورة احتياج اجزاء ماهية واحدة بعضها الى بعض والاحتياج اليه
اما في الجنس او الفصل لا سبيل الى الاول لاستحالة ان يكون الجزء الجنسي الابهمي علة لوجود الجزء الفصلي والا لكانت الفصول المتعاقبة لمادة
ومكنه الشيء الواحد مختلفا متنافيا او وهذا ممتنع فتعين ان يكون الجزء الفصلي علة لوجود الجزء الجنسي ويكون مقسما للطبيعة الجنسية المطلقة
وعلة للقدر الذي هو حصة النوع وجزء للمجموع الحاصل منه ومما يتميز به عن غيره ثم لما كان الجنس من سنخ الماهية من حيث هي والفصل الاخر ماهية
ففي الحقيقة ما يذكره التعاريف من الفصول كالناطق والحساس والنامي ليست فصولا بل هي لوازم وعلامات للفصول الحقيقية وان الفصل بالحقيقة
هو الذي يعبر هذه الامور من الصورة وما بالفعل والوجود العيني ففي عالم العقول والنور المحض من الكيفية المتصلة فيه من الاجناس كعالم الاجسام
الزمانية والملكوتية لانك علمت ان الطبيعة الجنسية مهية مبهمة ناقصة تحتاج في حد حقيقتها الى الفصل فلا يتصور ان يحتاج الى الفصول

ولتتوقف

واستوقف فيها بعينها فلو تحصل دون فصل فيكون مستغنيا بحسب الحقيقة ومدفوعا بالافتقار اليه بنفس الحقيقة فالحاق البسيطة مستلزم ان يزول فعلها
من الحقيقة جنسها لانه ازال الافتقار الى الفصل فبقي الحقيقة مفقودة ودفعها الافتقار الى الفصل ليس بمجرد التميز كما في الانواع المركبة من كل
بالعوارض والوجود ايضا كما في الانواع البسيطة واما كيفية اخذ الجنس من المادة والفصل من الصورة في المركبات منها خارجا فهو ان الكلي من
المادة والصورة مهية بسيطة نوعية تتركب في العقل من جنس مشترك بينهما وفصل يجعلها مهية نوعية ولقومه وجودا او ذلك هو مفهوم الجوهر
والفصول بما الاستعداد لاحدهما والاستعداد للاخرى فكما ان الهيولى هي المادة بالاستعداد فكذا الصورة هي تلك الصورة لاجل الاستعداد
لكن كون الهيولى مستعدة ليس يجعلها شيئا من الاشياء المتحصلة بل انما لها استعداد الاشياء المتحصلة وقوتها فاذا انطبقت الصور بقي منها
على ذلك من التحصل الا كونها جوهرا لا يوجب الا نحو ضعيفا من التحصل غاية الضعف بخلاف الصورة فان الجوهر متحد مع مفهوم المتحد متغير
كما قد علمت من معنى الجنس فالهيولى بانه الجسم ليس الا جوهرا محققا في الوجود قابلية التلبس بانية حلية وصفة كانت لا ان الجنس ليس الا
مفهوم الجوهر الممكن بنحو ذاته الا كان القيود المتوقفة والمشتقة والامكان الاستعدادي في المادة بازاء الامكان الذاتي في الجنس وكذلك
الصورة في الجسم هي الجسمية والاتصال كما ان الفصل مفهوم قوله المتحد وهو امر بسيط لا يعرض فيه شيء لا اعانه ولا اضافة على ما عليه المعقول
حيث ذكروا ان ذكر الشيء في تعريف المشتقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذي يبرز فيه لا غير فلا حظ حال الجنس والفصل مع حال المادة
والصورة كيف وقع الجنس مع ابهامه الذاتي وقصور وجوده متحصلا بالفصول مع ان الفصل بالقياس اليه خاصة عارضة له لا ذاتي وان كان
ذاتيا للنوع المتحصل حقيقة في مصداقه ومشتقا منه وان الجنس عرض عام للفصل بالقياس اليه خاصة عارضة له لا ذاتي وان كان لا ذاتيا له وان
كان ذاتا للنوع المؤلف منه من الفصل فيما لو عرض الفصل لبداهة انه ان كان جنسا او جزءا يلزم تكثر الانواع المتحصلة ولزوم الاول
ما حقا وثانيا فيما على هذا وثانيا حقا وثالثا حقا وهكذا وان كان خارجا مباينا لزم عدم صحة الحمل بين الحيوان والناطق وسائر الفصول
وهو كما ترى كان الجنس معروضا والمعروض مقدم على العارض في ذاته ومعروض الجنس وكونه كالشيء للاول للعلة المذكورة كان الفصل
موصوفا له ولكل عارض فهو متأخر المرتبة عن المعروض وما ذلك الا لان تمايزهما حقيقة وتغايرهما بنوع من الاعتبار ولا انتزاعهما في الوجود
العيني من المادة المبهمة والصورة المتحصلة التي تكون النسبة بينهما على نحو خاص من الاتحاد لان المادة في نفسها خالية عن جميع الصور
الا متناهية ولكن ما عنها صارت محلها ومن المعلوم ان المحل مقدم على الحال وصارت من جهة التحصل لا عالية فيها من الصور فكل
منها محتاج الى الاخرى وواحدة لها وفاقدة اياها الفم لب لهما اذ لو كانت لكل واحدة من تلك المادة وهذه الصورة مركبة
ومؤلفة بنفسها من المادة والصورة فتنتقل الكلام الى كل واحدة منها فيما يؤدي الى الترتيب او ينتهي الى حد البساطة وعدم هذا التركيب
واحدة منها وان رفعت اعتبار شيء هذا النحو في تلك الاربعة من عالم الاجسام الزمانية والملكوتية الى عالم العقول وارباب الانواع
العقلية ونور الانوار باعتبار الوجوه لكونها واقعية وان كانت في وحدة كوجه الى الرب ووجه الى النفس ووجه راجع من الاقبال
الى الحق الى الادبار عنه ووجه الوجوب من ايجاب الفاعل ووجه الامكان ولو ذاتيا ووجه الحدوث وهكذا من الوجوه فلا بأس به وان
كان خارجا عن اصطلاح القوم لان الفصل والصورة كما كانت اشد فعلية وشرفا ونورية كان الجنس او المادة التي هي الهيولى
باصطلاح القوم في الاجسام اشد ابهاما وخفاء وبالعكس في العكس بحسب اقتضاء الاسباب ومعاكستها وتراكمها من مبدأ الحركة الايجابية الا

مات الذي لان تشتمل لكل وجود انما يكون بالحركة والحركة لازم المادة ومختصة بها والمادة يستحيل ان ينفك عن الصورة وكلاهما ملزوم الجنس
والفصل ونحو ذلك من اسفل المرتبة الا ما سرت فيه اذا عرفت ذلك فاعلم ان اللزوم بين الماهية والوجود على النحو المذكور اما بان
كلا منهما اما مركب من مثله ولو بتركيب الاجزاء المتعددة الغير متناهية من لوازم الوجود او الموجودات او بسيط وعلى الثاني اما الماهية جنس والوجود فصل
او هو بمنزلة الجنس والفصل من المادة والصورة وكونها والامر بالعكس لا سبيل الى الاول لان كل مركب من المركبات خارجية او اعتبارية
فرضية لا يعقل منه ولا يتحقق له الا انه مركب من الاجزاء ولا اقل في كل تركيب من الاجزاء الثلثة اثنان منها كالجزء المادي والثالث جزء هو
صوري واذا كان المؤدي ان جزء ذلك المركب ليس هو مركب لانه ليس اما ماهية او وجود فينقل الكلام اليه ويتسلسل الاجزاء الغير المتناهية
والتسلسل في الامور العينية ضرورة او برهانا ولا سبيل الى الثالث وهو كون الوجود جنسا لان كل جنس شانه ان يقبل الوجود ويتحصل
فيلزم ان يكون للوجود وجود فينقل الكلام في وجوده وجوده وهكذا الى ان يدور او يتسلسل ولان الماهية من حيث هي هي خالية عن جميع انحاء
الوجود كما هو المقرر في الموجود الغير كان المعروض انه جنس والجنس قد علمت انه خال في نفسه عن جميع انواع التحصل والوجود من ثم لم
يوجد لا يمكن ان يصير وجود وموجود بالصورة الاولية واما الوسط وهو ان يكون الماهية جنسا والوجود فصلا مع فرض كونهما جليين
فهو ايضا باطل لان الفصل قد عرفت انه هو ماخوذ من الصورة والوجود والشي لا يمكن ان يوخذ من نفسه فيكون باحد الاقسام منها شيئا
خارجيا بشرط لا وغير محمول وبالاخر شيئا عقليا محمولا على الجنس والنوع لا بشرط ولو اخذ يلزم تسلسل الفصول لما لا يكون الى ... جعله
فصلا بل جعل الماهية جنسا لان تقوم الجنس بالفصل غير معقول وكذا الحال ان جعل احدهما مادة والاخر صورة مع ان فرض كونهما
جليين في الوجود والجعل يستلزم لسائر المفاسد المتقدمة المترتبة على ثبوت الشي للشي وغير ذلك كيف والجنس بمنزلة نوع من
وجود او ماهية او نسبة بينهما والفصل كذلك والمادة كذلك والصورة كذلك لا يمكن تعيين ماهية او وجود ولا جزء منه الا من ينفك
واحد منهما عن الاخر في ارتباط كان والتالي باطل لظهور الانفكاك تحققا وتصورا وحيث الانفكاك لكل من الوجود والماهية
عن الاخر ولذا لا يكون احدهما عين الاخر ولا جزئه يستلزم صحة الانفكاك لكل من الاربعة من كل منهما والعكس بطريق اولى فتعين
الثالث من القاعدة المذكورة بمعنى ان يكون كل شي بانه اما عينه او جزئه او خارج عنه محمول عليه او غير محمول اما الرابع فيها ولازم الحاجة
قبول كل من الاربعة انه وجود فقط او ماهية كذلك او مركب منهما او انه كونه مركبا من وجودين وبسيط الرب ووجود النفس فينقل الكلام
الى نسبة الوجود والماهية في كل واحد واحد بانها باللزوم بالنحو المذكور او بغيره وعلى فرض كيف يستقيم اللزوم على النحو المذكور وهو فرع وجود
ماهية متلازمين والحال ان الوجود الموصوف البسيط ليس هو ما يجوز به يوجب ولا فصلا ولا مادة ولا صورة ولا شبه ذلك لان معنى كل واحد
منهما بالنسبة اليه حال العقليات المركبات والصور اللزوم بينهما بما هما هما الا بما يناسبه الى الخارج والتنزيل ذا لم يتبع في العقليات البسيطة
على نحو سلم من الدور والتسلسل على نحو ما المحاذير بوجه من الوجوه في العقليات المركبة التي افراد انها محضة ادلاء ايها بيان ان اللزوم المذكور
الاعم من حال اللفظ والمفهوم والاعتبار بينهما واما الثالث وهو التلازم المطلق فلانا ان القول او تحققا لا بد ان يكون احدهما متحققا
بالاخر او متحققين بامر ثالث ومتوقع للارتباط بينهما وبعبارة اخرى دائرة بينهم ما كان احدهما علة للاخر او كلاهما معلولين لعلة ثالثة
بالعلية بالنحو الاعم لا سبيل الى الثاني لا سواء جعل الارتباط مجعولا لانه خارج ورا جعلهما لانه اما ماهية او وجود او مؤلف منهما على قياس

على الفصل منها

ما عرفت في اللزوم اللوري والتلازمي او مجعولا بجعل اخر اصلا ولذلك التعقيبة الاتفاقية وفيه خروج عن فرض استناده الى موقع الارتباط بها
الاثنية والعقل المجعول الاول الذي كل ما صنع الشارع انه ذكر تعقيب كونه سبحانه وحده ولا شريك في املائه لان الاثنية مع انها تحقق
لا وجود لها في اثبات وجود او شيئية او تعين لما فعلنا من ان يكون لها ماهية او ذات وجود وماهية حتى يكون احدهما معلول الاخر
او كلاهما معلولا لعلة ثالثة واما العقل فهو ليس الا الوجود المطلق العام بنفسه في مع الاطلاقة وعدم فروع بل هو شموله كيف يتحقق بالاخر
واما المجعول الاول فهو العقل ان اول ظهور الماهية ما الوجود منه لكنه لغاية الدقة والخفاء على حد لا يقع فيه دعوى تاثير الماهية بوجودها او
بالعكس وان لم يعقل تاثيرها وتحصيلها بامر ثالث موقع للارتباط بينهما وجعل كل ارتباط يستدعي شيئا وشيئا وجعل الماهية والوجود
لا يكون صرف شي ... من حيث هي ليست شيئا ورا الشيئية الوجودية كما حققنا في شرح كلام الشيخ في سابقه الا ان الذي بالجعة ويلزم التسلسل
ولا حقه فمن اين يقبل واحدا من الماهية والوجود سيما الماهية وارتباطها بالوجود بعلة ثالثة لانه قائم بالذات وقائم بنفسه بلا حركة فيه اصلا ... غيره
ولذا اشتق فيه المادة ولو كانت نورانية لعدم تجدده وتشتمل فيه ممتاز اخر غيره حتى يحتاج الى المادة في قبوله ولا صورة فيه ايضا لاستحالتها
بلا مادة فلا جنس ولا فصل فيه ايضا لعدم ماخذهما وهو وان تم ولا سبيل الى الاول من جانبين لان احدهما وهو الماهية من حيث هي هي ليست الا
هي لا مجعولة بنفسها ولو فرضت انها مجعولة لان تاثير المعدوم في شي فرع قبوله التاثير وقد علمت ان ذات الشي لا يختلف ولا يتاثر
والامر الذي يجاعد التدبير فيما فيه في تلك الاحتمالات وما قبلها فاذا لم يقبل الماهية من حيث هي هي تاثيرا من وجودها لان تاثيرها ومعلوليتها
غير نفسها من حيث هي هي ... بعد نفسها لا يملك الا نفسها فضلا عن ان يملك ... المركبة من البسيطة ليس فقدم تاثيرها في وجود وعليتها
له او معا لانها بوجودها اقرب وارتباطها بها علتها فاذا لم يكن ذلك لم يصح هذا النسبة لتمشي من ابانتها الا ذاتها وهو ثابت لها انيا وفيه
واما الثاني وهو جعل الشيئية بالا مادة والوجود تبعا لها فبطلانه ان كل ممكن فهو مركب في طبعه من جنبتين جهة بها يثبت به الفاعل ويحكيه وجهة
بها يباينه ويباينه فيه اذ لو كان الكل من كل الفاعل كان نفس الفاعل لا فعله ولو كان نورا صرفا كالفاعل ولو كان الكل من كل ما يباين كل الفاعل لم يستند اليه
ان يقع فعلا لان تحقق الشي لا يمكن ان يقع ظهوره ومنعه فكان ظلمة صرفة والجهة الاولى جهة نور ووجود وظهور والجهة الاخرى جهة ظلمة وماهية
وخفاء وهي غير صادرة من الجاعل وغير مجعولة من الفاعل ابتداء لانها الجهة التي تنبعث بالمباينة مع الفاعل فهي جهة مسلوب كونها عن
الفاعل بلا ... منبعثة من البين بما ليس عنده ولو كانت منبعثة عن الفاعل كانت من جهة الموافقة والمحاكات فاحتاجت الى جهة اخرى للمباينة
وهكذا يدور او يتسلسل فالعقل من الفاعل كالنور من السراج والظل من النور يظهر من حيث ما ظهر فيه من النورية ولا يظهر من حيث ما فيه
من شوب ظلمة امكان او جهة او تعلق او نحو ذلك فاذن نفس الماهية لا يحتاج الى الارتباط لما في نفسها ومن صدقه حاق وذاتها الى
الفاعل ما لم يرجع الامر في نفسها الى وجود ما ونحو ذلك كيف وجعلها منه بظهورها بعد وجودها باباره واما التابع فقد تبين مدخل
... قد صرو قدمه ماهية وماهية عدة معه في العين على نحو الوحدة وغيرها في مرتبة من مراتب الواقع ووجود الشمول العقل فلا زمه ان الغاشي
الذي كالارباب العين لعين الماهية المجعولة وجعله معه وجود الذي رصفت به بعين جعلها وهذا مرادهم في اعتبارية الوجود على ما
بعد المادة والصورة والجنس والفصل ... في العوالم على مدار الوحدة وسره ان الوجود هو الجهة العليا من الانسان الكبير والانسان
الصغير الذي يحكي افراده الانسان الكبير وهو مع الله وجوده هو الوجود المنسوب من جهة الشيئية منه فلا يتعلق الوجود الا بنفسه ... والمراتب ولا

يكون الهيئة الا ربها بدا مرانا نفسها واولها هو الوجود والوجود الاول هو الوجود الحق المقدس عن كل ما عداه حتى عن اطلاق العبارة والمنع عليه
فلا يدرك بالعموم ولا خصوص ولا الاطلاق ولا التقييد ولا الكل ولا الجزء ولا الكلي ولا الجزئي ولا المبلغ ولا اللفظ ولا الكم ولا الكيف ولا الرتبة ولا الجهة ولا الوضع
ولا الاضافة ولا النسبة ولا الارتباط ولا الوقت ولا المكان ولا على شيء ولا في شيء ولا من شيء ولا الى شيء ولا عن شيء ولا اللطف ولا
الغلظ ولا استدارة ولا امتداد ولا حركة ولا سكون ولا استفادة ولا افادة ولا باشتقاق ولا بالبحث ولا التغير ولا الزوال ولا الاشتراك
ولا كالشيء ولا والفقير ولا بعاد شيء ولا بروز من شيء ولا كل صفة او اسم او صورة او شيء اي غير ذلك مما يمكن فرضه او وجوده او
تمييزه او ابهامه ونحوه ولا يدرك لشيء مما ذكر او غيره احد كنه صفته وانما يعرف بما تعرف به ولم يتعرف لاحد بنحو ما عرف من غيره
لهو المعلوم والمجهول والموجود والمفقود وجهة معلوميته لغني مجهوليته وتعيين شهوديته بعين مفقوديته فهو لا يعرف بغيره وغيره يعرف
ولا الكل على صفات الخلق لان اطلاق العبارة انما يقع على العنوان الذي الدليل عليه وهو الوصف الذي ليس كمثله شيء ولو كان لذلك
الوصف الذي يعرف به مثل لكان يعرف الله تعالى بان له مثلا والعموم اشتقاق لفظ او ينحو الآحاد غير متناهية يكون كل فرد منها مساويا معنا
لذلك العام المشتمل على الجهة البدائية من غير تعيين او بتعيين قيود ومشخصات وفصول وخصوص يعكس العموم والاطلاق لشيء لا الاطلاق
اعتبار ان اعتبار لانه بشرط لا شيء واعتبار لما يلحقه بشرط شيء وهو التقييد واعتبار آخر لا بشرط شيء فزادت الجهات فيه والكلي ما له
البعض جزء منه والكل له افراد متعددة يوجد فيها والجزء فرد منها والمبلغ ما وضع اللفظ بازائه او ما لا يدل على دلالة او صفته المدركة
فالاول على نية الاقتران باللفظ والثاني مع ذلك كان ما يتبادر من اللفظ وهو المفهوم لكن قبل الفهم لانه لا يولف شيئا من ثلثة
احرف او اربعة او اكثر او اقل الا المبلغ محدث لم يكن قبل ذلك الحدث فالمبلغ المفهوم يتولد من دلالة اللفظ والثاني المجرد
لذاته الحادث الدهر والاول الحادث العقل واللفظ مؤلف من الحروف والاصوات العنوية والكل حادث والكم مقدار متصل
او منفصل او مقدار كالموزونة والمكيلة والمعدودة والممسوحة والكيف كالالوان والهيئات محسوسة او نفسانية مفتقرة
الى الحوادث والرتبة نسبة المسافة من الشيئين والجهة مقصد الطالب من ناحية المطلوب سواء كانت من الجهات الست التي
تتعلق الاشارة الحسية او من الجهات العينية التي تتعلق الاشارة الخيالية والعقلية والوضع بحالته الثلاثة حادث لافتقاره الى
الحوادث والمحتاج الى الحادث اولى بالحدوث فالاول في البسيط كالمحل للجوهر البسيط المجرد كالجوهر الفرد والثاني ترتب
اجزاء الشيء بعضها الى البعض والثالث ترتب اجزاء الشيء فيها وبين الاجزاء الخارجة عنه والاضافة فيما يتوقف الصورة
وتحققه على ما يتوقف الصورة وتحققه عليه على الكل المعية والتساوق الذي التي هي كالابوة والبنوة وظهور الكسر والانكسار
والنسبة اعتبار يحصل بين شيئين سواء كان على جهة اللزوم او الاتفاق وسواء كان في اللزوم من الطرفين او من احدهما وسواء كان ذلك
الاعتبار لذاته المنسبين او لعرضيهما او لذات احدهما وعرض الآخر والارتباط مطلق التعلق من الطرفين او من احدهما او الكل
مستلزم للحدوث والتركيب والاضلاع والوقت والمكان وجب كونه محصورا فيهما وعلى شيء كمحمول وحامل او في شيء ولو كان
على شيء لكان محمولا به ولو كان فيه شيء لكان ملازما لغيره ولو كان من شيء لكان مولودا او لو كان الى شيء لكان محلا مسبوقا ولو كان
كشيء لكان مشتبها بغيره ولو كان عن شيء لكان منها وزراه منتقلا ... واللطف الرقة والدقة والشوبة وما اشبه ذلك من

صفات الخلق

صفات الخلق والغلظة عكس اللطف والاستدارة كالدائرة والكرة والامتداد هو بسط الشيء يكون في الذوات والاوقات والامكنة
والصفات والافعال والتأثيرات وما اشبه ذلك وكلها صفات الخلق والحركة والسكون من الاكوان الاربعة التي يلزمها الحادث والاستفادة
والافادة من نوع الحركة والسكون المعنويين والاشتقاق كالحركة او ما يلزمها والبحث كالسكون وما يلزمه والتغير من حال الى حال والزوال
كالاشتقاق وجميع صفات الخلق واحوالهم فلا يوصف لشيء منها ولا يوصف بخلقه فيكون مثلهم ولو شابهه شيء لكان حادثا مثله ولو خالفه لما صدر من
ضد ولو وافقه شيء لا شبهه من جهة الموافقة ولو عاد شيء لكان ندا له او ضدا له فيكون حادثا ولو برز عنه شيء لكان مولودا ولو برز منه شيء لكان والدا
او المولود شارك والوالد موروث مالك والصفة او الجهة او الصورة او المثال او الظل او العكس او الكلمة او نحو ذلك فرع وتابع
والموصوف بها كان موردا فالمتبوعية غيره وتابعيته هو غيره والجميع ممكن والموصوف بالممكن ممكن الوجود الممكن وجوده والممكن الوجود حادث
او تمييزه كان شيء فقد احاط به حدود التمييز وكل محدود معين فهو حادث وتشخص من المشخصات او ابهامه لان الابهام كالتعيين
والتمييز فهو محتمل الزيادة محتمل النقصان ولو وصف بشيء مما ذكر من تلك الاوصاف لكان مدركا بها والمدرك بغيره حادث والموصوف بغير المذكورات
الحادثات الغريبة وكل الغريبة من حدود الحوادث والموصوف بالقدسية الا الحادث ونحوها القدسية من صفات الخلق ولا يجوز ان يعرف باشارة وتلويح
ورمز وتلويح وبيان تفسير او اثبات غير ما وصف به نفسه لان معرفة الشيء لا يمكن الا من احاطة بالموصوف بالكنه بالعلم العياني او بعدد الرؤية
والسماع او بالوصول الى الازل لانه ما يهنالك وينزل ويخبر بما عاين ورأى واذ لم يكن احد وصل الى الازل لا بالعروج جسدا ولا بروح
ولا بادراك خبير ولا متفكر فكيف يمكن ان يعرفه فلما تعذر ذلك على الخلق وعلم انه تعالى يريد ذلك منهم وجب في الحكمة واللطف بالعباد ان
يعرف نفسه لهم بوجوه ما وصف به نفسه ولما لم يبلغ عقول الضعفاء وجب الاكتفاء بخلقه فوعا يقدرون على تلقي التعريف والوجوه من يلغو شناء الانجحة
فارسل الرسل مبشرين ومنذرين بعثت كلمته ولحقت حجته فان قوله كان الله ولا شيء معه الا يعنيه لشيء من الاشياء المذكورة حتى نفسها
ذكرها بالوجه المعهودة المعينة من حيث هي هي لانه لم يكن نفسها لنفسها فضلا عن ان تكون موجودة فان اطلق عليه تعالى انه شيء نحو هذا المبلغ والعالم كذا
في حقيقة الحقيقة بوجه من الوجوه فلا مزيد فيه وقوله احدث الاشياء المحدث الاول والحادث الآخر هو ما وصف به نفسه وهو آيته ذاته وعلى الذات
عين ذاته ولا لانه الذاتية وقوله ثم الكل الممكنات في كلمة ثم اشارة الى ان رتبة الامكان بعد العنوان لانه وان كان من الممكنات
لكنه لا يجري فيه الامكان اذ لو جرى فيه الامكان لم يعرف الواجب تعالى لانه ليس فيه الامكان فلا يعرف بانه الامكان ولما كان ما سوى الله سبحانه ممكنا
وقد خلق بها العنوان اولا وجب ان يطلق بجري الامكان ليعرف سبحانه وجل فالاول الامكان العام المشتبه لكل المشيئة وهو الوجود المطلق
الى العقول الاول والامكان فيه هو جواز الراجح الوجود باراده وقولهم في حق الواجب تعالى واجب الوجود نظير جنس جواز بين الثلثة وهي
الواجب كصلوة العصر لكون الجواز مأخوذا فيه علاوة الوجوب والمندوب كصلوة الليل لان الجواز فيه راجح والجواز المساوي كالمباحات
وانما كانت المشيئة راجحة الوجود لان ما عدا الراجحية الى المتعلق موجود وقد اتفق شيئا من شروط وجود نفسه فكان حكم غير مقيد في الاثر
الاول والوجود المطلق اي الوجود لا بشرط فلا يقع فيه الامكان بمعنى التساوي ولا اطلاق المادة الاولى فضلا عن سائر المواد والصورة
وقولهم ان كل ممكن حادث مسبوق بمادة ومدة لا ينتهي الا الى العقول الاول والجواز المتساوي اذ لو وجب ذلك لكان حدوث حتى العقل
الاول وفاعله الذي هو الواجب ان يسبقه مادة لكانت المادة ايضا من الحوادث فللمادة مادة وهكذا فيلزم التسلسل في المواد

في الخارج وهو يعلم فالامكان في الموجودة الممكنات على وجه كلي ما كان منها جزئية لا يوجد الا جزئية بل على وجه كلي احتراز عن جميع الامكانات الباقية
لانها جزئية في الامكان فانما في الذات متوجه الى ما لا تتوقف على شيء بل يتيسر له ولغيره كما اذا اخذت مدادا بالقلم لتكتب اسم زيد فقبل
الكتابة لم يكن زيد مذكورا على الجهة الخصوصي والتعين بالمداد والذي على القلم لجواز ان يبدو لك فتكتب اسم عمرو او لا تكتب شيئا
فليس زيد مذكورا الشيئية الامكانية الحقيقية قبل ان تكتب الا على الجهة الامكان الذي يتساوى فيه هو وعمرو وخالد والجبر وما اشبه
ذلك وهو المراد بتمثيله بامكان زيد وتعليله بقوله فانه تكن في الامكان الراجح الذي نسبته الى الوجود الحق باعتبار رضوانه ودليله
وسائر ما بينه وبين الوجود المقيد من المعقول الاول وما بعده باعتبار الاثر والمغايرة بين بين بالنسبة الى الفعل لا على حد الوجوب ...
الوحدة ولا على حد الكثرة في التعدد واما لا بالنسبة الى الفعل ان توسطه بين الوجوب والامكان بل بالنسبة الى ارتباطه وتعلقه
بالممكن المتعدد المتكثر فتغايره البسيط من مغايرة المكثر لان تغايره وتكثره انما يكون باعتبار التعلق كما في حركة يد الكاتب في تعلق
بالحروف المتعددة المتغايرة المتكاثرة فان تعدد متعلقه وتغايره ذاتا بخلافه لان تعدده ليس لذاته وانما نسب اليه باعتبار
المتعلق والاحو ذلك فهو الرتبة الثانية المشية هي الذكر الاول لان الوجود هو اول ما يذكر به الشيء لا يقال ان الشيء مذكور في العلم قبل
الايجاد لان الشيء اول كونه معلوما كونه ممكنا وكونه ممكنا بالشيئية الامكانية فهو مذكور في المشية ما هو شيء به فوق الشيئية الامكانية اول
ما ذكر بها كونه زيدا وامكانه الممكن ان يكون عمروا او رضا وهذا الى جزئية مرحلة الامكان الا استعداد او العنصر لوحدة ... العام
لمكان انقلاب بعضها بعضا لانه الامكان الذاتي لان اول ما يكون وجوده به وجود مطلق ايجاده نورانيته وهكذا الا زيد العنصر
لا وجود مقيدا الا ان يجري على قاعدة كل شيء في الكل شيء ... باصل التوحيد باجراء الامور على الاسباب وسماه نعم ان اريد بجانبه
العلو والاجزاء والافلاك الشيء من الكلية والجزئية منها وسواء الكواكب سيارة او ثوابت متعلقة بالعقبة في ما عليها فعلا من قبول
مواد ما لوجود العناصر والمركبات منها وهذه المسئلة مبنية على ان الامكانات في الممكنات اما متباينة في العدد فقط او متباينة
في المهية فان كان تباينها بالعدد فقط استحال ان يكون امكان شيء سببا لوجود شيء لتساوي افراد المهية واحدة في الاحكام ا
الثابتة لبعضها لذاته فلا يمكن استناد التاثير الى بعض الامكانات او لم استناده الى غير ذلك البعض فيلزم ان يتوحد بكل
واحد من الامكانات مثل ذلك المعروض مثلا اذا جعل امكان وجود الفاعل سببا لوجود الفلك وجب ان يكون من امكان
كل موجود فلك وان لا ينتهي الافلاك بل يتوجد عن كل فلك الى فلك الى ... الا نهاية فاذا كان الفاعل لا تقتضي فيه شيء
دون شيء فعله الاول القديم من جهة انه فعله والامكان القديم متساو بالاول رجحان وجود المشية ولكنها انما هو من جهة انها
ظهور الفاعل واما من جهة اثرها وتعلقها بالممكن المتعدد فامكانها جواز مستاو في صدور البعض دون البعض ترجيح بلا مرجح
مع ان الشيء الممكن اذا كان مهية من حيث هي هي لا يمكن ان يوجد بمجرد الجواز الذاتي والامكان المتساوي لانه ترجيح بلا مرجح وسد
لباب اثبات الصانع ولا بمجرد الاولوية الذاتية لان المهية من حيث هي هي ليست الا هي لا ابية عن الوجود ولا عن العدم فمن
اين هي قبل جعل الوجود وفرضه حتى يوضع اولوية الوجود او غير من الاشياء بالقياس اليها كيف ولو جاز له اولوية الوجود من حيث
هي هي جاز له القسم اولوية العدم من حيث هي هي بحكم التساوي فلو كانت الاولوية في وجوده او عدمه لزم كون الشيء الواحد بما هو

الوجه الثاني عشر

واحد من ماله وجهة واحدة بما هو واحد موجودا او معدوما وهو تناقض من حيث ان هذا الكلام قد ثبوت نفس الامر مع قطع النظر عن فليس لاحد
ان يقول لعل شيئا من المهيات في وجوده العلة لها من ان يكون وجودها او ما من غير وجودا وجهة يتحقق رجحان وجودها الخارج مع انه كلام واقتضاء على
وانما اه باقتضائه في مرتبة نفس من حيث ان الممكن ما لم يجب بغيره لم يوجد وكذا ما لم يجب عدمه بغيره ولو لعدم اقتضاء وجوده لم يعدم وان كان
لكن يختلف الاشياء شيئا من حال الوجوب والجواز والامتناع شيئان ودون ذلك في الممكن بانه محفوف بالوجوبين ربما اقتضى عين احدهما الوجوب
السابق للممكن الثاني من قبل المرجح التام لاحد طرفي الوجود والعدم قبل تحققه وبازائه الامتناع السابق اللازم من اقتضاء السبب وذلك الطرف
بعينه ثم بعد تحقق الوجود والعدم يلحق وجوب آخر في زمان اتصاف المهية باحد الوصفين باحد الاتصاف به على الاعتبار التمييز فان كل موجود يجب
وجوده ما دام موصوف بعين الاتصاف بها وهذا هو الوجوب اللاحق المسمى بالضرورة بحسب المحمول وبازائه الامتناع اللاحق بالقياس الى نقيض
ما هو المحمول وكل ممكن سواء كان موجودا او معدوما في نفسه او غيره فانه يكتنفه الوجوبان والامتناعان بحسب ملاحظة العقول ولا يمكن خلو
منهما بحسب نفس الامر اصلا لا باعتبار الوجود ولا باعتبار العدم وان كانت مهية الممكن في نفسها وبما هي بحسب طبعها الامكان العرف
خالية من الجميع اما العدم فلكون الوجوب السابق في وجود او عدمها وكذا الامتناع السابق اللازم له فقد عرف سره واما الوجوب والامتناع
اللاحقان فلان الوجود كما كان اولا قد بان عدمه والعدم الوجود المقابل له فان امكان زيد يكون امكان كل شيء لوجود امكان
الممكنات متباينة بالعدد ... المهية بحيث يمكن زيد في زيدية لا يمكن ان يكون عمرا او فلكا او ملكا وعقلا وشيئا معقولا وغيره وللملازم
فهو حالة تحقيقه مفردة التكلم وغيره من المفاسد ولشمول عموم قدرة الله وكل يوم هو في شأن بل يكون في ان شأنية في شئون لا نهاية لها
وليس كذلك لان حال الاشياء موجودة او معدومة انما يكون على سبيل الوجوب والسبب واللزوم واذا كان على سبيل السبب والوجوب
كيف يمكن ان يكون زيدا وهو مركب من العناصر الاربعة الحسية فلكا او برجا او حجرا او حيوانا او بقرا او حمارا او نباتا او خشبا او جمادا
او حجرا او عبدا او جنة ونارا او ما كان في عالم الملكوت صعودا او نزولا وشيئا مع ان بين رتبة الاخرة ورتبة محمد بن عبد الله
الف وسبعين الف حجاب وكذا مع ان الكفر والظلمة والايمان والنور لا يجمعها مادة واحدة وامكان واحد وكذا مع ان
الروح ملك اعظم من كل الملائكة فوق جبرئيل وان من هو البرية وشيطانا مع اختلاف نشيئها بالحقيقة وما وهوا والامر فيه سهل والا يمكن
سهولة وهو ان النار يمكن منه البرودة والماء يمكن منه الحرارة والهواء برزخ بينهما في الكيفية والمادة ومع ذلك مع ان انقلاب
الملح والذهب الا الاحوال ومخارج والحكي الانقلاب يتغير ويناقض اذا اتحدت الجنة وجوهرا او عرضا مع انه لا يمكن ان يجمعها حقيقة
واحدة وغير ذلك كان يكون مقدما او مؤخرا وسواء او بياضا او نفيا او اثباتا او موجودا ومعدوما او امكان شيء وامكانه
وامكان امر ان امكانه الى ما لا نهاية له في الذوات والاوقات والامكنة والصفات والافعال والتأثيرات وما اشبه
ذلك فاذا وجده زيدا او فلكا او ملكا وهو فرد من تلك الافراد الممكنة الغير المتناهية كما وكيفا وشدة وعدة ومدة لغيرها سواه
من الافراد الممكنة اللامتناهية على حكم الامكان في مشيته وجود مطلق لا شرط فلا يمكن ان يشذ عنه شيء من الاشياء فاذا اردت
تطبيقه على زيد المراد العنصري فتقرانه فرد لا يصدق على غيره اصلا لكنه بحسب احواله كلا لانه مشمول علم الله ومشية الله وجميع كمالات
فرد يليق لو خلي وطبيعته بما ذاته وجميع احواله الاثر في نفسه وذاته وحقيقته الا ان اليه القصور ومبادية العليا فهو باعتبار انه

موجود او عالم او واحد او قادر او مريد او نحو ذلك ليس هو الا الصور او الافلاك والاجرام والانفس والاملاك والانبيا والانوار محمد ولا نحو ذلك من سبيل
الاعتبار وجد ان على الشئ وعلمه وواحديته وقدرته وارادته وهكذا الا انه وان كان جسما صغيرا الا انه انطوى فيه العالم الاكبر فاذا شا
سبحانه ان يغير فيه زيدا الاماتة من الصور مما لا يتناهى نعم لكن على وفق النظام وطبق الحكمة لانه ابى الله ان يجري الامور الا باسبابها
وان كان الكل في حكم الامكان على حد سوا من حيث الامكان المعنى لا الامكان المنسوب باستعدادات مادة وكونها وان شا اخرج
من امكانات زيد دوام الانعام ما شا من الاشيا مع بقا زيد على هيئته وصورته او تنقضي الصورة لا يتغير اسمه بسبب المادة وقبولها للانقياد الصور
البهائمية شخصية مجردات لكن فيه هو سبحانه على كل شئ منه لكل شئ قدير لان القدرة مشيئته ومشيئته تعم ما شا لانه لا تنقضي شئ دون شئ او الكل بكل
من الكلمات الحسان او غير ان ما يحصى كم وجه راجعة كلها الى مشيئته تعم بامكاناته التي هي على الافتقار اليها منها ان له جهة بها يكون موجودا
وابجا ليزه من حيث هو موجود او واجب لغيره وهو بهذا الاعتبار يشارك جميع الموجودات منه الوجود المطلق من غير تفاوت وجهة اخرى
بها تتعين هويتها الوجودية وهو اعتبار كونها ذات درجة من درجات الوجود الاتم قوة وضعفا وكمالا ونقصا فان حكمة الكل انما بعث
في نزوله عن مرتبة الكمالات العالية والقوة الغير المتناهية والنور الاتم والجلال الارفع وباعتبار كل درجة درجة من درجات القصور من الوجود المطلق
القدر الابوية بما هو هو قصور ولانه عدمية ولا حيثية امكانية بعض الوجود خصائص عقلية وتعينات ذهنية هي المسماة بالمهيات والاعيان الثابتة
فكل ممكن زوج تركيبي منه التثليث من جهة مطلق الوجود ومن جهة كونه ذا مرتبة معينة من القصور فاذن هنا جهات تختلف الاحكام بحسبها والقدرة المتعلقة دائرة
على مدارها واستعداد امكان زيد لان يصير بمشيئة الله كلما اراد من الامور الغير المتناهية مرتفع بالمرة لعدم تناهي الكمالات التي لا تحصى ان شئ اوفى
ولو كانت صغيرة وما يكسر سورة الاستبعاد انه يمكن لشئ ان يرى الاشيا كلها او اكثرها بعين واحدة من الموجودات مرتبة يرى فيها كل شئ ويرى ان
الكل شئ مدخلا في كل شئ في جميع المراتب الى الحس الظاهرة والحس الباطنة وما هو الباطن الى مرتبة الف منه التوحيد يبلغ انه حيث لا يرى الا
واحدا الا يرى نفسه ايضا فانه من رؤية نفسه كما قيل كنا بالغيب فانيا فيبقى بلا كون فلكل شئ امكانات غير متناهية ولكل منها خزائنه الله وقوانين الله
فيوب الله لعلوها واستارها فكانت تلك الكمالات او الامكانات خزائنه التي لا تفنى ينفق منها كيف يشا كما نطقت سورة الحجر وان
من شئ الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم وذلك لان خزائن كل وجود عبارة عن كونه القلم الاعلى المسمى بالقدرة والمشيئة او العلم الذي
به كانت او اللوح الكلي او لوح القضا المعلوم من التبدل المسمى بمادة المواد النورانية او الوجود المطلق القدري كانت ومنه يكون ما شا
على الوجه الجزئي لوح القدر الذي يجري فيه المحو والاثبات مدرجا من الشرايع كما الاول ابتر لقوله وان من شئ الا عندنا خزائنه وقوله
وعنده ام الكتاب والثاني قوله وما ننزله الا بقدر معلوم ومنه ينزل والتجلي في عالم الشهادة ومن السما الى الارض العرش تنتهي جميع الخلق
الله من البر والبحر قال وهذا ما يرويه قوله تعالى وان من شئ الا عندنا الآية ولهذا الحديث الشريف مقامات ليس هنا محلها ومنها ان لكل شئ مدور
حول الامكان الراجح ومنها ان لكل شئ يدور حول الحقيقة المحمدية ثم يهوي ذلك الامكان على الامكانات الا الواجب لا متناع التكلم فيه الا
بوصفه والوصف حادث والحكم عبارة عن القدر لا يكون شئ منه الا بجهات ليس كلها مصدرية اشارة الى المشيئة والوجود المطلق بل
موقوفة الى ما كونه مشاكلا من بعضها وهي مادية غير البسائط بها وهي فاعلية الا ان جعلت ثنوية لنسخ الهيئة توضح المبحث على وجه
يستعلم منه بعض مقامات الحديث المذكور الذي جعلناه شاهدا البيان الخزائن ونبذ من اسرار قوله تعالى من سورة الحجر وان من شئ الا عندنا خزائنه وما ننزله

الا بقدر معلوم

الا بقدر معلوم ان السر في تعدد الخزائن لشئ واحد هو ان الاشيا كلها تدور على حول المرد واحد هو طرف المشيئة الا او المشيئة نفسها او القلم الكلي
الذي هو نور محمد صلى الله عليه وآله على ما نطق به الاخبار اذ لو لم يعتبر الكثرات الا الوحدة للزم الشرك او عدم حصول الكثرة اصلا او نحو ذلك من المفاسد ولكن
وان الشئ الواحد له مراتب متعددة من مراتب الوجود وفي كل منها يكون مذكورا فاكل مرتبة بما فيه من التحقق والشيئية من مراتب المشيئة لها
اشارة اليه سلمان الفارسي على ما نقله الرضا انه دخل ابا ذر في ضيافة فاتاه برغيف شعير باللبن فاخذ ابو ذر يقلبها فقال سلمان ما تقلبها
يا ابا ذر انه لا يدري ابن ابيك والله لقد عمل فيها الماء الذي على العرش حتى القيها على العرش وعملت فيها الكرسي حتى القيها الملائكة حتى
القاها على الرياح حتى القيها على السحاب وعملت فيها السحاب حتى القاها على الارض وعملت فيها الارض والماء والنار ولهذا قدم من قبل الملك
شكرها يا ابا ذر ولكل واحد من هذه الخزائن لذلك الشئ يدل فيها وجه منها الذي خلق منه فيتحقق في الوجه الاعلى ما تحته وكلي من هذا الترتيب ما تحته وهكذا حتى يظهر
الشئ في مكان محدود ووقت محدود الوجه فتارة كل وجه بما هو من تلك الخزائن الا يجري منها الا وله صاعدا وما منا الا له مقام معلوم والمقام يتبع
على الاحاطة الشئ من حيث انه الا بروقها والمشيئة الكلية التي الا فرية الكبرى من امكاناتها الراجح فالاول منه من خزائن التي جيد منه ولك التي رتب اربع للعقل
ومن الكيفيات الاربع او هي المرتبة النقطة والسر المستسر فيه السر والسر المجلل بالسر ثم الرياح والنفس الرحمانية ثم السحاب المزجي والحروف الاوليات
العاليات ثم السحاب المتراكم والكلمات التامة التي خلق بها كل شئ من الاشيا وهي المشيئة وجه او وجه الملك وجهاته ثم السحاب المزجي بعد اشارته
من على المشيئة ذلك البحر برياح الاسم البديع الرحمن ثم سحابه المتراكم من ذلك السحاب المزجي ثم كذا وكذا وهكذا وعلى هذا في خزائنه الكلمات الكلية
التي لا تفنى هي امر السقف فكان يكون من شخص بعينه هكذا وصنفا ونوعا وجنسا وهكذا وتسلسلا ودرجة او نزولا او نحو ذلك ومن تحت المشيئة مطالقه الا
الا نهاية لها لا ترد عليها ولا ينقص منها ان الكون شئ منها انها على الامكانات وخارجا عنها فتعلق بواجب الوجود كما يقولون او واجب
بقاعدة ان الشئ ما لم يجب لم يوجد لكن اوجد اجتماعها لان الاول تعلق بالذات ما لشئنه افتقار او ممتنع كذلك لان الممتنع بالذات كالواجب
في قسم الحادث والمكن وان الضرورة ينافي القدرة او ليعبر شئ اصلا لعدمه الا انه الامكان والحدوث والا شئ آخر بعد الشئنة سوى تلك الخزائن
ولا يكون شئ من الامكانات تلك الكمالات الكلية التي لا تفنى رابذا عليها او على تلك الخزائن التي لها بحيث لا يمكن ان يتعلق به مشيئة اصلا
من انها هي على الحقيقة بهو نقص ولا تناقض في المشيئة التي هي اول آدم الذي خلقه الله على صورته لا آدم الصغير كالآدم الصغير او آدم الصغير الوسيط
في الملكوت ولا الكبير في الجبروت من الاكبر الاول الذي منها ابا لكل شئ وهو الذكر الاول يعني ان الفاعل اولا ارادة مشيئته فاول ما يراده وتتوجه
اليه العناية هو المشيئة واذا تاكد ذلك العزم سمي ارادة وكاف كن اشارة الى الكون وهو الوجود والمشية واثر المشيئة ونونها اشارة الى
العين وهي الارادة واثرها في الامكانات لانها من المشيئة كالقبول من الفعل نحو الكسر والانكسار وهو الكبرى المشتركة الى الهوا الصغيرة
ووقتها متعلقها السر به لان خروج كل شئ من الامكان الى الكون ومن الكون الى العين ومن العين الى القدر ومن القدر الى القضا
ومن القضا الى الامضاء بعده توقف الشئ اذا شاء الله كونه واراد عينه وقدر حدوده وقبض تركيبه وشرح علله واسبابه على ان يكون
زمانه هو وقت من الامكان الى الكون وسائر مراتبه لانه زمان الى طورين الطوار في مدة في وقته في سرمد او دهر او زمان اذا قلنا خروج
منها الى عاد وزمانه او بارها والى ما فوقها اقباله والزمان نسبة متغير الى متغير والدهر برزخ بين المتغير والثابت او نسبة المتغير الى
الثابت والسرمد نسبة الثابت الى الثابت واول الثبوت الكلية وعلى السمات التي انزجر لها العمق الاكبر ان زيد

بها المشية الى ملكانية الا الكونية او مطلق فالمعنى الاكبر ح هو اول الامكان اى الامكان الذي هو محل الوجوب الراجح او متعلقه الذي وقته هو ذلك
السرمد فان كان التعيينية وقتها هو دائرة فشار راجعا الى الامكانات والمشية الكلية فالسرمد وقت كجنبة احد وان كان جنبة راجعا الى المشية
الذكر الامكانات والاعيان فهو وقت لها كجنبتين مشتركتين فكون الدهر والزمان وما بينهما تحته ولازم ذلك ان يكون بعد من المشية دهرى
دهرى منسوبا الى السرمد ولعله يلحق الا نحو وفاقه هذا النعل بالنعل وساوق له الحد الشاذ برزخ بين الترادف والتباين صورة او معنى
والثانية من اجزائه التي جبذه من الزوال من اجزائه العليا الدال وصل الى عالم الكون والظهور لكن بمقام المقدر المعلوم في القوس الذب الارجح
والاضافات وجود المقارنات وجميع الصور المتممات واللواحق على المادة والصورة بحيث لا ينفك شئ منها على غيره ولا يتأخر عنه او الاوساط
في العبارة المتقدمة ان جعل عبارة حق قدمه من امكان الممكنات على وجه كلى او امكان زيد على وجه كلى او امكان تغير زيد الى ماشاء او امكان
ايجاد كلى ح في ثانية مقابلاتها الاربع التي هي من انه الممكنات المكنونات والبارزات وهى لحق المشية الكونية ان قلت كيف
لفظها شيئان فالجواب اولا ان كل شئ واحد من الاشياء سواء كان الله او الخلق شيئان بوجوه عديدة شخصية وصنفية ونوعية وجنسية
وذاتية ووصفية وواقعية واعتبارية في الشية في الاخبار الكثيرة حيث وردت شيئين لما روى عن ابى الحسن قال ان لله ارادتين ومشيتين
ارادة حتم وارادة عزم الحدوث ثانيا ان المشية الكونية هي عين المشية الامكانية والقول بانها هي الذكر الاول في الحديث صادق عليها بلا تفاوت
بينهما فيه وانما اختلف الاسم اى اللفظ باعتبار ترادف الصفات والاسماء الاعيز من جهة انه ما لم يوجد اصلا لا شية له اصلا وما يذكر بانه هو انما
يذكر بانه شئ او شية انما هو وجوده فان كونه مذكورا كونه شيئا وهو كونه موجودا او كونه وجودا انما هو وجود المشية العامة سواء المشية لما كانت
ممكنة مخلوقة فاعلم انما تقدم ان كونها الاطلاق بنسبة مراتب وعلى حدوده لسبع لما مر وان كان ستيات هذه الست او السبع لا يمكن ان يتصور
ويتحقق الا في شية المشية ووجود المطلق وسائر الاشياء كليها وجزئيها وصغيرها وكبيرها وذاتها ووصفها وان كانت مذكورة في هذه المشية
الامكانية الا على انه على وجه كلى لا يتفصل تفصلا اصلا بل هو عام النسبة الى الجميع في الجميع واما المشية الكونية فان التشخص والتميز لا يتحقق الا فيها
فتغاير الشئ فيها باعتبار الكون في الاولى والعين في الثانية والكون لا ينفك عن العين لتلازمهما في الظهور الا انه في التقدم الذاتي
يكون الكون سابقا متفق على العين بسبعين سنة او يكون الكون العوض الالف ونافرة فيها بذلك العدد ولانها ثانية عنها واحد بلا
واثنان باعتبار كالالف في الرتبة الاولى من الاحاد وفي الثانية عشرة في الاول الحين الوحدة المسمى ونحو ذلك الظهور شاء وقبض فهذا الكون الوحيد
هو الامر المتقدم ودون المشية الذات والعين الثانية لان ذكره الاول ذكره بكونه امر بوجوده قبل ذلك المشية لانها لا تتحقق الا بالكون
ولم يحزمه المشية بعد فانها عزم الوجود باعتبار الارادة المتأخرة عن المشية والمرتبة عليها لكونها العزمية على ما ثبت والعزمية على الشئ متوقفة على سابق
ثبوته فالمشية شئ واحد له احوال واعتبارات تختلف الاحكام بها منها ما هو باعتبار التعلق اى متعلق المشية ووقتها وهو السرمد المذكور او
او الوقت غير المتعلق كما هو ظاهر بيانه بعده عن قوله الى اشارة الى ان له المشية له تابعة باعتبار حقيقتها بما هى لا تنافي فقدها
باعتبار الاسماء وكثرتها باعتبار متعلقاتها فوقتها مرفوع مبتدأ الامور معطوف خبره السرمد وهو نسبة الثابت الذى هو الفعل الى الثابت
به وهو الفاعل على الوحدة السابقة او اللاحقة بنفسه عن نسبة الثابت الذى هو المفعول الاول الى العقول ونسبة العقول القادسة الى
نور الانوار الى الذكر الثابت من وجه وربط فيها ونسبتها اوجهات لها الى الامتداد الموهوم المسمى بالازل الامر الذى ازل الازال

والعلم

وان لم يتعدد المشية الامكانية لانها هى الاول الذي لا تعدد فيه الا باعتبار المتعلق وارتباطها اى تعلقها بالكل المتعدد والمتكثر ووقت
متعلقها المقيد بالجزئيات احترازا عن وقتها نفسها لعدم التقييد فيها من حيث هو وعدم تحديدها الا العدم الذي لا يمكن ان يخبر عنه ويشار اليه
الا بما دائما المعطوف على ما قبله فهو لان يتلازم النظم بل يلتئم الا باعتبار الاول المدونة الاشغال الزمان بيانا لاختلاف اسم الشيئين وان تغايرك
السياق في الزمان حيث انه من الاجسام ولم يتقدم عليها فالسرمد والدهر ح مطلق بل ان الوقت الان اضافته الى متعلقها وتقدمه عليها
ولم يعين بانية كما هو فان برجاء في رفع المعطوف على وقتها هو خبره الى المشية الكونية كالتلا يلزم التكرار واما المشية فكم ولو امكانية
لانه مقدمة ما يفصل بعده لتحقق امر الاختلاف بالاسم لا المسمى فذلك الابتداء والوقت هو الدهر للعقول العشرة والطبايع العشر والعقول
الكثيرة الغير المحصورة للكواكب السيارة والثوابت المتعددة المستفادة منها نفسها وللانواع الطبيعية اذا كان الله قادرا على ايجادها الطبايع وفوا ما
ونفوسها مع التقيد في وجوداتها وتوقف قبولها للايجاد على اشياء اخر وجودية او عدمية او هما في ايجاد مقولها المفارقة عن تلك القيودات
لحلول او سما واول التجدد المقيد العقل الكلى واخره الشرى وهم اذا قالوا بتجرد العقول اى نفى ما المتكلمون وترددت في وجود ما بمعنى اللازم
على المادة وذاتا وفعلا ارادوا به تجردها عن المادة الزمانية والملكوتية لا مطلقا والا في العقول والجواهر بوجهه في التركيب كيف ولو انتفى التركيب
فيها انتفى التعدد والكثرة فيها وصفوذلك واجب لا ممكن مع ان العقول مركبة تركيبا على حدة مراتب اربع امكانية والجوهر مركب بعدد مراتب
على مراتب لان مادة العقول من النور الذي اخفى المادة العنصرية النورية ومادة الجوهر من النور الابداعى المادة العنصرية المحسوسة وان كانت
العقول باشياء الشبه منها بالتغير والبرزخ بينهما لا تبقاء القيودات التى هى جهات القوة والاستعداد فيها كلها انما فللدهر مراتب اوله اخر السرمد
وعالم الامر والمشية وعالم الرجحان الشديد في التقييد تنور الانوار ومادة المواد المماثلة الله لكن لو اعتبر الثبوت دوقت السرمد العقول
باعتبار ما سوى انها عقول نورانية او باعتبار وجوهها العليا لا باس به والنفوس اوسطه لانها لم تكن خالية عن القوة التدريجية والامكان
الاستعدادى التى يتحملها في الوجود والرتبة بين العقول والنفوس والمواد الملكوتية الى آخره في الجسم الطبيعى آخره والاجسام الفلكية والعنصرية
والتركيبية من العناصر المحسوسة ما بعد آخره وهو الزمان المتغير الذى لا يمكن ان يجتمع اجزاءه المفروضة في امتداده الغير القار في آن اعلاه
رتبته وتحقق المحدد الجهات باعتبار كونه وعائه لما انه الذى هو ابعد المجرد المسلحق على ابعد الماورى الطباق الثلاث على منظوره لان
الزمان والمكان متغيران شيئا ما وباعتبار كونه مقدار الحركة السريعة اليومية نسبتها الى مولة فلك القمر نسبة اليوم الى الشهر والى العطارد
والزهرة والشمس نسبته الى السنة والى المريخ نسبته الى سنتين وكسر والى المشترى نسبته الى اثنى عشر سنة والى فلك زحل نسبته الى ثلثين
حولا والى وكه فلك الثوابت نسبة اليوم الى اربع وعشرين الف سنة وباعتبار وصولها نسبته الى الامور الخارجية وباعتبار نفس الحركة
لجميع الافلاك وكواكبها التى حولها وباعتبارات آخر ليس هنا محلها ولذا صار محدد الجهات التي ثبت بالنسبة الامور بانية واشتمال
بالنسبة اليه الفوق والتحت لان محدبه جهة التحت وان كان مركز الارض الحسية الا انه لا بد من ان يقاس الى جهة الفوق ما
والفوقية يعنى الى سطحه المحدب والا يلزم لا تناهى الابعاد وهو باطل ببراهين السلم والترس وغير ذلك والطور آخر منه الاشتغال
الى ما هناك وهو ان المشية آدم الاول وحواء الجواز وهو كونه وهو اشارة في قوله ولو لم تمسسه نار وطاقته الى مكان ووقته الرعد
فهو السرمد كما ان الفلك الاطلس بالنسبة الى الزمان من جهة ان محدب الاطلس ليس في مكان لانه محدد الامكنة والجهات ولا في الزمان

٩١

لان الزمان لا يكون الا ظرفا للجسم وليس وراء محدد جسم ليكون ما يخرج من الزمان عن محدده ظرفا له وانما المكان والزمان انتهيا بلا تخلف
احدهما عن الآخر فتلك الثلاثة متساوقة اذا وجد واحد وجد الاثنان واذا فقد فقد الاثنان الا ان السرمد ليس فيه تعدد ولا تغاير
معتبر في الدهر والزمان وتحت الاعلائية شدة لطافة هذا المحدب لانه بلغ لطافة هذا الجسم يقرب عالم المثال بخلاف الجسمين الآخرين
اما الكثيف جدا كالارض وهو واضح والمتوسط بينهما كالافلاك السبعة ما عدا فلك الثوابت فلبطء حركته لكثرة القادم الحركات المتعددة
فيه اذ للكواكب حركة بخصوصه وحركة تدويرية وحركة حاملية كما لا يخفى فعلم سر ذلك القول وتوسط السموات على تفاوت منها جهة الكلية
حسب تفاوتها واسفلها للكون لا جامعة والنباتات بلا حس وحركة ارادية ثابتة للحيوانات التي معظم افرادها الآن في جميع ما هو
فلت بجميع ما معها ولذا لم يذكره مع ان اسفل الزمان وقت لاسفله واعلاه وقت لاعلاه لينهم وقد اشار الى الاخير بقوله واول
متعلق الحقيقة المحمدية احد اطلاقيها لانه قد يراد بها المقامات التي هي اسم الفاعل كالقائم اسم فاعل القيام على ما مر وهذا المقام
اعلى ما يحصل في الامكان الراجح ومثاله الحديدة المحماة بالنار فانه لا فرق بين النار وتأثيرها وبين الحديدة المحماة بها وهو المثل الاعلى
والمثل الذي ليس كمثله شيء وقد يراد بها اثر المشية الكونية وهو اول صادر من مشية الله وهو الماء الذي خلق الله منه كل شيء والعقل الاول
لكل محدث ونور الانوار والمادة الاولى التي خلق الله كل شيء من شعاعها وعلى الثاني يكون هذا النور الذي اول صادر من الفعل
لاحق بالحكم لعدم تقيده بشيء كما لا يتقيد الفعل لاحق بل هو من المقيد لانه يتوقف على قابلية والفعالة وهو فيه
الكون وجهة وعلى هذا يصير متعلقها يحتمل ان يكون المشية الامكانية والمشية الكونية وان كان الثاني اقرب وجهتها منتهاه ومبتداه
سواء قرئ وجهته الاعلى بسكون الجيم ليكون جزء او بفتحها علما على الوقت وجزء من السرمد اي خلافه او مبتداء منه او جبر معطوف
على الحقيقة مع احتمال كسر الهاء واما ارادة الوجه الاعلى فانما هو لاجل ان السرمد انما هو وقت الامر والعقل والحقيقة المحمدية والعقل الكلي
المشكول من تعلق المشية بجزء المفعولات فيصح لو وقتها بالسرمد لتقدمها على العقل الذي هو مساوق للاول الدهر ويصح ان يجعل برزخا
بين السرمد والدهر فيكون وجهها في السرمد وظهارها في الدهر ولذا قال وجهه الاسفل في الدهر المخصوص بالمادئيات الملكوتية
او الجبروتية العقلية فهو برزخ بين عالم الامر كما قال الله تعالى ومن اياته ان تقوم السماء والارض بامره وقال سبحانه الذي بيده ملكوت كل شيء
تبارك وعالم الخلق مقابل عالم الامر الا فالمشية خلق فضلا عن الحقيقة المحمدية التي اثرها من قوله تعالى الا له الخلق والامر
وكذلك عالم المثال المنفصل الذي بازاء المتصل بالبدن والنفس الحسية من البدن الاعلى والنفس الاخرى وبينهما برزخ بين عالم
المجردات من المادة والصورة الزمانيتين والملكوتيتين والجسمانيات المركبة منهما ووقته كذلك اي برزخ بينهما لان
وجهه الاعلى في الدهر الذي برزخ بين السرمد والزمان ووجهه الاسفل في راس الزمان اي نهاية الدهر وبداية الزمان وانما
اخر الكلام في هذه النبذة لتتم الثواب وختمها اي الخاتمة ووجهها انها اذا اكملت لتصير مجمع العوالم الوجودية من غير ان يشذ عنها شيء فكانت
نبذة منها واشار بما قدم وتأخر ولو انه مثل المعروف ان لم يكن فيه النظم بما تعلق بالكلام المتقدم من كونه حدوده من جهة وغيره كما لا يخفى
بها بالطلبة علو قوله كاشرا لكمال الحكمات على وجه كلي في الكرفيه لم يتعلق به وفيق من النظر ردا عليه او كشفا لمؤداها بالنسبة
الى ما علم منه هنا فلان من جهة ما عقده الا ان … من مذهبه في سائر كلماته ولو فيه غير هذا الكتاب فكم

لغاية

٩٣

لغاية حتى الف الاساطين في انكاره الاكثر بين واما بالنسبة لما علم منه هنا فلان من جهة ما عقده وان الامكان اعتبار ذهني مثله وفي الحق
الاول لم … او لو كان الامكان … فهو ممكن والممكن ليس الا ماله الامكان فللامكان امكان وهكذا او ان الامكان ان كان في الماهية
فهو يمنع التساوي وان كان في الوجودات الممكنة فبالوجوب بالغير الذي هو ذات واجب الوجود بالذات والعقول يقهم لان الشيء ما لم يجب
لم يوجد فاين الامكان الراجح وان المشية شيء واحد هو الوجود المطلق او شيئان لكن الكونية منهما مقدمة على الامكانية لان الكون هو الوجود
والامكان امر انتزاعي تابع له فبني على الاعتبار وان الحقيقة المحمدية ساوقته بل مرادفة للمشية وانها مع الرحمة الواسعة والنفس الرحمانية
لانها اول صادر منها وان العقل الاول والعقل الكلي … تلك الحقيقة المحمدية الا بنحو من الاعتبار من حيث الاطلاق واول التقييد وان
سلسلة الموجودات الكونية الاثنية فلا يكون من الواجب الا الوجود المطلق ولا يكون من الوجود المطلق الا العقل الاول ولا من العقل الاول الا العقل الثاني
ودون الثالث او النفس او الجسم او نحو ذلك والا يلزم التشقيق من غير مقتض او عدم اختلاف في الاشياء او الوحدة او نحو ذلك من المحاذير
وان العقول من اسماء الله وصفاته الا صافية ولا مية فيها الا على نحو الاستهلاك التام الذي يكاد ان يلحق بالعدم لاشتغاله بنور الوجود فيها
وان العقول لا يمكن ان يكون مركبة من المادة والصورة فضلا عن الحقيقة المحمدية لان المادة تلبث الاجسام والقوة وعالم العقول
والحقيقة المحمدية عالم الفعلية وان الشيء اما ازليا او ابديا والسرمد مركب من الازل والابد ومن ثالث ان كان ولا بد فهو مخصوص بالعقول الا الجزئية
التي هي ابر السرمد او ان حقيقة السرمد والدهر والزمان بل حقيقة السرمديات الدهريات والزمانيات واحدة مع ان هذا الزمان كل الدهر وحال عنه
وتنازل منه والسرمد بالنسبة الى الدهر بحيث يكون وذلك هو ان تنزل وحقايق ذلك ان … لا انها حقايق مختلفة وان الماهية من لوازم رتبة
الوجود لا انها متأخرة وان الشرافة يطرق البت والايجاب على الشكلة والسمية ولذا الامية في الحقيقة المحمدية كالمادة في عالم
العقول وان العلم شيء وجودا … والعلم الحقيقي كذلك ثابت للذات في مرتبة الذات قبل الايجاد والا يلزم خلو الذات عن
الكمالات والعلو يستلزم لمحذور من احدها كما في قدمية الذات وتركيبها من الواجدية والفاقدية وثانيهما وجود الممكنات وكلا تهمهما عن الجنين
مستقلا … الذات او عدم امكان وجود ممكن او كونه ممكنا اصلا او لو قيل ان عدم علم الذات بالاشياء في مرتبة الذات قبل ايجادها وعدم
وجدها الكمالات الوجودية في مرتبة الذات لا يستلزم قدحا في وجوب الذات او علمها او قدرتها او ارادتها وسمعها وبصرها وهكذا لان النقص انما
يكون من قبل الاشياء لا من قبل الذات … ليس الكلام بعد فرض وجود الذات او وجود الاشياء ووجود الاشياء انما فيه حتى يقاس نحو البناء ونحوه علم
الصنع … ووجود الممكنات من باب الاتفاق او من الاسباب الخارجة عن الكلام في اول المرحلة وفاقا الممكن لا يمكن ان يوجد … الممكن
لان جميع الممكنات في حكم ممكن واحد في الافتقار الى امر خارج عن سلسلة الممكنات واجب وجوده اذ العدم مقيدا او مطلقا او
… لا يمكن ان يقع مبدء السلسلة ولما رد الافتقار … ان الذات وجدها كافية في سد العدم والامكان عن الممكن الاول وجوده
اولا وثانيا … اصلا لانه الموجود والا فنسبة الكلام فيه الى ان ينتهي الى الذات ويلحق تلك الذات في وجوده فتعين
الاول وهو ازل دائم قدام الحقيقي والاثر … الى الممكن والنقص … ولازم جميع هذه الامور المذكورة … ما ان الموجد
بما هو موجد قد انقسم انقساما ازليا وابديا الى حقيقة الوجود الواجبي المراد من الاطلاق وما يلي بابه … انتهاء السلسلة اليه
والى الوجود المطلق الذي فعله والى عالم المفارقات عن المواد ذاتا وفعلا في الجبروت والمقارنات لها وفعلا في الملكوت والناسوت

والمفارقات عنها فانما الفعل في القوى وبكذا من المطالب التي من لوازم القسمة المذكورة في كلام المقسم او جميع كمالات الشيم ... وفيها في دائرة
المافوقة فوقه من كلامه لانه مقصور على خصوص شرح كلام سره حتى لسلك فيها كما سلكه الشارحون في كتب المنقولة والمعقولة لعدم صحة
الخروج فيما يتعلق بشرح كلمة من الكلمات وعدم جواز المزج بزوايد الكلام وخارجاته عن المقام وان كان قلم التحرير ورقم السطر في العلوم الكشفية
مسلوب الاختيار ومنقطع الزمام فانه لا ان ما اريد خصوص شرح كلام سره انما تعلق بالبرودة من ارشادات او امر مبروف او نهي منكر او ما بين سلوك
اولا كما عليه كثير من الشروح في كثير من العلوم وانما اريد في الحقيقة اظهار الاسرار وشرح صدر الفضل واول الالمكان والقوابل والاستدلال
باهما على ما هنالك بما عرفت وتعرف شان انقول في الفعو مع لست لغاية البحث اي حركة الايجادية يعني انه جانب الفاعل
للانبعاث الحركة التي لازم للمادة لان المادة تحت الفعل واثره مستلزمة لحرارة نورية فالحرارة اول ما خلقه الله وهي مستتبعة ليبوسة
وكذا البرودة التي عبارة عن قيام ذلك الفعل بنفسه وقارية مقره والرطوبة لازم البرودة ومؤثرة حيث انها في الرقة فافهم الى
النورانية وبكذا من الاسرار التي لا ينافي حصولها من صورة قول من تقسيم حقيقة الوجود واقسامها المتبذلة العامة التي لا تمييز فيها بين
الاسرار عن شيء منها في فائدة هو المعنى بالبيان والشرح لاما قاله قدس سره الا ان سر كل علامة ما اجرى ما خلقنا واو مع فلعل المراد الا
اثبات الاشارة وهي كافية لاهل البصارة ومن له عين تعلق لكل كلمة منه لكل كلمة منه وعين الارشاد والهداية الى الحكمة الالهية
واعتقادهم للاهل الشقاوة ومن له عين الدراية فاذا من عاصفات التحرير والواح الحيث والوهم شيء من صورة او معنى تعلق ما
من التعلق بسواه ان لم يعلم كيفية التعلق في الظهر والانكار القاهرة عن الباطن والشاهد اوفي علم الباطن ليني من انحاء حكمتهم عليهم السلام
او حكمة المقسم ومن يكذوه مدده كما هو ظاهر سياق الاعتدال زوارث نبذة منه وان كثرت وخرجت عن مشرب الظاهريين فافهم
سر الاشارة من الاشارات في الظهر والاقرار بما ملك العامة لمجد شرت في الاسلوب او منافية في العقيدة او كون ذلك فوقنا نعوا لقول
مواليننا واخبار ائمتنا الهداة الكثيرة التي وردت عن حد التواتر وان لم يصل اليها افهام اهل الشاهد والوقوف العام ان المهيات من حيث
هي هي لم تكن قبل الايجاد من بعد الايجاد العلم عندهم شيئا الا موجودا والا فالواجب الوجود اثنان ولا ممكنا لا يحتاج الا برهان او ملم يكن فلا جناب
كما هو الواجب والامكان كما هو المقوم في منوع المتنع بالذات لان المتنع بالغير من عداد الممكن والمتنع لا يقبل الايجاد والا نوعا ولا
بعد ما عرفت من جعل التقابل بين الثلثة الا ان يكون على ما قالوا من انها لم تكن لنفسها فضلا عن ان تكون ممكنة او معدومة وكون ذلك لان الشي
برتبة لنفسه احق منه بما هو غيره نفسه وسلب نفسية الشي عنه يستلزم سلب كل ما هو غيره عنه بالطريق اولى والا كونا لان التكوين نحو من الماده
والمدة او كون الشي احدثه والاشياء وجد بما وجد بها لا يجتمع مع فرض قبل الايجاد لان قبل الايجاد مساوق لمرتبة الذات وقوعها في رتبها
والا فذاتها لا ذات واحدة ولا كانت اثر وكون وجود او كشف وسبة اذ لو كان كانت قبل الايجاد لم تكن ممكنا ان يكون ولذا
من قال بان الاشياء كلها في الذات لم يفرق بان الشي الكائن في الذات وعلم الذات خروج عن حد الكون والثبوت بسبب الايجاد لا رتبة العين
والوجود لان الذات والذات لا تكون الا مختلف وتختلف والالم يكن ذاتيا ولو مان لكل كمال فرض في عالم الامر والخلق فهو موجود
في الذات بحواتم والبطون من شيخ منها وفاقد من ان بها ولا مذكور لان الشي لا يذكر الا بشيئيته ووجوده ولا شيئية له ولا وجود له لما
ذكر له ولو الذكر الشخص يستلزم نفو الذكر النسبي والغيري بالطريق اولى ولا معلوما كما في الحديث عالم اذ لا معلوم لان العلم نور وظهور

والكشف والوقوع انه لا نور ولو كان موجودا من حيث التخمية لم تعقب ايجادات حركة الفيض وغيره وتكثيرها بالنسبة الى مقام حركة البدن المزدوج
وعدم الانفكاك لان بين رتبة الفاعل ورتبة فعله الامكانات تحلل في تراخ بدء ولو ازاليته او عدم ولو فضو والا فالفاعل هو الامكان
او الممكن ولو كان الفعل الاول امكان وفعل والاشي غيره فيهما يكون بسبب الالحاق والارتباط والايجاد والاحداث من قدرته وحكمته لانها
فعلو مخلوق وارادة ولا نهاية الشبه او غير ذلك من الدواعي الداخلة او الخارجة فالكلام بعد الا في امر احداث الامكان والممكن الا
ان يحي بانه الذات عن القدم فلم يرد به سرمدي والفاعل المتام اعلى رتبة من حدوده والاوقات والازال فلما حدثت كانت المهيات
كلها موجودة بالوجود الامكاني وكونها موجودة بالوجود الامكاني غير كونها موجودة في العين كما هو متحقق الامكان موجه وذلك شي يطول
ان الاشياء وجودات او مهيات معلومة بالعلم الازلي والعلم بكون المعلوم لان المعلوم في العلم ليس ما كانت مذكورة بالعلم الامكاني او جود
ان الامكانية لمساوقة العلم الانكشاف والظهور والوجود او بعد ما كان الشي مذكورا او موجودا في القوة والضعف وهو الامكان هنا فوق القوة
والقوة او كلام الفعل اقوى من القبول الا ان علم الامكان في اول علمه التفصيلي الذي لا يحيطون بشيء منه الا هو المحيط الجزئي بهذا العلم
اولا يحيط احد به لانهم لم يكونوا احدا حتى يعلموا وجها فضلا عن ان يحيطوا الا كوا من العلم الذي هو كوجودهم بالوجود الامكاني وهو الحقيقي
الى ما الله شاء فاذا شاء الله تكوينها الى اعطاء الكون للمهيات كونها باعتبار الامكانات والمواد وكانت الاشياء معلومة لله في كل كانت
معلومة له بالعلم الازلي كما شرحنا او بالعلم الامكاني كما هو ظاهر كلام ارباب الان ليجعلوا واحدا كما هو ان ما لم يعلم النفس حادث
كما هو تعلم بجوده من تعلم به فكذا كانت معلومة له بالعلم الكوني ما تبويطه وبهو الوجه الكوني وسبق الاشياء في الوجود الامكاني ليستبع وقوع الاول
التسعة في الكتاب والسنة من كون خلق الله والسماء والارض في المقاصد لان المعقول ما وقع عليه فعل الفاعل وهو متوقف على وجوده وانترط
ايجاده بالعلم بجعله وكون ذلك من المقاصد حتى كان الله شئنا كونها كلون عن ان يرد ان الخطاب على ما طلب غير معقول والمعطي
لا يكون ان يتحقق الا امركب وانه من الذاتي انه يستلزم ان يكون الله لم عالما ممتنع لبطلان التناقض لكل شيء عالما وغيره شيئان وقال
الائمة ان لله عليين علم مكنون مخزون لا يعلمه الا هو من ذلك يكون البداء وعلم علمه ملائكته ورسله وانبياءه فنحن نعلمه وبذلك كانت
المهيات معلومة لله وليائه الائمة الذين اشهدهم خلقها حين كونها من شهدهم كما في الحديث ان الله تبارك وتعالى لم يزل متفردا بوحدانيته ثم
خلق محمدا وعليا وفاطمة فمكثوا الف دهر ثم خلق جميع الاشياء فاشهدهم خلقها واجرى طاعتهم عليها وفوض امرها اليهم الحديث ومع الاشهاد
والتوافق شهودهم وخلفهم من اشعتهم النورية في الشعاع والكافر عكس الشعاع انهم عليهم السلام مادة المواد والكل شي وقطب الاقطاب
للاشياء كلها وعليها مدار ذواتهم وصفاتهم وافعالهم وآثارهم واحكامهم ولكن يتخلل لهم بسبب العلائق الانية والمناسبات الشوقية
فان اردنا من المهيات المعنى الاول من الاطلاق الحقيق لفظ المهية في المحل الاول على ما يتبنى على مساق الادة منها من الوجود بالمعنيين
وقد لا تعقل من هذا فكل موضع كما ذكرنا او وضح هنا كما لا مزيد عليه كانت المهيات لكونه بعد كون من الوجود بسبب حكمة نوضح ذلك
نحو من البيان مطالب كثيرة في جميع الابواب وان كان ان ربح بالاشارة اقتصاره في مواضع هذا الكتاب حسب اقتضاء الوقت لعدم المجال
في تفنيها والاقتصار الا ما رباه منها بيانه كما عليه نافذة في هذا الشرح من اوله الى آخره وبانها في الغيب في الشرح ولو انها ما يتبقى البيان
منها ومنه في غير الحمل عادة في مناسبة ولكن البيان في المحل المناسب وهذا لا ايراد عليه لعدم ما سبق الا نوعه القضاء وحمل الشفقه القدر

لا قبل الايجاد الا نور المشتغل المكي الامكانات
في الافق الشعشعة الشارقة الحال في رتبة الوجود
للامكان تحت رتبة الفاعل الوجود ...

منها ان مادة المشيئة الاولى الاكوان وجدت بنفسها والصورتها وصورتها وجدت بنفسها وحادثة لعدم المغايرة بينهما في النفسها لعدم كون
احدهما علة ومعلولا فيهما في المشيئة وجدا لكل منهما بنفسه ان وجدت مادته الصورتها لانها شرط لصورة المادة فوجودها بها وجود صورتها وجدت صورته
بمادته لانها شرط تحقق الصورة فوجودها بها وجد بهادى فوجد المادة بالمادة والصورة بالصورة وان وجد كل منهما بالاخرى في المشيئة
للمغايرة لكنهما فيه واحد فهو ما هو المشيئة اوجدها الله متقدما مادته بالفعل المشيئة وقابلها الصورة بالتبعية ومراده بالمهية هي الصورة
وبيع كون المهية الى الصورة موجودة بالتبع منه ليس كما قالوا من انها ليست مجعولة وانما المجعول الوجود لكنها لما توهم الجعل الا الوجود والجعل
انجعلت المهية تبعا لجعله غير ان لم تشم رائحة الوجود والجعل الا تبعا للوجود عن ان التبعية يعني انها مجعولة بجعل غير جعل الوجود الا انه مترتب
عليه في الحدوث فنسبة الماهية الى الوجود كنسبة المهية الى الوجود الى نسبة واحدة من السبعين لاشتقاقه منه كاشتقاقه من الوجود وان العلم
فتحت الاكمين شيء في الارض ولا في السماء الا بسبع بمشية وارادة وقدر وقضاء واذن واجل وكتاب فمن زعم انه يقدر على نقض واحدة
فقد كفر وكذا في قول الامام على اختلاف الروايات في نقض بالقدر المحتوم او بالمهملة وظاهرها ان المراد بالشيء فيهما هو المعلولات من الغيب
والشهادة الى انه جارية في الاعراض العوم المشيئة ولاشتراك الكل في متعلقات الحكمة فلا فرق في ذلك بين الافعال والمفاعيل
بل كل من تلك الامور السبعة يجري في كل شيء من الحوادث في كل شيء بحسبه فالاشرف والابسط يكون فيه بنحو اشرف وابسط ونحو في الخلق الثاني
الخلائق حملي المبادي الاربعة والمقادير العقلية والنفسية والجسمية على الترتيب الطبيعي الامري واما في الخلق الاول فخفية لانه محل البساطة
فاول هذا السبع في الخلق الاول احاد البساطة ومن ثانيه مركبات واول المركبات العشرات والسبع فيها سبعون وان كان من باب
لقاعدة ضرب السبع في السبع تسعة واربعين لما في الخبر لو علم الناس كيف خلق الله تبارك وتعالى هذا الخلق لم يلم احد احدا فقال
ان الله تبارك وتعالى خلق اجزاء بلغ بها تسعة واربعين جزءا ثم جعل الاجزاء اعشارا فجعل الجزء عشرة اعشار ثم قسمه بين الخلق الجزء ما
في حديث فيه فبعض الخلق ... فقبض قبضة من السماوات السبع الى السماء الدنيا واخذ من كل سماء تربة وقبض قبضة اخرى من الارض
السابعة العليا الى الارض السابعة القصوى فامر الله عز وجل كلمته فمسك القبضة الاولى بيمينه والقبضة الاخرى بشماله ففلق الطين
فلقتين الحديث وان المشيئة هي الذكر الاول وفيه يوجد الكون اي الوجود الذي هو المادة الاولى وفيه توجد العين اي المهية الاولى بالنسبة
الاول المتقدم كالمادة الاولى المسماة في الاجسام مثل الخشب بالمركب من العناصر الاربعة او بالهيولى الجسمية القابلة لجميع الصور
والمهية الاولى بالنسبة الاول الشامل ... بالصورة النوعية او الصورة المطلقة الجسمية التي هي الحقيقة النفسية المادة وبه يوجد
الوجود والمهية بالنسبة الثانية السابقة وبه يكون الوجود وجود الشيء الموجود من حيث هو اثر فعل الله ويكون المهية ذلك الشيء الموجود
من حيث هو هو ولا يخفى احدهما في الظهور بدون الاخر لنحو من التلازم الذي بحاله ونسبة المهية الى الوجود نسبة الارادة في العين
التي هي المهية التابعة الى المشيئة الكون الذي هو الوجود فعلهما واحد والمجعول شيئان لان المهية بعد ثبوت كونها شيئا لا بد ان تكون
مجعولة ولا يجوز ان يكون ذلك من نفسها ولا من غير جاعل بل تكون مجعولة بجعل جاعل ولا يمتنع ان يكون ذلك الجعل هو جعل الوجود وان
ترتب على جعله لانها غير الوجود فجعلها من جعله واثره كالشعاع من المنير والظل من النور وليست الشمس جاعلة للظل والا لما دام النهار
وكان نورا لكنه يعود الى الجدار الذي هو حاجز عن نفس النور من حيث نفسه ونسبة جعلها الى جاعله القوة والضعف او نسبتها او نسبتها

اليه في الامانة

اليه في الامانة والنبوة نسبة واحدة من سبعين فجعل الوجود متعلق بحقيقته ولا يجوز ان يتعلق بالمهية لانها مخالفة له فالوجود امر واول
بالذات فهو يدور على جعل على السوا ... فعلى الله ثم على الفعل فقرب ما خلقت خلقا احب الي منك بك اثيب وبك اعاقب
ولا اكملتك الا فيمن احب وذلك لانه جرى على محبته وجعله الذي هو حقيقة من ربه فداره فيقبل التكوين على السوا وجعل المهية متعلق بها
خاصة ولا يجوز ان يتعلق بالوجود لانه مخالف له ولانها لم تحقق منه بنفسها الا بعد تحقق الوجود فالمهية فرع وثان بالعرض فهي تدور على عكسها
على خلاف السوا ولاجل هذا ذم الله سبحانه ابليس وطرده من بابه وابعده من رحمته وانما طرده لانه جرى في قبول تكونه على جهة مهيته التي هي
حقيقة من نفسه فداره في قبول التكوين على خلاف السوا فعلهما واحد بسيط الا ان الوجود اعتبار من ربه والمهية اعتبار من نفسه وبدون ا
الاعتبارين الا ان ~~...~~ لا يمكن وجوده لما قال الرضا ان الله سبحانه لم يخلق شيئا فردا قائما بذاته للذي اراد من الدلالة عليه فعلى المخلوق
في الخلق الاول والمشيئة حادث مركب من الاعتبارين الا ان الاشياء في الخلق الاول التركيب بمادة نوعية بسيطة ومن مهية اولى في الفعال وقبوله
للايجاد الفعل الله على السوا كناول الحسن والقبح وصلوح السرير والعزم في الخشب فحكم المهية الاولى قبول التكليف التفصيلي وان كانت
في الحقيقة هي اجابة التكليف والقبول والتحمل الذي هو علة الكون واما المهية الثانية فهي صنع الرحمة في خلق المؤمنين كصورة السرير بالكمال
السرير وصنع الغضب في خلق الكافرين كصورة العزم الحالة العزم وصنع الرحمة هو الصورة الانسانية لاشتمالها على حدود الطاعات التي هي
جنود العقل وحديث الكافي وصنع الغضب هي الصورة الشيطانية لاشتمالها على حدود المعاصي التي هي حدود الجهل وفيه وهي ان الوجود وجد
اول وثان والمهية مهيتان اولى وثانية فكذلك الامكان امكانان والكون الامور التي وقع الامكان الراجح وهو محل المشيئة الامكانات
والامكان الجائز وهو محل الكائنات فان الامكان الراجح وان كان محلا لمشيئة الاكوان لكنه ليس محلا لمتعلقاتها من الكائنات بل محل متعلقاتها
من الكائنات هو الامكان الجائز والامكان الراجح هو محل المشيئة الامكانات ومتعلقاتها من الامكانات فانها في جميع الامكان الراجح فاذا ابتدا
رتب الكون نزل الى الامكان الجائز والجود اول ما هو عليه محل الى ... وقد يساوق الاوقات لما فالسرمد والامكان سبيهما
الى المشيئة نسبة الزمان والمكان الى مرتب الاجسام وذلك لان المشيئة وان اختلفت مراتبها وتعددت في الاعتبار بالنظر الى احوال آثارها
لكنها في نفسها وفي نفس الامر في محل البساطة الامكانية التي ليس وراءها رتبة في الامكان متكم كلها محدود لمحاتها فانه وان كان لبسيطا
في محل البساطة الامكانية الا ان مدده هو الموجود من الرتبة والمكان والمناسبة التي تكون بين المشيئة وبين مدده كانها هي ظرفها ودهرها والمكان
والوقت وان فقدا عندهم من الظروف والامور الحادثة كما في الكون للماء واليوم لما فيه لان اما بينهما في احد الجانبين دون الحكم الا
ان الحادثة في العالم الاعلى من الجانبين وعلى المساوقة لعدم غيريتها بمادة والصورة فيه فالسرمد ساوق المشيئة وحادث لها والمشيئة مساوقة
للسرمد وحادثة له وكذا الامكان بالنسبة الى كل واحد منهما وبالنسبة الى كل منهما اليه ومع المساوقة ان يكون ذلك مع دقة ومكانه مساوقة
في الظهور ولكنه يكون احد شرطا للاخرين ومع التساوي ان يكون لكل واحد حادثا للاخرين لاجل منه عن الاخر ولا ينفك عنه فلا يتصور ظهور
جزء من واحد منها خاليا عن الجزء من الاخرين وهذا في المشيئة الكلية فكم ويجري هذا الحكم في المشيات الجزئية لانها وجوه الكلية فلها وجه من
السرمد الكلي والامكان الكلي بقدرها وكذا في العقول الجزئية كالعقل الكلي لانها وجوه منه فلها وجوه من الدهر والمكان بقدرها وكذا في
الاجسام لها بهذا الحكم كالجسم الكلي فان لها وجوها من الزمان والمكان بقدرها وبالجملة كل شيء لا ينفك عن الحال ولا المحل بالجميع

وجبنا الوجود في الكل اصعود بين المهية في الكل تبع ونسبته اليها انما الى الوجود كنسبتها الى الوجود بنسبة وجود الامكان الى الموجود الكبير
وذلك لان وجود الوجود من تمام قابلية المهية للايجاد فهو لها كالجوهر للعرض فالوجود احد شأنه سبقه للوجود آخر لانه هو المادة والمادة
لم تكن موجودة بمادة اخرى بل بنفسها بخلاف المهية فانها موجودة بالوجود لا موجودة بنفسها الى الوجود وذلك الفاضل اذا النسب الى الايجاد
الوجود وكونها بعد تكوينه كان نسبة الواحد من سبعين لما هو شان الآثار والصفات اذا النسب الى المؤثرات والموصوفات دون الحد
وراء ما اشرت اليه من السبع ان السبعين عدد يتشعب منه كثير من موارد المقامات الطابية او ان لكل شي هو من تلك الكيفيات ثلاث
الكيان لانه حرارة ورطوبة برودة ويبوسة وجسم ونفس مدموع فلكل شي جوهر او موصوف ووسبوع فاذا النسب الى الصفة والوجود
الذي هما في المرتبة الثانية من الوجود كان سبعين لان السبعين في المرتبة الثانية سبعون والصفة والاثر واحد منهما لانه عرض ولو كان
من نوع موضوع كان واحدا من عشرة وان الوجود الممكن حكم ولو كان وجود المشية كتابع المحدودة من الفاعل المحدث المبدع اسما وان رجعت
اليه ما هو من الامكان والامتناع والايجاب والوجوب والايجاد والوجود والحدوث والمشية وجود مطلق سبع لمرتبة نفسها وهي المخترعة
المجودة بالتبع وتلك السبع معتبرة فيها الف ثانيا والثانية عشرات وهي السبعون في الوجود ويزيد العدد في المواد اللاحقة الى
عشرات الالوف فاحدث سبعين الف حجاب والكلام الان في المهية الاولى الكلية المجعولة الناشئة عن جعل الوجود لا نتاج
اي ما كانت في الخلق الاول هي الصورة الكثيفة المضافة الى الوجود بالمعنى الاول الخفي وهذا الوجود هو المادة الكثيفة فهما الزوجان
الكليان اي الكليان المطلقان بلا اضافة وتخصيص كالجنس الابهامي والتكون هو الخلق الاول والفعل المتعلق بها الى المهية المذكورة
في احداثها بحكم التبعية صفة للفعل المتعلق بالوجود في احداثه فالوجود حقيقة انه نور الله واثر فعل الله لانه حقيقة الشي من ربه وهو
جهة فقره الى الله تعالى كالنور ليس له هوية الا ظهور المنير به واذا اعتبرت افتقاره الى الله تعالى بحيث لا يجد لنفسه كان هو ابه الاستغنائه
يغني بالقوة قابلية لفعل الله حتى انه لم يشهد لها انيته كنور السراج فانه نور بالسراج والمهية كالظل بالنسبة الى ان اعتبرت انيته استقلالا وجهة الى
بحيث لا يجد الا نفسه كان هو جهة افتقاره الى الخلق اضعف قابلية للفعل وان اردنا منها ان المهيات السبع الثانية المذكور فيما تقدم ان
الامور ستة مثنا او ثلاثا ثواني الى الاواسط تعددت من الوجود الجنس الذي اخذ منه حصة والمهية النوعية كذلك والخلق الى الاول التكون
منها باضافة المهية الاواسط الى الوجود الاول واما الثانية فلان هذا التكون مادة نوعية كالمداد المركب من الزاج والعفص او ما اخذ
منه حصة من جزء الخلق الاول الذي ربما يطلق عليه الوجود الثاني وحصة من الصورة الشخصية التكون منهما ثالث وهو الشخص
او النوع الاضافي فرضيتي الاضافي فعنه مقامه تسمى بهذا الذي اخذ منه حصته هي مادة للشخص بالوجود الثاني والذي اخذ منه حصة الصورة
بالمهية الثانية وذلك التكون منهما بالخلق الثاني كانت تسمى الجنس اذ لو لم يكن شيئا لكان على ما سمعناه من الوجود الترادف الوجود
والشيئية او ليسا وقد عدهما المخلوقة في رتبتها اما كونها مخلوقة لان ما لا يقبل الوجود والخلقة منحصر في الواجب والممتنع البحت واما
اعتبار الرتبة لتتعلق بقوله اول لا في الذات والا فقد عرفت ان المهية موجودة في ضمن الوجود وتابعة له تبع الصفة للموصوف والظل
للنور والوجود في هذا القسم اعني المبع الثاني عن الالحاق في الخلق الثاني على الوجه الذي علمته من تشيل وليس عندي نسخة ثانية
والكلم هو راجع الى الوجود اعادة للمبدأ لتقرب الربط في جزء الا ان يكون جزاء اشارة الى الوحدة ثم تراد في او ما كان جامع جهت

الانية والهوية وجهة النفس والتميز لكن الوجود مجاز الصدق حقيقة من ربه حكم او كان في الخلق الاول ام الخلق الثاني وكان الشي شخصيا
او نوعيا او جنسيا حقيقيا او اضافيا كليا او جزئيا بدون الاستثناء والتفريع وهو باعتبار انه نور الله من الوجود الحق وهو مجمع الفعل
وما تقوم به في المقامات والعلامات التي لا تعطيل لها في كل مكان وما هو ناظر اليه متقوم به واثر فعل الله وشبح الله من العقول الاول وسائر
المعقولات وما نظر اليه من غير التنكر الى المهية الباطلة لشدة ظلمتها وبعدها عن النور الفاني به يدرك الاشياء ما هي عليه لا نها في تكونها متقومة
بالوجود لنفسه حقيقة من الله لما تقدم غير مرة في قول الله ولو اخذت نفسها مجردة عن الوجود لم تكن نفسها لنفسها فيه ان المهيات ما شمت رائحة الوجود
عنها فقد سمعت حكمها من جهة او اجدانها حقيقتها وامالتها وتبعيتها له او ضمنه وغيرها مما على المبع الثاني في الخلق الثاني فانها فيه هي النبي المخلوقة
بالاصالة من جهة نفسها وان الخلق الاول لشدة غرابته جنبها الظلمة السوداوية فيدخل كالمحة سلبها لشدة نورية الوجود الاول وان الوجود فيما تبداول نه
او على قولنا ان كان غير الايجاد ربما به يحصل الاحداث له اوله اثره وشاكلة الله فهو نوع من المفاهيم الذهنية والمعقولات الثانية لما سمعت فيما
انتج اي حين لم يرد به الحقيقة العينية وما هو على ان الجعل والاحداث من احد الاربعة المبع الصادر او العام او الشي او الرابطي بحيث لو دون او كت
المحسن في الفارسية لا منافي هذه والاختلاف في عند احد من القائلين باصالة الوجود واصالة المهية لكن القائلين باصالة الوجود في الجعل والعين بدون ان
يغير الاربعة ما هو اسم الوجود الموجودة والمادة النورانية والنور الفؤاد الذي يعرف الله تعالى به وان كان هو الايجاد وما به الاحداث ليكون
الوجود هو الموجود الموجد بمعنى المحدث لا تقاع التكلم في القديم والمصاد في احداث او لازمه بان او جده بمعنى احدثه والوجود لازم الا ان يراد
كالحدوث لا حدا فهو الفعل الذي يحصل ما هو غير استثناء على المعنى الذي عرفته آنفا او الفعل الاول او الوجود المطلق والمشية القائمة بنفسها وهذا الفهم مما
لا ينافي عند كل الكشف والبرهان والاختلاف في عند القائلين باصالة الوجود وتبعية المهية فيه التحقيق الجزئي الجوهر الا تترى وفيه الى المحسوس حركة يد الكاتب
للالف مثلا الا انها تحدث بها الكتابة كما ان حرف الباء يحدث بحركة يد الكاتب وهيئة تلك الحركة غير هيئة تلك الحركة والا لم يتغاير الحرفان ولا تكون
الكتابة منها اي من حركة اليد وان كانت محدثة بها لان حركة هيئة يد كاتب الالف كهيئة الالف الا انها مادة كتابتها وانما الكتابة من المداد الذي
هو مادة قابلة للصورة اي حرف او اسم بسواد ان يكون العلم وهذا ظاهر في الحركة الا حين في الفعل الله لان الحركة في الفعل ان كانت بسيطة لانها لا تتعدد والثم
الى الجهة ما هو احداث على جميع وجوه الحركة في احداث كل حركة بسيطة في غاية البساطة ولكن المغايرة الا ان جهة المغايرة فيها انما يكون باعتبار بعض
الوجوه الا ان معنى فيها من جهة التعلق بالمفعول الذي هو حرف متغايرة الهيئات وجوه الحركة حيث انها انما يكون في هيئة ذلك الوجه وانما المتعلق في المغايرة
في الحروف الحقيقة لان هيئة كل حرف جزء هيئته واما على قول من قال ان المهيات ما شمت رائحة الوجود ومعنى التأثير اصلا لا انها لم تكن بنفسها
فضلا عن ان تكون موجودة او مجعولة او متأثرة او مؤثرة فاذا كانت هي الاعيان الثابتة الغير المجعولة اي ذا الثبوت والشيئية مقابل العدم والنفي
او ثبوت النفس الشي المهية لنفسها كان شيئية الاشياء من غير ان يتصور فيه حدوث وتأثير بها من قبل افاضة الوجود لانها غير مجعولة اصلا لمخالفة الشارع
من ظاهر كلمات الحق وغيره وذلك لان الوجود الذي هو عين الوجود والحقيقة والمعنى التام المعرف الكاشف عن كل شي والمهية مجعولة تبعا محققة تحقق
وقوله هي الصور العلمية في الذات عند بعض القائلين في علم الواجب بالاشياء قبل الايجاد من قبيل ... والذين يقولون بالاعيان الثابتة في
الذات وعند الشيخ الرئيس واتباعه في قولهم بارتسام الصور ومهيات الاشياء في ذاته لا عند الصوفية والقائلين في العلم انه اي عدة ليس
المفهوم الاشياء وقد صحح وقد غيرها او البرقي المرآة على ما مر فيستحق في علم التفصيل وعلم الحادث وعلم الاحاطة كما هو المشهور في جميع

95

كنه وهو غير محدود من حيث هو هو او فرق بينه للعلم بنفسها اصلا لا فيس وصفها بالوجود وهو واضح لان المجعولية او فيها لكونه وجود ولو نحو المجعولية وقبول المجعولية
والكلام قبل تلبسها بكيفية الوجود اصلا ولا بعده اريد بجعل الوجود فانها اذا اخذت مجردة عن الوجود [illegible] فيقطع النظر عنه والا لم ينفك عنه لما هو المعروف
فهي [illegible] من حيث هي هي لكونها ذاتية لها في جميع الاحوال والثانية لا يمكن ان ينفك ويتبدل باعتبار معتبر اذ هي حاصل لها بالضرورة فاذا كانت بعد
الوجود غير موجودة في العين الا انتزاعية منه فيعقل [illegible] لانها عنده [illegible] كانت في علم الازل الظاهر قبل الايجاد غير مسلم عنده او مسلم
في علمه الاجمالي اللطيف السابق لكمال الوجودات الموجودة فيه بنحو اقوى [illegible] البساطة والتفصيل وهي في الامكان الاول الاعم لكون علومه التفصيلي
غير ذاته [illegible] وكل ما هو غير ذاته فهو داخل تحت الامكان [illegible] والاعم الاتم [illegible] الامكان ونفي الوجود المطلق [illegible] المهية [illegible]
اصلا في العلم الازلي [illegible] بالوجود الذي يريده في كونه هو الاصل في الوجود العيني والعلمي اوكونه [illegible] احد الازلية على ما [illegible]
ما هو قدس سره [illegible] الباقي ان المهيات التي هي كليات [illegible] وموجودات لمفهوم لا بشرط وجود او عدم [illegible] ثابتة
فيها اما لكون علمه تم ذاته [illegible] لانهم يقولون بان الصفات الكمالية الحقيقية عين ذاته واما عدم [illegible] فلان الذات الواجبة بما هي ذات
واجبة مقدم على وجودات الممكنات التي جعلوا المهيات تابعة لها في الوجود العيني [illegible] فاذا كانت ثابتة في علمه لزم ان يكون
مقدمة على تلك الوجودات وهو تناقض صريح وجمع بين النفي والاثبات بجهة واحدة [illegible] بيان ان مراده ان قولهم بلا مجعوليتها يتحقق
قدمها [illegible] للوجود [illegible] وهو تناقض [illegible] ان سلب [illegible] نفسها [illegible]
يستلزم لا ثبوتها وثبوتها في العلم الازلي يستلزم ثبوتها وهو تناقض وان المهية [illegible] انها لا يقبل [illegible] الذات عندهم
بسيطة [illegible] البساطة والمهيات غير بسيطة [illegible] جهات منها كونها قابلة للوجود والعدم [illegible] ان الذات غير المهية واذا لم يكن المهية
عين الذات [illegible] لاحقة لها او مباينة [illegible] الاول لان المهية [illegible] ليست لنفسها
فضلا عن ان تكون لاحقة للذات الواجبة فتعين الثاني وهو ان يكون [illegible] العينية [illegible]
[illegible] والافهام [illegible] برهان لعدم امكانه [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] عين الوجود ان كان راجعا الى الذات [illegible]
المناسبة من تحقق الشرط [illegible] توصيف العلم بالموصول وان [illegible] المهيات [illegible] السابق [illegible]
انه لو لم يكن المهية متوقفة قبل الوجود في العلم او في العين [illegible] التابع لا يمكن ان يتحقق قبل المتبوع [illegible]
[illegible] انها عين الوجود وفيه منع الملازمة [illegible] لا يتحقق قبله ويكون غيرها في العين [illegible]
واحدة [illegible] في العين [illegible] ان النسبة بينهما [illegible] والقبح [illegible]
[illegible] الانتزاعية [illegible] البراهين [illegible] على الوجود الواجب [illegible]
[illegible] ان المهيات [illegible] الذات الواجبة عين وجوده [illegible]
[illegible] المهية [illegible] الشيء هو الشيء وهو عين الوجود وان اراد ان المهية الامكانية عين وجوده [illegible]
حتى الصوفية القائلين بوحدة الوجود كيف والمهية تابعة لوجودها بالاتفاق والمعقول الوجود الامكاني بعد الرتبة الواجبة [illegible]

لا بانه [illegible]

96

لا بانه [illegible] رتبة الوجود الواجب [illegible] فهو بعد ذلك الشيء بالضرورة مع انه [illegible] العينية في الكل [illegible]
على قولهم ان الاشياء [illegible] الذات بنحو اقوى [illegible] على انها صور علمية [illegible] العلم
التفصيلي [illegible] الوجود الامكاني على النحو المتقدم [illegible] العلم [illegible] رتبة المتقدم [illegible]
غير [illegible] السابقة [illegible] لم يكن المهية متصفة [illegible] بالوجود [illegible] او الوجود مع قطع النظر عنه او بوجوده
[illegible] انها كانت بغير جعل [illegible] لو اخذت لنفسها مجردة عن الوجود [illegible] لان ثبوت شيء لشيء فرع على ثبوت ذلك
الشيء ووجوده [illegible] الخارجية [illegible] نعم [illegible] عدم [illegible] مرتبة من مراتب الوجود [illegible] مرتبة العلم [illegible] الوجود
الامكاني او العلم القديم [illegible] الثبوت [illegible] لما ان قاعدة تبعية المهية للوجود [illegible] برتبة دون اخرى
دون اخرى [illegible] الوجود [illegible] واللطافة والنورية راجعة الى الوجود [illegible] عالم [illegible] العلم
والظلمة راجعة الى المهية [illegible] النور [illegible] انه لا يجتمع مع ثبوتها في العلم
الازلي [illegible] قولهم [illegible] لنفسها [illegible] ثبوت [illegible] في العلم الازلي او كونها شيء وهو المهيات
يستلزم ثبوت المثبت له [illegible] اولا ان القول بالاعيان الثابتة في الذات [illegible] بعض الصوفية [illegible] وثانيا ان [illegible]
[illegible] المهية الا [illegible] الثالثة [illegible]
في العين [illegible] الوجود بالمعنى الاول [illegible] الثاني [illegible] وقوله وذلك الوجود [illegible] الوجود المطلق [illegible]
الوجود [illegible] حقيقة الوجود [illegible] الشق الآخر [illegible] ان كان حقيقة الوجود
[illegible] اول الوجود الذي هو الواجب الوجود ثابت والا فهو مشوب بغير الوجود من مهية او عدم [illegible] مركب
[illegible] ان كان المركب [illegible] البسيط الحقيقي التام [illegible]
[illegible] المطلق الحقيقي [illegible] الاطلاق والعموم [illegible]
الاول هو الواجب الوجود [illegible] التقييد [illegible] وذلك الوجود [illegible]
من الوجودات المشوبة [illegible] من المهيات [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الكلام ان غير حقيقة الوجود
[illegible] ان كان غير حقيقة الوجود [illegible] القياس [illegible]
[illegible] حقيقة الوجود [illegible] الواجب [illegible]
ان كان واجبا [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]
الاشراقية النورية في الوجودات المشوبة [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] بالمهيات [illegible] الوجودات التي تقدم البراهين [illegible] والبسيط [illegible]
الا اذا جعل [illegible] الوجود [illegible] الثابت [illegible] لان [illegible]

من حيث هو اى برأة من النقائص التى هى المهيات من حيث هى و الاعدام فانه التى هى الحقيقة عائدة الا المهية من حيث هى لما انها الحقيقة الجنية
والا فالذات انما يلحق في المهية فقط فانها من حيث الذات ومعناه من حيث الحقيقة كما فيهما واجب الوجود بالذات والذات ان كان
الوجود وجود ان تنتابه بسلسلة التى لا يمكن ان يلزمه سواه ان رده و انيته و كون ذلك من الورى [illegible] واجب قائم بنفسه ان كان العقل الاول والوجود
المطلق البسيط والمهية الكلية و واجب الحق بالمهية ان كان الوجودات انما هى النوعية بالمهيات و الحدود الاعتبارية التى اعتبارية حقيقتها
كما انقده هذه كلام الملا حسن نعم لو يمكن لكن على الوجه الذى وجبنا كلام ربانيه هناك و عليه نقول ان الوجود البرى عن كل شوب حتى عن شوب مجرد
العارضية وكونه من الاعدام والعدميات الحقيقة الاطلاق والعموم و فرض الجهة ليس الا وجود الواجب تعم شانه وان كان كل وجود بما هو وجود
مع قطع النظر عن شوب جهة العارضية و كونه من الاعدام والعدميات الحقة منزه عن كل نقص وعدم و واجبا بذاته الا انه ليس بذاته و انه لغيره اشرف
منه و ما يحصل فيه الا من غير الوجود ان مركب منها و الشى لا يتركب من نفسه لبطلان اجتماع المثلين و تحصيل الحاصل بخلاف الموجود بذاته و لذاته
فانه لم يحصل و لم يحصل شوب ما اصلا فالصورة ثابتة واما الكبرى فهى ان كل ما حصل فيه غير الوجود الذى هو المراد من الا فورى توصيف الصورية
بما هو عدم و هو الذى يطلق حقق ان زيد ليس بامام و الامام ليس بحجر و الحجر ليس بالملك و كونها من الوجودات الفاقدة للكمالات الوجودية
او عدمى و هى المهية من حيث هى لانها وان كانت فى ذاتها خالية عن العدم والوجود لكنها بالعدم اشبه منها بجانب الوجود حيث
ان الوجود مسنخ عن حقيقتها لما كالوجود الواجب والحقيقة الكبرى وانه من حيث هو هو لا يحتاج الا المهية بل الامر بالعكس كما علمت من مسوق
بكلامها فانها ليست لنفسها نفسها فضلا عن ان تكون موجودة و ايضا لا يتحقق الا بالوجود فلها غير العدم و العدمى اما العدم البحت فهو
لا شيئية له فضلا عن ان يكون له شرع و فيه شوب وجود او كونه او اما وجود بما هو وجود فقد عرفت حاله من ان الشى لا ينضم اليه ولا يتركب بنفسه
واما واجب الوجود فهو لا يقع جزء مركب او شوب وجود واما غير ذلك فهو ممتنع الوجود لبطلان ارتفاع النقيضين بثبوت المفهوم ووجوب فى الواجب
والممكن والممتنع و هذا الصورى غير متفق بكون الصورية المدعاة فان الواجب الوجود لا ثانى له لما برهنه برهنه ردا عليه من لزوم كون الكل
واجب الوجود لذاته والواجب لا يبنى من الواجب بالبديهة ولا كان جزء لغيره او شوبه لما عرفت ان الواجب لو وقع جزء مركب
او شوب وجود من الوجودات اخرج عن كونه واجبا وذلك ان لا اشتقاق لان ذلك الوجود او الصورية اما من الوجودات او من المهيات
او العدم لا مدخلية له فى موجودية الشى و تحصيله ولا رابع والوجودات قد برهن ذاتها من النقائص والاعدام كما اتفقوا عليه و كل ما برء
ذاته عن جميع النقائص والاعدام فهو واجب اتفاقا منهم و فيه ان الوجود من حيث هو وجود كمال والكمال لا يجتمع مع النقص و بحرد
ذلك لا يكون واجبا لان الواجب ما امتنع لحوق النقص به و ما لا يتوهم بخير كون الوجود الذى فعله واثره مجالات كلها كما الا و غير امتنا
من حيث هو وجود لا بابا عن لحوق النقص والمهية وانما الذات المجعولة هو الوجود الذى لزم النقص لا الوجود بما هو وجود و الا جاز
مجعوليته واجب الوجود لانه وجود فبرأة الوجودات عن النقائص والاعدام ان كانت بمعنى ان النقص و العدم ليس عينه ولا جزئه فمسلم
اتفقوا عليه لكن لا يلزم منه ان يكون مثله واجب الوجود بذاته و لذاته لان الواجب الوجود وان كان بريئا عن النقائص والاعدام
لكن كل برئ عنها لا يلزم ان يكون واجب الوجود لذاته فلان الوجودات الامكانية وان كانت بمعنى برائته عن وجود فى نقص
و لحوق شوب فلم يقل به احد فى حق الوجودات الممكنة المجعولة بالاصالة والمهيات ليست مختصة بمهيات الانواع او الحيوانات

الشبهة الثالثة عشر

حتى يلزم كيف يتصور فى حق الواجب ان يكون من المهيات او ينفى الوجوب الذاتى فيها و يثبت الوجوب فيما عداها بعدم الفصل او كلاهما ٩٧
غير مراده فنفى الاختصاص بل المراد بها مهيات الاشياء مطلقا جواهرها واعراضها محسوسها ومعقولها بسيطها و مركبها و غيرها اذ هى صور المعلومات
علمية فى ذات الحق ومعلومات الله لا يختص بصورة الانواع او النوع بل يعم الكل حتى القاذورات والواحد منها ليست مراده ان
المهيات الكليات ليست الا الاقنافات والقرانات بين واجب الوجود وبين الوجودات والمهيات اولها ليست كذا وكذا والا يلزم
الكل مرة واحدة وهى الانفكاك والقران ازلا ما عليه من سره ظاهر تعلمه لكنه ليس مراده ولا ظاهر كلامه يجوز بانه يجب تكراره وكذا تجلى
المهية صورها جاريا على اصطلاحهم و الا فهى عنده بمنزلة حدود ما هيتها و تعيناته كلها والا فالصورة عندهم بمعنى ما بالفعل وهى مساوقة
للوجود والفعلية يساوق من كل واحد كالمهية والهيولى والجنس و قد تقدم فى كلام استاذه تلميذه الذى بحثه فى جميع المعارف حيث قال
هناك و من هنا يعلم ان المهيات عين الوجود والحقيقة نعم لكن ثمة قوله وان كانت عين بالاعتبار روقه او ضمنه هنالك بالمخلف
عن ان مثله ممكن مجعول لا واجب فلكون الجزء ان فرض من المركب الوجود والحقيقة التى مرادف الوجود الى المركب من الشى ونفسه لكن
مع فرض بمغايرة المهية للوجود ولما من نوع من الاعتبار الملحق التسمية التى كيف يكون ذلك الشى مركبا من الوجود والوجود او من الحقيقة والحقيقة
بل الوجود كيف من الوجود والمهية التى لا بابا عن الوجود والعدم اللوامة فى حد نفسها عن الوجود والعدم و الوجود ليس خاليا عن الوجود اذ بعد بداهة
ثبوت الشى لنفسه بل سلب الشى عن نفسه فيمتنع ان المهية غير الوجود و العدم و الوجود كيف و غير ثابتة فى مرتبة من مراتب الواقع و هى المرتبة
التعلية لا تنافى كونها عين الوجود الحقيقى الذهنى و الخارجى و نفس الامر بكون الوجود فى هذه الظروف هو الوجود البسيط ليس الا و كونها
بالانتزاع من مرتبة والفرق بين الظروف الاربعة كثيرة من جملته ان ارتفاع النقيضين جائز فى المرتبة ولا يجوز فى الا وعية الثلثة الاخرى
فاين العدم لان العدم انما هو الوجودات او ما المهيات وهى بين الوجود والا يعقل شى اخر هو العدم لا هو عقل او فرض لكان هو اما
مهية او وجود او ما هذا قول بكانه منزل بمنزلة المهية للوجود كما منها ك لان الوجود من حيث هو وجود ابرع واعم المهية ليس بمجعول ولا
بواجب الوجود مجعول وبشئ والمهية موجودة عن الوجود ليست مجعولة لانها ليست لنفسها نفسها فضلا عن ان تكون موجودة او مجعولة ولم يكن الركب
من الوجود والمهية شى مجعول الا جعل الموضوع هو المهية عند القائلين باصالتها متصفا بالمجعول هو الوجود عند القائلين بجعلية او عند القائلين
باصالته فهم ان انفذت القضية المنعقدة منها ذهنية بان كان الوجود عليها فى الذهن لان المهية التى طرفها الذهن ليس الا اصل والوجود
تابع لها فى الذهن و اما فى الخارج فالامر بالعكس و ذلك لان الموضوع فى القضية الخارجية عند القائلين باصالة الوجود و منهم المصنف
فى الخارج و نفس الامر هو الوجود والمحمول عندهم فى الذهن المهية لمصير مبنى الاقف موجود الوجود و ذوات نسبة اتحادها لا مع حقيقة ان المصنف
عندهم فى الخارج غير هذه الذهنى لا بام العبارة كون الموضوع فى الذهن المهية من حيث لفظ المقدم و من كون حدوده مع ان القائلين باصالة
المهيات ايضا يقولون ان الموضوع فى الذهن المهية الا ان يحكى كلامه على ما بينها التعاكس و علمناه به يختص بالمقدم و من قال باصالة
الوجود او على ان منعقود بمرد الجعل موضوع القضية فى الخارج هو الوجود من حيث انه واما القائلون باصالة المهيات فيجعلون الموضوع
هى المهية مطلقا سواء كان فى الخارج او فى الذهن فالمخالفة بينه وبينهم انما هى بالنسبة الى الخارج واما بالنسبة الى الذهن فالكل سواء
فى اصالتها و تبعية انه كلما يجانفه من نسخ المهيات ولا فالمهية تبعية مهية ليست كتبعية الفوقية للسماء او الزوجية لعدد الاربعة و عن كلام

واما ما في الكلمات المكنونة ان الموضوع هو الماهية لا الوجود كلامه هنا لا ان جعلها الماهية منضمة بالوجود في عبارة تقدمت من كتابه هي محل
الوجود عليها دون المحمول عرض والموضوع ذات او منه فان بينه وبين ابتناء مما اخذ الموضوع ولا يفيد فيما رامه من الرد على المعتم
الا على الاشتباه لكلام المحقق في اصالة الماهية وتابعية الوجود مناقضا لما هو رايه من اصالة الوجود وتبعية الماهية في جميع كتبه واما انه لا تناقض
في كلامه ولا مما الفرق بين استراه املا لما اشرنا اليه من ان الموضوع في مرحلة العين هو الوجود دون الماهية وفي مرحلة الذهن هو الماهية دون
الوجود لان الذهنيات كلها اوامي بالنسبة الى الامر العيني وجودا كان لان الوجود الذهني ليس بوجود واهية وهذا النوع متفق عليه عندهم
ولا تناقض لان المعتم اراد الامر العيني وهمية اراد المفهوم والذهن وبالجملة ان ذلك الكلام من المعتم متفق اي بالطرو فاسد من
انتقضت الجارة الثلث وفيه الالزام عليه ان الماهية من قسم الواجب الوجود لا غير وذلك لان عنده انها ليست
في نفسها مجعولة لم لم ريت نفسها في نفسها فضلا عن ان تكون مجعولة لكنها بالوجود مجعولة كما اشار اليه بالتقييد بقيد في نفسها احترازا عنه وكذا
الوجود ليس في نفسه مجعولا اذ لا يكون وجود تكون موردا هو الماهية باتفاق المعتم والشارح والكل وانما تعلق بها الامكان من جهة الاتصاف
فكلا ان يكون الاتصاف به موجودا في الخارج كما هو من كلامه في غاية ما هنا ثنا على ان سوق البيان على مذهب ان اقول وانما يتعلق
بها الجعل لا الامكان الا ان يكون على انه يوجب الالزام على ما زعمه من كلامه ان الماهية واجب الوجود لعدم قبولها الجعل وكذلك الوجود
فالممكن ليس في الماهية الا الاتصاف وفي جانب الوجود يتعلق الامكان او الجعل بالوجود لا من حيث هو وجود بل من جهة التعين
والتشخص وبهما انه لا بأس في تلك الكلمات فخلاصة العراضة الا ان الماهية عقلا او نفس او وجيها او اتصافا او امكانا او غيرها
قابلة للجعل او موجبة الا على الوان كلاهما قابلة للجعل لكن كثبة الاتصاف فيها وتغييا فيه لستعد الجعل في العين من حيث في وجود واحد
وهو جعل الوجود في الخارج من حيث لحوق شوب وتعين ذهني به لان التعين عندهم عبارة عن الماهية من حيث هي هي لانها حدود
الوجود وتخصصاته وربما يطلق على مراتب الوجود لكن لتفاوتها بالشدة والضعف فيعرفها وهو الاول لا القول به المعتم ولمن قال
باصالة الوجود مجملة ويرى ان الامكان لا يرجع الى الوجود نفسه بل يتعلق به من جهة التعين لانهم لا يقولون بامكان الماهيات يقولون
بامكان الوجودات ايضا بمعنيهما الماضيين وان الجعل انما يتعلق بالوجود من حيث التعين لما ثبت ان الجعل لا يتعلق بالماهية الا
تبعا للوجود ومن جهة الوجود فلو عكس اذ ثبت وبان في رتبة الامكان والجعل واراد الجمع النقيضان والثاني القول به بان الوجود مجعول بنفسه ولو
في باب الاعتبار والتعقل فيعين في باب الاشتراك في مرحلة وحدته التشكيكية وان الوجود في الخارج ولنفس الامر هو الوجود والماهية
التي من عوارضه في رتبة تنزله مخترعة عنه موجودة في رتبة التحول في العقل وشبهها غير متحقق في حقيقة الوجود العيني ايضا وسلك مسالك
والابس قاعدة الشارح او الخارج الا اخذ بظاهر بعض كلمته من كلمات احدسها او لم يقف عليه بيان وعلى ما اقتصر من ان
كما رايت منسوخ وترك سائر الكلمات التي في نسبة تلك البعض الى الماهية الواحد الا الالف مع انه لا ظهور لها بعد القرائن
على خلافه فلا يرجع الا قد الا اما الفهم لدلالة المفهوم وان حمل الكلام على ان الامكان او الجعل يتعلق بالوجود من جهة اتصاف الماهية
بان يرتكب الاختصار في العبارة لكون المراد الاول وان حمل على ان الجعل او الامكان يتعلق بالوجود من جهة اتصاف الوجود بصفة
التعين اذ الماهية صفة الوجود وعارض ذاته بناء على اصالة الوجود كما اشار اليه لنسبة حججه بان الموضوع عنده هو الوجود فهو عين

مذهبهم

مذهبهم في اصالة الوجود صريح عبارة المحقق فيما تقدم بلا اعتبار عليه فالجعل انما يلحق الوجود وحده في العين من تلك الجهة الاشراقية
والتركيب اي الانضمام والاقتران على ما فهمه وعندهم الصدر بمعنى المعقول الى التركيب بان الجعل تعلق بهما جميعا الا انه بالنسبة
الى الوجود بالاصالة وبالماهية بالتبع على ان جعل التركيب اعم من التقييدي والاضافي والاسنادي وغير ذلك مما بين في علم النحو والا
فالتركيب المزجي والتشعبي في الماهية والوجود غير معقول لعدم كون احدهما جزء الاخر وعدم كون الماهية من حيث هي هي شيئا كالوجود
حتى يكون من امر اجمالي تركيب حقيقي يؤدي الى وحدة حقيقية كالسكنجبين المركب من الخل والعسل واعتبارية كالعشرة من الاحاد والاطرفم
المتاوي المترتبة على ثبوت الشيء للشيء او غيره مما لا يعرف ثم لو [illegible] على اذ السياق اقتضى ان يذكر الامكان بدل الجعل الا ان
يحمل على الجعل كما هو مدلول كلام المحقق الذي هو ترسيمه وما عليه على السبب المحوج اليه لان الامكان هو علة الافتقار المحكي الى الجاعل
والتركيب هنا ايضا البته لان الوجود عندهم بسيط كما مر في ان الواو في فالتركيب في غير الوجود وهو ايضا غير الوجود بما هو وجود
لا حصر في الحقيقة لان الامور ثلثة الوجود وهو غير مجعول والماهية وهي غير مجعولة والتركيب او الاتصاف او الانضمام او اللحوق او الثواني
او نحو ذلك من العبارة وهو ايضا امر منتزع من الوجودات او الماهيات ولا عدد له في العين بالاتفاق وهو هذا الا الواجب تحقق ظاهر
وواجبان وهما الوجود والماهية بل هو واجب واحد في الباطن لان الماهية على الوجود او واجبات لا تتناهى هذا مراده ولكنك
قد علمت مرادهم من جعل الجعل في الظاهر والباطن وباطن الباطن الا ان الوجود مجعول بالاصالة والماهية مجعولة بالتبع ولهذا قال شارح يكن
ان يحمل على امر الصوفية او الاسلام او اوامرهم او على ما ارادوه وان لم يتعلق بمذهبهم اصلا التدريجية والاضافة لكلهم الا مزدوجها
خالق كذلك لا تضايف بين الخالقية والمخلوقية حقيقة وبين الخالق والمخلوق مشهورا والتضايف واحد من اقسام المتقابلين الاربعة
وبرق عليق حلب بيان البيت ان الخالق يحتمل ان يكون بالرفع خبرا ثانيا للفظ الجلالة او اولا كبعور به بتقدير بارئه او منصوبا على ا
الاختصاص على ان لكن اصله خالق حذف المضاف اليه والتنوين عوض كسرة القاف في الحاق القاف في وعيد ومن كاف وعيد ليكون
الكل للبناء المقدر او ثلثة ربه وما ورشو البرق من برق بالفتح الركب اذا شخص بصره اذا فتح عينه عند الموت والدعاء اذا برقت الابصار
يجوز فيه كسر الراء بمعنى الحيرة وفتحها بمعنى البرق اللمع ويحتمل ان يكون الباء فيه للملابسة والراء مكسورة ومعناه ما دام فيه شبه
ما في الحديث اسمع ذلك برقت بارادة رفع شبهة على تحصل من مخرج البول الناقض فيقضي بدوام ذلك او معوجة من زاق الماء
مغيرة ربقا من باب بلغ النصب وخلق بالفتح اما مصدر بمعنى خلقي او تصوير او اسم بمعنى عادته وطبعه وسجيته او بضمها بمعنى لبغض
النفس التي اجدرها الا فعال بسهولة او من خلقه بمعنى الغلظة والبرق اللقب لعلم لما وتشديد اللام المفتوحة التي الذي
لا حيث فيه كانه خلوع والملب الخ السماء بمعنى برقه يروى ملوه ثم يكلف ويتقنع ويحتمل ما اقول الا ان ذكر الاحتمالات البعيدة
بيانها تضييع حق الوقت وسبب ذكر تلك الاحتمالات ان هذا الشعر لم نره من كتاب احد او ديوانه ولم يكن عندي نسخ الكتاب
حتى تحقق ما هو عليه من انه خلق لماذا النسختين او خلقه ليكون الخلق بمعناه الموصوف ويكون خبره معاندا الا الله تعم وكذا ان كان ما
اراده منه معلوما هو ان الوجود في الخارج ونفس الامر هو الخالق كما ذكر او لم يكف بربك انه على كل شيء شهيد وكقول سيد الشهداء
تعرف الملى كل شيء ذاته ظاهرا انه كل شيء الخ فوجها الشعر توجيه الاية والجزء ان الخلق اعتبار بمعنى ليس كما ان الحق حقيقة وانما هو موهوم

والانسب بما رامه الشارح ما ذكره في البيت: كل ما في الكون وهم او خيال. او عكوس في مرايا او ظلال: او هذا البيت: الا كل شيء ما خلا
الله باطل سوى الله والله ما في الوجود زائل: او [illegible] او شاكلة او ساهر وهكذا وان قال احدهم قبل جميع ما في
في الموجودات والمهيات وذلك بان يكون لعدمية التركيب فيه ان العدم ان كان مخصوصا ومقيدا بازاء الوجود الخاص والمقيد
فلم يخرج عن الخصوصية المردودة بين ان يكون من الوجودات او من المهيات وان كان مطلقا فقد اتفقوا انه لا شيء محض وقال في
والعدم لا دخل له في موجودية الشيء وتحقق الوجود والمهية في نفسها اي في الخارج والذهن ونفس الامر لانه الرتبة تلي الوجود والحقيقة
هذا مع ان ما سوى الوجود لبداهة ثبوت الشيء لنفسه كما لا يخفى وما في حق المهية فهي وان كانت مرارا انها عين الوجود العيني الموجود
بانه والمجعول بالاصالة في الحقيقة ونفس الامر وغير الوجود بالاعتبار كما قالوا وصرح به المحقق في كلامه السابق فمن اين كبر العدم
جاء من العزيمة التعليلية لما اللام هلة والما موصولة او تعليلية وما موصولة او مصدرية يجعل غير الوجود في حريم كلامه وهو بردة في
الحقيقة اي الواقع ونفس الامر بملاحظة مجامع كلماته او في الحقيقة العينية الا الوجود والوجود بما هو وجود غير مجعول وكل وجود غير مجعول
هو الله تعالى ولكن يقول الشارح ان الامر الواقعي والتكلف هنا المتهم لم دائره فهو وفاعل ومفعول كما في تحقيق الكتاب او ذا
اسم الاشارة والتمويه التمويه وهو التلبيس بالتخييل من التخيل جعل باليمين وهو التخبيل او التخيب بالكسر الطريق في الجبل او
من التخب كالمنع الجمع والتوفيق والاصلاح والافساد والقبيلة العظيمة والجبل او كناية عن الجبين والعلم حركة الجبل الطويل والامر
واضح بما رطه الم: اراك تسمى في كدوات لها وعن نهاية بالتحريك الاولى في التسوية الا التوحيد هذا افضل منهم كما قول اللمعة كما وله
لذا ماده وقيل انا الله لا يجمع انا مع الله وقيل السفر انما كان لرؤية الانانية وهي شرك واجنبية عن قول الله بلا انا كما قول انا بلا الله
ولا كثف لان الكفر وجب عليهم ان يقولوا يا الله لا يا فلان ولو قال بها حد احد بهانه حرفي الاو وهو قولهم بساواة بين احدهما
بالتوليد او سامر الاو او تماد الاثالث وهذا الا ان هذا القول بالنسبة الى اهل التوحيد بعين الوحدة واما بالنسبة الى اهل التكثير
او الى اهل مين الكثرة فكلا اذ لهم في الموجود اصلان اعني الوحدة في الكثرة والعكس وهو زعم انهم سنون الكثرة راس وليس هذا
كما لا يخفى فانك لتوى تسمى في نفسك بالفقراء بالتكلفات ومقامه الهيبات والاعتذارات وتريح غيرك من التعب في
حمل الاعضاء قوله فهو عدم او عدمي معناه ما او محنته ان كل لا موجود كلي الشخص موهوم لا كتاب تقول من قبل العقلي النقص
والدوائر الموهومة في الافلاك لانها موهومات وافقة هذا اذا اريد من الكل المهيات وكيف ان يريد منه كلا ومحيا هو العدم او
شيء حيث ان العدم كما اذا قلت لحدوث العالم وقت له ابتداء وقبل عدما او كيف الامر تشبيه حيثية الحيثية الى المرجلة
وقلت وقلت وهو بالمهية النسب كذا شرحت هذه الكلام المقدم وزدت قوله لان فهو عدم او عدمي المقدم لكي ازداد
النكتة الا خبرة بناحية بعدها في المتن وبناب حمل ضمير هو راجع الى المطلق وجودا او مهية او قرانا بينهما الراي ما على المقدم ومادة
حسب ما عبر الوارثا ما كان فيه ما ذكره ويحتمل ان يكون الموصول مبتداء والكلام خبرا منه عدما كما هو كما هو طريقة الرد والاعتراض
الا ان ما بعضهم ان المراد بغير حقيقة الوجود من الوجودات المثبوته والمهيات الثابتة بما هي وجود وليس رده فان المراد لا يقع الا براد
الا على المعتقد منه او على ان المطلق كله اذا كان عدما او عدميا او بعبارة اخرى ما هو ما او اعتبار ما معا او كيف الامر كما هو صريح

قولهما او لازمه فكيف يجمع هذا مع القول بالوجودات ولو فرضت كونها ثبوتية وحاصله ان المطلق الوجود مقابل قسيم حقيقة الوجود
على ما هو موجب قسمته فهو رد لكونه عدما او عدميا لان الوجود ضد العدم ونقيضه فكم تقسم وثبوتا بثبوت الا ان يكون ما قال الشيخ
هذين المحليين من الالزام عليه بان ذكره في بيان الموصول مع انه مكرر منه وذكر الرد بعده بناء على كون الموصول مبتداء وما بعده
بيان لو خبره جملة فان كان مرادا والجميع مبتدا والخبر المتقدم متقدر فيه هذا الكلام على ان ما هم فقد القصر على ان الوجودات
المثبوته لعدم او قصور انما يتعلق بها الامكان والجعل من حيث التعين والتحقق فقد تم توجيه اللام من حيث الحقيقة والذات فقد تم كلامه
عن كونه فلا بعيد فانه واجب من هذه الحيثية ليس بواجب الوجود بذاته بل الا في اذ الكلام في قبل الكل الوجود والموقعية ذاتية والشيء قبل الوجود
لا ذكر له شيء الا الذكر الاعلامي ولكن في الامكان الذاتية ولا ذكر له في مرتبة الذات الواجبية او متعلقاتها الا بان ثبتت قرينها كانت
بحيث ينبعث عنها ذلك الشيء ومن هنالك الشيء شيء آخر ولهذا يمنع ان وجود زيد قبل تعينه وتحققه في زيد ان زمانه هو وجود في الملكوت
وقبل تعينه في زيد الملكوت ما زيد جبروتا وقبل تحققه في زيد جبروتا وجود نوري في نور الانوار وقبل تحققه بوجود نوري وجود بمقام الرتبة المطلقة
وقبله لا يكون شيء الا واجب ذاتيه واجب بملاحظة فلو قطع النظر عن وجود زيد عن جميع تعيناته حتى عن مرتبة عموم اطلاق وجوده بحيث لا يقبل نسبة
من نسب الاطلاقية ووجوها واضافة من الوجوه والاضافات الامكانية فهو واجب ذاتيه لا ان وجود زيد الموجود المركب من الوجود
والمهية بعد فرض وجوده في الخارج واجب لكونه وجود زيد انه زيد وانما تعلق به الامكان المخرج عن حد الوجوب تعينه وتحققه زيد
وهويته زيدا واما من حيث ذاته اي وجوده فانه واجب الوجود كلا وحاشا فانه في الاسفار وغيره ذكر هذا الملتمس علم نعيمهم والظلم
بما لا مزيد عليه ولا بأس عدوه ولبيله ولا يدل عليه كلمة من كلماته الا انه لا يريد في هذا النحو من الاعترافات الا الالزام عليهم بما
رآه من ظاهر كلماته لا انه لم ير كلماته في كتبه او انكر المحسوس المعاين فلا تغفل عن شيء هذا انه كل موضع فان كان يريد انه اي
زيد العدم اي ان كل ما هو غير حقيقة الوجود مركب من الوجود وخصوصية اخرى غير الوجود وكل خصوصية اخرى غير الوجود لا يعقل الا انه
عدم او امر عدمي والعدم لا مناسبة له بالوجود لانه نقيضه الا على اشتراكه مع العدمي ليكونا معا عبارتين عن المهية من حيث هي على ما
شرحناه سابقا من ان المهية تتبع الوجود لانها عدمية فصار زيد مركبا منهما والمركب لا بد ان ينتهي الى البسيط الذي لا يمكن ان
يكون له جهة ثبوت وتركيب والا فالكلام عائد اليه الى ان ينتهي الى البسيط الصرف دفعا للدور والتسلسل وسائر المحاذير كما
هو صريح عبارته هنا فتم الكلام وان كان يعني انه لم يتعين زيد او ان الحمل بالتعين زيدا اي وجود المتعين بحيثية قبله عدم لان
الامر في الحادث هو العدم فهو يحتمل الامر اي القطع وابعد منه بوجوده او العدم لنفسه مستاخر ومقطوع الذنب فهو باطل
وقول فاسد مع انه اتفاقي بين الكل لكن ترديده وتعليله بقوله لان عدم الاختفاء والتعين بتعين زيد وهويته لا يكون عدما او
عدميا لا يتعلق بكلامه لانه هذا او كل خصوصية غير الوجود فهو عدم او عدمي فان وجد شيء غير الوجود وغير العدم وغير العدمي بحيث يمكن ان
يجعل نقضا لتلك الكلية وفيه لباب شيء هو غير العدم والعدمي فرع البيان والتقرير والقصور الوجود بذاته في تعليله وزعم منه ما
والا فالكلية على حالها من غير انتقاض اما الواجب فهو الكلام اثباته بها بذلك البرهان فان تمت والا يثبت به بلا شك مع انه كما
في الوجدان العرف وعبارته في هذا الثبوت واما وجود الممكن فهو داخل في الوجود الا انه في نفسه الثبوت الاشراق واما المهية

منه واخص من العدمي واما العدم المناقي فهو اخص من العدمي او العدم الآخر الماهية الشخصية واما الممتنع بالذات فهو اخص من العدم البحت ولكن
لم اتصاف ان يعدم جزء المركب وشوبه واما فيما ذكر فموقوف على البيان مع انه متفق بعد ثبوت الحكم بين الوجوب والامكان والا فلا
فلا يتم التقريب في قوله لانه بذاته واجب وان كان من حيث التركيب ممكنا على القول باحدهما ثم ايقول الكل بان الواجب واجب
والممكن ممكن والانقلاب محال لا يتم وهم يقولون ان الوجود وجد ازلا وابدا ولو كان وجود زيد او جسم او نفس او عقل او نور او كذا
كلا وكذا او الوجود الازلي لا يكون الا واجبا فانه اذا كان شيئا ما بذاته ليس وجوده ازلا وابدا كما لا يخفى لانا نقول اولا ان كون الوجود وجود
والشيء شيئا لا يفرق في الواجب شيء كون الواجب واجبا وفي الممكن شيء كون الانسان انسانا وفي المعدوم كالعنقاء عنقاء وفي الممتنع
كشريك الباري شريك الباري والدور دورا والمحال محالا وذلك لان ثبوت الشيء لنفسه واتحاده وذاته ضروري ثابت بالضرورة
في جميع الاحوال وثانيا نذهب ان الوجود ازلي وابدي وانه هو الواجب لكن الوجودات التي للممكنات الموجودة ليست وجودا من قابل
من وجه هو الوجود المعروض والماهية العارضة بل هي كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء او وجود زيد الموجود ليس وجودا وانما هو شعاع من اشعة
نور وجود اشرف من الوجود المطلق فلا يكون هو الواجب ايضا لان الشعاع كيف يكون في مرتبة الفاعل واذا لم يكن الوجود المطلق فاعلا وواجبا
فوجود زيد اولى بعدم الوجوب بالضرورة ان قلت وجود الفاعل وجود مع سبق العلة واصلها ولازمه ان يكون جزء منه هو الهو ابدا
اذ لو كان وجودا يلزم تعدد الوجود والارادة والمماثلة وكونه من المفاسد السابقة قلت الفاعل المنتهى وانه هو ارتضيا كما والعيب
لا يلزم من مفاسد ولادة وكونه او الفاعل انه الواجب وحيث انه لا يفيد حتى يترتب عليه المحاذير ثم كيف يكون الواجب مركبا ومشوبا
ويكون مدنا وعددا بين المعتم وغيره لكنه ان قلت انا الله بدون الخوف كما الزم عليهم بما زعم فلم يقل بكونه مشوبا وان قال بالوجوب لم
يلزم عليه القول بانا الله بهذا الاتفاق لاخلاف فيه وانما يقول ان فعل الواجب واثر فعله او الشعاع اثر فعله او عكس شعاع من اشعة او ظل
نوره وظلمته وجوده من المسببات يكون مركبا ومشوبا بالعدم وقصور وكل مركب واثر كيا من الجهات متبدل الحالات دون الواجب
وكيف يقبل الوجوب حالات متغيرة بتغيرات مادية متبدلة من صورة الى اخرى ومن نوع الى نوع ويختص الى آخر وصفة الى صفة وحال الى
اخرى بهذا القول بعيد الا ان المعتم لا يقول بعض بصيرة واهل النظر ولو كانوا من الحوادث يلزمهم القول بالتبدل وزوال الواجب من
حال الى حال القول بالصفة والموصوف مثل خالق ورازق ولازمه ان الذات الواجبة من حيث هو هو غير من حيث كونه خالقا
وهو باطل الا ان يقول الشارح بانه لازم لكن من تكلم في الذات حق المعتم وقد سبق في الجمع بين الرأيين لطائف فلا نعيده وكذا
الكلام في الماهيات التي هي كليات لسبقية انما وقعت بالحقيقة الا ان الوجود مع قربه البعيد بالاصالة اذا كان واجبا فالماهية الغير
القابلة للجعل بنفسها اولى بالوجوب تم الا انهم لم يقولوا به وليس من لوازم كلامهم ايضا كما حيث مر ذكره فالاول في المعتم في اثبات اول
الوجود والواجب تم شانه ان يأتي لعبارة غير هذه العبارات المذكورة المغلقة الموحشة ليسلم عما اورد وما الزم عليه القول
دامامه وغيره من ان الماهية ليست بمجعولة وكذا الوجود وان الوجود وجود ازلا وابدا وانما لم يقل فالقراب لان عبارة المعتم جامعة
للفقرة السرقاة حاوية لجميع المحالات في جميع اقسام الواجب والممكن والممتنع وقابلة لما هو الصحيح كما شرحنا ولو شاء ان يعبر بعبارة
واضحة اقناعية سهل المنال مقبول في اثبات الواجب لاشك في وجود موجود حق ان كان الوجود قديما فلا اقدم منه وان لا لا بد وان

واجب الوجود

واجب الوجود او ان كان من عالم الوجود وجود واجب فهو الحق تعالى عن التكلم في ذاته وذلك هو المعتم لان الوجود كوجود زيد الموجود
ان كان قديما ذاتيا واجب الوجود فهو الحق جل وعلا كما اعتقده من الالزام بكلمات غيره لان الكلام في اصل اثبات وجوب الوجود الاول
بان وجود كذا ان كان جوهرا بسيطا غير مشوب بوجه من الوجوه فهو واجب الوجود فتكثر وتوالدهم قيل ان كان للرحمن ولد الآية وان كان
غيره كما هو المحسوس المشاهد فهو مركب وكل مركب حادث ولو بالحدوث الذاتي وكل حادث ممكن الوجود وكل ممكن في حكم ممكن
واحد في الاحتياج الى ما يخرجه من العدم الى الوجود والتقسيم الذاتي الى الوجود مطلقا او من الوجود الى العدم فيما يقبل التبدلات المادية او
الا وما يتبع الوجوب كما في اولا الارحام اوما يعقل ومراده ان الواجب عليه في التعبير ان يقول كما قلنا من ان الوجود ان وجود كان
ان كان قديما واجب الوجود فهو الوجود الحق لا الذات لامتناع التكلم فيها والاشارة اليها لاستلزامه المحال والمستلزم للمحال محال
وان كان غيره كما هو الشيء فهو حادث فالمعتم هو الوجود الحادث والمحتاج الى ان ثبات اولا هو وجود الغايات والفاعل المطلق
وهو الذي ينطبق على الكشف والعقل والنقل ويستريح من هذا النحو من البيان عن التعب في اتمام ما سلكه لكنه لم يأت بتلك العبارة
الواضحة السهلة لا ابهامها ومحمة التخيل والاقتناع والاجماع او لخبطة في مسألة التوحيد الذاتي الذي هو اصل المسائل الوفاتية لان
المحسوس لا ينتقل منه الا الى المعقول والموهوم الثابت بالبرهان في طرفي اجزاء الامور على الاسباب الاعم من المحسوسة والمعقولة
وجود شيء طارد لنقائض الامكان عن الكائنات السماوية والارضية ويجود سده لجهات الاعدام عنها الاولوية الوجود وفرده لجهة
الافتقار الا من حيث انه واجب الوجود بالذات والا فالعقل الكلي او نور محمد وعلى او نحو ذلك واجب الوجود بالذات اذ بعد
المحسوس المشروط انه الا شيء الى المعتم بكل معقول حافظ طرد العدم عنها كما هو لازم الاشتغالات الابدية وترام السلسلة تعب
كان اول عقلا او نورا او نحو ذلك لعقول الفرد والكل واحد منها وليس شيء منها واجب الوجود بذاته وليس كذلك فلا بد من السبر والتقسيم
والاستقصاء الشوق واثبات المطلوب على ما بينها كما فعله المعتم لئلا يصير المسألة اقناعية او كشفية موقوفة من العلوم في نظام الاستدلال
فضلا عن ارباب الموحد والايقان ان الاقتراس مثل الشيء القبيح في السادة والحكم وهو لا يصدر من العاقل فضلا عن العارف في الدنيا
والآخرة فيداء العاقل او القبيح اول قيد الخبط والثاني قيد القبيح وجمعهما ان معدن الخبط والقبح العاقل في الدنيا بالشيطنة
المنكر والجاهل بالآخرة والمقر فيه الاحمق كطائفة من الصوفية وكونهم الجاهل بالدنيا بترك التكليف رأس الشبهة انها مجازات
وتناط الحقيقة وبعد الوصول الى الحقيقة وبعد وانتظار رفعها الا فتنة اعاذنا الله من هؤلاء ومن نسبة الخبط والقباحة الى
برهان المعتم المثبت للمقصود هو اثبات اول الوجود بطريق الاستدلال العقلي والاستقصاء والسبر والتقسيم على النحو الذي
شرحناه وقوله وكل مركب في فرع بسيطه هذا على الظاهر وعلى الباطن صحيح عند الواهم فضلا عن حواسهم وقائم الحاكي لانه يريد
اقسام التأخر التي منها الزماني وهو مخالف للتقدم الا انه لا يمكن ان يتصور في الذهن ويتحقق في العين احدهما بدون الآخر
فالتقييد بالظاهر لبطلان الكلية بالنسبة الى العالم الذي يقطع تسليم عنده من العقل والفاعل والازل والامكان والحركة و
وكونها الحو بجميع في الوحدة وهي منافية للكثرة حتى لا يوجد فيها تقدم اذا فرضنا الواهم لانهم لا يعقلون التقدم والتأخر الا في
تقدم سرمدي على عيسى من الزمانيات او تقدم الامس على اليوم في الزمان واما ساير اقسام التقدم التي ثمة على القسم او سبقه

وازيد على التحقيق فلجميع الزمان لا يرون تقدم اجزائه بعضها على الآخر وتأخره عنه والمتقدم من الوام جسمانية ولكن شأنه ارفع من ذلك والمتوهم في سلكه
من كلامهم ارادة خصوص الزماني ومن كلماته الحقة مطلق فيه كيف وقد ذكر في الحكمة المتعالية اقسامه واحكامها فقد ذكر فيها انه اي التقدم
في الشواهد قال من التقدم ما هو بالزمان كما لابراهيم على محمد وما بالشرف كما للعالم على الجاهل وما بالطبع وهو تقدم العلة الناقصة على
المعلول او تقدم ما يمتنع بعدمه وجود المعلول ولا يجب بوجوده وحده كتقدم الواحد على الاثنين وما بالرتبة سواء كان بحسب الوضع
كتقدم الامام على المأموم اذا اعتبر المحراب وبالعكس اذا اعتبر الباب او بحسب الطبع كترتب العموم اذا ابتدئت من الجوهر مالطلب
الى الانسان واذا عكست الامر رجع المتقدم متأخرا وما بالعلية كتقدم العلة الكاملة على معلولها وملاك التقدم في الزماني الزمان
بحسب هويات اجزائه وفي الشرف الفضيلة وفي الرتبي القرب الى المبدأ المحدود وفي الطبعي اصل الوجود وفي العلي الوجوب ثم ان
هاهنا نوعين آخرين من اقسام التقدم والتأخر سوى الخمسة المشهورة لم يعثر عليهما القوم لغاية دقتهما ولطافتهما احدهما التقدم بالحق والآخر
التقدم بالحقيقة والحكم في هذين برهان وقد ذكر هاهنا ان الكلام مفصل لا يليق بهذا المختصر ايراده ويمكن تشير الى الاول بان الحق باعتبار
تجلية اسمائه وتنزله مراتب شئونه التي هي انحاء وجودات الاشياء متقدم ومتأخر بذاته لا لشيء آخر فلا متقدم متقدم ولا متأخر
متأخر الا كذلك لازم وقعا حتم والى الثاني بان الجاعل والمجعول اذا كان لكل منهما شيئية ووجود فتقدم الشيئية على الشيئية من جهة
اتصافها بالوجود تقدم بالذات سواء كان بالطبع او بالعلية وتقدم نفس الوجود على الوجود تقدم بالحقيقة واما تقدم الوجود على المهية
فليس مرجعه الى ان الكون الوجود موجودا بالذات والمهية بالعرض كما للشخص وظله وعكسه في المرآة ولسطوة السفر الكلي المسمى
بالحكمة المتعالية في الاسفار العقلية بما لا مزيد عليه فالتقدم والتأخر في المركبات على اقسام ما بحسب تركيبها والتركب مقول على افراده بالشدة
والضعف كالتقدم والتأخر الذين هما من مقولة اليعن كالبرزخ بينهما فان زمانه واحد من الآن الا انها مسحوق فيه او انه اراده هاهنا
الا ان يعم الزمان الى مراتبه من التقدم الدهري والسرمدي والازل الثاني في المشية الى الازل الاول لقاعدة تعميم الالفاظ
والمعاني لكن ينتهي الى الواجب الحق تم وان كان الكثرة هناك من الكثرة في الكثرة وحدة وهو ما نعلمه من قوله سره ان المركب
متأخر عن بسيطه الى ان ينتهي الى البسيط الحق لا تركيب اصلا ولو بوقوعه جزء مركب بالجزء القوام او العروض اوانه يكون من انحاء التي الحقة
والا يلزم المفاسد من الشم ويكون انه لصدد اثبات الواجب في سلسلة عرض الزمان لان الاشتقاق الى المطلق المنظور وجب ان يكون
بسبب العلم البديهي والبديهي الذي لا شك فيه وعقد عند الوام لا يكون الا اشياء زمانيا فالدورة الفلكية الواقعة اليوم متأخرة عن
دورة تها بعد الامس وكل سابق كالعلة للاحقة وكل لاحقة كالبسيط بالنسبة الى معلوله وهكذا الى ان ينتهي الحوادث الزمانية
الى القديم فرفع الواجب منتهى السلسلة وهو مخفي وهم لان اثبات الواجب يكون في الطول ولا يكون برهان التم ويكون الا
فيه كيف وتقدم الدورات زمانيا لا وليس عقلا وفعلا على استحالته لانها تعاقبية لا مترتبة طولية فلا ينافي قوله ولكن الواقع ان
بعض المركبات متأخرة زمانا ومكانا وطبعا وشرفا عن بسائطها واجزائها المنحلة اليها اذا كانت بسائطها مركبة لا ان يكون في التركيب
لو فرع ان تركب الشخص ليس بعد تركب الطبع وتركب العقل لا يكون على حد تركب الشخص وتركب نور الانوار المسمى بالحقيقة المحمدية
في بعض الاطلاقات ليس على درجة تركب العقل ولو كان عقلا كليا وهكذا الى العقل الاول المسمى عند القوم والآخر بالوجود المطلق
فكونهما

وكونه مأخوذة من كالجدار المركب من طين مركب من الماء والتراب ومن حجر مركب من طين مركب من ماء وتراب او من فحمة كمادة
العظام مركب من ازدواج العناصر الاربعة وتفاعلها بعضها ببعض وبعض المركبات كالعقول ونور الانوار والمشية والمقامات
ليست متأخرة زمانا وان تأخرت دهرا او دهرا وان تأخرت سرمدا او سرمدا وان تأخرت ازلا عن بسائطها البسيطة وانما
هي مساوقة لها في الظهور وقد تقدم مع المساوقة بكلا الاصطلاحين فيهما واما التقدم الذاتي اذا لوحظ هاهنا كان يقال ان العقل
يحكم بان الواجب متقدم على الكل والعقل متأخر عن الفاعل بالذات فهو من نوع البسائط المركبة فان التقدم فيه مع كونه بسيطا
متقدما بالذات مركب للبسيط غير مركب اذ لا يعقل وجود هو بسيط صرف غير مركب ولو فرضه واجب الوجود لا يجابه التكلم فيه والكلام
التكلم فيها من التحديد والتشبيه وهي باطلة العرفية لا التي يلزم منه ان لا يعني المخلوق والمكلق الا الامثلة كما هو ظاهر قول علي عم لا ان
غاية الامر انه لا يمكن ان ينتهي المركب الا الى المركب دون البسيط فلا استبعاد فيه بل لا مناص عنه في اساس التكلم والاشارة بعد
الحكم بالتقدم الذاتي للواجب على الكل لان الكل بلا واجب غير متصور وغير متحقق بالضرورة بدون ان يختلف فيه المعتم
والحكم وان كان الكم ان هذا الرأي مخصوص بالشارع بادون غيره من جميع العلماء والعرفاء وارباب فن التوحيد وذلك كالمركب
من الكسر والانكسار كثرت الكثرة لان الله تعالم كلي شيئا فردا قائما بذاته للذي اراد من الدلالة عليه كما قال الرضا عم استشهد
بتوليته من الكل في خلق زوجين فلا يمكن بجعل البسيط ولا جزء البسيط ولا شيء بسيط وجودا كان او مهية او عقدا خافقا او كبيرا وصغيرا
كما هو قول الرضا عم قد علم اولوا الالباب ان ما هنالك لا يعلم الا بما هاهنا وما هاهنا مركب فكذا ما هنالك للمعبود الاستثناء وانما
كان التقدم بالذات مع كونه بسيطا في المركبات في الاستدلال على ما هناك بشيء كوكثرته فالكسر فان بسائطه المركب وهي
فاعل الكسر وقبل الكسر والانفعال الذي هو الانكسار والمفعول الذي يرجع اليه خبر الكسر وكثرته وكونه مركبة من وجه بل ان وجه
على النفس وهي النسب الموزانية ولو قرنية الا انها مساوقة له في الوجود ويكون من التحقق لوقته ومكانه ان الا يمكن ان يتحقق احد بالالا
بدون الآخر بهوية واحدة فتغايرت الاعتبار انها التي هي الفهم مركبة لانها اما وجود او مهية او مادة او صورة ومع اذا اعتبرت تقدمها
على مركباتها انما كتحققها في العلم الذي به كانت المشية في حدوث العالم او ممكن والمتصور الموجود في الوجود الامكانية والمقامات او ممكن
فانها مع مرتبة من غير ان يستلزم تسلسلا او محالا فان التم انما يلزم لو وجب في المركب ان يكون مركبا من اجزائه وتلك الاجزاء مركبة
من اجزاء وهكذا الى ما لا نهاية له واما اذا كان المركب مركبا من جهتين او وجوه متساوقة فلا لان الكثرة وحدة وهي والسلسلة
هنا قيل فان كلا من الوجود والمهية والصورة والمادة والفعل والكلي مركب من نفسه ومن غيره لان المهية والوسيلة مهية ولها
حاجة الى الوجود حاجة تبعية ولها وجه الى الرب والوجود وجه والوسيلي ولا يظهر الا بالمهية كما انه لا يتحقق الفعل كالكسر الا بالانفعال
وهو الانكسار والوجود مادة لنفسه وصورته لنفسه ارتباط المهية وهي مادة لنفسها وصورتها ربط الوجود دونها قال الله لتم هي لباس
لكم وانتم لباس لهن فها الشيء لما من عدم امكان الوجود بلا مهية وعدم امكان المهية بلا وجود فهو مركب منهما ابدا فكلما ان المادة
مركبة من الوجود والمهية والصورة كالنفس مركبة منهما فكذا الكل من المهية والوجود النفس مركبة من المادة والصورة فتتراى سلسلة الاسباب
والمسببات صعودا ونزولا الى ان انتهت الى التضايف والتساوق في الظهور فينقطع التزام المذكور ويكون الامر كما اذا

فقد احدهما فقد الآخر واذا وجد احدهما وجد الآخر الثاني الى المركب منهما لانه اذا اعتبرا ما واما موجودين متحقيقين بلحاظ احدهما مع الآخر
وجوده فيه واذا اعتبر احدهما كان مادة لغيره ولزوم الآخر له صورته واذا جردا عن الشرائط عنهما كان يتصور الوجود وحده
والمهية وحدها كان كل منهما مادة لغيره وصورته هيئة ذهن المتصور ولوشه وصقالته كما اشار اليه بقوله لان الكسر انما يتصور في الذهن
قبل المركب منه لتقدم الجزء على الكل طبعا او وجودا هذا اذا كان المركب منه كالمنوع والمشترك بين النوع له والمشترك فيه او كان
المجهور بانب الفاعل شرح وجعل مشهراة لان مقصوده اثبات مجرد تقدم البسائط الى وقد على المركب منها تقدما واثباته العقل
وتركيبه الفعلي مع ب مهتا واما اذا احمر في الكلام بين المركب منه اي الكسر ونحوه مثل الانك رفتقدم هذا الجزء على تلك
الهيئة الوحدانية المركبة لتقدم بالطبع وتقدمه من جهة ماهيته وانحو تركيبه مشروط بما اذا كان موقوفا بان يكون مركبها من مادة ولان الامر لا شرط
خارجيا كان او ذهنيا اذا اخذ لا شرط لا وحده ليعتبر من قسم المواد وهي هيئة المشرفة ذكر خارجي ما خوذ من مركب معقولي وتركيبه ذهني
المتصور الذي اراد الصورة منه علمي بيان في بيان الهيئة التي هي جزء الصور لان الصورة تمنع بالفعل وهو الوجود العيني باصطلاح القوم
بل معينها هي الهيئة الاولى تمنع المادة هي الوجود والهيئة الثانية تمنع الصورة التي هي المهية عنده ماذكره واستقامته وصفاء وانضاد ما هي المواد
والصور التي هي الكدرة ونحو ذلك من صفات المحل وهيئاته والبيان على طريقة اللف والنشر المترتب والمنع ان تركب امثال تلك
الهيئة الوحدانية المركبة من الكسر والانك بازاء التي والاشتقاق والرتق والفتق في الحركة الايجادية كما هو اصل المقصود او تركب الكسر
مثلا من المادة والوجود من الصورة والمهية كما هو المقصود الثاني في التعليل اوان الهيئة المهية المتصورة في ذهن المتصور بالكسر
كالصورة في المرآة بالمقابلة سواء جعلت مثلو تلك اومن عالم المثل كما ذهب اليه الاشراقيون او نفس الشيء كما ذهب اليه
الرياضيون القائلون بخروج الشعاع او صورا منطبعة فيها كما اختاره الطبيعيون لان الكلام الان هنا ان كل شيء مركب من مادة
وصورة ومهية ووجود وان كل شيء يحضر في ذهن وتصور وان يره وفرض حتى الوجود الواجب كالصورة في المرآة في التركب
والمملوقية ولزوم ما بازاء الخارج كل ذهني الا ان الانكار امر محسوس لا مناص عنه ولزم الفعل والانفعال قهرا او جاء منها وان لان
الفعل من الفاعل والانفعال من المفعول والفعل نازل من العالي على السافل والانفعال بالتكون من السفل الى العلو والفعل
جهة الفناء الذي هو البقاء والانفعال جهة البقاء الذي هو الفناء والفعل منشأ الفقر الذي هو الاستغناء والانفعال هو منشأ
الاستغناء الذي هو الفقر والفعل مبدأ الموافقة والطاعة والانفعال مبدأ المخالفة والمعصية الى غير ذلك مما هو اثبات تركيب
ذلك المركب ولب لطه ولو قطع النظر عن الاشارة الذهنية ولوحظ الوجودات والاشياء على ما هي عليه في الواقع ونفس الامر لزم
التركيب الفعلي لوجوب انتهائها الى التخالف الشهودي والتساوق الظهوري واجبا كان او ممكنا وهو مستلزم للتركيب وتعدد
الجهات في الذات سواء فرضتها او جعلتها بشرط لا فصارت مادة وجنسا ومهية او لا بشرط فصارت صورة وفصلا ووجودا
مطلقا لان الاطلاق لا ينبغي ان يكون كالانسان الكلي والوجودات المطلق الفعلي اذ كونه ذلك مما هو موجود في الممكنات موادها
وصورها ومهياتها ووجوداتها واجناسها وفصولها باعتبار الذات او جعلها بحيث يلزمها اللوازم الوجودية لنوع الخلاق
لها او فرعيته فيها لانها من حيث هي هي وان قلت باقتضاء الصور كما فرضنا من حيث انها يلزمها اللوازم او من حيث لزوم اللوازم

لها او بشرط

لها او بشرط شيء او لكان الشيء وجوبها الذاتية الذي هو عينها ان الذات مع مادة لنفسها وصورتها الوجود والفعل الاطلاق
بها او انتزاعه عنها ولهذا اشار في التكلم في الذات ذهنا او خارجا لان الاشارات الذهنية انما الامر الخارجي وهيهات ان
يكون مطابقة له والا لم يكن علما به ولكان من الكواذب كزوجية الثلاثة وفردية الاربعة وتحتية السماء وفوقية الارض او من الموجود
كانياب اغوال والمطابقة ملزوم التركيب في التركيب مناف لوجوب الذات وبالجملة حال الاشياء ذهنية او خارجية بعض تلك
الصورة في التركيب من المادة والصورة ونحو ذلك سواء كان في الواجب او في الممكن فدوان ان يكون فيها تحقق شيء بسيط لا تركيب
فيه ومن هنا انحق به المقصود علم الواجب بالاشياء في مرتبة الذات على ما او دخه سابقا من ان ذاته تعالى في مرتبة ذاته مظهر جميع صفاته
واسمائه كلها وهي العلم مجلاة يرى بها وفيها صور جميع الممكنات من غير حلول واتحاد في ذاته بمنزلة مرآة يرى فيها صور الموجودات كلها
وليس وجود الذات وجودا ما جزءا بينهما اصلا وذلك لتركب الصور التي في المرآة فانها مركبة من صورة المرآة المقابل لها المنفعلة
احترازا عن صورته المتقدرة التي تلك عكسها فانها مادة تمايز مادة الصورة في المرآة صورته المنفعلة اعني ظل صورته الاذن وادا المنفعل
بها كانت مركبة منها ومن هيئة المرآة اعني هيئة زجاجتها ولونها من ساقي وسواده وتقبيها من كدر واستقامته والزجاج موجب تركيب
الزجاج كما واحدث لا للتقبل على الزجاج وعلما بانه يتخذ من الملح والرمل وصفائها من صفاء وكدرة وانضاد ذلك ما كان لغيره والمج
اما بيان الجزء الثاني وهو تركب تلك الصورة من المهية هي تسوا ما بالهيئة الزاجية اولف يخبر ثبات السابق الا الصفات بيان
تركيبها من المادة اي الوجود باصطلاحه وهو نفس الصورة وحدها وانضاد ما بيان تركيبها من الصورة اي المهية وهي التقيد بالهيئة المرآتية
ومقصوده من التمثيل الاستدلال به على ما هنالك والرد على ما فهمه المتقدم في علمه الاجمالي وليس هذا مقصوده وان احتمله كلامه بل مقصوده
من التمثيل بالعلم مشابهة الكلم وهو اثبات عدم تاخر المركب عن لب لطه ظاهرا اثناء تقدما ذاتا وعلى ما يشير اليه بعده وذلك ليس
بعادم النظر من كثير كما او كميات العرض المصطلح الى اواخر الشيء او مثاعا التقدم كالمهية وان كانت من الجوهر المصطلح عليها او حج
لعاملا لوجود وموجده كالوجود الكم النسبط فان كمية في حيث هو عارض لشيء ولك لام من حيث هو وحده كانت صورته وان
كانت بالنسبة اليها بالفعل له وصورته موقوفة كذلك مادة قابلة الصورة اي شيء كان ومنه علمك بذلك العرض وموقوفه وصورتها
اي هذه المادة المتصورة الصورة علمك او الضمير راجع الى الصورة علمك بهيئة حال كما اي ذهنك لكون الذهن اثم من الحواس الباطنة
والعقل المدرك للكليات او الخيال اثم كما يشير اليه من كونه خزانة للصور التي لو ركها الحس المشترك من جميع الحواس الخمس الظاهرة مع
من حيث صفاتها اي الخيال الذي كالزجاجة في الصفاء والكدرة واستقامته واعوجاجه وسعته وانضاد ذلك وما وصافيا تهاوان كميته وحده موجودا
من الوجود وكذلك كانت صورته وحدها مادة وما بالقوة باصطلاحه قدس سره ووجودا او موصوفا ونورا او ذا باصطلاحه الصورة علمك البسيط
المتعلق بصورتها اي بهيئتها على اصطلاحه هيئة خيالك كذلك اي كالمرآة في الاستقامة والبياض والصفاء ونحوها وعلى هذا فقس الجوهر
والعقل والفاعل اشار الى تلك وتوهمه الفس الامر فلا هو ذلك المذكور فلنا الحقا او اخترنا ان ما ذكره ان كل مركب متاخر عن بسائطه
ليس على الملاقة مع ان البسائط اليها غير مسلمة الا في البسيط الاضافي الذي هو الفم مركب في الحقيقة بل في المركبات متاخرة عن البسائط
ظاهرا ايضا ان كانت لب الظها مركبة في الحس والعين كمثل الجدار وذاتا وحقيقة ان كانت لب الظها مركبة في العلم كالمدركات الخيالية

والصورة في المرآة وبعضها لا شاذ عن ان يكلها غير مركبة كما ترادوا انها بسيطة وذلك لعدم كونها معلومة قبل كشافها للذات الواجبة
كما يقولون بعلم الله بالاشياء قبل ايجادها في مرتبة الذات ثم اول صادر عن الحق سبحانه وهو نور الانوار وهو مادة المواد فانه لابد
ان يكون فيه الجهتان لانه مخلوق والمخلوق يلزمه الفقر والانفعال كالكسر والانكسار فكان مركبا اذ لا نعني بالمركب الا ما كان فيه
جهتان جهة ربه وجهة من نفسه اذ هو مفعول فاول ذي كثرة مركب وكل مفعول مركب من جهتين فصاعدا وهو له وجود فيه فالواسطة ولو بمرة
ومع كل الامكان والافتقار والايجاب ذكرنا ما مر سابقا فاول صادر عن الله سبحانه بنفسه والامكان الاول الذي هو التعين الاول
الاول مقام رتبة الازل السابقة بالاتعين وهو المشية التي هي والارادة والابداع واحد معنا في قول الرضا ان جعلنا الصدور
في كلام الحكم من قيام ذلك الاول بغيره قيام صدوريا كما يقوله المتكلم او قيامه بنفسه كما في احاديثهم من قيام المشية بنفسها والا فاول بالرفع
مبتدا عبارة عن الاول وهو اثر الفعل العقل واشارة الى تركيبه لكونه اول افراد تلك الكلية او بالجر كذلك موصوف بقوله مركب
من جهتين المحقيتين والاثنا عشر المركب عنهما كما يراد وانا وعلي من يكون مساوقا لها في الظهور والوجود كما عرفت فيما تقدم من الجواب
عن بيان التقدم الذاتي للبسيط على المركب سواء علم ذلك في غير مناف للمساوقة فافهم والامر ياعلم اشارة الى الواقع الخفي في المسئلة
من جهة ان المساوقة والوحدة لا ينافي تقدم الواجب البسيط على الممكن البسيط الاضافي والتركيب الحقيقي الامر لتقدم ذاتيا من قسم التقدم
بالحق فيما من ان المركبات ولو في رتبة من كل مركب واحد في لزوم الانتهاء الى الامر البسيط الغير المركب اصلا والا لم يخلف في
المركب وتناقض ودور وتسلسل فان انتفت هذه الثلاثة في الوحدة والمساوقة في الحقيقة العينية ومن جهة ان المادة والصورة والمهية
والوجود ان جعلت من الالفاظ المترادفة كالانسان والبشر فلا باس بالقول بالتركيب في العقل الاول لانه وجود مطلق وحده بلا تركيب
فيه غير الوجود بما هو وجود ان كان بشرط الاطلاق والا فالمادة كالمهية ليست الا ما بالقوة والامر الابهامي في جهة القبول وان كانت
نورانية في الحركة الايجادية مقابل ما بالفعل والتحصل والوجود المطلق نفس الفعلية والتحصل وما بالقوة خال عن التحصل والفعلية والا لم يكن
شانها قبول اي صورة وتحصل كان فلو اجتمعا في الوجود المطلق بما هو وجود يلزم اجتماع النفي والاثبات لتناقضهما فان كانت في اي
اثر الفعل المعبر عنه بالارادة بالنسبة الى المشية وان جعل الوجود شاملا من جهتها كما من جهتين وجه الى الرب ووجه الى النفس فهو من لوازم
ترتب المسببات على الاسباب وانما له بالايجاب تركيب في الوجود الا التركيب الصفتي والعقول النفي وهو عين الحكم بعد فرض بساطة
الاصول وارجاع جميع انحاء التراكيب والنسب الى امر خارج عن ذلك الامر وهو لم يكن من خلاف احد من القائلين بساطة الوجود
لان غاية الامر انه فعل الفاعل وموجود خارجي وكل موجود خارجي لا يخلو الا كونه منشا الاثر فيلزم ان يترتب عليه اثر وهو المفعول
الاول واول المفعول وذلك المفعول الفعل ثم خارجي يلزمه الاثار وهكذا فانه لا ينافي بساطة الوجود وعدم تركبه اصلا كيف لا يتصور
فيه شي من اقسام التراكيب المتقدمة الا تركبه من وجهين وجه الى النفس ووجه الى الرب وهو ما قد حققه المثبتون هذا ورشح هو المفعول
الاول فلا يجوز في العقل وهو الوجود المطلق والدليل عليه ان الوجود هو المشية وهي قائمة بنفسها كما تقدم غير مرة وانه لو فرض فيه وجه الى الرب
فلا يجوز هذا الوجه من انه بسيط بلا تركيب فيه اصلا او مركب من الوجهين لا سبيل الى الثاني لاستلزامه الشر المحض فتعين الاول وهو غير قابل به
لانه ممكن لا واجب وعنده ان كل ممكن مركب وان حصل واحد منها منتفي لجهات مثل ان الوجود المطلق مثلا ممكن وكل ممكن لا بد له زوجان

الا انه

الا انه من الامكان والافتقار الذي هو مقول الامكان والايجاب عليه ووجوب ذلك الوجود الامكاني على وجوده معلول وهكذا ففيه ان الكل
من لوازم الاشراقية ثم ان الذات واجب الوجود مع وحدته وبساطته يلزم ان يترشح منه الصفات الكمالية التي هي عين ذاته من غير ان يكل
تكثر ما من باب اللوازم وان تترشح تلك البساطة كما ذكرناه مكررا وان جعل الوجود الواجبي مبدء سلسلة الوجودات وعلتها فاعتبار الوجود
فيه على النحو المتقدم في سر عدم امكان التكلم في الذات راجع الى ان الوجودات من لوازم وجوده فهو وانه موجد الوجودات بالاصالة والمهيات
بالتبع الوجاد والوجودات من غيب الوجود الواجبي الذي لا ايجاده لها وعروض المهيات لها واشراقها منها فقرا وشيئا وهذا الاعتبار مع الاول
تركيبا في الذات او حدوثها او اضافة او نسبة او نحو ذلك لو اجعلنا الذات بسيطا غير مركب اصلا مقدما على المركب الذي هو الممكن كما
من التقدم وعلى التقدير التسليم وتسمية شيء منها تركيبا او تركيبا فالكثرة ممنوعة لعدم قيام البرهان على استحالة شيء من التركيب في حق الوجود الواجبي لانه
راجع الى الاحتياج وشيء منها لا يوجب جعل العوالم غير منوعة في الواجب فقط كما يقوله بعض الصوفية وفي الممكن فقط كما يعيده ظاهره
من نفي التكلم في الذات الا التركيب التواتر او التلبس والاضافي الاشراقي والشيء وشبه غير مقبول الا انه اعتبار الوجهين في الوجودات
العينية المجعولة بالاصالة لا بساطتها الثابتة بالبراهين فيما مر وتقدم البسيط فيها على المركب نقد ما مر من اقسام المتقدمة وليعلم النسبة
بين تركيب الشيء من المادة والصورة وتركيبه من المهية والوجود عموم وخصوص من وجه كالنسبة بين المادة والصورة السابقية الصورة على
المادة فلا يمكن الصورة ما لم يتحقق بدون الصورة وبين المهية والوجود السابقية الوجود على المهية فلا يمكن الصورة ما لم يتحقق بدونه كما ان
العكس في الموضعين وذلك لان المادة والصورة في المركب من العلل الاربع علتان للمهية بحسب القوام كما ان الفاعل والغاية
علتان خارجيتان لان الفاعل ما به وجود الشيء والغاية ما لاجله وجود الشيء وكل مهية يحتاج الى الوجود فالمادة مركبة من المهية والوجود
والصورة ايضا مركبة من المهية والوجود فكل مركب من المادة والصورة مركب من المهية والوجود واما التركيب من المهية والوجود فلا يستلزم
التركيب من المادة والصورة ايضا لان الحقيقة المحمدية في مقام كونه نور الانوار وخلقة كل شيء من اشعته مركب من الوجود الغالب الظاهر
النورانية والمهية المستهلكة في جانب الاستهلاك ولا مادة له اصلا والمراد من المشية مادة له اي من شره وعلة صدوره فيها فزع العقل لان الا
في مقابل الصورة ولا يصح فيها الا القوة والقابلية بحيث على تعيينها المادة النورانية وهو الوجود العين لان العقول والعقل هناك واحد وان
العقل والتاثير معناه الحركة الايجادية والحركة مطلقا من لوازم المادة اذا المادة الاولية التي هي منشأ جميع الصور ان او مادة ثانية مشتملة
على صورة نوعية ولا قوة ولا قبول مقابل العقل في نور الانوار وان انا لم نجعلها نفسها مادة المواد مادة نورانية مفيضة لان كون
الشيء مادة غير كونه مركبا من مادة وصورة فاذا لم يتحقق هذا التركيب في المادة النورانية يعني ما فوقها اولا واما في الوجود والمهية
فالوجود المطلق هو اول والمهية له من حيث هو هو ولا الكلي مطلق وتسمية الملائكة تعينا والاصطلاح في المهية يعيبها اذا حد هذا التعين الاول
الا المطلق ثم لا معنى للنزاع فيه اولا مشاحة في الاصطلاح كما ان جعل الوجود العيني مع بداهة كونه بسيطا ذهنا وخارجا مركبا من جهتين لا له
فاللا والاشراق وجود ما له لا شبهة واشباه ذلك لا يوجب تركيب الوجود المطلق من مادة المواد ايضا ولا عدم امكان تحقق امر بسيط
وتقدمه على المركب الاعتباري وان جعل الواجب تعالى المبادي وغاية الغايات ومادة المواد وصورة الصور ومهية المهيات وذات
الذوات ونحو ذلك من امور الاصول وعلة العلل وفاعل الفواعل واسطقس فوق الاسطقسات ونحو ذلك من العبارة التي لو تحت

مكن الا ان لا يرجع الشي والاثبات فيه الا اثر واحد من يريد لكن غير ما يريده الآخر فهو كلام في اللفظ والاصطلاح واقرار بتحقق البسيط
والجزء وتقدمه على المركب الذي هو الممكن بدون غاية ولو في ما عدا ذلك من مباحث الكلام في امثال تلك المسئلة في باب العارض
فتامل فيها ليتبين الانصاف واحفظ بهذه المسئلة التي انما المسائل على النحو المشروح فانها انفس المسئلة من اسرارهم عليهم السلام
لا يمكن ان يطلع عليها الا من اخذ ما منهم واجازوه فيها اومن كان قوله من قولهم ورايه من رايهم واعتقاده من اعتقادهم او تلك المسئلة
على الكيفية المشروحة من اسرار الائمة او من اسرارهم لا ينبغي ان يذكر بان الواجب كالممتنع البحت في العدم الآن له انه كيف فيه
وبان المخلوق لا يمكن ان ينتهي الى الخالق من ان المخلوق مثله ولهذا فاغتنم بها واعرف قدرها وكن من الشاكرين على معرفة واجب الحق
بعموم قاعدة كل مركب فتنوع البسيط نحو ما هو محقق اصلا وغير مناف لتقدم البسيط فيه مع المساوقة التي جعلها ناسب لفقي تلك
الكلية قال الرضا عليه السلام ولكنه وجه الاشارة ان السر لا يمكن اقتناؤه بلفظ وعبارة او ان الالفاظ قاصرة على الاكثر من سبعين
محملا فلا يمكن الاشارة الى السر الذي انما هي الكلي لمن كان له قلب واع متفكر في حقائقه او القى السمع او صوت الاشاعة وهو شهيد
حاضر بذهنه ليفهم معانيه ففي امير المؤمنين انا ذو القلب ثم على هذه الآية التي تدل ان الله سبحانه لم يخلق شيئا فردا قائما بذاته
من المهية والوجود ووجه الى الرب ووجه الى النفس فاما بذاته من دون ان يكون الماغيره من جميع الخلق حتى المقامات والعقول الاولى
ليس يوجد من نوع تركيب وكل نوع متباع الماغيره للغير الارادة فيكون كلمة منها من الدلالة على الفقر واثبات وجوده بما فيه او
متعلق بالارادة والموصول عبارة عن العبادة والمعرفة اوكما قال عليه السلام قوله تعالى في الذاريات ومن كل شيء خلقنا
زوجين لعلكم تذكرون مستشهدا بذلك عن الرضا انه خلقه وبمضادته بين الاشياء عرف ان لا ضد له وبمقارنته بين
الاشياء عرف ان لا قرين له ضاد النور بالظلمة واليبس بالبلل والخشن باللين والحر بالبرد مؤلفا بين متعادياتها مفرقا
بين متدانياتها دالة بتفريقها على مفرقها وبتأليفها على مؤلفها وذلك قوله ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون ففرق بين
قبل وبعد ليعلم ان لا قبل له ولا بعد الحديث وفي الاستدلال على الحديث والآية ان كلا منهما قصد ما رامه اول اما الحديث فقد دل
على ان مخلوقه نوعا قسمان احدهما زوج سواء كان ازدواجا من المادة والصورة او من الجنس والفصل او من المهية والوجود او من الوجهين
وثانيهما فرد البسيط لكنه قائم بغيره وذلك الغير يجب ان يكون فردا غير قائم بشيء اصلا والاول هو العقل والثاني هو الفاعل
الواجب الخالق وهو معنى قوله واما الآية فان الخلق فيها ان حمل على مقابل الامر كما هو الاكثر اطلاقه عليه فروجيته فيه لا ينافي فردية شيء
عالم الامر وان حمل على الاعم من كل شيء لا ينافي فرديته فاعل خلقه في نفس الامر والواقع وهو كجعل الكل من كتابه حتى الواجب الواقع
على الآية والعنوان عنده باستدلاله بذلك الجزء والآية على عدم وجود مركب بسيط غير تركيبه وعدم وجوده فرد البسيط فيما لا يستطيع الا اشارة
اليه ولا دلالة لهما عليها عليه اصلا ولو لم نقل بدلالتهما على خلاف ما قصده **وقوله** والعدم لا دخل له في موجودية الشي وتحصله الحق
للتناقض الصحيح والمتنازع فيه النزاع ما اخذ بمبدئه منه هو الذي حكم عليها او على المفهومية او موجودية الشي بالوجوب والوجود
لما ذكره من انتهائها من المهيات اومن الوجودات وكلاهما عنده غير مجعول والشي الغير المجعول لا يكون الا واجب الوجود فهو الذي
حكم عليها بالعدم حيث قال وكل مفهوم غير الوجود فهو عدم ونظير هذا الاتناقض والتي قدم غيره فلا يعيد او يبلغ انه جعل غير متحقق

الوجود هو الواجب الوجود نعم عبارة عن الموجودات الممكنة وصرح بانها مركبة من الوجود والمفهومية ليكون المفهومية في الوجود
المركب ومع ذلك قال بان المفهومية عدم لا دخل له في موجودية الشي وهو تناقض او انه صرح في غير حقيقة الوجود بتركيبه من الوجود
بما هو وجود ومفهومية او غير الوجود وليس الوجود بما هو وجود الا الله سبحانه نعم باتفاقهم وليست المفهومية الا العدم الذي كلامه
والعدم صرح بانه لا دخل له في موجودية الشي وتحصله كما هو القول الذي الذي صدر منه ونتيجة هذا الكلام انه ليس في الدار غيره ديار وهو
مناقض لتقسيمه الوجود الى نعم وما غيره وحيث ان في الدار غيره والجواب ان كلا منهما صحيح بدون تناقض وفساد كما عرفت
سره مكررا **وقوله** وان دخل في حده ومفهومه معناه ان الانسان الموجود مثلا ليس ليس العدم داخلا في حقيقة الوجود ليكون
معناه وجود انسان ومهية انسان من قبيل الثوب والصبغ حتى يكون من باب ثبوت الشي للشي لانه فرع ثبوت المثبت له لوجود الكلام
اليه انه ثابت بهذا الثبوت او بثبوت آخر فيدور او يتسلسل وانما هو داخل في حده التام ومفهومه الذهني وهو الحيوان الناطق
او في القيد وجوده من هو لنفس حده العيني فالعدم على الاول سلب مجرد فرع الوجود والعدم عن رتبة المهية من حيث هي سلبا
بسيطا تحصيليا وعلى الثاني فاقد به الكمالات سادية العالية فلا يتم ولو غير مسلم لانه ان كان ما يشير اليه العدم شيئا وله مفهوم لانه
مسلم لكنه شي ذهني ولو تحقق في العين هو غير مسلم لما عرفت من عدم ترتب المفاسد على القول بان في الانسان الموجود وجود انه فارج
وشيئا غير الوجود كذلك مع ان شيئية ذلك الشي الغير الوجود ليست بوجود ونحو ظهور لعموم الوجود لكل شيء حتى لنقائضه على ما سبق بيانه
مكررا اما اصلا ففي المشية الامكانية الا انه لا ينافي مع نفي مدخلية في تحقق شي ووجوده في العين لان ذلك الشي ان كان وجود
انسان مثلا فغير الوجود انما يتحقق بالوجود ولو عكس دار وان كان مهيته فهي عدم او عدمه والشي لا مدخلية له في تحقق نفسه لانه دور
وتقدم الشي على نفسه او تم ونحو هذا من المفاسد مع ان المهية من حيث هي ليست الا هي فلا يصح ان يكون له مدخلية في تحقق غيرها
وهو الوجود او نفسها كما علمت غير مرة واما كونه في المشية الكونية نعم لكن وجود العدم الذي لا يعقل من شي الا المهية
من حيث هي لا يتصور الا بالوجود الذي من الامور العامة ذهنيا كان او عينيا سواء كان في الامكان او في الكون لا ينفك عن حيث
هو هو لامتناع ان يفرض له ذكر بلا وجود او لو ذكر فهو وجوده الذكري والفرضي مع ان الشي شي بالفعل لا بالامكان والقوة
اذ الامكان فقط لان نسبة الموجود شيئا او عدمه او لنفسه على السواء وان كان راجحا واما القوة التي هي المادة سواء كانت اولية
او ثانية فلان المادة الاولية لا تكون قوة وجود شي وصورته امر الا اذا اخلفت عن جميع صورة والا لم يكن اولية والمادة الثانية
وان اشتملت على صورة ما اتفاقا لما لا انها وجب ان يكون خالية عن مقبولاتها وان لزم قرانها بتقسيمها لما في جميع الاحوال
والا لم يكن مادة قابلة لما مثل المني مادة الانسان والانسان مثله ليست بالمنوية وانما هي الصورة الانسانية فقوة الشي
من حيث انها قوة الشي ليست بشي بل هي قوة الشي فالشي شي بالفعل لا بالقوة والامكان ومع ذلك فالامكان الاستعدادي
والمادة اولية كانت او ثانية من اقسام الموجودات الخارجية ولكن بنحو القوة التدريجية او الايجادية ليتم وسبيل هذا الامكان
والقوة انما هو بالنسبة الى الوجود العيني لا المهية من حيث هي الى عدمها ذاتية لها في جميع الاحوال بدون الاختلاف والتخلف
ازلا وابدا وهو مخلوق نعم تعالى الاصالة والايجب في مخلوقية مخلوق ان يكون من الاعيان والجواهر والذوات بل التبعيات

والموهومات والفرضيات والانتزاعيات من الامور العينيات الغير مخلوقات محدثات للواجبة بالذات من الممكنات
لثبوت المحو الحقيقي عنها وكل ممكن مخلوق لكن كل مخلوق لا يلزم ان يتحقق في العين من تلقي الانتزاعية للمهية من حيث هي لانه اذا الفرد
احد شيئا واجبا او ممتنعا او ممكنا جوهرا او عرضا خارجيا او ذهنيا فهو لانه موجود البتة اذ مع سلب الوجود رأسا لا يمكن ان يثبت له
شيء وكيف لا وهو لان الاشارة والاخبار الغير وجوده هو البرهان على اصالة الوجود في العين وتبعيته في الذهن الا ان الموجودية لا يستلزم
ان يكون بالثبوت العيني لكفاية الثبوت الذهني كالحكم بالامتناع على شريك الباري والعدم على العنقاء والجزئية والزوجية على
الثلثة والفردية على الاربعة واشباه ذلك فاذا قابلة بمرآة ذهنه فله حكمان غير متناقضين احدهما ان العدم عدم او شريك الباري
شريك الباري وهكذا والثاني ان العدم ليس بعدم وشريك الباري ليس بشريك الباري او ان الشريك للباري شريك الباري
ممتنع وليس بممتنع وان العنقاء معدوم وليس بمعدوم او انه جوهر وليس بجوهر او انه جوهر ليس بجوهر او انه ليس بعرض وانه عرض
الى غير ذلك والمراد ان الحكم في الصنف الاول اولا وفي الثاني ثانيا يقع صادقا اولا والاول باعتبار حصول الشيء في نفسه والثاني باعتبار الوجود
الذهني وانه كيفية من الكيفيات النفسانية فانه انطبعت صورته في مرآة ذهنه بالانطباع بلغ الانطباع ما هو المتبادر منه من الارتسام
سواء كان بخلاقية النفس في عالمها كما هو التحقيق او بنحو ذلك فانه الذهن من الصور لا يكون الا ظلا الصواب في العبارة على
ما شرحنا ان يقول الا ظلا لان العدم ومهو المهية ظلي ذهني لا الا ظلا لي زعم او لم يثبت قبل التفريع ان ما تصورته شيئا فهو لانه
موجود في الخارج عن التصور حتى يتفرع عليه فهو نفي التعقل والايق بشانه ما اثبتناه لا لقلة ذكر نقل قائل سعيين محالا مع
ظلية ودلالته والظل غير معقول في الامور العقلية ولا عقلا لعدمه فالقدر الثابت الذي لا يمنع ما رامه في قدح كلام المعترض انه
لا يكون الا غير ذي اثر ولذا يسمى الوجود الذهني بالوجود الظلي وحكاية الظل كالمرآة بحكايته تعيينه ونقوشها كليته ليس بمنوع الا اشارة
اليها اذ بها يحصل التخلص عن جميع المشكلات في باب المعارف وغير ما هو من جملتها رفع التناقض في كثير من التناقضين لانه مشروط
بامور زائدة عن الثمانية المشهورة من زيد منها وحدة الحمل في صورة الانتزاع العقل جوهر وكيف انه بيدون الحاجة في رفع
هذا التناقض للارتكاب الى اخرى في مفهوم العرض لحقيقة الجوهر وذاته كما فعله البعض والقول بان صور الجواهر في الذهن مما اطلق
عليها مفهوم الجوهر بمعنى انها اذا وجدت في الخارج كانت لا في الموضوع لان صورة الجوهر في النفس متحد مع الجوهر في نفسها فرد
من مقولة الكيف والسر في ذلك ان كل مهية او مع الشيء فهو تابع لنحو من الوجود يخصه ويترتب عليها آثاره المخصوصة ومهية الجوهر
مهية امر وجوده لا في الموضوع فكل وجود ليس في موضوع الصدق عليه مهية الجوهر وتحقق به في ظرف ذلك الوجود ولا يلزم ان
يصدق على نفسه مهية الجوهر المتقررة في الذهن لوجوده قائم بموضوع الذهن مع الجوهرية بالحمل الشايع اذ ليست هي شيء بهذا الوجود
لبعض يتنزع منها العقل مع الجوهرية من اين بعينها الشيء مع الجوهرية بالحمل الاولي ومثل ذلك المشتركة في ذاتي بالحمل الاولي وليس
بجزء اي بالحمل الشايع الصناعي وهكذا اذا تدبرت في ذلك فاعتبر شكله في مرآة المعارف واظلتها وبالجملة لا يستدعي كل شيء
ولو ذهنيا شيئية استقلالية خارجية والذي يكفي لكل كيفية ذهنية بان يكون لشيء خارج عن الذهن والقوى الادراكية والمثل وغيرها
يكون كصور الاعيان الخارجية وربما لا يكون كما نحن فيه من الاعدام محكوما عليها باعتبار آخر وهو ان هذا الوجه الذي لتلك

الصور العدمية

الصور العدمية في النفس هو الغير وجود خارجي قائم بها كسائر العلوم والكيفيات النفسانية اذا اعتبرت ذاته من غير اعتبار ما هو كذا له
ولو لم يكن لا تفهم شيئا الا بان تلتفت بذهنك الى مكانه ولو كان في ذهنك الى مكانه في العين وخارج الذهن ووقته ولا
تقدر ان تذكر شيئا الا اذا نظرت بذهنك الى مكانه ووقته كذلك لان المكان وشبهه الوقت ليس على النحو المتعارف من على
ما يشبه بان المكان لما كان في التحقيق هو البعد المجرد لا الامر الموهوم ولا السطح الباطن للجسم الحاوي ولا الخلاء ولا غير ذلك فكان
العدم اي المهية بعده ارتفاعه وحده او الذهن وعلى الثاني لم يثبت له امر خارج عن الذهن وعلى الاول حده وجود ما يتنزع هو
عنه وهو الوجود العيني الا حين يد الغير لا يثبت ما ادعاه فلم يثبت ان لكل ما يحضر في الذهن يجب ان يحاذيه في الخارج شيء من انحاء
الوجود دون بعض وبرهان ذلك ان الوجدان شاهد به بشهادة عيان الا ان صقع ذات الامور العدمية والممتنعات الذاتية
انما هو الذهن غايته الامر ان الامور الذهنية والادراكات انما كانت بالانتهاء الى المبادي العالية والارتباط بالاسباب
الفعلية وانها لها وجود مما في خارج الذهن وان كان وجود مما في الطبائع الامكان وحلول المادة والاستعداد وجودا لها باعتبار نحو
التي بحيث لو قطع النظر فيه لم يكن الاشارة والاخبار لان هذا الايجاد عند عنها في نفس الامر فقضية كون شريك الباري ممتنع
قضية صادقة في نفس الامر لا انها كاذبة محضة وفي قبول الثلثة زوج والاربعة فرد ولو لم نحو ان لكل ما يدعى كنت الادراك والتصور
من الحس الظاهرة الشبه الاشياء الخارجية المحسوسة المشاهدة لا يسوغ امرها الا الى الذهن بالنوع الاتم من الحس لا الى الخارج عنه
وتشاهده بعد الوجدان قول القهم كلما ميزتموه باوهامكم جميع الوهم وهو مما يقع في الخاطر ويقع في الله تعالى ميزا او لوبالبرهان على موقعة
الذات وتوحيدها في ادق معانيه كان اثر في الوهم الوقوف في ذات الواجب الوجود المطلق الا انه لا بد فرد وعقود ووهم و
وفي الشيخ البحث كشريك الباري والاثني الموقوف الا انه ممتنع وكذا وكذا فهو مخلوق اي مجعول لكم مثلكم في المخلوقية والتركيب والحدوث
مردود عليكم او اليكم بانه مخلوقكم وهو يخلق خالقه وليس بعد الوهم الدقيق والادق شيء يكون ان يشار اليه فمنتهى الاستدلال والبرهان
على وجود الواجب تعالى لزوم انتهاء الوجودات اليه دفعا للدور والتسلسل انتهاء انه الا مخلوق لا الا الخالق ولو فرض انتهاء سلسلة الخالق
لزم الانتهاء الا الى المخلوق وانه الخالق لا من حيث انه آية الخالق من حيث الاية بارادة المضاف لا المضاف اليه ولا الا ما فرض
وليس وراء عبادان قرية الا ان يدرك ذلك بان ذلك ليس مخوفا بادق المعاني من كونه اجلها وهو الادراك الحس الا ترى انك
في العبارة الشريفة لا تراه الا بجملة ذلك ولو قطع النظر عن جهة رؤيتك اياه لا غرضه بوجه لان الوقوف ان الاعتبار عنه
لشيء ومن عالمنا شيء في الحس والمس اذا لم تعبر بها لم تكن شيئا فيه من الخارج عن الحس وكذا الفاعلية الوحدة الخالقة لا انك اذا فرض
فانك في العبارة يتجدد الشيء بك ونفيك فيه لا يكون الامر على حد لم يكن شيئا اصلا ثم بينهما فرق لان للشيء مادة
وصورة ومهية بعد في مرآة الذهن بخلاف الواجب تعالى فانه جانب الوجود الموقوف وشريكه في طرف العدم البحت هذا على اعلى
كلام الشارح الا من المتعمق في هذا البحث وهو اثبات الواجب الوجود ولما قدح بعض المقهورين فيه او الاعظم كلامه في الاستدلال
بهذا الحديث اثبات ان المتصور في الذهن من العدم مخلوق ان كان شيئا لكنه لم يثبت به انه مخلوق خارج الذهن الغير ليكون
تلك الصورة الذهنية صورته من غاية الامر انه مخلوق ذهني تعالى الوجود المتعدد هو موجود في الخارج فلا دلالة في ادلة الثلثة في قوله بدليل انك

ودليل الا الوجدان و دليل قول المص ره علا ما هو لعيد اثباته في الرد علا المص الا ان ظم مخلوق مطلق وان قيدناه بعلم الله ان
الدال نشا علا عدم كون المهية مخلوقة في الخارج وظم ابقيه عموم التشبيه حتى الوجه العين الا ان القيد بما قيدناه لقرينة الرد عليكم
وقول الرضا ع لما رواه الصدوق في اول علل الشرايع بسنده الذى لا حاجة الى بيان حاله بتعديل او جرح بعد ما طابق ادلة المحكمة
والموعظة والمجادلة بالتى هى احسن وان كان هذا السند لا قدح فيه لان محمد بن ابراهيم فيه قال الصدوق بالنية مقه رضى الله عنه
واحمد بن محمد ثقة اثنا على بن الحسن بن على بن فضال فطحى ثقة عن ابيه الثقة عن ابى ب الاجماع عن ابى الحسن الرضا عليه السلام قال
قلت لم خلق الله الخلق على انواع شتى ولم يخلقه نوعا واحدا كنوع الانسان مثلا على نحو لا يحتاج الى الحيوان او نبات لو جاد او لم
خلق الانسان مثلا على اصناف مختلفة في الكم والكيف والوضع ونحوها ولم يخلقه على نحو واحد كالابيض مثلا فقط [illegible]
في الاول ولم وان دل ان الاستدلال به على انه عاجز عن خلق النوع الآخر على ما ثبت في تتمة الحديث فلا يحتاج الى اخفاء نحو
الاستدلال في بيان النفوة علاكو استشهده بان الله تعم او خلق العدم والامتناع ومفهوم شريك البارى في الذهن لم يخلقه
على نحو انه مخصوص بالذهن [illegible] على ان لا تحقق في العين اذ القادر على ايجاد مفهوم في الوهم قادر على ايجاده في العين
والا لزم العجز تعالى عنه علوا كبيرا وعلى استشهاد المص علا اثبات تعدد العوالم بقاعدة الامكان الاشرف
ان الله القادر على الاشرع او الفرس او الشجر او الارض او الحجر او الماء او الهواء او النار او الفلك او الكوكب الحس الناسوتية
قادر على الاشرع ونحو والملكوتية مع كونه اسهل قبولا للوجود منه لقلة شرايطه وخفة الاته واذا كان قادرا على ايجاد الصورة الجنة
الملكوتية فقادر على ايجاد وجوده الجبروتية بطريق اولى العدم احتياجه في الوجود الى المادة ولواحقها الملكوتية والناسوتية واذا قدر
على ايجاد العقول وارباب الانواع العقلية فعلى نور الانوار روالوجه الكم الغير المتناهى الا تلك التعينات اقدر واقدر فان
اراد من تحقق العدم والامتناع كونه متحققا في تلك العوالم موادا وصور الطبيعة واللطف حتى تحققه في الامكان فذلك [illegible]
لا يوجب ما يجاوز له في العين ومخارج عن الذهن وان كان ما دخل منه في علم المبادى العالية وذهن محمد وآله صلى الله عليهم وذلك
وتصورك لان ماهناك لما هنا في الظلية والاثرية حذوا بالحذو وان اراد تحققا او غيره كتحقق الارض والسماء في خارج
الذهن فالعدم والامتناع بائن عنه والا لم يكن عدما وامتناعا بل كسائر الموجودات الخارجية ومنشأ الآثار العينية [illegible]
والظهر من الشرع ارادة النوع الاول لكن هذا لا ينكره المص وغيره ولا يوجب الحكم بكذب الشئ فقضية شريك البارى ممتنع الوجود
من اعتراك لما هو راء في الخارج عن الذهن والا فالحكم علا خلاف الواقع كذب لكن رامه في الرد على المص [illegible] ولا يقع عطف
على شئ صورة وقع كما شرحنا او استيناف صورة [illegible] احد تشبيه الحديث [illegible] خلق الله عز وجل عليها خلقا اعظم وانم
قبل ذلك لعدم المناسبة بين هذا العالم الظلمانى وذات العالم النورانى عالم يتوسط بينهما [illegible] به للطرفين مثلا الجسم
من حيث هو جسم لاقوام له دون الطبيعة المقومة المصورة اياه نوعا والطبيعة لكونها ذاتا دائم السيلان والاستحالة كوجودها
فلها ان تعقلوا حافظ مقوم لوجه النفس اذ لا يمكن تأثير العقل في الطبيعة الحية الا بتوسط النفس لعدم المناسبة بين الثابت المحض
والمتجدد المحض الا بمتوسط ذى جنبين فالنفس واقعة بين العقل والطبيعة لان ذاتها مجردة وفعلها مادى فذاتها عقل وفعلها طبيعة

فهذا ذات

فهذا ذات الطبيعة نفس وفعلها جسم ثم ما يلحق الجسم بواسطة الحركات الطبيعية ونور الانوار والمشية وراء الجميع والله سبحانه فوق الكل
وهو القاهر فوق عباده والمجعولات الا صالة في الجميع هو الوجودات والمهيات تابعة لها ونسبة الوجودات بعضها الى البعض من حيث
هو وجودات على طريق التضايف والتشابه وبحسب السابقية المتقدمة بين المقامات والعقل الاول ونور الانوار والامكان و
السرمد ونسبة المهيات نسبة المخالفة لو قيح بكل واحد منها ما عرض الى فرع ونسبة المهيات الى وجوداتها العينية نسبة التبعية الكلية الى
النور والظل شمول قدرة الله على جميع الاشياء والانتظام وعليه [illegible] قدرة الله لا الخرافات لئلا يقول قائل [illegible] الشعوذ جعل
على ان يبقى صورة كذا وكذا لانه اى القائل جاهل القول والاستعداد [illegible] ذلك شيئا الا وهو موجود في خلقه تبارك وتعالى — لا يقول منه
حتى قول الرضا ع وفيه يتبين صانع العالم سبحانه ونحو ذلك فيعلم على ما او برهانا بانتشار الانواع خلقه واصناف خلق المخلوقات الكلية
والنورانية انه على كل شئ قدير فاذا كان العدم مهية كان او غيرها شيئا كما هو المفروض في الشق الاول من سند المنع وانت قادر على خلقه
في الذهن فهو ثم اقدر ربك في خلقه والا فانت قادر وهو تعالى عاجز وهو من المعلوم بالبداهة ان خلق الله ليس عين خلقك في ذهنك
ولا فاعل له [illegible] فلا بد من الاعتقاد بانه تعالى قادر على ايجاده في خارج عن ذهنك فسواء وقع خلقه منه تعالى او لم يكن من غيره وقوعه بالفعل
بيطل ما اعتقده المص من استحالة وقوع العدم في الخارج عن الاذهان والجواب عنه اولا ان القدرة بتمامها خلق وصنعة محدثة
كما ان الاخبار في عموم قدرته على كل شئ شمول الوجه الكم وهذا لا ينكره احد ولا يثبت به ما هو رامه في القدح وثانيا ان قدرته لم يثبت
جزافية لما يلزم الاشاعرة ولا محة الصدور واللاصدور كما يقول به المتكلمون من الاشاعرة والمعتزلة وان ما فيه من المشية المنبعثة
لا شرة المشهورة الانوار الوجودية وبين العدم وبينها ما احد على راحد فلا يتعلق بالقدرة الى الاجراء لا يقدر فهيه تعلق لسد
فدعه لما لا يكون وتحقق القدرة يحتاج الى نوع لسد ليس بها مثله الا ان غلبانه وانه فيه ظهر ما في السموات وما في الارض وما بينهما
وما تحت الثرى والثرى على القدرة والقدرة تحمل كل شئ فهو هو اولعد هو وقوله وان من شئ الا عندنا خزائنه وهي ملاحظة عالم
القضاء والعقل الكلى على الوجه الكلى وعالم النفس الكلية وهو اللوح المحفوظ وعالم النفوس الجزئية فاذا ضربت في الايام الستة لخلقه
السموات والارض بمعنى العلم والمشية والارادة والتقدير والقضاء والامضاء بلغ الحاصل ثمانية عشر وفي كل جزئية من
تلك الخزائن خزائن كثيرة وما ننزله الى عالم الملك والشهادة الا بقدر معلوم في معلوم الكميات والكيفيات والاوضاع و
والاوضاع والجهات ومنها الصورة الذهنية سواء كانت مأخوذة من الاشياء الموجودة او المعدومة او الموهومة فانها لا تنفع
في ذهن تحقق من افراد الاشرع الاعداد ان ينزلها سبحانه من خزائنه الثمانية عشر بعدد حروف البسملة التى هى في قول الرضا ع اصل لكل شئ
ودليل على ما يدرك وفي نقص الكل شكل في قرائن كل شئ من اسم حق او باطل او فاعل او مفعول او معنى او غير معنى او بعدد العوالم
التى يعلم ان لا ما يعلم بها لما روى ان العالم لغته ثمانية عشر عالما او ثمانية عشر الف وبعدد تكرار حروف كلمة التوحيد التى بعدد الائمة
ثلاثة حسب العوالم الثلثة باعتبار قوس النزول والصعود ولان العدد منتصف ضرب الثلثة فيما كفيها [illegible] في رواية ان العوالم
اثنا عشر بذلك التقريب او بالتطبيق مع ما روى ان البروج اثنا عشر والبراج اثنا عشر والبحار اثنا عشر او بعدد ما حكى ثمانية عشر الف
عالم الدنيا من شرقها الى مغربها واحدا وبعدد ما في عالم الجبروت وعالم الملكوت والعرش والكرسى والسموات السبع

والعالم الاربعة والمواليد الثلثة او لعبد والحق والباطل الحق بكلين من تلك الوجه الثامن والمهية المجتثة مع عدد الوتا منها اما
فراين الاول من الحق المقدم فاولها العقل الكلي ثم روح الكل ونفس الكل وطبيعة الكل وجوهر الهباء والمثال ومحدد الجهات والكرسي
وفلك البروج وفلك المنازل والسموات السبع بملائكتها العقل والعلم والوهم والخيال والفكر والحيوة واما الثانية وهي الخزائن
التي تقابل مراتب بهاء خزائن الحق في الجهل الاول وروح الباطل ونفس الباطل المسمى بالثرى والظلام اي الظلمة والجسم بطبقاتها
السبعة بعد ابوابها السبعة كلها خزانة واحدة والريح العقيم والبحر والحوت والثرى والصخرة والملك الاعلى للارضين والارضين
السبع بملائكتها نفس الجود ونفس الالاء ونفس الطغيان ونفس الشهوة ونفس الطبيعة ونفس العادات ونفس الحيوة وكل شيء من تلك
الخزائن لا ينزل من الخزائن العليا الا بعد وتعالى ثم ليماد وهكذا الا ان لطف المادة بهذا اي الشيء الامشية وارادة مسببة عنها
وقدر كذلك وقضا لاحق واذن من الله في النزول واجل محتوم او موقوف وكتاب يكتب تنزله في الالواح اي نفوس الاشياء
وذواتها وصفاتها من الجمادات والنباتات والحيوانات وما فوقها وما تحتها كما دلت عليه الاخبار على الجزء وعلى الكل اخبارهم
عليهم السلام في الكافي وغيره مما لا يجمع عدة وفيها من زعم انه يقدر على نقض واحدة منها فقد كفر الكفر انه عدم الاقرار والاتفاق على
محمد وآله او وهم الجبر والاضطرار لاجل الوهم وفي رواية اخرى فقد اشرك لمنافقة التوحيد وغير التوحيد شرك وفي رواية
اخرى فمن زعم غير هذا فقد كذب على الله او رد على الله عز وجل وروي نقض بالضاد المهملة من المنقصة او النقيصة وهي العيب
والمعجمة من نقض البناء والحبل والعهد ونقض الطهارة والكل بها وقد وهما والغرض اثبات ان كل ما يرى اليه من عدم او نفي
او كون ذلك فهو مخلوق وشيء خارج حين اختلف زرارة بن اعين من المتكلمين وهشام بن الحكم الذي فتق الكلام في الامامة
والمذهب بالنظر وكان حاذقا بصناعة الكلام حاضر الجواب في النفي فقال زرارة ليس بمخلوق وهو قائم بالله الكل وقال هشام
مخلوق لتواتر الاخبار على ان كل ما وقع عليه اسم شيء فهو مخلوق فقال الصادق للسائل قل بقول هشام في هذه المسألة ثبوتا
كان كواجب الوجود بالذات او نفيا كشريك الباري اذ مالا اشارة اليه بوجه لا خبر عنه وبه وما يقبل الاشارة والاطلاق ايضا
وقوع اسم الشيء عليه فانه تم خلق عليه خلقا قبل ذلك لئلا يقع في الامام انه عاجز في الامر اي من القول من النفي والعدم شيئا
وفرض له اسم يصدق هو عليه فهو مخلوق مثلكم مجعول لكم مردود اليكم والا فلا يمكن ان يدخل في مفهوم من المفهومات حدا كان او اسما
او وجها ولا حد ولا تمكنت اشارة واطلاق وعبارة واخبار وفرض اذ لا يخرج شيء من الاشياء ولولا شيئا لم يكن الا شيء الا
صدق وصف الشيئية وهو انما على ذات الشيء من حيث انه شيء فهو اثر او صفة فنت فهو انه شيء وكل شيء ما خلا الله سبحانه
فانه مخلوق نفسه وخلق صورته قبل ذلك فيقول انه شيء وانه عدم متناقض وبين انه عدم وانه داخل في حده ومفهومه الذي تناقض هـ
والجواب عنه واضح مما ذكرناه حسب تكرير هنا لان الخزائن في الاستدلال على ما جعله سند المنع بالاية بعد الاخبار ورد عن الوجدان
ليست خزانة ملكانية ارضية وسماوية بل اما املاكية او كونية كما صرح به اولا واما العلم والمشية والارادة الا الشيئية في قول العالم
او المشية الا الشيئية جزء من آخر وكلتا الجنبتين من عوالم الذهن الا ادراك نور محمد وعلي صلوات الله عليهما وهو شبه وجود العدم في ادراكنا
ولا ينكره الفقه وعبارة اخرى بعد ... اشتهر من الصورة الذي في الظلم والقشر الباطني والحجب ولا احد ينكر وجود

ثبوتية

ثبوتية شهود والحوادث من العدم والامتناع ونحوه وجودات حاكية للاعدام بما هي اعدام اولا لكان الفه احد وانه لا يوجد وما ولد في
شيء من الوجود امتناع وجود ولا منه الا انواع ببراهين الدور والتسلسل وجمع بين النقيضين في القلم بل الفعل من كلامه انه موافق المقصد للمعنى الا في
وقوله وثبوت كل مفهوم لشيء وحمله عليه سواء الى آخره لا بالنسبة الماهيات التي يريدها المصنف قدس سره من العقد الذي يوافق
ما اشرنا اليه هنا من ان ذلك الشيء الذي حمل عليه مفهوم سواء كان مهية او صفة او غير ثبوتية او سلبية موجودا لانه ساق
الاستدلال على ثبوت الشيء للشيء وحمله عليه لا يقع الحمل الا على موجود لان حمل الشيء على الشيء ثبوته له وهو فرع على وجوده في ان
ثبوت الشيء للشيء يستدعي ثبوت المثبت له ضرورة كذلك ثبوته له يستدعي ثبوت الثابت وهو المحمول فانه ان كان محمولا
موجودا او ثابتا اي ثبوت كان فذاك ولو لم يكن موجودا لم يقع فرض حمله على شيء فانه تناقض صريح اذ مالم يكن موجودا اصلا
وثابتا بوجه من الوجوه ليس الا اللاشيء المحض ولا يقع حمل اللاشيء على شيء وذلك لان مجرد التصور بالاسم حملا وثبوت او اشارة
او فرض يجعله شيئا وموجودا وثابتا وهو تناقض بينا اي كان ولو سلم امكانه بالواو والا فلا فقد يبقى الشيخ فالمنع ان مطلق
التصور ومحض التصور لا يمكن بدون وجود المتصور اصلا وعلى التقدير تسليم لا يجعل المحمول عليه لفظا محمولا عليه معنى او فهم سياقه
ان مجرد التصور هيهنا الا انه معطوف على محل اللاشيء والواو فيه ولو سلم وصلية اشارة الى عدم امكان التصور اصلا وبدون
ظرف وصل لاحاله لا لمجرد التصور والخبر لا يعتبر اه فاذا التصور لك انا قديما وقلت انا انت قديم ما كنت ثابتا الخطاب هـ
لو كنا قديما اما اذا كان التصور اعم من ان يكون من الصوادق او الكواذب فظ لان التصور الا ربعة بايها فرد لا يوجب كونها
فردا واما اذا كان صادقا من جهة ان فلانا قديم بالزمان بملاحظة الجهات وسرمدية وذوقه بملاحظة اصل الواجب
فلا عرف من ان الحرف بلا معنى تحت الاثر والعبارة حادث ومخلوق مجعول ولو بغير ان الوجوب او الامتناع فكونه قديما
مجرد لفظ واعتبار وهو لا يقع حمله على شيء فتصورك قديما شيء مذهب المصنف في عدم كون الامكان غير مخلوق في الخارج والنفس
الامر بقوله ويعتبر ان احد وجهي الشبهة في الامور المتكررة بالنوع وذلك ان الامكان من جهة ليس بشيء مخلوق والا فهو ممكن
والممكن ليس الا ماله الامكان فللامكان امكان وهكذا وانما هو امر اعتباري ولزوم التسلسل فيه تسلسل في الامور الاعتبارية وقد
سبق عدم استحالته لانقطاعه بانقطاع المعتبر والاعتبار فاذا قلت هل ممكنة معناه اتصاف العقل لعقله فرضية ولا استحالة
في اتصاف الامر العقلي بصفة اعتبارية اعلى لم احد عليها شيئا في الخارج هو الامكان على قولهم والجواب منهم على ان الامكان وكونه
لو جاز تحققه في العين لزم المحالات الذهنية كالتسلسل ونحوه وانما قدم على قولهم لان التسلسل عنده ان كل ما دخل في الوجود الا باعتبار
فلا يتحقق في الخارج قبله فاذا لم يكن العقلي في الواقع ممكنة لعدم تحقق الامكان في العين والحقيقة لكانت قديمة وواجبة الوجود
لثبوت الحكم في الاثر وبطلان الارادة الامتناع الذاتي كيف ولو كانت حادثة لكانت ممكنة والغرض ان الامكان اعتباري
لا تحقق له في العين نظرا الى قوله الصوفية في الوجود من ان الواجب هو الوجود والموجود والممكنات كلها اعتبارية وهي عندهم مخلوقة
وكل مخلوق محدث وممكن وهو تناقض وربما يحسبون به مثل كلامي هذا المحسوس شانه وقوة برهانه بالجواب به اسعى القلم وبذلك كله
كلمة تقدمت وكلمة هنا بان التناقض مشروط بوحدات ثمانية وعدة الجهة وهي هنا متعددة لان العقل ممكنة اي لا واجبة هـ

والمستندة او متعلقة بالامكان الا انتزاعي وليست ممكنة ان ثبت لها الامكان في الخارج فلم يثبت لها الامكان وليس كل
ما الامكان له من قسم الواجب والمحكوم بالقدم وما لفته حتى يلزم الشافعي فيه قولهم بانها مخلوقة ومحدثة وممكنة فان العقل ممكنة موجودة
ولا يكون صفة امكانها من الممكنات الواقعة في العين وكذا الوجود محقق بالواجب ووجود الممكن ومرتبة جنب وجوده تربا كالتراب
من الماء والاعتبار من الحقيقة وهذا لا يستلزم كون الممكن قديما بالذات لان الممكن اعتباريات وانتزاعيات والانتزاعي كيف
يكون قديما او المنتزع عنه اقدم منه والسبق واذا لم يكن قديما لم يكن واجبا بالذات لامتناع الاجتماع بين الاعتباري والوجوب الذاتي
واذا لم يكن واجبا الوجود لم يكن في القول باعتبارية الممكن فساد واستحالة لان المحال هو انقلاب الممكن واجبا وصيرورة
الواجب ممكنا وكون ذلك وهو غير لازم من القول باعتبارية الامكان والممكن وحقيقة الوجود في الوجود الواجبي بل الواجب باق
على وحدته وبساطته والممكنات باقية على اعتباريتها وانتزاعيتها غير محذور اذ بعد قيام البراهين على ان استقلال الواجب بوجوده
واستقلال الممكن بوجوده بحيث يوجد في عالم الوجود وجودان وجود واجب ووجود ممكن يستلزم شركا وتركيبا واحتياجا وافتقارا
لا مناص من القول بحقيقة احدهما واعتبارية الآخر ولما لم يقتصر المذهبان بدون لزوم محذور على احدهما الا فيما سواه وذلك كما
لا يخفى على الماهر وذلك من الاجوبة التي جف القلم عن رسمها لا يكون واحد منها وساوس شيطانية وترهات جميع ترجمة بضم التاء وفتح الراء المهملة
المشددة وهي الباطل بل هي معارف برهانية واسرار لا يحسن ان يكتب كمال تجده في كلام احد بل لم تخطر اصلا الا لمن يريد الجواب
عن مثل كلامه في هذا الموضع او يكمل الوصول على ما لم يمكن لهم ان يكتبوا به كما لا يعرف كتابته لهم من قبلهم لاكابر الكفرة والزنادقة
ولولا ان البيان واجب علم الله سبحانه على البيان كما قال تعالى خلق الانسان علمه البيان فمن القمي الاسم الاعظم الذي يعلم به
كل شيء وفي الحديث ان الله لعن النبيين بالبيان وفيه انزل الله في القرآن بيان كل شيء وحقيقة البيان في القمي في مصباح
الشريعة كنوز العارفين تدور على ثلثة اصول الخوف والرجاء والحب فالخوف فرع العلم والرجاء فرع اليقين والحب فرع المعرفة
فدليل الخوف الهرب ودليل الرجاء الطلب ودليل الحب ايثار المحبوب على ما سواه فاذا تحقق العلم في الصدر خاف واذا صح الخوف
هرب واذا هرب نجا واذا اشرق نور اليقين في القلب شاهد الفضل واذا تمكن من رؤية الفضل رجا واذا وجد حلاوة الرجاء
طلب واذا وفق للطلب وجد الا آخر الخبر لكان اكثر ما ذكر كرم ذكرها وتدوينها في الكتب تلك العبارة محاس من جهة ارادة الحق
او ان شرع او لم يلم على الذي من الموصول وتدوينهم او تدوينه في كتبهم او في كتبنا او في مكمل الكتب الماهر وذلك في اعمال التي منها
انها تبلغ رتبة المعلية وتبيان لكل شيء واوجب الله عليه بآيات كلامه نعم او باجتهاد عقلا او بالاستجازة من محمد وآل محمد او بذكر
حين تلك المذاهب ووجوهها مع كونها خلاف مذهب السادات وآل البيت عليهم السلام ولولا وجوب البيان واخلاص الحق
عن الباطل حرم علي ذكر ما فضلا عن البحث عنها في الكتاب الا انه لولا استيناسا من حق استادية ووصيتي في خوف من كتب القلب الكلام
ولكن الكلام بامره والمامور معذور ثم انا نقول ان استدلاله هذا من اوله الى قوله والكلام عائد اليه انما يتم اذا ابتناه على ما ذهب
نذهب يكن اليه هذا الشيخ الا ان كلمات المفسرين في ابتناه لا رجالها الا ما اختاره من ان الوجودات التي يقع نسبتها الى الحوادث
كالانتزاع بناء على اصالة الماهية واعتبارية الوجود واما الحوادث اليومية او الحوادث يمكن ان يحتمل القسمة في الكل هو الوجود

ليس الأ

ليس الاحوادث اخترعها في زمن لبعض خلق ونمو ما هو متنونة المادة والمدة الزمانيين او الملكوتيين او ما هو منها لان الوجود
بما هو وجود لا مادة في حقيقته ولا مدة وان فارقتهما لا محالة هو ان الواجب الوجود لا يحتاج في صنعه الاشياء الى مادة ولا مدة
ولا الى ذلك فيكون اختراعها لا من شيء كما في خطبة الرضا الحمد لله فاطر الاشياء ومبتدعها ابتداء بقدرته وحكمته لا من شيء
فيبطل الاختراع ولا لعلة فلا يبطل الابتداع وفي حديث الصادق كل شيء وقع عليه اسم شيء فهو مخلوق ما خلا الله فاما ما عبرته
الالسن وعملته الايدي فهو مخلوق والله غاية من غاياته والغاية غير الغاية الا قوله لم يكن بين الخالق والمخلوق شيء والله خالق الاشياء
لا من شيء كان والله يسمى باسمائه وهو غير اسمائه والاسماء غيره الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة الصريحة في هذا المعنى ان المشتق من آثار
فعله الاول وهو الوجود المطلق والمشية الفاعلة بنفسها فان كانت صيغة جميع الآثار اما بان الظرف محله الاشتقاق وان
الجهة اشارة الى ازادة في الكيف عبارة عن الصادر عن الفعل واثره الاول وهو نور الانوار ومادة المواد وكانت
نسبة تلك الوجودات المخلوقة من انتهت اليه نسبة المشتقات الى المصدر في كونها ماخوذا فيها مادة وهيئة او غير متفرق عنها الا
باعتبار اللابشرط وبشرط او نسبة المركب الى الآثار او بان الظرف مستقر من مفعول مشتقا على التركيب بينهما فالاثر الاول
الذي هو حقيقة محمد وعلي مصدر الآثار وكانت الآثار من الوجودات ولما كان قاعدة العرفان عكس قاعدة الحرف في
الاشتقاق وغيره اشار الى ان المصدر لكونه مادة مشتق من الفعل دون العكس بقوله كالاشتقاق في الغرب بسكون الراء
من ضرب بفتح الراء وطرفيها كما هو مذهب الكوفيين ومن علامته ان حركة العين المكرر بعينه وفتح الحرف الوسط بين الفاعل
ومفعوله الاول هو الذي يبنى عن حركة الفاعل حركة ايجادية لان الفاعل اول ما يبدو منه ويظهر هو فعله وفعله حركة ايجاده
ولكل فعل اما ثلاثي او رباعي والاصل فيهما هو المجرد لان المزيد زوائد ذلك المجرد الذي اصله الاول هو الثلاثية لان الرباعية
ليست الا بتكرار اللام الذي هو المفعول الاول واثر الوسط الذي هو عين الفعل وحقيقته والبنية لا يتصور الا اذا سبقها
فاء الفاعلية وحركة العين يحدث اثرا هو المصدر والمادة التي جزء الفعل والجزء هو الفعل لا يمكن ان يرتسم بدون الكل
والمطابقة فالفعل اصل في الاشتقاق والمصدر الذي مادة المواد كالمداد في الكتابة تابعه ومعموله كما في قام قياما فاذن يكون
الاسماء وهي المهيات او المصادر لانها ليست مصادر في الحرف والعرفان الا باعتبار عينها في الفعل وانها كما هو هويته
مشتقة من الافعال وهي الوجودات من حيث هو وجود ويكون ان محدثين اخترعها الله تعالى بفعله الاول والمشية الامكانية الا
ان الوجودات خلقها الامر الجاري كما هو اثر فعله ونالت ما شاء الله كالشمس من ايجادك جزء الشيء الذي هو المصدر اي
قريبا من فعلك الذي هو ضرب وان المهيات خلقها الله تعالى من عكوس تلك الوجودات او وجه لا نفسها من حيث انفسها
فالشيء واحد تعادت تجسيدا هو وكانا متلازمين لوما من التلازم بان المهية في الموجود راجعة الى النفس الوجود من حيث هو الوجود
فيه راجع الى نور الله الذي به قام كل شيء ولم يكن لشيء من الوجودات التي بسبب النور والطاعات ولا لشيء من مهياتها التي
بسبب الظلمة والعصيانات ذكر في علم بكونه وثبوت ولا عين عطف على علم لا كون الا كونها ممكنة بامكان الله تعالى ان كان
معناه ان الامكان للممكن بالغير وهو الله فقد عرفت سابقا استحالته واستلزام اجازته الانقلاب المستحيل وان كان معناه ح

ان الامكان لذاته و ثبوت في جميع مراتبه السابقة على وجوده فضلا عن اللاحقة له سواء كان الوجود وجوده العلمي او العيني
وفي انه لا منع لكونه بامكان الله تعالى سواء كان لكلامه او تناوله الا قدرته وخلقه تعالى او كون ذلك الا بان يكون امكان الله تعالى على
مقابر وجوب الله تعالى وايجابه تعالى وهو باطل لان الشئ ما لم يوجب بايجابه تعالى ولم يجب بعده لم يوجد بالضرورة في العيني ولا
في العلم او بان يكون البعض ما تقدم منه من انه لما امكن الامكانات كانت الوجودات او المهيات موجودة بالوجود الامكاني
معلومة مذكورة بالعلم الامكاني وقبل الايجاب لم يكن شيئا لا موجودا ولا ممكنا ولا مكونا والا كانا ثانيا ولا مذكورا ولا معلوما وقد مر
ما يتعلق به بلا حاجة الا توضيحه فيما كرره لقوله ولم يكن لهما اي الوجودات او المهيات ذكر في عين خارجي ولا علم ولا ثبوت
ذهني او علم الهي قبل جعلها ممكنة بحال من الاحوال ولعنه الامكان عن كان الله سبحانه متوحدا بذاته وآياته وعلاماته لا العالم معه
في ازل ليس من وجدها ومهية او كونها او امكان او عدم فلا يعلمه لو تحدده الا اياه لا انه ليس معه وليس في علمه الذي هو ذاته شيء على
عينية الصفات وان العلم والوجود والانكشاف والظهور من الالفاظ المترادفة الاتية اذ لو كان غيره من امكان وكونه
لزم الحلول والتركيب في الذات ونحو ذلك من المحالات كما في حديث الباقر عليه السلام قالوا ان اثبت انه تعالى لم يزل عالما بانه لا غيره فقد اثبتنا
معه غيره في ازليته آه وهو الآن على ما عليه كان لا اشياء باق على ما كان من غير تغير حالة او زوال عن نحو الحصر لا ان يعلمها ويعلم
كل ما سواه في مرتبة ذاته بامر بسيط الحقيقة كل الاشياء وكون كل شئ في الذات بنحو اعلى كما يقولون ويعلمون ان اثبات علم الله بالاشياء
قبل الكل ما لا يمكن بغير هذا النحو من ان الذات لا علم لها بشئ منها غير نفسها لعدم المعلوم وهو النفي اما جانب المعلوم لا العالم
لانه عالم اذ لا معلوم وذلك بان يعلمها بعد اوقات وجوداتها واعيانها وحدوده ما قبل لكل شئ كما هو الفيض الاقدس [illegible]
لا ابالي الحق [illegible] ان يعلم الاشياء [illegible] الاشياء وكونها او لم يعلم ذلك حتى خلقها [illegible] فعلم ما خلق
عنده ما خلق وما كون [illegible] لم يزل الله عالما بالاشياء قبل ان يخلق الاشياء كعلمه بالاشياء بعد ما خلق الاشياء فاذا انتفى
المعلوم انتفى الذي ذكره على هذا الرأي الذي هو مذهب ائمة الهدى عليهم السلام [illegible] الا انه لا الذي وظاهر الترجيح وحقيقته ان كل ما سوى الله
الى كل حقيقة غير الوجود الواجب من وجدها ومهية او كون او امكان او عدم او فقر او عدمي [illegible] من حيث الحقيقة الواجبية بانه
هو لا غيره كما علمت الآن [illegible] من حيث الحقيقة كما قال [illegible] بخلاف الاشياء [illegible] الا اثبات
منع وانه ليس بحقيقة السلبية اه او من حيث حقيقة العدمية ومهية السلبية التي لا ذات لها ولا علم او عين قبل جعلها ممكنة بوجه من الوجوه
كما هو مقصوده بالاغير وانما هو الله سبحانه وحده لا شئ معه افاد [illegible] الى المهيات وافاد الوجودات انفسها وفي المهيات لانها
خلق الله تعالى من الفيض الوجودات وافاد وجود [illegible] الوجودات او وجود المهيات بالاضافة الاشراقية من فعله الاول [illegible] اليه
[illegible] الامور الا باسبابها وهذا الا ان ينتهي الى المشيئة المسببة عن العلم الذي هو عين ذاته تعالى [illegible]
[illegible] كون العلم [illegible] عين ذاته او كون ذاته عين علمه [illegible] اول [illegible] وذلك الوجود ان كان غير حقيقة الوجود او ما
بيان اللزوم [illegible] والكلام عائد اليه فيه لان غير حقيقة الوجود الواجب مهية او وجودا او عدما لم يكن اصلا ثم كان بايجاده تعالى
[illegible] فلا يكون اخذ المهية نفسها مجردة عن الوجود لان المهية نفس الوجود او ذا وجود كما [illegible] ولا اخذ الوجود

نفسه مجردا

نفسه مجردة عن المهية اذ الممكن لا يوجد الا بجهته نفسه واذا انفك فلا [illegible] وجوب ولا اخذ كل منهما [illegible] الا [illegible] من غير افادة الله تعالى وايجاده
الاسباب والا فهو ترجيح بلا مرجح او خروج عن حريم الامكان الى الوجوب او نحو ذلك من المحاذير فان [illegible] ذلك الموجود المفاد والمفيد
مركبا من جهتين وجهة الرب ووجهه الى النفس والاول جهة الوجود والثانية المهية والخصوصية الى غير الوجود فهو عدم او عدمي بالمعنى
المذكور ثم انه سواء [illegible] من التشريح المشروح آنفا واما قوله او [illegible] الوجود كيف فليس الا [illegible] والارجاع فيه [illegible] كما لا يخفى فيه اصلا
ان اراد الحقيقة كما هو مذهبه [illegible] جميع كتبه لان الانتهاء اليها [illegible] غير مرة واجب [illegible] هذه الليلة سيد النبي
[illegible] يستلزم [illegible] والتركيب [illegible] ذاته [illegible] حيث انه هو الحق انتهى اليه [illegible] غيره والانتهاء [illegible] غير جائز لاستلزامه التركيب
والانقلاب فضلا عن مفارقته لعدم [illegible] ثالث [illegible] والكلام عائد اليه [illegible] وعدم اختلاف حكم الشئ الواحد
ومقتضاه ولو اراد المجاز لعلاقة المشابهة التي في المقامات والعلامات والاية [illegible] ان الحقيقة اذا تعذرت فاقرب المجازات
متعين كما في العنوان الذي هو مذهبه [illegible] الحق وان كان [illegible] الاعتقاد على الاجماع [illegible] عليه الكافة [illegible] لمذهب المشائين الظاهر المتفق
عليه [illegible] المفهوم [illegible] كان [illegible] جاء ربك [illegible] وذلك [illegible] الحقيقة [illegible] والمجاز [illegible]
[illegible] فمن انتهى المطلق [illegible] فاعل الانتهاء [illegible] الاثبات وكان امره راجعا الى جانب العلم
والاثبات وان [illegible] المنتهي وغاية الغايات المطلق لا الخالق بالنسبة الى الوجود والثبوت [illegible] ونفي الامر [illegible]
[illegible] ان الانتهاء اليه [illegible] [illegible] غير مرة والى [illegible] الطلب [illegible] كان
ان كان [illegible] او [illegible] كما [illegible] الطلب [illegible] الاسلام [illegible]
والعهد [illegible] ترتب المسببات على الاسباب [illegible] المنتهية [illegible] الوقت والغريزة [illegible]
[illegible] المطلق [illegible] الا الخالق [illegible] انه لولا الواجب لم يكن
ممكن والا فذلك الممكن المنتهي اليه واجب لا ممكن وهو المطلوب [illegible] كما [illegible] غير مراد منه
حقيقة بل مجازه [illegible] المضاف [illegible] نسبة الانتهاء اليه سبحانه
[illegible] نسبة [illegible] اثبات او طلب [illegible] او اثباته وطلب معرفته لم يكد [illegible] لانه لم ينقلب اليه حتى [illegible]
[illegible] وجه والا فهو مركب منه ومن وجهه [illegible] من وجهين مركب
من وجوه [illegible] اول درجة الزيادة وازيدوا [illegible] الطلب معرفته بآيات التي [illegible] ظاهر [illegible] عنها
واما ثبوته فلا يستلزمه [illegible] والعادة او كون ذلك [illegible] المحقق الشيخ قال فظهر ان اصل موجودية
كل موجود هو محض حقيقة الوجود الذي لا يشوبه شئ غير الوجود فهذه الحقيقة لا يعتريها حد ولا
نهاية ولا نقص ولا قوة امكانية ولا يشوبها عموم جنسي او نوعي او فصلي او عرضي او خاصي لان الوجود متقدم
على هذه الاوصاف العارضة للمهيات وما لا مهية له غير الوجود لا يلزمه عموم ولا خصوص فلا
فصل له ولا تشخص له بغير ذاته الاول قوله فظهر ان اصل موجودية [illegible]
[illegible] ان [illegible] الممكن [illegible] عدمية لا وجود لها [illegible] الا بان تكون متحققة بالوجود ووجود الممكن وان كان

موجوداً بذاته بدون ان يكون الماهية التقييدية لكنه ليس موجوداً لذاته بل يكون الماهية التعليلية مندرجة في العلل والاسباب
الى الوجود الواجبي الصرف الموجود بذاته ولذاته ومنتهية اليه دفعاً للدور والتسلسل وسائر المحاذير اولاه وفيه ما ذكرنا من الا ان
الايرادات على مذهبنا المطابق لمذهب السادات عليهم السلام كما عرفت لان قوله اصل موجودية كل موجود هو كون حقيقة
الوجود بكون الاصل فيه بنحو ما يبتني عليه الشيء او ينبغي سر الشيء ولبه وحقيقته بان يشير الكلام الى ان الوجود الواجبي حقيقة كل شيء
وحده التام ومعرفة الكاشف له وهذا يبتني على القول بالسنخية في مراتب الوجود بان الظاهر عنوان الباطن والباطن الباطن بالنسبة
الى الظاهر انه هو وهكذا الى الباطن البطون وغيب الغيوب وكل موجود على مثاله ويدل على شاكلته والباطن انما يسلك الظاهر انه
يزول والاصل فيه هو الله تعالى كما في الكتاب المبين فيه بان اصل موجودية الماهية هو وجودها واصل موجودية الوجود المخلوق بالذات
هو الوجود المجعول بالاصالة وهكذا الى ما كان اصله هو ذات الحق او وجود الصرف عز وجل وهو مذهبه ورايه في هذه المسألة التي
انه السابقون واصلها ان اصل موجودية الدار هو وجوده بناء على اصالته وكون وجوده فهو للمراتب التي في [illegible] العرفية
او من ذات الحق تعالى [illegible] ان يقع مادة الاشياء كالاصل الواحد بالنسبة الى المشتقات بل ذات الحكم [illegible] حقيقة [illegible] متفاوتة [illegible]
الغيوب المراتب بالشدة والضعف الى ان ينتهي الى وجود صرف بسيط حق واجبي وكلامه هو [illegible] فتفطن تفريع على ما ذكرنا من
انتهاء الوجودات الى الباطن البطون وغيب الغيوب الذي لا اسم له ولا رسم له ولا وصف [illegible] وقبلهم انه لو لم يكن حقيقة الوجود
موجودة لم يكن شيء من الاشياء موجوداً فوجود الدار والارض والسماء وما بينهما من حيث ذاته ومعناه من حيث حقيقته وهو الكاشف
عنه واصل الباطن الذي الباطن منه [illegible] وعند الكل واجب الوجود لان الوجود انه هو المنتهى لسلاسل الامكانات والافتقارات
والامكان الحقيقة اولاً بالوجود المطلق [illegible] ثانياً [illegible] مادة المواد ثم العقل الكلي وهكذا الى ان ينتهي بالدار او [illegible]
بالبحر والامواج فان التشبيه انما يكون من بعض الجهات وان كان الواجب لا يمكن ان يقاس ويشبه بالممكن بوجه من الوجوه بالحس
والعقل والاتفاق وذلك [illegible] ان البحر هو الاصل [illegible] موجه [illegible] فمن جهة البحرية [illegible] الاشياء كجسمية
وجوهرية ومكانية ونسبية والموج جزء من البحر اعتباره ولو لم يكن جزء [illegible] لان اعتبار الاعتبار [illegible] البحر الذي [illegible] الامواج
انتقالاً منه الى ان لبسيط الحقيقة كل الاشياء بوجه [illegible] تركيباً فيه من المادة والصورة كالمتن من حيث واقعية الماهية
والوجود او من الوجهين او الوجوه [illegible] فاطلاق الجزء [illegible] الموج من جهة التركيب بهذا المعنى والا فهو تعين بالموجية والتعين
من اللوازم والجهات [illegible] من حيث هو هو لا تعين فيه وانما تعين بالامواج وهي عينه الا انه غاب ذاته وظهر تموجاته
وامواجه اعتباراته ونسبة الامواج الى البحر نسبة مقامات الواجب اليه من جهة كونها اياته وظهوره عنه وصفة الكاشف وتشبيه الواجب
ونحوه بالبحر وامواجه انما يؤخذ من هذه الحيثية لا من سائر الجهات والا انتفى التشبيه ووجه الشبه [illegible] امور
منفية في المثل كيف وقد عرفت [illegible] انه لا يعقل تشبيه الواجب بالممكن بوجه من الوجوه الا بحسب الاعتبارات المناسبة للممثل
في جهة التمثيل [illegible] البحر ليس الا امواجه الذهنية اللازمة لوجوده من حيث [illegible] التموج بمنزلة الحركة الايجادية
والنفس الموج المطلق [illegible] كفعل الفاعل وتشخص الموج بمنزلة الاثر والاثر الاول [illegible] الى اثار [illegible] الامواج المترتبة وكل اثر

كالظاهر

كالظاهر والقشر وكل اثر كالباطن واللب فالوجود هو الاثر والمعدوم هو الاثر والمعدوم هو المؤثر فلا يكون الاثر الا للمعدوم ولا
للموجود وان كان للموجود فيحكم المعدوم لا المعدوم [illegible] العقل والاثر منه عن المعدوم في التاريخ الوجودية الباطن وذلك لان
جميع ما في الظاهر لا يظهر الا من الباطن فالباطن منبع جميع المبادي والاشياء ومراتب البطون متفاوتة بالحقيقة والاضافة ومترتبة
بالشدة والضعف الى باطن البطون وغيب الغيوب الذي معلوميته مجهوليته وموجوديته مفقوديته فليس الا كالاختفاء الهوية الالهية
في الصور الاسمائية والكونية فما لم يكن اختفاء لم يكن ايجاد فان الشيء لا يحصل الا بعده [illegible] ان الظهور لا يكون الا بالخفاء والاختفاء [illegible]
لا يرتسم الا بالظهور في الاشياء ما وجدت الا بالرحمة العامة والمشية الواسعة من فعل الفاعل الغيب المفقود من حيث ذاته وغير المفقود
من حيث اثار رفعه ولا فرق بينهما كالحديدة المحماة بالنار او كالموج والبحر من تلك الجهة التي لا يقع فيه فرق في كون البحر مادة قابلة للشيء ولا
والامواج ولا صورة ولا غير ذلك الا بعد فعل [illegible] الفاعلية [illegible] المنبع الغيب فلا يتعلق بجهة التمثيل ذكر كيفية هبوب الريح لانه
من التموج والامواج اذ الوقف وحدة حقيقة البحر وعدم تميز عن البحر وان حدثت الموجة [illegible] الريح فتميزت من كبر وصغر [illegible]
ودفع وكون ذلك فاذا سكنت الريح التي هي علة جزئية من علل كون [illegible] الماء الذي هو علة تميز اجزاء البحر كالحركة الايجادية
للفاعل بالنسبة الى تميز العقول ونحوه الاول ذهب التميز بزوال علته والفصل الجزء بالكل [illegible] الريح علة ذاتية لتحرك
الماء الذي هو علة تميز الموجة وتشخص الامواج فليس الباقي بعد الا البحر لكنه مجرد فرق لان التموج والامواج لازم البحر فكذا الممكنات
ولعيات الامكان لو فرض زوالها بزوال علتها لم يبق الا الواجب لان الوجوب الذاتي ان كان ولا بد يمتنع زواله
[illegible] امتناع زوال ما بالذات لكن المفروض محال لما علمت من ان زوالها لا يكون الا بزوال علتها ومباديها اذ [illegible]
العلة والسبب يستحيل عدم المعلول والمسبب وزوال العلة والسبب يستلزم جواز زوال مبدأ المبادي وهو ممتنع بنفسه [illegible]
الكبرى وصفة الكاشفة [illegible] بالثلج والماء وذلك لان لكل شيء آية وكل [illegible] ذات الحق [illegible] من غير ان [illegible] يبقى
ودون يبقى اذ الكل [illegible] فان الماء هو اصل موجودية الثلج فهذا الاصل [illegible] ارادة اللون والقاعدة
او [illegible] وغير ذلك منه [illegible] وذلك الجزء للثلج باشتداد البرودة حتى جمد الماء [illegible] من غير ان يكون الاخبار عنه
بغير اسم الثلج فكان [illegible] ماءً للاحقيقة شهادة انه يقبل الكسر دونه وان كان هو هو في الحقيقة فاذا ذهب
البرودة ذاب الثلج وهو واضح الا انه خارج عن المقصد من التمثيل فصار الموضع في التمثيل ممتنع الذهاب والزوال وفي المثال [illegible]
ماء لا الكسر فيه اذ الكسر لم يكن ان يقع في الماء وهو ظاهر وكذا [illegible] وذلك المذكور من الثاني في حق [illegible] الكثيرة
كالحروف اللفظية التي هي مواد الكلمة [illegible] منها الكلام والحروف النفسي [illegible] النفس الرحماني وهو
الوجود الانبساطي المنبعث عن البارئ تعالى بالارادة الذاتية بحسب الاقتضاء الرحماني [illegible] لصور الحروف الثمانية
والعشرين وما يركب منها كما [illegible] من الوجود الانبساطي [illegible] الحقائق والوجودات المقيدة وذلك [illegible] الوجودي [illegible] عندهم
بالحق المخلوق به والوجود المطلق وهو غير الوجود المقيد وغير الوجود الحق المسمى بالهوية الغيبية والموصوف بالاحدية والنفي المذكور
على شاكلته لان الهواء [illegible] من الجوف والباطن [illegible] الاستعلاء الباطن النفس في [illegible] الحروف والالفاظ التي لا [illegible]

مبنيا الامور الاعتبارية التغاير بين المطلق والمقيد والمادة والصورة او الا متعدد والمتعدد وجميع ذلك اعتبارات الى الغيب
لا غيبة الاتفاق منهم عليه وعلى ان الله تعالى لا مثل ولا شبه ولا شريك ولا ضد ولا ما هو من النسب المنفية وانا الا الان لا ادري احدا
ولا كلام احد من محققيهم يقول ان العالم الوجود به ليست الا البحر مثلا والبحر واحد هو الله بالمثل والممكنات امواجه واعتباراته
لعدم امتناع ارادة هذا القول مع اتفاقهم على انه تعالى بطن البطون وغيب الغيوب للمنافات الظاهرة بين الغيب والشهادة والبطون
والظهور وتشريك الاجزاء الا اذا حمل على اهل التصوف فلا يكتفى بالتنبيه والتمثيل بل برئ الكل بحسبه او على اهل الوحدة فلا قدح فيه ثم
وكما لا عدد من الواحد لان التحقيق ان الواحد ليس بعدد وان تالف منه الاعداد وان الاعداد لا يمكن تقومها بالاعداد ولانه
لو تقومت العشرة بغير الوحدات لزم الترجيح من غير مرجح فان تقومها بالخمسة والخمسة ليس اولى من تقومها بالستة والاربعة ولا من تقومها
بسبعة وثلاثة واثنين وثمانية وواحد وتسعة والتقوم بالجميع غير ممكن والا لزم تكرر اجزاء المهية المستلزم لاستغناء الشيء عما هو
ذاتي له اذ كل منها كاف فلا تقومها فيبقى بين عداه وان اخذ تقومها باعتبار القدر المشترك بين جميعها لا باعتبار الخصوصيات
كان افتراقي بما هو المقصود لان القدر المشترك بينها هو الوحدات فاذن المقوم لكل مرتبة من العدد ليس الا الوحدة المتكررة
فاذا انضم الى الوحدة مثلها حصلت الاثنينية وهي نوع من العدد واذا انضم اليهما مثلا حصلت الثلثة وهكذا الى تكمل انواع الاعداد
بتزايد واحد واحد الى لا نهاية فالوحدة لا بشرط شيء بازاء الوجود المطلق والوحدة الصرفة المتقدمة على جميع مراتب العدد
بازاء الوجود الواجبي الذي به كل وجود وشهود وظهور بلا واسطة ثم الواسطة والوسايط والمجليات الى غاية الشرف ثم بعض
كل مرتبة من العدد بازاء المهيات المتحدة مع كل مرتبة من الوجود كما ان الاختلاف بين الاعداد بنفس ما به الاتفاق فكذلك
التفاوت بين الوجودات بنفس هوياتها المتوافقة في سنخ الوجودية وهذا هو مرادهم في كل تلك التمثيلات ولا اظن احدا
من الشارع وغيره ينكره الا انهم ارادوا الحقيقة فلا يرادوا ردوا ان ارادوا الاستدلال على ما هناك بما هنا فالمشي في الكل
جمع من بعض الوجوه وكالحروف المرقمة من المداد لان المداد يتشكل باشكال الحروف والكلمات والهيات ثم لكل المشي القول
لكونه مادة متشكلة باشكال الوجودات وصور الحقايق لان المادة لا يمكن بدون الصورة وما بالفعل فهي اثره لا هو فيعلا
عن كونها الله تعالى الذي لا شبه ولا مثل بينه ثم وبين غيره من قالوا بان كونه معلم اتباعكم وارد على الغلاة التي لا تعطيل فيها في كل
مكان او على الوجود الذي يطلب بكل مكان ولم يخلو منه مكان طرفة عين لانه محقق غيب عند الكل والغيب لا يعقل انشيء تلك
التشبيهات اثباتا وثبوتا وقد يجاب البطلان ما يتوهم من ظاهر ذلك المذكور من التمثيلات في اكثر ما هنا المتقدمة من كثرة واغنيتنا
بالعلم وذلك الوهم ربما يتوهم من لا علم له في البيان انه ما اردت الا مكابرة الشارع عنادا وابا بلفه من مخالفته لانه قايل
لكن ما اقول وانا في بين الكل بما قيل كما او عائذ به من جب انكار هؤلاء الى عنه وعنادهم من حيث ما يتوهم من كون كل منهم الا من محبة قربهما
للمنتهى كما لا يخفى والمحدث ما اشرت اليه بعينه وبين الله وليس بيني وبينهم نبوة او قرابة او القرض حتى حملتني العصبية والمحبة على التأويل
وانما ابين ما لا اعذر في تركه بينه والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وهو على ما اقول وكيل لانه على كل شيء وكيل فتوكل عليه فانه عالم
بكالهم وفاعل بهم من نياتهم واخفى لهم ولست على احد وكيلا ان ربك سوكولا اليك امره بحرهم على الايمان والتصديق واتمامه

ليتراونيز

ليتراونيز بقداره ومن امى لك بالاعتماد عليه كما في قوله وما ارسلناك عليهم وكيلا او وجب التوكل على الله تعالى او الاستعاذة من غرور
الشيطان وانقلاع الشرك او غير ذلك وقوله فهذه القضية آه قد اشرنا وافدنا فيما تقدم الا ان كلام المصنف اوانه بيان الوجودات
المتونة بعدم او قصور غيرهم منه كونه حجب وان لم يكن له شعور بهذا اللازم وهو منافق لقول اقرأ الله وثوب العموم الجنسي والا انه فهم
عنه بحيث من جميع الوجوه وحتى من اطلاق الحجب عليه عنده اليهم فمنزله لا يوصف نقيضه وجلية لبسيطة فيطلق من اطلاق جنسية التي من العليات
المركبة فلا كونه تم عاما الاجتماع كل اثنه ولا لازم انوله بوجه من الوجوه وقوله تعالى هذا الموضع اوغنى الا وجه حجب ويريد به ان الاشياء
مهيات او وجودات من تقومها وتحصلها وافتقارها لسلاسلها الا غيرها وتحقق وجودها فانه لا خارج غنى الا الذات البحت البسيط الصرف
حقيقة لا من زاهايته وفعله اوداقعا ونفي الاعلامي والاعتبار يلزم منه ان الذات الواجبة تكون غاية ونهاية لغيرها وفيه انه ينافي
قولهم لا اخر بها نهاية لانه قد المعنى لحكي العارفين باحوال الاشياء على ما هي عليه والحق كافة على انه اذا انتهى شيء سلطنا ومملكنا
الى غيره كذلك ولو كانه واجبا لكانا متناهيين وكل متناهيين يكونان حادثين وكل حادث ممكن لا واجب وذلك للقطاع
كل بالله فرانا انتهاء ما انتهى الى شيء آخر شبه انتهاء الجسم بالسطح والسطح بالخط والخط بالنقطة وانتهاء الجسم بالحس الظاهر والحس الظاهر
بالحس الباطن والباطن بالنفس والنفس بالعقل والوهم بالقلب والقلب بالفواد وهكذا او انتهاء الظاهر الى الباطن والباطن
لا بالباطن البطن وهكذا فظاهر واما العكس فلان لازم ذلك ان يتخلل البرزخ والحس المشترك ولو موهوما ما بين موجودين وجوديه
التي الا لازم لكل الفصول المشتركة الحسية والمعنوية بينهما والالم يصدق انتهاء ولا يتصور ولا يتحقق سلسلة جعل وان يكون نهاية احدهما
بداية الاخر وبداية احدهما نهاية الاخر اولا ثم اذا كان من الممكنات والحوادث واما في الممكن والواجب فلان منتهى انتهاء اليه عامر
سالم من لزوم الواجب بين البين بنفسه او بما فيه لئلا يرد استناد الممكن الا الممكن ومن ان الوجود لا يؤثر فيه الا المعقود فلا يلزم
من انتها الموجود الا المعقود والظاهر الا الباطن وان شهد لها الغائب انتهاء المفقود اليهم الا الا الموجود المذكور لانه حاز
مرجح فانه بيان اهل الايام الكلية بعد الوجود ولا الحلول فكره ولا التماثل آو غيره والا فليس معقودا مطلقا وغيبا بحتا وباطنا
صرفا من احاقيا فيحقق وهذا غاية اثبات الواجب وخطاب لمنه من كل وجه ومنع معرفة الواجب وتوحيده الى العلى
والوحدة فالمعنى مفردة تحلل البرزخ وذكره ولانه لا تخلو المسئلة الافتصال من الباعث وهو الحلول او الافتراق او الاجتماع ولا
المواحد منهما فانه ان حصل احدها لا نح الاقتران منهما الحدوث انما الحي واجبا لكان لانه من الممكن المنتهي اليه كالنقطة من الخط او محلا
لان كل الواجب كالفرع والتابع والمحمول بالنسبة الى الاصل والمتبوع والحامل الممكن فلان الحي مسبوق بغيره وهو المحدود المسبوق
بالغير حادث زمانا لكان ذلك الغير او عدما او علته او وجودا او نحو ذلك واما الممكن فلا حاجة الى الى بيان التشفي
والمحتاج الى الغير بان كونه من الاحتياج حادث لا قديم لان القديم الحقيقي الذاتي ما لا يتقدمه شيء ولا يتوقف على شيء بوجه من
وجوه التوقف وان افترق ابتداء او بعدما اتصل كازالة الشمس عضوا او ثوب او اجتمع ابتداء او بعد ما افترق لزمهما الحدوث
في كاليمين لان الافتراق والاجتماع مهما تساويا اثنين باعتبار الفاعل الا الجزء الاكوان الاربعة التي منها الحركة والسكون وهي
لا تكون الا الحوادث وكذا الحيث والمحل قسم الحلول كالحدوث سره وبرهان هذه المذكورات ظاهر لا يحتاج الى بيان اما الافتراق

والاجتماع سواء فرضا في الذوات او الصفات او الافعال او التأثيرات او الامكنة او الاوقات او ما اشبه ذلك من الكو
ن الخاء المتصورة في الجواهر الكثيفة والاعراض التبعية والصور في الهيئات او الوجودات الامكانية فلانهما لا يتصوران الا
بالحركة والسكون وهما حادثان اما الحركة فلانها خروج الشيء من حد الى حد اخرى فكانت مسبوقة بالحصول بالحالة الاولى ومتوقفة
وجودها على امور ستة ما منه الحركة اي مبدؤها وما اليه الحركة اي غايتها وما به الحركة وهو السبب والعلة الموجدة لها وما له الحركة اي
الشيء المتحرك والعلة القابلية وما فيه الحركة اي المقولة التي ينتقل فيها الشيء من نوع الى نوع والوقت الذي مقدار الحركة والفرق بينهما مع
كون كل منهما علية الحركة ان الاول مكان والثاني زمان وهما ينقسمان [illegible] واما السكون وجوديا فرض او عدميا كما اختلفوا فيه فهو
الكون الثاني في المكان الاول كما ان الحركة الكون الاول في المكان الثاني او ما اشبه هذه العبارات التي لا يعقل منها الا الحدوث
والانقطاع والاتفاق رد فيه ان كون الاكوان الاربعة من لوازم الحادث مسلم ان كانت في الممكنات لم اتفقوا على اختصاصها بها وكانت
متبادرة ومصروفة اليها واما بين الممكن والواجب فلا اذ لم يثبت ببرهان او امارة او عقل او نقل ان القول بالواجب الوجود
وانتهاء الممكنات اليه يستلزم حدوث الواجب لان الواجب الذي لولاه لم يكن ممكن هو الذي لا ينقطع هويته لممكن والحكم ولا كل
فيه ولا الفرق ولا التجميع فلم يثبت تلك المقالة منه بعد الامر قياس الواجب بالممكن او قياس الشيء بالشيء ولم يرض الائمة في جواب سؤال
الابرار والاشرار عنهم كون ان يقال للصانع انه شيء باطلاق حيث كان اشياء عليهم او من عدم التصور في الوحدة الحقة وسلبه الاوفق
مع انه يفي التفرقة اذ قيل التعميم في مراحل الاكوان من الصورة المانع ومن المنع الى الحقيقة لان حلول الواجب بالممكن مع اختفائه
باختفائها [illegible] تميزه بالعلامات والصفات الخاصة كظر الاشارة الى النقطة الالة في الخط والمحيط [illegible] الابعاد
يقول به الشارح وان كانت كلماته في غير هذا الموضع من هذا الكتاب وغيره ناصة على انحصار الموجودات والوجودات
وكل ما يدخل تحت اسم شيء او نحو في الممكن ليس الا وعلى انتهائها كل ما يصدق عليه اسم مخلوق الى المخلوق لا الى الخالق ونحو مبدئيته
للمخلوقات وكونه اصل وجودها وملاك خلقها وبدوها وبقائها وعودها [illegible] دليل على امتناعه اذ من المعلوم انه اذا اطلق
القول في الواجب لا يراد منه الحلول الذي في الممكنات والحوادث من اختصاص العقول كالامر العدمي والطرف مثل النقطة
وكونها بالوجه او الالة والصفة والعلامة [illegible] ان الخط لا يكون بدون النقطة واللازم المكون ان حلول في الواجب
مع اختصاصه [illegible] الروابط الحرفية الا الاستقلالية [illegible] اختصاص العدمي والصفة والعلامة [illegible] كالقول بالمعنى
ولم يقم دليل على استحالته غير التكلم في ابطاله بمجرد المصادرة والتمسك بالادعاء والاجتماع الممكن مع الواجب كتحقيق الوحدة
الحقة بالكثرة في الوحدة في الكثرة كما وقع في فقرة التوحيد ظاهره في باطنه وظاهره اذ لم يثبت دليل على امتناعه الا المصادرة
على المطلوب وافتراق كل من الواجب والممكن عن الاخر مع غاية التباين بينهما لان توحيده تمييزه عن خلقه وحكم التمييز بينونة صفة لا
بينونة عزلة كما اخبر به الامام واتفق عليه الاربابان وان كل هو المشيئة القائمة بنفسها والفعل الاول او الواجب [illegible] انه
لا يجوز زواله عن الحضور كما قد الامام والتحرك لازم في الاول كبداهة انه لو لم يكن حركة لم يكن [illegible] كالكسر والانكسار في كسرت
الكوز فانكسر وقد ينافي معنى ان [illegible] الله الاشياء [illegible] الفعل القصري [illegible] بالله بلا واسطة وتوهم برزخ وفصل كما

في الفصل الاول

في الفصل الاول وهو الوجود المطلق والمشية الكلية او بواسطة كالارادة وهو المفعول الاول [illegible] السعادة
[illegible] ولم يرجع الفعل المطلق الا الى الذات [illegible] الذات فان لا يتعلق الاكوان بالنفع الاتم [illegible] الحركة [illegible]
الفعل والاجتماع الوحدة والافتراق الذاتية في الرتبة العقلية بالذات او بالكيف وصفاته [illegible] وقوع [illegible] كونها عينه او غيره اذا
لم يكن عينه [illegible] الموصوف انه غير الصفة [illegible] لما تقدم من كمال الجنة وحرافته وان جاز اطلاق كل صفة على الخلق والحكم [illegible]
ولهذا التي المقتضى النهاية اي ما لا يعجز بها حد ولا نهاية وجاء منزل وفان او اثنان في انهم والنقص والقوة الامكانية فلو جاز وصفه بها وهو
من صفات الحوادث ومتعلقاتها لزم انطرق النقص والامكان اليه [illegible] فان تم لكن نفي النهاية عنه واثباتها قبله [illegible] الجميع
بينهما [illegible] اذ لا يتصور تناقض القول بين ذي شعور [illegible] وهذا الجدل [illegible] الشك بالحاق الحكماء والعلماء على استلزام
الانتهاء حدوث [illegible] ان الممكنات [illegible] حكم ممكن واحد في نفس جهة الامكان والحاجة وانه لا يمكن ان يوجد لمجرد جواز
الذات او الاولوية الذاتية وان الشيء ما لم يجب لم يوجد بالضرورة وعلى انها لا بد ان ينتهي امر وجودها وايجادها الى الواجب الوجود
بذاته ولذاته [illegible] او يدور وهذا الاطباق الذي اتفق الكل وجميع ارباب الديانات عليه كاشف عن ان ذلك الاطباق على
تقدير تسليم انه صريح في لزوم اللازم [illegible] الامكان [illegible] اذا كان [illegible] واحيائهم [illegible] اليه توصيف الشيء الثانية بالعزيزية
ومن [illegible] الفعل البسيط [illegible] جميع مراتب التوحيد [illegible] فوق الواجب او ما هذا [illegible] شرح الكتاب [illegible] وفي نسخة
نهاية [illegible] ان ولا النقص معطوف على نفي المقتضي النهاية لكونه [illegible] ان النقص ولهذا قال ولا يعتريه نهاية ولا النقص [illegible]
اتصال اللفظ المذكور [illegible] ولا النقص [illegible] ما قبله وما بعده [illegible] الايراد عليه بقوله [illegible] في شرح اثبات [illegible] الوجه
ان الحكم بكون الاله [illegible] الواحد البسيط الممكنات والايجاد الممكنات [illegible] الاشياء [illegible] الواجبية وكميل
الا يكون [illegible] بدل الاشياء يلزم منها النقص ان كانت الافاضة في الازل وانقضاء حقيقته وان [illegible] ان كانت كمال
[illegible] الذات بان [illegible] حادث كاملة [illegible] فلا والفقدان لان الفرق ان الذات فاقدة للكمال قبل
الافاضة المستلزم للحدوث [illegible] الممكنات فان لم يلزم ما ذكر بالوجوب يلزم كون الحوادث كلها واجبات
الوجود والاوجب [illegible] التكلم في الحادث وانتهاء الوجودات اليه [illegible] الحكم [illegible] وجد المقتضي [illegible]
بجكاية [illegible] صبغة الفطرة المفطورة على الاسلام والى نفى [illegible] النهاية [illegible] مقام الوجوب الذاتية وبحقيقة
[illegible] من تغيير الفطرة الا [illegible] الذي [illegible] قبول المادة [illegible] الذاتية التي [illegible] القول بالانتهاء الذي يلزم منه
ذلك المحذور [illegible] اذ [illegible] انه لو لم يات بالانتهاء لم يقل بواجب الوجود اصلا [illegible] الحكم الغلونية
من اثباته [illegible] اقرب [illegible] بالاثبات [illegible] تقدم عليه [illegible] كلمة التوحيد

وقوله ولا النبوة بها بعموم جنسي او نوعي او فعلي [illegible] لان الله الحق سبحانه [illegible] منزه عن ذلك [illegible] الاحوال واوصاف الهيئات
والواجب [illegible] الوجود [illegible] ان كلامه يستلزم الدور العقلي حيث يلزم منه [illegible] لازم
كلا من غير شعور [illegible] لان الاشياء لو جاز انتهاؤها اليه لزم كونه نوعا [illegible] جنس [illegible] انه [illegible] او ذوات الذات

او نحوها من الامور العامة التي ان كانت ذاتية فليس كمثله في الاجزاء العقلية ومادة او صورة في الاجزاء الخارجية وان كانت عرضية فليس
انتهائها الا ما بالذات ومن فصل وهو النهاية والعرافة او البساطة او نحو ذلك ولكل مركب من الجنس والفصل والمادة والصورة
والمهية والوجود وجود بلا ريب ووجه بلا علق ممكن حادث لا واجب فقف وقد سبق بكلمه فلا نعيده وتعليل قوله لان الوجود
مقدم على هذه الاوصاف العارضة للمهيات من غاية القوة والتناهي لان المهية من حيث هي هي جوهرية كانت او عرضية اذا كان شانها
من حيث هي قابلة الوجود والعدم على حد سواء ولا شئ منها الا المقبول غير القابل بالضرورة وكانت متاخرة عن الوجود بل
اما انه في المد والنهاية والنقص والقوة والامكان والجنسية والنوعية والفصلية والوحدة العامة او الخاصة والعموم والخصوص
والاطلاق والتقييد ونحوها من الاوصاف العارضة للمهيات او ما يليها تلك الاوصاف اذا لم يكن ثبوتها للوجودات العينية فالواجب
الذي هو محض حقيقة الوجود او ما يشبه ذلك لان الواجب لما لم يكن اثبات صفات المهيات له لم يكن اثبات احكام الوجودات
ليتم لها فتقدم الوجود في قوله الوجود مقدم لا غبار عليه اذ لا يراد منه ما هو المشهور من اقسام التقدم بل التقدم بالحق ونحوه
على ما مر سابقا ان قلت يبطله حكم جمهور اتباعه واشياعه بان كل شئ في الازل و ذلك لان الازل ليس فيه تقدم او تاخر
فان التقدم والتاخر من الامور المتضايفة ولوازم الحدوث وهو مناف لوصف الازلية فكل ما في الازل يمتنع ذلك الحكم ان
حكمه واحد قلت ان كان معناه انه ما من شئ في تفاصيل العالم الا وله صورة الالهية صورة ثبت كله ولولا هي ما ظهر لان
وجود العقول والاثر ظهورات من وجود الفاعل والمؤثر ولكن كيان متصور ويعتقد ما هناك على وجه اشرف والا فذاته
تعالى في غاية الاحدية والبساطة لا ثبت به شيئا ولا ثبت بهيه شيئ بوجه من الوجوه فمعنى التقدم والتاخر غيره واجب هو من ذاك وان كان
معناه ان كل شئ في الازل بمعنى انه لا شئ الا الازل وحده لا شريك له بناء على اصل وحدة الوجودية وازليته وانبساط الانوار
الوجودية منه دائرة على مدار الوحدة لا على اصل الصوفية في وحدة حقة ذات مراتب متفاوتة بالشدة والضعف موردة
لمهيات متباينة وهي موصوفة بصفات مذكورة لما لا يكفي وشان كل صفة تاخرها عن موصوفها والمهية قد مر انها صفة الوجود الاصل
فيجب تاخرها عنه لما يجب تاخر الوجود المضاف والفعلي عن الوجود الفاعلي والوجود الواجبي فنتيجة ان تلك الاوصاف متاخرة
عن الوجود الفاعلي بمراتب وعن الوجود مطلقا ولو مقيد ابمرتبتين وانه لا منافاة بين كون الكل في الازل وبين كونه بتقدم
وتاخر في الوحدة التشكيكية بجهة واحدة بسيطة في العين وعديدة في الانتزاع العقلي وان كان معناه ان الكامل ان كل شئ
في الازل الحقيقي او الاضافي فهذا لا ينافي التقدم والتاخر في الكون وما بعد ذلك المعروف ازلا وان كان معناه ان كل شئ
من الحوادث اليومية في الازل بما ازل الازل فهو خلاف الحس ان كان النقص ثابت في رتبة الحادث الزمانية بجميع شئونها
وعدد وده مع رتبة الازل ولان حفظت المراتب التقدمية والتاخرية او ان رد على قاعدة بسيطة الحقيقة كل الاشياء
وان جميع الكمالات الوجودية موجودة في الذات بنحو اقوى واتم على ما فلكنا عقدنا سابقا وان اراد تحقق النوايين فيما مجتمعان
في الازل الثابتة لا انه غير الذات ومفترقان في الازل الاول لتاخر رتبة الكل لان البدء قبل الابتداء والمبدأ وان كان
شيئا اخر محتمل التناقض فعلى البيان ومن قرائن صدق ارادة ما ذكرنا حكم من قلت منهم بان التقدم والتاخر الذي مضايف من ابتدع

والشدة والضعف

الخوض الخامس عشر

والشدة والضعف في الكيف المقرر والمعتبر وما اشبهها من القوة والضعف والنقص والعفو ونحو ذلك اذ من وحدة الوجود ولا نهاية
الوجود وانتهائه الا الواجب واشباهها او لم يكن في المهيات التي لا يقتضي لنفسها فضلا عن وجودها وعدمها ولا وجود ما فضلا
عن سائر صفاتها الا حقيقة من كان في الوجودات ولازمه ان يكون ما يشاهد النفس التي ان الوجود لذاته اي بذاته من دون شئ غيره من
حيثية تقييدية لا تعليلية ان يكون المتقدم من اللاحق المتاخر وان يتحد السابق واللاحق بجهة واحدة كما مر بيانه سابقا ولا ينافي العدم
بالذات والوجوب الذاتي لم يكن ما انه هو الاول وهو الباطن هو الآخر هو الخارج وهكذا من المتناقضين بجهة واحدة راجعة اما
النفي على عين الاثبات والاثبات في عين النفي لا شبه الحي والسو والتحيز في القران بما الملك والملكوت بل اتم وهو سر
التكليف والاذعان بالاصول والفروع سر امود عالية صاحب علم العين التي فيه غنيان تم الجمع بين النفي والاثبات في المهيات
باطل لان ذلك الجمع لا يمكن تحقق الا في المختلف المتعدد والاختلاف منتف فيها لان الوجودات اذ على الامر ومداره فيها على الوحدة
الحقيقية لكونها من قوام ذواتها وهي لا يقع فيها في تقدم وتاخر وشدة وضعف وكمال ونقص وغنى وحاجة يتباين بعضها عن الآخر
عزلة وولادة وهوية والغيرية بالصفة مؤكدة لكون الوجود المطلق بذاته متقدما ومتاخرا او سابقا ولاحقا فالكثرة الحقيقية انما نشات
من الوحدة الحقيقية ولكون الوحدة برهان الكثرة اما على مذهبنا من كون المقسم هو الوجود الحادث وكون الفرق بينهما الامثلة وكذا الاختلاف
بالتقدم والتاخر ونحو ذلك مستقر في الاختلاف وكثرة الجهات في الذات فكان عدم صحة فرق السابق واللاحق في الواحد الحقيقي لان
الوحدة المتقدم الازل والازل هو الله سبحانه وهو بسيط لا يتقدم فيه شئ على شئ اذ هو علة غيره ولانه ان الازل ظرف فيه الواجب لما او غيره بالضرورة
او لما يمتنع لذاته يمتنع غيره فلم حتى يلاحظ فيه تقدم شئ على شئ او تاخره عنه نعم لكونه في دعاء العدلية قال علماء وجوده قبل القبل في ازل الازال
الدعاء فالازل اعم من الواجب وغيره والا لامتنع لذلك والاضافة اليه والظرفين والحين المحمولين على المبدأ غاية الامر ان الازل
اذا اطلق يراد منه القدم كما يقال ان الباري قديم لكن القديم ليس من صفاته الذاتية سيما اذا قلنا بان اطلاقه على القديم بالذات و
الزمان من باب الحقيقة والا فلا بد ليقين من صفات الذات باقية المقابلة وكذا الدائم ليعم وليس كذلك لانه لا يراد منه الا ما هو
في المستقبل فينبغي ان يراد من الازل ما هو في جانب الماضي لان الازل في العالم الا على كالسرمد او الدهر او الزمان او الوقت
بحيث لو سرى الوهم الى هناك لحكم بانه باطن السرمد كما انه باطن الدهر المنتهي الى منتهى ابتداء الزمان الغير القار كيف ولو كان
الازل عين الذات لساوق الوجود المعروف والعلم المعروف ونحو ذلك من الصفات الكمالية العينية وليس كذلك لغة وعرفا ودينا
فاذا ثبت كونه غير الذات تعين كونه من قسم الممكنات والحوادث بالذات والممكنات يجري فيها اعتبار تلك الاشياء من التقدم
والتاخر واشباهها بلا كلام فيه عند احد وان فهم احد من كلامه قدس سره بان الكل في الازل الاول الواجبي بما هو به وحده وان
الكل فيه بما هو متفاوت ومتقدم ومتاخر وبين تلك الجهة التي هو به وحده مرتبة ان يقال انه بما هو وحده لا وحده وحده فهذا
شئ لا يتفوه به احد وحيث ان اختلاط الامر عليه نشأ من رده قدس سره توصيف الوحدة بالحقيقة حيث فهم بعمه منه الاحتراز عن الوحدة
الاضافية في العقول والمعلول الاول وما بعده فالزم عليه امورا منها ان الوحدة المذكورة مفاد التقدم والتاخر والعكس
وان الوحدة معناها الاثر فيه غيره فضلا عن كون الكل فيه وان الكل فيه او اعتبار التقدم والتاخر معناه كونه لا وحدة وليس كذلك

لان معقولية الذات عليها دون فعلها الاول الطلاقه وما اثره ومهو مادة المواد النورانية وما تحتها الا الهيولا الا بالجسمانية والوجودات
وذوات الممكنات التي هي العدد وو النفيات حيثية انها العين والخارج لكون الغيرية الوجودية من وجوه بين الرب وبين النفس والمهية
ناشئ من الاعتبار النفي كما ادمنا ذلك مرة بغير مرات او تنزيها للوحدة المتفقة السلبية الطولية فاورد عليه سوال اشتراك انتهاء الحكم
الا الواجب القديم واعتبار التشكيك بالتقدم والتاخر والشدة والضعف في الوجود العيني يغير الوجوب والقدم الذاتية ويجعله
ممكنا مركبا حادثا كما مر بيانه مرارا ومر غير واردة على اصل الوحدة المتفقة لانها فرع الكثرة والغيرية ومع لا يكون او ولا يكون الا بالوجود
واما على ما عندهم من اعداد وما ذكرها فكلامهم مختلف لكن ما يناسبها بالكتاب والسنة وما ذكر الحق السر وكيفية مضطرب عند اهل الاحوال
لبنائه على الاساس الجمع بين النقيضين في جميع المعارف والاسرار بل في جميع الحقائق الوجودية والموجودات بالوجود بالمعنى الاول الامر
لتعاليقه والاعدام الذاتية مع انهم يجعلون فيها ازلية الازل والواحد البحت الشياء متعددة بل كل الاشياء ويجعلون فيها التقدم والتاخر
والقوة والضعف ونحو ذلك واذا عرضنا ذلك القول بان الوحدة والكثرة من الامور المتقابلة وان الموصوف بالاشياء المتعددة
متعدد لا واحد وان الواحد الحق لا يقع فيه فرض التقدم والتاخر والشدة والضعف الى غير ذلك من الادلة الدالة على النقيض
مذهبهم قالوا انهم الا انها موجودة لله سبحانه وجودا جمعيا بغير تكثر كلي ونحوه لان كل مركب يجب انتهاءه الى البسائط وكل كثرات
لابد من انتهائها الى الوحدات وتلك البسائط او الوحدات الى اخر وذلك الاخر الى اخر وهكذا الى البسيط الصرف والوحدة
الصرفة دفعا للتسلسل والدور او نحو ذلك من المحالات والجمع اذا بلغ حد الكمال يكون عين الفرد والعكس وان كان الجمع جمعا
والفرد مفردا كما انه لما جمع الله حالات كل فيها هو وهو فيها كل مثل المدينة الحي [illegible] الى الاولى [illegible]
ولو ان [illegible] ان المشية المتوقفة [illegible] قديمة بالزمان والدهر والسرمد وبسيطة كائنة في الازل [illegible] ذات الله الغيب
الذي لو جاز عليه الوجه وسلوك المشية لا بما هو مطلق مبسوط لا بشرط [illegible] لكنها متاخرة
ذاته فانه تقدم انه الفعل الاول حسن امر المعلوم ان الفعل لا يتقوم الا بفاعل والا لم يكن فعلا بحيث انه الفاعل فهو وان كان يوصف الفاعل
وعنوان صفته لم ان الفاعل لا يتم الا بالفعل الاقدس لفاعل لكنه ذاته من حيث هو هو لكن بقدره من دون الفعل وان كان التحقيق الذي
اشرنا اليه فيما سبق ان الذات متقدمة في المشية المطلقة الامام من جميع ما عالم الممكنات ومراتب الحوادث وان الشرف فيه [illegible]
المبدا الجزم الاعتبار كل اعتبار الا بشرط ذاته ومرتبة التاخر وغير ذلك لان هذا الانتفاء مركب له ذلك المفهوم الذي [illegible] وانه [illegible] النزول
يكون الفاعل [illegible] الفعل ثم المعقول دون العكس لان الممكن والخلق رتبة التاخر ذاتا ومرتبة التاخر [illegible]
[illegible] رتبة [illegible] من التقدم عليه [illegible] الا من [illegible] الذاتي [illegible]
كما [illegible] الفعل [illegible] التقدم [illegible] قالوا [illegible] علمه [illegible] الا انه [illegible] عليه بذاته
الفياضة في مرتبة ذاته قد سبق تفصيل اساس العلم في شرح قوله ولكن نزل كما قالت ائمتنا ان المهيات قبل الايجاد لم يكن شيئا اه
والايجاد فيه وبعده ومع ذلك لا يلتبس بعض البيان في حال علمه الذي [illegible] الايجاد وبعده وذلك ان علمه [illegible] كان [illegible] بالكليات
او بالجزئيات [illegible] ورتبة [illegible] بالاشياء [illegible]

[illegible]

بها [illegible] العلم الذي يرجع الاشياء او انما علمه المتقدم على الايجاد فقد مر بيان ذلك وان من شرح الله صدره للاسلام وقذف في قلبه نور الايمان [illegible]
[illegible] للمعقول الى صور حقائق الاشياء الالهية [illegible] ان له علما حقيقيا مقدما على ايجاد المعلوم من صور الموجودات العينية فهو مقدم في العين
فاذا [illegible] العلم الممكنات [illegible] حقائق الوجودية مرايا [illegible] صورا كما انه لم يعلمه المخلوقات
[illegible] والمخلوق بعد خالق رتبة فكان بعد علم الخالق به وعلم الخالق بذاته عين ذاته وذاته مقدم على الكل فعلمه كذلك
والعلم الذاتي [illegible] لا يستلزم [illegible] حلول او مقارنة او نحو ذلك شبه ما في المرايا [illegible] بعض الوجوه فعلمه بها قبل وعلمه بها بعد كعلمه بها الان بلا
تفاوت في البين [illegible] الاشراقية [illegible] مع وحدتها الحقيقية [illegible] احد طرفيها [illegible] الاول [illegible] العلم [illegible]
من الاول [illegible] المخلوق [illegible] وان كان الكل [illegible] وحدة [illegible] قالوا [illegible] المسلمات ان كلامه [illegible] صفة قديمة ازلية له مراتب اعلا واوسط
وادنى [illegible] الالهية الملفوظ وغيره [illegible] الله [illegible] قوله وما كان لاحد
ان يكلمه الله الا وحيا الاية والصادق [illegible] في قوله كتاب الله على اربعة اشياء على العبارة والاشارة واللطائف والحقائق [illegible] ان الحرف
مراتبه الزمانية حادث زمانا وما قبلها حادث ذاتا وقد سبق ان القدم الغير الذاتي لا ينافيه [illegible] الكلام اذا اضيفت الى الله
[illegible] يكون قديمة [illegible] متاخرة عن الذات رتبة كما [illegible] قول الصادق [illegible] الكلام [illegible] في قلب [illegible] الصفاء
والكدر والعلم [illegible] الاثر ان السحر [illegible] رسله معنى [illegible] مكنونات علمه ومخزونات [illegible] اللغات
وكذا بين الرسل والامم [illegible] الكلام في الحقيقة الافادة والافاضة [illegible] او حقيقة صفة [illegible] يكون مجردا او على الواحد
الا ان كلام الله [illegible] الموجودات العوالم الوجودية كلام الله الحقيقي وجميعها مراتب [illegible] ولكن ذلك من صفات الذات المتاخرة
[illegible] كمقام المشية او ارادة [illegible] كيف [illegible] يكون البسيط الحقيقي متكثرا ذاتا وصفة وفعلا واثرا متعددا رتبة
ووجودا [illegible] سابق على الحق [illegible] ان اراد ان البسيط بما هو بسيط بذاته ولذاته بما هو متعدد ومتكثر باعتبار الجهتين [illegible] الذات
بالجهات [illegible] واحدة بسيطة لانه تناقض [illegible] البسيط بذاته [illegible] الوجود [illegible] بما هو وجه فلا ينافي
تعدده وتكثره بذاته حسب اعتباراته او مراتبه المتفاوتة بالشدة والضعف والكمال والنقص كما مر وجهه غير مرة فلا فيه مخالفة برهان
ولا منافقة بيان وكذا البسيط بذاته ولذاته كواجب الوجود فيه كمالات الاشياء [illegible] كما قال الملا محسن قدس سره
في الوافي [illegible] قول امير المؤمنين حيث خطب الناس بالمدينة خطبة فيها ولا كان خلوا من الملك قبل انشائه ولا يكون خلوا منه
بعد ذهابه [illegible] هذا الخبر الشريف المشتمل [illegible] الملك [illegible] لاحد الا ان
يقول ان المملوكات [illegible] ملكه [illegible] الملك والشهادة وان لم تكن موجودة في الازل
[illegible] كون الخارج ظرفا للوجود الخارجي [illegible] وجوده بالنسبة
الى الخارجية [illegible] لانها لم تكن ازلية على ان حكمة الازل ظرف الوجود وانها كذلك [illegible]
لكونها حوادث مسبوقة باعدام ازلية والجمع بين اعدامها الازلية ووجوداتها الازلية تناقض صريح وهو معنى قوله قبل انشائه الا انها
موجودة في الازل لله سبحانه [illegible] وجودا [illegible] الامكان او وجودا جمعيا [illegible] في الذات

لكونه لكل الاشيا كلها فيما يجوز او غير متغير وزائل عن صفة لا عين فلا تناقض لعدم منافاة وجود تلك المخلوقات في الازل الذي قد عرفت عدم
كونه من صفات الله الكمالية العينية من صفاته والاضافية الزائدة او في الازل الذي اريد منه الذات القديمة الواجبة وحده وعلى
عدم كثرة واعتبار او المع عدم ان كان لم يكن انقطاع الفيض من الفياض ولم يخل من الملك والفعل وكان قبل ان له مرتبة الوجه
ان وجودات الاشيا الازلية لعدم كونها ازلية الحادثة اذ الزوفي عدم قدمها ثابتة لله سبحانه في الازل كذلك اي وجودا جميعا وجميع
لا مطلق حتى كونه مع التغير والتأثر والتدريج والدفع والرعد ونحو ذلك وبهذا التحقيق من اجتماع النفي والاثبات والوجود
والعدم كما تبين غير المحتفر باعمال الوحدة المطلقة كان الموجودات الذهنية للموجودات والمعدومات موجودة في الخارج اي البيت
موجودات ذهنية او مثالية او ظلية اذا قيدت بقيامها بالذهن قياما صدوريا وخلاقية كما هو التحقيق او حلوليا كما ذهب اليه الجمهور
وان الخلف وجودت من هذا القيد ونحوه الملاحظة فلا وجه لها اهل الا ان الذهن فلذلك لموجود الحيثيات معينان بالنسبة الى الذهن
الموجود الخارجي ملاحظة ان لكل منها الوجود الخارجي اوله او فيه موجود خارجي كالمعنى في البيت ولا ملاحظة فنعم ان تلك الاشيا موجودة
في الذهن وغير موجودة في الذهن او موجودة في الخارج وغير موجودة في الخارج من غير تناقض وانها موجودة ذهنية بالمعنى الاول وغير
موجودة في الذهن بالمعنى الثاني وانها كالصورة في المرآة لانها ليست موجودة بالذات بل بالعرض وتبعية وجود الاشيا هي المتعرفة
بجسم منقى وسطح صقيل غاشر انطباع صورته فوجود ما في الخارج وجود الكتابة بما هي حكاية وان ذاته نعم بمنزلة مرآة يرى فيها صور الموجودات
كلها وليس وجود المرآت وجود ما يتراءى فيها اصلا فان قلت الا صور الذات البحتة ليس كمثل ما يدخل تحت اسم الشي من القديم والحادث
ذاتيين او زمانيين والازلية والابدية والاكثرية وما يشبه الطريق الظرفية او الحلول او نحو ذلك وما في صحائح لانا نكون الذات في الاشيا
او محلا لها او متعلقا بها اعم بان كون التعلق الى المكانية من الوجه الجمعي كما عرفت سره فانظر كلام الملا كيف جعل الازل المراد منه
الذات وان لم يكن موصوفا لها او مختلفا بها او ظرفا لها ليس القديم ولا قديم الا الله والشي الاليس نفسه والحادث وهو
تناقض وغيرها مما يتعلق بها ما هو كثرة الذات فلم اي الازل او من الوحدة وموضع جميع ذات الظرف الواحد للظروفات
العديدة او بطريق كون الذات كالمادة الاوليا او كالجنس الابهامي او كالمبعض او نحو ذلك مما يقع في الذات او فيهما الا
القديم والحادث واوقاتهما وما يرتبط بهما ام محل للاشيا بالنسبة اليه اختصاص ناعتي كالمعنى مع محل او مثل الصورة بجسمه
بالنسبة الى الهيولى الاولى او عرضا كالسواد والبياض وحرارة النار ونحو ذلك والمراد من المحل هو الاعم من المكان بقرينة
لم وقت ووجه احتماله ان الزمان مما يسع جميع الاشيا الواقعة في عالم الشهادة وهل يسع الازل بنفسه على تلك الاحتمالات
في كيفية الوسعة ام فعلا وهو لا باس به فعلا وامكانا لكنه لم يقل به من يتكلم في الازل والالا حاجة له اصلا الاعتذار بالوجه
الجمعي والمعلوم من كلامه المذكور ان الازل ليس ذاتا واجبة لقوله يسع القديم والحادث وقد علمت ان الشي لا يسع
نفسه نعم ان كان متمايزين في الذات والا كما هو صريح كلامه في عين الجمع فالحق من باب انه عالم بكل شي في ذاته وانه كل الاشيا
كلها فيه بنوا قول والمعلوم من كلامه القيم ما يناقضه وهو انه يسع القديم والحادث وكل شي بنفسه وجودا جمعيا وحدانيا وان المراد
كما هو ظاهر ان كلامه دال على انه يسع بنفسه لا بفعله كما ذهبنا اليه حتى يأول كلامه اليه ولا اقدر على بيان ما فيه من المناقضات

والمقالة

115

والمفاسد لكثرتها وشناعتها ثم ان اخذ نظاير شيء من اجزاء كلامه ولا ان لوحظ اجزاء الآخر او اخذ باطنه وتدبرنه
اراد ومن ذلك القبيل قوله انوار الحكمة المتعالية او التي اثنى عليها الكتاب قال نور بالنبوي كما هو الظاهر او بالاضافة
بكلام سبحانه كما قال وما كان لبشر ان يكلمه الله موسى وهذا عبارة عن كون ذاته بذاته بحيث يقتضي اقتضاء المبرزة
الكلام المعنوي الدال دلالة طبيعية على انبع النفس الامري الذي يتعلق الارادة التي اثر المشية او فوقه في المشية او اصله
العلم الذي كانت المشية لا فانه ما في فعله ان يقع على القدر احترازا عن الاحق الذي لا مفعا فيه حدث العالم او العقل اولا
الخلق يراد منه ما في الحدوث ومقام الارادة وتقييده بما يلي نور الارادة مقام المشية بل العلم ارح مكنونات علمه الذي في ذلك
البدا القضاء او ان فيه على ترتب من عبادة خاص كما في اوامر الكلام او عام كان في مطلقه بالنسبة الى المطلق من شكله عموم المشية
فان الكلام عن قدرته عبارة عن موجد الكلام اراد من الكلام ما يقوم بنفس المتكلم وهو الهوا الخارج من جوفه من حيث هو متكلم لا ما هو
مباين له مباينة الكتاب للكاتب والبنا للبناء والا فيكون كتابة القصر الا كلاما والقصر او التكلم مصدر صفة نفسية مؤثرة معا الخ
الكلام وفائدته الاعلام والاظهار وهو فيها ملكة راسخة فانه بذوا ما فيها ما عرف معا ونحوه الا وما يتمكن منه من ان فيه حروفا واشار الى
ما غير ما وحروفا وفيه سبحانه عين ذاته بمعنى ان ذاته نعم بذاته كافية في الافادة والكلام فاول كلام شق اسماع الممكنات كلمة
كن فاظهر العالم الا من الكلام عن العالم عين الكلام واقف مركب من مقاماته ومنازل الثمانية والعشرين في نفس الرحمن كما ان الكلمات
والحروف الصوتية فانه بنفس المتكلم من الانسان بحسب منازلها ومخارجه والوقوف للمتكلم اولا من الكلام ان اعيان الحروف وايجادها
من الخارج وعين الاعلام وما ترتب الاثر على الامر والنهي والاخبار وغير ذلك فهو مقصوده في ان غير الاعلام وهذه المغايرة
انما توجد في بعض اقسام الكلام من الادنى والاوسط دون الاعلى الذي في عالم الامر والابداع فلا مغايرة في مقام ذاته نعم اصلا
مثل المديدة المحي به بانها في البعض بحالات الا انه باعتبار كونه من صفات الافعال ليس من صفات الذات متأخر عن ذاته ومن علم الذات
عين ذاته والاضافة عين التأخر والعينية سواء حملت على العينية الحقيقية في عينية الصفات كما يوم اليه تقريرنا المذكور او على نحو
عينية المشية الواسعة والوجود المطلق او على الاتحاد الذي قال به فرفوريوس كما مر سابقا او على نحو الاتحاد بين الماهية والوجود
من الزوائد على كون التكلم والكلام من صفاته الاضافية الممكنة المحدثة ما قال مولينا الصادق عليه السلام ان الكلام صفة محدثة ليست بازلية
ومقتضاه انه كان الله عز وجل ولا متكلم وان اريد من الكلام كلام الله عز وجل فيدل ايضا على حدوثه قوله تعالى ما يأتيهم من ذكر
من الرحمن محدث والذكر هو القرآن لقوله تعالى وانه لذكر لك ولقومك وتمام الكلام والقول في كلام عز وجل بانه ومنه
الكتب والرسل انه الله تعالى وليس هنا محل بيانه انتهى كلامه رفع مقامه للاتفاق على ان التكلم ليس من صفات الذات واذا
لم يكن منها كان محدثا البتة واول قوله فيه مولينا الصادق جاريا على العادة لمعنى العادة وجريانها والاعتماد عليها ان لا يقف
او في كما شرعنا كلامه به والا فقوله الكاذب في الحقيقة حيث يقول بقدم الكلام وهو يرى كونه عين ذاته لان الصادق قال انه
صفة فكيف يكون عين الموصوف ومحدثة فكيف يكون الحادث عين القديم ليست بازلية فكيف يكون غير الازل عين الازل وكان
ولا متكلم فكيف يكون النفي عين الاثبات والكل مالوف الاشارة اليه ونحوه ذلك الكاذب هو الذي لقدر هو بان وافقه

والانزل الامحتاج به بدلالة العقل والنقل عليه على ابن اسمعيل ابو الحسن الاشعري او على فاعل اقتدى وهو المبتدا الموصول في قوله الذي
يقول بقدم الكلام كما يعطيه قوله وفيه شيء انه عين ذاته تعالى لكن التحقيق المرقوم لان الكلام هو القول بالكلام النفسي وقد ربما
قال به الاشاعرة وان لم يتروا المبواه من غير الحنابلة كذبا وخطا لما عرفت من مراتب الكلام الا ان الاشعري يقول به
ولا يعتمد انما القدم او تمييزه فيقول بغير برهان فلم تعقده ابدا الشهادة ببيانهما في مؤلفاتنا وبيان عدم الكذب في القول
بقدم الكلام يبتني على تحقيق حال الاختلافات فيه من انه لفظي او نفسي حادث او قديم وقد اشبعنا الكلام فيه في شرح فوائد
الاصول وفي ساير مؤلفاتنا وحققنا الامر بالا مزيد عليه الاشعري والائمة اذ ان المعتزلة والائمة ومشايخ الامامية الكبار
لانهم انما كتبوا في كتب اصول الفقه وغيره على اللفظ ومصطلح الاصطلاحيين والحق صحة الجميع بحسب مراتب الكلام فهو لفظي
ولكل لفظ حادث زمانا بالبديهة في اخر مراتبه فيما يرى الله لفظ بالنسبة الى الكلام والحروف والاصوات في الاجسام الا انه
على المراد لان تلك الاجسام ليست باوساط او فرج الهواء جوفنا ونا طقة لسانا واللفظية والحدوث فيها ضروري لا يبتغى الاستدلال
عليه بالنادر ويكون الاستدلال في الامر البديهي يوجب سخافة ونفس وقديم زمانا في اوسط مراتبه بالبديهة لانه فوق
عالم الزمان والحدوث الزماني وعالم المفهوم الذهني والعرفي الاعتباري عقلا وقديم دهري في اعلا مراتبه المنتهية من حد ملكوت
النفس الى مقام الكلمة الناطقة الى جبروت الحروف العاليات العقلية النورية التي هو فيها قديم سرمدي متجاوز فيها
الى مقام النقطة والمادة النورانية المنتهية الى المشيئة وهو فيها فرادى وقدميها ازليا فهو في الكل واحدة ومراتبه
مختلفة بالشدة والضعف الى الصورة او اللفظ او الفكر او الظاهر وهكذا وهي ابراز ما في المخ واللب والباطن الى
ان ينتهي الى العالم فيا وفي الله فيتصاعد على عكس ما يبتدى فان الكلام من الكلمة الموجدة من الحروف المنتهية الى النقطة السرية
المتجاوزة عن عالم الصورة الى رتبة النقطة تحت الباء في قول علي هو الكلام الذي يسند الى الله على الكل الا بنحوه فيه انه
لفظا او نحوه من دون ان يركب فيه تجوزا والتكلف كلا وحاشا من مقامات الله وفعل الله ارفع شانا من اطلاق لفظ وحدوث
ونحو ذلك عليه فضلا عن الله فالاشعري مع درك هذه المراتب في الكلام وراء الف حجاب من سبعين الف لانه لم يقرع
سمعه من اسم التوحيد وصورته حرف وكلمة ومع ذلك قالوا بقدم الكلام النفسي ولم يخرجوا عن ربقة الاسلام بسبب هذه
المقالة واعظم منها واين الاشعري من الشيخ واستاده المحقق الذي جمع تلك المراتب في كتبه المعروفة الموجودة دا
والشيع فيها بالا مزيد عليه وذلك القول فيه حق لكن يميل الى جانب صدق او كذب او تدليس كما قال امير المؤمنين
يعني المنافق يرى علانية باعتبار مخالفة قوله وفعله لاعتقاده والاعتقاد يكون منافقا او مؤمنا او كافرا ابرياء عليه
لان المنافق ظاهره حال والظاهر عنوان الباطن قال الله تعالى اذا جاءك المنافقون الاية لان المنافق هو الذي يخفي
الكفر ويظهر غيره من النفق وهو السرب في الارض او من نافقاء اليربوع اذا دخل نافقاءه فاذا طلب من النافقاء خرج من
القاصعاء وبالعكس في اليربوع نعم لكن لا اظن احدا يجترئ على مثل الشيخ ان يعلم تلك المطالب النورانية من المنافق كيف
وهو مروج لطريقة التحقيق لا ان يخفي احدهما ويظهر الكفر او يخفي الكفر ويظهر الاخر لانه بينه في كتبه بنحو ما اشرنا اليه والعقل يقتضي

مراده والتكلم

مراده والتكلم فيه ما اقام عليه من الدليل صواه او كبراه متعديا او قدح لطريق المعارضة او التنقيق التفصيلي او الاجمالي بالعقل او النقل
وقطع او ظن لا يتيقن مادعاه والاعتراف بالعجز عن بيان ما فيه فانظر كيف شرحنا كلامه بما يليق به ان ليعتقد ان يكون ما هو عين
ذاته نحو ما حياه الا باعتبار ان يكون كالمعلول وما شئت الله الله متاخرا عن ذاته لامكان تعقل ذاته في عالم المفهوم منفكا عن تعقل
انه متكلم بخلاف الحكي فيكشف ذلك عن ان الكلام لا يساوي رتبة الذات ولا يحمل عليها لكون الكل بينهما شايعا فايقا للاولياء
ولا في ادراك اخره عن ذاته في نحو وجود الاعتبار او الواقع قلت اعتبار الا الشيخين جائز انما انه نفس الاعتبار مع كونه نفس
الامر والواقع وهو ذاته فلانه كما ان الماهية عين الوجود لاستحالة ملاحظة احدهما مجردا عن الاخر في الخارج والذهن ونفس الامر وغيره
في الاعتبار الشيخ وان صفات الواجب كما بينه عين ذاته مع كونها مختلفة ومتاخرة عن ذاته في اعتبار الانتزاع فكذا المتكلم فيه
نحا وغيره بدون التناقض لان العينية تكون باعتبار الخارج ونفس الامر والغيرية تكون في الاعتبار القيمي فليكن الاعتبار الانقلاب
اتفاقي لوجه لعدم كونه من الاعتبارات الحادثة كزوجية الاربعة وزوجية الثلثة وتحتية السماء واعتبار فوقية الارض حتى انه اذا
اعتبرت ان الارض فوقك او جارا او غير شيء جواب الشرط لا يصير للنكرة على اربع قوائم وجنب في تبرئة الشيء منه وصار اعمى
كلا وحاشا لعدم صحة هذا الاعتبار الا بعد انقلابه اليه ولم ينقلب الا بالاعتبار الغير النفس الامري وهو غير معتبر بمجرد الالتفات
وهو كتخيل ان اليوم ليس بيوم وانما هو ليل وما قاله في الكلام ليس من هذا القبيل بل شبه قوله ان الوجود عين الماهية وان الذات وهي
الماهية عين الوجود ومع ذلك فهو غيره بالاعتبار وكلاهما صحيح كما بيناه سابقا او صحته هناك واشرت اليه القافي اخره عن ذاته نادرته
ورتبة العقلية ومن ساوا ما حقيقة العينية فلا فيه تناقض ودور الانقلاب امر حقيقي لا امر اعتباري والامر ذو رتبة لحظ او هو بديهي
ام هو ممكن خفاء وذلك واما انه في نفس الامر متاخر فلانه اذا اكثر مثله في عالم الملكات فوق الوجوب الحوادث والكل من امثلة مثل المرايا
والعكوس والاظلة فان صورتك في المرآة عين صورتك خارج المرآت ومقدمته على صورتك في رؤيتك شهادة انك
رايت صورتك فيها ومارايت صورتك فقط ومتاخرة عن صورتك تبعا لها من حركة المقابل حركة اليد وان اتحد زمانا وكيفها
او عالم لكن صورتك فقط او صورتك فقط او صورة الشيء والجدار في الخارج لم يكن صورتك مثلا فيها ولا العكس بالضرورة فافاد ربما
من اولك عليك هنا فادرما اوقره من الذات هنالك ولكن تلك الذات مقدمة على جنس او مادة او الساقية الاف سنة او مستقلة على
اعيان ثابتة هي حيثيات اعتبارية وصفي انتزاعية او على كمالات وجودية متعددة في المراتب بعضها متقدم على البعض وبعضها متاخر بذاته
انتقالا بعد الانتقال كالاول او قبل الايجاد من اور والكل غير خارج عن الذات لان الذات واقفة في الاشياء الا بالبرزخية وخارجية عنها
لا بالمزايلة وقد مرسابقا ان الذات مع غاية علوها لا تكتنه وفي غاية خفاء اخس الموجودات وهي الهيولى الاولى او كرة الارض فيها
ولا العكس والا لزم مفاسد الولادة ونحوها شرعا او عقلا بذلك لانه يستلزم لا تناهي الذات على الحصص متفاوتة بالتقدم والتأخر
لما ذكرنا من توضيح مراده بحيث لا يترتب عليه هذا الاستلزام ولا غيره وغاية ما يتصور في توجيه ان هذا الالزام من فروع التكلم في الذات
بان تاخره يستدل تعيين الذات بهذه الصفة الفعلية والازم هذا التعيين ان الذات في مرتبة الذات من حيث هي هي معرا من جميع
انحاء التعيين حتى من هذا التعيين وكل معرا كذلك يلزمه التخصيص بالحصص بحق التعينات وكل ما يلزمه التخصيص كذلك فهو اما جنس

اومادة ابهامية او مبهمة محضة والجواب ان الكلي الحق في المعان واما في الوجوب الذاتي فلما عرفت غير مرة من عدم منافاة التعدد
والتفاوت في الانتزاع والتنزلات لوحدة الذات وبساطتها ومن هذا عرف وجه ضعف الاستدلال وعهدته هذا على معنوية النزاع
عليها والا فقد كررت فلا نعيد لما قررت في الكلمات المكنونة في بيان سر سر القدر بنسبته اليه بانه مقام الاعيان الثابتة
لان القدر مقام الملكوت والهندسة الايجادية في النفوس والاجسام الاصلية وسره مقام الجبروت وعالم الامر والعقول
وسر هذا السر اعتبار رتبة في الذات لا بان الذات مركب منها او محل لها او متعلق بها بنحو من الانحاء التعلق لكلا وحاشا
عن ذلك بها وانما لكلماته اليه فانه قال وسر سر القدر ان هذه الاعيان الثابتة بدل الثبوت بالشئ لئلا يتوهم منه الحلول
ونحوه ان كانت النسبة بهذا وان كانت الثابتة فقد مر منه ذكره ومنا توضيحه على كونه لا يستلزم الحلول وغيره من المفاسد
شبه الاشياء في المرايا وشرح هذا الاقسام فيه لان الجهات ولو فرضية راجعة الى الذات الواجبة كيف وما رتبة الشئ وذاتا
او نا فرا بالانتزاع في الوحدة الخارجية بابداء انه من الشئ وفي المرتبة وان كانا معني فاون ليست امورا خارجة عن الحق ثم
شانه لاستلزام الزوج بتركب كل منها من جهتين واذ لم تكن خارجة عنه كانت عينه واذ كانت عينه كانت غيره لما وقف من
ان العينية لا تكمن من قبيل الاتحاد بل من نسب وشئون ذاتية والاعيان بما بين الذات مباينة تامة لا يمكن ان يتطرق
اليه شوب حمل على الذات وربطها بها فضلا عن حملها عليها او لمثالها واذا كانت مستندة الى الذات بطريق اللامحوبة
فلا يمكن ان تتغير عن حقايقها البداهة انها حقايق ذاتيات او منسوبة الى الذات نسبة انتزاعية واضافة اشراقية هذا وقد جعلت
العبارة المحكية الثابتة بمنزلة ثانية المشهورة عندهم بالاعيان الثابتة والمراد منها الهيات من حيث ... نسبتها مع الذات
كالصورة المرآتية وبها انها متاخرة عن الذات بدرجتين سبحانه او درجات ثلثة سبعة الاف او اربعة سبعين الف في
مقام العقل الكلي او العقل الاول وان جعلت في النشو الوجود في الحركة الايجادية يكون المراد منها الوجود العينية ومن ان
كانت محولة بالاضافة للنهاية وجه من قبيل الامور الذاتية كالانسانية والناطقية والحيوانية وذاتيات الحق سبحانه في
كذاتيات الخلق في انه لا يقبل التعدد والتغير كما وكيفا ووضعا ووقتيه وجوهرية ونحو ذلك والتبدل نا قرا وسلطا والمزيد والنقصان
والامكان عارض في ذاتيات الشئ ذاتيات المنتهى ما اردت تفصيله في دلالته على تركب الذات من الذاتيات وكونها كالجنس
والمادة في قبول التنقص والتفاوت في المصحح بالتقدم والتاخر حسبما زعمه واول كل كلماته وكلمات استاده الكل فالنسبت به
نفسه في مقامات الحكمة والموعظة والمجادلة ومرادي من الاستشهاد بكلماتهم وذكر ما ليس الاستشهاد بها على اثبات حق بل ابطالها
بها وبالبراهين لانه يقول مثلا هو بسيط مطلق قيد المثل اما لانه يقول في مواضع آخر بالسنخية ووحدة الوجود وبان معطي الشئ
ليس فاقدا له وهكذا من المطالب المتناقضة او يقول بانه مشكك الحقيقة ومعطي الاشياء لنفسه ويقول هو ولو بلازم القول بل
معناه او كان منه السابقة اللائقة بمقام الحق عز وجل ما هي الباقي في صفة القديم انه واحد احد احدي المعنى ليس بمعان
كثيرة مختلفة الحدود انه لا يقع عليه شئ من انواع الكثرة والتعدد والاختلاف لا في ذاته ولا صفاته ولا في اسمائه ولا في
افعاله وبالجملة جميع انواعها المشهورة في عالم الوجود من النسب الخلقية والاضافات بالاضافة اللغوية كرتبتها والتها والكه

والكل الى لمبي

ولد العالمين او الكلية وقيل لكل شئ والغالب وهكذا اوفوقانية كالخالق ورازق وقادر وهكذا من جميع الاسماء والصفات المندرجة في
الاضافة القيومية او فيما تقدم من ان الاضافة فيما يتوقف تحققها على ما يتوقف تحققه عليه كالمعية والتساوق الذي بالتساوي
كالابوة والنبوة وظهور الكمور والانمحو والنسبة اعتبار صدق الشئ في جهة شئ سواء كان على جهة اللزوم او الاتفاق وسواء
تحقق اللزوم من الطرفين او من احدهما وسواء كان ذلك الاعتبار في ذات المنتسبين او لعوضيهما ام لذاته احدهما وعرضي الاخر ما يكون
المفهومية او الاشراقية لان الكلي له افراد او مراتب متعددة يوجد فيها والعموم لانه اشتمال لفظا ومعنى او حقيقة الافراد او
مراتب غير متناهية يكون لكل فرد منها مصداق الذلك العام المنتشر على جهة البدلية من غير تعيين او بتعيين قيود ومشخصات
وان كان لانه يستلزم وجود اعتبارين له اعتبار لذاته بشرط لا شئ واعتبار لماهيته ولو بلا بكونه لا بشرط والكلي لان الكلي لا يعقل
وانا لم نذكر اضداده من الجزئية والخصوص والتقييد والبعضية مع عدم صحتها عليه تعالى لعدم الاشتباه وان كان في منافاتها
البساطة المذكورة بخلاف مقابلاتها المذكورة و العلم بها يتلك بعد البرهان او الملاحظة الا الوجدان في امتناع مطلق
الاختلاف في الذات الواجبة والاقوال هذا على هذا التقييد عطف على الاختلاف وعلى جعل الذات مقابل الوصف عطف على
الذات اشارة الى امتناع الاختلاف في ذاته نفس وحقيقة واحواله ووصفياته او المنع لا اختلاف في الذات كلي من الاحوال
لان نفي الامران الشئ ومعقولا انه ليس بعرض فارض واعتبار معتبره وهو مرادف الواقع وما من في نفس مع قطع النظر كونه خارجا
او ذهنيا ولانه الخارج عن الصور الذهنية والشرائع والاورائية او الخارج عن مدلول اللفظ ومحل النطق ولانه الذهني الكلي او المقابل
للفرض ان في لسوم الفرض ملاحظة الكواذب كزوجية الخمسة ولذا جعل الذهني اعم وترك العاطف في الاول الاحتمال والتجويز العقلي
المطابق ومحتمل الصدق ولانه الوهمي الوهمي والانتزاعي ولو بهما او كاذبا كما يجوز في الوجود خارجا والواقع او الهوا الوجدان
والذهني الاعم من مطلق ما يدخل تحت الاشارة وتسمى هذا الكلام في هذا المقام واشالة في مقامات آخر قوله الكلي ممتنع ... ومالم
في افق من يتعقو ... في المكية والحدوث مطلق خلقه نفسك قبلك بالهمة مرة وعليكم باستماعه ارد المعبر ... لا يقع منقطعا عن اشاراته
ومراده ان يكون من تجليات الاستدلال بقول الامام هذا على ما ذكره المفسر الماحكي عنه من قوله هو بسيط مطلق لدلالة العقوة على ان كل
داخل تحت التمييز بوهم او ثبوت في الخارج ووجود في نفس الامر او اثبات ببرهان الحكمة والموعظة والمجادلة بالتي هي احسن الطرق
الاقيسة المنطقية العقلية او العلائم الحقيقية المجازية في الفاظ الكتاب والسنة مخلوق فكلم وبالجملة كل ما يدخل تحت ثبوت او
اثبات ببرهان بالمعنى الاعم او جدل كذلك ولو تحقق الواجب البسيط بالمعنى الذي ذكره المفسر هنا لعبر حقيقة الوجود من اول المشرق
الاول المقاعدة في هذا ته بمراتبه واليه انه ما يماس التغير من لماحكي عنه اذ من تلميذه لا يحتاج الى جمع حمل لانه ولقول هو
كذلك والقول بانهم هو انه وهو لذلك لكن على ذلك ومع هذه الاوصاف الكاملة في تنزيه الذات عن كل شوب وملاحظة
التوحيدية التي لا اضافة فيه تركيب وكثرة فيها يقول هو واستاذه ان وجودات الاشياء المنسوبة شئ من النقايص والاعدام
كلمة من بانية لا تبعيضية قبل الثبوت استحق وجودها قبل الا ملاحظة لعين وجه الى الرب وتبدو من حيث ذواتها كذلك
الا على ملاحظتها في وجه الى النفي بمعنى الانتزاع والتعين لان الذات يتبادر منها عند الاطلاق المهية من حيث هي كالهوية

١١٧ على ارادة الحقيقة منافاته وبين ذكر الهيئات بعدما فرغ من حيث شوبها بغير مندرجة وكذلك الهيئات سواء الكل الهيئات من حيث
هي هي وبهواللط اللامحدودية اومن حيث امتزاجها بها من حيا معنى الاطلاق الجعل الذي عليهما الان كون ذلك المذكور من الممكنات و
والحوادث الممكنة ذاته اونه ذات الحق كما هنا فيه لاعلى سبيل الظرفية والحلول والمزج التركيب لان الممكن لا يكون ولا ينشأ الا بالواجب
البحت على الاكثر الجود الا بعد العلم به سابقا فالممكنات موجودة في الذات بعد المنع اذ هي صور علمه الذي هو ذاته نسبة الصورة
في المرآة او كمالات علمه الذي عين ذاته لان الصورة ينبغي ما بالقوة وما بالفعل هو العلمي والكون هو العلم العلم الكمال
قبل الايجاد هو الذات وهذا البيان تام لا اعتبار عليه فكيف يكون قد حاء عليه بانه تناقض او كفر او كذلك فالك ثم
عن بيانه حوالته على ما قاله مكررا او على عدم قدرته على بيان ما فيه من المفاسد قوله وما لا مهية له لم يقل فيه له خوله في اسناد الحرف
ولو حضر ان كل شيء ليس مهيته غير الوجود كما هو صريح كلامه يفهم من هذا الكلام انه اثبات وجود حاقه بدون مهيته ومادة ومن حق
بجهة واحدة ويريد به الواجب الذي سماه ارادة جلية وقد قلنا سابقا انه سبحانه له مهية هو وجوده اي وجوده الفلم حيث
انه وجوده فهو ليس الا مهية فكأنه دون ان يكون له وجود بالمعنى الذي هنا والقسم اتباعه وانما وجوده الذي يعرفه العباد وما جنبه
امير المؤمنين عليه السلام لو لا وجوده اثباته له الا ما ذكره سابقا وللظهور اونه بيان مراده ولا عليه سره ان مراده من قوله هنا وما لا مهية
له غير الوجود لا يلحقه عموم ولا خصوص انه ما قدره ولو قال ان كل شيء ليس له مهية غير الوجود يفهم انه لما قال في اول الامور العامة فصل
في ان الواجب الوجود انيته مهيته بمعنى انه لا مهية له سوى الوجود الخاص المجرد عن مقارنة المهية بخلاف الممكن انه لكن ظاهر عبارته
هنا القرينة بعموم النكرة المنفية نفي المهية عنه تعم ان اثبات انه تعم ليس الا الوجود وهو فاسد وزندقة لان الوجود ان
اريد به المطلق فهو قول الصوفية وان اريد منه الخاص والبحت فهو مركب من اصل الوجود وخصوصية الواجبية وان اريد منه غير
ذلك فيرجع التفسير حتى نتكلم عليه لا احسن في التعبير عن ذلك المطلب الى ما في وخوله كنت اشارة او عبارة ان القول ما
كانت مهيته نفس وجوده انه ابين في التفصيل لا بالجنس والفصل اشارة الى ما قبول ارجاعه اليه وان كان ظاهر الا مهية له غير الوجود
اسقاط المهية واثبات الوجود صرفا هو الواجب عند ذكره من اطلاق شيء عليه حتى اسم الوجود وهو احد محامل الطلاق المهية
حيث لم يجار به الا الى انواع ما فاه من اثبات وجود للواجب الوجود والكلام فيه فانه لا يلحقه اي لا يلحقه من حيث ذاته عموم ولا خصوص
واسم الوجود وكونه لا يخرج عن الامرين وكلاهما غير جائزة في حقه تعم لان العموم يكثر ذاته اذ لا يعقل منه الا التكثر بالوجود او المرتبة
او كونه ذلك وتعدد وهو مفهوم اشتراك نسبة او طورا او اضافة او اعتبارا وهكذا كالظاهر اعتراف من الباطن الحقيقي بقوة وجود
وشدة علم وكمال وكونه ذلك والا فقره يمنع واحد من التكثر اي ما يشبهها او هو وقوعه كالكل الخارجي كالبيت او الذهني كالانسان
الكلي المركب من الحيوان والناطق بمعنى المادة والصورة كما هو على الذكر الا الجنس والفصل الا ان يطلق او الخيال كالكلام المؤلف من
لا الفضلان وجه ويد ورجل او الوهمي كالبنات اغوال او الكواذب وهكذا او تجويزه كالكلي التالي شرط فان الاثنان له كثرة
وتعدد بالنسبة الى ما تحته من الحقيقي اضافة واشتراكه كما ان له كثرة بالنسبة الى كونه مشمول الحيوان والجسم والجوهر او الكلم عليه كلي بالنسبة
الاول كما تترتب العدد فكله فان العدد كل بالنسبة الى العاقبة وكلي بالنسبة الى سهامه الكلية الاشاعية من النصف والثلث

والرابع

١١٨ والرابع وهكذا والا ما ذا لم يقم وان جعل الظاهر يعني ان اسم الظاهر في الانكار وما فوقه الى الوجود القلوب من العموم ملك التعدد
بالمعنى الاعم من العموم البدلي او المنطقي وكونه ذلك وغيرها فرع التصور حتى يتحقق له وجه جهة في اعتباره في كل الكلام اوف او
والخصوص معا اذ هو غير المحصور عام وتحديده او كمال الحد فيه متعلق وكل واحد منهما ينافي القدرة المطلقة فيما انه مسلم لو كانت
القدرة من صفات الذات وعينها اوارده بعموم الفعل والايجاد واما ارادة الخصوص في الذاتية فالقدرة من المشيئة وهي
فعل شاء من الفاعل فان استلزم الخصوص في الذات تقييد القدرة يعني امكان شيء اخر لا الفعل بها القدرة او اثرها فالمنافاة
ظاهرة لعدم وضوح الاطلاق في القدرة والا كما هو الظاهر فلا اذ احمل الخصوص في الذات على منع منتهى ابطالها وموافقتها
وكونه ذلك واحتمال ان الخصوص في الذات ينافي القدرة الذاتية لكم ان جعل القدرة عين الذات مناف لتسليم الاطلاق في القدرة
فان الذات لا اطلاق فيها عند غير الصوفية الا اذا حمل الاطلاق على العموم والعوارض ومع بطلان المنافاة وهو لزوم المنافاة ثم
الا اذا اراد وتمام تعليل ما قاله المصنف قدس سره بمنافاة التحديد الذي هو لازم لحوق الخصوص للقدرة المطلقة منافاته لاطلاق قدرته
على كل شيء الثابت بالعقل والنقل الكتاب والسنة لا الا صلها حتى يرد منع التنافي بين خصوص الذات العرفية البسيطة وعموم
قدرتها التي هي المشية والوجود المطلق بان ما هو المحدود والواجب شيء لا محالة عندهم فاذا كان تعم قادرا على كل شيء فقادر
على نفسه فيلزم لانه ليس من افراد ذلك العموم وهو محال وحمله مفر وكذا التحديد ينافي العلم المطلق ان كان المراد منه ما هو النسب
الحق من التحديدات الواقعة بعد العلم الكمالات كالمشية والارادة وما دون ذلك لا التحديد الذي اخذه الذات الان هذا
التحديد ان عمم اما المرتبة المسماة باللاتعين فقبل العلم المطلق وان اعتبرناه كمال الخلق فغايته الامر ان يكون مثل التعين
الاول الذي في العقل الاول والوجود المطلق والمشية المنبسطة وهو في درجة العلم المطلق ورتبة عينه او تساويه الا انه ينافيه
الا انه ينافي اصله وهو ان على العالم الكلي شيء قبل كل شيء وهذه المنافاة واجبة لا باطلة لانه صفة والصفة غير الموصوف فقلا
ونقلا وحمل التساوي في الاطلاق او في العلم بكونه كما انها عين الذات ما عرف في القدرة واطلاقها مما حمله انما منع الملازمة
في الشركة المطوية او منع بطلان التنافي ان لحوق العموم والخصوص او بعضها او مكهم ولو يعرفي تميزه والاشارة لازم للحدوث والامكان
من صفات الخلق واحوال المحدث وهو دليل صحيح لا ايراد عليه وحق لا مرية فيه ان لا يقبل الشك على الفطرة السليمة او لا يقبل
الاستدلال لبداهته بعد التامل او لا التعلق فيه لان لزوم كل ما يدخل تحت اسم شيء موجود من عالم الممكن او الواجب او الممتنع
او المنع او الصورة او المفهوم او العيني للحدوث والخلق مذهبنا المنصور وانما الانتقالات المنافية للاصول الدينية وفروعها
كاثبات الصانع اذ بانكاره انكار الكل والمعاد وهذا لاثبات التوحيد الذاتي كما هو المبحوث عنه هنا والصفتي كالشرك والتجسيم
ليست الا الشكوك والظنون وان حسبها ما براهين وسموها بالدور والتسلسل وكون ذلك مع كونها خلافية في العلماء ومسلمة الا
ما ليس بواجب الوجود وهو العقل والوجود الواحد المطلق الذي ليس بعده مرتبة على النحو الذي كررنا بيانه وهم يعرفون بها المعبود جل
ويعرفون بها وبمعناهم هيئة لا يسمى ولا ينبغي بل يلزم ولا يعني فانما كما كانت مشتركة مشترك للوجود والانكار لا يليق به كون الذات
كالمادة والجنس بل كالنسب وتعدد المعبود اذ لا يفرق الله مع وجود الاثنين لوحدته وبساطته ومهيته لا التامة مع الوجود

ولا يفرق مع محاربه ذلك ولا مع ابدا ركذلك [illegible] الافتراق والمباينة بين الوجه الواجبي والوجه الملكي [illegible] عليه باجمعهم
موجب [illegible] الاشتراك [illegible] ان كان [illegible] الارض والسماء وما
بينهما [illegible] كذلك [illegible] الوجه [illegible] ولو كانت تلك الوجوه اعتبارية [illegible]
[illegible] الوجه [illegible] الذات وجود [illegible] الوجود لا بد ان
يكون [illegible] الوجود [illegible]
[illegible]
والملاوة [illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا كالقائل حكى القول على الالات ان في جواب ان الشي منه وحده المتفق به ولا التشقي له بغير ذاته ان جعل على كلام الشيخ قدس سره باسقاط
لفظ قوله مدرة بكذا نه ان التعقيل المذكور ينافي بعدم جريان العموم فقط وان جعل معطوفا على ليس يرد فيه على الواحد الذي ليس
الا ان احمل الكلام على ان من لا يجوز عليه الفقر ليس له شي كان له بغير ذاته واما التشقي الثابت له بنفس ذاته بذاته ولذاته
فلا ريب فيه وذلك لانه اذا وجدت ذاته اي ما كانت ماهيته الفقر وجد بعينها وبنفسها اشتغلت تلك الذات
بنفسها ولذاتها بالطريق الاولى وبهذا ثبت ان التشقي غير الذات وغير وجوده لان الشي اذا لم يكن محتاجا الى غيره ولم يبق
به منه ذاته وذاتيته لم يبق من عرضه وفيه بالطريق الاولى فان الوصف يحتاج اليه نفسه والا لم يكن عارضه واما اذا كان
التشقي يساوق الوجود كما هو الحق ففي الذات ان كانت عين الوجود ففي محل الكلام فان شأنه مساوقه على اولوية ذاتية
التشقي من ذاتية الوجود وان كانت غير الوجود فهي اذا كانت من الممكنات تبع الوجود بناء على اصالته جعلا ومجعولية
اولا بالذات فهو الواجب اوله واكد ان كانت وامرت ان اقول ان كانت له تقول فانا اول العابدين والا
فليس الواجب ماهية من وجود بحت هو عين التشقي بدون تصوير الاولوية بوجه مع انه يمكن نفي التشقي من نفي الوجود
بانه ان كانت ولا بد فاطلاق الماهية لكونه كنزا مخفيا وعيقا مظلم او باطن اطلاق الوجود الذي يلزمه الحدوث
والتركيب منه اي عالم فرق واي كون كان يعرف تلك الماهية بانيتها وعنوانها اذا الوجود منكم من اطلاق الوجود والوجه
المظهر على لانه فهو غيره فتبصر قال ولا صورة له كما لا امام له ولا غاية بل هو صورة ذاته وهو صور كل شي لانه كمال
ذاته [illegible] الكل شي لان ذاته بالفعل من جميع الوجوه فلا منتهى له ولا كاشف لها الا هو ولا برهان عليه الا
ذاته فشهد [illegible] انه على ذاته وعلى وحدانيته كما قال شهد الله انه لا اله الا هو لا من حيث تعليت وحدة شخصية
[illegible] ولا نوعية ولا جنسية [illegible] اقول ان المعبود بالحق الباء سببية او ملابسة او المراد الذي وحقيقة من الحيثيات
يحق عبادته الشرعية والسلوكية والاثباتية والثبوتية عز وجل ان يعبد باسم غير اسمه الاعظم او بنوع غير الا شف له
او بهما معا اذ لا صورة له لانه تام اولا له الجسم الطبيعي المركب منها ومن محل الهيولى وهو ليس بجسم حتى يعرض له صورة اولانها
احدى العلل الاربع لبعد الفاعل والغاية ولا يسبقه شي اولا له ولا مادة مثلا زمان ولا مادة له لانه اولانها من لوازم
المصنوعية والمعدودية اذ لا يحقق المصنوعية خارجا ولا واقعا ولا يتصور ذهنا الا بتأليف لم القبل بتركيب ليتم الدخول
والحلول ومكم الايتلاف والتألف من مادة هي غير وجود على اصطلاح القوم تشارة ان المادة التي هي عبارة عن الهيولى
في اصطلاح اليونانيين والقوة في اصطلاح المتكلمين والمادة باصطلاح الاشراقيين اوعن الارادة التي هي من اثر المشية
مع القائها بالوجود والعدم والف منها البهاد تركيبها من الماهية والوجود وان كان وجودها وجعلها عين لا يتعلق جعل
ان المادة للشي اولما كانت اوثانية مادة له باعم من مبهمة ومكوظ ابهامها الابامر معينة والا لكانت صورة لا مادة
بخلاف الوجود لانه لا يتم اتصافه بالوجود والف منها البهاد يتم من التشكل التأنه انها ليست من الوجود وانما هي مقابل الصورة
وهو مقابل الهيئة وقد مر وجوه الفرق بينهما ثم هي وجود على مذاقه ادهن يجدوا احدوه على النحو الذي سبق غيرة لما حصل ان

ملاحظ

ملاحظ سقام ان الحادث لا بد ان يسبقه مادة ومدة او مقام تحقق الصورة او كذلك مما يوجب لحوقها لها لكم بان
المادة كالاب والصورة كالام المتشبين المأمال اب له ومالا ام له من ادم المشية وحواء ارادة فلا بد من التناكح والتناسل من تركب
المولود منهما ومن صورة هي ماهية على اصطلاحهم انا نجد وافقته في جهة القبول والام واما اصطلاحهم فبينهما مباينة لان الصورة عندهم
ولو كانت او ماما لم جنسه في جهة ان لهم وكون الفعلية الماخذ مساوقة الوجود ومرادفة يلزم ان التي يتركب من الماهية والوجود
بخلاف الماهية اولا لكون ان يتوهم انها مركبة من الماهية والوجود لبطلان تركب الشي من نفسه وضده على هذا ما علمت من المادة
والوجود ولانها ان الهيئة يتبع الصورة في هذا الاصطلاح او الصورة في اصطلاحهم هي قابلية المادة الابهامية من عالم الملك
والملكوت والنورانية في الجبروت وما فوقه للوجود العيني او الصورة العينية في التشائين وللصنع في الجبروت ونور الانوار
والوجود المطلق الموجد بغيره والفعال منهم مثوبة الاستعدادات التدريجية وعنده بالسر الموجب لي نفي المشية كالانكسار
والكسرة في كسرت الكوز فانكسر والقابلية لا يكون في الصنع بما هو فعل فضلا عن جوازه في حق الفاعل الحق والمعبود المطلق والمحل وانه
وليا منه الا انه لا يخرج عن دفته اما اولا فلا ان الصورة ماهية والمادة وجود لا اصطلاح القوم بل ثبته على ما فهم هو ها
منها ولا تشبيه لكا في ولا الصنع يوافق اما الاول فلان القوم سيما الشيخ قدس سره ودا ماده وقابلية الوجود وجعلوا تأليف الشي
من المادة والصورة عن تأليف من الوجود والماهية وجعلوا فانهم المادة كالماهية والجنس والصورة كالوجود والفصل واما الصنع فلان المادة
مركبة من الماهية والوجود وكذا الصورة والفصل والجنس واما الماهية او الوجود فلا يلزم تركيبهما من النفس والغير اذ لو جاز ذلك
لجاز التسلسل واما ثانيا فلان كلا من الانفعال والقابلية من صفات المادة وثبات من هذه الصفة صورة متحققة ووجود متعين
وصنع مقرون الافعال لانه كلمة كن واطلاق مادة المواد بمرتبة وهي بهذا الكل لنا ان نقرر كلامه بما لا يرد عليه ايراد وانما الصورة
في انها ليست مادة نورانية يدلونها بالوجود العيني واصطلاحهم ومن صورة تبعية سموها في اصطلاحهم بالماهية وليس ان الصورة
ليست عين المادة لتباينهما بالحقيقة وانما هي القابلية التي صفة المادة والفعال المصنع الالهي في جميع العوالم وهو توجيه
لا غبار عليه ونعم ان القطعية النزاع بينهما ان العلم برفعه فكلما انه عز وجل لا علة له لصنعه والا فهو المعبود لا يمكن ان [illegible]
الالهيين مبدأ الوجود ومفيده والطبيعيين مبدأ التحريك وعند الوحدان من ليطرد العدم بالكلية من الشي ما غيرته نقص
وشريكه والمستفيد والمشترك منهم ولو من التلبس الذاتي اما الالبس والشوب لشوب ما ولو بالجهة الوقتية غير المفيد ورد ليعيد
ولا غاية له لما كان الفعل الغير المعلل لغرض في جنابه الحق فهو فاعل اوما وفيه مستلزما لمفاسد منها الترجيح بلا مرجح الا نحو
او الاستكمال والمعلل بغاية زائدة موجبا لاستكمال الذات او للدور والتسلسل ان رجعت الى الحق لا الى ما لا في فرده
ان الشي منه نفيا له والا كان معللا مسبوقا فهو غاية الغايات ومنتهى كل غاية لما في خطبته قوله فيلزمها الا ان كان
حالي بالنسبة الى عالم الاجسام ومعقوده انهم عمهما بقوله سواء كانت حسية اي ما من شأنه ان يحس بالحواس الظاهرة وان
كانت الاجسام الملكوتية لمحسوسيتها بالحواس الملكوتية ام معنوية لان ما يقبل الجهة [illegible] يقبل الوجود فكلما ان الجسم
لم يقبل الامتداد الاكثر والثلاث [illegible] والحاجب منه الحاجب وكذا الالات الوجودية حتى نور الانوار

والمشية المطلقة والمقيدية لان هذا الشيء بعده وفنائه وان ثبت التصوير من بعض الوجوه فافرق الجسم القابل للالف من كمات
الثلث نه عالم ابع او ملكي او لاحظ الجسم وتلك الصور رنجاعي منتقل من ماجا اله ما جاك وافقه كما في الابعاد الواقعة في الملك
والملكوت ام معروفة كما في الجبروت ونور محمد وعلي والمشية ام ممتنعة محققة للملكوت البرزخ بين الملك والجبروت
او لمقام الفاعل الحق او الوفق مفوض به وهو العقل الاول واثره او معا جانه الكواذب وعنوان المحتج الواضح
والمرات النفسي او غير ذلك مما خرج الشك والتردد للطرد عند العارف او الاعم لعدم الشك سائق الغاية المذكورة
ولوازمها بعدا او جهة او نحو ذلك عنه تم سلم ولو تنزلا واحتمالا كذلك لا صورة له اذ لو كانت له صورة لكان له فاعل
وغاية لاستحالة الصورة بدونهما عقلا واتفاقا وانما لم يعكس التشبيه لان ما لا صورة له لا يلزم ان يكون لا فاعل له ولا غاية
كما في العقل الاول وهو الوجود المطلق والمشية وانما لم يذكر بدون التشبيه وسوق البرهان بان يقول ولا صورة له ولا فاعل
له ولا غاية لظهور نفي الاخيرين وعدم الفائدة في ذكرهما فيرفضه البرهان على نفي الصورة وانما لم ينف المادة مع ثبوت
التلازم بينها وبين الصورة لما فرغ من العقل بسبعين سنة عندنا وسبعة آلاف عندهم فضلا عن الفاعل المطلق والمعبود
بالحق وانما حقق الصورة لانها شبهة ارمايتها على اصولهم لانها ما بالعقل والكلمات وهو تعالى كمن الطاقات وحقيقة القلبات
فيتوهم منه جواز اطلاق الصورة عليه تعالى وهو غير جائزة في عالم التصوير والوفق ومافي عن هذا التصوير والوفق خارج
لا يخبر عنه وما اصلا وهذا السر في الوجه الذي افشيناه مما لا يكلف فيه احد من العقل وان شارح ما ولو وافق العلماء الا من
عدل عن جهة العقل والمزاج وكابر مقتضى الادلة القطعية كتابا وسنة متواترة وكشفا وبرهانا عقليا مثل قوم من الصوفية
وهم الذين قيل فيهم سوابد ذلك لاستحالتهم لبس الصوف لا لتلبسهم من اهل التوحيد والواصلين الى الرتبة العليا باستكمال
صفوة الفؤاد وخالقه وخياره فانهم اهل العقل وان لم يرتضه الشارح ما حسب تنزههم عنهم قاطبة قالوا انه تعالى
شانه متناهي الذات من شدة البساطة والكمال وقوة الاضافة كما هو منع الانتهاء على ما مر بيانه غير مرة لان هذا الوجه
مقتضى التوحيد دائما في الاحدية واخلاص العبودية في منتهى الابانة من السواء وماورائه ومن حيث انه تعالى غير متناهي
القدرة والقوة والمشية ونظرا الى انه ان من كان متناهي الذات والوجود يلزمه التحديد والعدد واذا كان تعالى فردا
وغير ما رواه بانطباق الادلة يلزمه التناهي والتحديد وهذا المنع وان نسبه الشارح الى الصوفية مع انهم بانتسابهم لم يعرفوا الا بوحدة
الوجود والموجود الا ان ادر انه مذهب اهل الظواهر وان عدوا من العلماء الزهاد فان كانوا صوفية فذاك
والا وجب التفتيش في ان الصوفي جاز العبير صوفيا بترك الشرعية فكثيرون او بغيره نحو ما ذكر فيشترك ومثل الكرامية لا
لا ايمانهم وبيان المشابهة الا انهم من القائلين بان الباري تعالى ذاته عن الاكتناه ولوا جالا ووجها جسم لا كجسم محمدي
محمدي نوراني بعيد مكل شيء برعا صورة الانسان المحسوس لا الانسان الذي اشرف الاجسام او الانسان الكبير الذي عبارة
عن مجموع العوالم وان الطول الكل في الجرم الانسان بل حكي ان قوما منهم وكلهم نظرا الى لازم القول رووا وحكوا انه تعالى
على الظاهر لا الانسان الكامل على التاويل نظرة المراة اي ذاته او فؤاده فراى صورة نفسه اي هويته وذاته فيها فخلق ادم

الابراد

الجزء السادس عشر

١٣١

الاكبر او ابا البشر عليهما كما رووا ان الله خلق آدم على صورته على ما مر الذي ذكرنا انما في الظواهر وبناء من حنفي فيه سفاو قالوا انه تعالى
جسم زعمهم ان يكونوا ان له صورة من مادة تلازمهما وفاعلا وغاية خذلهم الله على هذه المقالة ان اخذوا الظاهر كما
هو الظاهر ولم يعتقدوا التمثيل والرمز وحكي ابو اسحق النظام ومحمد بن عيسى بن برغوث ان قوما قالوا انه تعالى الفضاء
وهو السقف اي فضا الفارغ الواسع من الارض او ما بين السماء والارض على انه خلا او ما حوا محال الملا وليس
الفضاء او انه تعالى جسم كما قاله المشابهة لان الجسم يحتاج الى المكان والمستوي اي الله وذلك لغيره مكان الاشياء واما ان كل
جسم يحتاج الى المكان ان كان بعدا مجردا كما هو المختار او الحيز الاعم من الوضع والمكان ان كان سطحا حاويا فاعله محسوس
وكونه طبيعيا فلانا لو فرضنا عدم تاثير القواسر والامور الخارجة عنه لكان له حيز معين بالضرورة وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم
لذاته او القاسر والثاني مفروض العدم فان اما يستحقه الطبيعة وقيل برغوث او قيل ذلك او به قيل وهو تكلف الا
ان يجعل مقول قيل ان عابث السنة فما زال كما حكيت عن ابن حاك وبالجملة قالوا انه هو الفضاء نفسه كالمحكي عن القوم لكن
هو جسم يحوي الاشياء فيه لا يتغير تقرر الجميع لمكان المكان وليس كما تبسط الجسم عن الامر بالعكس كما وقت برهانه آنفا والا لزم عدم
حاجة الجسم الى المكان ويختلف مقتضى الذات عن الطبع لو لم يقل الجسم لا كونها او مانا اليه واما ما او ضمناه في الاربعين الا ان
هؤلاء قالوا اولا بابا عن المحرق وهو انه تعالى ليس بذي غاية وكما اسندت به النهايات فكبرته تجسيما ولا بذي نهاية وعظم
تناهت به الغايات فعظمته تجسيدا اكبرته وعظم سلطانا الا ان اخطئه ولكن القول بالجسم يلزمه التحديد المتعارف و
والنهاية تشبه نهاية الجسم بالسطح والسطح بالخط والخط بالنقطة كما برهن عليه في الحكمة الالهية والنهاية بطلان تناهي الابعاد
وسيرهان السلم والترس ونحو ذلك وهو تناقض منهم الا ان يجمع الكلامين بانهم لما قالوا هو جسم قالوا بانه الفضاء ولما قالوا
انه الفضاء الزمهم القول بكونه تعالى جسما للتلازم بينهما واداء القول به قولا بهما والفضاء وان كان باطلا يجمع الملا والمكان الا انه
عن ان خلو الآلات وسرحركته ذي العادي وحركة علاية عند فرض معاوق اقل بنسبة زمانيهما لكن يجعل الاشياء حالة فيه وحال
الاعم محلها الجسم ولا يجوز حلول الجسم في الجسم في الاختصاص الناعت والا يلزم التداخل وهو باطل بالضرورة كالطفرة من الجسم
الى الجسم وكونه صورة ومنع من محلها المكان كما عرفت قرينة ان الفضاء محمول على التشبيه لغة وهو الوسعة والاشياء كالشعاع
الوجود المطلق الذي هو العقل الاول عند اهل الحق وهو حقيقة واجب الوجود عند الصوفية وان حلول الاشياء فيه انه الفضاء بهذا
المعنى هو الاضافات الاعتبارية والاطوار الوجودية والوجود المطلق والعلامات التي لا تعطيل لها في كل مكان لتواجد من كل شاغل
ثم شغل الاطلاق لا نهاية له كالدائرة الحسية وخلوه عن الفضاء في غيب الجسم النوراني المحمدي الاحمدي وان كانوا في غفلة من
هذه الاسرار وهذه الاقوال الفاسدة فظاهرها واشباهها التي من لوازم الاجسام والممكنات كالقول بانكم سترون ربكم يوم
القيامة ليلة البدر وان الله تجلى بصورة شاب امرد وان الله مرآة الاشياء وان الاشياء مرآة الذات الواجبة
وان بيني وبينك اني ينازعني فارفع بلطفك انيي من البين وانه صلى الله عليه رآه مرة او مرتين وما كذب الفؤاد ما راى وانه لن يرى احد
احدكم حتى يري ربه حتى يموت وان موسى قد فاز بانه ملك الرؤية والالم الطلبها بقوله رب ارني انظر اليك ولم يات الله تعالى

[illegible]

بكل الاستدراك وان التثليث وان صبغة الله صبغت زيك ثم هو وان الحق جسم الهي جلب ببند وان الاجسام جسم والجسم
هو الله والحق الحق فيه اقطاره واقطار الجسم هو جسم اذ ليس الجسم الا الابعاد الثلثة المتقاطعة على زوايا قوائم وان الدهر هو
الله وانه لم يلزم عدم الله وجود العالم كالبناء من البناء وامثال تلك الضلالات ربما تنسب الى اقوام من المعتزلة والكرامية
والحنابلة اوالزمت على كل واحد منهم ومن يحذوا حذوهم وقد قامت البراهين الحقة والادلة القاطعة العقلية والنقلية
تواترا واجماعا وضرورة التي لا يتوقف ولا يتزلزل فيها الا مكابر مباهت او سوفسطائي منكر للبديهيات الاولية على نفي
الصورة الشخصية او صنفية او نوعية او جسمية او نحو ذلك والجسمية تعليمية او طبيعية او كلية او نحوها ومن البديهي ان البديهي لا يبين
او برهن عليه ثم يوجب السكوت الى تعذر العلاج بالعقل او الحسن او نحو ذلك من الاسرار وقول المص هو صورة ذاته جعلة
مراد من هو صورة ذاته وهو صحيح لكنه الا انه يريد به اثبات صورة جزئية فانفاه باعتبار معطي الشيء ليس فاقده لانه صور لكل
شيء والصورة في اي عالم وقعت ليست الا الكمال وما بالفعل مقابل النقص وما بالقوة التي هي المادة في كل ما يقابلها ومعطي
الكمال واجده فكان الله فوق التمام وفعلية اصل الفعليات وصورته ابهى الصور لان الصورة صفة كمالية فلا توجد
في الحوادث والممكنات مقارنتها المادة في شيء جا حيز ذاته حتى لا يجوز اطلاقها في حقه تعالى كينونته التي هي عين ذاته لان لفظ
كينونته مصدر كان لكان في قصب الجوهري تقول كان كونا وكينونة الفم والمراد منه التامة لا الناقصة لاستدعاء الثاني
التركيب والحلول دون الاول لما قال في الصحاح كان اذا جعلته عبارة عما مضى من الزمان احتاج الى الخبر لانه دل على الزمان
فقط تقول كان زيد عالما واذا جعلته عبارة عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر لانه دل على معنى وزمان تقول كان
الامر فعلى هذا انسب كان الناقصة والكون الرابط في صفات الواجب واسمائه المحرمة عليه الكتاب والسنة للعلة المذكورة
واما كان التامة فنسبته صفة لم يلزم اذا اريد منها معنى وقفا ولوازما لانه نسبة بين الذات وغيرها والنسبة من صفات
الامكان ولوازم الحدوث وكينونته صفة لم اذا اريد منها قيامه بنفسه هذا وما بعده الى قوله وموادنا جار على مذاق المتكلم
حيث يتكلم في الذات ويقول بانتهاء الموجودات اليها والافتقار قبل اي قبلها انتهاء الاشياء اليه لانه عبارة عن النسبة
اما فعلا مجازا وقلنا من قبل ان الاشياء قائمة بالعقول وبواسطة قيام صدور وان العقل هو الوجه والنسبة قائم بنفسه لا
بغيره بوجه من الوجوه وعلى هذا المعنى تلك الكينونة هي عين علمه بذاته لا انه العدد بيان منع علمه ثم بيان كما هو المتبادر منه
لانه نما بحث الصفات الاتي والبحث هنا عن اثبات نفس الذات ولزومه هناك الوجه مع قطع النظر عن صفة العلم وغيره
بل تحقيق معنى كينونته بنفسه وان تفرع عليه مسئلة علمه ثم بذاته لان كينونته اذا كانت بنفسه فهو عبارة او عين قيامه بنفسه
وطبيعة القيام لكم ما هو مأخوذة في جميع علومنا سواء كان علمنا بالصور الاشياء الكائنة في نفوسنا او علمنا بنفسنا وذاتنا الا انه فقط
فلان في علمه ثم بذاته تتبين جهة علم وهي صورته القائمة به وجهة ذات وهي المجبور بالبناء في نفسه وبذاته في علمه بذاته
ليس جهة العلم والقيام عن كينونته وهويته البسيطة الغير المتعلقة بجهة ولو فيه ومن غيره ثم ومع كينونته باضافة المصدر
الى اسمه قيامه بذاته كان نسبة الالف الى مع قيام الالف نسبة بالالف واقعا ثابتا بذاته بدون ملاحظة جهة تعليلية

اوتقييدية اوجهة واقعية او اعتبارية او فرضية لان الالف نسبة لو كان ثبوتها له بملاحظة امر غير ذاته لكان ذاته من حيث ذاته
يجوز ان يسلب عنها الالف نسبة وهو سلب الشيء عن نفسه والموضوع ان اثبات الالف نسبة لنفسه ضروري والحكم فيه اولي فلو صدق
يلزم التناقض وجمع بين النفي والاثبات بجهة واحدة واذا كان معنى الالف نسبة الالف الى ومن ذاتيا فيه كهواتيه وما لمقيته بلوازم
لم يلزم بهذا مع كونه ممكنا ومخلوقا فهي الواجب معنى كينونته الذاتية اولى واكد ولما استلزم تغير الكينونة تعدد جهة في الذات
لانه من لوازم محل قيام الشيء بالشيء بل من مقومات الذاتية دفع توهمه بقوله ومعنى قيامه بذاته ليس ما يتوهم من ظاهره من انه يلزم
افتقار الذات وحاجتها ولو الى نفسها بل ما يعني جميع وجوه الفقر والتركيب والنسبة وهو معنى الغني المطلق لا ان الاطلاق
معتبر فيه لانه الغني تعين وفقر ونسبة بل بالمعنى المذكور ومعنى الوجوب الحق لم يقل الوجوب الوجود لان اطلاق الوجود على الذات
اطلاق الشيئية عليها لتساوقهما واطلاق الشيئية منع بالاخبار المتواترة والبراهين المتكاثرة كما عرفت غير مرة ولما استلزم
بيان القيام بذاته بالمعنى المنفي حمله على قانون العكس المستوي وهو كون معنى الغني المطلق قيامه بذاته وبقي الابهام المذكور
بين له وجه بقوله ومعنى الغني المطلق ليس ما يقتضي الغيبية وقيام شيء بالشيء بل اختياره كل ما سواه ليس المراد من سواه ما يقابلها ورسم اختلاف
لعالم المادة الزمانية والملكوتية وعالم المهيات والدهر فوق الملك والملكوت والجبروت بل اعم منه ومن كل ما يدخل تحت
اسم الشيء والشيئية معه ولا يتصور ذلك الا في الامكان لاستحالة تحقق الواجب الاخر والممتنع الذاتية والامكان ما خوذ في حق
ذاته كونه سبب افتقاره اليه ثم ولا لازمه براءة ذاته تعالى عن جميع شوائب الافتقار والحاجة والالم يكن ان يتصور ان
يتحقق معنى الفقر والغنى وحقيقتها في هويته قيام كل ما سواه به تعالى ليكون توضيحا لانه لولا الوجوب لم يكن امكان لان الامكان
على وجوب امتناع او وجوب ولولا الغني البحت الكامل ثم امكان وافتقار والامكان مناف للواجب والمتكلم راى
لان الشيء ولو كان ذاته ثم او صفة من صفاته الكمالية قيامه به ثم قيام صدور او قيام ظهور فضلا عن ان يكون قيام ركن او حلول
او نحو ذلك لان الغيب المكنون حتى من هذه الجهة لا يقع عليه ثبوت ما نسبة العليات البسيطة او اثباته فضلا عن مثل القيام
الذي يجاب العليات المركبة وهو بعين مراده او مراد ما او مراد الكل من المصنف وغيره من انه بهذه المعاني ارجع ما تقدم من الواجب
الى ادعى علمه بذاته ومعنى كينونته ومعنى قيامه ومعنى الغني المطلق الى هذه الصفات وهي العلم والكينونة والقيام والغنى على الا
اثبات فلفظ الشيئية في قوله هو العبارة عن الاضافة اما اللغوية لتوضيحها اذ لا يطلق العبارة على المعنى والنسبة الاشراقية الا
على التجوز اللغوي فيما يشبهها الا جميع مراتب الصورة والمعنى عندي ان كل لفظ الشيء او الاكبر عبارة بلسان الغم عن معنوهما
ومعناه عبارة واسم عما يحكي بهوية من الامر العين وذلك الامر العين هذه النشأة عبارة وظل وحكاية عن في باطن الملكوتية
ويكون الا الاسم الاعظم والوصف الكاشف واما الوصفانية التقابية لان معنى لفظ الشيء وقرب ومن هنا سرت من البعوة
نسبة الى اللفظ بانه بدو له لا بد له لو بطريقه وبانه صاحبه وحمله ومسكه ورووحه واللفظ مراده تباه على ان ما قبله مذاق المقدم يكون
مراده كاللفظ واثباته لصيغة التكلم مع الغير اما للاشارة الى ان كمال المقدم وتلميذه قابلة لان يؤول اليه كما عليه بنائها
في الجمع بين الرأيين وان تنافى من حيث على غير تغيب عليه معنى الغيبة في قولنا هو عين المراد او انه اي جميع الحكماء والعلماء

يوافق ما فهم الا المعتقد من تبعه الا التعظيم كما قررنا نعم وانما جعلناه مذاق المعتقد لان الله لا يتكلم في الذات اصلا ولا القول
بصورة في الذات حتى تصور بها صحو ولا القول بالعلم الذاتي لان العالم كله عنده حادث كما مر منه لقوله وشانه و منه ولا القول بمنتهاء الممكن
الا الواجب الى احتياجه السبب لمقتضى الاستحالة علة افتقاره الا الواجب ولا القول بقيام شيء به فضلا عن قيام ما سواه او الكون ما
سواه به لتنبئ من اقام مد القيام وبناءه على انه منه بالمايدل عليه صحيح واستدلاله عليه يكون معقوده تام هذا التقريب داير بالعبارة
على اكثر السطور انما موافقة الكل حفظ بيضة الاسلام والديانات لا طباق الكل على وجه الواجب الوجود والاذعان بتوحيده
النفس الامر وانما الثبوت النفس الامري ليحتاج جميع ما وقع به في جميع كتبه من عدم انتهاء المخلوق الا الا مخلوق مشكلا الا خالقه وما كونوا
نحوه الا مقام الاثبات والسوفه والاكتناه لا الوجه النفس الامري وان لم يكن فيه كثير فضل او فضل اصل الاتفاق جميع العلماء
وارباب الديانات من الانبياء والاوصياء والكل على ان حقيقة كل شيء سيما الواجب الوجود يمتنع ان يدخل تحت الادراك
والعلم والا لزم الانقلاب الى خارج في هذا العين علما وهو انقلاب مستحيل وجمع بين النفي والاثبات بجهة واحدة والطال
لاحد الظرفين وبما ظرف الذهن والخارج او نفس الامر وانما هذا والا ذاك منه الحقيقة والواقع مرة او محمد وغيره لو انه موقنا
لمفاهيم ما اراد الله تعالى لم يذكرها علا بعدم التكلم فيه وان تكلم فيه بكررا شديدا لما تكلم الله تعالى في كتابه العزيز وتكلم به انبيائه ع م
لوجوب ارجاع الكلمة الى ما رجع به كلمات الله وانما نبه على حدة من جميع افراد الانواع او من جميع الموجودات الى الكل
الا الله والمومنين لديه موقنة بغيره عائد الا الموصول الا اليه تعالى لان الموصولات كلها تلزم بعده صلة على حمير الاولى مشتملة
الا اذا ارتكب حذف العائد لشيوعه من وصفه لنفسه تعالى بيان الموصول او الكون مستوعب من المعقول اي ما شئنا او مبتديا
موقنا اياه من وصفه لنا لا له نفسه واختصاصه دون غيره بالوصف بهذه الصفات التي وقفنا او بما يتعلق بوصف او اشرف
توضيحه انه تعالى لا يعرف الا بما وصف به نفسه بيانه ان الله تعالى هو الازل الاول والازل ليس شيئا غيره فوجب ان يكون
ما سواه غير الازل وغير الازل يمكن وان لا يخرج منه شيء ولا يدخل فيه شيء ولا يصل اليه شيء فهو غير هناك واصف ما فيه فلو كان
كذلك واراد ان يعرفه عباده وصف نفسه لهم ليعرفوه به وانما يعرفونه بذلك الوصف الذي وصف نفسه به لانه هو الذي يعرف نفسه
فلا يصفه احد لعدم اطلاعه عليه وعدم وصوله اليه وعدم مساواته له في رتبته وعدم وجده او من وجود شيء منه اليه ودخوله فيه الا
تجلى به لنفسه فاذا وصف نفسه كان وصفه الحق للخلق حقا لانه هو هو وكان من وقع عليه وصفه وما وصل الينا من ذلك الشريف
خلقا وممكنا وحادثا بحدوثنا لانه في الحقيقة ذواتنا وذلك الوصف اثر من فعله لانه فعله لنا لنعرفه به فهو آية فعله وفعله آية
علمه الذي هو ذاته لان الفعل انما هو حكم توحيده فيدل الفعل ايضا على ذلك الهيكل لانه اثره والاثر يدل به صفة
موثره من جهة التاثير ولذا قال سيد الموحدين من عرف نفسه فقد عرف ربه يعني كل احد نفسه دليل ربه وآيته لانه اثر فعله فمن
عرفه اي ذلك الوصف عرف الموصوف ولكن ذلك الوصف الواقع علينا بنا فقد نعرف لنا بنا فنثبت بذلك ان الموقنة
مشهورة من الوصف وان وصفه الحق للخلق خلق لان الخلق لا يدرك الا الخلق ولا يصل الا الخلق فان التعليم حالة واحدة
على ما هو عليه من دون ان يتبدل او يتغير او يزول عن حد الاحدية فلا وصلة بين الخلق وبينه اصلا كما اشار اليه امير المؤمنين ع

بقوله انما

بقوله انما تحد الادوات انفسها وتشير الآلات الى نظائرها يريد ع ان الشيء لا يدرك الا ما هو من جنسه او نوعه او صنفه ولا العلو ولا المنتهى
ينتهي الا اليه الواجب بالواجب والممتنع بالممتنع والممكن بالممكن ولما يطلق المقابلة في الاول والمقابلان في الثانية فقيل المثل
والموصول في الثالث ومن انواد الثالث وصفه لنفسه للخلق وصفه خلقه به للخلق مثلا وصف نفسه لزيد في الكتاب بانه ليس كمثله
وان كان ما ميزه زيد في اوق معانيه فهو مثل زيد مخلوق ومردود على زيد اي منعطف عليه لانه صفة لنفسه ووصف عمرو لزيد بانه مخلوق
مركب متغير مختلف اجوف معتمل فلا يمكن ان يوصف المخلوق الا بهذا النحو وكذا هذا النحو ولا يمكن ان يصف الخالق نفسه الا بهذا
النحو الذي اليه من صفاتهم لنفسه الذي من جملته ما وصف به سبحانه نفسه بانه بخلاف ما يتوهمه الاوهام ويدركه العقول فلا يمكن ان
يعرف سبحانه الا بآياته التي ليس لها شبيه خلقه ولا شبه وهو مع التنزيه الآتية وما عرفت من تلك الصفات الاربعة فلا يمكن
ان يعرف سبحانه من آياته لما لنا الا شئنا من الثابتة المذكورة والمكوفية لا ما هي اي الصفات عليه منفردة وحقيقة لانه هو هو
ولا يعلم الا هو لان ذلك هو ذاته سبحانه وتعالى وذاته لا يدخل فيه غيره ولا يدخل فيه شيء الا آخر ما عرفته قوله وهو صورة كليه
اول احد بيانه صورة ما يوافق الشرع بانه ما رايت من نسخة الوسيلة ولم يكن بما تحصيلها ولو ما الا استغناء وقت الحاجة ولم يكن
عندي من الشرح الشريف شيئين متوافقين فاحد كان الثانية البديعة مستنسخة بكواليسها ولم يطلع بعض تفصيل الزيد منها فضلا عن نسخة
الاصل ولذا الا ستوفاق الشرح الا بالقناعة بصورة ولانه الا الفاظ من نسخة المتن ولنسخة حاملة ولمن في كلمة ان كلام من نسخ المتن
والشرح غير مطابقة لاصلها من كثير من المواضع الا ان يرزقني الله نسخة الاصل او نسخة اقرب الصحة من المتن والشرح وبعد ما رزقت به
نشير اليه بعلامة دالة عليه فهذا عذر مني في اول الكتاب المتوقف الا رزقني او انفق اتفاق في الشرح اي المكتوب في النسخة
من الصيغة فعل والتفعيل والحق ان نسخة المتن وهو صورة لكل شيء بدلالة تعليله بقوله لانه كمال ذاته اي صورة ذاته لان الصورة
عند الفلاسفة مقابل المادة فان من بها القوة الندريجية والتدريجية او مسكم ولذا بالقوة الابداعية النورانية من مرتبة الابداعية وصفاتها
ما بالفعل والكمال ولذا كان الشيء بالصورة وما بالفعل والكمال شيئا لا بالمادة وما بالقوة فلان الانواع الصورية الا انه شبه انواع
الا بالمادة المنوية والكمال بالفعل وكذا لا ما هو قوتها والعلم يقع بالفعل كالفعل في مقابل الحس والوجدية مقابل المهية فلونه تعالى
صورة ذاته وكونه تعالى كما لذاته لنقصان لنحو واحد فان مع انه كمال شيء وصورة كل شيء واحد بعين ما وفيه ودليل العقول
ما صورة بقوله لان ذاته بالفعل من جميع الوجوه سواء كان من وجه الذات او من وجه الصفة او من وجه الفعل والايجاد صورة
او مقابلها او فعل او مقابله او وجوده او مخالفه وجود المهية وهو مراده بس تره من مصرح به في جميع كتبه منقولا في الحكمة المتعالية بان
الواجب تعالى لو كان له بالقياس الى صفة كمالية جهة امكانية يجب فيه بذاته للزم التركيب في ذاته وبان ذاته تعالى لو لم يكن كافية
فيما له من الصفات الكمالية في صفاته تعالى كمال ما له تعالى من غيره فيلزم حضور ذلك الغير ووجوده علة لوجود تلك الصفة فيه تعالى
وغيبته وعدمه علة لعدمها واذا كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبر سلم حيث هي بلا شرط يجب لها الوجود انا من الثوابت الربوبية
بانه محمد فرد يجب الا يكون من جميع كمالاته فذلح فيه من القوة الا بالفعل الا بقدر صغيرة ولا كبيرة الا احصيها لانه لا فيه جزء قوة وقد مران وجوده
كل الوجود وكذا صفاته كل الصفات لانه بسيط الحقيقة وما هذا شانه يكون كل الاشياء اذ كل بسيط الحقيقة لا يكون فيه نقصان لان النقصان

يوجب التعدد فالا تعدد فيها اصلا لا بالجعل ولا بالنفاد ولا التعلق فيه لا بالجعل بل في حد ذاته خارجا عنه كما مر الا انه وعلا تقدير قصور
بعيد التفعيل معناه الذي اراده المعلم وطابقه البرهان الدال على توحد الصورة واتحادها وجها الوجود والفصل مع المادة
والجنس انحوا من الاتحاد لا كاتحاد العرض والموضوع والشيء والشيء ان الصورة في الفعلية والصور كلها فعلية تعالى فهو تمام
صورة الصور ان فعلية الفعليات لا ما قرر لما علم سوء ما قرر عليه لان بعض ما ومنها ما سوء ما فيه فيه حقيقي بعد التشريق وان لم
لصورة طاعة او معصية او اجابة او انكار ونحو ذلك لان العصيان والانكار والشر واشباهها غير متحققة في العين اصلا
الا بتبع الانتزاع لكونها اعداما راجعة الى مقابلات تلك الثلث وهي المادة والماهية والجنس فليست متحققة في
ما يتبرع من حيث الصورة في اي عالم وقعت والوجود والفصل فضلا عن ان يوجد في ذات الله او فعله الاول فلا يحظ
لكل ما تشيا شيئية ما بعد العادة الاول في جميع عوالم الجواهر والاعراض والانوار الوجودية والاطوار التي سرى فيها عموم
الوجود المطلق وشمول انبساطه حتى الى الطائفة هل ترى شيئا هو بسيط شرا وعصيان او هو صورة بلا مادة او مادة بلا صورة
او ماهية بلا وجود او وجود بلا ماهية او جنس بلا فصل او بالعكس كلا وحاشا والا يلزم التمام ونحوه واذا اجتمت الامر في
الوحدة الفقر الى الكثرة بما انه احدها وتبعية الاخر علمت بادونى تدبر ان الامر هو الوجود والصورة والفصل وكلها
كمن وجد بلا شرية فيه وان الشيء الانتزاع الشرا فانما هو جهات الشرور والمعاصي والبعد والاعدام ونحوه شاكرة
عن اصلها المتوحد معها بسبعين سنة باجاجها بدون ملاحظة رتبتها المتفاوتة في مراتب التنزل وعن اصلها برتبة الالهية
وعن كذا وكذا الى الاصل الاول وكمن الكلمات بكذا وكذا وهكذا فاذن جميع مناقب به علم ليس بشيء ما شيئية فيه
عائدة اليه لا الى المفهوم ومتعلق الفهم وراجعة الى الامور الخارجية الحقيقية عن علم التأليف العلم الشديد في رتبة الطبقات
الطائية ومواعظ الظاهريين ونعايتهم لا الى شرح كلامه وتوضيح ما يتعلق به جرحا وتعديلا على سنن كلمات سائر
الشراح وسائر كلمات المؤلفين وان كنت في شك مما انزلنا اليك من الهدى والبينات فسأل الذين يقرؤون الكتاب
من قبلك ومن اتك ومن بعدك نحوا او عرفا او لغة او اصولا او فقها او منطقا او كلاما او هندسة او هيئة الى اخر
ذلك هل يرضون ويصنعون في كلمة من كلمات هذه العلوم بقول لا يتعلق بمنطوقه ولا مفهومه ولا يعوا الا اجاب بما يخفى
به العلوم المدونة وان كما التقى فيه عرفا وما قاربه لفريقين بالنسبة الى الفريقين شرايعين او ليسا اهل المشكلات المحوزة
للاصول الفقه ولا سيما الشرعية منها وامرها اهل تلك الاصطلاحات المحوزة لها ولقواعد الكلام والحكمة بل اقل ما
ما برزت منها فيمن سمى لنفسه بالباب لما انه بالكتاب مقابل كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
نعم ما فهم شيئا الا استدلال على الله مقاربة مؤلفه هذا وسائر مؤلفاته حق وصحيح في حقه وبالنسبة الى ما اختص بوجوبه واما
فيما اراد به قدح كلام المصنف عن اصطلاحاته حسب قواعده ومبانيه باجمعها السنة وفهم كمن اراد الورود على كلامه
بانه بهم التفهيم اليه او عليه فلا وكلا وحاشا اذ لم يتبع القدح فيه الا اظهار معايب ظاهره كلماته في سره وجوه بشرك
بينها بلا شبهة ولا الورود لهم الا انهم سلكوا الشططا وتحكموا فرطا ومع ذلك جعلت قرارا وان كنت في شدة العبادة

في التنوير

في التنوير على نظم كلمات الشارح لو انقدر وسع القلم الا في لغز حسب الامر واعتذر به فاقول قوله تعالى اراد سلم اقول يريد
لان ما عنه غير ما اراده ولا اريد اشعار ما به هو الذي ينبغي ان يراد لا ما صوره المعترض في خياله تبعا له لما او التعبير للشان
لما كان ما سواه من خالقه سبحانه من انتهاء اليه شيء في كل شيء حتى في معرفة نفسه لان من عرف نفسه بالفقر والعجز والتعلق
وهكذا فقد عرف ربه بالغنى والقدرة والكمال فيه تعريض على المعترض بانه لا معرفة له اصلا لا بنفس معرفة نفسه التي هي من ايات
ربه الكبرى على وجه لم ينظر الى كلام الله واشاراته ولم يتفطن الى سوا اذ العجز فيها فيه غيرها العجز وكذا معرفة غيره له بانه محتاج
الى الغني عما سواه كيف تعلق النبوة الامارة بالمؤمنين ليكون الا لما مصدرا مشتقا الا الفاعل ولنفسه معقولا اوثانيا كبدا بالمعبود القبر
المنسوب اليها والى غيره او الى المعقول كذلك وكيف تعلقها بالثانية ليتم الا وساحي معرفة الذات لنفسها ومعرفتها بنفسها
او بانيتها والثانية معرفة غيره له او القسم لكل شيء متعلق بمحتاج كالاول او بالغني مشيرا الى ان معرفة نفسه بالنفع عن كل شيء في كل شيء
يستلزم معرفة ما سواه بالفقر المحض والفاقة من جميع الوجوه حتى في بدء بقائه الاولية في الحيثيات المركبة مثل معرفة انه محتاج
والبسيط مثل فانه بانه شيء اذ لو فرض بشيء في امر ما كان هو بالنسبة اليه غنيا غير محتاج اليه تعالى وهو شرك او انقلاب
الامكان عن الممكن وقد مر انه واته له وكذا ذلك الا يمكن ان يتكلف او يتكلف او انقلاب يستحيل وفي كلمة حتى اشارة الى ان
غاية التقرير والتحقيق هي المعرفة كما في الاية ليعبدون وفي معنى الصورة كما في قوله خلق الله ادم على صورته لان ادم عام
للعالم الكبير ادم الاول لكونه مظهر الصور الحسنى التي لا اتم منها حتى الوجود والشيئية والامر الذي اتفق الكل على انه منها وانه
لا اتم منه اول مقام لا يتبع فيه اطلاق الوجود والشيئية وما فوقها والذي ونحوها وسهما جواب الشرط بسم القول الجنة اليه
الاولى وسم ما في الصحاح الشم الرجل اذا جعل لنفسه سمة يعرف بها ومن الميسم بكسر الميم اسم الالة المكواه واضافة بيانية او لامية
بدلالة التغيير والتوبة بان قلد تمام قلدت المرأة فتقلدت هي والقلادة التي في العنق ومنه التقليد في الدين وتقليد البدنة
بان يعلق في عنقها شيء ليعلم انها هدي بالعلامة من علم الثوب والنعل وهو الاثر يستدل به على الطريق ومن حديث البادم سعد في
بالعلامات الدالة على ذلك الافتقار المذكور الذي لا يعقل منه الممكن الا المتعلق اي البحت الساري الذي لان الممكن يتراه
الواجب والمتنع ولكل الجهات سارى فهو ليس بحت صرف حتى ان الوجوب والامتناع في العزيزين امكان صرف لان الممكن
في الشدة ضيق فلا يعقل التعلق من احدهما الى الاخر بالبداهة فالتعلق يعني البحت لان الممكن الوجود او العدم بالذات ممكن من
جميع الجهات كما ان الواجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات والممتنع الوجود بالذات ممتنع من جميع الجهات او بمعنى
الاثر لو العام النافذ السارى من مقام الفيض الاول والوجود المطلق والشيئية العام بنفسها الى جميع اقطار الممكنات وهي
ان تلك العلامة الصورة لا الشخصية ولا الصنفية ولا النوعية ولا الجنسية ولا الجسمية ولا كون ذلك كما لا يرجع الا الى ما ينظر لما
نفسه الى ربه هي النورانية الجارية في المكونات على طبق ارادته التي اثر المشية الموصوفة به اي خروجها عن الوحدة الكنهية والحاجة
الى ما يدل على افتقاره شيء اليه تعالى شانه لكون تلك الصورة لكونها صورة الرحمن ومطابق صورته في ذلك الحق حاجته الدالة له
عموم مقاماته التي لا تعطيل لها في كل مكان على ما اراد من شرحه وبيانه لا ولي الالباب كما قيل الرفاهم لم يكلف شيئا فردا فانحا بغير

دون غيره للذى اراد من الدلالة على النفس واثبات وجوده من قوله عز وجل شعلق الظرف اسوء الهما سر ان فى خلق السموات والارض
بهذه الآية فى آل عمران ولم وان كانت هاتية الكل ما علاه ما سفل جسماً وحساً وخيالاً ونفساً وعقلاً وقلباً وفؤاداً احتوى كل كلمة من
كلماته بشيء هام الكلي الكلى شأن ان يجعل لكلام النفس او غايلا دليلا بارادة ان الله تعالى صور الصور و لكل شيء اولا صورة له وكيف
الكيف اولا كيف له ومكوناً سماويا ما مقام وارضيا فى مقام آخر وجعل لكلام الشرع فى خلقه آية وبرهانا ودليلا عليه بان احصل
حاجة لكل شيء من الاشياء وليس اشباهه تعم لان المحتاج بدون المحتاج اليه غير متصور وغير متحقق فانتفت الحاجة والعلاقة الدالة
عليها فى حقه تعالى والاشكل اولطل التكافؤ الذى شرط التضايف بل قوا سوان الموفقة التى غاية خلقه لكل بسبب الصورة
النورانية وشقيق كما قال تعالى الذاريات وما خلقت الجن اى ما سفل والانس اى ما علا الا ليعبدون اى ليعرفون بى حاجة اليه
تعالى وجوداً وبقاءً والآية الدالة عليها هى الصورة السارية فى كل شيء والجارية على طبق ما اراده الله فيه من خير وسعادة وشر
وشقاوة حسب ترتب الاسباب والحكم والمصالح لان الله تعالى خلق آدم الاكبر والكبير والوسيط والصغير على صورته فهذه
الموفقة فى كل ما له صورة سواء كان فى شرح تعالى النفس وبيانه لحقيقته او شرح ما سواه وبيانه لكن المخصوص بهذا الشرح والآية من
كان من اولى الالباب وعلمه القرآن والبيان كما عرفه به فى هذه الآية فالآية فى كل شيء الاكمن ان يكون سماويا او ارضيا
صورته المذكورة هى علامة الفقر والحاجة فقد عرفت وجوب انتفائها ونفيها عن الله تعالى والصورة لا يعرفها ان يكون صورة
الفاق او اختلاف وكذا قال ان فى خلق السموات واختلاف الليل وكل ما يسير الحجاب المهينة والظلمة او النار الغم والنهار وكل
ما يجو الماكو الصورة ونور الوجه الذى لا ينظر ابداً الا المرتبة والجهة العلياء فى كل شيء او فى نفس اختلافهما لآيات ولا
وعلامات لاولى الالباب بدلالة واضحة على توحيده وكمال علمه سبحانه وحكمته ونفاذ قدرته ومشيته وفى ذكر الالباب
وجه اشارة الى كيفية جريان الصورة وارادتها بانه انما يكون بالطريق الترتب الطولى وهو النزول من اللب الخفى اليه وجه
قشره ومنه الى ما زله وكذلك سلسلة النزول وعلى ذلك فى الصعود وآية الموفقة والحاجة فى جميع الصورة حتى آية الاثبات
ولب كل لب اضافى ممزوج من جهتى اللبية والقشرية المعبرة بالذات البحتة والشرعية لكونها ليقم من ذوات الحاجة و
والافتقار لما مر من لزوم انتهاء المخلوق الامخلوق شئ والمخلوقية بلا حاجة ونسبة محدثه غير معقول فاين يوجد الخالق الذى
لحاجة المباينة فثبت انه صور لكل شيء ولا صورة له وادراك تلك الآيات والبينات من عموم دلالتها مخصوص باولى
الحق وهم الذين يذكرون الله فى جميع الاحوال وعلى جميع الهيئات والصور الما ان يتمددوا بالذكر الاول والصغير واجبة
فى كل حال قياما بالصعود والوجهة العليا وقعودا بالوجهة السفلى وغيبوبة الاوسط لظهورها واختفى بها بها ليتم امر الخلقة
ويتعقد نظم الصورة وعلى جنوبهم التى بها تكمن السلسلة المتسقة وتعب دائرة ذلك الذكر الاعظم عن النبى من احب
ان يرتع فى رياض الجنة فليكثر ذكر الله وعن الصادق قال رسول الله من اكثر ذكر الله احبه الله وسئل الباقر عن قوله تعالى الذين
يذكرون الله قياما قال الصحيح قياما او جزئه لم يكن احوجا ولا سقيا وتتخلص عن اسرار التقييدات وقيد الاحتياجات الى عالم
الاطلاق والشهود وهو على استقامة وقيام على صراط التوحيد وعدالة الحضور فى كل مكان الى عالم الامكان وقعود المرتضى

ان المحجوب والمبتلى بامراض الحجب لحجاب ورتبة انزل من القيام ونصفه وعلى جنوبهم الذى يكون اضعف من المراتب الذى
لحجابات ورتبة انزل من الجلوس وربع القيام وركن العرش الرابع ويتفكرون فى خلق السموات والارض
بالصورة التى الهمها الله تعالى اياها وتمامها القابلة لها على طبق القبول ويعبرون بمعانى كل ما يصدق عليه اسم سماء بالمبدأ
الاعم من المحسوس وغيره واسم ارض كذلك واسم خلق واسم شيء احق فى مبلغ التفكر ولفظه وحروفه وان تسلسل دوريا او دار
تسلسل كما قال الصادق فى باب التفكر فى رسول الله كفى بالموت واعظا وبالعقل دليلا وبالتقوى زادا وبالعبادة شغلا
وبالله مونسا وبالقرآن لسانا وعن رسول الله لم يبق من الدنيا الا بلاء وفتنة وما نجى من نجى الا بصدق الالتجاء وعن على
عليه السلام الفكرة مرآت الحسنات وكفارة السيئات وضياء القلب وفسحة للخلق واصابة فى اصلاح المعاد واطلاع
على العواقب واستزادة فى العلم وهى خصلة لا يعبد الله بمثلها وعنه ولا ينال منزلة التفكر الا من قد خصه الله بنور المعرفة والتوحيد
هذا مبلغ التفكر وحقيقته واما لفظه فهى مادة الفكر الذى هو عمل القلب ولذا كان خيرا من ستين سنة من عمل الجوارح وان القلب
الذى هو بين اصبعى الرحمن اشرف منها بذلك العدد وتقلبه بين نور علمه الذى هو يلى الرب وصورة علمه الذى هو يلى النفس
ومن السبب التى لا يتم خلقه شيء من السماء والارض الا بها من حدث العالم وغيره فى الواجهة العليا فانه من هذه الرتبة وهى الجهة
العلية والانوحادية الجارحية ستون والستة اهل الستين وقيلها كان العلم اصل العمل والقلب اصل الجوارح واما حروفه فاعتبر مثلها
فى حرف التوفيق بالنقل كما قال الصادق التوفيق خمسة احرف لكل حرف منها حكم فمن اتى باحكامه فقد اتته بالتاء من تركه التدبير
فى الدنيا والفاء فناء من كل همة غير الله الى آخره وفى الباقى بالعقل الذى يعبد الرحمن والكتب به الجنان ربنا ما خلقت هذا الخلق
بالاشارة الصورية او المعنوية باطلا منقطعا من تلك العلاقة او عبثا ضايعا من غير حكمة يعنى يقولون ذلك بلسان الحال
والقال والاستعداد والقبول سبحانك تنزيها لك من العبث وخلق الباطل اذ من الفلاذة بغير العلاقة او من توصيفه تعالى
بما هو صفة الامكان الذى اصل البطلان من قول انه موجود او واحد او حى او قادر او عادل او كذا وكذا الا ان اثبات مثل
هذه الاوصاف مع كونها كمالية لذاته المقدسة عن الاكتناه ومطلق الاشارة ليستدعى محلا ووضعا ونسبة واثنينية ونحو ما
ما هو من صفات الممكن والحادث فلا بد من العدول عن القضايا الموجبة الى جعل اشالها من القضايا السلبية والصفات
التنزيهية اى ليس بمعدوم ولا بمتعدد ومتكثر ولا ميت ولا عاجز ولا ظالم ولا كذا وكذا لما اشتهر فى كل قضية سالبة مثل القول فى نحو
شريك البارى ممتنع ان لا يوجد شريك له فقنا عذاب النار للاخلال بالتفكر فيه والقيام بما يقتضيه او للادخال فى الموقف
بغير طريقة تلك الصورة والعلامة فكانت الصورة التى ركب الله لكل شيء بها للاستشهاد بها على معرفته تعالى وتوحيده والاستدلال
بها على اثباته وحقيته تعالى كما لا وغاية للآية الكبرى ومطلقها والدليل على افتقار كل ما سواه اليه حتى فى الموفقة المذكورة
لا للذات الواجبة كما شبه عليه بقوله انها افقر فى حق المستدل عليه وهو كل حال بالنسبة الى سافله الا الى الاعلى الا ما هو هذا
ردحيث جعل التصوير كمن ذاته لا الله تعالى او تكفى على عود الضمير الى الشيء لوجوب الفعل بعد المفعول وعدم المانع فثبت
ان هذه الكيفية ما قاله البعض من انه لا صورة له تعالى وصور لكل شيء الا انها علمت كونها وسم الفقر وعلامة الاحتياج والحاجة

كيف يمكن تحويل نهاياتهم والقول بما فيه تعالى ان الاولى فاعل وكل فاعل فله غاية لبداهة بطلان العقل الاختيار بلا غرض وغاية
وحيث كان التصوير وافاضة الصور على الاشياء هداية لها على المعرفة وتعليما لاداء الشهادة على احبابها اليهم وكل شيئ
بما حمل معلوم او مجهول والباء سببية او صلة والعائد من بيانها كلمة من بيان الموصول او تبعيضية او صلة ومميز ان ثبت عائد
اما الشهادة على الحق بما اراده الله تعالى من العباد طبق التكليف والاداء التشريعي للتكويني او الشهادة من الاشهاد في سورة
الاعراف واذ اخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم اخرج من اصلابهم نسلهم على ما يتوالدون بالولادة الصورية والمعنوية
قرنا بعد قرن وطورا بعد طور يعني نشر حقائقهم بين يدي علمه فاستنطق الحقائق بالسنة قابليات استعداداتهم واستعدادات
ذواتها واشهدهم على انفسهم الست بربكم قالوا بلى شهدنا الآية وذلك حين كانت انفسهم في اصلاب آبائهم
العقلية ومعادنهم الاصلية يعني شاهدهم وهم رقائق في تلك الحقائق وعبر عن تلك الآباء بالظهور لان كل واحد منهم ظهر
او مظهر لطائفة من النفوس اولى ظاهر عنده او لكل نازل ظهر ومظهر لعالية لكونه صورة عقلية نورية ظاهرة بذاتها واشهدهم
على انفسهم اعطاهم في تلك النشأة الادراكية العقلية شهود ذواتهم العقلية وهوياتهم النورية الربانية فكانوا يتلك
القوى يسمعون خطاب الست بربكم كما يسمعون الخطاب في دار الدنيا بهذه القوى البدنية وقالوا بالسنة تلك العقول
بلى انت ربنا الذي اعطيتنا وجودا قدسيا ربانيا سمعنا كلامك واجبنا خطابك سواء كان نطق الالسنة بلى بلسان
الحال او بلسان القال كما نطق الحصى في كف النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللسان وانطقنا الله الذي انطق كل شيئ كان الصنع والايجاد
جواب حيث على تقدير تضمنه معنى الشرط او معلول تقدم علته فكان جاريا على حكم قبول قوابلها اي الشهادة للاعداد
المقارن بالاستعداد الذي حكم القابلية واعتبارها انما يكون ليتوم التكليف التكويني ويعدل ويقوم التكليف التشريعي
المطابق له بحذو النعل بالنعل او التكليف بمعرفة الله واياته بالقسط في بقاع العدالة الوجود وتهيئة الحركات الايجادية والعوالم
في البلاد البدنية والروحية والعداوة والافاقية والانفسية فلولا اعتبار القابلية المطلقة او كانت ولا يكون موجبات
القابليات التفصيلية ودواعيها يلزم خلاف العدل وهو الجبر او الترجيح او الترجح بلا مرجح وغيرها من اللوازم فلو قيل
ان التفصيلات والاختلافات الصورية مستندة الى القابلية لكن الكلام باق فيها بانها اما ذاتية بلا جعل او
مجعولة وفي الثانية لا ينقطع الكلام بعينه مما في اسناد التكليف ولوازمه والاختلاف في تلك القابلية وفي الاول
جبر واضطرار ومنافاة للعدل وارسال الرسل والتكاليف قلت باختيار كلا الشقين اما الاول فلان الذاتية لا ينفي
الاعتبارات من المجعولية التبعية بالتبعية الثابتة لها عقلا واتفاقا واما الثانية فلا ثبت من ان الشيئ ما لم يجب لم يوجد وان الوجوب
بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يؤكده وان وجوب الاختيار الشيئ بلا صدور عقلا ونقلا فلا اشكال من هذه الجهة
وانما الاشكال في ان لزوم مطابقة التشريعي للتكويني في جميع الوجوه ينافي ارسال الرسل وتجديد التكليف في هذه النشأة
الحسية ودفعه بعد لزوم رعاية تكميل الحجة والابتلاء ان الامتحان انه من لوازم بناء الامور على الاسباب العالية
والاختلافات التنزلية والحركات الايجادية ليكون الكل ممتحنا في ما خلق له وفي ما جاء به تعيينا حسيا او تنويها

ولهذا التقويم

ولهذا التقويم والقيام والهداية والاعلام شاء الله في الشيئية الامكانية والكونية المطلقة لتصويرهم في الشيئية العينية من مبدء
الارادة والتي هي المادة النورانية المنبع ما تنورت بنورها على حسب الاستعداد والتدرج الى الاستعدادات الزمانية التدريجية التي انفاذه
فقال الله تعالى بجميع الالسنة اما في التقرير العقلي في سورة الانفطار الذي خلقك فسويك فعدلك في اي صورة ما شاء معينة
او ما زيدة او موصولة اي الذي شاء الله تعالى في علمه او مشيته الكلية ركبك بما فيه الكثرة هذا التركيب فكان او كما قال التي
الخ ركبك على غير هذه الصورة لا انه على الحكمة الغير المتغيرة لان الامور كلها بيد الله جارية على الاسباب والحكم في استقامة على صراط
التوحيد وميزان العدل في الصورة الاصلي من التصوير وتقديمه على ما هو عليه وما هو به هو في حسن اجابة كنداء الحق بالحق في الحق للحق
من الحق الملائي وقابلية في المراتب التي رتب الاشياء عليها وما الحق في الصورة الثاني من التصوير لتم صورة ومعناه في الاسماء
الالهية ومظاهر تلك الاسماء الجلالية ولمن سوء القارة بالبلاد ومن الى درجة قابلية او افقه في دركات الحدود والمهبة من اسرار المراتب
الالزمة للقهر ولكنه الايجابية والدائمة لا انقطار الانوجادات قال الله تعالى ولكل درجات مما عملوا في سورة الاحقاف ولكل من المكلفين
درجات مراتب باشية مما عملوا او درجات في القرب والبعد من اعمالهم التي عملوها والاحقاف ولكل من فريقي الجن والانس درجات
من جزاء عملهم او ما عملوه من الخير والشر او من اجل ما عملوا والدرجات غالبة وان كانت غالبة في المثوبة او ولكل صنف من اصناف
الناس درجات من جزاء اعمالهم من اعلى عليين الى اسفل السافلين بتغليب الدرجات على الدركات او لكل احد من كل صنف
رتبة ومقام وموقع قدم من احد الجنان او طبقات النيران او لكل شيئ من الاشياء مراتب ونشآت طولية معلومة ومقاما
من استعداداته وصوره التي بها يعرف الله تعالى في كل شيئ ويتفاوت درجاته ورتبة في اهل المعرفة ولوازمها فيقع كلهم في الحقيقة اتفاقهم
الذاتي لصورهم المجبولين عليها او نفس صورهم بشأن اعمالنا المستقرة بدنية او قلبية صور ولا بد من وجود الله واعلى من ان ينال كذلك صور
معاملتهم وقوله وهو كمال الشيئ الاوساط اشارة كما هو عليه ترك الواو فيه وقوله الا ان يلاحظ تنويع مشروط فالجملة معطوفة على
قوله من هو صورة ذاته وترتيبه عليه وان كان مطلق الترتيب اعم من التنويع وكان الاوساط ترك الفاء في فالجملة لعدم سبق ما يتفرع هو عليه
الا على تكلم الكلام بما افاده من ان صورة ذاته يتبع كينونته تعالى وقيامه بذاته الا ان له صورة لذاته ثم لان المعقول لا يتعقل ولانه كمال
كل ما يدخل تحت اسم شيئ والكمال لا يشكل للصورة وهو تلك الكينونة الذاتية هذا ما فهمه الشارح ولعله لاعادة وهو مع دخوله تحت
مرادفا لما اقامه في الاول واستئناف البرهان عليه بقوله لان ذاته الخ ويحتمل ان يكون علقا على ما عليه ليكون بمنزلة الكبرى الكلية الصغرى
قياس المرتب من الشكل الثالث الظاهر ان تصوير كل شيئ كمال ذاته وتصوير كل شيئ كمال كل شيئ فينتج ان كمال ذاته كمال كل شيئ
وهو مع محلها الذي ذكرناه سابقا في بسيط الحقيقة كل الاشياء او من الشكل الاول بانه كمال ذاته وكمال ذاته كمال كل شيئ لان
الصورة عند القوم كالمرادف للوجود بمعنى ما بالفعل في الجميع ولا زم ان ذاته بالفعل من جميع الوجوه الذاتية والصفاتية و
والافعالية والاثارية خارجية او ذهنية او واقعية او نفسية او فرضية مرتبة او كون ذلك لان وجوده تعالى عند الشارح
ولا كان مهية الحق في الكلي لثبت الامر بل ثبت نفسها نفسه فضلا عن التحليل الذات الغيبية بمنع انقطاع الاكتناه
والتكلم فيه تعالى الكل المتقدم على تلك وهذه ما يقول كاتم ما من ان مهية تعالى انيته اي وجوده البسيط البحت الصرف

ركل ما وجوده صرف بسيط بحت فهو بالفعل من جميع الجهات والا لم يكن صرفا وواجب الوجود بالذات كذلك وهو الذي فيه اشارة
واشار اليه بقوله ثم علل كونه كذلك كل شيء اي كون الذات الواجبة لا لكون التقصير او القصورة لا باب التعليل بكونه ذاته بالفعل
حيث علل فقال لان ذاته بالفعل اي فعلية الفعليات وكمال الكمالات اي لا يكون شيء من كمالها الذاتية والصفتي ومما
تكلمين من الصفات الاضافية والفعلية عن تامين الممكنات التي البسها الله تعالى بحلى كمالاتها بالقوة التدريجية لا كمعار
في عالمي الملك والملكوت بدون ان يوجد في الجبروت فضلا عن ان يثبت للذات الواجبة البسيطة او الدفعية ا
الماخوذة في الحركة الاستدارية لعدم تحققها في العقل الاول القائم بنفسه فضلا عن ان يوجد في الذات او الامرية المتفرعة من
الحركة الاعتبارية من الفيض اما الاول لانحصاره في الممكن ولو فرضنا او انه واين هو من الوجوب الذاتية او فاقد الكون المنفي
ان يكون الذات بالفعل ان لا يكون عادة له ان الكمال راسا بل كل ما لها من كل شيء من الكمالات كانت له بالفعل كما اشار اليه
المصنف لو من جميع الوجوه ان يحصل له غير منتظر اصلا ولو بالانتظار في نسبة ما اليه كما في امكان العقل ومن نسبة ما اعلاه او الملاقية
او اسفل كما لذلك العقل اولية ثم في ذاته الاعلى او صفاته او سائر صفاته ولا متوقع لمفقود ولو لفقد الامكان في رتبة
الوجود ولما بالقوة لف ونشر مرتب وبريده المصنف ليعم وذلك ان كل كمال وصفة حتى تعالى الاحد من الكلي مطلق
ولو في الكلي الاخير كما فيه او وجوده او وجود كذلك فهو امان ذات الله عز وجل بالفعل لا كالنسب الخلقية بل على كو
انسوار السلطة ساير بالسلاح مع التفضيل عن صيغته كما ذكره اعلم ونحو ذلك لا كما بوجه كلمة منه في غيره او في ذاته
بالقوة مثل كون الكمالات الات اثنينية منه او في ذاته اصلا او لا شيء اخر غيره لعدم التحلل في الذات وعدم صحة ان
يقتضي عليها الشيء وبها على الشيء واذ لا سبيل الا ان الجزء يتعين الاول اما الثانية فقد عرفته لانه غير منتظر الشيء من الكمالات
ولا متوقع له مما لم يعلم به مرتبة ذاته ومما لا يعلم بعد تلك المرتبة وعلى هذا يجب ان يكون كلها فيه ثم بالفعل لانه مقابل الفعل
ليس الا القوة والنفي المطلق البحت الصرف ليس فيه ما بالقوة من جميع الوجوه التي مرتبة ان اصلا والا لكان مقيدا ولو
ناحية من الاحوال اذ فيه حال تقتضيه بما بالقوة وان تكمل بالاطلاق بعد ان صارت فعلا او لا يكون تقييده بحال ما في
واما الثالث فلبداهة ان كل كمال للامكان ليس في ذاته اصلا لا يمكن ان يحسب بسببها فان جاء له لا مر راجع اليه
لا الى الذات العارية عن كل كمال خارج عن حقيقة الوجود بما هو وجه لهو انقلاب مستحيل لجهتين احديهما عدم تحقق وجود
الممكن وكماله بسبب داخلي وهو ترجح بلا مرجح وخروج عن حد الامكان والحاجة واخريهما صيرورة الواجب فاقدا
عدما لان العدم بما هو عدم هو الفاقد لجميع الكمالات راسا او مهية من حيث هي هي بلا وجود وعدم اصلا وهي غير متحققة
في الممكن ابدا فضلا عن الواجب اي غير متصورة في عالم من العوالم الا ما يرتسم منها في الممكنات ذوات الماهيات والتعينات
بحكم التعين الاول في العقل وهو الاطلاق الذي فيه فيلزم ان يكون تلك المهية او ما شابهها هو الواجب وهو كما ترى
وان كان التمثيل بها او جعلها آية اشبه الاشياء بالواجب الحق من غيرها اذ اجعل كناية في عدم التحليل فيه اصلا كما تقدمت
الاشارة اليه في حل كلام الشارح غير مرة وهذا هو المطابق لما يذهب هو اليه من ان معطي الشيء ليس فاقدا له في ذاته

مع انه بالعرض بالضرورة اذ كون الواجب معطيا للشيء ليس انه معط لوجوب واجب اخر او معط لوجوب لغيره بمعنى انه واجده او معط
لا امتناع ممتنع ذاتا لاستحالة تعدد الواجب وقوله لا لانحصار من آخر وعدم صدق الاعلى على الواجدية وعدم ارادتهم انما
منه ابدا او امتناع ان يعلل الذاتية باعطاء وجوب جاعل بل انه معط لما له الامكان وصحة المجعولية وقبول العطاء وهو لا يكون الا
الممكن وهو الفيض شيء مقابلته في الاستحالة لا امتناع وجوده كان او مهية لان الامكان للممكن ذاتية لذاته فان الغير في جانب
الغير بين كما مر سابقا وانقسم المكن فلا يجوز ان يعلل بالغير والا يلزم الانقلاب المستحيل وان يكون علة افتقاره اما على
التام الواجب وان اتفقوا عليه ورووا الكلام جعلها الحدوث او الامكان بشرطه او شطره لاستدعاء هذه العلية الارتباط
والنسبة بين الواجب والممكن وهي بالعلية في حق الوجوب الذاتية لاستلزامها حدوث النقيضين ولو ميتت تلك النسبة اشراقية
او وجودية او توحيدية او كونه ذلك كيف ورتبة كل امكان وممكن متاخرة عن الوجوب واجابته الذاتية عن مساوقته ووقوعه في رتبته
وتباينه الحقيقي مع الوجوب كتباينه الذاتي مع الامتناع الذاتي وتباينه الواقعي مع الوجوب الذاتي فلو صح الارتباط والافتقار بين
الامكان والوجوب صح مثله بين الوجوب والامتناع الذاتيين لاشتراك الدليلين وهو كما ترى وهذه غاية ما يمكن ان يقضى من قبل الخصم
في مناقضة ما قاله المصنف ومن يحذو حذوه من الكلية المذكورة في انتهاء الممكن الى الوجوب وانتهائه اليه وفيه انه لو تم لدل على
لزوم وجود ممكن منفصل عنه بجميع وجوه الافتقار الا ما عزله الواجب وهو المطلوب اذا لزوم الواجب في البين بالاخرة وهو المطلوب او لما
خلاف فرض الممكن وخروجه عن اسم الامكان ومعناه وحقيقته وهو انقلاب مستحيل او لما لنفي الواجب واو راجع في عدد الممتنع
الذاتية الممكن احكام كل واجب احد وعالم وسميع مثل احكام كون شريك الباري ممتنع وباطل ومعدوم وتقبيح الوجوب بالآلية والعلائق
ان كان بتوسيط الة موجدة او حالية شبه توسيط المعنى الاسمي والنظام الاسمي في الوضع الحرفي كون مستلزما للجهة او شبه ان
قرب ووجه متفق فهو مشترك مع الامتناع وتقبيح احكامه التي كلها صادقة كما هو التحقيق او كاذبة على السوالب غير فرق مع الوجوب
بحرف وفرد له وان كان يحصل ان الواجب الذي لابد من انتهاء الممكنات اليه لئلا يلزم مفاسد التسلسل ونحوه ليس بواجب في
الاثبات والثبوت النفي الامر بل انما هو آية واجب لان الآية متمثلة بينه وبين الممكن ومثله غير متحقق في الامتناع بحمل
فيه انه مشترك الجهة الاخيرين اما في جانب الاثبات والعلم فلان الشريك الباري الذي حكم عليه بالامتناع ليس شريك
الباري لاستحالته ببرهان التوحيد وانما هو آية واما في جانب الثبوت والامر الواقعي فلا وحدة من الاولية على المباينة الذاتية
والمخالفة التامة بين الشيئين وعدم امكان اكتناه الوجوب والتكلم فيه مع ان آية الوجوب ان لم يكن مثله في جميع ماله وعليه
لم يكن آية له وان كان مثله كما يعطيه قوله ليس كمثله شيء فالامر مشترك وانها ان كانت واجبة بالذات تعدد الوجوب او
تسلسل لا كثيرة مما في آية الوجوب او لغى اعتبارها وان كانت ممكنة فما آية اثبات الواجب وغاية بيانه وتنزيهه عن النسب
الخلقية في الامكان كيف يكون آية الوجوب مع تلك المباينة الذاتية وما عرفت او تعرف راسا فلم يبق من الوجوب الا الاسم
لا معناه الاحدي كاسم الممتنع وشريك الباري وهو كما ترى ومن المعلوم ان التكلم في ان الآية وثبوتها حقيقة غير التكلم في لم
الآية واحداثها من جهة البدئية والنزول عنها الا ما دونها او من جهة الانتهائية والصعود اليها غيرية امطار المواليد بل

ولنه بانه من اسباب او غبار مع الجزار الامر من فلق من الال والالم الى الاول لامحالة وهو الكلام والفعل الا انه الم وكيفية وان اقتع
اللمية والكيفية في هذا الباب راسا لان اقتناع اللمية كيفية ليس كاقتناع التكلم والاكتناه فيه وان قلت ح ان نفي الواجب
راسا لازم اقوال الشارع لمزوم عدم انتهاء المخلوق الا الى مخلوق مثله لا الى الواجب كما قاله امير المؤمنين ع اولا يعيد الواجب
بعد بناء اجراء الامور على الاسباب والقول بالتأثير والتأثر في الممكنات وبعدم امكان طلوع المسبب والسافل الا برتبة
السبب والعالي على تقدير حالة الاثبات ولاخفاء في حالة الثبوت النفي الامري ولقيام الاشياء بالمشيئة قيام صدور لو
بوسائط طولية وقيام المشيئة بنفسها بدون ان تقوم بغيرها قيام صدور او ظهور او ركن الا انها مفعولة فاعل واته ليست
واجب الخلقة ونحو ذلك تمام بيت حاجة الى الواجب صدورا او سوقه ونحو ذلك ولا دليل يدل عليه من برهان وهو واضح للمعاني
المتقدمة في القول بانتهاء الممكن الى الواجب او اجماع لعقلاء مدركه واجتماع معتقديه اعتقادا اجماليا غير ابيا على ذلك
النفي او نقل لان الالفاظ ومعانيها ورقائقها وحقائقها كلها اسماء وصفات وحكايات وجميعها من اقسام الممكن
باتفاق الادلة لا الواجب قلت كلا وحاشا كلا ثم الشارع من ان يكل عليه اذ لولا الوجوب لم يكن امكان فقر
اصلا بالبديهة غاية الامر ان ما ذكرناه معارضة لتلك المناقشة وانها ان لم يكن اقوى منها لم يكن ادون ليقع التنافي
اما الصلح بينهما كما ذكرنا كيفية مرارا انهما متحدان في اصل لزوم الواجب في النفي على شبهة التشهد طريقه او اختلف وا ما
ترديد الامر بين النفي او الاثبات وان لم يسلم واحد منهما من المفاسد والاشكالات كما بينا مكررا اما النفي فان لزم
منه الاثبات فذاك كالاثبات الذي كان من النفي والتنزيه والا فهو كالاثبات المستلزم للشبهة والبطلان وليس من القول
بالاثبات بانتهاء الممكن اليه القول بالاثبات المذكور كما لا يخفى على من له ادنى شعور فاذا اتفق التفقا على الاثبات
في الجملة او كان الاثبات خيرا من السلب كان تعالى معطي الشيئية ومعطي الشيء بدون ان يكون واجده غير معطيه
وليس معنى كون الواجب معطي الممكن الى الامكان ووجود الممكن او مهيته كاينة في الواجب وقد اعطاه غيره للادلة
على سلب ان الواجب واباه ذات الممكن وجوده او مهيته من شاء وقبله معه وكونها مرتبة من انه تعالى وجود صرف بحت
وعطاؤه وجود الممكن من رشحه منه وترتبه عليه قهرا من ترتب النور على المنير وشبهه وان كان تعالى خارجا عن حد التشبيه كما كان
خارجا عن حد التعطيل لامية ذلك الممكن لان مهية الممكن متأخرة عن وجوده بسبعين سنة او ازيد فكيف يترتب على
الوجود الصرف اولا بالذات او يترتب عليه اذ لا مهية له اصلا فان الامر فيه ان الوجود الواجبي اصل الوجودات
ومنبع الخيرات وانه لو لم يكن الواجب الوجود الغني المطلق لم يكن تلك الوجودات الفقراء اليه فمعطي الشيء فاقده
الشيئية بعد الاعطاء من الكل وفي به الواجب المعطي ولكنه لا ينافي كونه واجده بالنحو المذكور الذي لو لم يجب في نحوه تعالى
لم يوجب فيه غاية الفقر وسره ان كل شيء من انواع الخيرات والكمالات وحقيقتها التي ليست الا الوجود الت ملك
في العلو والوجود فهو في ذاته تعالى او مهيته التي انفيه وجوده نحو اشرف لا نحو اخس بان تحقق الامكان الذي رتبة الذاتية
من التاخر في الوجوب كلا وحاشا من ان انه لولا الوجود الصرف الواجبي لم يكن الوجود المشوب الامكانية ولو بنوب الاطلاق

والابناط

والاب ط في الفقر والوجود المطلق وهو منتهى انتهاء المخلوق الى الخالق من غير ان يستلزم محذورا من ثبوت تركيب ونسبة وحدوث
وامكان ونحو ذلك لان المفاسد انما تترتب اذا تحقق البرزخ بينهما ولو موهوما ولم يكن وحدة في البين وهو باطل لانه تعالى
احد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد وشبه ومثل ونسبة من النسب اللفظية والصورية مع الوحدة الغير في الكثرة اللفظية
والدائرة المحيطة قد مر مكررا فلا نعيد فان قال الله بالوحدة فذاك من غير ان يرد عليه شيء او العيب في الولادة والتعريف
والاشتراك وهو غير الوحدة والاكما وقع بالطاء مافي جميع كتبه ودل عليه ارادته تحقيقا فيبطل الكثرة الغير لان الوحدة اصلها
من ورة فاذا بطل الاصل بطل الفرع وهو كما ترى لكونه مكابرة وسفسطة ولما لم يتصف لما ان معطي الشيء واجد له في ذاته
بل انما هو واجد له في فعله وملكه وعهد مقدرته ممثلة للفرد الغير الوارد بقوله ولا رب منه ان الصورة الشيء لصورة طاعته
كعبادة القلب والبدن داعيا اهمه او الصورة معطية كاضداد ذلك كمال في وجه الافعال طان صور الصنفين لطاهر لكلام العلم
من الهيئات المركبة ولكل منهما مرتبة في اي عالم في مرتبة من الصورة والمادة لانها صورة محفوظة في جانب الطاعة او المعصية و
ولكلام المتقدم في جميع الملكات الصورة والكلي بالنظر الى العلية السابقة لما مر غير مرة من ان الصورة والفعل والوجود الاصل
يسوق من الكاسي والاحد فصورة كل شيء بوجوده وهو غير مخفي بالحس وبالاتفاق سواء تحقق في مادي لطاعة او معصية
لانه صورة له بالفعل وتذكير الضمير باعتبار كونها كمالا او صورة في التشريع مثلية الصورة اجابة في التكوين سواء كانت
تلك الصورة جزا الصورة السرية التكوينية ام شرا الصورة الفنية فيه وجه عدم الورود ان جهات العصيان والكل
راجعة الى المهية التي هي عدمية ومخشية الاعدام ولم تقبل الى الان احدا من المهية او اخو بهما من المادة والحس تابعة في ذات
الله بنحو اشرف او اخس فسلوك هذا النحو في شرح كلامه قدس سره غير متعلق بالراس مع طوله وخروجه عن قانون شرح الكلام
وان كان مطلبا عليا لان المطالب في العالم كثيرة والفضل في مناسبتها بالمقام وربطها بالكلام لئلا يتفكك اجزائه
ولا يحتاج لكل كلمة منها الى بيان واستيناف برهان وان ان محلها في هذا المقام كما لا يخفى والا سهل وعلى التكلم بقدر
طاقة الفهم انه معلوم في علمه تقدسه او مجهول ان استجاب المطيع او العاصي بسبب قبول مادته الناسوتية والملكوتية
فقط كما هو المتبادر من الاستفهام من الاية او الجبروتية والمادة النورانية المشهورة منها الانوار في الحكايات الالهية
وتنزلات المراتب الوجودية لله تعالى حين قال ربنا بكلام النفسي القديم المنتهى الى الكلمة كن الست بربكم من اول
مقام الربوبية الى الملك ما سرت فيه المشية المطلقة والرحمة العامة في النبي محمد ص نبيك المطلق النافذ في جميع اقطار
النبوات والولايات وفاطمة صديقتك وعلي وآله ارع الى الامام محمد لتوجيه عدم شمول الامامة في الصورة لفاطمة عليها السلام
عليه وعليهم السلام امتك واما اولياءك فلا يبعد ان يشمل فاطمة ويصح عود ذلك الضمير الى محمد كما هو الشايع في الال
والبيت الكتاب والمعاد والحساب والصراط والميزان وهكذا حقا فان استجاب الاستجابة الحسنى بتصديق الجنان وقول
اللسان او قوله وعمل الاركان صورة جواب الشرط اي اعطاه على طبق ذلك القبول وتنزل الوجود ولبسه لصورة
يوف بها هو تمم من نهيته اجابته واقباله حين قبل لما قبل ووجه اليه بوجه الى الرب وهو صورة الايمان الاعم والتوحيد

احق او الكمال ولعل التفسير اشارة الى تحقق معنى الصورة التي اجملها المقدم لما دابه في جميع معارفه ودفع ما جعلناه ايرادا
على ظاهر بيانه بان من ان الايمان مثلا في زيد مثلا من الهيئات المركبة ومركب من الاوامر من اجزاء من الصورة والمادة
والوجود والمهية وان اجاب ايضا الاستنابة الى سائر بان الكل وذلك المذكور بعد البيان اي بعد ما تم عليه الحجة بان قال له ادبر
فادبر ثم قال له اقبل فلم يقبل بل بقي على ما خلقه من الادبار من قبل الفطرة او الاختيار صورة للصورة انكاره اي صار متعلقا
بتلك الصورة المجبولة من باب اللزوم الغير المجعول الا بالتبع في الاطوار الشرعية وهو فائدة لما الصورة باعتبار المضاف
اليه صورة المعاصي فقد عرفت رمزا ان المعصية والكفر والشر والقبح غير موجود الا بالتبع بتبعية المهية للوجود الا ميرط
ولا رسم بحيث البرهان الدال على ان الصورة وما بالفعل خير وكما سنح لكل شيء وان الشرور جهات عدمية وراجعة
الى المهية المجتثة ولا شك في ان التصوير على هذا التقدير والاستنابة الكلية البدوية والانية العودية في شان الواقفين
الموقنين والكافرين لكمال لوجوب اعطاء قدر الحق في مستحقه بدون الافراط والتفريط وخروج عن العدالة الوجودية و
والهداية التوحيدية وهي كما ذكرنا لبطلان ما عدا طريق العدل والحكمة فيكون هذا الكمال بالفعل ثابتا له تم في ذاته بنحو اشرف وابلغ
او العبارة على طريق موصول النتايج اي فيكون ذلك بالفعل لان الصورة بمعنى ما بالفعل وكل ما هو بالفعل فهو لذلك الشيء لانه
لا ينفك عن صورة او لانه على ما تعالى كل ما هو له او لانه تم فهو كائن في ذاته والا لم يكن انبعاث الصور والكمالات الوجودية
وكل ما هو كائن في ذاته تم فهو بنحو اشرف لانه تم بسيط منزه عن الحلول فيه والمعية والمجاورة والممازجة والمماثلة والمشابهة
ونحوها كما تقدم سابقا والا لكان ان الله تم في حاق ذاته مركبا من امر كان ومن امر لم يكن بل يلزم ان كان فاقدا لذلك الكمال العوضي
خلو الذات عنه او ذاته منتظرا للوجود بعد ان لم يكن كانتظار النطفة للعلقة او للبلوغ والكمال كانتظار الصبي لما بل كان كل
ما يكون هو بالقوة التدريجية او الايجادية الدفعية او حتى ما ينتظر الغيرة بمعنى الاحتياج الى الحيثية التعليلية سواء كان محتاجا
الى الحيثية التقييدية ليفهم كالمهية في اتصافها بالوجود وتوابعه اولا كالوجود المتصف بنفسه بذاته في اضافته الى الغير والكمالات
الى الغير هذا على النحو الذي بيناه على مذهب الحكيم من كونها الكمالات الوجودية في ذاته تعالى بنحو اشرف من جهة السببية
والفاعلية كالنحو الاخس لوجود جميع جوارح الانسان وحواسه ونفسه وعقله وقلبه وفؤاده في المني وليس فيه بالفعل شيء
منها ووجود الاجزاء الغير المتناهية في الجسم بقدر شبر واقل وسطح وخط مع ان كلا من هذه الثلاثة متناه ومتصل واحد
لبطلان الجزء ووجود الاشياء الكثيرة وان لا تتناهى في المرات مع صفائها وهكذا من جهة القابلية والا فاي عاقل يقول
بجهة الواجب وكون الشيء بما الممكن فيه واما على مذهب الحق ليفهم من يمكن معطي الشيء فاقده ومن ان الله سبحانه وحده
والشيء معه وفيه او محاذيه على انها المخلوق الممخلوق لا الخالق وعدم التكلم في الذات وعدم اكتناهها بوجه
من وجوه البيان والبرهان فتصويره سبحانه وتعالى عن اطلاق التصوير عليه تم ونسبته اليه تم ذهنا وعينا للاشياء حكم
الا ما صورته مطلقة بلا مادة ووجوده منبسط بلا مهية كما هي حقا اي كما هو هو دون رسم وكل ما هو كمال في حقها فهو نقص
في حقه عز وجل ان اريد ان كل ما هو كمال للممكن لا للواجب وكل ما هو ممكن فهو ناقص وكل ما هو ناقص فهو غير ثابت له تعالى مسلم

لا يكره

النور السابع عشر

لا يكره احد لكن مقصود المقدم شيء اخر غيره وهو ان الاسماء والصور كمال الواجب لا ينبغي ان الاسماء في حد نفسه واجبا او ممكنا
هو كماله تم هو انه تم كمال بحيث يترتب عليه ويترشح به سائر الكمالات الوجودية وشيوانه لولاه لم يكن شيء كما عرفت وان اريد
ان الكمال الوجودي وهو ان يكون تم بحيث ينبعث عنه الخيرات والكمالات ليس كمالا له بل نقص في حقه فهو ممتنع بل بمنزلة
ان يقال الواجب ليس بواجب لو ان الواجب غير متحقق اصلا والاول سلب الشيء عن نفسه وهو فطري الاستحالة والثاني نفي
للواجب برأسه ولا يكفيه الاتيه لان الاية ان كانت واجبة فالكلام هو الكلام على التفاوت اصلا وان كانت ممكنة
فلا ينافي سلب الكمال ونفيه المعروف كسائر الممتنعات الذاتية تم ان النقائص والهيئات والهيآت المركبة التعينات
نقص في حق الواجب وغير ممكن الترتب عليه والتطرق اليه بالبرهان والاتفاق ونذكره مثلا وهو ان كون الممكن
في الاستعداد والزيادة في عالم المادة الزمانية والملكوتية لان الاستعداد والازدياد متحققان فيهما كما وكيفا وسائر
الاعراض والجواهر الاربعة من النفس والجسم الطبيعي وجزئيه المادة والصورة في الملك وكيفا وكونه في الملكوت لان عالم الجبروت
وما فوقه لانه دار الثبات على التغير والتجدد الا ان يعم الاستعداد والزيادة الاستعداد لكل ما فرع عالية الى مادة المواد الشوراء
والزيادة الوجود بانبساطه وانبساطه في مراتب التنزل فذكر المثل حينئذ لاجل الاقتصار على خصوص الوصفين لكثرة اوصافه الاخر
لا لخصوص العالمين وان الاستعداد والزيادة والتقدمين نقص في حق الواجب سبحانه وتم لان الواجب لا يستعد ولا يزيد
كما لا ينقص لا في ذاته ولا في صفاته الكمالية ولانه فعله الاول المحيط لكل شيء اولا يجوز بعد الاحاطة شيء بالطبيعة المرحلتين
وعدم تحققها في الذات الواجبية الحقيقي اوسلوانا الاستدلال على ما قاله فقل كمال ايضا الممكن وجود او علم ومشية
وارادة وصورة وهكذا ان شئت ان تفهم بالدليل كونه نقصانه الواجب فنقول فيه اما ان يكون ذلك الكمال الواصل
الممكن حادثا سواء كان بالحدوث الزماني بمعنى المسبوق بالعدم الزماني بحيث لا يجمعهما زمان واحد كادم ونوح والوالد
والولد او بالحدوث الذاتي الدهري او السرمدي او الاولى او قديما فان كان الاول وهو ان يكون الكمال المذكور حادثا
امتنع ان يكون الحدوث ويثبت في ذات الله تم لم اقل احد بان الحادث في ذات الله او عين ذاته لكون من قبح في ذات
الله قدره بنحو اشرف ارفع اشد من هذه الامور التبادرية وان كان الثاني وهو ان يكون ذلك الكمال قديما على ذلك
الحادث فهو ليس الا القديم والواجب الوجود بذاته ولذاته اذ لو كان حادثا فانيا لامكانه وكان في الذات فهو الشق
الاول فتعدد القديم الذاتي وهو فساد هذا الشق لانه امتنع ان يكون القديم في ذات الحادث الا ان يكون التسلسل
على امتناع ان يثبت الممكن القديم قبل في ذات حادث هذا الممكن بعد وقته مع عدم كونه ثابتا ولا بقيا ان غاية ما يلزم
تركب الحادث من القدم والحدوث او كونه تم حالا في الحادث او محلا له او كونه من النسب الظاهرية كجميع اضافي صفة
الخلق الاجوف المركب المتعدد ولا بأس به لانه في الامكان بيما بعد صحة ان يكون الله القديم في الحوادث من السموات والارض
وما بينهما على طريق الغيبة بحيث يكون فيه تم فعلم كما قال امير المؤمنين م في اية الزخرف في حديث قوله وهو الذي في السماء اله
وفي الارض اله وقوله وهو معكم اينما كنتم وقوله وما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم فانما اراد بذلك استيلاء امنائه بالقدرة التي ركبها

فنهم على جميع خلقه وان فعلهم فعله اي صارت امورهم منه لهم مع الخلق بحكم سلب النسبة العرفية و[illegible] جميع [illegible] النسب اللغوية
على حد لا اثنينية بين حقيقتهم وبين الحق بوجه من الوجوه بل كان وجوده لهم وجودهم وذاته ذاتهم وصفته صفتهم وفعله فعلهم وعلمه
بكل شيء قول [illegible] المغني المخلوق الا مخلوق مثله والا بطل الطلب الا شكله ومنه يتضح جواب آخر ولو بتغيير العبارة المتقدمة
عن الايراد المذكور بانه ينبغي على امرين قديم وحادث مرددين بين المذكورين وجعل كون الحادث عين القديم والعكس
واذ لا غاية فلا تردد فاذا اعترفت بالوحدة التي لا محيد عنها كما مر [illegible] التعلق بالآية وايقاع جميع ما يقال
في حق الذات ثبوتا وايجابا واثباتا [illegible] العلامات والمقامات التي لا تعطيل لها [illegible] كون الكمالات الذات
على النحو الاشرف انه لولا الكمال الذاتي كوجود البسيط وعلم البسيط وهذا الممكن وجودا وعلما او لما [illegible] آخر للممكن والوفق
بين الكمالين ان الكمال الذاتي كمال بسيط صرف غير مشوب بوجه [illegible] الرب وفي النفس او بوجوه ولو فرضنا او مهيته
او لنقص او عدم او عدمي والكمال الممكني مشوب وغير بسيط وجميع [illegible] والثبوت لا يتصور ولا يتحقق الا بالامر الوحدة
المذكورة وهذا المعقول مصرح به في جميع كتب [illegible] وداماده واتباعه ومع لا يرد عليه شيء مما اوردوه ويرتب
[illegible] فلا بد ان تعرف ان [illegible] ان لم يطلع الامر ذكر بعين عبارته القائلة فان قلت [illegible] مراد المقنع
ما قاله [illegible] كون الممكن القديم في ذات الحادث ان الذرية ذات الله سبحانه من الكمالات التي ان فيها على
الممكنات لعدم [illegible] كون ذاته [illegible] او ذات الممكن في ذات الله [illegible] والشاهد على الاول [illegible] وقوله لا يزال بنفسه
الا الحادث [illegible] الموصول لان الذات [illegible] لا يزال ولا [illegible] ببرهان والوفاق وهذا [illegible] رحمه الله فهم
الولادة من قوله ان [illegible] الكلام في الذات [illegible] بانه لم [illegible] للممكن من قبل [illegible] الترجيح بلا مرجح وسائر المحاذير
[illegible] عليه من قبل الذات [illegible] في الذات ولولا [illegible] فيهما لم يكن [illegible] تنزل وتولد كما [illegible] الام
حاشا كلام [illegible] المذكور من ان يكون عليه [illegible] ارادته هذا المعنى من قوله كما عرفت [illegible] اصلاح [illegible]
كلامه المذكور [illegible] ارادة هذا المعنى التوليدي [illegible] تبادره [illegible] وظهوره ونظائره
كثيرة الا ترى انك اذا علمت مجرد مسئلة من العلم [illegible] المطلق او العلم الاصطلاحي المدون [illegible] كانت
ورسخت تلك المسئلة في نفسك فاذا علمت [illegible] بها [illegible] منك لم
تنزل [illegible] بحيث [illegible] كالدرهم اذا [illegible] الكيس [illegible] في نفس
زيد صورة ما [illegible] في نفسك من المسئلة فكذلك [illegible] فيه [illegible] بلا شبهة [illegible] فقد [illegible]
من كلامه [illegible] على ما [illegible] فقده او اعتراف [illegible] منه [illegible] ردوده عليه وعلى داماده
واتباعه بالعجز عن حل كلامهم [illegible] على الله [illegible] قل يتوفاكم ملك الموت [illegible] التوفي ان كان
بيد ملكه فكيف يكون الله متوفيا [illegible] الله يتوفى الانفس وبالعكس وما رميت اذ رميت [illegible] رسول الله صلعم
كيف يجتمع مع [illegible] وهو الاول هو الآخر ان كان الله اولا فكيف يكون آخرا وان كان آخرا فكيف يكون اولا وكذا

والاول

والقول بان كلام الله قائم بالله [illegible] بخلاف كلامهم لا ارى من بين ارباب الشعور من يرتضيه فضلا عن ارباب العلوم
ان قلت انا لا افهم من ايراداته عليهم الا انها كلام مستقيم وارد عليهم قلت قد بينا وجوه البيان وطرق [illegible] فالامر كما
قلت لانك [illegible] الغفلة و[illegible] حب الشيء يعمي ويصم وانظر الى من قال لا الى ما قال [illegible] على ان الرجال
يجب ان يعرفوا بالاقوال لا الاقوال بالرجال [illegible] الكلام [illegible] العلماء والمصلين [illegible] انه غير
مستقيم فاذا [illegible] انه [illegible] بانه غير وارد [illegible] نفسك واستوجبت ذلك ثم اذا رجعت الى نفسك
[illegible] وسلكت طريق الانصاف [illegible] ذكرناه [illegible] التفصيل الصواب فيه ومصداقه بالقبول [illegible]
في زمرة والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان الله لمع المحسنين وان قلت انك رددت على استادك فقلت [illegible]
[illegible] الا [illegible] فيما رد عليهم [illegible] اصبهان [illegible]
[illegible] ان الله [illegible]
[illegible] الله [illegible] ذا [illegible] هذا [illegible]
[illegible] قلت لك لولا ان التمثيل بالظل وذي الظل [illegible] المرآة ونفسها [illegible]
[illegible] التمثيل العلم وتعليمه وان كان [illegible] الذات [illegible] والتشبيه
[illegible] الوجوه [illegible] النفس
[illegible] الله وتعليم [illegible] باب الارتسام والحلول [illegible] الابواب الآخر [illegible]
[illegible] ليس [illegible] كون [illegible] الواحد وكون الكمالات في الذات
[illegible] الوجوه كما علمت من بياننا المذكور من ان [illegible] الذات [illegible] لجميع الكمالات
والواحدية [illegible] لا [illegible] الفاعل [illegible] فليس [illegible] الا على
[illegible] والسؤال والرد [illegible] في ذكره [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] مراتب [illegible] الشريف
[illegible] العلم [illegible] كون
النازل كالارادة [illegible] الذات [illegible] بان يكون النازل [illegible] الذات [illegible] او
كون النازل [illegible] الذات [illegible] النزول [illegible] بحيث [illegible] على شيء
من [illegible] النازل [illegible] في الذات [illegible] في الذات [illegible]
[illegible] اسم او فعل [illegible] زيد [illegible] النازل [illegible] في الذات [illegible]
المادة النورانية التي تنورت منها الانوار [illegible] الاول وهو [illegible] مخترعة
لا من شيء [illegible] الاثر [illegible] من الامور [illegible] لا [illegible] منها الاول

سواء كانت النفس عالمة بها او وجه عالمة بها بان اوجه على رتبها ولا من نفس الكاتب كذلك اذ لو جاز استناد المادة الى اوربكذا
لزم التسلسل واما الذي من الكاتب ان هيئة الكتابة هيئة حركة يده لا انها نفس الحركة اولا ان الذي منه نفسها لانها به وفعله لا اثره
ومعلوله فعلى الاول الذي هو كما في العبارة لا يكون تلك الهيئة هيئتها اي هيئة حركة يده المتعلقة بالحركة بالجنبة كما يعطيه اساس
الصورة في الوجدان او بالنزول والتنفس كما يعطيه ظواهر كلمات المتقدمين وتلميذه ولا يجوز ذلك واما هيئة الكتابة التي هي حركة يده وايجاده
هي شعاع هيئة حركة يد الكاتب لا انها هي اي معنى نزل عليه ولذا ان الاصل الاثنينية وعدم الوحدة نعبر بالتكلم لا الغيبة لا اختصاص
بهذا الاصطلاح به وان كان لا يختص اساسهم عن هيئة الكتابة بانها هيئة حركة اليد المتعلقة منه بالحركة احترازا عن المتعلقة التي اشار
الا تشبيها بقوله من جهة ان هيئة الكتابة هيئة حركة يد الكاتب لكن حركة يده هيئتان الا وما هيئة متعلقة بالحركة القائمة منه ان
لا تفارقها اذ لا تحقق الحركة بل لا تتصور الا بها اي الهيئة المذكورة في الثانية هيئة منفصلة عنها بان لا يجمع بينهما ولا فرعهما ولا
لازمها ولا غير منفكة عنها في التصور الذهني والتحقق الخارجي اي المتصلة الهيئة التي نوقشت وتحققت بها الكتابة التي هي
تعينات وذلك المداد والكاغذ لكونهما من قوام الكتابة كهيئة البيت المركب منهما ومن مادته في الوقت بينهما ان المنفصلة شعاع
للمتصلة لا عينها ولا نازلها فكانت غيرها غيرية الفعل والمفعول الاول الذي هو مادة المواد والنورانية وغيرية كل ما دخل تحت
الامكان للوجوب الذاتية واما الذاتية بمعنى ان ما في زيد نفس ظهوره ما في الذات شاء بنزلة نفسه فمراتبه الى زيد وعمرو والا
لطريق التنزل ولا بطريق التشعع بل بوصفه من الذات وصلت الى زيد بجميعها منفيا او نوعيا او جنسيا او عاديا او كونه ذلك
من التجزية والكلية والعكسية واشباهها ولا يقع للعقل واتباعه شيء من ذلك الترديد او المذكور لانه ان كان التنازل ح
كالارادة ومادة المواد واشراق فعل الذات كالمشية الفعلية مخترعا لا من شيء كلمته من ظاهرة في المادية لانه التسوية بمعنى
عدم الاحتياج الى المؤثر والفاعل لانه مخترعا ان كان حالا من الفعل على تسليم جواز الملاقة عليه لانه اختراع ومنع لا مخرج ومنتج
فله فاعل اثره وان كان حالا عن الاثر كالارادة لانه المفعول الاول فله مؤثر صدر هو عنه فهو ذلك القول لانا نقول
بكون معطي الشيء واحده وبسيط الحقيقة كل الاشياء وكون الكل في الاصل بنحو اقوى واشرف وبالسنخية وبالوحدة واشباه هذه
القواعد التي اجراها التصوف في الذات الا ما بعد ماه لكن منه ملكه وفعله لا في ذاته نعم وجهها بعد الشرقيين وانما لا يقع لهم على قواعدهم
قواعدهم المذكورة بهذا الكلام ولا يقولوا به لان اثر فعل الذات المخترع لا من شيء على ما هو المعروف منه بهذا الشيء لا يقع ان يجمع
ويثبت في الذات كما هو حق قواعدهم وموجب قواعدهم والكلام يكون مخترعا اصلا لان الذات الواجبية التي اتفقوا على انها
مبرأة عن كل شوب وتركيب غيرها بذاتها ولذا تعالى لا يخترع من نفسه ويتوهم ولا ما غيرها اذ لا غير اولم يكن مخترعا لا من شيء
بل مخترع من شيء لكان ذلك الشيء اي الذات كالمادة الابداعية اوكالجنس اوكالخشب والكل باطل بالبرهان والعيان فعلى هذا البرهان
الدال على ان الاثر لا يقع ان يثبت في الذات بجميع المعطي للشيء فاقدا له في ذاته اي المعطي لانه اي ذلك الشيء ولو كان موجود
من الموجودات ونور من الانوار الوجودية لو كان ثبوتيا في الذات لكن فيها بدون ان ينزل او يكون في الحادث لان الذات ما
لا يتبدل ولا يزول والعالم يثبت في الذات لانه نازل والنازل كيف يمكن له وقوعه وكونه في رتبة الذات القديمة فالذات

فاقده

فاقده له في ذاته فلم يبق شيء الا انه لاحق اي لاحق ومتعلق بالصفات السلبية اي الحق الابية اي صفة الذات وهو انها وهي
مسلوبة عن الذات اي غيرها اولاحق الامكان الذي هو صفة سلبية اولاحق بالممكن ولكل ممكن من الصفات السلبية اي ليس الله
ثم بوجه مطلق وارادة ومشية وعقول ونفوس واجسام ولا ليس ولا يس وهكذا اولاحق بالصفات بهذه انها غير
الموصوف فاذا شهدت بالغيرية دلت على سلب رتبتها عن رتبة الموصوف اذ لو لم يسلب لكان عينه او جزئه والموقوفي
نقول علم بالبرهان انها غيره او لاحق بالممكن لكونه في عداده والممكن بذاته عن مساوقة الواجب وفوقه برتبة والا ما
برهان مسلوب عنه كيف والمناقضة بين الامكان والوجوب كالمناقضة كل منهما مع الامتناع الذاتية والذاتية لا يختلف ولا
تتخلف بنحو من الوجوه فلا يعقل كون معطي الممكن اذا كان واجبا بالذات واجدا له في ذاته نعم يكون العبارة فيه
اي كونه واجدا له في حق الحق لم يقبل في حق الواجب الوجود لئلا يلزم المفاسد السابقة من اشتراكه مع وجود الممكن في اصل الوجود
واعتباره منه جائز وغير ذلك ولذا قال عز وجل من كل شيء اي حق من الطلاق الوجود والشيئية والتشبيه والشبه ولو اشرافيه على نحو
ان معطي الشيء ليس فاقدا له في ملكه هذه العبارة يقع في حق المعنى على الحقيقة وفي حقه تعالى على التجوز الاسنادي العرفي او الموقائي
سواء جعلت كلمة في تعليلية كما في ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها او ظرفية لغوية كما في معطي عبده درهما واجد له
في ملكه او توحيدية كما في الطلب الكل مكان لان الباء بمعنى في او مجية وحدية كما في معكم انما كنتم وكلمتها مع المجرور متعلقة
بالفقدان او مستقر احالا عن فاعله او عن خبره اي الشيء انما الحقيقة فلان من يقول بان الواجب المعطي للكل الممكن واجد له
في ذاته البسيط بالمعنى الصحيح الذي عرفته نقول بانه واجد له في ملكه او بان ملكه المعطي للمفعول الاول وهو مادة المواد النورانية
وهكذا في سلسلة الطول واجد له في نفسه ثم في اثره وهكذا الى كل سبب ومعال بالنسبة الى مسببه وسافله بالطريق الاولى اما على ما ذكرنا هم
بالهيئة المتصلة وكونها شعاع المتصلة وجه الاولوية ان الشعاع والاعلاءات الامكانية مشوبة وممزوجة بالامكان ولوازمه
بدون خساسة الطرق وتركيب واحتياج اليه لان الفاقه والفقر كما في كل ممكن من مقوماته بخلاف الواجب لان كماله منفصل
من غير ان يفارق فيه التصور والتحقق والوقوف اذ هو عين ذاته وذاته عين بساطته فيقول حاصل المعنى الا انه كما انه لو لم يكن
الهيئة المتصلة بالحركة لم يمكن وجود الهيئة المنفصلة المنوطة بها الكتابة فكذا لو لم يكن النور الوجود البسيط الواجبي الذاتي
لم يكن نور الوجود الاطلاقي والانوار الوجودية الامكانية المشوبة والمشوب فيه ولو كان شوب التعين الاول والاطلاق
في الفعل الاول بمنزلة الانفصال الهيئة الثانية الشعاعية عن اشد منه لان الشوب مناط المباينة الذاتية بين الواجب
والممكن بخلاف الانفصال المذكور لاشتراك الهيئتين ذاتية او وصفية وهي منشعبة بين الواجب والممكن من انساو الا منها
واحد التقسيم ابدا الا على ظاهر ما الذي استقربه نظر استاذي الشاعب وفكره العميق في هذا الشرح وسائر مؤلفاته كشرح
الشهود وغيره اعلى الله مقامه ورفع الله جل قدره واما التجوز الاسنادي فيمعنى ان المعطي واجد ملكه لا هو كما في زيد
فاقد البوه او غيره وتفصيل الكلام في بيانه وبيان حصر جميع محتملاته وقد اشار اليه عمرو في التعبير بالفقدية السالبة بدون
ان يقول ان معطي الشيء واجد له في ملكه لان السالبة اعم من الموجبة لا اشرنا اليه في مقول ان كان التنازل ظهورا في الذات

عطف على ان كان النازل اثرا من فعل الذات تعليلا لما قاله من عدم الفرق للمتقدم وان اثره اما عدم جميع ممكنات فاعلية
المذكور بعين هنا او قواعده كلها في التقسيم ومختلفا نهاية غير ان يشذ عنه شيء والا فنوع التقرر حتى يقع فيه الكلام وحتى
وان صورناه لكن على التعليقة النزاع بينهما وجمعها فيه او على معنوية والتفتيح كلام المتقدم ليقع ينبغي ان تنزل اثار في الذات الواجبة
سبق ان كان ينبغي تنزل الذات الواجبة عن رتبة الوجوب الى رتبة ذلك الشيء الامكانية فقد كانت الذات مختلفة
الاحوال لا ينبغي ظاهره و قوله ان مختلف الاحوال حادث لا قديم يدل ينبغي انقلاب الواجب والمتقدم ممكنا ومؤخرا وعدم
بقاء ذات اصلا حتى يجعل مختلفة الاحوال الان يكون الاختلاف على الانقلاب المستحيل لكن وفق السؤال المتقدم تنزل ما في
الذات الى الممكن لا تنزلها وحدوثه غير معقول وثبوته فيها لا ينافي بساطتها كما عرفت في مشي الصور المراتبية وغيره مكررا وان
كان ينبغي تنزل الشيء في الذات او في علم الذات الكمال ففيه ان غاية ما يلزم منه اختلاف احوال ذلك الشيء وحدوثه
ولو ذاتيا لا اختلاف الذات الواجبة ولا يستلزم اختلافه وثبوته فيها اختلافها وحدوثها لان الذات بسيطة وفيه
بالاتفاق والبرهان والبساطة كيف يجمع مع الظرفية او الحلول او المقارنة او كونها وليست البساطة الذاتية مما لا يجتمع
مع الجامعية والواجدية لما عرفت من عدم الملازمة بينهما بوجه وان كان ينبغي تنزل كمال وتوابع كمالات ليس الذات المجردة
وذلك بان يلاحظ الاشارة ولو وهمية او جهة كذا او كونها بالنسبة الى الاحوال الظاهر لا الغائب البحت والظهور لا الغيب
الشارع المعروف لعدم قبوله الاشارة والاخبار عنه به بوجه من الوجوه وهذا ده يحتاج الى البرهان وهو يكشف قطعا
اذ لا تنافي في الكثرة والحاجة والنسبة في الخلق صفة من صفاته تعالى او اسما من اسمائه تعالى او فعلا من افعاله او اثرا من اثاره تعالى
وعدة الذات وتعالى وعدم اصابة النسب اليه لم لا يعتبر علاوة بقوله فان حالة الظهور غير حالة البطون وان كانت الجزئية
او الاحوال في مراتبه اي الظاهر او الظهور او ما في الذات او الوجه المطلق الذي اصلا الوجه الموقف الواجب فان معناه
ان كان الخلق والممكن ظهورا او غيره غير الخالق والواجب فلم ار احدا ينكره فضلا عن مثل الشارح ...ه وان كان ينبغي فرده
المنفي لو لم يقتضي على المتقدم في قوله لوحدة الغيب والبطن او غيب الغيوب والبطن البطون مع الظاهر والظهور عينا وتعددها
بحكم البرهان في الاعتبار العقلي النفس الامري فلم يقم دليل على استحالته اذ النسبة بين المهية التبعية ووجودها الاصيل ليست
اتحادية لبطلان اشتهار الاثنين والاغيرية لبطلان جعلهما من باب ثبوت الشيء للشيء وكونه ما وحدنية مع انه لا ينافي
هذه الوحدة انتزاع المهية عنه ومن اجنبية عنه بل اعم وغير ثابتة في رتبته فاذا كان الامر هنا كذا في الواجب الوجه الموقف
البسيط وصفة الكمالية واسمه الاعظم وعقله الاول او ما اكده من بديع استلزامه حاجة وكثرة ونسبة وشر كما في ذلك في
الواجب فعليه البيان لا المصادرة بالمطلوب وجعل اعادة المدعى برهانه وان كان معناه ما هو المتحقق في شيء وشيء
وما هو المستلزم للولادة والاثنوة والعزلة ولو بطريق البطن والظهر لوجود علاقة بينهما فلم يقل به المتقدم لانه موحد وهو
مناف للوحدة وان كان معناه انه يستلزم القول بواجب البطن البطون ومكن يتجلى له وبه امتنع عنه وعرف به او ظهر به
او كونه ذلك مع انه لا حاجة في الافتقار في الواقع ونفس الامر لوجوب انتهاء المخلوق الى المخلوق لا غير فلم ار في من احد

الاجنبه

ان جنبه الى الشارح وان كان غير ذلك بحيث يخرج به الذات عن البساطة والقار الذاتية فعليه البيان او البرهان لا الوجه
التفاوت بين الاثنين لانه عين الدعوى ولهذا الحكم الحكماء اي المعلم واتباعه واشياعه على الوجودات التي لا يمكن تشتمل بشيء
والاخبار عنه وبه الا بما يشير بها عينا كشيء له فيها يجمع ما يدخل تحت اسم شيء حتى لقالبه الذاتية اتفاقا او وجوبا بانها اي
الوجودات التي سوى ما هو العقل الاول والوجه المطلق الجميع من جميعها بخلقها من اجل قبول حقيقتها المراتب المتفاوتة بالشدة
والضعف بعينها وذاتها الجنبية البسيطة فوارق فاعل يمحق جميع فرض وهو على ثلثة اصناف عام كالسواد والبياض وكونها
من الاعراض الجمهورية المركبة من المهية والوجود في الطبقات المركبة وخاص وهو المهية التبعية وان كان جوهرية كمهية الاثنين
لان الوضع انما يسمى وضعا لانه تبع موضوعه الموضوع وهي ليست تبع وجودها بناء على اصل اصالة الوجود الذي جاء الشارح بالمادة
نورانية في الجبروت وما فوقه وظلمانية في الملكوت وما بعده وخاص الخاص وهو الوجود الاصيل المذكور لانه عرض يجمع انه
لتبع فقير لوجوده متميز عن حقه وحده اتم من الوحدة بين المهية وعينه لانها تشوبها اي تلك الوجودات وهي اي تلك الوارفي
بالمعنى الوسط الاخص نقائص وجهات عدمية منابع الشرور والمعايب اذ لو تمحضت الكمال كانت جائزة الصدور
من الجاعل الها او خلقا وليست كذلك لما مر من انها من حيث هي هي ليست لنفسها فضلا عن ان يكون موجودة او ثابتة
واذ لم يمنع كونها موجودة بالعلية البسيطة لم يكن كونها وصادرة بالعلية المركبة بالطريق الاولى وهو سر كونها مع وجود ما
في الوحدة عينا والغيرية في الانتزاع والاعتبار الشيء كما مر توضيحه غير مرة وبما ظاهر العبارة ان الضمير راجع الى عوارض
الوجود التي هي المهيات وهذا غير مستقيم لانها انما تميزت بوجود ما فلو عكس دار او تسلسل او تقدم فيه الشيء على نفسه مع
ما له من المكن من عرف الوجود الواجبي انما هو الوجود البحت الاصيل الذي تأخرت مهية عنه بسبعين سنة وعن الواجب بسبعة
مائة او ازيد مع حيلولته وجوها بها كيف تمكن من ملاك التميز عن الوجود البحت البسيط تميزا اوليا او ذاتيا وان كان التنازل
ظهور ما في الذات لا ينبغي تنزله في نفسه بل كونه حقيقة من الذات وعلت الى ما زيد فقد تجزت الذات كالجنس المتحصل بالفصول
في الانواع المندرجة الى مقام الشخص وتكثرت بالتجزية عينية او ذهنية او اعتبارية او بالفردية او بالمرتبية والرتبة سواء
قلنا ان تنزلات المرتبة وتكثراتها الذاتية انما هي بالنسبة الى ما زيد خاصة كما توهموا البحت شيء من يعبر تخصص الذات
وتنزلها بالنسبة الى الخصوص زيد بما يريد او شبيها كان او غيره او الالات الكلي او الكائن ولو كان آدم الاكبر ام مطلقا
ولو بالنسبة الى الكتب والجبال الى اذا اراد بما نسبته اليهم الزاما لهم في القول بالواجب والممكن فان شنشنة التزوير
لطريق معرفة النزاع حقيقة لا القطيعة والاموضوعها فنقول انهم يقولون بالواجب ولو في الالهة وبالممكن المنتهي اليه دفعا
للتشويش سائر المفاسد وانه تعالى انما يقول بها ليفهم اولا يقول بواجب اصلا اذ لا ثالث فان كان الاول فيرد عليه كل
ما اورده عليهم ومن جملته كونه تعالى مختلف الحالات لان حاله من حيث هو هو غير حاله من حيث انه المنتهي الخلق والممكن المحتاج
اليه ومن حيث انه البطن البطون غيره من حيث انه معروف او ظاهر بخلقه وبهذا ان كان الثاني فيلزم سلبه الكلي وان كان
مقصوده هنا وفي جميع كتبه في هذا الباب النهي عن التكلم في الذات لما في خبر لا باب التكلم شركا وكونه لا ذلك الا حقيقة انه تعالى

واجب وجوده فقد ترکت الموجودات الآخر معدن اصل الوجود والشرکة بل ما يدفع التعدد والکثرة راسا وهو سفسطة
وان قلت انه تعالى واجب عدمه فقد جعلته شريکا بالاقتناع في الامتناع الذاتي وان قلت انه تعالى ممکن وجوده فقد قلت
بالانقلاب المستبين وان قلت لشق رابع فقد ابطلت الحوالذي او ضمنا فيما سبق عقلية شبه عدم امکان التکلم في
نحو شريک الباري ممتنع والدور باطل والتسلسل مستحيل والتحکم محال وبهذا فان صدق الاحکام في هذه الموجبة على ان
ما اتفقوا عليه حيث لم يبق احد يکذبها وکونها من قبيل الثلثة زوج والاربعة فرد ونحو ذلک من الکواذب واثبات الولد
لله تعالى يستدعي ثبوت شيء ما والمقوم في استحالته الذاتية راس فجوابه انه اعتراف بالعجز عن المعرفة والاکتفاء بالدليل
ولم ينکره احد کما لا يدعي خلافه والاعتراف بالعجز عن المعرفة معرفة بالبرهان وحق المعرفة کما قال السجاد عليه السلام ما عرفناک الا بالعجز
عن معرفتک اولم يجعل للخلق طريقا الى معرفته الا بالعجز عن معرفته وهذا لا يوجب ان لا يقول المصنف بتلک القواعد
التي لا تنتج الا العجز عن المعرفة عجزا مخصوصا باهل التوحيد دون العوام البعيدين عن التوحيد الخالص والوحدة الحقة بل هل
على ما صرح ان العجز عن معرفته بعض معرفته بانه حکم عليه تعالى بالعجز عن المعرفة اذ لم يکن هذا العجز في حق الممکن فانه لا عجز عن
معرفته بل هو عجز عن الذات والقصد المذکور رجمي انه منقطع الاشارة بل لا خبر عنه وبه وهذا البعض عنه يجري في الترديد
المذکور المنهي عنه والمنفي بالبرهان على انه لو تم لکان بلا دراية منه بادر لا لما يعطيه تدقيقاته عليهم وبادري
لما يفيده تحقيقاته في کتبه وبيانا ان ايراده متوقف وسوده عليهم حسبما فهم من قواعده مبنيا على الظاهر المتبادر منها
من الکمون والحلول والعينية ونحو ما وليس کذلک سيما الثانية الذي موقعه ما تأتي من الصفات والعلم لا انها ومقصده
غير متعلق بکل او نقص فلاحظ قوله هل کانت هذه العطايا المعانقة على الممکنات والمهيات من وجودات تهاوي انها
الوجودية التي يزعمون خطاب او غير اشارة امالانه محض الظن والتخمين بدون تصوير فضلا عن برهان على انها في الذات
وهو بالعرو لو نحوا شرف عنده لولا يزعمون وجميره الجمع لکان ضميرعنده راجعا الى المقسم فيعود اليه تعالى سواء جعل الظرف
متعلقا بما قبله او بقوله معلومة ظاهرة انه جعل علمه تعالى غير ذاته البسيطة ووجوده الصرف والا فکونها معلومة
عنده اوله اولديه مبني کونها موجودة بوجود الذات بعين وجوده تعالى وکماله الذاتي مبنيع تلک الکمالات وما ينبعث
وينوعه من سنخه لولاه لم يکن هو وهذا ما الدليل على فساده وما وجه مناسبته مع علولها فيه تعالى وهو مثبتها متوقف
على شيء وشيء واين الرابطة الثابتة بالبراهين من شيء وشيء وحلول وعرض وعلم وجهل وهو واضح لا شک ان مرتبة فيه
تشبيه التعين عبارة عن المهيات من حيث هي هي اذ لا تعين في الوجود بما هو وجود اصلا فکيف يثبت له تعالى
في ذاته ومن يقول به واي کلام وقول يستلزمه او يغني شيئية مطلقة ولو وجودية وهو تعالى شيء لا کالاشياء بمعنى انه يجب
احدي المعنى والعينية والوحدة الحقيقية کيف تجتمع مع التعين او النقص ومن يقول بخلاف قول القوم حتى سأله الزنديق
ما هو قال شيء بخلاف الاشياء ارجع بقولي الى اثبات معنى وانه شيء بحقيقة الشيئية غير انه لا جسم ولا صورة
ولا يحس ولا يجس ولا يدرک آه فتلک تعالى لا يجري فيه التعين والترديد يعني انه تعالى يعلم او عالم او علم ان في ذاته اشياء

ليس في ذاته

ليس في ذاته تعالى شيء فضلا عن الاشياء ولا اشياء فيه حتى عند من يقول بان الصفات الکمالية عين ذاته فضلا عن ان يکون
غيره فلا هو حيز قولهم ولا لازمه فمقام الذات اوسع واعلى واعظم من انه يعلم ام لم يعلم ان في ذاته تعالى شيئا غيره وان
اعطاه ظاهر قولهم ان الاشياء کلها في الذات وانها واجدة لها في مرتبة الذات فان الحقايق شانها اجل من ان
يقتنع بالالفاظ والتبادر الذي محله المحاورات العامية والعلوم النقلية مع انه في محله ليس بحجة وقتيا لمنع اذا قام
الدليل على خلافه وقد قامت هنا قولا اجماعيا منهم على عدم انکار تلک المطالب وبرهانا اجماليا او ضمنا وتفصيلا
على ارادة معنى صحيح سالم من تلک المناقضات لما دونت فلسفون الحکم القهري الا انه تعالى اما يعلم اولا فان کان يعلم فقد
کان مماثلا لغيره مسلم اذا کان الممکن في الواجب او واقال باحد وليس کذلک کما مر غير مرة ولا اذا اريد العلم الکمالي الذاتي
لانه عينه بالمعلة المانعة والاثنينية کبيت الصفات فلم يترتب عليه فليس العبد لانه في مقام الذات والذات مجرد والممکن
ممکن والعقد قبيح اول والامکان بعدوا آخر متاخر ولا منافاة بينهما بوجه تم يترتب عند من قال في العلم بالارتسام والحلول لما
فيه الکون ذلک الغير الذي فيتلعد له مدخل معدد رسمي اي مدخلية في ذاته تعالى ودخله في ان في حمدية واحدية وهو احد صمد لم يلد
ولم يکن له کفوا احد او يکن مطعن على قد کان او ليس العبد اشارة الى ما فيه ذلک سواء جعل موقوفا او مرا لما قبله او احقق
منه ان المحمول العيني على الهيولى بالنسبة الى الصورة الجوهرية والاعراض او عارضا ينع حالا او يع احقق منه وکلاهما باطل ومن
بطلانه يبطل علمه تعالى بغيره في ذاته وان کان لم يعلم به اصلا وانتم تعلمون حيث تثبتون له في ذاته شيئا لم يفرغ سمعه تعالى
فانتم اعلم منه والمصالح التي ينبغي ان علم من غيره به ولکن هذا ردا للبرهان الواضح ولقوله تعالى في النبوة وعسى ان تحبوا شيئا
من الرد على القران او على الشارع وهو معذور حيث يتکلم على الظاهر کما هو دابه في جميع الايات والسنن ووضائه به ولا يذکر
التاويل کلک او يمکنه وانما امور وهو شأنه تکلم على الاسباب الا في التسليم او السکوت وشاهد ذلک ان الله يعلم وانتم
لا تعلمون ما هو خير لکم وما هو شر لکم وفي آل عمران فلم تحاجون فيما ليس لکم به علم من القول بثبوت شيء في الذات وما فيها بالعقل
والاتفاق والحس والله يعلم ما حاجتم فيه وانتم لا تعلمون فلا تتکلمون في الذات وما فيها لان الله تعالى يعلم کل شيء فيعلم
نفسه بالطريق الاولى ومع هذا العلم لم يخبر شيئا بکتاب او خبر بان الاشياء فيه وانه واحد في مرتبة ذاته فلو بنى الامر على
التاويل مبني ولم يوجد في العالم قط اعتقادا وکفر معتقده وشرک قلب اذ لا يمکن ان يعبر شيء کان بلفظ وعبارة کک
الاولى من الکل اهل التوحيد ان يأوله بما هو صحيح مطابقة لا لظاهر الادلة التي في العالم ولا راء جميع الخلق وفي النمل فلا
تضربوا لله الامثال فلا تجعلوا له تعالى مثلا وشبيها وشبها ونسبة ولسبة کما لا من الکمالات الامکانية والاشراق
ونظرا او تجليا ومعرفة بانه او فعل او نبي مطلق او امام حق او شبلي او بايزيد او نحو ذلک ان الله يعلم کنه الاشياء
وضرب الامثال وانتم لا تعلمون شيئا بالعلم الکشفي فضلا عن ان تتکلموا في الذات او في الرد على من تکلم او في رد الرد
بذکر التاويل او في رد الرد او عن ضرب المثل فان ضرب المثل تشبيه حال بحال لغة من التشبيه والتعطيل ومن النور والله يعلم وانتم
لا تعلمون کيف خلق الله الخلق والا لم يعلم احد احدا بايراد واعتراض وسوء ظن وتشنيع فاحشة عن العصم من في شأنهم ما رأيته

فيأة وسعة اذ ناه لهم من الخير قال الله عز وجل ان الذين يكبون الآية فليحبهم كمالاته وما يكون له سبب له اذ لو لم يجب لزم سلبه
عنه او اثباته له لعلة خارجة كما هو موجب البرهان وجميع عليه جميعهم الا لزم منه ان ما يليق للخلق من كل ما يليق بهم كمالات حقهم يمكن غير ان
ان خالقه غير فاقد له في ذاته لكونه علة لعدم الفاقدية لكمالات حقه تعالى او كلمة ما ليست عبارة عن الخالق كما في كون والسماء وما بناها
من موصولة عبارة عن الكمال الذي يتعلق للخلق كالبدو والعين للانسان وكلمة من بيان الموصول وضمير له عائد اليه وضمير يليق
على كونه معلوما لا مجهولا وضمير فاقد للخلق كمالاته وله في كونه يجب منه العود الى الله تعالى والمعنى ان صريح قول المتقدمين اذ
لازم قوله ان الواجب بالذات لو لم يكن واجبا من جميع الجهات من جائزا بالنسبة اليها انه اذ فقدها او اعطاها لم يجب ان
يكون باعطائها واجدا لها لانها بالنسبة اليه لم يكمح من لوازمه الذاتية من وجوبه وكل عارض معلل لعلة خارجة فيدور
الامر على مدار ذلك الغير واما اذا كان واجبا من جميع الجهات كان واجدا لكمالاته اذ الفاقد كيف يعطي وفي
ان الشارح منع الملازمة ودفع الاستلزام فان تعليل لعدم اللزوم جميع ما في الخلق من الايدي والارجل والاعين والرؤس
والوجوه والالسن والعظام والشعر والبشر والعورات والات النكاح ذكرا او فرجا وشهوة ورحما وولدا ونحو ذلك
من لوازم المناكحة والمني والحيض والاكل والشرب والنوم واليقظة والضحك والبكاء والحركة والسكون والاجتماع والافتراق
وغير ذلك مما خلق الله عز وجل للخلق مما لا يحصى من المحاسن والمقابح كمال في حقهم فان الفاقد منهم ان خلق شيئا منها اي
من المذكورات ممن شانهم ان يجدها ناقص بلا شبهة وكلها ليست كمالات في حق الله تعالى بل عظمته عن النقايص والآفات
خلق الاتحق اقول جهة النقيصة فيها راجعة الى ماهياتها من حيث نسبته حق الله تعالى الا انها وجود ذاتها الجهة البسيطة والوجود ثابت
له تعالى من العراقة والبساطة تعالى قوله خبر مبتداء اي معطي الشيء ليس فاقدا في ذاته كوننا انه ليس فاقدا له ملكه وان
معطوف على ان مبتداء او على ما يقول قولهم لكنهم مراده من ملكه مالكيه اذ لا مملوك او يكون الظرف مستوا حالا عن
الشيء وراجع الى الامتناع كون ذاته تعالى بالعطى من جميع الوجوه كما في المعنى ان غير معطى الشيء مما يكون عليه غير ان احتمالا وحقه
شيء ظاهرا فعلى الخبرية ضمير يكون عائد الى الكل واحد من الايدي الى آخره وعلى الثانية لان ما يكون عليه يجب عليه من تتمة قولهم
وتعليل بالضرورة فضميره التي ذكرت مؤنث او متكلم غير ان من جهة وتفريع من اخرى هو سبحانه اعطاها عباده لانه
معطي الاشياء كلها وما ذكرت من جملة الاشياء التي تحتاج اليها واشتغالهم بها وعدمهم لها كمالاتهم فاذا كان شيئا في ذاته بما
فيها من النقايص والذام فماين موقف الواجد الذي يذكرونه فقد عرفت مما انه الغيب للحدوث وانه لم يقل احد بكون
الكل منه الواجب تعالى وانه على تسليم كون الاشياء في ذاتها لم لا يجوز ان يكون كونها فيها شبه كون الصور المرآتية في المرآة
بدون اختلال بساطة الذات البسيطة بوجه وان الامر واضح بعد بياناتنا السابقة فاعتبروا واعبروا من المجاز الى
الحقيقة لان الاستدلال على ما هنالك لا يمكن الا بها بما اوضحنا الابصار والاسماع والعافية بها من مناص عما اوهناه
ودفعنا به جميع وجوه المناقضات والاشكالات الا ان يسلك سبيل النزاع الموضوع بان انتهاء الحكم الى الواجب
او القول بالاشياء الذات او الوحدة او السنخية او الواجدية او نحو ذلك مما يبساطته تعالى ويسلك آخر ما به غير مخل

بساطة الذات

بساطة الذات وواحديته فلعل ما سلكه او ما قاله شرًا ان المقدم يقول بالواجب الحقيقي الوحدة الحقيقية الحقة التي هي منزهة عن خلقه مثبوتة
صفته وايراد عليه لان الايرادات مبنية على الوحدة والاشارة اليه ولو في نفيه وهي منافية لتلك الوحدة والشارح يقول
هذا مذهبي وكلامي الحق **وقوله** فلا معرف له ولا كاشف الا هو يعني لا معرف للواجب الحق وهو الله عز وجل اصلا الا
نفس الله بان يكون كل شيء له معرف من قوال شارح وهو الحيوان الناطق وللانسان لا حيث يعرفه عباده فيعلم او مفعول ثان الا هو
ان معرفه هو نفسه لا غيره اما بمعاد يا من دل على ذاته بذاته ولك من عرفك وهكذا او ما هو ظاهره لانه عز وجل لا يعرف من نحو
ذاته لهذا الظرف احتمالات كثيرة ليظهر بادنى تامل ومعناه انه لا طريق الى معرفة ذاته لا باشارة او تلويح او رمز او بيان او تصريح
ولا بوجه من الوجوه لان ذاته غير مختلف الاحوال والاقليس ذاته حق وانما يعرف بما وصف به نفسه للقائل وما وجب
معرفة الله ولم يمكن معرفته بالكنه الاكمل احاطة به بالوصول اليه او بالعلم العياني او بالرؤية او بانقلاب اليه او نحو ذلك وهي
ممتنعة وجب عليه بمقتضى الحكمة واللطف لما تقرر ذلك على الحق والمراد انه تعالى يريد ذلك منهم ان يعرفهم بما وصف به نفسه كما
عرفهم نفسه بانه ليس كمثله شيء وكما قال عليه السلام من عرف نفسه فقد عرف ربه لا لغير لازم ذلك ان لا يكون لذلك الوصف الذي يعرف
الله تعالى به معنو الا كان يعرف الله بان ذلك فيلزم ان يكون النفس او ما هو من الصورة الجارية على الحق ارادته تعالى ليس كمثله شيء
وهو خلاف البرهان والمعروف من مذهب اهل الاسلام لانا نقول انما يعرف الله بمعرفة النفس او الصورة التي خلق الله آدم عليها
اذا اعرضت عن جميع السمات تخرج عن ملاحظة التوحيد كما قال عليه السلام كشف سبحات الجلال من غير اشارة ولا شك انها حينئذ ليس كمثله شيء
لانك تجرد ما من الكل شيء تخلى عن المماثلة لشيء من الاشياء وفي تلك آية معرفة فاذا عرف الله بما عرف انه ليس كمثله شيء فوقعت النفس
في آية الله وعلامته معرفة كما قال تعالى سنريهم آياتنا الآية او لا اذا تاملنا بعطية ظواهر قواعد المقام وقد اليا وعم موصوف بالايات
موصوف بالعلامات ما اه ولا كاشف له الا هو يحتمل كلام المقدم ان يكون عطفا تفسيرا للمعرف لقرينة ذكر الاستثناء عقيبهما اشارة
الى الحد لانه مقابل البرهان على النحو الذي في المنطق الا ان الشارح سعى لمعنى فكره والفوز بتفاصيل كون كل شيء مجملات الفهم حتى
بعد عنوان نفي المعرف له اشارة الى انواع كل منها من اهم على القانون المنطقي والفهم الجمهور والبحث القياسي وقال ان ذلك صحيح
وهذا المعطوف لا يقع على الجهة الحقيقة بلا تاويل وتجوز الا ان يقال بعدم منافاته للتفسيرية وان ذكر بما يعبر اثنين لان الاشارة
في هذا متعلقة بالاستثناء الوارد عليهما لا ينفي الكاشفية لانه تكلم في الذات وهو لا يجوز وان كان في نفسه حقا وانما يقع ذلك
بعد الذات معرف نفسه وكاشف ذاته لنفسه او غيره من الخلق الذين اوجب التكليف بمعرفته عليهم على جهة المجاز الوجه او الاسناد
او الوجه بان يراهم آياته لا ذاته في الآفاق وفي الانفس حتى يتبين لهم بما يعرف به كما اوضحت مثاله فيكشف ضميره عائد الى
الوصول او الى الله لهم عن حقيقة ما اراد منهم من معرفته ان كشف باراءة الآيات كلها في جميع الآفاق السماوية والارضية و
جميع مراتب الانفس بما طلبه منهم من المعرفة فلا معرف له يعني لا طريق لحقيقته الى حقيقة معرفته وكنهها الا او الا يمكن بيان ذاته ومعرفة
كنهه الا هو والا لفظ هو ومعناه وجه انحصار تبيين هويته هو ان اله المطلق هو الذي لا يكون هويته موقوفة على غيره في حقه
الثبوت النفس الامري وحقه الاثبات والتعريف فان كل ما كان مستفادا من غيره فمتى لم يعتبر غيره لم يكن هو هو وكل ما كان

هو شيئا سواه لذاته فسواء اعتبر غيره او لم يعتبر فهو هو لكن غيره من كل اسم وصفة واثبات وحكم منسوب اليه الا مكان
والحاجة والنسبة فقوة مثلا لايكون منه الا بحيث لا يعتبر بغيره بوجه من وجوه الاعتبار ردا للوفق فاذن واجبا الحق هو
حقيقة على هو الذي لا اله الا هو اذ هو النفس بهيته لكل ما عداه فليس هو من حيث هو فهو هو ولا هو الا هو ويلزم من
هذه الهوية ان يكون منع عدم الاسم الا يمكن تعريفه وشرحه الا باللوازم سلبيته وما وصف بلفظ فتوقفه به مجازية بعلاقة
صحة السلب اذ يصح ان انه معرفة بل ليس معرفة بكنهه ثم سريع المعرفة في سائر معارفه المتفاوته من باب كل
مجازات في مجازات عرفانية في نتيجة ان الكشف عن حقيقة ذاته وكنهها لغيره اي الكشف والوصف لغيره ولو كان الواصف
هو انه لعم المبين والواصف غيره لعم عنده اذ حيث لم يتكلم في ذاته اصلا عنه الكل غير ممكن على ما يريدون في كلماتهم
وان او فاحام يجنبها اى المعرفة الذاتية والتجليات الكنهية ووجه عدم امكان الكشف لما عداه ممنوعية الاشياء والابا
الذاتية عنه لا يبين احد بها راجع اليه نعم والاكثر راجع الى ذلك الغرض ان ابته عز وجل فكل ما يكون عليه في علم وكمال ومطلع
معرفته لغيره وامكان معرفته فقد وجب لان الواجب الوجود بالذات قد مر انه واجب الوجود من جميع الجهات لانه
تعالى قد ما غير متوقع ولا منتظر اذ عرفت انه ليس فيه فقد وامكان وعدم ولا ما بالقوة فلو امكن معرفته لغيره ولم يات منه
وجب ان يكون لغيره معرفة كل ما سواه دائما بدون استثناء في ذوي وقت ونقص من الاشياء واما سائر الاشياء الوجود والنوع الا
ان هذا التقرير يمكن ان يعترض فيه ان عدم معرفته لما بعد العقل الاول على ما لا يتناهى معرفته له ازلا وابدا بدون الاستثناء
المذكور فانع الكشف لما تحته هو تنزل مراتب ذلك العقل وما في رتبته في عالم نباء العوالم على الاسباب وترتب المسببات
عليها بدون ان يجئ الشيء عن حده ورتبة المغيرة واما العقل الاول والالية المعرفة بما هي معرفة فلا يعرف عنه تلك المعرفة
اصلا من هو ضمين معرفة لو لم يكن هو اياه ولا لاحد ان يرده بوجهين الاول ان العلم به نعم فطري وهو حاصل للكل بدون
استثناء شيء واما العقلة والجهالة عن العلم بالعلم والثاني ان معرفة الالية والعقل علم حادث امكانه لا علم كنهي هو محل البحث
فليس الكلام الثلث في العبارة وهي الكلية وبينه لنفسه وفات منع القطعيت على انها كلية ادلة واحد على الجنة الاولى ولازمها
اباء الذات عن الاكتناه بها اولئك دليلان تتعدد من شرطيتين لبطلان تاليهما وقد فات والقطعيت على وحدتهما كما هو المتبادر
او على اللف والنشر اوليلان ما هو منها فات وما عطف عليه نباء على جعل جواب اما العطف على الكل ما يكون اذا لكون
الدليل الاول ما انتفى باستلزامه الدور العقلي ان قرر بانه عند الحكماء او عند المتكلم واتباعه او عند الشارع وقواعده
على الاحتمالات المتقدمة بما اشار اليه بقوله كما قدمناه ان كل ما كان عليه نعم فقد يجب له ما يبلغ الذي قرره بما لا يبلغ الذي ولانه
به اذ لا معقول له بوجوب الوجود ذاتيا فيما او سلبا واذا وجب فقد جاز لانه لو امكن معرفة كنهه او تواجه لغيره فهو متوقع
ومنتظر على ذلك الغير لا محة وهو دور والدليل الاخر على الاباء الكل قد عرفت ان بينية لنفسه هو لنفسه وذاته كما علمت
الان في منع هو وكان منع الاخر الذي يذكره لتلك الكلية وهو ان ما جاز عليه فقد وجب لانه بسيط الحقيقة لا مركبها
بالاتفاق والعقل فان من قبله نعم واجبه وبينه لنفسه لغيره هو بعين نفسه البسيطة وذاته السارحة الا شيء عن نفسه ذلك بالتعقل

نافعة

ناحقة فهو ليس الا ذاته وانه لا يعرفه وكشفه لغيره مع ان كشفه لغيره على هذه الكلية ليفهم ذاته وكون ذاته لم يكن كل كلام احد
ولا يمكن هذا الكلام على الكل اي يمتنع من جهة اقتضاء ذاته ان يكشف عن كنه ذاته لغيره وهذا المنع يمتنع مع جعل الولا وفيه حاليته بالبطلا
لما قبله او دليلا اخر او بيانا لبطلان التالي في الشرطية المقدرة في تلك الكلية وبالجملة مع ذلك كيف يمكن لاحد ان يعرف كنهه
وقد كان منه في شان غايات كلمته من ابتدائيته فان لم يكن متعلق بما قبله من ارقات يكون المنع في تلك غاية حتى المعرفة من
هذا المبدء لما ثبت ان ما جاز له وجب له نعم واذا وجب له نعم يلزم ان يكون مختلف الاحوال لاحد ما حاله من حيث هو هو والاخر
حاله من حيث ارتباطه بغيره على سبيل الوجوب بدون امكان وفي زواله عنه نعم لو جاز على الوجوب لا يمكن فيه تعالى بحاله مع عدم
ارتباطه بشيء لان كل جائز وجوده كما وجوده وفقا له هو نعم فاقد له في ذاته وذا قوة لصوق الغير به ومنتظره ومتوقع ثبوته له
وقد عرفت خلافه وهذا منع القطعيت دون النهايات لما مر من ان انتهاء الوجودات والاشياء اليه نعم يستلزم انتهائه اليها
الفهم الاقتضاء منع الانتهاء اياه وهو يستلزم لدونه نعم به فلازم هذه المقدمات اباء كنه الذات عن المعرفة اوليس هذا منعاه
ولا معناها ما شرحناها به من جعل الكلام على العقد الا ذكره حتى اذا جعلنا ما تحته او اربعة ليفهم او جعلنا على البطلان التالي يحقق ان يكون المنع
ان الغايات والنهايات توقفت عنده وتنقطع دونه لانه اذا فات منه العقل المحيط التام منعه فغيره نعم اولى ولازمه
اباء الذات عن الاكتناه وكونها مجهولا مطلقا ومنقطع الاشارة وممتنع المعرفة والكنز المخفي عما عداه ممكن حتى خفي لشدة ظهوره اي
ظهور هذا المنع الذي عرفته عنده معه او ظهور الذات عند ظاهر كلمات المقام حيث يتكلم في الذات او عند الشارع الفهم لانه
يقول بالذات وظهورها الاتم كانه ظهور الشارع في الحديدة المحماة بما بان يكون لشدة ظهوره عين شدة خفائه عن كل ما سواه وجد
ذلك السواء ام لم يوجد ووصفا ومعرفة بما وصف به نفسه اولا واما الامر الثاني وهو ان يكون امتناع الكشف الذاتي من جهة
كل ما سواه وذلك لان لا يتوهم اختصاص السواء بما هو البعيد ورتبته من عالم المادة الزمانية والملكوتية او الجبروتية ليفهم من يعم حتى الالية
والصفة الكاشفة وكل الخلق فلان ظهوره لهم يكنهه يقتضيهم اصلا من رأس او لا يبقى شيء منهم لما لقي الامر والوافي لا عند القسم
ولا عنده سبحانه لان ظهوره بذاته كان ووقع ولا كلام فيه وهو ذاته لانه هو هو وقد عرفت سره فهو الازل الاول ولم يزل
من جهة المعنى فانه صفة المخلوق المحتاج المؤلف وفي رتبة الازل يمتنع ويختفي سواه والا لعقد والواجب وهو باطل من كل التوحيد
وبالقطع الكل منها مكان يكن فقد امتنع ظهوره بذاته لغيره لا الامر يرجع الى الذات كما في الاول من العدم الغيرية رتبة الظهور
بالذات متعلق بالظهور او العدم نعم الغير لا يقتضا البرهان اقتضاء الذات اياه والاقتران والايجاب والامتناع ثبوته
الى الغير ووجود هذا الظهور الذي يطلب بكل مكان ولم يحجه شيء حتى شبيه والا فشبيه يوجب تحديده والتحديد مناف
للوجوب الذاتي فقد امتنع ظهوره بذاته بمعنى ادراك احد سواه لا بمعنى انه لا يقع ظهوره بذاته لذاته ولا بالمعنى الاول وان
كان وجها اخر للمدعى اذ قد عرفت انه يجب ظهوره بذاته لذاته لانه هو ذاته ذاتي واذا كان هو هو فقد وجب الكشف فيه
بذاته لذاته على كون الحقيقة على الكون وامتنع الكشف لما سواه على كون الحقيقة لكان من السلب المتقدم واما على كون المجاز فهو المعرفة
المطلقة لا لذاته لما عرفت من اقتضاء الذات بما وصف به نفسه لهم وهو عائد الى الموصول عبارة عن حقائقها التي هم بها هم وهي الجهة

١٣٥

اياته الدالة عليه لهم كما عرفت من مثل النقش الموجود في كل شي كسبه فانك اذا عرفتها مجردة عن كل نسبة واضافة وعن جميع اللواحق والمشخصات بل نعتبرها مجردة عن جميع السمات من غير اشارة عرفت الله سبحانه لا اشباه ومعرفته لهم بعده فمن عرف وصف نفسه كما عرفه وهو حقيقة ذلك الوصف وهو معرفة على نمط دليل الحكمة الذي به يعرف الله ويعرف ما سواه من اياته الدالة عليه في الافاق والانفس فقوله فلا كاشف له الا هو واجب لعدم علانية المفعلة هو فيجب ظهوره بذاته لذاته كما علمت ويمتنع احتجابه عن ذاته علانية الحقيقي كما عرفت وجيه وجائز واقع للخلق علانية انما زال المعرفة بالاية والعلامات ليست معرفته لهم بكنهه لان الخلق لا يكون لكنه الخالق وحقيقته وما جاز وقع حقيقة لئلا يرد من جواز معناه العام ولو في ضمن الوجوب ولا الامكان الذاتية وان لم يقع كبحر زيبق وجبل ياقوت بل الامكان الوقوعي اذ ليس في معنى الامكان الذاتية كالمشي والوقوع كقيام زيد اما الوقوع فقط وان يلزم تعلقه بامر خارج فينقل الكلام فيه الا ان ينجر الى الوجوب ويلزم الانتظار والتوقع واما الذاتية فلان القول المشهور بالامكان وان لم يقع قول على القصور لظهور انه بعدما كان التعلق وكان الامكان والقبول وجب لهم منهم لا له بذاته والمعية ليست بين ما المتبادر بذات وخلق بين معقوديتها وظهورهم لا العكس كما يعطيه ظواهر كلماتهم الا ان يجمع بينهما باعتبار الوحدة والغياب المطلق وقوله ولا برهان عليه الا ذاته مثل قوله ولا كاشف له الا هو في البيان والبرهان فلا نعيده وفي التثنية رمز الى انه عبارة اخرى عنها وتكرار بالمعنى عنه الا ان يحمل الاول على الحد والثاني على البرهان في المنطق وقوله فشهد بذاته على ما شرع اقتباس من قوله تعالى في آل عمران شهد الله انه لا اله الا هو لظهور دلالة في كل شي ومعرفة ذاته في كل نور وفي الطائفة بدليل الحكمة ولا في منصب الدلائل والقوم بانزال الاية ويعني ذات الملائكة ولا آخر حالا ولا آخر فعلا ولا فوقه فعلا والكل كسبه كما نفيده تتمة الاية والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط لان ذلك في الملائكة اقرار وفي اولي العلم وهم الانبياء والاوصياء في خبر الباقر عليه السلام بيان وعيان وفي الباقر اول الكل قسط وعدل كسبه وفي تفسير الماثور امير المؤمنين عليه السلام يا من دل على ذاته بذاته لانه دليل الكل لما ولما فلو عكس دار فاما شهادته في الاية الكريمة لا الاية المعرفة فيها ارشاد في بيان كيفيتها مع ان حاق الشهادة يقتضي التعدد وهو لا يجتمع مع البساطة و وحدة احديتها ما عرفته مجملا وما نعرفه مفصلا في الدعاء ولذا اكتفى بهذا الثناء عن الثناء وثانيهما ما قاله بعضهم من ان شهادة الحق تعم الحق لتحقيق اي الباطل وعن مستقيم او حقيقة الذاتية لذاته بذاته شهادة له كيف هو هو يعنون ان الحق بذاته هو ح والمشهود عليه هو والشهادة هو والكل واحد وهو وجود ذلك الوجود عبارة عن الحق الذي لا تعدد فيه فلا يوجب التعدد ولا التكثر ما يكون منه التكثر فشهد الله بانه هو هو يعني ان لا اله الا هو لما عرفت من ان غيره ليس هو بل مركب من حد ومن شي لتركيبه ولو كان من جهات فاعله فهذه شهادة بالحقيقة والحد التام وقد اما شهادة الملائكة في الاية انه هو وان لا اله الا هو فهي وان لم يتعلق بالمقام الا انه من باب معرفة الاشياء باضدادها لا بد من بيانها بانها شهادة الرسم لان الملك ولو على اعظم اسمه ورسمه لا هو بالرسم اي بامر خارج عن الحقيقة كتعريف الانسان بالماشي الضاحك للرسم وهو حقيقة ذلك الملك لانها غير الذات الواجبة واما شهادة اولي العلم وهم الانبياء والاوصياء كما في الخبر اولو العلم الذي

عند القوم

١٣٦

عند القوم اهل كل حال ستر ومعنى كل منزل رفيعة او الذي قال الله تعالى عنده علم الكتاب او نور يقذفه الله في قلب من يشاء فهو كشهادة الملائكة اي من سنخ شهادتهم بل اعلى منها عند التحقيق في بعض المراتب الا ان ذلك المطلب في اهل سلسلة هذه الشهادة لكون الامر لكن من الاقوال او الاحتمالات فيها ثلثة على الاعتبار او ذلك المعنى الواحد من علم الملائكة عند العامة العمياء او على القشرة من مقابل اهل الحق والتوحيد بشهادة الا الموصوفة للاستثناء المتصل للفرق بين الشهادتين وشهادة بيان الكيفية لا الحقيقة عند عامة الناس غيره وهو ان شهادة الملائكة بانه هو ولا اله هو شهادة اصلية لا فرعية ولا ظلية برزخية لا اصلية محضة سواء حمل البرزخ على الحاجز بين الشيئين او على البرزخ بين بحر العذب والملح او بين التجرد والمقارنة او بين المحسوس والمعقول او على البرزخ في قوله ما اخاف عليكم هول البرزخ وهو ما بين الدنيا والاخرة او البرزخ في الحديث والله اتخوف عليكم في البرزخ قلت وما البرزخ قال منذ حين موته الى يوم القيمة او في الحديث القبر البرزخ القبر وهو الثواب والعقاب بين الدنيا والاخرة او البرزخ اي عالم المثال لانه برزخ بين الدهر والزمان ووجه الى الدهر ووجه الى الزمان وهو بدن نوراني لطيف للارواح فيه او برزخ بين المجردات والاجسام او البرازخ في عالم الحدود وذوات الهيئات المادة المواد والنور انية المغير ذلك من المعاني التي عليها وبين فهم العامة من اهل علم اهل واما عند الخصيصين من انه خلاف العامة فشهادة الملائكة فرعية لا اصلية ظلية لا شخصية او لا تجردية ولا تجسمية عبارة عن عالم المثل الذي وجود تلك الملائكة على شاكلة عالمهم المثالي لانه مثل الجواهر النفسية وهو عالم واسع ذو عجائب لا تتناهى يكون على على الافق حالتها السفلى على مدد اي رتبة واعلاه تحت جواهر الهيولانية هو بالمثل التي يتعين عالم المجردات من العقل الهيولاني وان الوحيين نحو واحد اي اصلية الشهادة عبارة عن برزخيتها وفرعيتها عبارة عن ظليتها اي عالم الاظلة والاشباح والعكوس او نحو على اصلية برزخية نحو ظلية وفرعية ظلية نحو برزخية لان الملائكة برزخية خلقوا من بين الظلمة والنور ولا معنى للظل الا المتوسط بينهما او الظل عبارة عن جهات الاخرة وفيها من الملائكة لانها نور موجود وظل ممدود ولا يزالون كذلك يقولون ربنا عجل لنا قيام الساعة ولا يزالون كذلك الى رجعة ال محمد صلى الله عليه وسلم فيكرون معهم لانهم محقوا الا تباع محضا لان مادة الملائكة اذا تعلق بها المثال كحق بجسمهم الا بالنور المولف من عناصر هو رقايا الاربعة وهي اشرف من عناصر الدنيا بسبعين مرة وبانه ان الجسم البرزخي هو الجسم المقداري ذو الطول والعرض والعمق بلا مادة وهو جسم المثال الظل الشبحي وهو الذي يسمونه التعليمي ويسمونه العالم العلوي بهورقليا في ملكا آخر وعالم النجاشي بلقا الشرقية والغربية وان النفس هو الجسم المجرد عن المادة ذاتا والمقارن لها فعلا اعلى مراتب الاجسام العنصرية والفلكية والبرزخية وان الملائكة النفسانية كذلك الى غير ذلك مما لا يهمنا ذكره ولا يمكن هنا موقوف اما في الدعاء من تلك الشهادة لطريق الدلالة وهي فرع التعدد كما قلنا مع زائد فيه وجوه ذكرنا منها شرح الشرح ولا هو عندي ولا رايته الى الان الا ان يرزقنا الله به وغيره كلك ومنها ان الذات المدلول عليها في قوله على ذاته هي الذات البحت البسيط الصرف والذات الدالة فيه من دل كذلك اي البحت جزاء صفة هي ونفس الدلالة اي مصدر دل عبارة عن ما تعلق بمعرفته الذاتية من صفة بيان الموصول نفسه لا نفسه لما مر

من ان معرفة الحق جل وعز ولو كانت من قبل بارهينهم التي اتت بها الفهم ليست معرفة به سواء كان الوصف لهم بذواتهم كما قال من عرف نفسه فقد عرف ربه لانا نحن ذلك الوصف الواقع علينا بنا وبعبارة اخرى ذواتنا وحقايقنا هي ذلك الوصف لانه تعالى اراد ان نعرفه خلقنا على هيئة معرفته مثلا اذا اردت ان تعرف زيدا شيئا طويلا لعرفه طوله رسمت له خطا طويلا على هيئة طول ذلك الشيء المطلوب معرفة طوله او معرفة طوله ولو كان المطلوب معرفة عرضه رسمت لزيد شيئا عريضا على هيئة ذلك الشيء المطلوب معرفته بعرضه او معرفة عرضه وهكذا الا ان وصف بها الحق للخلق خلق لاحق لان القديم تعالى حالته واحدة لا يكون مختلف الاحوال ولا يتكثر ولا يتعدد ولان الحق لا يدرك الا خلقا كما قال امير المؤمنين عليه السلام انما تحد الادوات انفسها وتشير الالات الى نظايرها يريد ان الشيء لا يدرك الا ما هو من جنسه او نوعه او صنفه او كان بآياته كما قال تعالى سنريهم آياتنا واشباهها بالواو ودون او علامة العطف التغير في الوجه وان كان تغير الاية عرفنا لكن يلغم التعبير والفهم اشارة الى ما ذهب ليس كمثله شيء او الى ما ينقل اليه من معانيه الجوهر مثل كلمة تسوية ليقين مثلا ومثله كما انفتح شيئه وشبهه منه وشبه لكنه امثلة اذا صورت له مثاله بالكتابة وغيرها والتمثال الصورة او الى ما اشير لكل من الذوات والآيات خلال الصورة الاقاق اي النواحي صورة ومنه وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق والمتفق للخير المذكور او بما عطف على المجرور بالباء قبله اي ومن وصف نفسه لنفسه بالذي اشرق على خلقه من صفة بيان الوصول وحدته التي يستدلون بها على وحدانيته استدلالا بالوحدة الصفتية على الوحدة الذاتية بناء على ان الوحدة عين الذات او آية الذات وان ادعى بهذا المعنى تجوز الخبر الدال على دلالة الذات على الذات بالذات واشباه ذلك او وصف الوحدة من سائر صفاته تعالى او اشباه المرورات بالباء او اشباه الموصولين في تفسير الدلالة الى مجمل معاني الشيء وما فيها واحدا او اشباههم وامثاله واحد في الآفاق والانفس او الاعم منهما اشارة الى سائر المحتملات في الدعاء وان شئت الاشارة الى توضيح احتمالات المقام بجمع الاقناع فاعلم ان الامور ثلاثة وهي الدال والمدلول والدلالة وثانيا اما بوحدة تلك الثلث او تعددها وعلى التعدد اما بوحدة الدال وتعدد المدلول لو وحدت الدلالة او تعددت او تعدد الدال ووحدة المدلول كذلك او تعدد الدال والمدلول كذلك وثالثا اما باعتبار ذلك في الاول من الذات البحتة وتسمى الله وتعلم عند ظاهر كلامهم ولا اسم لها يطلق عليها الاسم العنوان الذي يسمونه الائمة عليهم السلام بالمقامات والعلامات ثم الفعل ثم المعاني ثم الابواب وهكذا او في الثواني والامور الغير المتساوية والمتفاوتة في وحدة من الدلالات التي في معانيه افعاله كالحقيقة المحمدية اربعة عشر معنى ثم الابواب وهم الملائكة العالون كعقل الكل وروح الكل ونفس الكل وطبيعة الكل او في الايام الستة التي خلقت السموات والارض فيها الاعلى العبادة والدلالة كيوم العقل ويوم النفس ويوم الطبيعة ويوم جوهر الهباء ويوم المثال ويوم الجسم المتحرك بالارادة في الجوهر والعرض المعبر ذلك كما هو احدهما مدة قوله عليه السلام وجوه ومنها من التبعيضية واشكاله واشباه ذلك واشباه ذلك ومنها ما لم تسمع هنا ورد في العالم بعد جعل الدلالة تابعا للدال والمدلول ودائرة على مدار اعتباراتهما اما بجعل المدلول عليه الذات البحتة لكون الدال هو الذات او معنى الاية او الفعل او اثر الفعل او معناه او علم

وبهذا او اما بجعل المدلول المقامات وهي العلامات التي لا تعطيل لها اصلا سواء كان الدال هو الذات او العلامات او المعاني او اشباههما واما بجعل المدلول عليه في الدعاء المعاني فالدال هو اعم من ان يجعل الذات البحتة او المقامات او العلامات والآيات او المعاني او امثاله وخاصة ان كانت بجعل المدلول عليه الذات فالدلالة منحصرة في ان يكون بالآيات فقط وان كانت يكون غير الذات فطرق الدلالة فيه كثيرة بعدد انفاس الخلائق وفي وجوه ما في الدعاء كثيرة منها ما عرفت وقد اشرت الى الطرق الطويل استخراجها الى فطانتك ومنها ان المدلول عليها في الدعاء هي الذات البحتة المعرفة والذات الدالة هي معانيه مرجع هذا الضمير هو المرجع في المراد من معانيه افعاله لا يمنع عينيا هو العنوان لانه قبل ظهور حقيقة شموله وهو مقام كن الاول وبناء معرفة الله في الخبر ومقام نداء الحجة اللهم اني اسئلك بمعاني جميع ما يدعوك به ولاة امرك او عبارة عن نفس المعنى العيني لانه مقدم على ما هو مؤخر عنه ولفظ الجمع لا ينافي بساطته لان الجمعية باعتبار المتعلق ووجوه لكل بسيط ومنها ان المدلول عليها هي العلامات عبارة عنه وعاء الحجة من قوله مقاماتك التي لا تعطيل لها في كل مكان يعرفك بها من عرفك لا فرق بينك وبينها الا انهم عبادك وخلقك فتقها ورتقها بيدك بدؤها منك وعودها اليك اعضاد واشهاد ومناة واذواد وحفظة ورواد والدالة هي الذات البحت الساذج او هي العلامات اي عين المقامات على التحاد الدليل والمدلول او غيرها مما فوقها او هي المعاني التي يكون الفرق بينها وبين المقامات فرقا بين عوارض الموضوع الذاتية وموضوعها لان تلك المقامات هي موضوع علم البيان اي التوحيد كما قال عليه السلام فعلم التوحيد يبحث فيه عن عوارض هذه المقامات الذاتية وهذه العوارض الذاتية هي المعاني اي كلام التوحيد والبيان الاشارة في قولهم عليهم السلام لولانا ما عرف الله ومن عرفنا عرف الله ومن لم يعرفنا لم يعرف الله ومن اراد الله بدء بكم ومن وحده قبل عنكم ومن قصده توجه بكم واشباه ذلك كثيرة في كلامهم عليهم السلام ومنها ان المدلول عليها هي المعاني الاربعة عشر معنى لان لهم عليهم السلام مراتب ثلث او اربع او ازيد الا ان اتمها اركان مقاماته وعلاماته ومعانيه مقاماته وعلاماته في هذه الترجمة كما اشار اليه الحجة في دعاء شهر رجب واشار الصادق عليه السلام بقوله لنا مع الله حالات نحن فيها هو ونحن هو وهو هو ونحن نحن الى آخره وفي روايته الا انه هو وهو ونحن نحن وشرح حال المقامات في قول الحجة ان الله عز وجل كان بعد احد لنفسه وانه لا كثرة فيه لكل فرق واعتبار ثم خلق المشية بنفسها اي بفعله والمكن بها الامكانات على وجه كلي وهذه هي المشية الامكانية ومنها متعلق الامكانات ووقتها الزمان وهذه المشية هي الوجه الراجح ثم كون من الامكان بمشية ما شاء وهذه المشية هي الاولى وثانيا انها تسمى بالمشية الكونية كما ان الاولى تسمى بالمشية الامكانية لان المشية باعتبار التعلق وخلق من المشية والمشاء مشاء المسمى عند اهل البيت عليهم السلام بالمقامات ويسمونه الحكم بالعنوان وهو الذي يعرف الله تعالى به لانه عبارة عن وصف نفسه لمحمد وآله صلى الله عليهم وآله والثانية هم معانيه فهم علمه وقدرته وحكمه ويده ولسانه وعينه وقلبه وامره وغير ذلك مما ذكروه عليهم السلام فيها اركان مقاماته ومعنى كونهم عليهم السلام معانيه انهم معان افعاله كالقيام والقعود والاكل والشرب والكتابة بالنسبة الى زيد فان هذه معان زيد اي معان افعاله كما ان الا وما فانهم عليهم السلام فيها كالقائم والقاعد والآكل والشارب والكاتب بالنسبة الى زيد فكل ان هذه اسماء الفاعل فكذلك هم عليهم السلام اسمائه الحسنى وامثاله العليا كما قال الصادق عليه السلام وهو المسمى وكنى بالامانة الثالثة عليهم السلام نبوته والولاية التي امر الله ان يؤتوا منها واسمائه الحسنى الدالة على انك

فانه هذا الوجه برسم فافهم وجوه توضيح لك لتستقر به اشرنا لك في سائر الوجوه المتقدمة والمؤخرة الاول انها هي الذات البحت
على ما يقولون في الذات ودلالتها الذاتية من ان الدال والمدلول عليه والدلالة فيها واحدة لان البسيط الحقيق لا يجتمع مع
الكثرة والتعدد للتشقق وهو سر اجتماعه سواء لو اجتمع او تفرقا وفي دلالتها على ظهرنا ما قاله سيد الشهداء مولانا الحسين ع كيف
يستدل عليك بما هو في وجوده مفتقر اليك ايكون لغيرك من الظهور ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك متى غبت حتى
تحتاج الى دليل يدل عليك ومتى بعدت حتى تكون الآثار هي التي توصل اليك آه ان الذات هي الدالة على كل ما سواه
بدون امكان ان ينعكس والا لزم الدور وكونه من المحذور اوعلى ما اشرنا اليه غير مرة من انه لولا الذات الواجبة
لم يكن ذات امكانية او كلاهما مستلزم للثلمة في الذات والمفاسد المترتبة عليه فليتكلم في هذا الوجه بالوجه الآخر وهو
ان الذات الدالة فيمن دل هي المقامات التي يقع عليها اسم لفظ الواجب الحق والمجهول المطلق والذات البحت والمجهول
النعت وعين الكافور وشمس الازل بالاضافة البيانية ومنقطع الاشارات والكنز المخفي والمنقطع الوجداني والاتعين
والذات الساذجة والذات بلا اعتبار لا غير وذلك كما يطلقونه على الواجب الحق جل وعلا وتعالى عن قول الملاق وعبارة وحرفي
وجهة واضافة ونسبة ودلالتها على المعنى اشتق البيان من دلالة اسم الفاعل كالكاتب على المعنى المصدري الاثر وهو الكتابة
او هو الفعل غير جائز لان حال المقامات وعنوانات الذات حالها في عدم جواز ان يقع في حق شيء والاكمل عنوانات
لها بل بالوجه الثالث وهو ان الدالة هي العلامات التي عين المقامات تفتخ في العبارة هنا على الكل اشعار الماهية تعبير
الطلب بأن عبارة واسم كان او ما نسبنا ما ورد في الكتاب والسنة او غيرها غير نية المعقود والنفي لما هو دليل عليه علامة
له او غير ما لو غير ما هي الاشارة الى الاسرار التي في قول الحجج لا يعرف بالقياس ولا يدرك بالحواس ولا يشبه
بالناس موصوف بالآيات معروف بالعلامات آه كما قاله امير المؤمنين ع اعرفوا الله بالله وقال ع في قوله ع اعرفوا
الله بالله يعني ان الله خلق الاشخاص والانوار والجواهر والاعيان والابدان والجواهر الارواح وهو جل وعز لا يشبه جسما
ولا روحا وليس لاحد في خلق الروح الحساس الدراك امر وسبب هو المتفرد بخلق الارواح والاجسام فاذا نفى عنه
الشبهين شبه الابدان وشبه الارواح فقد عرف الله بالله واذا شبهه بالروح او البدن او النور فلم يعرف الله بالله فافهم
علامات المؤخرة والدلالة من بيان الامام الصادق ع وفي سورة النحل وعلامات وبالنجم هم يهتدون وفي اخبار كثيرة عنهم عليهم السلام
ذكر العلامات والنجم رسول الله صلعم وقال ع في هذه الآية ظاهر وباطن آه اقول من اسرار باطن هذا الخبر ان العلامات
التي تنزل عليها على الركن الثالث والرابع وعلى اعلى منهما وما وليها الى ما فوق المعنى المدلول عليها بالكمون ودلالتها عليه لمحبة
والى ما تحتها لكمون الدلالة ايضا وهذا القدر من الاشارة هنا كاف الا ان ليستوضح في مستأنف الكلام ان شاء الله تعالى
او يكون الدالة بوجه رابع وهو انها المقامات اما باتحاد الدال والمدلول بوجه الوحدة او بوجه الوصف الكاشف وكلها
على ما مر من منع علمه بعلمه بذاته ومنع كينونته ومنع قيامه بذاته ومنع غناه المطلق او على الصفات المترتبة لهو لا يمنع على وجه
مشتركة به ومنع ارادته التي اشرنا وبهذا واشباه ذلك بالعطف بالواو على ما ذكره في الدالة دون او اشارة الى

في جميع الدلالات

جميع الدلالات الدينية على الآثار والمسببات والآتية على جميع المؤثرات والاسباب في العوالم الوجودية على كون رجوع الا صورة
دلالة الدعاء ذاتية او معنى ما وصفية سواء كان الوصف صفة الوحدة او غيرها فان كان المدلول عليها هو الذات البحت كما
في الوجهين الاولين فالدلالة التي مصدر الدال والمدلول انما يكون بالآيات كما قد يقع سنريهم آياتنا ولنريه من آياتنا لا
ذاتا سواء كانت الدلالة هي الذات البحت لان الذات لا يتنزل الا تنزل والا تعين البياني ولا يرتبط بشيء للتعاند الذاتي بين المعلول
بالمواد العقلية وهي الواجب بالذات والممكن بالذات والممتنع بالذات فلو جاز الارتباط والتعلق الى كون فرق بين الواجب
وغيره الا ان ذلك الغير مشعر انه واجب آخر وهو ممنوع ببرهان التوحيد او في ممتنع بالذات وهو كما قبله مما او في ممكن بالذات
وهو ايضا بابا تقدم ومضى بالذات فالمعرفة الدلالة على الذات في الآية والعنوان شبه دلالة عنوان شريك الباري
ممتنع على التركيب الممتنع لصدق هذا الكلام في جنبة هوية وان كذب من افراد المقامات ان على خسر الجميع او افرادا لان المفرد
في التوحيد الشرح الجميع في غيره ام المقامات بالنفع الذهني او الا على ما اشرت اليه وان كان المدلول عليها غيرها اي الذات البحت
كما في سائر الوجوه وان كان يمكن المدلول غير الذات حق فظاهر لفظ الدعاء للزوم ارتكابه بعد دلالة البرهان ومطلوبية
الذات في ماثل ان فيها ما علمت ومنها ذلك الذي يحت ما يكون عليه لعم على ما كونها وصف به نفسه على السن اولياؤه عليهم السلم
في الاخبار لا على ما يقول ارباب الآراء المتشعبة الغير المتبعة في كلمة الصدق والقول الحق تماما لتعطيل او تشبيه سواء
كان تشبيها بالماء والثلجة او بالنفس والبدن او بروح او نور او بوجه وشبهه او كذلك من الكيفيات التي هي طرق الضلالة
المؤدية الى النار نار النيران او نار الحرمان لان وصف الله واولياؤه ووصف صنايع الله وبدايعه لعدم اطلاع السائل
على ذات الكل وحاله معنى ونحوه وصف الله سبحانه والسن اولياؤه الائمة الهادين او اهل الموحدين لا الاعتبار بين الذين يحسبهم
بايديهم غيرهم من دون ان يكون ايديهم على جنبه احد وانا نظافي شهادة الملائكة واولوا العلم وان لم يتعرضها الدعاء كما قال الرأي
اعراقي انها شهادة الرسم بالرسم للمرسوم دون الحد والكنه لان وحدته عز وجل اخذ الوحدة في الاستدلال مع ان المطلوب
الشهادة على الذات وانه هو وان الكلام في اثبات اصل الذات وكونها ذات من حيث هي يعلم من وحدتها او تعددها الى ان
يبطل التعدد هنا بمقام آخر ببرهان التمانع وغيره لان حقيقة الذات الواجبة وان امتنع الاكتناه بها ليست الا ما كان
احد المعنى لان نسبة توهم فرض واعتبار كثرة وتعدد ولذا اتفقوا على ان اول الاصول الخمسة هو التوحيد لا اثبات اصل الذات
والاقرار بها كيف ولو جاز هذا فيها لكانت الذات مركبة كالجنس ونحوه فحققت الوحدة بها واشتغلت في غيرها من
الممكنات ان يكن كانت لكن وحدتها التي اتفقت عليه الآيات والاخبار والاجماعات والبراهين لا تمكن ان يكون في قبلها بوجه
منها في الحق ان خلق كان وان وحدة كانت لا فيها اذ كانت الوحدة فيه عين الواحد بما هو واحد على قياس الموجود بما
هو موجود لان الوحدة رفيق الوجود وبدور معه حيثما دار ومن في الصدق على الاشياء اي كما اتفق عليه انه موجود اتفق عليه
انه واحد ولو اتفق في الصدق التشكيكي بالقوة والضعف والكمال والنقص لكمال ما وجوده او من يمكن وحدانيته اتم الى غير ذلك
من الاحكام والاحوال او كانت غيره لقسمه الشفق وغير الشفق وهو ما يكون اشياء متعددة مشتركة في امر واحد هو جنبه ووحدتها نوعية

تلك الاشياء او عارضة لها ولا سوقة لها ولا عارضة بل اضافة محضة فيها كما يقتضيه النفس عند البدن كاين الملك عند المدينة
ولا فيما اذا كان الاتحاد فيه بالشخص ويسمى بالواحد العددي على اطلاق وما بالنوع وهو المماثلة او في الجنس وهو المجانسة او في الكيف وهو
المشابهة او في الكم وهو المساواة او في الوضع وهو المطابقة او في الاضافة وهو المناسبة او غير ذلك مما يانه ويقع اندراجه واجمال
الجميع في الشق الاول كما اشار اليه بقوله ليست وحدة شخصية سواء كانت مما لا ينقسم في الخارج اصلا غير ذي وضع وهو المفارق
عن المادة الزمانية والملكوتية كالعقل او غير الاوسط كالنفس او ذا وضع كالنقطة او ينقسم كالواحد بالاتصال والواحد بالتركيب
كوحدة زيد من حيث انها توحد لفرد زيد الذي من افراد طبيعة الانسان دون فرد آخر فان وحدة زيد انما تثبت له في الخارج من جهة
وحدته التي هي طبيعة الانسان الذي جعلوا حده التام الحيوان الناطق يعني المقصود من هذا الكلام اذا نسلم ان وحدة زيد لا يمكن
ان يقاس بها وحدته عز وجل شخصية لانها ان كانت باعتبار تلك الطبيعة الكلية وحيث ما كان لزم عدم امتياز زيد عن عمرو وبكر
وخالد لاشتراك تلك الطبيعة في الكل فلم يتميز فرد وجود الواجب ووجود الممكن عن الآخر وهو قول الصوفية وان كانت
باعتبار الوحدة الجلية لان زيد انسان والانسان زيد فكذلك او فيهما متباينتان والمتباينتان لا يجمعهما محل ووحدة عالم
يعتبر اثباتها في الوجود الذي هو لا غيره ملاك وحدة زيد وتشخصه وهو واحد من الادلة على اصالة الوجود واستعار تشخص كل
شيء ووحدته فيه كما صرح به الماتن في كتبه وهو الفهم غير تام ولا لزم اشتراك الكثرة في الحقيقة وان كانت باعتبار ان حقيقة مهلها
تميزت بالمميزات كلونه ووضعه ومكانه وهكذا مما اندرج في كم او كيف او اضافة او غير ذلك مما في الاعراض النسبية والجواهر
الجسمية الموجودة ففيه ان تشخيصه تلك المميزات الصورية ان كانت باعتبار تلك الطبيعة او وحدة الاعتبارية فهو دور توقفي ولا
يكفي فيه اجتماع الدور المعي او جعل جميع ما في زيد من الطبيعة والحقيقة والمميزات كلها من باب الاتفاق في الخلقة كالقضايا الاتفاقية
في مقابل القضايا اللزومية وجعل تلك الحلقة تلك الوحدة لان الكثير لا يمكن استناده الى الكثير للتسلسل والدور ولا الى الواحد ملاك م
للتكثر وسائر المفاسد ولذا اشرنا هنا الى مساوقة الوجود والوحدة والى ان الاصل في المجعولية والموجودية هو الوجود
بما هو وجود او الواحد بما هو واحد دون الماهية او الكثرة لا بالاتفاق عن اجزاء الامور الى علل اسبابها وهو لا يتضح الا
بان يكون بطريق الوحدة واللزوم والتلازم والترتب الطولي والنظام الطبيعي فيها وبينها وان كانت باعتبارهم الفقه بها
ففيه ان كلا منها كاللون في بعض اقسام الكيف والطول في اقسام الكم وهكذا كلي ومن العلوم بأول النظر ان التشخص لا يمكن
ان يجامع الكلية للتنافي بينهما فلا يمكن ان يحصل من ضم الكلي الى الكلي ولو بلغ التحقيق الفا او ازيد وان كانت بتعين ذاتها
ففيه ان نفس ذات اي واحد من تلك الامور ان اقتضت تشخصها فما يقتضيه بانحصار طبيعته في فرده اذا اختلفت
هيولياته واستعداداته المادية بالحقيقة كما في الافلاك والملكوتيين والجبروتيين وان كان من ذلك لا يسلم
التركيب من التركيبات وهو لا يكون في طبيعة الوجود الواجب ووحدته لا سيما فيما اتفقت هيولاه كالحيوان الناطق والا لزم
ان يكون الذات الموجودة كلية او المتفقة كلية لان الكلي بعد قطع النظر عن تشخصه الوجود وتشخصه مهيات من حيث هي ولا
مهيته من حيث هي هي في كلي طبيعي قابل للوجود والعدم ولوازمهما ولواحقهما بلا شبهة اجتهد عن تلك الكلية وهو يمنع عن النفي

والاثبات

والاثبات بكيفية واحدة وتناقض لقوله يلزم من تمايز تلك التميز التحديدية ان اراد منه ان وجود زيد ووحدته يلزم منه ان يبلغ المهية
التي هي حد زيد لان المهية العددية ليست الا حدود الوجود والوجود والاضافة شبه حدود الجسم وهي السطوح والسطح وهي الخطوط والخط
وهي النقطة ففي التعليل تام اذ لا يبلغ التحديد وتبعية الشيء في وحدته عز وجل ووجوده الا انه لا يلائمه التعلق بالحقيقة لانها اعتبارية
محققة كيف والتحقيق لا يكون لصورة بنفس ذات تلك الكلية لوحدتها بالاتفاق والعقل الدال على بطلان التسلسل والتناهي
انواع الشيء واعتباراته ولا العبرة ما من آية مهية كانت لان المهيات كلها حيثية على البينة التي الف والتالي في المباينة لا يجتمع
مع المواصلة والمجامعة بل لا شك فيه الا اذا اريدت المهيات النعتية من الحقيقة واعتباريتها او اريد من المميزات المشخصة
وجوداتها الموصوفة لتخصص المهيات وتشخصها بها كما يقول به الماتن في الفهم الا انه خلاف المتبادر من لفظ الحقيقة وتميزها وان
لم يبلغ في قياس وحدته عز وجل بمقولة شيء تم لو كان الكلي كالجسم المقدار او كالماء او كالخشب وسائر ما هو من اقسام
الكل في رجوع المركب لا لما فيه فرض تجزيته وتخصص على الشكل فيه الفهم اذ لم يعتبر اصالة الوجود ولم يجعل هو ملاك اتحاده
ووحدته وليس كذلك بالاجماع والعقل والحس الا على الزام الشارح في الذات الواجبية ووحدتها على من يتكلم فيها كما اشار
اليه فيما مر مكررا وان اراد منه شهادة الحس بتحديد زيد بنفي ما سواه عن حريمه اي ما سواه هو لا عمرو ولا بكر كما ان عمرو اهو
لا زيد ففيه كونه لتحقيق شخصية زيد وتعليل عدم قياس وحدة الله سبحانه بهذه الشخصية انها عددية اي ماله ثان بخلاف
وحدته تعالى لانه هو الاول وهو الآخر وهو الظاهر وهو الباطن وهو الذي لا يبقى بلا شيء حتى يجعل ثانيه او ثالثه وهكذا اذ ما
يكون نجوى ثلثة الا هو رابعهم لا ثالثهم ولا اربعة الا وهو خامسهم لا رابعهم ولا ادنى من ذلك ولا اكثر الا وهو هو لا اله الا هو
وحده وحده لا شريك له ولا شبيه الا ان مبنى ذلك منحصر في مسئلة ان تشخص كل شيء انما يكون بوجوده الاصيل لا غير
وهو بعد لا يدري الكارة له الا ان الوجود الذي جعله المقسم اصيلا في الجعل والتشخص عنده اعتباري محض ومبدل بالمادة
او الوجود الموضوع كما سبق تكرر امثاله وتتابعه شرحه والامر سهل لان المقصود اثبات عدم كون وحدته عز وجل
وحدة شخصية كوحدة زيد وهو ثبت بالدور ولسان كان الاستلزام لكل وحدة شخصية تعقلا وتميزا وتميزا وتشخصا
وتحديدا ونفيا لما سواه عنه وكلها منتفية في وحدته عز وجل بالبرهان والوجدان فلا يكون وحدته عز وجل وحدة شخصية
ولا وحدة نوعية تمييزها الانسان من افراد نوع الحيوان وفي ذكر التمييز ما يمنع عدم الاحتياج اليه هنا او وحدة زيد وعمرو في نوع
الانسان مثلا اشارة الى ان كون هذه الوحدة نوعية لا ينافي وحدة النوع لنفسه وحدة عددية لامتيازه عن نوع آخر مشترك
معه في انه كالانسان والفرس في الحيوان او عرضي كاشتراكهما في الماشي واشتراك الموجودات في مطلق الوجود العام الذهني الذي
الذي من المعقولات الثانية اما بالحقيقة الوحدة العددية من الوحدة الشخصية فربما ينافي كون ما سوى الله كما يشير اليه تفريع الشبيه
السجادية الا الله عز وجل لك يا الهي وحدانية العدد اه كناية عن انه تعالى ليس واحدا له ثان بخلاف غيره تعالى من غير كان له
اوجبا وفيهما بتعميم الشخصية للوحدة الحقيقي كزيد والجزئي الاضافي كالانسان ومما ليس بجزئي ولا كلي كالوجود ذاتا بما هو وجود
ولا وحدة جنسية عاليا كان الجنس كاشتراك الجسم والعقل في الجوهرية بناء على جنسية الجوهر جنسا عاليا او متوسطا كالنمو

لانسانها الانسان والجوهرية الجسمية المطلقة والناميه مع النمو في الجسم المقيد بفصل النامي او سفلا فالناطق الانسان والفرس في الحيوان فالفاعلة
في بيان الوحدة شخصية كاشتراك اعضاء زيد وحوائه في الوحدة الزيدية او نوعية او جنسية بيان الجهة الاشتراك لا بيان الجهة الامتياز
الا انه لم يعلم من في التوحيد والكشف الفؤاد ريك في هذا البيان مسلك كونه قوة توحيد وتمييزه عن غلوائه حيث في توحيده
بالتمييز فاخذه في الوحدات وقال في ثانيها ما يتميز بها اي بالوحدة الجنسية الحيوان الذي معناه الجسم القابل للابعاد النامي الحساس
المتحرك بالارادة وانما اقتصر عليه في تفسيره لاستلزامه للجسمية وقبول الطول والعرض والعمق والنمو والحس دون العكس
من الانواع متعلق بالتمييز الجسم النامي وهو الجسم المطلق يعني تفسير للوحدتين او الثلثة وحدة كلية توجد لشيء كلي كالحيوان والانسان
او الحقيقة اليقين تمييز ذلك الشيء الكلي بها اي بتلك الوحدة اذ الشيء ما لم يتوحد لم يتميز وما لم يتميز لم يوجد اذ غير المتميز وجوب كيت
او الامتناع كيت وكلها مجهول مطلق حتى من جهة التمييز والتوحيد والعدم والامتناع وان كان عدم صحة القاف العدم البحت
بالعدم والامتناع الجبالة لا عيب فما يدخل هو معه عائد الى الموصول تحت جنس واحد جامع لها فاحالها تحكم وثبت بهذا الواحد
الكليات الخمس المعروفة الجنس كالحيوان او الفصل كالناطق او النوع كالانسان او الخاصة كالضاحك او العرض العام كالماشي
فانها اي تلك الكليات وان كانت كلية بالنسبة الى ما تحتها والكلي بما هو كلي لا يابى مع التمييز مثل الانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر
وزيد وعمرو والانها جزئية ممتازة لا التشخص والتمييز والتوحيد بالنسبة الى ما فوقها لعدم صدق الانسان على ما يصدق عليه الحيوان
من البقر والحمار وعدم صدق الحيوان الذي هو كلي بالنسبة الى ما تحته على ما يصدق عليه الجسم النامي وعدم صدق الجسم النامي كالشجر
على ما يصدق عليه الجسم القابل للابعاد الثلثة كالحجر وعدم صدق الجسم على ما يصدق عليه الجوهر على ما يصدق عليه اسم الوجود والشيئية
المطلقة لان العقل الاول وجود منبسط وليس كجوهر كما ليس بعرض لاختصاصهما بالماهيات والوجود غير الماهية واذا كانت
تلك الكليات جزئية بالنسبة الى ما فوقها وجب ان يتميز بمميزات نوعية كالمصنفات والمشخصات او جنسية كالفصول
لكن واحدة على تمييز فاذن ركما اي تلك الكليات فما يدخل هو معها تحته اي ذلك الجنس الواحد الذي هو ايضا فان علته عدم
كون وحدته غير دخيل مثل هذه الوحدات الثلثة التي لا يمكن الا اضافية لا حقيقية لان تمامها لحقيقي سواء كانت حقيقة ان
تميزت بصنف وشخص او حقيقة حيوان واي جنس تميزت بالفصول او حقيقة ناطق او ضاحك او ماشي تميزت بما ذكر
والمعينات المميزة المتالفة من الهيات في النهاية الا بحرية الهيئة صورة الشيء وشكله وحالته والتوافق ان كان
جمع الوصف المصطلح المنحوت في الشيع المشهور يلزم ذكر العام بعد الخاص لان الشكل وكونه عرض وقبله لان الوضع وكونه ايضا
عرض مصطلح وهو معيب في نظر اهل العلم والمحاورة وان كان غيره كما عليه بناه وسعة حيث يتفرع على كل اصطلاح خرج عن اصطلاح
اهل الشرع ومحاوراتهم فليحمل على مثل ما في الابشرية الاوامر جميع عرض وهو الناحية او ما في الصحاح الوصف بالتركيب ما يوصف
الانسان من مرض وكونه والهندسة في الصحاح المهندس الذي يقدر مجاري القني حيث يحفر وهو مشتق من الهنداز وهو فارسي
فصيرت الزاء سينا لانه ليس في شيء من كلام العرب زاء بعد الدال والاسم الهندسة والمراد منها هنا ما يتعلق بالهندسة
الايجادية عالم القدرة تقدير الاشياء بتفصيل وتوصيلها عيانا ووقفا وتنظيم اقوانها وتوليف او لها وآخرها

وكذلك

وكذلك من النسب جميع النسب الاصطلاحية المطلقة المتصورة بين كل موضوع ومحمول عليه كلية كانت او جزئية او صغرا
شبه ما في الاساس ومن المجاز بين الشيئين مناسبة وتناسب ولا نسبة بينهما وبينهما نسبة قريبة اه والاوضاع جمع الوضع
باصطلاح الادباء تخصيص الشيء بالشيء للدلالة عليه ولو ذاتية والحكماء الفلاسفة نسبة البعض الشيء اليه ونسبة الى الامور
الخارجة عنه وهو احد الاعراض التسعة كما اشرت اليه وظاهر كلمة من انها بيانية للهيئات او لها وللمعنى بشارة
الى ارادة المعنى الاعم مما اشرنا اليه من لفظ النسبة والوضع ليعم الوحدات والكليات والمتصفات والمشخصات
والمميزات وجميع الاشياء التمامات لتواليها لانها جميع القابل والقابلية لكونها من صفات المادة سارية في جميع عوالم
المواد الى المادة النورانية المسماة بالارادة التي اثر المشية وقائمة بها قيام صدور الا ان يعم القبول لقبولها بالفعل
دون ان يكتفي بها بالقوة المطلقة وفي الحركة الايجادية كما يعتبر في الجسم مثلا انه القابل للابعاد وهو عين ذاته او قوام
ذاته لا شيء آخر يقبله والا لزم مفاسد الجزء والخط والسطح الجوهريين وتخ بجزء في ما فوق عالم المواد كالوجود المطلق والعقل
الاول ليعم وليشمل كل الامور الكملات لها اي للوحدات المتحققة في عالم الامكان يحتج الوحدة الاطلاقية للعقل
اذ ليس واحد منها حقيقية لبساطة لا يقبل النسبة والاعتبار والفرض اما عدم ب لمه وحدة شخصية في امر ما كاجزاء زيد
في زيد وزيد وعمرو في الانسانية والانسان والفرس في الحيوان واشباهها فواضح واما اضافية نفس وحدة شيء ما كالحيوان
مثلا يمنع التمييز المذكور فلان وحدة الحيوان ونفس الحيوان الجنسي وان امكن لقصور ما بعض الجهات كملاحظة عمومه الابهامي
مع قطع النظر عما تحته ولغيره بالنسبة الى ما تحته والى ما يمكن التشخص من تحققه بنفسه لكنه بالنسبة الى ما فوقه نوع اضافي للجنس
وكل نوع من الانواع المندرجة تحت جنس ما مركب من الجنس والفصل ومؤلف من الاضافات والنسب فيحصل له ما به اشتراك
وما به امتياز وتركيب من وجوه ولو اعتبارية بلا شبهة وبين الاضافة والحقيقة المنفية مباينة ذاتية لعدم تاليف وما تالف
اصلا في الحقيقة بخلاف الاضافية التي يكفي في تركيبها اسم الاضافة الازمنة الكل ما يدخل تحت اسم وحاجة وخلق لانها الى الاضافة نسبة
او الوحدة المطلقة ولو في الوحدة الذاتية الواجبة مؤلفة لان التاليف اخص من التركيب باعتبار النظام الطبيعي فيه
دونه افتقاره عليه فكل خلق وحده وواحدا ومتوحد في الوحدة اجوف مجوف مؤلف من العاد ثلثة مستقل على زوايا
قوائم او افقية مشوبة بالمعنى الاعم مما في الخلق كله او ما في الابشرية البعد ضد القرب والبعد من رحمة الله وابلغ لان الشيء
المتناهي في نوعه يبقى قد ابعد فيه فكان الممكن بعيد عن الواجب وان كل تناه مما حكم حتى ما انتهى اليه الممكنات ولذا عممها
بقوله معنوية في عالم العقول وما دون المواد والعقول وصورية في الاجسام الملكوتية والزمانية فلكية وعنصرية وحسية
في المواليد الثلث ومن اقرانه خارجية او ذهنية والعاجي بما يدركه البعض من الكل الخارج بعضها بالفعل او بعضها بالقوة جوهرية
مظهرة للعقول وعرضية وكون ذلك كما في عالم الخلق بالجمع وجه التاليف واضافية الوحدة انه اذا توجه اليها الفؤاد
الذي في الحديث انه هو النور الذي خلق الله منه المؤمن وانه هو نور الله الذي هو الفراسة في قوله اتقوا فراسة المؤمن فانه
ينظر بنور الله اي الفؤاد وفي قول القوم قد فيه المعرفة تجلي في الفؤاد والقلب الذي ليد الفؤاد في مشاعر الانسان على المعاني

والتعين بالنسب الكلية ويقابله الشك والريب والنفس الكلية هي محل الصور العلمية كلية او جزئية وهي محل العلم ويقابله الجهل حللها
الماء جزاء مطلقة ولو كانت محل الوجوه والاعتبارات والوجوه بخلاف الحقيقة اي الوحدة الحقيقية لا الوحدة الشخصية فان الفؤاد
لكونه محل المعارف الالهية المجردة عن جميع الصور والنسب والاوضاع والاشارات والاوقات والجهات يشهد اشباهها اي الوحدات
المذكورة اذ الحقيقة بسيطة بلا تركيب لا الشخصية مخصوص بالوحدة الذاتية الواجبية لانا نقول فتى سعة يشهد اشباهها لا يشهدها
ليدور الامر على شأنها ومعرفتها بها فان الوحدة الاحدية المعنى مجهول مطلق ومنقطع الاشارة وممتنع الاكتناه الا بالمرآة الفؤادية
والقلب يدرك ابانها متحدة معها والاتحاد انزل من البساطة وبعد الوحدة والنفس التي من عرفها عرف ربه تدرك آثارها الشاذة
عن الآيات الشاذة عن الاشياء والمثل الاعلى والمثل بالكسر نازلة عن القلب الشاذ عن الفؤاد واحدة وحدة شاذة
عن الاتحاد الشاذ عن البساطة والحقيقة على النظم الطبيعي الوارد على النظم المرتب اذ النفس على ذات القلب المحاذي للفؤاد
وكذلك يرى ويدرك ويشهد والآثار والآيات والاشياء والوحدة والاتحاد والبساطة وكل ذلك المذكور من موارد
التالف والتركيب والوحدات كان في المحل جميع المراد وهو المطالب الذي كلاه وجميع الكلمات الثلاثة وهي الخارج منكم ولو الداخل
والداخل منكم ولو في الخارج ونفس الامر الاعم منهما لانها منبع الامر في نفسه او نفس الشيء في حد نفسه التي لا يخرج عنها شيء ولا يسعها
فيزيني محاله ومعدوفيه وقع لا اله الا الله آه من استيناف بيانه وجواب عن السؤال عن الوحدة الحقيقية او هذه الكلمة البديهية
من المبتداء لكان العبارة ذكر كل شيء في جميع المجاري والمراتب كلمة توحيد الذات الواحدة وحدة صفتية وفعلية وانزيته الاحدية
المعنى ان لا يفسمه وحده ولا عقل ولا وهم ولا فرض ولا اعتبار ولا زمه عدم الاخبار عنه وبه بوجه من الوجوه وهو وحدة
الحقيقة بخلاف صفة الواحدية لانها مبدا التكلم فيها والاخبار والاشارة وهذا هو الفرق بينهما لا كما يقولون من ان
الاحد مقام الذات والواحد مقام الصفة وهو سر الصمد لان الحق اجوف معتمد مركب للاشياء فيه مدخل وخالقها ليس لها
فيه مدخل اي الذي لم يلد شيئا لوجوب مغايرة الولد للوالد وكل غيره زيغ عنه ثالثها البرزخ الموهوم بينهما فيكون مورد شا
ثالثا ولم يولد سبحانه فيكون في العز مشاركا ولم يكن له كفوا احد خبر احد اسم والظرف صلة الخبر واصله التأخير عنه لكن قدم
عليه تقديم الاهم لان المقصود اثبات الوحدة الحقيقية الخارجة عن جميع اقسام تلك الوحدات بنفي المكافات اي المماثلة في
شيء او وجه عن ذاته لقد سئل علي بن الحسين عن التوحيد فقال ان الله عز وجل علم انه يكون في آخر الزمان اقوام متعمقون
فانزل الله قل هو الله احد والآيات من سورة الحديد الى قوله عليم بذات الصدور فمن رام وراء ذلك فقد هلك نرجوا
من الله ان نكون من اقوام آخر الزمان ونتشرف برؤية صاحبه وسئل الرضا عن التوحيد فقال كل من قرء قل هو الله احد وآمن
بها فقد عرف التوحيد آه نسأل الله قبول قراءتها وانما الكنى الحديث في السورة لقل هو الله احد لان الكلمات الاربع
كلها احد وجميع هذه الخمس كلمات كانه قل الله احد والله لم يلد او الله لم يولد او الله لم يكن احد كفوا له فلكل كلمة
من اهل العرفان فذلك برهان وان لا يكفيك بيان وانما عدل على عن شرح قول القيصري قدس سره لان وحدته ليست وحدة
شخصية آه كما هو قانون الشرح لا يجد دليل شهادة الملائكة واولو العلم اشارة الى قوافي التردد على سوق كلام الماتن حيث

جعله دليل

جعله دليل الشهادة الذاتية وليس بذاك لوجهين الاول امتناع التعلق بالذات واكتناهها وفرض شيء فيها والثاني ان السلب
منكم لا يمكن ان يسلك به الا بالاثبات كذلك لان التعاريف السلبية كلها تعاريف رسمية بالاتفاق والعقل البديهي
وسلب الشيء منكم ولو سلب الشيء عن نفسه وان امتنع صدقه لازم ذهني لكل شيء والتعريف باللوازم رسم وخارج عن ذاته و
والخارج عن الشيء محمولا عليه او ليس عينه ولا جزئه فالاسبق فانقدح منه وجه آخر لتعرض الشهادتين بعد الشهادة الذاتية كما
في الآية وان لم يتعرضها الدعاء والمتن فشهادة الملك والعالم بهذا الوجه رسمية بالنسبة الى الذات وصفية الاحدية
لان الحق والوصف غير الحق وخارج عنه وهذا لا ينافي حدتيها في حقها اذ السلب سبيل الى السلب سبيل الشيء اما جنسه وسبيل
الشيء الى ذاته وحقيقته والذات غير الجنس فكيف الوصول اليها ودونها قفل الباب بين حتوف **قوله** ومهيته من المهيات
يكون في العطف على فرع كل وحيان احدهما وهو المتحمل لكون الامر في العطف هو المغايرة في الوصف لا التفسير ان يجعل عطفا
تفسيريا للمعنى الكلي في المتن كما هو الاصدق في العرفان اي معرفة الشيء على ما هو عليه بحسب نفس الامر والواقع اذ لا يمكن ولا يمكن
ان يوجد ويتحقق شيء يصدق عليه اسم الثبوت والشيئية ولو وجوب الوجود الذي يقولون في اعلى كثرة الا وهو اي ذلك
المعنى الكلي ماهيته اي ذلك الشيء المتحققة بمعاني الوجودية مقام تركيب كل ممكن منهما وهي المقول على الشيء في جواب ما هو لا المعنى
الاعم الذي على البقاء وهو ما به يكون الشيء شيئا لان لكل شيء وجهين وجه الى الرب وهو الوجه الذي هو الجهة العليا من كل شيء
والفؤاد الذي هو زبر يعينها على ما يتقيه من الطاعات وهو العقل ووجه الى النفس وهو المهية لانها من هويته اي الوجود من
نفسه وهما وزبر يعينها على ما يقتضيه خلاف من الطاعات وهو النفس الامارة بالسوء وانا مجلس افادته ان كل عاد فيل تحت
اسم وجود وشيئية فهو مركب بلا وجود بسيط حقيقي في البين ساليته في قوله مركب لكل شيء من وجهين من وجه الى الرب الا وهو بسيط
او مركب لا سبيل الى الثاني لا سلوك التسلسل ولا انتهائه الى الاجزاء فتعين الاول ولا اقل من الواجب البسيط المنتهي اليه كل مركب
ويلحق ما اوردته على ما افاده ان التركيب من الوجهين ان اختص ببعض الممكنات حينئذ ثم يتحقق الممكن البسيط والانتهاء الى
الذات البسيطة وجواز صدور الواحد عن الواحد وهكذا وان عم كل ممكن لزم التسلسل الترتيبي لان الوجه الذي على الرب ممكن
والمفروض ان كل ممكن مركب والحال انه قلت ان جميع قواعده منه مخالفة لجميع قواعد القوم وغيره وسعته منه مخالفة لجميع قواعد
جميع القوم التي منها عدم صدور الواحد الا عن الواحد بانه تفاوت في وحدة الصادر باقتضاء الصدور اياه اذ لا يعقل
صدور الكثير بما هو كثير عن الكثير ولا صدوره كذلك عن الواحد بما هو واحد ولا صدور الواحد كذلك عن الكثير كذلك
ولا صدور الواحد بما هو واحد عن الواحد بما هو واحد اي صادق له في الرتبة اجاب بان اما عن ذلك الوجه الاعلى
من كل شيء مجرد فرض واعتبار كما في قل ان كان للرحمن ولد وان الشيء اي شيء كان لا يتم ولا ينعقد الا بالوجهين وهو
تركيب وان بقي في النفس شيء في ذلك البرهان وما بعده هو بالجملة وجه كون المهيات في نفس الامر عبارة عن المعاني الكلية
ما قد تقررت لك ان المهيات ليست الا كليات طبيعية اختلفوا في وجودها في العين اولا وان القول بوجودها
الانتهاز النتيجي تنبيه هو الظاهر من اصالة العطف اولى من الموالفة في اذ ما نهم انه اراد بالمعنى الكلي في عبارته

ماكان من الكليات الخمس الموجودة المتقدمة فيكون الماهية على هذا الوجه اعم من النوع الكلي اذ احملت يجعله ما به صار الشيء شيئا
وشمل الوجه ايضا ولا يقع شيء في هذا التعريف الكليات الخمس لان الوجه بما هو وجه ليس بكلي ولا جزئي ايضا بمعنى ما المقابل
للوجه الذي هو الوجه الكبرى لكن نقول ان الماهية ليست من اخير المراتب الوجودية اذ الاول تعين الوجه المطلق الذي اعلى ما
وهو الملاقاة او اسفله الذي به كانت الارادة ولا يصدق على هذا المقام معنى نوع او جنس فصل او كلي من تلك الكليات
المشهورة بالاتفاق والبرهان الدال على الوحدة والتشاوق المافوق انما لم يجعل الماهية المهيئة باعتبار انها يمكن الكلية كانت
وجزئية كزيد بخلاف النوع الكلي لان ماهية زيد هو الانسان وان افرق بان ماهية الانسان مع التشخص وماهية الانسان الحيوان
الناطق وان لم يكن بارادة هذا النوع من الاعمية ايضا باي نحو وجه وعلى كل تقدير من الوجهين فالمهم المحتاج الى البيان انما هو
ان وحدة عز وجل ليست بتلك الوحدات الثلثة او الاثنين فان الوحدة التي تعرض للنوع الكلي اي كلي من تلك الكليات
والماهية ايه ماهية كانت لا تكون حقيقية بل اضافية فقد مرت بان تكون تلك الوحدة وحدة شخصية كوحدة زيد الزماني
وزيد الملكوتي وزيد الجبروتي وزيد السرمدي وزيد الازلي حتى زيد الالهي على جعل الذات شخصا احديا او واحديا وهي انما
يعتري على انتهاء ما له وغير في قوام ذاتها لا يتصور ولا يتحقق الا بان يتصل من التشديدات اذ لم يوخذ فيها الحد والاوجه
الكلية كلية لا شخصية ولو فرض حصول التشخص بنفس الذات لان الشخصية ملازم الامتياز وما به التميز وهو عين التوحيد والحد
ومعنى لزوم المميزات الى ملاك صدق شخصية الوحدة او نوعية كوحدة الانسان العنصري والدهري والسرمدي والازلي
او جنسية كما هو الجمع وبهي الوحدة في النوع والجنس لكن كذلك الا ان يكون العقاد لما الامر التاليف من الشيء او ما يكده وبيزه عن
غيره بين نوع فاصل مانع من التسوية او الاختلاط والالم يكن ان يتميز نوع عن جنس ولا جنس عن نوع ولا شخص عن نوع او جنس
ولا العكس ولا شيء عن شيء مطلقا والفرق بينهما انما يكون الكل … بالكلية شخصية او ابهامية وعدم الكلية بانه ان كان الشان
انه لا يلزم منه افراد امرا وامرا وشخصا تما الخصوص الشخصي المتقدم لما يؤدي اليه تقييد الخصوص بالاضافي بعده فهو نوعي او جنسي
والا فالوحدة الوحدة الشخصية المذكورة فهي شخصي بمقابل الكلية المزبورة لا بنقيض الكلية تمييزه وحديثا اذا انقسمت
الى نوعية وجنسية فكيف يتصور فيه عدم الخصوص كيف ولولاه لم يتميز شيء عن شيء ولم يوجد شيء … لانا نقول انه لم يتف راس
حتى يلزم السفسطة المشار اليها من بعيد يكفي فيه تحقق … مطلق الامتياز والخصوص وما لا بد منه فيهما اي النوعي والجنسي انما
هو الخصوص الاضافي كما عرفت من ان الحيوان مثلا عام بلا خصوصية بالنسبة الى ما تحته من الانسان والفرس والبقر وخاص ونوع
بالنسبة الى ما فوقه من الجسم النامي والجسم المطلق والموجود والوجود العام الذهني لا الحقيقي كخصوص زيد الشخصي او المراد لانه يجب فيه
اشتراط الخصوص الحقيقي واعتباره لعدم الكفار الامتياز فيه او اعتباره ايضا والا فزيد لا انسان او حيوان وهو باطل لان
الانسان يصدق على عمرو والحيوان يرتسم منه على الفرس وزيد لا يصدق على واحد منهما وهذا دليل ان كلا من الشخص غير
الاخر والجزئية لا ينفك عنه التصور والتحقق من تميز وخصوص وما به تميز ومفضي سواء لوحظ الشيئان او الاشياء بحسب العرض
كما اقتضاه السبك المذكور او بحسب الطول كما اشار اليه بقوله واعلم ان الخصوص الذي هو منشا الوحدة ثم بعين الوحدة

منشاء ان

ت اذا كانت عرضيه ولو غلطت شخصية وذلك الشيء الوجداني وتقدمها عليه من حيث هو هو الا بان يجعل الوحدة مساوق
الوجود المساوق للشيئية فالامر بالعكس بان الوحدة من شئون الخصوص والتشخص لكن من وجه وفي ح انما يختلف مراتب الوحدة
بالشدة والضعف بنفس ذاتها كالوجود ويختلف الاشياء بها لا انها مختلفة باختلاف العوالم الوجودية لانه دور مستحيل الا ان يكون
ان خصوص شيء ما من الاشياء … ان يسبق تحققه ومثاله وانه يا ذا اعتبار خصوصها وبان نفي تحقق الخصوص له وثبت فيه كله
ما ذا تسمى وحدة ما ووحدة لانه لو قيل انه بالشيء الفلاني صار واحدا اذا خصوص يستغرق انه هو وحدته او بكثرته
لا سبيل الى الاول لان الكلام ات فيه ايضا وهلم ولا الى الثاني لوضوح ان الكثرة والتعدد يحتاج الى الوحدة وان
الوحدة اصلها ومبدئها في جميع العوالم فلو عكس دار ولو وجه الكلام بان الوحدة هو الخصوص والتميز لو الث … بصيغة
اسم المكان الا اذا جعلت صيغة اسم المفعول او مصدرا ميميا بمعنى ان الخصوص تتو الوحدة وحملت ظواهر هذه الكلمات
الكلمات على هذا الامر الموهم قلنا ان جعل النزاع بينهما لفظيا وان قيل الخصوص منشاء الوحدة رد على المقر في قوله
بالعكس كما هو صورة ايرادي عليه والحق معه لان الخصوص يعني التميز والتشخص وهو موجب لكل وحدة اية وحدة كانت
حتى الوحدة الازلية الواجبية ولذا امتنع التكلم فيها واذا ثبت لزوم اختلاف مراتب الوحدة ووجوب بناء العوالم
على الحدود والاعتبارات فخصوص الاشياء الواقعة في عالم الاجسام الفلكية والعنصرية والمواليدية لا يلزم ان يقوم
مقام خصوص الابعاد الواقعة في عالم الملكوت يعني ان بين الملك والملكوت برزخا لا يبغيان وحد لا يتجاوزان
ولو يكون احدهما ظهور الاخر او لا يلزم لتصحيح هذا الامر بالعكس بان الاسفل لا يلزم ان يجعل شيئا في العالي ومحققه
من العالي معقوده منزله وان العالي لا يلزم لتصحيح شيء من الموجودات على المواد حتى عن العنصرية وان اشتملت على المواد الملكوتية
او معقوده فيه محض بيان اختلاف مقامات الخصوص في ترتب العوالم الوجودية وكذا خصوص الملكوت الذي هو
ايضا مختلف في عالم النفوس التي هي الافلاك لانها جواهر لطيفة كالنكات الطافية والنفس هو النور الاخفى في وسط الدهر
والطبايع الكلية والنور الاحمر وجواهر الهباء وهي الحصص المادية المجردة تحصل ارتباط الصور المثالية بها ولكن هذه الرتبة
اي اول الدهر اغلظ اوقات الدهر والكثيف واسفلها هذه الرتبة عالم المثال الذي برزخ بين الزمان والدهر والمادة
والتحدد والهباء هو الذرية الهواء كان من حيث سينا كان وروى عن على حين حملها كان هي تلك الحصص الوجودية الجزئية
كل ذرة مادة مخلوقة من خلق الله عز وجل في يده جعل الله سبحانه وبالنسبة الى سعة ذلك الفضاء كالذرة في الضوء لذا
قبل لها الهباء وذر على ماء به يوما قبله وما بعده في مستانف الكلام والحاصل ان النور الملكوتية تتاخر رتبتها واختصاصها
سيوجد لما وخصوصياتها لا يلزم لتحقيق الجبروت التي بالمها وفوقها رتبة لما فيه من الهندسة الايجادية الظاهرة المعنوية وهو
القدر كما هو في قول الرضا عليه السلام ليونس تعلم ما القدر قلت لا قال هي الهندسة ووضع الحدود من البقاء والفناء الحديث وفيه
الى الحدود كالارزاق من الغذاء والعلوم وتعليم الصناعات والتيسير للاعمال الصالحات والطالحات والاسباب
المؤدية الى مسبباتها وكالاجل الابتدائية والانتهائية يعني ان لكل شيء محدث فله ابتداء معين وانتهاء مقدر كالبقاء

١٤١ ينبغي ان لكل شيء في بقاءه الاكوان مقدار لا يزيده لا ينقص وكالقضاء من الاكوان كذلك وضبط المقادير اليه كذلك يعني انها
من التقدير لانها من المشخصات وكالنسبة الدهرية والزمانية كالحركات والسكنات والاوضاع والنسب وكالحدود
الشرائط الوقت والمدى والكم والكيف والرتبة والجهة وكالوضع بعناية النشأة يبقى افتقار الجوهر الفرد الماهية وترتب اجزاء
التي بعضها على بعض وترتب اجزاء التي على غيرها مما يبلغ الامور الخارجية وكالكتاب ينبغي ان لكل شيء من الاسباب كونه ولغاية
ولوضوح الماخلق لان نحن جميع احوال سواء حاله واقواله وحركاته وسكناته مكتوبة في الكتب الالهية والالواح السماوية والاجزاء
السفلية وغير ذلك لاقتضاء الاسباب منها مسبباتها وكالاذن ينبغي ان لكل شيء لا يجري من العلل الى الكون والعكس
ومن الحركة الى السكون والعكس ومن حد الى حد الا باذن ان وجل الى غير ذلك قال بعض شرح الفوائد وعقول الجبروت
الذي هو عالم العقول وارباب الانواع الملكية والملكوتية لا يصلح لتفصيل عالم الامر السرمدي وهو الذكر الاول في قول الرضا عم
ليونس تعلم ما المشية قال لا فقال هي الذكر الاول انه لما فيه ان في عالم الجبروت من الهندسة الباطنية دون ما تحته من الملكوت
لان الهندسة فيه ظاهرة جلية دون ما فوقه لاشتمالها فيه بعضها عليها او خفية وجه الجلاء والقضاء ان تلك الحدود المقدرة
والهندسة الايجادية ظهورها انما هو في الخلق الثاني الذي كالكتابة وهي بعينها تجري في الخلق الاول الى الكون بكاف
كن والعين بنون لكلمة لعموم المشية واشتراك الكون في مقتضيات الحكمة وعدم وجوده في الارض ولا في السماء
الا بسبع مشية وارادة وقدر وقضاء واذن واجل وكتاب كما في خبر فيها من زعم انه يقدر على نقض واحدة فقد
كفر او فقد اشرك فلا فرق في ذلك بين الاعيان والمفعولات بل كل تلك الامور السبعة تجري في كل شيء من الحوادث في
كل شيء بحسبه الاشرف والابسط فالاشرف والابسط الى انها في الخلق الاول الذي كالمداد وخفية لانه محل البساطة
على اعتبار باطنية الهندسة في عالم الامر وهو امر كن او المعقول الاول وهو الارادة ليفهم والا فالوجود الظاهر من الهندسة
الهندسة هو الخصوص المكونة وباطنها هو الخصوص الجبروتية وعالم العقول الكلية بعد المعقول الاول الذي هو مادة المواد
النورانية والخلق الاول والثاني معتبران هناك كما مر سابقا لا هنا في الجبروت والملكوت والكونية واحتمال في
عبارة الشارح ممة فلا تغفل وخصوص عالم الامر السرمدي لا يصلح لتفصيل الازل عز وجل لما فيه اي عالم امر كن لكاف الكون
المطلق المشية ونون العين الارادة التي هي المعقول الاول او ضمير فيه راجع الى الازل بناء على ما مر مكررا من ان
كل ما وقع فيه التكلم والاشارة فهو خلق حادث لا يخرج من اعتبار التعدد والكثرة والتركيب لانه خلقت الاشياء به وخلق
هو بنفسه لا بغيره كما بين توضيحه وكل ما هو خلق بغيره او بنفسه فهو ذو تركيب وكثرة وتعدد وامكان واعتبارات وفرض
بخلاف الازل لانه عز وجل ذات سازج بلا اعتبار ارتفعت كما في من التعدد والتكثر والتركيب لان نفس الامر ولا
في الذهن لا فرضا ولا احتمالا تجويزا واعتبارا بل ذات بلا اعتبار في مجردة عن كل قيد حتى عن قيد التجريد والاطلاق الاسماء التي
يطلقونها عليه جل وعلا هذا على جعل ضمير لانه عائد الى الامر ويحتمل عوده الى الازل الذي جعله خالقا لانه خلق بنفسه لا خالق
فانه منقطع الاشارة فالوحدة الازلية التي لا يشاركها في الاشياء وحدة كان او غيرها وما سواها من الواحدات التي

مرتبة منه

١٤٢ مرتبة منه وبيانه فهو ظل وحدة الوجود المطلق الذي هو فعل الازل الاول عز وجل وتوضيحه بامكان مشاركة الوحدة والوجود في الاحكام
وسا وقتهما كما تحرر به ما في الكتاب الم تر الى ربك كيف مد الظل الآية وما في الدعاء اسئلك الاشياء بالكلمة وما في قوله فعل الازل
تعالى وتقدس وحدته شيء وحدة لعنة الازل وبد لها اي بدل وحدة الازل سبحانه ما في الدعاء وباسمك الذي استقر في ظلك
فلا يخرج منك الى غيرك وما في الاحير ولا تفويض في الامر بين الامرين اي الامور بينه امر بين امرين وهو نور الوجود الذي هو
فعل الله في كل شيء بحسبه امر بين التي وهو كلمة المهية المجتثة وشبهات بين ذلك هو ظل الوجود المتوسطة بين النور
والظلمة ولو اطلق النور على الوجود والظلمة على العدم المقابلة والظل على المهية البرزخية بينهما فلا باس به ولا خوف منه
في هذا التوضيح وهو ان لكل اشرف فانما هو بسبب صفة مؤثرة القرب الذي عندك وان لكل شيء انما يميل الى جنسه وان الوجودات
انما نشأت من الوجود والوحدات من الوحدة وان المهيات تابعة لوجوداتها المستمدة بها كواس النتيجة والاشتراك وان الاشياء
قائمة بامر الله قيام صدور ان كان امرا فعليا كما مر كن وتقوما ركنيا ان كان اول معقول صدر عن ذلك الفعل في المفاعيل
على هذا المنوال كتقوم هيئة السرير بجانب الطاعات والحسنات وصورة الكلم في جانب العصيانات والسيئات بمادة
الكتب النقوشية وتقوم الاستضاءة التي ظهرت في وجه الجدار بنور الشمس لانها من انعكاس من نور الشمس التي بازاء
شمس الازل في قول علاء الكميل بنور اشرق من صبح الازل ان المشية حيث هي المشية لصبح الازل والصبح نور الشمس اي شمس الازل
بامتحانها اليه بيانية فامر الله الذي تقومت به الطاعات اولا وبالذات مثل وجه الشمس وهو الركن اليمني لانه بمنزلة
الامر الفعلي والامر الذي منه مادة الطاعة اعني النور الذي هو الماء الذي اول ما خلق الله في الحديث وجعل منه كل
شيء حي وهو على الآية اعني العقول الاول وثانيه رتبة الحقيقة المحمدية مثل نور الشمس المنبث في فعلها وهو الذي كانت منه الطاعة
استضاءة الجدار بالانعكاس والاستضاءة في الجدار شيء وجد الان بالانعكاس في تكوينه والجدار عبارة عن نفس الاستضاءة
التي هي الوجود المكلف بالتكليف الشرعي والتدويني وهذه النفس هي مهية ذلك المكلف والموجد بالوجود لان
المهية في كل شيء النفس وجودها حيث هو هو في تابعة وموجودة بوجوده لكونها هي هويته وهو شيء لا يتحقق بدونه لانه
اذا لم يكن فلا هوية اصلا وغير منفكة عنه لكنها هي شرط كونها وتحققها وهي شرط ظهوره ورتبة نزوله ولكن بناء الكل على
امر الوحدة المختلفة مراتبها كما علمت اثرا باثر وفعلا بفعل وصفة بصفة وذاتا بذات وهي بين الامرين في كل فعل
وفاعل ومفعول وعبادة وعابد ومعبود وكل شيء واصله وساق نظمه وهذه الكل ظلية لان الظل بين النور والظلمة و
ظليتها في الكل سرمد الظل في جانب الرب الاعلى واحق اقسام الوحدات باسم الوحدة هو الوحدة الحقيقية الازلية
ثم مثالها او بدلها او ظلها او كون ذلك من العبارات وهو وحدة الصنع والوجود المطلق ثم وحدة المادة المواد النورانية التي
تشتت منها الانوار وهكذا الى جميع المراتب الطولية والعرضية الآفاق والانفس وفي جميع العوالم الوجودية في كل مرتبة
وفي النواحي فالاحق بالوحدة هو الواحد الحقيقي واحق اقسامه ما لا ينقسم اصلا لا في الكم ولا في الحد ولا بالقوة ولا بالفعل
ولا بالتحليل الى مهية ووجود ثم ما لا ينقسم في الكم اصلا قوة او فعلا ثم الواحد بالانقسام كالواحد من الفلك والماء

ثم الواحد بالاجتماع الطبيعي والواحد العددي احق بالوحدة من الواحد النوعي لكون وحدته ذهنية وهو من الواحد الجنسي لشدة
ابهامه وهما غير الواحد بالنوع والواحد بالجنس وفيه كلام قال ولا الغنا اي لا يكون وحدته عددية ولا شخصية ولا نوعية ولا جنسية
لا يكون وحدة اجتماعية لوجد لعدة من الاشياء وقد يراد بالاجتماع الوجود في الاجتماع او به شيئا ما واحق
اي به بالوحدة ما يكون اجتماعه طبيعيا كالانسان الواحد المجتمع من الف ذات وروح وبدن مركب من امشاج واعضاء وجلد
وعظام وغيرها ولا القابلية كما في المقادير والمقدرات والمتصلة لان الواحد بالقطع هو الذي ينقسم بالقوة
الى اجزاء متحدة في تمام الماهية المتفقة لذاته كالخط والسطح والجسم التعليمي او لغيره كالجسم الواحد البسيط من الماء والهواء
فان قبوله الانقسام بواسطة المقدار او القائم به وان اعداد القسمة وتهيئهما من اجل المادة وما لا ينقسم بسبب الفك
والقطع كالفلك فهو احق باسم الوحدة مما ينقسم بحسبه كالمتصلات العنصرية اجساما او مقادير ولا غيرها من الوحدات
النسبية كالتماثل كاشتراك زيد وعمرو في النوع المحمول وهو الانسان والتجانس كمشاركة الانسان والفرس في الجنس المحمول عليهما
وهو الحيوان والتشابه كاشتراك هذا البياض وذاك البياض او البياض والسواد في كيف البياض او اللون والتطابق
كاشتراك امرين في الوضع بمحاذية المتقدمين والتضايف كمشاركة النفس والملك وهو الوحدة بالاضافة او كاشتراك شيئين
في مناسبة المضايفة الحقيقية او المشهورية او النورانية ايضا قيد غير ذلك فالابعد او الاضافة فالاقرب بالغريبين
بعده كما ستعلم سره ولا جزئيته اي التضايف بالعلية والمعلولية والتقدم والتأخر والشدة والضعف وكون ذلك
الفلاسفة القائلون القائلين بانتهاء الممكنات الى الواجب الوجود واليها يوجد منها بالاختيار او بالجبر والاضطرار ٢ والتوافق م
خاص نحو ما يكون في الاعداد كموافقة الاربعة والستة في جزء الوفق وهو النصف كالثلث في الستة والتسعة او عام عمومية
لكل ما قبل الالفة كموافقة الوحدة والوجود والعلة احكام الشدة والضعف وغيره وغير ذلك من اقسام
الوحدات الغير الحقيقية بالنسبة الى الموحد تعالى عز وجل ليعم كل وحدة متحققة في عالم الامكان مقابل الوجوب او بالنسبة الى
الوحدة الحقيقية الحق ليقع وحدة الخالق وحدة ازلية خارجة عن اقسام الوحدة المطلقة كما اشرنا اليه في بيان
التعليق على الشهادة الرسمية لبعض امثلة ما اذا كانت جهة الوحدة فيه عارضة لتلك الاشياء المتعددة المشتركة
في امر واحد محمولة عليها وتسمى بالواحد بالمحمول كالقطن والثلج المتحدين في الابيض المحمول عليهما او موضوعا لها وهو الواحد
بالموضوع كالكاتب والضاحك المتحدين في الانسان المحمول ومالا ينقسم قسمة الكلي الى الجزئيات وان انقسم
الى الهيولى والصورة كالفلكيات والوحدة فيها احق باسم الوحدة مما ينقسم بوجهين كالعنصريات المركبة مطلقا
وما هو بالعكس كالمقادير من وجه الى غير ذلك مما يندرج في النسبة الثانية واما الشبه الاولى فمما يندرج فيها من اخرى
غير ذلك ما هو الوحدة بالمضاهاة بين الوجود والوحدة بان افادة الواحد الحقيقي بتكراره العدد مثل الايجاد الحق
الخلق لظهوره في صور الاشياء وتفصيل العدد مراتب الواحد مثل لاظهار الوجودات وجود الحق ونعوته وكون الواحد
نصف الاثنين وثلث الثلاثة وربع الاربعة الى غير ذلك مثل للنسب والاضافات اللازمة للواجب الغيب

بالنسبة الى الممكنات وظهور العدد بالعدد ومثل لظهور الوجودات الامكانية بالماهيات وبقاء العدد مع غاية تباينه
عن الوحدة وكون لكل مرتبة منه حقيقة واسماء موصوفة بخواص ولوازم مثال التوحيد ان في غيرها اذا افتقرت حاله وجميع مراتبه المختلفة
لم تجد فيها غير الوحدة والكثرة لا تزال تثبت في كل مرتبة من المراتب عين ما تنفيه مرتبة اخرى الى غير ذلك من اقسام الوحدات
التي لا انقسام بحسب تباين التراكيب وملاك جميعها فقد عرفت المتين تنزيها الباري على مذاقه واحتفاء القوم بوحدته عز وجل في
حتى بانه وحدة كانت من تلك الوحدات وما يشبهها الا ان فطانتك ولولا مخافة التطويل وان لم يكن بلا طائل للخروج
عن وضع الكتاب لزدناك في البيان فوق ما في الشأن اقول ايضا ليس المراد من هذه الكلمة ذكر وحدات خارجة
عما ذكره القوم وذكرناه من الوحدات بل ذكرها باسلوب آخر وان لم يخالف اسلوبه قدس سره في الحقيقة اي لا يكون
الوحدة التي يوصف بها الله تعالى وحدة اجتماعية وهي بعض اصناف اقسام الوحدة العددية مثل الشخصية وهو الواحد
بالتركيب اي الذي له كثرة بالفعل او بالاجتماع يعني توجد من اجتماع اشياء باسلوب انه اما ان يكون حاصلا فيه جميع ما يكون محصولا
فيه فهو واحد بالتمام وان لم يكن فهو كسر ويسمى عند الناس بغير واحد والتمامية اما بحسب الوضع كالدرهم الواحد او الصناعة
كالبيت التام او الطبيعة كالانسان اذا كان تام الاعضاء وانظر المستقيم لقبوله الزيادة في استقامته اما ما كان ليس بواحد
من جهة التمام بخلاف المستدير او الحاصل بالمركز من كل جهة فانه واحد بالتمام او باسلوب انه اما عرفي او عقلي او وهمي فالاول
كما نقول لك هذا الذي في الصندوق او في الخزينة والبيت فتشير اليه باشارة الوحدة اي كون وجود ذلك المجموع مع
ان فيه اشياء كثيرة من حيث كونها ذهبا وكتبا وفضة وخيطا وجوهرا ودرا وثيابا ودواء وغير ذلك لاعتبار المجموع علة
لوحدة الاشارة من حيث الاجتماع اجتماعا غير طبيعي وقد عرفت الطبيعي اولان تلك الاشياء صارت بالاجتماع في الوجود
في الصندوق او في نحو الوجود وان كان شبه احاد بجهة الواحدة بالنسبة اليها او في اصل الوجود اي الحصول والظهور الخاص
واحدا او الثاني كالوجود المجتمع المؤلف من الوجود عينيا او ذهنيا والمهية لان البراهين السابقة وان تقدمت على التحقيق
في العينية ان ثبوت الوجود للمهية من باب ثبوت الشيء لا ثبوت الشيء للشيء الا ان العقل القاطع حاكم على ان زيدا
ليس وجودا صرفا ولا مهية صرفة بل شيئا له وجود ومهية انتزاعية عنه ومع هذا التشوب والتركيب بهما واحد في العين وعلى
هذا فالترديد في مطلق الاجتماع ليس باعتبار الاختلاف في النسبة وشموله بل باعتبار تفاوت مراتب الاجتماع والمزج
الثالث كالكثرة كالانكسار بوجهيه الاول ما يحصل في احدهما او كما قدمه والثاني ما استحصلته منه فان الوجود في ما قبله
والكثرة هنا متوقفان في الظهور اي الكون في الاعيان او في الاذهان ليعم الاول مرحلة اصالته في العقل والعين لان الوجود
احق الاشياء بالتحقق وغيره يكون متحققا وكاشفا في الاعيان او في الاذهان فهو الذي به ينال كل ذي حق حقه وحقيقته
بدون ان يتوقف على المهية اصلا بخلاف الوجود الذهني العام بمعنى الكون والاداراك ولثبت او متوقفان عليها في مرحلة
الاشارة والاخبار والظهور الخاص لمحدودية العبارة في مقام بناء وف الشيء وكذلك اللواف وكذا حال الانكسار لان
الانفعال تابع موقوف للمتبوع موقوف عليه الا على بعض الملاحظة في مقام بناء وف الشيء الخبر والمهية مقابل الوجود

والانكسار بازاء الكسر متوقفان الثبت والتحقق الذي مناطه بذلك في حق حقيقته وهو ما به يصح الكون للاشياء في الاعيان على
الوجود كما عرفته وبيانه انه على الفرق بين الظهور والتحقق بانه سبب الظهور للظهور الا برسم والكسر مقابل الانكسار وانما هو الوجود
كالمهية والانكسار فواحد وحدة ادق مما بين الكسر ومقابله والحكم بالوحدة والمغايرة هو العرفان اذ العقل كالوهم في العجز
ادراكه فاعلمها اي الوجود بالنسبة الى المهية او الكسر او المهية بالنسبة الى الوجود او الانكسار لا يلاحظه ان كلا من الكسر والانكسار
لكونه من العينيات المركبة مركب من الوجود والمهية وان الامر ملتبس من جهتها فيه فانه واقع في الوسط وحكم العقل بنحو ما سبق
من المعية والشاهد الذي هو التبادر في مثل ظهور الكسر وتحقق الانكسار ومثل الحديدة المحماة بالنار لا يغير ذلك لان الحاكم فيه انه
واحد او متوقف احدهما على الاخرة العقول او حصول الكسر في الاعيان في ان كل الظهور والتحقق هو نور العرفان الوادي
لا العقل واللغة فصار اي الواحد منهما بسبب الواحد على البعد لكنه جزء جار او اجزاء له مثلثا ولولاه لم يكن جزء في النسخة
لاشتمالها على ان الوحدة مع الاعتراف والتوقف في الوجود او الحصول والظهور وكذلك اي كما في الوحدة والتوقف
المعي بلا اوسنين بالمعنى الاجتماع اي اجتماع الوجود والمهية في المثنى الثلثة او اجتماع الكسر والوجود او الانكسار والمهية
او اجتماع الكسر والانكسار والتحقق والانشقاق في بدء والحركة الايجابية او ما بمعنى الاجتماع بناء على كون كلمة من تنوينه
او نفس الاجتماع بناء على كونها بيانية كالنفي الواحد منهما كونه مشتملا على العشق ونحوه في الاشارة اليه باشارة
الوحدة مع ان فيه اشياء كثيرة للعلة المذكورة وكذلك اي لا التماس وحدة شيء وكل بالوحدة الاجتماعية ولزوم اجتماع
الواجب والممكن في الايجاد والابقاء وفي اي شيء كان وان كان الله معكم اينما كنتم ومعلوم بانه كل مكان ولم يخل عنه مكان
طرفة عين كذلك لا يشتبه مثل الوحدة الاتصالية لما كانت في المقادير الثلثة والزمان الذين هما مختصان بالكم
المتصل اي بدون امكان الانفصال فيه بالفعل الا بلزوم الجزء او الخط الجوهري او السطح كذلك والكل باطل بالبديهة
بدون الحاجة الى الاستدلال على بطلانه بفرض الجزء بين جزئين او الخط بين خطين او السطح بين سطحين ولزوم الدور
الفلكي وخلف الفرض وسائر المحذورات لو جازت عليهم تلك الوحدة وشملها لزم الانقلاب المستحيل وصيرورة
الواجب الغني ممكنا فقيرا والملازمة كبطلان التالي وغيرهما قد مرت مرارا براهينه واما الوحدة الاتفاقية في الكم
المنفصل اي لا يجتمع مع الانفصال ابدا كالعشرة والستة والمائة والالف فان وحدتها الاعتبارية الحاصلة من الاتحاد
بوحداتها والوحدة التي فرضها لا يجوز شيء منهما في حق وحدته تعالى اما الاولى فلاستلزامها التركب الافات الواجبية وكون
وحدتها او بين اشياء الوحدة وكونه من ايمان المومن بالوحدة الحقيقية التي هي كمال ايمان المومن لوحدة الله الاعتبارية واما
الثانية فان الوحدة فيما يشملها بالعشرة انما حصلت من انضمام خمسة الى خمسة وكل وحدة حصلت من الغير بانضمام الغير فهي
لم يكن وحدة ازلية ذاتية بالضرورة وظاهر العبارة يوهم ان الاعداد مركبة من الاعداد كالعشرة من الخمسة والخمسة وهو غير
مستقيم والا يلزم تعدد تمام الحقيقة لشيء واحد بيانه انه كما جاز تالف العشرة من الخمسة والخمسة جاز تالفها من الستة والواحد
والثمانية والاثنين والثلثة والسبعة والستة والاربعة وهذا التالف اما على الفرد او على الجميع فان كان الثاني لزم ما ذكرناه هو تحكم

ولا يعلم

ولا يعلم افضل الوسط للترجيح كما في الاول واما من غير ان يتم بالكسر كان يقف بتاليف الخمسة من اثنين ونصف واثنين
ونصف لعدم تناهي الكسور والتكثر في بعضها دون بعض وان كان الاول ففيه اما بالعرض فقد ثبت وجوب انتهائه الى ما
بالذات ولا يعقل الذاتية الا بتالف الاعداد او من الوحدات على السر الذي عرفته في التفتيش وظاهر كلام المقارات بما له
الذي بعده انه شرح المتن وشرطه ما علته كما هو حق في سائر كتبه فان كان شرحه وله من شرحه الذي اشرنا اليه فيه قد جاء فيه خلاصة
ان يذكره وان كان شيئا او فلم ينصب عليه قرينة ثم يمكن تطبيق الشرحين باصل مدخليته كل شرح في كل شرح الا ان المقام لا يسع
وان الاشارة كافية لمن المطلع على اسرار الاعداد والحروف وسر تلك المدخلية وبالجملة جعل المقدار في ذو المقدار الذي حقيقته
في احد قسمي الكم المتصل عبارة بسبب حكم العرف العام عن المعدود بالعدد الذي احد قسمي الكم وهما المتصل والمنفصل فيما دل عليه بقوله
كالدراهم العشرة والدنانير السبعة فان وحدتهما وجوه منها ما حصلت من انضمام خمسة دراهم نصفها الخمسة دراهم نصفها
الاخر فالثلث والخمس كخمسة الثانية بالاولى مع المثالين وهما المقدار والمقدار كانا اي هنا ابدال الالقاب والالفاظ شيئا
واحدا حتى يلزم ان يقال في العرف هذه عشرة واحدة وتلك عشرة واحدة وهذا البيان منه يعلم من اعظم الشواهد على عدوله
عن طريقة القوم لكنهم حيث شرح الالقاب بالاجتماع وهما غيران في المتن والشرح وشرح المطالع والمقدرات مع كفاية كل منهما
في الوحدة الاتصالية في اخذ فيه اعتبارها في صدق الوحدة وحمل الالقاب الذي عرفت معناه على الفهم العرفي وهو الاجتماع وما
ادري ما بابه على هذا السياق الا ان ينظر الى ان القوم لو قالوا ان في كل شرح والا ارسل او فعل الاشتراك في السياق على السر
وان استتر وبناء ذلك السياق على الاصطلاح فاحفظ ذلك وكذلك الي في التماثل لا يبقى الاخفى المطلع عليه
في المتن علمي وجار في النوع كزيد وعمرو في الانسانية الا الاعم بلحاظه ان فردي النوع اعم من ان يكونا شخصيين في صنف هو نوع
او صنفين في نوع او نوعين في حقيقة الجنس النوعية كما يومي اليه التمثيل بالوحدة في الاجناس كالانسان والفرس في الحيوانية والوثني
والشجرة في الجسم النامي والشجر والحجر في الجسم المطلق القابل للابعاد والحجر والعقل في الجوهر فالانواع حقيقية او اضافية كالانسان والتركي
في الانسان والحيوان والشجرة في الجسم النامي والجسم النامي والحجر في الجسم والجسم والعقل في الجوهر بناء على ان العقل هو المميز ان اشترك
في جنس او وجود او على قول انه بينة المنفي والاصناف كزيد وعمرو في الرومي فان وحدة الجنس والنوع والصنف مع كثرة افراد
كل منها انما هي في جهة تماثل افرادها ولا يقع التمثيل والتشبيه في وحدته تعالى عز وجل والا لم يكن ان يشتبه ق وكذلك اي كالوحدات
المذكورة وحدة التجانس بين شيئين والفرق بينهما ان التجانس والتماثل مع انه بعد وحدة الجنس من افراده ان التماثل لا يعني به
ما وقف من فردي النوع فقط بل يشمل الافراد شخصية او صنفية او نوعية من صنف واحد كالتركي وعمرو والتركي وصنف التركي
الذي احد اصناف الانسان او من نوع واحد كزيد وعمرو في الانسان وانما مال الى خلاف الاصطلاح فيه لان الشيخ انما يعدل الى
الصنف ثم الصنف يصح به لا النوع فمثال الاول كزيد وعمرو في التركية ومثال الثاني التركي والرومي في الانسان او من حقيقة
جنس كالانسان والفرس اذا لم ننظر الى ما نظر اليه بما فرغنا منه الحقيقة الحيوانية لا حقيقة الحيوان في الانسان وحقيقة الفرس
لانهما انما يتشاركان بالوحدة في جامعه من مطلق الحقيقة وهي حقيقة نوعية لهما الذاتية وجنس او الاول في المثال بعبارة او وقع كالحيوانية الانسان

والفرس لان الحيوان جنس لها اشتباه تماثل فيه والحقيقة عارضة نوعية او الحقيقة متحدة احدى بجميع جنسي والكل من الحيوان في المثل ادمن انه
نوع انساني لا جنس ليكون الشوع في تعريف تماثل القوم اللهم الا ان يكون حرفيا كصنف التركي في زيد وعمرو او ذاتيا هو نوع حقيقي فالا
او اضافيا كالحيوان واما التجانس المعطوف على التماثل في المتن فيراد منه معنى اخص من التماثل او ما يقابله على التفسير المذكور لما
قالوا بلا داعي له على المعنى الذي فيه لما خالف منه تمثيل الافعال والمقدار بالكم المنفصل وهو العدد ودون ترتيبه من الاعداد ولا الوحدات
الا ما التنصيص فيه بعين الفؤاد والبيت بعينه في لفظ القرب المقدم وتصحيح كلامه وهو مثل الانسان والفرس فانهما من جنس
واحد من جنس الحيوان كالانسان والجنة القرب ~~لفظ القرب المقدم وتصحيح كلامه~~ جنس المقدم الجسم الكلي فنقول هذا الحيوان
الجنس فيندرج فيه الانسان والفرس ودخول الانواع في الجنس القريب وهذا الجسم النامي فيندرج فيه الحيوان النوع الاضافي والشجر
النوع الحقيقي ودخول النوع في الجنس المتوسط والشارح بعرفه وقد ذكره وما قبله كما ذكرنا وهو الطريق الواضح سواء اردت فيه
الاصطلاحية او جعلت قوة المعرفة الحقيقية التي طلبها كميل وسائلها عن علامه وما ادري ما الباعث له على تلك البيانات
التي ما اشار فيها الى سر من الاسرار وداعية في الدواعي والواجب بيان كلام المقدم بما هو مذاقه مع نقل كلمات ساير
كتبه ليفهم الى حد الناظرين الى ذلك واجتناب كثير مما انا منها عليه الا ان نقول انه كتب على المتن من غير روية وبدون
ملاحظة كتاب من كتب المقدم وغيره من اشتراك المقامات كتابه بعنوان شرح كتاب لم يتعلق به بوجه كما يقول شرح هذه الى
الايرادات على مثل كلامه هنا اكثر من ان يحصى على ما اعلم فيا ليته كتب متنا منفردا عن مزجه بكتاب غيره مرجوعا الى ما يحقق
هو به سواء وقع موقع الانظار او لا او الا يسهل لانه قيل اذ لذلك في كتبه وكلماته الى اليه في الافاق والانفس وترويح
الخلق بعجائب من مطالب لم يذكر اكثرها في كتاب ولم يجر ذكرها في خطاب وقد اشار بسعيه المعتذر ذلك في شرح
قول المقدم اما بيان اللزوم الى قوله وانما اشير الى هذه النبذة واشباهها وان لم تكن في الكلم لما تعلق بكلام المقدم لانه ما
اريد حضور شيء لكلامه وانما اريد اثبات الاشارة والهداية الى حكمة ائمة الهدى واعتقادهم فاذا اثر شيء له تعلق
بما في الباطن يتبين من حكمتهم ما ذكرت نبذة منه فافهم انتهى ان قلت نعم قاله هنا وقد شرح الديباجة في الورق الاول التراقي الى
حكم الكتاب والسنة الى قوله انه وحديث ذي الظاهر فضلا عن حكمة على ما ذكره هنا وما قبله وما بعده قلت يدل عليه بالدلالة
الذاتية والعلاقة الذوقية التي عليها بناء الائمة في فواتح الصور وغيرها جميع ايات الكتاب العزيز وكتاب الافاق
والانفس وتمام الاحاديث في الاصول والفروع بل جميع كلماتها وحروف كل كلمة من الكلمات ومن جملة الادلة جميع ما ادرك
في القرآن كدلالة حلق ميم المشرق الناقص على المشابهة والاشارة الى المشابهة الى ما تمثيلات الكتاب والسنة وتشبيهاتها
فليكن هذا بذلك في كل موضع ولذا فانه ثبت لم يكن اليه خطور احد من المقدم وغيره وقد كوحدة الاشيات في التثليثية
والتشابهية على دليل التشاور الظاهر من لفظ التشابه في العرف بالنسبة الى ما وقع من الفاظ الكتاب والسنة وان اطلقوا
على الافاق الانفس الكيف مشابهة وفي النوع مماثلة وفي الجنس مجانسة الى اخر ما عرفته هنا وذلك الظاهر كوحدة مثل المنافقين
مع مثل الذي استوقد نارا كما ذكره سبحانه في البقرة وفي تشبيههم حالهم العجيبة كمثل الذي استوقد نارا لتبصر بها ما حوله

فلما اضاءت

فلما اضاءت ما حوله ان المستوقد ذهب الله بنورهم بارسال ريح او مطر اطفاها وتركهم في ظلمات عقلية واصطلاحية لا يبصرون فيها
بعين القلب ورؤية الفؤاد لما خليهم الله بما انهم الظلمة لا يقين الى الله تعالى لا يوصف بالترك والاضلال لما عن الرضا ما
الى الله لا يوصف بالترك كما يوصف خلقه ولكنه متى علم انهم لا يرجعون عن الكفر والضلال منعهم المعاونة واللطف وخلى
بينهم وبين اختيارهم وفي بياننا المشروع الاية رمز الى المقدم واشاله المطبقين في تعريف التشابه بالاتحاد في الكيف
لم يتعد نظرهم عن طور المفهوم والاصطلاح ولم يرتق فكرهم عن عالم الصورة الى عالم الغيب حيث ان المثل المذكور رمز الى افراد
تعريفهم المذكور لان الكيف الهيئة من جملة الكيف وان الكيف ليس رمز عالم كونه احد مقولات العرض الى جميع العوالم
والعلم لم ينظروا اليه في كتبهم بوجه وانما قلت على الظاهر ان ظاهر اللفظ كما عرفته اولى بما اراد اعترازا عما يذهبون اليه في التاويل
فاعل على لفظ الكلمة الراغبة او بدلا او عطف بيان رمز انه الى جزء ما انهم تركوا الظواهر التي وجب الاقتصار عليها والاخذ
بها بدون التاويل بغير بيانات اهل البيت من ان مثل المنافقين المستهزئين وهو بعينه ليس الا مثل الذي استوقد نارا برهانا
عقليا حسب ما التشابه الفهم فغا جاء عقيب طالبه بيانه منهم اذهب الله بنوره وتركه في ظلمات الشكوك والاوهام
فكون الوحدة على هذا الشرح الوحدة العينية وسمي وحدة هذا الواحد بمعنى وحدة شخصية كما ذكره في المتن اول الوحدات
لا وحدة تشابه كما اراده المقدم هنا لان المشبه عندهم الى المقدم ومن يحذو حذوه عين المشبه به انما ينظره اليه في مرحلة التشابه الى
وابهم بالنسبة او وحدة الوجود اولهم ما به الاشتراك في الوجود عين ما به الامتياز كجهة واحدة او كهم البسيط الحقيقة كل الاشياء
او اليس في مرحلة الاثرام والجبل وحلف الوفي بان هذه ان كل شيئين في عالم الشبيه احدهما عين الاخر شخصا كشخصية هذا بعينه
وزيد بعينه فلا يوجد وحدة اصلا لان التشابه بسواء غيره الى الوحدة الشخصية اذ لا تعدد في نفس الامر سواء التعدد بحسب الوهم
والخيال وبعض الاعتبارات والاطوار كما يقول به بعض الصوفية اولا كما رد عليه سابقا لقوله لا تحف وقولنا انه بلا انا وكذلك
الشواهد التشابه في كل تشبيه وقع في الكتاب والسنة المنقولة باللفظ بلا تبديله بلفظ اخر مرادف له في المعنى لانه حقيقة الوحدة ا
التشابهية دون الوحدة التبديلية لان المنقولة بالمعنى ربما كان الناقل ليس مستدركا للكفاية التي في من لم يصل الى هذا المقام
لعدم كونه اما عارفا بالمناسبات الذاتية بين الالفاظ والمعاني وعدم عرفانه موجب لكون الناقل انما نقل على مدلول اللغة
بالمعنى الاعم من العرف ظاهرا اخر مرحلة الظاهر لا السر الذي في كل شيء احاط بكل شيء ولذا شرع الثاني بما ليس فيه شيء عند احد من اهل
المفاهيم فلا تتغافل عن هذا في كل موضع يرد عليك ولا تتوهم خروج الكتاب عنه ومنع الشرح لان ذكر اقسام الوحدة في التشابه
وغيره للتشبيه على الحقائق لا الاقتصار على صور المصطلحات والقاعدة في التشابه مثلا الوجود الاشتراك في الكيف فمن يدعي الوجدان
فعليه اذا ان لفظ كالتشابه يشكل ان يراه في جميع الافاق والانفس حتى الخبر المنقول بالمعنى عن الامام عليه السلام انه متحد مع ما افاده
وحدة التشابه على المعنى رتبة الاصول من جواز النقل بالمعنى فيه او ليس بتلك الوحدة لان النقل انما يصدق اذا كان بطريق الحكي
عن الحاكي كالامام عن الامام او الشيعة عنه لا بالنسبة الى من لم يتعد عن مقام اللغة والعرف وهذا بعض الاشارة بهذا في ما وحدة
التطابق فهي وان كانت مفهومة عندهم بلا تاني في الوضع حسب ما اصطلحوا عليه لكنها اعم مما اراده مفهومهم عام عند الشارح

حيث لعلم من وضع او ضافاو من كلمة لكلمات ومن اتفق اتفاق ولذا المصنف بقوله فقد تكون باعتبار مطابقة الصفات ثبوتية او سلبية محسوسة
او معقولة ذاتية او فعلية حقيقية او اضافية واشملها على ظ جميع العوالم الان توحيده عز وجل انما هو بالثبوتات الصفتية وبالصفة
بلا موصوف ان الاسم ما يسمى والمعنا بلا فاية او التعلق المطلق من التعلقات بين المعاني الاسمية والحرفية حقيقية او مجازية
والتعلقات التي من الروابط الوجودية ومطلق الروابط بين الاشياء من الهما او المعاني المتعددة او ما هو مقابل الذوات المطلقة
مع لفظ ثم بالنسبة للاشياء المعهودات ثبت لها القيام بالبقاء الذات او باشباهها الاعلى جميع غيره من الرابطة او المتبادر
من المطابقة ما هو المتفق من المقادير كمطابقة خطي هذه الصحيفة وسطحيها وقطر بما فلا حظ الوحدة في جميع ما ذكر من موارد
المطابقة من جهة التطابق الا انهاف لعرفي انما يوران حسية كتشكل الانوار وليقع لكل موقعه حسب ما العقول ذلك وفيه رمز الى انتهاء
المذكورة والتصديق بها والقطر ما يميز اعقوم لكل جمع عندهم ويعبر عنها ان وحدة التطابق من ذلك المعنى ما كان من الفتدكا لسواد
والبياض في مطابقة العددية ومثلا والمثال لف كالباقي والملاوة في تطابق الالاف والمقابل الاعم من التضاد وهو التقابل
او العدم والملكة او الايجاب والسلب ايضا الاحقق فيعتبر في مثلا قيد لنظره المساس النسبة الحمع الاحقق او سائر اقسام التقابل
هذا ليس باسود فريد بهذا الثلج الابيض بل كل ابيض لانه ليس باسود وليعبر هذا ليس بابيض فريد كل اسود لانه ليس بابيض او
هذا الشئ ليس مثال للتقابل بالمعنى الاخر الاخص من مثال للتطابق في العددية ليقع النشر على ترتيب اللف فمعنى التطابق في
وحدة الخلاف ما اشار اليه بقوله وليعبر في زيد قائم ان مطابق المبتدا وما ذكر به هو الخبر وفي الدار ان زيد مبتدا وان شئت
الجار مجرور الاسم الخبرية ومحلها على زيد الا الكلية في ولولا ما اختلف للمطابقة وجهة الوحدة ولزم الجمع بين الضب والنون وان
شئت قلت والمجرور اي الدار مجرور الاسم الرابطة الحرفية الا ان الاسم هو الاصل في الكلمات الثلثة لان العوالم انما
بلبث على اساس الاسم والصفة وعلى ان التقدير لحين جهة الوحدة فيهما هو التخالف بينهما لا العددية لا اشتراكهما بامر وجودي
ولهو مشتق من بعض اجزاء هذه القضية ولا التقابر والا لم يكن الحمل والاخبار ولولا المخالفة امتنع الخبرية والاتحاد بحكم العقم
لبطلان حمل الشئ على نفسه والاخبار عنه به وليعبر زيد ليس بقائم فلا بد من مقابل هذا السلب ومطابقة من ايجاب بوجه لنظر
النسبة المجانسة ان قاعد وهو الانتقال من علو الى سفل او جالس وهو الانتقال من سفل الى علو فعلى الاول ليعبر ليس هو قائم
قعد وعلى الثاني ليس هو قائم جلس فقد لفارقه وقد لقارنه كحالة جلس متربعا فوجب اخذ جهة الحاق في النسبة وهو سنة
اعدم لها عبر بها في الاولى بخبر بهانه القاع السلب على احد اللازمين سلب القيام في المنفى و ذلك بان ليعبر زيد ليس بقائم
ان قائم كما وقع في الوقف بين القعود والجلوس او ليعبر ليس بجالس اي منتصب ولما كتمل كون الانتصاب لازم معنى
سلب الجلوس كما شرحنا كذا كتمل كونه تفسير سلب القعود كما هو ظاهر عبارته سواء كان حين القيام بدلالة لفظه او بظاهرها او غيره
ليقع مثال الترادف في المعاني الحرفية او بالمعاني المتعددة لان الانتصاب في فاو ذكرت فالنصب على الامر في
المستقيم كما امرت ومنه قول النبي صلعم شيبتني سورة هود وفي وحدة الطباق في المعاني المترادفة ترادفا حرفيا او عرفيا
من ترادفها الى غير ذلك من الموارد وما نقول وجب ان ننظر فيها الى جهة التطابق التي لو اردت بيانها في المقامات

اخر

لوجب عن القصد ووضع الكتاب فنقول المتعدد شيئين او اشياء فيما لا غير وفي ان حين يجب النظر الى جهة التطابق ويلاحظ
الوحدة فيها بكون النسبة جنسه وبين ما عطف عليه بعموم حكم او من وجه او بالمباينة وبيانه بحيث يتضمن الاشارة الى الفرق بين
الاربعة ايضا بان يدخل التطابق في وحدة التشابه الذي هو الاشتراك في الكيف بالمعنى الاعم اي الصفة مع تطابق الصفات
وهو مقابل الذوات والمعاني وفي وحدة التجانس مع تطابق المعاني كتطابق معنى الالات والقوس اذا سئل عنهما بما
هما في معنى الحيوان وقوله فيهما في وحدة التماثل مع تطابق الذوات او المقادير وما وحدة التضايف في كل شيئين
او لا ليعبر الاضافة الحقيقية كالابوة والبنوة والمشهورية كالاب والابن الابوين اثنين اثنين والالم يتم برهان التطبيق
والتضايف في اثبات انتهاء الممكن المسبوق المعنى الى الواجب الى البيت ولم ينسد باب الانتهاء على سلسلة الممكنات
الموجودة المترتبة فهو عبارة عن توقف كل واحد منهما على الاخر تعقلا او تحققا علموا في ذلك جهة التوقف النسبة فيجري التضايف
بهذا المعنى الاعم في الستة التي ذكرنا اي الوحدة الشخصية والنوعية والجنسية والاجتماعية والالقائية والنسبية او الستة من التماثل
والتجانس والتشابه والتطابق والتوافق والتضايف الذي هو محتمل عندهم لشيئين بكونه يعقل كل منهما بالقياس الى الاخر او سائر
اقسام الوحدات الغير الحقيقية مثال التضايف الذي جعلناه سادس الستة والحروف التي اصلها كيفية الاولى بالتضايف لاكيفي
بالصدق الوحدة الملاحظ لكل شيء بكل شيء من حيث الستة من حيث الصدق اللغوي اي الوضع او اللغة اما العرفية فظاهرة
لان المتبادر من الاضافة النسب الجزئية وهو ما يعم الكل واما اللغة ففي النهاية الاثيرية اضافة الى الشئ اذا ضممته اليه وفي الصحاح و
واضافة الاسم الى الاسم كقولك غلام زيد فالغلام مضاف وزيد مضاف اليه والغرض بالاضافة التخصيص والتعريف
فلهذا الالتوران تضاف الشئ الى نفسه لان الشئ لا يعرف نفسه فلو عرفنا لما احتيج الى الاضافة وقوله وان جوزته الحكماء يعني بان يكون
وحدة التضايف يجوز اطلاقها على الشئ وحمل قولهم بالايجاب لم يعنوا بقولهم بانه تعالى فاعل موجب ما هو بفتح الجيم بل الكسر
بالوجوب بالعلم والقدرة ومن المعلوم ان الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يؤكده كيف وهو تعالى عرف العلم فكيف
يكون الايجاد بالاضطرار وسلب الشعور كما في حرارة النار وضياء اللؤلؤ فيكون الفاعل تعالى بمنزلة العقول والمقول لزوما
عن الايجاب والعلم ولا ينفك عنه زمانا او دهرا او سرمدا وازلا ابدا وان انفك عنه رتبة ولا يجب فيه من جهة الاضطرار
وتعدد القدماء وسر ذلك كما مر وجهه في ما سبق والمصنف قد ذكر ذلك اشارة الى تجويز وحدة التضايف او الايجاب
في الكتاب الكبير وهو الحكمة المتعالية وغيره ولتوه لدلالة البرهان على امتناع كون الاثنين ازليين الا اذا كانا فلا نه وان قال بتضايف
العلية والمعلولية بين الواجب والممكن وكونه الكل دفع مفاسد انتهائها اليه تعالى بالعلة بالوحدة القديمة والفلاسفة لم يجعلوه
واما الثابتة فلانه وان لم يقل باللفظ ان الفاعل الحق عز وجل فاعل موجب لئلا يتوهم انه بفتح الجيم بمعنى المضطر وعدم الشعور
لكنه قائل بايجاب الفاعل عز وجل ايجابا بالعلم والمشية والاختيار كما هو مراد الفلاسفة في قولهم انه تعالى موجب اي بكسر الجيم والافلا
فيه من الاحتمال غيره لان الايجاب بمعنى اللزوم الذي والاقتضاء الذاتية الحكم واشد بامر الوحدة من اللزوم الحارة كحرارة النار
والذهنية ككلية الاثنين وجزئية الحيوان والاذانة كزوجية الاربعة في العمليات المركبة والتعلي الرتبي كلزوم المهية للوجود على

اصل اصالته والنور الرشي للزوم وجود المسبب في الطول لوجود السبب كما في مقام كون اثر الوجود والمجعول بالاصالة هو الوجود
بما هو وجود وبهذه الاشدية لا ينفو الا ان الوحدة الحقة سعادة الذي كنت كنزا مخفيا فاحببت ان اعرف فخلقت
الخلق لكي اعرف كما عليه الامر الان ازلا وابدا بلا تفاوت فيه بوجه من الوجوه لان هذا الاقتضاء الذاتي امر لا مدخل فيه لوجود
الذات الا الهوية او صفة او ارادة او غير ذلك وانه له بالايجاب مذموم او التخالف ورابطا او نحو ذلك من المفاسد
وهذا النحو مستفاد منه بعض لمسلم كتبه سيما الحكمة المتعالية حيث قال فيها باجمعين عبارته قال في فصل في ان المعلول من لوازم ذات
الفاعل التام بحيث لا يتصور بينهما الانفكاك بيانه ان الفاعل اما ان يكون لذاته موثرا في المعلول ام لا يكون
فان لم يكن تاثيره في المعلول لذاته بل لا بد من اعتبار قيد آخر مثل وجود او صفة او ارادة او آلة او مصلحة او غيرها لم يكن
ما فرض فاعلا بل الفاعل انما هو ذلك المجموع ثم الكلام في ذلك المجموع كالكلام في المفروض اولا فاعلا الى
ان ينتهي الى امر يكون هو لذاته وجوهره فاعلا وفاعليته كل فاعل تام الفاعلية بذاته ولسنخه وحقيقته لا بامر
عارض له فاذا ثبت ان كل فاعل انما هو بنفس ذاته فاعل وبهويته مصداق للحكم عليه بالاقتضاء والتاثير فثبت
اليه بسنخه وذاته انتهى كلامه رفع مقامه لكنه لم يتنبه على قول القائلون اي بما يخالف الكتاب والسنة واخبارات اهل البيت
عليهم السلام فقد اثبت له عز وجل عين ما نفاه في المتن المتقدم من وحدة التخالف اثباتا بلازم كلامه من حيث لا يشعر
هو بلوجوه باتمه منه يعلم قال قلت في دفع ذلك عنه ما اشرنا اليه الان من ان هذا الكرمان فر لا يلزم المصنف لا يلزم كلامه
ولا الملازمة التي لكن ان الذي ثبت بالبرهان او نفي عنده اي المصنف هو ان الوجود بما هو وجود حقيقة واحدة بسيطة
لعدم جواز تركبه من شيء في نفسه وهو واضح ولا من غيره مهية كان او عدما اذ كل غير فهو بالوجود موجود فلو عكس دار او كل ما اسمه
غير الوجود كيف يفيد الوجود وهو تناقض واما الوجودات المتنزلة من تلك الحقيقة شئون تلك الحقيقة والجوار ما الغير المجعولات
صفة الوجودات اي من حيث هي هي والا فوجود الوجود ليس بمجعول لانه ليس وجودا وغير مجعولة بالتبع لانها مجعولة بالاصالة منوبة
لتوب المهية التابعة لما تقدم منه فيما سبق وهي اي الوجودات غير مباينة لتلك الحقيقة البسيطة التي هي فعل الواجب تعالى لا هو
الا ان الارادة منها فيها وان وجد عدم المباينة بالعزلة في سلسلة الطول انها لو خالفتها بالحقيقة لزم وقوع الكثرة فيه الله
والعرض وعدم وقوع الاختلاف في مراتبها ابتدأ والضعف لتساوي الكل وبطلان الحكم وهو لما ترى بالفاعل والمقبول
والقبول في عالم الهيولانيات والمواد والفاعل والعقل والمعقول في العالم الاعلى من المواد وما فوق المادة النوراني
التي هي المعلول الاول شيء واحد اما الوحدة بين المادة القابلة والصورة المقبولة ونفس قبولها فلا ترى ان المادة
للشيء مادة له باعتبار صفته لا باعتبار معنيه والا لكانت صورة لا مادة محضة وهي على كل صورة وفعلية الا معنى انها
قوة الشيء لا قوة من انه لولا ذلك لكانت مركبة من صورة ومادة او تسلسل الامر الا انما نهاية فلا بد من القول بانتهاء
السلسلة المادة ابهامية او القول بان جهة قبول كل شيء في تحوله انما يرجع الى جهة ابهام المادة ولا تحصلها ولكون قابلك
فاز ترك منسوبين معقولة وجهة قبوله التساوي الا انقطع اذ لو كانتا موجودتين متغايرتين وهو تعين متنافيين في الخارج

[illegible]

بالعلم بعينها

لم يكن احد بها قوة وقابلا والآخر فعلا ومقبولا بل كلتاهما يكونان فعليتين هف واما الوحدة بين الفاعل وفعله ومعلوله
فان الشبهة في العلل المادية اذا كانت بنحو من الاتحاد فعلى العلل الفاعلية اولى كيف ولولا احتجاب الفاعل بحجاب العقل
والمعقول والوحدة به لزم التوقف الحقيقي وعدمه الحقيقي الفاعل وهو مناف الفاعلية لان الكل فيه سواء والتعيين بحكم بها
هو مراد المصنف بالاتحاد والوحدة في المقامين ولا عيب فيه على الاستقرار وغيره كما مر مرارا واذا ثبت الاتحاد والوحدة في القابل
والفاعل سيما الوحدة الازلية العينية فلا يتحقق التخالف بل الكثرة منه لانه قسم من اقسام التقابل الاربعة المشهورة التي
معظمها المهيات من حيث هي هي فلا يكون تحققه الا في الاشياء المتباينات والمتباينات المتخالفة في الاسامي والمهيات
كالارض والافلاك والكواكب والسماء وهكذا واما وجود الارض والسماء وما بينهما فانما يتكثر بالاضافة الى المفهومية في الوجود
العام الذهني الموهوم او بالاضافة الاشراقية في الوجود المنبسط العيني وهذه الاضافة اضافة تتحد فيها ما به الاشتراك وما به
الامتياز وائي لها بالتخالف من غير ان يرجع الى اقسام التقابل فانه غير منافية لغيرية الوحدة للكثرة وبذلك ثبت
ما نفاه من وحدة التخالف من غير ان يرجع عنه المصنف قول او لازم قول لانه حيث ذهب الى الاتحاد والوحدة لم يكن
قابلا بجواز وحدة التخالف عليه تعم لان هذه الوحدة حقيقية لا مرتبية سنخية للتعدد الخارج عنه الكل فيها التصوير وهذا
نحو من ما عند الحكماء من المشائين اتباع ارسطو وهم المراد من الفلاسفة في المتن لا مطلقهم فانهم جوزوا عليه تعالى وحدة
التخالف لان المصنف يقول بان حقيقة الوجود متفاوتة مراتبه لوحدته وهم يقولون بانه متفاوت افراده كصدق
الانسان على زيد وعمرو وبينهما فرقان حتى اذا افراد الوجود عندهم متباينة ليس الوجود بالحقيقة كمباينة زيد وعمرو للانسان
النوع الكلي المشترك في الوجود الخارجي تشخصهما فحيث ليست تلك الافراد من سنخ واحد عندهم حيث لم يقولوا بوحدة الوجود
كما قال المصنف فوجود الواجب تعالى شانه مغاير بالحقيقة لوجودات معلولاته والمغايرة بالعلية والمعلولية ونحو ذلك
مع التخالف وحيث كانت المعلولات لا ارادية لذاته تعالى لزوم الارادة للنار لقولهم بانه تعالى فاعل موجب غير منفكة عنهم
عنها ارادات الله لذلك اولان الفياض على الاطلاق يمتنع انقطاع الفيض عنه لحمة لتمامية عليته ومن المعلوم بالبداهة
انه يمتنع تخلف المعلول عن علته التامة والا لم يكن ما فرض انها تامة تامة كانت المعلولات مرتبطة به اي بالواجب الوجود
ارتباطا غير معلوم الكنه ليس به كثير دخل في اثبات التخالف عندهم لا عنده لكنه كذلك عندنا على الوحدة الحقة لانها انما
سبب جهالة الكنهية كما هو واضح اواذ يلزم من معلومية ان الارتباط بالكنه اما معلومية علته اي الارتباط او علة الربط
علة ارتباطه به او ماله ومطابقتها او تبعا واستقراء لماذ ذلك لان معلومية العلة تعم من تحته معلومية كنه الارتباط بلا
شبهة اوالقلى كهاذا المعلولات عنها اي العلة التامة وكلاهما لا يكون الا ان المعلومية فلانها ممتنعة بالاتفاق والعقل الدال
على انه تعم لو كان معلوما لكان مماثلا ومحاطا وهو لكل شيء محيط والمحيط كيف يكون محاطا واما الانفكاك فلانه ينافيه فرض
تامية العلية كما اشرت اليه آنفا او لان الابد ان يقول مدار تامية العلة على امتناع الانفكاك في التحقق لا على امتناع
الانفكاك في التصور فيحكم العقل بمغايرة العلة التامة للمعلول والمصنف منع من ذلك التجوز اللام للعهد الذكري فحجة

لتوقف الوحدة التخالفية على الكل التغاير بالحقيقة وهو متفق فيما ذهبوا اليه بخلاف ما ذهب اليه المعتم فان المغايرة بين
الخالق والمخلوق عندهم شئونية لا حقيقية قلت انا لم نكر ذلك منه ولم ننسب اليه اثبات ما نفاه بالصريح قولا او بوجب
دليله بل انا قلت انه اثبت لله وحدة التخالف من حيث لا يشعر باقتضاء براهينه او البراهين اياه لانه نفى وحدة
التخالف عن وحدته عز وجل بمجرد توهم ان التخالف حقيقة في الامرين المتغايرين وهذا التخالف بين الواجب الواحد
العلة التامة ومعلوله ليس حقيقيا لعدم مغايرة العلة للمعلول اصلا بل بهذه الوحدة الوجودية هي الوحدة الحقيقية و[illegible]
الوحدة لا تعقل تخالف وهو سر لغيره فيوهم ان نفي وحدة التخالف عنده يتوهم نفي الغيرية بالمرة وهو توهم فاسد
وهو مبني كما سبق من وجوه الاول انا قد قلنا في هذا الكتاب وغيره ان الله هو وحدة الوجود كمو بالحق قول للطائفة الصوفية
واثبتنا المغايرة الحقيقية والمباينة الذاتية بالادلة النقلية الدالة على معبود مرسل للرسل ومنزل الكتب ومثاب ومعذب و
ومطيع وعاص وهكذا من الكتاب في كثير من الآيات لو لم يكن كلها والسنة المتواترة والادلة العقلية بل العقلية فاذا اثبت
المغايرة الحقيقية باعتقاده وبراهينه وبا براهين الخصم ثبت ولزم عليه تحقق التخالف لان شرط المغايرة الحقيقية
وهي موجودة وهو قد [illegible] فمن ذا اثبت التغاير بالطلبات السنية ووحدة الوجود والاشياء فان مختلف الحالات سواء كان
الممكن او مخالفة الذي تكلموا فيه من الواجب لان ما من حيث هو هو غير ما من حيث المخالفة والواحدة والمتشابهة
ونحو ذلك والمتغير الاطوار الى تغير المواد [illegible] كما قال في اول الحكمة المتعالية وستعلم اليقين ان مراتب الوجودات الامكانية
التي هي حقائق الممكنات ليست الا اشعة واضواء للنور الحقيقي والوجود الواجبي جل مجده وليست امورا مستقلة بحيالها
وهويات مباينة بذواتها بل انما هي شئونات لذات واحدة وتطورات لحقيقة فاردة اه وهو سر كون تلك الحقيقة
مختلفة المراتب فحاصل الكل يرجع الى استواء الممكن المختلف المركب بالاركان تعالى شانه وكيف يكون الممكن وجودا او وجهه
من سنخه الواجب عز وجل كما صرح به هنا [illegible] من الاشياء قد عرفته وهل بان التخالف بين [illegible] الغيوب [illegible]
ويناقضه ان [illegible] احداث اقسام التغاير ومن السنخية ما مرت في الاوائل وان قال السلام انت الثابت الاشياء
من غير سنخ اه لان المتوهم السنخية في الدعاء قائمة الشارح عموم كلام الخالق والثابت منها مخصص مطابق لما قاله اهل اللغة
لكان الكلام [illegible] الى امور واسناد الاشياء اصولها لا لغيره بعد اثبات المغايرة الحقيقية المتقدمة كيف لا يكون
ملزما بتسليم التخالف وكيف يجوز توجيه كلامه لان مطلق التغاير اعم مما هو المعتبر في التخالف وغير المعتبر فيه ولا دلالة
العام على الخاص وجه العموم ان الشارح والمعتم كلاهما متفق على البطلان اولى بهذه الشقوق وهو الله بالخلق [illegible]
قال بعض الصوفية بهذا المضمون ؛ [illegible] ؛ كه التوحيد اسقاط الاضافات ؛ والحكمي
كما يعنيه اكثر من في الارض من كلمات الشارح ونعتقده الزنادقة وينكروا الصانع راسا ومن ثمة [illegible] وهو الله وخلقه
ولم يرده لا يثبت التخالف ولا يلزم عليهما بعد اعتبار وحدة الازلية ولا يوجب الزامهما بانهما تكلما في الذات
والكيفية لانه اقرار بالله تعالى وخلقه والاقرار بهما وحدة في التكلم فيها ولو لزم الزام المعتم بمجرده لزم الزام [illegible] التسليم

لانه قائم

لانه قائم بربه لا انه فانٍ بالمرة نعم في شرح الشارح [illegible] في الرد وعليه في المراحل على ظاهر الانكار وان فيه نظرا بل الاعتبار
كما ذكره مكررا وان لم يتم هذا العذر لعظم التعبير بحيث يلحق ان الشارح [illegible] في الثلثة [illegible] او نوقش هنا لم يبق للشارح [illegible] كلمة من كلماته
في كتاب من كتبه لان الظاهر ظاهران والبيان بيانان والمنع منعان ولا تحمله قابليات علماء الرسوم والظواهر العرفية
ولو فيت عليهم التورية والاستخدام [illegible] الجواب عنه ان تلك المباينة الثابتة بالادلة القطعية ان رجعت الى الاختلاف بوجه
من تخالف الاحوال والحكم بغير تغير الاطوار [illegible] في الوحدة الحقة المبطلة للتخالف وان رجعت الى نفي الواجب راسا
فالامر مشكل وان رجعت الى المباينة المقابلة للوحدة فهو لم [illegible] لزوم المخالفة والتكلم في الذات والاختلاف
اوالها ولزوم الخلق بها لزوما ذاتيا وربطها بها الى غير ذلك والتوجيه ان مطلق الارتباط واللزوم بما هو اعم من التخالف المصطلح
لان يكون عدم الانفكاك في التصور والتحقق وعدم الانفكاك في التحقق ولا عكس اصلا كما بين الواجب والممكن وهو [illegible]
قد التبس عليه امر الربط والتخالف والتغاير في ابائه ورده عليه [illegible] مع انه لازم قوله [illegible] بالمغايرة الثابتة والمباينة
الثابتة الحقيقية واعتبار الجواب وهو نفي الوحدة بين الممكن المتصور وان تصور فلا يعقل الا من اللزوم الذاتي
نحو ما علمت من ان [illegible] عبارة الحكمة المتعالية فاين القدح والاثبات من حيث لا يشعر انه لو سكت عن القول بلزوم ا
المغايرة في التخالف على الحقيقة ادعى الزامه بما دل على تحقق المغايرة الحقيقية وان تحقق ثبت التخالف في الوحدة الازلية
فكيف سكت عن الاعتبارية التي تقول بها [illegible] ان اكثر الصوفية ليقولون بها او يدل عليها البرهان قوله فان المعلولات
انما قيل سواء كان القائل هو المعتم وكل من قال بقيام الوجود المطلق بالله تعالى قيام صدور او الموقف لها اي المعلولات ذلك
اي معلول بعرض المغايرة بينه وبين [illegible] او من باب [illegible] اي المغايرة الموقوفة في مقابل المحققة او الموقوفة
بالبرهان في والاثار وان لم تكن مغايرة اصلا لما صح القول بالعلية والتاثير والمعلولية والتاثر لانه تاثير الشيء في نفسه
وفي مغايرة اصلا وتاثير الشيء كذلك محال بالبديهة لانه دور وتقدم الشيء على نفسه وغيرهم من المحاذير او حمله عليه عطف على
فاعل صح كما [illegible] او رسمه اذ الحمل في كون زيد قائم يستدعي المغايرة لئلا يلزم حمل الشيء على نفسه [illegible] لئلا يلزم الجمع بين الغيب
والشهود فاذا كان القيام عين زيد [illegible] بالوحدة البسيطة والاتحاد الحقيقي يلزم ان يكون حمل القيام
على زيد وحمل الانسان على الانسان من باب حمل الشيء على نفسه وهو مع كونه سفسطة مناقض لما قاله لان قوله بالعلية والتاثير
وحمل العلية على الذات دون الخلق والمعلولية على الخلق لا الخالق تحقيق المغايرة وهي مع منافاتها لقوله بالوحدة نفيه للتخالف
وقد نفاه اولا ونسبه [illegible] العلة في اوان [illegible] عليه اي على الشيء كمحمد نبيا والنار حارة والاربعة زوج والسماء فوقنا كلام
لم يصدق كالسماء تحتنا والاربعة فرد والنار باردة اه فمن جهة صدقها اي الوجود بوحدته او الشيء لمكان النسبة العامة الواحدة
البسيطة او الكلام الصدق عليه اي على الشيء او كلام لم يصدق باصل الوحدة ونفي المغايرة المطلقة راسا وهما فرعت المغايرة
لكل اعتبار حقيقيا او اعتباريا او فرضيا وجنس المغايرة في حصص اي فرد منها كان بين الواجب وغيره الممكن بالذات او الممتنع
بالذات اذ الاثبات اولا الرابع والمغايرة ولو اعتبارية يوجب التخالف الذي فرضه والتخالف في وحدته عز وجل بالنسبة

١٤٩

الفروية السندجية لعدم النفكاك احد طرفيها عن الآخر فورا تحقق كما لتغايف الذي اتفقوا عليه مثل الابوة والبنوة والعلية

المعلولية ونحو ذلك مع منافقته لما تقدم في الوحدات المتقدمة ستلزم امكان الواجب القم جزما لانه نوع نسبة والنسبة مما يستدعي

حدوثها وحدوث طرفيها قطعا وهو معلوم بديهة وفيه ان من جملة الاعتبارات فرق جنس المغايرة كون الشارع اما مبين الزنديق

المثل له بالسلب الكلا او غيره لا سبيل الا الاول لان ثمة احق من توهم ذلك من في كلامه فتعين الثاني وهو مشترك بينه وبين المتقدم

الذي لم يقل بالوحدة المقصد الا للفوارق بين التوهم المذكور والتغايف المذكور والجواب الجواب وبعد الجواب ينبغي ان ينافق الاول حتما

لان الازل لم لا يجوز عليه التوفق والاعتبار والتقدير والتجويز والامكان والحاجة والاحتياج ولو لقيا وان في كون كان الموثق

ولذاته وان جاز ذلك المذكور من الاربعة والتغايف وكونه الجهة في العلة الغير الواجبة وجودها بالذات وبين معلولها

في بعض الاحوال ان كان الطرف قيد المعلولية فبعض احوالها التي لا يجوز عليه ذلك حتى معلوميته علتها بالكنه وقد عرفت

انتفائها وان كان قيد الجواز فالبعض هو ملاحظة كمن السابقة والوحدة في الفعل من غير ملاحظة المغايرة فبسبب بعض الوجود

المطلق او الرؤية بعين الفؤاد او الوحدة فيه وما امرنا الا واحدة ونحو ذلك لو جعلنا الوحدة اي الحالة الجامعة فيهما اي العلة

والعلول المكتسبين من الامكان والحدوث والمخلوقية والتركيب والافتقار وامثال ذلك بخلاف الواجب اي جل

وعلا لان حاله مع الممكن كحال الممتنع بالذات معه في المباينة الذاتية وامتناع تحقق الجهة الجامعة وحال الوحدة كما مر بيانه

عزيزة من قول في الزام قوله بالتغايف والجبال في فيه بعده بدليل الوحدة وعدم تحقق التغاير الذي شرط لكل التغايف

اما انت ايها المعتم فتقول بما يوافق الصوفية من انه هو الله ولا اثر غيره لا علة ولا معلول ولا سبب ولا مسبب ولا اثر ولا مؤثر

نعم للبم او فيهما ولا غيب ولا شهادة ولا مؤثر ولا تأثير ولا لزوم ولا ملازم فسقط ما عرفت من ان التوحيد اسقاط

الاضافات جميع ما يصدق على الخلق ويصدق عليه انه مخلوق مجعول ومعلول او رزق والطبع واما ان نقول بما قاله الله و

انبياؤه واولياؤه والراسخون في العلم وكافة الخلق من انه هو الله وخلقه فان كان الاول فقل انا الله ولا تخف فانك

بالشيطان تستجير وان قلت بالثاني فتثبت ان تلك الامور المذكورة وما اشبهها من الاعتبارات للخلق وتنفيها انت عن الحق

عز وجل بالاعتبار وفرقه اذ لو اثبت شيئا منها بان تعتبر اعتبار تغايف لجعلت الحق والخلق شريكين فيه والجبت حسا وكونه

له عز وجل فاذا اثبتها عنه ثم قلت بالتغاير هذا قلت بالتغاير قلت بالتغايف والموقوف اثبت نفيته بدليل الوحدة ونفي

المغايرة وهو هذا الا انه نقض على المراد تناقض من لوازم الملك في الذات واكتسابك ابانا وهو ممتنع بالذات اذ الاكمل

لم يلزم عليه دور وقد لزم كما قدمنا الى قيام كنهه تفريق بينه وبين خلقه اي بدون ان يجمعها جامع لفظا ومعنى فهذا الذي نفي

في المغايرة وابيه من الوحدة لانعقد انه كنهه اذ التفريق رفع غيره وذلك لان عبوره تحديد وتخصيص لما لوحظ الله

بكنهه او وجهنا ما امتناع الكنه هو التكلم فيه بوجه فلانه ثم لا يكون ذا وجود واما الكنه فكما قدمنا من ان الامكان لا يسع

رتبة الوجوب بوجه ولذا احق على العبور تحديد للممكن لا غير ثبتة الحقيقية وسواها ولان هذا الجزء كما رفع توهم المغايرة

المدلول عليها في الجزء الاول دل على امتناع اكتناه الذات وتحديدها او الاشارة اليها وفيه انك اما تقول هو الله وخلقه او

هو الله

١٥٠

هو الله ولا اثر غيره او هو الخلق ولا اثر بعده والجواب الجواب والاغير مراد المعتم بكلامه من الوحدة الثالث ان المعتم قد علمت انه

انه اثبت الربط الا من بين الفاعل والمفعول باسقاط الفعل بعنوان المعلولية اي المعلول والعلة والربط اللزومي بجعل المعلول

من لوازم ذات العلة الفاعلة وهو هذا الا انه التغايف الذي نفاه او لا مع ما في هذه النسبة بينه وبين ما سواه بالاصل

او الربط لا يتحقق الا بين حادثين دون القديم والحادث للزوم الاقتران اي اقتران كان حسبما يقتضيه الارتباط اي ارتباط

كان اذ لولا الاقتران اصلا لم يكن ارتباط اصلا للملازمة بينهما فيه ان الاقتران هنا ما هو المراد من ثالث التفرق والاجتماع لانه

ملزوم المعية وهي تنافي الوحدة المدعاة فيا انه علم كونه معكم اينما كنتم وتوجيهه توجيه والمشابهة اذ يعدونها الا بعض الربط

واللزوم الذاتي فيه ان اثبات الوجه المنسوب ولو نسب الا طلاق في الفعل عن الوجه العرف الواجب نسبة لزوم الزوجية

لذات الاربعة باسقاط النسبة والقياس ان سالم الخصم ولم يدل على امتناعه كما قد مر او لو دل فليعلم ان الربط على المعية التي هي الآية

والمعية على الوحدة المتقدمة والمسوغ التي لا تمكن الا للممكنات مع ان المشابهة لا المشابهة فقط لانها من لوازم الربط الغير

المشهور الا وهو الحدوث لان الارتباط مطلق التعلق من الطرفين او من احدهما وهو من صفات الخلق والمحدث لا يستلزمه التركب

والاجتماع اما استلزام الاقتران الامكان واختصاصه بالممكن فلان الاقتران نسبة لا يعقل الا بين المقترنين او مقترن والمقرون

ما له الاقتران فيحتاج الى اي تعلقه الاقتران ونسبته كما لم يعقل هويته وهو حاجة وتركب واما اختصاص الاجتماع بالممكنات فلان

الاجتماع بالممكنات فلان الاجتماع نسبة بين الشيئين سواء كان عرضيا او زمنيا او مكانيا او ذاتيا او كلية من حيث ما لما انه

الشيئين على السواء فاذا اقتضت حاجة احدهما كالمحمول او اللازم اقتضت حاجة الآخر ليعم ولو كانت لاحدهما بالنسبة

الى الآخر لان الممكن بعدها انتهى الى الواجب انتهى الواجب اليه بالبديهة كطرفي الخط المتساويين ما لزوم الامكان للمشابهة ذاتية

او صفتية او اثرية مرونية او وقتية او نحو ذلك فلان التشابه لا يتصور ولا يتحقق الا بوجه الشبه الجامع فيحتاج اليه الطرفين

فهو اما جنس فيحتاج الى الفصل المتحصل او كل فله بعض والبعض جزء منه او كلي فله افراد ولو مقدرة يوجد هو فيها او نحو ذلك مما

شأنه متحقق في الممكنات فلا يتم في شيء واقتران بغيره وافتراق عن غيره وذات الله عز وجل لا تمكن منهما وعين شيء غير ما اجتماع

من الطرفين يا من احدهما الا استلزامه الحركة العرضية فيه ثم او السكون كذلك ولا اقتران ولو لغيره او تشبيه ذاته او وقتي لا استلزامه

الزوال من جهة الماضي ولا ثانية والا كان كلي وليس كمثله شيء فضلا عنه ثم ولا افتراق لا استلزامه الاشتقاق والتغير والاغير ذلك

من موافقة او مغايرة او مضادة او نحو ذلك من النسب واحوال الخلق اصلا الا في نفس الامر مع قطع النظر عن فرض فارض واعتبار

معتبر ولانه الا يرجع الى كون وهم واشارة ولا في الذهن العقول او الشيء او الوقوف على ما هو غير مرة فصار مجهولا مطلقا وكل مجهول مطلق

سواء كان في جانب الوجوب الذاتي او الامتناع الذاتي فهو خلق فامتنع صدق المجهول المطلق وصدق هذا الامتناع عليه

الخ من لم يعقل شبهة منه فهو ملزم من اثبت القول بالتغايف ونحوه من المفاسد من حيث لا يشعر سواء نفاه او اثبته او سكت

عنه او لم يتفطن في اي طرف من تلك الطرق التي لا علاقة لها تلك الثلثة على ما مر في الرابع اذا قد اثبتنا بالكتاب الدال

على علمه وحياته والسنة المتواترة الدالة على قدرته تعالى على كل شيء واتفاق العقول القاطعة على ارادته لهم واختياره ان الكل

فعلى الاول يقع ان يكون فاعلا بذاته من حيث ذاته مجردة عن شيء ما عدا ما من وجوده وشيئية او لازم وجوده وشيئية او كون ذلك كالاقتضاء
ذات الاربعة مثلا زوجية والثلاثة فردية لان كل ما هو فاعل بذاته فهو لا يكون الا الفاعل بالطبيعة والمعنى ان الفاعل لا يمكن ان يكون
فاعلا بذاته الا اذا كان فاعلا بالطبيعة العديمة الشعور على الواقع وزعمهم القيم وان كانت فاعلية الذاتية كما هو رأي غيرهم ومنع
من المتن عندنا المؤلف بالتخالف فيه وحدته لهم والزامه به لبداهة التغاير بين المتفق بالكسر والمتفق بالفتح والاتفاق والتغاير
فلا بد منه ونحن نتخالف عليه ان الفاعلية كما ذكره لانه جبر مذموم واضطرار مشئوم تعالى منزهه لم يريد امرها مجهم والآخر
بالعلم او كلاهما معا لكن ثانيهما مناقض لما قاله بالصراحة حيث انه قال بانه تعالى فاعل للمعلول اي المفعول ومفهوم كلمة انه تعالى
ليس فاعلا للمعلول اصلا وبيانه انه انما وجب ان يكون تعالى فاعلا للشيء او الاشياء الفعلية لا بذاته لانه تكلم في الذات ولا في الفاعل
في الفعل لفعل آخر والا تسلسلت الافعال بل فاعل للمعلول الفعلي الذي علته وفاعل للفعل بنفسه وانما وجب ان يكون غير فاعل
ابدا لذلك المفعول الذي سبق المعلول في المتن حيث جعل انه تعالى فاعل بذاته البسيطة وسكت عن فعله ما ذلك الا لكون
الفعل عنده مفعولا او صفة للفاعل بل عينه لان الصفة كلها مخلوق وخلق او وصفا تابعا للذات الفاعل وذات المفعول
كالقرب الواقع من زيد على عمرو على ما ذكروه في النحو واطلاه اهل الحق بعينه في العرفان والتوحيد حيث لم يتخلوا بايديهم عن طريقة
الآداب والرسوم ولم يكملوا الكلمات الائمة عليهم السلم الا عليها فتورطوا به بالورطة واهلكوا واهلكوا بخلاف المعصوم
اولا لكنه ان يقول زيد ضارب بعمرو لئلا يلزم القرب بزيد ولا يكون زيد فاعلا الا في المفعول بلا سببية الفعل وبيوجب
كلاما فانه اذا لم يكن المفعول اي المعلول في المتن كالارادة التي هي المعلول الاول صادرا لفعل الفاعل وهو المشيئة التي بها كانت
تلك الارادة بل كان صادرا بذات الفاعل كما قاله المصنف لم يكن الفاعل تعالى فاعلا لذلك المفعول اذ ما لم يكن فعل لم يكن
مفعول وقع هو عليه ولا المفعول مفعولا له اي لذلك الفاعل اذ لا يعقل المفعولية عن ذات بلا فعل بينهما اي بلا سببية فعلها
القائم بنفسه فيه ان الامرين كلاهما خرج كلمات المصنف اولا زمها الشعور به يعمل انسن ما قاله من كون المعلول من لوازم ذات
الفاعل وسنخه على ما هو المراد من نات التفرق بلفظية النزاع او معنوية على ما مضى مرارا بترجيح ما اختاره من شرح
او تعيين ما اخفى وهو عمه به بعد الامام هم باستنزامه اسرارا لم يدخل الآن في خلده احد ممن سبقه ولم يجد يسمح ابدا اما
دلالة الكلام فقال في الشواهد وغيره ان الموجد كله اي الوجود المطلق بما هو وجود مطلق لا مبدأ له والا لكان مبدأ النقص
لانه ان كان المبدأ وغيره ~~ان الموجود كله اي الوجود المطلق بما هو وجود غيره~~ فذاك وان كان وجودا فانه يصدق عليه
انه الموجود بما هو موجود اي الوجود لان المطلق صادق على الفرد المقيد لست اقول صادق عليه بوصف الاطلاق بل مع قطع
النظر عن ذلك اه وان الذات الواجبة لا اسم لها ولا رسم ولا وصف ولذا عبروا بالذات اي كانها عارية عن
الطلاق بل وجوده عليها وهكذا من العبارات وهذا لا يعقل الا القيام الوجودات بالوجود المطلق قيام صدور وقيام الوجود
المطلق بنفسه لا بغيره بواحد من اقسام القيام وهو عين ما قوله الشارع مع مطابق لظواهر الاخبار الكثيرة واما اسرار الاخفاء
فكثيرة يطلع عليها من له انس بكتبه ومذاقه من مجلسها انه عمه بدليل وحكي انه من رابع اركان التوحيد بان الاول الفعل الوحدة

الالهية

الالهية الفاعلية وفاعليتها لفعله الذي هو الركن الثاني اي النبوة المطلقة وحاملها مع ركن امامة علي وسيف ولايته على التوحيد
مع محمد صلى الله عليه وآله وهذا الركن الثالث بالنسبة الى الرابع وهو ركن الشيعة حامله بالنسبة الى الامامة فلا بد من نقيبه مطاع رئيس في جميع
الامور الدينية والدنياوية في كل عصر وكل وقت وعهد بحيث يكون هو كل سابق بالنسبة الى الركن اللاحق حتى وان بعينه
لانه اذا كان الامر كذا في الفرع اولا وعلى هذا سبيل الطاعات والاطاعات كلها يدور عليه حذوا بالنعل والقذة بالقذة ولا يلزم
مخالفة شريعة او طريقة او حقيقة من دين طابقها لطباق النعل بالنعل في الف هذه الطائفة ولو كونه باختيار طريقة وعاهم اليها
الا انهم مخالفة التوحيد والنبوة والامامة وان اتفقا في الصورة لان في الاتفاق اتفاق في امر اجنبي خارج لان ركن من تلك
الاركان بوجه ومطابقة البيانات والآيات واشاراتها مدعي التشيع الذي يجمع عليه ما جمع غلاب من الاركان الاول او يكتفي به كالاخر
الفاعل وفعله يعني تلك المطابقة من النبي والامام والكلام الكلام والجواب الجواب بلا استثناء شيء وشذوذ فرد منه في البين
وهذا الاتفاق بين جميع اهل الاديان بعادتين النبي المطلق والوصي الحق وان لم يتبع طائفتهم من ذلك ما اتفقوا عليه جف القلم
وتم الرقم لنواله من نعمهم وفضل من خذلهم فهو بعد مقدم عليه وعلى كل فرد دون الشيعة في جميع تقدم الائمة عليهم السلام ولهذا الله من عرفني
في كلمته من كلماته بعد تقديمي عن ادني كلمات المصنف اليه واوجانا وكتب سابق بهذه الوجهة كما بان لو جاز ان يكون الله تعالى فاعلا
بذاته لا بفعله وهي كالوقت مرارا باعتبار عن الذات البسيطة المطلقة الا الا بترتيب لانه فعل لا ذات وفاعل اي المحبة ان يكون
اي المنزهة في قيده ولو احتمالية وفيه ولو فرضية وحيث تعليل وحيث تقييد ونحو ذلك من الوجوه والحيثيات وبعبارة اخرى
المنزهة عن كل ما سوى محض الذات البحت عن الذات البحت لزم ان يكون تلك الذات المفروض فاعليتها
بذاتها على الدوام الزمانية والدهرية والسرمدية والازلية فاعلة لمفعول واحد لا ينتهى لعدم انتهائها اي الذات مدة وعدة
وشدة وقوة ولا يتعدد ولا تجزئه ولو تقسيم كلي وكونه ذلك لعدم تعددها اي الذات لان الاثر وجب ان يشبه صفة
مؤثره دائما والا لم يكن اثره ومفعوله ولا يختلف ذلك المعلول في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله ولا في آثاره لعدم
اختلافها اي الذات الفاعلة كذلك اي ذاتا وصفة وغير ذلك اذ وجب ان يكون المعلول على شاكلة الفاعل لمطابق
كليا واقل اوله اي المعلول ان يكون على هيئة علته ولا يتعدد ولا يختلف ولا يتبدل وجب ان لا ينتهي المعلول
اه كالصورة المرتسمة او المترائية في المرآة وهذا التمثيل كاف في ظهور جميع مقامات تلك الاركان على الركن الرابع الشيعي
ولازم اللزوم الذاتي الاقتصار على الركنين الاولين منها وذلك لان تلك الصورة على هيئة الفاعل في الانتهاء وعدمه
والتخطيط ونحوه كذلك يكون المعلول على هيئة مقابلة الفاعل او العلة في الصفات فيكون المعلول او المعلول غير متناه وغير
متعدد وغير مختلف كالعلة فتثبت الملازمة المذكورة وفيه منع لبطلان التالي لان الوجود المطلق فعل الله تعالى على صورته
وحده كالظل الذي على هيئة الشخص وكلاهما واحد لا ينتهي ولا يتعدد ولا يختلف ولذا كان الفعل آية الفاعل وشاكلته
بحيث انه هو ولا هو ثم تنزلت مراتبه بحسب النهاية والتعدد والاختلاف وما به الامتياز عين ما به الاشتراك من طريقة
الوحدة وهو طريقة الصوفية من سره واذا بطلت فاعلية الطبيعة وثبت انه عز وجل فاعل بالفعل والاختيار يعني انه

ان شاء فعل اي شيئية وفعله وان شاء ترك كما هو المتبادر من لفظ الاختيار في العرف العام والمتبادر من البرهان لان الاشياء
المقولية واقفة بما لها تماما الى اقتضائيته وشيئيتها الامكانية على باب التكوين وقبول الكون الغني التكليف وقبول الايجاد
فلا يمكن ان يتحرك عن الوقوف المعنوي فتح يؤذن لها كما دل عليه الاذن في حديث البيع وراء الآيات الكتابية بالوقوف
عنه اما عالم الكون والالهي وان لم يكن وقوف ولا انتظار اذن بل كانت مع الذات ما دام الذات كلوازم الماهيات
لكان ثم يخاف الفوت بالوقوف فهي باستلزامها الذاتية وامتناع الانفكاك والتعليق بالاذن وغيره مما يمكن في البيع
فلا يجوز فاتاه الاسم كفتاه من ثاني اثنين في الامر رفيق وتحفظ وهو مخالف الادعية المأثورة اذ فيما علمه النبي صلعم بعض اصحابه
يا من لا يعجل لانه لا يخاف الفوت اه وفي الشامل اواي زمان المول من زمانك اه تعالى سيدي ومالكي عما يقول الظالمون علوا كبيرا وجه الاخفية
في الاسم والاختصاص بها لمخلفة يعرف في لسان التوحيد وعدم بقاء المملوكية في لحاظ عين فؤاد المالكية وانتفاء المملوك
في ذاك المقام حتى يتكلم فيه مرقوم دار رتبا له وكذلك فالاختيار معناه ان شاء وان لم يشأ لم يفعل لكنه ان شاء فعل
والترك باعتبار الرتبة وملاحظة نسبة الشيئ لا باعتبار السالفة والوحدة والتساوق والتحاور السابق ذكره لا ان
معناه صحة الصدور واللاصدور كما فسره به المتكلمون لامتناع تطرق الامكان في الوجوب او في عين كمال الوحدة
والبساطة لا كما توهمه المتقدم واتباعه وطبقوه من انه تعالى فاعل بالرضا او بالعناية لما في ذلك وما اشبهه فان الفواعل
باعتبار ما ان الفاعل اما بالطبع واما بالقسر واما بالتسخير واما بالقصد واما بالرضا واما بالعناية واما بالتجلي
وفاعلية الاول سبحانه بالطبع عند الدهرية وبالداعي عند بعض المتكلمين وبالقصد عند اكثر المتكلمين وبالرضا عند
الاشراقيين وبالعناية عند المشائين وبالتجلي عند اهل الله وللكل وجهة هو موليها ولا وجهة لواحد منها لابتناء الكل على
التكلم في الذات وعدم سلوكهم من المقاصد المتقدمة وبيانه في محله في المتن بقوله فاعلية لكل فاعل اما بالطبع او بالقسر
الاشارة الى التي من ذلك الخ الله تعالى لا يجمع ما يتعلق به الطول وتضييع حق الوقت والمداد والقلم والقرطاس
اذ لن يصلح العطار ما افسده الدهر انتهت جواب الشرط اي اذا ثبت كونه تعالى فاعل الاشياء بالفعل المشية تحت وجوب
الاول بانتهاء المعلولات الى فعله لا الى الذات بلا واسطة او بواسطة الفعل المنتهي اليها لانها اي المعلولات آثار من
حيث موادها اي وجوداتها باصطلاح المتقدم لان اثر الجاعل وجود دون الماهية وامثاله والعلية من جهة صورها اي ماهياتها
باصطلاحه لان الماهية تابعة لوجودها فليكن كالكل اثر فعله ومثاله كما ان حروف الكتابة صورها ولغاياتها اشتغال حركة
يد الكاتب اي فعله او فعله ومواردها آثار تلك الحركة فاذا انتهت الاشياء المعاليل الى فعله تعالى المراد لانه
خلق لا خالق لمن لم اثر القدرة صفة محدثة لا الى الذات الالهية كما في مسير الموحدين انتهى المخلوق الى مثله اي
المخلوق ولم يصل الى الخالق والي الطلب المشكلة اه لان الكل يعم كلما والخالق ليس في كلمة مخلوقة والا
فهو مخلوق مثله لان المشية متعلق الى كلمة والا فلا كلمة كان الرابط بين الفعل وهو الوجود المطلق والمشية والمفعول
الاول وهو الارادة ومادة المواد النورانية او جنس المفعول بناء على ان اللام للجنس كما هو الاصل في المحلى باللام لا العهد

موجبا للتضايف

موجبا للتضايف وهو لا ينافي حمل اللام على الجنس في وحدته وهو مناسب لحمل اللام على العهد غير حقيقية لانها وحدة محدثة خلقية
لا ازلية في الحقيقة فمن جعل وحدة التضايف بالعلية والمعلولية ذكرنا بين الواجب وبين خلقه كما هو موجب المتن القائل بكون
المعلول من لوازم ذات الفاعل التام اي العلة التامة فقد الحد لانه جواب عن التوحيد واشارة اليه والحاد اليه وفي الحديث
من اجاب عن التوحيد بعبارة فهو ملحد ومن اشار اليه باشارة فهو زنديق ومن اومى اليه فهو عابد وثن اه سواء جعل الى وحدة
التضايف على الله سبحانه وهو لازم الكلام كما هو فيه من الرد على المتقدم ام لا كما في المتن المتقدم ولا التضايف وسواء
جعل الخلق والموثقين بالجنس للخالق كما هو موجب علية الذات الواجبة ومعلولية الموجودات الممكنة او موجب الحقيقة
الكامر بين لجعل صفات الله صفات ذاته واسماء والاشياء كلها اداة له بذاته او موجب من قال بالتوليد والعرفة وان لم يشعر
به ام لا كما هو مقتضى القول بوحدة الوجود واتحاد العالم والمعلوم فلا فرق بين من قال بالتباين او التضايف ومن قال بعدم في
الشرك والالحاد الا ان من جعل ان الحد بهما من الذات او المعلولات مباينة كالاوثن في الالحاد من وجهين اي الا اقتران زاد على
الوثنيين بسبب المعاد واحدها للزوم دعوى الربقة ولو اشتراكيا بين الخلق وبين الحق لان المباينة بدون الارتباط يبطل
الموجودات الممكنة والواجب الغني كما امع الممتنع بالذات في سلب العلاقة اذا ساوي لم يكن الممكن محتاجا ولا الواجب محتاجا
اليه وثانيهما استلزام المباينة لوازم الخلاف وحدة التضايف عليه تعالى وهو وحدة محدثة غير حقيقية من صفات الخلق وكما لم يجعلها
مباينة للخالق بوحدة الخالق والخلق وهو وحدة وجودهما وحدة بسيطة كما هو المتوهم في جميع كتب المتقدم فالحاده من وجوه لا تخفى لكن
لكن خير هو الله وحده لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم هو هذا قول موحد بل هذا قول مسلم اقول بعد اعادة التوحيد الى
ما تقدم مناكرارا ان مقصوده هو الالحاد في العلم والالحاد من الاعتقاد والمطابق وقد ينافي التوابع ان التوابع الغير
المشهورة بها لا يوجب كفر القائل بظروعاتها وتكفيره او هو اللغو كما في الصحاح الحد في دين الله اي حاد عنه وعدل وما اشعر
اوافقا عليه بعدم كون السلك المذكور شرح الكلمات المتقدم وشرحه كما اوردناه عليه في الشرح باشارة الى الاعتذار عنه
بقوله وكان من الواجب علي وجوبا توقيفيا عقليا لا وجوبا شرعيا باستحقاق تاركه العقاب والذم ان اتكلم على كلام المتقدم
هنا وما قبله وما بعده واذكر الذي لو كتبنا اذا على التكلم فيه وعليه نقلناه اثبته في كتبنا الكتاب الكبير لكلمات الاسفار
الاربعة خصوصا الحكمة الالهية والالهي ومسوق النقل لا حاجة الى تكرير الا ان ذلك النقل والاقتباس كثيرا ما يا منه ومن اعتراضاته
عليه اذ ما لم يعلم مراد احد لم يكن نقل الكلمات عليه بتعديل او قدح ومن المعلوم ان نقل تلك الكلمات من موضحات المراد
فاقول فيه عذر ذلك ان الاستقصاء بنقل الكلمات والتمثيل لما اشرنا اليها وعليه بناء على حسب اقتضاء مقامه مما لا ينبغي
الى من يرجع الى الامور الا ان كيف يقع هذا مع الاعتناء المذكور لانه اذكر الشرح كثيرا من ذلك اي مما يتعلق بالكلام هنا في اثناء
كلامي ولو في غير التذييل في المقام المناسب له كما تقدم كثيره وبيانه اكثره بحيث يكشف عن مراده ومشرب اشتغاله قحا سواه وذكرته هنا
ام لم اذكره هنا بل اكتفيت بما ذكرناه قبل وبذكره بعد وان كان في غير الموقع وغير الموافق لسياق شراح المتون كما جرت عادة
المستقيمة التي لا تقدر القلم التحرير على تركها ولا اعتراض فيها الا على القلم لا على القوم بطول الكلام فيه اذ الكلام يجر

الى الكلام والكل ممكنة مع ما حجابها مقام بحيث يخرج عن المعنى وبهو لا يا ز الذى مقصوده ومقصود الكل او سلوك سبيل التعسير كانه
الدباجة فوجبا زيادة عن الفائدة النقل او العادة المذكورة فقوله فيصرح ان المعلول من لوازم ذات الفاعل التام بحيث
لا يتصور بينهما الانفكاك فيه ان هذا انما يصح لو كان الفاعل فيه فاعلا بالايجاب اى الاضطرار لا بالاختيار وفيه انه
فاعل بالايجاب المجامع للاختيار من باب الوجوب بالاختيار المستند الى الذات البسيطة وعدم منافاته الاختيار ومن انه
ان ذات الله اما لها غاية وفائدة واسم ورسم وشيئية وثبوت ونحو ذلك مما يصح ان يقال بحدود ومخلوقة او لا سلبا
كليا والثانية نفى لا نقول به الا الملاحدة والزنادقة والاول اما انها كافية فى الوجوب الذى به اولا والثانية باطل لاستلزامه توقف
الوجوب الذاتى على التكلم على شرط او معلقة او داع او وقت او صفة او حال او نحو ذلك وهو مناف للوجوب الذاتى
وما قيل للكلام فى هذا التوقف لا ان يتم او يدور فتعين الاول لئلا يلزم تخلف المسبب عن السبب التام او عدم وجود فعل و
ومفعول ابدا الا فى وقت او حال دون اخر لانه تحكم وهو باطل كبطلان الفعل والمفعول بلا ذات فاعلة اصلا وهذا لا يفيد
الا القول بالواجب فى مقابل قول الزنديق ولا دليل على فساده واستلزامه المفاسد التى اورد ما عليه مما سبق وبالجملة الى
سلم انه كان فاعلا بالايجاب فهو بالمعنى الذى ذكرناه ليكون الايجاب بمعنى الاقتضاء الذى لا بمعنى الاضطرار لانه بمعنى عدم
الانفكاك الحقيقى وعدم انقطاع الذات الفياضة العالم الحى السميع البصير القادر المريد القهار عما يناسبه عدم الانفكاك
لازم للمهية منها وهذا السر من قبيل ما هو المتحقق فى الممكن من لوازم الطبيعة والمهيات الغريبات العديمة الاختيار والقدرة بل
من اقتضاء الذات الواجبة وفيه وجه يبين ولا يعين برهان او اقناع اذ لو قيل انه تكلم فى الذات وهو مبنى على ارادته
عليه بما كتبه فقد تكرر مرارا وان قيل انه جبر واضطرار قوله انه نعم جابر للمشية والاختيار ولم يقم دليل على امتناعه لو لم نقل بوجوب
الاتحاد بسلب صورة الجبر والاضطرار بمعنى القهر والنقصان الحتمى التى لكن لم يثبت لبطلان محل الجبر فكلية الكبرى ممنوعة مع انه
لا يجوز قياس الواجب بالممكن وقد قيل انه يما يتهاتر اذا بانية لزم شىء واحد وهو الاقتران مخالفة من حيث ان يكون
الواجب ممكنا والممكن واجبا والكل واجبا الا بالاستقراء فى الاول لما قد شاع من قرينه فقد ثناه ومن ثناه فقد جزاه فيخرج الى
الاقتران بمعانيه لا يتصور ولا يتحقق امكان بلا وجوب وخلق بلا خالق لا بانه الخالق يتبنى يصح ان يشار اليه فى الوهم الا وقد
بانه خالق حتى يترتب عليه مفسدة التقايف او الاقتران من مبحث ان الخالق لا يصح انكاره اصلا مما يقوله الملاحدة وسلكوا
الفائح من وجار ومبحث ان الاشارات كلها منقطعة عنده وهو مقرر به فى كثير من مواضع كتب القوم كما يثبت بنداهة فيما مضى
ولو قيل انه لعدم مغايرتهما واذا انتفت وجوه المغايرة بالمرة بين الخالق وخلقه لزم الاتحاد او الوحدة وجهالة الملازمة
ان الواجب والممكن المباين له بالذات كالممتنع اولم يتغاير لو توحدا واذا توحدا التشبه والاشتراك لا يجوز بين الخيفين
فى الممكن فكيف بينه وبين الواجب فيه ان الكثرة لا يعقل ولا يتحقق الا بان ينتهى الى الوحدة المنتهية الى الوحدة الا بارحة
الازلية الخالصة التى وحدتها الحقيقية بسبب كونه مجهولا مطلقا ومنقطع الاشارة وانه يلزمه التعبير بابطال الفعل والعقول
من اللوازم المترتبة عليها الا الملازم الذاتى الكم وهو بملاحظة تأخرها عن الذات التى جعلها العلة لا بمعنى ما يستفاد منها من التقايف

والربط

١٥٢

والربط من جهة وجوه الافتقار والحاجة والامكان عن الممكن باقتضاء الذات مغاير الا اقتضاء من جانب الامتناع الذاتية
بدون ان يناقض فى الملاق لفظيا وما اشبهها بعد ومعنى التقدم من حيث لتأخر رتبة الامكان وابائه الذاتى عن مساوقة رتبة
الوجوب ويلزم منه ان حكم العقل البرهانى بتقدم رتبة الوجوب وتأخر رتبة الامكان القول بالمباينة الذاتية والمغايرة
الحقيقية بمعنى مراتب العقل المطابق لنفى امر الوحدة المؤكدة لما ولا زمه صحة القول بالوحدة التقايفية ومع ما لا يكره
المقام بوجه لان الذى نفاه هو ما يكون من الصفات الثبوتية والسلبية كما فى زوائده ومن فاته الا ما يكون راجعا الى الاقتضاء
بالواجب والممكن فى طريقة الوحدة الحقيقية توهم لا يلزم القول المذكور لو كانت وحدة الله وزيد كوحدة زيد زيد والله
والله وهو بالجملة لم يقل به القوم اذ كلامه فى ما يرجع الى اللزوم الذاتى واشارة الى تأخر رتبة الامكان عن رتبة الوجوب فان اللازم
لا يمكن لازما الا اذا تأخر عن رتبة الملزوم رتبة وهو نفى فى البطلان وحدة الله وزيد بعين وحدة احدهما لان الشئ الواحد
لا يصح فرض تأخره عن نفسه رتبة كما هو متحقق اللزوم ولا تأخر بعضه عن بعض بنفسه والعلم بتأخر الكل بما هو كل عن نفسه لانه
الشئ الواحد من حيث فرض تأخره او حيث فرض الكلية والجزئية ليس بواحدة بالضرورة وكذا لا يصح فى صورة الوحدة المذكورة
فرض التقدم العلية المستفادة من لفظ المعلول فى المتن وان كان فى العدد ولعلها الى الفاعل التام اشارة الى عدم ارادة ما هو
ما ارادته بعض عليه من الفعل وقد لا فرض العلولية ولا فرض اللازمية صريح المتن وقد لا الملزومية اللازمة للمغايرة بينهما
تصورا وتحققا لكونها العلية والمعلولية واللازمية والملزومية من لوازمات المغايرة المثبتة للتقايف الحقيقى والانتزاع
والمغايرة مع عدم تصور الانفكاك فى المتن مما ينافى لانه لا يصح عدم تصوره الا فى الشئ الواحد لان المتعدد يتصور
فيه الانفكاك احدهما عن الاخر وان لم ينفك فى الخارج كحرارة النار او فى الذهن كمهية حيوان ناطق الامركز وجهة الاربعة
البسيط لان الواحد المركب خارج كالسكنجبين المركب من الخل والعسل والذهنى كالشئ المركب من الجنس والفصل والنفى
اللائى كالمركب من الوجود والمهية والهيولى والصورة يتصور فيه الانفكاك ولو بعضه عن بعض فيتحقق لان البسيط الاخلاق كالعقل
والوجود بما هو وجود يتصور فيه الانفكاك بحسب بعض الوجوه المعنى وان كانت فى لب لطفه ووحدته ومساوقته الاولى
وان لم يكن لا يصح الا انه فكل اثنين مفروضين من تلك الاثنينيات يتصور الانفكاك بينهما بلا شبهة وان لم يقع فعلا
او امكانا الا علما كحال الرابطة من حيث الارتباط والتعلق شبه ما هو المتحقق فى كل متضايفين فانهما من هذه الحيثية المذكورة
لا يتصور الانفكاك بينهما والا لم يكن ربط بحقيقة اول هذا مراده بعينه لكنه لا يوجب حدوث الذات لو فرض احد طرفى
النسبة الربطية لجواز ان يبقى الذات على كونها السالبة ويقع الربط والنسبة والاشتراك واللزوم ونحو ذلك واخراج
عن الذات وعن عالم الامكان ومن بدعى الاستيجاب ولبطلان هذا فعليه البيان وانى له البرهان او مراده الوحدة الحقة
وقد سلم عدم تصور الانفكاك فيها لكنه لا ينافى فى قول المعلول بالمعنى الاعم من العقول ومقولهم من لوازم ذات الحق جل وعلا
لانه انتزاعى والوجود فهو ترتب بين ومنتهى متأخر الرتبة عنا وهو كيف يقدح فى غيب لطف الذات الغيبية التى اتفقوا
على انه لا يخبر عنها بشئ من صفة واسم ونحو ذلك ولا بما يشير كذلك مع انك قد عرفت مكررا ان الوحدة الحقيقية التى هى

ابرادات عليه لكن ان يراد منها هو التوحيد لا غير يكفي ان يقال هو الحق والاول صوفي لا يقول به المحقق وان كان شيئا وعلى الثاني فينبغي
ان يكون مستند عدم تصور الانفكاك في الخارج لا عدم ملاحظة الانفكاك وان امكن التصور بعقل ملاحظة رتبة او تقريب بيان الوحدة
ان الاثنينية الموجبة للمغايرة في الخارج والتعدد تصور الانفكاك اعتبار رتبة او نوع من اعتبار العقل انما يكون على الوجوب والامكان
وتأخر رتبة عن رتبة تأخرا ذاتيا لا واقعيا لان الواقع على الوحدة وقد عرفت تسليم عدم الانفكاك فيهما فان نهاية الاثنينية او الغير
للصفة عندهم يؤولون بجزئي انها كالجزء من حيث المفهوم او الاعتبار العقلي المتقدم او يقال ان كونها من الذات ولوازمها او العلة
والمعلول او المتقدم والمتأخر وهذا التغاير للجزء الامر حيث تغاير المفهومين واما في الذات الواجبة باعتبار كل من الكمالات
بنحو وحدة واقرار مع قطع النظر عنه في الواقع او يقال بالذات فيهما واحد اقوال فذلك في كلمات الملاحدة وغيره ان
هذا القول المغايرة لبعض الصوفية كما ان الاول القائل بان التوحيد اسقاط الاضافات والاعتبارات راجع لبعض آخر من
الصوفية لكن يمكن التأويل فيه بين الظاهر والباطن قال فان قال ان الكل ليس بصحيح فان في لحاظ الجنبة المذكورة لا يوجب الا الكثرة
لم يقل احد بالاكثار بل في الوحدة ونظروا فيه بالغاية لحلول [illegible] ثابت لكن در وحدت ذوي عين فلا بد
ولا عدم تصور الانفكاك المتقدم في غير محل اللام للعهد الذكري [illegible] او ذكر قبله وذلك
لان تغاير المفهومين انما لا يستلزم الا مع تغاير المصداقين واما يقع مع وحدة المصداق فان كان الاول ثبت المطلوب من
بطلان الوحدة النفس الامرية وعدم منافاتها لانتزاع الكثرة منها وان كان الثاني يلزم كذب ذلك كروحة الثقة و
دوريته الاربعة لان تغايرهما اذا كان في الشي المتحد بلا تعدد واثنينية اصلا في الخارج وفي نفس الامر والواقع يوجب كذب
الذهني في ذلك الاعتبار الانتزاعي فلا شبهة هذا اول الكلام ونفس المصادرة كما او من الامر فيه من احل المهية ووجودها وغيرها
فيما سبق قوله تقريبا على ان صدق تغاير المفهوم يوجب التعدد في الخارج والنفس الامري على ان شهادة تعليل او الاعتبار
الذهني من اقسام الحوادث الواقعة على ان كل ما حصل في الذهن وحدة او اثنينية او كثرة وجودا او ذهنية او عدما او وجوبا او امكانا
او امتناعا وهكذا فالله تعالى خلق صورته قبل ذلك لئلا يقع في الاوهام انه عاجز وقد عرضنا ما يوضحه مما يعلم منه ان حدوث
الاعتبار وتغايره لا ينافي قدم المعتبر بالفتح ووحدته ومن بديهي المنافاة فعليه بيانها وبرهانها واين البيان مع الاتفاق القطعي
واللزوم البين لزوما اتم والذهن لزوم المهية لوجودها مع وحدتهما في الخارج ونفس الامر وهو عجيب ليس بعجيب بعد حفظ المقامات
ونجب المقدمات التي تمهد فيها اصل الوحدة وعدم منافاتها للتعدد والمغايرة والكثرة مع انه دليلها وبرهانها وانها تكررها
كما مر غير مرة فان الذات الواحدة البسيطة بما هي وحدة لا يمكن اعتبار تعددها الا من جهة ما هو خارج عنها مثل الصفات و
ولو كانت عينية بشهادة ان الصفة غير الموصوف مفهوما وصدقا فقد فرقنا ذاتيهما فقد ثنا ما ومن ثنا ما فقد جزأنا ما ومقصود بعض
في الايراد عليه ان من جعل الذات مع غيرها صفة كان او اسما او فعلا او ممكنا او كون ذلك في الخارج او وحدة حقيقة وتغاير
اعتبار اجمل الذات ذات جهات ولو فرضية من جعلها كذلك او جهات الوجوب والقدم الى الامكان والحدوث او الاجزاء
ولو معنوية كما يتوهم في الوجود المطلق الذي كل الوجودات او الجزئيات حقيقة كزيد تحت الانسان او اضافية كالانسان

تحت الحيوان

تحت الجسم او جعلت الذات الواجبة كجنس الاشياء الحقيقية ونحو ذلك واشاله ما ينافي لوحدة الذات الواحدة المطلقة من العبارة
او الذات الواجبة الواحدة بالوحدة الحقة الحقيقية التي حكمها متميز ما من خلق بينونة صفة لا بينونة عزلة الا انا جعلنا الموصوف ليعلم
صفة وهكذا امام [illegible] الا وهو [illegible] وهكذا ان انه تعالى احدي او واحدي فالاحدية بهذا المعنى
صفة كالواحدية بدون ان يقع ما قالوا ان الفرق بينهما بان الاحدية المعنى مقام الذات والواحدية مقام الصفة وهذا هو الذي
اراد المحقق في جميع كتبه فليرجع من شاء هذه المسائل الواجبية وتشريح في شرح كلامه وهذا ان ساعده فهم التحرير ونقول انما اخذت
تلك الوحدة وجوه المغايرة فيها في الذات الواحدة البسيطة على كونها زائدا او الكذب فلا بأس به لكنه خلاف مرادهم والوحدة
فيها فانه الحقيقية فهو الى او كذب او وصف سببي متعلق الموصوف كزيد فاضل ابوه فانه لو اعتبر ما ليس بواقع متحقق صفة
واقعة او بيان انه جزء اعتبار او معقول واقع متحقق اما في الاذهان او الاكوان الاربعة بالمعنى الاعم المتصاعدة الى العقل او الامكان
والمشية الاملائية او العلم الحادث الامكاني لم يكن ذلك الاعتبار وهميا بل فاسدا او كذبا في شأن المحقق لقول بان المهية عين
الوجود في الخارج ونفس الامر والا يلزم كونه من باب ثبوت الشي للشي ويترتب عليه مفاسد الدور والتسلسل وكون ذلك ومع ذلك
انها غيره في الاعتبار الذهني الشي وهذا من الكواذب اذ الوحدة النفس الامرية التي قد بلا بين المهية والوجود والهيولى والصورة
او الجنس والفصل او الخالق والخلق كيف يتعدد ويتغاير في الانتزاع والاعتبار الشي القطعي النفس الامري وان كان المتغاير متحققا
في الاكوان الخالقة ولو في الكون الاعتباري الذهني الانتزاعي الشي او في الامكان اي امكان كان ولو اعتبارا او فرضا فان
الذات الموصوف وحدتها متعددة بلا شك اما فارجا في عالم الامكان او الوجوب ليلزم الاستحالة ان يكون الذات الواجبة
كالحب بالقوة واما بالفعل ولو حمل الامعنية كالحقيقية لوجهنا في الكلمات القوم في تلك الشقوق الاربعة وذلك لانه
ليس واحد كما هو هكذا او واحد بل متعدد ولا بسيط بل مركب ولا في الحقيقة بل بالاضافة او التجوز او الكذب وهو ممتنع بل هو
متعدد متكثر ولعله بعض القرورة فيه والا فالكلام لا ينقطع بهذا القدر الا اذا دار الرحى على مدار الحق بلا خلاف
اصلا اذ هو سبحانه منزه عن شائبة توهم هذه الشبهة في حقه لانه زندقة وقع الشر كانه المصالح والمفاسد كما كررناه تبعا لتكراره
وقوله بيانه ان الفاعل اما ان يكون لذاته مؤثرا في المعلول او لا يكون جوابه ان الفاعل عز وجل مؤثر في المعلول
بجهة الارادة لفعله وهو المشية والوجود المطلق المنبسط لانه لو كان مؤثرا في المعلول لذاته فالتأثير ان كان متأخرا عن
المؤثر رتبة لان تأثير كل مؤثر غير ذاته المؤثرة من حيث ذاته بالبديهة بشهادة ان حمل الذات على الذات حمل اولي كزيد زيد
وحمل المؤثرية على الذات حمل شايع صناعي وهو حمل الكلي على فرده كزيد انسان وكل ما هو غير ذاته فاما واجب بحت وهو تعدد
الواجب او امتناع بحت وهو عدم ولا تأثير بين الاعدام بما هي اعدام سواء كان التمييز لعيفة التأثير والمؤثرية او غيرها او
او امكان وحيث كان هو من الفعل والخلق الثابت لانه لو كان هو الذات لزم تأخر الذات عن الذات وان كان كن المفعول او فعلا
متوقفا على فعل وتأثير آخر لزم التسلسل واذا كان من الفعل ثبت ما قلناه من انه مؤثر في المعلول لفعله الذي هو التأثير لان
المفروض ان المؤثر اثر فيه بتأثيره لا بذاته بلا اعتبار وصف تأثيره والاضافة اثرية الى الذات او الى الفعل او الى غيره على السواء

والشين بحكم اولسلسل فهو المعلول اى الدليل عليه بهذا البرهان العقلي البديهي والواقع في نفس الامر او بحيثية الواقع اى نفس الامر
وان لم يكن متاخرا فان كان بهو هو الذات يلزم منه ما يلزم تعدد الوجوب وهو باطل ببراهين الوحدة وان كان بهو الذات
بعينها لكن باعتبار سواء لوحظت باعتبار التاثير ونحوه او بلا اعتباره اولا بهذا ولا بذاك كانت الذات فعلا بحكم العكس
المستور وفيه منع الملازمة لان ما بالشرطية كانت الذات ذاتا لا كانت الذات فعلا الا اذا كان فعلا بمعنى ذاتا بذلك
الحكم وهو لا باس به بعد هذا الفرض لانه بمعنى ان الذات ذات وهو بديهي نعم يترتب التناهي الذى ذكره لو حمل المعلول
في المتن على المفعول ومن البين انه اعم من الفعل والمفعول لان الفعل ايضا معلول بمعنى انه لازم الذات الواجبية لا بمعنى
انه ما وقع عليه فعل الفاعل غايته الامر انه اصطلاح ولا مشاحة فيه او انه ما تقدم مع المحمل او قرح لا يلزم منه مع اتفاق
الاخبار وعقول العقلاء على حدوث الفعل واستحالته لكل انواعه واصنافه التي افراد الشيء وافراده التي افراد الصنف
ان يكون الذات فعلا وهو دافع لو لم يكن صيرورة الذات فعلا علة انها حينئذ صارت مخلفا لانه مختلف الاحوال والمتناقض
خلق لاخالق لها ثانيا او علة ان الذات اذا صارت فعلا كان الفعل ايضا ذاتا واذا كان الفعل ذاتا كان المفعول
الاول وسائر المفاعيل ايضا ذاتا بالطريق اولى فيلزم ان يكون الكل هو الشيء الواحد لا شيء بعده وهو لما ترى لان الفعل يستلزم
فاعلا يسنده اى الفعل ويحدث الاشياء به ويقيمه ويقيم المعلولات به فان كان الفاعل هو الذات فذاك والا
استلزم دورا وتسلسلا والتمام وخلف فرض الفعل والامكان والخلق وان كان التاثير غير الذات لزم تعدد القدماء
بالذات لان الموقوف تساوقه مع رتبة الذات وعدم تاخره عنها وتكثر الامثلة الازلية وقد قلنا باستحالته وذلك ببراهين
التوحيد وانما حملنا العبارة عليه لان تعدد القدماء اذا كان القديم بالذات من بينها واحدا لم يتم ولم يدل على استحالته
لو لم نقل بقيامهما وجوبه واليه وجه آخر مع قطع النظر عن الترديدات المذكورة وهذا عمدة ادلته في جميع ايراداته
عليه لو كان الله مؤثرا انه فعل او مفعول لذاته كما في المتن لاختلف احواله لان التاثير او الفاعلية متاخر عن المؤثر
كما علمت برهانه ولو في العرض الذى لا يكون وان كان للترجيح ولو بالاعتبار ولكم ولو بالمفهوم والانتزاع فالتاثير
مع هذه المقدمة القطعية بعد ما له الذات الواجبية لنفسها من حيث هي هي والمتغير الاحوال ومختلف حادث
بلا خلاف بين احد ولو كان فيما تعلق به فعل او مضاف جوابه منع الملازمة لجواز ان يبقى الذات على قدمه وبساطته و
يرجع الاحوال واختلافها الى امر خارج عن الذات لا بمعنى ذات وامر خارج عنها لان التوحيد قاطع العلل والتجيبونية
مانع لطرق القوادح كما وقعت بغيرة ويشهد عليه من المعتم قوله باللزوم الذاتية لان اللزوم ومحاسنه خارجة عن الذات
البسيطة ومنزهة لفظ التغير والمختلف لان المختلف حاله لا هو وحال الشيء غيره كزيد فاحواله وان اختلاف ذاته
بتعدد او تركب او امكان كزيد فاحواله فغير لازم الا اذا رجع الامر هنا الى الكل الا مقالة الكلية الذات بالاكثرة
البتة وهو الفم مندفع ببراهين الوحدة **وقوله** فان لم يكن تاثيره في المعلول لذاته بل لا بد من اعتبار قيد آخر وجوابه ممتنع بعد
هو الدليل بين النفي والاثبات من غير الشكوك الشبهات فدع عليه وقوله لا بد من اعتبار قيد آخر وهو الفعل اى المشية والارادة

والابلاغ

155

والابلاغ كما قال الرضا عليه السلام لعمران واعلم ان الابلاغ والمشية والارادة معناها واحد واسماؤها ثلثة ومعنى معناها واحد اشارة
الى اسما فيها وحدة حقيقتها وهو لب اعتقاد الافق في حدوث العالم ومشية كانت الارادة فاه اشارة الى اختيار الشق الثاني و
جوابه ما قرر في المتن من انه لم يكن ما فرض فاعلا فاعلا بل الفاعل انما هو ذلك المجموع والكلام عائد اليه الى ان ينتهي اه وقوله ثم
كما قاله اشارة الى ترادف الثلثة او تساويها ولا حاجة الى ما ذكره اصلا في ارادة هنا ولعله يفيد في يريد به ثم ثانيا واليه الفعل
عند المعتم قائم بالفاعل الذات الى ان مها قيام صدور الى الاقتضاء فلو احتاج الذات في هذا التاثير الى الاقتضاء يمنع الانبعاث
القهر الى الايجاب او الاشياء الذى يوجب تكلمه الذات وتفاوتها في الاحوال كما يظهر بعض اشعار تلك الالفاظ ويعرفه
قدحه الا الفعل ونحوه تلك الافعال والا فالذات كافية فيه الى ان هو يغنيه عن الفعل ولين الفاعل اذ لا يعقل الفعل من غير فاعل
الى الذات الفاعلة والمنع كفاية فيه نصفه معقوليته فالمعتم لم ينكر ما اجابه ولا الجواب اجابه بما رامه **وقوله** لم يكن
متأخرا ما فرض فاعلا فاعلا بل الفاعل انما هو ذلك المجموع جوابه ان ما فرضه المعتم من كون الذات البحت فاعلا لم يكن فاعلا اى
مؤثرا غير ممكن اذ لو امكن وفرض ذلك لكان شان لكن ما امكن ان لا يلزم من فرض تحققه محال وقد لزم كما علمته من ما قلناه
فلا بد فرض فاعليته من قيل آخر لتنفيذ الفعل بل لسبب ذلك القيد اليه اى الى الفاعل وهو الابداع والمشية والارادة التي جعل
الرضا معناها واحدا والفاعل ثلثة كما سواليت وفيه نظر على الفعل كما هو التفسير ان الفعل عبارة عن التاثير الذى ذكره لانه هو
قيد معتبر مع الذات الفاعلة الى المؤثرة بنوقه وهو المشية ان كان راجعا الى القيد والموقوف ان الفعل المسند ليس الا المشية
والوجود المطلق لزم تسمى المشية على المشية لو لم يبعد الاوصاف الثانية باثبات خلف الفرض او ما قاله من انه فاعل الفعل وان كان
راجعا الى الفعل المسند سوا جعل الفعل على الفعل عبارة عما جعلنا ظاهر العبارة او عن نفس هذا الفعل المسند يلزم تو سيط ذلك
القيد بين الفاعل والمذكور وعلى التقدير يجرى الكلام فيه الى ان تسلسل او يتخلف الغرض او ينتهي الى الذات الا اذا سقطت
الذات وسيدتها مرة وجعل ذلك الفعل فاعلا ثم ينبغي وقيل فعل ثم انشق منه اسم فاعل فاعلا جعل او مثالا واثبته او كون ذلك
ليدور الرحى على اسم الممكن بلا وجوب اصلا كالامتناع الذاتية كما يتوهم من كلماته لكنه عيا ذا بالله من نسبة النفي والتعطيل و انكار
الذات بلا راس اليه عمدا اذ لا يريد الا غاية تنزيه الذات الواجبية عن التكثر والامكان فغاية الامر عدم النزاع في الكبرى
الفاعلية ان لكل واجب وجب ان يكون بسيطا ومنزها عن كل جهة ونسبة وفرض وامكان وحاجة عن الصورة وبرهان الواجب
الذى لا بد منه بلا نزاع هو هذا او ذاك وفيه سر والقطاع ق اذا لزم القيد الا تو ليس ذلك الا النظام مستلزما الا ان يكون
المجموع منه ومن ذلك القيد فاعلا حتى يكون الكلام فيه كالكلام في الموقوف اولا فاعلا كما تقرر بل الفاعل اى المحدث للفعل
شان الذات البحت لا من عنيها الفعل اى بنفس الفعل اعنى المشية والارادة بعين التساوق او الترادف كما شرحنا كلام الرضا عليه السلام
به او يسبب الارادة بالمشية كما في كلام العالم عليه السلام والمعلول اى المفعول الاول او كلمه على ابناء العالم على الاسباب يستند الى الفعل
فقط لا الى الذات او اليها به او اليه بها والفعل احدثه الفاعل الذى آيته الذات ومثاليه بنفسه اى بنفس الفعل لا بالذات
او بهما الا لم يكن الآية مثال الذات وهذا معنى اقامة الفاعل بنفسه اى الفعل كما في قول المعصوم لم يزل الله عز وجل

وشاء والعلم ذاته ولا معلوم والسمع ذاته ولا مسموع والبصر ذاته ولا مبصر والقدرة ذاته ولا مقدور فلما احدث الاشياء وكان المعلوم
وقع العلم منه على المعلوم والسمع على المسموع والبصر على المبصر والقدرة على المقدور فان قلت فلم يزل الله متحركا قال فقال تعالى الله
عن ذلك ان الحركة صفة محدثة بالفعل فان قلت فلم يزل الله متكلما قال فقال ان الكلام صفة محدثة ليست بازلية كان الله
عز وجل ولا متكلم وقول امير المؤمنين في خطبته الطويلة ابتدع ما خلق بلا مثال سبق الى آخره يلحق الفعل بنفسه لانه لمعرفة مثال
لما فيه القوم من زعم انه يعرف الله بحجاب او صورة او مثال فهو مشرك لانه حجابه ومثاله وصورته غيره وانما هو واحد موحد
الا الى قوله والله يسمى باسمائه وهو غير اسمائه والاسماء غيره وفي الحكاية قد اختلفوا في التوحيد فمن قلت الى ان قال سبحان من لا يحد
ولا يوصف ليس كمثله شيء الى آخره وهو صريح في انتهاء الاشياء الى المثل والمثل الى الذات البحت بل الى الذات بمعنى الوصف العنواني
الثابت بالفعل والظاهر بالمفعول لانه نعم بذاته ظهر للخلق والا لاختلف حالاته وتغير احواله فانه لم يظهر ثم ظهر ومختلف
الاحوال ما وراءه فانما يظهر للشيء بصنوه فاذا وجد المصنوع ونظر نفسه انه مصنوع عرف ان له صانعا فقد ظهر له به وبه افتقاده
عنه كما قال سيد الوصيين لا تحيط به الاوهام بل تجلى لها وبها امتنع منها الى آخره فهو ان الفاعل بمعنى المثل المخلوق من المشيئة
والمثل المسمى عند اهل البيت بالمقامات وعند الحكماء بالعنوان كما مر قائم بالفعل وهو المشيئة والوجود المطلق قيام صدور المصنوع
راى ان الفعل قائم بالذات الفاعلة قيام صدور وهو يستلزم الربط والمقارنة والاختلاف الاحوال كما علمت
فساده وباثر الفعل وهو الارادة التي هي المفعول الاول وبعبارة المثل المسمى بالمقامات التي هي اسم الفاعل مشتقة بما بانه
من شان القائم اسم فاعل القيام فان القائم مركب في الحقيقة من فعل متقوم بفاعله تقوم صدور من اثر فعل وهو القيام
الذي هو الحدث والقيام في الاول قيام صدور وفي الثاني قيام تحقق اي قياما ركنيا بمنزلة القيام الذي ركن العلة و
المعلول وهو المفعول المذكور قائم بالفعل قيام صدور اذ مشيئته كانت الارادة كما في شئنا واردنا وباثر الفعل
المذكور قيام تحقق اي قياما ركنيا كما ان الحديدة في الحديدة المحماة بالنار ركن المحرق وان القيام ركن القائم وان محمدا
ركن المقامات والعلامات والتوحيد والآيات فاول اقسام ما يعبر عنه بلفظ الوجود هو الوجود الحق اي ما يعرف به وجود الواجب
الحق تعالى وهو المسمى بالوجه والعنوان والوصف الذي ليس كمثله شيء والمقامات الى آخره وثانيها الوجود المطلق المكنى الراجح الوجود
وهو فعل الله ومشيئته وارادته مع ما تقوم به من اثره ومتعلقه من الحقيقة المحمدية وهي الولاية المطلقة والماء الذي به حيوة
كل شيء واما ذات الله سبحانه فهو وحده لا شيء معه ثم خلق ذلك الفعل الذي هو مشيئته بنفسه اذ لا يحتاج في ايجاد الايجاد الى
غيره لاستغنائه بنفسه عن غيره ولا لغى لزم الدور والتسلسل كما في حقيقته كلام الفهم في جعل هذا الفعل لازم الذات الواجبة لانه
اقتران وربط لا محالة في نفس الامر وقرنه فقد ثناه ومن ثناه فقد جزاه الى آخره وهو سر كونه الفعل قائما بنفسه اذ لو قام بغيره
لكان ذلك الغير اما اثره ومفعوله او الفاعل تعالى والاول دور والثاني اقتران فلا غير يقوم الفعل به الا الفاعل تعالى
ولا يكون ان يقوم الفعل به تعالى قياما ركنيا لانه هو المراد هنا لكنه هو قائم بالفاعل تعالى قياما صدوريا لكن بالقيام الربطي لا الحقيقي
كما علمت وهذا هو التوحيد الالهي واثبات الواجب الثابت الممتنع فيه وعليه كل شيء في ظرفيته او اقتضاء او مبدئيته او ثبوته

اوكون ذلك

اويكون ذلك مما يوجب كونه مختلف الاحوال لا يتغير فانه وصف الممتنع البحت على السواء وهذا النفي للواجب تعالى بالمرة وسلب ايضا
كليا الا انا نقول كلا وحاشا فان الممتنع ليس له عنوان وآية ومشير ومظاهر لانها فرع الثبوت والممتنع لا ثبوت له اصلا بخلاف الواجب
لان الواجب ثابت محقق والثابت يمكن له عنوانات وعلامات وآيات ومظاهر ولا يمكن مثله للممتنع وان اشترك في عنوانها
في صدق الامكان فان اراد المعترض الفاظ اللزوم الذاتي ونحوه في كتبه هذا الشيخ وان كان بعيدا عن عرف منه مراعي على ما زال
والا لا بد ان يراد به في كتاب من كتبه ورسالة من رسائله كلمة من كلماته وحرف من الحروف فذلك غاية الامر لزوم ارتكاب التجوز
في جميع الفاظه في جميع كتبه ومؤلفاته وحرفه الى المعنى المذكور وان فيه المجاز بلا قرينة والا فاني مع ان شارح العلم لكن المعترض سلم
واشياعه واتباعه لا يمكنهم ما قالوا وكتبوا الكفار ارادوا في غاية جهدهم وبذل وسعهم فيه ولكنهم اختلفوا فيه ولهم اجر واحد لغاية
حبه ايمانهم باصل الواجب تعالى وانه لولاه لم يكن شيء اصلا الا الممتنع لكفاية اصل الممكن لان الامكان يستدعي افتقارا واحتياجا
للذات في جميع وجوه الاحتياج وهو لا يمكن الا بذات بلا افتقار وامكان الغنى الذات الواجبة الغنية عن كل ما علاها
وهذا القدر مشترك بينهما بين الكل يدون ان يكون نزاعيا الا ان الكلام في طريقه وسبيله وسبلهم لا يؤديهم الا مقصودهم
وان تكلفوا في تصحيح الاصول وحدة الوجود والسنخية وبسيط الحقيقة كل الاشياء وغير ذلك عن الاشد ما قصدوه حيث
يستلزم امكان الواجب وحدوثه كما علمت في محله بخلاف السبيل الذي علمته وتعلمه فيما يأتي وليس هذا ابدا مني على معنى لانه
كنت عليه واكون عليه الحكم واسرار لا يعلمها الا صاحب امر ومن علمه بهم فلنسكت عن ازيد منه ولنشرع في قوله وليس المعلول
في الحقيقة سواء اريد منه المعلول في اساس الشارح او اعم منه ومن الفعل المذكور مستندا الى الفاعل تعالى لذاته اي موجودة
عن وصف الفاعلية والفعل والا يلزم الاقتران ولا الى المجموع باي معنى من معانيه اي بنحو صدوره من كل من الفاعل والعقد
على سبيل التوارد لانه اجتماع العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصي وهو صحيح الامر وبين البطلان او التعاقب
او التبادل لانه يستلزم التعطيل في احدهما بلا شك او كليهما في حده او التشقيق فان رعو والتخصيص الذي لان كلا منهما بسيط
بكمال البساطة فلو جاز عليه التجزية المؤثرة والبعضية المصدرية بجزء الكلام في تلك الاحتمالات الا ان يدور او يستم الى معنى
الى البساطة والوحدة الغير المتكثرة في الصدور المذكور او التوزيع بكون كل منهما علة ناقصة وعدم تامية العلية الا بهما
معا لان الناقصة موجبة الى الثاني والكلام آت فيه او بالمعنى الذي في شيء مركب القوم دوا ابهم الاستقرار اعتبارية فاعلية
تعالى او من قدر المشترك بينهما بمعنى الامر الدائر بينهما او الكلي المشترك الجامع بين افراده او الكل المتساوي بالنسبة الى اي
بعض منه لان كل امر مشترك يحتاج في وجوده وتشخصه الى غيره والكلام فيه وبين المعلول يعود اليهما ولا ينتهي وقد ظهر
ذلك ان الفاعل على الحقيقة اخراز عن الرسم المتقدم ليس هو الذات البحت بما هي هي والا لزم ما قلنا سابقا من
المفاسد التي منها انه يلزم ان يكون الفاعل تعالى فاعلا للمعلول واحد غير متناهي التمام على الدوام بدون ان يوجد شيء ورائه اصلا
لما مر من عدم انتهاء العلة وعدم فقدها واختلافها في ذاتها ولا في صفاتها فلا يعدم العلة شيء اصلا وهو واضح ولا ان
معلولها الموجود لانه اما مثل تلك العلة ومثلها في عدم الانتهاء وما عطف عليه او لا امر هو كثير واولا سبيل الى الثاني لانه

صدور الكثير عن الواحد تعين الاول وهو كالعلة المذكورة لا يقتضي الا كون ان ليصدر من هذا المعلول مثل ما صدر عن تلك العلة
من المعلول الاول المؤدي لان جواز مثله مستلزم لزوم ذلك المعلول الاول من اللاتناهي واللا اختلاف بالبداهة تحقق
بخلاف ما قلنا من انتهاء الكثرات الموجودة الى العقل التام منه لان الكل خلق وواقع فيه حدود الامكان وكل ممكن مختلف
الاحوال والوجوه فجهة متوخرة باوّل متأثرة فاتح لسبيل الكثرة الامكانات الله ومع ذلك كله لا يخفى عليك ان اللزوم المذكور
انما يترتب على جعل الفاعل هو الذات على تقدير الجدل عليهم تسليما تهم او على تقدير الفرض او على التنزل والا فجعل الذات
فاعلا في ذلك المعلول الا متناهي ليتضح لا يمكن ان يتصور فضلا عن ان يتحقق الا اذا ساوق الذات منه الرتبة وهو نقيض القديم
بالذات اذ لو كان انزل منها رتبة يلزم صدور الكثير عن الواحد الحقيق وهو مع عدم تماميته مستلزم لاعتبار الوجوه في
النسب والروابط فيه الذات ليتضح به صدوره عنها كما هو بين الممكن والممكن فلم يكن الذات وحدها فاعلة بل الفاعل وما هو
اصل الفعل او المشتق منه هو الذات الظاهرة بالمفعول المستند الى الفعل وهو اريد الفاعل ذات الذي يحكيها عنها ومثال
الذات التي ما مر من الصفة العنوانية لا الذي كونه مثال الذات يستلزم التكلم فيها وانتهائه اليها لانا نقول ليس معنى
مثال الذات انه في الواقع ذاتا هو مثالها لما مر من الاقران والربط وغير ذلك من مفاسد التكلم فيها بل معناه نفي التكلم
في الذات ليثبت الذات الواجبة الثابتة وبقي على كبرى البساطة والبائنة عن خلقه كما اوضحه الفاضل بقيل على ان المعلولات
يجب الى ان ينتهي الى الفعل دون الذات النقل ليفهم كما نحن معتقدا انا في كل قول واعتقادنا امير المؤمنين عم انتهى المخلوق الى مثله وقولنا
الا مثله ومثاله الذي آيته الذات لا الا الذات والى الطلب لا الى الطالب كان ولو فعلا الا مثله وهو ما بينه لا الا انه
لفظ الا او متعلقات هو شأن كله الاثر انك في اثبته القريبة في الصلوة وغيرها تقرب الى الذات مجردة عن كل السمات
مجردة عن التوحيد والعقد الاول فكل منه بهذا الطلب وليس بعد ذلك نحو الطلب فهو وهذه غاية انتهاء كل لا يبلغ طلبه
ولا يقع الذات البحتة عن هذا الوصف ولا يزيد عليه ومع ذلك ليس هو الذات بل مثالها فانما الذات الثابتة وحدها
لا شي معها وهذا هو اثبات الواجب وتوحيده الخالص وعليه قس جميع المقامات التي لا تعطيل لها في كل مكان وانت علمت
ما بناه ان شكل المخلوق غير مثل الذات لانه لا شكل له بل هو الفعل والوجه لانه مخلوق مثل المخلوقية ولا الهيئة المخلوق
المنفصلة من هيئة ارتسمة الفعل المتصل كما قلنا سابقا بان هيئة الكتابة المنفصلة من هيئة حركة يد الكاتب المتصلة لا انها
تنتهي الى ذات الفاعل وهو الكاتب منه المثل يعني ان الكتابة لقاعدة ان الاثر يشبه صفة مؤثرة الاقرب هو صفة
فعله لا صفة ذاته الذي هو المؤثر الابعد انما يشبه صفة حركة يد الكاتب التي هو المؤثر الاقرب من حيث المباشرة ولا
تشبه صفة الكاتب الذي هو المؤثر الابعد نعم تدل على وجوده او عنوان وجوده الذي هو ذاته ولا تدل على وجوده التي
هو ذاته والا لكان مشابها لها تعالى عن ذلك علوا كبيرا **وقوله** الا ان يعني لا يمكن هو لذاته وجوهره فاعلا جوابه
ما قلناه مكررا من انه لا يمكن الذات الواجبة او تتكلم في ذات زيد الكاتب فاعلا وانما الفاعل مثالها وصفة العنوانية
الاثر يعني ان انه من فعل كتابة وغيرها ذو مرة لا يفعل ولو كانت ذاته متصفا من الفاعلية اي من حيث هي هي مجردة عن صفتها

او صفتها

او صفتها الكائنة في الفاعلية عين حقيقتها او من حقيقة ذات زيد او لازمها فلا يتحقق الا فاعلة وليس كذلك بالبداهة
او باستلزام ان يكون الذات فعلا لا ايقع كيف لقياس الواجب الذي يمتنع انفكاك الفعل عنه بالذي تكون الكتابة
بالنسبة اليه من اوصافه المفارقة لا من لوازم ذاته فضلا عن ان يكون عين حقيقته لانا نقول انه جميع لكل اعتبار سواء كان
استدلالا به على ما هنالك او قياسا جليا يبقى الفارق كما هو كذلك لوضوح عدم الفرق بين ذات الله الفاعلة
لامر ما وذات زيد الفاعلة لامر ما ولكنها اي ذات زيد اذا لم تفعل فهي الذات حقيقة اي مجردة عن كل جهة واعتباره
ولسنده بازائها الذات الواجبة اي ترتبة المتسع الاشارة واذا فعلت ذات زيد كتابة مثلا فهي ح قد ثبت لها
كتابة عن ستر الذات وامتنع التكلم فيها الفاعلية وتاثيره واستلزام ونحو ذلك اعني المثل الذي هو ظهورها لا من حيث
هي هي بل بالفعل اي فعلها اسم مجرور لما تخفف او تشدد وكلاهما صحيح ظهرت تلك الذات به وذلك المثل والعنوان
منزلتهم من الذات المستورة بثوب المثل كانت فيه عالم نفي المنزلة والتشبيه والقياس بمنزلة القائم من ذات زيد كما اشرنا اليه
الآن في القياس الجلي والقائم منزلته من زيد اذا اردت ان تعلم كيفيته انك بعدما قلنا عن حقيقة القائم وتدبرت
في كنهه وحدته اسم الفاعل القائم كما اجمع النحاة في صيغة انه اسم الفاعل لا انه اسم لذات زيد الفاعلة ولا المسماة
فهو ان القائم في الحقيقة وكنه المعنى قام و الظاهر معانيها كما في نسخة الا اذا اصعد ضميره عائدا الى القائم وحذف مفعوله
اي صادقا من فعل زيد للقيام كحركة اليد ومن القيام الحدثي الذي هو اثره كالكتابة فجعل القائم بذلك اسما لفاعل القيام
وهو سر الايجاد المذكور ومثاله بالنصب عطفا على اسما او بالرفع مبتدأ محذوف الخبر اي كثيرا او كالحديدة المحماة بالنار كما
احبت الحديدة ان النار فهو كما في العجيج فان ذلك فاعل الاحراق اذ لا فرق بين النار في تاثيرها وبين الحديدة المحماة بها
لان الحديدة اذا تاثرت فتاثيرها انما هو تاثير النار بها اي جعلت النار فعلها في الحديدة والحديدة محل فعلها وهذا الفعل
الحديدة ان النار بل الفعل غيره وهذا يعني ان الحرارة التي هي فعل النار هي المحرقة والحديدة محلها الحامل لها لمجموع الفعل واثره
كالقائم كالحديدة في المثل وهذه الرتبة اول التعينات واعلاها وهو المثل الاعلى الذي ... والمثل الذي ليس كمثله شيء
بكسر الميم لان الله سبحانه خلق آيته ولا يدل على غيره ولا يدل على نفسه ولو كان مثله شيء لدل عليه ولو دل على غيره لزم
التشبيه وارتفع التوحيد فالعالم الموحد العارف بالله وتوحيده الخالص سبحانه عن الاكتناه به يعني عنده الكلام الى الامر كلمة
كن او متكلم يكون هو بفعله فاعلا كما قلناه لا بذاته وجوهره كما قاله الماتن الا ان ينزل عليه ليجعل التفاوت بين المذهبين
في الاصطلاح واللفظ مطلقا ودليلا وقاعدة لا في المطلع والمعنى **وقوله** ففاعليته كل فاعل من تمام الفاعلية بذاته وكنه
وحقيقته لا بامر عارض له من جهة او صفة او حالة او نحو ذلك جوابه ان الفاعلية قد عرفت انه لا تتحقق بذات الفاعل
هذا الا يكره العقل كما صرح به مكررا انه جميع كتبه في زيد الضارب وزيد الموجد بل جميع المصادر والمشتقات من ان زيدا
بالوجود صار موجودا وبالضرب صار ضاربا واما الوجود والضرب فهو متعلق بذاته موجود وضارب فمقصوده من الفاعلية
ليست الذات المتصفة بالفاعلية من حيث ذاته بل من حيث الفاعلية وان الفعل وهو الوجود المطلق المنبسط المتفاوت

مراتب بالشدة والضعف بل هو وجود مطلق لان الذي يرتبي ما دخلت اسم وجود شيئية حتى الوصف العنوان المتقدم وعنوانات
الممتنع بالذات كشريك البارى ونحوه مفهوم ممكن وكل ممكن بحاق مفهومه وحقيقته يكشف عن واجب بالذات مباين له بالحقيقة فلولا
واجب لم يكن ممكن اصلا وهو مرجح لسبب وصف الكاشف كما صرح انه لولا الممكن لم يكن واجب بل ذلك الوجود الكاشف عن الواجب
انما انبعث ووجد لا بنفسه وان قام بنفسه كما مر وجهه والا فهو واجب كما يقول الصوفية وقد ابطل المصنف قولهم في نكته وعدم وجوده
بذاته فانه باب حاشية العليا والوسطى وهو المطلق واشباههم والشيع وهو وجه على انه كما تقدم غير مرة وثبوت الكواشف
لمنع عدم كونه واجب الوجود بالذات وعدم وجوبه الذاتي حاكى عن الواجب ولولاه اصلا لكان الحكاية عنه الموقوفة
اما الامتناع الذاتي او الماهية من حيث هي او الاعدام المقيدة ومن البين ان ليس لواحد من هذه الثلثة كواشف وعلامات
ومظاهر وصفات كاشفة اصلا فضلا عن ان يجعل ذلك الوجود المطلق مظهرها وكاشفها فلم يبق شيء يصلح لذلك الا الواجب
البحت الذي الشيء عليه انه لولاه لم يكن فعل وشيء وعنوان وشيء وهذا لا يقتضي ان يكون الواجب ذاتا تقدمت كل ما سواه و
وافقت فعلا او شيئا لبقي من اقسام التقدم حتى تقدم رتبة الوجوب على رتبة الامكان في الواقع او الخارج او في الذهن
او في الشيء العقلي او في الفرض او نحو ذلك بل لانه يتبع مجمع قواعده من الوحدة الحقة والشخصية وبسيط الحقيقة وغيرها وهذا
شيء لا ريب فيه اهل الحق الا ان المصنف تكلم في المطالب على لسان القوم الظاهريين [illegible] يسمى باسم ذات او لزوم ذات
او علية ومعلولية ونحو ذلك تسهيلا لما على الخلق بالجمهم والتسهيل عليهم بلغاتهم ومشاربهم فان اخذ الظاهر كلماتهم فالامر سهل
والا فبيانه على الحق مدعاه كما هو فانه يكون السير ومدلول جميع ايرادات الشارح [illegible] ليس مما لا يقبله المصنف لو كان كيانه
الا ان الفرق بينهما انه في شرح الاشياء على ما هي عليه ويسلط فيه لغاية انه للكلمات الائمة [illegible] بخلاف المصنف [illegible] حيث
اجمل ولم يكن لما خاض فاتفقا على ان الذات لا يمكن ان يشار اليها ويتكلم فيها وان مقالات المصنف لا يجب التكلم
فيها واكتسابها والا فهو مقالات الشارح او ما حيث قال بواجب مباين الحقيقة كانه غفل عن الملك قبل ان له
وعده وانه ليس تكلمه الوحدة الحقة الازلية اذ شرحها بيانات الشارح على حد كانه لم يكن الا الفعل والصفة
والخلق وان الفاعلية لا يرتبط بالذات اصلا وقد مر سابقا ان الذات غير معتبر في المشتق لا برسم العموم ولا الخصوص
كما لا يفهم ان المقابل للمرآة هو الفاعل للصورة التي فيها وان كان لولا المقابل او المرآة لم يكن صورة فيها وانما يكفي
لكن لا فاعل للصورة في المرآة الا اذا رفع الشيء بلا اجبار او جعل جهولا يمنع يقع تحققه او جعل الجعل يتحقق الفاعلية بكونه
فاعلا للفعل لا بالسببية او علية والمنع للذاته والذي سمى لغة وعرفا ونحوه بالفاعل او حتى المصنف بالفاعل لم نقل
من لوازم الذات التامة البحتة ولم يشعر بما قلنا والا لم يقل باللزوم الذاتي والربط الابدي ولما استلزم كونه فاعلا
للفعل لذاته عدم تامية الذات وتوقفها على اعتبار امر غيرها وهو الفعل وقد ابطله المصنف بالبرهان الذي لم يتعرض الشارح
لنقضه اجمالا وتفصيلا او معارضته كما هو قانون المناظرة اراد دفع ذلك بقوله وليس كون الفاعل بقيد فاعلا للفعل لذاته
يلزم منه الى اختاره وجعله ردا على المصنف انه تعالى ليس بتام الحقيقة او الافتقار والفاعلية اذا لم يكن تاما صار ممكنا محتاجا

لا بجوهرية

لا بجوهرية فاعلية وتأثيره لا فعله مع ان الكلام في انه فعلية الفعل وافتقار الذات اياه كما نبه المصنف عليه بقوله كون فاعل تام ان
في الموضعين وانما لا يلزم منه ذلك لان الشيء ذاتا واجبه او غيرها يوجب الموضعين من الكبرى الكلية لو كشفت له الفاعلية او الافتقار
التي بدونها توقفه على الفعل كما هو ظاهر دلالة المتن اي قلنا به اليه وبهذا قلنا بانه توقفت فاعليته على الفعل لكنه كلام
دون برهانه المذكور من غير قدح عليه لكن لم يقم على الاول برهان ولم نعرف به ابدا انما نقول ان الذات البحت الساذج بلا اعتبار
دونه وان لم يكن في اليقين وانا من شانها وعنوانها لا يتصف بصفات التي هي فاعلية او تأثير او افتقار او استلزام او نحو ذلك
لذاته من حيث هي بصريح العنوان اليقين لا يتصف بشيء من تلك الصفات التي ليست الا خلقية ونسبية وهي ليست الا
صفات الاضافة لا يمنع انها احتراز من الصفات الكمالية العينية كما يقولون بجريانه [illegible] غير موضع لان الصفات كلها
بلا استثناء غير الموصوف باطباق البراهين والاخبار المتواترة لا عينها كما قالوا لان الصفة كالفعل في انه ممكن مبني العلم
والا يلزم الاقتران كما في خطبة النهج او القسم لان الموصوف ليس صفة غيره بل بما اشار اليه بقوله [illegible] مفاهيمها ومعانيها
نعت مع الارتباطات والنسب ولو فرضية كالذي اختاره من عبر عنها باسم الفاعلية او المؤثرية فانها اي صفة الفاعلية
في المتن يتحقق فعلا وهو غير الذات من حيث هي بلا اعتبار شيء معها ومفعولا انهم في الفعل المتعدي واما الفعل اللازم
فمعنى الفاعل اي الواجب الغيب البحت والفعل هو الوجود المنبسط والافتقار بمعنى اللزوم واللزوم بمعنى عرفته من عدم
قدمه وثبوت الواجب وبساطته ووحدته الازلية الحقيقية وشرح ذلك ما شرحه الشارح وهكذا الملك في جميع ما في هذا
الكتاب حتى كانه شرح واحد من شروح صرح عن ان سبحانه بجوده لان اتى مع الوفاق لا مع الخلاف والمؤمن به الامر سلط
على المشرعين وموضحا الاشياء كما هي كما حقق الله لهم [illegible] على بلطف الخفي والا فالذين يتلون الكتاب ولا يعلمون يقولون
قالوا وحاصله قالت اليهود ليست الآية وهو عائد الى القائلين المؤول عياذا بالله وكذا الكلام في ساير الصفات مثل الخالق
وان قلت بلا مخلوق والرازق ولولا مرزوق والمعطي والموجد وما اشبه ذلك بانه عبارة كانت فان جميع صفات
اضافية ونسبية ولو سميت اشراقية او نورية او لزومية ونحو ذلك وكل صفات الاضافة والنسبة ولو فرضية صفات
التي ولا بد من صفات خلقية بمعنى ان يتصف بها التي لا مانع ان يوصف اذ التوصيف قرآن والقرآن ينفيه والتنزيه
تنزيه فالمراد ان الفاعلية التي قال بها المصنف على الحقيقة انما يوصف بها من يفعل في الرتبة المستقلة ومن محل في الرتبة الازلية
فصارت الذات يجوز هذا التوصيف مختلف الاحوال وربما لزم صدق الحال وهو صفة مخلوق لا خالق كما في الخبر المطابق
للعقل القاطع ونحوه من الآيات والاخبار فقال لمانع ومع كثير من الاخبار وغيرها كثيرا من اخبار ابله فاعل لا يمنع اي كان
والالة اما كما ينبغي ان الذات البحت الذي لم يرد اشد من هذه الآيات والاخبار الا نعته دون احد من خلقه متصفة
بمعنى الفاعلية ولا فعل هناك ولا مفعول كما في الخبر المتقدم والعلم ذاته ولا معلوم والقدرة ذاته ولا مقدور [illegible]
ان الذات البحتة او معنى الفاعلية ليست اضافية بالنسبة لا فعل او مفعول بل هو القدرة المطلقة والعلم المطلق وكل ساير
صفات التي في ان الذات متصفة بمعانيها باسقاط الاضافة او لما ان صفة معنى الفاعلية في الحقيقة صفة خلق لا انها لي

كك الخالق والرازق والمعطي والقادر والعالم والمريد فهذه صفات خلقية او صفات تعلق لا خالق بأي عنوان كان فالذات بجميعها
اعتبار اسم ومعنى ونحن معها تامة لما كان الفعل التام ينبغي ليفيض تاما فهي لا فوق التمام الا ان يوصف بالتمامية الذاتية او الفاعلية
يعني الفاعلية التي هي ذات الذات اعني بها القدرة التي هي مبدأ للفعل وقديمة على الاعتبار والعلم الذي به كانت المشية الحقيقية
يعني عدم توقفه على قادر ومقدور وعالم ومعلوم وهذا من الاضافيات وان كانت الاضافة المطلقة لازم كل ذات ومعه
او حقيقتها على الحقيقة فلا يلزم من قولنا فيما مر ان الفاعل الفعل بذاته والا لما كان فاعلا بل فعلا وخلقا ومنتهيا حاله وانما
يفعل اي يكون فاعلا لفعله المتقدم نسبة فاعل الاحتياج والنقص الا ذاته تعالى فان قلت يلزم على قولك المذكور انه لا ثبوت العلم
والقدرة مثل نفس الصفة بلا موصوف اصلا يعني يلزم ان لا يوصف الله عز وجل بالعلم مقيدا كان او مطلق والقدرة والسمع
والبصر كذلك لان معانيها ومعانيها لا ينفك تصورا وتحققا عن اقتضاء الاضافة والنسبة الخلقية فالعلم اي علم كان على
ذاته او ما عداه يقتضي عالما او غير العالم جاهل فلم يكن علم من قبل ومعلوما اذ ليس المراد تصور العلم وتذكر معناه من حيث هو هو
وكيف هو عن الصدق وانه علم التي ينبغي كعلم بذاته وكذلك الباقي لان القدرة لا يتحقق الا بقادر ومقدور والسمع يتوقف
على المسموع والبصر على المبصر وهذا وجها خلاف ما عليه كل العلماء الموحدين والحكماء الاستدلال البين والعقل الظاهر بين
وخلاف جميع الادلة والبراهين قلت نعم الامر كما قلت ان يلزم على ظاهر بعض عباراتنا ولكن لا يلزم على ظاهر بعضها الآخر
ولا على مرادنا منها فان العلم المقتضي معلوما كما قلت والقدرة المقتضية مقدورا كما ذكرت والسمع المقتضي مسموعا
والبصر المقتضي مبصرا وغير ذلك من الالهية المقتضية مألوها والرازقية المقتضية مرزوقا والرب مربوبا وهكذا لا يصح
ان يوصف به تعالى لانها بالاتفاق الكل صفات فعلية والصفة الفعلية خلق والخالق لا يصح ان يوصف بخلقه او يرتبط به
لكون المباينة بينهما اتفاقا وعقلا وانما يوصف تعالى بمعانيها اي تلك الاشياء الاضافية وهو العلم والقدرة والسمع
والبصر وهكذا من اوصاف الحق عز وجل اذ ليس التوحيد هو التنزيه بالصفات فكم من التوحيد الذاتي وكذلك يوصف الله عز
تعالى لذاته بمعنى الخالق وهو اي معنى الخالق القدرة والعلم المطلق ولا يصح ان يوصف الله لذاته بالخالق والقادر والرب
وامثالها من اسمائه الاضافية لانه من صفات الافعال واسمائها وبالجملة اشير بهذه مما لا يكون ان يوصف هو بها
واما الذي يوصف هو به ولا يصح نفيه عنه اذا سمعت ولو رواية منهم عليهم السلام يقولون هو سبحانه عالم حال كونهم
عليهم السلام يريدون به العلم الذي هو ذاته تعالى ومعناه انه هو تعالى لذاته عالم ولا معلوم وقادر ولا مقدور وحاصله
يرجع الى ان الذات عين الصفة المطلقة لا العكس وبينهما فرق كالفرق بين اثبات الذات في الصعود ودون
النزول واما المقتضي للاضافة من الصفات فهو قد علمت انه من صفات الافعال ومثله لا يمكن ان يوصف به الذات
البحت للمنافاة الواضحة بين التوصيف والتحقيق وكذلك الفاعل الذي يدل لغة ليفهم على انه من الصفات الفعلية فافهم
امر بالفهم والغور فيه الى وقت المهدي والاستفاضة بنور الفؤاد فهمت والله سبحانه ولي التوفيق كيف يتحقق به من ثبت
فعالية لكون فاعل تام الفاعلية انما يكون لفعل لا بذاته وسيقرأ كما قاله في المتن اقول هذا التفريع لا ينكره المقتصر لقوله بالاسباب

والقادر

١٥٩ والقادر رب الوجود في السلسلة الطولية ومعناه انه لم فاعل في المفعول بفعله وهو الوجود المطلق وفاعل للفعل بنفسه بذاته لا بفعل
آخر والسلسلة الاخرى تختلف في الفعل وجوه الوجود المطلق فعلا للصيرورة بذلك مفعولا لا فعلا فان اوجب هذا الكلام
على نفي الذات الواجبة والاشارة اليها مرة او اخرى علمت حالها غير مرة **وقوله** فاذا ثبت ان كل فاعل تام فهو يفعل بذاته
فاعل وهويته مصداق للحكم عليه بالاقتضاء والتأثير اي انه صدق الحكم بالاقتضاء على ذاته تعالى ليثبت الا انفس فانه البسيطة
بذاته يعني انه لولاها لم يكن مصدرا لا اثرا اصلا ولو لم يكف وحده من توقف على شيء ما غيره بانه الكلام فيه وهذا برهان على اثبات
ما ادعاه ولا قدح عليه غير اشتباه الذات المكرر ببيان حاله وجوابه انه لم يثبت من هذا اي ما بيانه الذي قبله غير الذات
والتأثير ولا اثر ولا مفعول ولا فعل اصلا لعموم النكرة في سياق النفي لا يستلزمه الاقتران والربط والحدوث والانحلال
فلم يكن غير هذا المعنى الذي من جنب الكلام به ولم يثبت غيرها ادعاه لاثبات مقدمته ضد ما قصده وانما اثبات بذلك
البراهين المحكمة انه بفعله ومشيته المطلقة فاعل وان هويته تعالى لو كانت مصداقا للحكم عليه بانها تقتضي لذاتها الفاعلية
والتأثير لكان فاعلا في الازل ومؤثرا في الازل اي وجب ان يثبت الفاعلية الازلية والتأثير الازلي او ان يكون
فاعلا للذات نفسها او لذات اخرى مساوقة لها في الرتبة وهو باطل ومستلزم للمفاسد والمهالك لانه قد ثبت ان
الازل هو الذات فلتصورية ممن ما الاول ان الذات لو اقتضت التأثير والتأثر لذاته لاثر في الازل لغيره لانه الغير
من الاشياء وهو باطل سواء كان الازل هو الذات وهو واضح او مع الذات فتعدد القديم الذاتي المساوق
للذات في الرتبة الثاني انها لو كانت كذلك لكان فاعلا لشيء في الازل الذي هو الذات او مع الذات وهو
موجب لتعدد القدماء ومناف لوحدته الثالث انها لو كانت كذلك لكانت مؤثرة في الاشياء في نفس الازل اي
في الذات بناء على ان الاقتضاء الذاتي لا يعقل الا بثبوت غيره في ذاته كما ان الحق على الاول الرابع محلا ذاتيا لكون المطلق
في ذات الله ووجه مصداق محلا عليه او على ما قالوا من ان حقائق الاشياء كانت لذاته بذاته نحو او غير ذلك فعلا او فاعلا منها
او من ثم او على ان الاقتضاء حالة للذات مغايرة لها لانه الذات من حيث هي على اعتبار كون الاقتضاء او على قولهم بالاعيان
الثابتة في الذات ثم اي ما الاستلزام او استلزام ذلك كله لان يكون لذاته نعم قبل الاضافة او قبل اعتبار المعنى المغاير
لما بعده سواء كان التغير في نفس الذات او فيما هو في الذات لانه ان حصل التغير في الذات لزم حدوث الذات
وان حصل التغير فيما هو في الذات من حقائق الاشياء او نحوها فقد كانت الذات محلا للتغير المختلف ويلزم من ذلك حدوث
الذات الرابع انه لو كان الامر كما ذكر لزم ان يكون الذات مؤثرة في الازل او مؤثرة في الذات لان الذات بالاقتضاء و
وكونه محكوما محل الحكم لا بد من ان يفعل فيه فاعل التمس ما في هذه الشقوق وهي مما ان يكون الصحت او الازل مؤثرا في ذاته ان الله
او الازل او مؤثرا في غيره ذاته على ما فرضته او بذاته على تعليقها او يكون في ذاته غير ما يكون معه غير لستوقله في الابهام وعدم
توقفه بالاضافة او صفة غير وغيره عاية اليه او غيره من الجور وغيره راجع اليها مؤثرا فيه غيره ورابط حكمه بناء على ذلك
الاحتمالات التي ترجع بعضها الى ان الازل الذي لا يعقل الذات بدونه اما ان يكون عين الذات فقد اثر الذات في الذات

او في مرتبة الذات او معها بعض الذات او بافي الذات او معها وكلمة الازل شبابغير الذات قديما اذ لا يعقل حدوث الازل
ولو كان امرا مع الذات فتعدد القدماء لا العتق لم يقم دليل على البطلان تعدد القديم اذا كان القديم بالذات في البين واحدا
فان غير الذات ولو فرض قدمها حادث ذاتي والحدوث الذاتي يجتمع مع اقسام القدم الغير الذاتي لانا نقول انه فيما اذا لم يكن
مساوقا له رتبة الوجوب والازلية فذا شرنا الا انها ملزوم الشيء وفي من حيث الرتبة وتعدد القديم من هذه الحيثية باطل بالعقل
والاتفاق وكلمة من الازل على كونه بذكر الغائب او القدماء على كونه مونثه وقتا او مكانا معنويين بمنزلة ما بهذا سوابكانت
او للانفصال او منع الجمع باجتماع غير الوقت والمكان ولو لبنية فرضية او حقة معنوية في الذات او منع الخلو لانها شقيقان
لا ينفك احدهما عن الاخر كلاهما والتاثير بالرفع على الابتداء او العطف على القدماء سواء جعل تعدد ما في العبارة فسيل الشق الاخر
وهو غير بقية الازل او تبيع تلك الشقوق اعم من ان يكون التاثير فيه تلك الاحتمالات نفي لكل باعدانه جان التاثير والعين الغير
او حقيقة او مطلقا على نفسه او على الاحداث او على ضميره وذلك باعتبار ان اتفق الاعتدام بكون علمت الظاهر على الضمير المجرور بدون
اشتراط اعادة الجار في فن منظم حققة ابان الاسمي او كلمة علف على كلمة الاول او كلمة الثاني سواء قرء التاثير بالرفع كما ذكرنا
او بالنصب واعادة ضمير نفسه الى التاثير والمخرج لكلمة القديم التاثير نفسه سواء عاد ضمير فيه الى التاثير الذي جانبه الذات
بلا شبهة او الى الازل او الى البحت او الى بين كائن او كامن فيه او الى شيء غير ذلك وجوه يستلزم ليقيم من هذه الجهة من جهة الازل
من سائر الجهات التي اشترك لا بعضها فيما في الازل غير الحق تعالى جميع ذلك علوا كبيرا فتعدد القدماء الكثيرة جاك وان
لم يكن قديم من هذه القدماء الا قديم بيان المصنف وكلمة الذات البحت او الازل مما يجمع الاول المطلق والمكان
المعنوي ووقف مع الظرف المطلق والوقت المحدود لما احدث عائد الموصول محذوف وفي عليه الدلالة ومستنزها بانبنا لفاعل
فيه عائد الى المنزل او الوقت او الى فاعل احدث ونيه الدال او الى الازل فالذي جعلناه خامس تلك الشقية نوعي مختص
وجوه لا تشتق كما لا يخفى عليك بعد التدبر والجواب على الكلام الله يتبني على غير بالذات وما معها لزوما ذاتيا لا على وجه
معه بعين الوحدة التي عرفت او على ان اللزوم الذاتي الذي قال المصنف مناف لوحدته الحقيقية ومثل بيان الازلية
وقد مر تكرارا انه ليس بشيء ولا يعلم **وقوله** فثبت اي معلوم من لوازمه الذاتية المنزهة عنه النسبة الية نسبة
ووذاته اي العقل والبرهان الدال على اللزوم الواجب في البين بحكم الشرع فعل حسب الى الذات الطريق السنخية الذاتية والرابطة
الالية والعنوان والشان اي من الوات البحت المنزه عن كل اعتبار وهو في سنخ الذات الغيب لسبيل الالاول الحق
الوجود المطلق المبسط الذي لا شي عنه شي مما دخل تحت اسم شي او ما او ذا او الذي او صورة او سنخ اذ كان فعلا وممكنا الا فاعلا
وواجبا وانية التي سنخه ولسبب واعتبار وان فرضية اذ كل ما يتصور ويندرج تحت اسم شي وفرض فهو مندرج تحت شمول هذا الوجود
المبسط فانية الا مرلزوم اعتبار نفوريته عن قيد الاطلاق ومن هذه النورية جعل اثنية واذا لا يكن ذلك الوجود سنخ ملكي بالذات
او لا مكان الا وجود شمول لجزئية وهي طبيعة مخصوصة الا انسباطه ولا يمنع بالذات لدلالة اسم الامتناع على امتناع ثبوت انية
وشيئية لم يبق الا كونه اثنية الواجب وسنخه او شاكله وهذا المعنى معلوم من جميع كتب الحكم ومفهوم من جميع قواعده وان كان

لا يطلع

لا يطلع عليه الا من المتقن على اساس الشرع بعمدة قواعده الكلمي جوابه انه لم يثبت بما ذكره او بالبرهان والآيات والاخبار ان معلوله
اي الذات البحت لوازمه الذاتية مع مباينته هذه العبارة التي عنده صدق لا كذب لدلالتها على ان الذاتية البحت البسيط لوازم ذاتية
في غاية الكثرة والمعلول من جهتها فليس انها صفات الله او اسمائه او الممكنات كلها او بعضها او اشياء آخر واياما كان فاما انه واجب
او ممكن او ممتنع او معين الذات البحت لا سبيل الى الاخير لانه يستلزم ان الذات ذات وان الواجب واجب وهذا مما لا ينكره احد
ولا يتفرع عليه توزيع فضل لما فرعه عليه ولا سبيل الى ما قبله لان الوجوب فلبرهان توحيده تقدم او استحالة تعدده واما الامتناع فلكفاية الاسم
في نفيه واما الامكان فلانه معلول ومحتاج والمعلول جعل لازم الذات فاين اللوازم الذاتية المساوقة الرتبة او متفاوتها حتى
يجعل المعلول منها وهذا الذي صدر منه مثلات القوم تسهيلا لهم واثر قوم يتفهم من هذا اللسان شيئا نا حق الواجب البحت لم يكن هو
من ما عنه او لم ينقلب من هو بغير الوجوب الى الامكان وحمد كل فاسق من فهواته على القضية الكلية الوقتية ليثبت لكل الاثنانية معلول
ذاته ويطبق الامكان بعنوان الفاعل ان المعلول من لوازم ذات الفاعل التام عليه ويلاحظ لجهة اللوازم من هذه الجهة كلها على ان جعل
معلول الذات الواجبة البسيطة من زوجية الاربعة وفردية الثلثة ونحو ذلك من لوازم الماهيات الامكانية في البرودة فانه كلام
في امر فرضي لا يمكن ان يوجد ما قصده من الفاعل التام في عالم الممكنات لا با الامكان عن التناهية الا فلا يحتاج الى فاعل اصلا الا تام
ولا ناقص وما تم الكون في عالم الوجوب الذاتي وهو واحد بالوحدة الحقيقية وحقيقة الوحدة آبية عن فرض فرد او رتبة او نسبة او جمع
او نحو ذلك وحمله على شبه الكلم في افراد اللاتي واللاحكمة بالامكان العام وكرجحان الكليات الوقتية او في افراد الكلي المنحصر
في فرد كالشمس والافلاك كالشعشاع عجزه عن التكلم عبان الائمة عليهم السلام والتعلم من كتاب الآفاق والانفس وارد من حمله على التجوزات
الرسمية والتكلفات الفلسفية وان لم يكن بهذا النوع البيان باس لعدم استلزام القضية الكلية وجود افرادها والشرطية صدق طرفيها
ولا احد منها فلم يثبت ذلك في الحقيقة بل الثابت بالادلة في نفس الامر اشارة الى ان كل ما قاله موهوم ومخيل او كذب ما محض
حكاية لوجد بل ان جميعه لا يفي به الدفاتر ولا يسعه زمان من كل ما هو عبارة عن المذكورة وقوله المنزهة عنه يرد عليه انه لم يحكم فيه
الا ان الاشياء كلها بعموم الجميع او شيئا منها وهو الصادر الاول الوجود المبسط عند المصنف لان لفظ كل قابل بكلي ما عنده
وان كان في اصول الفقه لا اشتراط الارادة في دلالة الالفاظ كما هو دلالة الانتهاء كما تقرر لها في دلالة الالفاظ الصادر ملح وفي
الاختيار والشعور وقع ان لم يقل انه لم يرد انها اي الاشياء اجزاء منشأ الى الفاعل التام تقطع صفة الاجزاء فقول انه ليس ذلك
في القضايا قولنا ما يشار اليه منه تجزئة الواجب لانه تخيل من شأنه فقد فرد امع قولنا عليه بانه لم يرده لكفاية دلالة كلامه على انها
اجزاء منه لان التجزي الباعد لقول لفظ الاشياء وان لم يرد منه الا راد غيره فان المراد لا يدفع الايراد تنقض جزاء منه
اي الواجب الذي قرب بساطة بعد ذلك اللزوم الذاتية بذاتها اي الاشياء بلا جعل وتاثير كما هو شان كل ذوات وذاتي للمشهور
المسلم ان ذاتي الشي لا يختلف ولا يتخلف بدون تاثير وتاثر وجه الانقطاع الغير الممنوع في التجزي والانقطاع اذ لولا الانقطاع ما
للانفصال الكل ولم يتميز وهو يستلزم امكان والامكان عن وجوب وهو يبطل ما استنتج اللزوم بالضرورة فلا اشتراع انا بالانقطاع
او بانه ممتنع الاشياء منه كثيرة البحت الشيء بعو اتمانيه اعادته واثبات لها اشار لها الا ان من قواعدهم ان معطي الشي

واحدة اذ لولم يكن له لم يكن اثر له بنفسه وهو مع خلفه بخلافه بالطرح لجهة استقرار بقائها حقائقها الوجودية فكل واحد منها في رتبة من الذات
على ترتيبها في الفيضان او في رتبة الذات لوجود جنسي وانما يحصل لازم الذات من حقائقها التي كانت فيه ذاته او كانت لها في رتبة
كالفيض اللازم نحو المفروض بالزناد كسهام جميع زنده هو الوجود الذي يقدح به النار او الفيض اللفظي من النطق بالتحريك
واحد الانفاس او السكون وهو الروح او الجسد لطيف او كثيف معطوف على منفصل منه ومنها في رتبة الاول لكونه نبع من حقائقها
صورتها ان مرتباتها او ما به فعليتها وانشائها كشبح القوس المتوقف على الجدار او المرآة بالمرآة وانشائها او ظلها كالظل الشخص
وهذا على فرض قبوله المحل لا يجتمع مع بقاء حقائقها في ذاته متحدة بها كما يقولون وان اسمى الحقي الاخيين او قائمة بها لا قيام
صدور او ظهور لعدم صدقه قبل الانفصال على قيام عروض كوجود البياض للثلج او تعلقه به تعلق الظل بالشخص او تعلق الصورة
المرائية بالمرآة ومن قبل ذلك المذكور فيه بان كنه الانتزاع الذي كنه ذاتية اللزوم تحت المغايرة والحيلولة بين الذات البحت
والحقائق التي فيها او ظليتها وما نزل عنها وثبتت وحدة التخالف بينهما فجوزه بتصريح قول المشرقة وكون هذه الوحدة النفسية
عليه لعم او على وحدته لعم تعين تجويز الفلاسفة والقوم المشائين وقد تبرأ منها ونسبها اليهم ولهذا قال هناك انه اثبت له
وحدة التخالف من حيث لا يتصور ولا اعم يتصور محلية الحي اذ لا تصور في الحكمة وغيره اذ لا قدح في الوحدة وقوله المشرقة
فسره بحج في اخذنا من الذات البحت لولا الحياء من حق الاستاد ومقامه الرفيع لطغى القلم بان الانتزاع عن الذات لا دلالة له
على اخذ شيء من الذات او مخالفة الذات التزاما فضلا عن المطابقة اذ للانتزاع معان منها ما هو الظاهر المتبادر الذي حمله ردا
عليه حسبما فهمه منه من التجزئة او الانفصال او الانحطاط وهو لا يريده المصنف لانه صرح مكررا في جميع كتبه بان الوجود الاصيل
بسيط وبين البراهين عليه مكررا وان المهية التابعة له والمتحدة معه كان من الاشكال انتزاعية منه فلو لم يقدح هذا الانتزاع في
بساطته مع تركب الممكن ففي الواجب اولى ومنها ان الوجودات الامكانية ولو فعلا اولا ووجودا مطلق النقص
الامكانية وفقره انتزاع موهوم من جنب الوجود الواجبي لي قدر القدم هو للمتزندق حيث سأله ما هو فقال هو شيء بخلاف الاشياء
ارجع بقوله الى اثبات شيء وانه في كيفية الشيئية اه وحاصله ان الواجب حقيقة الشيء والممكن غير حقيقة وهو من الانتزاع
ومنها ان تفاوت الانتزاع وتعدد جهات المنتزع لا ينافي بساطة المنتزع عنه بنحو الوجوه فلا بد ترتب مثله والعقل
مثاله والنظار [illegible] من غير ان يكون هناك ذات اولا ثم ترتب عليها فعل جراحي بل يثبت البرزخ والفعل والمغايرة
لذا لا يجتمع هذا مع قوله بالوحدة ولا يجتمع الامر بدونها بدون تناقض وعجب لمن وقف مرارا الى ان الانتزاع انما هو مرحلة
العقل والبرهان المتقدم لا في نفس الحكم الوحدة الحقة ومنها ان الاخذ من الذات ليس عين الانتزاع ولا جزئه
ولا لازمه ولا عارضه بل يمنع كفاية الذات البحتة بذاتها في فيضان الفعل والمفاعيل عن الوحدة الحقة واين الوحدة
من التخالف والتغاير والتعلق والعروض والانحطاط والانفصال وكونها مما هو من جهات سر الذات وسر اللزوم
والاضافات اذ الجهات كلها خارجة عن الذات ومتحققة في الفعل والمفاعيل فقط لا فيها وقوله المشبهة الى نسبة
ادق من الروابط الحرفية الا استقلالية يعني انه لولا الواجب اصلا لم يمكن ممكن اصلا لشهادة عدم [illegible] ملكه لان الواجب غني

مطلق غير

[illegible]

مطلق غير مفتقر الا الممكن اصلا والافتقار معنى وان كان بنا [illegible] بنفس الامر في الوحدة بلا شيئين او اشياء حتى يترتب عليه او
او تسلسل او نحو ذلك فقوله غير محتمل لاحد الوجوه التي ذكرناها اتفق حالكونها في كيفية اللزوم الذاتية والانتزاع الذي هو الانتساب
بلا احتياج الى التفسير بها او ذكرنا تفسيره شرح قوله بيانه ان الفاعل ان يكون لذاته اه لانه ليس الا النسبة بين الذات وما صدر
عنها او نسبة وحدة التخالف وسائر الوحدات او فيما قبله لان الكل كيفية النسبة بينهما وقوله نسبته ووحدانية [illegible] في ان
الالف واللام للعهد الذكري اي اخذ الاشياء من الذات البحت البسيط انما يمكن بالاقتطاع والتجزئة الكلية او الكلية وهذا هو المرجو من
جناب المصنف من الوقوع في ذات الله سبحانه عن ذلك وتعالى عما يقولون الظالمون علوا كبيرا لهذه العبارة محامل منها انه كان في ذات
الله فتنزل منها ثم رجع الى ما كان [illegible] الصوفية ان يعود اليها ويقع فيها لان الجزء يميل الى الكل ومنها انه خرج منه ومبدأ وجوده من اصل وفرع تكلم
في ذات فرجعها بعقائده ومنها ان كلمة من بيان الى الموصولة وان المعنى انه رجع ووقع في ذات الله وانيابها وثباته بكنهها ولم يفهم
ان الممكن لا يصل الا الواجب ولا يمكن له نيله والتكلم فيه ومنها ان تجزئة الواجب وتقطيعه مرجو المصنف ومطلوبه كما انه هذا
لم يثبت الا من احد بهذه الامور [illegible] وقع في الذات والحلول عليه ثم اجرى به او انه جعل نفسه من اجزاء الواجب فتكلم بها وانه تكلم
في الذات ووقع كنهه فيها ولازم القول بالاقتطاع بخلاف مرجو الشارح سيما حيث لا يصل اليه غيره الا انما يصل اليه فعله ومثاله
ثم رجع الى الكلام في هذه الرسالة الرشتية فنقول وقوله والتوافق فمراده هناك بتعبير من حيث لم يرض الشارح الا في
رأيت الان انه ذكر احدها هنا اما للغفلة عنه او عدم التمكن فيه عليه في الاول او للالزام عليه بان القول به من حيث لا تأثير موجب
وله باللزوم الذاتي هنا فائدة للالزام عليه وليرى الوحدات حتى يبقى على الفهم ويترك القول باللزوم والارتباط الذاتي
هنا او يرجع عن النفي بالقول باللزوم او يلتزم بتناقض الكلامين يعني ان الوحدة الحاصلة من توافق شيئين في جهة تكون غير حقيقية
اعتبارية وغير ذلك من اقسام اه كوحدة توافق الاربعة والستة او الثلثة والتسعة في النصف او الثلث فان النصف مثلا في النصف
مع قطع النظر عن كونه نصف الاربعة او الستة بلا نفس او ثلث وان كان واحدا الصدق على النصف كل منصف كالف والفعل
الا انه منسوب لا متغاير من الصدق وملاحظة النسبة لا الا النفس نصف الاربعة والثلث نصف الستة ونصف الاربعة مغاير
نصف الستة لان النسبة بينهما من التباين ومخرجها المشترك ستة [illegible] احداهما في الاخرى وهذه المتوافقين اثنى عشر [illegible] جزء
الوفق من احداهما في الاخرى فلا يمكن هذه الوحدة التوافقية حقيقية فلا يصدق من عليه لم كما علمت من ان وحدتها حقيقة عرفية
وان اردت ذلك فاول الابطال جميع ما في هذا الفصل والذي قبله ان جميع الوحدات التي ذكرها قبل هذا الفصل تكون صادقة
عليه لم على ما قرره من كلامه في اللزوم الذاتي والانتزاع والسنخية وكونها متحققة احدها ان لا يكون شيء من وحدته لم وسائر الوحدات
حقيقية من اضافية ونسبية خلقية لان الاضافة والربط اللازم تحديد الذات الواجبة والاشارة اليها وثانيها انه لا يكون
شيء من الاشياء غيرها لم اوليس منها شيء يخرج عن الوحدة الحقيقية التي هنا ما في كلامه وذلك انه حين اثبت التلازم بين الذات
الواجبية ومعلولاتها اه واحال تصور الانفكاك بينهما قال بالوحدة الحقيقية في الكل لان اللزوم الذاتي وان كان لا يتوقف
على اعتبار قيد اخر بصورة التعدد والمغايرة وحدوث شيء بل يكفي هو وحده فيه لكن عدم تصور الانفكاك لا يتصور الا في الشيئين

الواحد البسيط الحقيقي والاخفى انتفى تصور الانفكاك بينهما وان لم يصح الانفكاك فعلاً او قوة ووجه عدم خروج شيء من تلك الوحدات
او عدم خروج شيء من الاشياء عن الوحدة الحقيقية المختصة بالذات الواجبة انه قائل بمسألة الواجب من مسألة الوجود بانه وجود
بكل مسألة حقيقية والبسيط الحقيقي لا يعقل الا الوحدة الحقيقية ومتعلق ذلك بان تلك الوحدات كلها غير حقيقية وان
الوحدة الحقيقية مختصة بالواجب تعالى بدون المنافاة بينهما باصل الوحدة في الكثرة والعكس ممنوع بالجزم من اعتقاده من اللزوم الذاتي
وعدم تصور الانفكاك الذي اثبته ويحتج عليه باعتقاده او بكشف الواقع لان صحة التكلم في الذات يستلزم صحة التبرهن بذلك
البرهان المردد بين النفي والاثبات لكن الكلام في اصل ذلك واذا بطل الاصل بطل الفرع وانهدم ما اشتغل بل وحدته وحدة
انه مجهولة الكنه كذاته الا بقدر الذي يتوقف سواء جعل كنهاً او لا يكون وحدته اصل الوحدات اي ما ينتهي من جملة اذ لو لم ينتهي
الوحدات التركيبية الخلقية اليها يلزم التسلسل لانتهاء اجزاء الشيء وصفاته واحواله كما ان وجوده فوق كل اصل الوجودات
لهذا البرهان الدال على ان كل مقيد ومركب لا يتحقق ولا يتصور الا بمطلق وبسيط وينقل الكلام في جزئه الذي بسيط بالنسبة
اليه بانه ان كان بسيطاً حقيقياً فذاك والا استلزم وقفاً للدور او التسلسل فلا ثاني له اي لا يكون وحدته وحدة عددية
ولا وجوده وجوداً شخصياً والا لو وحدته احدى الوحدات ووجوده احد الوجودات وجهول لاده والاشتقاق فرع من مصدر
اصولهم وذلك من المحاذير وكذا علمه الاصل اي نفس حقيقة العلم الذي لا يشوبه جهل وعدم ونقص وامكان وعدم بقي علمه لعلمه العلم
الاضافية ولا ما ناله اذ لو كان لتمكن ان يتطرق اليه اضافة من الاضافات ونسبة من النسب والنسبة متكم خلقية الاضافية
وتركيبية لا بسيطية محض فيكون علمه تام على كل شيء من جميع الوجوه : لان العلم مساوق الوجود في الله تعالى فوق الكل
لان العلم ظهور وانكشاف وهو مع الوجود فاذا كان وجوده فوق كل الوجودات فعلمه فوق كل العلوم وهذا احد معاني جميع الوجوه
وهكذا القول في جميع صفاته الكمالية التي جعلوها عين الذات من السمع والبصر والحيوة ونحوها واما الصفات الاضافية
والفعلية كالخالق والرازق ونحو ذلك فلا لكونها حادثة خلقية عند الكل اقول هو يريد ان وحدته تعالى مغايرة لجميع الوحدات
كما ذكر وافاد بهذا الشيخ قبل هذا الكلام بان صاحبه وقال لان وحدته ليست وحدة شخصية الا قوله الغير الحقيقية ومنظوره من
التشبيه تأييد هذه الارادة وتكرار لها لا فائدة الا لذكر البرهان لضرورة التوصيف وهو ان يبين وجه ذلك بان وحدته
ان وحدته تعالى مجهولة الكنه كذاته وما سواها معلومة الكنه فيستنتج الشكل الثاني ان وحدته تعالى غير وحدة ما سواها ثم يبين ان
وحدته المجهولة الكنه اسم ان وخبرها بانها اصل لسائر الوحدات واذا كان اصلها كانت الاشارة اليها في ضمن الاشارة
اليها الا بالاشارة اليها بان اشارته اليها لان كل ما اشار اليها ولو مثالها وحدوانها في غيره اذ ما من كون ثلثة الا وهو
رابعهم ولهذا ولولا هذا لم يمكن اطلاعه بحدود مميزاً ومولداً مولوداً فكان وحدته تعالى عين جميع وحدات الاشياء لا ما هي
وحدتها يعني انها تستغني بجميع الوحدات بكون وحدته عز وجل وحدة الاشياء لا كون وحدتها وحدته او وحدته مغايرة لوحدة
كما ان وجوده عز وجل كذلك اي مستغن بجميع الوجودات كيف ما رضينا تبع فيها بدون اسكان ان اي راليه بوجه من الوجوه
الا بالاشارة اليه من قبلها وعليه القيم لكونه عين وجوده المستغني ومرجعه اصلنا الوحدة ان العلم صفة والصفة عين الذات

يلزم كون

يلزم كون الذات كون الصفة لا كون الصفة عين الذات لقوله مستغني بجميع المعلوم لان علم الله علم وعلم ما سواه اليه علم حتى
يشترك العلمان في العلم المطلق ويتميز كل منهما بجابر لانه يستدعي كونه ماله ثان ولكل ماله ثان جزء مستغني ولكل جزء مستغني معلوم ولون وصار الا مجهول
معلوم وكذا قدرته وسمعه وبصره وحياته وسائر صفاته الكمالية اصول لسائر صفات الخلق كما قال الله تعالى وما تشاؤن الا ان يشاء الله وقال
الرضا ليونس لا تقل بقول القدرية المؤمن فقلت والله ما اقول بقولهم ولكني اقول لا يكون الا ما شاء الله واراد وقدر وقضى
قال يا يونس ليس هكذا لا يكون الا ما شاء الله واراد وقدر وقضى الخ فاستفاد عليهم السلام البابين السببين لتطبيق تلك الآية واشارة الى ان
مشيته تعالى وارادته وتقديره وصفاته اصل المشيات والقدر والارادات والقضاءات واصلها ان المشية قائمة بنفسها لم
يسبقها شيء غيرها وقوله كذاته لما كان ظاهر التشبيه كل تشبيه يقتضي المغايرة بين المشبه والمشبه به ووجه الشبه اراد توجيهه بانه
لا يريد به ان الوحدة الازلية مغايرة في نفس الامر وان كان مفهوم الوحدة في اللغة والعرف مغاير الذاته ووجوب وجوده
وانما يريد بالتشبيه ان الذات الواجبة لما كانت معروفة عند الكل من المتكلم والشارع وغيرهما من العلماء والعقلاء بانها مجهولة الكنه
لانه لم يبين حقيقة كنهه لاحد من خلقه فهو مجهول الكنه لبساطته واحديته معناه وكل بسيط مجهول كنهه فهو مجهول الوجه الا الى اسباب اليه
من كونه واجباً او وجوده الوجه والكنه فيه واحد وكل مجهول كذلك فهو مجهول مطلق وكل مجهول مطلق كذلك فهو الموجود باياته
وآثار صفته فان الاثر يدل على وجود مؤثر صنعه كما ان الدخان المرئي يدل على وجود النار ومجهولية كنه وحدته عين مجهولية كنهه
لان كل ما سواه مغاير له من كل جهة واقتربها كان هذه المغايرة رسماً لما سواه فدل على انه موجود باياته لان كل من نظر وجد ايات
تدل على موجد باجهتها توجيه كما اشار تعالى سنريهم اياتنا الخ فكونها مجهولة الكنه معروفة لدى الكل والوحدة الازلية لم تعرف بذلك عند الكل لان
الكل يعتقدون ان اصل الذات ثم يؤمنون بتوحيده ما يذكر انما كتبهم غوافيهن لها وانما يعرف ذلك ان كون وحدته ايضاً مجهولة الكنه
العارفون بالله والآخذون معارفهم عن ائمة الهدى عليهم السلام من اجل قولهم ان وحدة ذاته عز وجل من عين ذاته فاذا كانت
الذات مجهولة الكنه كانت الوحدة ايضاً كذلك فشبهها اي الوحدة في هذه المجهولية الكنهية وفي بعض النسخ الواو بدل الفاء بها اي بذاته
البسيطة ومراده انها اي الوحدة هي تأكيداً وخبر هي كذلك والامر بالنصب عطفاً على اسم ان او بالرفع على الخبرية او الابتداء
الواقع صفة كذلك خبر لقضيا بدون مفاد كان التشبيه او الخبرية في هذا المعنى وهو كون وحدته المجهولة الكنه اصلاً لجميع الوحدات
ولو كانت النسخة وهذه المجهولية بلا واو عطفاً على معمول شبه لكان في كون وحدته وجه الشبه او هو الخبر للمبتدأ هو اللام
كما ان وجوده تعالى اصل لجميع وجودات الموجودات وظاهره ان له تعالى وجوداً هو اصل ولغيره تعالى وجودات لكنها حوادث متوقفة
عليه اذ لا يعقل ان يصير بدون اختراع الوجود منه وكذلك صريح كلامه ان لذلك الاصل صفة من العلم وغيره وللخلق ايضاً
صفة ولكن صفاته كلها اصل لصفات خلقه فيدل انه تعالى للخلق وللخلق اي ان كل ماله تعالى اصل لكل ما للخلق
وهذا هو الظاهر من هذه العبارة لكن صريح عباراته في هذه المجالة كتبها والاصالة ونفي الوحدة العددية وعدم النوب والعلم
بالكل من جميع الوجوه وفي سائر كتبه يأبى المعروف من مذهبه ومذهب اتباعه القائلين بوحدة الوجود من الوحدة انها اي وحدة
الله تعالى هي اي وحدات الخلق وان وجوده وجود الاشياء وصفاته وصفاتها وقوله ان التشبيه لو يرون ان معطل التي ليس فاقداً الدلالة ذاته

١٦٢

ولا يخفى ان الآن الممكن في ذات الله واذ لا يمكن للممكن وقوعه في رتبة الوجوب لزم القول بان معطي الشيء فاقده لا واجده وذاته
من الكمال هو واجد له في ملكه جوابه ان المعطي الواجب ان لم يكن له وجود لكان له عدم اذ لا ثالث في مرتبة سمو العقل واذا علم
لا يمكن اعطاء وجود كما قالوا انه الفارسية ذات نايافته از هستی بخش * کی تواند که شود هستی بخش فصار حاصله ان معطي الوجود
لا بد ان يكون فاقد وجود وهو المراد من قولهم بالسنخية ونحوها لا ان الممكن في ذات الله ولو قطع النظر عن العقول وحكم الكاشف
الذات من حيث هي هي من غير موقوفة لوجود ولا بعدم لان العدم لا ينتهي الا الى العقول وهو الوجود المطلق والوجود مطلق
شمول شموله وفيه سر الوحدة فاذا قلت لهم الحق في ذاته والشر في ذاته قالوا الا ان اريد ان الممكن وجوده او ماهيته في ذاته لعاما
تنافر رتبتهما ذاته عن وقوعه في رتبة الوجوب كيف وهو عندهم معلول والمعلول كيف يقع في رتبة علته والا فلا علية ونعم
ان اريد ان الكمالات الامكانية كلها من جانب كمالات الله والا يلزم خلاف فرض واما انها لكن الكمالات في الله انها يكون لو حكل
بلا شوب نقصان ونحو اشرف اي نحو الوحدة في الله ولا شك ان علو الوحدة الكمال اشرف من نحو بها وربما يشتمل بعضهم الا الفهم
وسائر المتفقين بل لم يعد ذلك التمثيل من احد ان اخذ لقصوره وانما هو من فهم اثار ربع وتشبيه بالنار في الحجر فانها كامنة في الحجر
لانه بالكمون الاستعداد ولذلك الاشياء بالنسبة الى الواجب البسيط اذ لم يقل احد بانها كامنة في ذاته كمون النار في الحجر لان
الاستعداد منهم ولو استعداد بروز صفة المادة وهي ما تحت الفعل غير بالغة رتبته فعلا من ذات الفاعل فاين البروز عنها من ليست
الكمون فيها وما بين ذاته من كمالات الملامحسن فانا على نحو او بانه او على انه كما انه اذا حك اشتد انقضاء الحجر اثار البرق الذات
بالزناد اي لقوة الذات واقتضاء بها حرجت النار وهي اي النار خارجة مثال النار الكامنة لا اذا انها بحيث اذا خرجت النار
نقص كم النار الكامنة او كيفها لا الكم ولا الكيف ولا النار ولا الكمون في رتبة الذات لو في الب لعلها ولا افقد الحجر شيئا مما هو كامن
فيه ان كان له وهو كما انه العيني بل الظاهر بالملك مثال الكامنة واتبها وعلامتها نزل من الكامنة ونازل الشيء غيره ولم يفقد الحجر
شيئا مما كمن فيه بل باق في رتبته تلك ذوات الاشياء وحقيقتها وصفاتهم فهم العاقل بانها على شعور لكل شيء وحياته والا هو
فالظاهر صفاتها اذا نزلت من غيب الذات لبطلان النزول من ظهور بالذات في تهافت تنازل شانها او شبهها لا حقيقتها وذلك لان
باقي الذات وهو الذات وكمالها الذاتية وهو ب لعلها وسائر جهتها باق في رتبتها لم تحول لان التحول والمختلف الاحوال حادث
ممكن لا قديم واجب ولم يفقد الذات وانما يفقد لو تجزي وتحول وان شئت صدق المقال من كلمات المعصوم وداماده فاعلم
انه قال المعصوم عليه التحية علي بن كل شيء ذاته احق بالاشياء من الاشياء بانفسها لا بان ثبوت الماهيات لا انفسها حق
وثبوتها للذات الواجبة بكونها صادقة فيها الكون مما له علمه بها احق بل كما قال الله برواية على ابن الحسين ما انت انا اولا م
لحينك اه فالعلم الكلي في المتقدمة حضور ذلك الشيء للعالم بما مكشف لديه وعلم العالم بنفسه بمعنى انا انا وانا
ادركت انا اكمل من حضور غيره لديه وذات البسيط احق بالكل كما من المركب فاذا كان الله علم اوسا واحق به منه كان اعلم
به منه به لحضور ذاته لديه حضور كل شيء انه منه لان المملوك ذاتا وصفة وفعلا واثرا اولي بمالكه من نفسه ولما كانت
الحسنات ما هو المحمول بالاصالة وهي الموجودات العينية التي هي حقائق كل شيء لا المهيات التي هي السيئات وحيثيات سلبية الاعنى

فهذا له

١٦٣ فاعد الله لم يعد قوى في الله او لله ففاتتهم الكون او الطول واشارته على الاسباب او الذاتية بل في الوحدة الفقر
الا انها مع الحقائق المتاصلة اي الاصلية في البعد والعين او مع عبارة من ارباب الانواع العقلية والمثل الافلاطونية التي نزل
هذه الاشياء او مع الماهيات المتعددة مع وجوداتها على الاول والوجودات النازلة في الملكوت فالملك على الثاني من شبه
الاشباح والاظلال لان كل ما نزل ظل ما نزل عنه وحكاية الظل كالصورة المرآتية عجيبة لم ينقص من ذي شبحه ولم يزد عليه
بازدياد شبحه ولم يتجلى من شيء والا هندسة الاعتبار كسراب بقيعة وصورة في المرايا الا غير ذلك من اسرار التوحيد والعلم
انتهى كلامه رفع مقامه ودفع عن اعدائه او الاخلاف الحقائق لا يمكن ان يعبر عنها بيان وعبارة فلا يصل اليها المنافقات المنطق
بدلالة الالفاظ والعبارات كما لا ينكره احد من اهل الحقيقة وانما بينا فلانه لا دلالة لكلام ما المذكور على ان حقائق كل شيء كامنة
في ذات الله وكونها فيه حضورها عنده وحضورها لديه مع علمه بها الا غير ذلك مما هو منافي لعرفان الشارح شاهد الماهية
منه وقد صدق كذا اما قال الملا محسن احسن الله اليه في الكلمات المكنونة لم يكن عندي ولا اقدر على تحصيل نسخة حتى اذكر الحلل
بقوله فان الكون اي وجود لكل شيء وجعلني ما هو النقائص من الاعدام كان كامنا فيه لا كمون النار في الحجر بل كمون الذات
وجنبة المطلقة بمعنى انه لولا الشواهق والاصول لم يكن الظلال والفروع ولولا الواجب لم يكن شيء لانه واجب وشيء لانه كثرة وولادة
من مشارّته والمشهور والذي لا يعقل الا لله لا اسما الى الواجب الذي لا اسم ولا رسم ولا وصف فصار كامنا بمعنى انه كان ممنعا
ومجهولا منهم فاين هو حتى يكون فيه شيء كامنا او غير كامن فعدو شهوده قوله معدوم العين يعني عدم ظهوره ووجوده في الذات الغيبية
بوجه من الوجوه ولو في رتبة واحد لكن في الرتبة الثانية النازلة وكمنه لا يا شانويه التي ان انها اول هو الواجب او التي يتوقف على
فيه وحالة بل بانه مستعد لذلك الكون المنفصل عن الواجب البائن له بالحقيقة اوما للتراب ورب الارباب وما
للامكان والحدوث والوجوب والقدم لا بالاستعداد الذي هو من صفات الهيولى ولوازم المادة بل بالامر ان كان لم
كن فكلامه ينظر الى عالم المعقول الاول وسائر الفاعلين وان كان امر الذات البحت فهو ينظر الى الفعل الاول ويكون الى
الامر ما افاد المقدم من كونه من لوازم ذات الفاعل التام والبحث فيه هو البحث والجواب عنه هو الجواب بدون ان يرتبط
بكون السنخية او وحدة وجود معينة مع ان هذا الكلام صريح في انه لم فاعل للاكوان بامره اي بفعله وفاعله بنفسه بعين
ما افاده الشارح معه بدون المعنى الذي عنها بوجود كما امر الله لم بامر كن بالنسبة الى المعقول الاول ثم سائر المفاعيل الطولية
او باقتضاء ذاته الغيبية بالنظر الى العقل نفسه تعلقت ارادة الموجد التي في هذا العالم مشية كانت الارادة كما هو
في العبارة ليكون متعلق الارادة العقل الكلي والعقول الاول ما شاء الله على النظم الطبيعي والترتب الطولي او الطولي
او التي في قول الرقام مع الشيء والابداع اسمائها منه ومعناها واحد بذلك علمت مرجع الاشارة والتفريع ان العين
التي لا هي الحق او الخلق [illegible] بالتوحيد لسره كطريق الوحدة الذي على الانتظام والترتب لان من الترتب الفصل وعزلة
لا الفصل فكيف هذا ان [illegible] الحق او بامره ظهر الكون الكامن فيه لا كمون شيء ولو كمون شيء ولو حينئذ بل بالقوة لا الفعل
ومن المعلوم ان قوة الشيء من حيث انها قوة الشيء ليس الا محض قوة الشيء لا فعليته في عالم المواد الجسمانية او النورانية ليفهم فقط

تمام الف لدى الفعل ومعقوله الاول وهو مادة المواد او لان القوة فيه بلغ القوة والشدة والاستعداد وهناك يبلغ نهاية
الاقتضاء التي ما لا تشتهي الصور انه لا الاستعداد المعروف الضعيف تما ونوب تما فالمظهر لعظم اليمن مبتدا، لكونه اي الكون الكامل
هو اي عز وجل والكامل او الشيئية اللازمة اسم فاعل كان لاكمن اي ماله الكون عبارة عن ذاته القابل للكون قبول المهية للوازمها
فعلا كما يقولون ان الجسم قابل للانقسام مع ان الانقسام ليس حقيقة او قوامها فلولا قبوله واستعداده للكون كعدم قبول
شريك الباري والدور والتسلسل ونحو ذلك للكون ووجد اصلا لما كان من الممتنع ذاتا وقد كان فدل على المكون وهو الله
سبحانه في كونه نافية او نسبة الاعيان الثابتة في العلم الازلي لان الشيء لا ينزل الا من عينه لا ان فيه لعدم او في علمه الذي عينه
اعيانا ثابتة نزلت بحقائق الوجود وتنبيها لما فاته بالحضرة العلمية الا في العلم الذي صيغه وحادث بل ان تعين لاستعداد
الذاتية بالمعنى الذي عرفته هاهنا في اللزوم الذاتية الغير المجعول في الخلق بالاصالة وفي الخلق اصلا الا ما يقتضيه اللزوم وقابلية
للكون مظاهر الامتناع الذاتية وصلاحية لسببي قول كن لانه امر مخاطب وما لا يقبل الخطاب ولا تثنى من لطفا بالفتح لا التوهم
بالبديهة فوجب ثبوته الموجودة العلم ثبوتا كموضاحتي يؤمر ويؤذن له بالظهور وبذلك يحصل له اهلية لقبول الامتثال والانقياد
ام الاوامر والاقبل ما او وجده الا هو او لا غير ورا هو حتى يوجد او الا كمن موجد الشيء الا ما هو من سنخه والممكن لا يكون من سنخ الواجب
ثم نسبها الا انه موجد الكائن هو الكامن لا هو وهو من محل القسم قوامهم بالسنخية ولكن بالحق وهو واضح وفيه ان الحق يمنع عدم
[illegible] بالمرايا والمجالي [illegible] الى مرتبتها لا تقول [illegible] بالثبوت والظهور والكمون والبروز او لو [illegible] ذلك بالوحدة البسيطة
ذات الاسم الباطن الغيبي هو عين ذات الاسم الظاهر الشهودي بمعنى ان الباطن هو الظاهر لا العكس او العكس [illegible] بعين الوحدة كما قال
توحيده ظاهره [illegible] ذات الفاعل البسيط بعينه هو ذات القابل البسيط لما علمت ان الذات هو القابل للكون
والمستعد له [illegible] اهل الوحدة اما قبوله الممكن الكامن للكون فمع قبوله امكانه وافتقاره ومع كمونه لا شيئيته من حيث هو هو والمانع
قبوله الاشارة الا بالكون واما قبول الذات الواجبة له فمعناه قوة اقتضائه وشدة اثنيته في تعين العين المجعولة اصلا فيه لطلبها ان
فالفعل والقبول نفسه بدا ان اعتبار انه وحدة ويداه مبسوطتان وقلب المؤمن بين اصبعين الرحمن حاكم على انه هو الفاعل
باحدى يديه التي الفعل وما القابل بالاخرى اليسرى وهما يدا الوجوب والامكان والذات فيهما واحدة في الحقيقة والكثرة
[illegible] وطلبت [illegible] عالم الاوهام الاثرية عالم المراقبة او تخييل الباصرة [illegible] وجماد ونبات وحيوان وارض وسماء وكوكب
بدون ان يكون [illegible] مرات [illegible] شيء غير قوته الواحدة في نفس الامر الا الاشتراك [illegible] فيجانه تعالى
ما اوجد شيئا الا نفسه وذاته منفية لانه لا هو الا هو وليس هو الا الظهور العبرة من الظهور ما ليس له غيبت عين لا تراه وحضره
في ظهوره لا مبلغ له الاعيان الذات [illegible] الاشارة وانتهاء [illegible] فيه انتهى كلامه رفع مقامه وحيث
الزمنا الى الفصل بالقول بوحدة العلة الثانية الفاعلة مع معلولها كما تقدم منه ما يدل عليه وهو قوله حيث لا يتصور
بينهما الانفكاك لان ما لا يمكن تصور انفكاكه واحد لما تقدم من ان كل اثنين يتصور الانفكاك بينهما وقد من المعلوم ان تلك
الوحدات [illegible] ليست وحدة شخصية او اثنان معلولة له [illegible] ان الشيء المنفي

في وحدة

في وحدة [illegible] لم يكن فيه عادا الوجوب والامتناع والامكان [illegible] الامكان ولكل ممكن معلول الواجب
ولو بوسائط فاذا كانت معلولة للفاعل التام الواجب فهي لازمة لذاته لان المعلول عندهم لوازم ذات العلة التامة على حد
لا يمكن تصور الانفكاك عنه لما تقرر به هو نفسه وكل ما لا يمكن تصور الانفكاك عنه فهو بسيط حقيقي وكل ما هو بسيط حقيقي فهو واحد
بالوحدة الحقيقية من جميع الجهات المتعددة في تلك الوحدات والكل فيهم واحد بالوحدة الحقيقية لان الذات واحدة في الكل او ذات
الله والشؤون كثيرة كما قالوا لهذه العبارة محلان الاول ان الوحدة حقيقة والكثرة نفس واعتبار والثاني ولانه كل من الوحدة
والكثرة على ان الكل في وحدة حقيقة اما ولانه وحدة الذات الواجبة على ان الكل في وحدة حقيقة فلان وحدة الوجود
معناه وحدة واجب الوجود ووحدة واجب الوجود يمنع وحدة الوجود اذ لو كانت هناك وجود هو واجب ووجود هو ممكن
تعدد الوجود بما هو وجود وهو مع منافاته لما اعتقدوا من ان الوجود امر بسيط حقيقي شخصي مسلم يستلزم التقييد والحدود والتقوم
والتركيب والتركيب في كل منهما الا غير انهم لو [illegible] الوجود بالتشكيك العامي وتفاوت مراتبه بالشدة والضعف لان اختلاف
التشكيكي ان كان [illegible] باختلاف الماهيات التي اتفقوا على تباينها بالحقيقة الاشراقية فهذا لقولهم بتحليلها وانها منتفية بالوجود او
خلف [illegible] لدلالته على ان الوجود [illegible] بما هو وجود واحد بسيط وهو مناف لقوله في التشكيك والتفاوت بالبديهة [illegible]
حيث ان الامر كذلك لكن ما به الاشتراك في الوجود وما به الامتياز فيه واحد في سلسلة الطولية في الوجود الازلي والفعلي
والجبروتية والملكوتية والناسوتية لان الماهيات انما واحدة او متعددة والثاني يوجب تعدد الوجود بما هو وجود في الخارج ولغير الامر
لان الحيثيات التقييدية بكثرة الموضوع بالاتفاق والبديهة وهو مناف لما اتفقوا عليه من وحدة السنخية وبالجملة الاولى
تنافي بقوله لان ما به الاشتراك وما به الامتياز انما افترقا وكذب والثانية لا يفيد ولا يدفع ما سبق الآن والاول يدفع
وما ادعوه في هذه الربطية والملكية الا قولهم بانتهاء الوجودات الى الواجب دفعا للدور والتسلسل لانهم ان سلموا ان انه
اما ان يكون بعد الفصل الاول والامكان [illegible] هو الوجوب او لا فان كان الاول لزم التحديد والحدود وان كان الثاني لزم بطلان [illegible]
الدور والتسلسل ولزم ببطلانه سد باب اثبات الصانع من جهة الشرائع والروايات والقربات والعبادات وفائدة الحركات [illegible]
لاستلزامه الاكتساب وحصول [illegible] العلوم من دون ان يتحدر عنه الا ما فوقه ويتوب بالحركة والتوجه اليه [illegible]
من ذلك [illegible] فسلكوا الشطط [illegible] صرح فيهم في البيت بان الكل هو الله وحده وليس في الدار غيره [illegible] قولهم بان الوجود المطلق
بما هو وجود هو الله وليس في العالم شيء غير الوجود وهو [illegible] على الكل شهيد [illegible] بغيره
من الظهور ما ليس له غيبت عين لا تراه [illegible] ولا يزال عليها رقيبا وقد دل على ذاته بذاته وهو الاول هو الآخر هو الظاهر هو الباطن لا هو
الا هو [illegible] الجواب [illegible]
ان كان هو هو فهو مقصوده وان كان بغيره فلا غيره [illegible] ليس الا هو وان كان بانه سفسطة فالسفسطة هو وان كان بعلاج
فعلى فهو هو معللا بانه لا هو الا هو [illegible] اختيار ان الوجود المطلق فعله [illegible] الاول لا
تعدد [illegible] الشؤون المذكورة [illegible] الوجود في جميع مراتب [illegible] الطولية الا الكلام

بين العقول والجبروت وبين الجبروت والملكوت وبينه وبين الملك هو الكلام بين الصادر الاول ومصدره الوجوب وفا
بحوف ولازم القول بوحدة الوجود في الجميع ان يقول بقول الصوفية باسقاط الاضافات من راس حتى يستريح كالصوفي وقد يرى
منزل كتبه وهذا اليقين تناقض على تناقضات ومن تلك عقدة من هذه العقد فمتى تشاقون الاجابة وهذا هو مراده الشارع
في جميع اعتراضاته على المقصود اما وهو انما دلالة كثرة النوعي على ان الكثرة ما هيتها عندهم متميزة بالوجود اي عالم مرتفع خارجا
او ذهنا او وافق لبطلان المتميز من حيث هي بلا وجود وبطلان كون الشيء عينها وعين وجودها من باب ثبوت الشيء للشيء او من
باب النسبة المتميزة واما وجود وجودهم واحد بسيط وهو موجب اقوالهم ورد اعليهم فلو كان الامر كما زعموا لزمهم جواب جيب
اثبات ما اتوا به لان هذا البرهان الالزام على ان وحدته عندهم وحدة شخصية ونوعية وجنسية او وحدة التوافق وغير ذلك
ولزمهم الاعتراف بالمكر لان ما دل عليه البرهان والالزام لابدان يعترف ويجزم به الظهور لبطلان القول بلا دليل فضلا
عن الذهاب الى الخلاف موجب البرهان المسلم ولزمهم ان تكون تلك الوحدات المتقدمة مجهولة الكنه لانها وحدة ازلية
بسيطة باصل وحدة الوجود وبالحقيقة ولكن ما هو وحدة ازلية فهو مجهولة الكنه كوجوده على ما مر وقد صرحوا بكونها معلومة الكنه ايضا
اذ لو كانت مجهولة الكنه وجب عليهم ان يثبتوا للواجب الوجود لان يثبتوا من وحدته ووجب عليهم الجميع وحدات ازلية
علية وهي وحدات حدوثية معلولية فلزمهم القول بعدما موراً لا تكون وحدة معلومة الكنه لكونها ممكنة للواجبة مجهولة الكنه
وهو تناقض واما جهالة الكل كنها من وجه البقاء لان البسيط لا يقبل الوجوه او خلاف الحس والواقع او رفع جهالته بالكل فهو نفي
الواجب ووحدته راسا ابتداء او استلزاما لان وحدة الواجب اذا علمت كنها او وجهات به الواجب ممكنة فهم عن
هذا التشبيه او البطلان ممكنا شئ من ان نقلا والمانعة مهمى او خطاء قولهم في الفرار لكل المطالب التي هيها او جميع معارفهم ومعارفهم لانهم
لا انفيانها على وحدة الوجود وانتهائها اليها وان النيل الاصل لكل الفروع او لا انفيانها على اصل معرفة الذات واثباتها و
والوحيد فاذا عجز عن الاصل والنيل اصولهم منه لنيل الفروع وكلوا علمه فيها لان الفرع يدور على مدار الاصل ونحوه وذلك ما اراده
بقوله لان وحدته فقد عندهم اصل الوحدات كلها اقول نعم لكنهم يريدون ان تلك الوحدات اضافية مشوبة بالكثرة والوجوه
واعتبارية وكل كثرة لابدان ينتهي الى جزء بسيط بلا كثرة واضافة والجزء البسيط ليس الا النفس الساذجة العارية والساذجة ليست
الا الانتهاء والانتهاء ليس الا الغيبوبة الساذجة والغيبوبة ليست الا امتناع قبول الاشارة وامتناع الاشارة ليس الا الوحدة
والوحدة ليست الا الانتهاء المطلق والمطلق شيئه وهذا الانتهاء ليس الا اثبات الواجب وحده لا شريك معه ولكنه تجمع مراتبه
ان ازلية المتفاوتة وجميع ما قالاه اصلا وفرعا بدون لزوم محذور لهم ان تنبع كون وجوده في اهل الوجودات هذا النوع لان
هناك اصلا كالمصدر ووجودات كالمشتقات بل اعتبار رفع من اعتبارات بشرط او بلا شرط او لا بشرط لا او
نحو ذلك وكذا علمه تعالى اصل كل العلوم اذ العلم هو الوجود في الواجب العظم فان كان ذاتا فذات وان كان صفة فصفة
وان كانت الذات ليست صفة فالذات صفة وان كان العكس فالعكس وهكذا وكذلك ساير الصفات سواء حملت الصفة
على معانها الاصلي ام ينظر الوحدة والوجود والعلم والاعم ويريدون ان الوحدة حقيقة واحدة لكنها متفاوتة المراتب

بالتشكيك

١٦٥

بالتشكيك الا ان ينتهي الى الوحدة الحقيقية وكذا الوجود المتفاوت مراتبه بالشدة والضعف والعلم كذلك والقدرة
والارادة والتكلم وغيرها من صفاته واسمائه وطريق التفاوت لكل منها وتفصيله ما قاله بعضهم بقوله فعرف الوحدة التي
لا انتهاء بعدها اي غيرها اي غير الوحدة ومن المعلوم ان الشي لا يكون نيوب نفسه اذا اخذ وحده لا شي معه والا لم يسلم عن النوب عن وحدته
عزوجل كوجوده وهي عين ذاته تعالى كوجوده اذ الذات والوحدة او الوجود حقيقية والنسبية تجويزية وساير الوحدات شئون لها جميع
الشان وهو الامر وهي النهاية والغاية فالشئون هي الاحوال الالهية فان بيانها بالمعانية المتكلمون وعلم المعاني في علم البيان في كتب
الباطنيين وفي حديث جابر الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام ما قوله يا جابر عليك بالبيان والمعاني قال فقلت وما البيان والمعاني قال فقال
عليه السلام اما البيان فهو ان تعرف الله سبحانه ليس كمثله شي فتعبده ولا تشرك به شيئا واما المعاني فنحن معانيه ونحن جنبه ويده ولسانه
وامره وحكمه وعلمه وحقه اذا شئنا شاء الله ... منهم الا انهم اصطفيهم لسرائه واصطنع ما سواهم لهم فالمعوت شئونه ان معانيه
اي معاني افعاله فهم عليهم السلام ولما كان ابدانهم في الابدان والنفس في النفوس واثارهم في الاثار وهكذا سائر الاشياء فكلها
شئون الحق ووحدته وشان لكل شي لا يرجع الا الى احواله واحوالها لا تتميز عنه الا باحواله وشئونه وشئونه يحكي عنه حكاية المثل
فلا يكون الا فانية بها قيام الشي وقيام الدلالة المحكية لانها ممكنة هو قوام ذات الممكن كله هو الانحطاط والتاخر رتبة بما هي لها
اي بها الا الحقيقة كل من سابحسب شيئيته وتاخره رتبة موجودة من النقايص اي جهات افتقارية امكانية هي راتب عن ما له وحدته
عزوجل ولا متبوع لشي لها الا احداث مثالاتها والمكشفات الكاشفة عنها والدالة عليها الاثر لها كحقيقتها لان الشي لو تنزل عن رتبة
وخرج عن البساطة واختلف احواله فلزم انقيائه على البساطة من غير ان يكون معه غير سواه ولم تلك النقايص لما لذاتها ورتبتها اي
او الازل بيان الحدوث بالعقيق والثاني ايه عدم امكان الربط واللحوق عن جهة ذاتها مبراة عن شوب النقايص اي النقص
كان ولهذه العبارة التي ساقها في بيان مرادهم محامل منها ان الشئون هي الوجودات الخاصة بالحقيقة وكلمة البيانية لا بلا
لا بيته الا اذا اريد بيته العارض للاسلاط لا المسمى ودفع بيان الموصول والنقايص عبارة عن المهيات اذ الوجود وسا
الوحدة غير محض لا شرية فيه ولفظها بيانية اذا اريد من الراتب الاسامي والالهية ان اريد منها الوجودات وغير لذاتها
عائد الى تلك الشئون كغير لها او الى النقايص بارة الى اثر اللحوق وهو الاشكال اذ المهية من حيث هي قد مر سابقا من المصنف
انها ليست الا نفسها فضلا عن ان يلحق شيئا وهذا المحمل لا عيب فيه كبر المحامل التي منها ما هو جار على العبارة بلا تعقل وكذلك
اي الى الوحدة الازلية وشئونها عرف العلم الذي لا يشوبه جهل تركيب وامكان واضافة ونسبة كان تعالى علم بذاته او بما سواه
ونحو ذلك فان وجب الشوب فيه فهو جهل عن ذي العرافة وكذلك عرف القدرة الذاتية التي لا يشوبها عجز اصلا حتى العجز ما كل
في جعل المعلول كالوجد او العلم الحادث وسائر العلوم من لوازمه الذاتية وتنزل مراتب الحقيقة لهو لا غيرها
يعني نقيصة الامكان الوجودي لذواتها ونقيصة المهيات لذوات وجوداتها البطلان اللحوق والعروض والتنزل في طريقة
الوحدة واضافتها البسيطة والاحوال العرضية عرف الوجود الواجبي الذي لا يشوبه عدم ولو بالاشتغال بسؤال رتبة الوجوب
عن حالة الامكان ولو في الطيات البسيطة والاحوال العرضية اذ لا سيدة عنده ولا قبسه رسم ولا يحيطون به علما ولا تحت الوجوه

للتي القوم فلا بد ان يدور امره على مدار البيان والمعاني والشئون والاطوار وكذا سائر الصفات كلها من اثارها ما شئ تعالى الميادعوا الله
فالفتح من ذلك البيان ان ما خلق من كل ثوب وصفاتها كل كدرة امكان وافتقار فهو الواجب تعالى عن ان يلحقه شئ او يرتبط شئ بالقوت
به فهو وحده لا شئ معه رتبة وان ما كان من الوحدة او الوجود او العلم او القدرة او اثر لوبيته او اشباه ذلك شوبا ولو
بادنى ثوب ما فرض فهو ما نسب الى الممكن وليس بممكن او منتسب في سلك الاشياء والحق من غير امكان ان يلحق الثوب
المذكور شيئا منها اي من تلك الاشياء او من جميعها لانه اي لحقيقة الواجب لان الواجب هو حقيقة كل موجود ومحققه
في الحقيقة فلو كان الحيوان الناطق عند المنطقي حقيقة الانسان وذاته ومعرفه وشارحه فالواجب اولى بذلك وان لم يطلق
عليه انه ذاتي الاشياء ومحققها كما لا يطلق الواجب وحمل شئ عليه في الواقع لانه التصديق وكل التصديق كثرة ولو تقييدية
لقول الحكماء والواجب منزه عن كل كثرة والبته هذا في النقص الوجودي في الاسباب الى سبب الاسباب من غير سبب واما النقص المعنوي
في الوحدات والذوات والصفات والاشياء فشوبها بالامكان ووجودها لانه لو حصل الاول انه بسيط قد مر اوله لب المحققين فيما مضى
والثاني ان الحقيقة من حيث هي ليست لنفسها لغيرها فضلا عن ان يجعل لاحقة بها او عارضة له وقد مر كيفية الاحكام عليها في مرة فلا نعيد
فانه ثبت لموجود ما من الوجود الفوق بقرينة ثواليها وحكم ولو من العرف والنسبة ثبت للوحدات بلا واو من الموصول في الابتداء
مع مجروريها ان كان بخبره بل ثبت للرابطة وليت في النسبة وان جعلت من بيانية او ظرف مستقر يبقى من جانب الوجود يحتمل
ربط من الوحدة التي وان كان مع العبارة انه كما ثبت للموجودات وجود حق ينتهي حمل اليه بذلك انه الكلام المنقول عنهم لكن ذلك
هذا الكلام على ان يجمع بين الوحدات وحدة حق ينتهي تلك الوحدات اليها الخ النسبة فاقوة عن افادته وان كان المحتمل
ان ما ثبت للموجودات من الوجود الذي قالوا بوحدته في الكل ثبت ذلك الوجود للوحدات التي جعلوها من الوحدة الحق
منزهة عنها لان تلك الوحدات وهذه الوحدة الازلية كلها وجوداتها ليس عندهم غير الوجود شئ ولهذا الماخوذ يحتمل ربط
تشبه ما يرد على كل واحد بما يرد على الوجود فيما بعده وان كانت النسخة غير هذه النسخة فغير موجودة عندي ولا اقدر على
تحصيلها في هذه البلدة خربها الله على اهلها لانها كالمدينة المهدية فهم فيها ناسه يفسدون ولهم تسعة يشهدون على سؤال القعود
او الظهور وكذا ثبت لسائر العلوم المنزلة من العلم الذي هو حقيقة العلم ولسائر القدر كذوق تبع وقدم من القدرة التي
هي روح حقيقة القدرة وهكذا سائر الصفات الكمالية الخلقية كل واحدة منها من صفة الوحدة الخالقة على النظام التي كان جميع
الاشياء مجتمعة في الذات الواجبة منزهة عنها لان الذات معطيها والمعطي عندهم واحد لما انه ذاته ويرد على قوله هذا ايراد
وارد على كل واحد منها اي من الوحدة وشوبها او من العلم وشوبه من العلوم المنزلة ومن القدرة وشوبها ومن
سائر الصفات والاشياء وشوبها ما اوردنا على الوجود وحقيقة الواجب وشوبه الممكن على قوله ومذهبه الذي صرح به في كتبه ؟
ما اوردناه فيما مضى ونورده فيما يانه عطف بيان لقوله وخبر مبتدا محذوف اشارة في الاول الا انه يرد ما يرد مما
لا ينتهي وفي الثلثة الا ان ما اوردنا في الديباجة غير كاف بل نزيد عليه فيما بعده لعله الى آخر الكتاب ومع ذلك
لم نات بعشر عشره نسبة الواحد الى الالف الذي لغرب المشرق مقام الكثرة وان بلغ ما بلغ او على قوله النسخة

جز فقد

خبر مقدم والموصول الثانية مبتدا محذوف لكون المبحث هذا ما اوردناه ونورده على قوله وقول اتباعه وانما على ما لونه يمكن فلا يرد
عليه شئ لانا لا نقول الا ما وصف الله به نفسه واخبر به نبيه صلعم تعالى لا نمنع ان الذات البحت لا يظهر فيها شئ بل المتقدم يقول للخلق
والمطلق ان الله ملزوم المعلول لا نرى الا ذاته ولا يلزم شيئا بل المتقدم يقول بالارتباط والمقارنة والملازمة ولا يمكن فعلا
بل المتكلم يقول ان التاثير هو الذات وان الذات فعل ويحه يستلزم فاعلا بيده ولا ارادة بل المتكلم يقول بالارادة الذاتية
الموقوفة وهو فعل الفعل وحادث بيده ولا شئ بل المتكلم يقول بان المشية العرضية عين الذات وهو صفة محدثة لكل اختيار وانما
نقول لكل لكي لا يكون الذات مستندة الى غيرها ومرتبطة به او مستند الغير اليها ويكون مبدئه وما المنتهي هو اليه ولا يرد على بالنسبة
مع غيرها تحت امر يعني ان الوجود المطلق بما هو وجود بحت فيه الا حقيقة الوجود وهو الواجب وغيرها او مفهوم ذهني كالوجود العام
الذهني حيث انه زائد على الجميع من الواجب والممكن عند الجميع ومشترك معنوي بينهما وهذا الاشتراك الذاتية لان كل عرض معلل
عندهم بالاتفاق الحاكم عليه وعلى ان العام لا يعلل بالخاص بل بالعام ولان قيد لفظ كجميع كلفظ شئ ذكره او قيد مع ولو مع
شئ منفيا فيما بعد اي الذات البحتة عن كل ما كون على غيرها مما حتى من الكلام او الاخبار او اشارة او اسم وجودي
ووجوب وجود وذات بسيطة ذكرناها فلا توصف الا بالوحدة الحقيقية لكنه الوحدة صفتها وانها الى لا يكون منشاء لها
ومن موقوفا متوقفا على غيرها انفعالا واتيانا وثبوتا وظهورا او موقوفة وهذا من وجوه التوقف ولو توقف الغير عليه اي توقف كان
اذ التوقف يكون مناف لوجوب الذاتية وصفة الاشتقاق ليقم **وقوله** وكذا علمه الوجداني لنفس حقيقة العلم اي الذي
لا يتوجه قبل بيده لتوبيخه وكذا ما يريده في الوجود المشبه به الوحدة من انه اصل الوجودات اي ينتهي اليه فينتهي العلوم كما ونيته اما
علم الذي جعلوه عين وجوده وقد بينا بطلان ارادته به ومقصوده منه ما تقدم هنا وما قبله وفي كتاب شرح المشاعر بكل بعلى
بما رايته الى الان وان كثرت نسخته في الاطراف وغيره من شرح الزيارة والفوائد وسائر الرسائل اذ علمه الوجداني اي البسيط
الغير المتعلق بشئ اصلا هو ذاته الحق بمعنى من تعلقه بشئ وليس في ذاته الحق البحت الساذج شئ غيره كما يقولون بالاعيان الثابتة في
الذات وكون حقائق الاشياء فيها نحو اشرف ولا يكون مطابقا لشئ كما قالوا ان العلم يجب مطابقته للمعلوم وان علم فوجب
ان يكون ذلك الشئ في ذاته حتى يصدق العلم به وعنونوا مسئلة علم الله بالاشياء قبل ايجادها واستصعبوها واضطربوا فيها غاية الاختلاف
حتى ذكر في الفوائد الربوبية الوجيزة سبعة اقوال تقدمت من الارتسام والحضوري وثبوت المعدومات والمثل الافلاطونية
واتحاد العاقل بالمعقول والعلم الاجمالي والمرآتية واقترانها بالاخر لعدم اهتداء احد اليه الا من وفق له وقالوا انه لعم في مرتبة ذاته
مجلاة يرى بها وفيها صور جميع الممكنات ومرآت يرى فيها صور الموجودات كلها اه ولا يعزب عنه شئ اي قران كان لوثيا
او مرآتيا او غير ذلك ولا وافقنا على ان الرأي لا يلج ان يقر بعلم ما في السموات والارض في مرتبة ذاته وفي رتبة ثانية للان
العلم الذي انا يستفيد فيه الاضافة والوضع كما ذكر وان لم يكن ذاتيا ففيه والعلم الذي يشير اليه المتقدم فهو منقطع الاشارة
والعبارة فهو ما لا يحيط كانه هنا وفي الفوائد وسائر كتبه او وكلما يقبل الاشارة عقلا او ذاتيا او غيره فهو مفهوم المشير وهو ممتنع الفهم
كنهه الا فهو مما لا يعلم ومقترن ووجهها اذ السالمة بابا عن قبول الوجوه ولو ظفرت الى البسيط الحقيقي فهو غيره وهو غيرها

ولهذا لم يجعل مطابقا للعلوم وكيفية وجعله مطابقا لها لان العلوم الحادثة مطابقة لمعلوماتها بالاتفاق وهذه العلوم غير منتهية الى
العلم المعروف بعقل السيئة او بعينها بمعنى الوحدة والمطابق للمطابق للشيء مطابق له اذ كلية تلك العلوم التي هو احصاها للبيت
الا المطابقة وهو واحد طرفيها حادث وحكم بالاتفاق والعقد وبقدا الحدوث والامكان ليسري في الطرف الآخر بالبديهة
مع ان نفس حصلة طرفا واصلا لما كان فاحدوثه وخلف فرض ليس الحقية كما علمت وجهه غير مرة واذا كان مطابقا للمعلوم
كان واقعا عليه ومعبرا به اذ لو لم يقع ولم يعرف لم يطابق لعدم معقولية المطابقة بواحد وعدم تحقق الامرين التخيل ويها
علم عرف اصرو علم فرد منشؤ انه ولا شك يدوا او لعبد الراهب انه علمتها ان كل ما تكلم مفهوما لا احد من الخلق نبيا او وليا
او ملكا او ان خلق كان او مطابقا لشيء ولو في نفس الامر مع قطع النظر عن العلم والاعتبار او وافقا عليه ولو بالاشراق والافاضة
ومعبرا به ولو بالعزوم الذاتي ونحو ذلك انما كلهم قبل الاسماء او لعده فهو محدث بالفتح لامحدث وواجب واذا كان
احد الذات ووجودها العرف البحت كذلك اي منتزعا للامكان والحدوث والخروج عن فرض كونه واجبا قديما بالتكلم
فيه بتلك الكلمات وبان تكلم واثبات وثبوت لكان سائر الصفات المذكورة او مطلقا لان الصفات انه
منذ كانت عند الامام والكل بانها غير الموصوف ولم يقولوا ان الذات غير الذات فاستحق ان يجعل الذات
احد مظهر الصفات وان يجعل الصفة فرعا للمطابقة بين الاصل والفرع وقد فات ما مع اشتراكها انتهاء حيث تكلم بالاحدية
الوحدة والوجود والعلم وجميع الصفات وان الاصل لا يعقل الا بالفرع كالمصدر والمشتق ويشبه توجه كلام المصنف بحيث لا يرد
عليه الايرادات انه قال نفس حقيقة العلم ونفس حقيقة لا معنى له الا عرف العلم وعرف العلم اذ لو وجد لا يعقل معنا الا انه
وجده لا غيره هو وجده لا غيره معه لا يمكن ان يعرف له معنى الا كونه منقطع الاشارة وقوله فيكون علما بالكل اي العلم
ان علم الذات البحت متعلق بالكل اي بكل شيء لا يعزب عن علمه مثقال ذرة لكن التعلق ليس من قبيل تعلق الغرب بزيد ان يكون غرب
زيد عمرو والا فهو تعلق فعلا لا ذاته من باب انه لو لم يكن عرف بحت لم يكن مشوب وان وجود المشوب كاف في
اثبات البحت القاطع للدور والتسلسل ونحوهما من المحاذير فاذا كان علمه ومقاماته وجود انه كل شيء وعلامته لا بتطليل
لما انه كل مكان فذاته او ما بذلك واصرفيه لان هناك ذاتا منفصلة عن فعله واثبته كذلك كما هو محيط بكل شيء
علما مرارا مع ظهور لزوم الذات في مقابل الفيها للزنديق وان كان بانقطاع الاشارة اليها وكيف احصى مطابق الكل
شيء وواقع على كل شيء وانما كان عرفيا قبلا ان المصنف تكلم في العلم لاحقاق حقيقته في نفس الامر والمفهوم المعقول من لفظ
العلم ومعناه وحقيقته ليس الا ذلك اذ لو لم يكن العلم متعلقا بالمعلوم ومرتبطا به اصلا ومطابقا له لوجبا في البحت لا يصيب
غيرا حتى يصدق الطباق بل يصدق عليه الاطباق ليقع وواقعا عليه لان الوقوع يوجب حركة الذات البحت عن رتبة الحقيقة
بلا شبهة لم يكن علما به بل كان علما فقط ومقصوده علما به سواء كان قبل ايجاده او معه او بعده مع ان جعله علما فقط لم
تحديد وحصر وخصوص ووراء رتبة الامكان والحدوث وبلزمه مفاسد غير متناهية حيث لا تتناهى الحوادث عند تهنا
اما ان يجعل العلم الازلي البسيط في الامكان الخاص او العام او البائن لان المعلومات كلها ممكنة لا واجبة ذاتا

تنزل الذات

تنزل الذات عن رتبتها ونزوله عن حالها الذاتية المحض والاقتضاء الذات على رتبتها بلا اضافة اصلا فالعلم العلم بالمعلومات
او ان يجعل المعلوم في الازل لان العلم في الازل اي العلم به والا فلا علم بعين الازل لا فيه وجه الملازمة ان المعلوم لو لم يقع
في الازل عن بعض على رتبة الحدوثية وانا به الذات عن وكنه عن ماخوذه رتبته امتنع كونه معلوم القديم البحت بالضرورة وانقلابه
كانقلاب الاول في الاستحالة ويكفي ههنا ان كون المعلوم في الازل بالعرضية يجب ان ثم نرد على قوله فيكون على الكل شيء
او عليها قوله اولا من قصده وعدده او يرى مجهول الكنه آه ووجه الملازمة فيه بعضها خفي وما بقية سبعاء اصلا والطول منع
بيانه وتوقفى عالم فسكتنا عنه لكفاية استحضار ما سبق وانتظار ما يأتي ذكرناه قبيل شرح قوله فصل في ان المعلول من
لوازم ذات الفاعل التام وفي شرح قوله فنظر ان اصل موجودية كل موجود هو كشف حقيقة الوجود الذي لا يخرج عنه شيء آه
ثم كون الازل ظرفا او محلا للغير قديم كما تقولون اي الازل بالنسبة الى الذات كالامس بالنسبة الينا او حادث ومحال
اي المعلوم المتعلق به فلعلها في اداء موعظة ومجادلة ان الازل المطلق هو الذات الحق عز وجل عن القول عليه انه هو ازل
فهو العلم الحق عز وجل عن الاشارة اليه والاطلاق عبارة عليه فلا يكون هذا الازل وقتا لغيره من علم او وجه او شيء غيره والا لكان
لا الذات من علم ثابتا وحقيقة ثابتة ولا قديم بان الازل له وجامع له ولمعلومه الحادث في نفسه بموجب لزوم المطابقة
في علمه القديم وكثير ممن غلط عاقبته على الشق الاول هو كون العلم في الامكان كون الازل في الامكان وقد عرفت
فساده وبالعكس الا وبائع او استغنائها البائنين بالعكس وهو كون المعلوم وهو الامكان في الازل وكلاهما من
وجهه ولا يلزم من قولنا هذا جواب عن ايراد جميع اهل الادب كونه غير عالم بها اي بالممكنات اذ لا يلزم من عدم صحة الملاق
علم او حمل علم الذات البحت وعدم ثبوته ولا ثبوته فيها معنى عدم اتصافها بعلم اصلا بل هو عالم في الازل الذي هو الذات
بها اي بالمعلومات في الامكان لانه مكان المعلومات ومرتبتها فالعلم في الازل يمنع انه عينه بالعرضية اي لا يخرج عنه ولا
يتحول لانه اي العلم هو الازل ولو جاز ان يخرج عنه ما كان عالما بكل في الازل ورتبة الذات كما قالوا وحملوا الظواهر
الايات والاخبار والاجماعات عليه فان فهمتم وذا اضافة وارتباط ومطابقة ونسبة وكلها مستلزم للامكان
ليس علم الذات وانما الحدوث والمعلومات جملة معطوفة على جملة معطوفة على جملة فالعلم كلها في الامكان لان الكلام
في علم الذات فانه امور واجبة او اقتضائية او ذات نفسها في علمها بالممكنات وهو لا يخرج عنها اي الامكان
ولا ينقلب منه الى رتبة العلم الازلي ابدا وانما التعلق اي تعلق العلم بها ثابت في الامكان ومنتهى به مع وجود كل ارتبة
الثابتة لا قبله لاستلزامه المفاسد المذكورة وهذا هو العلم الاشراقي على الاشياء ومنه ان العلم حادث كما كان العلم الذاتي
لان المجهول المطلق والمفقود لا خبر عنه وبه وكيف يعدا كله على علم اهل الاشراق وانه من نور اشراق شمس الحقيقة لا يهتدى
اليه الا من وفق له واذا اردت ان تتصور هذا اي تدخله في عالم التصور بكرة وذهنك وان لم يدخل العيان تحت
ذهن وبيان فنوضح لك مثلا مطابقا له من بعض الوجوه وهو انك تسمع حقيقة وان لم يكن احد يتكلم وبعوث فتسمع
انت كلاما صعد منه لا كونه تقع عليها سمعا لصيرا بلا اضافة الا شرطه فاذا وجد من تكلم سمعت كلامه من تكلم الا قبله

لان النوع انه لم يكن هناك احد تعلم ولا يقال لك قبل كلامه انك ام كنت تسمع اي لا يغيب عز وجل انه غير عالم من جا بالانه
في هذه الرتبة علم صرف بلا اضافة ونسبة ومن لذة العلم منشاء علم محة الضافة لعلم اولا علم او جهل اولا جهل بل انت او هو لعم سميع
او عليم ولكن لم يوجد مسموع او معلوم فاذا وجد المسموع او المعلوم او المبصر او المقدور او المربوب وهكذا تعلق السمع وادفع
به ووقع عليه ولا يتوهم ان هذا التعلق والوقوع ليس الا تعلق العلم ووقوعه على المعلوم وهو اضافة لرتبة الحجاب لم يكن
قبل المسموع لانه قبله صرف بحت والصافة يمتنع اجتماعه مع شيء لانه نسبة واضافة والنسبة لا توجد الا بوجود اي المسموع
الذي احد طرفيها وبوجود ما يحدث النسبة و لا تعقده فاذا فقد الحادث معلوما كان او مسموعا او غير ذلك في رتبة البحت
انتفت النسب والاضافات العلم وغيره هناك ذاتا وبعد ذلك صح ان يقال انه على كل حال سميع او عليم بغير اختلاف في حال
بالجز مضاف اليه اي بعده وقبله اي المسموع وان لم يكشف هذا المثل في التصوير لنوضح لك مثلا آخر مثله في المرتبة وهو
وقوع الصورة منك في المرآة فوجدا لم يكن قبل المرآة ولا بعدها اما لم يكن وقوع اصلا او كان ولكن مع المرآة وجه الاولى
ان المنطبع فيها من صورتك اشراق منك من حيث انك لم تختلف حالتك قبل الانطباع وبعده من انت انت وصورتك
وصورتك على كل حال في معناه انه لم يتجدد لك حال لم تكن عليها قبل ولا اضافة الى صورتك في المرآة ولا نسبة
اليها بانها من او مثلها او غيرها وانما التجدد حال الانطباع والمنطبع لا حالك فالاضافة يترادفها النسبة والتجدد انما هي
للمنطبع في المرآة لا لك وقد مر حال المرآة وامر الصورة فيها فتنزل على ما هنا الا اذا لم يؤخذ بظاهر ما هناك فافهم
المثل باوله والافتبانيه وترقى منه الى الموصوف الى التعجب الذي لا يمكن للممكن صعود اليه ابدا الا اذا علا في مراتب التعرف
ومعارج التوصيف اي تعرفك الذات وتوصيفك اياها بالنفس او الغير كما لما تشبه شاناتك في المرآة او تعريف
الذات وتوصيفها بما وصف به نفسها من ذلك الشيء واضرب عنه باضافة بالسلا و دع عنك ترهات الصوفية
فتلك من الترهات الطرق الصفار غير جادة تتشعب عنها الواحدة منها فارس من بعد ثم استغرقه البطل فقيل الترهات
البسابس والترهات الصحاصح وهي من اسماء الباطل لانهم يقولون ليس في الدنيا غيره وديار ولا هو الا هو حرف منهم ان
واما الا الذات مجهول مطلق ومنقطع الاشارة اليها بهو واياك وانا ونحن وكل عينه وخطاب وتكلم و دع سالبي المعتم
ودابادة لكونهم قالوا العلم في الممكنات في الازل مع ان المعلوم اذا لم يكن شيئا بل كان الله وحده ولا شيء معه
لنطق به الكتاب والسنة والبرهان كيف يعلم بها لانه ما ليس شيء نعم ما ليس بمعلوم وكونه معلوما وليس بمعلوم تناقض
ولكنهم يقولون ان المعلومات في الازل اشياء لا لاشيء واعيان ثابتة لا لا ثبوت في الازل لا في رتبتها الشاغر الا ان
دائم من التقدم وساوقة رتبة الوجوب والازل ولهم اختلافات في ذلك الثبوت والتحقيق الا ان الله اعلم ان علك
اي اختلافات من كتاب احد فلعلها كانت ولم اطلع عليها مع احتمال انها من ذات الشارح نظم وخوضه فمنهم من يقول كلمة
وكثير مثلا يعلم من انه يجعلها اي الاعيان الثابتة كالمعلقة النوعية في الانسان من حيث هو الحيوان لان الحيوان الجنسي
امر ابهامي لا تشترط في الانسان والفرس وسائر انواعه واذا كان لا تشترط كان عين الانسان وعين الفرس في الانسان

وهكذا ان

وهكذا الا انه ليعقد في الانسان امر هو الانسان وامر هو حيوان سواء جعل الانسان هو الناطق وهو الحق لان الجنس عرض عام للفصل الفصل
خاصة الجنس لا جنسه ولا جزئه كما ان النوع ليس الا بكمين يعني لكل منهما ولا جزئه والا فلعله فرق في تركيبه في العينية ودارة الجزئية بلا جر
جزء الانسان باعتبار الابهام واللاشيئية وشيئية الشيء انما هي بالتحصل وهو الفصل فالانسان هو الناطق او هو الحيوان الناطق
او لو بان الحيوان انف في الكلان الحيوان مادة لا جنس او جنس لا فرقه او كان الانسان بالحيوان والتحصل بالطرق وخلاف النوع فيكان
عينه ودنيه شيء احدهم في وحدة الوجه وعدم منافاتها للغيرية فان حقيقة الحيوان التي هي الانسان من انها من الحيوان ان لم يكن الحيوان
الجنسي الذي يثبت الذات الواجبة بها مورثا لها لانهم يقولون بان الاعيان الثابتة لا مجعولة الذات وهي عينه باعتبار
الاشتمال الذي هو فيه وغيره باعتبار تعلقي او باعتبار ان الحيوان موجود في الفرس وصادق عليه بخلاف الانسان واما بهذا المعنى
الاصلي مفوض الى الشارح في اشارة المبلغ كمن احسن الله اليه في الكلمات المكنونة فيما تقدم في شرح قول الماتن اما بيان اللزوم
آه وما قيل في النقل عنه في قوله فالعين الغير المجعول عينه تم وقد ذكرنا هناك توجيه كلامه بحيث لا يرد عليه شيء ومنهم من يجعلها
اي الموجودات العينية لا الاعيان الثابتة الا ان هذا التعبير يعطي هذا الاحتمال الذي عليه راجع الى المتعلق الوجودية الموجودة
بالاحاطة ومن جعلها ان ترجع الى الاعيان الثابتة الغير المجعولة ومن عبارات المتقدم الدالة على ان الموجودات العينية
شئونات الحق عز وجل ابرزها من ذاته وفيه في اول السفر الاول وليعلم ان تخصيص كل وجود انما يعني حقيقة او مرتبته من التقدم
والتاخر والشدة والضعف والنقص والقوة كما هو تخصيص في شئونه الذاتية باعتبار تعين حقيقة البسيطة التي لا جنس
لها ولا فصل آه وانما كان توضيحه وما طلا لان الكلام يتلخص في الابراز المتعلق وبهذا او من يجعلها شئونات برزت اي
الوحدة فراد او انظر اليها فيه دون ابرازه واظهارها لكونها من لوازمه الذاتية كما مر مع جوابه في المتن المتقدم او من يجعلها
صورا علمية معلقة به تعلق الظل بالشاخص لانه نفسه الا اذا اخذ الغاية وترك المبادي لان الظل شيء غيره وانه
اي لا يقول انها صور لذاته ثم او بلا شيء فيما قدرنا لكم الغاية واحد الكلمات مطلقة الدلالة مقتضى كان او غيره وعلى
تقدير من يعتقد القائلين لما هو ظاهر نسبة الاختلاف اليهم فيمنع ثبوت الاعيان في الازل الذي هو الذات على الاول لان
حصص الحيوان الجنسي من انواعه ثابتة فيه وهو في نفسه ليس بثابت ولا شيء لابهامه ولا تحصله وما بذاته فهو في وحدة ومع
كل شيء لا باعتباره آه وان الجنس عندهم آية الذات في موقعها لاهي ولا انها جنس وعلى الثانية ان شان زيد بارز من ذاته
ومحاذي وحدة وفيه ان الوحدة جابرة وعلى الثالث ان شان زيد ثابت غير باب الابراز كما تحمل الكوز لما مر
باب الابراز كالكسر وفيه ما على الثاني من الاشتراك كما في ان الحكم حكم الشان اي الفعل والآية بلا موصوف كما في عنه الغايات
واترك المبادي وعلى الرابع ما عينه بالظل وفيه انك لم تر الا كيف مد الظل اي الشاخص وهو الذات لا مدله بابتات
او نفي او وجود وعدم او شيئية او لا شيئية والا يلزم المد وهو تم حفظه بالظل لا بان شخص وعلى الخامس ان صورة الشيء
كانت عينه ثابتة فيه ان الصورة في كل شيء مخرج المنشاة والفعل هي بقية الفعلية فهذه الصورة لابد ان يكون رتبة مسماة
بالاتعين كالمادة في مقابلها والهيئة في مقابل الوجه الاحدي فلا اعتبار في الذات عليها ولها لا يجوز فيه مذهب من المذاهب

لا يستلزم كون الذات متشكلة بشكل ما يكون وكونه في صورة بعينها في صورة كما في كلها بارزة ويلبسها اقرب او صور منطبعة
في الذات او صور متراءة في الذات كالصورة المرائية او الذات بالشبه الظاهرة في مرآة المعتزلة من الوساوس
الشيطانية ان المبعدة عن المعرفة اذا كان الشيطان متسلطا عليه بعدا والمعرفة والمهلكة اذا كان من شأنه لم يرد عليهم بلا من
انه اذا كانت الاشياء في الازل من باب الكمون او الكون او الكون اشراف او عين ثابتة فان كانت تلك الذوات
الامكانية غيره تعددت القدماء ان قالوا القدماء لم يقولوا على البطلان الكبرى ومن تعددها اذا كان القديم بالذات
في الليس واحد الا ان الامكان رتبة الحدوث الذاتي والتأخر مجعولا فرضيا ولا مجعولا بكيفية الذات وكان الازل
محلا للحوادث ان قالوا الحدوث لا يمنع الحدوث ونحن الحلول لمكان الشيء ومحو حادث الحلول في الذات ولكان
الهيئة اذ لا يكون حالة في وجود ما من ملكها الغير الذي مع ان الايرادات انما يرد على الغائرة لا على القول بالوحدة كما
شبه عليه بقوله وان قالوا انها كما في الكلمات المكنونة هي عينه وبالجملة فان كانت غيره فما عرفت وان كانت عينه
فلم اي لما يعرفون في اقوالهم وكتبهم عنهما اي الاشياء بالمغايرة للذات والكثرة معه وعليهما والجواب ان تلك الوحدة
مؤكدة والكثرة وبرهان عليهما كذا يقولون هي اي المخلوقات وهو اي الخالق فما كما هو المحسوس والملموس وان قالوا
هي غيره لمكان المركبات واختلافها ولزوم انتهائها الى الوحدة لا تكلف فلم جعلوا ما هو غيره نفس عينه انه لو لم يكن
عينه لزم العزلة والولادة والنقلاب الواجب ممكنا او العكس لو جعل الكل واجبا واذا كان عينه كان غيره اذ لو كان
عينه من كل الوجوه يلزم الانقلاب او السفسطة فعينه وغيره من جهة واحدة في الذات وجهات عديدة في الامكان
او في الكثرة فلا تناقض كما يقول بالتشريح من واجب ويمكن بدون ان يستلزم مجرد القول بان يكون هناك ذات واجبة
وذات امكانية منفصلتين متغايرتين فنفي المغايرة بحيث الوحدة وبإثباتها بحيث وجوب الوجود والامكان
الوجود والامكان الوجود او سؤال انها عينه جوابه انها غيره وسؤال انها غيره جوابه انه عينه وهلم جرا التسلسل ودورا
او دور تسلسلا بحسب ذوق افراد الطبيعي المال يتيح عدم محبة ايراد العينية والغيرية على الذات البحت والوحدة
الا ان لكثرة التي لا يعقل منها الا عدم شوب الذات بشوب التكلم والاشارة والانتهاء وهكذا وهذا معنى ما يقوله المقر
والمتميز وان اهل الكواهر جعلوا الله من عباده جزءا او صفة وشابهة وتحوما ان الا ان للكون ليس الكون الجود يجده
الخالق ملائمة مع هذه الادلة الواضحة والبيانات اللائحة قال قاعدة عرشية كل ما هو بسيط الحقيقة
فهو بوحدته وبساطته حقيقة كل الاشياء والامكان ذاته متصل القوام من هوية امر ولا هوية امر ولو
في العقل فهذه العبارة ومجيئه لكل اعتبار اما اعتبار ان خبر هو لكل كون اضافة وما اضيف اليه فالمعنى انه
كل الاشياء او جملها وكل لما بالتجزية والنقصان لان كل كل مجزا وتوسط في حقيقة فهو ناقص محتاج الى الاجزاء
والنسب جميعا لانه كلي الاجزاء واما ان جزء المبتدأ المضاف والاضافة او الاشياء كلها فلان كل ما بعد جزء اسم شيئية
ووجود فالمعنى هو لولاها انه ليس يلزم منه الولادة والوحدة والتجزية وهو باطل عقلا ونقلا فثبت بذلك انه كل شيء

الفرق الثاني في الفرق

والايقع العكس اذ العكس يستلزم المغايرة والاثنوة بخلاف الاصل اذ لا يجوز عنده الا الشيء وانه كما يعود ذه شيئ منها
الا هو من باب النقائص والقصورات سوى الاعدام والعدميات والامكانات والاحاجات لانه تمام الاشياء وتمام
الشيء احق به واوكد له من نفسه كما يشير اليه قوله تعم ومارميت اذ رميت ولكن الله رمى وقوله مامن نجوى ثلثة الا
ولهذا كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة ولو قالوا انه ثالث اثنين لكانوا موحدين لا كفارا فانك اذا قلت
ج ليس ب او الانتزاع لسلب عنه الفرس او الفرسية فحيثية كونه ج ان كانت هي بعينها حيثية انه ليس
ب حتى يكون ج بعينه معدوما لا الله فنفى انه كانت فانسا لا معدوما لان السلوب بلا وليس ولا يكون فلما عدى بلا شبهة
وهو بالحروف الا ان كان كل من تعقل ج عقل ليس ب لان الفرض ان حيثية عين حيثية لكن التالي باطل اذ ليس سلبا
بحت بل سلب نحو من الوجود لبداهة ان ما به الشيء هو هو غير ما به يصدق عليه انه ليس هو الاترى انك اذا قلت زيد
ليس بكاتب والانسان زيد من حيث هو زيد عدما مجتمل الابدان لكن موضوع هذه القضية مركبا من صورة امر وجود
زيد ومن صورة امر آخر به يكون مسلوبا عنه الكتابة من قوة او استعداد او جهة او حالة او نحو ذلك ولو كان التركيب
بحسب تحليل العقل وتلك الامر الا التثنية ما فرضته فالمقدم كذلك وثبت بذلك التوضيح ان موضع الجسمية مركب
الذات ولو بحسب الذهن وتحليل الشيء من معنى وجودي به يكون ج ومن معنى به يكون ليس ب وغيره اي ب
من الامور المسلوبة عنه فعلم ان كل ما ليسلب عنه امر وجودي فهو غير بسيط الحقيقة فكلم فبعكس النقيض
كل ما هو بسيط الحقيقة فغير مسلوب عنه امر وجودي فثبت ان البسيط كل الموجودات من حيث الوجود والا لا ان الوجود بسيط
مشتمل لا يتصور منه بوجود ما هو وجود وهو وجود ما هو وجود فالموجود الاتم الا بوجه هو وجود على ربه ولغيره وهو تعينه ومهيته
والعدم وذلك ليس ورا ما عادان في مرتبة وهو سر الوحدة وبها ثبت الوحدة الازلية الغير المشوبة وهذا حكم الوجود من حيث
الوجود لا من حيث النقائص والاعلام لكثرتها حسب كثرة الاسماء التي سميتموها انتم وآباؤكم ولا تناهيها ولهذا
اي بامر بسيط الحقيقة كل الاشياء لانها ليست بشيء من الاشياء اذ الشيء مركب ولو بانه غير شيء آخر والعاقل القول الى
البسيط مركب وان المركب بسيط ثبت علمه بالموجودات على البسائط على انحاء كما هو ظاهر علمه بالموجودات ولكن
علمه بها بنحو حضور حاضنه اي انكشاف لديه انما يكون على وجه اعلى واتم من علمها بانفسها او من ان العقل فيه سبحانه
وحضوره المشاف وما حضوره وكشف لديه لان العلم عبارة عن الوجود عينا او مساوقة على ما مر سابقا والوجود
واحد بسيطا وكل الموجودات او اقرب من كل شيء به بشرط ان لا يكون مخلوطا بمادة ولو لو رانية وان خلط بالملاق
وانسبه اولا والكيف مخلوطا بالملاق وذكره البقم فافهم يا حبيبي واغتنم ان كنت من اهله والا فتدع على اقول
قوله كل ما هو بسيط الحقيقة فهو بوحدته كل الاشياء اي بكل ربطه التي لا يمكن فيها فرض التعدد والكثرة كل الاشياء
لانه يحكم عكس النقيض بما ذكر في المتن وهو غيرانه امر وجودي لا يسلب عنه شيء اما اولا فلانه لم يقل ان بسيط الحقيقة
امر وجودي يكون الاشياء ليعم امورا وجودية وتحقق امر هو موضوع ان يسلب وان لا يسلب فانه تعدد وكثرة وهو

يقول بالوحدة واما ثانيا فلان النكرة في سياق النفي لتفيد العموم وهو لم يقل بانه لا يسلب عنه شيء اصلا من حيث انه ليسلب عنه
النقائص والاعدام وما قاله في عكس النقيض لا يستلزم ما نسب اليه اذ بينهما فرقان عظيم وقوله فما ذكرته انت ولم يكن عندي
نسخة والامر اليه فلعلها لكن ان كان هو مذكورا فيه فمعناه انه امر لا يسلب عنه شيء من الكمال وعدم سلب الكمال عنه يمنع كونه
بسيط الحقيقة كل الاشياء ولم يرد عليه شيء هو محط نظر ايراده عليه بانه يلزم خبر قوله ولو اراد كما فهم لتوجه عليه الحكم بالبطلان بعين
ما استدل به فما وقت فانه انما يستدل على ذلك بانه اذا سلب عنه شيء اى كيف وجود لا منكم لما وقت الان فمراده
انه لو سلب عنه كيف وجودية العقل او النفس او جسم او سائر الوجودات الكائن فاقدا لذلك الكمال فيفقد هذا الكمال
لكونه ذلك البسيط الحقيقة وصار كل منها محدودا ممتازا عن الاخر وكل محدود مركب وهذا غير انه نعم ليس بعقل ولا نفس ولا جسم
وكذا وكذا لان هذه الاسامى مهيات وامكانات وبسيط الحقيقة لا يمكن شيئا منها ولا بتعينها يعني انه منزه عن هذه
النقائص والعدميات لا ينفى عن كل لا يمكن لبسيط الحقيقة عقلا ولا نفسا ولا جسما لان الاسامى ليست الا المهيات
وهي عشقيته في حقه نعم لا يمكن وجود عقل ووجود نفس ووجود جسم لان هذه الوجودات وان كانت امثلة حيثية وجودات
امكانية والامكان النقص وهو تعالى منزه عن كل نقص لانا نقول انه لا يقول لوجود هو بسيط الحقيقة بما هو وجود ووجود
اخر بما هو وجود عقل ووجود نفس ووجود جسم وبهذا ما وقت مراد المحقق من انه يقول بوحدة الوجود وبالجملة كما
قالوا في هذا ان الحقيقة الوجود لها وحدة عمومية ليست كوحدة الاشخاص الجزئية وكل الحقيقة لها وحدة كوحدة الوجود
المطلق فيجوز ان يكون المتقدم عليه من اللواحق المتأخرة عنه من الوجود المطلق بذاته متقدم ومتأخر وسابق ولاحق او
وفهم ذلك يحتاج الى لطف قريحة اشرنا اليه فيما مضى ونشير اليه هنا الفهم بان وحدة الواجب والممكن من شيوه به فاذا
قال المحقق بوحدة وجود ما فلعله محمول على احدها قول الصوفية بانه هو ولا شيء الا هو وهذا القول قد ابطله المحقق في كتبه ونبهنا
قول الشارح بالحق وانه المخلوق لما مثله ويعني هذا ان الذات الواجبة البسيطة حقيقة كل الاشياء يعني انه ليس
بعد الاشياء شيء هو الذات لانها منقطع الاشارة والانتهاء وهذا الانقطاع يعني تعليلنا الاخر له بانها ليست
شيء من الاشياء والحاصل انه اذا اخذ ذلك السلب الكمالات في مفهوم ان بسيط الحقيقة لزم التركيب قطعا كما اوضحنا
سبيله فوجب ان لا يسلب عنه الكمالات الوجودية وعدم سلبها عنه يعني انه كلها ويعني كلها وجب ان يجتمع مع قوله
انه ليس شيء من الاشياء فقوله فنقول له ان في جوابه ان بسيط الحقيقة ان تركبت حتى لا نثيره احدا اذ لو لم يكن شيئا كان شيئا
لم يكن بسيط الحقيقة وهو خلاف المفروض بيانا وبرهانا قوله لا امر لا يسلب عنه شيء لم يقل به ولم يثبت من قرفنا حكم عليه
الشيء والاطلاق لفظ بسيط الحقيقة كاطلاق لفظ الواجب الحق عز وجل في عدم استلزامه اثبات من ضيع وحكم عليها
هو مشترك بينهما قوله لان في ذلك انه امر لا يسلب عنه شيء شيوع ذلك انه امر سلب عنه شيء فهو استلزامه التركيب اذ الا يلزم
يلزم التركيب لاشتراك الدليل المذكور فان ما به الشيء هو هو لا يمكن غير ما به يصدق انه ليس هو كذا يمكن غير ما به يصدق انه
ليس هو ان بسيط الحقيقة هو كيف عقل مثلا فيه انه لا اشتراك اذ ما به الشيء هو كيف يمكن غير ما به الشيء هو والشيء لا يكون

بمرافقه

بمرافقه بالبديهة بناء على اصل الوحدة فلا لان بينهما بون بعيد لان احدهما فيلزم التركيب من امر وجودي وامر عدمي فما ذكرت
عنه لا ثبات الكلية واتويها ويلزم التركيب من امر وجودي وهو رتبة بسيط الحقيقة بالبديهة عن شوبه ولا اضافة وكل امر وجودي
وهو انه كل الاشياء فاعجبه بحقيقة اثبات اليه وهو انه لا يسلب عنه شيء والتركيب في الاوساط واقع على حقيقة لانه تركب في الشيء
منه ومن غيره كالعدد الثاني او ذلك لا يجوز تركب الشيء من نفسه بحكم الوحدة الحقة وقوله التركيب بين الوجود وبين اقترع التركيب واقبح
من الامر الوجودي والعدمي لان مفهوم لا يسلب عنه شيء نفي سلب الكلية لا هو اثبات او نفي النفي مستلزم للاثبات كما اشتهر
شوارال وما يجوز ما افكه والاثبات يوجب كونه الاشياء كلها فيه وهي لا عنايته فلم يشأ اجزاء البسيط الحقيقة الا احد لا يجاوز
عنه بوا لنحوا او انه الوجودية في اثنين لكان اظهر واقبح من تركب من وجودي واحد وعدمي هو ما احدهما هو عدم وسلب والاخر
كالوجود الا ان الوجود اشرف من العدمي فتركيبه من الوجود بين ما شنع على كل حال وانما كان شنيعا لان المعقول من البسيط انه امر بدون
قيده فذا اخذ جامع قيد عدم قيد صورة السلب وهو مناف للب فيه ان في ذلك خبثية كونه ان كانت بعينها حيثية انه ليس
ب يعني ذكره في اتمام البرهان اذا اخذت الحيثية هذا التقييد ليس في محله لانه ما اراد ان الذات البحت لا يقبل الاشارة
والتكلم فيها شيء بحيثية كانت ثبوتية او سلبية لم لا او ارادوا اخذ حيثية السلب في مفهوم الثبوت كما اشير اليه عقيبه لا سبيل الا الاول
لانه ليس جزء البرهان ولا مفاده وهو فيه ولا يثيره المصنف في الخارج ولا الثاني لانه في مقام الحقيقة التي لا يستلزم
صدق احدها ولا احدها الا اذا اراد الجدل عليه بقوله ولكن لو قيل يعني ذلك في هذا المقام هو كما يذهب اليه المتكلمون منهم
تمت فرق الاشعرية والمعتزلة والامامية حيث لم يتعد نظرهم عن الاخذ بظواهر كلمات الكتاب والسنة واشباههم من الفلاسفة
والاشراقيين من المتقدم ودا ما ره حيث لم يتجاوز من المفاهيم والاستدلالات المنطقية وهي الفهم ظواهر حقائق الاشياء
على ما هي عليه في نفس الامر وهي النفس محمد وآله عليهم وانفسهم عين نفس محمد والاخر بعدها بما هو معنا انهم ليسوا فقالوا في مثل المقام بما
قاله المتكلمون من تقسيم الصفات الى ثبوتية وسلبية واجابوا عليه فانهم جواب الى وجوابها فلا يلزمهم ولاهم النقض عليه بانهم
اذا وصفوه بسلب من السلوب مثل ان يقولوا هو تعالى ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولكنهم لم ياخذوا حيثية السلب في مفهوم
الثبوت لكنهم هو الله وهو ليس بجسم موجبا للتركيب الذي من جهة انه هو ومن حيثية انه ليس هو فلا يلزمهم المحذور وهو التركيب
علم لا يجوز ان يكون انه بسيط الحقيقة وانه ليس بكل وجود واذا لم ياخذوا حيثية السلب في مفهوم هذا الثبوت من هذا القبيل
والجواب اليه من ان هو ليس بجسم سلب قصور الجسمية ونقصها نها عنه يعني تنزيهه عنها وهو ليس بكل جسم وهو وجوده سلب كونه وبينهما
فرق عظيم لان الاول لا يستلزم بعد القصورات وهي المهيات الا اثبات وجود مطلق هو فعل الله هو له واما الثاني ح
فيستلزم بعد القصور لوجود كل ما هو وجود الجسم مثلا ووجود ما هي سلب هو عنه وهو تركب ونفي لوحدة الوجود واثبات
للوثنية والولادة والاشتراك والزوجية وهذا من المفاسد وان كان مراده ان الامكان كله النقص وجودا كان او مهية وسلب
النقص لازم في الصفات كلها سواء كانت سلبها عنه ثم فرغ ان الفرق بين الثبوتية والسلبية لان الصفة غير الموصوف و
وكلها سلوب عن الذات فان كان الله هو تم ليس بجسم يعني عدم شوبه تمم القصور كان الله هو ليس بوجود جسم بهذا المعنى الا انقص

لمن باب صدق السالبة بكم ولو بانتفاء الموضوع وان كان يمنع ايجابه ولو عدولية فالحق فيهما واحد فهذا القول بانه ليس بجسم باطل
وهو خلاف الاتفاق من الضرورة من الدين والعقل والنقل وارد وبورود محذور نحو كمن ليس بسيط الحقيقة كل الاشياء وليس بشيء
من الاشياء الوجودية اي الكمالية واحدا وهو متناقض ومتهافت او صحيح باصل عدم جواز التكلم في منقطع الاشارة بشيء من الاشياء
لا بثبوت شيء من الثبوتات ولا السلب لكنه مبطل للبرهان واخوانه راث انطباق هذه الطريقة المرتضوية ثم كجميع التناقضات
جميعا بدون تجويز احدهما دون الاخر والا يلزم التحكم فلا يصح هنا بهذا الاعتبار ان يقال بسيط الحقيقة ليس بشيء من الاشياء
كما انه كان عندك اوعدمية للتنقض وعدم الوقف في حكم القضية السالبة يصح ان يقال بسيط الحقيقة ليس بشيء من الاشياء
كذلك ويصح ان يقال انه هو كل الاشياء ولا ليس بشيء من الاشياء نسبة ما يقتضي في المشية من حيث هي هي انها موجودة وغير موجودة
ولا موجودة ولا معدومة لبراءة ذاتها عن كل صفة حتى عن حيثية هي هي وسلبها عنها وهذا غاية توضيح مخلوم الشارح في الايراد
ان لم يكن في كلامه اشارة اليه كما لا اشارة الكلمة من كلمات المعتمد في كتاب من كتبه الا اصلاح ومن اصلاحاته لها فلذا بقلب
القلم ان يكتب في معارف هولاء الابدال اي المورد بالفتح موسوس حيث قرارنا النظر اليه واي المورد بالكسر
ميسور اذ لولاه فيه لم يكن ما لما يكتاب انت قلت اه او ان المعلم محمد رحمه الله صاحب اخذ بالبين في الظل وهو ختم
لا نبي بعده ومن له جوابه انه صحيح لكنه بنظر الى احدية الوحدة والقول بعينية صفاته الكمالية وزيادة الصفات الا
الاضافية والفعلية ولو كانت ثبوتية والسلبية فباصل الوحدة يمكن ان يعين ب فلا سوفسطائيه للجميع حتى يكلم علم بالجميع
فلو جاز ان يقضي مع هذه الحالة انه ليس ب فاما ان يقول معناه اما انه ب ليس ب وهو سلب الشيء عن نفسه
وهو باطل بديهة لصدق نقيضه بديهة وهو اثبات الشيء لنفسه او يكون معناه ما هو ظاهر من ان ج ليس ب وهو
تركيب بديهة وباصل عينية الصفات الكمالية وغيرية الاضافية التي من جملتها السلوب لو لم نقل بكونها اولها بالزيادة
من الفعلية يبطل النقض لان الغيرية يرجع الى امر اجنبي من الذات اذ ليس لها منع غيرها بخلاف العينية لان معنا ما
بحيثية الذات وحوافيها وسائر حيثياتها لو اجرينا المنع للزيادة والغيرية في السلب هنا وجوز القول بان بسيط الحقيقة
ليس بشيء من الاشياء الكمالية لما ان السلب بليس ومحله المذكور راو محل صدق ان انه بانتفاء الموضوع فيصح البرهان
في عدم تجويز القول المذكور مشحونة ايا بسلب الشيء عن نفسه لا يثبت فالعلاج والتكلم وجب ان يقع في هذا الاصل لا
في قاعدة بسيط الحقيقة كل الاشياء واخواتها والذي يذهب اليه ثم تعالى دانتم وهو يؤثر الامحة لا اجدادنا انا اذا
او صفاه في التعبير عند التوصيف بالاوصاف السلبية هذه الصفة توضيحه لا احترازية لما الحقيقة ما ذهبوا اليه من نفي
الصفات لما عرفت من ان الصفة غير الموصوف واذا كانت غيره فعليان يحصل ما عدد ولا اغيار لا انه صفات للذات
البحت بلا ارادة كو ليس بجسم من لفظ السلبية لانه اكبر من ان يوصف فان الوصف يجعل الذات مختلف الاحوال وكما
كل فتبارك الله هو كنهه تفريق بينه وبين خلقه لان واجب الوجود مباين لكل الوجود غاية المباينة وغيوره تحديد لما سواه
لا انه يخفى كنه معرفته نعم انما هو تفريق بينه وبين خلقه لا تشبيه به ولا تعطيل اي تنزيه عما يجوز على خلقه بعليات مركبة او بسيطة

ولازمه

ولازمه ان لا يحكم عليه بانه موجود او معدوم او واحد واحد عالم حي قادر خالق رازق وبهذا الانه منقطع الاشارة
من كل جهة ومجهول مطلق من جميع الوجوه ونتيجة ان ظهوره شويه الا خافيه يراد منها العموم اي جميع غيراته من جميع ما يناله الادراك
والاشارة مما يصح ان يتوان يثبت لهم اوصاف ما سواه ثم وتحديد لهم لا للذات البحت فقولك ليس بجسم بالتوابي الجسم
مهما كان اوفرا او شمس او نحو ذلك ليس الله المعبود وبالجسمية اي لا يعقل انه من ليس بجسم الا تحديد الجسم بالجسمية بان يكون
جميع حدود هذا التركيب واشاراته من موضوعه ومحموله ونسبه راجعة الى الجسم وجسمية تحديد ما ذكرنا في الشيء بان الجسم
لا يكون واما يخرجه اذا الذات سفرقا عنه لا اشارة فالجهات راجعة الى جسمية الجسم بدون ان يتعلق قبلا الى الجسم وكذا
هو ليس بجوهر ولا بعرض ونحو ذلك حتى في هو عالم لا يتعقل منه الا الى العالم وعلمه قائم وتدبر في ورود ما فرغنا من لزوم
التركيب واشتراكه في اي ليس عليه التركيب ثم من جنس وهو انه شيء او انه اوانه او ذا او الذي ونحوها وفصل وهو انه غير
مسلوب عنه كمال وجدان وجودا ولا يمكن ان يتكلم في الذات البحت منزه ومقلوب عنه هذا الذي ذهب اليه تعالى سادتنا
الاطيبين عليهم السلام فما قالوه ظاهرا وكما شاء منهم في توصيف الذات بالصفات السلبية التي يحكي كقولك هو
ليس بجسم كما هو ظاهر التمثيل وظاهر التوصيف بالسلبية وظاهر ذكره عقيب الايراد الاخير ولم الثبوتية ليعم كما بينا او منع
ظهيرا وجوا الاشارة الا لزوم حفظ الظواهر ومحاورات القوم للطائفة السبيل وبكبد الدليل واما في الحقيقة اي نفي
الاسرار والحقيقة التي سئل عنها كميل عليه السلام فلا يوصف ولا يصح سلبي ما سواه او باثبات ما عداه اذ ليس معه شيء من السوى
حتى يخبر بسلبه عنه او اثباته له واما هو هو فقد منع الهو المطلق وان كان خيرا لا يرجع الى التركيب في شيء غيره او نسبة لا يعني
يقضى بها انه شيء والا فهو حجر والقدر الجامع بينه وبين ساير الاشياء وانما لم يعبر منشيها او شبيها لشيء غيره اذ ليس
اصلا لما عرفته انه وحدة لا شيء معه لا في ذاته ولا يلزم التركيب او الحلول او النسبة او الاضافة ولا يرد كما
يقول الحكماء بان الاشياء معلومة له في الازل وان لم يقولوا بكونه ثم عالما بها في ذاته لانه في الازل فقد عرفت انه ذاته
لا ادرك لها يقتضيه قواعد الحكماء بان كل شيء من الاشياء له مقام من الوجود واسم خاص شئون الزمان خاله مراتب في العوالم
اما عالم الذات الواجبة واسمه هناك ازل في جانب الماضي والبداية كما لا بد في سمت المستقبل والنهاية ولذا
لم يذكرها في عداد ما ذكره من كتب من صفاته العينية ولا في علم كما يكون نحو يطلب الكل منكان ولم يخ عنه مكان على ان
علمه بالكل مكان لا ذاته والمعروف انهم يقولون ان علمه من جميع صفاته عين ذاته واذا اوقفوا باستلزامه الا يكون
الذات في الكل مكان طيبا او خبيثا لانه اي العلم ذاته جدلا وبرهانا عجزوا ولم يعتبرها بما يقولون لا عن شعور اذا كان
العلم ثم ولا معلوم كما من الحديث المشتمل عليها فلا اوجد المعلوم وجد معلوما مفعول او حال يتقارن حين الوجود
والمعلومية واذا كان الله وحده ولم يكن شيء معه فامتنع المطابقة على ان كل شيء معلوم له في الازل والمراد انه لا معلوم
اصلا فاذا لم يكن شيء معه ثم حين كان وحده فما منع ذلك سلب عنه قصورات اولم السلب عنه كمالات وجودية
وانما لم يذكرها في انه الفاظ لعدم كونه مقصودا اهنا من النقص ان الذات البسيطة لا يصح ان يعتبر معها سلب اي سلب

موضوع القضية الكلية غير الذات وحيث لا شك فهو خبر بلا مبتدأ وان كان الموضوع هو الذات البحت فهو مبتدأ
بلا خبر هذا اذا جعلت تلك القضية صادقة والا كان كانت كاذبة فلا كلام لنا معه نعم يصدق القضية عند من كان
يقول بثبوت الاشياء سواء كانت انها حقايق وجودية او اعيان ثابتة في ذاته او في علمه او متعلقة به على الانحاء المتقدمة كالاوائل
الفقهاء واتباعهم فيصح عنده حمل القول بانه ليس بشيء منها او لا يسلب عنه اول صحة هذا القول لا يبتني على واحد من تلك الاقوال
وانما يبتني على صحة التكلم في الذات والاشارة اليها سواء قال بها احد اولا كما هو الواقع لكنه يبطل فيه تسليم صحة
التكلم قوله بسيط الحقيقة لانه يصير به مركب الحقيقة من جنس وفصل ونحوه والبسيط يلزم التركيب ووجوبه على قولنا السلب
عنه ولم يسلب بانه فصل والشيئية الابهامية جنسه وكذا يلزم التركيب بقوله كل الاشياء فان ما هو كل شيء ليس ببسيط
لان الشيء غير بسيط عنده وعند الكل بل مركب لاستحالة تعدد الشيء البسيط فاذا حمل عليه هو وجعل اياه لكان هو شيئا
مركبا اليف كيف وهو يقول في سائر كتبه كما قال في المبنى عن ان موضوع الجميع مركب الذات ولو كسب الذهن من تعقل
وجهة وهذا التركيب لازم الاشارة الى البحت بانه من حيث هو والاشارة موجودة في الحالين فتلازمهما
تأمل جيد والعجب من هذا القول مع مذكور منه قبله اثبات انه يشير الى الذات ليجعلها بسبب الاشارة والتكلم مركبة
لانه يشكرها ويمسك بالوحدة لاستحالة اجتماع الوحدة مع تلك الاشارة ولو فرض اجتماعها معها لم يبق فرق
بين اثبات وسلب سواء كان سلب الكمالات او سلب القصورات وهو قد فرق وفاز بالحمل دون الآخر
والمعارف وان لم يصح اقتناصها من العبارات لكن لا بد من ان يشفق البها بها ولا شك في ان جميع عباراته
في جميع كتبه مشتملة على التركيب في الذات البحت كما عرفته آنفا والتعدد في الوحدة ومراتبها كما مر ايضا ولو كسب
الذهن وقد مر ان ما هو مركب او متعدد بكسب الذهن فهو لكونه صدقا لا كذبا وغلطا مركب او متعدد بكسب
الخارج عن الذهن ايضا وما هو مركب بكسب الظرفين او احدهما فهو مركب بكسب الواقع ونفس الامر بلا شبهة وفي نسبة
الى العبارة والاشارة الى ما قلنا سابقا من ان جميع ايراداته عليه في هذا الكتاب وفي سائر كتبه انما يبطل الظاهر ولا نتها
وان كانت قابلة للتأويل الا من كان صحيحا كما عليه بنائه ونورد ما ظاهره ما امر لا يخفى على احد الا على من نظر فيها
نظر تقليد لاستاده او نظر بلا دليل وبلا تصور اذ من يقدر على تصور شيء ان الوجود واحد وحدة بسيطة شخصية
وانه متفاوت بنفس ذاته وانه سابق على نفسه ولاحق بجهة واحدة بسيطة الى غير ذلك الا من هو مقلد للمتقدم
بلا دليل او من هو ناظر اليها من جهة اذ حب الشيء يعمي ويصم لا سيما قال ره يعرف ما فيه والامر بالعكس عقلا
وحديثا لما ورد عن امير المؤمنين عم ان الرجال يعرفون بالاقوال لا ان الاقوال يعرف بالرجال فقد غيره بلفظية المحال
او معنوية بان عند كل منهما قواعد يتم بها المعارف المبنية عليها عند كل من دون قدح وان لم يتم ما عند احدهما عند الآخر
اوان سلك احدهما غير ما سلكه الآخر والامر سهل **قوله** لا يعوز شيء منها الا ما هو من باب النقايص فيه ان القول
ما هو من باب النقايص شيء او ليس شيء اذ الحمل عليها فظا لا يجوز الجمع بينهما ولا رفعها بالبديهة الاولية فان كان الاول

وهو ان يكون

وهو ان يكون من الهيئات وكونها من الاعدام شيئا فالله سبحانه عن الكل فيه لما ثبت وورد انه اذا بلغ الكلام الى الله
فاسكتوا وورد النهي لا تتكلموا انه الله بل تكلموا فيما سوى الله الا ان الله خالق واذا كان مخلوقا نعم فهو شيء اذ لا شيء لا يقبل المخلوقية
والافتريك الباري والدور والتسلسل واتحاد الاثنين والتكلم ممكن لا ممتنع واذا كان شيئا فهو داخل في الاشياء
واذا كان داخلا في الاشياء فبسيط الحقيقة كلها لا يعوزه شيء منها بدون الاشياء جوابه ان النقايص المستثناة ليست
الا سلوب الوجود وتعيناته ونهاياته وقد مر ان الماهية من حيث هي ليست الا هي وانها ليست بنفسها فضلا عن ان يكون
مخلوقة لان كل مخلوق وجب تركيبه من الماهية والوجود وتركب الشيء من نفسه ومن غيره غير معقول وكذا شيئيتها وجودها فان
الشيئية تساوق الوجود والكلام فيها من حيث نفسها مجردة عن جميع اعتبارات شيئيتها كيف ولو كانت شيئا لكانت
النسبة بينها وبين وجودها او شيئيتها من باب ثبوت الشيء للشيء وهو مستلزم لمفاسد الدور والتسلسل ونحو ذلك كما قدر
سوق غاية الامر ان الموجودات بحوقها النسبة الانتزاعية الاعتبارية وجودات مشوبة وتحقق الوجود المشوب كسوى
ليس محل انكار احد ومورد التكلم فيه فان قلت ان كان شيئا فكذا جوابه انها لا شيء مثل انه اذا سئل عن التوحيد
انه داخل او اول او ظاهر فالجواب انه خارج عن الاشياء وآخر وباطن وان سئل انه خارج او آخر او باطن فالجواب
داخل واول وظاهر وشيء غير عزيز فاما ان يقع فيه الاقاعل الشام واحد البلغ او في فعله وملكه والكل وانه هو مولتها
على تلك الاحوال التي تقدمت مكررة وان كان ليس بشيء فلا منع لاستثنائه ما ليس بشيء اذ ما ليس بشيء لا شيء واللاشيء
ممتنع الاشارة والتكلم فكذا وكذا جوابه انها من الاشياء وعدت شوائب الوجود ولا يعقل حكم الثبوت للاشياء البحت
على ان المعتبر في الكتاب الكبير وهو الاسفار الاربعة وغيره من كتبه يذهب الى اشتمال الشيء والموجود وعدم تحقق الشيئية
بدون الوجود في كل طور حتى الطور النفي الذي يقولون بها لانه ليس كوجه الوجود وان كان تعقليا جوابه ان هذا النحو لا يعقل
المخلوقية والشيئية التي يبني ايراده عليه لانه نقص وهو سبحانه منزه عنه وشوب وهو تعم بلا شوب اصلا بخلاف
وجودها وشيئيتها فانه يمكن لو سلب عنه لنعم ملزم جعله مشوبا ومحدودا او غير اشكل ولا مثل له وليس كمثله شيء ان مثلا لا يعم
عليه اطلاق الشيئية والاظهر شيء وقد نقاه في كتابه العزيز المطابق لكتاب الآفاق والانفس فالنقايص والالام
وهي الهيئات لانها غير الوجود وغير الوجود عدم والعدم والنقص سواء والامكانات ووجوه الافتقار
والحاجة والاضافات باي اعتبار كان ولو تعقليا او اعتبارا او فرضيا كوفي الحكم على نحو شريك الباري بانه ممتنع من
الاشياء نعم شيء او لا شيء كسراب بقيعة حتى انها في الوجود الذهني والشيئية التعقلية صارت بالوجود والشيئية متحققة
لان الوجود ومساوقة الشيئية من الامور العامة التي تشمل كل شيء حتى نقايضه فان سلبها المعنى عنه نعم كما هو من عبارته
كانت ذاته مركبة من سلوب الاشياء لان الذات من حيث هي شيء عنده ومن حيث السلب واللاسلب شيء آخر
فصارت مختلفة الاحوال ومتكثرة الوجوه وتلك الاشياء السلبية مثل هو ليس بجسم وعقل ونفس وجوهر وعرض
وليس بمهية وذي مهية وليس بعقل وثوب وليس بعدم وعدمي فان هذه كلها موجودة ولو بنحو خاص من الوجود الضعيف

ان قلنا: وفي الذهن واما باعتبار التحقق لا في الخارج ونفس الامر لان الكثرة في وحدة وان الموجود هو الوجود وهو واحد بسيط
وعزموا في واما عندنا باتباعهم اولياء الله برآت وابرار اهل الله لتم واليهم منسوبا ومنقوبا اليهم من خلافهم الذي ذهب اليه المعظم
ورد ماده فهي موجودة في الخارج اي الذهني من غير ذهنك لبرهنة مخالفة المعظم ومقابلته بما عنده ولا يخالف بينهما
من هذه الجهة لان كل ما يريده من وجود ما في الخارج يقول به المعظم وكل ما يقوله في وجود ما في الذهن لا في الخارج ونفس
الامر فهو لا ينكره لانه انما يريد منه ان كل ما هو في الذهن حتى التعدد والمغايرة فهو موجود في الخارج والا فهو كذب
وغلط كما مر منه فالنزاع بينهما في الاكثار على في الوحدة الخارجية وعدم منافاتها للتعدد والكثرة في نوع من اعتبار
الذهن وقد مر حله اوان كل ما هو موجود في ذهنك فهو موجود في الخارج عن ذهنك من اذهان من هو محيط بك من العالم
وان لم يكن في الخارج عن هذه الاذهان الشريفة فهو لم يخرج عن الاذهان ولم يمنع المخفار وجوده في الذهن او ان كل
ما هو هنا في ذهن او غيره فهو موجود في عوالم اعلى كما اقر فهو معترف به في كتب المعظم من غير ان ينافي عدم ترتب الآثار
الخارجية على تلك الاعدام الذهنية لان هذا الترتب مرادهم من الوجود الخارجي كما مر وابه وجعلوا الوجود الذهني تحتج
الكلي وغيرهما الاثر واما الاثر النظري كظل [illegible] اوان الذهن والقوة المدركة امر خارجي فما هو الموجود
في امر خارج موجود في الخارج لنفسه فهو لا ينافي عدم وجود كشريك الباري من الاعدام في الخارج بنحو كونها منشأ
الآثار الخارجية اوان كل ما في الاذهان فاشباح وليس الا ظلمة منتزعة من ذواتها اي حقائقها ومصونا
الخارجية بنحو ان وجوداتها التي بها تحقق الماهيات وتلك الاعدام اصلية في الخارج ومنشأ انتزاعها منها فهو عين
مراد المعظم وموجب البرهان فان الله عز وجل جعل الذهن مرآة الادراك الاشياء عينية او ذهنية فاذا اردت
ادراك شيء ابتداء او تذكره مما ادركته ثم غاب عنك وان لم يغب عن ذهنك ولكنك نسيت بالمرة التفت جواب [illegible] صح
اذا مرآة خيالك وبعد الالتفات اليها قابلت بها اي بالمرآة ذلك الشيء المنسيا والمعقول عنه ومكانه
وحده ووقته وزمانه حتى انه لو لم يكن له مكان ووقت ومما لم يكن شيء اصلا فضلا عن ان يدخل في ادراك
ذهنك واذا قابلتها بها فتجد مثاله فانما هنالك اي في عالم الخارج ونفس الامر في وقت الادراك الاول
قبل ان يغيب او يغرب واذا وجدت مثاله هنالك وباقي تمام البيان في موضع لم اجده مرة لكنهم يقولون
بازائه ان الادراك لا يكون الا بالاتصال بالمبادي العالية وان الشيء لا يمكن ادراكه وتحققه في ذهن او خارج
ما لم يكن كائنا في محل او معدن الكون فان اراد شرح هذا الشرح هنا كالتتمة لكلامه فهو وفاق في البين الا انه لا يمنع
تخصيص الذهني بالاعدام ولما اختلفوا في ان الاشياء بل حقائقها في الذهن كما هو التحقيق لان الشمس التي
نتكلم فيها ونتصورها ليست الا الشمس التي في الفلك الرابع لان المتصور منها بالنسبة اليها امر خارج عن حقيقتها
كالشمس المنقوشة في قرطاس في الحكاية عنها او باشباحها الشبهات واهية مكتوبة في كتب المتكلمين ساق المطلب
علاقو تبعض ما هو التحقيق في هذه المسألة عنده وان لم يرتبط بالمقام الاعز لهذا ان المنطبعات في مرآة الخيال اشباح

مطلع التحقيق

مطلع التحقيق فعلى فلا يكون في الذهن حقيقة الشيء الخارجي بعينها بلا اختلاف له بالذات وحقيقة الخارج ليعلم ان عنده لعمه ان كل ما هو في
فهو خارج اي كان له وجود في الخارج ثم وقع في الذهن ما يتصور عوارضها الخارجية لا حاجة اليه هنا الاستثناء كما فهم لا تطيعوا ولا
ينقلب الخارج ذهنا وهو محال وذلك بانك اذا تصورت النار وادخلتها في ذهنك فلا شك في انه كانت حقيقة
النار او الانسان لا الحقيقة التي يجعلونها كالانسان عنده التام وهو الحيوان الناطق اذ الذهن على الكليات حتى انه
لو لم يرد زيدا في عوارضه المشخصة لا يمكنه ادراكه كما يؤمى اليه تعبيره بالجوهر في الحرارة واليبوسة الجوهريتين فما كانت
تلك الكيفيات او رسما ذاتيه او عرضيه من الحقيقة يعني ان الكائن في ذهنك من النار والانسان والقمر والكوكب عينها
هذا احتمال غير ما هو الامر الاجنبي الذي به اطلاق بعض شكل الفرس المنقوش على الجدار والفرس الخارجي الذي هو شكله وحاكم
سواه عن الاحراق في الشمس في عدم الحاجة اليه لما عرفت وهذا منشأ انكار المتكلمين دخول الاشياء باعيانها
في الذهن زعما منهم ان النار بعينها لو دخلت في الذهن لزم ان يحترق الذهن بها فالذي في الذهن شبحها لا حقيقتها اي عينها
وهذا فاسد لان الخارج والذهن ظرفان لا يمكن انقلاب احدهما الى الآخر فلا يعقل دخول الشيء الخارجي بما هو خارج في
الذهن حتى يحتاج الى الاستثناء والشبهة فان الذهن سواه اليه في الخارج وصفاته وهذا القول لا يوجب القول في تلك
المسئلة بان الموجود في الذهن من الاشياء صورها واشباحها الموافقة لها في بعض العوارض وكيف يذهب اليه احد فانا نحكم
في الذهن على الشيء باحكام صادقة والحكم على الشيء انما يصدق بوجود ذلك الشيء وثبوته فيه لا بثبوت امر مغاير له وان وافقه
في بعض اللوازم مغايرة شكل الفرس العرضي للفرس الجوهري ولعل القائل بهذا القول من القدماء ووافقهم الشارح لما رأى
ان ماهيات الاشياء في الذهن لا يظهر فيها آثارها ولم يعد منها احكامها اطلقوا عليها لفظ الاشباح لان شبح الشيء لا يعد
عنه الفرد ذلك الشيء لا انهم قائلون بان ما في الذهن اشباحها وان هناك مذهبين في ان ما في ذهنك الصور والاشباح
المنتزعة من الامر الخارجي منكم حتى في الحكم الايجابي على ما لا يتحقق له في الخارج اصلا كما في اجتماع النقيضين يستلزم للكل منهما و
ومناسبة اجتماع النقيضين وارتفاعهما من غير خلاف فيه القسم بين لانهم يقولون في كون شريك الباري ممتنع لعدم تحقق موضوعه
في الخارج عن الذهن بحيث عدم قولهم بالهين اثنين ليرهان التوحيد وهذا لا ينكره الشارح والا فهو مشرك عنادا ولذا
لم يبين مراده لو صحح والشارح في قوله ان كل موضوع في الذهن له تحقق في الخارج يقول لا يتذكر شيئا بالذكر اللفظي
او النفسي اولا ثم يتصور حتى يلتفت بمرآة ذهنك الى مظنة كونه ووجوده في وقته وحده او في محله اي مكانه ومادته
لان الهيولى محل الصور ووقته وحده وهذا لا ينكرونه وان كان يتحقق ما يمتنع هو عنه كونا او امكانا اي ذلك
الا بالذات اي آيات التوحيد والمعرفة اولى الالباب وبينات لقوم يعقلون اي يعقل قدرة الله نعم ما يعرف فقير او بر فاجر
او يعقل السند لا منه ومنطق ومما يدل على ذلك اي ان كل ما يقع في الوهم فهو لا محالة موجود في الخارج وانه لولاه
لم يكن وقوعه في الذهن وعلم انه من الاشياء فلو صح قول البسيط الحقيقة كل الاشياء من غير ان يسلب عنه شيء كان كل العلم
من غير استثناء لانه ليعلم شيء مما ورد عن الرفاه على العدم في شرح قوله انما بيان اللزوم انه مع ذكره هنالك انما ذكره هنا

هنا تسهيلاً لتحصيله ومنه القبني المبرهن توضيحه هنالك واحقاق حق هذا المقام وتكرير التأكيد اللام صلة او تعليلية ليثبت
المطلب او الحق في مسامع الاذهان وتمكن في قلوب اهل الايمان بالجزم ويحافظ برهانا من تلك الوساوس التي في الحقيقة
ترهات وبالجملة يدل عليه ما قال الرضا عليه السلام كما رواه الصدوق الكاف للتمثيل او للتشبيه وللدلالة على ان قوله والمروي
حكاية قوله والقوس او ايا ما الى ان قوله ما اخذه الشارح رحمه الله منه على شبهه ما رواه في اول علل الشرائع الا دلية عرفية
او اضافية معقولة والاظهر ان الحديث الذي في تاسع الابواب باسناده اي الصدوق بالكسر مع الواسطة والفتح
لا معها حيث قال حدثنا محمد بن ابراهيم بن اسحق الطالقاني رضي الله عنه ترضى له وكانه من مشايخ اجازته وكلاهما امارة
دقة وثاقته وفي الرجل الطالقاني اسمه على ابن الحسين وان الحلقة فيه على ابو يوسف بن ابراهيم وثق على عمه سعيد بن محمد
الضم لكن المطلق ينصرف الى على وفي ترجمته سمي بالطالقاني لسعيه ثناءا ايقت ليها الطالقانية قال حدثنا احمد بن محمد بن
سعيد الكوفي قال كان ابو عقدة فاره في الثقة والجلالة والحفظ اشهر من ان يذكر وكان زيديا جاروديا الى ان
مات وحشر عن علي بن الحسن بن علي بن فضال ثقة الفقه عن ابيه وهو الحسن علي بن فضال فطحي من اصحاب الاجماع
عن ابي الحسن الرضا قال قلت له لم خلق الله الخلق على انواع شتى ولم يخلقه نوعا واحدا هذا موضع الاستشهاد فقد لو حمل
على ان ما خلقته في ذهنك من العدم والامتناع عن الوجوب ليعلم لم لا يجوز ان يكتفي المخلوقية بهذا النوع الواحد ولم يوجد
عليه مخلوق آخر بازائه او ان اختلاف الخلق دليل على قدرته على كل شئ حتى على خلق الاعدام في الخارج عن الذهن ويزيد
زيادة عن الوجوب عليه بان ما ميزتموه باوهامكم من الذات فهو مخلوق عليه مخلوق آخر على مذاق ليبقى المخلوق الى
مخلوق مثلهما لا اليها فقط لئلا يقع في الاوهام وان ذلك على ما ليست في نسخة العلل وهو المناسب الاولى على تقدير
الفاعل والوقوع او الورود انه غاير لانك خلقت العدم في ذهنك والله تعالى انما خلقه في خارج ذهنك اولا
وعلى الاول يثبت المطلوب ويبطل ما قالوا وعلى الثاني يثبت عجز الله الا ان يقول ما خلقته في ذهني فهو مخلوق
خالقي في ذهني لا مخلوقي وحدي ولا يستلزم هذا ان يخلقه الله في الخارج وان يعجز بدونه وهذا اتم لو لم يكن المقصود
دفع الوهم ووقوع خرسه في البلد كما سمعت من سئل عالما هل يقدر الله على ان يخرج زيدا انه ملكه او يوجد شريكه
ولا ناكيده لقوله كيف القول بانه لا يقع صورة ومثبة في وهم احد وذهنه وفي نسخة العلل بلد مكان احد الا
الا وقد خلق الله عز وجل عليها خلقا كما خلق لعكس المرآة عاكس لولاه لم يكن هو وانما خلقه الله على تلك الصورة
لئلا يقول قائل ويتوهم هل يقدر الله عز وجل على ان يخلق صورة كذا كما سئل عبد الله الديصاني الملحد هشام بن الحكم
فقال له الك رب فقال بلى قال اقادر هو قال نعم قادر قاهر قال يقدر ان يدخل الدنيا كلها البيضة ولا
تصغر الدنيا فقال هشام النظرة فقال له قد انظرتك حولا ثم خرج عنه فركب هشام الى ابي عبد الله عليه السلام وكذا
صورة الامتناع الذاتي واشباه ذلك فثبت بذلك انه تعالى خلق على تلك الصورة الوهمية صورة اخرى خارجية
عنها لانه اي القائل لا يقول ولا يسئل من ذلك المعنى شيئا وقوله الا وهو اي ذلك الشئ موجود في خلقه وملكه

تبارك الله

تبارك الله احسن الخالقين والقاطع لقول القائلون من عدم وجود تلك الصورة في عالم الخارج عن ذهنك اذ من ثبوت
ذلك الشئ وساير الاشياء في ذاته فيعلم بالنكرة لان انواع خلقه والتدبر في خلقه على نسبة الاختلاف والتمادي انه على
كل شئ اي ما يدخل تحت اسم شئ بمقابل اللاشئ الذي يمتنع الاشارة اليه بوجه من الوجوه قدير فيقدر على ايجاد امثال
تلك الاعدام الذهنية بوجود المقتضي وانتفاء العارف والحاصل ان الشئ اذا وجد وصدق عليه اسم شئ فبسيط
الحقيقة كل لها لانه كل الاشياء على ما في المتن ويجوز كلها فلا مانع للاستثناء فيه مع ان الاستثناء وعدم صحة
والقول باختصاص وجد تلك التعاليق في الذهن كما عنده او عدم الاختصاص بوجود كونه في الخارج ليعلم لا الفرق في اشتراك
وتركيب الذات كما مر وبانه وقد عطف على سوى جعفر بن محمد عليهما السلام كل ما ميزتموه باوهامكم في ادق معانيه
الذي لا ادق بعده الا امتناع التمييز والاخبار والاشارة سواء كان في جانب التصديق في جانب الواجب بالذات
او التصور في جانب المهية من حيث هي هي ليكون الادق مع احدية المعنى او بسيطة في كلا الجانبين فهو مثلكم ومشترك معكم
وفي انه مطلق الشيئية حتى ما استثنا من التعاليق والاعدام ويمتنع جنسه بحسب الكمالات باشتمال العقل فهو من الاشياء وكيف
يستثنى وليس عندكم مخلوق ان نظر الا انه لا خالق ليبطل قولهم بانها التبرات الا الخالق القديم اي بسيط الحقيقة فانه يجمع
من الاشياء حتى يكون كلها ولا يستثنى منه عدم ونقص وان جعل ناظرا الا انه خلقه الله ويبطل قولهم ان المهية والعدم والقصور
ذهني لا خارجي لانه اذ ما ليس في خارج ليس مما خلقه الله وما لا خلقه الله لا يمكن تصوره واشارته فكل ما اشار اليه ويدخل تحت
الشيئية المطلقة مردود عليكم ومثلكم لا انه يرد على الذات اوليس بمخلوق اصلا او انه كما تدخلون في الابصار والاذهان
ولكم صور خارجية كذلك تلك الاعدام بل انه لا يكون لذلك الشئ الموهوم المتصور صورة في الخارج يحمل التصور الباني لم
والغير المردود اليه وهذا لا يمكن الا في الخارج مردود رد العاكس الى العكس والشخص الى الظل ارايت اي اخبر الذي اقوله
على موضع الحاجة ومحل الاستدلال واما صراي الذي معظم تلك الاصول الربانية والنقلية ان هذه الالفاظ الموضوعة
بازاء هذه المعاني مثل نقص وعدم وامكان ومهية وقصور وتعين وما اشبه ذلك من الالفاظ هل هي الفاظ مهملة
لم يرد منها شئ او نقوش على الماء او الكاذب او اغاليط او اباطيل او مستقلة قوالب المعاني والمعارف ودوال
عليها فان كانت مستقلة وموضوعة للمعاني فهي اما وضعت بازاء معان موجودة لا بد منه المسئلة الاصولية الموضوعة
والا فالالفاظ موضوعة لنفس المعنى من غير ان يشترط فيه بوجود او عدم او ظن او ذهنية او خارجية للتبادر وعدم صحة
السلب وساير الامارات كما حققناه في شرح التهذيب وشرح القوانين بل المسئلة العرفانية من ارادة الوجود بنحو الشيئية
مقابل اللاشئ البحت لنبني عليه ما اراده من الايراد وان اشرنا الاهله بان المهية والعدم والنقص واشباه ذلك
ان لوحظت بالنسبة الى شيئتها الذهنية التعلقية فبسيط الحقيقة كل الاشياء حتى بالنسبة اليها هذه الشيئية وان لوحظت
من حيث هي هي في حيث انفسها نفسها فظاهر ان يحكم عليها بالحلية ولو بسيطة او بما عليه الا انها انتزاعية عن وجود ما لو
يكونها شوبها ولا يصح انتزاعها عن البسيط الواجبي وشوبيته لها وعدم صحة هذا الانتزاع يمنع الاستثناء في المتن وان كانت

لم توضع بازاء معان موجودة سواء لم توضع اصلا او وضع لا بازاء معان او بازاء معان غير موجودة اصلا فهي مهملة و بلا
افادة ولانه بطل ما قصد منها وانه فذ ابتع العقلاء كما فرعلى انها مستقلة لا مهملة موضوعة بازاء معان موجودة
لا باشتراك او وجه متعارف بينهم ولو يجوز الوجود في الذهن ونحوه وقد يتحاشى الشيء الموجود في الذهن بمقابلته بالمرآة
وانه لولا وجوده في الخارج لا يمكن للذهن تصوره والا فانت خالق قادر مقتدر والله ليس كذلك بل عاجز بلا اقتدار
وعلى تقدير عجز الله تعالى عنها وانا بالله فمخلوق ذهنك بعض الاشياء والبسيط الحقيقي كلها بلا استثناء واقول توضيحا لذلك
هذه الاعدام والنقائص الموجودة في الذهن كهذه الالفاظ التي لا وجه لها في الخارج عندكم لا يمنع تدريجيها وعدم
جمعها في زمان او في آن لان الزمان غير قار الذات بل يمنع انه لا يترتب عليها الآثار الخارجية لان الحمار ركب
ويلاع دون لفظ الحمار او كتبه ونقشه في القرطاس كمفهومه في الذهن من خلقها وكذلك لسائر الامور الاعتبارية
المطلقة سواء كانت اعداما او كالوجوب والامتناع والامكان والوحدة وسائر الامور المتكررة بالنوع و
واشالها من ثبوت شيئيتها المطلقة من خلق فان اجابوا بانها كانت مخلوقة لهم ان يرجع خلوقها الا الله فقولهم هو كل الاشياء
يعنون كل الاشياء التي من خلقه تعم الامور ما ثبت على ما كانت مخلوقة لهم هو كل الاشياء المفروض انهم من خلقهم
سلبت عنه نعم وهذا مع عدم صحته في نفسه تخصيص في الكلية وهو خلاف الاصل العرفانه والعرفي لموافقة هذه الاشياء
تلك الاشياء في الشيئية وتعيين البعض دون آخر تحكم والتحكم مع كونه ترجيحا بلا مرجح يوجب التناقض في حكم العقل
القطعي وتخصيص المقدمة العقلية يكشف عن فسادها وفساد ما يفهم منها وهذا النقض والابرام لا افساد المثال
بلا برهان ونقلا لدليله على طريقة المصادرة لما يتوهم من بيانها انها الا الله وان كانت معطوف على شكل اعم من ان
تكونه من خلقه اي ولئن سألتهم من خلقها ليقولن الله او من خلقهم ولكن لا الشيئية في كل شيء المشاركة الكل في الشيئية
يمنع ان البسيط الحقيقي لا يكون شيئا من الاشياء كلا او اعداما والمفروض انهم قالوا انه كل الاشياء او بعضها
لاستلزام صدق السلب الكلي كذب نقيضه وهو الايجاب الجزئي لما استلزم صدق قول القائل له علي عشرة دراهم
كذب ستوقة وهو الاعشرة لانه يلزم بالاقرار بالعشرة ويحكم ببطلان الانكار بعد الاقرار فمن قال هو كل الاشياء
يؤخذ به ولا يسمع قوله بانه كما قلته قلت وليس بشيء من الاشياء لانه استغراق فاذا اخذ بالاول ضد الاشياء
او يسمع لان الاشياء وجودا كانت او مهية مركبة الحقيقة اما المهية فظاهر من وجوه شتى واما الوجود فلتركبه من الوجهين
والبسيط الحقيقي ليس بمركب وعلى كل تقدير سواء كانت مخلوقة لهم او مخلوقة له مستقلة او مهملة ذهنية حرفية او خارجية
ليقع فلا تغير وكذلك البسيط الحقيقي كل الاشياء بالعموم الاستغراقي بل بعضها بحكم الاستثناء فلم يثبت كلية او ايجاب الكبرى
الكلية التي قياسها هو البسيط الحقيقة كل الاشياء بل بعضها وانما هو بان يكون البسيط الحقيقة كل الاشياء التي بعضها المعتم
وكمالاتها لا نقص انها لان الاشياء في عبارته وان كانت جمعا محلى بالالف واللام وقد نص العلماء الاصوليون
على افادته العموم الاستغراقي لا المجموع وهي عادة المتبادر وسائر الامارات لكون المقام بقرينة الاستثناء الذي

اصلا الا انقص

اصلا الا انقص لا الانقطاع وان كان لا بقي عنده الاول لاستلزامه التحكم والتخصيص في المقدمة العقلية ولا الثاني
لمجازيته بل استلزامه لبطلان الاستثناء رأسا بزيد به العموم العرفي كما في كمو جمع الامير الصاغة اي الذين في مملكته وبلاد
سلطانه لا مطلقا فان قلت انه لم يرتكب تخصيصا في المقدمة العقلية بحكم البرهان او الالزام ولم يرد العموم العرفي بل
يريد العموم اللغوي عرفا اذ حكم العرف في مثله يؤدي الى اللغة بالاصل القصد انه وهو اصالة عدم النقل ولكن هذه النقائص
والنقائص ليست اشياء حقيقية عنده اوفي الواقع ايضا وانما هي امور اعتبارية اما عنده فيخرج به وكتبه وانا فلعلى الامر
فلان جميع الاعدام والقصورات والنقائص ونحوها يرجع الى المهية من حيث هي هي والمهية من حيث هي ليست
شيئا وليست بشيء كسراب واد ودون منه لانها من حيث هي هي ليست الا هي بل ليست نفسها نفسها وانما هي بالوجود والشيئية
متحققة فلم يبق الا الشيئية والشيئية فوق الوجود فبسيط الحقيقة كل الاشياء على عمومها الاستغراقي من غير مخصص لكن نظر
هذا ما يقوله الشارح في نحو شريك الباري ممتنع بل الواجب موجود او فاعل تام من ان الكلام لم يقع في مثله على ذات
الامتناع او الوجوب اذ لا يمكن ان يشار اليها ويخبر عنها وبها الا بعنوانها وشاكلها وبهذا امتياز شيئية المهية عن الامتناع
الذاتية والاشرف اعتبار الوجوب بسلبه فان وافقه الشارح فذاك والا لم يبطل ما كرره ولم يثبت فساده مما قرره لان
عدة ما قاله في الرد عليه ترديده المتقدم بين انها شيء او ليس بشيء وقد فككنا عقدته الآن وفيما مضى فلا نعيد الا بان الشيئية
بل اللاشيئية ليعم وجوه لم يخرجا عنه فبسيط الحقيقة كل الوجودات سوى الاستثناء معناه انها منسوبة لا خرقة ان حكم الوجه
لا الواجبة والامتنعة كما عرفته آنفا فالاولى ان نكتفي به ونشتغل بشرح قلت قد بينا ان الاعتبار والاعتبار عالم الكل
ومعناه ان هذه الامور كلها اشياء مخلوقة بلا خلاف غاية الامر الترديد والتردد في انها هل هي مخلوقة لله ام مخلوقة لهم
وان كان الشك يرتفع بقول الله خلقكم وما تعملون موصولة او مصدرية اي خلقكم وعملكم ومعمولكم وانتم تقولون نحن
خلقنا تلك الاعدام ولم يكن الله خلقها قبل اصلا كما تقولون باستثنائها عن الاشياء والمخلوقية ولو كانت لكم لا يجتمع
مع الاستثناء لان كل مخلوق شيء **وقوله** فانك اذا قلت ج ليس ب فحيثية كونه ج ان كان بعينها حيثية انه ليس ب
الى آخر ما قاله قد قلنا واوردنا عليه في اول هذا الشرح انه لا يلزم ذلك لا يتوهم منه ان مراده ابطال هذا الشق لبداهته
فيما عرفه الماتن بل مراده ابداء شق ثالث وهو تعميم المسألة على قاعدته وعدم تكلمه في ذات فرض انها ج
او كذا او كذا كما يشير اليه قوله يجوز ان يكون آه ومراده البطلان في ذلك الشق بانا نقول بذات الواجب ولو فرضنا ج و
نقول ان ج ليس ب اي ممكنا وان حيثية كونه ج بعينها حيثية انه ليس ب حتى يكون ج بعينه مصداقا لهذا السلب يعني
ذاته ومع ذلك لا يلزم ان يكون الذات امرا عدميا لان السلب راجع الماتن يريد المسلوب لا الى الذات فلا اقل
من انك مستدل والاستدلال ينقضه الاحتمال وهو قائم وان لم نقل بل يجوز ان يكون كونه ليس ب لا يتحد بكونه ج ولا يكون
عين معناه حتى يلزم من تعلقه تعلقه مع عدم افادة هذه الشرطية له فقط اي فائدة فيما قصده اما اولا فلانه يدل على انه
الحكم لم يخرج عن المفهوم وطريقة اهل البحث والظاهر واما ثانيا فلان العينية والغيرية عنده اما ذهنية او خارجية والحق

بينها ان كل شيء معين بخري ذهنا سوى الا ان الامر سوى الوحدة لا نحو الكلي معين فكذلك الشيء خارجا لان كل شيء بخري خارجا فلا ان
مستتبع القائمة عينه ذهنا بالبرهان والاتفاق ولا يمكن كل شيء يخرج ذهنا بخري خارجا لقوله في جميع كتبه بان الماهية غير وجودها
وان تعقل احدهما منفكا عن تعقل الآخر وانهما اثنان في الخارج ونفس الامر عنده في وحدة والا يلزم ان يكون النسبة بينهما من باب
ثبوت الشيء للشيء وهو يستلزم المحاذير وعلى الاول فان كانت العينية ذهنية فالملازمة مسلمة لكن البطلان الثاني
غير معقول وان كانت خارجية فاما عين ذهنا كالا ان الامر خارجا والا ان الذهني يساعد القول المشهور عنده القائم
من ان الشيء بحقيقته في الذهن لا بشبحه وعلى الاول واما غيره ذهنا فلازم كل متغايرين في الذهن صحة تعقل احدهما بدون الآخر
وهذا التغاير يجتمع عنده مع العينية الخارجية فغاية الامر اثبات التغاير الاعتباري وهو لا يستلزم ما هو المقصود من
التغاير الخارجي وتركب الصفات خارجا وعلى الثاني فان كانت الغيرية ذهنية فهي يجتمع عنده مع بساطة الذات
وعدم تركبها واتفاقا وان كانت خارجية فلازمه وان كان المغايرة في التعقل لكنه لم يثبت بما ذكره ولم يرتبط به
اصلا واما ثالثا فلان اثبات الواجب بالسالبة او بما منه بالموجبة لانها تصدق ولو بعدم الموضوع بخلاف الموجبة
فكون ج ليس ب او سلبا ان يكون ب واما رابعا فلانه قد يصح كون ج ب وعدم صحة كون ج ليس ب فان كان ج ب
بنحو من جلاب اصلا فعرفي باسقاط الاضافات فلم يبق ب حتى لا يصح كون ج ليس ب الا على صدق السالبة
بانتفاء المحمول وان كان بنحو ب بلا ج فاين الموضوع المركب في فرض كونه ليس ب الا ان يقيد بنحو الا ان ليس نفس
وهو لم يرض به احد حتى اول من قاس او بعث نفسه في جميع ما افاده باظهار الامر البديهي وهو سلب الشيء عن نفسه
اي ب ليس ب او اثباته لنفسه وهو ان ب ب والا يلزم التركب من الوجدان والعدم في الاول ومن الوجود بين
في الثاني بلا مهرب عنه وح فيلزم كونه ليس ب مستندا الا فعل كونه ج كالمشية التي اقتضت الاشياء بها وقامت بنفسها
او اثر فعله كالارادة التي اثر المشية وقائمة بها قيام صدور او بعض اثواله الغير راجع الا كونه ج او فعله او اثره
بحيث يشترك الكل في ان لا يكون جزء ماهية كما لا يكون عينها كما قلنا فيما تقدم في الصفات السلبية وذكرنا بذلك قبله
ان جميع القضايا المنعقدة في حق الواجب من انه موجود احد واحد حي سميع بصير قادر وهكذا سالبة لا موجبة
محصلة او معدولة من كون السلب راجعا الا انه وهو نفي السلب او اما متعلقه اعني المسلوب ومعقول السلب
على ما نحو ما اليه الرضا صلوات الله عليه بقوله وتوحيده تسلبانه وعاليس هو اياه تحديد لما سواه وراجع اليه لا الى
الذات وقد قلنا عليه ان على قوله فانك اذ قلت اذا قلت آه ليقم لي كما قلنا وذلك القول انه انما يقع السلب وكل سلب
بازيع عطف على سلب اي الا سلب في مقام يكون فيه الثبوت مسلم وان اشتهار ان السالبة لا يقتضي ثبوت
الموضوع اذ انحو السلب ولو بسيطا في الثبوت المطلق ولولا عد على الصدق به السلب وتحقق قوامه ذهنا
المطابق مع المشهور في عدم اقتضائه وجود الموضوع في الخارج ونفس الامر واسكانا ولو لم يقع بالفعل وجود ذهنا اي
لبسيط الحقيقة في مقامه ممتنع ذهنا واثباتا عليا وخارجا بانتهاء الموجودات الخارجية الا الوجود الخارجي الاول البسيط

وفي نفس الامر ومحاق الواقع لكل اعتبار خارجي او ذهني او عقلي او فرضي او نحو ذلك مما هو قيد السلب ولا ليسلب في الترديد والتلبيب
النقائض ولا ليسلب الموجودات وحكمها انما يقع فرضه فيما يقع تحققه فيه او تحققه وفي مقام الذات المقدسة عن كل
اضافة يمتنع فرض وجود شيء غيره مسلم ولو صح ان ليسلب او لا ليسلب عقلا او يمتنع فرضه من حيث العقل الدال على انه في الملك
رتبة واياته ذاتا عن تقدمه ومساوقته رتبة الوجوب او ملاحقة بها فسقط اعتبار قوله ودليله هذا عند اهل الاعتبار اي الا
عند من لا اعتبار له كالمقلد او سقط عند اهل الاستدلال او الظرف متعلق بالاعتبار اي اعتبار قوله انما هو عند من هو من اهل
الاعتبار والمفهوم الحظ الا عند من هو من اهل الحق وذوي الفؤاد **وقوله** حتى يمكن نفي بعضه مصداق لهذا السلب بحسب
ذاته فقد قلنا عليه آنفا انه لا يجب ذلك اي لا يجب ان يكون الذات امرا عدميا وان يكون كل من مفهوم عقل
ليس ب لاحتمال ان يقال اذا قلنا بانه سلب عنه شيء اي بان بسيط الحقيقة ليس بنفيه الاشياء كلها بلا استثناء
ان الذات بذاته لا يتصف بشيء من الاشياء وحكم من الاحكام حتى الحكم بذاتيته وان الذات ذات فمن اين
يؤثر فيه تسليم عدم التسليم عدم سلب الاشياء عن الذات والترديد بان حيثيتها عين ليس كذا او غيره وترتب الفساد
عليه ولوازم الفضيح التوحيد والموفقة في ثالث لا يجتمع الا ما اصل بسيط الحقيقة كل الاشياء وهو ان يكون الذات
مصداقا كثيرا من الاشياء مسلم حتى لان يكون كل الاشياء ولا ليسلب عنه شيء منها يتقي الصفة ذاتا او وجها او علما او مثلا
ومثالا وعنوانا وعلامة والفعل هو الوجه الاعم من المطلق المنبسط والمشية والاثر كالارادة والهيئة المنفصلة عن هيئته وكذ عليه الجلب
كذاته فانه من حيث هو لا يكون مصداقا لعنوان سلب او ايجاب او لا سلب ولا ايجاب وهو قيام وعدمه مما لا يكون مصداقا للقائم
بنفس الظهور بالقيام ومن حيث الفعل واثره يظهر القيام يعني ان زيدا لم يكن من حيث ذاته وقيامه بل اثر كسب من قيامه
وغيره فانما اتركب من صفة فعله واثر فعله وهما صفتان معا كالقائم فانه مركب من صفة ذاته الايجادية للقيام ومن اسمها
ومن اثر ما هو القيام فالاشياء هي ظهور الواجب بها لما انه لم لا الظهور بها نه والا لا يختلف حالاته والا يمكن شيء انه ظهورا
او حضورا ويا ما من الله في رتبة ظهوره والا لا يمكن التوقف للمعرفة الا الظهور مثل القيام والقعود في القائد فان القائم ظهر
في القيام من القيام وان كان لا يمكن التوقف لمعرفته الا بالقيام كما عرفت فقد تكون نايم انما نعرفه به القيام لا القيام الا انه ظهوره
لك بالقيام حيث يمكن مشاهدة القيام الا ان تلتفت الا نفس القيام فتحجب عنك القائم بالقيام كما في سيد الشهداء
الكمي البعيد من الظهور بالسوى لك حتى يكون هو المظهر لك وتعرفه المعرفة القدسية ولا تحتجب بغيره اصلا وهذا النمط الذي هو
الكلمة وادراك السالك في رده عن السوى جعلت ابدا رشيق ثابتا وقدم ولبيله بطريق المعارضة او نقضا اجماليا او تفصيليا فالذات ذات
بلا اعتبار شيء معها اعتباره مع شيء سلبا كان او ايجابا وانما لم يسلك على هذا النمط بل انزل شيء اعتبر السلب المطلق
او المع لا ليسلب الا الكلام عنده ذاك وهو لكن حيثيته انه ليس كذا او غيرها هو حيثية الذات بطريق اليقينية فهو كم بهذا المنتق كان
المستدل الذات لم يكتف بها عن ذكر المتن لم كسره بها باشارة بها الا كل شيء الا ما معه الذات سلبا او غيره فعدم الا كم الا غير المسقر
بالنقل المتواتر والعقل المتكاثر والمفروض ان المعتبر اعتبره مع الذات والا فالذات ذات كالوجود وجود ولعدم عدم الممتنع

ممتنع وهذا الاحتياج لما ليس اصل بسيط الحقيقة كل الاشياء وسائر اصوله [illegible] من اثبات [illegible] الاشياء وكونه ولا يوجب [illegible]
شيء من قبله [illegible] من الثبوت الغير البحت كما قال [illegible] انه ليس بكاتب فلا يكون [illegible] زيد بكاتب [illegible] انه ليس
بكاتب الا ان [illegible] من حيث [illegible] من حيث ان السلب [illegible] سلب الكتابة
لا السلب [illegible] فهو ان الذات [illegible] المفروض انها ثبوت البحت [illegible]
ان ليس [illegible] ذلك الثبوت البحت [illegible] فالسلب ليس [illegible] الشيء [illegible] هذا
الشيء [illegible] ذلك الشيء والمفروض [illegible] فهذا البحث [illegible] ان زيدا ان كان [illegible] الكتابة
[illegible] فاذا كان هذا الثبوت [illegible] فاذا كان [illegible] فينتج
ان [illegible] لكون حيثية زيد عين حيثية سلب الكتابة ليس باعتبار الاضافة
الوجودية والمضاف اليه الوجود [illegible] باعتبار السلب المضاف [illegible] تركيب [illegible]
من اعتبارات ثلاثة فنتيجة ان الثبوت عدم [illegible] وان زيدا لما كان عين عدم الكتابة فالكتابة [illegible] عين عدم
[illegible] وهكذا الى ان يدور الامر الى الجمع بين الثبوت البحت والعدم البحت والموقوف ان حيثية الثبوت
عين حيثية السلب واما انه لا يلزم واحد من تلك الوجوه [illegible] الحيثية المذكورة ان كانت [illegible]
[illegible] فلا فرق [illegible]
[illegible] الاثبات [illegible] التركيب [illegible]
[illegible] الوحدة [illegible] الاشتراك [illegible]
[illegible] الاحوال [illegible] التركيب [illegible] الغيرية [illegible] الوجود
[illegible] السلب [illegible] اثبات انه لا يسلب عنه شيء من الاشياء [illegible] كونه [illegible] لا يسلب [illegible]
واحد او اثنان فاذا كان الثاني [illegible] وان كان الاول [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الحقائق [illegible] الحيثية [illegible]
اذا قلنا ان الانسان ليس [illegible] السلب [illegible]
[illegible] الوجوه [illegible] الوحدة [illegible] الثاني [illegible]
واحد [illegible] ثبوت [illegible] فان كان الاول [illegible] ذات [illegible]
[illegible] الاشياء لا يسلب عنه شيء [illegible] الثاني [illegible]
اولا فان كان الاول [illegible] وان كان الثاني فيلزم عليه ان يقول بالاسم [illegible]
وان [illegible] الواجب [illegible] وان عبد الاسم والمسمى [illegible] الوحدة وان عبد المسمى [illegible]
بالوحدة [illegible] الاضافات [illegible]

[illegible] عنده [illegible] ليس [illegible] عنده [illegible]
عنده [illegible] جميع ما ذكره [illegible] تلك الوجوه الاربعة [illegible] الثبوت هو النفي او مصداقه [illegible]
[illegible] الذات هو الثبوت والنفي وان الموجود
[illegible] لزوم التناقض [illegible] الثبوت مصداق النفي [illegible]
[illegible] ان الذات [illegible] مصداق للثبوت والنفي كليهما وهو تناقض [illegible]
[illegible] الذات [illegible] انها مصداق الثبوت [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] النفي [illegible] الثبوت [illegible] التركيب [illegible] وان سلمت انها مصداق النفي [illegible] الثبوت [illegible]
[illegible] الثبوت وان سلمت انها مصداق الثبوت والنفي [illegible]
[illegible] السؤال [illegible] المذكورة [illegible] ارتفاع النقيضين [illegible]
مع عدم [illegible] الذات [illegible] تلك [illegible]
التركيب [illegible] الذات [illegible] الذات
[illegible] الذات [illegible] الذات [illegible] الذات [illegible]
ان كانت [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] الذات [illegible] الذات [illegible] الوجوه
[illegible] التركيب [illegible] وحدة [illegible]
بسيط الحقيقة [illegible] التركيب [illegible]
[illegible] الكثرة [illegible] الذات [illegible]
[illegible] الذات [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] الذات [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible] الوحدة [illegible] الكثرة
[illegible] الحقيقة [illegible] الوحدة [illegible]
[illegible] الذات [illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] الوحدة الحقيقية [illegible] الكثرات [illegible] الاول ان الاستهلاك [illegible]
[illegible] الكثرة [illegible]
[illegible] الوحدة [illegible] الكثرة [illegible]
الوحدة في الكثرة [illegible] بالكثرة فالواجب الوحدة وان [illegible] بالوحدة فالواجب الكثرة

فهو الفعال لا مدافع ومثلها في المعارف غير عزيز كما سمعت غير مرة ومنها ان الاشياء بشؤون حاملة له ثم جعلوا حجابا وحدانيا
في مقام الواحد وجمع الجمع في مقام الاحدية لا تفرع كثرة انها في الكثرة تركيبا بها في اجزاء واجزاء في وحدة الكثرة ... الحقيقة فان
ففي الاول اجتماع مع الشؤون في الواحدية او الوحدة وجمع الوحدة والكثرة واتحاد التركيب في الباب ... ان عالم فرض اما كونه
واحدة بلا امتياز اصلا باى فرض واعتبار او كونهما معا والاول لنفي الخلق راسا او للخالق اصلا والثاني كثرة حرفة والكثرة لا تكون الا
على قواعدنا او قوانين من فرنه فقد تناه او ولادة في نسبة الرب لم يلد ولم يولد وعلى الثاني في المعارف فلان الكثرة والتركيب سواء
كان في الكم منفصل او متصل او في غيره من عالم الهباء جوهرية وعرضية او من عالم الانوار الوجودية او من عالم الاعلى لو لم ينته الى الوحدة
والبسيط يلزم التسلسل الا ان يدور وكلاهما باطلان وان انتهى فاما احدها في الاول وكان التوحيد ظاهره في الجنة وبالجنة في ظاهره او ولي
منها هويته ولو وحيته غير مختلف بصورته الاولى لا سبيل الى الثاني لانه تزيد وحدوث تركيب على ما فيه فتعين الاول وهو المطلوب الثاني كيف
يتصور هذا القول على هذا النحو حيث انه لا يلزم تحت التصوير الا كناه ومن قال غيره ولو بالاية والمثل فهو معذور لكنه واما الاول
في اعتبار وحدة الجهة المحصورة فرض اولو توهم تنقل نفس وبرزخ وحالة بعد الذات والتي لزم الحد والخصوص ويلزمه يلزم الانقلاب المستحيل
ثم باعتبار تعدد الجهة الخلقية او تعدد الخالق وخلق لسبب تلك الوحدة بالجهة اذ بحيث الواجب المباين للممكن بالحقيقة وبدونها لا يمكن
تحقق الواجب اصلا فالكثرة لسبب الوحدة والوحدة لسبب الكثرة بدون دور توقفي اومعي لان العدد فرع الكثرة وهي لا تتم الا بالوحدة
ومنها انها طوار في تعيني انها لا جنس لها الا ان لا ... ولا جزء كان الحق لان ... بخارجة عنه عارضة لا بعروض قرب الشيء للباحث ...
ولا بعروض اللاحق للشيء لعروض المهية لوجودها بل لعروض في الشيء في الامكان الوجوب كما ان العروض انما يكون في الكون في مورد منه
باعتبار مراتب تنزلاته الانسب لمرتبة الوجود التعينية المهية وفي المعية هنا لو تمحو بمعنى ادراك الباصرة حيث انه قوة الا الابصار علمي
ادراك النفس الناطقة الكلية لانها مقام تنزلها والنفس حقيقة واحدة من مقام الحس الظاهر الى المقام قاب قوسين او ادنى وليس
تنزلها في مقام القوة الباصرة بجنب وجود نفس مدركة كلية ووجود قوة مبصرة جزئية بل هي في انها هي بل تلك مع ذلك للطبيع الادراك
البصري في ظهور ادراك تلك الحقيقة الكلية من هذا المراد المظهر وادراك النفس الناطق فلكل مقام معلوم والمقامات التي لكل مقام
واحد وهو مقام النفس التي من عرفها عرف ربه ووجه الشهود ان الوصف ولو كان في النسبة المطلقة والتنزل والرتبة المجموعة بالمراتب
الكلات والقيد فوصيف من وصفه فقد قرنه ومن قرنه فقد ثناه فقد جزاه وان كانت وجهته او كذبا او غلطا او مهملة او كونه ذلك
فكذلك يلغو مع بطلان الحد عدم ذلك في نفس الواقع ووجه الرضا ان الوصف في خارج المحمول والمطلوب في الرفع فكل ما يصدق عليه
اسم الوصف او رتبة وتنزل وكونه ذلك ٢ وعلم النبي ... بالفقر لا جنونه بالوقت لان البت ... بالوقت يتصور فيهما قد اشتراك جامع لجميع
عوالم الامكان اذ لا افق مع اشتراك كل ممكن من الممكنات مع الاخر في اسم الامكان والخلق والوجود والنسبة المطلقة بخلاف التباين بالصفة
كالعالم والجاهل والغني والفقير والقوي والضعيف والقادر والعاجز وبهذا فاق منها اشتريت هذه العبارات الباطلة التي بليت بوضعها
في المظنونة فدرست كان يحكم الوحدة لطريقة البيو ... بالفارسية ثم اوالوحدة العددية لان الاعداد ليست الا الوحدات
اوالوحدة الانقالية لانها بعينها عين الكثرة التي لا توجد الا بالعزة الخط والسطح والجسم الى النقطة والدائرة اوالمصدر والمشتقات

لانها معبر

[illegible]

لانها معبر فيها الا اشرالها او اشارته اللفظي الى المراتبه والاخط او القوة والعقل او الظل ودون الظل والشفق والصدان او الماء او السراب وغير ذلك
على المجرد ما ... واحد ... الوحدة الصوامع الى وحدة والوحدة لا تنكثر لا بتعدد ولا بيان ... او طرق غير بالكثرة كما قالوا من جملتها ان الشجرة ذات وحدة
على ... وكثيرة على ... اعضائها ... لعلها الى هذا التمثيل ... ان تقسيم الشجرة الواحدة ... وجميع ... الا ... بعض الوجد
الحق ... الحقيقة الوجه ... الا الوجه المطلق ... الاول ما العقل ... العقول والنفوس والاجسام او ... ان الشجرة
لا يراد ... فيها الا اثر ... ونفس دورق ورثره وهذا ... الشجرة ... بينه لا ... الشجرة الواحدة بعد ان ... الا ... هكذا
كل الاشياء الا الحق في ... تدل على انه واحد وهو مرادهم ... لا تفاضل ... على ان الواجب لا شريك له الا الواجب الا ... ولا قياس بالممكن ولا ...
لكنه لا واجب ولا ... تشبيها الا ... وشبه لا ... الى الممكن ... الا ... لا واجبية ... كلامهم على افادة هذا المعنى ...
فيغفر لهم انا ... لما انه الا ... كتاب الله ولم يقولوا ليس كمثله شيء ... الحق ... كما انه ... من جهة عدم ... رتبة ... كما
لينتفي التشبيه والاشتراك والتركيب ... لان المهية من حيث هي ليست الا هي لا موجودة ولا معدومة ... ولا ... او تشبيه وبهذا القول
الاول والثاني ليتم كلامهم لان الوحدة عندهم ... كلامهم لان النقص ... هو ولا هو الا هو ...
وكيف ... كلامهم ... وهو ... ايها ... عليهم ... ونقول انهم ...
... لا ... كما ... المقدسة ... ذلك ... قول ...
... كما قال ... وقال ... ليس ... وذات روح ... ان الكل
حقيقة ... صور ... بالنظر ... الاول ... ان ...
... الشرط ... جوابا ...
قول ... الاول ... لان ... وجودا ... عند ... الوحدة المطلقة فان اراد الوحدة
والقول ... مقام ... الوحدة ... والا ... الواقع ... الامر ... الا ...
وقوله فلانت ولنه امر احدي ... ان الذات ... اذا كان مصداق ليس ... وانه كانت مصداق العدم
لان الذات هو الثبوت ... الذات ... الثبوت والنفي ... الثبوت ... ان ... لزوم كون
الواحد ... الثبوت وعدم ... واحدة ... الاول ... الاول ... لزوم التناقض ...
ودليل الثاني ... ليس ... كانت الذات ... الجزء ... ليس ... الذات ... هذا
... الذات ... الذات ...
الذات مصداق للاثبات والنفي ليس ... الكلي ... التوزيع ... لانه مصداق الثبوت ... وجود ... ونفي ...
العدمية ... والا على البدل كالاثبات ... وجودا ...
ارتفاع النقيضين في الثاني ... وجودا ولا عدما ... الاول ... دقيقة ... الذات
او الدقيقة ... غير مرة من ان اجتماع النقيضين وارتفاعهما ممتنع في الخارج والذهن ونفس الامر ...

[illegible]

في المرتبة التعقلية كالمهية من حيث هي فانها موجودة ومعدومة ولا موجودة ولا معدومة فيجب ان الوجود او العدم ليس عين هذا انتفاء ولا وجود ذاتها
والا لوجب او امتناع عن امر خارج عنها فلم لا يكون ان المرتفع الاجتماع والارتفاع ما في الذات البحتة ليدل على انها لا يمكن ان يوصف بشئ وانها اكبر من
ان يوصف بشئ ولو يوصف انه لا يمكن ان يوصف واما تلك الدقيقة فهي انا قد قررنا وفيما مر قولا ما نحو ذا انما دل عليه عبارة عز وجل
ووصف بنفسه ان كل ما يجوز عليهم من كل ما يدخل تحت مرتبة البساطة او مركبة يمتنع عليه اذ لو جاز لزم التركيب والتركيب والتشبيه وهو منزه
تعالى عن التشبيه خارج عنه وكل ما يمتنع عليهم يجب له سبحانه كالبساطة والفردية والغنى المطلق البحت فيجب ان يتقدس سبحانه عن اجتماع النقيضين بجهة
واحدة لبساطته يمتنع عنه تصور النقيضين فضلا عن اجتماعهما فيجب اجتماعهما لوجوب ارتفاعهما ويجب ارتفاعهما لوجوب اجتماعهما او يمتنع الاجتماع
لوجوب الارتفاع او العكس او يمتنع اجتماع النقيضين عنه تعالى لامتناع ارتفاعهما فيه والعكس فنقول في الصورة او هذا الباب مثال الحق المتعالي
والخلق على حقيقة ذاته وهو انه تعالى عال ودان بجهة واحدة اذ لو تعددت جهة لكثرت الذات قريب بعيد كذلك اي بجهة واحدة او اقول ظاهر باطن
والخلق خارج كذلك وهكذا او يجب ما يطلق على ما سلف من ارتفاع النقيضين نحو ما اشرنا اليه لا ينبغي انه عين اجتماعهما فنقول في الصور التي ارتفاع
محلا عال ولا دان ولا قريب ولا بعيد ولو بجهة واحدة ولا ترى في ذلك الا ما كان انتشأ من الوجوبية والموصول عبارة عن قسم اول اجتماع
النقيضين وارتفاعهما الذي هو قاعدة اصول المتقدم في معارضة وهو الذي قالوا في صفات الحق لانه يمكن فيه تقسيم قول ان الشمس مثلا
موجودة او مشرقة اي من جهة الوجود لا موجودة او لا مشرقة فيجوز جمعها ولا رفعها والكل من جهتين ومن جهة الوجود وجهة المهية والشئ وذلك
في الاكثر فاذا الكل شئ وذلك في حق الحق فلا يمكن فيه ذلك والنقيض لما عرفت من ان كل ما يجوز فيها عليهم يمتنع في حقه تعالى لاثبات
صدق اجتماعهما وكذب اللاخر انه انسد الا في الظاهر ولو كان عالما وجاهلا مع لزم اجتماع النقيضين ولا في رفعهما انه لا عالم ولا جاهل الا ترى ذلك
بل ان ابعد في الرجل انه لا متحرك ولا ساكن لا متحرك ولا ساكن فلا يكون اشيء ذلك فيه تعالى لان كل ذلك صفات الخلق والحادث
والكل صفة من صفاتهم يمتنع فيها النقيضان حقيقة وصفات الحق سبحانه عن التكلم فيه بامثال هذه الكلمات للالفاظ فيها اصلا حقيقة احترازا عن
اطلاق العبارة اذ تلك الصفات ثبوتية بالنسب والاضافات ولا يمكن اعتبار كثرة فيها من صفات الذات او فيه بطلاق اي الكل فرض ذا عبار
فعال ودان وقريب وبعيد واشير ذلك من الصفات التي يجوز على الحق ويمتنع على المحدث والمؤلف المجوف المعتمل المركب المتنافي فلا يجوز
على الحق تعالى عن القول فيه لان القول حادث والحادث لا يمكن ان يقع وصف القديم وصفته لا بهو ولا صفة فلا القول هو تعالى لانه كما ورد
وجه تشبيه وكذا دان كذا فانها اي هذه الصفة من جهة الطولية والسطحية وهي اي جهة الفوق والتحت لا يجوز عليه اصلا ولو معنوية كما
اتفق الكل على انه تعالى فوق كل شئ ولا يقال تحته وكذا التحت اذ كل واحد منهما لازم الاخر ومستلزم ولا نقول هو قريب كقرب زيد وبعيد
كبعد لانهما من المسافة وهي لا تكون فيه حقيقة ولو معنوية ولا عالم كعلم زيد ولا جاهل كجهله لانهما من ثبوت الغير وعدمه بحكم التخالف والتطابق
العلم والمعلوم والمراد بمعنى ثبوت الغير الذي هو العلم وعدم ثبوته الذي هو الجهل ولا عينية الذات لانه لا شئ معها او ثبوت شئ هو العلم للغير الذي
هو زيد وعدم ثبوته لذلك الغير فلزوم كون الذات وجودا او عدما وان لم يرد منه المعنى الا مجرد المفهوم ومعنى الاستدلال الواحد كما
اتفق عليه الشواهد وهو انه لزم منه تحقق العدم وليس كذلك بل واحد انه لا يتحقق الوجود وجود انه كان او وجود او وجود..
كما هو في اشتراك ثبت ولم يتحقق العدم سواء كان فيها وتحقق فيه والحد وصف الحق البحت بوجود وعدم ووصف له لصفات خلقه لانه

في الامور المتضادة منه حقيقة كوصفه تعالى بالعالم والجاهل والقادر والعاجز والغني والفقير فان الوجود ضد العدم والثبوت نقيض النفي لكونه
العلم ضد الجهل وكذلك من الصفات المتضادة لا وصف له من حيث لزوم اجتماع النقيضين او ارتفاعهما الذي هو بسبب ان الحق لان الشئ
كما هو ثابت هي من شؤن الخلق والحدوث الممكن فيه كما بين لا بجهة واحدة والاخرى تشبيه وخلف في الباب على الله ممتنع على الحق والجائز على الحق على الخلق
ولا يريد بهما اي الوجود والعدم او اجتماعهما او ارتفاعهما ما يمتنع عليه تعالى اي الوجود الذي يمتنع عليه سبحانه من الوجود بالاثبات والعدم الذي يمتنع عليه
ما يعد به الخلق بالسواء جائز وجه التركيبة وتنافيهما وليس ان يتوهم بمقابلة النبار زمن وصفه بالعدم مع الوجود انه من اخذ الغير كنه الذات
لان ذلك الشئ لما لا يجوز عليه تعالى لانه غيره وتحديد لما سواه وما يجوز عليه ويمتنع ما صفة من وصفه بالوجود والعدم معا هو الوجود بالاثبات كما انه
دليل اثبات وجوده اثباته اي اثباته بانه والعدم عطف على الوجود اي عدم الوجود بالذات صفة العدم احترازا عن الا امتناع الغير لوجود اثبات
وجوده له ذاته لو ثبته تعليل لقوله فانه عز وجل معقود اي معلوم بذاته لكل ما سواه ولا يتوهم الجاهل او الشرير انه لغير وجوده لهم ما انا عليا وانا بالمه
من اجل الجهة ولو حسبوا انفسهم عقلا لانه موجود بانه الكل من خلقه ويراه من الفضول لغوا علو المفاعيل وجميع البرية اي الخلق بدون انشاء وتنزه
شئ اذ ليس للوجود والعدم مع ما في ذاته المقدسة من الكل انه وتوصيف عز وجل هو بكل آية وترصيف عليه ا صفة اسم ليس واما ما يجا المورد
عند الحق ووصف عليه اذ ما هو انه يمتنع على فعله وهو الوجود المطلق البسيط الذي لا يخرج عن عموم شئ او لا يلاحق الا العدم المطلق وشمول ذلك الوجود
بكل ما يلقى مع انه يعرف لان ظهور الاشياء انما هو بظهوره على ما فيها الظهور لما غير ظهوره فعله بما بها ذكر انه هو الظهور لان ظهور كل ما سواه انما هو
اثر ظهوره بذلك السوا يعني انه ظهر للمخلوق بذلك المخلوق ومن اثر فعله وهو القيام الذي هو الحادث وهذا المقام اعلى ما يكون الا امثال الرابع
ومثال الحديدة المحماة بالنار فانه لا فرق بين النار في تاثيرها وبين الحديدة المحماة بها لانها اذا تأثرت فتأثيرها انما هو تأثير النار بها احرقت النار
فعلها الحديدة والحديدة محل فعلها وهذا الفعل هو من النار بل الفعل بعينه بجميع الفعل واثره لا انما في الحديدة المحماة بالنار وهذه المرتبة
اول التعينات واعلاها وهو المثل الاعلى والمثل الذي ليس كمثله شئ لما او ما مر تكرارا **وقوله** فثبت ان موضوع الحقيقة او الحجية من الذات
ولو كسب النقيض من سيع وجود ان يكون بها ومن صفة يمكن ليس فقد اشار بما فيها ذكر الكل ان معناه عنده اولازم كلامه والالم اشر به ان مدلول
مع غيره لو ليس ليس بيع التركيب او لا تركيب فيه البتة وقد صرح داود بينه وقد ثبت ان موضوع الحجية مركب الذات ولو كسب النقيض
آه وظاهر قوله بل صريح عبارته القائلة ولان الكل ان عقر مع عقل ليس ب عدم مغايرتهما اذ مع المغايرة ينفك تعقل احدهما عن تعقل
الاخر بالبداهة الوجدانية والبرهان ان المغايرة واضحة مع ولا تشرع على الثبوت ورد لانه ليس على النفي لان النفي غير الثبوت بالاتفاق
ويعني الكل بين بيانه عظيم وتنافي منيم لان ظاهر ان الكون عقل عقل ليس ب الكل المفهوم اي كون الثبوت هو العدم او انحكام الصدق
لا ان الثبوت مصداق النفي ان الذات مصداق لهما كما مر وكلا الامرين اي الاتحاد بينا في التركيب فيه اذ العينية وحدة والوحدة
منافية للكثرة تركيبا او تعددا او الى ان كلا الشقين او الواو استثنافية والسياق يقتضي عطفه على الظاهر اسم ان لكن السياق
يحكم على ما اليه مر دا عليه لان الدليلين في الاول يستلزم التركيب فيه اي في البسيط الحقيقة او كلا الشقين في التركيبية يستلزم في الاول
برهانا او الزاما لا عند الماتن ومع هذا الخلق نقول لانا نفي منه المثل برجلان بين الاسناد لان على ما ادعاه على ان حجته لكن البسيط الحقيقة
شرع البسيط الحقيقة يفتح بان كانت وقفت بعينها حجته انه ليس كل الاشياء او ليس بلزم ان لكن الثبوت سلبا وان لكن تعقلا كانه

[illegible]

انفكاك تعقل نفس الشيء عن تعقل نفس الشيء والشطط الملزوم البديهية لا اشتباه ان الحكم بالثبوت نفيا ولانا نعقل احدهما مع الغفلة عن الآخر فهي تتعقل
ومع التكثر فيه وان كانت غيرها تلك الحيثية فلا بد من تركيب في ذلك الموضوع من صورة امر يصدق به وبمادة صورة امر آخر يصدق به انه ليس كذلك
وهو التركيب ونفى التركيب لسببيته الآن عدم كون البسيط الحقيقة كل الاشياء فهو بالعرض وبسببه المطلوب وهو ان يكون البسيط الحقيقة كل الاشياء
وان تناقض فيه نعم لو اراد الالزام عليه حيث تكلف في الذات البسيطة كان له وجه وقد مر كرارا التوجيه كما ترى اشتهر على الالزام من غير حاجة
الى الاشارة اليه وقوله ولو كسب الفهم يدل على التغاير المفهوم اسم والكوف فيه حالة تميز او مفعول مطلق لمحذوف
يستلزم خبر بعدم الوحدة الحقيقية اذ لو بقيت الوحدة مع هذا التغاير لجاز اجتماع الثبوت والنفي ولم يؤثر في الغيبة نفيا لنوع بل
بوجه وهو عندكم كذلك لما عرفت من ان التغاير المفهوم ولو نه تقدم العقل يستلزم التغاير الخارجي لا يكون الا مع المغايرة الواقعية
واما عندهم فقد يجوز على نحو الاستلزام كدخول الاعيان الخارجية في الذهن وقد لا يكون كذلك كما مر ان التغاير المهية والوجود
ثم كل من العقل لا ينافي الوحدة الحقيقية بينهما كما في الجنس والفصل والمادة والصورة بل في الواجب والممكن في الوجود والوجه
فانظر الى كثرة الاضطراب والتناقض في اقوالهم واضطراب الاقوال كاشف عن الاضطراب اعتقادا تهم والكلام الكلام
فلا يفيد الاستغناء الاول ان بناء المنقح عمد وتشبع قواعده نامع كثيرة على جميع النقيضين وهو شديد اركان الاعتقاد انه والعقل
ناقل الاعتقاد والثاني ان الاخير ثبت وجه مناقضة بانه تارة يقول بان وحدة شيئين كالمهية الوجود وعيني والفصل في الخارج لا ينافي التغاير بينهما
في الاخراج ولكن الفهم وهو انما كسب الخارج ليتم لولا الاول مناقض ومنافاة لجملة الوحدة في الثاني غير موثر في دليله وهذه ان هذا النحو
من التركيب لا يكون مناقض الواجب والعرض الوحدة في الخارج ولنفي الامور الاعمال الثلاث مع السلوب مما زيد الموجود فلا
اضطراب فيه اصلا وقوله وغيره من الامور السلوبية فقد اشرتم شرع المتن الى انه معطوف على خبر ليس الكلمة ليس كتابة
عن ليس بانسان او ليس بكاتب وهذا او ليس آ او ليس ذ وهذا فعلا ما يظهر منه يدل على الكلام على ان الامر المسلوب عنه يوجب التركيب عاية
هو وما به ليس يجوز فيان المعروض من الساطحة الذاتية فيجب ان لا يسلب عنه اي البسيط الحقيقة ذلك الامر ويراد من هذا الامر الذي لا يسلب عنه
كل امر وجودي لا العدمي من النقائص المستثناة وعليه ان على التعبير المذكور يكون المراد من غيره ما ليس بوجودي والام يبقى
بالامور السلوبية ولم يسلب عنه لا يصح ان يكون غيرها كان من النقائص والاعدام لان ما فسره هو يدل على انه عنده لو ذهب الوهم اليه
ان غيره كلام المعطوف على ما الكلام فيه وهو كونه كل الاشياء لا انه آخر وت كنايته عن كل شيء لم يكون غير الموصولي الذي ليس كل
كيف وهو يبطل الاستثناء لان المفهوم ان البسيط الحقيقة كل امر وجودي وغيره من الامور السلوبية فيكون كل ما يصدق عليه اسم الشيء وجودا
او عدما كما لا او نقصا ما اختلاف كلام حكمه وهو كونه ما تقدم شرح قوله لا يوزن اقوال كان ولا بد من عطف غيره بالرفع على الكل الاشياء
اشارة الى ما ذكره لو انه ان البسيط الحقيقة الكل الاشياء او ليس شيء من الاشياء بل يكون مع العبارة فهو بوحدته كل الاشياء اي من الامور الثبوتية وغير
كل الاشياء اي من الامور السلبية لانه الفاء للاستثناء والاتفاق غير من الالفاظ فافهم اشارة الى التوجيه المذكور لانه مشيريه الفاء
والعقد المشتمل النقيض امر لا يجعله احد واما الشارح فينكر المكابر الكلام او الكابر القلم شيء نظر الى النسخة الواحدة انا صحيحة او مغلوطة
كما مر فله عذره فى شرح قوله صور كل شيء وقوله فتبين ان البسيط كل الموجود من حيث الوجود والتمام في ثبوت هذا المطلب برهانه

[illegible]

لانك قد

لانك فيه واما ان هذا المطلب بنفسه تام او يحتاج الى امر آخر كتنزه وحدة الواجب او غيرها فاما آخر فيه ما قررنا والذي عليه الكل من ان البسيط
هو المنزه عن كل شيء من الموجود واشتغاله عن الاطلاق فقط وشبهه عليه العقل او في الخارج وفي نفس الامر الا كان مشتركا مع غيره في ذلك الامر
والنسبة المطلقة ومركبا من قضاياه فيكون مراد من باراده نسبة الى الشيء اليه اي البسيط بالحاجة او العكس بكونه محتاجا اليه وكون ذلك من حقوله
باركان وذلك التنزيه كما قال امير المؤمنين هو كمال توحيده نفي الصفات عنه لشهادة كل صفة انها غير الموصوف لانك اذا قلت هذا صفة
وموصوف فقد قلت بالغيرية اذ الصفة من حيث انها صفة من جهة المفهوم بحسب مفهومها وحقيقتها غير الموصوف وبالعكس وشهادة الموصوف
والصفة بانهما بالاقتران وفي حديث الرضا وشهادتهما جميعا على انفسهما بالتثنية بالثناء المثلثة من الاثنوة والعجب من البعض من علماء
البيئة بالموحدة ثم النون والياء المثناة من تحت على آخر البيئة بتقديم الباء ثم التحتانية المشددة على النون وشهادة الاقتران الذي هو
ظاهر كلمات المفهوم بالحدث لان نفي الاقتران واحد فرقيه اذ كان بالعقل والاتفاق كان طرفه الآخر ليفهم حادثا بالضرورة الممتنع الازل
لان الازل هو الممتنع من الحدث والممتنع من الحدث ممتنع من الاقتران لان الثنينية مانع الازلية اذ الواحد من كل اثنين مقدم بالطبع فيكون
الآخر غير ازلي اذ الازلي غير مسبوق بشيء اصلا فيكون الصفة حادثة وكل حادث يحتاج الى محدث وليس هنا الا الذات فيكون الذات فاعلة وقابلة
ومؤثرة ومتأثرة وذلك لان كل شيئين وجب ان يكون بينهما نسبة الاقتران بالاجتماع وهو ظاهر والافتراق ايضا والآلام يكونا شيئين
او الافتراق معطوف على الاقتران اشارة الى ان الاثنوة مستلزمة للنسبة اقترانا او افتراقا وفيه الفهم اي كما يرد عليه ان البساطة لا تجتمع
مع فرض شيء يراه معه فثبت انه نقول يسلب او لا يسلب عنه او انه كل الاشياء او انه من حيث التمام او انه الا بالعود به شيء ذكر ذلك لانه لو صف
بالتثنية والاقتران وحدث كذلك يرد عليه ان قوله من حيث الوجود والتمام ان صح فما فيه ترجيح كما كتبه قبول ان الملح على قوله هنا اذ الوجود
والعدم المستثنى المتغاير والتمام والنقص المتغاير بنفاه اوبقى المستثنى وما شبههما كالقصور ومقابله واشتراط هذه العبارة في جملة الا
والا فلا يصح الاستثناء ما ليس بشيء كالقدم ولا ما غير نه في شيء وان قيل الا ليس واذا كان شيئا فدخل في عموم الاشياء الخارج عنه المتكلم
وقد قدمنا ليقع ما يدل على ان هذه العبارة الاربعة واشباهها المتقدمة من المتن انما ليقع ويقصر لفظا لان الالفاظ قوالب المعاني
فلو لم يوجد لفظا امر والا شاهد عليه فلا يتم من العبد بخلاف ظاهرها وهو ترجيح المرجوح على الراجح او لا اصلا وهو يوجب اجمالها ونسخ لان الالفاظ انما
وضعت وسبقت لافادة ما في ضمير المتكلم ومعناها على فرض ان معه غيره وجعل غيره في ازليته والا بان كان مع وحده لم يطلق هو كمول الاول
غيره تعظيم يكون موضوع في اذا كان امعين في رتبة قدمه يترتب عليها مفاسد التعاليف والنسبة والاثر بالذات والحدوث الاتفاق
وبهذا قال انه بعد ثبوت وحدته لا شيء معه ونفوذه في كل رتبة الاصلها ولما لم اسماه انت كل الرجال لاحد والاجوبة او الكلية
ذريته ادعيته بيع انه يهدى جميع المراتب للكلية وذلك لان مقام الهو لا يجتمع مع غيره بالضرورة او يبقى الغيرة من الظهور ما ليس له
ثبت عين الاثر او تبقى بعيد وهو ما قوله الفهم من ان كل شيء من الاشياء في رتبة وتعينه بهويته اما انه هو فالثنوة في شيئاه فقد عزاه
واما انه وحده او هو وحده والاثر اوسط لان الفرع لا يجتمع والعقد مجتمع او يبقى آخر ممتنع فاعل الظرف فرقى كما شرحه سابقا في الكتب
مضاف اليه باعتبار ملاحظة الاشارة قوله او كذلك لانه مرتبة اليه مقام بجملته مع اهل الاديان واصحاب المقالات في التوحيد عند المأمون في جوابه
لو ان الصابئة حين قال الصابئة الى العبد عن الكائن الاول وعما خلق قال هم سالت فافهم ان الواحد فلم يزل واحدا كائنا لا شيء معه بلا حده

ولا الوافي المؤوله بانه اذا من كان الآن في نسخة العيون معلوما له نفسه عند نفسه وفي نسخة التوحيد سقط معلوما او لم يكن بالامور ليس عنده
اكثر من انه يثبت السنين لكنه الا انه يسعى في القلم ويردا حالا واحدا اذا كان الشيء معلوما بنفسه ليس الا كونه له نفسه عند نفسه نعم كيف انه من علمه
كونه معلوما لما سواه حال كونه ماخوذا له نفسه ورتبة الاله ملكه وفعله قال الرضا عليه السلام الشيخ ره عليه السلام من الراوي الا ان انه عمرو والعلم سنده
الرضي فانه جاء في ذلك المجلس انما كمن العلة بانه ليس لفظه في نسخة العيون لنفي خلافه ولكنه انه انما المرء بالنفي عنه موجود او لم يكن
هناك شيء خلافه فيدعوه الى الحاجة الى نفي ذلك الشيء بتحديد ما علم منها افهمت يا عمران قال نعم والله يا سيدي فاخبرني باي شيء علم ما علم أ
ويكون شرح الحديث ما يتعرض لقوله فان قلت ان المفهوم القول الآتي في الحديث لانه لا يثبت بالسند لانه المذكور شيئا يحاجه
بل فيه شيئا يطابقه وذلك لان الامام الرضا عليه السلام انما قال وليس هناك شيء يخالفه ومن المقرر في مقامه ان النفي الوارد
في الكلام المقيد انما يرجع الى القيد فقد دل الخبر على ان هناك شيئا يوافقه فان كانت الموافقة نحو المماثلة فدل على [illegible] الا اثنان
الثانية وكمن الكلام في الذات نحو التوافق والمباينة معه في رتبة قدمه لطريق اللزوم الذاته ويكمن معلول الشيء واحده وبهذا اوان كانت
نحو العينية لان ما هو عين الشيء او خرج في موافقته لعدم كونه تحته ذكره لدل على توحده من الوحدة ومن كون البسيط الحقيقة كل الاشياء
وبهذا اعلمت هيهنا انه كذلك الا ان قوله عليه السلام ذلك الشيء اي غير نفسه بتحديد ما علم وتميزه منها او ما علم من الحاجة بناء على القول
فليحمل الاول على السالبة بانتفاء الموضوع ليجمع مع الثاني ويطابق البرهان الحاكم على مساوقة رتبة الامكان مع رتبة الوجوب لان مراده
بدلالة البرهان المذكور عدم وجود شيء معه اصلا لا بموافقة له ولا بمخالفة السفلية لا يجد شيئا من الاشياء لكن لا يكاد يخفى ان الحق
قول المصنف في قواعده التي منها ما الكلام فيه من كون البسيط الحقيقة كل الاشياء لانه اسلك ايها الناظر ان قال الا ما فتى من يعلم
عز وجل شيئا موجودا في الازل غير ذاته ام لا يعلم فان كان لا يعلم شيئا معقول اذ ليس موجودا في الازل معقول ثان اي ليس شيء موجودا
فيه غيره نعم لانه هو الازل فكان اي ثبت ما قلنا من عدم شيء معه سلب العلم بالسلب وان كان يعلم شيئا موجودا فيه غيره ما علم وجب
وجب عليه نفسه على نفسه بتحديد ما علم منها التميز عن الغير ويدعوه الى الحاجة الى نفيه عن نفسه قمراده ان ليس معه غيره ليحتاج الى تمييز
نفسه عنه وقوله وبهذا اثبت علمه بالموجودات على البسيط يريد بعلمه بالنصب مفعول يريد بها اي الموجودات على وجه كلي لما
يتوهم منها قوله الحكيم من انه عالم بالاشياء كلها على وجه كلي لا الجزئية لان الجزئية تتغير وعلمه تعالى لا يتغير بل بعد الكل لعدم تغير اصلا حتى
بالنسبة الى الافراد المقدرة والموجودة وقوله ارنا عنده اشارة الى ان الكلية هنا ليست مفهومية بل نوع رتبة انبساطية الى الوجه
المطلق او انبساطية وهي مبدأ مع كونها ذوات الاشياء الممكنة قيد الجزء وهو غير مغايرة لذاته عنده لانها عين علمه بها الذي
هو ذاته اي الموجودات عين علمه وعلمه عين ذاته وهو واجب لان الحادث والممكن كيف يكمن عين القديم والواجب قال الملا محسن
الذي افاطه مما اسناده في رسالته التي وضعها في كيفية علمه تم بالاشياء الا عينه علم الهدى فلا يحمل بما اجله اسناده حيث قال فلا
وشبهان وجه الملا محسن كلامه اي وجود ما البسيط الذي هو عين وجود كل وجود لانه وجه الرب وهو من هذا الوجه حاصل له لا الحصول
الارتسامي وكونه منبع انه متحقق عنده لا التحقق الذي الصورة المرادة فيهما مرحمة لدنه حضوريا المكث في الازل والقرينة
عليه تقييد الحصول والتحقق والحضور بقوله حصولا جمعيا لا جمع ترتيب بل وحدانيا غير متكثر ولو بحو من العقل ولا متغير ومختلف حاله

بل نافي

بل نافي هاب المعرفة بعدان ان يختلف حاله ويكثر من قرابته وبالجملة حاصله ان ما يناسب ذاته عز وجل على ما اشرنا وادراك في يناسب
مقامه الذي هي عين ذاته يوجد غيرها باخر واحدا كذلك ووجه اوليتها هو الوجه الذي على النفس ومن هذا الوجه لم يحصل له تعدد ولم تتحقق
لانها المتحققة بوجودها لا بغيرها الماخوذة انها ليست نفسها لنفسها فضلا عن حصولها او تحققها لغيرها ولم توجد اصلا الا فيما لا يزال ان كان
معها في الازل فجميع المهيات والوجودات المنتسبة لان الممكن حيث الواجب مستقبل لا يزال وما الواجب بالنسبة اليه ما في لم يزل
لكن وجب ان يكون وجودا مشوقا على الاشباه وان الازل المجتمع مع الوحدة الوجودية لا على الشوق والتباين لهيات الا على كونها
احدي في العموم مفصلها وكذا متكثر متغيرا او لم يكن فاقدا الا ان الفقدان محقق بالمهيات لا الوجه الا على الرتبة
لان التعاقدية بحسب الرتب يعمها لكيفيتها وبالجملة امرها الوجه الآخر محمول ودائر على ما يناسب ذو انما ان ما ينافي السفرة المنكرة
على النائي اووجود واثنا ليقيم على المعنى الاعم انتهى كلامه رفع مقامه لان التوجيه مقدم على البحث والجمع اولى من الطرح فنقول
الذات عنده حضر الجميع باعتبار انبائها الذي عارض بالصبيان حيث كنت معهم بشاويات عشرة ومع احوالهم للاجلاس
لتزلها لكنه الا انفاق ولم يقع او باعتبار انتبائها وموافقتها واحدة في الازل الا اجابة اي للوجه الجمعي البسيط ولم يقم دليل
على فساده لا الاجمال المتعلق بالمهيات كما تقول علمه اجمالا لا تفصيلا فائدة للتفصيل يعني ان الممكن والمركب غير متحقق في رتبة
الواجب والبسيط وهو كذلك في الازل ان كان بمعنى مساوقته في الرتبة وان كان بمعنى اللزوم الذاتي او لواحدة فلم
يثبت ولم يعلم على انقاده بعد توجيهنا المتقدمة غيرتبة والحاصل ان في الذات غير مغاير للذات عندهم بان يكون من المغايرة
حتى التغاير المفهومي الحاصل من الوحدة المعنوية اذ الاشياء الوجودية لا تسلب عنه في الازل وفيما لا يزال اي ما بعد الازل كما
كذلك ما في الامكان وجودا او مهية اذ كلاهما ممكن والممكن ناقص والنقص متحقق في الواجب التام فيمكن تم غير عالم في الازل
لهما في الامكان لعدم حضوره عنده وانكشافه لديه تعالى حال كونه مما هو من الوجه التفصيلي وهذا ليس نقصا في حق الذات
بل النقص في حق المعلوم لعدم كونه في رتبة الذات ووجدنها الا انه تم جاهل بها فانه اذ بعد عالم بالعلم فلم يجهل او ما العدم كون
الموضوع قابلا لهما او لا يقال الجهل لانه ليس الا وقوع العلم على غير شيء لا معلوم سواء كان لكل ما سوا الواجب جميعا مع كمالاته الا اثنا
الا العدم كون الامكان برتبة الوجوب الذي وجده لا اخر معه بالاتفاق او الا العدم شيئية المهيات من حيث هي هي فضلا عن
ان يكون معلومه او مجهوله على ما مر مرارا فلا تغفل وقال المصنف بعد هذا ولكن حضورها عنده هناك على وجه اعلى واتم واشرف
بعده في مبحث العلم ويريد بما اراد اظهره من البيان الذي او صحته لاما فرغه بقوله فكان عالما في الازل عنده بجميع المعلومات
وهو الوجه الذي الحاكي او مفصلها وهو على الوجه او الوجه الا جماعا دون الآخر وهو الوجه الذي النيا او الوجه التفصيلي الا المعلومات
التي عنده في الازل بعلمها بعلمه الذي هو ذاته بل معلوم هناك اصلا لانه يمنع نفي مغايرته بينهما وهي منع لا اكثر على ليس اذ
لو فرض هناك معلوم سواه فيقال بل العرائض وقد نفى التغاير من حيثية المفهوم الشيء او ذكره فما مر في ما في يقولون اي ابعد الكثرة قوله
والولادة والرابطة والنسبة على الكبرى الماء الفارسية تو ثبر بكا در اينه كو جك شما نه اذ لا يمكن الوصول الى الازل بوجه من الوجوه
وهو مراد هنا في جميع كتبها ورسائلها وهذا بنا على المذهب ما نسلم انه تم في الازل الذي هو ذاته لا طرفه ومكانه وليس بعلم الا غير ذاته

ان الله يعلم في الازل ذاته لا الازل الحادثة المذكورة كالعقل ومادة المواد والعقل الكلي والعقول النورانية وذلك لان الخبر
والعقل من انه تعالى عالم ولا معلوم اي هو عالم ولا معلوم هناك يعلم بكينونة الازل معلوم غيره عز وجل لان الازل هو ذاته تعالى وليس
في ذاته مع ذاته شيء اصلا لا اثر ولا واجب لوحدته ولا ممتنع لامتناعه بل ممكن والممكن في رتبة الثانية والذاته لا يتبدل
ولا يتقدم ولا يتخلف نعم لك ان تقول قولا صحيحا وهو انه تعالى عالم في الازل بهذا المعلومات اي الازل في الحدوث
لان القدم والامكان لان الوجوب كما قدمنا غير مرة وليس لك ان تقول هو عالم بها في الازل اي قبل رتبة الحدوث
والامكان فكيف في هذا الازل كما يقتضيه التمسك بالاعيان الثابتة وكون العلم في الذات وبسيط الحقيقة كل
الاشياء وواحدية معطل الحق في اثبات علمه تعالى بالاشياء وانما هو سبحانه في الازل عالم بذاته فقط ولا يعلم في الازل امره
لوجوب المطابقة بين العلم والمعلوم واذ لا معلوم فلا علم به فلما وجدت الاشياء في الامكان في مكنة حدودها يطلق
الامكان والله ابدا الحسيبين منها ما دار زمنه وجود ما كك وقع العلم عليه لا انه لم يكن العلم كائن له بوقوعه قبل وجود
المعلوم وتشبيه اذ لا يقع العلم على غير شيء والا لكان جهلا اذ الجهل في الشيء بلا مطابقة يستلزم في الا شيء للطريق اولى
ومن الشواهد عليه ما قال الصادق عم كان الله ربنا عز وجل والعلم ذاته ولا معلوم سئل حماد يا ابا عبد الله عم فلم يزل الله
يعلم قال عم انه لم يزل يعلم ولا معلوم وجه الخلف من ان يعلم لكونه على يدل على الوقوع اي وقوع العلم ووقوعه مترتب على الاحداث
وكان الله ربنا انما يدل على ازلية الوقوع وذلك يستلزم ازلية المعلوم وقد علمت استحالته وكذا السمع ذاته ولا مسموع لان
الحاد سئله عم قال فقلت فلم يزل يسمع قال عم انه لم يزل ذلك ولا مسموع للتنافي بين الازلية والحدوث والبعدية ولا خبر
في السمع بعين كون المعلوم بدلالة ظاهر الخبر بعطف السمع على العلم لان الذاتيات في باب لمتواز ازليته بلا اختلاف اصلا
لانها عبارة عن الثبوت الازلي والذات البحتة او مثله بحيثية لما احدث وكان السمع وقع المسموع منه على الان جهة انه
تعالى سميع لانه كان ممكن الغيرية هو الحدوث لا القدم والحادث مختلف الاحوال والجهات لا القديم كما مر وكذا البصر
على المبصر والقدرة على المقدور وهذا الرمز اشارة الائمة الحديث في الكافي قال ابو بصير قلت فلم قلت فلم يزل
الله متحركا كما هو فقال تعالى الله عن ذلك ان الحركة صفة محدثة بالفعل قال قلت آه وجه دلالة هذا الرمز ما ادري في
فهم هذا الشريف لان الحركة الايجادية اذا كانت محدثة بالفعل لكان علمه تعالى بالاشياء ونظائره كلها صفات محدثة
لانها اضافة والاضافة وكذا اي اشتقاق وزوال عن حال الحال ولكان ان يسلب عنه ولا يسلب ليقم وكذا اشتقاق عن حال
رتبة الذات من حيث هي الاحوال السلبية والا سلب ولكان ما ينافي منه في علمه تعالى بالممكنات من الازل الا السنية عنده
وراية نحو اشرف مولانا شرح الحكمة المبسوطة تكلفات واردة على غير المقبول لانه يرى في محتوية الشواهد علمه الذي مع الايجاد
وعلمه المتبوع المتقدم على الايجاد وهو ان اليه يرغمه من وفق له وخلق له وهو لا يكتسع مع كون الله قبل الاحداث وحده ولا معلوم
ولا شيء معه وهو خائف من نفي العلم الثري عن رتبة الازل ولم يخف من قول الله انه لم يزل يعلم ولا معلوم وخائف من مخالفة اجماع
العوام ولو حسبوا الفهم من الاوحديين اوهم كذا ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة ولم يخف من الامام وما عنده علم الكتاب

وانا اقول لا ينبغي لامتزاج الطينة وكونها ببديلها الشك نوقف ولو طلب المجادلة بالتي هي احسن بان جعفر بن محمد عم يعلم شيئا لا يعلمه
غيره لم تكونهم وليقوا انهم اعرف منهم اي الفهم ومن اقرب الى الله وتوحيده وعلمه وساير صفاته سبحانه عن ان يعرف لغيرهم عليهم السلام لما
قالوا انا اعرف الله وكون الاعراف واذا اثبتوا الاعيان الثابتة الغير المجعولة في الازل او القديم واثبتوا علمه تعالى بها اي الممكنات
او الماهيات السببية علمه بها بسبب تلك الاعيان الثابتة او الحقائق الكامنة على ما تقدم في الازل او اثبتوا علمه بهم فبطل
سبيل الايجاد والوجه المحقق سبحانه كانوا قد جعلوا ذات الله محلا لغيره اذ المحل لا ينفك عن الحلول بالمعنى الاعم ما يتداولونه في الحلولي
وهو قوله اما لكونه فيه او العكس وكلاهما باطل لما علمت بعد حقيق قالوا انه يعلم بعض المعلومات او كلها ببعض الوجوه لا بجميع لان الذي
حلوه في الازل انما هو الايجاد والوجه الذي على ذاته واما تفصيل الذي هو اشرف من الايجاد لما فيها تتضمنه الايجاد والذي عنه
فلم يبق عندهم لله سبحانه في الازل لانهم يطلون في الذات وعنونوا انه كيف علمه تعالى بالممكنات قبل ايجادها ودخلوا في علمه القديم على
هذا المسلك فتورطوا ما تورطوا اثبتوا وضيعا رجوعا ناقصا وتوا شريفا راجحا كاملا ولو دخلوا فيه من بابه لما وقعوا الامام
لم يتبعوا الفهم وان يستقبل طرفهم فهو تعالى فافهمه اي العلم الاشرف في رتبة اذ المربوب في رتبة الثانية لان الكل فيه هم
بدون ان يكون شيئا وان تبعه خير لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اذ لو وصل بالشيطان الفعال الفضل والقوة كاله الابداع والايجاد
عن الحق والاضلال في طريقه والانصاف انه استخرج على توجيه كلامهم مع هذا البيان منه عم وهذا الشرح منه ولكن لم الخروج عن بيانه المتقدم مكررا
لان الجمع بينهما الكل او مانع الطرق او على تكرار توجيهها **وقوله** وحضورها عنده على وجه الكل يريد انها حاضرة في ذاته على وجه انه
واشرف بحيث لا يكون ولا يبعث منها الى الوجودات كثرة الذات ولا مغايرة كما هو رايهم في قولهم بسيط الحقيقة كل الاشياء
او وجودها كما في بعض الادعية سبحان الذي خلق الاشياء وهو عينها وجميع الاشياء في الذات بنحو اشرف اي نحو الوحدة والبساطة وحمل الكل
ليس فاقد المعين ذاته اذ الفاقد كيف يعطي وجه هذا الا تناقض الا ان ليسلب الاعطاء راتباه وقد تقدم بعض الكلام والايراد
عليهم في ذلك المذكور من معنى الحقيقة وبابه ساير الكلام والقدح مع توجيهاتنا في مواضع من بيان القلم **وقوله** لان العلم عبارة
عن الوجود بشرط ان لا يكون مغمورا في مادة لما كانت المادة احد جزء الجسم المركب منها ومن الصورة مطابقا لا ارسلوا وما يشبه في المقول
بتركيبه منها الافلاطون في نفيها ما يسب جعل العلم في المتن على العلم التفصيلي الزايد على الذات في عالم العقول الذي دستوار باب الانواع
العقلية لعدم قولهم بوجود المادة فيه هذا العالم كما هو راي افلاطون في قوله بالمثل النورانية ولما كانت في اثبات ان بسيط الحقيقة
كل الاشياء ما يسب تعميم المادة بوجودها في عالم العقول الا مادة المواد والنورانية ليقم لا اثبات علمه الكل من الذات البسيط
الا ان الاشتراط المذكور لا يتفق بالوجود العرف والعلم البسيط البراءة الوجود المطلق المنبسط مع كونه فعل الله تعالى اذا اشترط المادة
ليقم الا ان يكم يعلم المادة تبر لما شوب الامكان ما النقص ليقم يرادف العلم البسيط والوجود البسيط وعلى اي تقدير
في عامة المادة او ما يتشبهها ان الاشتراط في باب الاول واثبات علمه التفصيلي علمت سابقا من العلم والوجود متراد فان او متلازمان
او متساويان لان العلم الصور والكشف والوجود ليقم كالشعور قياسا وسر جاسرا اشترط بعدم الخلط اولم يشترط في الشافي
لم يبق للاشتراط فائدة الا الاشترة لمعان الصور العقلية من علوم الله بالاشياء النورانية لا الصور بحيث الظلمانية وان المقام

نياب الشاهد واثبات علمه بالاشياء قبل ايجادها والحق وجه لقولهم بالعلمين وان نسب الى [illegible] علمه التفصيلي اليهم بابهام
وجهل الملاحق ديانة لكلامه المذكور بمجمل وتفصيل وهو ان جعل الاول اجماليا جنسيا والثاني تفصيليا شرطيا والا فهل لانه يلزم شيا
وهو يريد بالقول فلاحظ كتبه بل يكفي غيره وهو لا ينافي ان العلم البسيط كالوجود اذ لو ركب فاما من الشي ونقيضه او من الشي وغيره
كالجهل في العلم والعدم في الوجود اذ لا ثالث والاول باطل بديهة والثاني ايضا فاسد اذ غير العلم والوجود انما ينكشف ويتحقق
بهما فهو ملحق وان قلنا انهما بسيطان ان علم في واجبا او ممكنا نوعي الواجب صرف اي غير مشوب وفي الممكن مشوب والشوب لمر عدمي
لاحق غير مجعول الا بتبع الشيء الشيء وهذا السياق مذاقهم ومفرع عليه في كتبهم ومن ينكره فالقول بالمشوب بلا بحث والبحث بلا مشوب
كما قدارزنا بيانه فيما سبق وبعد هذه فهل كلامه على ساحة المقام لاثبات علمه البسيط الذي هو الازل لانه اذا اراد انه اي العلم
حقيقة الوجود الى قسم الموجود بقا اليها والمغيرها وفسرنا بان الشوب شي غير الوجود من عموم او خصوص او حد او نهاية او ماهية او نقص
او عدم وقال الشيخ المنصور لواجب الوجود لا يمكن ان يكون ماديا بالحلول في المادة او مخلوطا بها ولو بالمزج فالتركيب فيكون اول
فذهبت ذات الحق سبحانه مادة وهو منزه عنها لاستلزامها التركيب في ذاته ثم فاذا كان الامر على خلاف ذلك بان الشرط
في الوجود الذي هو العلم اي الذات عدم الشوب بالمادة وغيرها من مطلق الشوائب كالعدم هو حقيقة العلم ومعنا ما عرف العلم وهو
ليس بعين العلم الذي هو مصطلح العلم الاضطراري عين الازل البحت وانما اشترط براءته عن كل شوب لان الوجود المخلوط بالمواد
وذلك بارادة المطلق التقابلي منها اي اشرنا اليه في الالهية حادث وخلق للقديم الازل اي ليس هو حقيقة الوجود وليس
هو حقيقة العلم هذا مراده ولكن نقول لورد عليه ان ذكر قوله العلم بها اي الموجودات حضور ما عنده اي عبارة عنه ونقول فان اراد
حضور ما عنده في اتفقدت مراتبها الكثرة في رتبة وجوده كالعقل قبل النفس في حده والنفس قبل الجسم لكن من ملك الله سبحانه
لا لذواته كما نذهب اليه نحن تبعا للائمة عليهم السلام والتعليم لكونه منهم وان علمه عطف على الحضور بها هو عين ذلك الحضور
الذي هو نفس كونها اي كون تلك الموجودات الكثرة رتبة وجوده كان جواب الشرط لما الكلي في ومحي ما قاله في العلم لكنه لا يناسب
تخصيص علمه بعض المعلومات وهو الاخارج دون بعض لانه ثم بهذا البحث وهو اثبات علمه الحضوري في ملكه لانه ذاته لا غرضه
ثم في الارض التفصيلي ولا في السماء الاجمالي النفي عليه الايات والاخبار اقول هذا اثبات علمه التفصيلي وهو لا ينكره لما رد
في الشواهد قول المشائين بارتسام صور الاشياء والمعقول بقوله وان كان الكل في هذه المذاهب وجه صحيح لعلمه التفصيلي الذي هو
بعد الذات اي العلم الحادث لا القديم ولهذا ردها اشراق به قلوب المتاخرين من العلم الاجمالي على النحو الذي حصلوه وقرروه في كتبهم
اي الاجمالي في المنفي للاجمال والتفصيلي في التفصيل لا في الوجه الجمعي الوحداني واختار ما اختفى هو به فيهم سالس المراة
وما سواها من الصور كما سبق بحاذفه ما نشبه ويكون منه صحة العلم بجميع تلك المذاهب فهذه الارادة منه صحيحة من غير ان يعزب
عن علمه شي في الارض ولا في السماء وان اراد بحضور ما عنده كونها في الازل وانما قبل لم يذكر الفاعل انما لعدم الاقتضاء او لانه اولى
قبل الاجزاء والقوابل كثيرة ولا دخل منهم عنده مع كونه ممكنا اي الاشياء الازلية حكمها في الجميع سواء كان تقدم منهم او العكس
فانه وجود ما مترتب على وجوده سبحانه اين الترتيب مع ما لغيهم منهم في قولهم بالوحدة او الاعيان الثابتة الا مجعولة او كون الكل

في ذاته وقوله الاشراقيين بالعلم الحضوري والمعتزلة بثبوت المعدومات وافلاطون بالمثل و فرفوريوس باتحاد العاقل [illegible] منه

فيه نحو

فيه نحو من التوهم انه نياب اللزوم الذاتي كما قد ابانه المعلول اي العقول المفاعيل المترتبة على العقل الاول من لوازم الذات الفاعل
التام اي لا بوصف الفاعلية حيث يقول به فاخاله الكل في انتهاء الممكنات والحق ان الواجب البسيط سبحانه لا تبلغه الذهن بالعقل والنقل القول
بالواجب في مقابل قول الزنادقة منفية راسا اذ المجهول وغير المرتبط غير متحقق والا لم يكن مجهولا وغير مرتبط والمفوض ان حقول الانبياء والاوصياء
والائمة عليهم السلام والعقلاء كافة العقول على انه مجهول مطلق وغير مخبر عنه وبه وغير مطلع عليه وجدانا اذ ليس بذي الوجود ولا كنها وهو دافع
وهذه شبهة قوية لا علاج لها الا بجعل لا عالمية القول الاول لعدم تحقق ان لم يتعين الزنديق سوى الاسم تبقى له الزندقية او يعالج بحوكم
ونحيلهم وما دونهم من العقليات او ابرزه الكافر في غير التقدم الذاتي وحكم العقل بالنفي المذكور في الانتهاء وذلك النفي المتقدم كرات
لم يثبت دليل على انتفائه لان الحضور المذكور لا يجوز كونه في الازل على ما كر وهو كون الجمعية من جميع الجهات لا يمكن مخلوطا بالمادة بل شوب ما
من الشوائب اصلا لانتفاء الازل والعراقة والبحث عن المواد ومطلق الشوب لزمه ما قلنا سابقا من كونها قديمة ليست قديمة بالذات
ليتعدد واجب الوجود والا لم تكن ممكنات واذا كانت ممكنات كما يقولون ولا ينكره الخصم فالكل حادث ذاتا وقد مر مرارا عدم المنافاة
بين الحدوث الذاتي والقدم الزماني او الدهري او السرمدي في الازلية الثابتة ومخلوطة بذاته كيف يتوهم منهم قولهم بالتركيب المزجي
ومطلق الخلط في الذات مع اتفاقهم على باب المتهاون لا بد من ان يأول ظواهر كلماتهم المشتملة على الصحيحة لا ما كون الخلط مع ان خلط الشي
بنفسه بالوحدة اتم في صدق الخلط والعرق من خلطه بجزئه او بغيره مطلقا وكذا او مقرونه به اذا النار في انا كيف تتقدم على رتبة
الذاتية كما يقول الا اذا احد الاقران على انه لولا الواجب كن ليكن الباري وسواه من الممكنات الذاتية لم يكن ظاهرة ولم يكن اصلا
كما ليس ظهور وماهية ممكن من الممكنات له الممتنع بالذات اصلا او كونه مقارنا مع اتفاقهم على هذا المعنى طول الثاني محال ان
كون وحدت كانه ليس ضلالات الا ان يحمل المعية على قول امير المؤمنين وامام الموحدين روحي فداه لانه موضوع وجميع العوالم
وهي اولياء عليهم للباقين بانه تم يومئذ اللوح المحفوظ لمن حيث سئل عليه السلام عن الله عز وجل يحمل العرش او العرش يحمله فقال امير المؤمنين عليه السلام
حامل العرش والسموات والارض وما فيهما وما بينهما وذلك قول الله عز وجل ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولئن زالتا
ان امسكهما من احد من بعده انه كان حليما غفورا مع المعية والاقتران والخلط وقدم الاشياء وكون ذلك من العبارة لا بمعنى التركيبي
والشوبية وكونه اي عطفا على قوله المواد بنفسه والمخلوط بالمواد غير معلومة ثم في الازل نعم لو علمنا هو كان من قول العراقي ثم
لكنه الكل معلوم من العلم الحادث التفصيلي لما علمت فيكون من الذات فاقد الها في رتبة الذات ثم لم ينكره احد لانها بسيطة عنده
عندهم والبسيط وحده لا شي معه وقد قال وقالوا معطي الشي غير فاقده ثم انا عرفنا قدمه ملكه وعلمه التفصيلي او في ذاته بمعنى انها
لو لم تكن الحالات كانت عند ما يمكن ان لم يكن وجود وعطاء وجود وكيف يتوهم غيره وهي اي واحدية الشي المعلول في ذاته اما
ذاتية او غيرية فان كان ذلك الشي الزائد ذاتية فكيف يبطل ويتحول ويختلف ويتخلف وان كان غيرية فامر خارج والخارج كيف
يقدح في لمية الذات وفي وحدته الازلية الحقيقية ولذا استدركه بقوله فان قلت انه في ان علمه في ذاته بنحو اشرف قلت هو ما عرفته
بما او فهما من الوحدة والبساطة او من الوجه الاجمالي بمعنى الوجه الجمعي الوحداني يقينا كما نفى عليه في كلامه المتقدم لا الاجمالي
بمعنى المشتمل على ابهام وضعف والا فالوجه التفصيلي والنحو الاحسن بمذاق الشارع والاخس بمذاقهم بزعمه لم يكن على ما فهم

[illegible] العرش [illegible] السموات والارض [illegible] منه

ثم قولهم معطيانه لان الاصل ومنهم فرع الوجدان وهو نعم فافهمه في ذاته بالاتفاق فقول الملا محسن في الرسالة المذكورة التي سمها
وعلمه الهدى من احد الاجوبة اوليهما المداقة العليم الحكيم الذي لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض مناقض لقوله
المذكور فيها انه لا يعلم الازل الا اجمالا لا تنافي فيه اصلا اذ لم يذكر فيها انقلابه انقطاع الاجمال والتفصيل بل ذكر فيه الوجهين بالسبق
بالذات لما لا يتوهم من كلامه اشتراك في هذه التوجيهات الغير المناسبة وان ذكر فيهما الانقسام العلم وهو الكمال الذي بعين ذاته الازلي لا خلاف
زائد على ذاته او جزء ذاته فكيف يناقض كلامه وقول الشارح المصنف لان حضور ما عنده على وجه الاجمال ثم شرط ان لا يكون مجهولا
بجادة لانه عبارة عن وجه الاول الكمال الغير [illegible] العالم بكل الاشياء بعلمه [illegible] العلم علمان [illegible] ان العلم [illegible]
ثم لو فهم من جمع الوحدة في البسيط اختاره والامام الفخر الرازي في العلم الذاتي من الاجمال لا التفصيل الاشياء [illegible] لا يعلمها الا [illegible] شيئا
لان من لم يكن علمه الا بالاجمال في كلام الملا وبشرط ان لا يكون مجهولا بجادة في كلام الشارح [illegible] مع [illegible] البعض وهو الاجمال
دون البعض وهو التفصيل مع ان علمه التفصيلي لا يقول احد بثبوته لذاته في مرتبة ذاته لان خلق ممكن والاشكال [illegible] في
رتبة الوجوب فاسناده الى ذاته [illegible] واليه [illegible] باعتبار ذاته [illegible] متعلق الموصوف كزيد [illegible] وبالجملة [illegible]
لا تخفى مناقشات بكلام ما ذهب اليه [illegible] اذا قلنا انه [illegible] ليس [illegible] كما نطقت عليه الكتاب
والسنة ودل عليه العقل فهو عالم اذا اردنا ان العلم ذاته ولا معلوم لان [illegible] ان علمه عين ذاته ولم يكن في ذاته ولا مع ذاته
وان قال ثم [illegible] لوجوب المطابقة بين العلم والمعلوم فاذا وجد الشيء كان باحداثه ثم وقع العلم منه
عليه [illegible] المعلوم كما قاله [illegible] ولكن لم يذكر هناك [illegible] كما اذا اشعلت سراجا في الهواء فانه لا يقع منه شعاع على شيء
لعدم وجود كثيف الارض [illegible] الشمس في هواء السماء [illegible] النور عليه لان استنارة الارض [illegible] الشمس [illegible] باب الانعكاس
[illegible] المرآت [illegible] الكثيف ولم يكن النور [illegible] اذ لو لم يكن الشمس والباصرة لم يكن [illegible] اللطيف و
ولا الكثيف [illegible] المستنير ومحل النور والشعاع معدوم على الفرض او في ذات المنير فاذا وجد المستنير
او لوحظ [illegible] ظهر النور فانه [illegible] اذا قلنا على هذا التقدير [illegible] الاقرار [illegible] العلم في [illegible] الاشياء
[illegible] عالم [illegible] لكن النور الاسنادي المذكور [illegible] لان الشيء المعلوم لم يوجد في ذاته [illegible] وعدم
[illegible] وانا وجدت الذات [illegible] الذات [illegible] فانهم [illegible] وقد [illegible] هذا اللفظ [illegible]
ولكن لم [illegible] التعظيم [illegible] وهو [illegible] الواقع [illegible] فقد [illegible] ذلك [illegible] التجارة
[illegible] بان راس [illegible] التجارة [illegible] ابدا [illegible] لم [illegible] الذهبية [illegible]
رايت [illegible] اقول هذا اقول محمد لم يذكر قول الله في كتابه العزيز لانه [illegible] الطاهرين [illegible]
[illegible] المذكورة [illegible] التي ذكرت [illegible] الديباجة [illegible] عن ائمة الهدى عليهم السلام [illegible]
عن اهل البيت عليهم السلام [illegible] جعفر بن محمد عليهما السلام والمصنف يقول قال الله في كتابه وقال
رسول الله صلى الله عليه وآله [illegible] عالم الرحمة والنور [illegible] من مشكاة النبوة والولاية [illegible]

الكتاب والسنة

الكتاب والسنة [illegible] الفيلسوف [illegible] قال افلاطون الالهي [illegible] ان راي الفيلسوف [illegible] افلاطون و
[illegible] وفيثاغورس صاحب العدد [illegible] ابو جالس [illegible] فلك [illegible]
[illegible] كلامه [illegible] الديباجة [illegible]
الكلام [illegible] محمد الاسترابادي لم يكن عندي [illegible] شرح الشارح [illegible] ما خفي عليك [illegible]
[illegible] جعفر بن محمد عليهم السلام من [illegible] فيه [illegible]
لكن الحكماء [illegible] قال قاعدة مشرقية
واجب الوجود واحد لا شريك له لانه تام الحقيقة كامل الذات غير متناهي القوة والشدة لانه محض
حقيقة الوجود بلا حد ولا نهاية كما علمت اذ لو كان الوجود محدودا ومتخصصا بوجه من الوجوه لكان
تحدده وتخصصه بغير الوجود فكان له محدد قاهر عليه ومخصص محيط به وذلك محال فتمام كمال
وجوده حتى ولا خير الا وفيه اصله ومنه نشوه وهذا هو البرهان على توحيده اقول [illegible]
يتعلق باصل اثبات الواجب مع قطع النظر عن وحدته او صفاته واسمائه وآياته وان لا ينفك عنها ابدا [illegible] البحث
اي الذاتية كما علمت [illegible] ان يتعلق بوحدته الذاتية مع قطع النظر عن كونها من صفاته او عدم المغايرة الا دلالة [illegible]
في هذه الثلاثة ولولا اعتبار هذه المغايرة لم يكن الوحدة في الواقع الا راجعة الى الصفة [illegible] الى الذات [illegible]
ان الاسلاميين جعلوا اصل الاصول [illegible] هو التوحيد والوحدة [illegible] الذات الواجبية او وجودها مع ان البرهان
في الدور والتسلسل [illegible] اعتبار وحدته [illegible] الاشياء [illegible] الوجوب [illegible] وجوده [illegible]
[illegible] رئيس اهل الاسلام [illegible] الكتاب [illegible] اول الاصول الاعتقادية والواقعية هو التوحيد
[illegible] اثبات اصل الذات [illegible] الاعتبار [illegible] الذات [illegible]
الاحوال [illegible] من حيث وحدته او علمه او كذا او كذا الحكم آخر سواء كانت هذه الغيرية بحسب الخارج
[illegible] الاعتبار [illegible] التي ينسب [illegible] الخارج والواقع على ما [illegible]
[illegible] مختلف الاحوال [illegible] ولو كان الاختلاف بمجرد الاعتبار والانتزاع او الفرض [illegible]
[illegible] كان الفرض [illegible] وان كان الصدق [illegible] باعتبار [illegible] الاعتبار [illegible] باطلا لان اعتبار الغلط
والكذب وان كان باطلا [illegible] عدم اعتباره وقطع النظر عنه [illegible] لا يكون اعتباره في الواجب
اصلا [illegible] ان قلت [illegible] البيان [illegible] البيانات [illegible] قاعدة [illegible] بسيطة الحقيقة و [illegible]
القياس اليه [illegible] قياس اول [illegible] كيف [illegible] المستقبلة [illegible] التاويلات قلت لان بسيطة
الحقيقة [illegible] الاشياء فان [illegible] في الوجود [illegible] الوحدة [illegible] العلم [illegible] العلوم معلوم [illegible] القدرة قدرة و
[illegible] المقدور مقدور [illegible] تحت [illegible] ثبوت [illegible] التاويل لو قال بانه ليس [illegible] من الاشياء او [illegible]

او وحدة ولا شئ معه اوكونه ذلك لان ابية انه هو او وحده غير صحيحة انه لا شئ معه الاعتبار او التعقل لبداهة انا نعقل احدهما ونغفل
عن الآخر ومن ثم قيل ان التغاير الذهني يستلزم التغاير الخارجي والواقع فعليه ان يلتزم بغيرية انه وحده وهو وانه لا شئ معه خارجاً
وواقعاً لان هذا اللفظ وهذا القول اما صدق وصحيح او مهمل او مستعمل او كذب وغلط وباطل الثاني مما مرّ من القائل وما عليه ان ينقلب
ما سبقه انه هو او انه لبسيطة الحقيقة حيثية انه كل الاشياء او عينه غير وارد على القائل بكون البسيطة الحقيقة وحق الوحدة الا انه
ولب لمثل هذا القول بانه غير الممكن او انه وحده ولا شئ معه اوكونه ذلك الا العينية والوحدة الحقة المجهولة الكنه والبطلان اصل
الوحدة ليس بموضع احد لان الوحدة لم يدع شيئاً لم يشمله ولم يجعل لنفسها غيراً وقول الحكيم ملاك فوجها به الاول بن كل شئ الايراد
عليها طريق المصادرة او القول بانه سفسطة او لا يستحق الكلام والجواب والمعروف ان الوحدة قد شملت الجميع وليس القائل بهذا
القول موفقاً لان الصورة لم يقل الا بالذات وحدها لا شئ معها وانها لا بذات وشئ غير الذات ولو لم تكن او اعتبار ا
وهذا القائل لم يقل الا بالاشياء وهو مدلول مطابقي للفظ لبسيطة الحقيقة كل الاشياء ان قلت لو تم هذا التوجيه القلب الكل
الى الذي بالجملة لم يبق الكلمة من كلمات الشارع نادرة ومحل لان الامر اذا فسد لفسد الفرع ويتبعه كلها قلت كلاهما والوحدة
وهذه الفقرة ثمرة من ثمرات اصل مسئلة الوحدة وهذه المسئلة والشارع مقدم والمتعلم تابع لانه رئيس في المعارف والاسرار
وكلماته والرمز عليه بخلافه الا ان ينقلب عليه بالوحي في خوضه يشير بالرمز لكل بأصوله وتحته الشيئا ومع هذه النسبويه والتابعية بها
في وحدة ابى الله مقامها قائلاً بالامرين الامرين والحسنة بين الشيئين وعند مجامع الكلام وقوله واجب الوجود في الحق محكم
برهانه لا انكار فيه كما فرغ عنه او لغو الانكار عنه اشارة الى انه منقطع الاشارة وجميع التكلم فيه موقوف وقول الشارح وبرهان
وحجة لان كل ما يعرف ناحق وذهب الجمهور راجع الى المغيرة وهو امكان الوجود وانية وعلامانه وفقد ولا شرعية ومقاطيله الا اليه لقاما
عن التكلم فيه وانها جز اليه وكناية على المعتبر بانه فيما قرره انا الذي بالجملة حرف وقعت فيما لا ينبغي وخاض فيما لا يفيد كما عرفت وقوله الشرح
الماوله به توفيقاً الى امر العلم وجوده سواء تعلق بنهج الشارع ونظمه اولاً او بان اثباته لا يحتاج الى بيان لانه المظهر والمثبت لكل شئ
الكون بعيد عن الظهور الا ليس يحتى لكم برهان المظهر وانما المحتاج اليه هو اثبات توحيده ولا اشكالات والاضطرابات فيه ولان النسبة بينهما هو العموم
المطلق بمعنى ان كل ما يثبت به توحيده ويثبت به وجوده دون العكس حيث ذهبوا الا الثنوية الخبيثين ولم يذهب احد بعد اثبات توحيده
الا نفى وجوده وان ابت ازلا لا يجعل الوحدة له بالبديهة اما قوله انه واحد شرع في بيان البرهان المسمى بجامع ان المعتم يعرفه بابن الوقوله لانه
لو تعدد الكل لانه الف التوفيقية فلا يمكن تعدد الواجب بحيثه وهذا هو البرهان على التوحيد ولما اجل فيه او اثبت التوحيد في ما تقدم
في البحث عن حقيقة التوحيد واثبات الذات الواجبية لانه ثلاثينها وتعقبها بالدليل على نفي التعدد وان كان التكلم على الاول والآخر لولا
وجوده وهي بحث كانه تقرير او تكرار برهان لا ابتنا بهذا البرهان الا بحق الاعتبار ارا وتبيين الاجمال وشرح البرهان بقوله لان ما زاد عليه
اي على الواحد عبر بما دون من اشارة الى ان ما يوجب النقوع لكل منهما من كمال غير مدرك العقول الا بالادراكات فحسب التي ما فوق ضرورة
واما ايجاب النقوع الآخر فهو لكون لكل منهما كمال محصوراً بالآخر بانتزع نوع منه التي وقد صيره بحقوق محصوراً ضيق عليه واحاط به لكل
من الشيع فلم يبق له عليه فقد حصره واحصره المرض اذا امنعه عن السفر لحاجته وقد حصره العدو بحصرونه اذا ضيقوا

الجزء الرابع والعشرون

به واحاطوا به حدوث الزوج فهو محصور احدهما اي وكل محصور حتى الآخر ناقص لانه محل محدود واحاط به نهاية وكل محدود له نهاية له
من محدود خارج عليه مضيق ومحيطاً اياه مما يريده فاذن صار من حاله عيره والاحتياج مناف لوجوبه ووجوب وجوده مطلق
ولو كان بالنسبة الى ما يحيط به من التعين والحدود والنهاية واشباه ذلك لا لفقير المعروف انه ليس غني عن كل شئ غيره ولم
لا يكون ان يكون اثنان كلاهما كذلك اذ قولك الا ان او فيما سبق في اثبات الواجب او اختلافك انه هو والهو المطلق لما
تقدم غني عن كل شئ لا يستلزم الا الغناء المطلق عن كل واجب او كل ممكن او كل ممتنع واما النفي المطلق وعدم الاحتياج اصلاً
في حمل احتياج واجبين فلا بد قد يلزم منه الاحتياج والنقص فيه اذا فرض غير الآخر منفصلاً ان اختلاطهما بالقطع بالاحتياج وحدث
النقص وان كان كل منهما بانفراده غنياً مطلقاً نظر ذلك في الفقه ان من وجد الماء في الثوب المشترك بينهما اذا اتفق بعد ما كان
على كل منهما احكام الطاهر بقاعدة اليقين لكن باجتماعهما يقطع بكونه فلا يأتم احدهما بالآخر لانه جنب او متوهم بالجنب ولا يكمل
بهما العدد في الجمعة لما حققنا في اللوامع والمعان وذلك لان الغني الآخر ان كان كما قال الامر ثابت للقادر وغيره
راجع الى الآخر لاحقه الاحتياج مفتقر اليه القادر وعاد ما غير حوزه الى الغني الاول ثبت التوحيد وحصل به الغني المطلق بحيث من الاحتياج
لان المعروف انه المحتاج اليه ذلك الواجب الغني المنزه لا محتاج والمحتاج ولو فرض وجوبه وغناه عن كل شئ لا يمكن له الاخلال
بالتوحيد فالفرض لكل الا بغير وان كان ذلك الآخر مستغنياً عنه كما كان غنياً عن كل شئ لا محتاجاً اليه الغير فقلنا اذا ارتد الامرين كون ذلك
الآخر محتاجاً اليه الفرع بالنسبة الى ذلك الغني او مستغنياً عنه فقط فكونه ما يحتاج اليه لكل شئ فحذ ذلك الواجب الغني المطلق كون ذلك
الآخر مستغنياً عنه انما قياساً عنه لا هو غني عن كل شئ وبكمال ذلك الآخر مع وجود ذلك القديم المستغني بالكلية عنه اي عن الآخر فقاوجد في
مستقل لا يحتاج الى الغني المطلق وهو لغو في غناه بالبداهة هذا الدور وفيه انه هو شأن ذاته الاحدية والطال ما زاد عليها هو ذاته
وتوحيده الذاتية او ذات ذلك الآخر وكيفيته وكما البرهان على توحيده الفعل والكلام في شأن ذاته القديمة باعتبار فعله وادراكه
ونفي اتخاذه الولد فهو الغني لا يحتاج الى احد الامرين بعده او بقاء شأن ذات ذلك الآخر وهو الغني لانه ان كان لكل ما سواه محتاج ذلك الغني
عن كل شئ معلولاً له فلا يقدم من لوازمه حصر لوازمه الآخر الزائد اولاً في الوجود والاختفاء والغني المطلق مصدرية بباب الحوف الاول
ومستغنية وان عبد احتمالهما لا محالة الثالث هذا ظاهر وكما حصول الكمال المطلق فلان المعروف انه صار محتاجاً اليه وعلة للجميع
وكذلك فهو كامل مطلق من جميع الوجوه وان وجد شئ معه حتى ذلك الغني المطلق لم يكن معلولاً له اي لذلك الآخر الزائد شرط
معطوف على الشرط الاول وقد ثبت بالضرورة لو البرهان الخارج او ما ذكره في شأن الذات وان لا يكون الفرع المناقض لنبع الاول
مع انه لم يوجد وعدم بيان الثاني هنا وان كان في قوله بعموم كون الاشارة اليه واقتضائه الثالث لانه بمنزلة ان يقال لكن الغني المطلق
ما يحتاج اليه الممتنع الذاتي كالدور وكونه المحرج كونه مستغنياً عنه ومحاسبة اي وجوب الوجود الذاتيين سواء في امتناع قبول الحاجة
والجمع فالنقص والنقص اثنان ومن هذه الجهة لازمة ذلك الغني المطلق وهذا لا يوجب نقضاً لحقيقة الدور وتقرير البرهان ما لخصه
المعتمد ما حاصله ان الاثنينية في الوجود المطلق يستلزم التحديد وثبوت النهاية وثبوت خلف فرض الاطلاق واشباه ذلك معه
المحذور فيه فكيف عن الواجب الذي المورع لكن قيد التنزيه وان رجعه فقط عن قيد الاطلاق وادون منه وهو التحديد والنهاية التي

لازم لكل انتوة حتى الواجبين وليس فيه ارتفاع بين الا المفاسد التي منها الجمع بين النفي والاثبات بجهة واحدة وبالجملة القدر المسلم
ان احتياج الى الشيء المشار اليه الى الآخر وكونه اى الشيء معلولا له كما هو حق فلا لم يقوم حق ذاته ليدل به على ان لفظ فعله
وقوله شان فعله ليس بالمعنى المصدرى كما شرحنا لان وزن الشرع اثبات وحدة الذات وشرحها لا وحدة الفعل بمعنى الوجد
المطلق والشبه التى خلقت بعضها وخلقت الاشياء كما قال العلم بذكر لفظ المعلول اى المعقول وعندى بين ما كان المقتضى
لصدوره من اثبات وحدة الفاعل المطلق والواجب الحق اشيا من الفعل لاستحالة الاشتقاق من المعقول اى الفاعل بدون تحليل
الفعل فى طريقة الوقف فكيف فى طريق البرهان وعلى هذا ما ذكر من رجع الضمائر غير المرجع كما زعموه اى الفعل الا انه لا يلايمه
الشق الاول لان معناه ح اى فعل ذلك الفعل المطلق واحد لا ازيد منه لان كل ما سوى ذلك العنوان كان معلولا لذلك الفعل
حصل الفعل المطلق وان وجد وهو الفعل الزايد فيه هذا الفرض لم يكن معلولا لذلك الفعل كان الفعل فاعله حقيقة وفيه ان الفعل
ليس غير متكثر وكما لا حقا ولم يكن النقص فى حقه محالا لانه ممكن وكل ممكن ناقص وانه لم يثبت لزوم اعتبار الاكلية فى الفعل بالجملة
المعلول اليه الا ان يريد ان العموم والانبساط والشمول فى الفعل الاول لازم لان الخصوص فى كل شيء لابد من الانتهاء الى العموم
فان انتهائه اليه من خصوصيته ولولا هذا لم يكن خصوص اصلا هف فلو زاد عليه فعل آخر صح لكل منها عن العموم لان التحديد
والتميز لازم لكل التعيين والامر لم يكن اثنان هف او يريد ان ما زاد على ذلك العنوان كان صادرا من الفعل ومعلولا له لبقاء الواجب
الوجد على غناه المطلق وكماله الحق البحت لان الفعل عام شامل لكل ما يدخل تحت وجود وشيئية وهذا العموم بسبب فنائه بجنبه
وصورة الذات الواجبة منقطع الاشارة وممتنع النظر وانتهاء الى اليه وليطلب ما الفعل على ان ما يكون غيره وخارجا
تحته معلول ومعقول للفعل وانه لا يمكن ان يصل الذات ولا يحتاج اليه فيثبت الذات بذلك على وحدتها الحقة التى هى مع الفعل
المطلق والكمال الحق فى العبارة وان لم يصدر من الفعل ولم يكن معلولا له لكان اما بلا علة وسبب له اصلا وهو بين البطلان
لانه ممكن وكل ممكن ما له سبب او بعلة وسبب هو الذات وهو نقص فى حق الذات اما اولا فلان الفعل الاول اذا لم يكف
استناده الى الذات فهو اما مساو ان كان فعلا آخر او اوطأ ان كان معلولا واما ثانيا فلان احتياجه لا الى الفعل بل الى
الذات انتهائه اليها والانتهاء وليس عدوانهما معا وعدم غنائهما وهو فى الذات خلف فرض وجمع بين النقيضين فاشار سبحانه
الى الثالث الثانية كلامه من قوله وشان فعله اه اى كلامه فى قوله فى سورة المؤمنين ما اتخذ الله من ولد بهذا وشان فعله وتوحيد
الفعل وما كان معه من اله بهذا وشان ذاته واثبات توحيد الذات اذ الذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض كما هو حال
ملوك الدنيا وانما اقترنت الآية على البعض لانه مثل الجدار لو كان فيه الخ جعله غيره لا استبد كل صانع لم يظهر انه لدلالة خلق
على ان دنا به بمنع استبداد وصفه الصنع بمصنوعاته وتميز كل صنع بمن صاحبه اذ لولا ذلك فلا حاجة الى اختصاص احديها
بالصانعية وعدم كون الآخر صانعا لشيء او تبعيض الصنع فى مصنوع واحد اسم للكل لان جميع الممكنات فى حكم ممكن واحد فى الافتقار
الى الصانع او اسم لبعض لبادية البعض الآخر فى الحكم او يعنى كان بعضا فى ذلك المصنوع او فى كل ما يخلق على حدة الاستبداد
فيه لكل واحد منهما على الاستبداد البرهان لما حاكما فعلى فى امرهم الا باجتماعهما لا باحدهما وحده او الاستبداد لاحدهما

بمعلومه ما لم يتبدل من الآخر وان كان الآخر مستبدا بمصنوعه او وقوع الضعفين فيه بالاستبداد لكل منها بالصنعة كما بين فى ارجاع
الامور بواحد كان الامر بهما عبارة عن المصنوع الواحد ليعلى عليه بواق المصنوعات او لكل مصنوع مصنوع بالانفراد او عدم ذلك التعلق بحقائق
احدهما به وحده واستبداده صاحبه به وبمصنوعاته المختصة بها وارتفاع الضعفين عن ذلك المصنوع لعدم وقوعه متعلق صنع كل واحد وافتقاره
الى واحد منها اصلا فسار جميع هذه الاقسام مع وضوح بطلانها بما يترتب عليها عقيب التركيب الكلى المتعلقة اليها تلك الشرطية الواحدة
فى الآية واما فسادها فلان معنى الامر المطلق البحت المحتاج اليه لكل شيء ان يستند اليه اى شيء كان ويحتاج لكل ما سواه من مصنوع
الصانع الآخر كاستناده لنفسه ليعلم اليه واذا وقع صحة هذا الاستناد فيقع التدافع والتناقض بلزوم الجمع بين النفى والاثبات
بين صفتى الصانعين فى دلالة الآية فى كل مصنوع حقيقة مصنوع الآخر او فى كل فرد من افراد المصنوعات اما لزوم المعنى المذكور
فى المصنوع المختص لصاحبه فلان الاختصاص الذى مدلول الآية يدل على انه لم يكن ان يكون مصنوع غير صاحبه اذ لو امكن ولم يقع
لزم حكم التساوى او الاولوية الذاتية والاستثناء لمدى دليل البرهان يدل على امكان ان يكون مصنوع جزء عن وجوبه وهو نا فى فات
فى حمن تقريرات منها لزوم ان يكون مصنوع صاحبه ولا يكون مصنوع صاحبه وان يكون مصنوع ذلك الآخر وان لا يكون معلومه وان
يجب كونه مصنوع صاحبه او الآخر وان يمتنع كونه مصنوعه وان يكون موجودا للاختصاص وان لا يكون موجودا للاستثناء وان يكون
يحصل وان لا يكون بما يحصل الا غير ذلك من مفاسده تقدم الشيء على نفسه وخلف الفرض والدور والتسلسل ترتبا او دوريا واجتماع
النقيضين وترجيح المرجوح لان النسبة الى الاختصاص اولى من النسبة الى الاشتراك والترجيح بلا مرجح والطفرة لانه تحول عن رتبة الاختصاص
الى الاستثناء بلا جهة اقتضاء الاستثناء وجهته والتداخل بين هو واضح وترك الواجب وفعل الممتنع والترجيح بلا مرجح بحكم التعادل
بين الالهين الى غير ذلك مما لو حولنا بيانه الا اخر التعلم لم ينقطع واما لزوم التدافع بالنسبة الى كل فرد من افراد المصنوع سواء
مصنوعه او مصنوع صاحبه فلقلب الكلام فيه من احديهما بالنسبة اليه فى الآخر ليعلم ما وجب مع ملاحظة تلك المقدمة القائلة
ان جميع الممكنات حكمها حكم الواحد فاذا استبد لكل صانع بمصنوعه ولم يكن احد منهما صانعا للكل شيء سواء كان الآخر مانعا اكثره او اقله
او اقوى فان كان عدم منعه فى الكل لسبق اذ الكل مشغول استناد الكل اليه لا جزء له فلا حاجة فلا حتى وذلك التعلق فى كل منهما
وهذا تداخل او ابو او القوة على ذات لمنع الكل ولا منع الجمع اذ انتفاع العقل وان كان متحققا فى احدهما ليكن فرده الآخر هو
رفع النقيض عنهما على انه لكل منع الآخر به لا يجتمع مع التفصيل للصانعية ببعض الاشياء لما ثبت من ان التعلق اذا كان متحققا
مع انتفاء المانع وجب الفعل ووجوبها منع لكل شيء بلا استثناء وعلى التقدير ما ذكر كان مصنوعا لانه ناقص وكل ناقص مصنوع
اى اذا كان النقص لكانا فى النفس وذلك فلان الناقص مخالف الكامل وكل متقابلين متلازمان فى التصور والتحقق
فلابد لكل ناقص من كامل وينقل الكلام فيه الى ان ينتهى الى الكامل بلا النقص والكامل بلا النقص لا يجتمع مع عدم صنع لكل شيء للتنافى بينهما
واما اذا كان فيه فعل ذلك الصانع من حيث هو فعله اذ من حيث هو فعله وفى فعل صاحبه كذلك او من حيث الفعل المشترك بين
صنعى الفعل باجماعها سواء كان النقص الفعل من حيث شان الذات وتوحيد الذات او من حيث شان فعلها وتوحيد الفعل على
الاحتمالين المذكورين للعبارة فلان القاهر الكامل باحداث الفعل الكامل احق منه باحداث الفعل الناقص لان الفاعل بالافعال فيه

المحل من نقص في نفسه وغير القاصر بل الالحق مصنوع للصانع وهذه المصنوعية المعروفة اعم من ان يكون لافتقاره الى الصانع
الخارج كما هو من المصنوعات الخارجية وان لا يتنك عن افتقارها الى اجزائها الداخلية ايضا حيث وفعلا كانت اجزاؤه وصورة خارجيتين
او عقليتين او الى العلة الداخلية واجزائها الغوايتية وكون ذلك من مطلق نقص الوجوب ذكره كما هو مناط احتياج السواد كان
لا للنقص الحاصل من تعلق منع الآخر به حيث ذلك الآخر لان الفرض لا يقدر على تاثيره ومنعه من تاثيره اصلا ولو منعه من تاثيره
فيه جزء لا يحدث وهو محتمل في الوقت او في حيث التعلق به لانه اذا تعلق به وكفى فيه فقد حصل وتحصيل الحاصل ممتنع بالذات
ورد الى اجتماع النقيضين كان فاترا عدم قدرته على التاثير فيه ورفع المانع عنه وهذا البولم يلزم على الاول لانه للنقص مع
قطع النظر عن تعلق الآخر به ومع النقص لا يصح اطلاق العجز في عدم النقص او امكان تعلق القدرة من حيث نفسه وكان مصنوعا
ايضا لان كل عاجز مصنوع على كون مصنوعية النافع والرجحان وجاز لزم مصنوعية ذلك الصانع او جزئه ومصنوعية على التقديرين
كما عرفت فجالوا استبدل كل مصنوعات فكذا جار بان فيالو تحقق القبح في المصنوع الواحد باطلان يستند الى هذا الصانع وذلك الصانع
بل المقدر من صنعه وتبذل من صنعه والتصوير انما بان ان عدم كون احدهما تامة قدر الذكر اما النقص في نفسه وفعلا او التعلق
منع الآخر الى آخره او وقوع الفساد فيه ووقوع العليتين الناقصتين وتواردهما على معلول واحد بان عدم استناده الى احدهما او عدم
دفع احدهما صاحبه في الورود عليه او عدم كونه ما فاقه وعدم مجامعته مع صانع آخر اما التعلق منع الآخر به او النقص في نفسه
وفعلا الى آخره او ان نفاه عنه بان عدم استناد الواحد منهما الى الاستقلال فالعلية المصنوعية وهي انهما يستقلون فيه والآلة فيه والاقتو
في عداد المستقلات لا المصنوعات او الانتفاء فاعلية احدهما او عدم كونهما كليهما ما فاقه اما النقص في نفسه او في ذلك المصنوع
او عدم كونهما كليهما ما فاقه لعدم كون احدهما صالحه وعدم كون احدهما ما فاقه اما التعلق عدم منع الآخر به او النقص له
الى غير ذلك من التقريرات فدل قوله تعالى على ان الذهب الآية دلالة ذاتية على ما وقع عند اهل الحق او وضعية كما هو عند اهل الكلام على ذلك
على هذه المعاني الثلاثة الاخيرة او على الاربعة التي رابعها الاستبدادية او عليها الى قوله اما انه واحد فلان ما رآه مدلولا ودليلا
دلالة تصورية او تصديقية بالمطابقة بموجب الاصطلاح او دليل الحكمة لكل واحد من تلك المعاني او في ضمنها بطريق اللف
والنشر مرتبا او مشوشا او بوجه طريقة مثل ان يقال في الدلالة التصورية على مسلك الاصطلاح ان المتبادر من الآية في الوقف
السببي الذكر صانع مصنوعاته لا التبعيض وما عطف عليه وهو نفي حقيقي مطابق الوقوع والتحقق كذلك او بوجب دليل الموعظة
لان القلب في معنى الوا والدال المنقي هو الدلالة على الجزء في ضمن الدلالة على الجزء في ضمن الدلالة على الكل تلك الوجوه
المذكورة اجمالا لا تشتمل بالمطابقة لما نوى اليه اتيان الجارة العطف ودون المطلوب الالزام المطلع او يحكم دليل العقل لان
الالزام خارج عن المطابقة فينبغي ان يقال ان العقل خارج عن العواد مقهورا بحكم على تلك الاحتمالات التي منها اختصاص واحدة
من تلك الدلالات كالمطابقة مثلا بواحد من تلك المعاني او في منها بواحد او اثنين وثالثة منها بواحد او اثنين او ازيد
حسب زيادة المعاني كاختصاص كل واحدة منها بالكل حسب الاعتبارات التي بيانها فرع عن وضع الكتاب وان شئت متعلق
تلك الآية الى المعنى الاول وهو ان فانه يقوله تعالى لعلا بعضهم على بعض اثبات لقوله وما كان معه من اله لان الزايد عليه معه

يقع بينهما

يقع بينهما التجاذب والتغالب اما كمن ملوك الدنيا لمن لا يقع فيه حقا الا كفى بدينه البغي بين وانا كما عرفت من ان الالحق افضل
بالنسبة الى الكل من فعلية احدهما صاحبه او اما من تفاد الحادث واتها مستلزم لنسب فعلها وسبب فعلها ينبغي الممكنات وان لم يبق
شيء منها على ما ولا اثر وانا ان التعدد يخرج كلا منهما عن وجوب الوجود والسبب هذا الى الامكان والتركيب وبوجب الافتقار
وان استحق بالبديهة والترتيب في الممكنات بينهما العلو والتغالب لا محالة في معنى انه الامكان بان يكون من الغلبة والعلو
وانا ان التجاذب والعلو لا يتيقن بانه يكون بانه سوى شيء من الاشياء سوى كان مباينة او ملازمة او مقومه وجزئه او كونه
من مطلق ما لشيوعه بصدق بصحة شهادة في شأنه او لذلك صدر الآية ولغيره لا يتصور الا بطريق الوحدة الحقة وكون شيء
سوى هذه الوحدة فيقع التوحيد لا شيء موجود او الها كان او امكانا او افعالا فان حمل عليه كلمات القوم فذاك
والا فهو الحق في التوحيد وما قالوا فيه بالعرض حقيقة قول المتقدم في اواخر السفر الاول في رد شبهة ابن كمونة
بانه لم لا يجوز ان يكون هناك هويتان بسيطتان مجهولتا الكنه مختلفتان بتمام الماهية يكون كل منهما واجب الوجود بذاته ويكون
مفهوم واجب الوجود منتزعا منهما مقولا عليهما قولا عرضيا فيكون الاشتراك بينهما في هذا المعنى العرضي الشريك فيكون كل منهما والافتراق
بصرف حقيقة كل منهما من واجب الوجود لكونه صرف الوجود الذي لا اتم منه كلما فرضته ثانيا فاذا نظرت فهو اذ لا ميز في صرف الوجود
فوجوب وجوده الذي هو ذاته يدل على وحدته كما في الشريف شهد الله انه لا اله الا هو وعلى موجودية الممكنات به كما في قوله تعالى
او لم يكف بربك انه على كل شيء شهيد هو نفسه لكونه لو تعدد الواجب بالذات فلكل منهما مرتبة من الفعلية والشيئية
وكمال الوجود والتحصل لا يكون هو للآخر ولا منبعثا عنه ومترشحا من لدنه فيكون كل واحد منهما عادما لكمالية وفاقدا
لمرتبة وجودية سواء كانت ممتنعة الحصول له او ممكنة فذات كل واحد منهما بذاته ليست محض جهة الوجوب والفعلية بل
يكون ذاته بذاته مصداق لحصول شيء وفقد شيء آخر من طبيعة الوجود ومراتبه الكمالية فلا يكون واحدا حقيقيا والتركيب ينافي الذات
والحقيقة ينافي الوجوب الذاتي فلا محالة انه الوجود والفعلية بحسب ذاته بذاته يجب ان يكون مستندا جميع الكمالات ومنبع كل
الخيرات واما انه لا شريك له فتقريره على وفق انه واحد بمذاق القوم انه ليس له ضد ولا منافي فهو من الشريك
في الملك والا لكانا مشتركين في وجوب الوجود والحقيقة الالهية ولما كانا اثنين فلا بد بينهما من ما به امتياز لكل واحد
منهما عن الآخر لا بد وان يكون بامر غير الحقيقة الواجبية فلزم تركبهما بالضرورة واذا صارا مركبين صارا ممكنين لا واجبين
هف وانه ان لم يستقل بالتاثير لم يكن احدهما الها وان استقل احدهما دون الآخر فذلك هو الاله دونه فلا شريك له
وان استقلا جميعا لزم اجتماع المستقلين على اثر واحد ان فعلا معا او لزم الالهية احدهما دون الآخر ان فعله او لم يرض
والشارع عليه لما رأى ذكرها معاني الكتاب كما في الشهيد العقوة وغيره ومن المعلوم عند اهل الحق انه لا تكرار ولا زيادة
ولا نقص في كلمات الكتاب والسنة جعل نفي الشريك له اعم من انه واحد وان جعل الحكم الخ بالتوحيد الذاتي والصفاتي
والافعالي والآثاري والعبادتي ناويا بهذا المرجح المساواة بينهما في العموم والخصوص وكون القيد في حق احدهما والمباينة بالجهة الخ
وقد فرقوا بينه امورا لا يخرجان العايدة الى الذات اما ذاتها او صفتها او فعلها او معبوديتها واما الآثار لكونه فهو راجع

الى العقل ومعقوله الاول وساير المفاعيل الا الذات على حيثيتها بخلاف الاربعة الاول فتوحيد الذات بمعنى عدم ما زاد عليها
وقد مر بيان انه واحد وعدم تكثر جهاتها وجوبا كان او امكانا او افتقارا لان الحق متحوزة الازل ولا كلام فيه فجامع الذات يكون خاليا
عن الوحدة والتوحيد الذات اخرى وقد وقت ما مر من ان نفاق ان الازل فقد مر غير مرة ان الازل هو ذاته ليس الا الانفعال
الفق الشرع والعقل والعرف على ان الازل من صفات الذات وانه نفي الماضي وبموضعه المستقبل فلا يمكن هو فيه لتم الا
بمنزلة الظرف هنا فاذا كان بمنزلة الظرف فيه لتم فاما محويه لتم كالزمان هنا او مساوق له لتم في الرتبة واياما كان لم ينف
الشريك عنه لتم واحتماله حظه وان لم يقع كاف في الاخلال بوحدته ووجوب وجوده فضلا عن وقوعه وثبوته له بحكم تلك الادلة
تلك الادلة اذ لو كان ظرفا له لم يكن ذاته لما قد بين ان الذات فكم واما الازل فلا فان الشائع ان الازل بالتركيب
القديم لعله ان ما ذكر بعض اهل العلم ان اصل هذه الكلمة قولهم للقديم لم يزل ثم نسب الى هذا فلم يستقم الا بالاختصار فقالوا
يزلي ثم ابدلت الياء الفا لانها اخف فقالوا ازلي كما قالوا في الرمح المنسوب الى ذي يزن ازني وهذا المعنى الذي ذكره الجوهري
للازل وفاقي بين اهل اللغة ان يكون نما الذات فواضح لا لمطابق الادلة على انه لتم ازلا واما الازل فان كان غير الازل افتقر
وان كان ازلا هو الذات فهو عين المطلوب ومناف لغرض الظرفية وان كان غير الذات فاما له ازلية الازل او لا فيه
ان الازل ازل وازلية بمعنى الازل لا بسبيل الى الثانية لانه تعمم حين من الاشياء كذلك فاذا جاز ثبوت الازلية له تعالى
فثبوتها للازل اولى اذا لم يكن لبطلت الازل على حذو بل لتم حين لا يقبل النسبة اصلا ولذا عبر بعضهم بلفظ التثنية مع ان
المقام مقام التوحيد وهو اثبات ازلية الازل وقدمه وقس عليه ظرف قديم اما ثبوت الظرفية فقد عرفت وجهه واما ثبوت
القدم فلان غيره هو الحدوث وهو تدافع وهكذا الى غير ازلية ازل الازل وازلية ازل الذات بعين ذلك الازل
او بالفتش وهو غير ذلك الازل فيتسلسل الازل ولا ينقطع وثبوت شيء مع الذات مناف لاحديته معناه فضلا عن
ثبوت الاشياء الازلية وعن تسلسلها فيه لان منعدمته هو مخصوص الشي والا يرد عليه ان التسلسل لا يمكن محالا الا اذا وقع
في الامور المترتبة المتلازمة او اللزومية بالسببية والمسببية لانه مورد جريان براهين التطبيق والتضايف وغيرها ما لا نظم
كما لا تنقطع شيء مراتب الاعداد والتفاصيل كدورات الافلاك لثبوت قدمهما فيتلو الاجتماع كالهيئات المجتمعة
في فرض لا تنافيهما ولم يثبت الترتيب هنا بل ثبت عدمه لان الازل واجاز النسبة في مراتبه لكان ازلية الذات
ليعم سببية منها او ساوي الاقتضاء الشي الثابت لها بالنسبة الى الذي يحوز ازلا كان او غيره دون غيرها وكذلك وسببية الازل
لسببية الذات بدرجة سلسلة الممكنات ورتبة الامكان هو التأخر والابناء الذاتي عن مساوقة رتبة الوجوب حتى يكون
لوحدتها وبطلتها اصلا الا ان تمنعه الازلية الهيام حيث النسبة بجامع نسبته فاذا كان الترتيب غير ثابت وثبت
بذلك ان الازل ذاته لا ظرف له لم يكن سوى الازل اي الذات الا المصنوع وهو لا يشارك الذات لانه
مستند الى صانعه في ذاته ومقومات ذاته وصفته ولوازم ذاته وفعله واثره وكل ماله وما معه والمستند الى صانعه
في كل شيء ازلا في خصوص افراده فرع كل ما يصدق عليه اسم الشي بالشيئية والوجود والثبوت لا يمكن ان يكون شريكه والا

[Catchword:] فهو منافي

فهو متخلص في نفي الشريك عنه بهذا المعنى ليس بان الازل فقد جرى اذ الشركة ومعطوف على لم يكن لان الازل ليس شيئا
ما يدخل تحت اسم الشيئية بغيره بالنصب عطف على ليس الا الامكان او الامتناع والامكان وماهيته وماله وما معه لا يكون الا معلولا
بالاضافة للممكن وبالنسبة الى الامكانه لما مر فيما سلف ان الامكان والوجوب والامتناع والوحدة ونحوها من الامور المتكررة في
النوع امور اعتبارية لا خارجية ولا يلزم التسلسل فوق التسم الازل المذكور والمصنوع لا يعقل ان يكون ضدا لصانعه
ومشاركه والا لما صدر عنه وقد صدر لان الضد هو المقابل المطارد ولو صح الصدور على فرض ضديته له لكان صانعه
جاز الصدور عنه لانه الفق ضده فكان الصانع مصنوعا موجودا وهذا خلف واما الممتنع فمعناه ومفهومه ممكن لا ممتنع والا
لا يبقى ولا يتصور وكل ممكن مصنوع له تعالى ولا شيء من المصنوع شريك وضد ومقابل لصانعه كما عرفت والعجب منهم في انهم
في النوع الاول حيث قسموا المفاهيم الى الثلاثة وهي الوجوب الذاتي والامكان الذاتي والامتناع الذاتي في قسمة حاصرة واطالوا فيها
وليت الا انهم يقبلون بها الوجوب والامكان او واحدة من الامكان اي الواجب مستقلع الان زيد مجهول مطلق كالامتناع على
ما مر مرارا ولست افهم ما يريدون منه ان الممتنع لانه لا يتصور الا الازلية لا يفيد شيء منهما ما ارادوه منه وذلك بانهم
الى فقدوا شيئا متصورا في شيء وكل شيء مخلوق الله تعم في الخارج ونفس الامر لقول الرضا المتقدم وبطلان اشتراك المخلوق
والخالق في شيء ما ولو كانت الشيئية في الخالق لا كالاشياء كما في الحديث وما قد يتوهم مقطع من الممتنعات والاعدام صورة ذلك
الامر الذي خلقه الله فيه وذلك فلا يقع في الاوهام انه عاجز عن وقوعه وذلك من خلق الله وقدرته واجب سواء اتصور ذلك
التصور الماحق وصدق لما يلي كان الكاذب فكونهما حتى ان صور ذكرها الثلثة زوج والاربعة فرد والسماء تحتنا والارض
فوقنا والعدد والشيء وهكذا لم يعزب ذهن من الاوهام الا قد خلق الله عز وجل عليها خلقا فان كان حقا كان خيرا وحسنا فالله
موجد لكل خير وما اصابك من حسنة فمن الله وان كان باطلا وسيئة كذب فالله خلقه واوجده اليهم وما اصابك من سيئة فمن
نفسك تفقدوا ما البطلين وافعالهم الوقيحة واعمالهم القبيحة لكان حقا انهم عن ربهم يومئذ اي يوم يقوم الناس لرب العالمين
لمحجوبون على حد قوله في سورة النساء فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بايات الله وقتلهم الانبياء بغير حق وقولهم قلوبنا غلف بل طبع الله
عليها بكفرهم فلا يؤمنون الا قليلا وبكفرهم وقولهم الآية وذلك انهم خالفوا ونقضوا العهد في الذر ولم يجيبوا حين قيل الست
بربكم ومحمد نبيك وعلي وذريته اولياؤكم فلعل الله بهم ما فعل بسبب الانكار وصورهم على هيئة العداوة وصبغهم
في غضبه وبذلك جحدوا بايات الله واوليائه وقتلوا انبيائه ورضوا بقتل اجدادهم بالاتفاق لعطائهم وقالوا قلوبنا
غلف اي وعية للعلوم فكيف تكننا لما ليس عندنا او خلقه وجبلة مغشاة بالغطية لا يتوصل اليها ما جاء به محمد صلى الله عليه وآله
بكونه مخلوقة كذلك لانه خلقت على الفطرة والتمكن من قبول الولاية وانما حجبا عن العلم وعند اما ومنعها التوفيق للتدبر في
آياته فلعنوا لما قالوا وادوا اليه قابلياتهم وطرد ما عن الانفس شعاع النور والانفس لقبول هيئة الولاية وما لوا
الى جانب العنف مقابل الموضع اهل الاجابة في الرحمة لعدم قبول هيئة العداوة وسر ذلك في افعال العباد تراكم الاجزاء
في الفعل المركب وتصادم الاسباب ودوران التمازج في البين على مدار الجزء الغالب والهيئة القاهرة وعلى النحو الذي

اشار بعد السوق اشرة الذبيحة في تعبير وله ان في المحققين بل ران على قلوبهم اي غلب وغطى الصدا قلوبهم بما كانوا يكسبون
من المعاصي والشرور كما جاء عليه قول الباقر ما من عبد مؤمن الا وفي قلبه نكتة بيضاء فاذا اذنب ذنبا خرج في تلك النكتة نكتة
سوداء فان تاب ذهب السواد وان تمادى في الذنوب زاد ذلك السواد حتى يغطي البياض فاذا غطى البياض لم يرجع صاحبه
الى خير ابدا وهو قول الله عز وجل كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون وفي الاقتصار على الايمان اشارة الى ان الكل مفطور
على الفطرة ومخلوق فيهم آلة الاستطاعة كما في قول القسم وهي القوة الجسمانية والقدرة النفسانية والعلم والحيوة والعقل والفهم
وهي في المؤمن والكافر متحققة بلا تخلف وجود وفي ايجاب الاذناب خروج النكتة السوداء في تلك النقطة البيضاء اشارة
الى اشتقاق الظلمة والشر من النور والخير وتبعيتهما لما كان سبقت رحمته غضبه وتبعية النفي والالتزام للمطابقة وفي نسب اشارة
الى ترتيب كل شيء مما في العبد بل كل ممكن عنه الى العقل الاول والوجه المطلق من الوجهين وجهة الى الرب ووجه الى النفس
اي الاقبال والادبار فالعقل والادبار [illegible] لان الجزء اقبال والكل ادبار [illegible] التحقيق [illegible]
وفي [illegible] اشارة الى ان الحكم الكلية [illegible] ان الحقيقة انما يكون بالنور [illegible] الظلمة [illegible] الى المأمور والطبع
في الآيات الكثيرة وفي احاطة الله تنزل مراتب الوجود [illegible] مقامات [illegible] دائرة العقل وكون كل
مرتبة منها يكون حدا او صفة واسم وتباعد وتقارب وتقارن وحركة وسكون واجتماع وافتراق وكونها قابلا [illegible]
هذه الكيفية التي اختلفت كثيرة منها [illegible] الآحاد [illegible] فيكون [illegible] بالمعرفة البسيرة والحركة
وكيفية [illegible] والامتدادية والانجذابات الانفكاكية [illegible] الكلمات والحروف
من مادة المراد والتورية [illegible] الكاتب [illegible] ان الاستقلال
[illegible] لا يكون الا [illegible] هذا القول الشارح [illegible] جواب السؤال [illegible] خلق الله [illegible]
والعدم [illegible] انه على كل شيء قدير
[illegible] الجزء والكل [illegible] عن ان [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible] الامر والفعل [illegible]
[illegible] العالم [illegible] القدرة [illegible] هذه الآية [illegible] ان الله على كل شيء قدير [illegible]
[illegible] مراتب [illegible] والمعاد [illegible]
وانزال الكتب واسرار التكليف [illegible] من اهل الشك والشرك [illegible]
والعلم [illegible] الا الممتنع [illegible] او ما لا يمكن [illegible] فليس بشيء حتى [illegible] ليس بشيء [illegible]
ان يكون الممتنع الذاتي [illegible] الامتناع الاستحالة [illegible] القول بالشبهة [illegible] وان لم يكن عدم [illegible]
[illegible] او متميز [illegible] بالاتفاق فان الامتناع الاستحالة [illegible] العقل [illegible]

مخلوق

مخلوق ممكن ولو بالامكان الذاتي وحده وكل ممكن جائز التصور والتميز وكل متميز ممكن [illegible] والشهادة [illegible]
والاجماع الذاتيين للامكان وقول الباقر كلما ميزتموه باوهامكم [illegible] الوجوب والامتناع الذاتي [illegible] الواقع [illegible]
[illegible] المنزهة [illegible] سمات الجلال [illegible] الكثرة والتركيب [illegible]
[illegible] المخلوقية والامكان [illegible] مخلوق [illegible] الآن [illegible] الممتنع
لا يمكن ان [illegible] وهم [illegible] لكن [illegible]
[illegible] او الحكم لان الشيء لا [illegible] تصورت شيئا فقد تصورت [illegible]
الشيء على اختلاف [illegible] وعدم [illegible] الدلالة على [illegible] الامتناع الاستحالة لان الامتناع الذاتي وكذا الوجوب
الذاتي [illegible] والامكان [illegible] امتناع الامكانة [illegible] سؤال [illegible]
انهم [illegible] شريك البارئ سبحانه [illegible] الذي [illegible] شريك البارئ
ممتنع والدور والتسلسل [illegible] المجهول المطلق لا يخبر عنه [illegible] العلوم [illegible] القضايا [illegible]
الممكن [illegible] الممكن [illegible] ممتنع [illegible]
[illegible] بين النقيضين [illegible] الممتنع [illegible] بالاوهام [illegible]
[illegible] والجواب انهم [illegible] العلم [illegible] الآيات [illegible]
[illegible] الشريك [illegible] في الذهن من مفهوم الشريك [illegible] بالامكان العام او الدور
والتسلسل او المجهول المطلق [illegible] الذاتية [illegible] التصور [illegible] التصديق [illegible]
[illegible] شريك البارئ ممتنع [illegible] الشريك [illegible]
بالامتناع او الاستحالة [illegible] الامر [illegible]
او واجب بالذات [illegible] الجمع بين النقيضين
ورفع النقيضين [illegible] موضوع هذه القضية
معلوم [illegible] الاستحالة [illegible] مطلق التميز [illegible] المعلوم
وكل [illegible] الموجود المعدوم [illegible]
[illegible] هذا القياس المذكور [illegible] الشكل الاول [illegible] كل معلوم موجود
[illegible] النقيضين [illegible] موجود [illegible] اجتماع النقيضين وارتفاعهما [illegible] غير
موجود [illegible] غير موجود غير معلوم [illegible]
واما [illegible] الممتنع [illegible] التصور [illegible]
تلك القضية [illegible]

اشار بعد السوال الشرع الذي بحث في تفسير قوله تعالى في المنافقين بل ران على قلوبهم اي غلب وغطى يعني على قلوبهم ما كانوا يكسبون
من المعاصي والشرور لما جاء عليه قول النبي صلعم ان العبد اذا اذنب كانت نكتة سوداء في قلبه فاذا اذنب ذنبا في تلك النكتة نكتة
سوداء فان تاب ذهب السواد وان تمادى في الذنوب زاد ذلك السواد حتى يغطي البياض فاذا غطى البياض لم يرجع صاحبه
الى خير ابدا وهو قول الله عز وجل كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون وفي الاقتصار على الايمان اشارة الى ان الكل مفطور
على الفطرة ومتفق فيهم الى الاستطاعة كما في قول القسم وهي القوة المبنية والقدرة النفسانية والعلم والحيوة والعقل والقوة
وهي في المومن والكافر مشتركة بلا تكليف وحدوث من ايجاب الاذناب خروج النكتة السوداء في تلك النقطة البيضاء اشارة
الى اشتقاق الكلمة والشرح النور والجزء تبعيتها لما كان سبقت رحمته غضبه وتبعية النفي والالزام للمطابقة وفي ذلك اشارة
الى ان حبس كل شي كمال العبد بل كل مكلف حتى لا العقل الاول والوجود المطلق من الوجهين وجه الى الرب ووجه الى النفس
اذ لا الاقبال والادبار في العقل الا باقتضاء الهوية الذاتية لان الجزء اقبال والكل ادبار [illegible] التكليف [illegible] الكثرة
وفي التمادي اشارة الى ان الالم حكم المثبتة مرة بعد ان النسبة انما يكون بالنفي [illegible] الكثرة [illegible] النقطة اشارة الى المورد والطبع
في الآيات الكثيرة وفي اعمال الله تنزل مراتب الوجود [illegible] مقامات نور الالوهة الا وسائط التي دائرة العقل وكون لكل
مرتبة منها يكون حدا او هيئة [illegible] وتباعد وتقارب وتفاوت وحركة وسكون واجتماع وافتراق وكونها قالبا للكبير وقد من الكثرة ولم
هذه الكيفية التي اشتملت كثرة منها اشارة الى [illegible] القوة [illegible] الواحدة الفرد في قول كن فيكون كلمح بالبصر [illegible]
والكيفية [illegible] الامتدادية والانجذابات الانفعالية [illegible] الظلمات والكلمات والموقف
من مادة المراد والشرعية [illegible] الكاتب [illegible] وقد علم في الباب [illegible] ان الاستقلال
لما هنالك لا يكون الا [illegible] هذا القول الشارح [illegible] جواب السوال [illegible]
والعدم [illegible] انه [illegible]
التكذيب ان الجزء [illegible] القدرة [illegible] العقل [illegible]
[illegible] العقل [illegible] الامر [illegible]
عليه [illegible] الامر والعقل [illegible]
[illegible] العالم [illegible] تمام القدرة [illegible] هذه الآية [illegible]
[illegible] المبيع [illegible] مراتب [illegible]
وانزال الكتب واسرار التكليف [illegible] كثرة [illegible] اهل الشك والشرك [illegible]
وان لم يكن الا ممتنع متصورا ومال المكلف لتصوره بوجه فليس شي حتى يكون هذه [illegible] وليس هذا [illegible] مقدر [illegible]
ان يكون الممتنع الذاتي [illegible] ان ممتنع الامكان [illegible] جواز القول بالنسبة وامكان العدمية [illegible] وان لم يكن عدم الملكة [illegible]
هو عدم متصور او متميز [illegible] عدم بالاتفاق فان الممتنع الامكان [illegible] العقل [illegible] والعقل

مخلوق

مخلوق ممكن ولو بالامكان الذاتي وحده وكل ممكن جائز التصور والتميز وكل متميز محكوم بالحكم الكلي والاولية الشاملة لشهادة مقابلة الوجوب
والامتناع الذاتيين للامكان وقول الشارح لكن ما يتميز عن غيره مانع بحكمه لو كان الوجوب والامتناع الذاتيين مما هو الامكان في الواقع
معا يعني الذاتية المنزهة عن جميع سمات الجلال والوجه لسلب جميع المعاني الكثيرة والتركيب عنه [illegible]
فالاله فهو تشكيل في المخلوقية والامكان وح مخلوق من ثان تاكيد لما وبيان لوجه التشبيه بذلك ما اشرت الآن اليه من ان الممتنع والخالق
لا يمكن ان يدخل تحت وهم ووهم وتميز او تميز واقر كما قد سبق تقريره وعليكم [illegible]
الفهم [illegible] والحكم لان الشي لا يمثل الا جسد [illegible] اذا تصورت شيئا فقد تصورت نفسك وصورتك لا ذلك
الشي على الاختلاف [illegible] وعدم [illegible] الدلالة على [illegible] مخلوقية الامتناع الامكان لان الامتناع الذاتية وكذا الوجوب
الذاتية فيما ارادوا اذا [illegible] والامكان فان الامتناع الامكان اوسط والذين يزعمون جواب عن سوال مقدر تقريره
انهم [illegible] شريك البارى سبحانه ويحكمون عليه [illegible] الاثبات [illegible] لا مركب [illegible] البارى
ممتنع والدور [illegible] والمجهول المطلق لا يخبر عنه [illegible] العلوم [illegible] القضايا [illegible]
الممكن فان الممكن ان يمكن كان لا يمتنع [illegible] بسيطة ولا [illegible] مركبة ولا [illegible] ان الممكن محال او ممتنع [illegible]
[illegible] بين النفي والاثبات [illegible] الممتنع [illegible] والحكم بدون التميز بالاوهام [illegible]
[illegible] الرواية والجواب انهم قد غلطوا في الحكم [illegible] سواء كان [illegible] الآيات [illegible]
[illegible] شريك [illegible] في الذهن [illegible] الشريك [illegible] بالامكان العام او الدور
[illegible] المجهول المطلق [illegible] الذاتية [illegible] التصور [illegible] بسيطة او مركبة [illegible]
[illegible] شريك البارى ممتنع [illegible] الشريك [illegible] الشريك الذي [illegible]
بالامتناع او الاستحالة [illegible] الخارج [illegible] محالا [illegible] ممكن [illegible]
او واجب بالذات [illegible] الجمع بين النفي والاثبات
ورفع النقيضين [illegible] موضوع هذه القضية
معلوم لاستحالة والامتناع [illegible] بالاستحالة [illegible] التميز [illegible] المعلوم
[illegible] موجود [illegible] المعدوم [illegible] الذاتية [illegible]
[illegible] موجود [illegible] القياس المذكور [illegible] الشكل الاول [illegible] كل معلوم موجود
انعكاس النقيض [illegible] موجود [illegible] معلوما لزم ان لا نعلم الحكم باستحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما لانه غير
موجود [illegible] النقيض [illegible] غير موجود غير معلوم [illegible] الحكم [illegible] التوفيق في السبب
واما الثالثة [illegible] لان الممتنع ممتنع من جميع [illegible] التصور [illegible] الموضوع [illegible]
تلك القضية [illegible] القول [illegible] عدم القول [illegible] العدم [illegible]

لتلك القضية في محل البحث وركبتا اي الواجب اذا كان منقطع الاشارة وممتنع الحكم عليه مطلقا بالاخبار وفرض كما عرفت سابقه غير
كره فالمنع اولا فان فرض فرض فهو غير داخل في الممتنع وغير مشتبه الا الا الممكن وحاصل ان مدلول كلام الرضا المتقدم على ان
كل ما وقع في كل وهم وتصور وفرض فهو مخلوق في الوهم وخارج الوهم والمخلوق كما لا يكون واجبا وخالقا لا يكون ممتنعا بالطريق
الاولى او المساوي وشار منا ان الله تعالى اذا لم يعلم الممتنع بكلم الا بتعيين المذكورين فالمقصد علم كل نوع ووجود اوسا فقد عقد فعل
لكيفية العلم بالممتنع والمعدوم ولم يأت بغير اللفظ الذي يتعلق به اللفظ العام لو اثره فانما يفيد في رحلة الاتفاق والمغالطات
الرسمية ذكرنا الان في رحلة التكلم في الممتنع وتصوره او تصديقه والحكم عليه فان شئت بيان بعض وجوه الافتراق بين المرحلتين
فلنذكر بعض ما يتعلق بالمرحلة الاولى وهو ان جواب في كون الحيوان جنسا وكون كل جنس قريبا او بعيد النتيج كون الفعل الثلاثة
ثلاثيا او رباعيا واسمي وذلك ليس باعتبار المفهوم في الصغرى والمصداق في الكبرى كما يفيده بعض العبارات انما لانه يجري في كل
وبرهان من ان الصغرى قضية طبيعية والكبرى محصورة فلا ينتج لعدم تكرر الحد الاوسط وذكروا ان الفعل وحرف والكلمة اسم
ينتج وجوب ان يكونا اسمين وليس كذلك ان منع الكبرى ودعوى كون الكلمة اسما ان كان ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء
كاللام والتنوين عليها لصيرة الكلام في ان الفعل او الحرف كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا الانتاج فيه لعدم اتحاد الوسط
كلا بخلاف ان كان ان معنى الكلمة اسم لانه لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يجوز الاخبار عنه ولو بانه دال
على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى او من حرف فهذا القياس مغالطة غير منتجة لا قياس منتج لان معنى ان الفعل او الحرف كلمة
وكل كلمة اسم ان الفعل او الحرف لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد ومن
في كذا الى كذا وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين لعدم تحقق الحد
والشبهة الاولى وعدم وجه اخر والتعلق الخ وبمنع الابتداء في الثانية فكيف يجوز الاخبار فيهما بان ضرب فعل ومن
حرف لان الواجب في الاخبارية كليهما بانه اسم لا غير وهذا الا تناقض فظهر ورفع لان صحة كون ضرب فعلا
ومن حرفا يستلزم ان لا يكون فعلا وحرفا فالقول لم يقل احد في هذا التركيب ان ضرب فعل ماض ومن حرف بل يقول الكل
ان كلمة ضرب في هذا التركيب وكلمة من فيه اسم يدل على لفظ ضرب المستعمل في المعنى الحدثي والنسبة الحرفية في ضرب زيد
عمرو او لفظ من المستعمل في معنى الابتداء في خرج فلان من البصرة وفهم فلان من الثوب والحكم بالفعلية او الحرفية انما هو
على ذلك المدلول المستعمل في التراكيب المستعملين في المحاورات لا على الدال الذي هو الاسم ومثله القول بان مدلول الفعل
لا يخبر عنه لكن المراد او الفعل لا يسند اليه فانه وان وقع الاخبار في الاول بان مدلول الفعل اذا كان بلفظه ضرب زيد
وقصد معناه لا يخبر عنه لكن المراد اذا كانت تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه والاستنارة في الثانية بان الفعل لا يسند اليه
لكن المقصود الفعل اذا كان بلفظه كضرب زيد وقصد معناه الموضوع هو له اذا عرفت هذا فان كل ما حكى الشيء المجهول
مطلق لا يخبر عنه او يحكم عليه في جهة توهم التناقض ودفعه الى جهة تصور المجهول والممتنع وذلك ان معنى المجهول مطلقا لا يحكم
عليه انه لا شعور به اصلا يحكم عليه ولا يخبر عنه ولفظ المجهول مطلقا ومعناه شعور به او معناه ما لا شعور به ولا فعله اصلا

ولا تنافي

ولا تنافي فيه لان من شروطه اتحاد الجهة والموضوع وهو هنا مفقود لان في القضية عقدان احدهما محكوم عليه في نفي وهو المذكور
في اللفظ والآخر محكوم عليه بتحقق ذلك وهو الا بلفظ كذا عنه فاحتفظ بذلك واشغل به لا معرفة الواجب بايته وشأنه والثانية
توحيد الصفات الذاتية وان كانت الصفات كلها مجدية خلقية وكل خلق ابو حرف متعين كتب شهادة اسم الصفة ونحو المنطبق
الا الزيادة على الموجود زيادة وحدوا لا يبع ولا يعقل انه الا في الطول لا العرض وان كانت الكثرة الموضعية في نوع الصفات
مشعرة بالاثرة الى القول روحدة الصفة ذاتية لا تسلم حق الصفات الاضافية والفعلية والفاعلية الحاصلة في المرات والتنزيلية
لعدم لزوم القول بتوحيدها وعدم فادحية التكثير والتعدد فيها او لا يمكن التكلم بالكل تقريره في توحيدها وجعله فارقا بين توحيد الذات وتوحيد
الذات والتوحيد من الاخير كما قرر في شواهد الربوبية صفات الواجب جل اسمه ليست زائدة على ذاته كما يقوله الاشاعرة
الصفاتيون ولا منفية عنه كما يقوله المعتزلة المعطلون النافون لصفاته المثبتون لاثارها تعالى ذاته عن حد التشبيه والتعطيل
جميعا عن الربح فاحفظ والتقصير بل وجوده الذي هو ذاته هو بعينه مظهر جميع صفاته الكمالية من غير لزوم كثرة وانفعال وقبول
وفعل والفرق بين ذاته وصفاته كالفرق بين الوجود والمهية في ذوات المهيات الا ان الواجب لا مهية له لانه
صرف الوجود وانيته او ما ابحث منه الاثبات كلها فكما ان الوجود موجود في نفسه من حيث نفسه والمهية ليست موجودة
في نفسها من حيث الوجود فكذلك صفات الحق واسمائه موجودة لا في انفسها من حيث انفسها بل من حيث الحقيقة الاحدية انتهى
كلامه رفع مقامه لان ظاهره وان كان مورد الايرادات المتقدمة في التكلم في الذات واشراق من هاهنا كان اواسما
او ازيد كان ولو وقفنا لا نحن التوحيد بالعكس وهو انتزاع الذات ولو باتية من الصفة والاسم او ما منه به لكن يمكن اوله
الى ما اجاب عن السؤال في شرح واستغناء عليه لكن يمكن من الفاعلية بذاته وسنذكره ان معنى ان الله تعالى لا يوصف بالحيوة والعلم
والقدرة والسمع والبصر كونها ما لا تتعلق الاضافة ومن حقه تعالى ممتنعة على الذي يوصف هو تعالى به من صفاته المذكورة في
ما ليس فيها شريك اصلا وان يده على الجميع انه في اول الشرع الالهي بعد اثبات توحيده ان انه لا شريك له في وجوب الوجود
واثبات ان الله العالم واحد ان لا شريك له في الالهية مطلقا اباه بان وجود وحدة الواجب بالذات لا يوجبه اول النظر
كون الاله واحدا في انه لا شريك له تعالى في شيء من النقائص والنعوت فلا مجانس له اذ لا جنس له ولا مماثل له اذ لا نوع له ولا مشابه له
اذ لا كيف له ولا مساوي له اذ لا يوصف بكم ولا مطابق له اذ لا يوصف بوضع ولا محاذي له اذ لا يوصف باين ولا مناسب له
اذ لا يوصف بالصفات الاضافية وذلك ان جميع صفاته الاضافية يرجع الى اضافة واحدة وهي اضافة القيومية واذ لا موجد
سواه كما سيظهر لك في توحيد الافعال فلا مشارك له في صفة القيومية فليس له شريك في صاحبه اذ لا موت فيها اصلا حتى
يموت موصوفه او نسبة او حاجة او حدوث او امكان وحيوة ما سواه تعالى لا ينفك عن واحد من هذه الصفات فمعنى الحيوة
التي صفة له تعالى الحيوة لا موت يلاقيه ولا شريك له تعالى في علمه لا معلوم اذ لا جهل فيه مطلقة ولو جوا امكان ونحو الا وقدرته تعالى
مقدور فانه لا عجز فيها وما سوى قدرته تعالى لا تخلو عن عجز ما ولو عن حاجة وافتقار ما وهكذا الى سائر صفاته الكمالية كالسمع والبصر
وكون ذلك المتكلم كما اشرت اليه والمتقابلان بالمباينة الذاتية لا يكاد ان يجمعها جامع ويثبت لاحدها شركة مع الاخر

فرقتي ما اذا الشبيه اية شبيه كانت تاما من شبيه لهم وفعله كما علل امير المؤمنين عم في خطبة له قوله عم ملاقيا ما دل عليه العقل
الا ان الواو والقلب وما قال الله تعم فيمحق ليس كمثله بالكاف الاصلية لاستلزام زيادتها محذورين احدهما التعلق الذات
والثاني نفي المثل والآية بالمرة بل نقول لهم اذ كان الشئ من شبيه فكان لا شبيه بكونه وفي القرآن بانه رد الله على من وصف الله
وجه التشبيه ان توصيف الذات سلب المثل والآية وسلبه توصيف والتوصيف لقول علي عم من وصفه فقد قرنه اه وان
والقرآن ابوله عم اذ بلية تقتضيه تجزئة والتجزئة تركب وامكان وشركة ونسبة والشبيه مقتضية صفة لهم سواء كانت بالحلول
كما يقوله النصارى او بالاتحاد كما يقوله بعض الصوفية وبطال التصوفة او بغير ذلك هذا اذا احمل المعاني في معانه صفاته على
هو مناسب في المدرك لا حدوث ولو حمل على معانيه الى فيه في وجوده ودلالته وقوله يا من دل على ذاته بذاته او على قولهم عم من المعاني
او اشار ذلك في البيان والثالث توحيد افعاله كتوحيد الصفات انه لم يقل احد بتوحيد ما في الغنيها ولم يدل عليه دليل وكما
ملاحظتها مع الذات لان الصفة اذا شهدت عقلا ونقلا بانها غير الموصوف فشهادة الصفة بانه غير الفاعل مع افراده
اولها فظهر عموما لان الجملة تنفي الزيادة ومثال المعتزلة لا مثاله والزيادة عرضية وهو مانع او طولية لا يكون الصورتا وتحقق الا
باعتبار المواد المنتشرة من مادة المواد والصورية والمادة ولو كانت ما دلكلين ان يتحد مع الفعل لانها اثره ومفعوله الاول
وحينئذ فكيف الفاعل على جميع الافعال بانتهائه وحده وتوحيده لا باعتبار الصفات ولا باعتباره مع الذات البعيد عنه بتوسط الصفة
والا لم فلا يحصل التوحيد المذكور من هذه الجهات المتغايرة بالبداهة فيرتفع انه سبحانه تقدم بايجاد الشئ لنفس الشئ وهو الوجه المطلق
لان الشيئية ليست في الوجود وادعهد الشئ وهو الفعل او حسن الشئ من حيث الطبيعة الجنسية او الاستغراقية بلولم طبيعة الجنسية بما من شيئية
في الاشياء كلها لا باعتبار مشخصة ومحدودة لان التشخص والتحدد من لوازم المادة وصفاتها وبينها وبين الذات بعد المشرقين
وبين العين لا من شئ ومادة والا شغل الكلام فيه الا انه ان يتم او ينتهي الى الايجاد المذكور فلا يخلق احد سواه صفة لعدم
تؤثر كغيره بالاضافة شيئا من المراد والمراد اذ لا يمكن خلق غيره لهم الا من المواد وايجاده الامر شيئا كان اولا اشيا كما قد
يا من خلق الاشيا من العدم ذكره ويدل عليه العقل والنقل اما العقل فلظهر العموم من قوله ليس كمثله شئ لانه كما دل على انه تعالى
مباين الخلق مباينة تامة بذاته دل على انه مباين عن الخلق بصفاته لمن وحدت في توحيد ما وبافعاله ايضا والمباينة بهذا المعنى معنى
التوحيد الجميع ولعدمه اشتراك مستلزم فلا اشتراك في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله اما الذات فكم لانه لو شاركه شيئا
فيها لكان هو الخالق مخلوقا لان كل ما يوجد الخلق فهو مخلوق ولكل مركب من الداخل والخارج خارج واما الصفة فظاهر لان الاشتراك
في العارض يستلزم الاشتراك في الذات لوجوب انتهاء ما بالعرض الى ما بالذات ولزوم المناسبة بجهة العروض واما الفعل
فلان كل فرد فانما يعني باعتبار خصوصيته يقع بها انتهاء الفعل اليه والالهال نسبة ذلك الشئ اليه دون غيره واختصاصه به دون
آخر ترجيحا بلا مرجح وتخصيصا بغير مخصص فلو كانت لهم ثمرة فعله لكان لكل لذلك الشئ تلك الخصوصية ايضا فيشترك كان
والاشتراك في الصفة قد عرفت يستلزم الاشتراك في الذات والاشتراك في الذات حدوث للقدم وامكان للوجوب وفقر للغني وكثرة
لا وحدة وتركيب لا بساطة فاذا كان هو مباينا لكل شئ في كل شئ فلا يكون شئ كانت فتوحيده واحده من الثلث يستلزم التوحيد

١٩٣ في الوحدة والتشريك في كل تركيب في الالوهية امر الاحدات بطلها الضلع واما النقل فقد قال الله تعم في سورة لقمان هذا
خلق الله فاروني ماذا خلق الذين من دونه فيه استفهام انكار وفي الايات ركنة في التقريب ركنه في الالوهية
سواء انه في الجميع فهو نفي ال وفي فنظام والكلام هو المنتفى لبطلان الجواب اليقين وهو نفي ذات على اعتبار والخلق
لا من شئ وقال تعم في سورة الفاطر قل ارايتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله اروني
ماذا خلقوا من الارض ام لهم شرك في السموات فيه مع الله في خلق فاستحقوا بذلك في الالوهية وفي سورة الاحقاف
قل ارايتم ما تدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا من الارض ام لهم شرك في السموات ائتوني بعد تامل فيها ان يعقل ان يكون الها له خلق
في النفسها خلق شئ من اجزاء العالم فيستحق به العبادة ووجه الدلالة ان المخلوق بحكم الآيتين لا يمكنه خلق شئ لم يتخلق كله او بعضه
بشئ غيره وان الخالق يمتنع عليه خلق شئ يشاركه غيره ان الخالق انما يخلق لا من شئ والمخلوق لا يخلق الا من شئ اولا يخلق شيئا
اصلا او حكم بان الاثر لا يوجب صحة الخالقية ولو بالنسبة الى الانعام والعلم فان فاعل العلم ليس شيئا وجده وهو غيره فكيف
يستند العلم اليه ولو حسب العلم صدق الخالقية عليه فالمخلوق بائد ذاته عن خلق شئ بخلاف الخالق اذ لا مخلوق والقادر ان لا مقدور
لانه وجد الا شئ معه ولذلك قال الله تعم في سورة الانعام وخلق كل شئ اه وفي الرعد ام جعلوا لله شركاء بل جعلوا
والهمزة للانكار خلقوا كخلقه صفة لشركاء واخلقه في حكم الانكار فتشابه الخلق عليهم خلق الله خلقهم قل الله خالق كل شئ لا خالق
غيره فيشاركه الا في العبادة فيما بعده وهو الواحد القهار المتوحد بالالوهية الغالب على كل شئ اه والمغلوب كيف يكون
خالقا وفاعلا لفعل ومضمون هذه الاية دليلان على المدعي ولذا اختارهما في الاستشهاد دون ما في الانعام وما في الزمر الله خالق
كل شئ اه وفي المؤمن ذلكم الله ربكم خالق كل شئ لا اله الا هو فانه يتكون معناه على الرابع اي نفي عبادة ما لعبادة غيره
والرابع توحيد عبادته التي في قول النبي صلعم اعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك وحروف العبد ثلث العين والباء
والدال فالعين علمه بالله والباء بونه والدال دنوه من الله تعم بلا كيف ولا حجاب الحديث التوكل
كاس مختوم بختام الله مفتاح الايمان والايمان قفل التوكل وحقيقة التوكل الايثار واصل الايثار تقديم الشئ
بحقه ولا ينفك التوكل من اثبات احد الايثارين وان اثر معتقل
عليه التوكل وهو الباري سبحانه ورد حديث وقف العبد بين الخوف والرجاء على نمط قول النبي عم فيه
من كان عارفا بالله كان من الله خائفا واليه راجيا وكيف لا يخاف العبد وهو غير عالم بما يختم به صحيفته وكيف لا يرجوا
وهو يعرف لطفه بالحديث ولما كانت الاشياء كلها مشروحة في هذه الثلثة محققة به ومندرجة في توحيد عبادته ميزه عن
تلك الوحدات الثلثة التي قبله زاد عم على المراد من توحيد العبادة وهو قوله ملاقيا لما في دعاء الجوشن وغيره بان لا معبود
الا هو وليه العبد فلا يتوكل الا عليه ولا يرجوه الا اياه ولا يخاف الا اياه وان احتمل الزيادة كلها
على الدول فقط في قوله فالموحد في العبادة وحق العبودية التي قال النبي عم فيها العبودية جوهرة كنهها الربوبية
فما فقد في العبودية وجد في الربوبية وما خفي في العبودية اه مشاهدة في عبودية التي في حديث

١٩٢

نفسه فما خوله الله ملكا لان العبد لا يمكنه ان يملك شيئا بدون الله بل الله تعالى يملكه حيث امرهم الله ولا يدبر لنفسه تدبيرا
ولا يمكنه ان يشتغل الا في امره الله ونهاه عنه سواء كان فيما يتعلق بالنفوس كالمعارف والاعتقادات الصحيحة او بالابدان كما
كالصلوة والقيام ونحو ذلك او بهم علوش ركات الثاني في المدل كالمعاملات والتدابير والسياسات فاذا لم ير العبد
فما خوله الله ملكا ما عليه الانفاق واذا فرغ العبد تدبير نفسه المدبرة نامت عليه مصائب الدنيا واذا اشتغل العبد
فما امره الله ونهاه لا يتفرغ منها الا المراد والمباحات مع الناس فاذا اكرم الله العبد بهذه الثلث هانت عليه الدنيا
ولا يطلبها تفاخرا وتكاثرا ولا يطلب عند احد سواه عزا وعلوا ولا يبيع ايامه باطلا وافعاله ما يحلق لا يريه سره
وسترة المقنع بالتردد علانية اسم ومحقق الا الله فتح تعالى في سورة الكهف فمن يرجوا لقاء ربه يوم بانه
مبعوث كما علم نظامه او بانه يراه كما رآه من فليعمل عملا صالحا خالصا لله ولا يشرك بعبادة ربه احدا سئل القوم
عن هذه الاية فقيل العمل الصالح الموجب بالائمة ولا يشرك بعبادة ربه احدا التسليم لعلي لا يشرك معه في الخلافة من
ليس ذلك له ولا هو من اهله وعنهم والشرك بعبادة ربه احدا اي لا يتخذ مع ولاية آل محمد غيرهم وولايتهم العمل الصالح
من اشرك بعبادة ربه فقد اشرك بولايتنا وكفر بها وجحد امير المؤمنين حقه وولايته فاذا وجد العارف فاعل ظاهر او نائب
الفاعل احتمال من وجهه منه هلته على الاول وظرف مستقر حال على الثاني ومعرفة الوحدة الحقيقية مفعول وجد على الاول
والموقع على الثانية في تلك المراتب الاربعة عرف معنى انه لا شريك له واذا عرفه ظهر له علته بقوله انه تم تام الحقيقة
كامل الذات لما انه ظهر به فان اثبات تمام الحقيقة لا يمكن الا بانه لا شريك له في واحدة من تلك المراتب اذ لو كان له
شريك في بعضها لكان ناقص الحقيقة كشريكه فلا علكي وارا ومقصوده محقق شرح كلامه لا الرد عليه وانما ظهر كامليته ذاته
تامية حقيقته تعالى بذلك الوجدان لانه بذلك الالهي وهو تحصيل معرفة الوحدة فيما وصف به لعلم نفسه لا من ادراك
حسي او وهم او عقل او اشارة او تحصيلها من وصف الالف واتيته لا من ذاته في تلك المراتب الاربعة علته الالهي وقيده
او من اذ لا يفقد لما لا يمكن ناقصا وجاهلا بالتوسط ولا كيس او تجد على اختلاف النسخة الزيادة ليلزم الجهل بالافراد
ويمكن بذلك مختلف الاحوال لما هو لا زم من جعل افعاله محلا بالنواعي الزائدة لاستواء اسمه الشكال الا لم يكن قبل اي كان ناقصا
فاذا اتم الشكل بعد وانما لا يفعل ولا يزيد اذ كل كمال الكرم حاصل فيه ومن شمائل لانه على عزه كما قدر في القوم زمانا
وبعث لكل زمن ومعنى علما فالواجب بالذات منزه في السلب والايجاب لا سلطان ولا ند ولا شبه هو بذاته في تمام كاملته يجب ان ينتج كل
الخيرات والفيوضات فلا يمكن من مظاهر القوة والشدة بان يكون تاما وفوق التمام لان الشامل يستلزم غيرا ان محدود واقام اعلى كمالاته او
لان الشامل لا يتعدى الا انتهاء من الا من غيره ليستطيع كل بالة وزوذلك ان الا يتحقق ذلك الشيء اياه لا غيره بهويته وخصوصيته كذلك
تميز ابداته عن كل ما سواه او يكون ذلك الشيء باعتبار متناهية صادرا عنه ان ذلك العز المنتهي بها اليه سواء كان هذا الصادر الذي قد رناه
متعلق الكرف على بعض احتمالاته تلك الفيوضات التي ملاك صدق الثناء عليه او ممكنا منتهيا اليه لقيام انتهاء صدور ما فلما كان لما هو علاف
المقسم لقوله لقيامه بالواجب فيما صدر او يشمية بالصادر الاول او معلول فلا شامل سواه تم فيه وهو المطلوب ومراد

المقسم

الاول الكامل والعزة

المقسم في البرهان عليه وان شئت نقول البرهان على اصطلاح القوم الذين منهم المقسم من نسخة الوجوبية ما برهن عليه اولى ما قيل الاول
والمعارف قد يطلق وما انه علي ما عليه هنا فى ما انه لم يعرف انه اذا كان الواجب في حقيقة الوجود الذي فرضناه لما
في تقسيمه كان ما لو فرض نهايته وبعده لم فيه بعض اجزاء النقصان والاثنينية ولا يمكن في شيئين في طريق النقيض وعليه انه ان كان فيه وجود الشيئان فهو
تلك الحقيقة اذ لا نسخ لتركيب الوجود ولا في بسيطه البحت من وجه ووجه بنفي عن كون هذا المؤلف وجود الاكمل الاتم تلك
الحقيقة لانهايتها وشيئا بينهما او لا من وجود عارض بينهما تعين ما فانه يكون اياه او عنه على بعض وجوهه التي منها انه ان كان اياه
فهو مراد خلف فرض او عين المطلوب وان كان عنه فنقول الكلام فيما عنه وهو عينه شيئا هي قوته وشدته او يتمم فيه حتى ما
ان ينتهي اما ما لا نهاية له شدة وعدة ومدة وان لم يكن ما فرض نهاية وحدوده الان عدما اذ لا ثالث وما كان عدما لم يكن
نهاية فان ما لم يكن وجود ليس شيئا على الاطلاق الى الشيء والاشياء لا على ان يكون بانه نهاية او غيرها وهو قول المقسم موافقا
لقول الشيخ لا قول الامام الحكيم او مراده وسبع قوله لانه يكفي حقيقة الوجود بلا خلاف نهايته لما علمت اذ لو كان لوجوده حد
او تقصير انه ومراد المقسم من قوله لما علمت ما قال في اول المشرق الاول في تقسيم واثبات اول الوجود ومراده من الافتقار
عليه جزاء افادة بانه الاجزاء لما افتقار ويدون قرينة نحو اكد او عدم ان الافتقار على ما قبله هو الاباء اللطيف الى المعنى
الاول الذي ذكرناه في شرح وهو قوله ان الى ما اوردناه عليه فيما مضى من اعتباره الوجود وقوله بانه يقول فيه تمامه
اخته وكون كما قال انيته مهيته وكونه نوعا ان القوة او شركه في امر ما ذاته او عرض وتركيبا له تحاشيه الاشتراك في وجود
وشيئية وما به الاختلاف وغير ذلك من وجوه الاعراض عليه حيث تكلم في الذات ولقول بانتهاء الممكنات اليه لئلا يلزم الدور
او تسلسل ولم يعلم ان كلام الدور والتسلسل منقطع وعلى الفصول لا يستلزم الكثرة والتعدد والمغايرة والنسبة وهي منتفية
في الفعل لوحدته الذاتية وقيامه بنفسه وان الفاعل للفعل الا الفعل لا بذاته والا انه تحديد فيهما اثبات قاهر محدد منفصل عنه
واثبات ما هو احاله يستلزم ثبوت نهاية لها وتناهيه في قوته وشدته وهو قد نفاه بقوله وهل هذا الا التناقض والتهافت
وقوله اذ لو كان لوجوده حد او نقص لما قوله بغير الوجود قد علم بيانه مما قبله وان تم شرح لقوله لما علمت في آخر
قوله واجب الوجود مفتقرا اليه في العنوان ليزيد عليه بيان لا شريك له وما بعده اشارة الى ان الكل واحد في الحقيقة ودليلا
ودليلا ولذا لا يابى بتكرار البيان وتجديد العنوان لتوضيح سائر اجزاء برهان المقسم وقول يريد به انه لما كان الواجب
الذي عنده او في الواقع حقيقة الوجود وصرفه ومحضه وخالصه كان الحد والتخصيص او التنقيص المنفي في المتن والبرهان
امرا غير الوجود اذ لو كان وجودا لكان داخلا تحت تلك الحقيقة لا عنها لامتناع اجتماع النقيضين وانفصام الشيء
بنفسه والتكرار في معرفة الشيء ولكنه غير الوجود لان ما يحد الشيء ويحيطه ويخصصه غيره بالضرورة لا يعلم لا يكون ان
يتخصص بنفس ذاته لا بما غيره وان قال به المقسم في تشخص الوجود القائل بانه في العين والجعل في غيره لكن لزمه
الفاسدة لانا نقول بعد الاشارة الى الذات وانتهاء الممكن اليها لا يطلق القول بتشخص الوجود بذاته بلا نهاية وحد
لتطرق الفصول لكلية فيه واجنبيه ومن ما سواه الا بما لانه ولزوم البرزخ الموهوم ولو في العلم الادق لا يجتمع مع نفي النهاية

وغير الوجود من عموم او خصوص او وحدة او نهاية او مهية او نفي او عدم فيها وغاية تقسيم واثبات اول ان عيد الوجود وغير حقيقة الوجود
من مهية من المهيات او وجود خاص منسوب لعدم او قصور فيها فاره في بيان اللزوم محتاج الا الوجود كما قاله هناك من ان كل مهية
غير الوجود من الوجود موجودة لا بنفسها كيف ولو اخذت بنفسها مجردة عن الوجود لم تكن لنفسها نفسها فضلا عن ان يكون موجودة
وذلك الوجود ان كان غير حقيقة الوجود فيه تركيب من الوجود بما هو وجود وخصوصية اوغير الوجود وكل خصوصية غير الوجود
فهو عدم او عدمي وكل مركب مفتقر الى بسيطه مفتقر اليه فكيف ما هو اعني غير الوجود محتاج اليه الى الوجود فاهر انه غيره من وجوده
ومقتصاله غير متقوم ومحيط به غيره اذ ما لاحظ مثله ليس اوبدور وهو محال ومرجب للانقلاب المستحيل اولا يلزم ان يكون به
قبله او بالوجود ما في قوسه ويكون محتاج اليه متعلق الظرف المتقدم وهذا ظاهر لا سترة فيه الا بعض الوجوه وهو ان ظاهر يريد
من انه ما مقام شرح كلام الشيخ سره وسياق هذا الشرح ان الاحتياج علة الافتقار الى القاهر المحيط وهو من حيث هو اعم من
الوجود وهو في ضمن احتياج المهية الموجودة الوجودة به واحتياجها اليه ليس بمنع ان وجود ما قاهر عليها محيط بها اذ من حيث
هي ليست لنفسها نفسها فضلا عن ان يكون محتاجة به ومحتاجة اليه بل يمنع ان الوجود هو الاصل في التحقق والمهية تبع له لا كما يتبع
الموجود للموجود والشي للشي حتى يكون من باب ثبوت الشي للشي بل من باب ثبوت الشي بل كما يتبع الظل للشخص والشبح
لذي الشبح من غير تاثير وتاثر لان الظل اجنبي عن الشخص لا فيه ولا منه ولا عنه ولا به ولا له الا ان الشخص امر وكلاهما
متراينة في غير الشخص موجودة لوجوده الظل ومثل هذه التبعية التي وجد الى احتياج مفهوم بالتاثير لا يكون القاهر
الا ان يرجع كلامه المذكور الى قول ان مثله يؤدي بالاخرة الى ان قاهر محيط بكل شي على حدة واحتياج كل مكن اليه فيما قالوا
من ان الامكان علة الافتقار اما لجاعل او الى مرجحه اخر وهو ان يجعل الموصول عبارة عن غير الوجود لا الوجود وضمير
هو راجع الى الموصول ويجعل مع العبارة فيكون غير الوجود الذي هو محتاج الى الوجود فتقرر وتكون قاهر الذلك الوجود الواجبي
ومقتصاله بذلك الوجود والتخصص ومحيط به لو لا واجب اخر يوجبه لبرهان توحيده اولا انه شريك اذ لو كان غيره ولم يكن بعده
ونهايته ولم يعتبره تخصص لكان هو الواجب ويثبت به المطلوب لا هو ولا ممتنع بالذات حتى يفيده التخصص والتحدد
ولا وجود اخر لما علمت من انه ان كان هو داخلا تحت تلك الحقيقة فلم يبق فيها يوجبه الا غير الوجود من عدم او عدمي كما هو
المفروض وافادة مثله في ذلك التخصص محال لانه محتاج في تقومه الى الوجود والمحتاج كيف يكون محيطا بالمحتاج اليه اما
احتياجه اليه فظاهر وان لكان عدما بحتا وممتنعا بالذات والعدم البحت لا يصلح لايجاب شي لما هو الواضح واما اسم
امر التخصص فلانه لولاه لكان هو الموجود وانما لزم ان يكون غير الوجود فلان خلافه ليس الا بان يكون بالوجود وان
يكون عينها على لا ثالث لهما وتعقيبه بالوجود قد عرفت وجه عدم صحته فان الامر الا ان الواجب ليس الا حقيقة الوجود
وحقيقة الوجود قد فسرناه سابقا وذكرناه اتفاقا بانها ما لا يشوبه شي غير الوجود من عموم او خصوص المقولة وهو المسمى
الواجب الوجود وقوله فان ذلك اه الى اخر قوله وهذا هو البرهان على توحيده لم يات به مع اختصاره الا انه عين البرهان
على توحيده وبالغ النقر بجنبه الا ان جميع افراد برهانه الذي ذكره عين مدلول الفاضلة كما قيل اقول فيه اعلم على ان

فانون الشرع

فانون الشرع الافتقار على الاول او على ان من يشير الى ان هذا القول قوله نعم ما خوذ امر امامه من غير ان يتخيل كيف المقام
وانه امر او طلبه اوما وجوب الا خذ به لكيفية المع اقول فيه هذا الباب قولا يجب عليك ان تعلم ان الكون في عبارته لقرينة
وقوعه في سياق التوحيد دل على افراد كثيرة يندرج جميعها تحته اقسام متناهية بهذا العدد طولا وغير متناهية عرضا القسم الاول
الذي الاول قبله الكون الحقي الثابت فيه باعتبار عموم الكون الكلي لا مصداقه والا فهو الواجب الحق كما نبه عليه بقوله وهو الذات
الحق عز وجل وكونه اول لكونه كما وضح للحاقه الاس انه انه على الاشارة وانتهائه اليه او ممتنعها والقسم الثاني الكون
الحقي اي المنسوب الى الحقي وهو فعل مشتق من الحق اي هو المشتق بعد المشتق منه ثانيه وهو عبارة عن الكون الفعالي المنسوب
الى الفعل لكونه نفي الفعل وهو الوجود المطلق والمشية او متعلقه وهو الارادة ومادة المواد والنورانية وهو مراده بقوله ما نسب
الى الفعل والمفعول الاول الذي هو وجه على الغني لغني ذلك الوجود الغني الحقيقة المحمدية لتفسير الموصول فان لها الملاقات او سلمها الاطلاق
والفعل وانتهاء انها اثر المشية الكونية واول صادر من فعل الله ومشيته ونور الانوار فهو هذا النور الذي هو اول صادر من الاول
لاحق بالمطلق لعدم تقييده بشي كما لا يقيد الفعل الا بكونه لاحقا به او من المقيد لانه متوقف على قابلية والفعال وهو غير معلاح
والقول وانه ولذا الجمهة طرفيها المؤدية روانه بالحقيقة مؤدة عنها ان جعل الغني تفسير الهاء للموصول او ما قبله وهو الكون الفعال
او الكون الحقي وانه بالاتين لا لاتين وبهاذلك الحقيقة على افراده على صدق الموصول معطوفا على الحقيقة لا على الموصول الاول
وان هي هنا الحقيقة ليتم الكون لحق منهما كما منسوبا الى الفعل لكن الحقيقة بيانا للفعل والمفعول بذلك الاعتبار المذكور او
باعتبار الاطلاقين او يطلق الحقيقة المحمدية مرة على الفعل واخرى على مفعوله الاول ويكون المشتق عبارة عن اعلام انها التي قال
كن فيها هو وهو فيها كما لديه المحمدية بالمنار وهو المشتق والمثل الاعلى الفتح الثاني والمثل الذي ليس كمثله شي الكبير المبهم ولو النهار
والاية كما قال سنريهم اياتنا الا ذاتيا والوجه الذي قال اينما تولوا فثم وجه الله المسمى عند اهل البيت عليهم السلام بالمقامات التي
لا تعطيل لها في كل مكان وعند الحكماء بالعنوان الذي هو الفاعل لذلك العنوان والمعنى الذات من الصفة العنوانية على
ما مر غير مرة وتسميته المشهر عند الائمة بالمقامات واشتقاقه لحلقة من المشية والمشاء الى الفعل والمفعول الاول فيها قد تقدم
من وجوه قوة بها من دل على ذاته بذاته والقسم الثالث الكون المكمن او المكني اي المنسوب الى المكن حققه بالامكان من ان
الثلثة كلها ممكنات سند الحقيقة والتوحيد حق الموحد والوحدة لان الاول متعلق بالواجب الحق والذات البحت والثاني
برزخ بين الوجوب والامكان وجهة العليا بالوجوب اشبه وجهته السفلى بالامكان اقرب فاما القسم الاخر متعلق بالوجوب
والامكان او متعلق بوجوب لتقدم حكم وجهه الذي يلي الرب على وجهه الذي يلي النفس وغلبته ذلك الوجه على هذا الوجه والحكم
حكم الغلبة ولذا كان هو الجواز الراجح الوجود لمي ذات قولهم في الاول واجب الوجود وفي الثالث جائزه اي ممكن الوجود
نظير واجب الصلوة وراجح الوتر اي استحبابه وجواز شرب الشي اي اباحته لان الفلك ذلك عن الاقوام جائزة لها
النقل لكنه لم يجزه العقل وباطن النقل في استرسال الطبيعة السارية من الجواز الذاتي الى رتبة الوجوب في جميع مراحل تعلقه
ان الشي ما لم يجب وجوده لم يوجد وما لم يجب عدمه لم يعدم فان الرجحان والاولوية متعلقة عليهما فهو اولا بذاته لا ممكن

ما لم ... الاول على ... الحكم ... [illegible]

١٩٦

وبدونه المعرفة والقوة بالملوة بالبديهة في جميع الشيء ملانا او زمانا او دهرا او سرمدا او ازلا او ابدا وبهذا تبطل التسلسل
الطولية في الواجب والممكن وهو بالممكن الكلي فيه عندنا او الاخر صفات العقول العشرة عند الحكماء والكثرة بحسب كثرة الانواع
الطبيعية عند الوجدا. في ما نبين لمقالات النور في ثاني الوجودات الواقعة في عالم الاجسام فلكية وعنصرية بسيطة او مركبة من الاجسام
في الايراد الذي في عليته ذكر فيه هو ان المقصود اثباته ومن شهود يزعمون نسبه الا الزعم توافقا عليه ان كون القسم الاول هو منشا
القسمين الاخرين ومنه نور انحاكما هو صريح النص بجرد ظل ووهم وقياس ظني بالظني في ذلك انه هو المبلغ عنهم نحو اشرف في قولهم ان
معلول الشيء واجد منه ذاته نحو الوجود ان الكثرة ذاته ثم نحو اتم ينبغي ان كمال العقل والمعقول الاول الذي يتعلق المشيئة الفعلية
او العقل الكلي او الاول او سلم جوهرة الذات التي عز وجل نحو اشرف واقوى وابسط وهو ان كون كمال المعقول ذاته البحث كمال الذات
واشكالها وبدونه نقصها او وهو ان كمال العقل بعين كما انا بالعلم في وحدة الوجه ووحدة الفاعل والفعل والمفعول
والمصدر والمشتق او من كمال الذات ما ثباته على الاحتمالين الفاسد كل منهما فلا تهم في كل موضع بدون احتمال ثالث منهم
نحو القدح او تقدير والا فما قوابه حتى وقع التكلم فيه او على الاحتمالين في قولهم المعلوم بعينه كيفهم وهو ان المذكور شرع قوله
في هذا الموضع على جعل او من كمال معلولها علة الذات لا على كمال الذات المناسب بالمعنى الثاني لمرجع مبتداه الضمير في
مستقلا منه بان الاول مفاد فيه اثبته والثاني مع منه منشاه مصدر ميمي ينبغي ثبوته كما في المتن ان الواجب الحق اصلا في
ليس المراد منه ان كل ممكن مترتب في ظلمه بحسب مراتبه الملك والملكوت والجبروت والازل الماء اصلا كائن او كامن في ذاته
تعالى شبه الاعيان الثابتة في ذاته عز وجل لكيفية الذات واهل المنازل والمقاعد شيئين على ان ما يبنى عليه غير الذات هو ذات
التي كسر الاصول وفروعها المتعلقة اليها وكيف ما يريد الكلام في الرد عليه على ان الاصل في كل ممكن هو الواجب وان
الملكية معنى اعتبار وهم بدون ان يكون لها حقيقة وكيف في الخارج ولا في نفس الامر الا مراد انه ثابت في عطف على ذات
التي او على اصوله الموضعين او على ان كمال العقل وجهة الاول اي كون كمال العقل في الذات او اصله هو ذات الا التي كالحروف
الثمانية والعشرين او ازيد من الالف الحاصلة من النقطة لان الحروف على المعنى الثاني في الموضعين على الالف المتشكلة
باشكالها والثاني ان كونه من كمال الذات او منه نشو. فلان ان من الحجر فيما من شرع قوله وحدته وحدة اخرى مجهولة الكنه اه
مع محاملة الحجة الملازمة مع شدة في غير موضع والعلة في ذلك مما ابهم الا هذا ان القول المذكور مكوه من وحدة الوجود السنخية
ومعلول الشيء غيره فاقد له في ذاته وبسيط الحقيقة كل الاشياء والوحدة في الكثرة والعكس ولزوم الفعل للفاعل لزوما
ذاتيا واصالة الوجود واتحاده مع المهية في العين والواقع وبهذا تقديرهم وتصويرهم للكون والثبوت اعتقادهم
بالواجب الصانع والممكن الناشئ عنه بمقتضى افهامهم وعقولهم السليمة وقياسهم بالبرهان الدائر بين النفي والاثبات بان
نفي الواجب زندقة ونفي الممكن سفسطة واثبات الممكن بلا وجوب مضاف لاسم الامكان واثبات الواجب بلا
امكان لقوف واثبات الواجب والممكن كليهما بان يكون للواجب وجود وان كان اصلا واولا للممكن وجود
وان كان تبعا وثانيا شرك وقران وتثنية واشتراك في ذاته او وصف واثباتهما بوحدة وجود ينبعث الا حقيقة وجوب

بوحدة واثبات

١٩٥

توحيد واثبات وحدته الحقة اثبات جميع اصوله السابقة الدائرة في مقامات المعارف وكلها مقتبسة من مشكاة النبوة والولاية
ومستخرجة من ينابيع الكتاب والسنة الا انهم يخبطون ملتبسا بهان العقول دون النقل لكنه ودلالاته ومضامينه الحق في مالا يعدو منهم بعون القسم
وبناء راوا مامهم كما وقع للاشعري والمعتزلة والامامي الظاهري ولكن فقطوا اما علو الكبراق ذمهم الله تعالى في كتابه العزيز في مواضع منها قوله
في سورة القصص ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله عز الكلام في هذه الآية فمن من الحقيقة رايه
بغير امام من ائمة الهدى لا من القوم مثله فاخبرته ايها الناظرة ان كتاب يعطي ان يتميز كتاب الله او ان الكتاب عن كتبه السماوية ادى
اولى كتبهم ردوا شرحها القول من قسم محمد بن عبدالله صلى الله عليه وآله لاشك ان الوهابية الاحقر الاول البعيد عن طهارته فانها
ان اخر الحق والعرفان شانهم ان ياخذوا معارفهم من كتاب الله الذي فيه كل رطب ويابس ومن الاخبار النبوية صلى الله عليه وآله والاثار الولوية من ائمة
الهدى عليهم السلام لمعلم كافة الآن ان يعلف والتابعين لا علم الغير المعوزة عليه لما يعطون عليهم السلام اليه صلى الله عليهم الذوات
والصفات والافعال والاقوال كتبت هذا ابا تلة لما طلبه بما تقدمه هذا التاليف من اوله الا ما شاء الله قبل الاحظ فيه من قوله حتى كل
وفي الحديث نقلوه عن النبي صلى الله عليه وآله والا رسم وفيه انك قد عرفت عذر ذلك بان عدم ذكر الكتاب والسنة لا يدل على عدم
الاقتباس من مشكاتهما وان المعارف لا يقتبس من الالفاظ الالهية كل لفظ منها ان يتكثر وجوه دلالته الحقيقية والمجازية والتاويلية
البطونية مع ان النقل قد اخذنا اول الحظوظ الماثلة لا يمكن تتميمها الا بالعقل والا لزم المحالات من المصادرة او الدور او التسلسل فالم
يجب التوحيد والعدل والنبوة كيف يمكن ان يتمسك باحاديث النبي ووحيه وان الاعتماد على الكتاب او الرواية والنقل انما بالاخذ
من ظاهره او من اسراره وبطونه الا سبيل المعارف فيكم ما تحال ان يكون فيه الحمل بالظن واللفظ اما واحد من القسمين الا الاول لا يحتمل
بالقوة والوقف العام ماري لغة او عرف يعلم الهم من اشق سنريهم آياتنا واحتمى المخلوق الا مثله ما فهمه الشارع لكم ولا
لا اختصاص بالعام عليه السلام اوفى علمه العالم ومعارف التعلم امر حينه وبين معلمه لا استعداد من الا غيره ولا يمكن حجة على احد غيره وان
تمسك العقل وغيره من باب التاييد لا الاستدلال على معارفهم واصولهم بالكتاب والسنة حتى فهوه منها في كتبهم المتفرقة والمطولة والمختصر
التمسك لمعارفهم بان ايتم من الكتاب وغيرها من الاخبار في غاية الكثرة والسهولة وبيانها مع طوله مما ولته ومراده فالا واما عرف عنان القلم الطاغي
الا شرح قوله والكنهم لما سموا اما وصل اليهم من ائمة الهدى وهم اولو الحق من ان الله سبحانه خلق كل شيء حتى المهيات والاعدام وفيها اشياء
لاندركها عقولهم كما في الحروف وتراكيبها واحكام مثل ١٠١٥ في الاعداد الرياضية وعند شكت بدوام جميع مهيات
بيوته وادراك الجو التام وبهذا انما لا يمكن كثرة لقع به بجعل نسبة المعقول الا غيره لنسبة المتناهي الا غيره وكيف فيما خلق شيء وانه له
وهم ما تنوا فيها لا دراكها مقتضى من باختصاصهم بغير يقين وكشف وما تواجهها شيء فيه شيء وان زين لهم سوء عملهم فراوه حسنا
وقالوا ما انه عز وجل خلق الاشياء لا من شيء في اخبار منها قول الصادق عليه السلام في حديث في الكافي فيه ليس بين الخالق والمخلوق شيء وانه
خالق الاشياء لا من شيء كان والله يسمى باسمائه وهو غير اسمائه والاسماء غيره فاستبعدت عقولهم ان يكون شيء ما يوجد لا من شيء
في لامن شيء ان كان لا من الواجب في هو غير صحيح بل انما يمكن ان يوجد الشيء وهو الممكن المخلوق من الشيء وهو الواجب الخالق
لا اقتضاء الاقتضاء لما خوذ في قوام كل ممكن امر غير مقتضى الله هو الواجب ودلالته قولهم ما انه عز وجل خلق الاشياء على الردم

خالق فهو مخلوق ذاته وان كان معناها من مادة فهو ذاتية فهو وان كان صبي منه الفعل وهو الوجود المطلق الذي هو اول صادر منه
لان كل ممكن حتى الفعل ونفس المادة لو احتاج الى مادة اخرى لزم التسلسل مع ان ماهية المادة بل من ماهية الصورة والجسم تستلزم بسلسل الكلام
بنحو خاص من الاثار كما مر سابقا فظهر ان الكثرة عن جميع المفاعيل والعقول والنفوس والاجسام لان التنقص اللازم للكثرة المخلوقات انما
هو من صفات المادة ولوازمها انه الحركة الايجادية التي من شان المادة فكيف يلزم الحركة منه الايجاد المخلوقات بلا مادة اصلا
فالحدث المذكور بلفظ الجمع المستوفي مفاد الاية المتقدمة القائلة الله خالق كل شيء وخالقية لكل شيء لا يعقل منه الا انه خلق الاشياء
لا من شيء لان الشيء ليس مخلوق وكل مخلوق لو وجب ان يخلق من شيء لزم المحذور المذكور فثبت وجوب ان يخلق الاشياء لا من شيء
وبلفظ الجمع المؤذن بهو الفعل الاول فان الوجود المطلق امر عام سار في جميع اقطار المستعين للوجود بدون السكان بشيء منه
مفاده انه جعل خلق الاشياء الفعل وخلق الفعل بنفسه لا بشيء اخر من ذات او صفة او شيء او مادة وهكذا والا لزم التسلسل الاشياء
والتسلسل فلا انكروا وربطوا امورا معلومة لفاد الى المطلوب قصدوه واحكموا البراهين الدور والتسلسل وخلف الوضع
وذكروا ان لا نهاية عندهم العلل الاربعة اي الفاعلية والغائية والمادية والصورية المعلولة لها لقاعدة ان كل
مركب مفتقر في بسيط مفتقر اليه سواء كان افتقارا ذاتيا او عرضيا والعدم لا دخل له في موجودية الشيء وتحقق الامر من المعنى
مجملا ومعتقلا وهو الوجود البسيط الذي لا تركيب ولا شوب فيه بوجه من الوجوه وذات الله عز وجل اي ماهيته وحقيقته ساذجة
فقالوا اما قالوا من ان ايجاد الشيء يجب ان يكون من شيء اقول لم يقل به احد بعد مقام ان كل حادث مسبوق بمادة ومدة الا ان
الوجود الشيء يجب ان يكون منتهيا الى موجود واجبي او ان معطي الشيء يجب ان يكون واجدا وما منع ما تقدم فيه من ان العدم
لا دخل له في ايجاد الشيء والوجود به او ان الوجود بما هو وجود او حقيقة الوجود واحد وحدة بسيطة ومعناه مع ما سلف يكرر الى
ان الشيء بما هو شيء وجود ولا يمكن ان يتعدد ويتكرر بنفسه فان الشيء لا شيء لا يتثنى بل يجب ان يتكثر بنحو من تحدد او نهاية او هيئة او رتبة
او نقص او امكان او عدم وعدم وشوب الوجود وغير الوجود ولو بالغيرية الاعتبارية بنحو خاص من الاشتراك والاعتبار وما هو وجود
لا يحقق ولا يعقل منه الا انه واحد وما هو حقيقة الوجود المسمى بواجب الوجود فوحدته وجود ووحدة بسيطة صرفة كنه بتبين وظهر
بالبراهين المتقدمة وما هو وجود واجب وجوده الا انه وحدته فقد علمت الكاشف ان الوجود الوجود وجود وشيء الا وجود ان
وشيئان مع ان تعدد هما قرانا والقران تغشيه تجزئة آه ونفته ذهاني حيث ان واجب الوجود لا اسم له حتى اسم الوجود والوجوب
ولا رسم له ولا وصف له وغيب الغيوب ومجهول مطلق ومنقطع الاشارة وفعله مطلق عام منبسط ومعاليه وجود آخر مقيدة
على الوحدة الحقة الواجبة والوحدة الواجبة مباينة لوحدة الوجود المطلق الفعلي وساير الوحدات المقيدة مباينة تامة وهكذا
من كل ما قالوا قولا صحيحا الا فاسدا او كم عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم او المتبادر التجسيم في الجملة الوجود يمنع الشيء من الشيء
بالعقل بضرورة العقل وتواتر نقل الكتاب والسنة الدال على انه تعالى على كل شيء قدير اولا ليست القدرة الازلية الباهرة اي الغالبة باعمال
شيء من شيء بل ايجاده لا من شيء المعنى العلم الذي كتب ان ايجاد الاشياء بالمباينة من غيره واما المادية من مادة من بعد فيه وايجاد الشيء
شيئا من شيء لم يتعلق به ايجاده تعالى بل هو خالق لها كلها للاشياء بشيء هو قدرته الكاملة وفعله المطلق وخالقيته للفعل بنفسه من غيره

فاذا كان الشيء

فاذا كان الشيء اذا كان من شيء فهو خبر واصل الى الذات لتم الاعلى التجوز العرفي او العرفي في ذلك على الحقيقة والتوحيد الخالص لان ذلك شان قدرة
المخلوق العاجز لا القادر لان القادر غير محتاج الى من شيء وانما القدرة الباهرة التي ثبت له تم بضرورة العقل والنقل في ايجاد الشيء واحد انه لا من شيء
لعقل القلم ان المراد من تعلق القدرة القاهرة بايجاد المذكور ان كان في القدرة الفعلية في صفة مربوبة ومادته كما هو الحق السابق ذكره والسيادة
او ايجاده تعالى بالشيء الذي هو المفعول الاول والمادة الاولية الغير المتناهية انما يكون بشيء هو القدرة المشيئية والفعل وهو الشيء الذي هو ساير الفاعليل انما يكون من شيء
هو تلك المادة لا لامر شيء وان كان في القدرة الذاتية او لا مقدور لهما لما مر المتقدم ذكره فالايجاد الا من شيء ليس بايجاد من لا شيء او الا لا شيء بالايجاد
للايجاد او بشيء لكان لا يتصور بالايجاد الشيء الذي هو الضوء فما ساد وشاد وهو لا يعقل ان يكون من شيء بغير الفعل العام الذي لا يشتمل من شيء ولا يكره المعنى
كما يسلم له فبناء القدح عليه على الاساس لكون الشيء من شيء اولا من شيء لا وقع فيه وانما هو مطلب فل عليه الاخبار وفاته الا ان يكون علما فيه الا خلاف
في نهر او على مذاق والمدار فيه على الاتفاق فيه واين هو من هذا المبحث او من ساير اصول الفقه وعمدته العيوب والنوادر والله انما قد ذكرنا مرارا
مفهوما انما يريده على تفرغ العاطلين او ما قدمه الدالة بجملة من العجائب على الفقه والتوحيد وذكر الا انه يلزم على قولهم المذكور وبانه
الممكنات الا الواجب وعلى القسم او بان الكل ذوات الله كما شرف وفيه غيريته بنحو اخص يوجب او بان الوحدة حقيقية والمغايرة اعتبارية اولا
وكذا او هكذا انه لم يلد ولم يولد في سورة التوحيد لم يلد لان هذا النفي الذي يشيرون اليه في اصولهم المذكورة ومعارضهم المسطورة في كتبهم لعد
او نفي الولادة والحاق فانه من تولد الشيء من الشيء يثبت منه وموارد الهمور في النفي من كلمات المعتقدة في كل كتاب من كتبه كثيرة منها و نفي التولد بهذه القدرة
ان فيه الاشياء من مشيئته التي لا تزيد على ذاته وهي الغايات الازلية وعلى هو نفس هذه الغاية عبارة من انكشاف ذاته بوجه يلقى من الجهات
على ذاته بذاته وذلك لان عدم زيادة المشيئة او القدرة على ذاته لا ينح في طريقة اهل من انها عين ذاته يوجب تركبها وعين ذاته في قدمها
الذات والازل فانا المشية والقدرة والافاضة واحدة او متناقض وتوليدها انها نفي فلان الشيء او الذات افاضة الاشياء من الذات بذاته التي
لا تزيد على ذاته او ان الافاضة اي افاضة الاشياء عن الافاضة بل افاضة الافاضة التي لا تزيد على الافاضة واما التوليد فلان فيضان الاشياء منه او
عن القدرة لا يمتنع ان لا نسلم انه او بنها والتي توليد لغة وعرفا وعرفا لانه الولد عن ابيه ماده ولا دته انها معروف لكل منهما بهويته عن الآخر ومجمعا بشكل
في البنية وقد رسم اطبعها كما هو شان كل شيء بنفس بالهوية واما تعدد ودالة الباء السببية وعن مشيئته المكين القدرة وهي الافاضة صفة
موته مخلوقة والمشيئة وهي القدرة اذا لا تعدد وذاتيته وعين الازل فتوليده وولادته من الذات او الاول من القدرة المحدثة بيانا وهكذا ولادة
اولاد آدم من حواء من اولاد حواء وهكذا الى آدم او حوا او البهائم اوالد والدة من حواء من ضلع آدم الايسر وقد ذكرنا ليقم ارى كما اوردنا عليه بذلك
الوجوه من الايراد المتقدم او اوردنا عليه بمعنى مكررا انه لو ان نهام ذلك الامر الذي هو ذاته او اي والاشياء من القدرة
التي هي عين الذات البحتة اي نشات الاشياء او تولدت او انت تعالى او لدها من ذاته البحت كان القديم والازل والواجب
حادثا وممكنا لانه يوجد متغير مختلف الاحوال ولكل مختلف الاحوال ممكن مركب لا واجب بسيط اذ ما لها الذات عن الاقراع والانت معه جزء
معا اذ لا بد لها العدالة في الامر ولو حدثته كسبها ثبته والذاتية لان البارز ان كان هو بعينه هو الكامن ذاتا لما هو سياق الكلام هنا
الامر في ذلك الحكم الكامن فيها كما هو في قولهم الآن الاشياء كامنة في ذاته او الاعيان ثابتة فيها خلطت الذات عن الافاضة والانت
واختلفت الحال والاعتبارات كما بتولد الفرعية وان كان ذلك البارز غيره او ذلك الكامن فالبارز ان كان من طور ذلك الكامن

او كالجنس من كل شيء جزء النوع او التشخص او مادة او كالمادة وما لكل شيء جزء خارج او الواقع اما التنزل كما يطلبه في السابق ان الاشياء
لوازم ذات الفاعل التام اي لان لازم كل شيء سواء كان لازم الماهية كزوجية الاربعة او لازم الوجود الاصيل كمية الاجسام او لازم الوجوب
الاثر كلزوم الوجود المطلق المنبسط والوجودات الخاصة لوجوده لهم متاخرة الرتبة لو يكون متاخرا عن التاخر عن الملزوم ولكن متاخرا عن الاثر لا يكون منه
والاثر خارج عنه تابع له ولكن تابع شيء ما ازلية فقد يكون والا فلا ان الواجب بلوازم الممكن الذاتية في الصور والظلال المركب
البسيط او كما يطلبه قولهم بالظل ودون الظل لان كل ظل ... اما الظهور ظهور الصور على المرايا او النقش المنتقش على الالواح او كونه
المغز ذلك ... لهم او الاضافات في ... امر واحد او مثل ... الارادة عينه ... لا
في نفسه فعله ... وذاته تعالى واما الصحيح عن ... الثانية عن التعدد قال فلا يمكن تعدد الواجب لانه لو تعدد
لكان الموجود واجبا محدودا او هو ثاني الاثنين كما في العدد هذا وذاك والصحيح انه لتعدد وجود الواجب وجود الممكن بهذا
وذات الكل وحدته لعدديته كيف الواجب الاخر فلم يكن محيطا بالكل وجود حيث يتحقق وجود لم يكن له بل الواجب الاخر مثله ولا
خاصل ومنه فاين ما هي لانه لان الموجود وجوبه امكانه مع اشتراك الان اي امكانه وان كان معنى احاطته له الكل لا ...
الا احاطته ... لان المحيط ... والحكم ... وحدته ... لان الوحدة العددية ليست الا ...
ثان ... كذلك لان المحيط اول والمحاط ثان مختلطة منحجبة مدمجة لان لو كان ... عدم الاتحاد واختلاف فيه او خارجا
عن الاتصاف به او منافيا له امتناعية كالاعدام الذاتية او امكانية كالاعدام الاخر فكان الموجود فردا سيلان زوجا تركيبيا كالممكنات
بل محالا منها لان كل زوج يحتاج الى الفرد وكل محتاج ممكن وهو الانقلاب مستحيل فلا يكون ما فرض انه واجب واجبا ولم يكن ذلك الواجب المعروض
تعدده بحقيقة الوجود وزن شيء او تركيب حقيقة الوجود التي مر سابقا معناه من انه بلا شوبية غير الوجود من عموم او خصوص او حد
او نهاية او ماهية او نقص او عدم وهو المسمى بواجب الوجود اه هذا خلف اي خلاف ما فرضنا ثبوته بالبرهان المتقدم فثبت ان لا ثاني
له في الوجود ظاهره قدس سره هو ان يكون ما به الوجود حتى الموجود في وجود واجب وغير الوجود ممكن اي غيرية اعتبارية لا حقيقية
بالوجود الا ان الوجود هو الواجب ... جليل النظر المسمى الصوفية واما في دقيقة فظاهره انه قدس سره ... لان الاعتبارية ...
الاعتبار ... وغير ... في الاول هو الواجب لا غيره ... نقل الكلام ... وجوده ... او غيره ... والاثر والاول قد ...
والثانية لا ... الفارسية ... صلاحي ... در ... التجرد ... [illegible]
از ذواتها ... كه التوحيد اسقاط الاضافات فقل انا الله بكل اعتبار ولا تخف فانك بالتوحيد ... لفظة الوجود لكان اولى
الا ان يقول ... ان الوجود مختص ... وغير الوجود لم يكن شيئا ... فثبت عنده انه لا ثاني له اصلا لا بالفعل الا مفادا ...
وقول انا الله بلا انا وبالجملة انه بسيط ... غير مشوب والبساطة لا يعقلها الا ... منقطع الاشارة وما هو كذلك كيف يعقل له ثان
او ليس الاول الحق الحقيقة ... لان الثاني انما يكون بازاء الاول فالاول ... الفعل او الوجود المطلق المنبسط الذي لا يكون
ان يشذ عنه شيء ويخرج ... هو بهذا النحو القيم لا غيره ومن قوله ان لكل كمال وجودي رشح من كماله وكل خير لمعة من لمعاته
لان جماله هو اصل الوجود بالاضافة الاشراقية لا بنحو وجود امر مستقل بنفسه ... على اصولنا وما سواه يتبع له مفتقر في كل ...

وشعاعه فانه الاشراق الى الان فالافاضة بغير حالته عدمه ذكر الكمون والبروز اشارة الى ان نسبة ايجاد الشيء من شيء ... ناظرة الى
قولهم ان حقايق الاشياء كامنة في ذاته تعالى ثم اشرقت ثم افاضها اي اوجد الشيء الذي منه ايجاد الشيء عبارة عن الحقيقة الكامنة في ذاته
كحقيقة الان مثلا و ايجاد الان و هذا الوهم لا يستلزم ان يكون لذاته قبل الافاضة حال مغاير لما بعد الافاضة سواء كان التغير
في نفس الذات ام فيما هو في الذات لانه ان حصل التغير في الذات لزم حدوث الذات وان حصل التغير فيما هو في الذات اعني حقايق
الاشياء فقد كانت الذات محلا للتغير المختلف ويلزم من ذلك حدوث الذات وهذا الشيء قطعي ضروري و هو نوع من دليل الحكمة الذي
اشرف الادلة ولا يهتدي اليه من له دليل الموعظة فقط فضلا عمن له المجادلة والمغالطة ومن ثم يتعدوا عن المجادلة المنطقية في جميع معارفهم
وبذلك قالوا ما قالوا ولجاوا واضطربوا لانهم ما انتبهت بانه قد لا قول بالوحدة والكثرة معا كجهة واحدة وباعتبار جهة الاشتراك
وما به الاعتبار في الوجهية واحدة و بهذا او كما هو ان كان ذلك كذلك وان لم يكن البارز من ظهور الظاهر وشعاعه لم يكن منه
وانما كونه لا من شيء لما مر منه لا سابقا عليه اذ يمتنع وجود شيء سواه في رتبة الازل فقد امتنع ظهوره بذاته لعجزه لعدم العجز في رتبة الظهور
بالذات ولعدم ابقاء العجز لامتناع ثبوته ووجوده عنده الظهور فقد امتنع ظهوره بذاته لمنع ادراك لعدم سواه لا يمنع انه لا يمنع ظهوره
بذاته لذاته لانه هو ذاته فقد وجب الكشف في ذاته لذاته على كون الحقيقة واخفى الكشف فيما سواه على كون الحقيقة واذا ثبت ذلك الكشف
سر ما في خطبته الكافي في باب جوامع التوحيد خطبها امير المؤمنين عليه السلام فقال الحمد لله الواحد الاحد الصمد المتفرد الذي لا من شيء كان
ولا من شيء خلق ما كان ... اذا قال لما شاء كن فكان ابتدع ما خلق بلا مثال سبق ولا تعب ولا نصب وكل صانع شيء فمن شيء صنع
والله لا من شيء صنع ما خلق اه وذلك ان جميع فقرات هذه المدح ... ولا تعب اذ فيه ايجاد الشيء من الشيء الكامن او مطلق الشيء
تعب واحتياج في القدرة الى ذلك الشيء الذي فيه تعب واعياء ولكن القدرة الباهرة نافية لوجوه التغيرات وحاكمة على تعين
تكوين الشيء وايجاده لا من شيء ق قوله وهذا هو البرهان على توحيده يريد به ان كونه محض حقيقة الوجود اي لا حد له ولا نهاية ولا كيفية
ولا نقص ولا شوب ولا عدم بحيث عجز الكون لو فرض من الاعتبار غيره او غيره من الاعتبار فهو ان ذلك الغير اضافته ليكون الذات
مادة الاشياء او جنسها على الوجه الباطل او وحدة سنخية ... الا من شيء على الوجه القبيح وما فيه كذلك كصدور الوجود المطلق عنه ...
او كونه فعلا عن فاعله بوكون المفعول الاول صادرا عنه والا وان لم يكن كذلك بان يكون ذلك الغير غيره او كما سافيه لعلم بلا جعل او كونه
ايجاده الشيء من شيء هو ذلك الغير ولم يكن الذات حقيقة الوحيد كان مسبوقا محدودا بذلك الغير لان كلا منهما ينتهي الى الاخر وهو
مع كونه منافيا للانتها يحدث الحدوث لا القدم والعاجز لا القاهر والمغلوب الى الغالب وهذا القول برهان محكم على التوحيد
لما ذكر معلوم او مجهول وان لم يصح قوله منزه او عنه بدلا منه او اخص منه مطلقا لانه بريء عن كل ما فيه من انما الابتداء والانتهاء
الممكنات اليه فقط للتسلسل او الدور لما مر به سابقا في بيان اللزوم فهو مع قيام الوجود المنبسط به قيام صدور ... ولذا سماه
في كتبه بالصادر الاول بمفاد هذا واحد اما التحقيق لانه بقاعدة عدم الانفكاك لكل مقيد عن كل مطلق كما لا ينفك الوجودات
المقيدة المشوبة عن الوجود المطلق فكذا لا ينفك الوجود المشوب بشوب الاطلاق والاشباه عن الوجود الصرف الواجب الغير
المشوب كما يعطيه التقسيم السابق للوجود الى حقيقة الوجود وغيرها فهذا الوجود الواجب او ما يطلق عليه اسم الوجود الذي قسمه فيما سبق ...

او خالي عن

ذاته اليه اقول قوله فلا يمكن تعدد الواجب لا يخفى ان ... اذ بعد ما امتنع الاشارة اليه بوجوده او اللاتي وحدة فعدم صحة التعدد
عليه او ملاك الخارج عن الذهن والاعتبار ولان الذهن لان الذهن لا يقع الا على الشئ الخارج والا فالذهني بما هو ذهني ليس بواجب
بل وجه من الاعيان الخارجية والكثير بكثرة لا في نفس الامر سواء كان الامر الفعلي او المفروض او معناه الامر في نفسه سواء كان في الخارج
او الذهن او العوالم او مرتبة من مراتب الواقع لانه لو تعدد اي زاد عن الوحدة فوقي التعين التعيني او التعدد فما زاد لكان المفروض واجبا
اولا بالنسبة الى ما فرض معه معدود اليه ذلك الغير الذي وقع ثانيا او في المرتبة الثانية البرزخ الجامع اللازم للكل التعيني فكان المفروض واجبا
جهة سلطانية بحكم القاهرية او اقتضائية بحكم اقتضاء القدرة والقهر على الممتنع وجود وجوب ذلك الاخر بان يحكم هو اسم الكون التام
على السنين بالواو ... ان يمكن ان يحيط بملك الواجب الاخر المفروض معه ولا يمكن احاطته به بل هو ممتنع لعدم قبول
الوجوب بتأثير غيره فيه واجبا كان ذلك الغير كهذا المفروض او ممكنا وهو واقع فيلحق ذاته اي ذلك المفروض واجبا او لا مرتبة ما هو
بالفعل اي الكمال الحاصل له وما هو بالامكان ان يحيط الكمال ... معه او بالامتناع اذا امتنع والمركب من الجهتين
بالتقرير المذكور او بتقرير السلطان وجهة الكمال الاخر او اقتضائه او تركب ... الاشتراك ... ذاته او وجود هو الوجوب ... وجابه
الاعتبار او تركب ذلك الواجب ولو وحدة من جهة انه الواجب ومن جهة انه الواجب ... غير الممكن ومتمايز ... او نفي
الاعتبار بين الوجوب والامكان ... على العوالم ... وجوب الكل ... او امكان الكل وهو ... المفروض
من وجوه التركيب في ذلك الواجب لا يمكن واجبا بل ممكنا ... الوجود ... فما ينعقد به تركيبه ... ذاته ... من الاستظهار
لشئ من الكمالات والتوقع لمفقود او لما بالقوة ... الاثنين ... المحدودية فيلحق ... ذلك الاول
منهيا الملك الواجب الثاني اذا كان المفروض انه لم يكن كماله ... بالفعل او ... محيطا به فيلحق ... فاقدا لذلك الكمال
وكل ما يلحق فاقدا لكمال من الكمالات يلحق ناقصا في ذاته ... لوجدان ذلك الكمال لانه اذا تحقق وجود واجب اخر وكمال ثابت له
مغاير له اي لذلك الواجب المفروض اولا ولم يكونا اي ذلك الوجود والكمال له اي لذلك الواجب ولا صادرين عنه كان
ذلك الاول فاقدا لهما واذا فقدهما كان غير محيط بهما بالقوة واذا كان غير قاهر لهما في وجوده وكماله ... ان يكون ذلك الغير
وجوده وكماله فيلحق ذاته ... متوقفة لما يمكن ... الممكن ... الواجب لعدم جواز ... التعدد
في وحدة الوجود او ممتنع بالجهة الاقتضائية المتقدمة او ... ذلك الواجب الاخر وعدم قوله ... الواجب الاول
او صدوره عنه ... لهذا النحو يمكن ان يورد عليه شبهتان احديهما الشبهة المنسوبة ... المتقدمة والاخرى ...
مثلا فيما ... حقيقة ولم يكن احد ... المانع لا ينفي التحقق ولا ... فهنا وجوب ...
الموجود واجبا بان ... الكمال الاول ... لا محيط ... ذلك الاول او كل من الاستظهار والتوقع ممتنع
في حق ذلك الواجب ... وجوب ... الواجب ... اجتماعه مع ... وتوقعه ... وجوب الواجب
الثاني عنه فالتقريب ... المتن ... وان الممكن ... الية بسهولة وقوله ولان الفائض ... الكمالات الامكانية
والوجودات الممكنة فائضة من ذاته ... الجمولة الكنه ... ذاته منبع تلك الكمالات ...

للتنفيل

لانه قابل بالوحدة والقابل بالوحدة وكيف يقول بالنوبة والولادة وليس في المتن اثر لهذه الاشارة ودلالة عليها مطابقة او تضمنا او التزاما
كما لا يخفى وقد عينه شرح قوله الفائض ... الكتب والرسائل ... جميع الكمالات الممكنة ليست كمالات حقيقية ان اراد
انها ليست براجحة الوجود ... الكمال الحقيقي اي التام وفوق التام لا يمكن ان الواجب بالذات ... الممكن بالذات
واجب الغير ... وان اراد ان الممكن ليس كمال الواجب ... الاول نعم كمال الممكن ان يكون مخلوق الواجب ... فيه ولا ...
احد وان اراد ان الكمالات الممكنة ليست كمالات للممكن حقيقة ... لانها ... تقابلها ... ذواتها ...
لها والامكان النقص ... ذات الممكن ... الكمالات الناقصة كمالات ...
او الواجب ... الكمالات ... حقيقة ... داخلة ... خارجة ... ذلك الممكن فاقدها
الكمالات ... تلك الكمالات لهذا الوجه ... فهي تقابل النقص
الذاتية الذي لازمه ... الوجودات الممكنة ... الكمالات ... بالحقيقة ... وجوده ... الواجب
عدم او عدمي ... النقص ... الكمالات ... وجود الكائنات ... واحدة ...
الا انه على التمام فاذا كانت الممكنة او الكمالات ... تقابلها ... الحال ان ... الحيوان
الناطق حقيقة ... ذاتها ... الواجبة الكاملة ... مطلق ...
في النقص والتحقق الذاتية كما ان ... المتن ... العيب في هذا التقرير هو ان النقص والعدم كيف يمكن ... الكمال
والوجود ... باب البرهان والدليل ... بواجدية ... فيرد عليه ... كلامه ولا يلازم
كلية ... لو لم ينقل ... المجعول بالاصالة هو وجودات الممكنات ... الاعدام ...
الواجب ... الكتب ... النقص ... فيضان الكمالات من ...
التام ... انها اعدام ... الكمالات ... الامكان ... فاذا
كان ... الوجود والعدم ... العدمية ...
فيها هذه الكمالات ... الذات ... الكمال ... الذات
... واجب لذات او ممتنع بالذات ... العيب ... التقرير المذكور ...
الفيضان ... يستلزم ... المذكور ... التوقع المذكورين ...
الاجمالية ... لم يمتنع ... هنا ...
الشبهة المذكورة ... الفيضان من الذات ليس ... الممكنات ... الخالق ...
... كذلك ... الاشتراك ... المصالح والمفاسد ... هذا الاختلاف
كذب وذلك ... الخلق ... لو ...
... عدم ... الاضافة ... فانه ...

اوقفا تمكن ما هو مما هو من الواجب له وهو كما له او وجوده الخاص به وما هو فاقد له وهو الكمال المحقق بالوجه الثالثة او الكل من الكمالات الفا
على ارادة العموم من لفظ غيره فيكون ذلك الواجب كساير الكمالات منه التركيب والثبوت ولم يكن كبت بالبناء التي بنيه او اثناء الوقائع
حقيقة الوجود الذي لا ثبوت له عند ولا عدم الرابع لكن حقيقة الوجود الصرف ما وقفه عليه قسره مع وجود مرتب عليه قوله هذا خلف ويمكن ان يحمل
هذا القول قثبت ان لا ثاني له اي ليس له غير هذه الوجود ابتداء شرح المتن بالمقابلة لفظ قرينة الشرح والمقسم بريد خلاف ما عليه اهل البيت
عليهم السلام بان الواجب قسم لا ثاني له من مطلق الوجود واحيانا كان او شوبا نيا في اصل وحدة الوجود وبساطته فان غير الوجود عدم بعقلية
امر منها والعدم ما يمنع التعدد والاثنينية ووجود ثانية الاثنين وهو غلط واضح علم والله تكرر ذكر ودفعنا عنه بعد فيه هنا اولا الحق لا ثاني
له من مطلق الوجود الا ثانية له من الواجب الآخر ولا ثاني له من الممكن اما الاول فلبرهان التوحيد واما الثانية فلان الامكان مع تقدم
تكرر انه يأبه رتبة عن مساوقة الوجوب اباء اللازم عن وقوعه في رتبة الملزوم والا فكونه لم يكن ملزوما والا كان عالبس اوما
من العكس والتفصيل لا بد من مفصح وهو خفيف وما بيان من صريح كلامه الطال تعدد الواجب وكون ثانية الاثنين هو الواجب الآخر بعين
ما قصد يريد انه لا ثاني له من الوجود الحق وذلك لامتناع التعدد في الوجود الحق بالبرهان المتقدم لقرينة الفاء التوزيعية فلا يكون
ولا ثانية له عطف على مثل من الوجود الممكن لان الممكن معلول اثر فعل كالمعلول الاول فلا يكون ان يحسب له رتبة لبطلان الطفرة والمساوقة
كما لا يحسب القيام الفعل او الاثر له رتبة زيد القائم باعتبار ذاته اما باعتبار ان الذات غير معتبرة في المشتق لا برسم العموم ولا برسم
الخصوص او لانه يلزم ان يكون زيد قائما وقائما او ان القائم على الحقيقة هو القيام وزيد انما يسمى قائما مجازا لعلاقة ما كسلب القيام وغيره
من ساير الآثار عن زيد من حيث هو زيد وهذا معنى قولهم باتحاد المصدر والمشتق كما سبق جميع ذلك فلا يقتضي ان يكون زيد بل ثانية فعله
فلا وجه باعتبار العطف لا انه قاله الفهم اي ثبت بذلك البرهان ان لا ثاني له من الوجود او وجود الواجب الحق الاطلاق لما
فهم الشارح ثم ثبت به ان لكل كمال وجودا رشح من كماله ولمعة من لوامع نوره واشراق منه والمهيات الملازمة له نور السموات والارض فلذلك انه
ذات كمال والوجود المطلق فعله والوجودات وذوات المهيات شئونه واعتباراته وجودا وحيثياته الا له الخلق والامر مع المقسم بذلك
في جميع كتبه وحواشيه وسائر كلماته من حيث غاية الغصة فقوله وليس ليحيى الا اذا اريد ان لكل كمال فما سواه وهو المدلول عليه بقوله لكل كمال وجود
رشح واثر من قوله لم يلحق بشيء من المصادر من تلك الكمالات الوجودية من الذات لانها كانت فعله والفعل نفسه ما يمنع من استناده
بل الى الذات وذاتيته بل رتبتها عن الذات ما يمنع من جميع وجوه الاتحاد الا بالاتصال المتقدم بيانه بالفعل الثاني من حيث قرابة او الانفصال
الانفصال من المنفصل او بالاشراق لان المنفصل كيف يشرق ولا بالتنزل والانحطاط لطريق الظلية ونحو ذلك فلا يجوز ذلك من الظهور المبدئي لما
في الخير الاعم الظهور ما ليس بينه او بعد الطول ونحو ذلك واما اذا اريد ان شيئا منها كعلم زيد او وجوده يلحق من ذات الحق بالانفصال او بالاشراق
او بالتنزل وغيره كالتسلط انه منفرق لا فائدة والرشح فهو باطل من وجوه تقدمت انه لا يتكرره المقسم بل صدقه ان اعاد ذكر تقايض لا يتبع لا قيم في دين الله وملك
اهل الاسلام الكفر لا يجتمع مع الاسلام قول انه نعم ممكن ان لتلك النقايض او انها جزء منه تعالى او العكس او حقيقة لهم
كحقيقة النوع كالانسان مع الجنس وهو الحيوان في حقيقة الشيء جزئيا حقيقيا لما هو المتبادر منه او صنفا من النوع او انها اشراق
من ذاته سواء فرض انها انفصلت بذاته او ما عطف عليه قيد الاخير وهو الاشراق او قيد جميع تلك الاربعة الملحوظة مع ما

فبلها دیو

فيها او هو كونه مقابلة يا شيئا من الذات او الانفصال وما بعد وكذلك على اللف والنشر المرتب او المشوش او كل
لكل فتشرح الكلام على الاخير لكي لا يقتصر عليه بعد جميع المتحملات اما بعد المقصورات او الكلمات الا في فاقاتة الذاتية
فلان الواجب علمهم بشيء او الايقاع لا يتكرر بحسبه وبه والفائض منه شيء لهذه العلة وفيضان الشيء من الشيء بعد صدق
السيرة وحقيقة او وجدانا وصحته واقعا وحقيقة لا كونه مجازا او كذبا او غلطا او مهملا كما يناسب الخوال اما بالانقطاع
كما في القطع فانه انفصال قوي بحسب ربوبه وفيضه من انحياء فرع وفعلت الشيء فالمنفصل اي قطعه فانقطع
وهنا الفائض منفصل عن الذات المفيضة والا فيفيض او معاني لا اتحادا واما بالاشراق كما في اشرقت الشمس طلعت والشرف
الفائت وان هاهنا اضافته وجده وجزل كالقيت رجل فايض اي ما عساب جواد وفرس فيض اي كثير الجري او ان نح وكثرة
كما في استغاث الوادي سيل اي الشيء وكثر وهنا حصر لا فاضة الشيء رحمة وكثرة وجوداته واما بالتنزل من التنزل
فلان معطار حطه عن رتبته وهنا ما لم يحط الذات عن رتبتها يلقيت عليها استمالت الا فاضة ضرورة لان المعروض
ان افاضة الذات غير ما يا اي ربه من افاض الناس من عرفات تفرقوا او اسرعوا الا مكان آخر واما بالظهور وان كان
لفظ مطوفا هنالك بدون اعادة لا النافية وتركها يليه الا ان يندرج في عموم ان يشمل فرض كل اعتبار في ذات او صفة
او فعل او اثر او معنى او لفظ او صحيح كالخارج او ذهني او واقع او رتبة واقع او فرض او نحو ذلك من المعاند والوهمي لهذا العموم
وهذا الفعل كالظهور ما يراه البطون كما في اثر التوحيد ظاهره في باطنه وباطنه في ظاهره انه وفي القطع الظاهر خلاف الباطن
والبروز خلاف الكمون من كمن كمونا اختفى والخروج خلاف الدخول كما في الخروج من الاشياء لا كشيء والخروج من شيء وخارج
من الاشياء لا كشيء خارج من شيء ومنه الفجر والخروج خلاف الدخول والطلوع مقابل الغروب او الغروب مقابله المشرق
او الشكور من عدم لوره او حاوز حده او الاشماخ من لمع البرق لمعانا اي اضاءة والشع مثله والتجلي من تجلى تكشف والتنور
من انار الشيء واستنار اي اضاء او من نورت الشجرة وانارت اي اخرجت نورها وهكذا كما يورث ذكره المولى الامام
ويوجب السلوك مسلك المعسور بل المعذور وانما ذكرنا مبدأ منه لما ذكرنا اشارة الى ان المعارف الحقة وجب ان
يعبر بها القوم كما ورد في الكتاب والسنة به وان لم يكن مقصورة عليهم لا يتغير صورتها المعناه وينتزل
بها هنا على ما هنالك استند لا ثاني اعتبار وان عالم سواء كان عالم الالفاظ او المعاني او الانوار او الافق لو الصفات
او الاحوال او الذات او غير ذلك ولمات اللفظ من تجه ومعارفه غلط لكل اعتبار وان فرض لانه تكلم في الذات
الواجبة ولكل فيه قوله هنا بان لكل كمال وجود رشح من كماله وانه امر الوجود وما سواه شيء له ان الامر لا الوجود المطلق مفعو
له نحو من ذاته اليه ان الامر الواجب لا فعله الممكن مع ان فعله الفهمة عبارته شيء له وممكن محتاج اليه لئلا يلزم الشيء
الذي عنده ولينه اثبات الواجب الذي هو حقيقة الوجود فيالية صوابا حقيقة الذاتية لقوله سابقا بانها ليست الا هي بل ليست
نفسها لنفسها فغلطا عن ان يقع فيها حلية لسيقة كل وجود عليها مظلم بينا حقيقة الوجود الذي صار عنده كامل التمرة وابطلها
واشتباه اوعاننا ونورها عليها او مركبة كما علية وافاضه ومحوليته وكونها لحقيقة الوجود وطينها بعد المشرقين واما

حال التعديلات واستلزامها الى الاشتراك ان اشرنا الا بعينها في البيان فغير الفقهي الشيء او الاشياء الذات
انها مثل له اذ به النقل قال الجوهري حل يحل بالضم اي نزل ونازل الشيء كظل الشخص ونحوه منفصل عنه وفي العقل
كل منفصل عن الشيء ليس عينه لان الشيء لا ينفصل عن نفسه بالبديهة والاتفاق والجزء لان الجزء لكنه مقوام الكل ولا يمكن
ان يتحقق ويتصور الا بتحقق الكل وتصور الكل فكيف ينفصل عنه الفقها الاسابقا لان الجزء لكنه مقدم على الكل بجوهر التقدم ولذا
اضطربوا فاحكم الاشكال بين هذا التقدم وتلك المعية التحققية والتصورية ولا مقارنا لان الجزء اما مقارن الجزء
الآخر او مقارن الكل وعلى الاول هو مادة او على الكل الا جزء وعلى الثاني يلزم مقارنة الشيء لنفسه لان الكل عين ذلك الجزء
والجزء الآخر ولا لاحقا والا يلزم انعقاد الكل بلا جزء فان لاحق الشيء بعده لامعه ولا قبله واذا لم يكن عينه ولا جزئه كان
خارجا عنه لعدم احتمال شق وراء هذه الثلثة واذا كان خارجا عنه فاما سابقا او لاحقا واذا السبيل هنا اما الاول لا ينبغي
المفيض لقوم الشيء والا فهو مفاض اوليس بمفيض بالعقل والاتفاق تعين الثاني وهو اللاحق لكن كل لاحق للشيء محمول عليه حال
فيه ولو بطلق الحلول المصطلح او انه جزء من اجزاء الذات فانها اذا كانت لكل الاشياء باصل بسيط الحقيقة فذلك الشيء
جزء لها واذا كانت عرف الوجود والثبوت لما اتفقوا عليه فالوجود لو في حرافته لكل يجوز انها الشوب حاصد لكن ثبوت الشوب
الغير هو الوجود بما هو وجود اذ مقابله عدم بما هو عدم والعدم بما هو عدم لا يخرجه ثبوت ونحوه فذلك الشيء الفاعل
الثبوت جزئه ولكل جزء منفصل عن الكل او انه حقيقة الذات اذ لا يعقل التحقق بدون التقطع والانفصال عن
اصل الطبيعة الواحدة تنتفي لكونها وجودا صرفا بحت لان الشيئية تساوق الوجود عند الكل والشيئية المطلقة البحتة اذا
تشتت الا الشيئيات ولو مقيدة بقيد الاطلاق كالوجود المطلق والعقل ما لم يكن امر امهم الذات وسوى عن جميع الكثرة
الشيئية لم يمكن ان يتحقق بحقيقي لها هو حاكم كل جنس بالنسبة الى انواعه واذا كان مبهما سار في جميع كان جنسا وافافاته
التصعيد فعلى اذ لا يعقل الشيء والوجود امر متعلق بقوام بريء وشغله وتكثره الا الاضافة والمجموع المركب منه ومن تلك
الاضافة نوعا كما يقولون به فانه مفهوم الوجود الذهني العام واضافاته الذهنية فاما يريد التقرير ان الواجب اسم لهذا
المفهوم الاعتباري الذهني لا لحقيقة الوجود بما هو هو اوله باعتبار العلاقة عن عالم الذهن الى عالم الخارج عنه الذي سماه
كحقيقة الوجود بازائه وايا ما كان يكون الواجب نوعا جنسا او وضعا عاما منتهيا اما ذاته فهو الجنس ولكن الخلق وذاته
وحقيقته سند الفرق بينه وبين ما قبله وان كان الجنس الغير جزء النوع كالحيوان الجنسي فانه جزء نوعه كالانسان ان
الجنس حقيقة وجزء عقلا وما يحمل جزء ومادة خارجية كانت او ذهنية وان النسبة بين الجنس والفصل الى النوع الغير التماثية
نحو خاص لا يقع به حمل كل على الآخر بخلاف النسبة بين المادة والصورة فانها الغير وان كانت اتحادية بنحو خاص ولكن
لا يقع الحمل بين كل منهما وبينه وبين المركب منهما وانما صدق الانفصال على كل من الجزء والحقيقة فان جزئيات الشيء قد
قسمته وجعلته اجزاء ونحو القوم يتحامون اذا اقتسموا معانيها قسمتهم فقسموا الى فرقهم فتفرقوا او التقسيم التوزيعي والفرق
والتفصيل بهذا انه اللغة والعرف وانما العقل والعرفان فان الشيء اذا لم يجزء اولم يتفصل الفرق واذا الفرق اشتداد الفرق بطل

ذلك الى الشيء

ذلك الشيء على وحدته وجهة الوحدة بما هي وحدة غير جهة الاضافة فاما الوحدة الحقيقية الصرفة فلا اضافة في منها اصلا لانها المطلوب
لكنه خلاف اعتقاد المصنف وفرضه وانا مع الاضافة وهو خلاف فرض الانفصال او وفاق الانفصال وههنا دقيقة ينبغي التنبه
عليها وهي انا فلنا على المصنف ان الاوصاف ان يقول به الواجب انية مهية وانه من لوازم الاشياء وانه مهية الا العكس
ولم نقل والصواب بشارة المال ان هذا النحو في الواجب وهو كونه جنسا او كالجنس لا يفرق عن المهية او المادة وقد مر سابقا
انها والجنس على ضرب واحد كالعقل والوجود والصورة بازائها وان كان الصحيح ان الواجب مجهول مطلق لا يقع الا عبارة عنه
والاشارة اليه بانه جنس او كالجنس او انه اشراق من ذاته المتجلية فان الشرف الوسي انشقت العصا تفوق الامر والتفرق
قد علمت انه الانفصال بهذا انه اللغة وفي الحس والعقل ان اشراق الشيء لا يكون الا بانفصال شيء من ضوء او نور او نحوه وذلك حتى
كما اشرقت الشمس لمعت واشرقت اضاءت وفساده ان حال الواجب في نفسه غير حاله مع اشراقه او لو انشقت الغيرية لكان
حاله مع الاشراق والا اشراق واحدة والذات بلا اشراق لا اضافة فهي لوان تلك الاشياء قد انقطعت الذات
ابا ما لها ولو تقطعوا امرهم بينهم انقسموا والتقسيم التفصيلي كما عرفت اي ان الذات مميزة ممار الاشياء او بلا وتمييز من العبط
بتقطع ومزيت الشيء امتزه ميزا عزلته وافرزته من غيره فلاه تركيب او فصلا وقاطعه بهذا انه اللغة والعرف ومن الوجدان
والتوحيد ان الفصل الاعتزال وعزلته وان التمييز تحديد وتشريك وتركيب للذات فلما به اشتراكها واعتبارها او انهما فكلا
لان انا فهي توق والفوق الفصل كما عرفت وجه فساده ان التوقف ولادة منفية بالعقل والكتاب والسنة ام ان تلك
الاشياء كانت كلك باطلها الغير المجهول فعود تلك بالله سبحانه للتنزيه احتمالات كثيرة فاسدة كلها لما المجهول بدل المجهول الخارج
اما من الاعيان الثابتة الغير المجعولة بالجعل الثابت للذات لان الباء ليعقد لعنان المشترك الذي هو الانفصال ومناه
وهو الاضافة وهيضان علم زيد منه الشيء من ذات الحق ام انها كانت ناشئة او ناقصة بغير تكوين حال او خير المناقضة
او غير الكون بالفتح اوجب بالانفصال والمضافة من المكون او اضافية بغير تكوين الغير منه بالتكوين لان التكوين قدير
انه لا يجيء الا لامرين والاضافة والانفصال لا يكون الا من تكون من شيء ام الفساد ام انما على غير ذلك المذكور على
اختلاف القائلين او بغير الهم كالتعبير بالظهور والبروز ما عطف عليه اذ صدق الانفصال وترتيب مفاسده لكل ذلك عليه
نا جميع صوره التي ذكرناه فيما ثمانية عشر قرانه وعدد ظاهر معلوم حاصل سكوتها عن مذكورها فاذا تميز الانفصال الذي
احد معاني الاضافة عن سائر ما له من هذا العدد وكان يوافي معانيها كالاشراق ونحوه واستلزامها المفاسد الحلول وغيره
بذلك العدد ومع ذلك الحال فاستخرج حال المجهولات العددية من معلومات مفروضة بحساب توحيدك من حال
من العكس كاستلزام الانفصال المعقد الاشراق ومثله ومن الشيء نفسه كالاشراق منه الاشراق لا يريد الصور
على الصور التي لو شرحنا ما لا ارتكبنا المحذور وكذلك اي كذلك القول قوله وكل خير لمعة من لوامع نور جماله فانه منه
مراده مطلق الوجود ومن مرادنا بالوجود الحق كالكلام من الغلط وعدم الصحة والبطلان بعين ذلك البيان وكالوجود
كرر الكاف منه عطفه مع عدم الحاجة اليه لئلا يتوهم انه عطف تفسيري كالعقد الفتم حيث ان كل تعلق شيء عنده وجوده وجد

لكن شي كماله فان مقابل الكمال هو النقص ومقابل الوجود العدم والدافع عنده اتصاف الكمال او الوجود بنقص او بعدم
لتنافيهما فلا ارتباط بين الموصوف بالنقص وكونه هو المهية الا بعد فذا في الشرح من احمل في المغايرة من العطف بشيان
احدهما ما بني امر معارضة وتوجيهه عليه حيث ان الوجود الاصيل عند المص اعتباري عنده والمهية الثابتة لا اصل عنده
والاخر ما فهم من ظاهر المتن حيث قيد الكمال بالوجودي احترازا عن كمال عدمي فان الاصل في القيود هو الاحتراز ومثل
هذا هو الذي دعاه رحمه الله الى الايرادات عليه وان لم يعلم ايضاحها الان لسان قلنا والقدح فيه كلا له مع انه على الحق
وليس دأب الشيعة واهل الحق ان يجري به فان الشكوك والظنون لواقح الفتن ومكدرة لصفو المسامح والمنى على ما قاله
الشيخ المرحوم في مناجاته **وقوله** فهو اصل الوجود هذا القول منه قدس سره كسائر اقواله المتقدمة في البطلان لان كلما كان فرعا
ان ينتهي الى اصل والانتها دليل الحدوث وعلامته كما مر لانه كما ينتهي هذا الى ذاك وهو يدل على حدوث المنتهي
فكذا ذاك ينتهي الى هذا والا فلا يتحقق الانتها ولا يتصور اصلا فيدل على حدوث المنتهي بالكسر ايضا وقولنا فيه اي في
هذا الباب كسائر اقوالنا في سائر الابواب في الحكمة ومطابقة مذهب اهل البيت عليهم السلام لان الاشياء المركبة
من المادة والصورة تتحقق بموادها وصورها وعنده قدس سره ان شيئية الشي انما هي بالصورة لانها ما بالفعل لا بالمادة
فانها ما بالقوة ومبهمة الذات ثم موادها التي تسمى عنده رحمه الله وعنده قدس سره بالوجودات مع ان الوجود عنده قدس
سره في الصورة والفعل اصرح الكل وان المادة مركبة من المهية والوجود عنده قدس سره وصورها المسماة بالمهيات مع ان
عنده قدس سره ان المهية اخت المادة والجنس وتبع في الكل وان الصورة مركبة من الوجود والمهية لكنه الف منها الموجود
ومعدومه فلا تتبين لنفسك في الاصطلاحين وبناء معارفهما عليهما اختر منهما عن وجل الفعل وهو الوجود والمشية والايجاد
فانما تلك الاشياء لان ضميره راجع الى الفعل بقرينة لاحق كلامه عن الواجب اثبات ان الفعل ليس صادرا
من اصل هو الذات متحقق قبل الاختراع اذ عند المص انه اي الفعل صادر منه تعالى وصنعه وابداعه وعبارة واحدة والاختلاف
بينهما انه تعالى قبله عنده قدس سره وبعده عنده رحمه الله لا قبله الا بمعنى ان فاعله متى الذات وايتها وعنوانها او المراد
من الاصل هو اصل تلك الاشياء الكائن في ذاته تعالى ليكون ايجاده تعالى من شي هو هذا الكامن بقرينة قوله وليس لها
اي تلك الاشياء ذكر كونه متكلم ولو بالكون او بالصلوح قبل ذلك الا بالامكان الا بالاجابة ممكنة في العمق الاكبر من دعاء السمات
للحجة هو الكلمة التي انزجر لها العمق الاكبر عبارة عن المشية الامكانية او الكونية او مطلق والعمق الاكبر على الاول
هو الامكان الذي هو محل الوجود الراجح ومتعلقه الذي وقته السرمد وعلى الثاني هو الممكنات كلها التي وقتها الدهر والكلية
ح كالاول وقتها السرمد وان كان متعلق وقته الدهر وعلى الثالث مطلق اي سواء كان العمق الاكبر حقيقيا كما الامكان
ام اضافيا كالممكنات وانزجار العمق وانفعاله العمق الاكبر بجانبه الشفقة كذا حققه في شرح الفوائد وهو بيان وجيه
يدل على حقيقة علمه وغاية خوضه الا ان الشان في بيان نفس تحقق هذا العمق الاكبر من ايجاده لانه ممكن لا واجب
من اصل متحقق قبل انزجاره ... ابداعه او لا اصل بحق الواجب وان له ذكرا كونيا قبل ذلك اولا وهو عمه لم يتعرض هنا

وماقبله

وما قبله اصلا بين في حال المفاعيل والماديات كان قوله في جميع الاشياء المركبة من المهية والوجود والمادة والصورة وما لها
من اجزائها الداخلة وما ينسب اليه بنسبة كانت وتتقاضاه البهائم صفاتها واجزائها الخارجة تنتهي الى فعله الذي هو الوجود
المطلق والمص لا ينكره وكيف ينكره وهو من تقريب نظام الاشياء كلها شك اولا باسم الوجود مجردا عن ملاحظة انه واجب او ممكن
وادار احكام المعارف على مداره بان قال اولا بواجب الوجود بالمعنى الاعم من انه وجود هو واجب او وجود هو مهية او
كالمهية حيث انه لا يمكن ان يوصف شي بانه بسيطة او مركبة حتى سنخه اولا وجود له المهية او ما شابه ان لا يمكن وصف شي بانه
موجود حقيقي مطلقا الا ان حفظ النظام اوجب عليه تسميته بواجب الوجود وجعله صدر السلسلة والتكلم فيه بانه هو السالك
الذي لا يعقل منه الا كونه مجهولا مطلقا ومنقطع الاشارة ثم ثانيا بفعله العام الذي سماه بالوجود المنبسط وجعله عاما وبسيطا
دليل اخر على ان كل ما دخل تحت اسم وجود وشيئية مرادف له هو فعله لا هو وان هذا الفعل لا يمكن ان يسبقه شي
وان يكون من اصل متحقق هو الواجب ويمكن فيه ذكر كونه او علم قبله وان لم يكن مطلقا ومنسلا وثالثا بالعقل الكلي العقول
في الجبروت وهكذا الى مراتب وكل الوجود الذي تعلق به تنبيره في جميع العوالم سير النقطة واعلاها كما في عمه فان ظاهر كلماته
يشير الى انه على الاقوال فيعني من معارفه الا لظواهر الشرع تعبدا كالتعبد الذي التزموا على الاقتصار به وحده في فروع الاحكام
غير ان يكون للعقل فيه مسرح وهو مع ورود محالات كثيرة اذ بعد ما لم يثبت التوحيد بل العدل والنبوة ليقم لا يمكن ان يثبت
كتاب ولا سنة حتى يتمسك بظاهره وورد ان لا تتكلم في الله وكونه لا يوجب ان لا يتكلم فيه ثم لو وجب ان لا يتكلم في الاثار
التي اولها العقول ثم انها انتهاء الاشياء اليه والا فهو يتكلم فيه ثم اذ لو تم هذا لكان لا يتكلموا انه الله الخ تكلم فيه على
وان كان بعدم التكلم والحال انه لا يمكن فيه التكلم كالمجهول المطلق لا بالتكلم ولا بعدم التكلم ولا بوجه وعلى عدم ... ففيه
عمه للعقول والعمق الاكبر وكذا احال سائر مقاماته واقواله بلزوم الاخذ بما ورد عن ائمة الهدى على ظاهره يوهم انه يعلم
لا ارتباط بمنطق وكلام وحكمة وعلم من العلوم ولو ما كان من مبادي الكتاب والسنة من النحو ونحوه او لا تعلق له بعلم
من العلوم غير ما اخذه من ظواهر الفاظ الكتاب والسنة على ما نحو يحتاج الى كتاب اخر وسنة اخرى وهكذا الى ان ينتهي
او يدور او يجوز انما عقل واستدلال بحجة الشرع لكن يدور ونشبه انه راى الآيات كقيام السموات بامره مثلا والاحجار
كلها الاشياء بالمشية وخلق المشية بنفسها مثلا وحاضر في ظواهرها الا ان حصر بيده وفي جميعه من فروع كلمات المص وسائر
العرفاء الشيخ من بدا ان ينكره احد وجميع اسرار اياتها في طعنه بذلك الكل منه اذن واعية حافظة كما في الحديث غير
القلوب اوعاها اي احفظها للعلم واجمعها ومع هذا الظن الفاسد والتوهم الكاسد لكثير من علماء الحوزة حققه رحمه الله لا ارى
احدا انكر مقامه وعلو شانه في جميع العلوم سيما علم التوحيد ولذا انكره وانكر ما اتباعه في غاية الانكار الذي لا اعظم منه
كما شاع وانتشر في جميع اقطار الارض وايات الآفاق والانفس في هذا الباب منها الوضوح في هذا المثل وهو انك
اذا ضربت بيدك او بخشبة على الارض مثلا لذلك صوت وهو محسوس بحس السمع فقد ثبت من البين ان هذا الصوت
الا انعاج انما هو تموج الهواء بالضرب او القلع او القرع او نحو ذلك كما اتفقوا عليه مع العلم الضروري بان الاشياء المادية اذا وجد

اقول ان من الابداعيات فانها لا من شيء اذ لو وجب في كل شيء ان يكون من شيء لزم التسلسل الى انما توجد من نوعها فيه انه
ممنوع لجواز ان يوجد من شيء من نظام نوعه شيء من غير نوعه كالانسان من فرس او لبس او نبات وان العلم المذكور عادي
لا ضروري الا عند من لا يجوز خلاف ذلك قوله وليس في يدك ولا في الخشبة ولا في الارض ولا في امثالها صوت لتتلقى ذلك الصوت الذي
سمعت منه فيه اولا انه لو وجب ان لا يوجد من اليد مثلا الا ما هو كامن او كامن فيها من نوعه لوجب ان لا يتكلم منها كثير
ولا فلك ولا قطع ولا شيء من ذلك لتلك العلة وثانيا ان هيولى العناصر الاربعة والمركبات منها من المواليد الثلثة
واحدة لمكان انقلاب بعضها الى بعض فجميع الحركات الواقعة فيها مستندة الى تلك الهيولى سواء علم سر الاستناد بالتفصيل
او كان معلوما بهذا الاجمال فقوله وانما خلق اي مادة لا من شيء يريد به ان المادة بلسان الاشراقيين والهيولى بلسان
اليونانيين والقوة باصطلاح المتكلمين اعم من ان يكون اولا كما هو المختار والمطابق لقول ارسطو والمشائين لوجودها
او ثانية مقابل الاولى وان كانت لا تغاير كما هو مذهب افلاطون ومن لم يقل بوجود الهيولى الاولى انما هي ثابتة في عالمي
الملك والملكوت للاجسام الزمانية والدهرية واما نورانية في عالم الجبروت لما المعقول الاول الذي هو الارادة
الصادرة عن المشية والقدر وانما كان لها شدة مع صورتها نحو من الاتحاد اشبه الاتحاد بين الجنس والفصل والماهية
والوجود واذا اشتدا بدون امكان انفكاك احدهما عن الاخر في نفس الامر يفترق المادة عن الصورة وما
بالفعل بان جميع جهات الانفعال والقبول وجميع الحركات ولوازمها القبولية راجعة الى تلك المادة
ومستندة اليها في الجميع فكيف يكون في عالم المقيدات التي يثبتها على نسبة الاسباب واسبابها ان يخلق شيء لا من شيء
الا من مادة وقد عرفت ان الخلق لا من شيء مختص في الصنع والابداع كيف وما ليس له قوة الايجاد او الا نوجد اصلا وقوله
لا يمكن وجوده اصلا والقوة والقبول من صفات المادة لا غيره من شيء بلا نزاع في العوالم الذي تحت الفعل كلها منوقة
من شيء هو المادة فضلا عن عالم الصوت الذي هو من ادنى التمامي الاعراض المتغيرة وليس اي الصوت من الهواء
لان الهواء ليس فيه صوت بلا خفاء فان قلت انك قلت ان الاشياء لا توجد الا من نوعها والهواء نوع الصوت
قلت ان النوع يتحقق في فرده بلا تغير كالانسان في زيد حيث ان الفرق بينهما ليس الا بالتغير في الجزئية والثبات في الكلية
وان كان التحقق في وجود الكلي الطبيعي اتحاده مع فرده في الوجود الخارجي بعين وجود الفرد لا بكونه فيه جزءا او كونه
الفرد مقدمة له او منقطعا لا احكام المتعلقة به او نحو ذلك من مقالات العزالة عن العقل بخلاف الهواء فانه لو كان نوعا له
على النحو المذكور من النوع وهو الكلي المتواطي الشخصي في الحقيقة فجواب ما هو لكان الهواء بنفسه هو الصوت وانما الشخص
ذكره او فرد ذلك النوع في الصوت الكبير والصغير والطويل فيه اولا انه لم يقم برهانه على البطلان ذلك فعند ما كان الهواء
نوع الصوت لم لا يجوز ان يكون تشخصه ما ذكر والجواب عنه بان النسبة بين الهواء والصوت هي العموم من وجه لما
اذا تلفظت بلفظ صغير احكاية للفظ كبير فيكون اللفظ هو الهواء كالتنفس بدون صوت فوجد الهواء بدون الصوت
مع ان النوع المنفك عن فرده ليس نوعه بالعقل والاتفاق واذا رفعت في اسفل حوض ماء سمع الصوت وليس ثمة هواء مع

ان النسبة

ان النسبة بين الفرد ونوعه هي العموم المطلق بمعنى ان كل ما صدق عليه فرد يصدق عليه نوعه وجودا كما هو التحقيق او في ضمنه
دون العكس لجواز وجود ذلك النوع في ضمن فرد غيره متحققا كالنوع المتكثر الافراد او مقدرا كالكلي المنحصر نوعه
في فرد خاص كالافلاك وجميع الكواكب ثوابتها وسيارها لاختلاف هيولاها بالحقيقة فما ذكره غير تام لان الصوت
في المحسوس بعين الهواء ولغيره بتموجه وقد عرفت ان المادة اذا استعدت للصوت يحصل الصوت والاعلى القابل نفسه
بالحاجة اليه اقصى شبه الكل المذكور والوهم المنظور مع ان الصوت اللفظ والتنفس على قدر وحسبه وان الهواء
موجود في اسفل الحوض بل اسفل منه ايضا لبساطته ونفوذه في كل ما له استعداد فيه لان كرة الماء الذي تحت كرة الهواء
فوق كرة الارض لا ما يحتها لا يخفى هو الموجود في الحوض من الماء في الربع المنكشف من الارض يكون الهواء تحته لا محالة
والصوت الواصل الى سامعه الواقف في اسفل الحوض عبارة عن تموج الهواء الواقع تحته الماء الا ان يصل اليهما او اما الصوت
الواصل الى اسفل حوض كرة الماء الطبيعية فلم يسمعه احد وثانيا ان مخرج الكلام الكلي ان اريد التشخص ولو بلغ حد الالف
فكيف يكون تشخص الكلي الذي هو الهواء او الصوت بالكلي الذي هو الضوء وما عطف عليه الا ان يقال ان التشخص يبدو
الضوء مثلا وفيه ان البداهة بماذا يحصل اما بنفس الضوء فدور او اعادة المدعى الذي كلمته بديهية واما برهان لم
او علمان او وضع او نحو ذلك فالجميع كليات فلا مفر الا بان يريد التشخص العقلي الذي هو الفهم من الكليات
اذ النوع ما لم يبلغ في تنزله وتكثره المدرجة الصنف كالروم والزنج في الانسان لم يمكنه بلوغ رتبة الشخصية
او يلتزم بان التشخص انما هو من الوجود وانه بسيط متشخص بذاته وهو سلمه غير قابل والا لم يعترض على المتعرض
اذا عرفت ذلك فاستمع لما يتلى عليك من قوله نعم الهواء هو محله اي محل قيامه اي الصوت ظاهره ان الصوت غير الهواء
وهو ليس بمعلوم ولا مظنون لو لم يمكن العلم بخلافه الا اذا حمل على انه تموج الهواء باسبابه المؤدية اليه والتموج عرض
حال في الهواء فهو اي المحل كالمحقق الطوسي في التجريد والموضوع من جملة مشخصاته اي الصوت ظاهره ان مشخصات
الكلي كثيرة منها المحل وليت شعري ان الماهيات ابن الماهيات الجوهرية مقولتها الحسي صورة والواحدة حقيقة او العرضية
بمقولاتها التسع او غير الماهيات ولا غيرية مقابلها الا الوجود او الموجودات لا سبيل الى الكثرة والا انتهى الكلام
في ان الوجود بماذا يتكثر اما بالوجود او غيره ولا غيرية مقابله الا الماهية وهو دور او تسلسل او غير ذلك من المفاسد
فتعين الاول وهو سلمه برده بانه قول بوحدة الوجود من دون ان يتنبه وجه بطلانه الا بانه كفر وزندقة والمعروف
ان الكفر الصريح لا يخرج من انه وجه او غير وجه ولا يخرج عن الترديد او بان العلاج صح منحو في الفعل يختص بنوع من قابليه
والموضوع ان الفعل والفراغ الصريح لا يخرج عن المذكور وان القائل بهذا القول يقول كل شيء من الواجب والممكن
والجوهر والعرض وجميع ما في العوالم كل في حده ورتبته بدون تناقض في ذلك بوجه لان الوجود المطلق المنبسط
فهو اول اذا جمع الاضداد وفقا عليه او ما والمشخصات خارجة عن النوع كخروج التشخص والشخص والاباء كانت
عينه لم يتحقق النوع في الخارج في ضمن فرد من الافراد اصلا لان النوع لا تشخص له الا بتشخصه والفرض ان التشخص هو التشخص

انفسها او كانت جزئية كذلك لان الجزء مطلقا خارجيا كان او ذهنيا او واقعيا داخل في ماهية الكل وقوامه واذا لم يكن عينه
ولا جزئه كانت خارجة عنه مرتبطة به ولنسبة مثل هذا الخارج اليه نسبة حلولية وهذا دليل آخر على اصالة الوجود اذ النوع ليس الا
الا الماهية وصفتها الكلية لا غيرهما وقت فالخارج عنهما ليس الا الوجود اذ لا واسطة بينهما فالوجود هو المتشخص لكل
كما ان الكل ماهية وتشخصه بنفسه لا بشيء آخر هو الوجود بسبب او بدون او الماهية لبدور لانها به فلو كان بها لزم الدور الصريح
فالنوع يؤخذ منه مادة الشخص وصورته لان الانسان مثلا مركب لنفسه من المادة والصورة اللتين بهما يأخذ الجنس
والفصل وهذه مادته ليست الا قبولها لان يتكثر افراده وتكثرها ليس الا القوة تلك المادة وهي انه صورة استعدت
لها وقيل هذا الاخذ يؤخذ من الجنس كالحيوان مادة النوع كالانسان والفرس والبقر الا ان دائرة قبول الجنس
للتكثر اوسع لانه مبهم الذات بدون تقييده بتخصص مانع من قبول ساير التخصصات بخلاف النوع لتحصله بالفصل
المفيد لوجود الجنس لا يقال اذا كان الحيوان الجنسي مبهما والعام بسبب الجنسية دائرة عمومه عموم نوعه وهو الانسان
فالجسم المطلق او النامي لا يكون جنسا اعم لان المبهم لا تميز فيه وهو اعم من الحيوان مانع قبوله التخصصات فيه القسم موجودة
كالانسان فلا فرق بينهما لانا نقول الحيوان بالنسبة الى الجنسية الجسم مطلقا او ناميا كالنوع ولو كان اضافيا الجنس لانه من
افراده وافراد الجنس نوع للجنس وتحقيق المسئلة على هذا المقام ولو شئت ان نزيد عليه يرد على ما يرد على الشارح عليه ان
مقام الاية ولطفها ارفع واجل من ان يليق بمثل لا يبان فيه ومقالته لان معدنه مقصوده والذي نهاد ذكر
كون الكل من المتشخصات وكون النوع والجنس ماخذا لمادة الشخص والنوع مع ان الشان بيان ماخذ مادة الصوت
او ساير الاعراض الشخصية لان المادة زمانية او ملكوتية وهو بهذا الاجسام للجسم المركب منها ومن الصورة المتحدة
معها لكون الاشياء فيها كفى جسم من الاجسام في عالم ملك او ملكوت تحققت المادة فلا يكون في عالم الاجسام
ان يكون شي لا من شي اي لا من مادة ومدة فقوله والصوت مادته مخترعة لا من صوت لا ينافي انكار كون الصوت
من عالم الاختراع والصنع والابداع التي اسمائها مختلفة وحقيقتها واحدة لعدم منافاة عدم خلقته لا من شي هو الصوت
كما ذكره وخلقه من شي هو المادة التي لولا ها الجسم لم يكن تكثره ووجود افراده مع جوهريتها فضلا عن تحقق الاعراض
الحالة فيها والتابعة لها اذ لا يلزم من كون الحصص نوع الاعم والاخص يعيدها صدق الاختراع هو كونه لا من شي رأسا لوجاء
كان هو الصوت لا غيره من المادة الجوهرية واستعداد او كيف ومخلوقية الصوت من الصوت مع استلزامها التسلسل
لم يقل بها احد حتى نفسه حيث قال بان مادة الشي يوخذ من شي غيره لان الشخص او مادته مخلوق او ماخوذة من الشخص
او مادته وكذا النوع في كذا حال صورته من الكبر كلام … لا اخذية ونوعية والصغر والطول والقصر مخلوقة منه
ارضي لنفس الصوت … لان كل من الصورة والمادة من كل مركب منهما صوتا كان ولو شيئا لوضوعه او غيره جزء
ذلك المركب ومن المركب لكان خلق كل مركب من جزئيه لان كل كل مقدم على كل تقدما بالطبع دورا صريحا بغير جهة مع
ان الشي كالصوت انما هو شي بصورته لا بمادته فكيف يكون صورة الصوت مخلوقة من نفس الصوت ان قلت انه لم

تكلم عا

تكلم على اصطلاحه لا على اصطلاح القوم واصطلاحهم لما عرفت آنفا ان المادة هي الوجود والصورة هي الماهية والوجود
بهذا المعنى اعم من ان يكون مادته كان ذلك الشي او غيرها فان الوجود هو الجهة العليا من كل شي ووجهه الى ربه
وفؤاده ووجه الله فيه بخلاف الماهية لانها ليست في الاشياء الا اعتبار الشي من نفسه فهو هوية ذلك الشي لا هو من حيث هو
كما يلزمه ذلك عن خلق الانكسار الذي هو الفعال المادة وصفتها … من حيث نفسه ولذا كانت عدمية الاصل
كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الارض ما لها من قرار قلت نعم ولا ينكره القوم ابدا بل هو مصرح به في جميع كتبه لكنك اذا قلت
ان حقيقة صورته ان الصورة في الشي وحدتها تبع الماهية في اصطلاحه كما انها من حيث هي هي ليست لنفسها بنفسها فضلا عن ان يكون
غير نفسها بطيئة بسيطة او مركبة والا فلها تخصص اذ غير المتخصص غير موجود ويشتغل الكلام لما سبب ذلك التخصص وهكذا
لما ان ينكشف منه لزوم كون الصورة او الماهية مركبة من المادة والصورة او من الماهية والوجود ومن المعلوم بالبداهة ان
الشي لا يتركب من نفسها ومن غيرها او يتبع الوجود … بالفعل … من هيئة الدق بالعرب … فان الدفع اللازم للدق بالعرب
من الدقدقة … اصوات حوافر الدواب او اللازم للدق الذي سبب الصوت اذ ما لم يحصل التدافع في الهواء
بعضه ببعض لا يمكن استماع الصوت هو الفعل الذي يحدث الصوت وقد بينا مرارا ما لا ينكره برهان او احد فضلا عن المقدم
من ان الماهية المفعول وهو متعلق الفعل من هيئة فعل الفاعل كما قال النحو ان المفعول هو ما وقع عليه فعل الفاعل الاثر الى الماهية
الكتابية المتحققة مادة المداد التي بازاء مادة المواد النورانية انما هي من هيئة الفعل وحركة يد الكاتب فاذن يكون
الكسر والكاسر والمنكسر والانكسار في الحقيقة بل اكوز في الاشتراك او غيره ولا اعتبار امرا واحدا ولا يكن الانكسار المتحد
مع فعل الكسر في الوجود متقدما منه ولكن … الكسر ظاهرا به ومثل هذا الشي الانتزاعي المعبر عنه بالماهية او الصورة ليس نفسه
نفسه فضلا عن ان يكون … الا اذا اراد الملفقة بالانتزاع وكون الاعتبار وهو … ما قاله القوم في جميع كتبهم من المعلوم
ان الشيخ هو البرهان وان المصطلح لا يتغير بتغير الاصطلاح الذي لا مشاحة فيه لاحد عند احد فقولك ان الماهية مخلوقة
بغير هذا النحو … مخلوقية الوجود بذاته وان لم يكن لذاته لكان النسبة بينهما من ثبوت الشي وجودا لكان بناء
على اصالة الماهية في اعتبار الذهن او على اصالتها عند شيخ الاشراق ومن تبعه او ماهية الشي وهو الوجود على المختار
من اصالته او الماهية وينتقل الكلام الى تخصص كل منها لان الخصوصية والتميز لازم لكل من الشيئين … كل منها
ووجوده اما ان يدور او يتسلسل او يلزم خلف الفرض وهذا من المحالات التي تقدم بيانها في هذا الباب غير
مرة وعدم الاعتبار بهذه الادلة البديهية المسكتة لكل خصم حتى المنكر للبديهيات بالمعالجات العقلية وجعلها
منحصرة في الثلاثة وهي الحكمة والموعظة والمجادلة الظنية اذ العقلية من المجادلة داخلة في تلك الادلة البديهية
التي معظمها الذي لا يجوز التخلف عنه هو امتناع اجتماع النقيضين والاثبات وارتفاعهما ولو لم يقنع لما كان سكوته بينه
وبين الله لا في اسكات احد ويوجب ان لا يتكلم مثل هذا الشخص على من تكلم ببيان الادلة المنطقية المرتبة
باشكالها الاربعة بوجه من الوجوه وهذا ما له اما اقتصاره على التمسك بكشفه او بظاهر الكتاب والسنة تعبدا

معنا لا مجال للعقل فيه بوجه حتى انه اذا اخذ بمسئلة من مسائل التوحيد فشك فيهما بانه قال الفقيه ع كذا وقال كتاب الله
كذا مع قطع النزاع عنه لا افهم منها الا ولا شيئا لما هو في الفروع الفقهية من الطهارة الى الديات والمتكلم به مهموم والايمان
به موهوم والامان منه معدوم الى غير ذلك من لوازم اختلاف المشربين واشتى تلك الكلمات التي لا احتمال
انا في حق شيخنا الاستاد اعلى الله مقامه لما لا يكاد يتحقق نقد ابدا لما كنت معه برهة من الزمان وعرفت مقام
الكثير بخير بالنسبة اليه حياته وبعد ارتحاله لان مريديه بعده باجمعهم في غير ان اخذ منهم فرد لم يلكوا في قولي وحياته
الا ما اخذوه منها بقدر استعدادهم بغير عشر عشر او غير ان لعلوا الا مراد صدر الوفاء بوجه الا لوجه الرد ونسبة الغلط
اليه في كل مقام فسبب امور توحيده الفاسد لغه وجميع فروعه وان مخالفيه باجمعهم لم يفهموا الكل من كلماته سوى اصوله
وفروعها الا الرد عليه باوهن ما سطره القلم الطائش المعالج محبة دعته اليه سواء وعلقوا الا مراد الصدر حتى نشأ
الحكيم الالهي النوري الامر اعلى الله درجته اول لم يعلوا اليه كما هو الاكثرون فالجمع بين المشربين مع نسبة القلم اليها انسبة
بالمباينة الكلية لما اكب عليها الكل الا اقل قليل من الاوحديين ان النسبة بينهما في الحقيقة هي العموم والخصوص المطلق
فان الشارع عم مالك دليل الحكمة بلا كلام كما لا يخفى على من تتبع كتبه لولم يلقه ولكن من ملك الحكمة ملك دليل الموعظة ولكل
مالك الموعظة مالك دليل المجادلة البرهانية القطعية ولكن من له المجادلة الاسد لانه لا المجادلة بمسلمات الخصم لظاهر كتاب
او سنة او قول العدم وغيره ولا عكس في الكلوا اذا بلغ المقصد الاعلى الالهي للذاتي تشوش البال في مقام الجدال وغيره ؟
فالاولى في الشروع في قوله ومنها اي من الايات الدالة على ذلك دلالة شبيهة باصطلاحات الامام ع ولسانه كما قال ع
الماء اسم للمشروب والنار اسم للمحرق وهذا في باب التوحيد الخالص وغيره لا باصطلاحات المنطقيين ؟
واليونانيين واهل ابهام الشيخ لم يأتوا بلسان الامام ع وشرحه بل لم يعرفوه اصلا النور الظاهر من السراج فانه
حدث من مس فعل النار اي حرارتها في دخان الدهن الذي حدث من تكليس حرارة النار التي هي فعلها وليس في النار
نفسها ضياء ولا في حرارتها ويبوستها ضياء ولا في الدخان ضياء فمن اين خلق الضياء اي مادته مخترعه لا من شيء
او لا من ضياء وهكذا جميع الاشياء الواقعة في عوالم الوجود والتثنية اذ في كل شيء في جميع ايات الافاق والانفس
والغيب في تطبيق كل بالكل كيف والحقيقة اذا سرت في كل شيء بل تنطبق لما في اي مكان فعلامته الموحد ان
يرى تعاريفها في كل شيء صوتا او نورا او ضياء او غير ذلك لان يكتفي بوجود ان المشتق يكون من الوجود وان
التلونات من صفات المادة واستعدادها ويعترف به ان الصوت او النور والضياء لمخترع هو المادة واستعدادها
الصوت او نور لان هذا النور من الدخان للمشتق بمنزلة حرف من اسم الممكن او كل ممكن وليس حرف اسم كل ممكن حرف مكان
من الممكنات وان اسم ان المشتق يكون من الوجود والتكثر بالمادة والهيولى عرف وجودا او مادة واشتهر ذلك على المادة
الا ان الشيء دائرة رحمة الشارع دائرة العقل والوجود بما هو وجود وكلاهما واحدة فلم يبالوا او هو اقرب فيما اذا
يتحقق يتعدد ويتكثر الا ان يلتهي الى الشخصية مقام لكل شيء بسيدة دوقته وما معه الوجود هوا وغيره او مادة او غيرها

وبهذا

وهكذا كما كشف بعونه كتبه علماء اهل البيت ع كشفا لا يوجد في امثاله من كتب القوم التي لم يخرج عن المفاهيم العامة العامية فافهم
انه لا يمكن ان يكون في شيء شخصية من مرصد صغير الطول فيه العالم الاكبر كما قاله ع انه مفهوم لفظ عام مجمل اللفظ وهو ان تفهم بالمادة
وتشخصه تكون من الوجود وان لم يعلم كيفيته وبالجملة مذهبه في اشتمل في الامور تعالى مذهب مواليه الطاهرين وسادات امر
الا سيادة عليهم السلام ان الحق عز وجل لا يجوز لا تقع ذاته البحتة مبدأ لشيء مما سواه في كل شيء ليس المراد رفع الا بالايجاب الكلي
بيع الايجاب الجزئي بكون الذات مبدأ لبعض الاشياء بلا واسطة كالعقل الاول ولسائرها بواسطة كما يقوله المعتم
وجميع من هو غيره من اهل العلم والدين بل المراد السلب الكلي فان كل ما سواه اثر فعله اثر لم يكن لنذكر ولا اسم ولا رسم
قبل فعله كما يقولون يحال في الاحوال والاعتبار من الاعتبارات [illegible] اذ لا تكثر في كنه ذاته ولا في
توقف به ولا تعدد ولا حيث ولا جهة ولا نسبة ولا اختلاف في ذاته ولا فيما توقف به بكل اعتبار لا بالامكان اذ لا
امكان في ذاته ولا يعتبر امكان فيما توقف به لما فيه والا لما عرف به اذ لا يعرف بالامكان ولا بالوقوف فانه امكان
ولا بالتوهم فانه امكان ولا بالواقع اذ ليس في الواقع كثرة في ذاته ولا في صفات ذاته لانها ذاته وانما تكثرت المفاهيم
من الفاظها باعتبار ارادة صفات افعاله وانما تعددت صفات افعاله باعتبار رفعه ومتعلقاتها ولا فيما يوقف
كذلك كما وقف بل كل شيء منها شيئا ما ذاتا او من الاشياء او من الاحوال ولها كل لكن مفاد الا م غير مفاد من
مخترع ان الامر كبير والا يلزم الشيء واثر لفعله الذي هو الوجود المطلق اذ لا يسبق الوجود لوصف الاطلاق في
الا الماهية بل لا او العدم ولا شيء منها تقابل التاثير في شيء فكل شيء سواه فانما التقييد لسواه اشارة الى ان العقل ليس سوانع
لا انه هو الله كما يقوله الصوفية او انه قائم بالقيام صدور كما يقوله المصنف بل ان العقل امر في الاشتقاق وقيام بنفسه
كما في العقل والنقل وغيره مشتق وفرع مبني الى الايجاد الذي هو العقل وكلمة كن وصنعه نعم كلك ورأى المخالفة
بينهما فان كليهما قابل بانها الوجودات الى الوجود المطلق اي انتهاء لكل شيء سواه ثم الى العقل الذي هو الصنع والابداع
الى ان المصنف تدارك العقل وان ارجع عنه توقف فيه والوقوف عند الشبهات لان الذات شبهة مطلقة ولكل الشيء خبر من
الى قيام في الصلات كما في هذا الشيخ الاثر وقوله فهو امر الوجود وما سواه تبع له معقولة تجوهر ذاته اليه الى ذاته
لا بد لانه عبارة يريد به ان ذاته لما كانت حقيقة الوجود بنفسها الذي في المثل ان يكون كان ما سواها من كل
الوجودات المشوبة بمطلق الشوب حتى شوب العموم والانبساط والاطلاق كالعقل والوجود المنبسط المطلق تابعا
لتلك الحقيقة في التحقق بها اي لا كتبعية الجزء واللازم للكل والملزوم لانه تركيب وقران ولا كتبعية الاعراض والمعلولات
المركبة لموضوعاتها لانه حلول ولا كتبعية الماهية لوجودها لانه انتزاع ولا كتبعية الانبساط والاطلاق للوجود المطلق
والعقل او تبعية وجه الرب [illegible] لانه اختلاف الاحوال بل يجري لازم القائلين بالحقيقة الواجبية في مقابل الزنادقة
المنكرة وهو ان يكون الواجب مباينا بالذات والحقيقة للممكن بالذات والممتنع بالذات وموجب القول بالمباينة
الذاتية اعانة الواجب في الوجوب الذاتي وتبعية الامكان الى الحاجة والافتقار في مفهومه وحقيقته والافتقار

لا يعقل منه الا التبعية بغير المعقول تجليه للاشياء الفاقرة الذوات بها وبر اقتضائه فيها واين هذه الارادة المعلومة منه
قدس سره في كتبه وقواعده من ارادة تحقق كل شيء بمحض تحقق الذات ليتفرع عليه قوله فلا تحقق لها الا تحقق الذات
بمعنى ان الكل ليس الا هو الله كما يقوله الصوفية وبهذا المعنى تكون الاشياء كلها اوامر الله تعالى لا بمعنى فيه اول العلم
عند العرفاء في معنى التبعية المذكورة باستعمال لفظ الوصف فيما لا ينفك معناه عنه وهو التبعية المطلقة نعم يعيب
لو حمل على الوصف المصطلح لانه منحوه في عالم الامكان ليس الا وانا اله يكون في الوجوب او ارتباط به قائمة به قياما
قيام عروض وهذا القسم اشارة اما التشدد بذلك نوهمين رايه قدس سره لا منافقة لما قاله من قيام الفعل او الاشياء
له متوسط به فهم قيام صدور مع ان المعنى الذي ذكره للعروض لا يستلزم قيام عروض ولا قيام صدور ولا غير ذلك
من اقسام القيام لان المتنزع من الاشياء بها كيف يتصور او يتحقق فيه قيام شيء به ونسبته اليه بانه فرض واعتبار وقد قال
في المتن ومنها الاستشهاد على ثبوت الوجود بتشهد كلام الحكماء انهم قالوا ان وجود الاعراض في انفسها وجودها لها قوله
لموضوعاتها او بعبارة اخرى وجود الوصف بعينه حلوله في موضوعه انتهى قوله في المتن والذي ليس عنده نسبة الكل
الا القطع بان قوله فيه مطابق لقوله في اول الشواهد ومما يؤيد ما ذكرناه ان معنى قولنا زيد موجود في الهلية البسيطة
وجود زيد لا وجود امر له وقول الشيخ الرئيس في بعض كتبه فالوجود الذي للجسم هو موجودية الجسم لا كحال البياض
والجسم في كونه ابيض لان الابيض لا يكفي فيه البياض والجسم انتهى قال فان معناه انه لا بد في صدق الحمل المحمول
غير الوجود على شيء ان يكون المحمول في نفسه وله وجود عند الموضوع وان كان وجوده في نفسه عين وجوده عند
الموضوع فهنا امور ثلثة وجود الموضوع ومفهوم المحمول ووجود الرابط بينهما واما في قولنا الجسم موجود فيكفي
فيها الجسم والوجود من غير حاجة الى ثالث قال وقال بعض في التعليقات وجود الاعراض في انفسها هو وجودها
في موضوعاتها سوى ان العرض الذي هو الوجود لما كان مخالفا لها لاحتياجها الى الوجود حتى يصير موجودة واستغناء
الوجود عن الوجود حتى يكون موجودا لم يصح ان يقال ان وجوده في موضوعه هو وجوده في نفسه بمعنى ان للوجود وجودا
كما يكون للبياض وجود بل بمعنى ان وجوده في موضوعه نفس وجود موضوعه وغيره من الاعراض وجوده في موضوعه وجود
ذلك الغير انتهى قال ولا يخفى ان هذا الكلام والذي نقلنا قبله كالنص على ان للوجود كونا في الواقع الا ان كونه
ليس بامر زائد عليه بخلاف الاعراض ولا يعقل في قوله الا ما يسمونه موضوعا وهو المهية الموجودة به اذ ليس لها
وجود اقوى بها به يكون متقدمة عليه واما تسميتهم المهية بالموضوع والوجود بالعرض فمن باب التوسع في اعتبار العقل
انتهى وهذا صريح في انه قدس سره في مقام تحقيق اتصاف مهية الممكن بوجوده حيث صارت اذهانهم بليدة عن القوة
من جهة ان ثبوت الشيء للشيء فرع على ثبوت ذلك الشيء في نفسه فيلزم على تقدير الاتصاف ان يكون المهية موجودة
قبل وجودها فتارة التجأوا قاعدة الفرعية وبدلوها بالاستلزام وتارة خصصوها بما وراء الوجود من الصفات
وتارة جعلوا مناط الموجودية اتحاد المهية مع مفهوم الموجود المشتق من غير ان يكون للوجود قيام او ثبوت لنفسه او بعزه

ولم يخف

ولم يخف احد كنه الامر في هذا المقام من انه لا اتصاف لها به ولا عروض له عليها بل انما الموجود في الاعيان هو نفس حقيقة
الوجود بالذات واما المشتق بالمهية فهو امر متحد مع الوجود ضربا من الاتحاد ونسبة الوجود اليها على ضرب من الكناية
لا على الحقيقة كما اوضحته في مواضع مكررا اين هذا من قوله وهو متميز منهم لوجودات الاشياء وقيامها بالوجود الحق
اذ عينها بعد المتروفين وبين الوتين ثم تمثيل لما قال الرضام بالاستدلال بها على ما هنالك بان نسبة المهية
ووجودها في عالم الكائنات والمقيدات اذا كانت لا بطريق الاتصاف والحلول والعروض بالبرهان المذكور
الذي لا يمكن قدح مورث منه فيان الاشياء كلها مع الواجب الحق البسيط [illegible] غير منطبق ابدا على ما ذكره [illegible]
من التشبيه بالثلج والماء والبحر والموج والحروف اللفظية من النفس بفتح الفاء والاعداد من الواحد ولا غير ذلك
مما هو مع صحة الانطباق [illegible] بعد ما صح ارادة اثبات المعرفة ورؤية سريان نور الحقيقة في اشياء [illegible] ونور
السراج في اشياء تلك الامثلة او ما قد ذكرنا قبل في الممكن قول شارحهم الاضافة بطلانه [illegible] المشرب قوله
لا حاجة الى هذا القول بعد القول بانها اذا اضيف ضميره الى الشيء وانما كالثوب ان تلونت بالاحمرار تارة وتارة بالصفار
ظاهر هذا البيت مع عدم تعلقه بذات الحق لا يتعلق بالعلم لقوله مكررا بان عالم التلوين والتلوين عالم المادة والهيات
لا عالم الوجود بما هو وجود وان التلون ليس الا تلون الوجود المطلق فان مقابله هو العدم المطلق ولا تمايز بين
الاعدام [illegible] المطلق حتى يوجد تلون ولون والوجود عنده قدس سره فعل [illegible] التلون ليس الا فعله تعالى وانه [illegible]
كيف والملاق اسم الوجود والمنبسط اخفى الذات [illegible] والان في وجود والوجود [illegible] عنده صادر اول
[illegible] له فاعل لا يظهر الا بفعله فكيف ما سواه تعالى [illegible] ذاته اليه [illegible] لا يحصل منه معنى الا بان
يمكن من هذا القبيل ليكون الذات الواجبة بمنزلة الماء والاشياء تعيناتها كتعين ذلك الجزء الثلجي باشتداد البرودة
[illegible] الماء فكان [illegible] يقبل الكسر فاذا ذهبت البرودة ذاب الثلج فصار ماء لا كسر فيه اذا الكسر لم يقع الا لما
وانت خبير بان الشارع [illegible] ليس لا يعلم ان الله واحواله لا يقاس بخلقه بوجه عند احد ابن الماء من الله [illegible] التراب
ورب الارباب بل ان غاية عروجهم في التوحيد والمعرفة ان [illegible] لو جاز تمثيله او التعقل [illegible] توضيحه
او تفهيم لاحد جاز بتلك الامثلة استدلالا [illegible] الا ما هو في العالم الاعلى [illegible] وهذا ليس [illegible]
لان الذات لا يقبل المعرفة والتكلم بوجه حتى الاعتبار الدقيق والوصف الادق والاقال الا يرادات [illegible] اللغة
والالاحقة [illegible] واردة [illegible] لها اصلا [illegible] من فروع القول بوحدة الوجود وفيه انه اصل
لا محيد عنه لكل احتمال واعتبار اما انه بمعنى وحدة واجب الوجود فمن يقول انه متعدد واما انه بمعنى وحدة
الوجود المطلق فهو فعل يكون الوحدة لازم الطلاقة او عينه شبه وحدة فكل طبيعة لا شرط في افراده وان كان عموم
الوجود واطلاقه لا يشبه شيئا من العمومات التي في المهية بوجه من الوجوه كما قال في اول الشواهد طبيعة الوجود المطلق
لها وحدة عمومية ليست كوحدة الاشخاص الجزئية ولكل طبيعة لها وحدة كوحدة الوجود المطلق فيجوز ان يكون المتقدم

عليهم اللواحق المتأخرة عنه بل الوجود المطلق بذاته متقدم ومتأخر وسابق ولاحق اه واما انه يمتنع ان يكون موئنس ومن له
رتبة بأس اساس لابد ان يخبر امره فيما اراد على امر يدور عليه تفاريعه واحكامها فالوجود هيولى له بلا تكثر واما انه
اي كل مقيد لابد ان يتضمن المطلق من غير ان يكون عنه مع زيادة سواء كان في الماهيات او في الوجودات فلابد
من اشتراك الوجودات في الوجود وانتهائها اليه وهو اما واحد اولا واذ لا سبيل الى الثاني للتسلسل ونحوه تعين الاول
فمن ثم واما انه ان الواجب والممكن لو تعدد ذاته الوجود والهوية اشتركا في ما هو الوجود ولما علمت من لزوم
جهة الوحدة للكثرة وانتهائه اليها اذ يبطل التعدد والاثنوة لعينية الوحدة فانما الله ولا شي بعده وهو صوفي
واما فعله وآيته الامانات الله وهو امر لا يكمن كلمات المعنى غيره واما انه ان الوجود بما هو وجود واحد تعين في الامكان
اولا تعين الاطلاق الذي لا قيد معه وتعينا الى الوهم الادنى ثم بعد تنزله عن مقام الاطلاق واضافته يلزمه التعينات
المسماة بالماهيات وهي اعتبارية محضة كما علمت برمانه الفاعل العام [illegible] ولا عجب فيه واما انه آخر فروع البيان
حتى يتكلم فيه ولكل ما اراده موعودا او جهة بالكلام [illegible] بل من جانب بالعل الهواء او من القول الحق [illegible] فيه ان
من جملة ما الحق ارادته وان لم يف بظواهر الكتاب كلامه ما ذكرنا من قبله ولم يعلم فساده بوجه من الوجوه بل الحق ان ما سواه
قدمنا ان النور لا يليق على العقول بل لا يعقل وانما يليق على ما تحت العقول [illegible] فهو مفقود بجوهر ذاته الوجودية
الاشقة الذي هو العقل من المصنوع الاول وهو المعلول الاول ثم ساير الفاعلين في مستند الامرة الواحد كلمح
بالبصر او هو اقرب وهو امر كن لفعلية كاف الكون المطلق ومعلولية نون العين في هذا الكشف صنوعاته ومشيئته
التي قامت الاشياء به قيام صدور كما قال العالم ع ومشيته كانت الارادة اه وامره لا الفعل كما تبين مطالبه الطف
التفسير من العقول الاولوية تكرار الامر العطف اول مخلوق صدر عن فعله ليكون ثم [illegible] يكون الاول
النسب بقوله تعم ومن اياته ان تقوم السماء والارض بامره وانه [illegible] قول الصادق ع الله ان الكل شي سواك قائم بامرك
فالامر بملاحظة الحقيقة وارادة المشيئة منه قامت به الاشياء قيام صدور وبملاحظة تركيبه وارادة الحقيقة المحمدية
منه كان لكل شي قائما به قيام تحقق اي قيام ركني لان المادة فيه لكل مركب منها ومن الصورة فلنورانيته بما فوق الاجسام
وظلانيته فيها ركن ذلك المركب وطريق التحقق والوجود وان نوجا ان وجوداتها اي الاشياء المركبة من شعاع وجه
او الامر في المادة النورانية لا منها او من حصتها او تنزلها او من الكائن فيها او الكائن فيها ونحو ذلك مما يعطيه ج
كلمات القوم وقواعده فافهم اشارة الى ان ذلك [illegible] الحكمة واللطف قريحة ثاقبة اوان لما [illegible]
وان التغيرة العوارض اللاحقة لمراتب تنزله الكون مترتبا على ذلك بالفاعل وفعله الذي قام لكل شي به قيام صدور
كوكبة بدالكاتب بالنسبة الى الكتابة ومعلوله الاول الذي هو النور المحمدي القائم به كل شي قيام ركن اي تحقق
والمتلوق من اشعته لكل شي المتوفر من نفس الشعاع والكائن من عكس الشعاع ليكون الفعل وهو الوجود ساكنا غير متنزل
من امره والمعلول [illegible] الاول وهو اول فايض من الفعل متنزلا منه اول متنزل والمتنزل قرينة انه ليس عينه والا

فلا متنزل

فلا متنزل ولا فرق فلك لان كل فرد مقهور تحت كلمة ومدلول عليه بتعاليه تعور الكان او تشفقا فيكون عارفه وتنجيه كل
تابع لا محق لا طوق ولا مغاير ان فالشعاعية قهريته نور الوجود والقهارية التي الوجادة عبروه بتلك الالفاظ وغيره
بهذا اللفظ والمعنى واحد فليعلم قال وهم وازاحة ان اوهن الطرق واضعف الحجج على التوحيد طريقة بعض
المتأخرين بنوها الى ذوق بعض المتألهين حاشاهم عن ذلك مبتنى على كون مفهوم الموجود امرا
امرا شاملا عاما وكون الوجود شخصيا حقيقيا مجهول الكنه قالوا يجوز ان يكون الوجود الذي
هو مبدأ اشتقاق الموجود امرا قائما بذاته هو حقيقة الواجب ووجود غيره عبارة عن انتساب
ذلك الغير اليه فيكون الموجود اعم من تلك الحقيقة ومن غيرها المنتسب اليه ومعناه احد الامرين
من الوجود القائم بذاته وما هو منتسب اليه ومعيار ذلك ان يكون مبدءا للآثار اقول ذكر بعده
الوانية وما عليها الشواهد بعبارة واضحة وجزه قال ليس فيما ذكره بعض اجلة العلماء وسماه ذوق المتألهين من كون موجودية
الماهيات بالانتساب الى الوجود [illegible] التوحيد بما هو اصلا ولا فيه شي من اذواق الالهيين وذلك لان مبناه على ان
العاري عن الاصل هي الماهية دون الوجود وان الماهية موجودة دون وجود ما الذي انه اعتبار عقلي من المعقولات الثانية
وقد علمت فساده ولو كان هذا وحدة الوجود كما زعمه لكان لكل من زعم ان الوجود انما هو للممكن امر انتزاعي غير حقيقي وان
الواقع في الخارج هو الماهية موحدا التوحيد الموحد الالهيين فله ان يدعي ما ادعاه هذا الجليل ولا فرق الا بتسميته هذا الامر
الاعتباري بالانتساب الى الجاعل [illegible] زيد بمعنى انه زيد اه وان رحمه لما راه ذكره عنه بدون التوجه كمل له
وهو مستبعد [illegible] الجليل [illegible] وتوجيه يجعل المعنى [illegible] ان المصدر مشتق من الفعل اشتقاق
المعنى ما [illegible] والمشية وهو تأويل الكلام هذا الجليل الى ما عنده من قواعده ومعارضاته لم يجعل [illegible]
شيء احلا مع عدم تطبيقه بالفهم لما ينطق به صورة الكلاميين ونقله بعد قرة الثالثة ان هذا الذي جعله المعنى اوهن الطرق
ادونها وفيه لا ارى احدا ان يقدر على الاشتقاق البياضين واعلمها وانه لما عباشنه واعلمها فوقه لا يعترنها الا من ولا يمسها
لوب حيث لا يتوجهون من توحيدات ربع لهم الا تقليدا وتخيلا والمقام الى الثبات وتشبيها والمشي الشيخ الرئيس الا تنزلها
وتقليدا والمتكلمين الا تمنيا وتقديرا والباقون همج ورعاع بخلاف تلك الدقيقة وان كان فيه تقصير عن اقل ما
لان جنبة المعنى من جنبة التعبير بعبارة قاصرة لم ير ما من كتاب ذلك الجليل ورسالته ولم نعرفه من هو الا ان الاسفل
طريقة المحكية عنه والقدح نسبة او شبهه اي الراي المذكور اليه اي الى ذوق المتألهين او بعض الاجلة بحيث من سقوطه
على كو الزير واما اجنبه ينوح البرهان الا انه مبني على امور الاول ان الوجود اول الاوائل التصورية واعرف الاشياء
العقوبة وهو اتفاقي من الكل بدون احتياجه الى بيان والا لمصادرة او دور او تسلسل او رد الى الخفي وبجهالته وان الواجب
اي اظهر الاشياء بالفكرة ولا رؤية اذ لا مانع عن ظهور شي وجلائه الا الاحتجاب بنور شي امكان او قوة او نقص او قصور
او عدم او عدمي وهو تم ليس بالحجاب الا النور ولا ذاته نقاب الا الظهور ولذا في الشهداء ثم البيرك

عن الظهور بل ليس له حيث عين لا تراك آه فافا فالنتيجة من هذا الشكل الثاني لا ينبغ الا ربما بعد تسليم مقدمتيه الثانية
ان الوجود الذهني العام البديهي يطلب بكل ما كان ولم يخرج عنه ما كان طرفه عين وقد ذكرنا سابقا انه جنس وحقيقة الاعيانية
الا ماله بسبب اضافاته التي فعلوا نوع للاسم الا بطريق الاضافة ولكل جنس من الاجناس في الجواهر والاعراض وان اتحد في
حاق ذاته الابهام والاستقلال الا انه لا يخرج عن تعيين ما يخالف هذا الجنس العام الذي لا اعم منه بالعقل والاتفاق
والحق فانه عار عن جميع انحاء التعيين حتى التعيين الاول الذي في الفعل وهو الاطلاق وذلك الوجود وما هذا شأنه
لا يمكن ان يوصف بشيء لا بوجود ولا بعدم ولا بضد ولا نقيض ولا بذات ولا وصف ولا اثر ولا بشيء من الاشياء
ولازمه البت نفي المعرفة والجهالة المطلقة والواجب عز وجل كذلك فهو هو الثالث ان كلا من الواجب والممكن
والممكن والممتنع مباين للآخر مباينة تامة فالامور ثلثة طرفاها بين الرشد وبين الغي ووسطها شبهات بين ذلك وحكم
كل برزخ بين الامرين حكمهما والحكم في الوجوب والامتناع ليس الا الصرافة والسازجية والبحتية فالامكان ايضا
كذلك فاذن لا يمكن ان يتصور ويتحقق في جميع عوالم الشيئية الا امران احدهما الموجود والثاني الوجود ولا يمكن
انفكاك الموجود عن الوجود كما لا يمكن انفكاك المخلوق عن الخالق فالموجود ليس الا المهية وما يمكن ان يشار اليه
بما هو وكيف هو ولم هو وثم هو وفيم هو واين هو وهكذا فما هو المراد من المهية مهية سميتها او وجودا مطلقا
لان الاطلاق هو او وجود او كقلا لان النفل هو قابل الاشارة والسؤال بما هو والوجود الموصوف حاله ليس
الا الواجب والربط بينهما ليس الانتساب لا بمعنى انه تقع وقع طرف الربط والنسبة لان الربط ليقم مهية لا ينفك
عن وجه الربط والانتساب واضافة ليقم مهية لا ينفك عن وجوده الا انتسابا فزيد موجود ووجود زيد بذلك
المعنى انه زيد وبه يثبت جميع احكام الواجب والممكن والممتنع بدون ان يتطرق اليه وهمة شك وبدون الحاجة
الى تكلفاتهم في القول بتركيب الممكن من المادة والصورة او الجنس والفصل او المهية والوجود او من وجه طارئ
ووجه يلي النفس او نحو ذلك والاستدلالات عليها اذ الموجود هو المهية وحدها والوجود هو الواجب وحده
والوجود واحد اذ لا غير الا هو منتسب اليه بالانتسابات الواقعة في العالم لكل بحسبه فالواجب واحد وبه يبطل
جميع ايرادات المعتمد على حيث فرق بين الموجود والمجعول وبنا ما عليه تركيبه من الوجود واما التزام المهية بتبعيتها له
ونحو ذلك مما ينافي قولهم في الشواهد وجود زيد عنده انه زيد وهو ليس قول احد من الصوفية وهو يعم حتى يتنوع
التمثيل اللائح عن البرهان لمن يسمع دقوا كما اذا قلت زيد مثلا شخص حقيقي وذات متحققة فاذا اردت
ان تعرض عن بعض آثاره الفعلية كما في طريقه عمرو او الانتسابية كما في هذه الطريقة او الاعم قلت في مادة زيد ان
الزيادة اشتققتها من لفظ اسم زيد فتحققها بنسبتها بالاشتقاق من لفظ اسم زيد وانما كان تحقق بهذه النسبة
لان حقيقة هذا اللفظ اعني لفظ الزيادة في الشي انما تكونت بمادتها التي هي صورة مادة اسمه اي زيد يعني
ان الزاي فيها صورة زاي زيد وياؤها صورة يائه ودالها صورة داله والفها تولدت اي متولدة من الياء لان الالف

منقلبة

النوع السابع والعشرون

منقلبة من الياء في مثل زاد كما كانت منقلبة عن الواو في مثل كان وتاؤها مجتلبة من عوارض المقام من غير ان يكون جزء كلمة
وحرف او متولدا منه وهو التأنيث او لازمه كالمبالغة في علامة ولكنه آه لو لم يرد التأنيث او المبالغة لم يؤت بها ابدا
ابدا فهي معلقة بامر زائد وكل ما هو كذلك فهو خارج لا ذاته واخص فاذا تدبرت في اشتقاق الزيادة وجدتها
وجدتها متقومة ومتحققة بالانتساب الى اسم زيد يعني الاشتقاق منه والمناسب بهذا الشي انا قد قلنا فيما مضى مرارا
مرارا ونقول فيما يأتي ان الله كلم الخلق وغيرها الله بحسن الاثر كما العلم اي بنية المخلوق من حيث فعل خالقه
وفاعله لا ذاته كما يقولون في صانعه والعقد بتقدير اي معطوف على اسم الكرى والسر في المقولات اذ لا تجعل المفعول
كالفاعل الا فعل صاحب في الجهات الموارد القابلة لها واستعداداتها نورا عقليا او نارا نفسيا او بنية حسيا كما قلنا
ان بنية الكتابة في جميع حروفها من الحروف والكلمة والكلام والتراكيب الا متناهية على بنية حركة يد الكاتب التي فعله
لا بنية ذاته الا زينة المواد عن الكتابة والنقش وكذا النفع لك الشيء والاشتباه فاعلم انه ما نافية ووجود جميع الكائنات
وتحققها وتقدرها وتجوهرها انما نسبتها الموجدها الحق عز وجل من حيث الملاق الوجود ولو كان حرفا عليه وكذا زاد تحققه بالتحقق
ان قيل الوجود ولم يكتف بذكرنا اسار سوقه ترادف الوجود والتحقق في الاذهان من زاد عليه لفظ سبحانه تنزيها عن كل اسم وصفة
ووصف الا كوجوده لفظ الزيادة وتحققها وتقدرها بلفظ اسم زيد وغير ذلك مما لا يحصى من العوالم بجميع الكائنات الا كل شيء
له آية تدل على انه واحد في الكتب نعم في المثل للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء عن الولادة وكونها ولله المثل الاعلى وصفات
الالهية والخلق من الصاحبة والولد والتراجم عن صفات المخلوقين ونفي على التعميم في الروم بقوله وله المثل الاعلى في السموات
والارض ومثل الزيادة وزاد وزيد لفظ ضربا الذي هو المصدر المشتق من ضرب الذي هو فعل زيد في شأن زيد
ضرب فذلك ان ضربا مع اشتقاقه وحقيقته وتذوته وتجوهره ان ضاده صورة ضاد ضرب وراءه صورة رائه
ضرب وباؤه صورة باء ضرب واذا تدبرت ضربا وجدته متقوما بالانتساب الى اسم ضرب المذكور فزيد
في هذا المثل بتلك الجهة آية الذات الحق عز وجل في انه بذاته لا يمكن مصدر الشيء ولا موصوفا بشيء كان تقول زيد
ضارب والا لكان زيد ضاربا وانما ليس كذلك بل الفعل الذي هو الضرب كان فاعلا وضاربا وضرب الذي هو
فعل زيد آية فعل الحق وهو مشيته التي قامت بنفسها وقامت الاشياء بها قيام صدور في مفعوله الاول وركن فيما عداه
قيام تحقق ووضع الشيء في غير الموضوع كما تقول لقيامها بالذات الواجبة وضربا الذي هو المصدر اي محل الصدور آية مفعوله
الاول في وجوده ضرب بسكون الراء الذي هو المصدر انما هو عبارة عما اشتق من ضرب بفتح الراء الذي هو الفعل كما يقوله الكوفية
من اشتقاق المصدر من الفعل لا البصرية ملكه فاذا جعل الحكيم العالم بالاشياء ومناسباتها الذاتية على ما هي عليه او دلك
الدليل الحكيم الوجيه صعد الوجود شخصا حقيقيا فيما نقل عنه في المثل يعني ذاتا بسيطة واحدة تشخصها بما هي ذات لا غير
فالحاصل انه هو حقيقة الواجب نعم يقوله في المثل مجهول الكنه وجعل ذلك الحكيم وجود غيره عبارة عن انتسابه وذلك الغير
اليه اي ان حقيقة وجود كل موجود مشتق منه الوجود او مشتقا من الوجود كما في الاشتقاق من اسم الذات لا على طريقة الجمهور بل

على كونه ما اشرنا اليه من التمثيل بالزيادة ودونها والنسبي المذكور وانما عبر بالموجود بناء على ارادة المعنى الاشتقاقي لا الطريق اللغة
والعرف من على طريقة ارباب اسرار التوحيد والموضوع الوجه الذي ذكرنا في التمثيل حذوا بالحذو لم يكن جواب اذ الطريق اول
ولا ادق ولا اقوم من طريقتهم ولا اتكون تحقيق لو قال من طرقهم ومن تحقيق لكان احرج لان ذلك الرجل ليس من اهله ولذا جعل
جعل الكيفي على من جعل لا ذلك الجليل الا انه ان ذلك الحكيم لوح لسر الضلال الله سلام الله عليهم من اهل الرجل الذين هم اشياعهم
واتباعهم واهل محبته ثم لما استعمل الحق سمى بها اهل بيت الرجل لانهم اكثر محبته فاهل الحق والشيعة اللذين منهم الانبياء والاولياء
قبل محمد واله الطاهرين آله الهداة المهديين واكثر من بعدهم في محبته لعم قلوب محمد واهل بيته الطيبين وهم رابع اركان التوحيد
وابواب الدخول في بيوت الله الواحد القهار فلذا من لا يلقاه لم يقر من لم يلقاه ان رد ولو كان الا ان يلتبس معانيهما بعد
المشرقين وقول المصنف فيكون الموجود اعم من تلك الحقيقة ومن غيرها ليس شيئ لا يرد عليه شيء سره لانه في مقام تقاربهم وذلك البعض
وبيان المقول والامثلة واضحة لان الموجود يشتمل على الوجود وذات منتسبة اليه بخلاف الوجود وحده او الماهية كذلك
فالموجود اشمل والاشمل اعم لان العارف ارتج جمع من آل الله اين هو منه واين كلامه حتى يقتضي لا يطلق الموجود بهذا المعنى
المتعارف البديهي عند كل احد على الذات البحت فان عدم اطلاق الوجود لا ينافي اطلاق غيره والكلام منه كلام وانه
يريح منه ان جميع ايراداته عليهم بانهم جعلته على التكلم في الذات الواجبية وانهما لوازم بهذا التكلم حسبما زعم وانه لم يطلق الموجود
على الذات بل على الوجود والماهية المنسبة اليه لتضمنه لهما معا الا ان الوجود عنده هو الواجب بالمعنى الذي عنيته من ابنيه
فانه لم يتعقل كلام المصنف السيد انما الواجب التكلم فيه ان الوجود هو في ادلته المتقدمة لان العارف قال الله او محمد واله او اهل الحق
لا يطلق اه ولم يتكلم بهذا الا انه ولم يحسبه على هذا المذاق المتمايز بذلك المحق عن سائر المذاهب اذ هذا المعنى المتعارف
انما الطلق ويطلق في كلمات ذلك العارف ومرجعات الادلة الثلثة عند اهل الحق على الايات المتحققة في على كريد
ابنه الذات الحق ومرب ايته مشيته ومن اياته مفعوله ولهذا ان جميع الايات باعتبار مراتبها المختلفة وانما نظر جميعها الى
مراتبها المتحققة فقد مفرد ودعاه يا من دل على ذاته بذاته وغيره مكررا ونها يعني انه عز وجل موجود باثباته اي لا الاثبات
الذي يقتضي الثبوت النفس الامري بل اثبات معرفته في العقول اي جميع العقول بدلالة الجمع المحلى باللام بناء على فطرته المعروفة
او العقول الخاصة بناء على الكونية لانه تعالى وجب ان يكون معروفا لها في المقام من جهة او هذا اعنده وجل لمن فيه سند الوصف
وجوده اثباته ودليله اياته اه بمعانيها التي منها ان الايات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه هم الائمة عليهم السلام
كما سئل الصادق عم عن قول الله تعالى وما تغني الايات والنذر عن قوم لا يؤمنون قال الايات هم الائمة عم والنذر هم الانبياء
والباقر عم في قوله تعالى كذبوا باياتنا كلها قال عم يعني الاوصياء كلهم ثم يطلق هذا اللفظ اي الموجود المتعارف من حيث
التسمية والاسم لا من حيث الذات والمسمى على كل ما هو شيء والذات لا يصح عليها اطلاق شيء لا شيء ولا لا شيء في رتبة
صحة الاطلاق لا في رتبة الاية لانها من حيث هي اية والذات سواء في عدم صحة اطلاق شيء عليهما وهذا القيد اي قيد
المرتبة او من حيث التسمية للاحتراز منه عن تناول ارادة الذات البحت لانه تعالى لا يطلق عليه عبارة اطلاق الذات البحت

ومجهول النعت

ومجهول النعت والمجهول المطلق والواجب الحق والاشيين والكنز المخفي والمنقطع الوجداني والذات الساذجة والذات
الا اعتبار ولهذا الا انها كلها عبارات مخلوقة تقع على مقاماته وعلاماته التي لا تعطيل لها في كل مكان ومعانيها كلها المدلول عليها
بتلك الالفاظ مخلوقة خلق الله سبحانه لعباده ليعرفوه بها لانها تدل بصفة الاستدلال عليه لا بصفة الكشف له فاذا
اطلقت تلك العبارات ولت على تلك المعاني التي هي عنوانات للذات وهذه العنوانات من ظاهر خلقها وجعلها
من افعاله وارادته فهو وجوده الاعباده ويعرفه بها من عرفه كما توقف الثار اذا رايت الحديدة المحماة بها لا نهار الحديدة
من فعل النار وتاثيرها وتلك المقامات لا تعطيل له حين قال لهم اينما تولوا فثم وجه الله فلا يمكن التكلم فيه ولا تميزه ولو بنه
ادق الوهم باشارة من الاشارات اذ كل ما ينسب اليه كذلك مثلهم ولو بان الممكن لا يحالته وافتقاره ينتهي اليه فلا يدور
او يتسلسل فيه اقران مثلهم ولو به مع لفظه وانه لا ينتهي الى ما يتميز عن الافتقار بالواجب والممكن اذ الاول وحده الموقوف
والثاني وحده زندقة او افتراق مثلهم ولو بان الواجب مباين للممكن مفارقة تامة فهو مخلوق ومحدث لا خالق قديم الله
سبحانه خالقه فافهم البتة لكي يرتفع عنك الظنون والشكوك في تنافي ما بين الكلامين وغيره **وقوله** قبل هذا البيان
المعنى توفي فلا يجوز ان يكون الوجود الذي هو مبدا اشتقاق الموجود الا آخره نقول عليه ان هذا الكلام من ذلك البعض
يحتمل توفي معنيين احدهما صحيح والمقصود ذهب الى القسم الباطل منهما لانه ان اراد القائل لقوله المذكور وهو الذي
مبدا اشتقاق الموجود انه باعتبار اشتقاق الموجود من اسمه من النسبة والعلاقة اي الذي يقتضي للنسبة على كونه على ما اشرنا اليه
واوضحناه آنفا كما هو الارادة بهذا المعنى في الاعتبار به بالنظر الى ما في لا من في وان كان ما فهم الناقلون منه
خلاف ما اراده هذا القائل او دل كلامه عليه فيه دقيق من النظر كان صوابا ورده خطا لان تلك النسبة الاشتقاقية
نسبة تحقق الموجود وتذوته وكونه من فعل صانعه لا ذاته بل تلك النسبة لا تغاير تحققه وكونه اصلا وانما هي نفس كونه
اي الموجود وتحققه اذا لم يرد مجهول او معلوم بالنسبة نفسها بل تاكيد المعنى اللغوي المتبادر منها في الطبقات المركبة والبسيطة
في لفظها المغايرة منسوب ومنسوب اليه ونسبة بينهما لان النسبة في الطريق الثاني والتادق او على منه وان اريد
عطف على ان اراد بذلك بالمجهول اشارة الى ان المفهوم القول لا القائل كما قاله على ما بها اللغوي المذكور المستدعي
للمغايرة الحقيقية او الاعتبارية فنسبة كونه اي الموجود وتحققه وتجوهره الى الوجود الحق نسبة كنسبة السكون الى
قيام زيد وتحققه الى ذات زيد لان ذات زيد بغير القعود والقيام قطعا فهو صريح كلام المصنف لانه فهم من
تلك النسبة التي عبر بها ذلك القائل بالانتساب النسبة اللغوية المتقدمة حيث بنى ايرادته عليه ومن المنسوب ذات
الموجود ماهيته اذ جعل مبنى القائل قوله باصالتها وانها موجودة دون وجودها ومن المنسوب اليه ذات الحق سبحانه
لا فعله وخلقه ولا شك في بطلان ذلك القول او ذلك الفهم بهذا المعنى لان النسبة ولو فيها خلق والذات لا تقبل النسبة
مطلقا والاشراقية بوجه من الوجوه واما الذين نقل المصنف عنهم فانهم قالوا ما الله سبحانه اعلم بما ارادوا بهذا الاعتراف
في حق المصنف او سلالات لهانه فلكلام في هذا القول الواقع الذي لا يقتضي في شك الله اعلم الا ان مقصوده عمه الاشارة

لا لانه من خاص نفسه لا غير لما ثبت عليه وانه بينهم وبين الله صوابا كان او خطاء ولذلك المتالهون الذين تكلموا في الالهية
والمعرفة نظرا الى ذوقهم او وجودهم تارة لوا اليهم على ابعد نقل او لئك ان رجع بعضهم قالوا انهم وكونهم اعلم بما ارادوا الا ان
نقل العلم لا ينافي كون الظن ان هذا الوجه الصواب مرادهم فيما قالوا او نسب اليهم وهو راجع الى هذا اما ان النسبة
والانتساب من الاشتقاق من الاسم كما اشرنا اليه آنفا والاسم هو الفعل اي العلة والالهية هو الخلق لا الخالق او الاسم
هو الوجود المطلق الذي هو العقل للشيء مغايرة مطلقة في الخارج والذهن ونفس الامر والوهم بناء على ان الاسم هو
الالهية والالهية الذات هي الذات في جميع ما يقتضي حقها والاشتقاق مع اخذ الذات البحت من حيثية الفعل وما اثره
اي اخذ مهية الموجود على اصالتها لقربيته او اخذ ما دونه التي هي عند المصنف وجود اصيل من اثره اي الفعل واما ان النسبة
والانتساب فيما قلنا ليست بمعنى الوفاق الذي هو الاشتقاق من الاسم بحيثية المذكورتين او بمعنى ما يطلق عليه اسم الوجود
من حيث انه حيث الذي قسمه بعد فيما تقدم الى ثلثة انواع بل بمعنى الوفق لا الذي هو المصنف من تكلمه في ذات المنسوب والمنسوب
اليه بل بمعنى النسبة اللغوية وهي ان يراد ان نسبة تحقق الموجود وكونه وثبوته الا الوجود الحق بل على نسبة الضرب الذي
هو المصدر في النحو والكون للذات زيد الضارب بان زيد الفعل الذي هو الضرب ضارب لا بذاته والا فزيد
ضارب دائما وفضيته ما من وريته او دائمة لا مطلقة او ممكنة وهو خلاف كل المنطقيين والنحاة واللغويين واما اذا اريد
ما فهم المصنف من قوله بل يلزم انتساب الممكنات الموجودة الى الذات القديمة الواجبة وانتسابها اليها في ابي كان فرض وطور
فباطل عرفت وجوه بطلانه غير مرة او هو اي ما فهمه المصنف من قوله هذا البعض وكلامه عبارة عن الذي ذكره في بيانه
بقوله ومعناه احد الامرين من الوجود القائم بذاته وما هو منتسب اليه اي مع قوامهم او مع الموجود او مع كونه الهم منها
احدهما او مرجع ضميره معناه هو سببه اشتقاق لفظ الوجود كما يفرع به بعده او مرجع ضميره هو مرجع ضمير اليه وغيرهما انثه
باعتبار حقيقته وذكره باعتبار الوجود القائم بذاته وتقييده بذاته يشير الى ان غيره حتى العقل الاول قائم به قيام
صدور وعنده وقيام انتساب عند هذا البعض على ما نسبه اليه وكلاهما وان كان فاسدا على اصولهما الا ان الاول
افسد حيث لا يمكن من التوجيه بالكلية الثاني على ما اشار بقوله ولعل مرادهم المنقول عنهم ان الوجود امر قائم بذاته يشير اليه ما
ولهذا بالكلام المبنى الى رده عليه بحسب المنقول عن هذا البعض الذي يعوده حيلة في الشواهد وحاصله هنا ان الوجود
امر اي هو وجود مطلق وحقيقته والمشية قائمة بنفسها اي بذاتها كما سبق بيانه مكررا الحق ولو لم يكن امرا قائما بذاته لكان
قائما بغيره اذ لا ثالث وغيره اما عدم او مهية وكلاهما باطل اذ لا يخبر ولا يتصور ولا يتحقق امر غير الوجود الا بالوجود فلو عكس
دار لا يقال لا يمتنع لكونه قائما بذاته الا كونه موجودا بذاته بالحيثية التقييدية وكونه موجودا بذاته لا يستلزم كونه موجودا
لذاته ايضا بالحيثية التعليلية حتى لا يكون الا واحد من اقسام القيام حتى الصدور لان فرض تحقق امر غير هذا الوجود تصحح
امر القيام والصدور ولو في ضمن العلية الى ما هو عند المصنف وبذلك جعل المعلول من لوازمها الذاتية في كلامه المنقول
عنه سابقا فيستلزم نفي القيام والصدور والعلية الثابتة وما يلزم من فرض وجوده وعدمه فهو ممتنع ورده لكن من كلامه

ان تحقق الغير يستلزم الفرض والولادة والتي يدل الوجه وهو كل منهما الا وكما هو فرض واجب الوجود وتعدد جهات كيف
يمنع فرض القيام الصدوري والعلية والمعلولية بين الواجب والممكن اللذين لغاية المنافاة لان العلية والمعلولية
من الامور المتضايفة ومن المعلوم المتفق عليه المكرر بيانه ان المتضايفين متكافئان وجودا اي عالم فرض منها فثاني التصور
وفي التحقق واتفاق العقل والنقل منعقد على ان الواجب تعالى لا مكافئ له ولا مضايف في ذلك السبحات له كامل
وحدة الوجود وكونه موجودا ذكر الفاظ واصطلاحات بلا قرينة معناها الا انهم او يحرك بتكلم فيه فافهم في امره بالفهم
رموز كثيرة منها ان التوجيه المذكور ليس من باب لا لحب على بالبخص معاوية وانما جملة كلام هذا البعض سواء
اراده او لا والظن في جانب الارادة بقرينة النسبة والمبالغة وانه تعريض على المصنف بانه تبلد في فهم هذا القول وهو
يدعي الذكاء في تسلط على زلل المحامل كل قول سخيف في الغاية كما هو دابه في كتبه وهو ليس بأسخف من قوله في نواطس
بالسمت والاتفاق واجزاء لا يتجزى الا غير ذلك مما لا يحرمه في مؤلفاته اوله تقليده ولكن حمله على المحمل الصحيح لم يرض
نفسه بذكر توجيهه شانه تقديمه على البحث السابق والالذكره وهو راض بذكر التاويل لاقوله التي اسخف منه من مراتب
اول حجارة لا احد على ان يقول معطل الكلي واحد الامكان وان الممكن في الواجب والممكن واحد بلا
مغايرة بينهما اصلا وكذا او ان اقوله لا يشبع الا هذا المذهب الذي قال في حقه ليت شعري الاقى منها ان المهية
من حيث هي ليست لنفسها نفسها فضلا عن ان يكون موجودة ومن المعلوم انه بعد ما لم يكن عليها العلية بسيطة من وجود
ما او ثبوت ما او شيئية ما لان الشيئية في الوجود عنده ليلزم لم يكن الفاقها بعلية ما من العليات المركبة
مثل مجعولة او معلولة او معلومة ونحو ذلك ولازم هذا الكلام ان لا يتحقق اختلاف في المهيات من حيث انفسها اصلا ولا
يفرق مهية كالانسان او الارض عن مهية كالفرس او السماء وان كان هذا اشنع القول اقواله في كتبه بان الاختلاف انما
هو في المهيات التي هي التعينات فان الوجود عنده بسيط ابدا كان وان اختلف فمعنى ذاته فانما يتميز امره مع فرض
وحدته وبساطته بما فوق آخر عنده وهو ان يكون ما به الاشتراك فيه عين ما به الامتياز بخلاف المهيات فان ما به الاشتراك
فيها مثلا الحيوان المشترك بين الانسان والفرس غير ما به الامتياز كنوعي الناطق والصاهل فيها وجه لزوم عدم تحقق
الاختلاف فيها ان حكم المهية ايا كانت وشانها وصفها الذاتية اذا كان لم يكن لنفسها لنفسها فكيف يوصف بالاختلاف
وكونه باعتبار نفسها او جزئها او لازمها او عارضها الذي غير الوجود ولوازمه الوجودية وهو واضح ولو اختلفت بالكون
من حيث هي كما هو الموجود يبطل قوله لم يكن لنفسها لنفسها فضلا الخ ولازم هذا الملازم ان المهية في الكل ليست الا
مفهوم الوجود العام المصدر البديهي الذي قلنا فيما مر انه جنس بالنسبة الا اضافاته الذهنية التي فصلها وتزيد عليه
ايضا بانه ليس بجعل من حيث هو حتى ان وجوده الذهني وبداهته من صفاته لا هو بل هو من حيث هو مجهول الكنه لدلالة
امور زائدة عليه وهي كونها ليست لنفسها نفسها وكونه جنسا في الكل او جنسا اوليا ابهاميا لا تحصل فيه من التحصلات
اصلا وكونه امرا ما لا يوجد اعم منه ولا تحقق شيء من الشيئيات الا به اذ ليس بعده ووراءه شيء ولا يمكن له شيئية بل نفسه.

اصلا الا بغير ذلك فاذن هذا الوجود الذي هو مبدأ اشتقاق لفظ الوجود لا موجود ولا معدوم ولا معلوم ولا عالم ولا شيء
ولا لا شيء ولا اسم له ولا رسم له ولا وصف له فيطلع من عيون المحجوبين في غاية ظاهريته وظهر لقلوب العارفين في عين
بالحقيقة فكيف يقال لا شيء اظهر منه وانما ذاك كل شيء بانه ظاهر بنوره والنور ظاهر في بلبس ما لا شيء الا اظهر منه وانما خفي لشدة ظهوره
ودقة معلوميته يحتفي مجهوليته ونظير ان هذا القبيل في شأنه ومنها ان الذات كذلك عنده فينتج من هذا الشكل الثاني
انها هو وانه هو وانها هي فالفصل عسور في ان كل شيء كان من الاشياء عالم الوجوب والامكان معرفة لوازمه والمقتضي
لم يلتفت الى هذا اللازم الى اللزوم كما لم يلتفت الا ما يلزم على قول من المفاسد حفظا لشيء وغاب عنه اشياء
ومنها غير ذلك من الرموز الغير الخفية على اهل الفؤاد وقال ثم بالعواقب من سهل المؤنة وهو ان الوجود لو كان قائما
بذاته لصح اطلاق الموجود عليه لو حمل على ما هو ملاك الامر وهو ان ذاته تعالى هو عين معنى الوجود
المطلق الذي يثبت للاشياء بعض الخاصة وافراد ام اعلى ان هذا الباب مسدود عليهم حيث
انه ليس للوجود المطلق الشامل للموجودات معنى الا الانتزاعي المصدري المعدود من المعقولات
الثانية او العوارض الذهنية التي لا يليها بعينها اي لا يحاذيها شيء في الخارج لانه تعبير عن الشيء العام لا مانع فيها اذ دون ما بها
ما لا يعقل الا عارضا لمعقول آخر ولينتهي نحو الكلية لان الى المعقول ثانيا والمعروض لها اولا قوله وهو ان الوجود اه اقول اعتبار
برية على ما يدل ذكره الشارح الماجي في المتعقل وبها له في النقل اما الاول فلان مفهوم لو في الشرطية عدم صحة اطلاق الموجود
على الوجود لم يكن قائما بذاته وهو مردود بين الموزر لا يرتبط الشرط ولا يفيد لان الموجود المطلق على الشبهة على ما هو قائم بذاته
وما هو قائم بغيره وان حمل على بطلان المقدم ببطلان التالي يمنع ان اطلاق الموجود عليه لما كان بالاطلاق كونه قائما بذاته
باطل القيم عند المدعي مع عدم ثبوت البطلان التالي وحمله على رفع التالي برفع المقدم يمنع لكنه قائم بذاته فكان الموجود
محمولا عليه لا فائدة فيه لمراده وانما ان يقع في اثبات قيامه بذاته وابداء فائدة الاطلاق وحمله اوفق الا انه غير ذلك
من وجوه الاجحاف الدلالة والمقصود واما الثاني فلانه لم يبق كيفية المبالغة وسهولة المؤنة وملائمة الملاك
وعدم الباب والمدعي للطلبة تعليلا كيف انه اه بعد ما وقفت من وجوه تأويل هذا القول وما يأتي في بيان المراد
قوله ان تخصيص الموجود بالذوات لا بالقديم الذي هو الوجود القائم بذاته لا معنى له لان الكلام ليس في الامر
اللغوي والعرفي ليكون معنى صيغة المفعول هو الذات مع مبدأ الاشتقاق ويكون لفظ الموجود على الذات مع الوجود
يختص بالحادث المركب ولا يشمل الوجود اصلا لان الوجود وجود لا ذات مع الوجود بل في الامر التوحيدي والوفاقي
وهو ان مفهوم المشتق وان كان عند اللغويين وجمهور من علماء الكلام متصلا من الذات والصفة والنسبة
لكن عند تحقيق بعض هو عين الصفة لا ثمال الوصف والوصف عنده بالذات وعند التحقيق انه ما ثبت له مبدأ
الاشتقاق اعم من ثبوت الشيء لغيره او ما هو جزء او لنفسه ومناط الثبوت في المقام فهو الاخير اتصاف الشيء
بنفسه بغير ان كان الوجود الذي فرض قائما بذاته متحققا في الواقع صح اطلاق الموجود عليه لان الموجود ليس الا

ما له الوجود

ما له الوجود والوجود ليس بخارج الوجود ينبغي الفاف لغة كيف والشيء بنفسه اولى من غيره به واذا صح وذلك ان اطلاق
الموجود عليه بالمعنى المذكور لا يفهم كونه من افراد المشتقات وهو واضح واذا كان مشتقا لزم ان يكون منتسبا الى الوجود لعدم انفكاك
المشتق من مبدأ الاشتقاق آية انه كانت من وجوه النسب في موضع من مواضعه واذا لزمه الانتساب الى الوجود فالموجود
لا بد ان قائم بذاته والا فهو ممكن محتاج الى واجب محتاج اليه او هو مشتق لزمه الانتساب الى وجود آخر كذلك لا بد الا الاشتقاق
فلا يجري الموجود في كونه قائما بذاته قائما بذاته اه ويلزم الشيء الذي يبطل الكلام الا وذلك الوجود القائم بذاته لانه
فان كان قائما بذاته بلا انتساب فهو المطلوب والا فلا بد من وجود قائم بذاته ثالث وهكذا الى ان ينتهي الى القائم بذاته
البحت البسيط وفي الدور لو عاد او التسلسل لو ذهب وربما يمكن يجب تسلسل او الى القائم بذاته او بغيره فيما ما حلوليا او صدوريا
يكون الموجود كما فاله المتن من كونه اعم من حقيقة الشارح البهائي القائم بذاته ومن غير المنتسبة اليه او اول ما ذكرنا الفاعلا
وجها ثم بغير الانتساب ونزيد عليه ان يحتمل الادلة الى ان في ذيها الوجود المصدري وامر انتسابه اليه كيسم مراد
المنتسب التي تدعي سائر المذاهب بعدم كونه احدهما اما عدم كونه قول الصوفيين فلانه لا يقول الا بالوجود الحقيقي الرحمي
لا غيره كما لبعضهم او به يظهر انه كمال فرضهم واما عدم كونه قول المتكلم فمع كفاية رده ان ذلك ان هذا المعنى
في القول شيئين مما الوجود فالموجود او المصدر والمشتق او وجود وغير موجود وشبه عبارة عن انتسابه اليه بنحو من
النسبة التي بين المشتق ومبدئه لعدم انفكاكه عنه لكن وقت على ما حذف لفظ بان ليعلم ان هذا القائم بغيره فالوجود الممكنات
ان مكن كانت مركبة من وجود وماهية او مادة وصورة او جنس وفصل او وصي الرب ووجه في النفس او نحو ذلك من
الراكب بيخ التركيب من الواجب والممكن يجيء القول لو وجد واجب ووجد ممكن من يقول في زيد مثلا الموجود هو الله
وزيد هو الممكن حتى يكون وجود زيد الله وزيد وهو ممن يلزم مفاسد الشرك ونحوه كما مذهب المفضل لانه يقول بحقيقة
الوجود واصالة الوجود وتركيب كل ممكن من الوجود والماهية وهكذا او ملازم قوله هذا اتحاد موجود واجب بالممكن كما
يقول الصوفية او العكس كما يقوله الزنديق او وجود واجب ووجود ممكن وهو شرك وتركيب تمامه الاشتراك
وما به الامتياز الا غير ذلك من وجوه الفرق بين هذا القول وسائر الاقوال قول مصنف كما له او غيره ثم المذكور
في هذا الشرح وغيره ان ما يحقق في الوجود او الموجود يفعل حاكم على ما هو عليه في نفس الامر وحاق الواقع فانما هو حادث
لا قديم بالذات ولا منتهي اليه لعلة التسلسل المذكور لان ما الانتهاء ملزوم حدوثهما معا وهو حق لا يمكن الفرار عنه
والحدوث كيف يجتمع مع القيام الذاتي فيما يعنون لنعم يجوز ان يطلق الموجود من باب التسمية وما يصدق عليه اسم الوجود
من حيث انه اسم في الفارسية لكن لم تقف على العنوان المذكور بانه لكن عنوان القائم بذاته في الحقيقة غير قائم بذاته لانه
اسم والاسم غير المسمى بالعقل والنقل والحاصل ان لا يقول في ارجس اطلق الوجود على عنوان الذات من جهة اسم الوجود
او اسم القائم بذاته واشباه او يقول على اثنية الوجود من القائم بذاته والقائم بغيره او على نفي الفرق بين اطلاق
الموجود على القسمين او على الفرق بينهما في اطلاق الموجود عليهما يمكن الفرق بين الشيء القائم بذاته والقائم بغيره لان حيث

بما بما وان احتمل ارادته ليعم عرف اطلاق الوجود لما ذكرناه في رابع احتمالات العبارة لقرينة قوله فيطلق الوجود على الاول اى
القائم بذاته لكونه محقق الوجود كما عرفت من ان الشئ يتحقق اما بنفسه او بغيره بناء على ان مهيته نفس انيته ووجوده على الوجه
المعتبر ومن تجرده وان كان هذا البناء مبدء دائرة الولادة والشرك والفساد او مهيته عين وجوده بناء على ان وجوده
نفس مهيته على النمط المتقدم لمكررا فيما سبق او على المحمل الذي ذكرناه في توجيه هذا القول بلا اعتبار مغايرة انما اعتبر الاعتبار
لان نفي المغايرة لا يستلزم نفي اعتبارها الصحيح لكان المهية والوجود والجنس والفصل والمادة والصورة في الواجب
والممكن او الوصف لما ذكران كان للرحمن ولد الآية بخلاف العكس فلا مغايرة بين وجوده ومهيته او مهيته تعالى وغيرها
من آيته او فعله او اثره او معلول من معلول لانه لا ملاحظ الاعتبار بجميع ما سلف فرجعا لانه ولادة وشرك ولا ذهنيا لانه
كثرة وتشبيه ولا نفس الامر والواقع لانه لا يتحقق في الواقع عن الخارج والذهن ولا انه مرتبة من مراتب الواقع لعلية ازلية
له تعم بخلاف اطلاق الوجود على الثانية وهو الشئ القائم بغيره فانه اى الثانية في الخارج بناء على ما عنده لعم من ان
التغاير الذاتي لا ينفك عن التغاير الخارج والا فغير تام لما مر سابقا في الذهن وهو واضح لا كلام فيه بين احد وفي نفس الامر
الاعم من الخارج والذهن مركب من وجود ومهية عارضة له او معروضة على الخلاف في اصالة احدهما وتبعية الاخر على الا بسط
السالف فهو انما يطلق عليه موجود فقط ولا يطلق عليه وجود لان الوجود ليس مركبا من الوجود والمهية لاستحالة تركب
الشئ من نفسه وغيره الالحاظ ركنه الايمن توضيح هذا الركن ان النور الذي اشرق من صبح الازل اى المشية في قول
امير المؤمنين عم للكميل وهو نور واحد وهو الحقيقة المحمدية وهو الماء الا انه بعد ارتباطه القابليات به كان اربعة انوار
لان متعلق قابليات الوجودات الكونية اربعة الخلق والرزق والموت والحيوة كما قال الله تعالى الله الذي خلقكم
ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم وهذه الانوار هي العرش الذي استوى عليه الرحمن برحمانيته وهي اركان العرش وهو مركب
منها ومنقسم اليها ومراتب اربعة من العقول النور المشرق من المرتبة الاولى هو ركن العرش الايمن الاعلى وهو
النور الابيض المشار اليه في آية النور مثل نوره كمشكوة فيها مصباح المصباح وهو العقل الكلي وعقل الكل والقلم
الاول واول الوجودات المقيدة واثر المشية من اقسام الفعل او كونه مع الصنع وحيث ان الصنع يدل على الصانع
وسمي الاثر من حيث انه يدل على المؤثر والنور حيث يدل على المنير ومنه قول امير المؤمنين عم اتقوا فراسة
المؤمن فانه ينظر بنور الله قدس الصم عم يعني بنوره الذي خلق منه هذا الكلام اذا كان بالغ الثانية في معنى الوجود والمهية
كما تقدم توضيحه في شرح قول المص اما بيان اللزوم فلان اه والاظهر ان كان حاصل كلام المص في اسمية الموجود فهو
تصحيح اطلاق الموجود على القائم بالذات التي عبارة عن الذات والا فقد قال قبله ان كون الموجود امرا ومن تلك الحقيقة
وغيرها ليس شئ لان الذات لا يصح عليها اطلاق الوجود ولو كان فضلا عن الموجود وان كان حاصل الفرق الذي ذكره
فهو رد على المشهور تنبيه ان القائم بغيره قد عرفت حاله ومحمد اطلاق الموجود عليه واما القيام بذاته فلا تجزه اشارة
ولا نطلق عليه عبارة وانما تجوز اطلاق لفظ الموجود بمعنى ما يفهم من الوجود في المتعارف على عنوانه من باب التشبيه والاسم للمسمى

والاطلق

ولا تكليف بكون ما يعني به ذوق اى تعز وجل هو ما يعني به نسائح الخلق حتى يكون هذا الاشتراك بينهما ويترتب عليه مفاسد الشرك والتركيب
كما به الاشتراك وما به الامتياز وغير ذلك مما مر مرارا او على تأويل معرفته باياته او وجوده باياته اى الموجود بالمعنى
المتعارف لا يمكن اطلاقه على القائم بذاته والذات البحتة بل انما يطلق على الآيات يعني انه عز وجل موجود باياته موجودة
القول لانه لم كما قال سيد الوصيين عم وجوده ودليله آياته اه قوله واجلوا الملاك الامرية القاموس وبكسر الكسر
واه الذي يملك به وهو ما به قوام الشئ يعني المقصد في تصحيح هذا القول ان مناط البرهان على ذلك يتوقف على تحرير
المطلوب وخلوه عن الحشو والزيادة وهو اثبات ان ذاته تعالى هو عين معنى الوجود المطلق الذي يثبت للاشياء يعني الكاتبة
اشارة الى ان الوجود انما يتحدد ويختلف بذاته ومراتبه لا بافراده اذ ليس كليا حتى يثبت له فرد وافراده اشارة الى ما
من جهة ماهية المهية او الى الوجود العام البديهي لانه كلي له افراد ذاتية بالنسبة الى حصصه واضافاته الذهنية وعرضية
بالنسبة الى ما كلي هو من الوجود العيني على اصالته والى المهية اصلا بان يكون جزءه وغيره اما مفهوم الوجود العام البديهي او اضافة
او وجود خاص خارجي بشرط او لا بشرط او بشرط لا او مهية من المهيات او عدم وعدمي ليس شيئا مما ذكر من الوانع انه لا انه لم
المعقول في بيان علامة الملاك لا في احاله وفي بيان الاشارة المانع الاستدلال لا الافتقار عليها فيه من معنى الوجود
يكون متعلقا للاستدلال على ما اشرنا اليه محصل هذا القول وما يتعلق به وهو ان ذاته تعالى على ظاهر المنقول عن هذا البعض ليس
عين الوجود المطلق ومعناه اللابشرطي لانه للعروضية والمعروضة باسقاط الاضافات للاول واثباتها للثانية لا لهذا
البعض وقد مر سابقا بطلان قول هذين الصنفين ولا اضافة من اضافات الوجود العام الذهني البديهي المتصور لان
اضافاته بعده وهو تعالى قبل كل شئ واوله لا اول قبله ولا نفس هذا الوجود العام الذهني بما هو عام ووجود لانه كلي
ذو قدر مشترك وقابل التميز بمميزات ونسبه اليه تعالى ليس كالحاضر الكليات وقابلا للتشخيص بمشخص جزءه ولا وجودا
خاصا بشرط شئ لانه تحديد والتقييد قيد اليه حاله حال ساير الوجودات الخاصة ولا شيئا لا بشرط كليا مفهوميا او غيره
لان شان كل لا بشرط ان لا يتأبى في اجتماعه مع الف شرط فيلزم ان يكون للذات تعالى شئ وشبه ولا امر بشرط لا لانه
معنى ان احد حاصله لم يرده هذا البعض والا لم يقل بوجود وموجود ليس الا او بانتفاء الوجود والاثبات وهو
انه تعالى وحده لا شئ معه اى مجهول مطلق لا يمكن اشارة ونفيه فاسد لبطلان الاشارة والتعبير واطلاق العبارة
بوجود امر بشرط لا ونحوه في حقه تعالى كما مر بيانه بجزءه ولا عدما او عدميا غير ان يكون مهية هو وجود مصدري
لا عموم فيه او اطلاق ونحوه وهذا اصح لا يفهمه الا ذوق من هو شانه مع انه فند كلمات عقدته مكررا وكلامه هذا
يشير به الى ان ما يعني بمعنى الوجود ومعنى الموجود الاعم ان من الحقيقة الواجبة وغيرها ليس هو معنى الانتزاعي
الذهني البديهي المراد بمعناه والمعبر عنه بالفارسية بهستي حاصل المصدر او بودن على المصدرية فان هذا معنى مصدري
او مصدر ليس له مصداق خارجي اى الايجادية خبرية في الخارج لان لا يمكن له فرد موجود بوجود خاص من العروض بالنسبة
الى المجعول الكلية الواجب وكونه آخر حاجاته بالنسبة الى الوجودات العينية والمهيات وانما هو من المعقولات الثانية اى

الامور الذهنية المتقدمة في تغيرها لان هذا الوجود وكذلك كشف الواقع على ما حققته في سائر المؤلفات وانما لم يقيد المعقولات
بالثانية مع انه هو المراد لا غير لان مقصوده توهين هذا القول باستلزامه ان يكون ذهنيا لا خارجيا وظليا لا يترتب عليه الاثار
لا اصليا ومعلوما بالبداهة لا مجهولا كسبيا واقول يخدش كلامه هذا المذكور بالطرق وجوه احدها ان كلامه في مواضع
كثيرة من كتبه لا سيما هذا صريح في ان ذاته عين معنى الوجود المطلق بناء على ما قدمه من وحدته وكون غيره تعم تطوراته واعتباراته
كما في اول الشواهد فلينظر انه قائم بذاته والوجودات ذوات الماهيات شئونه واعتباراته ووجوهه وحيثياته ادهن كون ذاته
تعم غيره بكونه وجودا خاصا بشرط لا او بشرط شيء هو الوجوب البحت كما في اول ادلة ملا بقا لما يتي هنا في اثبات وتقسيم اول
الوجود فان قال ان الوجود المطلق المنبسط يعم الواجب والممكن واحد وكثرة لبداهة ان قسم الشيء احق منه ادهن كون
الوجود في الذات الواجبة معناه عين ما يفهم من لفظه فانه الكلي فان لفظ الوجود انما وضعت لغة وعرفا لا للذات
بل للمفهوم المصدري وهو الكون منه ان حيا كما يعطيه قوله بعد اوله ان المستغني بالمعلول ليس بالحقيقة هوية مباينة لعلته
المفيضة اياه فاذا ثبت تناهي سلسلة الوجودات من العلل والمعلولات الى حقيقة واحدة ظهر ان لجميع الموجودات اصلا
واحدا او انه بذاته اه وجه ان معنى الوجود في المعلول لا يخرج عن المعنى المتعارف المصدري او العين الخارجي اذ لا يمكنه ان يقول
بجهالة كنهه ومعناه في الممكن على حد جهالة معناه في الواجب سواء بسواء والا لم يفرق الواجب عن الممكن والعكس بوجه
في لحوق الثبوت فانه لو جاز لحوقه لما هو المجهول المطلق والكنه لحق الواجب ايضا لو فرض الثبوت واذا ثبت وضوح
معناه في المعلول بهذا البرهان علم معناه وكنهه في العلة التامة الواجبة ايضا والا لزم اختلاف متفق حقيقة واحدة
وحدة كانت كثيرة واحدة في جميع الوجوه ادهن كون الذات الواجبة امرا ذهنيا انتزاعيا لا يقع عليه الا الملاق
وجود ولا الملاق عدم ولا غير ذلك كما او حكم المهية من حيث هي هي عنده اذ لو لم يكن كذلك لكان عينيا خارجيا
فاما عين وجود المعلول وهو كون محض ورابع لا انواع الواجب والممكن ذات او غيره وهو شرك محض ادهن كذا
وكذا من الالزامات المشتركة الورود ولكنه لما انبه لنفسها حيث ان الانسان يعيوب غيره اعرف منه بعيوب نفسه
في الجبلة سيما اذا انضاف اليها الدواعي الاختيارية وجده قبيحا فاعرض عنه ولم يلتفت الى لازم قوله ورجوع
قبحه اليه الا اذا رفع الالزام بحمل اقوال الدال لغة في ثانيها اي الوجوه ان اصل هذا الاصطلاح في الوجود اتكلا حقيقة
لم يكن واقعيا ولا من وضع لغة من اللغات الا عن العرف اذ لم يعرفه ولن يعرفه الا الاذكياء فضلا عن اللغويين و
واهل الشرع الذين لم يوجد في كتبهم والسنتهم منه عين ولا اثر كما اشرت اليه انفا وانما هو بملاحظة صدق الاسم
من جهة الاصطلاح اي اصطلحوا بوضع هذا اللفظ اي لفظ الوجود والموجودية كلام البعض على انه لا يعرفون له معنى الا
الاشتراك المصدري بمعنى المعنى الاشتراكي الذهني او ما يكلي هو عنه من الوجود العيني شبه حكاية زيد الذهني عن مطابقه الخارجي
في الذات والبياض الذهني عن البياض الخارجي في الصفة والوصف وحيث كان مثل هذا لا يقع الا صفة ولم يستره
ان يقول كونه صفة مسلم في المعنى المصدري لان المصادر كلها اوصاف لا ذوات واما في الوجود الاصيل العيني فالمهية صفته

لا العلى

لا الكلي في من المعلوم المتفق عليه ان الصفة مسبوقة بالموصوف لانه مورد لها والعروض مقدم على العارض في الجملة والا فلا
عروض على ان تفاوت جهات العروض في موارده كل بحسبه والموصوف لا يخلو حاله من امرين لانه ان وصف بالوجود قبل تحقق
الوجود قبلية العروض والموصوف على عارضه وصفته وجب اما ان يكون ذلك الموصوف اذا كان هو الوجود او مطلقا
صفة يستدعي موصوفا آخر وهكذا الى اذا كان نحو اتصاف الشيء بنفسه لا بجزئه او بشرط كاتصاف الوجود بوجود زائد عليه لينتقل الكلام
فيه ويجري الامر او يكون الوجود والجسم او يجعل هو الموصوف بتمام السلسلة فيلزم على الاول التسلسل كما اشرت اليه وعلى الثاني
وهو ان الوجود موصوف لا صفة ثبوت المدعى ولوازمه من كون الوجود اسما للذات الموصوفة وكونه بابه الكون في الاعيان
وان يطلب الشعور بلوازمه الفاسدة عنهم او المدعى كونه اصطلاحيا لا لغويا وان لم يوصف ذلك الموصوف بالوجود وجب
ان يوصف بالعدم لانه النقيض للوجود والمنافي للتحقق بلا واسطة بينهما ولا لاحد ان يقول بشق ثالث كما في المهية من حيث
هي لانها ليست اذا لم يوصف بالوجود من حيث هي هي وجب ان يوصف بالعدم فانها لما ثبت رارا الا يوصف بوجود
ولا عدم فيجاب ان كلا من الوجود والعدم ليس عينها ولا جزئها بل من الامور الخارجة عنها وفي جميع الامور القطع النظر في الملكات
الزائدة مثل الجسم الموصوف بصفة السواد فانه من حيث هو قبل اعتبار السواد وتحققه لا ابيض ولا اسود عندهم اي بعضهم
وسائرهم الى ان الاثبات كون الوجود اسما للذات الموصوفة اي الموجودة كما في الفارسية ❊ من وتو عارض ذات
وجوديم ❊ مشتبهات ذات وجوديم ❊ ومنها اي من البرهان المذكور الذي لا غبار عليه في اثبات اصالة الوجود وموجودية
وموجوديته لان الوجود لا يخلو امره من ان يكون موضوعا واصلا او صفة وفرعيا فان كان الاول ثبت المطلوب وان كان
الثاني ترتب المفاسد لان الصفة يستدعي موضوعا كما علمت والموصوف لما وجب ان يكون مقدما على الصفة تقدما
بالرتبة وكونها اما مهية او وجود لا سبيل الى الاول لان تقدم المهية على وجودها اما بنفس المهية وقد علمت انها لا تقتضي
الوجود ولا العدم والا فواجبة الوجود ولا العدم والا فواجبة الوجود او ممتنعة الوجود والا بوجودها اللاحق العارضي
لها فتقدم الشيء وهو الوجود في العروض على وجوده الصفتي اما بوجود هو نفسه كما في تقدم الاثنين على النفس مثل الاثنين
الاثنين وهو راجع الى الاول المطلوب او منجر الى التسلسل الاعتباري العقلي المحال لانقطاعه بانقطاع الاعتبار او بوجود
زائد عليه وهو تسلسل محال لان الكلام آت في وجود الوجود وهكذا فلاجل ذلك قال العرفاء ويقولون ان الوجود عند
القوم ظاهر الى عند اللغويين وارباب اللسان والعاملين بالظنون وبالمناهج القائلون باصالة الماهيات هو الكون
في الاعيان اي كون الشيء كان في الخارج وهو صفة كسائر صفات الماهية التركيبية وعند الخواص واهل الحق والتوحيد
ما به الكون في الاعيان بمعنى ان كون الانسان وهو المهية انما هو بوجوده العيني وكون وجوده انما هو بذاته فاما لذاته لنفسه
وهو الوجود الواجبي او لا لذاته وهو الوجود الامكاني فانه احق الاشياء بالتحقق وغيره به يكون متحققا وكائنا في الاعيان او في
الاذهان فهو الذي ينال كل ذي حق حقه فكيف يكون صفة وامرا اعتباريا كما يقوله المحجوبون عن شهوده وهو مرادهم مما قالوا
بلا اضطراب فيه فاذا زوحموا واخذوا بطريق البرهان والجدل في بيانه تغيرا وتغيرا عليه اضطربت عباراتهم نحو

لكن ليس شأن العاقل ان يقتنع بالالفاظ سيما الوجود الذي هو ابانه لا يمكن وجدانه الا بالعيان المشاهدة وعين العيان دون اشارة
اهله والبرهان وتفهيم العبارة والبيان ف اذا اضطربت بغير انهم حيث مقاصدهم بهذا في الافصاح والا فانه لقا بصفة
الناظر لا المنظور فمن هم على الموصولة واما الجارة فهم من يلون ما ف للذات وهو بعيد والمطلق بانه هو وجود ولا شئ
بعده من النظرات للصفة والقدر الغائي باسقاط الاضافات والاطوار رأسا وثبت المطلق وسور قسمه عام
شامل للواجب والممكن كما عرفت من عبارته في الشواهد هنا ولكنه يريد العموم المفهومي العرفي او العموم بمعنى الانبساط ويجعل
المطلق فعلا لا ذاتا ولا يجب فيه او حيث او جزء عام مصدري هو الذات كهذا البعض المراد قوله عنده قدس سره لو
او شيء او بالطبع كما سمعته بغير كون الاربعة التي اوانى في الاوائل لكن الاخير ليس احدها بلا يكون واحد منهما وانما هو جهة
وان تحققت في الجميع في عالم الامكان او شيء لا بوجه غايب وان كان سوى الثانية على المصنف او شكلم للسلب العلم فيه
حقيقة او وهما لما بلغ عدم اثباته شيء فيه علم وفهم بصورته او باقتناع وجدانه كما في ابتداء الشواهد لا يمكن ذلك باشارة
اهله والبرهان وتفهيم العبارة والبيان وتناقض الكلام في بابه كما قيل بعده فصيغة الوجود المطلق لما وحدة الا قوله
من الموجود المطلق بذاته متقدم ومتأخر وسابق ولاحق وهكذا واذا تتبعت كله كلما تتهم في الاسفار والكلمات وغيرها
ظهر لك هذا المعنى الذي جعلنا الوجود او الذات الواجبة عليه او هذا الذي ذكرناه منهم ولو جاء ذا بهذا اهل الفهم وكون
في كلماتهم ومناقشات فيها عليهم لا بد لنا من اشتغالهم في اللفظ والا فلا نحتاج لما اشتغاله في بيان الحقيقة شرانه لهم استعاله
الموهم الا انا لا نريد به ما اراد وابن نطلقه في معنيين بينهما سابقا لا ان فيه فلا تغفل عن هذا انه كل موضع وبيانا التحقيق
في المعنى الاول هو المادة والماهية المقابلة له او الوجود هو الصورة وفي المعنى الثاني هو اول الوجود بتأويل الفيض والاثر
والنور كما في الفاء والا يطلق عليه وجود الا لمالها ركنه الايمن اه ف اما الماهية فهي بتأويل هويته التي هي جهة نفسه
وقد مر ذكر كل منهما وتفسيره وتمييزه فكلام المصنف هنا وفي كل مواضع البحث عنه في كل كتابه باطل لدوران كلامه على
معنى هذه المذكورات اي اضطرابه بالاجمال المردد بينها او كما قال عليه سابقا ومرجع معنى الوجود الى واحد من المصدر
او العام او الشيء او الذي المكون اذا تبعت كلامه وجدتها كلها تدور على احد تلك الاربعة اه وذكرنا هنالك ما يتعلق
بكله وثانيها ان قوله من المعقولات الذهنية اه ينافي قوله تعالى في الحجر وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم
قد من تأويل الاية ما شرع فيه الجامع ان اللزوم معناه الامرون ما يتعلق على اصول مع ان كل وجود ذهني موجود خارجي وهنا
نقول قال القمي الخزانة الماء الذي ينزل من السماء فينبت لكل ضرب من الحيوان ما قدر له من الغذاء اقول النزول
في الاية وان ناسب الماء الصوري والتأويل الحسي لكن عموم النكرة الموجهة بمعنى الاستغراقية مناسب لحمل الماء على ما في الخبر
من انه اول ما خلق الله وفي الاية كلي … وجعل خزينه عليه فالمراد بها مرتبة القلم الاعلى اولا وعلى اللوح الكلي ثانيا اللوح القضاء
المحفوظ من التبديل الذي منه تنزل الى الكرسي ثانيا على اللوح الجزئي في لوح القدر فالاية منزلة على هذا المعنى مطابقا لما مر السادس
انه في العرش مشتمل على جميع ما خلق الله وهذا معنى لا يأباه المصنف من جهة حتى يجعل الاية ردا عليه مع ان غاية ولا نهاية ان كلا كليا

حتى المعقولات الذهنية من خزائنه عند الله تعالى وابن هذا من كون الصورة الذهنية والعدميات موجودة بعينها في خارج الذهن
او لا انهم يقعوا في عالم الذهن والتصور وعليه يتفق مع قول الرضا عليه السلام المتقدم هنالك من رواية الصدوق في علل الشرائع
قال قلت له لم … خلق الله الخلق على انواع شتى ولم يخلقه نوعا واحدا اه فاذا ثبت الكتاب وهو الاية المذكورة
وغيرها الذي يطول الكلام بذكره والسنة وهو قول الرضا عليه السلام وغيره كذلك ثبتنا في عالم الخارج عن الذهن كان قول المصنف يبقى شيئية الماهية
مثلا في الخارج والمعقول اياه ف فيه باطلا لان صاحب الكتاب والسنة اعلم واخبر منه وفيه ان المصنف قدس سره في اول الشواهد جعل من مظاهره
تفاصيل العالم الاول … الحوزة الالهية صورة … لولا ولولاهن ما ظهر اه وذلك لان الحوزة المنسوبة الى الاله خزائنه وهو الخزائن
الخزائن في الاية فالمطبق العارضان ومع ذلك صح ان الماهية متحدة مع وجودها وليس لها وجود وشيئية في الخارج عن تحلي
العقول الا ترتب عليه المفاسد المتقدمة والمصنف مع دقة فكره في المعارف لتمامية براهينه عليها في غاية المداقة وشدة
توغله فيها كتبت نسخ كتبه وقواعده جميع كتب المتكلمين والفلاسفة وقواعدهم لما توغل عمر فيها على اخذ نسخ من كتبه جميع ما ذكره
قدس سره وان شئت فهم المتن وغيره مما يتعلق بالمقام فنقول قدم ثالث وجوه البطلان على سد الباب مع ما فيه عنه
في المتن والشرح الذي بعرضه هو ما على ان يسلك بين طرفيها وهو غير وارد اصلا من غير مرتبطه فان مجرد حفظ اية وحديث
لا يثبت ما رامه من وجوه الابطال ما لم ينظم امره في احوالهم من طرقه فاولا ان هذا البعض على ما نقل عنه جعل المفهوم الذي
الذي سعده اشتقاق لفظ الموجود حقيقة الواجب لانه قدس سره قال … وجه … ماجعله ملحوظ اراده من حكي عنه
فالاجزاء على من ثانيا ان مقصوده عم الطرفي الصلة ولم يذكرها من قال الموصول الذي عبارة عن المعقولات الذهنية والعلة
مجهول … الواقع هنا وهو ان الوجود من المعقولات ~~الذهنية والعلة … الواقع هنا … الوجود~~
الثانية التي تفسيرها الصحيح هو مفاد تلك العلة كما اشرت اليه وان كان المعقول الذهني من حيث هو سواء كان في الجواهر
كالانواع الكلية او في الاعراض كما في الباقي الكلي العام من المعقول الثانوي بالاصطلاح الصحيح وهو ان لا يستلزم معقولا اولا
لانضمامه مع المحسوس الاول في الخارج وذلك ان اشمل مفهوم الوجود الذهني والوجوب والامتناع والامكان وهكذا
استحق وجود ما كان فيه سلامة مع المحاذ ان الكلي في الخارج … هو مصداق هذا المفهوم كزيد والباقي للانواع ومفهوم
الباقي ومصداقيته لكل مصداق لا ينتج لتصويره الا بان يتمايز مع غيره تمايز عنوانه الذهني الكلي عن غيره حتى يقع به هو مصداقه
لا غيره واستحالته في مفهوم الوجود المبحوث عنه من جهة احدها لزوم ان لا يكون الوجود بما هو وجود متعددا ومتحدا او تحقق
… لا باليقين لانه من الكلام واجتماع المثلين والا غيره لان كل ما هو غيره فانما يمتاز … اليه بالوجود فلو عكس دار وان
لا يكون الوجود بما هو وجود من الامور العامة والمنبسطة وهو خلاف الاتفاق والعقل اما الاول فظ واما الثاني فلان
كل خارج مأخوذ فيه ان يندرج تحت عام وان الشيء المتحقق في مقابلة انما العدم وهو نقيضه لا عام شامل او الماهية من حيث
هي هي ليست لنفسها نفسها فضلا عن ان تكون اعم من الوجود وغيره وليت الا انما نجد عنده قضية كما مر براهينه غير مرة فلو علمنا
دار او فيهما لزوم التسلسل لان الوجود الذي هي لو نه … المعقولية الذهني ومطابقاته موجودة في الخارج الخ وينقل الكلام في وجود

وجوده وبهذا الاعتبار يتاهر ويلزم تخلف الوجود من سائر المحالات لان المصداق والفردية في الموضوع ان ثم وتصور
بالنضاف تحقق ما عدا ذلك الكلي الذي جعل مصداقه للكلي فذلك الفرد كما من ذلك الكلي وذاك المنضاف تركيب
قوام التركيب زيد من الانسان والتشخص او تركيب عرض وحلول لما في زيد او الانسان مع الضاحك والماشي ونحوها
والانضياف مما يحقق الوجود لعين ما وجدت الان لا ينافي كيف الامر والوجود العام الذهني مع الوجودات الخاصة
الخارجية والوجود المطلق المنبسط كذا مع سائر الكليات مع مصاديقها ومطابقاتها الخارجية لانا نقول مجرد الاشتراك
في الاسم كما في الوجود لا يوجب اثبات المصداق والفردية الا ترى ان ابتداء الغاية في المكان او انتهائها او مفهوم
ابتداء سير من البصرة الى الكوفة ونحو هذه التعبيرات مشترك لما تحقق سيرت من البصرة الى الكوفة بل متحد معه ويصدق عليه
لا يجوز ان يطلب باشتراك الاسم والمعنى الاسمي مع الحرف والمعنى الحرفي الا باشتراك الذات او عرفي او الحقيقة في المصداقية عليهما
بل لو ارجع اليه فانما يرجع بنوع ما من الاستلزام واللزوم في الحكاية والمحاكاة ونحو ذلك مما يؤدي اليه التوقف
ولولا مخافة التطويل والخروج عن وضع الشرح وسياقه لتوقفت في كل كلمة من كلمات المتن والشرح توقفا ما كولا
الا بسير القلم فيما سر روعه فيما هو من غير انتظار فكر سابق ولتلاحق لما عليه الكلم في هذا الشرح بل في كل مؤلفات المحقق
ولذا لا ينبغي ان اتهم في المطالب وكلماتها ابدا واجعل محل خدشة وايراد في لفظ او في كلمة او اعتقاد او نحو ذلك لان
القلم اذا اسرع في التحرير يعثر وليس بعده الا القلم او تخلل او معاني او معاد كذلك فانا معذور في الكل بلا استثناء
لان المأمور معذور وربما الامر الذي غير الامر فيما هذا السر الذي افشيته حقيقة ارادته من المصنف ولا افترق اجتهادها
واجتهادي كلا انه لا يكيف سلك مسلك ارباب القشور مع منافاة الفطرية لدقة النظر وشدة التوغل في حقيقة
لا توافقهم في ان المعنى الموجود هو التمني الغليظ كالحبل والانسان لا استيحاش فيه بعد تعميم المعنى والغلظة للوحشة الاعتبارات
وكحب مع ان هذا من ذلك البعض لا من المصنف واما ان مثل المعاني والاحوال التي قال بها المتكلمون او بعضهم والصفات
بعموم الجمع المحلى باللام فهي عندهم حتى المصنف امور ذهنية اي ليست موجودة الا في الاذهان لا في الاعيان ولم تكن
مخلوقة للرب الرحمن العام الربوبية والرحمانية للكون في الذهنيات سبحانه او سبحانهم وتعالى عما يقولون وينسبون
اليهم علوا كبيرا اذ لم يعلم سيئات كيف وغير الاشعري القائل بانه تعالى هو الفاعل للكل يقول بعضهم لا يقولون الا بالتسبب
واللزوم والتلازم فيها وكون الكل مخلوق الله ولو بوسائط وكون المعنى معقد الذهن سواء كان له مطابق في الخارج
فانما اراد واراد به ما هي اشرت اليه وبالجملة الكلام في هذا المقام ان شاء الله تعالى ولولا التعليق على الشرح لتفحصت
عن موضعه الا نادرة او مكررا وان لا يرى القلم عنه المعنى في التحرير والسير وراءها لما تبين لي الفتح المتقدم و
والكشف عليه للبطلان انتفاء الوجود المطلق اي العام المصدري كما هو محل الكلام هنا والا لم يكن منه لم يجب عليه قريبه
بل قسيم الموجود في الاول لما حقيقة الوجود وغيرها هو ليس الا انتفاء الوجود المطلق يعني المنبسط او الاعم منه ومن غيره
في الواجب والممكن فكيف انكر صدقه على ذات الواجب والممكن ذاته او صفاته واثاره على ان لفظ الوجود المطلق

لما اراد به

ان اراد به مفهوم العام فهو حقيقة الواجب على ما نقل عن البعض وان عني به الموجود المشتق فقد ذكر كونه اعم من تلك الحقيقة
من غير ما المنتسب اليها وان اراد منه ان يرجع كان فلا شك في صدقه على الممكن صدقا ذاتيا او عرضيا فنسبته مطلق الالحاد اليه
لم يقع مكاوكذا الصدق المطلق ولو بالطريق الكاتبة والحاكم لم يتركه فهو من الهذا الان يحمل تحقيق على ما قرر في الوجه الاول
جسمانيه او على ان قوله لا لبطالة اتخذ فهم منه عدم صدقه على شيء من الواجب والموجودات والحكم على ان الواجب ليس
بمفهوم ذهني بديهي التصور وان الممكن يلتقي كذلك وبعين الرد على ما فهم من كلامه قدس سره هنا من لفظ المعقول الذهني
ولا لطالق في اونة باب الوجود او في البحث عن الذات وليس بذلك كما كرر وكررت حسب تكرره واما القائلة
الى الوجود او كل من الواجب والممكن به اي بالوجود موصوفا لا صفة يعني تحقق في الخارج وثبوته في نفس الامر فهو صادق
عليه نعم لان نفيه تدرقه وعلى الممكن لان انكاره لما للقوة سفسطة عنده وقد قلنا غير مرة انه اي الصدق اذا كان
على الواجب بالحمل مفهوميا كان الصدق او انسب لما اذا عني به الصدق على الذات الواجبية اذ يمتنع عليها التكلم
ويمتاز بان ته فانه طريق سوق الذات لا ما كان من حيث حصولها او وجودها ولو كانا غير مشوب كما هو الثابت لديه
الحادم عنده كما هو صريح قوله اي في تقسيم واثبات اول الوجود الا انه كما يوصف بهذا النحو المذكور من حيث
اثبات موحده في قلوب الموحدين لم يقل الموحدين اشارة الى الكفرة جانب خلافه كما قال امير المؤمنين ومع وحيد النبابة
ولم يقروا به وشبهها بعد المشرقين وغاسها لما تبين له كما لم تزد دركا بالجملة اشعر الوجود المطلق بل الكامل البحت الواجب
يعني عدم كونه معلوم لانه قد لا يوجد ولا مقيدا ولا خاصا الا انه صح بدون ان يكون مقدمته ما راسه في النظر عليه قدس سره والممكن
اما لانه موجود لا وجود او لانه بعد الفحص مقيد لا مطلق او لانه عيني لا ذهني لما يوهم اليه تفسير المحكم صدقه بقوله اي صدق المعنى
المصدري عليه وحمل على الموجودات التي ليست ذهنية حتى يصدق المصدر الذهني عليها وكانت عبارات الشرح سائر
جميع كتبه حتى هذا الكتاب موضحة بذلك اي بالمصدر او بالصدق على جعل الواو نافية وكانت حالية بحذف قد كما هو
ممكن بعض عباراته او بالبطلان وان انكاره كما هو ممكن بعضها الا انه ولكن لا يوجد عبارة من عباراته في كتاب من كتبه ورسالة
من رسائله ظاهرة فيما اراد حتى فضلا عن كونها ركيكة فيما زعم او موجبة للالزام عليه بما فهم والا فيأتوا به حتى يتبين حاله وحاله
الشرح الاتيان بعبارة ولو في كتاب واحد من كتبه لا يحصل الا دعاء والاشارة لما البداهة التي في عموم الجنس نعم
ان نقله بعينه على المصنف في موضع من غيره في غير الكتاب والسنة من الاصطلاحات الرسمية والمسالك البحثية والسياقات
الفلسفية مع توافق بيان امر قلمه لما يراه فيما جرى يظهر عليه قدس سره في موضع بموضع او ذكر كلام المطالب بعضها ببعض
سواء طابق وضع الشرح وسياقه او لا لكن في كثير من المواضع تقتصر على ظاهر الفاظه وحملها على غير مراده عمدا او لعدم الاطلاع
على اصطلاحاته او عدم الرضاء بها او عدم عدوله عما عليه بناؤه من الاخذ بالظواهر في كل موضع سواء كان من مواضع الكتاب
والسنة او موارد كلمات المصنف وغيره او غير ذلك من الحكم فتوضح ظاهره اي الوجود بالمعنى المصدر او قول هذا البعض او
انتفاء الوجود المطلق او من ظاهره التدليس بوجه غيره الى المصنف او غير ذلك لما با طنه وهو افحش لان حب الباطل يسري

الى الظاهر لا العكس فكان القسم قد دفع فيما فرعنا من حيث لا ثبوت الى الكثير الامور في اللوازم لا ملزوماتها ذا الغفلة او الخطاء رتبة الشيء لوجب الشيء لكونه يعرف ويعم ما نع عن الالتفات الى اللوازم التي لم يبناه على ما قلده في عنفوان نشوه في الموضع جنسا بحسبه بقوله فبعد ذلك الذي في سنه ان لم يكن الوجود المصدري حقيقة الواجب فهو ان لا قرار عنوانا لما يريده من شيء واحد وجودا وموجود مطلق ليصدق قوله وشدده على الواجب القديم وضعفه على الحادث فقال كما يا نساء منه نجد عقيب هذا المتن بل الحق ان هذا المفهوم العام الذي هو مبدء اشتقاق الموجود المطلق عنوان الامر محقق حاصل في الاشياء ثم ذكر ان ربنا الله ان الامر المحقق والامر لقصور معرفته بالوجود المطلق الذي هو الفعل غير ان اصل الى الذات الواجبة او شبهها وغيرها لكن قوله بعده والحمل الموجود او الذي ما هو الوجود الحق الذي آه صريح في كون ذلك المفهوم الذهني عنوانا لا مرشحا لبعضه وهذا العموم والاشتراك اما لفظي فلا يأبى به لعدم تحقق القدر الجامع وملاك الكون المسمى ثم واما معنوي وهو ظاهر القول بالتشكيك لان التشكيك يكون الاشتراك وانما التشكيك امر شمل الوجود عينه وبين المتوالي الذي هو والتشكيك من اقسام الكلي لا غيره فقد فرغ بقوله نفسه عن حق بالكلي وهو المصدري الذهني المائع ومعنون البطل منه اذ ربما يقدر عليه لو ذهب الاول الى العنوان المصدري انه اخطاء في هذا القول حيث قال ولو على الاحتمال بالاشتراك اللفظي ا المصطلح عليه وان كان خلاف الاصل لان الاصول حيث المجاز وان اشتراك المعنوي او المحمول عليه في التوحيد والمحاكي الاحدية حيث لا يشمله الوجود ولا يطلق عليه الا من باب التسمية والاسم والعنوان والعلامة والاية والمثل لا من باب الحقيقة ونفس الامر وهذا الحكم ما حضر لوازان ليعد فيه كثير من الجاهلين بالله واسرار معرفته ولكنه لغدر في الخونة على ما قد جعل ثم به الواجب الحق جنسا او فرد جنس او مادة الاشياء المتعددة ولو اعتبر هذا المفهوم العام الذهني عنوانا للامر عيني ليتحقق بلا شائبة المجاز ان مراده بالاشتراك والتعدد والتشكيك بين الواجب وبين الممكن هو الاشتراك المعنوي لان هذا الكلام صريح فيه لا محالة. وكذا قوله الاخر بالسنخية فان الاشياء الموجودة اذا كانت [illegible] سنخ قوله بانه تمام الوجود والحمل الموجودات في الوجود وكماله واثر الوجود الفم وجود وبذلك صار الوجود عنده امر الاصل العلل والعين كانت الموجودات والوجودات مشتركة في حقيقة الوجود وكماله واثر الوجود ومفهومها فما هذا المشترك بكماله بلا تميز اصلا وهو صورته او مجرد نوع او تميز بالاشدية ومقابله في كب كوا او شركا فاعتبروا يا اولي الابصار والالباب والعافية من تناقض او غلط او معاذ او ملازم ام لا فائدة لو تكون ام انتم تعرفون ايها الصدر تون انما تغفزون ولما نعرف ما يتعلق به مرارا وان لا يكن الفلاح لمن تكلم في الذات وجعلها احد الموجودات وحملها لانه ثالث ثلثة وما له شأن لهو ينازع علاجه هنا **وقوله** على ان هذا الباب مسدود عليهم يتيح به شيئين اما حكي عن البعض وما يحث ان ما سد الملاك بالنسبة اما الاول فلانه لا اثر عنده الا الوجود الذي هو الله حتى يكون وجود زيد اثره زيد والموجود الذي هو زيد فاين المطلق وافراده او اشخاصه ومراتبه واما الثانية فلا يقتضي با وقع العبارة من انه ليس للوجود المطلق آه وعليه يحمل باب كون الوجود المطلق الشامل على الصادق على الواجب وغيره المتنسب

السرابصل

اليه ما احتمل انما ان الحقيقة الواجبة والفرد الاحدي هو الوجود الحقيقي ومنشأ الآثار الخارجية لا كما في هذا البعض من ان الواجب هو الوجود الانتزاعي المصدري **وقوله** من المعقولات الذهنية التي لا يطابقها شيء يعني مصداق خارجي كما شرحنا القول عليه زيادة تو ثيقه على ما تقدم في شرح قاعدة بسيط الحقيقة واما بيان اللزوم آه ليعلم من الاكثر ملا صدر فيما لا شفقة اليه الهداية فيهم باعتقاده وعن ما دق للفهم والهداية ان هذه الامور الذهنية من الوجود العام الذهني والمهية من حيث هي والامور المتكررة بالنوع والدور والتسلسل وشريك البارئ وهكذا الى ما تسميه اسمها او ذا الوالذر او وجود او شبهه لو كان من الامور العامة الشاملة لجميع الاشياء ام ليست شيئا اي انما الاثر كمعنى ادلا واللطف القائم من الكون فان كانت شيئا فلا ينافي ان يكون تلك الامور الذهنية التي في صدق اسم الشيء عليها منتزعة من الخارج هذا لا يكره العقل لان المهية والاعدام الذهنية منتزعة من وجود ما العين الاصلي وليس لها مصداق وهوية في الخارج اصلا فالعبارة اللائقة الواضحة ان يقول بحو ما قلنا في بسيط الحقيقة في المهية والسلب والعدم انها عندنا في الذهن وعندنا موجودة في الخارج وما في الاذهان فانتزاع آه لكن المراد واضح فيخ او لا انه اولا يكون موجودة في الخارج فان كانت منتزعة من الخارج فقد طابقها شيء فلم قلت لا يطابقها شيء وبعد ما عرفت معنى المطابقة وما دل على اقتضائها انما علمت صحة القول وسره في ما هو المراد وغير ثابت وما هو الثابت غير مراد او غير مستقل وان لم يكن منتزعة على النحو المذكور فاما ان يكون ذاتا او صفة فان كانت ذواتا وموصوفات فمن موصوفة خالقها في الذهن والجواب انه لا شك ان خالقها هو ربها الذي خلق السماوات والارض وما بينهما اذ ابى الله ان يجري الامور الا باسبابها فاما الله خالقها بوسائط عتيقة الى الذهن واما الذهن خالقها بالله واسبابه القصور فعلى الاول خالق لخالق خالق وعلى الثاني مخلوق المخلوق مخلوق فاولا لا يجب كونها منتزعة بمعنى ما القيح المتقدم هنا وفيها معقول لا يلزم منه ان يحاذيها في الخارج غير المنتزع عنه وثانيا عدم الانتزاع بمعنى عدم وجود منشأ الموضوعية بالمرة غير معقول وبمعنى عدم وجودها في الخارج صحيح هو واجب لكنه كونها ذاتا وموصوفة باطل بالاصل لانها صفات وعوارض بلا كلام وعلى فرض تسليمه جعل الذهن خلاقا لها كما هو التحقيق في جميع الصور الذهنية جواهر وموصوفات كانت او اعراضا وصفات لا يوجب نفي خالق الكل ولا اثبات شريك له كما هو الحال في جميع المسببات المنتهية الى اسبابها القصوى وثالثا انه استدركه بقوله فان قيل ان الخالق لها هو النفس كيف في محله ولا ينافي الكتاب او سنة او اجماع او عقل او كونها من الاولية والا فهات به حتى نتكلم فيه واوقيل بل صفة غير منتزعة حوزة لان السياق وان كانت صفات لكن اثر الكانية في الحكم الاثبات بزعمه علة الربط والعطف وهو سهل الا ان يقول كونها صفات مع عدم معقوليته غير [illegible] تاما لكن العوارض الذهنية ولا سيما المعقولات الثانية منها اي كانت موصوفة بالوصفية بالفور مولا ثم قوله مع ان ايا صفة بلا موصوف ممتنع عقلا ونقلا كما قيد النقل الذي يدار عن الرضا لان الصفة سواء كانت بمعنى النسبة كما هو احد اقسام التوابع النحوية او بمعنى العرض او ما يشبه ذلك ما بين للموصوف المباينة انما يتضح لو ما يجعل المشرع عنه الاثر هو الموصوف لا يجعل نفسها خارجية والموصوف بهذا المعنى متحقق في العلي بلا شبهة فيشمن ذلك ان المهية

والجوهرية فالان معنى الوجود ذهنية ومن غير وجود مالوضوح ان احدها ليس عين الاخر ولاجزئه ولا فرده ولا يكون موضوعا
لاخر او محمولا عليه بان يقال المهية وجود او الوجود مهية وان صح امكن الاشتقاق او ذو هو بينهما فالوجود الموضوعي العين موصوف
مفهوم الوجود المصدري وبينهما مباينة كلية مباينة المهية والوجود واما ان موصوف المهية الذهنية لابد ان يكون المهية
الخارجية من حيث هي فلا يدل عقل بل العقل المتقدم على امتناع وجود المهية في خارج الذهن ولا النقل لان افهو ولا اتيه لزوم
الموصوف في البحر الصغير وهو عام لم خصص العام لا يدل على اثاني بوجه فتكون جواب الشرط تلك الكلمات كلها
ترد لكتاب الله العزيز الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه حيث يقول وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله
الا بقدر معلوم قد تقدم ان الاية لا خلاف فيها بينه احد وانها اعم مما اراده فيجتمع مع ما يقوله الخصم وتلك السلوب
والاعدام ولقول لهم في الملك واسروا قولكم او اجهروا به انه عليم بذات الصدور بالضماير الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير
المتوصل علمه الى ما ظهر من خلقه وما بطن وان صغر ولطف لا يعزب عنه شيء ولا يفوته روي ان المشركين كانوا يتكلمون
فيما بينهم بما ساء فيخبر الله بها رسوله فيقولون اسروا قولكم لئلا يسمع اله محمد فنبه الله على جهلهم وصح اشتراك الاهذا الي
انهم يقولون ان مفهوم الوجود الذهني والمهية والسلوب والاعدام انما هي في الذهن ليس الا فان كانت خالقة ولو
لنفسها لزم وجود خالقين والثنين اثنين وان كانت مخلوقة للنفس ليس الا لزم ان يوجد في العالم خالق هو الله وخالق
اخر هو النفس وان كانت غير معلومة له لزم الجهل الا ان المعروض وجدنا مخلوق لم يعلمه الله لعدم وجوده في خارج الذهن
حتى يقع متعلق علمه لهم والجهل شرك لكثرة الجاهلين او كونه ان كانت معلومة له لهم علمها وجوده في خارج الذهن وهو
المطلوب لانه قد طابقها شيء خارج هو علم الله ومعلومه فهو لهم خالقها ولو بالواسطة ومواضعها في الاذهان بدلالة
مواضع الاية الشريفة عليه فاذا اخبر الله لهم انه خلقها كما قال الا يعلم من خلق بالمعلوم الذي في المجهول ووضعها في الاذهان
كما قال عليم بذات الصدور ووضعها فيه او تنزيلها انما يكون بقدر معلوم كما في الاية المتقدمة كان قوله في المتن
لا يطابقها شيء باطلا لان العلم بالمعلوم للامطابقة بينهما باطل ضرورة جوابه ان الطائفة الشيعية لعنت بهذا المعنى
اللازم منه لكل علم بالمعلوم والمنع ان الله او بالائمة ورسوله والائمة عليهم السلام لهم يعلمونها وعلمهم وما علمهم خارج
عن الاذهان لان العلم الشيء بصورة مساوية لذلك من جميع الوجوه مما يليه بهيئة حتى في العلم الحضوري والالم يفرق العلم
عن المعلوم بوجوده هو لما ترى والصورة اخرى موجودة في عالم اخر اعلى والتي تجرد الا يكون مثل الكار احد ولا شيء في نفي
وجود المهية وكونها في خارج الذهن لا ينفي تسليمهم وجودها في عالم اخر اعلى كاف في المدعى ان لكل ما هو موجود في الاذهان
فهو موجود في الاعيان وان الله خلق عليها فخلق لئلا يقع في الاوهام انه عاجز لان المهية والاعدام الذهنية لا صورة
لها من حيث هي في الذهن حتى تكون لزوم صورة اخرى لها مخلوقة لان المهية في الذهن كالمهية الموجودة في الخارج
في الاثار بينهما لما مر من انها ليست لنفسها فضلا عن ان يكون محكوما موجودة في ذهن او خارج او معلومة
ومتصورة وانها بالوجود يكون متحققة وكائنة في الاعيان او الاذهان وانها انما هي موجودة وثابتة في نفس

في العقل تعا

في العقل تعالى ينبغي ان للعقل ان يعتبر ما مجردة عن اتصافها بالوجود وكونها شوبه ثم يصفها به وهذا النحو من الوجود
انما هو من نحو الذهني ما شانه هذا كيف يمكن وجوده وفيه نحو اخر وراء في عالم اخر غير ذلك النحو وان فليس ما في كذا انما في
حق مع ما مر من الدور والتسلسل وساير المفاسد لو كانت بخلافه فمثل هذه اذا وقعت في عالم اخر كانت فيه لوجود ما
على النحو الذي ذاتيها من المعلوم بالبداهة ان الذاتي لا يختلف ولا يتخلف في فرض وطور من الاطوار وهذا لا يكون منكر
انكار الخصم وغيره ولا يليق اثباته ولا خبر بازيد من هذا كيف والموجود في ذهن المهية والاعدام مع التحقق في علم الله
وعلم محمد واله سواء في الذهنية وانه لا يكون لها من حيث هي عالم اخر والالزم الشر فان علو المهيا عوالم ادراكية
ومواردها اوعية الادراكات وافئدة العلوم والفرق ان ما في الذهن ارفع العلم او في النفس او في العقل او كون
ذلك فما هو واحد منه من هذه الجهة لا بد ان يكون في الخارج عنه وهكذا فالعجب غاية العجب منه حيث لم يتفحص بمكانه
لم يركنا بما في كتبه من شرح ولا الكتاب من الكتب المتداولة للمتكلمين المشهورة بما شرحنا ما ثنا المذكورة مفصلة ومجملة
ومع ذلك فنظر عليهم بما اول ما وقع في ظنه وتكلم معهم بما هو عنده من الاصطلاحات والقواعد سواء طابق اصطلاحاتهم
وقواعدهم او خالف حتى يخرج الكلام ويبان المراد بما عنده لا بما عندهم ومثله لا يورث الا الهتك الحرمة والمضحكة
والاستخفاف الذي هو الموجب له ذلك والمستوجب به ولست انا ابو الفتح من عيا فا بانه ولا انسب اليه لكني
اشار شهد على مقاصده وتوقفه على سبق في المعارف والخوض فيها الا انه اعلم باليقين كما علم في حياته ان الظن يسوء به اليم
شيء ما وقع لا يكون الكلام جيان والاربان لان كلامهم مرتجه بمراده ولا يعجز المواجهة بذكرها والا انذرت بهذا
منها ولا اقرع في ذكر معنى بيانه في الصحيح في تغيير المعقولات الثانية حتى يتبين كالشمس في وسط النهار ان معنى
من لا يطابقها شيء مثلا لا يطابق واذا لم يطابق لا يقع الورود فيه والكلام عليه بمنهج من فهم وكون يتبادر بدون الا في
بوجه من الوجوه والاقتصار على الظواهر لبيان بها بعبارة او اشارة غير صحيح كما اذا كان الظهور بدويا بلا
انفكاك في تحصيل لما بنا ولدينا ذلك سلكه معه وشربه من اولها الى اخره بدون توجه له الا بانه لقول انه لعله وهل انه
خدمة الامام عم واخذ منه كما في القطع به ووراء ما اخرنا به بعض نفسه وصار مامورا بذلك والمامور معذور وكلمة
امر الامام عم بشيء كثيرة لا يطلع الحد الا ربما اتبليت واتبلى به وان لم يكن تلك الامور الذهنية شيئا باعتبار
لهم فجعلها اشياء في الذهن واجاب انه لا ثبوت اصلا او انها لا يتحقق بالكل فان الاثر المنفي لا يدخل ولا يوجد
في ذهن من الاذهان والجواب ان الحكم بان الدور باطل وشريك البارئ ممتنع صحيح وصادق في الذهن ولعل في
الامر مع انه لا شريك ولا تسلسل في الخارج اصلا فان الغرض المسلم ان امثال ذلك ممتنعات ذاتية وكل
ما يتحقق هناك وقد ثبتت الحجج في هذا الا التي المشهور في شرح وردوا ان الوجود واحد لا شريك له

قال ثم ليت شعري كيف وضع اوضل اللغوي او العرفي لفظا مشتقا ولم يفهم بعد مفهوم مبدء الاشتقاق وكيف
يكون المشتق اعرف المفهومات ومبدؤه اخفى المجهولات بل ممتنع التصور وكيف يكون المشتق معنى واحدا ومبدؤه مرددا

بين امرين احدهما تلك الذات المجهولة الكنه وثانيهما النسبة اليه والنسبة الى المجهول مجهولة ايضا بعد
ما عرفت منا ما يتعلق بهذا القول بحيث عن بيانه ما تشاه واقترحته يقول بالتي الحمد الشوكة المناوى لبعض الملتى لكلهم لانه معنى
ورايت شرح وهو تعجب منه حيث جعلوا مبدء الاشتقاق وهو الوجود مجهول الكنه والمشتق اسمه لفظا هو الوجود وجعلوه
وجعلوه معلوم الكنه والصواب عكسه اى يريد ان ثبت ان الذى يليق ويلحق هو ان يكون مبدء الاشتقاق معلوما
والمشتق مجهولا ليتمكن من الاشتقاق منه وان ادعى الاشتقاق الفورى او الوضعى لان التعجب بالغ موذ شوق الفواج
في اثر واذ جهل التى فلا الفواج وان الاشتقاق تكلم القيفيين فقاعد الحاجة او انقطاع فرع عن احاديه وزعليه
نقاربة صورة ومعنى واذ جهل الكلى وفيه انهم انما ارادوا ان الى القائم بنفسه بذاته فى نفس منهم ما لكونه معنى
الوجود ما هو المعنى الاشتراكى المصدرى للفظ وهو قائم بنفسه لغيره وعدم غير ليوم فهو به وبديهى الكنه والتصور
لا مجهول الكنه ويمتنع التصور ولان ذاته تعم بعد ما جعلت ايا ويكون عندهم معلومة ايضا بهذا المعنى لسبب ان ذاته بهذا
المعنى وهذا المعنى معلوم فينتج ان ذاته معلوم الكنه لينا فى قولهم بكونه الوجود شخصيا حقيقيا مجهول الكنه لان كونه فى تمام
نفسه كو معلوميته وقد ذكره مجهولا مطلقا او اتفاقهم كافة على ان ذاته تعم مجهولة الكنه ثم ارادوا ان الوجود
مصدرية وجعلوا آثاره موصوفة بالوجود الموصوف بحيث فى الخارجية وهذا الوجود دا لوجود الاعم ومن المنتسب
اليه انما اطلقوه على مجهول الكنه الذى هو الذات او الوجود الشخصى الحقيقى لا على جهة الاكتناه للمنافقة بينهما او امتناع
اكتناه الذات والاشارة اليها بل على جهة التوصيف للمقصود والتعبير عنه باسم وعلامة ودالة عليه اذا عرفت
محل المناقضة فى القول المذكور وما يمكن الوجود مجهول الكنه وقائما بذاته فاجعله مقدمة لازاحة التعجب بان السر
مضاعف اذا عرفت بان فى الطبيعة التوصيف المطابق للوضع ان يكون المشتق معلوم الكنه لقربه منهم ومجالسته لهم فيعرفونه
بان يسمى لانى تحس بميل الى الجنس لاجزءه كالممكن والواجب او كون احدهما معلوما بالكنه والآخر مجهولا كذلك ولذا
لا نفهم كون فى عالم التركيب حكم لا يتم الا بما وانه فى الواقع وفى الادراك بالكنه ولا يدرك المبادى الاعلى
لمسبعته لا بالوجود كذا الوجود لبداهته ان كل مدرك انما دركه بخوطيته ولما كان المبدء ثم او مبدء اشتقاق لفظ الوجود
فيما حكى عنه مجهول الكنه والوجه الغير اذ جاء فى البسيط الحقيقى واحد حيث لا وجه لحقيقته له اصلا وكان ذاته
اى المبدء بالمعنيين المجهولة الكنه ليست مبدء الاشتقاق والا لزم او يلزم استحالة الاشتقاق لانه لنسبة المبدء
وهو مجهول والنسبة الى المجهول مجهولة التكلم فى الذات والانتهاء اليها وانما مبدء الاشتقاق فعله وهو الوجود
المطلق واثر فعله وهو الارادة والمعقول الاول ان عاد ومجموع فعلا العقل الا ما عاد اليه ومجموعه الا على
اختلاف الاقسام وحيثية الذات هو فى العقل والاثر انما نوع مجانسة لهم ولذا فرع الاشتراك فى وجود وامكان
او نسبة ادخه امكن ذلك فيحسن ان يطلقوا عليها لا على الذات والمبدء ما يعرفون وان ينسبوا اليهما لا الى المبدء
الغير الممكنة بالمجهوف وينسبون اليه ولما كانا اى العقل والاثر ليسا مبدء الاشتقاق فى كل شئ ولكل اعتبار يلزم

ان ينسب اليه

من كل مركب الا معنى ذلك المركب فيجوز ان يشتغل المخاطب ليطلع ومفردات الكلامية او الحقيقية وان كان التركيب

ان ينسب اليه الفعل والاثر لان كلا منهما وان كان واحدا او ذاتا والنسبة دونها به لكن غيرهما الا انه بعد ارتباط القابليات
به متعدد ومتكثر وانما يكونان مبدء اذا نسب الى ذلك التى القائم بذاته اى بنفسه لا القيام النفسى الذى فى العقول والنسبة القيام
الاشياء بها قيام صدور وقيامها بنفسها بل الذى هو مجهول الكنه لانه مبدء المبادى كلو وجه اطلقوا عليه ما يعرفون ليتعين باهمال الولى له
عندهم ما لكون فعلا واثرا هما مبدء الاشتقاق لا على الفعل والاثر اذ غيره لم يعقل اليه لان الذات لا تقبل النسبة بوجه من الوجوه
وانما كلها متعلقة بذلك الفعل والاثر تعلق ما من المتعلقات الاعتبارية والحقيقية فيمن بينه ودليل الكنه يغنى الدليل الذوقى العياسى
الذى لا يرضى منه العلم الضرورة والبداهة بالاستدلال لانه نوع من المعاينة كما اذا قلت ان كل اثر ثبت به صفة مؤثرة وانه قائم به
الى اطلاق قيام صدور كالكلام فانه قائم بالمتكلم قيام صدور وكالاشعة بالمنير وبهذا ابرع العقل ودليل الى ذلك بانه احسن
القياس منطوقان يكون المشتق معلوم الكنه اذ لو جهل كنهه لحق المبدء وكان له الاشتقاق ومشتق كالذات بلا اسمان ولكن اولم يبق
موصوف ولم يكن معلوم فى كون المشتق منه اعلى مبدء الاشتقاق وعلة الى عين كمجهول الكنه ما نسب الفاعل معلوم الكنه ليفهم لا لا
عند معلومية كنه المشتق من علتها ولو بوجه ما لعدم صحة الاشتقاق فى صورة الشك او هذا القيد قيد للمعلومية كنها فى الموضعين
لان هذا الكنه ليس يغنى ما يعتبر ونه التعلق فى التعريف بالحد التام بل يغنى ما يقابل المجهول مطلقا وكنهها من جميع الوجوه وهو
يجتمع مع الموصوف بالحد او الرسم او بوجه ما مطلق ويكتب الى يكون المشتق الذى يرجع اليه وصفه واثره لكن لا يرجع كل المشتقات
الى مبادى الاشتقاق فيه كالموجود من الوجود فى المقام ولا يرجع حكمه الا الى غيره بل اليه وحده والذى معه مجهول الكنه جز الكنه الباقى
وكذا ان العلم يجب كونه مجهولا كنها من جميع الوجوه لكان حقيقى ان يكون مدركا ولو ببعضها لان السلب فى فقه الايجاب والمدرك
مجانس بطبيعة الفاعل المعقول والمبانى والمدرك يجب ان يرجع الى الغير المبانى والغير المدرك وهو خلف الوضع او دور
فهو حيث لزم من نفى مجهول الكنه ثبوته اذ والا يدور الامر او يتسلسل فيتضح من ذلك ثبوت معلوم ومدرك ولو من وجه لقيام
بذاته ومجهول وغير مدرك من جميع الوجوه ويتم به الاير اد فى المتن فى عجزه عن حل كلامه وقد حمله عليه الرجل الفورى والبرهانى
فى المتن يعجز لقدرته بقوله لا يمكنها وضع لفظ بازاء ما لا يدرك انه بعينين فانهما جهالة كنه الوجود وعدم قبوله الادراك
الا انه لا يكتفى بالفورى والبرهانى يشمل العارف والموحد لينفع وان وضع مقصوده ثمة وهو الرد عليه فى هذه المرحلة ليفهم بان
مانع الفهم وحاجب الموضوع له لا الواقع او فى جانب المشتق لتركيبه من المبدء وهو مجهول وغيره وما لم يفهم بعضه لم يفهم كله
فرع الامر الثالثة الفورى غير الاعتبار ولم يفهم المبدء الذى يثبت له معنا فقيل فيما يحكى وبها قيام المبدء بذاته
وجهالة كنهه من غيران يقدر على التصوير وفضلا عن حله وهو كذلك بدون تعجب وتمت فيه انما لا يمكن بكل الوضع المذكور
لما ذكر فى غير هذا المحل من كتب الاصول كما حققته هناك من انه يجب ان يكون بين اللفظ والمعنى مناسبة ذاتية وعلاقة
ذوقية ولا مناسبة بين اللفظ المدرك والمعنى الغير المدرك واذ لا مناسبة لا وضع بمعناه المصطلح او يمنع الكشف لاستلزام
الوضع مناسبة ما ذاتية فى الواقع وان لم يعلمها احد غير الواضع لو كل احد وهو مشتبه وهذا من اشتغالها الغير يجوز ان
وانما لزمت المناسبة الذاتية لان الاسم كما قيل الرقائم صفة موصوف والصفة نائب الموصوف ويحكى عليه لكونها غيره

وكونه غير فرق علا ما كما ان الاسم غير المسمى لقول القدماء ولا شك في استحالة وضع لفظ الوجود ومبدء الاشتقاق
لمعنى مجهول الكنه للزوم الارتباط ووجوب المناسبة بين اللفظ والمعنى لئلا يلزم التحكم فيما تحقق به دون غيره واعتبار الارتباط
والمناسبة بين المعقول والمدرك وغيره غير معقول ولا شك ايضا في لزوم الاقتران بين اللفظ والمعنى مطلقا ولو بان
المعنى مع لفظ دون لفظ آخر واللفظ لفظ بهذا المعنى دون غيره وقد قال علماء من وضعه فقد قرنه ومن قرنه فقد ثناه
وكذا لا يجري الشبهة في ان الاقتران مطلقا ولو بين لفظ الوجود ومعناه والمناسبة كذلك يستحيلان في حق المعنى المطلق
لان معناه القائم بكل شيء معناه انه وحده لا شريك ومع كونه لقم وحده كذلك يحكم بوادي القوان والغيرية ومثل معناه المطلق
نحو دلالته على الاقتضاء فرق انه القائم بذاته اي بنفسه لما قدمنا من انه لا غير يقوم به الوجود واذا لم يقم بغيره قام بنفسه
والقائم بنفسه متقابلاتها احدهما نفي كل غير عنه لمعنى كونه مجهولا مطلقا من جميع الوجوه حتى عن اطلاق المجهول الكنه والقائم بذاته
عليه وثانيهما معروفيته بالقائم بنفسه والوجود المطلق والفعل والاول هو المراد من هذا التوصيف الذي دليل الاقتضاء
المذكور دون الثاني لاجتماعه مع القوان والمناسبة والاعتبارات والتعلقات فيجب لهذه المقدمات ان يكون
ما يقوم به مبدء الاشتقاق اي ما به قوام الوجود المصدري او ما يتعلق به مبدئيه او ما وضع له لفظ الوجود الغير المدرك للقول
والوهم اعني المجهولات وممتنع التصورات مع كون المشتق معلوما ومتصورا لاهله استجاده فتعجب فيه على التعجب الذي عرضه
ثم من زعم ان الاشتقاق من نفس الذات وانه لقم مصدر وفعل مشتقات لا انها من قوله وامره كالمقضى اي الفور
في باب الوجود المطلق قائم به لقم قيام صدور وسماه بالصادر الاول اذا قيل منه هذه الاوهام الباطلة يمنع ان يقول
ما قدر من كل ممتنع محاليه لهذه العبارة محامل وموارد **وقوله** مبدأه وكيف يكون المشتق معنى واحدا ومبدأه مردد
بين امرين احدهما تلك الذات المجهولة الكنه وثانيهما النسبة اليه والنسبة الى المجهول مجهولة ليعم مشتمل على معالمه
كشفيتها كم على ان الفعل مبدء الاشتقاق والمصدر فرع وعقلية ناشئة عن عدم الفرق بين الوحدة الشخصية الحقيقية
والنوعية او الجنسية الغير الحقيقية وامور غير مشتملة لمعنى كون المشتق معنى واحدا لان نسبة المشتق الى مبدئه نسبة المركب
الى البسيط من جهة اللفظ والمعنى والحرف والوزان وعدم التردد في مبدء الاشتقاق حيث النسب اليهم انه مجهول الكنه
هو قائم بذاته وحقيقة الواجب وعدم تسليم ان النسبة الى المجهول مجهولة مطلقا لو وضح فرق بجهل الانسبة وبين النسبة لا يجهل
والشيء غير محتملة مناسبة وغير مشتملة على النسبة بخير وبدونها فقد عرفت لبعض وجوه المغالطة لبعض اقسام المغالطة لوارد
تفصيل ذلك من اجادة الوافي به لطال الكلام مع عدم الفائدة ولان الدقائق اللفظية والنكات العقلية وربط
الكلمات والمطالب بعضها ببعض لا مزيد العقل الا ظلمة وكدورة وان تاويل كلمات المصنف واصلاحها لا يفيده
شيئا اذ لا كلمة صدق وقول صحيح فيما هو موضع بل كلا اصلحه جانبا انه افترت جانبه ان قرواتها المطلوب بيان الحق
وحكم الفواد والتوحيد واعلان الحق مطلقا ولو للقول بظاهر الفحش او ببيانه اينما كان ولو بابطال كلمات المصنف لا تقبل
العلاج اولى ليطلع العقلاء على فساد الذاهب اذ ليس بهذه الامور المغالطات والمنافيات مختفية لو له اي المصنف هذا

ما احد العلماء

واحد احتمالات العبارة بل يكون أوكد في غير هذا الموضع او يحملها تردد يد لا يمنع بها الا فيقدم الكل على الكل في هذه المقولة
في القضايا او قبول المكمل وكن نعلم انه يحمل مورد مميزه الى ذلك البعض لغير شيء لم يرد ونكت على النحو الذي اشرنا اليه هناك
او المنع وانما هذا الايراد الذي ذكره المصنف عنده فرق يستقيم بدون الدفع عنه من قبل ذلك البعض وكن نقول عليه اي
على المصنف المورد نحو ما تقدم مما شرع الوهم والازاحة اي كما ردنا المصنف هناك نذكر المحل كذا نعترض عليه بسبك آخر
وهو انهم لم يريدوا الى وحدة المشتق فيما حكى عنهم الوحدة الحقيقية كيف وحيث اجتماعها مع تردد مبدئه وانما ارادوا الوحدة
النوعية بناء على ان مطلق الوجود نوع صنفه المبدء الواجبي وصنفه الآخر المشتق الممكن او الجنسية على ان الوجود جنس له
نوع واجبي وآخر ممكن ولو عطفها بأو لكان اولى لعدم صحة اجتماع النوعية والجنسية في طبيعة واحدة من الوجود بل هو
وجود وانتساب لنا الوجود الا ان المراد مراتب الوجود فانه في بعضها نوع ولو اشترا فيها وفي بعضها الآخر جنس كما
تقرير ذلك في المفهوم العام البديهي ودلت هذه الارادة لنفس ما فرضه من تعدد المبدء ليجتمع الكلي النوعي او الجنسي
في ضمن بعض هذين وفي آخر ما في لا ان النوع والجنس من سنخ التعدد والكثرة حقيقة لا من سنخ البساطة والوحدة حقيقة
بهذا حصل المشتق واما مبدئه فهو بموجب البرهان المتقدم ليس الا النسبة الى فعله واثره كما عرفت واما الذات
الواجبة المجهولة الكنه او الذات المعبر عنها فيما حكى عن البعض بالوجود فليست مبدء كما ذكرنا من عدم المناسبة بينهما
وان مع عدم التي له عليها اطلق الاشتقاق والمبدئية فليس المبدء اي مبدء اشتقاق الموجود مشتركا بالتردد كما
ذكره الا ان التردد فيما طرفه لاجل المجهولية ولماله معلومية عن المراد منه واحد الا زيد او مشتركا اصلا لا بالتردد ولا بغيره
اذ الا ان يراد من اللام العهد في المبدء الجنس او العهد الذي هو الذات الواجبية لا اذا اريد منه العوض عن المضاف
اليه كما شرحنا وحده حسبما هو عند آل الحق عليهم السلام وهم الائمة الاثنا عشر والاطياب الاربعة عشر او الشيعة و
ورابع اركان التوحيد واما ما سمعت من التردد بين الشيئين بنقل المشتق في المبدء فلا يكون هو الا على رأي المصنف
وهو بالموصوف واحد وتفلكن المبدء على مذهب الامام والرأي الصحيح هو الذات المعلومة لا المجهولة الكنه كما فهمه المصنف
الى الفعل واثره ويكون هذا هو الصحيح معلوم من جميع الاخبار والآيات والادلة العقلية والمعنوية والظاهرية
والحقيقة فان قلت كيف يكون الفعل وهو الوجود ذاتا وهو ان الفعل لا الذات وان احتمل اعتبار كالالك
الوجود الذي فهمه المصنف اطلاق الوجود والمعبود اعتبار عنده او لان كل ما يتعلق بالممكن والخلق امر اعتباري لا حقيقي
وانما الحقيقة وحده وغير ما مختصة بالواجب جل ذكره او صفة اما لان الوجود عنده عين صفاته حيث لم يخرج المصنف
عن المفهوم اولان عالم الوجود كل صفات ليس بعدها الا الموصوف المحض وهو الذات المجهولة الكنه اولان
الفعل يراد فيها الازمان وهو التابعية التي هي مع الوحدة على ذلك الذي لا خلاف فيه عند احد لوجه قلت ان الفعل
له جهة ذاتية وموصوفية وجهة صفتية وعارضية فهو لها يكون وفاقا تماما بالفاعل وشانه قيام صدور بالنسبة الى ذات الحق
الواجبة فان هذه النسبة تسبب الى الفعل اولية حتى يمنع التنكير بالنسبة اليه لقم واما بالنسبة الى جهة الا وحد الذاتية والموصوفية

ومن ملاحظة ما كتبه من آثار التي من المقولات من الارادة التي من المقول اما اتو المفاعيل المتقدمة فهو ان ذلك العقل
الذي هو المشية والوجود المطلق ذات واحدة وحقيقة تدوتت الذوات التي تحته في صقعها بتدوتها وتذوتها فاذا
ثبت تذوت ذات زيد العنوي الا اخر مراتبه ما هو المراد وزيد تمثيل والا ذات العقل الاول مثلا الا تذوت
ذات العقل الاول الذي قلنا بمذاق المصنف او بمذاقنا بالنسبة الا الآية ولشي والعنوان الا الذات انه عز وجل
بالنسبة الا ذات الحق عز وجل كان ان مرتبة هذه النسبة ان يكون جزء من الف الف جزء اي الا جزاء وذات العقل
بارادة ما لا يتناهى من اضافة الالف الا الالف او بارادة سائر المراتب ما حديث النبي وغيره انه من انتهائها او بنظره
الا ما ورد ان الله سبحانه خلق الف الف عالم والف الف آدم وانتم في آخر تلك العوالم واولئك الآدميين
والعقل المراد منه هنا هو المشية ولزم الاول بكون صلى الله عليه وآله نبيا او شبه آدم وحواه التي نكحها المشية على كتاب
وسنته بعد جمعهم من امكانات الاشياء باعتبار الامكان المطلق الراجح ان اريد بالعقل المشية الامكانية وباعتبار
الجواز المقيد المسمى ان اريد به المشية الكونية وفيه الزيد وهو لا ينتهي الا العقل كما ان مكانة اي العقل هو الامكان
المنتهي اليه القبض وهذا الامكان لكونه علا وجه كلي لا يتناهى بلغت الا الامكانات التي رابعها الان وهي امكانات
لم يدخل تحت اسم المشية **وقوله** والنسبة الا المجهول مجهولة مراده ان الكنه والوجه في الذات البسيطة واحد لعدم
كونها ذات جهة للوجود والا لم يكن بسيطة مطلقا وان تو جدا فيما نحن فيه ان يكون مجهول الكنه مجهولا مطلقا ويمتنع القبول
للاشارة آية اشارة كانت واذا كان مجهولا مطلقا منقطع الاشارة كانت آية في جميع النسب اية نسبة كانت
بالبديهة فلا يتوجه لكون موجودية الممكنات بالانتساب اليه ثم ومع لا يرد على قوله وفيه ان النسبة اذا كانت الا
ذات المجهول البحت حيث يتضح بان هذه النسبة لا تحتاج ولا جزء الا اذا الاحيث يقع على التكلف يجمع مع توجيهها الا الكون
لكن المراد مراد ان ارجع ان هذا الايراد من المصنف وارد ولو اراد ذلك البعض النسبة الا الذات البحت المنقطع
الاشارة وليس كذلك بناء على التوجيه المتقدم منه او بوقته قوله واما اذا كانت تلك النسبة نسبة اشراق للعقل
ونسبة تأثير فهو المقول الاول الا سائر المفاعيل فليست مجهولة كنه من جهة معلومة ولو بوجه فان العقول ذو وجوه وتعلقات
كما في قبيلان الانتساب لا يعقل ان للعقول وفيه وبه ومنه لا عبرة او لا غير الانه او كما ذهبا اليه في توجيه قول ذلك
البعض او كما هو رأينا في اصل مسئلة التوحيد والموحد لان النسبة مطلقا ترجع في الحقيقة الا الاسم والصورة
الظاهرة او الحقيقة التي لا جلها كشيء من علام او الى مقابل المجاز العرفي او الوضع الا العقل وهو الوجود المطلق
المساوق للشيء المطلق اذ ما لا شيئية له لا نسب له ونسبه والتأثير اذ ما لا يعقل منه التأثير والتأثر كالكسر والانكسار
لا يعقل له ونسبته من النسب ولو فرضنا او وجهته بالوهم الادق كما لا يخفى وهذا ان النسبة الراجعة الا العقل معلومة
لا مجهولة والا لم يكن عقل حتى يكون نسبة واذا لا عقل الا في اصلا فافهم ولكن ذهب الا ان المصنف ذهب الا طرق وانه قد
ذهب الا طريق آخر وليس هذا قانون المناظرة والنزاع فلا يقع الا او تمام المصنف الذاهب الا الذات على ابحاثه

تعليقي يتوهم ان عدم الاشتهاء اليها زيادته ولغو وان ذلك بطليل ان ثم اليها النسبة وهذا الذهاب مع جهالة الكنه
لا يجتمع مع الانتساب لما ذكر من ان النسبة الا المجهول مجهول بديهة فـ هو كاف في عدم الافضاء اذا القاف
اليه متابعته وتقليده لا راء من تقدم عليه من الصوفيين او الحكماء المستدلين بالتسلسل على اثبات الواجب بانتهاء
الممكنات اليه نعم ادعى ما توجه ليقم من اهل الشرع العابدين للذات الواجبة الا غير قال بعد الرد على ذلك البعض
في احقاق حق هذا المقام بل الحق ان هذا المفهوم العام الذي هو مبدا اشتقاق الوجود المطلق عنوان لامر
محقق حاصل في الاشياء متعدد حسب تعددها مقول بالتشكيك عليها بالاشدية والاقدمية ومقابليهما
والكل الموجودات واشدها هو الحق الذي هو محض حقيقة الوجود لا شوبه شيء وهو اظهر الوجودات وانحاها
بحسب نفسه لكن الوجود لغرض ظهوره وقهره واستيلائه على المدارك والاذهان صار محتجبا عن العقول
والابصار فمخفيته خفائه بعينها حيثية ظهوره وعلى هذا تبتنى مسئلة التوحيد وبه ينفتح بابه لا بغيره اصلا
وعلى ان فرض يمكن اقول يريد ان مفهوم الوجود الانتزاعي المصدري العام كما ذكره نقلا عن كلام اولئك الناقلين عن محقق
المشائين وانه الظاهر من ترك التواوين المقولات الثانوية اي العوارض الذهنية التي لا يطابقها شيء في الخارج والا لزم
التسلسل وسائر المفاسد الذي صنعه المفهوم جعله اولئك الناقلون او الاسلام او الاصوليون المحسوبون في الفقرة الاولى
مشتركا معنويا وشاملا لجميع الاشياء واجبها لانه اعم الاشياء والوجودات ممكنها وهو واضح ظاهر ان فان ما في الاذهان
من مثل الظلال لا تترتب عليه الآثار الخارجية اعتبار اذا لا وجود له مع قطع النظر عن الذهن واعتباره لا تحقق له في الخارج والا
فلا وجه لكل شيء من الماهية من لزوم الوجود له او لوجوده وجود وهكذا او لزم حمة الذاتية والتقوم به وهو مصداقه
الخارجي كالحيوان او الانسان مع افراده وهو كما ترى واذا كان الامر فيه كذلك فكيف يصدق شيء هذا النحو من الوجود
الذي هو من اللواحق لا وجهها على الذات الحق الواجبة سبحانه عن كونه هو بل الحق في المسئلة ان هذا المفهوم العام البديهي
المذكور عنوان كان يشاء الانسان في كونه الا انه كاتب لانه وصف عنوانه لكن عنوان الكتاب بالقلم او لا بالكلاف
الا انه انه وصف بكونه ساو محل في شيء معقود في الاول او بطريق اي دليل واية وعلامة هذا التفسير على اصطلاحهم
لا على ظاهر اللفظ لامر ان لوجود واجب محقق لا مره هو ثابت لا شيء او بالثبوت المحض النفي الا من جعله من الاثبات في
والادراك او الشيء عند نفسه مع قطع النظر عن فارض واعتبار معتبر في نفس الامر المتحقق في ضمن وجوده الخاص وهو بالخارج
الذي يوجد من جملة الظروف وعند نحو الذات في الظرفية لا الخارج عن كل وصف واسم ووهم واشارة واعتبار وفرض ولو في
الوجود والثبوت والتحقق هذا البيان مبني على ظاهر عبارة ذلك البعض حيث جعل مفهوم الوجود العام الذي يريد الاشتقاق
لفظ الموجود وحقيقة الواجب القائم بذاته وان المحقق لوجود محقق اه لوجود مطلق لا منبسط بل قد اشترك جامع محقق بذاته
وان لم يتميز لذاته ثابت اه وفيه هذا البحث قوله في الشرح وهذا الوجود المحقق المطلق المعنون بذلك العنوان العام المشترك
المعنون بين الواجب والممكن سارية الاشياء واجبها وممكنها متعددة فيها بحسب تعددها الذي بذاته في الموجودات وبالوجود

في الجهات لا ان تعدد الوجود فان الاشياء انما تكون موجودة بالوجود فلو كان دار فتعدد بتعدده لكل نوع من انواع التعدد
لا شك تعدد الاعداد في مراتبها الاعدادية او الواحدانية او الوحدانية لان النسبة فيها قوابية والقابلية وللدوية للوجود
ولا تقوم له بغيره ولا انضياف شئ يلزم من تحقق وتعدده لما ثبت من بساطته واستحالة دوره وتسلسل او في تعدده وانما
لان النسبة بينهما عروضية بعروض الاعداد لها ولا يمكن عروض الوجود لغيره والا يلزم تقدم ذلك الغير عليه لتقدم المعروض
على العارض وهو اما بنفسه او بالوجود وكلاهما محال ويستلزم المحالات ولا تعدد الانواع كالانسان والفرس والبقر
في جنس الحيوان مثلا او كالانسان والشجر والحجر في الاجناس كالحيوان والجسم النامي والجسم المطلق لانه وما قبله وما بعدها
من سنخ الماهيات والكلام في الوجود وايضا من ان الجنس امر ابهامي متحصل بالفصول المنعقد منها النوع وهذا في
حق الوجود وبساطته محال او تعدد الحصص النوعية كالانسان في الرومي والزنجي او زيد وعمرو او الفعلية كالناطق بين
نطق زيد ونطق عمرو او زيد وعمرو ولا تعدد الجزئيات الاضافية كالانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان الى الجسم او الحقيقية
كزيد وعمرو اذ لا جزء للوجود ينسب اليه كما لا كلي له ولا تعدد الاجزاء اذ لا للوجود جزء او كل ولا له جزء او كل يطلق على اخر
لا يعرفه الا الموحدون بل لا يعلم كنهه الا الله ولا ينال بهذه العقيدة سواه فتطلع عن غيوب المحجوبين في عليين لا يدريه وظهر
لقلوب العارفين في عليين باطنية وليس ذلك الا تجلية لعبوره وما اراد اظهاره وتنزله في مراتب الاكوان عند [illegible]
والحاصل انه اذا كان تعدده بحسبها بالمعنى الذي عرفته او بمعنى انه لولا ذلك لكان هو من حيث هو لا متعدد ولا واحد
شبه المبهم من حيث هو حيث لا يكون الامر الا عين ذلك وان كان مقام الوجود من حيث هو ابيا عن كل شائبة ومنافية مع غيره
من الماهيات والاعدام فلكل طور من اطوار التعدد طورا وراء طور العقل جار في اطوارها وانوارها وافرادها ولكل طور
من اطوار التعدد جاريا فيها افرادا كلية او جزئية يجري في اطوار ذلك الوجود الساري في الاشياء كلها بحسبه النور بحسب
النور وفي العقل بحسبه وفي النفس بحسبها وفي الطبع بحسبه وهكذا الصور وكبرياء هي مادة وستر له وهذا معنى كلامه وما يوافقه او
وما اشبه ذلك من المعاني وقد قلنا مكررا في ما يعرف الى الذي يا جية ما يصلح وما يفسده اما الذي يصلحه فهو ان عباراته وجميع
عباراته في رسائله وكتبه في هذه الرتبة وهي ان القول بواجب الوجود بذاته ولذاته مقابل قول الزنديق بغيره ان المعقول
وموجب القول بممكن الوجود ومعلوله وموجب القول بممكن الوجود ومعلوله من غير حاجة فيه الى دور ومع رافع فان النفي لا يتحقق
الا الغير الا مر بالعكس لبداهة ان حاق معنى العقود النفي وحقيقته او التسلسل ليمضي فيه بالقطاعه الى الدائرة الثابتة [illegible]
والوجود المطلق والوحدة الحقيقة بان سلسلة في شيء من السابقية والتقدم واللاحقية والتأخر ومما يكشف ان المقالات العالمين
بعلية الماهيات وكلمات المتكلمين الجدليين لا فرق الا على قول باصالة الوجود لقولهم بانه واحد بسيط متحد وتشكك بذاته
وتشكيك ماهياته التابعة له وان المحدث معه يكون الاشارة من باب تشكيل ولزوم مرتبة وكيف يعقل التسلسل في الامر البسيط الا
على اعتبار العقل في ترتب المسببات على اسبابها وتسلسل هذا الاعتبار يرجع لتصحيح امر الشئ وتنظيم السلسلة يجري في سائر الاعتبارات
التعاقبية القديمة التي لا بداية لها ولا نهاية لها كدورات الافلاك وحركاتها يمنع القطع بتوهم المراتب الاعداد الا التقلبية

لكونا البع

ذكرنا ليغ وهو كما ترى كلام لعقل بجريان التسلسل في شئ احد منهم وذلك لان القائل بالواجب بلا ممكن موحدا وبالممكن بلا
واجب دهري والمتقدم قد تبرء من كلا المذهبين والبطلان فيه واذا ثبت وجود الواجب والممكن بالبرهان كما في الاولين
والايمان ثبت ان الفقير والممكن بالذات على مساواة في رتبة الغني والواجب والا فواجبان او ممكنان لا واجب وممكن
وح لزم ان يقع سلسلة الغني والفقراء طولية لا عرضية كما في الواجبات او الكليين المتساويين في كون زيد وعمرو واذا ثبت لزوم
كونها طولية لزم احتجاب كل سابق في هذه السلسلة وغيبوبته بلاحقه وسيفوقه كما قيل فلتعرف الخلق لكان وقد اعترفتم
وقد علم ذوو الالباب ان الاستدلال على ما هناك لا يمكن الا بما هنا ومن اخذ علم ذلك برايه وطلبه مجهودا دراكه بنفسه
دون غيره لم يزدد من علم ذلك الا بعدا الا ان الله جعل علم ذلك خاصة عند قوم يعقلون ويعلمون ويفهمون قيل عمران
يا سيدي الا تخبرني عن الابداع آه وقالوا عليهم السلام بنا عرف الله ولولانا ما عرف الله وهكذا من الآيات والاخبار وفي هذا المعنى
واذا لزم الاحتجاب والظهور فيه انما هي في طريق الخلقة والايجاد لزم اليهما جامع ما من الجوامع وان لم يكن تعبيره الا بنحو
ما يسمى باسم وحيد او تشبيه او امر او سا او نوا او الذي او كونه من الامور العامة الثابتة للواجب والممكن ومن تلك الجوامع
مفهوم الوجود العام الذهني البديهي فاذا اردت الاستدلال به على ما هناك فعقل بانه عنوان لما يحكي هو عنه شبه حكاية الا انها
والابتداء هو المعنى الاسمي للمعنى الحرفي الذي لا يمكن ان يخبر عنه وبه والمعنى الذي نحن في هذه الايام من الاباء في فتى اسما
زيارة ابن شهر آشوب ومنه الى زيارة الشيخ الطبرسي اعلى الله مقامهما طيليتي عندها ثم رجعت مع جماعة الى اهلنا وشبه
لكن شريك البارئ وكون من موضوعات القضايا الامتناعية عنوانا لامر باطل والعلم الكبير للمعنون بهذا العنوان حظ
في عليين او اثرا وبيانا او ضربا ذا اله حيا مع معرفته بعنوان عام لزم تحقق الاشد والاقدم في الاشياء وغير الاشد
والاقدم فيها وهو تشكيك لا عامي كما في الساطع الشديد والضعيف حيث تتزايد ويتناقص كل منها بالازدياد والانتقاص
ولا خاصي كما في تعدد الوجودات وتكثر ماهيات المسببات واسبابها على الحقيقة وان لم يعقل فيه التزايد والتناقص
بل خاص الخاص كما في اهل التوحيد فانكشف سر التوحيد وبه انفتح الباب به لا بغيره وهو مراده وابن القتادي فيه
ان قلت انه تكلم في الذات وتوصيف للواجب ولو بافتقار الممكن وانتهاء امره اليه قلنا وقد قيل على من وصفه
فقد قرنه قلت اولا انه توحيد لا توصيف بموصوف وصفة وثانيا انه لا في [illegible] القران بمعنى ثبوت الواجب
والممكن ولزوم القول بها ان قلت انه تثنية وهي باطلة في التوحيد ومنافية له قلت اولا ان التثنية في القران
كما قال ع من قرنه فقد ثناه واذ لا قران فلا تثنية وثانيا ان التثنية بمعنى الاعتقاد بالخالق والمخلوق في مقابل الغربة
والزنديق بما البرهان والدليل على استحالتها ان قلت ان التثنية انه تثنية كانت تجزية كالمنتسب او كالانسان الى التجزي
الى الحيوان والناطق او كالحيوان المتحصل بكونه في الانسان وافراده في الوجود وكذا او التجزية مكم بالله في فقه سبحانه
بالعقل والنقل والاتفاق وذلك لما قلت من ان القول بالواجب فقط لقرف او قول بان كل شئ من الاشياء
واجب بالذات لا ممكن وبالممكن فقط زندقة او قول بتملك الذات والذاتي وتبدل مقتضى الذات وهو انقلاب

نسميه والقول بهما معا واجب وهو فاسد اوافه من التعريف فالزنديق اما النفي فلعدم قدح في التعريف بكونه مغالطة
تركيب لانه عندهم ولا يتجزيه وعدم عيب في تركيب الملك وتكثره وعدم ذات في البين يتكلم فيها بحكم او تعديل بخلاف
القول بها فان الواجب مقدوح بالملك الذي هو واما الاقدسية فلانه لا عيب في الاول ان التعطيل وفي الثاني
الا النفي وان كان التعطيل خيرا من التشبيه والنفي احسن من الاثبات بخلاف القول بها الذي قام البرهان المذكور
عليه فانه شرك جرى فيه جميع انحاء التجزية اما الاول وهو استلزام التكلم فيه تعدد وانتهاء الممكنات اليه بالكلية كالمحتبس
قبول التجزية فهو ان الحقيقة الوجود الذي فرض انه لا يتجزى بعوض بين الجزئين فاذا كان الواجب والممكن اثنين يتحقق فيه ذلك
اذ لو لم ينفصل احدهما عن الاخر بوجه من الوجوه انتفى الفصل الكلي وفرض واذا انفصل لزمه قهرا الالتزام باحد القولين
وجب الانفصال ليتحقق به الوجوب المغاير للامكان والامكان المغاير للوجوب واذا تحقق التغاير لزمه تجزية الثلثة
فان جزء الفاصل والبرزخ الموهوم بينهما اما مانع عن تلاقي طرفيه اولا واذ لا سبيل الى الثاني والا لزم التداخل والاتحاد
تعين الاول واذا ثبت الاول فما به يلاقي ذلك الوسط احدهما غير ما به يلاقي الاخر فيتجزى الوسط لا محالة الى جزء
متصل بالواجب وجزء اخر متصل بالممكن ويتجزى به الواجب والممكن ليتصل فاية الامر ان هذه التجزية كونها من التجزية
التي لا يوجد مثلها في الممكنات وهو شرك يقوله عدم ثناه فقد جزاه وان احتمل الشرك الباقيان ان يكونا سريه عن الغير
فان كلمة منهم تستوقف على سبعين محملا واما الثالثة فلان المعزول بذلك العنوان العام البديهي اذا اشمل الواجب
والاشياء باي نحو من شمول كان بكون الواجب كالاشياء مركبا من عامة وخصوص الوجوب او كونه باي نحو فرض بلا شبهة فيه لو
كان ذلك الجامع ذاتيا كالحيوان للانسان او عرضيا كالماشي له قبل لزوم انتهاء ما بالعرض الى ما بالذات
المناسب لعروضه او لم يقاربه واما الثالث فلان هذا الجامع اما وجود مطلق منبسط هو عنده فنور وصادر اول ومن دونه
متنزل في اكمل الموجودات واشدها واما الواجب او الممكن وكل منهما فرده او مرتبة ولا يقع تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره واما جنس ابهامي متعدد حسب تعدد الواجب والاشياء فالواجب له جنس وجزء وكل ما له جنس فهو مركب منه
ومن الفصل وكل مركب ممكن محتاج لا واجب فتدبر واما امر عرضي خارج عن حقيقة الافراد او المراتب الواجبية والممكنية
فهو تابع لمعروضه في الوحدة والتعدد ومؤخر لا متبوع ومقدم كما في فرض التقسيم او عنوان لا معزول له ليس ذلك من خلاله
واما غير ذلك فيخرج البيان حتى ينظر فيه واما لا هذا ولا ذاك ولا كذا وكذا بل بان الاشياء ينتهي الى الغنى والوحدة
المطلق الذي الملاك موجب كونه فايما بنفسه وبذاته لا بغيره اذ لا غير الا وهو مندرج تحت شمول هذا الوحيد المطلق
واما الغنى فلعدم كونه ممكنا لقيامه بنفسه وعدم صدوره عن غيره وعدم كونه واجبا لكونه ذا وجوه وتعلقات بزمانه ومكانه
ومعلوله وبهذا الا بدله في الالهية العقل والبرهان من انتهائه الى ما هو مجرد ومنزه عن قيد الاطلاق بل عن قيد التجريد والتشوية ايضا
وهو الواجب الحق جل ذكره ويرد عليه انه لم يفسر ماهيته من حيث هي وان لم يشاب شيئا من المهيات الامكانية بوجه من الوجوه
او حيث انها ماهية غير فيتحقق الابرابشه ومصداق الامكانية او كالمهية وكالجنس انه تنزل او انتشر او ظهر او برز من الاشياء

او تخفى اليها

او تخفى اليها او كون ذلك من التطورات عن ذلك الاصل الخارج عن حد الاطلاق والتجريد والتنزيه عن اعداه وما هذا شانه
فهو مختلف الاحوال ولا اقل من حاله من حيث هو هو وحاله من حيث انه انتهى اليه تلك الاشياء باي نحو فرض من الانتهاء
السؤال لم يبق له حال من حيث هو هو الاحد وانتشره في الاشياء يسير الحيوان او المادة الاولى في الافراد والصور وسيره
فيها كتخصيص الجنس انتهائها الى شبه انتهاء الانسان والفرس والغنم الى الحيوان فانتهاء الاشياء الى الذات ان
كان كذبا وغلطا فلا كلام معه وان كان صدقا وصحيحا فباي نحو من تلك الانحاء الثلثة واشباهها فرض يلزمه الحد
والتحديد والاشارة والخصوصية في الذات والتعدد يلزمه اختلاف الاحوال في الذات وكل مختلف الاحوال
باي حال واي اختلاف فرض ممكن حادث لا واجب قديم فلزم من انتهاء الاشياء الى الذات عدم انتهائها اليها
من انتهائها الى الممكن والحادث فتدبر وصح ومثل المي جعل الذات اكمل الموجودات واشدها وانتهائها اليها
كالملكية والانتهاء حصري لو لو الممكن لم يلزم منه محذور وقد لزم فلم يكن ممكنا وما ليس بممكن فهو ممتنع قلت هذا غاية ما يمكن
التلفيق من جانب الشارح رحمه على المصنف ولا مزيد عليه ومع ذلك بحيث سمع الجميع بان نزع القدرية والتشبيه في القران والقول
في الوصف والتوصيف والا لا توصيف كما عرفت فلا قران واذ لا قران فلا تشبيه واذا لا تشبيه فلا تجزية ولا
التشبيه ان كانت بمعنى القول بالواجب الخالق والممكن المخلوق في مقابل قول الزنادقة بنفيه فهم ارشدا فهو لا يستلزم
ترتب تلك المفاسد ودليل تكلف عليه لاجتماع هذا الاعتقاد مع حصر الذات مجهول الكنه ومنقطع الاشارة الا
بالايات والعلامات والمقامات والدليل عليها والقطع الاشارة اليها بان الوحدة التي عدة اصول المصنف
في معارفه اذ لا يعقل الا مع غيره ومع الوحدة وحقيقتها ليس انتهاء المخلوق الى المخلوق كما قال علي عليه السلام انتهى المخلوق
الى مخلوق مثله والجاه الطلب الى شكله وان كانت بمعنى ما المستلزم لتلك البرزخ والوجه بينهما فمن المعلوم بالحديث
والبرهان ان الاثنين يستلزم للثلثة والثلثة للاربعة والخمسة لا ينعقد الا بتبع وهكذا من البرازخ والفرج
والامور الغير المتناهية كما بينه البيان له في رسالة العيوية في ايام المواعظ شهر صيام هذه السنة ١٢٦٦ في الايام المعدودة
فهو غير لازم لما قالها وفي سائر كتبه في هذا الباب لانه اخص منه ولا دلالة للعام على الخاص على غاية الامر لزوم تناقض
القول به ظاهر كلماته والغفلة عنه حمله لا بابا الايراد عليه بصورة البرزخ الحق وتناقض القول اقتباس منه ليس سرا من جميع
كلمات الله لهم في كتابه العزيز وكلمات رسوله واله الطاهرين بان لله ذاته وصفاته وافعاله وعباداته فانه ذاته
موجود ومفقود وعالم وغير عالم اي بتركيبه ذكره من المشتقات ومحكوم عليه بالحكم بانه واحد احد صمد حق وهكذا وغير محكوم
عليه بحكم من الاحكام فان كل حكم لا بد فيه من محكوم عليه وبه والنسبة ونفس الحكم والاثبات وثبوت وهو محال في حق الامر
البسيط سبحانه الله انه موجب الباس الى رحمه بدون ان يرجع اليه مقالات المصنف لكن الاتفاق من المصنف وغيره
منعقد على ان الممكن اي ممكن كان يتابى حاق ذاته عن مساوقة لرتبة الوجوب وكونه بدرجته وان الواجب
بسيط وفرد من جميع الوجوه ويباين المقدمتين بدون الاستعداد لسائر المقدمات التي لا يحصى كثرة في هذا الباب ثم

انتهاء الموجودات الى الذات البسيطة لان السلسلة اذا وقعت في الطول لا الى العرض وبلغت على نسبة الوحدة
الى الغنى وغيبوبة الذات فيما سلم تمام لزمه تعلق جميع التقييدات ووجوه التحديدات ووجوه التجزئة والبرازخ وكونها
مما ذكرته وسكت عنه على امر خارج عن الذات البسيطة من غير ان يقبل لها الذات بوجه غاية الامر انها تحليلات
عقلية في الوهم الادق وتبعها لحاظات واعتباريات ولم يثبت بنقل او عقل وبرهان ان يكسب لها امر في الخارج
بازائها حتى يتطرق الكثرة والوجوه النفس الامرية واختلاف الاحوال في الذات البسيطة فلم لا يجوز بقاء
الذات على وحدتها الصرفة وبساطتها الراجحة العينية وترتب عليها الظهورات وما يعرف الذات به من
الاشياء واذا جاز انتزاع امر ذهني كالمهية على كثرتها من امر خارجي واحد بسيط كالوجود مع امكانه بمعنى ثبوته بمهيته
ونقضه من غير ان يكون للمهية من حيث هي هي ثبوت في الخارج عن اعتبار الذهن ونحوه فرتب الاشياء على كثرتها على الذات
العالية البسيطة اولى ان صعب عليك تقرير ذلك في الاول وان اشبع هو كما قرر الرضاجم في كيفية الاستدلال
فاشتغل اليه من الان ولزوم انتهاء الكل الكثرة الى الوحدة لئلا يلزم لاتناهي اجزاء ذلك الكثرة وحداته فاذا بلغ
الكلام الى الذات البسيط الحقيقي والوحدة المحقة فامسكوا لانه منتهى الوحدات ولا شيء بعده كما قرر ابو جعفر
تكلموا في خلق الله ولا تكلموا في الله لا يزداد صاحبه الا تحيرا او قال الله تعالى ان الى ربك المنتهى وقال الصادق
يا محمد ان الناس لا يزال بهم المنطق حتى يتكلموا في الله فاذا سمعتم ذلك فقولوا لا اله الا الله الواحد الذي
ليس كمثله شيء الا غير ذلك من اخبار عدم التكلم الذي تكلم في الله بعد التكلم ومعناه ما قاله المصنف من ان فرط
ظهوره يمنع كونه بالنفس وثبوت سبب احتجابه عن العقول والابصار واحتجابه البحث عن كنه ما عداه حتى عقل الذي
هو نور منه انتهاء الاشياء اليه تعالى والانتهاء معنى القول بها جامعا فالزنديق ان اراد بهذا المعنى فزنديق
عند اهل القشور والظواهر لا عند اهل الحق والتوحيد والعلم بربه ولم ينقل ليفهم بما قاله المسلمون ولو يحمل الاعتقاد
فمن عند الكل فهو تعالى شيء لا كالاشياء حتى الشيئية كما في الخبر وتوقيفه باب لكنه لا بالموجبة بمعنى انه ليس بجسم ولا جوهر
ولا عرض ولا شريك له به بعيره فيه شيء مما فان لوا فقا فيه فذاك والا فلا عيب فيه ومن يدعي فيه القدح فعليه
البيان وكيف البيان فان القدح اما بالواجب آخر فهو واحد وحده واما بممكن فالممكن لا يقدح به الواجب
خروره اذ ليس تعالى واحدا عدديا ولا له في الاشياء شبيه فكنهه تفريق بينه وبين خلقه وغيوره تحديد لما سواه
كما قاله الرضا عم فالانتهاء اليه تعالى بهذا المعنى وكونه اكمل الموجودات بالاضافة الاكمية لا الموجبة والاجل
لغاية الكمال والشدة لا الموجود الاشد بهذا المعنى لا محيد عنه واما الذي يعضه ان اراد ظاهره فهو ان
الذي الشيء واليه في توسيط العنوان وتقريره الى قوله ذلك البعض الذي زعمه لانه لم يرض بكون الوجود
المطلق الشامل للواجب والاشياء ان يكون مصدريا ذهنيا انتزاعيا فيه اولا انه ليس في كلامه اصلا حتى
لم يرضى به او يرضى كما ترى وثانيا انه لو عكس بان قال لم يرض بكون المصدري الذهني الانتزاعي وحده اطمئنانا الله

الحال اوما

الحال اوما وثالثا انه لم يرض بما قاله ذلك البعض من ان الوجود المصدري الذي هو مبدأ اشتقاق صيغة المفعول وهو الموجود
حقيقة الواجب القائم بذاته لانه بديهي التصور عند الكل والواجب قطعا نظري الكل التصور عند الكل فينتج من الشكل الثاني
انه ليس حقيقة الواجب تعالى شأنه فلو كان هذا عنده صغرى هذا القياس او في كبراه فهات به والا فلا معنى لعدم تسليم
النتيجة واذا سلمت فلم يرض بها ورابعا ان شمول الوجود المطلق ان كان كشمول ما يطلق تحت اسم الوجود
المصدري بديهيا او كالمصدري وان كان شمول الكلي لافراده فلم يقل احد بوجود الكلي الطبيعي على الكلية في موضع
ولا على الطبيعة الى رتبة اللابشرطية في هذا الموضع لان الطبايع الكلية تابعة للتحصلات في المهيات واما
بسيطة الوجود الكلي الخارجي فلا يمكن ان يقبل تحققه ووجوده في غيره لانه دور اولا وتسلسل لنقل الكلام في وجود الوجود
وهكذا ثانيا وان كان كما قرر في اول صحفة الشواهد من ان شمول الوجود للاشياء ليس كشمول الكلي للجزئيات اه
فوق الغير الواجبي كما صرح به فيه فوق ما لا يتناهى بما لا يتناهى لا يحده حد ولا يضبطه رسم وتستثنى عن هذا الشمول لانه
مندرج تحت اطلاق ذلك الوجود وان كان شمول الكل الذاتي في قوله في كتبه بسيط الحقيقة كل الاشياء فان الكل صيغة الشمول
فقد مر هنالك ما لا يفيده فيما قرر به كلام هنا من انه ليس هناك امر هو بسيط الحقيقة الواجبية وامر آخر او انه كل الاشياء وليس بشيء منها
وان كان شمول الواجب بمفاد انه يطلب الكل مكان ولم يخل عنه وكان اقرب خاص ما بالواجب على فرض تسليم
والا فقد بطاهره لانه شامل له والاشياء الممكنة وان كان شمول امور ان المفهوم العام وورآه الوجود
المنبسط الذي هو عنده فهو ان شامل للواجب الفاعلي وللاشياء المعلولات وورآه ما ذكر من الشقوق فنزع التقرير
او الزام المعتم به في كلامه وخاصه انه ان اراد انه قد بالقائه الوجود مكتسبا الوجود المنبسط المحيط بالكل بشيء
ولم يقل بانه صفة للمهيات تابعة لها او عرض ذهني انتزاعي منها فمسئلة اوفي غير متعلقة بهذا البحث لا فيه وطا
ولا حرمة ولا معارضة وان اراد غيره فلا غيره اوهو اعلم بما اراده وبالجملة لم يرض بان الوجود المصدري العام
البديهي الشامل لكل الاشياء التي رئيسها الواجب وحكم بانه هذا اي المصدري العام المشترك المعنوي عند الجميع
هو آن بالمعنى السابق او انه ملاحظة لوجود ذاته لا ذاتي في المثل لانه منع عند الكل في الجنس والفصل وربما
يطلق على نفس المهية بالمعنى الاعم من المهية والوجود وهو ما به يكون الشيء شيئا ثم قال محقق فان اراد الاول
فغير مذكور بل غيره مذكور في اول صحفة الشواهد حيث قال فيه وهو ان الوجود الذي قبله لا يمكن تصوره بالحد
ولا بالرسم ولا الصورة مساوية له اه في ذاته امر بسيط لا يكون له جنس ولا فصل ولا اعم يحتاج في تحصله الى
ضميمة قيد فصلي او غرضي او مصنفي او مشخصي وان اراد الثاني فمع كونه اعم من الذاتي المذكور غير مفيد فيما
رامه من الايراد عليه مع كفاية مستغنى عنه بلا حاجة الى تكراره شامل على ان الان موارد الشمول وما وجدت
فيها شيئا يعارض كلام المعتم به بالواجب في طلبه الشمول بمعنى الاذعان به بل العيب بما عرف الشمول بمعنى الكلام
بالمرة والا فالمورد مورد ولا للاشياء وهو واضح لا بمعنى شمول الكلي لما ذكرناه حتى اراده لما وقف من الشواهد

فزاد الليفه يحتاج فى تعقلها الى جمعيته آه بل يمنع شمول البسيط لها وكونها مراتب متنزلة للاولى الاحتى به انب لها الان شدة منه
نحو اى الكل بنوع تام انواع معاليلها وجواهرها واوامها التبع المشهورة وكونها واوصافها المندرجة تحت مقولة الان
او الانام واسمائها كذلك وسايره جميع ان آثارها التي لا تأتي من جواهرها او من اواتم متحد بجايها نحو اتحادها في الاتحاد
كما بينه في اول تلك الصفحة ولولم يتحد بها بان كان للمهية شيئية وراء شيئية وجودها لكانت النسبة بينهما من باب ثبوت
الشي للشي ومحذوراته كثيرة تقدمت فيما سبق ولذا اضطرب انحاء افهام المتاخرين في تحقيق اتصاف المهية بالوجود
وتبلدت اذهانهم عن الفور من جهة ان ثبوت شي لشي فرع على ثبوت المثبت له وعلى ثبوت ذلك الشي في نفسه فيلزم
على النقد برهنا الاتصاف ان يكون المهية موجودة قبل وجودها فاذ به انكروا قاعدة الفرعية وبدلوها بالاستلزام
وهربه بعينه واخر حققوها بما وراء الوجود من الصفات ولا مع تخصيص للقدرة العقلية عن زره وثالثه جعلوا اتاط
الموجودية اتحاد المهية مع مفهوم الموجود المشتق من غير ان يكون للوجود قيام او ثبوت لنفسه او لغيره وكذا الكلية لمحل
مشتق عنده هذا القايل بهذا ولم يحقق احد منهم كنه الامر في هذا المقام من ان الوجود موجودية المهية لا موجودية شي
غيره لها كساير الاوادي في الحليات المركبة حتى يلزم ان يكون اتصاف المهية به فرع تحققها في نفسها او ليست المهية
لنفسها لنفسها فضلا عن ساير الثبوت لها او فرعها على طبق ما هو عليه من الذوات والاحوال والآثار المترتبة على ذلك
كما تقول اليها وطلوع الوجود الذهني الاشراقي لذلك التعدد اللازم للعهد الذكرى في المتن في تلك الاشياء اى
الكثرات المختلفة المراتب بالشدة والضعف والتقدم والتاخر محقق تحقق الكون اى الاشراق الوجودي هو حمر
الفقير للتاكيد او لحوفر الكوانها في الاعيان وانما الكوانها في العين من وجود انها الاصيل وذلك المفهوم وحصه الانتزاعية
لوجود العقل او النفس او الجسم ذهنيات حاكيات عن الامور العينية عارضات لما يجوز الروح والشيخ نوم لو قيل م
بامكان المهية واعتبارية الوجود وفي التعليل الى العلة اما الحقيق الذى يزعم كنه ماهيته وهو برهانه عن اجل ان الوجود
المفهوم الاشراقي عنوانه اى عنوان الوجود العين الاصيل بازائه ومحاذاته حتى اذن المعروفى مع عارضه لا المصداق مع
ذاتيه اذ لو لم يكن عنوانه لكان المحكي عنه بهذا المفهوم نفس المهية ولكان زيد الموجود موجود الوجود ذهني لا الوجود
خارجي وهو كما ترى مع ان انتزاع الوجود الذهني من نفس المهية الخارجية من حيث اى بحر مقصور من الحيثيتين فقوله فلا يليق
بما ذكر اى التعدد وقبول التشكيك اه وتعليله لقوله اذ ما يليق بالوجوب لا يليق بالحدوث مثلا وتنبيه او وزنه ودونه
لم يكن فيه محكاة فان الوجوب وصفاته مباين بالحقيقة للحدوث وصفاته وكل ما هو مباين بالذات لا يمكن الا ان
يتصور بينهما جامع ومثلية او ضدية او كلية او جزئية ومع تعدد الوجود الحقيق العيني واختلافه بالشدة والضعف
اى فنقل الامر وجودا الكل هو الواجب العينى ووجود الناقص هو الممكن المحتاج اليه تعم اوان تعدده يفيء وحدة بالشهيه
فان كلا من الوحدة والكثرة مؤكدة للاخرى بلا تناقض وكيف التناقض وكل بسيط وجود كلما زاد والشد بساطته وكذا
زاد اقسطه واحاطته والاتم عن لزوم التعدد او مساوقته وهذا النهج سلك ملات المحقق قدس سره في جميع كتبه فليطلب

بل قد

بل قد صرح بالمفهومات الظاهرة والنادرة والاسس نيات المتبذلة وكيف يكون ولو نوح حقيقة واحدة يبقى افرادها
من اكثر عن حد ولجهة الجدار والحجر والشجر والحمار والبشر والسوق وتلك الحقيقة صادقة على ذوات تلك الافراد جميعا
بالتواطؤ وان كانت صادقة على ذواتها من حيث الكم والكيف بالتشكيك استبعاده لكيف تكون الحقيقة الواحدة
والبسيطة غير مجتمعة مع تعددها وتجوهر فرادها سندفع بما ذكره في الورق الثاني من الشواهد بان طبيعة الوجود الكلي
لها وحدة عمومية ليست كوحدة الاثنى من الجزئية وكل الطبيعة لها وحدة كوحدة الوجود المطلق فيجوز ان يكون المتقدم عليه
من المواقع المتاخرة عنه بل الوجود المطلق بذاته متقدم ومتاخر وسابق ولاحق اه فهو قد اختلط امر البسيط ومقاماته
مع امر الكلي وافراده الفردية وحملها تبديل مراتبها بافرادها لاستحالة الفردية في الوجود اذ الفرد فرد للكلي والكلي فليس
لوجود الا الفرد في الله فرد واحد احد وهو ليس فرد اله الا ان يتصف بخصيته قيد اليه فعلى او عرض او مضاف او شيئي فلاحظ
ماهيته وحدانيته ان الوجود ولو احتاج الى غيره فهل غير الوجود الا العدم او العدمي وهل العدم شي يحتاج الوجود اليه
ولا تمايز بين الاعدام بما هي اعدام بالبداهة ولو كان العدم شيئا فهو الوجود او الشيئية وفى الوجود كيف
والوجود كيف والوجود احق الاشياء بالتحقق فان غيره به يكون متحقق و كاشف في الاعيان او في الاذهان فهو الذي به ينال
كل ذي حق حقه وان موضع من مواضع كلماته قدس سره ان الوجود ذو افراد او فرد للكلي او نحو ذلك فما هو من صفات
المهيات وهي غير الوجود اذ المهية يحتج الى القيد بقبولها الوجود الزائد عليها في نوع من الاعتبار او في الواقع واما الوجود فيمتنع
ان يقبل الوجود الزائد عليه لاستلزامه التسلسل وساير المحالات واستبعاده بان الحقيقة الواحدة كيف يختلف متفقاتها
بالوجوب والقدم والامكان والحدوث والتقدم والتاخر والشدة والضعف لم يتبين الامر المغالطة وخلط
المذكورات وخلط صفات الوجود بصفات المهية وان فالاختلاف في الامر البسيط لم يتبين الا من باب شدته ووحدته
كما علمت آنفا سلمنا لكن اختلاف متعلق الطبيعة الوحدانية انما يستحيل اذا كانت تلك الطبيعة صادقة على مواردها
على التواطؤ وهو ممتنع في باب الوجود لان سلسلة الطولية الا في بلد الوجود لا يقبل التشكيك العامي فضلا عن التواطؤ
والتحقق الحقيقة في مراتبها واليه اشار الماتن صرح بالتشكيك وهو لفق بينه باعتبار الكم والكيف مكان في سنخ المهيات
فقط وبين التواطؤ وهو ممتنع في حق الوجود لكل اعتبار اللهم الا ان يتكلم عليه قدس سره باصطلاحه في الكم والكيف
والافراد والذات والتواطؤ والتشكيك واشباهها ويرده بهذا الاعتبار وهو خارج عن قانون المناظرة مع خصمه
المخالف في الاصطلاح فانه كالنزاع بين عرب وعجم وترك في طلب ما يسميه العرب بالعنب فقوله المصنف الاشراقي
المصدر وتسميته للواجب والاشياء مع امكان توجيهه بالنوع من التوجيه كما مر واثبت الحقيق الذي كان الاشراقي عنده
عنوانه وحكي ان العنوان وصف المعنون هذا على اصطلاحه بعد في عنوان الذات ذاتيها وعلى منهاج الاصطلاح
القوم كما عرفته في موضعه في مع كونه وصفا انه صفته التي عرفنا فقد عرف المعنون واذا كان كذلك فيجوز
فيه كل ما يجري في العنوان والا لم يصح كون المعنون عنوانا فالا وصاب بل الصواب الاقتصار على العنوان لقبوله التحمل

بخلاف الحقيق العنون اذ ما هذا الا شيء تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا ان دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا او لو واحدا والمصنف اثبت لهم اولادا ذكورا في العقليات والاسباب وأناثا في الانفعاليات والمسببات وجعل الذات تحت مجال الممكنات معه حيث انتهى امرها اليه وهار بهم به الكلها واشد على عنده حمل الولد مع الوالد والوالدة في ان الولد لم يكن برتبة الوالد ثم كان منه سواء سميت كونه منه باسم التنزل او الترشح اوالانوجاه قهرا او اللزوم الذاتي او الاشراق او الظهور او البروز او المحبة او الاتحاد او الاحتجاب او غيبوبة الوالد في الولد ولو غيابا بحتا بلا هوية له اصلا في الولد في رتبة الاحدية او نحو ذلك فالاخ مراد المصنف في القول بجعل الموجودات من احد المعاني والاسرار المعبر عنها باحدى تلك العبارات التي منها في طريقة البيان والشعر والتعليم والتفهيم فنعلم كل ما على والانشقاق بالفعل وهذا في الافتقار الى ما هو خارج عن الامكان من الوجوب الذاتي لزم التفطر في غاية التماسك اي الا لوجه شيء وهو اعظم افراد التفطر والانشقاق والهد فالمصنف ومن تبعه حيث التي في اثبات الذات بالنسب تعاما بالدور الفقهي وهو ما يلزم من فرض وجوده عدمه واذا ثم هذا ابطل جميع اصوله ومعارفه والهدم الكلي في هذا الانهدام اللازم ما قال من ان ذلك الفقر الذاتي اي بذاته سواء كان لذاته ليعم كالوجود الواجب اولا كالموجودات الامكانية في الوجود والمجهولية الذي هو حقيقة الاشياء كما فسر في جميع كتبه ان حقيقة كل شيء هو وجوده حتى ان اطلاق الحقيقة على الحيوان الضاحك والماشي الناطق ونحو ذلك اعني او يعني ما كان الوجود الاشتراكي الذهني المصدري يمنع لكونه او الحاصل المصدري ينبغي انه عنوانا له فان وجودية الوجود عنوان له كما ان الانسانية وصف عنوانه للانسان مقول عليه بالتشكيك فلذلك لعدم بين اشتراكه اللفظي حتى يشترك الواجب والممكن في اسم الوجود ولفظه كما هو الظاهر او المعنوي حتى يشتركا في معنى الوجود كما هو الظاهر او يبين بين كما هو الظاهر اذ لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات من التشكيك عليها بالاشدية والاقدمية ومقابليها الاضعفية والتأخر يعني ان ذلك الموجود الحقيقي اي العيني مقابل المفهوم الذهني الاشتراكي يطلق على جميع الاشياء لا قول الكلي او الكل او المقسم على افراده او اجزائه او اقسامه او نحو ذلك مما يرجع الى المهية وصفاتها التي منها اشتراك بعضها ان جامع عام على كونها فيه انه يطلب لكل مكان ولم يخل عنه مكان وان مكانه لا تعطيل لها في كل مكان وانه الاول والآخر والظاهر والباطن وانه وسعت رحمته كل شيء الى غير ذلك مثل ان الاشياء باجمعها فيها واحيانا الذي الملها وحملتها الذي اوديها على تفاوت مراتبه بالتشكيك الخاص المتقدم مراده فالوجود الواجب الحلاق العذب مما زعم في الرتبة الواجبية المجهولة من جميع الوجوه تطلق عليه ذلك الوجود الحقيقي الاصيل الخارج بالاشدية والاقدمية والاكملية شدة تميز الاخير قوة وقدما ليس لها اي الاشدية او الذات نهاية وليس وراءها غاية ولا كيمية ثم شيء كما يقع عليه من الوجود والعلم والربوبية ونحوها امكان الزيادة اذ عدم انقطاعها في حقه علامة لنقصانه وامكانه وقبوله الاشكال فلا يمكن فيه لا ذهنا والا مما رجا كيف ولا خارجا والا كان فرق بينه وبين الممكن ولا فرق في الامر ينبغي الامر في نفسه خارجا كان او ذهنا او مرتبة من مراتب الواقع ومحل التمحل العقل

في القصور المهية

في القصور المهية حيث هي مع قطع النظر عن وجودها وان كان قطع النظر ليفهم من قسم الوجود لقطع النظر عنه اليها او في المفروض ينبغي وجه بلي النفس وهو راجعة الى المهية ليعم كالانكسار مع فعل الكسر الذي هو الوجود ووجه بلي الرب والفاعل او في النفس ينبغي لنفس التي من حيث هو المقارنة على جميع مراتب ذلك الشيء حتى على شيئية اليقين لانه تميز وتحديد وخصوص لا يجوز في حقه ثم والافراد الممكنة علق على الوجود الواجب تعالى ذلك الوجود الحقيقي على كل واحد واحد منها بنسبة مرتبة من الكون قولا بالتشكيك بالشدة في المشية والمادة النورانية والعقول الاول والعقل الكل والعقول النورية وبالضعف في مادة المواد والعقول الاول والعقل الكلي والعقول والنفوس والطبائع الجسمية وبالتقدم في الاوائل والتأخر في الثواني والنقص بحسب تنافي الزيادة في اسبابها واقول عليه ش س سره اذا انا ينبغي الجزم بالوقوع دون ان للشك ولو القطع بالاقتضاء هو تعيينها على انه ش س سره يعلو رتبة عرفانه اراد به اي بالوجود الحقيقي او ما افاد ما يريد ولكن كما كنا نكرر لا من ان النزاع بينها لفظي واصطلاحي في كون المراد بالوجود الذهني مبني جميع مقالاته في مادة دون المشية هو المادة غاية الامر انه يقول بان الاصل والموجود بالاصالة والحقيقة هو الوجود دون المهية كما يقول بان الصورة ينبغي ما بالفعل هو الاصل والمادة ينبغي ما بالقوة هو الفرع للصورة وانه يقول بان الاصل هو المادة دون الصورة وبهذه الارادة صح قوله اي المصنف في كل ما يتعلق بالحوادث ان يرجع جميع اقواله في جميع كتبه في كل ما يتعلق بكل حادث ومكن حتى العقل الاول والآية اذا جعلت المادة ينبغي الاصل المدد للشيء النفع ولفظية النزاع وجعله بذلك فيما معنى هو وما بانه لان الصلح لمن الكتاب والكل قوله في كل ما ينسب الى الذات الحق ثم ملم اي سواء اراد به اي الوجود الحقيقي المادة ام غيرها كالجنس اي او التي بحقيقة الشيئية ولا كالاشياء في الاخبار او ما هو بمنزلة ذلك لبطلان هذه الكلية فلم لو فرض ذات بهوية ممتازة لا استلزامه التوليد والولادة والزوجة والزوجة ونحوها من المفاسد وغير مسلم اذا اذا اريد بالكلية الذات اي الكلم كان التصديق بواجب الوجود والاذعان بمعرفته في المعرفة في الجملة ولو بالفرع المعرفة وليس كلامه ناصة بانه يشتبه بعضها ظاهرة في الاول وبعضها ظاهرة في الثاني كما ان مثله موجود في كلمات الشارع المعترض كثيرا فالايراد والاعتراض مشترك بينهما ملكم حتى فيما ينسب الى الذات **وقوله** والكمل الموجودات واشدها هو الوجود الحق اي الاكمل من بينها هو الوجود الواجب لانه يريد به ان تلك الحقيقة الوجودية كثيرها افراد او نسبة كما انه ش س سره من التحتية يعين ولذا اثر هل لا يعقل تلك التحتية اصلا والا يلزم ان يتقدم على الواجب الوجود شيء يحيط باصالة المادة او الجنس او النوع او العرفي العام لافرادها وصورها واذ بطل التحتية بطل ثبوت فرد لها لانه فرع كلية تصدق على افرادها بالتواطؤ كالانسان وان امتنع في الوجود لعدم ابهام فيه حتى يحتاج الى تحصل فرد ومعدوم تصحيح التواطؤ فيه بحسب اصطلاح الشارع ليعم لان كون المراد بالوجود عنده المادة ان كان ينبغي ان ما يعادل الوجود الخارجي فيما سماه باسم المادة فالامر فيه واضح لبداهة ان كل ما هو غير الوجود يحتاج في تحصله الى الوجود فلو احتاج الوجود في تحصله الى تشخصه الى غيره وهو العدم لزم الدور مع عدم امكان تصويره اصلا وان كان ينبغي ان المادة

هو الوجود فيه ان الماده مركبة من الهيئة والوجود لا يجوز تركيبه من الوجود والمهية لكونه تركيبا للشيء الى نفسه والى غيره ومستلزما
للمحالات الواضحة فاين كلية حتى يقال فيه بالصدق التواطي او بالتشكيك العام الذي من خواص المهيات اي الكليات
الطبيعية والمثل الموجودات من بين الاشياء اما في لا كالاشياء فيجبروا انه تمام الوجود وكماله هو الوجود الحق
اي الا المشوب بالامكان الذي راس رئيس البطلان والفساد فليس الوجودات الممكنة عنده على زعمه وفهمه
افراد وذلك النوع الذي سماه الحقيقة الالهية ولانه نوع من سوانع كثيرة لا مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما على ان الوجود العيني
الذي حقيقة كل شيء كان نوع او جنس او كلي ذا افراد او فرد او كل او جزء او غير ذلك من صفات المهية على الوجود كثيرة
خلاف كما في اول الامور العامة قال فثبت ان ما هو حقيقة الوجود ليس معنى جنسيا ولا نوعيا ولا كليا من الكليات
انه لم فمن قبله بالسلوك فقد تبين لك الان ان مفهوم الوجود العام وان كان امرا ذهنيا مصدريا انتزاعيا لكن
افراده وطرو ماته امور عينية فنسبة مفهوم الوجود الى افراده كنسبة مفهوم الشيء الى افراده لكن الوجودات معان
مجهولة الاسامي سواء اختلفت بالذات او بالمراتب الكمالية والنقصية شرح اما انها انها وجد كذا ووجود
كذا والوجود الذي لا سبب له ثم يلزم الجميع في الذهن الوجود العام البديهي والمهيات معان معلومة الاسامي والخواص
فلفظ افراده وان كان في العبارة لكن عطف وطروماته قرينة على حقيقة نتيجة بهذا الشكل الثاني في هذه العبارة
وهو ان الوجود العيني الذي وجود حقيقي مجهول الاسم والوصف والرسم والنوع والجنس الكلي والفرد والوجود
الذهني المصدري والمهية وكونها معلوم الاسم والوصف والرسم فينتج ان حقيقة الوجود بالاضافة البيانية الى الوجود
الذي حقيقة كل شيء لا يكون نوعا ولا جنسا ولا كليا ولا فردا ولا وجودا ذهنيا ولا مهية ولا عاما ولا خاصا ولا مطلقا
ولا مقيدا اولا كلا ولا جزءا ولا منقسما ولا المتعلق ولا كم ولا كيف ولا رتبة ولا جهة ولا وضع ولا اضافة ولا نسبة ولا
ارتباط ولا وقت ولا مكان الى غير ذلك مما تقدم من القائل ليس باسم وحد وكونه فان الكل معلوم الاسم
والاوصاف والخواص مع ان اللزوم المذكور ليس كما في اللزوم الخفي وادق من اللزوم الذي في لازم الوجود
الخارجي لحرارة النار او الذهني ككلية الانسان الكلي او الطبيعي او المهية كزوجية الاربعة وان فردية الوجود العيني المذكور
المحكي عنه بالوجود الذهني الاضافي للوجود الذهني العام المطلق للاضافة نسبية فردية الانسان والفرس والبقر
للانسان الشبه الوصفية دون الفوائية وجزوفي العارض منهو المفارق واللازم والتعين هنا هو الثاني
كما نبه عليه بقوله وطروماته والواجب واحد بالوحدة الحقة لا واحد منها تكلم واحد عدديا اي احد الاشياء
وما شأن الا انه قوي كوحدة القوة ليطلب الفردية في الواجب والكلية في نوعه فان الفرد كلا مؤلف من جزئي
هما الكلي والمنضاف اليه والمؤلف ضعيف لا قوي بل كلا جزئيه اقوى منه شديد كذلك لان المركب محتاج وجزئه
ما احتاج هو اليه والمحتاج اليه اشد من المحتاج فالحق لك بل اوضح فان الفرض لا يجتمع مع التعدد والمحدود والمعلولية
بوجه من الوجوه والاشارة ولو فرضية فضلا عن ان يجتمع مع الفردية الكلية الا من الكليات وكذا الا ليتوهم شي اصلا

ولو نسب لشيء

نقوم واحد م

ولو نسب نسبة الشيء وقبول الاشارة والا فثبوب وان لم يكن ثبوت المهية كالموجود المركب منها ومن الوجود وثبوت الاطلاق
الذي هو التعين الاول كالاولى بعض الذي هو الوجود المطلق عن الثبوت بهو ادق واخفى من تلك الثوابت كثبوت الاشياء
والاشارة وهي اي الموجودات الممكنة غير خالصة عن شوبه بالشيئية كالتعين الاول في العقول والمهيات في التفاصيل
دوات الحدود ليست وجودات اذ لا يعقل ان يكون الشيء كالموجود ثبوت نفسه فيثبت الوجود بالوجود فانفصل
الكلام فيه ليتم او يبدو يلزمه نظرا الى ظاهر لفظ التعدد في الشيء حيث ان قابل التعدد ليس الا المادة
وصورها والمشترك المعنوي حيث او نوع اف افرادها ان الاشياء الكل واحد منها سواء كان واجبا او ممكنا اما ان يكون
جزئيات تلك الحقيقة على اشتراكها معنى لا لفظا او اجزاء من ذلك الكل ان جاز التعدد على التقطيع والانفصال كتجزية
الجسم الى اجزائه او على الكل تقدير جزئيا كان او جزءا او ما شبه ذلك الكل اعتبار دوري يكون المقسم واتباعه ومن تبعه
من الجاعلين فيه تعالى شانه وبين خلقه نسبا بالولادة والتمحض المنتهية الى اصل هو الاب ان كانت تلك الحقيقة
نوعا او ابدا ان كانت جنسا او مادة كما في قوله تعم في سورة الزخرف فمن قال انه الملائكة بنات الله وجعلوا
من عباده جزءا ان الانسان لكفور مبين ام اتخذ مما يخلق بنات واصفيكم بالبنين الى قوله وجعلوا الملائكة الذين هم
عباد الرحمن اناثا الاية وفي الصافات وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا الاية المعنى يعني انهم قالوا الجن بنات الله وقيل
يعني الملائكة سموا جنا لاستتارهم وفيه قالوا ان الله ظاهر الجن ممن حيث الملائكة وقيل قالوا الله والشيطان
اخوان سبحان الله عن امثال هذه المقالات فانظر الى حماقتهم عليهم في مواضع من كتابه وفي هذا المواضع حيث قال
فاستفتهم الربك البنات ولهم البنون المعنى قالت قريش ان الملائكة هم بنات الله فرد الله عليهم ام خلقنا الملائكة
اناثا وهم شاهدون الا انهم من افكهم ليقولون ولد الله وانهم لكاذبون فيها دعواهم انتهاء الوجودات اليه تعالى
المستلزم للولادة والنسب اصطفى البنات على البنين ما لكم كيف تحكمون الى قوله سبحانه العظيم يصفون من الولد
والنسب اللازم للتنطع في الذات والمعنى اليه اي كما انه قال بان الواجب احد افراد ذلك النوع والملما
فهو قائل ان تلك الحقيقة انما هي عن ثبوت التقاليم هو الواجب تعالى كما تقدم في الاوائل فيكون من الجاعلين له
من عباده جزءا او نجلا لان الولد بعض من الوالد او اثبتوا له تعم جزئية لكونه نوعا جنسا او مادة بعده المركب
منها من خصوصية العددية وكلاهما جزء اما الجنس فجزء ذهني واما المادة فانما هم من الذهني والخارجي ان الانسان وهو المقسم
من تبعه حيث قال بامثال السنخية بينه وبين خلقه لكفور مبين ظاهر الكفران في نسبة الولد والتوليد اليه تعالى
فان الولد يجيء شاكل الوالد وحق يجيء من سنخه وجنسه لانها من فرط الجهل به والتحقير له ويلزمه الغم اي كما لزمه
ما ذكر باعتقاده حسب فهمه ان هذا التقاليم وهو الاعدام وهو المهيات وهو المعقولات الذهنية اي العقلية
فصيغة الاشارة مجاز خالص في الوقان والوقف اذ لا حقيقة له لا يمكن الاشارة اليه ان كانت الاشياء
فكلاته في الثبوت فكونه كذب وغلط واذا كانت اشياء داخلة تحت الشيئية ولو تعلقية فهي اما مخلوقة ذهنا

فقط كما هو عنده وادخار جاليقم كما دل عليه قول الرضا فيما مر واما قد تبين لا مجعولة فان كان الثاني لزم تعدد القدماء
التي لكل واحد منها جزء في الآخر لا هو لنفسه فلا سبيل اليه وان كان الاول فلا سبيل اليه ايضا او تعين هو لكنه ممتنع عنده ما ادعاه
لان الوجود اذا كان حقيقة لكل شيء عنده فهو اي الوجود حقيقة لما اي لتلك الشوائب والمهيات ليقم لانها ليقم
من جملة الاشياء على الوفق بل الواقع ليقم فلا يمكن ان الاعدام اذا كانت ناقصة وان لم يناسب هذا المحل بل يناسب
لما سبق فظاهر ان لا وجود شوائب اصلا على الثانية حق ومعطل لا اساس التعدد والتشكيك والتفاوت
بالشدة والضعف بل قد تميز متميزة فيه اي المهية من شيئية الشيء والشيئيات وفي الوجود فكيف يكن من وفي المهية من
حيث هي هي منفكة عن الوجود حتى الوجود التعقلي والقطع النظري لانه ليقم كون الوجود محققيها وكما لها وجود ما والوجود
كمال لا اشرية ولا نقص فيه من حيث هو هو موجود محض كما سبق للمتكلمين الذين من اهل الظواهر والقشور فضلا عن
اهل التوحيد والوفاق منشأ النقص وجهة النقص لا يرجع الا الى امر عدمي وهو اعتبار المهية من حيث هي هي على التحقيقات
التي تقدمت منا غير ان نكرره هنا الا واردا على تكراره ثم وقد قررنا في شرح الشـ وغيره كلاما حكيما مبينا
كانه شرح لكلمات المعصوم والفلاح قواعده في كتبه وهو ان الله عز وجل لم يكن شيئا فردا فكانا بذاته للذرار ادعم الدلالة
عليه واثبات وجوده كما في البرهان لعمران والاشياء بجميع اجناسها العالية والمتوسطة والسافلة من الانواع
التي تحت اجناسها وافرادها الصنفية والشخصية في الكا والجامعة الكلي وصفاتها واحوالها وافعالها واقوالها وما يجري مجراها
ظلمات نور الوجود هو وجود ما باصطلاحه س سره وما دتها النورانية باصطلاحه وجود مهية في اصطلاحه س سره بل صورها باصطلاح
ثم فاذا خلق الله وتجلى بجا في شانه ان المجعول بالاصالة هو وجود الاشياء لا مهياتها اذ لا مبلغ للفقه وجود شيء ما هو وجود
مجرد عن مهية ما من المهيات وتعين ما من التعينات والا فهو واجب او اية الواجب لغة ذلك الى او وجوده للوط
من حيث هو لا باعتبار مهية من ذاتية جنس ونوعها وامكانه غير متميز ولا متخصص ولا متشخص بل هو كالقطرة
في الماء قبل انفصالها وكالحرف في هذه الدواة ولم يكن ملتفتا لذلك الشيء في نفسه والا عنده احد من الخلق حتى يليه فعل الفاعل
عز وجل ما قدر من الصور الشخصية والحدود المعينة كما قال تعالى في اي صورة ما شاء ركبك فاذا البسه لهم الاعيان
كخلعة الارادة والمعقول الاول من العقول والوجود المطلق الظاهر بعد ظهور الوجود من كسوة المهية ويلذ الى صنف
من جنس او من نوع بأن الصور في حقيقة هذه الموجودات فلكل حصص من اجناسها تميز وتخصص بالفصول التي الصور
وما بالفصل النوعية ان المنسوبة الى النوع بكونه جزء الشيء لان الصورة النوعية فصل فان النوع منكم مركب
من فصل مطلق ومن جنس او حصص من الانواع تميز بالحدود الهندسية والهيئات الشخصية بل حقيقة تلك الوجودات
عند من ينظر بنور الله والفؤاد اجزاء من كل لا الكلي من امثال هذه العبارات ان حقيقة الوجود مركبة من اجزاء
هي غير الوجود لا جزئيات من كلي وان كان نظر الرد عليه في محله في تنبيهات الكل لا اجزاء الكل جسمانهم بعد
وفي جعل الوجود بما هو وجود بسيطا لا مركبا لبطلان توهم الوجود من نقيضه بالبداهة او من الوجود لبطلان تركب الشيء

من نفسه بالضرورة واما المراد انها من الجزء للكل الانسب الى اشبه منها بالكلي او افراده كما في الباب والسرير والعرش
من اجزاء الخشب الذي بمنزلة الوجود الكلي الذي في ذاته تلك الثلاثة تميز عن الخشب وفيما بينها بالصور اي بالمهيات عنده
كما قرره وهذا ليقم رد عليه لانه س سره قائل بان الوجود يتعدد ويتكثر ويختلف بالشدة والضعف والتقدم والتأخر
بذاته ويلزم لكل مرتبة من مراتب تنزله تعين يسمى بالمهيات التابعة له مع تميز الوجودات بالمهيات ظهورها بها لا تميزها
بذاتها فلا بد ان يكون فانه بذاته كما ان الوجود متشخص بذاته بخلاف المهية فانه متوقفة بالوجود فلو عكس دار وعلى كل فرض
اي سواء كان الوجود جزءا للكل او جزئيا للكلي او كون ذلك من الوزن في مجمه او سقيته فان لكل وجود منها اي الوجودات في
فانما كماله بتحققه لغم ولعينه لا فان التعين ليس الا المهية وهي نقص الوجود ولا كماله وذلك متوقف على هذه المهيات
اي ظهوراته في العين والا فالامر بالعكس لان الوجود متقدم بحسب الرتبة على المهية الكل لود وهي متأخرة عن الوجود الكل في
ما خراو شيئا ادق من نتيجة التعقل والالتزام للمطابقة وهي اي شيئاء مقابل اللاشيء وما كونها اشياء الا تحققها في مقاماتها
بمقاماتها التي لا تعطيل لها في كل مكان وفي انفسها مع قطع النظر عن مهياتها هي وجودات في ذاتها ومتعينات نوعية
في نفسها او ظروفات للتعينات النوعية فهي اي الوجودات كحصص الخشب سرير الصورة السعادة وضما الهيئة القاعدة
فانها في انفسها وجودات ومتعينات اي ما وقع عليه التعين او ما يحكم به التشخص نوعية ثم للاخر رتبة فان النسبة بين المهية
والوجود الحادثة بنحو خاص من الانحاء تميز بعضها عن بعض بالمعينات الشخصية مثل الاستاد عمنه مملى بدرايه بالمبهاح تحقق المهيات
الكلية كالانسان والفرس وانه باقتضاء ابواب انه يلون وكم وبهذه الجهة والمكان وتلك الجهة وكذا او كذا ولم يقل بان
تشخصها بنحو وجودها والشيخ ان تشخص كل مهية من المهيات انما هو بنحو وجودها وانما تشخص وجودها فانما هو بذاته وان لم يكن لذاته
في الوجودات الامكانية فان اللون والكم والكيف وسائر الاعراض كلها مهيات ومن الواضح البديهي ان ضم الكلي الى الكلي
لا يفيد التشخص مقام التشخصية ولو تجاوز الالف وظاهر هذه الكلمات وقوله في التميزات النوعية والتميزات الشخصية على ملاحظة
مع ابهام ما في النوع وعدم ابهام اصلا في التميز الشخصي هو ما اجاب به عن ذلك السؤال ق لكن ظاهر اذ الظهوريات عن
حقايقها اي الوجودات وجداتها كلها وجودات موصوفية اي وجودات اصلية في العين والجعل ثم ما يعم بالمواد
وليس فيها اي في تلك الحقايق الوجودية شيء غير هو اي الموصوف والصفة جزء الحق بل ان قلمه ثم وهو نفي المهية التي
غير الوجود بل انه الا في نوع تقدم العقل اذ ما ليس بوجود كالمهية العدمية والعدم ليس بشيء فانه لو كان شيئا لكان وجود
الشـ وفي الشيئية والوجود وكونه وجودا او غير وجود ناقص وان كان وجود كلي بحسبه اي وان تفاوتت الاشياء
في رتبة الشيئية والوجود والتفاوت اية امر غير الوجود دين لعدم الشـ في هذا الاثبات وان الشيء بعد تحقيقها
في الحقيقة العينية وتغايرها بنوع من الاعتبار وما ظن انه اي الشيء غير الوجود دين تحقق او الوجود ناقص ولو يتحقق الانتقال
بمنع عدم اذ غير الوجود نقيضه وضده وهو العدم مهية كان او نفيا واعلانا فهو باطل لانه ان كان شيئا فهو وجود وفيما
وكل ما هو وجود ولو واجب الوجود فيما البتة فهو مخلوق وحادث كغيره من العدم والامتناع ولو ذاتيا كما مر في وجه المعالجة

في الامكان ممكنا او واجبا او ممتنعا والا اي وان لم يكن النقيض والعدم شيئا فلا تميز اذ التميز بين الشيء واللاشيء عقلي لا ثابت
ولا محذور والعبارة بالرفع او النصب عنه قد مر سابقا انك اذا جعلت الماء المهية والعدم والنقيض شيئا يترتب
عليه مفاسد الشيئية فالجواب انه لا تميز وان ابقيت الامر على اللاشيئية فالجواب انه تميز وان ابيت الا عن احدهما
فالجواب انه لا تميز ولا لا تميز اذ ارتفاع النقيضين غير مستحيل عن مرتبة الشيء من حيث نفسه ودعوى انطراح شيء اي وجود عيني
موصوف باللاشيء بالمزج اللزومي والتبعي او انطراح شيء مركب من شيء هو الوجود واللاشيء هو المهية والعدم غير باطلة اذ لو كان
المزج بمنع الثبوت مغاير الوقوف الغير الثبوت اصلا وكان اللاشيء لا شيئا من جهة اي باعتبار الحقيقة العينية من الذهنية
ليصح للاشياء يصح عرفا كالممتنعات الذاتية مثلا انطراح زيد او وجوده لشريك الباري او دعوى تركبه اي الوجود
منه اي من الشيء ومن اللاشيء باطلة مطلقا ولو لم يكن اللاشيء عرفا وكيفا اذ الوجود لا جزء له ولا هو جزء ولا كل والانطراح المطلق
ولو في ضمن اللزوم والحلول او التركب من القوابيات والداخليات انما يكون بين الموجودات والشيئيات لا مطلق
حتى اللاشيئيات والاعدام وحيث ذهب المصنف هنا مما منع تركبه الى ان الموجودات المشوبة هي ذوات في انفسها
على ما هي عليه قبل لحاظ الثبوت واعتباره وانما عرض لها من شيئيتها ما لحقها من عوارض مراتب تنزلاتها المرتبية لا الذاتية لها
فان الذاتية باطلة هنا حتى الوجود اذا كانت بمعنى العينية او الجزئية كما مر باعتبار اللزوم لزوم اللازم غير متأخر
اللزوم هنا الوجود فعليه جواب حيث لكنه لا يرتبط به بعد فرض الثبوت او العروض او اللحوق او المرتبة او التنزل
ويرتبط بانطراح الشيء باللاشيء لو لا حيث مع ان هذا الاعتراض لا يرتبط بهذا المبحث ولا يفيد الا تكرارا على
التكرار المافر وغير محذوره راجع الى مدعول حيث لا ان المصنف الاعلى انكار كون القول او الالتزام ان يكون
كل ما يصدق عليه الشيئية وجودا لا شيئية اي الصدق وذلك لا لزامه بزعمه عليه ان كل ما هو وجود فهو لذاته باق
على صرافة الوجود لذاته كما نسب اليهم انهم قالوا وشواق معرفة الذات من الخلق كون الماهية البحت والبسيط واما جرم ان
ظاهر هذه العبارة من بقاء الوجود على صرافته لذاته اي بلا حيثية تقييدية فيه لا عيب فيه بل لا يتصور غيره فان الوجود
من حيث هو ليس الا نفسه اي الوجود وجود الشيئية كالماء ماء والارض ارض وانما العيب في بقاء وجود الممكن على صرافته
بلا ثبوت اصلا وهو غير لازم من كلام المقتبس قدس سره بل خلافه هو المثبت والاربعة التي بعدها قد حكى نفسه عنه على
فهم لوم لكلماته هنا على هذا المواضع فيه وفي جميع الاشياء فيه اي في الوجود من حيث هو وجود فلا يمكن التشكيك
بالشدة والضعف والاقوى والآخر وكون ذلك من وجوه التشكيك فائدة الاولى ان لا يكون له مصداق وعين واثر على
من القراب فلا يمكن وجود تشكيكي وتفاوت اصلا اذ الوجود بسيط وحده من حيث هو والمهية متعددة مع وحدة
الا يمكن نفسها نفسها فضلا عن ثبوت ابعاده بل على قوله ومعتقداته هنا كيف يلزم مغفرة عظمى وهي ان كل شيء ان شاء
لذاته اي واجب بالذات وازل الآزال فان الوجود واحد بسيط بحت من حيث ذاته وما بذاته ثابت فهو الواجب قدم
وانما يجب الحدوث مقابل الازل والقدم والامكان مقابل الوجوب الى الاشياء ويثبت للافراد المشوبة

ما يختلف

من حيث لحوق عوارض المراتب لها فلا من هذه الحيثية للامكان والحدوث لشيء ما من الاشياء في ان كل شيء منها غير كون
الذات الا هنا الحقيقة بدل الذات لان الاصل فيه ان يطلق على المهية من حيث هي الا اذا وجد قرينة على الاطلاق
لفظها على حقيقة الوجود اي الواجب وانما نسب اليه الحدوث للعوارض لا للكونية لكلمات المصنف عليهم او انفرد لا
لهذا الفهم منها فان العارض عنده قدس سره كما هو موجب البراهين السالفة منحصر في اللزوم لا مطلقا كما في المهيات
بل على كونها من لمائر بيانه ولا يجوز الحدوث في اللوازم التي هي المهيات بل لزومها لها ليقم دهر وجودها العينية حوادث
عنده وعند الكل الا عند صنف خاص من الصوفية والمص رده بجعل الوجود المطلق المنبسط فعلا لا هو وعدم الاطلاع على كيفية
انبساطه ووحدته في الاشياء العقلية والنفسية والجسمية وشعبها او قوته يعم على البيانات والايرادات عليه قدس سره بلا علاقة
بل على انه فخوضه في الاشياء مع تصديقه اتفاقا ان في الاصطلاح والتسمية باسم الوجود او المادة ونحو ذلك وعلى قولنا
لقول مولانا الاول محي الدين واشاله القائلين بانه قبس من الصفة السرمدية وشعرة الاقتباس من نور الحق والكتاب والسنة
من غير ان يتمسكوا بالظواهر بها في كثير من الابواب لتطرق جهات التشبيهات والمجازات والكنايات والاحتمالات
والتأويلات فيها وجهات القدح في الاخذ بالظواهر ما يعين القواعد كما هو شأنه يعم في جميع معارفه ومطالبه كلي
سوى الذات التي عز وجل جعل سور جز لكل ادخل توضيح المعرفة من العمل الظاهر وهو كونه صفة للكل من غير ان يتوقف
كثير بالاضافة لتوغله في الابهام اشارة الى ان الذات ما هو خارج عن اطلاق الشيئية عليها اذ لو كانت شيئا ان كانا
وثابتا بها الاشياء وهو موقع الجدل عليه بما قال في المهية والعدم بانها بعد ما لم يكن شيئا فلا تميز اولا والسلطة واللاشيء
لا يحكم له اصلا كان في الذات الواجبة والجواب ايجاب بابداع الواسطة حادث لا من شيء مرحلة الشيئية اي الوجود
بما هو وجود اي لم يكن مادته مأخوذة من شيء قبله اذ لا يعقل قبلية الشيء بما هو شيء لشيء مع ان المادة اثره ومتأخرة
عنه لا قبله بل في رتبة الفعل وانه لو وجب ان يكون لكل حادث مسبوقا بمادة لزم تسلسل المواد ولا عبرة بها ليفهم من جملة
الحوادث ولا ذا احد لبطلان الكلية وان لا يلزم ان يكون كون المضغة من العلقة التي من النطفة وهكذا مخلوقة لا من شيء
وليس كذلك بالاتفاق والحس اللهم الا ان يريد بالمادة الاولى بازاء الهيولى الاولى للاجسام في اصطلاح اليونانيين
فانها لا من شيء والا لم يكن اولى وما هو غير مخترع المادة صفة لشيء لم يطابقه للتوغل المذكور ادعى على قبله ليكون معقولا
من غير مصحح صفة لغيران لكان تتمة التوصيف ومضاف اليه ان حيث متعلق بالحدوث لا من شيء فكل شيء منها اي من
الاشياء المادية لم يكن مذكورا قبل كونه ممكنا والتسمية جعلية بدلالة بكونه تكون امكان الممكن ذاتيا له وكل ما هو ذاتي
له لشيء فتعلق الجعل به محال ضرورة والا لم يكن الذاتي ذاتيا هف الا ان ينكر الذاتية رأسا كما عليه الاشاعرة وهو غير
متصور وكل ما هو غير متصور فهو غير متحقق فان كل متحقق قابل التصور وان لم يقل بالفعل لفقد شرط او وجود مانع
لا يكون لانه فرع امكانه ولا ما بما لا يخفى القبلية ولا يعلم اذ الذات لم يكن محل العلم بالشيء وغير الذات لم يكن
مذكورا حتى يتحقق فيه العلم بنفسه او بغيره ولم يكن متعلق علمه مذكورا قبل كونه الا بامكانه الاستعداد او ما استعد

يكون في الحقائق الحيوانية الذاتية في الفعل وبرهان هذه الدعوى الذي جاء به النبي صلعم من عند الله وآمن به اهل بيته عليهم السلام وهو سر قوله تعالى وان لم يرد منهم فيه نفي اصلا فضلا عن كثرة ورود ما يدل على هذا البرهان وهم اهل الحق تلك الدعوى منه بظاهره الذي الطف البطون ما قال الله لنبي ما ساء مريم اولا يذكر الانسان انا خلقناه من قبل ولم يك شيئا وقد يذكر من التذكر الذي يراد به التفكر وهذه القراءة واحج في اثبات المدعى من قراءة الذكر لانه فرع ان يكون مذكورا قبله ولم يك شيئا بخلاف تلك القراءة والا ان تقول يذكر ذلك لقوله خلقناه من قبل اي قدر في العلم حيث كان الله ولم يكن معه شئ ولم يك شيئا بل كان عدما صرفا عن الصادق عم قال لا مقدرا ولا مكنونا وعنه عم قال لم يكن شيئا في كتاب ولا علم والقمي اي لم يكن ثمة ذكره وقال قبل هذه في بحر لم نجعل له من قبل سميا اي اسم يحود ذكره وقد ذكر يا خلقتك من قبل ولم تك شيئا بل كنت معدوما صرفا فالمراد ما تسمى من اللاشئ ما قاله تم لم يك شيئا من الكلية التي لا اشئه منها شئ وذرة في الارض والسماء وما بينهما ما ذكره في شرح المتن اما بيان اللزوم فلان غير حقيقة الوجود اما ماهية او لقوله الماهيات قبل الايجاد لم تكن شيئا لا موجودة ولا مذكورة ولا معلومة بل كان الله وحده سبحانه ولا شئ معه ولا يعلم انه معه شئ كما قال الصادق عم كان ربنا عز وجل والعلم ذاته ولا معلوم الخ قوله ثم انه الممكن الممكنات على وجه كلي لا ينافي في الكل والجزء مثل الجزء على وجه كلي اه وهو صريح في ان الاطلاقات مجولة فالقيمة في جملة ممكنات الشئية لا فيما يدل به القلم لقوة البرهان والحجة الا ان هي فاعتذر وفي ان تلك الكلية محيحة على العموم مما هو غير ان يحقق بعنقه او بمادة لكنه ينتهي على ان كل شئ معمومه الغير المنقضي مخلوق مادته او وجوده لله تعم لان كل ما خلق الله فهو كان في شئ الشئية اي لم يكن مذكورا قبله اصلا وكل ما هو كذلك فامتنع ان يعلمه الله اذ لو علمه فهو شئ معه تعم والمعروف ثبوته بالبرهان والكتاب وان اختيار انه هناك عدم حرف ومعدوم كيف ومخلوقية كل شئ من الله مناف لما دل عليه العقل والنقل من اباء الله عن ان يجري الامور الا باسبابها فاذا دار امر الاشياء على مدار الاسباب ينفتح به ابواب الذاتية واللزوم والتلازم وسبق لكل حادث وبمادة ومدة وتعدد مراتب الوجود والكون لشئ واحد متقدم كونه العقلي على كونه النفسي وتقدم كرتبه النفسي الملكوتي على كونه الطبيعي الناسوتي وانه تقدم على هذه الاكوان والامكانات كونه العلمي في العقل الاول والوجود المطلق ولولا الا النقاح لزم حرف كلامه تسمية الا ما اختاره الاشعري من ان الكل مخلوق لله تعم ابتداء بلا واسطة وهو متنزع عن مذهبه لغاية الشدة فيما سالت منه مجلس التدريس والحق معه لبعد الاساطين عن ادراك مذاقه فضلا عن الاشعريين الذين جمدوا على ظواهر افهام العوام في الفاظ الكتاب والسنة فاذا قال عم بالاسباب واقتفا نهاياتها وقد الزمه القول بالتسلسل ودائرة المواد المترتبة لقبول صورها المختلفة لطريق الامكانات الاستعدادية المنتهية بالآخرة الى الامكانات الذاتية التي على افتقارها الا انها على الذر بالجعل جاعل اي بالفعل فاعل كليم بالمواد وهو اقرب واذا قال بترتيب تلك الدائرة في نشر ما ائمة القول بان الا ان الكبير وهو مجموع العوالم كبيرها وصغيرها او الصغير مثلا والان في الكل سواء مخلوق قبل بنحو آخر وذلك النحو من الان

في الذرّ

في الذرّ والملكوت مذكور قبل بنحو آخر الا ان ينتهي المراتب والاسباب الى مسبب الاسباب من غير سبب فيخلق لم يك شيئا اي لم يكن بهذه الصورة اللاحقة بل بصورة اشرف واقوى من تلك الصورة الا ان ينتهي الى العقل الاول الاول نعم يصح القول ان كل حادث وبعينه العموم والاستغراق خلقه الله لا من شئ بدون ان يعرف الاشعري الا ابعد باسقاط الاسباب بنا على ان الاسباب فان جعل الله انما يتعلق بوجود الشئ لا بماهيته والوجود في التحقيق فليس الا الوجود المطلق الذي هو الفعل الاول الا ترى ان وجود زيد ان لاحظه العقل لو قطع النظر عن اضافته الى زيد وان كانت الاضافة اليه نحوا من انحاء الوجود المنبسط اللابشرط الا ان الان قد في اقطار المستقيمين الى المعاني البيد فهو زيد بهويته وتعينه لم يبق منه الا وجود زيد بما هو وجود وكذا وجود اضافته وساير الموجودات كلها فاذا جعل وجود زيد فعل الله وخلقه لزم ان يكون لا من شئ مع انه واحد وحدة اخرى خارجة عن نوع الوحدات التي في الماهيات وهذه الوحدة لا ينافي تعريفه عنان الكثرات وزمام امر الكثرات الا ايد المواد واستعداداتها التي الكل منها في رتبة كون اي وجود عقلي لطيف من هذه الجهة يصح القول بتجدد الوجود بما هو وجود لطيف نور المادة الا وسط النورانية وسير الشهادة فقط كلي بالمواد وهو اقرب في العقول والملكوت والملك الا البسائط الفلكية والعنصرية وتدريجاته الهيولى العنصرية في المركبات منها ومع ذلك كله فما هو فعل الله في الكل هو وجود كل شئ واحد من جهة الوجود بما هو وجود ومتعدد من جهة اضافاته النورية واشراقاته الشعاعية وهو في قول المصنف تنزل مراتب الوجود ولحوق العوارض التي هي الماهيات له اذا عرفت ذلك فتدبر فيما شرعه وما استغناه التي صدره بها بقوله فالذي يزعم المصنف انه غير الوجود والشئ ما هو حقي لو قيل لا يحتاج الا الشريف فان معنى لا شوبه شئ غير الوجود واضح عند الكل وهو ان الموجودات الممكنة مشوبة بشئ غير الوجود وهو الماهية والوجود الواجب لم يشبه شئ غير الوجود والفرق بين الوجود وغيره لا يتحرى في الفرق بين الواجب والموجودات الامكانية من متفق في زيد موجود ووجود زيد موجود وفان وجود انه موجود لوجوده لا بوجود زائد من قبيل الكل الا وما من الانتزاع انتزع بخلاف زيد الموجود فانه موجود لوجود زائد عليه في العقل والتصور ومعدوم في نفس العين وهذا الجزئي الكلي شيئا ووجودا وموجودا ولا الاشياء ولا وجود او موجود العيني لا موجود ولا معدوم ولا شئ ولا لا شئ لما تقدم مرارا ان الماهية من حيث هي هي ليست الا هي لا موجودة ولا معدومة ينبغي ان كلامي الوجود في الماهيات الوجود والعدم في الماهيات المعدومة ليس عليهما ولا جزئهما والا فواجبة او ممتنعة لا ممكنة بل خارج عنهما لا حق لها من جانب الغير لوجوده او عدمه ومنزلته هذا الغير المسئول عنه وهو الماهية من حيث هي هي من الوجود منزلة الذات الواجبة من الاشياء في انه لا يخبر عنها وبها الا بالفعل والوجود وانه ليست نفسها فضلا عن ان يحكم عليها او بها بحلية بسيطة او مركبة فقوله فان كان قوله حقا لم يوجد من بأن الوجود حقيقة كل شئ انتحارا بانه لازم قوله محقق ما هو في الاشياء هنا وان كان مع قوله في سوا فيه من نكتة فليس شئ غيره اي الوجود

فيه ان الحقيقة لها اطلاقان الاول الذات بشرط وجودها في الخارج وباعتبار وجودها العيني والثاني ماهية الشيء
وكلاهما يكتفى بالوجود بهذا المعنى اي امر غير الوجود وهو الماهية التي عرفت حالها الآن وفي تكرارها معنى اما الاول فباعتبار ج
وان كان وجدي ثبت انه غير الوجود او ثبت مرفوع صفة شيء موصوف غير فالوجود لا يكون حقيقة شيء من الاشياء
باعتبار ائتلاف ذلك الشيء من امر آخر غير الوجود فيه ان الحقيقة معناها ما عرفت لان الوجود اذا كان حقيقة
زيد الموجود مثلا كان زيد وجودا كما هو فالمطلوب اصلا كما انه يلوح من كلامه ورده عليه الا وانت بانك
قد رأيناه لم انا ولا كشف فانك بالنوع شيء وانه صوفي كتب ولب بر ايراداته عليه في باب الوجود و
واشتراكه معنى فقوله هو الوجود الحق الذي هو كمن حقيقة الوجود لا يشوبه شيء غير الوجود ويلزمه عليه بحكم مفهوم القيد
ان هنا ان في عالم الموجودات التي وراء كمن حقيقة الوجود بزيادة المعنى يمنع لا يشوبه شيء اصلا اشارة الى
الفرق بين الوجود الواجب وبين حقيقة الوجود بالاضافة البيانية او اللامية التي معنى البيانية اشيا غير الوجود
بهذا اللازم صحيح فان الماهية غير الوجود كما عرفت وجه الغيرية وجوده فهم منه اشيا ذهنية غير الوجود ان لا وجود
لها في الخارج ق ريب عليه بيانات البطلان وذلك الثاني لما قد بيناه كحديث الرضا المتقدم تكراره ان الامور
الذهنية والاعتبارية العقلية واشباهها كالاعدام وان لم يكن حاجة الى ذكرها بلفظ الجمع بعد تعميم الاعتبار الكل
زيفي حتى لعبد عطفه على الذهنية اذ الخارج عن مطلق الاعتبار والظهور لا شيء كيت ولا حكم له ولا خبر عنه وبه
ان لم تكن اشيا موجودة في الخارج عن الذهن او اصلا وان لعدلها فانه فرض ذهنيا لم تكن اشيا تشوب غيرها الامور
او الاشيا فما معنى التقيد بلا يشوب احترازا عن الاشيا المشوبة بغير الوجود معناه ان غير الواجب مركب
من الماهية والوجود بخلاف الواجب كما فانه وجود كيت ادق من الماهية من حيث هي هي وان الماهية من حيث
هي لا تشوب للوجود الامكاني لا موجودة ذهني ولا معدومة ولا شيء ولا يلزمنا معارضته والنقض البتة ولا يرد علينا
ما يتوهم من قيام البرهان على انها غير موجودة من حيث هي هي الا يلزم في ثبوت الوجود لها معارضة ثبوت
الشيء للشيء وتوقفه على ثبوت المثبت له اي على انها موجودة بالوجود فان الوجود موجود بذاته لا بوجود
زائد عليه والا يلزم التسلسل وساير المفاسد ولا بغيره فان غيره هو العدم والعدم يمتنع ان يخبر عنه وبه وان
فوجود وشيء لا عدم فلو تعلم في هذا الغير فانما يكون بالوجود فلو عكس دار ولا يلقى عطف ولا يلزمنا والمعنى
لا يلزمنا ما يقترح انه انما وجد الوجود بنفسه وبذاته اي بدون الحيثية التقييدية في الوجود الامكاني والتعليلية
اليقينية في الوجود الواجبي ق اما غيره فانما وجد وجد ويكتفى به اي بالوجود سواء كان في الاعيان او في الاذهان
لان الوجود الذهني للاشياء وجود لهم مغاير لماهياتها في الذهن او في الخارج لهم بمعنى ان الذهن شيء موجود
في الخارج وكل ما هو الموجود في الخارج فهو خارجي بضرورة لان قولك انه وجد بنفسه اشير به انه هو الذي يكر
فيلزمك انه فعل لا معقول ما الدليل على البطلان بهذا الشرط لما عرفت آنفا ان المشار الحق والتحقق هو الوجود

فهو فعل الفاعل

فهو فعل الفاعل بلا واسطة من جميع جهاته الا ان تعدد الموجودات لما اعتبر في اتصافها بهذه الاشارة الحسية يرجع الى التعدد
الا في غيرها وكثرتها فان حيث العقل مقولا اولا اذ ما شيئا وهكذا فلا شك فيه سيما على اصل وحدته المؤكدة لكثرة لبداهة
ان الكثرة بلا وحدة لا كثرة ولا وحدة بلا اثر حرف ويكفي في وجود الوحدة القائمة بنفسها الطلاق الوجود الذي
هو فعل اول فان ما عداه من الموجودات في عوالم العقول والنفوس والطبيعة انما يحصل من اضافاته الاشراقية كالمثال
في مفهوم الوجود العام الذهني لان هذا الوجود العام اذا اضيف الى الاشيا كوجود الفلك والملك والوحش
والنفس تعددت الاشيا ولو قطع النظر عن هذه الاضافة لم يبق الا وجود واحد عام لا بشرط ام تريد بانه التحقق
والقوام والتقوم فيلزمك ان تقول ما قولنا ويرد عليك لوازم ما تو شكل في باب انه المادة اما الثاني فلا منع
الاندفاع بعد الرجوع الى ما تقدم من ذكره واما الاول فنقول الحق ما قاله مع لكنه لا يقول بما قاله المصنف نظرا انه سع
فاني بالشيعة المجتهدون في فروع الاحكام والمجتهدون لا يقولون بما قاله في الاصول وان لم يكن لمن لم يعلم ولا يعلم
سبيل علم يعلم ولا في الاحكام لاختلافها بالاصول لا محالة واعتزاجها بانوار صفاء القوة القدسية الثابتة وآية ذلك
من بين الآيات او آية صدقه وصحته ان الصورة في المرآة لو ثبت بانها ليس هذا شيئا ولا شيئا لان امر المرآة
عجيب وقد خلقها الله عبرة للناظرين وذلك ان ما يظهر فيها ونراه من الصور ليست هي بعينها الاشخاص الخارجية كما ذهب
اليه الرياضيون القائلون بخروج الشعاع ولا هي صور منطبعة فيها كما اختاره الطبيعيون ولا هي من موجودات عالم
المثال كما زعمه الاشراقيون فان كلا من هذه الوجوه الثلثة مقدوح مردود بوجوه من القدح والرد كما هو مشروح
في كتب الحكماء بل موجب الصور الآلهي والاعلام الربانية الذي هو ان تلك الصور موجودات لا بالذات بل
بالعرض تبعية وجود الاشخاص المقترنة بجسم شفاف صقيل بقيد على شرائط مخصوصة فوجودها في الخارج وجود
الحكاية بما هي حكاية وهكذا الكلي ووجود الماهيات والكليات الطبيعية عندنا في الخارج فان الكلي الطبيعي او الماهية من حيث
هي هي موجود بالعرض لانه حكاية الوجود وليس معدوما مطلقا كما عليه المتكلمون ولا موجودا اصلا كما عليه الحكماء
بل موجود ظلي تبعي لا كما يتبع الموجود للموجود بل كما يتبع الظل للشخص والشبح لذي الشبح من غير تاثير وتأثر فيكون الوجود
موجودا بنفسه بالذات والماهية موجودة بالوجود اي بالعرض فهما متحدان بهذا الاتحاد فاذا قلت انما تقومت
بقيومية الفاعل للمرآة وهو وجودها قلت هذا صحيح لان وجودها مصححها ولكن انت هل تعرف كيفية التقوم
وبأي شيء كان التقوم والتحقق ام لا فان كنت تعرف ذلك وجب عليك القول بما قلناه من ان الاول القول
بما نقول الا ما قلت الثاني في اشهار القولين فان كان الاول فلم يثبت ممنوعه عليه حتى يسره او على كل حال ليعلم الكلام
كل من طالب معرفة الكيفية عند كل احد يتبين عليه قربه كما ذكرت كيفية المرآة والزمها على النحو المذكور الذي
يحتمل المريد ان يرجع عليه ولكن بلباس آخر وكيفية اخرى وان كان الثاني فلا بأس لان الطبع
يفر من الوقفة وان كنت لا تتوقف فانا على البيان ولكن الله سبحانه هو المستعان في هذا البيان وكن وان كنا

قد ذكرنا ذلك اي مثال المرآة وما تعلق بها مرارا الا انه لغموضه وعدم التفات اكثر الطلاب اليه خفي قبل البيان وهو
واضح وبعده للاحتياج فيه وعدم الاقناع في ذلك المبحث والان اذكره لغاية الفتاح لا مزيد عليه وهو ان الشيء
كالبيت مثلا يتقدم في الفاعلية ودوامه بما يتوقف عليه في ابتدائه وايجاده ووجوده يتوقف صدورا وعروضا وهو العلل الاربعة
التي اثنتان منها داخليتان وهما مادة البيت من اجزاء الجدار والسقف وصورته اي هيئته واثنتان خارجيتان وهما
الفاعل كالبناء والتي لا ابتداء لها لبقاء البيت وان مات او بطلان بعده ولزوم ان يكون زيد بناء ونجارا دائما الفعل
المتعلق به وهو كونه بيدها او ضائع الطين والخشب ونحوها الغاية كسكنى لنفسه او غيره وفي الابتداء تقدم ذلك
التي الذي نشأه بالبيت لتوقف جميع المطالب اي تقدمت مادته وصورته البقيتين الان هو ان تثبت افت في الشر
في المادة والصورة والعلل الاربع وان اقتسناه فيما سبق فاعلم انها اربع فاعل وغاية وهما علتان للوجود مادة
وصورة وهما علتان للمهية اي بحسب القوام فالفاعل ما به وجود الشيء كالنجار للسرير والغاية ما لاجلها وجود الشيء كالجلوس
الاستواء عليه وهي علة فاعلية الفاعل بمهيتها ومعلولة له في الوجود فهي غاية بوجه والعلتان المادية هي التي منها الشيء كالخشب
للسرير فهي التي يكون الشيء معها بالقوة كالمنى بالنسبة الى الصورة الانسانية والصورة هي التي يلزم منها وجود الشيء
معها لكون الشيء بالفعل كصورة السرير والانسان وان المادة بالقياس الى المركب علة مادية وبالقياس الى ما ليس
جزئه حلول موضوع والصورة علة صورية للمركب وصورة للمادة وانما منها للمادة ليس على كونها منها للمركب لانها
مفيدة الوجود لعلولها في الاول افادة لا بالاستقلال بل مع شريك يوجد بها والا فيتقوم بها الاخر فيكون بها واسطة
وشريكا وفي الثاني ليست مفيدة للوجود بل انما يفيد الوجود شيء اخر ولكن بها ومنها فالصورة مبدء فاعلي للشيء
ومبدء صوري لشيء اخر فالعلل لا تزيد علتها على اربعة وان من الاشياء لقاعدة شريفة التي بالغلبة في قوس النزول
والصعود محرز في المهية والوجود المتعاكسين ما تحقق فيه جميع هذه الاسباب والعلل كالبيت والسرير والانسان
وهكذا مما في عالم الاجسام مع التفاوت بالرقة في الملكوت والغلظة في الملك ومنها ما ليس بل ليس له الا
الفاعل والغاية كالعقول وما فوقها فان مثل هذه مادتها لصورتها وصورتها ذاتها فما اجتمع فيه الاسباب يكون
له اربع علل وجوده وما ليس له الا الفاعل والغاية فاجعلهما لم هو فيه شيء واحد والمراد من علة القوام هو السبب
المقارن ومن علة الوجود هو السبب المفارق وانك اذا ما قلت في الاسباب القريبة للشيء واحد وحدتها
فلهما تدور على اصل الوحدة كانها شيء واحد متوجه من جهة النقصان لذاته الى الكمال فان الشيء في المثال قد علمت
انه ليس بالعقود ذات شيء الى ان كيف كان مع تهيؤه بالالة والوقت والمكان وغيرها وليس في الخشب
الفم باي وجه كان استعداد قبول الشيء مع مقارنته يد النجار كانها شيء واحد متحرك في الاوضاع ثم للكل
من الفاعل والقابل صورة خاصة منفعلة في الاستحالات والتشكلات ولها غاية قريبة موصولة
بها وهكذا الفعلت الاستحالات وتواردت الصور على الانفعالات حتى انتهت الى صورة اخيرة هي غاية بوجه

وصورة بوجه

وصورة بوجه آخر والغاية لنفسه فاعل من جهة وعرض من جهة وعلة غائية من جهة وان التركيب من المادة والصورة هو
والجنس والفصل المأخوذين منهما احق من التركيب في المهية والوجود من جهة ان كلا من المادة والصورة اللتين منهما اخذ الجنس
والفصل مركبة من المهية والوجود والمهية من حيث هي هي والوجود من حيث هو وجود ليس مركبا من المادة او الجنس والصورة
والفصل كما مر برهانه سابقا فالمبدء الفاعل بالقياس الى المهية الموجودة المعلولة فاعل وبالنسبة الى نفس الوجود
المفاض عليها منه مقوم لا فاعل لان هذا الوجود غير مباين له فان الحق تعالى علة العقل فانما هو من جهة التقوم لا الفاعلية الذاتية
واما بالقياس الى نفس تلك المهية من حيث هي هي وبما هي هي فلا يكون له سببية ولا تقديم وتأثير وتأثر اصلا الا بتبعية الوجود ما
تبعا خفيا لما تقدم بيانه غير كرة ولهذا قيل الاعيان الثابتة اي المهيات ما شمت رائحة الوجود ابدا ان هي الا اسماء سميتموها
انتم وآباؤكم ما انزل الله بها من سلطان والصورة في كل شيء تمام حقيقته سواء كانت حقيقته الاقتران بالمادة او جليته
وانما حاجتها الى المادة ليست لذاتها ولا لوجودها وتشخصها الذاتية بل لما يعرض لها من اللواحق اللازمة لتشخصها في الكم
والكيف وغيرهما فالسرير بصورته وهيئته لا بمادته والعرش بعرشيته بصورته لا بمادته والمادة للشيء مادة بما هي مبهمة لا بما هي
معينة والا لكانت صورة لا مادة فمادة السرير والعلم وغيرهما فالمادة انما هو حامل امكانه واستعداده لا بما له صورة
خشبية بل بما له قوة قبول اشياء كثيرة من السرير والفلم وغيرهما فالمادة اي القوة منشأ النقص والقصور ثم مادة
الخشب انما هي مادة له بما فيه امكان الخشبية لا بما فيه فعلية صور العناصر وهكذا الى ان ينتهي الى المادة الاولى والقوة
المحضة التي ليست فيها بنفسها فعلية اصلا الا قوة كل شيء ولهذا القبل الاشياء كلها وقيعان في عالم العقول وتدريجا في عالم
في عالم الاجسام فيتحد بكل صورة شيئا بعد شيء لما اتحد العقل بكل صورة دفعة والبرهان على هذا الاتحاد قد علم حاضرا من انتهاء قوة
كل شيء ليس فيها جهة فعلية والا لكانت مركبة من صورة ومادة اخرى فيتسلسل الامر الى لا نهاية او ينتهي الى قوة محضة وكل قوة
فالتركيب بينه وبين الصورة اتحادي لا انضمامي اذ لو كانا موجودين متغايرين في الخارج لم يكن احدهما قوة والاخر
فعلا بل كانا جميعا يكونان فعليين هف واذا علم هذا انه التركيب الاول فعليه قياس التركيبات الثانوية لما مرت
من ان نسبة المادة هي القوة والاستعداد الى الحصول والفعلية ولما كانت المادة كالجنس والمهية كان الصورة كالفصل
والوجود كانت النسبة بين الجنس والفصل والمهية والوجود ايضا اتحادية وان فالجنس يتحصل الابهام والمهية بوجود لا مهية فان
فهمت هذه القواعد والبراهين فهمت باب العقوبة والتقوم وكم الاشياء والاقان الله وانا اليه راجعون والآيات
في ذلك كثيرة فان لكل شيء له آية ومن آيات هذا الكلام الصورة التي للآلات والقوس والشيء الى غير ذلك في المرآة
التي كالذهن باعتبار الصور المرتسمة فيه ويمثل بها اي بالمرآة للسالك والتوضيح لان الانس بالحسيات اكثر منه
بالمعقولات وذلك بان لكل شيء من الاشياء مرآة او صورة فيها او غير ذلك مركبة من المادة والصورة اما مادة الصورة
التي في المرآة فهي نفس ظل الشيء المقابل لتلك الصورة المشرق على المرآة برؤيته صورته فيها المتصل به الظل
لما يتوهم من انفصال الظل عدم القائه بالمقابل ودفع بقوله لم نرد بالمتصل حصول الانفعال فيه اي الظل وعدم

القائل بالمقابل اصلا لانه ظل كما ان صورة الخارج في الذهن ظل له ولو القصل عنه في المرآة المتوهمة بين المقابل قائم حتى
في ذاتها زيد به ان الهيئة المتعلقة بالمقابل هي صورته الخارجية لان الصور الشبحية حالة في الصورة الجسمية الحالة في
الهيولى حلول الاعراض موضوعاتها لم تكن بل الصقة في المرآة فيه نوع خفاء في طريقة العقل لامكان ان يقول ما في المرآة
من الصورة ليست الا صورة الشبحي المقابل سواء وقع بمقابلها كصورة الرائي او وقع خلف الرائي كصور الشجر والحجر
فلم يكن في المرآة صورة اخرى حالة فيها او متحدة بها اذ الحلول يقتضي وجودين شيئين لكل منهما وجود يغاير وجود صاحبه
والاتحاد يقتضي ثبوت امرين يشتركان في وجود واحد بسبب ذلك الوجود اما لكل منهما بالذات وهنا ليس كذلك
وبهذا يتم علم الله تعالى بالاشياء في مرتبة ذاته قبل ايجادها بان يجعل ذاته في مرتبة ذاته مظهر جميع صفاته واسمائه كليها
وهي ليست مرآة ومجلات يرى بها وفيها صور جميع الممكنات للاصول والاثنى ونسبة واضافة لان الاضافات يعلم
راجعة اما امر خارج عن الذات البسيطة من جميع الوجوه فصارت حكاية المرآة من اجل هذه الجهة آية من آيات
ربها الاعلى الا انه لو تم هذا لبطلت الصور الادراكية في الذهن مطلق تعلقاتها به سواء كان من باب الارتسام
او الاشراق او الخلاقية او الحلول والاضافة او الصفة ذات الاضافة او كونها من النسب ولو فرضية والا ثبات الطل لتصور
الذهن صور الامور المقابلة له في الخارج اصلا كاعتقاد بحر زيبق واياب اغوال وشريك البارئ المحكوم عليه بالامتناع
وكونها من صور الاعدام والممتنعات الا ان يقتصر على ما قاله الرضا من انه لا تقع صورة في وهم احد الا وقد خلق الله
عز وجل عليها خلقا لئلا يقع في الاوهام انه تعالى عاجز سواء كان هذا الخلق بمقابل تلك الصورة الموهومة كصور الاشياء
الموجودة في الخارج او تقتضي المشارك والمشابه والمشاكل والمماثل في الاشياء الواقعة المتحققة ليقع اختراع الوهم
تلك الصورة التي فيه بعد المشاكلات في تلك الاشياء حتى لو لم تكن اصلا لزم بقدرة الوهم في خلق تلك الصورة
وعجز الله تعالى حيث لم يكن في ملكه تعالى عنها عين ولا اثر على هذا الفرض وفيه انه لو تم لبطل المحال الانتزاعي والتبرعي
اذ الكلام يجري فيها حرفا بحرف وهو خلاف الحس والبديهة وان تلك الصورة الوهمية سواء كانت من الممتنعات
الذاتية او الاعتبارية متعلقات الامكانية اذا عدمت لما لها مقابل في الخارج او الانحاء الشابهة وكونها في الامور
الوجودية لزمها ان يكون بحيثية ارتباط اثر لها اصلا الا بوجود الكلية ولوازمها والكلية يكفي في الحكم بان ما في المرآة
ليست عين الصورة المتعلقة بالمقابل المشرق عليها بل التي في المرآة ظلها اي ظل تلك الصورة المتعلقة به لا اثر
ولا تأثير ولا تأثر تأثر المتعلقة وتأثيرها فهو اي الظل المذكور متقوم بالمقابل اي ذا الظل تقوم صدور لان
ذلك الظل اثره واثر المؤثر صادر عنه ومتقوم بالمرآة تقوم عروض لا تأثير وصدور اذ المناسبة شرط في التأثير
لا محالة ولا مناسبة للمرآة ومادتها وصورتها وجميع ما لها للصورة الانتزاعي او التبرعي التي فيها بوجه الا انها وقعت لها
عروض للهيئات للذهن وتراثيها فيه وهيئة الصورة عطف على مادة الصورة في المرآة اي صورتها لم يقل بها اولا
بدل الهيئة لئلا يتوهم ان صحة صورة الصورة تؤدي اما البطلان العقل وعدمها لان الصورة لو وجب ان يكون لها صورة

لكان صورتها

لكان صورتها ليس صورة فلها صورة اخرى ونتعقل الكلام فيها اما ان يتسلسل فذكر الهيئة ليندفع هذا التوهم وليشير الى
ان المراد بالصورة التي اضيف اليها المادة هي الصورة الكلية المركبة من المادة والصورة فان الظل حادث وكل
حادث مركب من المادة والصورة ومسبوق بمادة منتهية الى مادة المواد النورانية بدون ان يبقى بعده المادة
لكونها من الحوادث مادة اخرى والا يلزم تسلسل المواد وبالصورة المضافة الى تلك الصورة باقتضاء الصلف
وتغير الهيئة هي هيئة المرآة من الكبر والصغر والصفاء والتيامن والاستقامة ومقابلها اي اضدادها وهذه الاربعة قال في البيان
ان هوية المادة للظل مغايرة لهوية الصورة في الخارج بلا اشكال فيهما بوجه كما هو المشهور في الشريف في مجلس التدريس
لا مختصا بما هو الماهية والوجود والجنس والفصل ليعلم كذلك عنده سوى بما لا يكون لكل منهما مغاير الآخر في الخارج وهو
مغايرة بعين الاتحاد الخاص في عين الصورة وما بالعرض في المادة والوجود في الماهية والفصل في الجنس والا فيقع
استلزام المحالات المتقدمة لا بينها كرات لا يمكن لاحد تصوير المغايرة الخارجية او الذهنية للمادة من حيث هي
بدون صورتها والماهية من حيث هي بلا وجود لها اصلا والجنس من حيث هو هو بدون الفصل المحصل له لو فاء المفيد
لوجوده في الانواع فافهم مادة ظل المرآة وصورته لمادة البيت وصورته بموجب الاصول التي ذكرناها ولا يخيل
الظل مادة والمرآة صورة او صورة الان في الذهن هيئة هيئة الذهن صورة او وجود ابدا حفظ رتبة الاكتفاء
في الظل النقيض من باب التغاير والتكثر على النحو الذي اوضحناه وقد قلنا الحق او اعتقادنا ان مادتها التي هي
ظل الهيئة القائمة المتعلقة بالمقابل المشرق فانه اي بالصورة التي في المقابل قيام صدور كما عرفت واشراق
المنطبع فيها من صورتك خارجة منك اليها اشراق منك بدون ان يختلف حالتك قبل الانطباع وبعده وبتجدد
حالي او اضافة او نسبة وانما التجدد والاضافة والنسبة للمنطبع والظل فيها فافهم المثل وترق منه الى معرفة
الذات الحق المتعالي عن مراتب التعريف ومدارج التوصيف في دائمة الاشراق والاضافة الى الابد كما اول
القابلية والمرآة محو سهوا ومعقولها دائمة الاشراق لقابليتها ودائمة الاستفاضة والاستفاضة لقبول تلك
الصورة فلكل اوقات ابتدائها احوال دوامها كاول حصولها في جهة الاشراق ونحوه ولم ارد التشبيه والاستعارة
والتجوز والتأويل والتكلف والاختراع والاستنباط والتمثيل وكونها الا للتعبير عن اساس الموقف بذلك المثال
الذي قطرة في بحر المثالات كما قال الرضا ان الا اسند لا دال على ما هناك لا يكون الا بما هنا فليس التشبيه مرادنا
لكن مطابقا للمشبه والممثل من بعض الوجوه بل المراد ان جميع احوالها في اوقاتها حال واحد في كل الآن
من الآنات الثلاثة هو اول اشراقها وافاضتها من جانب الصورة المتعلقة في اول اشراقها واستفاضتها
في ظرف المرآة اذ ما به الكون والايجاد به المدد والبقاء في جميع اوقات النهاية وقت البداية ولكن مضى عطف
على الصورة في المرآة ليكون من آيات ذلك المطلب او اولئك او الواو حالية او عطف على ما به الكون لا يتوقف
الا على العلل الاربع التي عرفت بها وترتيبها الطبيعي اي اوليها الفاعلية وهي قصد الفاعل لان الاهم هو الفاعل

ولا يكون فاعلاً الا بالفعل فعلة اوسط بالعلية الفاعلية منه كما ان القارب اذا كان بالقرب قاربا فالقرب قارب
بالطريق الاوسط وهذه العلة لا تدخل في هوية المحدث بالفتح ولا في مفهومه لانه كحركة يد الكاتب التي فعلها انه
لا تدخل في هوية الكتابة ولا في مفهومها كما مر ان الفاعل والغاية علتان خارجتان عن مهية المعلول وقوله ق
ثانيها العلة المادية فان المادة عنده سواء اطلق الجعل والتحقق ق ثالثها الصورية فانها عنده سواء في المادة وتحقق
والتقوم الشيء بهما شرط لما ترتب الغاية عليه وان كانت تصورها باعثة للفاعل على الفعل ومن هذه الجهة تقدم على العلة
الفاعلية كما مرت الاشارة اليه ق ولعل التقوم المذكور لا هوية له اي المحدث غيرها اي بما هويته وما به يكون هو دون الشيء
لمن غيرها فاعلا كان او غاية مع لزومهما لتحققه ق الرابعة العلة الغائية وهي كالاوسط في عدم الدخول في هوية
الشيء وفي مفهوم اذ هما اي العلة الفاعلية والعلة الغائية لوازم الوجود اي مما يتعلق بايجاد ذلك الشيء ووجوده شرائط
وسيانه الفاعل وثمرة ما ولوقته الغاية فهما من لوازم الوجود اي التحقق لا المهية ق واما الثانية وهي المادية والثالثة
وهي الصورية فهما لوازم للمهية لا للوجود بمعنى ان الشيء المحدث حقيقة وهوية متقومة منهما فيعلم انه هنا اي المهية
اذا لم يكن الضمير بنفسه كما في النسخة التي عندي فيها هذا الغرض لكان نسخته راجع الى المادة والصورة لا الى الحقيقة
والهوية على الفرق بينهما بالكلية والشخصية وان احتمل ولم يوجد سائر الديباجة الى الان نسخة الاصل ولا نسخة وثقت
بها ولا النسخة المملوة لعجبها ولا متعددة ازيد من النسختين المحتمل استنساخ احديهما من الاخرى الى ان يرزقني الله نسخة
الاصل او نسخة التي بها قرب الله جزء نتائجه وجعل اسمها مطابق مسماها واما الاوسط والرابعة الغائية في رجال
في النسخة والاوسط خارجا عن حقيقة التي لا تبلغ الاعم مما يتعلق به داخلا وخارجا بل كيفيتها هذا التكرار ما قبله الا ان يكون
مقدمة للتصديق بقوله نعم هي اي الشيء صورة هية الاوسط الفاعلية وطلوع هية الرابع وهذا لا يوجب جعلهما
داخلتين في حقيقة الشيء وهويته فالايكار اي الاحداث من الاوسط لان الفاعل معناه الموجد والمحدث والمحقق
ومعناه التذوت والتشيئ المهية لا الوجود الحق الاصيل والا لزم الدور المكرر بيانه في الثانية والثالثة
فان المهية المركبة لا ينعقد الا بايتلاف جزئيها المادة والصورة ونعني بالعلة الثانية المادة الموصوفة والوجود
الموصوفة وبالثالثة الصورة الصفتية والمهية العرضية فان فهمت كلامي في هذا المذكور بها فهمت القيومية وما
به التقوم في الاشياء والى الله ترجع الامور بلا خلاف عقلا ونقلا والرجوع لا يمكن بدون استعداد
المادة او قبلت قبل ان تموت او فالامر بيد الله يمحو ويثبت او غير ذلك وقوله وهو اظهر الموجودات
واوضحها الى آخره اي ان الموجودات آثار دل على المؤثرات والآثار وان ظهرت ووضحت فانما
ظهورها ووضوحها لم يكن من ذاتها حتى لم يوجد اظهر واوضح منه بل كان من فاضل ظهوره تعم ق لكن هو سبحانه لم يكن
ظهوره بذاته فان ذاته غيب كيف عند الجميع والغيب مناقض للظهور وانما هو ظاهر باياته التي في الكون حتى
يكون ظاهرا لا بذاته بل بما سواه كما ظهر لما سواه لا لظهوره الذاتي بل بما سواه كما قال امير المؤمنين عم لا تحيط به الاوهام بل هو

كما في الدعاء

كما في الدعاء او يعبد ما لم يكن للعوام الذي فوق العقول وادق منه ادراكه مع انه محل معرفتهم كيف يتعذر ظهوره الذاتي في
بدوه وبقائه عن تجلي لها بها يعني انه سبحانه لا يظهر بذاته للخلق والا لتغيرت احواله فانه لم يكن ثم ظهر ومتغير الاحوال
حادث وانما يظهر للشيء لمصنوعه فاذا وجد المصنوع ونظر في نفسه انه مصنوع عرف ان له صانعا فقد ظهر له به وبها الصنع و
واليها حاكمها اي يعني انه لعم لما خلق وجب ان يظهر متلبسة بصورة المصنوعية من التركيب والتاليف والحاجة
والعجز فاذا كانت كذلك لا تعرف الا ما هي عليه فلا تعرف الا ما كان مثلها فكان وجودها حجابا لها عن ادراك
كنه عزته وانما كان الواجب الحق اظهر من كل شيء اثر ظهوره ووجوده في الفعل والآثار وان شئت قلت بل في الصفات
والاسماء فان الظهور من باب واحد مع انها هي الظاهرة وليس وراءها شيء وان في رتبة الجمل وتنزلها فهو الموصوف
لانه ذاته اي موصوفية الذاتية مثلا اذا اردت ان اخاطبك فانه لا امكن ان اتوصل اليك الا بواسطة صفات
لانها اقرب الي ذلك لظهورها وخفاء الذات فاقول يا قاعد او يا قائم اختار الاول لان الثاني فقعود
لا قيام فاذا ما قرآ الكثرة المبتذة لدفع الوالي انتهوا فخاطبك بالقعود الذي ظهرت به مع انك غير ملتفت اليه
اي الى القعود او القيام الا بالعرض والتبع ولم اقصده بالذات او اصلا وانما المقصود من الخطاب انت
لا صفتك قعودا او غيره لما اريد منك لا من الصفة مع انك قد غيبتها اي تلك الصفة بشدة ظهورك بها فانت اظهر
عندي وعندك وعند كل من يسمع كلامي من صفتك واوضح منها وانما ذكر صفتك بالوصف لك اذ القعود اثر من فعلك
لان الظهور انما هو لفعلك لا وظهور كل شيء لا يكون الا باثر ظهوره فظهور الاشياء انما هو بظهور فعله بها فلا ظهور لما غير ظهور فعله
بها لما فالقعود اثر من فعل الذات ولو كان القعود اظهر منك او مساويا لك في رتبة الظهور لكان هو المظهر لك في
الميم لك ولم يكن هو صفتك وظاهر انك والتالي باطل بالنقل والعقل والحس لانه اذا اجتمع في مقام او رتبة
كان هو الاظهر منزلته بالقول اي لصدور احدهما عن الاخر او تقوم من الاخر او به اي بالآخر كان الاظهر هو المظهر
للظاهر وهو باطل عليه الدراية واليه الاشارة بقول سيد الشهداء عم على ما نقله بعضهم في دعائه يوم عرفة حيث
لم يكن في كثير من كتب الادعية الا الملحق به دون الملحق قال عم الهي ما اقربك مني وما ابعدني عنك وما اراد فلك في
الذي يحجبني عنك الهي علمت باختلاف الآثار وتنقلات الاطوار ان مرادك مني ان تتعرف الي في كل شيء قال عم
كيف يستدل عليك بما هو في وجوده مفتقر اليك ايكون لغيرك من الظهور ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك متى غبت
حتى تحتاج الى دليل يدل عليك ومتى بعدت حتى تكون الآثار هي التي توصل اليك عميت عين لا تراك ولا تزال عليها
رقيبا وخسرت صفقة عبد لم تجعل له من حبك نصيبا ثم قال عم منك اطلب الوصول اليك وبك استدل عليك ق
فاهدني بنورك اليك ثم قال عم انت الذي اشرقت الانوار في قلوب اوليائك حتى عرفوك و وحدوك و انت
الذي ازلت الاغيار عن قلوب احبائك حتى لم يحبوا سواك ولم يلجؤوا الى غيرك ثم قال عم ماذا وجد من فقدك
وماذا افقد من وجدك [illegible] قال عم انت الذي لا اله غيرك تعرفت لكل شيء فما جهلك شيء وانت الذي تعرفت

الذي تجلى من آثار قدرته كل ظاهر انا ملك غير كيف تخفى وانت الظاهر ام كيف تغيب وانت الرقيب الحاضر فظاهر ذلك لا يخفى
على احد كيف يخفى على احد ولم يكن الاحد احدا الا به سار بأن اجابه واقطاره لكنه عز وجل لفرط ظهوره لانه
لانهاية لظهوره لانه اظهر من نفسك ظهورا لا يتناهى وشدة ملطف على لفرط قهره واستيلائه على المدارك والاذهان
وغير جائز الاوهام بالوهم الادق وكون ما سوى كل ما عداه لعدم امكان اجتماعهما معه لقصر شانه في الرتبة اذ حاق
ذات الوجوب التقدم وحاق ذات الامكان التأخر والذاتيات يمتنع ان يتبدل ويتخلف في المعان ان
المدرك له الذي يجتمع معه ويلتحق به اشبه واذا فلا يجتمع مدركه والواصل اليه احتجب عن الاستدراك بها الاذهان
والاوهام عنها كما قال عليه السلام بها امتنع منها واليها حاكمها وروى عن الصادق عليه السلام ان لله سبعين الف حجاب من نور
وظلمة لو كشف حجاب منها لاحرقت سبحات وجهه ما انتهى اليه بصره من خلقه لولا مخافة الاطناب والخروج
عن المبحث لاطلنا في شرح الحديث ومراتب الحجب وسر العدد وما يتعلق به ولما تجلى لقم بجرمه من شعاع نور العظمة
والستر الحاجبين للجبل ولموسى فجعله دكا وخر موسى صعقا وروى انه بقدر الدرهم فقدره اشارة الى ان اجزاء التجلي
بنور من الكروبيين وبياضه اشارة الى ان النورية كالظهور في مناجات سيد الشهداء عليه السلام بدعاء عرفه برهان
صحيح على المتقي القاهر وهو اظهر الموجودات واوضحها وروى انه بقدر ثقب الابرة فيه اشارة الى قول العلم
ان المخلوق اجوف معتمل مركب للاشياء فيه مدخل واه في ذكره اشارة الى كونه برهانا كالبنوة من نور العقل وظلمة
المجوف على تقليل الاحتجاب بفرط النورية والظهور وكما صح التعليل في العكس الخ لقاعدة التوحيد
الجامع للاضداد وذكر صحيحة عاصم بن حميد وهو ثقة بين صدوق عن الصادق عليه السلام فيمن يدعي الرؤية مورونه بعد
انه ولقد رآه ما يشاء على الا الرفاه ومن برشاد المدعون اصحابه فلقي اذن لاهلية له لعلم اخبارها قال فذاكرت ابا عبد الله عليه السلام
فيما يروون من الرؤية فقال ان الله قسم الرؤية والكلام بين نبيين فقسم الكلام لموسى ولمحمد الرؤية بتغيير اسلوب العطف
رمزا الى ان الواصل لموسى من الكلام بعضه بل شبه يسير منه وللنبي محمد صلى الله عليه وآله من الرؤية تمامها فقال الشمس جزء من سبعين
جزءا من نور الكرسي والكرسي جزء من سبعين جزءا من نور العرش والعرش جزء من سبعين جزءا من نور الحجاب والحجاب جزء من سبعين
جزءا من نور الستر فان كانوا صادقين فليملئوا اعينهم من الشمس ليس دونها سحاب اقول في وجه الاستدلال
بهذه الصحيحة ان الشمس الحسية اذا لم يمكن رؤيتها بلا سحاب وحجاب فالذات المعنوية اولى في الحجاب
عنه عن قبل المدعين للرؤية عليه السلام اولا انه قياس وقد قال الباقر عليه السلام لا يعرف بالقياس ولا يشبه بالناس فاذا لم يشبه
بالناس لم يشبه بغيرهم بالطريق اولى وثانيا انه مع الفارق لان الضوء مانع لرؤيته اذ الضوء ليس منزلا
من الشمس بل من الانعكاس من وجه الارض الى الهواء الصافي ولم يكن مانع الرؤية في الذات سلمنا ان الشمس
بلا سحاب اي حجاب لكنه اذا افتقر الرؤية في الذات اولى اذ لا حجاب لها اصلا كما قال الصادق عليه السلام
في وصف العبد والدال وما دونه من الله بلا كيف ولا حجاب وثالثا ان عدم رؤية جرم الشمس انما هو لاجل

رؤيته وملا العين

رؤيته وملاء العين منها ورابعا ان الصادق عليه السلام عدل عن الجواب بتكذيب المدعي الى المثل ليتحمل المثل المشبه ولا يتجوز
في بيان اجزاء الاستدلال وفيه ما يطابقها بعدد سبعين الف في النبوي اي موارد عدد السبع التي لابد منها في خلقه
كل شيء كالمشية والارادة والقدر والقضاء والاذن والكتاب والاجل في حديث الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام
وفي مرتبة شمس العقل بالمعنى الاعم الذي هي الذات كمال او مادة الاجسام المنفعلة رتبتها مرتبة السبع من الاحاد وفيما فوقها من اسر القلب
من مرتبة العشرات اي السبعين وفي العرش الفؤاد الذي واحده اعلى رتبة ممن كان له قلب او القى السمع وهو شهيد سبحانه من المائة
وفيما فوق العرش ليس وراءه الا الحجاب البحت سبعة آلاف وفي الستر الذي هو سر المقنع بستر الحجاب سبعون الف
او المراد من الصحيحة ان الستر اول معقول وهو الارادة ومادة المواد النورانية المستورة من حيث ما يجري على كل صورة
وشكل صدر عنه فعلا لم يظهر وهو المشية والوجود المطلق في قول العالم عليه السلام وبمشية كانت الارادة فاذا كان التوزيع دليلا على
ان الحساب وجب ان يكون مطابقا لما في تلك الصحيحة بان يكون نور الشمس جزءا من سبعين من سبعين من سبعين من سبعين
من سبعين جزءا من الستر يكون نور الشمس بحساب هذا التوزيع جزءا من اربعة وعشرين الف الف وعشرة آلاف جزء من الستر
واذا ضرب هذا العدد في الستر الذي يكون الستر سبعين جزءا منه يكون نور الشمس جزءا من الف الف الف وستة مائة وثمانين
الف الف وسبعمائة الف جزء من السر لما ذكرناه من كون الجزئية بالنسبة الى عدد ستة عشر الف الف وثمانين الف
الف وثمان مائة الف جزء من نور الستر الذي هو شعاع السر وهو جزء من سبعين جزءا من السر واذا اضيف اليه هذه الزيادة
فيكون الاصل ما ذكرناه لا ما قدمنا من كون نور الشمس جزءا من مائة واثنين ولا اثنين الف الف وخمسمائة وخمسة
وستين الف الف وستمائة الف جزء من السر مع ما في عطف وثلاثة على ستة لانه جعله ثمانية وهو واجب طولي
باربعة وعشرين الف الف بدله فان نظر التوزيع الى هذه الصحيحة بالترقي من الاضداد الغلاة والمحسوس المحقق كالشمس
والافاق الى الاعلى والنحو والمعقول الاخفى والحقيق وذلك بان يكون الستر الذي هو الحجاب الذي جزئيته
ان الستر الذي هو فعله الاول ومحله ولو بالامكان الذي هو ستر الكل وكل الستر ومتعلقه ولو بوقته الذي شقيق
المكان والمحل اذ لم يكن في الاكوان نعم الاعيان الموجودة او الاكوان الاربعة وهي الحركة والسكون والاجتماع
والافتراق قبله اي هذا الستر والاثر اثر لفعل الله عز وجل اذ لو وجب ان يكون قبل كل اثر اثر لتسلسلت الآثار
في ح يكون اثر استدلالا بالمحسوس على المعقولات بهذا الادعاء بان هذه الشمس المحسوسة اذا كانت لا تكاد تدركها
الابصار لشدة نورها وضوح ظهورها مع احتفافها بالهيولى الظلمانية الجسمية الزمانية التوزيعية فكيف تدرك الابصار
والحواس ويكون فيما رؤيته في باب ظهوره سبحانه وهو ظهور خالص لا تشوب فيه مادة وكونها فما اصاب بالمعناه
لا ما ذكره بلا بيان ولا اشارة اليه بوجه وهو خارج عن قانون الشرح والتحرير ان نظر الى التطبيق مع النبوي سبعين الف
بان يكون المراد بالسبعين في الصحيحة سبعين الفا في الكل مع الشمس ومن غير ان ينافي الجزئية والكلية بناء على وجوه
من البيان الذي منها ما هو المناسب لمذهب الهشام ومن وافقه من ادعوا الرؤية وهو ان معنى لله سبعون ان الكلي

في ظلماته ثم كان او غيره اما وزرات الوجود سبعين الف احتجابات ممتزجة من نور الجلال او المادة وظلمة
الهيئة او الصورة او سكهو لو ظلمة الامكان الذاتية والفقر ونور السماوات والارض وما بينهما وما فيهما وما فوقها
وما تحتها وما منها وما اليها وما لها وما معها وما بها وكذلك بان كرسي وان الكائن في فلك مدخلا زعمت
انك جرم صغير وفيك انطوى العالم الاكبر فاذا جاز انطواء الكبير والاكبر في الصغير صح العكس بطريق اولى وان
السموات السبع تمسي في الطول او سبعة حجب الظلمانية بما من منها اضافة لنفي النور والظلمة لتكميل السبع ا شمس الازل
ماخوذ من قولهم عليه السلام من الاستنباط في قوله لكميل نور اشرق من صبح الازل حيث شبه المشيئة بصبح الازل والفيء نور الشمس
اي شمس الازل بالاضافة البيانية ب نور الكرسي كما قد يقال وسع كرسيه السموات والارض وذلك لما عنه عم
انه سئل السموات والارض وسعن الكرسي ام الكرسي وسع السموات والارض فقال ان كل شيء في الكرسي وسئل عليه السلام عن معنى
الاية فقال السموات والارض وما بينهما من مخلوق في جوف الكرسي وله اربعة املاك يحملونه باذن الله فان جعلنا الاملاك
من لوازم الكرسي فوجه الترتيب وهو تقدمه على العرش بحسب الذكر واضح وان بان جعل الحامل اشرف من المحمول فالعرش
مقدم عليه في الرتبة بحسب ما لتي من جملتها ما في التفسير ما السموات والارضون السبع مع الكرسي الا كحلقة ملقاة في فلاة
وفضل العرش على الكرسي كفضل تلك الفلاة على تلك الحلقة وسئل الصادق عن العرش والكرسي ما هما فقال العرش
في وجه هو جملة الخلق والكرسي وعاؤه وفي وجه اخر العرش هو العلم الذي اطلع عليه انبياءه ورسله وحججه عليهم السلام والكرسي
هو العلم الذي لم يطلع عليه احدا من انبيائه ورسله وحججه عليهم السلام ج نور العرش كما قد يقال في هود وكان عرشه
على الماء وذلك لما سئل الصادق عن قول الله عز وجل وكان عرشه على الماء فقال ما يقولون قيل يقولون ان العرش
كان على الماء والرب فوقه فقال كذبوا من زعم هذا فقد صير الله محمولا ووصفه بصفة المخلوقين ولزمه ان الشيء
الذي يحمله اقوى منه ثم قال ان الله حمل دينه وعلمه الماء قبل ان يكون سماء او ارض او جن او انس او شمس او قمر وجه دلالته
على تاخر العرش عن الكرسي انه في هذا الخبر هو الماء والماء ورد في الاخبار انه اول ما خلق الله وكان به كل شيء حي وعلى
ان الحامل اي الممسك اقوى منه فهو اقدم عليه في الرتبة فاذن الباء في الكرسي للنسبة اي المنسوب الى الكرسي وهو العلم وسمي
كرسيا لاحاطته في وسع كرسيه في الاية وسع علمه او ملكه تسمية بمكانه الذي هو كرسي الملك حتى يا الكرسي نسبة العرش اليه
في وجه وان ورد حديث ان الكرسي وسع السموات والارض والعرش وسع كل شيء فالكرسي بهذا الجزء اشارة منسوب
الى الكرسي وهو العرش والسر في هذا على اعتبار الطول والترتيب في جميع عالم من حميد كما هو في الاثر ليغا لشمس
بلا سحاب اي حجاب موقع ادعاء المدعين والقصد لتفهيم بالرؤية وامتناع الرؤية المثبت لما اذ لا وجه لامتناع
الا الرؤية لكمال الشمس الحسية ومن ثم الادعاء في عين نفسه بو العجب من عاشق ابن بر وشد د انوار الحجب العقلية
والمفارقات الجبروتية لاحتجابها بالاسماء والمدفوع عن عالم المعقول الاول والعقل ونوابها الى العالم العقلي
او الحجب النفسية لاحتجابها بتدبير الهيولا والنفاد بما فيها وميلها الى عالم الطبيعة عن عالم الانوار العقلية والعقل

وما فوقه

وما فوقه كما قد تعلق في الاعراف وبينهما حجاب وعلى الاعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم اي بين نور العقل المفارق والمنطبعة
الهيولانية حجاب ملكوت النفس المفارقة ذاتا والمقارنة فعلا وما ان مع البين لان لكل حجاب بين كل شيئين برزخ
ونفس مشترك بينهما به لها الجنة وعلى الاعراف الحجاب اي عالمه رجال من اهل التوحيد يعرفون كلا من اصحاب الجنة
العقلية والنار الطبيعية بسيماهم ومن هم الائمة اعلمهم الله بها لانهم من المتوسطين واهل الفراسة وفي الاخبار قالوا عليهم
السلام نحن الاعراف وما عرف الله الا بسبيل معرفتنا لم نكن الحجاب سبعة حجاب الذات خلاف الحجب المعهودة لانه هو الحجاب
الذي تدهش دونه العقول وتذهب الابصار وتحير البصائر ولو كشف ذلك الحجاب فتجلى بما وراءه من حقائق
الصفات وعظمة الذات لم يبق مخلوق الا احترق ولا مفطور الا اضمحل وان قال علي ع لو كشف الغطاء اي
الحجاب ما ازددت يقينا لانه ع راى وقال لم اعبد ربا لم اره كما راى ربه وليس بعد الرؤية شيء ٥ سر الطبيعة
الجسمية في الملكوت والملك او الناسوتية او الهيولى الاوسطان بما فيه كلك اذ لم يبق لهما من انتهاء الانوار
واشعتها الا الحرمان البحت والاحتجاب المطلق والانفعال البحت ومن هذا البيان المذكور ليعلم كيفية جعل
الخمس سبعا كما في نور سبع سموات وظلمة سبع ارضين لتكميل الكرات سبعا والدورات سبعا او سبعين الى سبعين الف
حيث لا تميزه في ايه مرتبة كانت مبدا اما وسطا من طرفيها من الواحد الى ما لا يتناهى من الاعداد فاذا صارت
الكرات والادوار العدد كونه عدد السبعة فمن الواجب ان يكمل ما اوجد الله في كل الاء الى من المبادي
بتلك العدة اما بالذات او بالعرض فاذا لوحظ لها المبادي المترتبة الى المبدء الاعلى ووحدتها وكثرتها افرادها
وجمعها وكثرتها ليقع الاول احادا او ما بعده بلا فاصلة لوجوب الاقتضاء بين المبادي والدوائر عشرات الى
سبعين الف في الكرة الخامسة الطبيعية التي في الافلاك التسعة العرش الاطلس ثم كرسي الثوابت ثم السموات السبع
والعناصر الاربعة المتعلق بعضها ببعض بلا خلاء وذلك زائد او عنه خارج في البين واذا لوحظت كون المبادي
او ما لكونها اعدادا او رجعا في الثواني المتعلقة ليقع النسبة في الاحاد وما بعدها على العكس بنسبة الواحد الى السبعين بل كل واحد من
السبع التي جعلت احادا او السبع التي في المرتبة الثانية المجعولة عشرات وعلى هذه النسبة في باقي المراتب الى اخرها الذي
يقع جعلها او ما يقع بوسطها لما لا يكون باصل مدخلية لكل شيء في كل شيء واصل الالنظام او سائر الاصول عند اهل الحق
وارباب المناسبات الذاتية والعلايق الذوقية ولتكميل امر العدد سبعا او سبعين او غير ذلك من الاعداد والماثورة
والذوقية وجوه من بيانات اعتذرت عنها قبله مثل بعض الوجوه في السبع والسبعين بان موارد العشر كالموالي العشر
والاجسام العشر التي عاشرها العناصر الواحدة وهيولاها نظرا الى انقلاب بعضها بعضا والعقول العشر على جعل العقل
الكل جسم من تلك الاجسام والنفوس العشر للزوم توسطها بين كل جسم وعقل واما العوالم العشر من عالم المحدد للجهات
التي ستة او فوق وتحت وفلك الثوابت والافلاك السبعة والاجسام او عالم القلب الذي هو المحدد لكل جهة
والنفس التي هي فلك الثوابت والعقل لزحل والعلم للمشتري والوهم والوجود والخيال والفكر والحيوة في فلك

قوة الشيخ الاحساء والماعبر ذلك بموارد السبع كالمقعد السبع او العوالم السبع كعالم الذر والهواء والماء والتراب والجسم
والنفس وعلم الروح او عوالم لكل شيء من الاشياء من جهة انه شملت الكيان الجسم والروح والنفس من ربع الكيفية وهي الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة او الحجب السبعة وهي الحجب العقلية والروحية والنفسية والطبيعية والهيولائية والمثالية
الماعبر ذلك من الموارد ويحصل منه عدد السبعين كما يحصل ايضا بملاحظة نسبة القطر الى المحيط كرة من الكرات فانها نسبة
السبعة الى احد وعشرين مع كسر لا يعتد به بحساب تحقيق التوحيدية فاذا ضوعف عدد المحيط ثلث مراتب بموارد الثلث
الملك والملكوت والجبروت او عالم الوجوب والرجحان والجواز الماعبر ذلك حصل ثلث وستون ومربع العقل الكلي
الماعبر ذلك وبالجملة الظاهر ان هذا التطبيق لوجوب السبع كما ذكره في الدرجة الاولى لوجوب الكرسي العرش اذ يكون
نور الشمس على فرض واحدية مع قطع النظر عن كونها ايضا سبعين الف اربعة الاف الف الف وثمانية الف الف جزء
من نور العرش ويزيد عليه في باقي الدرجات بكثير وكثير حيث يوجب هذا الحاصل في السبعين سبعين الف كثرة اذا ضرب
في سبعين الف مرة فالسطور لا يفي بذا النسبة نور الشمس اليه الا ان النظر الى الجمع الاعم من الجمع والوجوب والقرعة ونحوها
بالحساب الطولي او العرضي مناسبا لهذا المبحث والتفتيش او ما شاكله فالاوفق فيه بعدد انفاس الخلايق ومع ان ذلك ايضا
لا يفي بمطابقة ما فيه من العدد بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص منه لما لا يخفى على من له ادنى دربة في حساب العدد ولا ينتظم
الا باساس الدلالات الذاتية واصل وضع الالفاظ بالوضع الالهي وحكم الطبع والحكم الطبيعي للجمع العام
بالعموم والسريان الوضعي سواء كان اللفظ الموضوع لفظ الشمس او الكرسي او العرش او الحجاب او الستر او الستر
او سائر الالفاظ سيما الفاظ الكتاب والسنة او من جملة تلك الاوفق ما في كتاب الفضائل بخبر طويل ملخصه ان الله
خلق نور محمد صلعم قبل ان يخلق السموات والعرش والكرسي واللوح والقلم وقبل ان يخلق الانبياء كلهم باربع مائة
الف واربع وعشرين الف سنة وخلق الله من اثني عشر حجابا بالمجلس بوزره في حجاب القدرة اثني عشر الف سنة
الانبياء كلهم باربعمائة الف سنة وفي حجاب العظمة احدى عشر الف سنة وفي حجاب المنة عشرة الاف سنة وفي
حجاب الرحمة تسعة الاف سنة وفي حجاب السعادة ثمانية الاف سنة وفي حجاب الكرامة سبعة الاف سنة وفي
حجاب المنزلة ستة الاف سنة وفي حجاب الهداية خمسة الاف سنة وفي حجاب النبوة اربعة الاف سنة
وفي حجاب الرفعة ثلثة الاف سنة وفي حجاب الهيبة الفي سنة وفي حجاب الشفاعة الف سنة ثم اظهر عز وجل
اسمه على اللوح اربعة الاف سنة ثم اظهره على العرش فكان على ساق العرش سبعة الاف سنة الى ان جعله في صلب
الف وثلثة عشر الف ولما كان الكل موجودا حقيقة في كمالات الذات وحاكيا عن الشمس صفاتها الجلالية والجمالية
وكانت اسماء الله وصفاتها على كثرتها مندرجة تحت اسم جامع لحقايقها وبه تتفاوت مراتبها فاذا ضرب
ذلك الكل المجتمع في عددها ما ورد في الاخبار انها اثنان الى الاسم الاعظم على ثلثة وسبعين جزءا الحاصل
الوجوب سبعة وثلثين الف الف واربعمائة الف وثلثة واربعين الف اذا ضرب

الف حجاب وهو المبلغ ثم سبعين الف

فيما ورد في الاخبار ان لله مائة واثنى عشر خلقا يكون المبلغ احد وستين الف الف وسبعة واربعين الفا الحاصل واذا جمع
بجوامع ما سبق في سابقه يكون المجموع مائة الف الف واحد عشر الف الف وثمانمائة الف واربعة وثلثين الف وهو
الفوق مما ذكره بكثير لما يزيد عليه كل صورة من نسبة هذا المجموع فان حاصل ستة الاف الاف الاف وثمانية مائة
وسبعة وعشرين الف الف الف ومائة وثلثين الف الف الف ومائة وثمانية وتسعين الف الف وهكذا امر اجتماع
هذه الاعداد واشباهها من حيث الجمع او الضرب او كون ذلك مثل ما في اخبار المعراج ان البراق لما كان رسول الله صلعم
في علوه السموات مسيرة ثلثين الف سنة الى ما تحت العرش اه فانه لو زيد عليه عشرون الف في نفس العرش يصير مطابقا
لحساب سبعين الف واين هو مما ذكره مع عدم ربطه بهذا المقام ولذا اقتصرنا على هذا القدر وتركنا الخوض في سائر
مراتب الاعداد الماثورة في كثير من الابواب وفي اساس علم الاعداد والحروف وما ربما يتضح بحسابه الذي ذكره فانما
الشيخ معلومة او الخطاء على القلم فالا وسائل ان لم يرض فيه ولما كان حمل الحكمة في من جملة ما يدركه الابصار كما قال
عبد المرتضى ومولانا وسيدنا الرضا عم كنهه تفريق بينه وبين خلقه كانت حيثية عن كل مدرك سواه بعينها عين ظهوره كلما زاده
والنت وبهذه العبارة معنيان الاول ان غاية ما يمكن لاحد ان يراه ويظهر عليه ليست الا فقدانه البحت والجهالة
المطلقة اذ ليس له حقيقة ممكن الرؤية غير هذا والثاني ان شدة خفائه ثم ليس الا رؤيته وشدة ظهوره على الابصار
والمدارك لما اشرنا اليه في الشمس المتقدمة وقول المعصوم حيثية خفائه مع انه لا يكون عليه اطلاق الحيثيات التقييدية
او تعليلية والجهات ولو وقتية انما هو للتعبير والتفهيم والتوقيف والتوصيف **وقوله** وعلى هذا ايضا مسئلة التوحيد
وربما يتفتح بابه لا لغيره اصلا يريد به ان اثبات الكمل الموجودات الواجبي واثبات توحيده لا يتيسر لاحد الا بشدة خفائه
وجعله مجهولا مطلقا من جميع الوجوه ليكون مع وحدة وجود الواجب والممكنات انتهاء الخلق لله الخلق والفعل لا
انتهائه الى الذات وهويته من الكل الموجودات لقرينة استدراكه بلكن لدفع اشتباه توهم وهذا هو الذي يقول الشيخ به والصوفية
الحق منه في هذا الرأي لما كررنا بيانه بحسب تكريره له واما ايضاح امر التوحيد وفتح غلق ابوابه على النهج السديد الصواب
على ما ورد في الحق فهو تام بالاعتبار عليه لو لوحظ جميع ما قاله وتدبر في كلمة الاستدراك والاتيان بها لا ان يقتصر
على ظاهر ما قبل الاستدراك مع محكة لنفهم حسا او حمدا في مفهوم كونه في جعل حقيقة الوجود هو الواجب كلا لا المعاني
عليها اما القراءة فلان معناها المطابق ان لكن وجوده لا شيء معه الا الوصف ولا القرين شيء ولا الغيرية شيء والذي هو ذات
واجبه وذوات ممكنة وهكذا اذا اما المعاني الثانية فلان هذه الحقيقة بمعنا لها كما قالوا عليهم السلام انه شيء بحقيقة الشيئية
كما مر الا ما فهم من انها على مبنى يراد في المهيات فاحيثية الى جنس او ما وتنها واحدة التام كالمبيرا الثاني فلان
او كون ذلك عالوجود المطلق مراده عنه فخلاف الوجود الواجب ولا يليق ان يراد منه هذا المفهوم او موضع من المتن
ولا عليه او على اراداته منه فان المفهوم مفهوم كان ولو كان مفهوم الواجب بذاته ولذاته فكلي له افراد كثيرة حتى
اللاشيء واللاممكن بالامكان العام ويكون ذلك من الكليات الفرضية غاية الامر عدم تحقق افراده في الخارج اذ لا يشترط

ما كثيرة الكلام معناه وجد في دوله فان الانتزاع كلي ولو لم يوجد له مصداق في الخارج اصلا وان اراد ان مفهوم الواجب
لا يشاركه غيره ولا يشترك مع غيره فليس مع لي ما افيد الكلام عن الثوب بالتقابل والاعدام الذي هو من مبغى الوقوف فكيف
يشاركه بهذا الشعور فليس لجميع وجوه الشركة بالبديهة وانما يلزم في الشركة في جعل اصل الحقيقة الواجبية او الوجود به
قدر اشتراكا او مشاركة مع غيره في جنس او مادة او نسبة او نحو ذلك وانه لكلامه على يقين واثره وهو له مهم في كلامه
الشركة في حقيقة الوجود وهو المفهوم على مبغى الادخال لواجب الوجود في جملة واما ولانه كلام على ازيد من ذلك
بحيث يوجب شركا في نوع البيان ولم يكن منه على ما اصلا الا ذكر ما ظنه ما عنده كما امر عادته في كل موضع و الحاصل
مبنى التوحيد عنده من عند الكلام يخرج ان رجع على عمة القول بوحدة الوجود اذ لو تعدد وتكثر فلا بد من انتهائه الى امر
بسيط هو الوجود المطلق والعقل الاول لئلا يلزم من الشر وليس ورا اعتبار ان قربة اذا الذات مجهول مطلق وكل
مجهول مطلق لا يخبر عنه وبه فالقوة وراء اعتبار ان قد تثبت بنفيها لا باثباتها فان الاثبات يؤدي الى الشرك محال
وهو دار فهو بخلاف النفي الذي فيه مع انه تعم بذاته لا يوصف باثبات ولا نفي فان كلا من الاثبات والنفي فرع
شيء وشيئية وهو نعم لا كالاشياء بل وحدة الوجود وان كان باعتبار قيد او قيد ونوب اعتبار في الوجود تميز عن الوجود
بما هو وجود اذ لا شوب لكافية بما هو به هو الا لو جعل لا وجود حق وعند ان هذا القدر كاف في التميز ولا فساد
فيه فانه يمنع ان الوجود مركب من الماهية والوجود بخلاف الوجود اذ لا يلزم تركيب الشيء في نفسه ومن غيره كما ان الماهية
اي حيث هي ليست مركبة من الماهية ومن غيرها وهذا لا يوجب ان يكون المطلق لانه محل البحث او غيره من ساير
اقوالهم في هذا المقام كقول بعضهم مع انه قول بعض الصوفيين لا قدس سره الا البعض قدس سره منهم كما زعم
نعم انا الله بلا انا مع امكان تأويله على النحو المقصود في الاوائل بانه معارض بانا الله بلا الله فلم يبق الا قول انا الله
بمعنى انا والله وهو واكد وتشبيه والتشبيه شرك وفرجه وامور لا نهاية لها فلم يبق الا احد القولين الاوليين
ولكل منهما لو لم يتم في نفسه لم يكن ليقع قد يحتج بشيء من القواعد التي تتعلق بالذات لعدم قادح غير ما مر الاول وعدم
ذات وهوية العينية في الثاني فقوله واما كي يكفتا او معاشر اهل الدين والتوحيد فعندنا هذا القول من الشرك لو قال
من الكفر او نفي الكفر لكان اوسع لان الشرك فرع لشيء غيره فهو غير موجود عند البعض كما نقل عنه وعدم وجود
غيره نعم ان كان يمنع عدم نبوة ومعاد وصلاة ونحو من الضروريات في الدين عنده معتقدا به فذلك كفر لا من جهة
الذات لوحدتها عنده لا غيرها وان كان يمنع دلالة البرهان على ان كل شيء ادا غرض امره على الذات فلا بد من
اما لمة اذ هوية الاسلامية في اليقين فلا يتم امر توحيد ما ولا يؤدي الى الشرك الصريح او الى امر مشترك بينهما فانه
ادون فهذا لا يوجب فساد ذلك القائل فضلا عن ان يوجب كفره او ارتداده وشركه كيف وقد مع زعم القول
والقائل والرد عليه لم يبق للقول بالله بلا انا ان يلائم غيره اصلا منه وتقرر اصل المقصود القائل يحتمل الاحد
واخلاص امر وحدته بلا شبهة وهو اصل التوحيد ولا اقل باجتهاده وغاية رياضته فكيف يوجب شركا القائل

لكالكية

كما نطق به القرآن المجيد في قوله عز وجل وجعلوا له من عباده جزءا ان الانسان لكفور مبين فقد سبق فلا نعيد وقوله عز وجل وجعلوا
بينه وبين الجنة نسبا اي مجانسة ولقد علمت الجنة انهم لمحضرون كذلك فان القول بوحدة الوجود كفر بالاجماع ان كان الاجماع
محصلا فلكشف لا يؤثر في باب العقائد بالسكات او الزام وان كان اجماع اهل البيت عليهم السلام فنفع في الكفار بنوة
جدهم ولا يتهم لان الاقرار بها والالتفات بشرايعها خالفا مخالفا وان كان اجماع الجميع الرعاة اجماع عوامهم وان
عددا من الا فاضل فلاسيل ليس لا يعلم من يعلم وان كان بالغلبة فلان المجتهدين والعاملين بالظنون هم الاعلون
في نظم الدنيا وتنظيم امر الشرائع لكنهم الى الآن لم يلتفتوا الى جانب القائلين بالوحدة ~~بالظنون هم الاعلون بشك~~
فرقة واذون منه الا فرقة الا زمنة بالنسبة اليه عمر والمريد به باهل الغلط والجبهة العامية سبحان الله من يقول
بان الوجود واحد بسيط ببراهينه ان لغة يعبر كافرا كيف وهذا الموضوع لا يكتب على احد طلبه ولا البحث عنه لا بالدين
ولا بالدنيا فلطف فكيف يكون كفرا او يستلزم مع ان الالزاميات بل الالزاميات ايضا لا يوجب كفرا كما حققنا
في اللوامع اللهم ان يكون من جهة الكفرة الطرائق او الحقيقة او في النظر العلمي ويصدق ذلك جزءا وزيد على ذلك
ما هو وجه حق اما الوجه الظاهر والواقع في ايجاد البديهي الاحاد والبين الظهور من المثل فجعل وجود الحق تعالى شأنه
وجود المطلق واطلاق كونه حقيقة واحدة حيث قال عنوان لا مر حقيقي ما صدقه الاشياء متعدد حسب تعدد ذاته وذلك
لان مفهوم الوجود المصدري وجود المطلق ثبت امر عام في العين فان العنوان وصف المعنون وصفته التي من حرفها
عرف المعنون فيعبر فيه كل ما يعرض العنوان والا لم يكن العنوان عنوانا حق وايضا اذا كان للواجب وجود لكونه
اكمل الموجودات وللخلق وجود والا لزم ان يلتزم القول انا الله بلا انا كان اثنين ومن شاء فقد قال والتجزية
لا يتصور ولا يتحقق الا بالقول بامر عام في العين بازاء العام المصدري يجوز بجزء واجب وجزء ممكن لكنه الواجب
مركبا من ذلك العام المتحقق ومما به يمتاز عن وجود الخلق كالعكس والا يلزم الشر فلا بد في كل كثرة وتركب ان ينتهي الى الوحدة
والبسيط وهو ليس الا ذلك المعنون اذ ليس بعده الا العدم بما هو عدم والامتناع والامتناع لا يعقل ما انتهى اليه
الكثرة والمركب فان كان الواجب وهذا الامر العام المعنون فيبني او مادة او كالجنس وكالمادة وكلاهما مبهم له
تحصل وفعلية له اصلا وان كان الواجب جزء الاكمل فتركيب صريح وتقييد التعدد بحسب التعدد في المثل يبطل هذا
ايضا فان معناه ان ذلك الامر المتحقق في نفسه واحد لا تعدد فيه من حيث هو وان كانت هذه العبارة منه قدس سره
غلطا وكذبا او صادرة منه من لا شعور او عن سهو او نحو ذلك فامر آخر لا كلام فيه الا احد هذه الا انه لا يشك في ربما
وان كان عنده شيء آخر في حكمها يحتمل مشتاقون اليه وطالبون لمنتهى الطلب فان في هذا الاصل منه قدس سره فساد جميع
الاصول لانه اصلها بلا شبهة وببطلان الاصول يفسد الفروع بديهة واما الوجه الحق فيعبر ذلك المعنون العين الحق
على الوجود الحق الذاتي الواجب ووجود الخلق مقولا عليهما بالاشتراك المعنوي الوجود بازاء العنوان المشترك المعنوي
الذهني المعتبر بل المشترك اللفظي ايضا لانه من باب التشبيه في التوقيف بل اذا اريد بالوجود فيهما الحقيق الذي

[illegible]

هو حقيقة الوجود او الموجود بما هو وجود الحق محدثاً مخترعاً او شرك معلوم معطوفاً على جعل او مجهول كونه بين الوجودين بالشرك
للزوم كونهما حقيقة واحدة او بالنقل لوجوب المناسبة الذاتية بين اللفظ والمعنى لقاعدة الدلالة الذاتية وهذه النسبة
اليه لا يكون محققة لها لاستوائها الربط والواو والتقييد ونحو ذلك من وجوه الفساد ام جعلوا ان وجود الحق قد يسمى بالذات
لكونه مقابل الحدوث وهو يعم الزماني والدهري والسرمدي والازلي الذاتي وجه هذا الجعل ان الوجود عنده امر بسيط وليس بعده الوجود
الا العدم والعدم لا شيء محض فكل ما وجد فيه وجود فهو ليس الا القديم بالذات ووجه ذلك الجعل انه لا يلزم منه الايراد عليه
الزامه بالقول بقدم الموجودات بان يقول انا الله بلدا انا كما اظهره بعضهم واحمره هو من انه لا يلزم منه الايراد عليه الزامه بالقول
بقدم الموجودات بالمعلول لو صرح به لكان خلاف صراحته بناء لكن معارضة على هذه الكلمة الواحدة وبلا تعجب من ترتب الاصول
والتكلف من الاشتقاق منها بل لو سلكنا معه المماشاة بحدوث الوجود لا لزمناه بقبول المفاسد والتزامه شريكاً اي كونه لعلة الممكن
شريك الواجب ثم جعلا اياه فاشركتم لكونه لفظ الوجود الصادق بلفظ ومعناه على الواجب ولو في ضمن جعله الكل
الموجودات اما مهملا او موضوعا لمعنى واسم الحقيقة العين اما الاول فلا كلام لنا معه بعد ما رقى نفسه بالتقول بالمهملات
وكرامة ما عرفت واما الثاني فهو اما بان له معنى وحقيقة مشتركا بين الواجب والممكن بالجهة مشتركا معنويا او كالمشترك المعنوي
او بان له معنى وحقيقة الواجب وراء ما له في الممكن كالعين والقوه بالجهة مشتركا لفظيا بان يكون من ان وضعه باسم
اشراق او المواد او نحو ذلك او الطور او تنزل كما تقدم من مراد قائله وكلاهما قد عرفت الان فساده فان المشترك المعنوي شرك ومذهب
والافضل لنه والاوسط بين اللفظ ومعناه ولكل وضع ولنسبة لا بد فيه من الدلالة لانه ليس لا بد منه في جميع الالفاظ الموضوعة وكل
دلالة باي معنى كانت لا بد فيه من الاشارة نعم لو اطلق عليهما لفظ الوجود من باب التسمية ومن الصدق عليه اسم الوجود من حيث
انه حسن اطلاقه شرعا في مقام التوقيف والتبيين او اريد به محمول او الدلالة على القطع بالاشتقاق به العام المنطقي المطلق والا فهو
الا ان الاول بالنسبة الى ذاته والثاني بالنسبة الى المعبد الاشتراك في الذات الذهنية ومن المعنوي والوجودات العينية والمادة
وكان على سبيل الواجب الحق لقد تقدسه الا ذاته لم يكن له بالحق وعذاب شرك وعقاب كفر والحاد وكل كذب ونقالات هذه
الارادة وذاك الاطلاق وذركه قال قاعدة صفاته تعالى عين ذاته لا كما يقوله الاشاعرة من اثبات
تعددها في الوجود ليلزم تعدد القدماء الثمانية ولا كما قاله المعتزلة من نفي مفهوماتها
راساً واثبات آثارها وجعل الذات نائبة منابها كما في اصل الوجود عند بعضهم
عن التعطيل والتشبيه بل على نحو يعلمه الراسخون في العلم من الائمة الوسط الذين
لا يلحقهم الغالي ولا يفوتهم المقصر اقول

[illegible]

دیحد وه دیحتدیره‌لکر

یورد

فالامكان فيه ليس بمعنى سلب ضرورة طرفي الوجود والعدم عنه بل بمعنى الافتقار الا الى ان اقتضاء الوجود لنفسه وكونه موجودا مستغنيا بذاته كالحمل الاولي
في الاشياء ان شيء والذاتي [illegible] لكنه ليس موجودا بالذات لان الوجود الذي هو موجود بذاته ولذاته منحصر في الواجب الوجود الحق البحت الذي لا اسم
ولا رسم له ولا خبر عنه ولا اشارة اليه ولا تنزل فيه ولا ترتب [illegible] واذا كان الامكان في الوجود الذي للمهيات المنتزعة عنه بمعنى الفقر والحاجة
يلزمه وجود الغني المطلق الخالص عن جميع انحاء الافتقار لانه مقابله والمتقابلان لما انهما متلازمان تعقلا [illegible] فان تحققا وجودا
بديهة وبذلك يثبت وجود الواجب الوجود الموجود بذاته ولذاته من غير حاجة في اثباته الى الاستعانة بالدور والتسلسل وسائر البراهين التي
لا يمكن لاحد في عالم البيان والتعبير في الاثبات والالزام على نفسه او على الخصم الا بالاستعانة بها ولا الحق احد الى موافق او مخالف ادعى انه
يسترسل فيما يبرهنها عليه ويشيد دعائم اركانه ولا تستبعدن انتشار تلك الحقيقة المطلقة الى مراتبها المتفاوتة بالكمال والنقص والشدة
والضعف وافرادها المتفقة في المهيات العارضة اللاحقة لها اذ تعدد تنزلاتها القريبة [illegible] وشدة نفوذها [illegible] والقدم في قوة نور الحق
ونفوذ شعاعها الى الهياكل واعين الخفافيش ونور وجه الحبيب قلب المحب ولعزه بمراتبه [illegible] منها ان [illegible] الا في [illegible] الرتبة
وما فوقها الا النور المطلق كما اشرت اليه [illegible] رتبة [illegible] بيان المراتب الاربعة التي في العبارة رابعتها التي لا يمكن الحمل
فيها وليس بعدها شيء الا ما يكون من قبيل [illegible] الذاتية [illegible] المقيد الاصيل في الجعل والوجود والخارج الذي
ينتزع تلك المهية العدمية عنه بنحو من الانتزاع وهما موجودان في الخارج ولكن بالجملة الوجود وتبعية المهية على النحو الذي اشرنا اليه آنفا [illegible]
سالفا لا بان يكون النسبة بينهما من قبيل [illegible] الجسم وسواده بان ينضم شيء الى شيء ولا من قبيل ثبوت الشيء للشيء حتى يرد عليه انه فرع ثبوت
المثبت له فينقل الكلام في ثبوت ذلك المثبت له [illegible] هذا الثبوت اللاحق له او ثبوت آخر قبله فيلزم اما ان يتسلسل او يدور
او يتقدم الشيء على نفسه او يلزم خلف فرض او غير ذلك من المحالات ولا نحو ذلك مما هو جار في الهليات المركبة والبرهان على تحقق هذه المهية المنتزعة
بالشيئية المفهومية وهذا الوجود المستدعي لها في الخارج هو الحس والبداهة اذ لا يمكن [illegible] زيد مثلا [illegible] من حيث هي هي [illegible] كافة الوجودات
وسواء [illegible] اذ لا يمكن الاشارة اليها والاخبار عنها [illegible] بالوجود الذي لا يمكن ان يخرج عن عموم احاطته [illegible] نقيضه وضده
[illegible] ولا وجود [illegible] كافة المهيات التي هي التعينات العدمية والنهايات [illegible]
حال [illegible] واحدة [illegible] للطريق [illegible] العوارض كافة المهيات بالضرورة الواضحة فاذا
ثبت ان زيدا مثلا [illegible] وجد هو الاصل [illegible] وجوده [illegible] هذه المهية بوجوده [illegible] على ما وقفت من تحقيق
[illegible] اللازم للملزوم في الهليات المركبة فلا تأثير ولا تأثر فيها [illegible] بالنسبة اما
[illegible] حتى يقبل التأثير والتأثر كيف [illegible] بين
اللازم كالحرارة [illegible] والزوجية والملزوم كالنار والاثنين والاربعة والا فاللزوم [illegible] بين الذاتيات
كالناطق والحيوان [illegible] المركب منهما [illegible] حقيقة [illegible] لم يكن الانسان ناطقا او حيوانا [illegible]
[illegible] جميع ما عداه [illegible] ناطقا او حيوانا [illegible]
يجوز زواله بزوال الغير [illegible] بين الانسانية [illegible] لان ثبوت الشيء

لنفسه [illegible]

لنفسه ضروري والمهية [illegible] السلب عنه [illegible] سلب [illegible] وهو اجتماع بين النقيضين [illegible] اجتماع النقيضين كما ان [illegible] في الواقع ونفس الامر
ثم بالبديهة الاولية [illegible] المقام [illegible] الوجود المطلق البسيط الذي هو الفيض الاول [illegible] العبارة [illegible]
[illegible] تلك المراتب الاربع [illegible]
وذلك بان [illegible] المهية ليست [illegible]
[illegible] خارج [illegible] مفارق [illegible] الوجود [illegible] لازم [illegible]
الوجود [illegible] المركبة [illegible] الوجود [illegible] معلوم [illegible] المهية
[illegible] رتبة وجود [illegible] بين الوجود والمهية ملازمة عقلية [illegible] الاتفاق [illegible] لا بد ان يكون
[illegible] بالآخر [illegible] وليس [illegible] المهية [illegible]
نفسها [illegible] الاول [illegible] الوجود [illegible] والمهية [illegible] المهية موجودة بالوجود [illegible]
[illegible] النسبة بين المهية العارضة ورتبة الوجود [illegible] النسبة بين رتبة الوجود المذكورة ونفس الوجود
[illegible] تلك الحقيقة المطلقة الوجودية [illegible] الطولية
[illegible] رتبة منها [illegible] بالتقدم والتأخر [illegible] بالنسبة الى عالم الجبروت والعقول القادسة وما فوقه [illegible]
بالنسبة الى الوقوع في عالم المواد والهيولويات [illegible] الملكوت [illegible] والمادة [illegible]
في مقام [illegible] عالم [illegible] والتشخص [illegible] الانسان [illegible] الحيوان [illegible] كان [illegible]
[illegible] الفصل [illegible] كالجنس والنوع [illegible] المهيات [illegible] الوجود [illegible] المهية [illegible] التقدم والتأخر والمع
والعقول [illegible] الموجودات التي [illegible] الاكوان الاربعة [illegible] المادية [illegible] مرتبة [illegible] المراتب السابقة على الوقوع في المواد
والاستعدادات [illegible] تلك المرتبة [illegible] الوجودات المادية [illegible] الا انها [illegible]
[illegible] المواد [illegible] بقاء النفس [illegible] وكيفية التنزل والارتباط في الوجودات
[illegible] الطول الذي هو المراد في جميع المطالب [illegible] مع عدم [illegible] الطول والترتب
المستلزم [illegible] الموجودية والفضول المشتركة الاعتبارية [illegible] فاعلم ان بعد الواجب الغيب
البحت المنقطع الاشارة وجودا [illegible] رتب [illegible] التنزلات والتطورات [illegible] رتب [illegible] المهيات الاعتبارية
واذا كانت المهية متحدة مع وجودها [illegible] مراتب الوجود [illegible] بالاتحاد والوحدة واذا كانت مراتب الوجود [illegible] بالوحدة
[illegible] مع الواجب الغيب [illegible] والبرهان على تعدد مراتب الوجود واثبات الاسباب [illegible] وكيفية الانتظامات والارتباطات
[illegible] تلك المراتب الاربعة [illegible] وان لم يكفك ما اشرنا اليه [illegible] هذا الباب وعلى النمط المذكور هذا الكلام
[illegible] عوالم الوجودية [illegible] الوحدة [illegible] المراتب وجودا ومهية
الى عالم المواد والصور الجسمانية [illegible] تلك الحقيقة البسيطة وعدم التغاير والتضاد بين هذه الوحدة [illegible]